

16.6229.911

حکایت از حضرت علی (ع) که فرمود: «ما کان فی خلقی من خلق الله» و بعد از آن فرمود: «ما کان فی خلقی من خلق الله»

الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالصَّدَقَاتُ

سید الحقین مولانا محمد بن ابی محمد بن ابرہیم العلوی ذوالعمران جوانی پوری

شیرینیہ الصل سنی شیرینیہ

کتاب

فرايش تا جراتي فقير است و عبد العزيز و عبد القادر ابن احمد جامي زعيم است تا ايماناً كاملاً

مَطْبَعُ مُحَمَّدٍ فِي يَوْمِ مَطْبُوعٍ

عبد الہیہ علیہ الرحمہ رشید علی محمدی
 تاج تیب بانہ رشیدی لاہور
 ہمارے قلم کی کتب تکفایت مل سکتے ہیں

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله جاعل الصلوة عماد الدين * وعمتاد المتقين * وسراج اليقين ومنهاج
المهتدين * وافضل اعمال المؤمنين * واركن خصال الموحدين ثم انما انما
اهلها وبقرنا في احكام فرضها ونفلها ونصلي على سيدنا محمد الذي جعلت قرينة
عينه في الصلوة وعلى الله واصحابه وكل من تابعه واولاه **وبعد** فان العباد
اولى ما صرفت فيه نفائس الاوقات وبذلك في جواهر الانفاس الحركات السكتة
فان الله سبحانه لما خلق خلقه واياها جعل عليهم حقه في سائر الموجود والاصل الذي
هو بالذات مقصود لما كانت الصلوة دُرَّة سنامها وعمود قيامها اذ هي علم الايمان
في الدنيا واول ما يسئل عنه في العقبى وكان الكتاب **السمي بمنية المصل** وغنية
البتك من احسن ما صنف في بيانها وانفع ما وصفت في جميع شروطها واركانها
اجبت ان اصنع له شير جايكز فوائده ويغز ثم عوائد بتوضيح مسائله ومعانيه وتقييم
دلائله ومبانيه والحق ما خلا عنه ما يعول عليه فتمس الضرورة اليه سمي **منية**
المشتمل في شرح منية المصل والله سبحانه اذا سال ان ينفعتني والمستفيد
وان يجعله خالصا لوجهه وذخرا الى يوم الدين **ان خير مسؤل** واكرم ماسؤل وهو
حسبي نعم الوكيل افتتح كتابه بقوله **بسم الله الرحمن الرحيم** لان ذلك سنة
في كتاب المبين وسنة انبيائه وسائر عباد الصالحين والافتتاح بهم اصل الدين
وكذا لا مرداف بقوله الحمد لله رب العالمين اقتداء بكتاب الله تعالى اتباعا
لعباده المؤمنين وايضا جمع بينهما في الابتداء بهما صونا لكتابيه عن عدم البركة و
الخير المستفاد من قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي **بال** **يبدأ** **أفب** **بالحمد لله** فهو **اقطع**
وفي رواية اجزم وهو كناية عن عدم البركة رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه وفي رواية

خالق ذلك العمل مقدرة فاكل منه وله لا شريك له واساله سبحانه ان يعجز ذنوب
ولوالد ولا استاذ بتشد يد الياء مفتوحة جمع استاذ واضيف الى ياء المتكلم فاعثمت
ياء فيها اى ولمن علمه العلم والخير وهو الله لا غير الوفاق خالق التوفيق للسداد
بفتح السين اى للصواب وعدم الخطاء ومنه سبحانه ورحمنه لمن غيره الهداية
خلق الاهتداء والرشاد والاستقامة على طريق الحق اعلم ايها الطالب لمعرفة احكام
الصلوة وكان في افراد المخاطب ههنا بعد جمعه فيما تقدم اشارة الى ان قاسمنا العلم
كثير والسوفق لهم فم فرد بعد فرد بان الصلوة وهى فى اللغة مطلق الدعاء بالخير
وفى الشريعة عبادة ذات قراءة ومركوع وسجود ولم يذكر المصنف تفسيرها لانها ليس
من ضروريات الفرض وهو معرفة العمل بها والمراد بها ههنا الصلوة العمومية التى
هى جدار كان الاسلام فاللام فيها للعهد الذى هو لزام الحكم بقوله فريضة اى مقصود
مقطوعة بالحكم بها ولو اريد الجنس لما صرح بالحكم والفرض المطلق فى الشرع ما ثبت لزوم
لدليل قطعى اى موجب العلم الضرورى وحكمه انه يكفر جاحدا ويفسق تاركه من غير
عذر وما ليس كذلك فهو فرض مقيد لا مطلق ففيه قصوى الفريضة فلا يكفر جاحدا
كالفرائض الثابتة بالاجتهاد دون الاجماع وينقسم الفرض الى فرض عين وهو ما يلزم
كل واحد من فرضين عليه فامته وفرض كفاية وهو ما يلزم اقامته جملة المفروضين عليهم فاذا
فعله البعض سقط عن الباقيين والصلوة من القسم الاول فانها فريضة ثابتة يجوز ان تكون
صفة لفريضة اى ثبتت قلنا لفريضة بالكتاب اى بالقرآن فان الكتاب علم له عند الفقه
لغلبة الاستعمال فيجوز ان تكون خبرا قانيا لان وهو الراسخ لما سياتى عند الاستدلال
بالسنة والثابتة بالسنة والمراد بها ههنا ما نقل عنه عليه الصلوة والسلام من
غير القرآن قوله وفعلنا يعنى ان دليل ثبوتها كتاب الله وحديث رسوله صلى
الله عليه وسلم ما لكتاب ابدل لقوته لشبوته بالتواتر فقوله تعنا اقيموا الصلوة
فانه رخصت عن القرائن وحكم الوجوب على الصحيح والمراد باقامتها اداؤها على قدر
بالاقامة لان القيام بعض ركانها كذا فى الكشاف وفيه شك لان القيام الذى هو كنهها
صفة المصلى لذي هو الفاعل لا صفة الصلوة التى هى المفعول والقيام اللازم من الاقام
يجب ان يكون صفة للمفعول كما تقول اقمتم زيدا اى جعلتم قائما فاقام صفة لا
صفتك وقيل معنى قامتها تدل ركانها وحفظها من ان يقع زيغ فى فرائضها
وسننها وادابها من اقام العود اذا قومه والذام عليها والمحافظة من قامته

هذه الاذونات
في الصفحات ذات النظم
كذات النظم من الصفحات
والاصناف من الصفحات
منها صفات العلم في الصفحات
يعلم كل طالب بالاساس
ثمرة فانما لا يسلم الا بالاصطلاح
تعالى من العلم سبحانه وتعالى
قال في شرح
ان مطلق العلم اذا اريدت
الى التاكيد فلهذا هو قوله
وطالب العلم الضرورى
استدل الى ان مطلق العلم
المفردة والحرى كما وقع
الحديث القدرى في الصفحات
بكل صيغة اى ليس هو
اعتك من تنبكه قال
الكشاف هو تركيب السجود
والناسى الصلوة التى
اركان الاسلام لا فرق بين
الصلوة وبين سائر الاعمال
باسم الله تعالى
وقوله اعلم ان هذا الكتاب
تدبر على الفريضة لا على غيرها
الاعمال على غيرها
ثم لا يجوز ان يكون
القول في سائر الاعمال
فوقه في سائر الاعمال
فوقه في سائر الاعمال

وان محمد رسول الله عطف على ان لا اله الا الله وهذه الشهادة احدى الخصال الخمس وهي
اقواها لانها شرط لصحة الايمان عند التمكن بل قيل انها ركن منه لكن في الحديث شأ
الى رجحان الاول اذ مفهومه ان هذه الخصال الخمس خارجة عن حقيقة الايمان لان
البنى خير النبي عليه وهو من هب المحققين ان الايمان هو التصديق وان الاعمال
خارجة عن حقيقة واقام الصلوة اى اقامتها وقد تقدم المراد بها وقد صحت على ما بعد
لزميتها واهميتها كما تقدم في الخطبة ولانها اولى الاربعة افتراضا واثباتا الزكاة هي في
اللغة التماء والطهارة وفي الشريعة تمليك جز مال عينه الشرع او قيمته في نصاب فقير
مسلم غير هاشمي ولا مولا مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى فالتمليك
اخرج الاباحته وبناء المسجد ونحوهما ليس فيه تمليك وعينه الشارع اخرج التطوع
والنذر او قيمته يدخل اعطاء القيمة كما هو من هبنا وفي نصاب اخرج الكفارة و
الفقير احتران عن الغنى ومسلم احتران عن الكافر وغير هاشمي ولا مولا احتران
عنهما ومع قطع المنفعة الى اخره احتران عن قرابة الولادة والزوجة وما يعود اليه نفعة
لله احتران عن خير النوى بـ الزكاة ونطلق ايضا في الشرع على غير ذلك الجزء المؤدى او قيمته
وهو المراد هنا وفي كل موضع ورم في لا ايتاء او الاخذ ونحوهما لا متناع ايتاء التملك
اللهم الا ان يراد بالايتاء الفعل اذ فعل التملك ممكن ثم تمام هذا المبتنى على ما سلفه
الصحيحين والحج وصوم رمضان وروى بالفاظ اخر فيها ليس شئ منها من استطاع
اليه سبيلا والذي ذكره المص بعد ايتاء الزكاة وصوم شهر رمضان والصوم في اللغة
الامساك وفي الشرع امساك مسلم عاقل طاهر من حيض وفاس عن الاكل والشرب الجماع من
الصبح الصادق الى الغروب بنية القرية فالمسلم يخرج الكافر والعاقل يخرج المجنون والصبي
المميز ومن الصبح الى اخره يخرج الامساك ليل او بنية القرية يخرج الامساك للحمية وغيرها
مما ليس بقرية ورمضان كان اسمه ناقضا لما نقلوا اسماء الشهر عن اللغة القديمة سموها
بالارمنة التي وقعت فيها فوافق زمن الحرو والرمض في رمضان واشتق من مص الصائم
اذ اشتد حرقه اوله انه يحرق الذي نوب كذا في القاموس وحج البيت الحج في اللغة مطلق القصد
قال الشاعر (يحجون سبيل الزبرقان الزعفران) اى يقصدونه والسب بكسر السين المهملة العا
والزبرقان لقب الحصين بن بدر الصفي وهو في الاصل من اسماء القمر وفي الشرع قصد المسلم
البيت محرما للعبادة مركبة من طواف بالبيت في وقت ووقوف بعرفة في وقت والبيت عام لليلة
المشرفة بغلبة الاستعمال والاضافة هنا من اضافة المصدا الى المفعول من استطاع اليه سبيلا محله

الرفع فاعل المصدّر والاستطاعة عند الجمهور القدرة على الزاد والراحلة فاضلين عن
 الخواجم الاصلية واللوازم الشرعية لما روى الحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما في قوله تعالى
 والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد
 والراحلة قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وعند مالك القدرة على المشي
 وكسب القوة واعلم ان هذا الحديث بمفرده لا يدل على الفريضة لانه خبر واحد وانما يدل
 على ثبوت الصلوة في الجملة وكذا ابقية الاحاديث لعدم التواتر فينا سب كون ثابتة في
 قوله فريضة ثابتة خبرا ثانيا لان لامضة لفريضة فليتماثل ومن ادلة السنة قوله عليه الصلوة
 والسلام لكل متى علم اى علامته الدالة على تحققه وعلمه لايمان الدال عليه الصلوة والعلامة
 في الشرع ما يعرف به الوجود من غير ان يتعلق به وجوب ولا وجود فاذا كانت الصلوة
 علامة الايمان فوجود يعرف به وجوده من غير ان يكون وجوده بها فلا يلزم من وجوب وجودها
 فلا يدل عدمها على عدمه اذ لا تلازم بينهما ولذلك قلنا انها اذا وجدت من الكافر
 على سبيل الكمال بان كانت بالجماعة يحكم باسلامه بخلاف ما اذا صلى منفردا للقصور
 ليست من خصائص شرعنا ولم يحكم بكفر تاركها ما لم يعجد وجوبها والجواب عن الحجة
 الاتي هناك ومن ادلة السنة قوله عليه السلام الصلوة عماد الدين في استعارته
 بالكنائية وهو تشبيه الدين بالخيمة مع ذكر المشبهة ارادة المشبهة ادعاء واثبات العماد
 الذي هو من لوازم مشبهة باستعارته تخيلية والجامع بين الدين والخيمة ما في كل
 منهما من الاحراز والحفظ من هويته تشبيه الصلوة بالعماد الذي ادعى ثبوت الدين هو
 تشبيه محسوس بعقول اى موهوم وهذا على من ذهب لسكاكي كما عرفت موضعه ووجه
 التشبيه بين الصلوة والعماد فهم من قوله فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد
 هدم الدين اى الاقامة لا اقامة والهدم بالترك كما ان الخيمة تقام باقامة عمودها وهذا
 بالترك اقامته كان هذا هو السر في عدم محي الامر بالصلوة غالبا الا بلفظ الاقامة في الكتاب
 والسنة بخلاف غيره من الامور على ما لا يخفى والدين في اللغة الجزاء وفي الشرع وضع الهي
 لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات فوضع كالحبس فيشمل التخصيص بالدين
 وغيرها والهي اخرج غيره كالاصناع الصناعية وغيرها مما كان يشرع للكفار
 شياطين هم وسائق اخرج الاصناع الالهية غير السائقة كتخصيصاته تعالى
 انبات الارض والاشجار في بعض الاماكن بالاحايين العينة ولذوى العقول اختار
 عن التخصيص بالسائقة المبردة فانها عقول لا ذواتها عند من يقول به اذ لا

نقال لما كفوا به انها ادب انهم الا ان يصطلم على ذلك احد والا صوب ان يجعل سائق لذو
 العقل قيدا واحدا احترز به عما ذكر وعن افعال الحيوانات المختصة بالاحيان الاختيار
 وباختيارهم اشارة الى انه تعالى اعطاهم والاحياء في الانبياء بالمشروعات وتركها ليكون
 عبادة او عصيانا ويمكن ان يحترز به عن السائق لا بالاختيار كالوجدان فانه وضع الهى
 سائق من هو فيه لا بالاختيار والمحمود صفة ما رحة تشير الى ان التكليف حسن كما
 هو المذهب الصحيح ويمكن ان يكون احترازا عن الكفر فانه وضع الهى عند من يقول بخلق
 افعال العباد المكلفين واردة غير الحسن سائق لذو العقل باختيارهم غير المحمود
 بالذات يجوز ان يخلق بسائق اى ان ذلك الوضع الالهى بذاته سائق اذ لم يوضع الا لذلك
 ويجوز ان يتعلق بالخير يعنى ان ذلك الخير بذاته خير والخير حصول الشئ لما مر شأنه
 ان يكون ماصلا له اى يناسبه ويليق به كذا فى شرح المشرق لا حمل الدين **ومن ادلة**
السنة قوله عليه السلام فيما رواه ابو داود وغيره عن عبادة بن الصامت خمس صلوات
مبتدأ افترضهن الله على العباد خيرة من احسن وضوئهن باسباغهن والائتياز بسننهن
واذا بهن وصلاتهن لوقتهن اى صلى كل واحدة فى وقتها ولم يخرجها عنه بلا عذر واتم
ركوعهن بالطمانينة فيه وخشوعهن باحضار القلب جمع الهممة وصرف الشواغل
الدينية عن الفكر كان له على الله عهد اى وعد موقوف مؤكدا عليه سبحانه فضلا
منه وكرما ان يغفر له اى بان يغفر له ذنوبه فتكون ان وما بعد ها فى محل نصب
ينزع الحاقض ويجوز ان يكون محلها الرفع ببيان العهد بل هو الاول وتمام الحديث *
ومن لم يفعل فليس له على الله عهد ان شاء يغفر له وان شاء تمذبه * اى من لم يصليهن
بالصفة المذكورة فليس له من الله وعدا لمغفرة بل هو فى المشبه كسائر العصاة واما لفظ
وسجودهن بعد ركوعهن فغير ثابت وكانه عليه السلام اكتفى بذكر الركوع عن ذكر السجود
فربيه كما فى قوله تعالى تقيكم الحر * ومن ادلة قوله عليه السلام فيما رواه مسلم عن جابر
الفرق بين العبد وبين الكفر اى بين العبد وبين ان يصل الى الكفر ترك الصلوة
اى ان يترك الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد اى بينك وبين
بلوغ مرادك ان تجتهد فاذا اجتهدت بلغت واما لفظ الفرق فليس من ان هذا العهد
وهو غير صحيح من حيث المعنى فان ترك الصلوة ليس فرقا بين العبد وبين الكفر
بل وصل كما تقدم ثم المراد بهذا الحديث وامثاله كقوله صلى الله عليه وسلم فيما
رواه الترمذى عن بريدة وصححه * العهد الذى بيننا وبينكم الصلوة فدفع

تركها فقد كفر عند الجمهور والترك اعتقاد أو هو انكار وجوبها وأعلم أن الأدلة على وجوب
الصلوة والحج عليها كثيرة جدا وهي من العلوم بالضرورة في الدين فلهذا اقتصر
المصنف على هذا القدر ثم شرع في القصور فقال ثم أعلم أي بعد ما علمت ثبوت فرضية
الصلوة بأن للصلوة شرائط جمع شريطة بمعنى الشرط وفي اللغة العلامة اللازمة وفي
الشرع ما يتعلق به الوجود دون الوجوب والثبوت أي يتوقف عليه وجود الشيء ولا
يثبت به وقوله قبلها صفة موضحة وبيان للواقع إذ شرط الشيء لا يكون فيه إلا بعد وإنما
يكون قبله وقيل احتراز به عن ما ليس قبلها كالقعدة فإنها شرط الخروج وترتيب ما لم يشترط
مكررا في ركعة كترتيب الركوع على القراءة والسجود على الركوع فإنه شرط البقاء ورد
بأنهما ليسا بشروطين للصلوة بل للخروج منها ولبقائها وأعلم أن للصلوة فرائض
جمع فرضية بمعنى الفرض وفرض الصلوة ما لا صحة لها بدونه وأعلم من أن يكون قبلها
أو فيها ركنا أو غيره ولعل مراده ما لم يطلق عليه اسم الشرط ولا الركن منها نحو ما تقدم
من ترتيب ما شرع غير مكررا في ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجود
على الركوع والقعدة على السجود والسلام على القعدة فإن هذه الترتيبات كلها فروض
ليست بأركان ولا بشروط وأعلم أن للصلوة أركاناً جمع ركن وهو في اللغة الجانب
الأقوى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتركب لماهية منه ومن غيره وقد تقدم
أنها داخلية في الفرائض وأعلم أن للصلوة واجبات جمع واجب وهو في اللغة من
الوجوب وهو السقوط سمى به لأنه ساقط عنا علمه وعلينا عمله أو من الوجوب هو
الاضطرار سمى به لتزده واضطراره في الثبوت وفي الشرع ما لزم بدليل فيه شبهة
وحكمه أنه يفتق تاركه غير مؤل ولا يكره جاحده وتركه في الصلوة لا يفسدها بل يحجب
سجود السهو إن سهوا وتحجب أعادتها إن عمداً ولا لزم الأثم والفسق وأعلم أن للصلوة
سنة جمع سنة وهي في اللغة الطريقة والسيرة يقال سنة فلان كذا أي طريقته و
سيرته حسنة كانت أو سيئة بدليل من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة و
في الشرع الطريقة المرضية للسلوك في الدين من غير الزام على سبيل المواظبة فمن غير الزام
احتراز عن الفرض والواجب على سبيل المواظبة عن النقل كذا قاله السراج الهندي
والظاهر أنه لا احتياج إلى هذا القيد لدخوله في الطريقة فإنها لا تنضم طريقة بدون
المواظبة وحكمها أن يطالب المكلف بإقامتها من غير افتراض ولا وجوب و
تركها في الصلوة يوجب كراهة تنزيه ولو سهوا فلا ولا يوجب سجود السهو وأعلم

ان للصلوة آداباً جامع ادب وهو في اللغة الظرف وحسن تناول كذا في القاموس
 المراد به هنا ما في زيادة احترام للصلوة ولا بأس بتركه ولا كراهة وكما ان السنة مكمل
 للفرض فالادب مكمل السنة وفي الخلاصة والسنة ما واطب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واصحابه عليه والواجب اكمال السنن والسنن اكمال الواجب في الادب اكمال السنن
 انتهى واعلم ان للصلوة كراهية بتخفيف الياء مصدر كره يكره كراهة وكراهية و
 والمراد بهما ما يتضمن ترك سنة وهو كراهة تنزيه او ترك واجب وهو كراهة التحريم
 اعلم ان للصلوة مناهي جمع منى ومحل النهي والمراد بهما ما يفسد الصلوة اما
 الشرائط الجمع عليها فستة ادخل التاء مع ان الشرائط جمع شريطة نظر الى معناها
 وهو الشرط فانه يجوز ان يراد في مثله اللفظ او المعنى الاول الطهارة من الحدث
 الطهارة في اللغة مطلق النظافة وفي الشرع نظافة تشريعية عن جنس نجاسة منع
 الشرع جواز الصلوة معها الا العذر وقيده الشرعية ليشمل التيمم وقيده الجنس
 ليشمل غسل قد رال درهم فمادونه فانه يسمى طهارة شرعا وان لم يكن فرضا فانه واجب
 او سنة والحديث في اللغة الابداء عني التقوط وفي الشرع ما يوجب الغسل والوضوء و
 الثاني الطهارة من النجاسة الحقيقية والثالث سنن العورة وهي في اللغة كل خلل ينعني
 ازالته وفي الشرع كل موضع من البدن منع الشرع جواز الصلوة مع كشفه بلا ضرر ومرة والرد
 استقبال القبلة التي امر الشرع بالتوجه اليها والخامس دخول الوقت المعلوم لكل صلوة
 والسادس النية وهي في اللغة مطلق القصد وفي الشرع قصد الفعل لله تعالى اما
 الطهارة من الحدث قد منها كونها اهم الشروط واكد حاجتها انها لا تسقط بحال ولا
 يجوز الصلوة بدونها اصلا بخلاف غيرها من الشروط كذا قيل ويرد الوقت ونجاسته
 من الشروط التكليفية ويرد استقبال القبلة والنية ولا يقال الاستقبال يسقط كالحائض
 المشتبه عليه لا نقول جهة قدرته وتحريمه هي قبلته فلم يسقط كطهارة العذر ولكن يقال
 الطهارة على الاستقبال المعنى اخر وهو تقدمها على عادة كون الاستقبال لاجل الصلوة لا يكون
 الا عند ارادة الشروع فيها لا قبلها فيقتضى تقديم الطهارة عليه والنية عند
 الاستقبال او بعدة فالقدم عليه مقدم عليها فالاعتسال ويسمى الطهارة الكبرى
 وشروط وجوبه الحد مثل الاكبر والوضوء ويسمى الطهارة الصغرى وشروط وجوبه
 الحد بث الاصغر والوضوء بالضم مصدر بالفتح ما يتوضأ به وهو ما أخذ
 من الوضوء وهي الحسن وفي الشرع الغسل والسم في اعضاء مخصوصة

طهارة الكبرى
 طهارة الصغرى

الاذنين وخفصا ما بين ملتقى عظمي الجبهة والحنك وماتى الحيين وتحت الاذنين لان
 الانسان قد يكون اغم شعره فاذل على جهته فيجب غسل الشعر الى حد الحنك وقد
 يكون اصلع فاليجب عليه تباع الماء الى حد الشعر لان ما جا وز حد الجبهة في البر
 وايدكم فان قيل مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد كقولهم ركب
 القوم روايتهم وتقلد واسيوفهم فيفيد وجوب غسل يد واحدة من كل مكلف
 قلنا جاز ان يكون وجوب غسل اليد الاخرى بدلالة النص لنسوى اليدين او بفعل
 الرسول صلى الله عليه وسلم المتواتر واجماع الامة الى المرافق جمع مرفق يكسر الميم وفتر
 الفاء وبالعكس وهو وصل الذراع في العضد واسمها برؤسكم المسح في اللغة امر ارام
 على الشيء بطريق المماثلة وفي الشرح
 في البوضء واما في التيمم فارد بالحنك المعنى اللعوي وارجلهم الى الكعبين فربما في السبعة بال
 والجرو المشهور ان النصب بالعطف على وجهه والجر على الجوار والصحيح ان الاول
 معطوفة على الرئيس في القرائتين ونصبها على المحل وجرها على اللفظ وذلك لامتنع
 العطف على المنصوب للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بحملة اجنبية والاصل
 ان لا يفصل بينهما بمفرد فضلا عن الجملة ولم يسمع في الفصيح نحو ضربت زيدا وصررت
 بجزرو وبكر ابطه بكر اعلى زيدا واما الجرح على الجوار فاما يكون على قلة في النعت كقول
 بعضهم هذا حجر صلب خرب يجر حرب او في التوكيد كقوله الشاعر به يا صاح ياخ فخر
 الزوجات كلهم ان ليس صل اذا انحلت عرى النيب يجر كلهم على ما كان
 الفراء واما في عطف النسق فلا يكون لان العاطف يمنع المجاورة قال في الكشف و
 الا وحل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل نصب الماء عليها فكانت مظنة
 للاسراف المذموم المهي عنه فخطت على المسيح لا تختم ولكن ليفيه على وجه
 الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل في الكعبين فيجى بالاناء اما حلة افمن فلان يحسبها
 مسوحة لان المسح لم تضرب له غاية في الشبهة انه قد ثبت في الصحيحين من
 رواية عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا من بني
 سلم رأى قوما يؤمنوا واثابهم فاسبح لهم بالليل والليل والليل والليل والليل
 لاني ههنا رضى الله تعالى عنهم يومئذ في القدر من اهل البيت عليه السلام وروى
 عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا من بني النضير من بني
 الله عليه وسلم ذمهم في يومئذ في القدر من اهل البيت عليه السلام وروى
 الله عليه وسلم ذمهم في يومئذ في القدر من اهل البيت عليه السلام وروى

شكرا
 مستحقا
 بغير
 من
 كمال
 العبد
 المذنب
 عبد الله
 بن عبد الله

احب الى من ان اسمح على القدمين من غير خفين وعن عطاء ما علمت ان احدا
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين فهذا اجماع من الصحابة
 على وجوب الغسل وهو يؤيد الاحاديث الصحيحة فلا عبرة بمن جزم المسح على القدمين
 من الشيعة ومن شذ وقرا الحسن وارجلكم بالبحر يعني وارجلكم معسولة فان قيل
 هذه الآية مدنية بالاجماع والصلوة فرضت بمكة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء الى
 وقت نزولها قلنا لا يلزم الجواز ان يثبت قيلها بالوحي الغير المتلوا والاخذ من الشرع
 السابقة كما يدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام حين توضع ثلثا ثلثا هذا وضوءي و
 وضوء الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبت هذه الطريقة فما فائدة نزول الآية قلنا
 لعلها تقرير امر الوضوء وتثبيتها فانه لما لم يكن عبادة مستقبلة بل قابلا للصلوة احتل
 ان لا يهتم الامة بشانه ويتساهلوا في مراعاة شرائطه واركانه بطول العهد عن زمن
 الوحي وانتقاص الناقلين يوما فيوما بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل زمان
 على كل لسان والرفقان والكعبان وهما العظمان الناثيتان في جانبي القدمين هو
 الصغير وما ذكره هشام عن محمد ان الكعب هو المفصل الذي في وسط القدم عند
 معقد الشراك سموم هشام فان محمدا لم يرد به تفسير الكعب في الطهارة وانما اراد
 في الحرم اذا لم يجد نعلين يقطع خفيه اسفل من الكعبين فاما في الطهارة فهو العظم
 الناقى كما فسره في الزيادات كذا في الكافي يدخلان في فرض الغسل خلافا لرفز رحمه الله
 بناء على ان الغاية لا تدخل في المغيا قلنا الغاية اذا كانت لما يحكم بان كان صلا الكلام لا
 يتناولها لا تدخل في المغيا كما في ثم اتوا الصيا الى الليل وان كانت لا سقط ما ورائها بان كان صلا
 الكلام يتناولها وما بعدها تدخل الآية من هذا القبيل اذ اليد تشمل من رؤس الاصابع الى
 الابط لفهم الصحابة ذلك في آية التيمم في الابتداء وهم اهل اللسان والاقتصار على كوع في السروقة
 عرفت بقول الرسول صلى الله عليه وسلم وضرب من المعقولة وهو ان التعدي حصل من هذا
 القدر وفي تكتشاف الى تفيد معنى الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم وحز وجهها فامر
 بدور مع الدليل فما فيه دليل على الخروج قوله تعالى فتطهروا الى مسرة نزول العلة ولو
 دخلت المسرة فيها كان متضرا في الحالين معسرا او موسرا وكذلك اتوا الصيام
 الى الليل لو دخل الليل لوجب الوصال ومما فيه دليل على الدخول قولك حققت
 القرآن من اوله الى اخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله ومنه قوله
 تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى في لوقوع العلم انه لا يسرى

به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى الى المرافق والى الكعبين لا دليل
 فيه على احد الاخرين فاخذ كافة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل واخذوا
 وداود بالمتيقن فلم يدخلها وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدبر الماء على مرفق
 انتهى ثم ذكر لفظ المرافق في الآية بالجمع والكعبين بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع
 تقتضي تقسام الاحاد على الاحاد وكل يد مرفق واحد فصحت المقابلة ولو قيل الى
 الكعاب فهم منه ان الواجب بازاء كل رجل كعب واحد ذكر الكعبين ليتناولا كليهما
 من كل رجل وقيل لان المرفق طرف العظم الذي يرتفق به اى يتكاح عليه هي في كل يد
 ثلاثة طرف عظم الساعد وطرف اعظم العنود بخلاف الكعبين فانهما العظامان
 الناتيان قال الاصمعي وعليه علمه الفقهاء كذا في الكفاية وكذا ما بين العذارين تثنية
 عذار وهو ما سال على الخدم من اللحية مأخوذ من عذار الفرس والاذن يجب غسله
 لما ذكرنا من دخوله في حد الوجه خلافا لابي يوسف فانه يقول سقط غسل ما تحت العذار
 فيسقط ما وراءه لانه ابعد من الوجه منه قلنا سقط ذلك للحائل ولا حائل هنا فيبقى
 على ما كان قبل النبات واما اللحية فمن اوجيفه رحمه الله يفرض مسح ريعها قياسا على
 مسح الرأس وهي رواية الحسن عنه يفرض مسح ما يلاقى بشرة الوجه واختاره شيخنا
 وصححه وقال هو أشهر الروايات لانه لما سقط غسل ما تحته انتقلت الوضيفة اليه
 مسحا كما في الخف وظهر الروايات عنه غسل ما يلاقى البشرة واختاره في المحيط
 البدائع قال في معراج الداية وهو الاصمعي وفي الفتاوى الطهيري وبه يفتي قال في البدائع
 عن ابن شجاع انهم رجوا عما سوى هذا ووجهه انه لما سقط غسل ما تحته انتقل
 فرض الغسل اليه كالشارب الحاجب حيث يقتل فرضية غسل ما تحته ما اليها واما
 ما استرسل منها فلا يجب غسله ولا مسحه لكونه ليس من الوجه وعن ابي يوسف يفرض
 استيعابها بالمسح وعنه سقوطه احلا وهو ايضا رواية عن ابي حنيفة ولو امر الماء على
 شعر الذقن او الرأس والشارب الحاجب ثم حلقه لا يجب غسل ما تحته وفي البقالي لو
 قصر الشارب لا يجب تحليله وان طال يجب تحليله وكان وجهه اقطعه مسنون فلا يعتبر
 قيامه في سقوط غسل ما تحته بخلاف اللحية فان اعفاءها هو المستثنى بخلاف ما لو نبت
 جلده لا يجب قشرها وايضا الماء الى ما تحته ابل لو اسالك عليها اجزا لانه مخير في قشرها اذ
 لم يتقل فيه سنة والاصل عدمه فلم يعتبر قيامها ما تعامل الغسل كذا في شرح المصلي لابي الحسن
 والفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ريع الرأس عندنا وقال مالك واحمد

مسهم لكل فرض لان الباء صلة كما في التيميم وقال الشافعي الفرض مسهم اذ في جزء ولو
 بعض شعرة وتحترق المحل موقوف او لا على ان القرآن نزل بلغة العرب فالعمل فيه موضع
 لغاتهم افراد وتركيبا واجبا لم يثبت تخصيص عرف او شرعي فانيا على ان المسهم ما هو
 لغتهم وعلى ان الاصل في استعمال الباء معه ما هو في لغتهم فقط لا شك ان المسهم في اللغة
 امر ارشئ على شئ بطريق المناسبة هذا الذي يفهمه منه متبادر لكل عربي وقوله من قال
 انه في الشرع الاصابة معناه اصابة الماء دون تسبيله لانهم انما يذكرونه في مقابلة
 الغسل الذي هو تسبيل الماء والا فلا بد له من دليل ولا دليل عليه اصلا لان كتاب
 السنة ولا اجماع فلا يسمع واما الباء فاكثرا استعمالها معه في لغتهم هو معنى الاصباغ و
 هو المعنى المشهور للباء مطلقا وقد تستعمل معه زائدة عند القرينة كما في آية التيميم
 كون المسهم فيه خلقا عن الغسل المستوعب بنية مع توازن النقل بالاستيعاب والاجماع
 عليه الملصق في الآية وان كان مطلقا لكونه غير مذكور لكنه يتقيد باليد التي هي آلة
 التطهير بالقرينة الحالية لا بالاصبع وهو العلم الدليل اما معنى التبعيض فمع قلته و
 عدم وروده الا في بعض الاشعار حتى ان المحققين من ائمة العربية ينفون اصلا فلم يستعمل
 مع السهم في لغة العرب قطعا قال ابو البقاء العكبري وقال من اخبره له بالعربية الباء في مثل هذا
 للتبعيض وليس بشئ يعرفه اهل العلم انتهى وذلك ان المعاني المختلفة للحروف لا يلزم فيها
 ان يستعمل كل منها مع كل واحد من الافعال فلو قال قائل ان معنى من في نحو خرجت من البيت
 للتبعيض والبيان الكذب كل واحد من اهل اللسان فالمعتبر في ذلك استعمال العرب ليس غيره
 وليس لاحد ان يقول ان هذا الحرف قد استعمل بهذا المعنى في الجملة فانا اعينه له في هذا
 الموضع من غير دليل من استعمال اهل اللغة والعرف والشرع لذلك الحرف بذلك
 المعنى في ذلك الموضع وهذا كاف في رد قول الشافعي سيما وقد انضم اليه ان اصابت شعرة
 او ثلاث شعرات لا يسمى مسهما في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع ايضا قطعا واما رد قول
 مالك واحد فلو لم يكن الا عدم قرينة كون الباء زائدة والزيادة خلاف الاصل لكفى كيف
 قد انضم اليه انه لو كان الاستيعاب فرضا لما تركه النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ما وقد
 صح تركه لما روى المغيرة بن شعبه رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي سباطة قوم فبال
 وتوضأ ومسح على قاضية وخفيه وهذا الحديث تمام اثنين احدهما رواه مسلم عن المغيرة
 انه عليه الصلوة والسلام توضأ ومسح بناصيته وعلى الخفين والاخر ما رواه ابن ماجه
 عنه انه عليه الصلوة والسلام اتي سباطة قوم فبال قاضا فجميع القدر في

مختصرة بين مروى الغيرة وتبعه المصنف وغيره والسبابة الكناسته فطرح باقية البيوت
وروى جوداؤد عن انس رضي الله عنه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة
قطرية فادخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه وسكت عليه بوداؤد وما سكت عليه
فهو حسن عند القطرية بكبر القاف واسكان الطاء ضرب من البرود وروى البيهقي عن
عطاء انه عليه الصلوة والسلام توضأ فحذر العمامة ومسح مقدم رأسه او قال ناصيته وحقه
وان كان مرسلها وقد اعتضد بالمتصل واذ قد بطل القولان يبقى الشان في اثبات
ما اخترناه وما قرناه من معنى السهم والباء يقتضي ثبوته وذلك لانه لما كان معناه الباء
الاصابع ومعنى السهم اراد شئ على شئ الى اخره ولا شك ان المراد بالشئ الاول ههنا هو
اليدها لانه آلة التطهير واليد تقارب مع الرأس في المقدار فاذا امرت ادنى امر ارجح
مسما حصل الريح فكان مسح الريح ادنى ما يطبق عليه اسم المسح المراد من الآية وظهر بهذا
عدم صحة الرواية التي صحها بعض اصحابنا من التقدير بثلاث اصابع نظراً ان الواجب
الصاق اليد والاصابع اقلها والثلاث اكثرها والاكثر حكماً لكل كما ذكر في الاصول
وبدل على انها غير النصورة قول صاحب الهداية وفي بعض الروايات وذكر
ابن رستم في نوادره انه اذا وضع ثلث اصابع ولم يدها جاري في قوله محمد ولم يجز
في قوله ابي حنيفة وابي يوسف حتى يدها فتصيب البلة ريع الرأس وقوله صم ان
للاكثر حكم الكل في حيز المنع لان هذا من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر عين ما
قدر هذا ما يسهره الله تعالى بكرمه في هذا المقام مما اخذ من كلام الفحول وعثر عليه
الحاظر لللول ورحم الله من نظره بالانصاف وجانب الاعتناء واما سننه اى سنن
الوضوء فغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء الى الرسغ ثلثا لما في الصحيحين من حد
عبد الله بن زيد بن عاصم انه عليه السلام غسل كفيه ثلثا يعني في اول الوضوء وفيها
من تحدد ابي هريرة انه عليه الصلوة والسلام قال اذا استيقظ احدكم من نومة فلا يغسل يده في
الاناء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدرك ابن بيات يده وفي مسند الزرار فلا يغسل يده في طهوره بنو
التوكيد وليست في رواية الصحيحين قالوا الحديث وهو النهي سيما المؤكد يقتضيه وجوب
الغسل واخره وهو فاته لا يدرك ابن بيات يده يقتضيه استحباب الغسل لانه يشير الى توهم
باتت الى نجاسة ومن توهم نجاسة يستحب له غسلها فقلنا بامر وسط بين الوجوب و
الاستحباب هو السنة ثم غسلها وان كان فرضا لكن تقديم غسلها الى
الرسغ سنة ينوب عن الفرض كالفاتحة تنوب عن الواجب بخير التعيين وعن

الفرض بالنص وذكر الأثناء في الحديث بناء على عاداتهم فلم ينوار على أبواب المساجد
 يتوضئون منها والشرط في الحديث خرج مخرج العادة فلا يعمل بمضمونه اجماعا فيس
 غسل اليدين أو الوضوء مطلقا لأنها آلة التطهير وكيفية الغسل ان يأخذ الأثناء
 اذا كان صغيرا بشماله ويصب على يمينه ثلثا ثم يأخذ بيمينه ويصب على يساره كذلك
 وكذا ان كان الأثناء كبيرا ومعه أثناء صغير ولا يدخل اصابع يده اليسرى ومضمومة في الأثناء
 يصيب على كفة اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الأثناء
 بالغام مبلغ ويغسل اليسر وهذا اذا لم يكن في يده نجاسة فالنهي محمول على الأثناء الصغير
 فلا يدخل يده أصلا وفي الكبير على ادخال الكف لمكان الضرورة كذا في الكافي وغيره
 ما نقل تلج الشريعة في شرح الهداية انه ان نقل البلة في الوضوء من أحد اليدين والرجلين
 الى الأخرى لم يجز وجاز في الغسل لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا اما حقيقة
 فظاهر واما عرفا فلا بها لا تغسل مرة واحدة وعضو واحد حكما انظر الى الدخول تحت
 خطاب أحد فيعارض الاختلاف الحقيقة مع الاتحاد الحكم فيترجح الاختلاف الحقيقة بالقرآن
 ولا كذلك الغسل فان جميع الاعضاء متحدة حكما وعرفا فيترجح الاتحاد الحكم بالعرف
 به ظهر فساد ما قيل لاحاجة الى الصب على كل واحدة من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفة
 بالماء الذي صب على الكف اليمنى كما هو العادة فان فيه ترجيح العادة العوام على عرف
 الشريعة كذا في الدرر شرح القرر للمولى خسرو وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله
 عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لا وضو له ولا وضو لمن لم يذكر اسم الله عليه واه
 ابوداود وضعف بالانقطاع وهو غير ضار عندنا بعد عدالة الرواة وثقتهم كالارسل
 ورواه ابن ماجه من حديث كثير بن زيد عن بريح بن عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وضو لمن لم يذكر اسم الله عليه اعل بان ربيح ليس معروفا
 ونوزع في ذلك فعن ابي زرعة بن شبيب وقال ابن عمار ثقة وقال البزار روى عنه فليح بن سليمان
 وعبد العزيز الددا وردي وكثير بن زيد وغيرهم قال الاسرم سألت احمد بن حنبل عن
 التسمية فقال احسن ما فيها حديث كثير بن زيد ولا اعلم فيها حديثا ثانيا وارجو ان يخرج
 الوضوء لانه ليس فيه حديث احكم به انتهى ثم المراد بالنفي في هذا الحديث نفي الكمال
 كما في قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد لقوله عليه الصلوة
 والسلام اذا نظهر احدكم فذكر اسم الله عليه فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر اسم الله
 على طهوره لم يطهر الا ما مر عليه الماء وهذا وان كان ضعيفا بانه انما يرويه عن

الاعمش يحيى بن هشام وهو متروك لكن يؤيده اجماع الائمة على عدم الوجوب في هذا
 قال في الهداية الاصم انها مستحبة ولفظها المنقول عن السلف وقيل عن النبي عليه السلام
 بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل لا فضل لبسم الله الرحمن الرحيم
 بعد التعمد وفي المجتبى يجمع بينهما وفي المحيط لوقال لا اله الا الله والحمد لله واشهد ان
 لا اله الا الله يصير مقبلا للسنة كذا في شرح الهداية لابن الهمام والاصم انه يسمى الله مرتين
 مرة قبل كسفت العورة للاستنجاء ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء
 احتياطاً للخلاف الواقع فيها قال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم يسمى بعد
 فحسبني قبل الاستنجاء حال كثيف العورة وذكره تعالى حال كشفها غير مستحب قال
 قاضي خان والاصم ان يسمى مرتين وفي الهداية ويسمى قبل الاستنجاء وبعده وهو الصحيح
 والاختلاف في وقت التسمية كالاختلاف في وقت غسل اليدين قال بعضهم قبل
 الاستنجاء وقال بعضهم بعده والاصم انه ينسلها مرتين قبله وبعده ولو نسي التسمية
 فذكرها في خلال الوضوء فسمى لا تحصل السنة بخلاف الاكل كذا في العناية معلل بان
 الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل وهو يستلزم في الاكل تحصيل السنة في الباقي لاستدراك
 ما فات قاله ابن الهمام والاولى انه يستدراك لما فات بالحدث وهو قوله عليه
 السلام اذا اكل احدكم فمضى ان يذكر اسم الله على طعامه فليقل بسم الله اوله و
 آخره رواه ابو داود والترمذي والحدث في الوضوء والمضمضة والاستنشاق لا يرد عليه
 السلام فعلمهما على المواظبة كما روى في الصحيحين وغيرهما والمواظبة من غير امر
 ولا وعيد على التمسك دليل السنة لا الوجوب بما بين جديدين لما روى السنة من
 حديث عبد الله بن زيد جكاية عن وصوئه عليه السلام وفيه فمضمض و
 استنشق واستنثر ثانياً بثلاث غرفات ومعلوم ان الاستنشاق لا يؤخذ له غرفة و
 المراد بثلاث غرفات مثل المراد بقوله ثلثا فكما ان المراد ان كلام المضمضة والاستنشاق
 فعله ثلثا لان مجموعهما فعله ثلثا فكذا اكل منها فعله بثلاث غرفات لانه فعل مجموعهما
 بثلاث غرفات وقد جله مصرحاً في حديث الطبراني حدثنا الحسين بن اسحاق التستري
 حدثنا شيكان بن فروخ حدثنا ابوسلمة الكندي حدثنا ليث بن ابوسلمة حدثنا
 الحلبة بن مضر عن ابي عزيق كعب بن عمر الهاشمي عن النبي صلى الله عليه وسلم توضع يمينه ثلثا واستنشاق
 ثلثا ياخذ لكل واحد ماء جديداً ورواه ابو داود وفيه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ
 والماء يسيل من وجهه ولحية على صدره فرأيت يمينه يفيض بين المضمضة والاستنشاق وسكت عليه

ابوداؤد وكذا النذري وما نقل عن ابن معين انه سئل الكعب بن جعدة فقال المحدثون
 يقولون انه رآه عليه الصلوة والسلام واهل بيت طلحة يقولون ليس له صحبة غير
 قاح فذا اعترفت اهل الشأن بان له صحبة ثم الوجه وما في الحديث على انها بمار وح
 لا يعارض الصحيح من حديث ابن زيد وكعب ما في حديث ابن عباس فاخذ غرقة من ماء
 الى آخره يجب صرفه الى ان المراد بقيد الماء بقريية قوله بعد ذلك ثم اخذ غرقة من
 ماء فغسل بها يده اليمنى ثم اخذ غرقة من ماء فغسل بها يده اليسرى ومعلوم ان لكل
 اليدين ثلث غرقات لا غرقة واحدة فكان المراد اخذ ماء لليمنى ثم ماء لليسر ولو كان
 لكان المراد ان ذلك ادنى ما يمكن اقامة المضمضة به كما انه ادنى ما يقيم فرض اليد لان
 الحكمي اخاه هو وصو الذي كان عليه لاتباعه المحكي لهم ما روى بكف واحد فلتفى كونه
 بكفين معا وعلى التعاقب كما ذهب اليه بعضهم ان المضمضة باليمنى والاستنشاق
 باليسرى كذا قاله الشيم كمال الدين بن الهمام وايضا الماء الى ما تحت الشارب والحاجبين
 سنة ايضا تكميلا للفرض لان غسلها فرض كما تقدم فكان كغسل اللحية والاصابع و
 في التجنيس من الاداب ومسلم ما استرسل من اللحية لاتصاله بما غسله فرض وهو يلاقي
 البشرة كما تقدم تفصيلا فيكون تكميلا للفرض وتخليلا لها الى اللحية لما روى النزمذي
 وابن ماجة عن عثمان بن عفان رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام كان يخلل لحيته وقال الترمذي
 توفوا واخلل لحيته وقال حسن صحيح وصححه ابن حبان والحاكم في سنن ابى داؤد عن انس
 كان عليه الصلوة والسلام اذا توفوا اخذ كفاه من ماء تحت حنكه فخلل به لحيته وقال
 بهذا امرني ربي وهذا اعنى كون تخليل اللحية سنة قول ابى يوسف واما عندهما فمستحب
 يروى جائز والادلة ترجح قول ابى يوسف وقد رجحه في المبسوط وهو الصحيح واستيف
 جميع الراى في المسح لمواظبه عليه الصلوة والسلام عليه على ما روى في احاديث وصو
 في الصحيحين وغيرهما مع النرك في بعض الاوقات تعليلها للجواز على ما مر بآراء واحدنا
 روى اصحاب السنن الاربعة عن علي رضي الله عنه في حكاية وصوئه عليه الصلوة
 والسلام انه مسح مرة واحدة واحاديث عثمان الصراح تدل على ذلك فانهم
 ذكروا الوضوء ثلثا ثلثا وقالوا ومسح برأسه ولم يذكر واحدنا وروى ابوداؤد
 عن ابن عباس انه رآه عليه الصلوة والسلام يتوفوا ثلثا ثلثا ومسح برأسه واذنيه
 مسحة واحدة وروى الطبراني في الاوسط عن راشد ابى محمد الجماني قال
 رأيت انس اب الزاوية فقلت اخبرني عن وضوء رسول الله صلى الله عليه

وسلم فانه بلغني انك كنت تؤمنه فساقي الحديث الى ان قال ثم مسح براسه مرة واحدة غير انه امرهما على اذنيه فمسح عليهما وروى ابو داود والطبراني عن علي رمي الله عنه في حكايته المسح ثلاثا قال البيهقي وقد روى من اوجه غريبة عن عثمان تكرار المسح الا انه مع خلاص الحفاظ ليس بحجة عند اهل العلم ويحمل على انه بما واحد مد هما من المقدم الى المؤخر ثم الى المقدم ثم الى المؤخر وقد روى عن يحيى بن رحمه الله ثلاث مرات بماء واحد في المجرى فلذا قال المصنف بماء واحد ولم يقيد بالمرة وفي فتاوى قاضي خان ثم مسح براسه فرسا وسنة بماء واحد مرة واحدة وقال الشافعي رحمه الله مسح ثلاث مرات بثلاثة مياه وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون سنة ولا ادبا انتهى في الخلاصة التثليث بمياه بدعة وقال البعض لا بأس به انتهى والاوجه انه يكره قال في الكافي التثليث يعني بمياه يقربه من العسل ولو بدله به كره فكذا اذا قرب منه وكيفية الاستيعاب ان ياخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلمصق الاصابع اى يضمها ويضع على مقدم راسه من كل يد ثلث اصابع الخضر والبصرة والوسط ويمسك ابهاميه وسبابتيه مرفوعات ويجافي بطن كفيه عن راسه ويمد هماى بيديه الى القفا ثم يضع كفيه على جانبي الراس ويمسحهما اى جانبي الرأس ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه وباطن اذنيه بباطن مسبتيه وهما المراد بالسبطين فيما تقدم يقال للاصبع الذى تلى الابهام مسبحة بكسر الباء لانها يشار بها الى التواجد عند التشهد ويقال لها السبابة لانهم كانوا يمشون بها الى السجدة الخاصة ونحوها ومسح الاذنين ايضا سنة لما ياتي عن قريب ان شاء الله تعالى كذا ذكره المسح بهذا الكيفية في المحيط وخيره تحذرا عن الاستعمال قال الزيلعي وهذا لا يفيد الا لا بد من الوضع والمدا فان كان مستعملا بالوضع الاول فكذا بالثاني فلا يفيد تأخير انتهى ايضا قد اتفقوا ان الماء ما دام في العنق لم يكن مستعملا فالاولى ان يضع كفيه واصابعه على مقدم راسه ويمد هما الى قفا على وجه يستوعب جميع الراس ثم مسح اذنيه باصبعه لا يكون الماء مستعملا لان الاستيعاب بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريق قال في فتاوى قاضي خان وصورة ذلك ان يضع اصابع يديه على مقدم راسه وكفيه على فؤديه ويمد هما الى قفاه وشاربعضهم الى طريق اخر احتراز عن الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة ومشقة فيجوز الاول ولا بصير الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة انتهى وما ذكرنا من مسح الاذنين مع الراس بما نه اذا لم عيس العمامة

ما ذكرناه استيعاب الرأس

بان كانت موضوعة واما اُصبعها فلا بد ان ياخذ لها ماء عجد يد الذي هاب بيلة
 اصبعيه بمسها وعند الشافعي رحمه الله لا بد من ماء عجد يد للاذنين ولا يصح ان
 يمسح الرأس بالحجة عليه من حديث ابن عباس في ابي داود حيث قال ومسح برأسه
 اذ نيه مسحة واحدة وكذا حديث انس في الطبراني حيث قال ثم مسح برأسه مرة واحدة
 غير انه امرهما على اذنيه فمسح عليهما واخرج ابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن ابن
 عباس رضي الله عنهما الا اخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفيه
 غرض عرفة فمسح برأسه واذنيه وبوب عليه لفسائي باب مسح الاذنين مع الرأس
 وما رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه عن ابي امامة الباهلي انه عليه الصلوة والسلام
 قال عند مسح رأسه الاذان من الرأس وكذا رواه ابن ماجه ايضا عن عبد الله بن زبير رواه
 الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما كلاهما عنه عليه الصلوة والسلام انه قال الاذان
 من الرأس والمراد ببيان الحكم لا ببيان الخلقة لانه صلى الله عليه وسلم انما بعث لبيان
 الاحكام وما روى انه عليه الصلوة والسلام اخذ لاذنيه ماء عجد يد يحمل على فم
 البلة قبل الاستيعاب توفيقا ويمسح الرقبة بظهور الاصابع الثلاث المتقدم ذكرها
 لبقاء البلة على ظهورها غير مستعملة وحينئذ فلا احتياج الى قوله بماء عجد يد ولما
 فهم من عطفه على السنن انه سنة كما قال به البعض لما روى انه عليه الصلوة والسلام
 مسح الرقبة مع الرأس ذكر في آخره كعب بن عمر والبايعي الذي مر في المضمضة والاستنشاق
 اشار الى الخلاف بقوله وقال بعضهم هو اي مسح الرقبة ادب وقال في فتاوى قاضي خان
 واما مسح الرقبة فليس بادب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند اختلاف الاقوال
 كان فعله اولي من تركه انتهى وفي الاختيار قيل هو سنة وقيل مستحب واقتصر الكافي
 على انه مستحب هو الاصح لرواية فعله صلى الله عليه وسلم في بعض الاحاديث دون
 فافاد عدم الواظية وهو دليل الاستحباب ومسح الحلقوم يد عتة وتخليل الاصابع سنة
 ايضا في اليدين والرجلين لما في السنن الاربعة من حديث لقيط بن صبرة قال قال رسول
 صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فامسح الوضوء واخلل بين الاصابع قال الترمذي حدث حسن
 صحيح وهو ابن ملحة عن ابن عباس قال قال عليه الصلوة والسلام اذا توضأت فاخلل
 يدك ورجليك وقال حسن عريب وعنه عليه الصلوة والسلام انه قال خللوا اصابعكم
 لا يخللها الله بالنار يوم القيامة رواه الدارقطني وهو ضعيف وفي الطبراني
 يخلل اصابعه بالما يخللها الله بالنار ويوم القيامة والامر والوعيد في هذه الاحاديث

محمول على اتصال الماء الى ما بينهما فانه لا يجوز ترك ما خفي مما هو بينها كما يجوز في دخول
الحيمة الكشفية قال الشيخ كمال الدين بن الهمام والتليل بعد هذا مستحب لعدم الخطية
مع كونه اكمالا في المحل انتهى وقد تقدم ان اكمال الفرض سنة وتكرار الغسل الى
الثلاث سنة ايضا لمواظبة عليه الصلوة والسلام عليه على ما في الاحاديث الصحيحة
مع الترك في بعض الاحيان على ما روي انه عليه الصلوة والسلام تؤمن امرأة مرة وقال
هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الاية وانه تؤمن مرتين مرتين وقال هذا وضوء من نصيب
الله له الاجر مرتين وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا اتاه عليه الصلوة
والسلام فقال يا رسول الله كيف الظهور قد عابها في اثناء غسل كفيه ثلثا ثم غسل
وجهه ثلثا ثم غسل ذراعيه ثلثا ثم مسح برأسه ثم ادخل اصبعيه السباحين
في اذنيه ومسح بابهاميه على فئاه راذنيه وبالسباحين باطن اذنيه ثم غسل
رجليه ثلثا ثلثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم
وفي لفظ لابن ماجه تعدى وظلم وللنساء اساء وتعدى وظلم وهو حديث
صحيح رواه ثقات الى عمرو بن شعيب المحققون على صحة حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
وان المراد بجده عند الاطلاق جده ابوابيه وهو عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما
والمراد بالزيادة الزيادة على الثلاث معتقدا سنيتها فاما الوضوء لطمائنة القلب عند
الشك او بنية وضوء آخر فلا بأس لانه عليه الصلوة والسلام امر بترك ما يربيه الى ما لا يؤمر
كذا في الكافي وغيره قال في الخلاصة وان غسل مواضع الوضوء اربع مرات يكره قال
الفقيه ابو جعفر لا يكره الا اذا راعى السنة فيما وراء الثلاث وهذا اذا لم يفرغ من الوضوء
فان فرغ ثم استأنف الوضوء لا يكره بالاتفاق انتهى هو يفيد ان تجديد الوضوء على اثر
الوضوء من غير ان يؤد بالاول عبادة غير مكروه وفيه شك لا يطابقهم على ان الوضوء
غير مقصود لذاتها فاذا لم يؤد به عمل مما هو المقصود من شرعيته كالصلوة والسجدة
التلاوة ومسح المصحف ينبغي ان لا يشترع تكراره قرينة لكونه غير مقصود لذاته فيكون استراعا
وقد قالوا في السجدة لما لم تكن مقصودة لم يشترع التقرب بها مستقلة وكانت مكروهة
اولى وكذا المراد النقصان عن الثلاث مع اعتقاد السنية ومعنى فقد تعدى الى آخره
اي جاوز حد السنة في الزيادة وظلم السنة حقها في النقصان ثم المرة الاولى
فرض والثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة
اكمال السنة كذا في الاختيار والاولى ان تكون الثانية والثالثة كلتاها سنة لان

التثليث الذي هو السنة اما يحصل بهما والنية سنة في الوضوء وليست بفرض خلافا
 للاثثة على ما سيأتي في الغسل ان شاء الله تعالى فينوي رفع الحدين واستباحة ما لا
 يحل الا يرفعه والترتيب المذكور في لفظ آية الوضوء سنة وليس بفرض خلافا للاثثة
 لان العطف فيها بالواو واجماع اهل اللغة انها المطلق الجمع لا تعرض فيها للترتيب لغير
 العقب على لقيام هو غسل الوجه بل لا يتيان بمجموع هذه الجملة من الغسل والسم كما
 يقال للعبد اذا دخلت السوق فاشتر خبزا ولحما وذيتا ولبنا فلو اشترى اللبن ثم الزيت
 وهكذا لا يعيد مخالفا لانه امر بشراء هذه الجملة عقيب دخوله السوق وقد فعل ما امر
 به واستدل بعضهم على افتراض الترتيب با دخال المسحوق بين المغسولات فلو لم يكن
 الترتيب مقصودا لما ذكر مسح الراس قبل الارجل مع انها معطوفة على الوجه واليدين هذه
 غفلة عن النكتة التي ذكرها جار الله العلامة وغيره من المحققين من ان الارجل قصد
 عطفها على المسحوق ليقصد في صب الماء عليها على ما مر في تفسير الآية ودقائق الترتيب
 اوسع من ان تحصر فيما يلحظه بعض العقول ولذا لم يجعل مفهوم الشرط والوصف حجة
 ولو لم تدرك فائدة اتصالها بالعقولة القاصرة عن ادراك كنه كلام الله والرسول
 صلى الله عليه وسلم فضلا عن مناسبة لفظية اجمع المجتهدون على انها لا تثبت بقتلها
 حكم شرعي واحاديث فعلة صلى الله عليه وسلم لا دليل فيها على الافتراض لان فعلة عليه السلام
 والسلام محتمل للخصوص وغيره بل تدل على السنية وقد قلنا بها وقد ذكر ابو داود في
 سننه ان النبي صلى الله عليه وسلم فبدأ بذي راعيه قبل وجهه والخلاص فيها واحد
 دوى انه عليه السلام نسي مسح رأسه في وضوئه فذكر بعد فراغه فمسح برأسه بل
 كفه واخرج الدارقطني عن بشر بن سعيد قال اتى عثمان المقاعد فدعا بوضوئه فغضم
 واستنشق ثم غسل وجهه ثلثا ويداويه ثلثا ورجليه ثلثا ثم مسح برأسه ثم
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ هكذا يا هؤلاء اكدلك قالوا نعم لغير
 من احبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الترتيب بين الغضضة والاستنشاق
 سنة ايضا وكذلك بين الاستنشاق وغسل الوجه قاله في الخلاصة ولذلك لم
 ايضا سنة لانه اكمال للفرض في محله وليس بفرض خلافا لذلك واحدا حجة الله عليها لان
 الغسل لا يتوقف عليه لقول العرب غسل المطر الارض ليس في ذلك الا الاسالة واعترض عليه
 الشيخ كمال الدين بن الهمام بان وقعه من علو خصوصاً مع الشدة والتكرار في
 ذلك وهم لا يقولونه الا اذا انطلقت الارض وبانه غير مناسب للمعنى العقول

من شرعية الغسل وهو تحسين هيئة الاعضاء الظاهرة للقيام بين يدي الرب تعالى
 تحقيقا والا فالقياس الكل والناس بين حضري وقروي خشن الاطراف ولا يزيل ما
 استحكم في خشونها الا بذلك فالاسالة لا تحصل مقصود شرعيتها انتهى والجواب لا نسلم
 الوقوع مع الشدة والتكرار يسوي ذلكا وهو محل النزاع لا التحسين حتى لو ذلك ولم يحصل له
 تحسين يجوز اتفاقا ولو وقف في المطر الشد يد من أطول يلاحق ابل بدنه وانغسل ولم
 يدلكه لم يحجز عندهما فصل النزاع عين ذلك والخشونة اذ منعت ايصال الماء فلا بد من
 ذلك عندنا ايضا والا فلا نسلم ان ازالة ما استحكم في الخشونة فرض عند احد فان
 الد رن المتولد من البت ليس بفرض اتفاقا حتى لو ذلك ولم تذلل جازع عندنا ايضا والموا
 وهو ان يغسل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما حيث يجت السابى عند اعتد
 الهواء سنة ايضا المواظبة عليه السلام عليها كما تدل عليه الاحاديث وليست بفرض
 خلا فالمالك لان الواو لا تدل على العية ولا الموالاة لصدق جاء زيد وعمر وبعده بيوم او
 بشهر وهو ذلك والزيادة على الكتاب بخبر الواحد او بالقياس لا يجوز عندنا لانها نسخ
 فلذالم نزد على ما فهم من مطلق الآية فرمنا وما آدابه اى آداب الوضوء فهو ذكر الضمير
 باعتبار الخبر وهو ان يتأهب وما بعد اى لتأهب للصلوة بالوضوء قبل دخول
 الوقت اذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير مصل لان فيه انتظار للصلوة ومنظر
 الصلوة كمن هو فيها بالحديث الصحيح وقيل طمع الشيطان عن تشييطه عنها
 وان يجلس للاستنجاء هو ازالة الجنو وهو ما يخرج من البطن من النجاسة اى ومن
 الآداب ان يجلس للاستنجاء متوجها الى يمين القبلة اذ لم يسارها كيلا يستقبل
 القبلة اولى تدبرها حال كشف العورة فاستقبالها واستدبارها حالة الاستنجاء
 تركه د ب وه كرو كراهته تنزيه كما في مد الرجل اليها واما حالة البول والتغوط فذكر
 كراهته بخبر عليم اسيا في انشاء الله تعالى في المناهى ثم اذا جلس للاستنجاء فالآداب
 يجلس متفرجا افرج ما يكون اى موسعا بين رجليه ويرى مقعد ما امكنه مبالغة في
 الانقاء والتنظيف الا ان يكون صائما فلا يتفرج ولا يرى كيدا تنقذ لبلة الى الداخل
 فيفسد لسم حتى قالوا ينبغي ان لا يتنفس حالة الاستنجاء لذلك وارى ان عدم التنفس
 مع ما فيه من الحرج لا فائدة فيه فانه لا يصل بالتنفس الى الداخل شيئا مالا على انفسهم قالوا فما يفسد
 اذا وصل الماء موضع الحق وقلم يكون ذكره في الخلاصة ومن الآداب ان يغسل شجر العجا
 بعد الاحبار او دونهما بالماء مبالغة في الثقافة ولما روى ابن ماجه عن طلحة بن نافع

في
 الآداب
 العامة

قال اخبرني ابو ايوب جابر بن عبد الله وان ابن مالك لما نزلت فيه رجال يحجون ان
 يتطهروا قال عليه السلام يا معشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم بالطهور فما طهرواكم
 قالوا نعمنا للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء قال هوذا لكم فعليكموه وسند
 حسن الغسل بالماء في هذه الحالة وان كان ادا بالكتف قد اديت به سنة فان الاستنجاء
 مطلقا سنة لا على سبيل التخييل من كونه بالحجر او بالماء وكونه بالماء ادب مع كونه سنة
 ومثل هذا كثير في الشرع كالفاتحة والسورة واجبة مع كونها تقع فرضا ونحو ذلك وكون
 الغسل ادبا فما هو اذا لم يجزوا النجاسة مخرجها اما اذا جازت مخرجها والحال انها
 لم تكن قد رالد وهم وزنا في الكثيف ومساحة تعرض الكف في المائع فغسله سنة
 وان كان قد رالد وهم فغسله واجب وذلك لان القليل من النجاسة عفو دفا
 للحرج لان ما عمت بليسته هانت قضيته والتحرز عن القليل فيه حرج وقد بالدرهم
 لان محل الاستنجاء مقداره وقد اجمع على ان الاستنجاء بالماء ليس بفرض والحجر لا يستل
 النجاسة وكذا لو جلس في ماء قليل نجسه واعتبر ذلك فيما وراء موضع الاستنجاء لان ذلك
 في موضع الشرح ساقط العبرة فكان طاهرا حكما لكن غسله ادب لما تقدم من ثنائه
 تعالى على الانصار بسببه فبقى ما وراءه فان كان اقل من قدر الدارهم فهو عفو خلافا للزفر
 والشافعي فيس غسله للخروج من الخلاف مع ندب الشرع الى التحرز عن النجاسة مطلقا
 وعدم الوجوب لدفع الحرج في سنته وروى عن انس رضي الله عنه كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء قاحل انا وغلام غوي اداوة من ماء وعشرة فيستنجي
 بالماء متفق عليه فيعيد الواظبة وهي تفيد السنية وان كان قدر الدارهم فقد قل الخرج
 وقرب الى ما يفرض غسله بحيث لو زيد عليه ادى جزء يفرض غسله فقرب حكمة
 الى حكمه فيكون غسله واجبا وهذا عندهما واما عند محمد فيجب الغسل وان كان اقل
 من قدر الدارهم لانه يزيد على قدره بالنظر الى المخرج قال في الاختيار وهو الاحرط واما
 ان زادت النجاسة المتجاوزة عن المخرج على قدر الدارهم فغسله اى النجس والمخرج
 فرض اجماعا والادب في الضل المذكور ان يغسله اى مخرج النجاسة حتى يتيقنه و
 ينغظه لان المقصود هو الانقاء وليس فيه اى في الغسل عدد مستنون من ثلث او سبع
 او غير ذلك ومنهم من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط
 العشر ومنهم من وقت في الاحليل ثلثا وفي المقعد خمسا والصحيح انه
 مفروض اليه فغسل حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون موسوسا فيقد ر في حقه

بالثالث كما في كل نجاسة غير مريضة وقيل يسبح لأنه اقصى ما قد ربه في الحديث في غسل
 النجاسة كما في ولغ الكلب وغسل بطن اصبع او اصبعين او ثلث كذا في الخلاصة قال
 في الاختيار ولا يستعمل في الاستنجاء اكثر من ثلث اصابع ولا يستنجي برؤس الاصابع
 احترازا عن الاستمتاع والمرأة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالاحجار
 ليس فيه عدد مسنون عند نابل ميمحه حتى ينقيه وعند الشافعي رحمه الله لا بد في
 اقامة السنة من ثلث مسحات وان حصل الاتقاء بدونها وان لم يحصل الاتقاء
 الا بالرابع يستحب الخامس ليكون وتر الاطلاق ما روى اليه من حديث ابي هريرة
 رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انا انا لكم مثل الوالد اذا ذهب احدكم
 الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستبد برها بغائط ولا بول ويستنجي بثلث احجار
 فهي عن الروث والرمة وان يستنجي الرجل بميمه ورواه ابو داود والنسائي وابن ماجه
 وابن حبان في صحيحه كلهم بلفظ وكان يامر بثلث احجار ولما روى ابو داود وابن
 في صحيحه من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اكتمل فليوتر من فعل
 فقد احسن من لا فلا حرج ومن استتم فليوتر من فعل فقد احسن من لا فلا حرج الحديث وهو
 حسن وقد اجمعنا على ان عين ما ذكر في ذلك الحديث من تعدد الاحجار غير مراد حتى لو
 استنجى بمجرله ثلثة احرف جاز وكذا الوضوء بمجره ثم غسله ونشفه ثم مسح به ثم غسله
 ونشفه ثم مسح به جاز في الصحيح من مذهب الشافعي فيعمل على الغالب اذا غالبان
 الاتقاء بالثلاث يحصل والمقصود هو الاتقاء ثم قال في فتاوى قاضي خان وغيره في كيفية
 الاستنجاء بالاحجار يد بر الحجر الاول ويقبل بالثاني ويد بر الثالث ان كان في الصيف
 في الشتاء يقبل الرجل بالحجر الاول ويد بر الثالث ويقبل بالثالث لان في الصيف خفيفا
 فلو قبل بالاول يتلظخان ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في
 الاوقات كلها قال في الخلاصة وهذا ليس بشروط بل يفعل على وجه يحصل به المقصود بعينه
 الاتقاء وكذا قال الشيع كمال الدين بن الهمام عند قول صاحب الهداية لان المقصود هو الاتقاء
 قال فيله انه لا حاجة الى التقييد بكيفية من المذكور في الكتب نحو اقباله بالحجر الاول في الشتاء
 وادباره في الصيف وفي المجتبى المقصود الاتقاء فيصتار ما هو الابلغ والاسلم عن نيات التلظ
 وينبغي ان يستنجي بعد ما خطا خطوات وهو الذي يسمى استبراء ويبالغ في الاستنجاء
 في الشتاء فوق ما يباليغ في الصيف كذا في فتاوى قاضي خان وفيها وان استنجى
 في الشتاء بما مسخن كان بمنزلة من استنجى في الصيف يعنى في البالغة قال الا ان

او بالاحجار

ثوابه لا يبلغ ثواب المستنج بالماء البارد ومن الآداب ان يصح موضع الاستنجاء بالخرقة
 بعد الغسل قبل ان يقوم ليزول اثر الماء المستعمل بالكلية وان لم يكن معه خرقة يجففه
 اى موضع الاستنجاء بيده مرة بعد اخرى لتقليل الماء المستعمل بحسب الامكان ومن
 الآداب ان يسترد عورته حين فرغ اى من الاستنجاء والتجفيف لان الكشف كان للضرورة
 وقد ذلت وكشف العورة في الخلو الغير ضرورة لا يستحب لقوله عليه الصلوة والسلام
 الله احق ان يستحي منه ومن الآداب ان يتولى اى يباشر امر الوضوء بنفسه
 من غير ان يستعين باحد ولا يامر غيره بان يهئ له وضوءه او يصب عليه الماء
 انه عليه السلام قال : ائلا استعين في وضوئى باحد : وعن الورى لا باس بصب
 الخادم كان عليه الصلوة والسلام يصب الخادم عليه الماء كذا قاله ابن الهمام ولا منافاة
 بين كون الادب عدم الاستعانة وبين انه لا باس بصب الخادم لان الادب لا باس بتر
 كما تقدم سيما اذا كان بطيب قلب عجة من العين من غير تكليف من المتوضئ كما
 في حقه عليه الصلوة والسلام على انه عليه السلام لم تظهر منه استعانة بل الظاهر ان
 يصب عليه من غير طلب منه صلى الله عليه وسلم ومن الآداب ان يجلس المتوضئ قبل
 القبلة عند غسل مائر الاعضاء اى باقى الاعضاء سو موضع الاستنجاء لا نزع عباة
 او مقدمة لها فيختار لها خير المجالس وما استقبل به القبلة ومن الآداب ان
 يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يغسل عروته الا يريق ثلثا وان يضعه
 على يساره وان كان اقام يغتفر عنه فعن يمينه وان يضع يده حالة الغسل على
 عروته لا رأسه كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام ومن الآداب ان لا يتكلم في
 انشاء الوضوء بكلام الدنيا بل الدعوات المأثورة كحاشيا فى انشاء الله تعالى
 عمل الوضوء من شواثل الدين اذ هو مقدمة العبادة ومن الآداب ان يشهد اى
 يأتى بالشهادتين عند غسل كل عضو قال فى فتاوى قاضى خان يسه عند كل عضو يقول
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعو عند غسل كل عضو بما
 جاء فى الآثار عن السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذى جعل الماء
 طهورا وعند المضمضة اللهم اسقنى من حوض نبيلك كأسا لا انطمأ بعد ابد وقيل اللهم
 اعنى على ذكرك وشكرك وتلاوة كتابك وعند الاستنشاق اللهم لا تحرمنى ولحم
 نعيمك وجنانك وقيل اللهم ارحنى رائحة الجنة وارزقنى من نعيمها ولا ترحقنى
 رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وتسود

في ادب أعضاء الوضوء الواردة من السلف

وجوه وجميل اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اوليائك ولا تسود وجهي
 بنوري يوم تسود وجوه اعدائك * وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كتابي بيمينتي وكتابي
 بيسارتي وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمالتي ولا من وراء ظهري
 وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار واظلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل
 الا ظلك وقيل اللهم اغشني برحمتك وانزل علي من بركاتك * وعند مسح الاذنين اللهم
 اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه * وعند غسل الرجلين اللهم ثبت
 قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى واما في
 اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سعيامشكورا وذنبامغفورا وعلامقبولا وتجارة لن تبور
 ومن الآداب ان يغمض مغمض ومغمض مغمض وهو تحريك الماء في الفم و
 المراد هنا ان يدخل الماء في فيه للمضمضة ويستنشق اي يصعد الماء في انفه
 بيده اليمنى لانها من جملة الطهور ويمتنع ويستنشق بيده اليسرى لانها من ازالة
 الاذى قالت عائشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى لطهور
 وطعامه وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من اذى رواه ابو داود وفي
 بعض النسخ وينبغي ان يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا ولا حاجة اليه لانه قد تقد
 قوله بانه يدين عند ذكر السنن فلا وجه لعدا في الآداب ومن الآداب
 ان يستاك اي بذلك اسنانه بالسواك بالكسر وهو العود الذي يستاك به كالسواك و
 قد عده القندوري من السنن وقال صاحب الهداية الا هم انه مستحب استدلال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام على كونه مستحبا لاسنة بانه لم يرد حديث يصح بمواظبه عليه السلام
 عليه عند الوضوء بل الوارد في الصحيحين * لو ان لا شق على امتي الامر تهتم بالسواك
 مع كل صلاة او عند كل صلاة * وفي رواية للنسائي عند كل وضوء ودواها ابن خزيمة في صحيحه
 صحيحها الحاكم وذكرها البخاري تعليقا قال ولا سنة دون المواظبة فالحق انه من مستحبات
 الوضوء * اقول لم لا تكون الاشارة الى ان المانع من لا يجاب هو ان فيه مشقة اشارة الى انه
 سنة على رواية مسلم عن عائشة رضي الله عنها كذا بعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 سواكه وطهوره فيبعثه الله ما يشاء ارسبعته فيتشاورون ويصلي دليل على ان ذلك عادة
 عليه السلام الا ان يقال كان ذلك عادة عند القيام من النوم لا عند كل وضوء وعلى
 كل تقدير فبعد المصنف له من الآداب لا يجتنب من تسامح الا ان الظاهر انه اراد
 بالآداب ما يجزئ المستحب * ثم المستحب ان يكون السؤال من شجرة مرة لزيادة ازالة

في السواك

تغير الفم قالوا ويستاك بكل عود الا الرمان والقصب + وافضله الاراك ثم الزيتون ان
 يكون طول شبر في غلظ الخصر ومن فوائد ما ورد في الحديث انه عليه السلام قال السواك
 مطهرة للفم فرصات للرب رواه ابن خزيمة في صحيحه ومنها ما روى في بعض الاحاديث
 انه مطردة للشيطان مفروحة للملائكة ويكفر الخطيئة ويزيد في الحسنة ومنها انه يذهب
 البخر والباغم ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويطبب كحة الفم ويجنوا البصر
 قال الشيخ كمال الدين ويستحب في خمسة مواضع اصفرار السن وتغير الرايحة و
 القيام من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما وقته يعين
 عند الوضوء فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء
 تحفة الفقهاء واذن الفقهاء انه سنة حالة المضمضة تكميلا للانقاء وذكر في مبسوط
 شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضمضة ان يستاك انتهى وهذا ان كان له مسواك
 والاى وان لم يكن له مسواك فبالاصبع اى بجالجه بالاصبع قال في المحيط قال على رضى
 الله عنه التشويص بالمسبحة والابهام سواك وروى البيهقي وغيره من حديث انس بن
 مازن عن السواك الاصابع وتكلم فيه وعن عائشة رضى الله عنها قلت يا رسول الله
 الرجل يذهب فوه ويستاك قال نعم كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه رواه
 الطبراني وقوله ايدى هب فبه اى اسنانه او لحمها ولا تقوم الاصابع مقام العود عند وجوه
 وتجوز بعض الشافعية اصبع الغبير دون اصبع نفسه تحكم بلا دليل ويستاك بعضنا
 لا طولا اى مع عرض الاسنان الذى هو طول الفم والعكس خشية الحاق الضرر بالاشنة
 ويبدأ بجانب الايمن من العليا ثم بالايسر منها ثم بالايمن من السفلى ثم بالايسر
 ويدلك ظاهر الاسنان وباطنها واطرافها وبيل السواك ان كان يابسا ويفسده عند الاستاك
 وعند الفراع منه ومن الاداب ان يباليغ في المضمضة والاستنشاق وقال في الكفاية و
 المبالغة فيها سنة تكن الظاهر انها مستحبة والمصنف قد اطلق الادب على كثير من
 المستحبات الا ان يكون صائما فلا يباليغ فيها خشية الحاق الفساد بالصوم والدليل
 على المبالغة في الاستنشاق حديث لعيط بن صبرة قال قلت يا رسول الله اخبرني عن
 الوضوء قال اصبع الوضوء وخلل بين الاصابع وباليغ في الاستنشاق الا ان تكون صائما رواه
 الترمذي قال حديث حسن صحيح وقيست للمضمضة عليه والمبالغة في المضمضة قال
 بعضهم وهو شيخ الاسلام خاھر زاده هي الغرغرة وهي ترديد الماء في الحلق و
 قال شمس الاقنة الحلواني المبالغة في المضمضة اخراج الماء من جانب الى جانب

في طب النبي عليه السلام وفي نسخة اخرى

وقال صدق الشهيد هي تكثير الماء حتى يملا الفم والاول اشهر وقال في الخلاصة حد
 للضمضة استيعاب جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء الى رأس حلقه والمبالغة
 في الاستنشاق جذب الماء بالنفس حتى يصعد الى مخفر بفتح الميم والخاء وبكسر هاء
 وبضم هاء وكجس قال في القاموس هو الانف والمراد به هنا الخيشوم وقال في الخلاصة و
 حد الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن والمبالغة فيه ان يجاوز المارن ومن الاداب
 ان يدخل اصبعيه الخنصرين في صماخ اذنيه اى ثقبهما عند المسح قال في فتاوى قاضنا
 لم يقل عن اصحابنا ادخال الاصبع في صماخ الاذنين وعن ابي يوسف انه كان يفعل
 ذلك انتهى وهو لما خوذ لحديث الربيع بقت معوذتين عفرأ انهارأت النبي صلى الله
 عليه وسلم يتوضأ قالت ومسح راسه ما قبل منه وما ادبر وصد غيه واذنيه مرة واحدة
 وادخل اصبعيه في جعري اذنيه رواه جود اود والخنصر ابلغ في الدخول لصغرها ومن
 الاداب ان يخلل اصابعه اى اصابع رجله بخنصر يدي اليسرى ويبدأ من خنصر رجله
 اليمنى الى ابهامها ومن ابهام رجله اليسرى الى خنصرها على الترتيب لانه مبتدأ باليمنى
 وخنصر اليمنى امين الاصابع في اليدين والرجلين وازالة الاذى والشعث باليسر
 وخنصر اليسر اليسر الاصابع في اليدين والرجلين وقال المستوردين شدد رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ يد لك اصابع رجله بخنصره رواه ابن ماجة
 ومن الاداب ان يحرك ساقه ان كان واسعاً مبالغة في الاسياغ وان كان
 ضيقاً لا يدخل الماء تحته بلا كلفة ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة لا بد من
 تحريكه او نزعه ليحصل الاستيعاب وبلوغ الماء الى كل جزء من اليدين بيقين هكذا
 ذكر في المحيط واحترز بظاهر الرواية عن ما روى الحسن عن ابى جعفر وابو سليمان عن
 ابي يوسف وان يحوز وان لم يحركه ومن الاداب ان لا يبرق في الماء كما ينبغي اى بعد
 في المناهى لان ترك الادب لا بأس به والاسراف مكروه بل حرام وان كان اى ولو كان
 المتوضئ على شط اى جانب هر جارا لقوله تعا ولا تبذر تبذيرا ولما روى عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه سئل اوفى الوضوء شرا الهزة للاستفهام والواو للعطف على مقد
 اى تقوله هكذا اوفى الوضوء مسرف عن عبد الله بن عمرو قال هو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بسعد رضى الله عنه وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف
 يا سعد قال اوفى الوضوء مسرف قال نعم ولو كنت على ضفة هر جارا وضفت النهر
 بالضاد المحجمة مفتوحة ومكسورة وبالفاء جانبته ومن الاداب ان لا يقتتر

حد الضمضة والاستنشاق

في الماء بان يقرب الى حد الدهن ويكون التقاطر غير ظاهر بل ينبغي ان يكون التقاطر
 ظاهرا ليكون غسل بيقين في كل مرة من الثلث ومن الاداب ان يملا اناءه بعد الوضوء
 ثانيا نهيها للعبادة فانه اذا هياها في ذلك الوقت الذي هو وقت نشاطه يسهل عليه العمل
 اذا ارادة بخلاف ما اذا زال نشاطه ولم يكن هياها فربما يستثقله النفس عند ارادته فيثبطه
 الشيطان بسبب ذلك فيكون هنيهة قطعا لطمع الشيطان عن تبييطه وعونه على العباد
 بل عبادة متصلة ومن الاداب ان يقول عند قامه اي تمام الوضوء او في خلاله
 اي في اثناء اللهم اجعلني من التوابين اي الكثير التوبة والرجوع عن الذنوب اذا
 صدر مني واجعلني من المتطهرين اي المتزهرين عن قاذورات الذنوب المعاكسة
 واوساخها وفيه ترق من الرفع الى الدفع واجعلني من عبادك الصالحين الذين
 خصصتهم بالاصفاة الى ذالك الكريمة وجعلتهم صالحين لكرامتك لاثنين لشفاعتك
 في حظيرة قد سلك مع الذين انعمت عليهم وفيه ترق من التخلية الى التحلية واجعلني
 من الذين لا خوف عليهم اذا خاف الناس ولا هم يحزنون اذا حزن الناس وهم
 الذين آمنوا وكانوا يتقون الذين هم اولياء الله تعالى وان يقول بعد فراغه من الوضوء
 سبحانك اللهم وبحمدك سبحانك في الاصل مصدر شمسار علما للتيسير وهو
 التنزيه وهو منصوب دائما بفعل لازم الاضمار وبحمدك في موقع الحال اي
 نسبح حامدين لك لا اله الا انت وحدهك حال مؤكدة بما قبلها وكذلك جملة لا شريك لك
 استغفرك اطلب منك ان تغفر لي ذنوبي واقرب اليك اي ارجع الى طاعتك عن معصيتك
 هكذا رواه النسائي في عمل اليوم والليلة واشهد ان محمدا عبداك ورسولك وفيه
 معناه رواه مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توب
 فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبدا ورسوله فتحت له ابواب
 الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء ورواه الترمذي زاد في اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
 من المتطهرين وقد روى النسائي وابن السني في كتابيها عمل اليوم والليلة باسناد صحيح عن
 الاستغفر قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فتومنا فسمعت يدعو يقول اللهم
 اغفر لي ذنبي وسع لي داري وبارك لي في رزقي فقلت يا بني لله سمعتك تدعو
 هكذا وكذا قال وهل ترك من شيء ترجاه بن السيرة بما يقول بين طهر الى وضوء اما النسائي فاخر
 في باب يقول بعد فراغه من وضوءه وكلاهما محتمل كذا في الاذكار ومن الاداب ان يقرأ بعد الفراغ

من الوضوء سورة افا انزلناه مرة او مرتين او ثلاثا كذا انقورت عن السلف وروى
 ذلك اثار لا بأس بها في الفضائل منها ان من قرأها في اثر الوضوء غفر الله ذنوبه خمسين
 سنة ومن آداب ان يشرب فضل وضوئه او بعضه قائما وقاعدا مستقبل القبلة
 كذا في الخلاصة وفي السنن من حديث ابي حية قال رأيت عليا يؤمنا كفيه الى ان قال
 ثم قام فاحذ فضل ظهوره فشربه وهو قائم ثم قال اجبت ان اريكم كيف كان ظهور
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول عقيب شربه اللهم اشفني بشفائك وداوئني
 بدوائك واعصمني اى احفظني من الوهل بفتح الواو والهاء مصدر وهل كبير
 الهاء اذا ضعفت والامراض عطف خاص على عام والاول جاع كذا لك لان كل مرض
 ضعفت وكل وجع هرم من ولا عكس فيهما ويكره الشرب قائما الا هذا اى شرب فضل
 الوضوء وشرب ماء زمزم لما في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال سقيت النبي صلى
 الله عليه وسلم من ماء زمزم فشرب وهو قائم واما كراهته قائما فيسا عدا هذين فلما روى
 مسلم عن اشع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الشرب قائما قال قتادة فقلنا لا بأس
 فالأكل فقال ذلك اشروا خبث وروى مسلم ايضا عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا يشرب احدكم قائما من شئ فليستقي واجمع العلماء على ان هذه الكراهية
 تنزيهية لانها لا مرطوية لا لمرديني وفي الفتاوى العتابية ولا بأس بالشرب قائما ولا
 يشرب ماشيا ورخص للمسافر ان شئ وقد صح عنه عليه السلام الشرب قائما في غير
 تقدم ايضا وكذا الأكل عن ام ثابت كبتة بنت ثابت اخت حسان بن ثابت قالت
 دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب من فجوة معلقة قائما فقامت الى فيها
 فقطعته رواه الترمذي قال حدثني حسن مجيم واما قطعت فم القرية لتفظه وتبورك به كونه
 موضع في علي السلاوة عن النزال بن سبرة قال اتى على رضي الله عنه باب الرحمة فشرب قائما وقال
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما رايتوني فعلت رواه البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن فشي وشرب ونحن قيام رواه الترمذي
 وقال حديث حسن مجيم وعن ابن عمر بن شعيب عن ابيه عن جد قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يشرب قائما وقاعدا رواه الترمذي وقال حديث حسن مجيم ومن
 الآداب اربطه اى الوضوء بسبحه بضم السين اى نافلة اى يصلي عقيبها نافلة
 ولوركتين لما في الصحيحين من حديث عثمان رضي الله عنه انه دعا بنو
 فيتومنا ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنا نحو وضوئي هذا ثم قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم من تَوَضَّأَ تَحْوَ وَضُوئِي هَذَا انْتَقَامَ فَرْكَ رَكْعَتَيْنِ لَا يَجِدُ
 فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَعَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ
 كَانَتْ عَلَيْنَا رِعَايَةُ الْأَبْلِ فَجَاءَتْ نَوْبِي فَرَوْحَتَا بَعَثَنِي فَأَدْرَكَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَامًا يَحْدُثُ النَّاسُ فَأَدْرَكَتْ مِنْ قَوْلِهِ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وَضُوئَهُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي
 رَكْعَتَيْنِ مُقْبِلًا عَلَيْهِمَا بَقْلِيهِ وَوَجْهَهُ الْأَوْجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْبَلَالِ يَا بَلَالُ حَتَّى بَارِحِي عَمَلْتِ فِي الْإِسْلَامِ قَانِي
 سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ قَالَ مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرِجِي عِنْدَكَ مِنْ أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ
 طَهُورًا فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ أَوْ صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهْرِ وَمَا كَتَبْتُ إِلَّا بِالصَّلَاةِ رَوَاهُ
 الْبُخَارِيُّ وَالثَّوَالِيقُ صَوْتُ حَرَكَةِ النُّعْلِ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَضُوءُ فِي وَقْتٍ مَكْرُوهٍ قَالَهُ
 لَا يَصِلُ لِأَنْ تَتْرَكَ الْمَكْرُوهَ أَوْ لِي مِنْ فَعَلِ الْمُنْدُوبَ وَمِنْ الْأَدَابِ أَنْ يَتَوَضَّأَ عَلَى الْوَضُوءِ
 لِمَوَاطِنِهِ عَلَيْهِ عَلَى الْوَضُوءِ كُلِّ صَلَاةٍ وَلِذَا حِينَ صَلَّى الصَّلَاةَ يَوْمَ الْفَتْحِ بَوَضُوهُ وَاحِدًا قَالَ
 لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَقَدْ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ وَأَمَّا فَعَلَهُ تَعْلِيمًا لِلْجَوَارِثِ
 وَلِذَا قَالَ عَمَلُ صَنَعْتَهُ يَا عُمَرُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ إِلَّا أَنْ مَوَاطِنَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِمَا كَانَتْ
 يَمِينُ نَزْلَةِ الْأَفْعَالِ الْعَادِيَةِ كَالْتِيَامِ فِي مَحْوَرِهِ وَلَمْ يَعِدْهُ سَنَةٌ وَكَانَ مَسْتَحْيًى وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَعْضُ
 أَطْلَقَ الْأَدَبَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْتَحْيَا وَمِنْ الْأَدَابِ أَيْضًا اسْتِجَابَةُ آيَةِ الْآخِرِ الْوَضُوءِ وَ
 تَعَاهُدُ مَقَامِ الْعَيْنِ وَتَجَاوُزُ حُدُودِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ لَيْسَتْ يَتَقَنَّ عَمَلُهَا وَيُطِيلُ
 الْغُرَّةَ وَحِفْظُ شَيْءٍ مِنَ التَّقَاطُرِ ذَكَرَهُ ابْنُ الْهَرَمِيِّ فِي شَرْحِ الْمَهْدَايَةِ وَأَمَّا بَيَانُ الْمَنَاهِجِ مِمَّا
 يَجُوزُ أَوْ يَكْرَهُ وَقَوْلُهُ فَهَوَّ رَاجِعٌ إِلَى بَيَانِ أَذْلا بَدَ مِنْ تَقْدِيرِهِ لِيَصِحَّ قَوْلُهُ أَنَّ لَا
 يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ أَدْعَامُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَقَدْ اسْتِجَاءَ لَيْسَ هُوَ الْمَنْ
 وَأَمَّا هُوَ بَيَانُ الْمَنْبَى الَّذِي هُوَ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَقَدْ اسْتِجَاءَ وَكَذَا مَا بَعْدَهُ فَلَيْتَ أَمَلُ
 ثُمَّ هَكَذَا أَوْ قَعٌ فِي النَّعْمِ وَقَدْ اسْتِجَاءَ وَالصَّوَابُ وَقَدْ قَضَاءُ الْحَاجَةِ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ
 تَرَكَّ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ وَقَدْ اسْتِجَاءَ أَدَبٌ أَمَّا الْمَنْبَى اسْتِقْبَالُهَا وَقَدْ الْبُولُ وَالْحَقْلُ فَلَمْ
 مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ تَحْرِيْمٌ سَوَاءٌ كَانَ فِي الصَّحْرَاءِ أَوْ فِي الْبَنَاءِ لِأَطْلَاقِ الْمَنْبَى فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَ
 السَّلَامُ إِذَا اتَّيَمَّ الْغَائِظُ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا وَلَكِنْ شَرَفُوا أَوْ غَرَبُوا رَوَاهُ
 مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ إِذَا جَلَسَ
 أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَةٍ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَعَنْ سُلَيْمَانَ نَهَانَا
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لَغَائِظٌ وَلَا يُولِّهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَعَنْ أَبِي خَنِيفَةَ

رضي الله عنه يحل الاستدبار لحديث ابن عمر قال رقيت يوما على سابت حنيفة فأتيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدبرا للكعبة متفق عليه والصحيح
 هو الأول لأنه إذا تعارض قوله عليه السلام وقوله في القول لأن الفعل يحتمل الخصوص والعذر
 وغير ذلك وكذلك إذا تعارض المحرم والبيع رجح المحرم فبطل قول من قال يحل في البنية
 لحديث ابن عمر لأن التوفيق والحمل على الحال إنما يعدل إليه عند تساوي الدليلين و
 لا مساوات بين القول والفعل ولا بين المحرم والبيع ولذا قال أبو أيوب فقد مننا الشام
 فوجدناه من أحيض قد بنيت قبل القبلة فتخوف عنها ونستغفر الله تعالى فاتبع الأثر
 عنها في البنية بالاستغفار ولو نسي فجلس مستقبلا يستحب له أن يغتفر بقدر
 ما يمكنه أخرجه الطبراني في هذا لا تأخر عن عمرو بن جميع عن عبد الله بن الحسين
 عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس يول قبالة القبلة
 فذكر فحرت عنها أجلالها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له وكأنه إنما لم يجب لأنه وقع مغفرا
 عنه للسهر وهو فعل واحد كما يكره للبالغ ذلك يكره له أن يمسه الصغير نحوها و
 قالوا يكره أن يمد رجله في النوم وغيره إلى القبلة أو المصحف أو كتاب الفقه إلا أن يكون
 على مكان مرتفع عن المحاذات وكذا يكره أن يستقبل بالبول والغائط الشمس والقمر كونهما
 إثنين غيبتين من آيات الله تعالى وأن يستقبل الريح بالبول لتلايحه عليه الرشاش
 ولا يكشف عورته عند أحد فإن كشفها حرام والاستنجاء بالماء أفضل إن أمكنه الاستنجاء
 من غير كشف عند أحد فإن لم يمكنه الاستنجاء بالماء من غير كشف يكفي الاستنجاء بالأحجار
 أي يجب عليه أن يكتفي بالأحجار في الاستنجاء ولا يكشف عورته عند أحد
 والقييد بقوله إذا لم تكن الخجاسة أكثر من قدر الدرهم لا ينبغي أن يعمل بمغفرو
 وهو أنها إن كانت أكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند أحد
 أصلا لأنه حرام يعد به في ترك طهارة الخجاسة إذا لم يمكنه إذا التماس غير كشف قال
 البراذي ومن لا يجد ستره تركه يعني الاستنجاء ولو على شطه لأن النهي راجع على الأخر
 استوعب النهي الأزمان ولم يقتض الأمر التكرار وقال قاضي خان قالوا من كشف الثوب الاستنجاء
 يصير فاسقا وإن لا يستنجي بيده اليمنى لقوله عليه السلام إذا شرب أحدكم هنلا
 يتنفس في الأناء وإذا أتى الخلا فلا يمسه ذكره بيهينه ولا يقسم بيهينه روي في
 الصحيحين من حديث أبي قتادة ولا يستنجي بطعام ولا يروث ولا يعظم لقوله
 عليه السلام لا تستنجي بالروث ولا بالعظام فانها زاد أخرناكم من الحسن رواه الترمذي من حد

استنجاء القبلة عند الاستنجاء مكره كراهة تحرير

لا يجوز كشف العورت
 لا يستنجأ عند أحد مكره
 لا يجوز أن تكشف الخجاسة
 أكثر من قدر درهم

ابن مسعود رضي الله عنه واذا نظى عن الاستنجاء برأد الجن فزاد الانس اولى بالنهي
 ولا بعلف الدواب قياسا على زاد الجن ولا يحق الخير كشيء ومائه ووجره لان التعر
 له بغير رضاه حرام ولا يغم لان ملوث وزاد في حرانته الفقه الخذف والاجر لانه
 ربما خرج كالحاج فانه يكره الاستنجاء به لذلك وفي جامع الجوامع ولا يستنجى
 بالقصب لانه يورث الباسور وفي الظهيرية ولا باوراق الاشجار ثم لو استنجى بهذه
 الاشياء يكره ولكن يجزئه لان الاعتبار الانقاء وقد حصل خلافا للشافعي ولا يقال الروث
 نجس فلا يزيل النجاسة لان الفرض انه جاف وقد قلع النجاسة الرطوبة ولم يخلفها غيرها
 ويستنجى بالحجر والمد والتراب الرمل والرماد والخشب الخرقه والقطن واللبد في الصيرة
 يكره بالخشب في نظم الزند ويسقى لا يستنجى بالخرقه والقطن ونحوهما لانه روي انه
 يورث الفقر وان لا ينخم اى لا يلقي النخامة وهي ما يدفعه من انفه او صدره الى
 حلقته وكذلك البزاق ولا يمتخط اى لا يلقي المخاط في الماء لان النخامة والمخاط
 فيؤدي الى منع الانتفاع بالماء الذي اتقى فيه وربما يكون سببا للسبب اللعين كالتعوط في
 الاماكن التي ينتفع الناس بها نحو الطريق وتحت الشجر والجدران التي يجلس عليها
 الحديث مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللات
 قالوا وما اللات عنان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس او في ظلهم وان لا
 يتعدى اى لا يتجاوز الحد السنون في الزيادة عليه والنقصان منه في المراتم الثلاث
 بان يجعلها اربعا او ثنتين لغير ضرورة وفي اللواضع بان يغسل اليد الى الابد والرجل
 الى الركبة او يقصر عن الرق والكعب فالاول مكروه اذا لم يكن مقرا بحصول الطهانية
 او نية اطالة العرة والثاني غير جائز وان لا يمس اعضاءه اى اعضاء وضوئه بالخرقه
 التي يمس بها موضع الاستنجاء فتشربها الموانع الوضوء وان لا يضرب وجهه بالماء
 عند الغسل بل يرسل الماء من اعلى جبهته ارسالا وان لا ينفخ في الماء عند غسل
 وجهه فان كل ذلك مكروه من فعل العوام وان لا يغمض فاه ولا يعذبه تغمة مناسك
 بان تنكح حمرة الشفتين في محاجر العينين اى اطراف الاجفان ومنابت الهاء بحتة
 لو بقيت على شفتيه او على جفنيه لمعة اى بقية ولو قبل موضع رأس الامة لا ينجس وضوءه
 لو جوب استيعاب الوجه وهي منه ويكره ايضا الامتخاط باليمين وتثلبت السبع
 بماء جديد فروع وفي فوائد ابي حفص الكبير لو شلت يده اليسرى فلا يقدر
 ان يستنجى بها ان لم يجد من يصب عليه الماء لا يستنجى بالماء الا ان يقدر

في طهارة الكبرى

على الماء الجاري وان شلت كلتا اليدين عيس ذراعيه على الارض ووجهه على الارض
ولا يديع الصلوة وكذا المريض اذا كان له ابن او اخ وليس له امرأة او جارية وعجز عن
الوضوء يومئذ الاين والاخ الا انه لا يحس فرجه الا من يحل له وطئها ويسقط عنه
الاستنجاء وكذا المريض اذا لم يكن لها زوج ولها ابنة او اخت تؤمئذها ويسقط
عنها الاستنجاء مقطوع الرجل ان بقي منها شئ وان اقل من ثلث اصابع غسله
ان قطعت الرجلان واليدان اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تسقط الصلوة وفي
مجموع النوازل ان لم يكن الوضوء والتيمم لا يصلح عندها وعند ابى يوسف ^{بصل}
بالايما كما في العيوس والمتوفى اذا استنجى ان كان على وجه السنة بان ارخى مقعد
انقضى وضوءه هذه الطهارة التي ذكرت هي الطهارة الصغرى الخصوصية ببعض
الاعضاء واما الطهارة الكبرى الشاملة لجميع الاعضاء فهي الاغتسال وسببه
اى سبب وجوبه والمراد بالسبب هنا الشرط والا بالسبب لوجوبه هو ارادة فعل ما
لا يحل الا به على ما قيل فشرط وجوب الغسل عند ارادة فعل ما لا يحل الا به احد
اشياء منها خروج المني من الذكر او الفرج الداخل حال كون المني حاصل بشهوة
فانه يجب الغسل حينئذ بالاجماع بلا خلاف بين ائمتنا اما انفصاله عن موضع
من الذكر والفرج يشهوة فمختلف فيه واعلم ان الغسل انما يجب بالمني لجماع
بقيدتين احدهما ان يكون قد انبعث عن شهوة فلو سال من ضرب او حمل شئ ثقيل
او سقوط من علولا يجب الغسل عندنا خلافا للشافعي بناء على ان اطلاق الجنابة في الغسل
مخصوص بحال لمبعثاته عن الشهوة والثاني ان يخرج عن العضو الى خارج البدن او ماله
كالفرج الخارج والقلقة على قوله فما دام في قصبة الذكر او الفرج الداخل لا يجب الغسل
عندنا خلافا لما لا يشترط وجود الشهوة عند الانفصال من الذكر ايضا فمختلف
قال ابو يوسف وجوبها عند شرط وقال ليس بشرط حتى ان المحتلم اذا اخذ ذكره اى
امسكه حتى سكنت شهوته وخرج المني بعد سكون الشهوة يجب عليه الغسل عندنا
خلافا لابي يوسف وكذا الواستمنى بالكف او مس ونظر فانزل فلما انفصل المني
عن مكانه بشهوة امسك ذكره حتى سكنت وكذا الواغتسل قبل ان يبوله او ينجم
سال منه نقيية التي يجب اعادة الغسل عندها خلافا له ولو بال او قام ثم اغتسل
فخرج منه مني لا يجب لجماعا واذا عرف هذا ظهر لك فائدة ما قد ناه عن القيد في عبارة النص
فما لم يوجب اغتسال الا بلام اى دخاله ذكر من يجامع مثله في احد السبيلين

في طهارة الكبرى

القبل والدبر من الرجل أي الذكر المشقة والمرأة أي المشتهة ومن بيانه لا يحد
السبيلين إذا توارت أي غابت المحشفة أي الكمر أو مقدارها إن كانت مقطوعة
في أحد هما سواء أنزل المولم أو المولم فيه أو لم ينزل وأحد منهما وجب الغسل عليه
الفاعل والمفعول به المكلفين لما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها
فقد وجب الغسل أنزل أو لم ينزل وفي مسلم من حديث عائشة إذا جلس بين شعبها
الأربع ومس الختان فغسل وجب الغسل وللمتقدمي من حديثها إذا جاوز الختان
الختان وجب الغسل وهو المراد بما قبله من جهدها ومن مس الختان الختان وهذا
على عادتهم من اختان النساء وهو مندوب وأما قوله عليه السلام اغتسلوا من الماء
فنسخ بالاجماع وإطلاق الوجوب في الحديث يشمل الرجل والمرأة وأما وجوبه على المفعول
به في الدبر فبالقياس احتياطاً وأما لم يقسه أبو خيفة على الوطئ في القبل في إيجاب
الحمد احتياطاً للدبر الحمد وهنا الاحتياط في إيجاب الغسل فاخذ بالاحتياط في الوضوءين
أما الواو لم في البهيمية والليتة والصغيرة التي لا يجامع مثلها وهي بنت سبع
أو بنت سبع أو ثمان إذا لم تكن عبلة فلا يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصود الشهوة
وذكر الأسعياي أن بالاولاج في الصغيرة التي لا يجامع مثلها يجب الغسل ولعل
فوادها إذا كانت بنت سبع أو ثمان وكانت عبلة فضمة لأن الشبهات التي
يجامع مثلها هي بنت الشبع في الصغير ومادونها غير مشتهة إلا أنها إن كانت
بنت سبع أو ثمان وهي عبلة قربت إلى حد الشهوة فالاحتياط في وجوب الغسل وهو
إما فيها دونها فالأصح عدم الوجوب لأنه بمنزلة الشطين والتفخيد ومعالجة اليد
وكذا أيوجب الغسل الحيض وهو دم يخرج من رحم بالغة سلمية والمراد انقطاع
الحيض فهو شرط وجوب الغسل عند إرادة ما لا يهل الأبد لا بدود الدم وقيل دود
الدم بشرط الانقطاع والاول أصح حتى قالوا لو أسلمت وهي حائض ثم ظهرت يجب
عليها الغسل ولو انقطع ثم أسلمت لا يجب لأن الانقطاع ليس صفة باقية فلم يوجد شرط الوجوب
حال التكليف بخلاف ما إذا أخذ أو اجنب ثم أسلم حيث يجب عليه الوضوء والغسل لأن
الحديث والجنابة صفتان باقيةان وقت التكليف بعد الإسلام فلم يتعرضوا للفرق
بين الحيض وبين الحدث والجنابة بل بين الانقطاع وبينهما وكذا أيوجب الغسل
النفاس وهو دم يخرج من الرحم عقب الولادة وهذا يفيد أنها لو ولدت

ولم ترد ما لا تكون نفسا ولا يجب عليها الغسل وهو قوله ابي يوسف لا يترتق بالنفاس
ولم يوجد الا ان عند ابي خيفة يجب احتياط لان الولادة لا تخلو غالبا عن دم ولو قليلا
وفي مثله يقام السبب مقام السبب ثم وجوب الغسل للصلاة ونحوها عند انقطاع
الحبس والنفاس ثابت بالاجماع وبإشارة النص على قراءة يطهرن بالتشديد في
الحبس ودلالته في النفاس ومن استيقظ من منامه فوجد على فراشه او ثوبه او
فخذة بللا فهو اى والحال انه يتذكر الاحتلام فان المسئلة على ستة اوجه لانه اما
ان يتذكر الاحتلام اولا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منيا او كونه مذيا
او يشك فان تذكر الاحتلام ان يتيقن انه مني وانه مذى او شك فيه فلم يتيقن انه
هل هو مني او مذى فعليه الغسل في الحالات الثلاث اجماعا لان الاحتلام سبب
خروج المني فيحصل عليه وان يتيقن انه مذى لان الذي يرقى بالصواء وبجودة البدن
فيصير كالذى اما اذا لم يتذكر الاحتلام وتيقن انه مني او شك هل هو مني او مذى
فكذلك يجب عليه الغسل في هاتين الحالتين ايضا اجماعا للاحتياط وان يتيقن
انه مذى فلا يغسل عليه في هذه الحالة عند ابي يوسف اذا لم يتذكر الاحتلام وبما
اخذت خلعت بن ايوب وابو الليث وهو اقيس وعندهما يجب وهو احوط لما تقدم
من الاحتمال والنوم سبب الاحتلام وكما من رؤيا لا يتذكرها الراى فلا يبعد انه
احتلم ونسبه فيجب الغسل والنسب منى على قوله ابي يوسف وامرئيه عليه فيهم
انه يجمع عليه على ان الفتوى على قولها وان استيقظ فوجد في احلياه بللا لا يدري منى
هو ام مذى وام يتذكر حلمه ينظر ان كان ذكره منتشرا قبل النوم فلا يغسل عليه لان
الانتشار سبب الخروج المذى فيحصل عليه وان كان ذكره قبل النوم ساكنا فعليه الغسل
للاحتياط المذكور في الخلافة هذه الذى ذكرنا من عدم وجوب الغسل فيما اذا كان الذكر
منتشرا مادام اذا نام قائما او قاعدا عدم الاستغراق في النوم عادة فلم يعارض سببية الانتشار
سببا اخر فحمل على انه هو السبب اما يتسبب عنه المذى لا المني اما اذا نام مضطجعا او
الاضطجاع سببا لاسترخاء والاستغراق في النوم الذى هو سبب الاحتلام لو يتيقن انه
اى البلى الوحيد منى فعليه الغسل ايضا اما في تيقن المني فظاهر واما في الاضطجاع فلا
عارض الانتشار في السببية فيحكم بسببية الاحتلام وان البلى منى رقى احتياطا و
هذا التفصيل المذكور في المحيط والذخيرة قال شمس الائمة الحلواني هذه المسئلة
يكثرونها والناس عنها غافلون وهي تؤيد قولهم في وجوب الغسل اذا تيقن

انه مذى ولم يتدكر الاحتلام لان النوم حال ذهول وغفلة شديدة يقع فيه اشياء فلا
يشعر بها فتتقن كون الببلل مذى لا يكاد يمكن الا باعتبار صورته و رفته وتلك الصورة
كثيرا ما تكون للمنى بسبب بعض الاغذية ونحوها مما يوجب غلبة الرطوبة و رقة الاختلاط
والفضلات وبسبب فعل الحرارة والهواء فوجوب الغسل هو الوجوب وقد اوجبه
بالاجماع على المعفول به في الدبر مع انه ليس غالبا في كونه سببا لانزاله لاجل الاحتياط
لكن بقي شئ وهو ان المنى اذا خرج عن شهوة سواء كان في نوم او يقظة فانه لا بد من
دفعه ونجاؤه عن رأس الذكر ايضا فكون الببلل ليس الا في رأس الذكر دليل ظاهر
انه ليس بمنى سيما والنوم محيل الانتشار بسبب هضم الغذاء وانبعاث الريح فانما
الغسل في الصورة المذكورة مشكل بخلاف وجود الببلل على الفخذ ونحوه لان الغالب
انه منى خرج بدفق وان لم يشعر به على ما قرأناه وان احتلم ولم يخرج منه شئ
اي تدكر الاحتلام ولم ير بللا لا غسل عليه اجماعا وفي مسند ابى داود الترمذي
من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد
الببلل ولا يدكر احتلاما قال يغتسل وعن الرجل يرى انه قد احتلم ولا يجد بدلا
قال لا غسل عليه قالت ام سليم هل على المرأة ترى ذلك غسل قال نعم النساء
شقائئ الرجال فلذا قال وكذا المرأة اى احتملت ولم يخرج منها شئ فلا غسل عليها و
ما في الصحيحين من حديث انس ان ام سليم قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من
الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتملت قال نعم اذا رأت الماء وفي فتاوى قاضي خان
المرأة اذا احتملت ولم يخرج منها المنى حكى عن الفقيه ابى جعفر انه ما لم يخرج المنى من الفرج
الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبداخذ شمس لامثة المحلواني واليه اشار
الحاكم الشهيد في التخصر فانه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي احتلام الرجل لا بد من
خروج المنى فكذلك في احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة الاليتين فيعتبر
الخروج من الفرج الداخلى الى الفرج الخارج انتهى وقال محمد عليها الغسل احتياطا قال في
التجنيس لان ماءها لا يكون دافقا كالرجل وانما ينزل من صدرها وبه يفتى بعض الشافعية
كما صاحب التجنيس هو برهان الدين المرغيناني حنابلة كما تقدم عنه في التجنيس قال
شيخ كمال الدين بن الهمام بعد نقله كلام التجنيس فهذا التعليل يفيد ان المراد بعدم الخروج
في قوله ولم يخرج انها لم تزهج فعلى هذا الاوجه وجوب الغسل والراد من رأت في حد
ام سليم رؤية العلم لا رؤية البصر فانها لو رأت الانزال واستيقظت من فورها

واحست بيدها البلل ثم قامت فما استيقظت حتى جفت فلم تر عينها شيئا الا يسبح
 القول بان لا غسل عليها مع انه لا رؤيته يصير بل رؤيته علم انتهى اقول هذا لا ينفيد
 كون الاوجه وجوب الغسل في المسئلة المختلف فيها وهي ماذا احتملت ووجدت
 الانزال ولم تربلا ولم يخرج منها المني فان ظاهر الرواية انها لا يجب عليها الغسل وبه
 اخذ الحلواني وقال في الخلاصة وهو الصحيح لحديث ام سليم سواء كانت الرؤية بمعنى
 البصر او بمعنى العلم فانها لم ترى الماء بعينها ولا علمت خروجه اللهم الا ان ادعى ان
 المراد برأت رؤيته بالحلم ولكن لا دليل له على ذلك فلا يقبل منه وذكر المصنف عن محمد
 انها يجب عليها الغسل وبه اخذ حنا التجنيس معلاهما تقدم وهو ليس بقوي اذ لا
 اثر في نزول ما منها من صلاتها غير دافق في وجوب الغسل في الاحتلام متعلق بخروج
 من الفرج الداخل كما تعلق في حق الرجل بخروجه من رأس الذكركما ان الرجل لو انفصل
 منيه عن الصلب ادفق والشهوة لا يجب عليه الغسل ما لم يخرج الى ما يلحقه حكم التطهير
 كذلك المرأة اذا انفصل منيها عن صدرها فما لم يخرج الى ما يلحقه حكم التطهير لا يجب
 الغسل الى ان في مسئلتنا لم يعلم انفصال منيها عن صدرها وانما حصل ذلك في النوم
 لا تحقق له فكيف يجب عليها الغسل نعم قال بعضهم لو كانت مستلقية وقت الاحتلام
 يجب عليها الغسل لاحتمال الخروج ثم العود فيجب الغسل احتياطا وهو غير بعيد
 الا من حيث ان ماءها اذا لم ينزل فقابل سيلانا يلزم اما عدم الخروج ان لم يكن الفرج
 في صلب او عدم العود ان كان في صلب فليتا مل ولو جامع او احتلم واغتسل قبل
 ان يبول او ينام ثم خرج منه بقية المني وجب عليها الغسل ثانيا عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف وقد قدمناه ولوافق السكران فوجد منيا
 فعليه الغسل كما في النائم وان وجد مذيا فلا غسل عليه بالاتفاق وكذا المغمى عليه
 والفرق على قولهما بين النائم وبين السكران والمغمى عليه ان المني والمذى لا بد لهما
 من سبب قد ظهر سبب المني في النوم وهو الاحتلام تذكر او لا لان النوم مظنة الاحتلام
 فيمال عليه بخلاف السكر والاغماء وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد منيا على الفراش
 والحال ان كل واحد منهما ينكر الاحتلام اى لا يتذكره قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل وجب عليهما الغسل احتياطا لاحتمال وجوده من كل منهما وقال بعضهم ان كان
 المني طويلا فعلى الرجل لان منيه يدفق فيقع طويلا وان كان مدورا فعلى المرأة
 لان منيها يسيل فيقع في بقعة واحدة لكن يقال يحتمل ان يكون الرجل وقت الانزال

فان رجلا

والمرأة

عدل منكبا او رأس الذكركمكسا فيقع منه في بقعة واحدة وان مبتدئ من المرأة بسبب
 مرو وعضوه وعنه عليه في القلب وقال بعضهم ان كان ابيض غليظا فن الرجل وان كان
 اصفر رقيقا فن المرأة ويقال عليه ان ذلك يختلف باختلاف المزاج والاعذية والاحتيا
 هو الاولى وان كان الحديث قد صرح بالفرق المذكور بينهما وهو قوله عليه السلام
 في حديثك ام سليمان ان ماء الرجل غليظ ابيض وماء المرأة رقيق اصفر متفق عليه
 فذلك باعتبار الغالب في عدم العادة من فروج قالت معي يعني بأي نوع في النوم هو اراد
 بعد اذ لذة الوقاع اتفقوا على انه لا غسل عليها ولا يجزئ انه مقيد به اذ لم تنزل
 فان انزلت وجب الغسل لانه كالاختلال ولزجومعت فيما دون الفرج ووصل
 النخلى الى رحمها الا غسل عليها لفقده الايلاج وانزال فان جمعت منه وجب الغسل
 لانه دليل الانزال وتظهر فائدته في عادة ما صلت يدك ذلك الجماع الى ان اغتسلت
 بسبب خروك اقالوا ولا شئت ان يفتى على وجوب الغسل عليها بمجرد انفضال سنيها الى رحمها
 وهو خلاف الاصم الذي هو ظاهر الرواية قال في التارخانية وفي ظاهر الرواية يشترط
 الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج لو جرب الغسل حتى او انفضل من بينها
 ولم يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج لا غسل عليها وفي النصارى وهو الاصم
 اغتسلت ثم خرج منها معنى الزوج لا يلزمها عادة الغسل لانه بمنزلة مسواك فتمسكت به فخرج
 احتلم او عالم كفه فلما انفضل النخلى عن الصلب شد ذكره وصلى من غير غسل عحت
 لتعلق وجوب الغسل بالخروج ايضا كما تقدم صبي ابن عشر جامع امراته البالغة
 الغسل لوجود مسواة الحشفة بعد توجبه الخطاب لا غسل على الغلام لانعدام الخطاب
 الا ان يؤمر به تخلفا كما يؤمر بالوضوء والصلوة ولو كان الزوج بالغاً والزوجة صغيرة
 تشتم على الجواب على العكس وذكر صبي لا يشتهي بمنزلة الاصبع وفي وجوب الغسل با دخال
 الاصبع في القبل او الدبر خلافه والاولى ان يجزئ القبل اذا قصد الاستمتاع لغلبة الشهوة
 لان الشهوة هي من غالبية في مقام السبب مقام المسبب وهو الانزال دون الدبر لعد
 وعلى هذا ذكر عبد الله في وذكر الميت وما يصنع من خشب او غيره **بال** فخرج
 منه معنى ان كان ذكره منه شرا فعليه الغسل لوجود الشهوة والا فلا لغتد ها راى
 في فريضة انه يجمع وانتبه ولم يرد الا بعد ساعة فخرج منه مذى لا يجب الغسل
 وان خرج منه وجب احتلم الصبي في الصبية الاختلام الى به البلوغ وانزال على
 وجب التدفق والشهوة لا يجب الغسل لان الخطاب بما توجه عقيبا لانزال فهو سابق على

روي في
 صحيح
 البخاري

الخطاب وكذا اذا احضنت الحيض الذي به البلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض قال
 قاضي خان والا حوط وجوبه لغسل في العضو كلها والله سبحانه اعلم واما فرائض الغسل
 فالمضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن اى باقيه فان شغل للمضمضة والاستنشاق
 من جملة البدن وليس السائر بمعنى الجميع كما فوهه كثير من الناس عند مالك و
 الشافعي المضمضة والاستنشاق سنة فيه كما في الوضوء ملنا قوله تعالى وان كنت من
 قاطره اذ انما يرتبط به جميع البدن الا ان ما تمسك به من الماء اليه حقيقة او حكما للرجل
 خارجة عن الوضوء لان الماء مودعه فيه غسل الوجه والوجهة بينهما مسددة
 عنهما من الفطرة في الحديث لا ينبغي الوجوب لان الفطرة شتمت عمل الدين و
 مع ما هو سنة اتفاقا لا يعين سنته لان القرآن في النظم لا يوجب الستر في الحكم
 على ان من جملة ذلك الاستنجاء بالماء وقد يكون واجبا اتفاقا في بعض الروايات
 المختار وهو واجب عند الشافعي فلامعارضه في الحديث لا يسلنا غسلا و
 الماء الى منابت الشعر فرض وان كشت اى لو كان الشعر كثيفا بالاجماع وكذا يفرض بصل
 الماء الى انتاء اللحية وانتاء الشعر من انراس البدن حتى لو كان الشعر مستليدا ولم يصل الماء الى
 انتاءه لا يجوز الغسل ما في الآية من صيغة المبالغة والشك في المرأة في الغسل كالرجل في وجوب
 تعمير جميع الشعر والبشرة ولكن الشعر المسترسل اى لنازل من ذوائبها جميع ذوائب وهي المصلحة من
 الشعر غسله موضوع اى ساقط عنها ما في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعره الماء في سلم وغيره
 حدثت اسم سلمة قالت قلت يا رسول الله انى امرأة امشد صغيره اشى فانضمه في غسلها
 فقال لا انما يكفينك ان تغمي رأسك ثلاث حشيات ثم تقيضين عليها الماء فتكثري وفي رواية
 فانقضه للحيضة والجنابة قال لا الى آخره وفي مسلم ان يبلغ عائشة ان عبد الله بن عمرو بن العاص كان
 يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤسهن فقالت يا عبيد الله بن عمرو يا امر النساء اذا
 اغتسلن ان ينقضن رؤسهن افلا يأمرهن ان يجلقن رؤسهن لقد كنت اغتسل انا و
 الله صلى الله عليه وسلم من اداء واحد وما ازيد ان افرع على رأسي ثلث افراعات لا يقال
 ان هذا معارض للكتاب لاننا نقول مؤدى الكتاب غسل البدن والشعر ليس منه بل متصل به نظرا
 الى سلمة فعلنا عقتنى الاتصال في حق الرجال وبقتضى الانفصال في حق النساء دفعا للرجح
 اذ لا يمكنهن حلقه ولان مواضع الضرورة قد خصت من الآية كداخل العينين
 بالحدث ايضا للحرج ولا يجب بل ذوائبها وصلوة البغالي الصبيح انه
 يجب غسل الذوائب وان جاوزت القدمين في ميسو بكر في وجوب اتصال

الماء الى شعب عقائدها اختلاف المشايخ وفي الهداية وليس عليها بل ذوابها هو
الصحيح وكذا صحه غيره وهو الوجه للحصر المذكور في الحديث وللحرج وهذا اذا كانت
مصفورة وان كانت منقوصة يفترض عليها ايصال الماء الى اثنائها اتفاقا لعدم الحرج ثم
سقوط غسل المسترسل اذا بلغ الماء اصوله الشعر افا هو في حق المرأة بخلاف الرجل لا
لا ضرورة في حقه لا مكان الحق كذا ذكره اى هذا الحكم وهو الفرق بين المرأة والرجل
في وجوب نقص الضفيرة وعدمه في غيبة الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا انقص
شعره كما يفعل العلماء اى المتشبهون الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه بعضهم
يخصهم بمن كان من غير فاطمة رضي الله عنها والآخر اك جمع تراء بعضهم اثناء غسل
كالعرب وزناهل يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر اى هل يجب ايصال الماء الى خلل
شعره ام لا عن الجيفة رحمه الله روايتان نظرا الى العادة والى عدم الضرورة وذكر
صد والشهيد انه اى الشأن يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر في حقه لعدم الضرورة
والاحتياط قال في الخلاصة وفي شعر الرجل يفترض ايصال الماء الى المسترسل ولم
يذكر غير ذلك فكان هو الصحيح ^{لا يمتنع} المبالغة في الاية مع عدم الضرورة
المخصص في حقه ويؤيده ما في السنن عن علي رضي الله عنه ان رسولا الله عليه وسلم
قال من ترك موضع شعرة من الجنابة لم يغسله فعل به كذا وكذا من النار قال علي
من ثم عادت راسي اى شعر راسي فلا اتركه بل احلقه مخافة ان لا يصيبه
الماء امرأة اغتسلت هل تكلفت في ايصال الماء الى ثقب القراط ام لا والقرط يضم
القاف واسكان الراء ما يعلق في شحمة الاذن قال اى محمد في الاصل وهذا داب
صاحب المحيط يذكر لفظ قال و مراده ذلك تكلف فيه اى في ايصال الماء الى ثقب
القرط كما تكلفت في تحريك الخاتم ان كان ضيقا والمعتبر فيه غلبة الظن بالوصول ان
غلب على ظنها ان الماء لا يدخله الا بتكلف تكلف وان غلب انه وصله لا بتكلف سواء كان
القرط فيه ام لا وان انضم الثقب بعد نزاع القرط وصار يحال ان امر عليه الماء يدخله
ان غفل لا فلا بد من امراره ولا تكلف لغير الامر من ادخال عود ونحوه فان الحرج
مدفوع واما موضع المسئلة في المرأة باعتبار الغالب فلا فرق بينها وبين الرجل وكذا في قوله
اغتسلت وقد كان الشأن بقي في اظفارها عجيبين قد جفت لم يخرج غسلها وكذا الوضوء لا
فرق بين المرأة والرجل لان في العجيين لزوجة وصلاية تمنع نفوذ الماء وقال
بعضهم يجوز الغسل لانه لا يمنع والاول اطهر ولو بقي الدرن اسه السو سخ

ايصال الماء الى ثقب القراط

في الاطفا حيا في الغسل والوضوء لتولد من اليدين يستوى فيه اى في الحكم المذكور
 المدني اى ساكن المدينة والقروى اى - اكن القرية لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل
 للقروى لان درنه من التراب والطين فينفذه الماء ولا يجوز للمدني لانه من الودك
 فلا ينفذه الماء والاول هو الصحيح قاله الديوسى وقال الصفا ويجب الايصال الى ما
 تحته ان طال الظفر وهو حسن والا قلت الذى لم يمتحن اذا اغتسل ولم يخل
 الماء داخل الجلبة قال بعضهم يجوز غسله قال قاضى خان لانه خلقى وقال بعضهم
 لا يجوز وهو الاسم لان له حكم الظاهر حتى ان البول اذا انزل اليه انتقص الوضوء
 والمضى اذا خرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا صححه الزيلعى فى شرح الكنز وقال
 اليونان لا يجزئ تركه اى ترك ادخال الماء داخل القلفة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 الاسم الاول للعرج لا يكونه خلقه اقول المحرم غير مسلم وكونه خلقه لا اثر له فالثانى
 هو الاسم للاهر بالتطهير وان خرج بواه حتى صار فى قلفته فعليه الوضوء بالاجماع
 وان لم اى ولو لم يظهر الى خارج الفافة كذا فى الخلاصة وفتاوى قاضى خان
 غيرهما رجل اغتسل وبقي بين اسنانه طعام من خبز او غيره قال بعضهما ان
 كان ذاتا على قدر الحمصة لا يجوز غسله وان كان قد راحمصة او اقل يجوز غسله
 على فساد الصوم بالاول فكان للفم بالنظر اليه حكم الظاهر دون الثانى على ما ذكر
 فى خزائن الاكمل ان المفسد للصوم ما يزيد على مقدار الحمصة وقد راحمصة
 عفو فكان له بالنظر اليه حكم الباطن قال فى الخلاصة ان كان كثير الاستبليس للناس
 كما فى سقوط السن يجب اىصال الماء وان كان قليلا كان عفوا فان كان فى طواخه ثقث فيها
 شئ يجب اىصال الماء اليه وفى الفتاوى باب لتون ان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء فحتم
 فى الغسل من الجنابة جاز لان الماء شئ لطيف يصل تحته غالبا قال صاحب الخلاصة
 وقال بعضهم ان كان صلبا مصنوعا مضمعا متأكدا بحيث تداخلت اجزائه وصار
 له لزوجة وعلاكة كالعجين لا يجوز غسله قل اوكثر وهو الاسم لامتناع نفوذ الماء
 عدم الضرورة والحرج بخلاف الصوم فان فى التعرض عن بقائه فى الاسنان وسبقه الى
 الحلق مع الريق حرجا ولا حرج فى اذاته فى الغسل فافتراق على ان الاثرين على ان قد
 الحمصة مفسد للصوم والعفو مادونه وذكر فى المحيط اذا كان على ظاهر يده
 جلد سمك او خبز مصنوع قد جفت واغتسل او توضع ولم يصل الماء الى سائر
 لم يجز وكذا الدرن الياس فى الاثنت لوجوب تعميد الغسل للدرن جميعه

الاشياء تمنع لصلاتها وقال في الذخيرة في مسألة الغاء بان خلطته او اختصبت
 به وبقي من جرمه على بدنها والطبن والودن اذ ابقيا على البدن يجزئ صنوهم
 للضرورة ولان الماء يغذيه لتخلخله وعدم لزوجه وصلابته وعليه الفتوى اذ
 المعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن وان كان برجله شقاق فجعل فيه
 النخس او المهرم ان كان لا يضره ايصال الماء لا يجوز غسله ووضوئه وان كان يضره
 يجوز اذا امر الماء على ظاهر ذلك وايصال الماء الى داخل السرة فرض للآية وكذا
 الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض لان موضعه من جملة البدن وان لم اى لو
 يكن عليه اى على موضع الاستنجاء نجاسة حقيقية لان فيه نجاسة حكومية وهي
 الجنابة وكذا التخليل الاصابع من اليدين والرجلين في الاغتسال والوضوء فرض
 ان كانت الاصابع منضمة لا يدخله الماء بلا تخليل غير مفتوحة بحيث يدخلها
 الماء كلفة وان كانت الاصابع مفتوحة فهو اى التخليل سنة وقد تقدم و
 كذا انقاء البشرة اى غسلها باسالة الماء عليها والبشرة ظاهر الجلد وبيل الشعر
 فرض ايضا للصيغة التكلف في الآية ولقوله عليه السلام الا قبلوا الشعر وانقوا
 البشرة ولقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة جنابة والجموع حديث واحد وروى
 ابو داود عن رواية ابي هريرة لكنه ضعيف والآية كافية في الاستدلال ولو بقي شيء
 من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قل اى ولو كان ذلك الشيء قليلا
 بقوله دأبيرة لوجوب استنجاء جميع البدن وشرب الماء يقوم مقام الغمضة اذا كان لا
 حرج من السنة وبلغ الماء الغم كله والا فلا وفي واقعات الناطقى لا يخرج عن الجنابة
 بالشرب سواء شرب على حبل السنة او على غير حبل السنة ما لم يجز في الخلاصة وهذا حوط
 ولو تركها اى ترك الغمضة والاستنشاق او لمعة من اى موضع كان من البدن ناسيا
 فصل ثم تذكر ذلك يتضمن او يستنشق او يغسل اللعنة ويعيد اصله ان كان فرضا لعدم
 صحته وان كان نفلا فلا لعنة محتر شرع وسنة الغسل ان يقدم الوضوء عليه كوضوء
 الصلوة من غير استثناء مسمس الرأس هو الصحيح وظاهر الرواية لا كما روى الحسن انه لا
 عيسم دأبيرة لا غسل الرجلين فانه يؤخره اذا كان قائما في مستنقع الماء او على تراب بحيث
 يحتاج الى غسلها بعد ذلك الى الوقام على حجر او لوح بحيث لا يحتاج الى غسلها مرة اخرى
 فلا يؤخر غسلها كذا في الهداية وغيرها وان يزيل النجاسة الحقيقية كالطين وغوره
 عن بدن ان كانت اى ان وجدت على بدن نجاسة ثم يصب الماء على راسه وسار

جسده ثلاثا ما في الصحيحين من حديث ابن عباس قال قالت ميمونة وصنعت للبي
 صلى الله عليه وسلم غسلا فسترته بثوب فصب على يديه فغسلها ثم أدخل يمينه في الإفاء
 فأفرغ بها على فرجه ثم غسله بشماله ثم ضرب بشماله الأرض فدلكهما دلكا شديدا
 ثم غسلها بضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أفرغ على رأسه ثلاثا حتى
 ملأ كفيه ثم غسل سائر جسده ثم تيمم فغسل قدميه فتناولته فوفا فلم يأخذها فأنطلق
 فهو يفيض يديه ثم كيفية الصب قال تيمم الأئمة الحلواني يفيض على منكبيه الأيمن ثلاثا
 ثم الأيسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده وقيل يبدأ بالأيمن ثم بالرأس ثم بالأيسر وقيل
 يبدأ بالرأس ثم بالأيمن ثم بالأيسر وهو ظاهر المتن والهداية وغيرهما وظاهر الحديث فيمنع النحول
 عليه ولو اغتسل ماء جار ان مكث في الوضوء والغسل فقد أكمل السنة والأقلا ثم يتيمم عن
 ذلك المكان الذي اغتسل فيه فيغسل رجله ان كان قياما في مستنقع الماء كما تقدم
 الحديث محمول عليه ومن سنة الغسل ان لا يسرق الماء وان لا يقتر لما تقدم في الوضوء
 وان لا يستقبل القبلة وقت الغسل ان كانت عورته مكشوفة وان كان متزافلا باثن
 وان يدلك كل عضاؤه صبا لغتفي التطهر في المرة الاولى ليعم الماء البدن في الرتين ^{الأيمن} آخر
 فالدلك في الغسل سنة وليس بواجب الا في رواية عن ابي يوسف لخصوص صيقته
 اطهر وفيه بخلاف الوضوء فانه بلفظ الغسل وان يغتسل في موضع لا يراه
 احد لاحتمال بدو العورة حال الاعتسال او اللبس والحديث يعلى بن امية ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حبي ستير يحب الحياء والتستر فاذا اغتسل
 احدكم فليستتر وراء ابوداود وفي القنية عليه من الغسل وهناك رجال لا يدر
 وان راوه ويختار ما هو استرو المرأة فوه خره يعني ان كانت بين الرجال والمرأة بين
 النساء كالرجل بين الرجال وذكره ابن وهبان في نظمه بقوله ^و غسل على شخص سائمه
 ستره ^و فباتي بفي القوم لا يتأخره وليس بالاستنجاء والفرق ظاهر وفي امرأة بين الرجال فوخره
 انتهى فان اريد بقوله وان راوه وبقول الآخر وما قمه سترة وؤية ماسوا العورة فلا كلام وان
 اريد العورة كما قال البرازي كتبت اذ اراه في الحمام لغسله وعصره لا يأتم لعدم امكان تطهيره
 بدنه والا ثم على الناظر فغير مسلم لان ترك المنى مقدم على فعل المأمور كما تقدم وللغسل
 حائل وهو التيمم لا يجوز كشف العورة عنه من لا يجوز نظره اليها الا جله ولذا انفصل
 البرازي عقيب تلك المسئلة عن الرستغنى انه قال لا خفاء انه اراد الكف في الموضع
 انعم لذلك لا مطلقا قال البرازي وهو الحق بل ذكر في جواز الكشف في الخدمة

في القنية اخلافا فقال مجرد في بيت الحمام الصغير لعصر اذاره او لحلق العانة ياتم وقيل
 يجوز في مدة اليسيرة وقيل لا بأس به وقيل يجوز ان يتجرد للغسل ويجرد زوجته للجماع
 ايضا اذا كان البيت صغيرا مقدار خمسة اذرع او عشرة وبالحيلة فلا ضرورة في
 كشف العورة للغسل عند من لا يجوز نظره اليها لان له خلفا بخلاف الختان ونحوه و
 يستحب ان لا يتكلم بكلام قط من كلام الناس وغيره اما كلام النام فلما تقدم في الوضوء
 واما غيره من الذكر والدعاء فلانه في مصب الماء المستعمل ومحل الاوضاء لا وساء
 والاقتدار ويستحب ان يمسح بدهنه بعد الغسل لما روت عائشة رضي الله عنها
 قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم خروقة يتنشف بها بعد الوضوء رواه الترمذي وهو ضعيف
 ولكن يجوز العمل بالضعيف في الفضائل وان يغسل زجليه بعد لبس لاقبله مسارعة
 الى التستر وان يصله بسجدة لما تقدم في الوضوء لان فيه الوضوء وزيادة واما النية
 فليست بشرط في الوضوء والاعتسالم عندنا حتى ان الجنب اذا اغتسل في الماء الجار
 او في الحوض الكبير للتبرد قيد بالكبير لان الصغير يتأتى فيه الخلاق الذي فمسه
 البشر على ما يأتي ان شاء الله تعالى او قام في المطر الشديد وغضمض واستنشق
 يخرج من الجنابة عندنا خلافا للامة الثلاثة استدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم انما
 الاعمال بالنيات الحديث متفق عليه وهو حديث مشهور وتقديره انما صححة الاعمال
 فيفيد ان ما لانية فيه من الاعمال لا صححة له واصحابنا رحمهم الله اجابوا بان تقدير
 حكم الاعمال والحكم متنوع الى دينوي وهو الصحة واخروي وهو الثواب وقالوا
 الثواب مراد بالاجماع فلا تبقى الصحة مرادة بناء على ان الحكم من قبيل المشترك ولاعم المشترك
 او مقتضى ولا عموم له ايضا فاورد عليهم منع كون الحكم مشتركا او مقتضى بل هو من المتواطئ
 المسمى بالمطلق فيشمل ما تحت دينوي واخرويا فاجابوا الى التكلف في التفصي عنه و
 ايضا اورد ان هذا هو الدليل على اشتراط النية في كل العبادات وقد وافقتم على اشتراطها
 فيها وانها لا صححة لها بدون النية فقد قدرت الصحة فيها فقالوا ان المقدور هو الثواب
 الا ان ما كان المقصود منه هو الثواب فقط كالعبادات المحضة اذ افادت الثواب فملا مقصدها
 ما هو المقصود بخلاف الوضوء فان له جهتين كونه عبادة ومن هذه الحيثية لا بد له
 من النية وجهة كونه شرط للصلوة كطهارة الثوب نحوها ومن هذه الحيثية لا يفتقر
 النية لان كونه شرط لا يشترط فيكون عبادة اذ الصلوة موقوفة على وجوده لا على كونه عبادة
 فالحق ان النزاع في طريق الاستدلال بالحد لفظي فانه يدل على عدم صحة العبادات بدون

اعمال بالنيات

النية بالاتفاق ولا يدل على عدم صحة غيرها بدونها بالاتفاق وذلك انه لا يجوز ان
 من الاعمال جميعها شرعية او غير شرعية لوجود اكثر الاعمال غير الشرعية بدو النية
 ولا ان تراد الاعمال الشرعية جميعها عبادات او معاملات لعدم توقف صحة
 المعاملات على النية بالاتفاق فتعين ان يراد العبادات ومتعلق الثواب العقاب حيث
 النزاع الحقيقي في ان الطهارة الحكيمة هل هي عبادة ليس عنيا وهي من جملة الافعال العادية
 الطبيعية التي تحقق حافان وجد فيها نية القرية كانت عبادة يثاب عليها والافلام مع تحققها
 كما في سائر الحركات والسكنات في الافعال التروك التي لها تحقق في الوجود حافان نوى
 بها قرية اثيب عليها او معصية استحق العقاب عليها والافلا ثواب لا استحقاق عقاب لولا
 هي عبادة ليس غير لانها انما وجبت بحكمة الشرع لله تعالى غير معقولة المعنى لان المحل
 طاهر حقيقة ليس عليه شئ يقتضى العقل والعادة غسله فكان ايجاب غسله استعبادا
 محضا وقلنا بل نفس غسل البدن او بعضه في ذاته من الافعال التي تقتضيها الطبيعة عاذا
 فانه نظافة وتحسين كلبس الثوب شغوه وايجابه في بعض الاحوال لا يخرج عنه هذه الحقيقة
 كما يوجب اخذ الزينة وهو ستر العورة في بعض الاحوال فكما ان لبس الثوب ستر العورة اذا
 نوى به القرية يكون عبادة وان لم ينو به القرية فالصلوة به صحيحة لوجود حقيقة
 والشروط توابع انما يراد وجودها لا وجودها فكذا الوضوء والغسل لا يقال ستر العورة
 امر يقتضيه العقل بخلاف الوضوء لان العقل والعادة يستقيم كشف العورة ولا يستقيم
 غسل موضع فطيم لا نأفقول لو كان منفردا في بيت مظلم في ليلة مظلمة او في مكان خال
 آسما من هجوم احد فالعقل والعادة لا يستقيم الكشف مع ان الستر في الصلوة لازم بالاتفاق
 في هذه الحالة مع ان النية ليست شرطا اذ ذاق ايضا بالاجماع فان قيل في آية الوضوء
 ما يدل على اشتراط النية وهو كون الامر بالغسل خرج مخرج الجزاء فيتقيد به فكانه قيل
 اغسلوا هذه الاعضاء لاجل القيام الى الصلوة وكان نظيره قوله تعالى من قتل مؤمنا خطأ
 فتمير قتيلا لآية حيث يشترط التحرير بنية هذه الكفارة فكذا هنا قلنا هذا مسلم فها كان
 حكما مستقلا غير بشرط يراعى لان الشرط وجوده مطلقا لا وجوده قصدا كما في قوله
 اذ اورد للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الآية لا يشترط في السعي ان يكون بنية الجمعة اجماعا فكذا
 هذا وكان كما اذا قيل دخلت على امير فترين فانه لو ترين لامرا خروا على من ترين لا يلا مس
 لكون المقصود الدخول عليه بالزينة وقد حصل وليس المقصود ان يكون التزين
 الدخول ليس عنبر فالجاصل ان لا دليل لهم على ان شرط الصلوة عبادة

هو عبادة وادلة النية من الحديث والآيات كقوله تعالى وما امرؤ الا لعبد والله
مخلصين له الدين افا ندل على شرط النية في العبادة ولا نزاع فيه لاحد وبما ذكرنا ظاهر
الفرق بين طهارة الماء وبين التيمم لانه ليس نظافته في ذاقه بل صدها في الغالب
فشرطت النية على ما قالوا ويرد عليه انه ليس الآية الا امر بغير الوجه والا يدرك الصبي
وهو فغل حسي وقد وجد فصار كما لو قال الملك من دخل على فليتبذل شخص لا مراخر
ثم دخل عليه بتلك الحال فانه يكون ممثلا لان الشرط يراعى وجوده لا قصده
كما تقدم بعينه فتحتاج على رد الى دليل كون الشرط فيه مسحا هو عبادة وكونه
غير نظافة لا يدل على ان الشرط مسح هو عبادة فلا بد من الدليل كما لا بد للائمة
الثلاثة من دليل كون الشرط غسلا هو عبادة والله سبحانه اعلم بالصواب
قال في الخلاصة ويجزى الوضوء والغسل بغير النية الا ان الكرخي استاد الى ان الوضوء
بغير النية ليس هو الوضوء الذي امر به الشرع واذا لم ينو فقد اساء واخطا وخالف
السنة وهكذا اقال المتقدمون من اصحابنا انه لا يشاب ولا يصير مقيما للوضوء المأمور
به والاختصال على احد عشر وجها بالاستقراء خمسة منها فريضة تشبهها بالكتاب
والاجماع القطعيين الاعتسال من الحيض والاعتسال من النفاس والاعتسال من التقا
الختانين اذا كان مع غيبوبة الحشفة وغيبونتها في الدبر ملحق به والاعتسال من خروج الماء
على وجه الدق والشهوة والاعتسال من الاحتلام اذا خرج منه اى من الاحتلام و
من سببية او من الاحتلام ومن ابتدائية المتى بالاتفاق او اذا اخرج منه الماء
عندهما خلا فلا يي يوسف وقد تقدم الكلام على ذلك كله واربعة منها
سنة احدها غسل يوم الجمعة وعند مالك هو واجب لقوله عليه السلام
من اتى منكم الجمعة فيغتسل متفق عليه امر وهو للوجوب فلنا كان ذلك
في الابتداء ثم نسخ على ما جاء روى عن ابن عباس ان الناس كانوا مجهودين بلبس
الصوف ويعملون على ظهورهم الى ان قال ثم جاء الله بالخبر ولبسوا غدا الثوب
وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض الذين كان يؤذى بعضهم بعضا من ارب
او ان الالندب بدل عليه ما في الصحيحين من خذ ابى هريرة قال لما نزلت في غسل
يوم الجمعة اذ دخل عثمان بن عفان فغرض به عمر رضي الله عنه فقال ما بال
رجال يتأخرون بعد النداء فقال عثمان رضي الله عنه يا امير المؤمنين ما زدت حين سمعت
النداء ان تؤمنات ثم اقبلت فقال عمر رضي الله عنه الوضوء ايضا لم يسمعوا رسول الله

فصل في خمسة مواضع فرض

فصل في اربعة سنة

صلى الله عليه وسلم يقول اذا جاء احدكم الى الجمعة فليغتسل فلو كان الامر للوجوب لما
 اكفى عثمان رضى الله عنه بالوضوء ولما سكت عمر والصحابه عن الزامه بالغسل ولو قم
 لنقل وقوله عليه السلام من نوتا يوم الجمعة فيها ونمت واعتبيل بالغسل افضل
 رواه الترمذى وصححه ولذا صح صاحب الهداية وغيره ان هذه الاربعة مستحب
 لاسنة لان الوجوب اما غير مراد من الامر كما تقدم في قصة عثمان او انه كان
 ثم نسخ كما ذكر ابن عباس رضى الله عنهما فان كان الامر للندب فلا كلام وان كان
 للوجوب فاذا نسخ الوجوب لا يبقى لندب ايضا الا انه قد دل الدليل على الاستحباب
 وهو قوله عليه السلام ومن اغتسل فهو افضل ثم غسل الجمعة للصلوة عند ابى يوسف وهو
 الاصم واليوم عند الحسن بن زياد حتى لو لم يصل به ينال ثواب الغسل اذا وجد في اليوم
 عند الحسن لا عند ابى يوسف ومن لا جمعة عليه ندى له الغسل عند الحسن لا عند ابى
 يوسف والثاني غسل العيدين والاصم انه مستحب قياسا على الجمعة لانه يوم اجتماع متما
 وقد تقدم ان الاصم ان غسلها مستحب وكذا الثالث وهو غسل عرفة مستحب ايضا
 قياسا على الجمعة للاجتماع وما روى انه عليه السلام كان يغتسل يوم العيدين و
 انه كان يغتسل يوم عرفة فضيعت قاله النووي وكذلك الرابع وهو الغسل عند
 الاحرام مستحب ايضا واما ما روى الترمذى وحسنه انه عليه السلام تجرد لاهلا
 واغتسل فواقعة حال لا تستلزم الواظبة فاللازم الاستحباب قاله الشيخ كمال الدين
 بن الهمام ومن الاغتسال المندوبة الغسل لدخول مكة وقوف مزدلفة و
 دخول المدينة ومن غسل الميت وللحجامة لشبهة الخلاف واليلة القدر اذا
 للمجنون اذا افاق والصبى اذا بلغ بالسن والكافر اذا اسلم ولم يكن جبا ويكفى غسل
 واحد للعيد الجمعة اذا اجتمع كما يكفي لفرصتي جماع وحيض وواحد منها اى من الأحد
 واجب على الكفاية وهو غسل الميت هكذا ذكر وكلام وهو كالاخبري من البحث لانه غسل
 خارج عن ذات من كلف به فكان كغسل الثوب ونحوه بخلاف غيره من الاغتسال
 فان احكامها بالنظر الى نفس المغتسل ودليل وجوبه الاجماع وقوله عليه السلام
 للذى سقط عن نعيره اغسلوه بالماء والسدر رواه في الصحيحين من حديث
 ابن عباس رضى الله عنهما وجوب ثم المفهوم من التقسيم ان المراد بالواجب الا انه ظاهر في الذي
 هو دون العر من عندنا والظاهر من الآية انه فرض وقد صرح به ابن الهمام والسراج
 وغيرهما وهو فرض كفاية اذا اقام به البعض سقط عن الباقي لان المتخصص

وهو قضاء حق السلم وقد وجد وان ترك اثم كل من علم به قادرا عليه كما في سائر
فروض الكفاية ثم قيل سببه حدث حل بالربوت لاسترخائه فوق النوم والاعمال
وقال الجرجاني وغيره بخاسته حلت بالموت كما في سائر الحيوات طهارة بالفضل خاصة بكثرته
ولذا تنجس البئر بموته فيها ولو وقع فيها بعد الغسل لا تنجس ولو حمل ميتا قبل غسله وصلى به
لا تصح صلاته بخلاف المحل قال السروجي في شرح الهداية وقول الجرجاني هو قول القائل
وهو الاظهر واحد منها اي من الاغتسال مستحب هو غسل الكافر وقد تقدم هكذا
ذكره مطلقا غير مقيد بما اذا كان حيا ولم يكن شمس لامعة السرخسي في شرحه للبسط و ذكر
في المحيط ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان الجنابة صفة باقية بعد
اسلامه ببقاء صفة الحدث بخلاف الحيض على ما تقدم لكن قال قاضيان لا هو وجوب الغسل
الغسل لكهما فروع ان اجنب المرأة ثم ادركه الحيض فان شاء اغتسلت ان شاء اخر
حق تطهر وكذا الحائض اذا احتلمت وجومت فهي بالخيار والجنب اذا اغتسل
وقت الصلوة لا ياتم ولا بل للجنب ان ينام ويعاود اهله قبل ان يغتسل او يتوضأ قال انس
الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوف على نساءه بغسل واحد متفق عليه كبر يستحب
الوضوء ان اراد العادة لانه انشط عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم اهله ثم اراد ان يعود فليتوضأ بينهما وضوء متفق
عليه لا بأس ان يغتسل الرجل والمرأة من افاء واحد عن معاذة قالت قالت عائشة
كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من افاء واحد بيني وبينه فيبادر
فاقول دع على دع على قالت وهما جنبان رواه مسلم ويكره للجنب الاكل والشرب ما لم
يفسل يديه وفاه وقال قاضي خان يستحب ان يغسل يديه وفاه اذا اراد ان ياكل
او يشرب وان تركه فلا بأس به وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
كان جنبا فادان ياكل او ينام تؤمن وضوئه للصلوة متفق عليه ولا يجوز للجنب ان يغتسل
والنساء قراءة القرآن لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من
القرآن رواه الترمذي وابن ماجة عن ابن عمر رضي الله عنهما وفي سنن الاربعة عن علي رضي
الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجبة او قال لا يجزى عن القراءة شئ ليس
الجنابة قال الترمذي بخد حسن صحيح وقال الطحاوي يجوز قراءة ما دون الآية وذكر
الزاهدي انه رواية ابن سماعة عن ابي حنيفة رحمه الله وان عليه الاكثر فلذا قال
المصنف يعني لا يجوز ان يقرأ آية تامة واما على قول الكرخي لا يجوز

قراءة دون الآية ايضاً وهو الذي اختاره صاحب الهداية وصاحب الكافي وجماعة
لعموم قوله عليه السلام لا تقرأ الحائض ولا المجنب شيئاً من القرآن المصنف
اختار قول الطحاوي فلذا قال وان قرأ ما دون الآية بقصد القرآن او قرأ الفاتحة لا يقصد
القرآن بل على قصد الدعاء او قرأ الآيات التي تشبه الدعاء مثل ربنا آتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ونحوها على نية الدعاء وكذا الوسم
خير اسماً فقال الحمد لله او خير سوء فقال فادله وادنا اليه راجعون وكذا قراءة بسم الله
الرحمن الرحيم على وجه الشاء لا على قصد القرآن يجوز اماماً ما دون الآية فلانه لا يعد
بقراءته قارئاً قال تعالى فاقرأوا ما تيسر من القرآن كما قال عليه السلام لا يقرأ المجنب
القرآن فكما لا يعد قارئاً ما دون الآية في حق جواز الصلوة حتى لا تقصم به الصلوة
كذا لا يعد به قارئاً في حق الحرمة على المجنب الحائض كذا قاله الشيخ كمال الدين بن
الهام وعلى هذا تكون من في قوله شيئاً من القرآن ببيان لا بتعريضه وينبغي ان
الآية بالقصيدة التي ليس ادونها مقدار ثلث آيات قصار فانه اذا قرأ مقدار سورة
الكوثر يعد قارئاً وان كان دون آية حتى جازت به الصلوة واماماً على وجه الدعاء والشاء
فلانه ليس بقرآن لان العمل بالنيات والالفاظ محتملة فتعتبر النية ولذا الوقوف على ذلك
في الصلوة بنية الدعاء والشاء لا تقصم به الصلوة ثم قيل يكره قراءة ما دون الآية ولو
على وجه الدعاء والشاء وقيل لا يكره وهو الصحيح قاله في الخلاصة واماً قراءة هؤلاء
دعاء القنوت فلا يكره في ظاهر مذهب اصحابنا لانه ليس بقرآن على انه فقد ان القرآن
لا يكره على قصد الدعاء والشاء فغيره اولى عن محمد رواية شاذة انه يكره لما رو عنه
بركيب رضي الله عنه انه كتب اللهم افاستعينك الى آخرة اللهم اهديني فيس هديت الى آخرة
في مصحفه سورتين ذكره في القنية واهل العراق يسمو هما السورتين قال عبد الله بن داود
من لم يقن بالسورتين لا يضل خلفه ذكره السروجي في شرح الهداية والصحيح الاول
على انها ليست من القرآن ولا يكره التبعي للمجنب الحائض والنفساء بالقرآن لانه لا يعد به
قارئاً ولذا لا يجوز به الصلوة وان كانت لا تقصد به على ما ياتي ان شاء الله تعالى وكذا
لا يكره التعليم من هؤلاء للصبيان وغيرهم حرفاً في اي كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين
وعلى قول الطحاوي لا يكره اذا علم نصف آية نصف آية مع القطع بينهما والمصنف
اختار قوله في الاول وهما مشي على قول الكرخي ولا يظهر له وجه وكذا اي وكما
لا يجوز للمجنب الحائض والنفساء قراءة القرآن لا يجوز لهم كتابة القرآن

لأن فيه مسهم له وهو حرام وكما ينبغي أن يذكر هذه المسئلة بعد ذكر حرمة المس
 وذكر في الجامع الصغير المنسوب إلى قاضي خان لا بأس للجنابة أن يذبح للقرآن في الحقيقة
 أو للوح على الأرض أو الوسادة عند أبي يوسف خلافاً للمحمد لأنه ليس فيه مس
 القرآن ولذا قيل المكروه مس المكتوب لا مواضع البياض ذكره الأمام القمى شئ
 ينبغي أن يفصل فإن كان لا يمس الصحيفة بأن وضع عليها ما يحول بينها وبين يد
 يؤخذ بقوله أبي يوسف لأنه لم يمس المكتوب ولا الكتاب ولا بقوله محمد لأنه إن لم
 يمس المكتوب فقد مس الكتاب ولا يجوز لهم أي للجنب والحائض والنفساء مس
 المصحف إلا بخلافه وكذا كل ما فيه آية تامة من لوح أو درهم ويخوذ ذلك لقوله تعالى
 إلا المطهرين في هذه الآية وإن قيل أن الرأيس للوح المحفوظ إلا الملكة لكن ظاهره منع غير
 الطاهر من مس القرآن لأنه سبق لمسلم القرآن بأنه معظم مصان من شجر المطهرين
 منه وجوب تعظيمه وصيانتة عن مس من ليس بمطهر في هذا على تقدير عود الضمير
 إلى الكتاب كما هو الظاهر ما على تقدير عوده إلى القرآن فلا إشكال فيكون خبراً رتبة
 النهي ولا يصح أن يكون هنا لأن الجملة وقعت صفة والجملة الواقعة صفة لا تكون طلبية في
 الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن إلا طاهر
 زواه أبو داود والترمذي عن عمار بن ياسر ولا يجوز لهم أيضاً أخذ درهم فيه سورة
 من القرآن هذا بناء على عادة نهم فاهم كانوا يكتبون على دراهمهم سورة الأَخْلَافِ
 إلا الحكم كذلك إذا كان عليه آية قامة فلا يتناولها إلا بصرة وكذلك لا يجوز مس
 المصحف إلا بخلافه والدهرم إلا بصرة للتحذير أيضاً لما تقدم من الدليل لأنه غير طاهر
 هذا يعني جواز الأخذ بالغلاف إذا كان الغلاف غير مشرذ أي غير محبب مشدود
 بعضه إلى بعض مشتق من الشيرازة وهي عجمية وإن كان الغلاف مشرذ لا يجوز الأخذ
 به ولا مسه قال في الهداية هو الصحيح يعني أن الغلاف ما يكون متجافباً لما يكون متصلاً
 به لأنه صار تبعاً للمصحف وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه في أصح القولين
 فقد تعارض التصحيح والذي أخذناه عن المشايخ أنه إذا تعارض إمامان معتبران
 في التصحيح فقال أحدهما الصحيح كذا وقال الآخر الأصح كذا فالأخذ بقوله من قال
 الصحيح أولى من الأخذ بقوله من قال الأصح لأن الصحيح مقابلة الفاسد والأصح مقابلة
 الصحيح فقد وافق من قال الأصح قائل الصحيح على أنه صحيح وأما ما قال الصحيح ففسد ذلك
 الحكم الآخر فاسد فالأخذ بما اتفق على أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو عند رما

فاسد فعلى هذا الأخذ بقوله صاحب الهداية وهو ما ذكره المصنف من أن الخلاف أن
يجوز مسه والأخذ به هو الجدل المنفصل غير المشرز أولى من الأخذ بقوله صلتا المحيط
هو المشرز لأنه أحوط والخريطة أحق من الخلاف في أنه لا يكره أخذ المصحف بها
لوجود حائكين فإن أخذ المصحف بكمه فلا بأس به أى بالأخذ عند محمد في رواية لوجود
الحائل وفي المحيط قال بعض مشائخنا يكره للحائض مس المصحف بالكمر وعامة منهم على أنه
لا يكره انتهى وهذا يناسب ما اختاره من الجواز مع الحائل وإن كان متصلا كما في الجدل المشرز
وكرهه بعض مشائخنا قال صاحب الهداية ويكره مسه بالكمر هو الصحيح وهو يناسب
اختاره من عدم الجواز مع الحائل المتصل كالجلد المشرز لأن الثوب تبع له أى للمصنف
ولذا الوسيط كره على نجاسة وسجد عليه لا يجوز ولو حلفت لا يجلس على الأرض
فجلس على ثيابه وهو لا يسها يحنث ولكن يظهر بين مس الجلد المشرز وبين المس
بالكمر فرق وهو أن الممنوع المس الأخذ بالكمر لا يسمي مساعرا ولا لغة بخلاف الأخذ
بالجلد المشرز فإنه يسمي مس القرآن لشدة اتصاله به وبخلاف الجلوس على الأرض فإن
العرف يسمي من جلس على ثيابه من غير صير ونحوه جالسا على الأرض وذكر في الجامع
الصغير لا بأس بدفع المصحف واللوح إلى الصبيان لأنهم لا يخاطبون بالطهارة وإن أمروا
بها تخلفاء اعتيادا قال في الهداية لأن في المنع تقنين حفظ القرآن وفي الآيات تطهير
لهم هذا هو الصحيح انتهى واحترز بالصحيح عما ذكره من أن لا بأس في الجامع الصغير
من مشائخنا من كره تعليم الصبي بأن يدفع إليه مصحف أو لوح عليه كلام الله
تعالى وقوله المص والاحوط أن يأخذه بكمه ويدفعه لا تعلق له بما قبله لأن كلام
الجامع الصغير في المدفوع إليه وهو الصبي أنه لا يكره دفع البالغ المصحف واللوح إليه
لأنه مس للدفع وعدمه فإن المس بالكمر قد تقدم حكمه سواء كان لاجل الدفع إلى الصبي أو لغيره
ويكره أيضا للشيخ ونحوه مس تفسير القرآن وكتب لفقه وكذا كتب السنن لأنها لا تخلو عن
آيات وهذا التعليل يمنع من شروح النواحيضا وفي الخلاصة وكذا كتب الأحاديث والفقه
عندهما والامتنان لا يكره عند أبي خنيفة رحمه الله أنه لا يسمي ماسا للقرآن لأن ما فيه من
بمنزلة التابع فكان كما لو توسد خراجا فيه مصحف أو دكب فوقه في السفر وإن أخذ
أى التفسير وكتب لفقه بكمه لا بأس به لأن فيه ضرورة لتكرار الحاجة إلى الأخذ زيادة على الحاجة
إلى الأخذ المصحفة لأن القرآن يقرأ حفظا في الغالب بخلاف التفسير الفقه وهذه الفرق أفا يحتاج التبر
بقوله من كره مس القرآن بالكمر ولا تكره قراءة القرآن للمحدث ظاهر أى على طهر لسانه

مس
الله
في
الجامع
الصغير
في
قول
الشيخ
في
الجامع
الصغير

حفظاً بالإجماع وروى أصحاب السنن عن علي بن عتيق عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 كان يخرج من السجدة خيرون القرآن ويأكل من اللحم وكان لا يجنيه ولا يجزئه عن قرأ
 شئ ليس الجنبه أما الجنب ذ اغسل يده وفيه فروى عن الحنفية أنه لا بأس ان يمر
 او يقرأ قال نجم الدين الزاهدي ورأيت جواب ستاذي نجم الأئمة البخاري في الفتوى
 لا بأس به انتهى والصحيح انه لا يجوز له المسح والقراءة لبقاء الجنابة لانها لا تجزئ شيئا ولا
 كالمحدث اجماعا وتكره قراءة التوراة والانجيل للجنب قال في الفتاوى ولا ينبغي له
 والجنب ان يقرأ التوراة والانجيل والزبور لان الكل كلام الله تعالى قال في الخلا
 كذا روى عن محمد والطحاوي لا يسلم هذه الرواية قال صاحب الخلاصة وبقي
 فقوله وبه يفتي يظهر منه انه يفتي بقوله الطحاوي المشير الى عدم الكراهة لكن
 الكراهة لان ما يدل منه بعض غير معين وما لم يبدل غالب هو اوجب التعظيم وال
 واذا اجتمع المحرم والبيع غلب المحرم وقال عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك وفيها
 ظهر مناد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في ايديهم من التوراة والانجيل من الش
 فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى لم يخبرنا بانهم يدلوها عن اخرها وكونه من
 لا يخرج به عن كونه كلام الله تعالى كالايات المنسوخة من القرآن واذا اراد الجنب الا
 والشرب ينبغي له ان يغسل يده وفيه تمياكل ويشرب ويكره من غير غسل لان سورة مستعمل
 كذا اما متايد ومشرب الماء المستعمل مكروه لزالة النجاسة الحكيمية به وحمل المأكول على المشر
 وقال قاضي خان يستحب له ولا بأس بتركه والاول اولى وقد قيل انه يورث الفقره
 بخلاف الحائض لان سورها لا يصير مستعملا ما لم يتخاطب بالاغتسال ويكره كتاب
 القرآن واسماء الله تعالى على المصلي اي السجادة وكذا على الحارث الجدران و
 يفرش لانه تقرين للامتهان ويكره دخوله المخرج الى الخلا وفي اصبعه ثم نية شئ من القر
 او من اسمائه تعالى لما فيه من ترك التعظيم وقيل لا يكره ان يجعل فصلا الى باطن الكف و
 كان ما فيه شئ من القرآن او من اسمائه تعالى جيبه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفا في شئ و
 التوراة والى وكذا اى وكما لا يجوز للجنب الحائض والنفساء قراءة القرآن ولا مسكه لا يجوز
 دخوله المسجد لغير ضرورة سواء دخلوا للجلوس فيه او للعبور اى المرو ولقول
 عليه السلام حين كانت بيوت الصحابة شائعة في المسجد وجهوا هذه
 البيوت عن المسجد فاني لا احل المسجد لحائض ولا جنب واه ابوداود ومنه شئ
 وابن ماجه والبخاري في تاريخه الكبير قال الخطابي ضعف هذا الحديث وقالوا قد

تكره قراءة التوراة والانجيل

يكره كتابة القرآن واسماء الله تعالى على الحارث الجدران

بجهول قال النذري فيما حكاه نظر فان اقلت ابن خليفة ويقال فليت ابن خليفة
 العامري ويقال الذهلي كنية ابو حسان حديثه في الكوفيين روى عنه سفيان الثوري
 وعبد الواحد وقال ابن حنبل ما رى به بأسا وحكى البخاري انه سمع من جيرة ثقات
 ثقة وهي جيرة بنت دجاجة بكسر الدال وقال الشافعي يجوز لهم الدخول للعبور والحجبة عليهم
 رويانه ولا حجة لهم في قوله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل على معنى لا تقربوا مواضع الصلوة وانتم
 سكارى ولا حال كونكم جنبا الا عابري سبيل لان تقدير المواضع مجاز لا دليل عليه هو خلا
 الاصل ومفهوم المخالفة في الا عابري سبيل لا يصلح دليلا لانه مختلف فيه فعندنا ليس
 كيف وسبب النزول ينافي ارادة المجاز وهو ما روى ان عبد الرحمن بن عوف منع طعاما
 وشرا باودعا نقرأ من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كانت الخمر مباحة فاكلوا
 وشربوا فلما اتموا وجاء وقت صلوة المغرب قد موا احد هم ليصلي بهم فقرا اعبدا
 تعبدون انتم عابدون ما عبد فنزلت الآية فسلم ان السبب نفس الصلوة لا موضعها حتى
 عنه والمعنى لا تقربوا الصلوة حال كونكم جنبا غير مغتسلين في حال من الاحوال حتى تغتسلوا
 الاحال كونكم عابري سبيل اي مسافرين فاستثنى من النهي عن الصلوة بلا اغتسال حال السفر
 ثم بين حكم السفر بقوله وان كنتم مرضى او على سفر الآية فوجب اليقظ واما الصلوة
 به بلا اغتسال اذ المجدد واما وبالجمل فالاستدلال بالآية محتمل فكانت مشتركة
 الدلالة والحديث نص في المنع على سبيل العموم فوجب العمل بعمومه واذا احتلم
 في المسجد يتيم الخروج اذا لم يخف من لص وغيره لعدم الضرورة وان خاف يجلس مع
 التيم للضرورة فان الضرورات تبهم المحظورات ولكن لا يصلي ولا يقرأ لعدم الضرورة
 في ذلك فروع تكروه قراءة القرآن والذكر والدعاء في المخرج والغتسل والحمام
 محذور لا تكروه في الحمام لان الماء المستعمل طاهر عنده وفي الخلاصة ولا يقرأ في المخرج
 المغتسل والحمام الا حرفا حرفا وفي الحمام اذا تكروه اذا قرأ جهر فان قرأ في نفسه
 لا بأس به هو المختار وكذا التمجيد والتسبيح وكذا الا يقرأ اذا كانت عورته
 مكشوفة او امرأة هناك تغتسل مكشوفة او في الحمام احده مكشوف فان لم يكن فلا
 بأس به وفي فتاوى قاضي خان ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان
 الحمام طاهرا لا بأس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه
 ولا يرفع صوته لا بأس ولا بأس بالتسبيح والتهليل وان رفع صوته بذلك شيئا في بقية هذا
 البحث عند الكلام على القراءات القرآن ان شاء الله تعالى

وقال الدارقطني صالح وقال العجلي في جيرة

تكره قراءة القرآن في مغتسل ولو كان الحمام اذا كان مكشوف العورة

فصل في التيمم

ذكره لمناسبة ما تقدم من مسئلة الاحتلام في المسجد والتيمم و
ان كان الاولى ان يقدم بحت المياه عليه لانها آلة الوضوء والغسل وهو
في اللغة القصد وفي الشرع القصد الى الصعيد والتطهر به على وجه مخصوص
والاصل فيه قوله تعالى فلم يجدها فتميموا صعيدا طيبا الآية وما روي عن أبي
انه كان يعزب في ابل له وتصيبه الجنابة فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له
الصعيد الطيب وضوء المسام وان لم يجده الماء عشر سنين فاذا وجد فليمسه بشربه
رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي روايته للترمذي ظهور السلام
الباقى بحاله ويعزب اى يبعد وللتيمم ركن وشرط لا بد من معرفتها لتوقف الاعمال
به كاملا كما امر الشرع بيقين عليهما اما ركنه فضربتان ضربة للوجه وضربة
للذراعين ولما احتقل لفظ الذراعين عدم تناول الكفين قال يعنى اليدين
الرفقتين لقوله عليه السلام التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين ال
الرفقتين رواه الحاكم والدارقطني من حديث عثمان بن محمد الاخطا الى جابر بن
عبد الله عنه عليه السلام وقال الحاكم صحيح الاسناد ولم يجزجاه وقال الدارقطني رجاله
كلهم ثقات وقول ابن الجوزي عثمان مثكل فيه مردود وما ورد في حديث عمار بن
انه عليه السلام قال له اما يكفيك ان تقول بيدك هكذا ثم ضرب بيده الارض ضربة
ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه محمول على ان المراد بالكفين الذراعان
اطلاقا لاسم الجز على الكل والمراد ظاهرا مع الباقي وذلك لان اكثر عمل الامة على ما قلنا خلافا
لنوعان ان القرض المسح الى الكوعين فقط لم ينعم ان ضربة واحدة تكفى للوجه والكفين لمن
زعم انه ثلاث ضربات وصوتة اى صفة التيمم على الوجه المستنون ان يضرب يديه
على الارض وعلى ما هو من جنس الارض كما سيأتى ان شاء الله فينفضهما بان يضرب
بيده ما يلي ابهام احدهما بالآخر مرة او مرتين وقيل الاول عن محمد والثاني عن
ابي يوسف والقصود الضرب حتى يتناثر التراب ويمسح بهما وجهه مستوعبا
ثم يضرب ضربة اخرى فينفضهما ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى من
الاصابع الى الرفقتين بان يمسح بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهريه اليمنى
من رؤس الاصابع الى الرفق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى بباطن ذراعه اليمنى
الى الوسخ ويمسح بباطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل

بيده اليسرى كذلك كذا في الكفاية فاقلع عن زاد الفقهاء انه الاحوط قال حافظ الدين
 البرازي لو مسح بكل الكف والاصابع يجوز لكن الاحوط ما ذكر في المطولات اراد ما
 ذكرنا من الصفة ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما لا يجوز في مسح الخف والرم
 واقل ما يجوز ثلث اصابع ثم الضرورية من جملة التيمم حتى لو ضرب يده قبل
 ان يمسح بهما وجهه احدث لا يجوز كذا ذكره السيد الامام ابو الشجاع لظاهر الحديث
 التيمم ضربة للوجه الى آخره فقد اتى ببعض التيمم ثم احدث فينقضه كما ينقض
 الكل وصاد كما لو حصل الحديث في خلال الوضوء ينقضه كما ينقض لكل والامام الاسيخي
 على انه يجوز من ملاء كفيه للوضوء ثم احدث ثم استعمله فانه يجوز وعليه شئ قاصي خارج
 قنود الاول الاحوط واستيعاب لعضوين بالسم واجب اي فرض عند الكرخي في ظاهر
 الرواية اي الرواية الظاهرة عن اصحابنا حتى لو ترك شيئا قليلا لم يسه يده من
 مواضع التيمم لا يجزئ التيمم كما في الوضوء وروى الحسن بن زياد عن اصحابنا انه
 في عامة الكتب ان رواية الحسن عن ابي خيفة فقط ان الاستيعاب ليس بواجب
 لو ترك اقل من الربع من الوجه او من اليدين بلا مسح يجزئ التيمم لان الاستيعاب
 في المسوحات ليس بشرط كما في الرأس والخف وفي نظم الزند وسقي قدر
 الدرهم عفوان زاد لم يجز وعلى هذه الرواية فترع الخاتمة والسوار وتحليل الاصابع
 لا يجب على تلك الرواية الاولى يجب نزع الخاتمة وسوار المرأة وتحليل الاصابع وينبغي
 اي يجب ان يخطا بان يؤخذ بالرواية الاولى فيستوعب استيعابا تاما فانها هي
 الصحيحة فانه وان كان مسح الكف مقام الغسل عند تعذره والاستيعاب واجب و
 مقام غير يراعى فيه صفة ذلك الغير وشروطه لصفة نفسه وشروطها بخلاف
 مسح الخف لانه لم يقم مقام الغسل بل سقط به الغسل مع عدم الضرورة وخصه ابتداء
 وقال في الكفاية ومسح العذرا شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون في الخلا
 لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين لا يجوز وروى عن محمد لو ترك ظهر كفيه بلا مسح
 لا يجزئ يحتل انه بناء على اشتراط الاستيعاب وهو الظاهر من مراد المصنف ان يكون بناء على ما
 ذكره الزند وسقي ومن هو مقطوع اليدين من الرفقتين اذا تيمم يمسح موضع
 القطع وهو طرف عظم العنق لانه من الرفق اذا الرفق نهاية كل من عظم
 الساعد والعنق وفي الوضوء يجب غسله واما شرطه اي شرط التيمم
 فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا للزفر رحمه الله وهو يقول انه خلف عن الوضوء

فلا يخالفه في وصفه ونحن فرقنا بأن في التيمم دلالة على النية من حيث
 المعنى فانه ينبئ عن القصد والاصل ان يعتبر في الاسماء الشرعية ما ينبئ عنه
 المعاني فيجب ان يعتبر في التيمم ما ينبئ عنه من معنى القصد ذلك هو النية وبان
 التراب ليس كالماء من حيث انه خلق للتطهير فلا يصير لتطهيره الا بالقصد فلو اصاب
 التراب وجهه ويديه او قصد تعليم الغير لا يكون متيمما ما لم ينو التطهير مطلقا
 ولقربة مقصودة تصح منه حالا ولا تصح الا بالطهارة ولا يشترط تعيين كونه للحدث او
 للجنابة ونحوها في الصحيح خلافا لما قاله ابو بكر الرازي انه يشترط ذلك لان التيمم
 لكل بصفة واحدة فلا يميز الا بالتعيين وجه الصحيح ما تقدم ان المقصود وقوع طهارة
 لقربة مقصودة الى آخره وقد وجد في الكل فلا يفتقر الى التعيين وكذا اطلب الماء شرط اذا
 غلب على ظنه اي ظن من احتاج الى الطهارة ان هناك في المكان الذي هو فيه ماء
 لقوله تعالى فلم تجدوا ماء عطفت ارجلكم من الماء فاما عدم الوجدان على الشرط والغالب كالمحققين
 غلب على ظنه وجود الماء فهو كالواجد له فلا يجوز له التيمم حتى تزول غلبته ظن الوجود
 بعدم الوجود بعد الطلب فيشترط الطلب اذا غلب على ظنه ان هناك ماء او كان
 العرفات لان وجود الماء غالب فيها وان لم يغلب على ظنه هو واخبر به ابي
 بالماء انه موجود فمضى حصل شئ من هذه الامور الثلاثة وجب الطلب للماء
 بالاجماع فيطلبه يمينا ويسارا قد رغوة وهي ثلثمائة خطوة الى اربع مائة وقيل
 قدر مرمية سهم ولا يلزمه ان يطلبه مقدرا يصل من كل جانب للزوم الضرور
 امابه خاصة ان سارت رفقة او بهم جميعا ان انتظروه ويشترط في الخبر ان
 يكون مكفعا عدلا ولا فلا بد معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه من الدنيا
 واما الخلاف في وجوب الطلب وعدمه فيما اذا لم يغلب على ظنه ان هناك ماء
 ولم يخبر به ممن خبره ملزم او كان في الفلوات لافي العرفات هكذا وقع في النسب
 ونواجه لو اذ الكون في الفلوات ليس قسيم عدم غلبة الظن بل لا بد من اجتماع
 فليتأمل وحينئذ عندنا لا يجب الطلب خلافا للشافعي فانه يقول يجب الطلب لا يجوز
 التيمم قبله وان لم يحصل دليل غلبة الظن بوجود الماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء
 ولا يقال ما وجدوا بعد ما طلب في نحن لانسلم هذه القضية الاخيرة لان لفظ وجد
 ما وجد فلا تعلق على الله سبحانه قال تعالى وجدناه صابرا وما وجدنا الا اكثرهم من عملنا
 استحالة معنى الطلب حقيقة عز وجل ولو اخبر انسان عدل بعدم الماء عند غلبة الظن

لا يلزم طلب الماء مقدرا يصل من كل جهة سهم

ونحوها جاز التيمم بلا خلاف لان خبر الواحد العدل حجة في الديانات لشمول
 الالتزام له ايضا بخلاف الشهادة وكذا من شرطه عجز عن استعمال الماء فالخاص ان
 شروط التيمم خمسة النية والسم والصعيد وكونه طاهرا والعد وهو العجز عن
 استعمال الماء حقيقة او حكما وزاد بعضهم الاسلام والنية تجزئ عنه لان المراد
 منها ما تقدم وهو نية القرية المقصودة حالاً وهي لا تنصرون من غير المسلم والدليل
 على كون العجز شرطاً عبارة الآية ودلالته فان قوله تعالى وان كنتم مرضى يدلي بعبارة
 على ان المرض شرط ويدل لالته على بقاء الاعذار فانها اما مثله او فوقه في الحرج المخرج
 على سبيل التاكيد بقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج حق ان المريض اذا
 خاف زيادة المرض بسبب الوضوء او بالتحرّك او باستعمال الماء او خاف ابطاء البتر من
 المرض بسبب ذلك جاز له التيمم ويعرف ذلك اما بغلبة الظن عن اشارة او تجزئة
 او باخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدالة شرط وقال الشافعي لا
 يباح له التيمم بمجرد خوف الا زيادة والابطاء ما لم يخف تلف نفس وعصنو ويرد
 ظاهر النص حيث اطلق المرض ولولا ان سياق الآية اخبر ما ليس فيه حرج لكان عجز
 المرض مبيحاً ولولم يلزم منه ضرر ما الا ان قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج
 دل على ان المراد من المرض ما فيه حرج وذلك يصدق بما قلنا فبقى ما ليس كذلك
 غير مراد ولذلك ذكره السيدي في شرحه فقال حجب على جميع جسد جرا
 او على اكثره اي اكثر جسد جراحة او به جدرى بضم الجيم وفتحها مع فتح الدال
 فانه يتيمم والاصل فيه ان عندنا لا يجمع بين الغسل والتيمم بل يعتبر
 الأكثر فان كان الأكثر مجروحاً او مقروحاً او يضره الماء بوجه من الوجوه يتيمم ولا
 يجب غسل الموضع الذي لا جراحة فيه وان كان لا يتضرر باستعمال الماء مع التيمم لاجل
 الجرح كما هو مذاهب الشافعي لئلا يجمع الاصل والخلف لان الطهارة لا تجزئ
 فهي لاحدها ولا فائدة في الآخر وكذلك اذا كان على اعضاء الوضوء كلها او على
 اكثرها جراحة يتيمم ولا يجب غسل الصبي والتيمم لاجل الجرح وان كان على اقله
 اي اقل بدنه او اعضاء وضوئه جراحة واكثره اي اكثر البدن او اعضاء الوضوء
 صحيح فانه يغسل الموضع الصحيح ويمسح على المجروح ان لم يضره
 اي المجروح المسح وان كان يضره المسح على نفس الجراحة يشدها
 بعصابة ويمسح فوق العصابة على ما يأتي ان شاء الله ثم الكثرة

في اعضاء الوضوء قليل يقتبر من حيث العدد حتى لو كانت البجراحة في رأسه
 ووجهه ويديه ولم تكن في رجله يباح له التيمم سواء كان الأكثر من الاعضاء
 الجريحة صحيحا او جريحا وعلى عكسه لا يباح وقيل تعتبر الكثرة في الاعضاء حتى
 لا يباح التيمم ما لم يكن الأكثر من كل عضو جريحا ولو كان الصحيح والجريح من
 اليدين او اعضاء الوضوء متساويين فالأحوط وجوب غسل الصحيح والسم
 على الجريح كذا في الفتاوى والجنب الصحيح في المصرا اذا خاف بغلبة ظنه عن
 التجربة الصحيحة ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم عند الخيفة
 رحمه الله خلافا لهما فانهما يقولان ان تحقق هذه الحالة في المصرا نادرا
 فلا تعتبر لان تيسر الماء الحار في المصرا غالب وله ان العجز قد ثبت في حقه
 حقيقة فيعتبر كما اذا عدم الماء في المصرا حقيقة حيث يجوز التيمم ولم يعتبر كون
 وجود الماء فيه هو الغالب لان الغالب لا يعارض الحقيقة وكذا الجواب عن تيسر الماء
 الحار في المصرا غالب لان الكلام في تحقق تعسره عليه بعدم قدرته عليه على ظنه وفي
 الفتاوى قال المشائخنا لا يباح للمقيم ان يتيمم في عرف ديارنا لان اجرا الحمام يعطى
 بعد الخروج فيمكن ان يدخل ويتعلل بعد الخروج بالعسرة اقول فيه انك لا مال
 الغير وهو انا يباح بشرط الزمان عند ضرورة لا تشدفع الآية ولم توجد وفيه تعرض
 العرض للطعن باللسان الذي هو اشد من طعن السنان سيما في الزمان الذي غلب فيه
 الشك وعدم الرغبة في الخير وسؤ الظن بالصادق اكثر الكاذبين في موضع قد من الله الجواب
 الكريم سبحانه على عباده بانه ما يريد ليحصل عليهم من حرج فله در الامام الاعظم اذ قد
 نظره وما اسد فكه ولا مر ما جعل العلماء الفتوى على قوله في العبادات مطلقا وهو
 الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية كقول المخالف كما في طهارة الماء المستعمل والتيمم
 فقط عند عدم غير نبذة القروان كان الجنب الصحيح الخائف من الرجز بالبرذخ
 المصرا طرف في موضع الخبر وليس نفسه الخبر اذ لا يقال خارج المصرا يتيمم بالانفاق لقد
 تيسر الماء الحار غالبا وان خرج من المصرا نحو مسافرا او محتطبا اى غير مراد للسفر او خرج
 من قرية يريد الذهاب الى قرية اخرى يجوز له التيمم لكن لا مطلقا بل ان كان
 بينه وبين الماء نحو الميل في المسافة واما قال نحو ولم يقل ميل لان الميل مما
 يعرف بغلبة الظن لا بالتحقق فيناسب ان يؤتى معه بما يدل على التقريب ولاجل هذا
 قالوا اكثر من ميل تأكيد او تقريبا لان يكون السيل متيقنا فكلانه قال ان كان

في ظنه ان بينه وبين الماء نحو ميل او اقل لا يقيم اذ يجوز له التيمم اذا كان ظنه
 ان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر كذا في الكفاية والتقدير بالميل هو المختار في حق
 المسافر قال الفقيه ابو جعفر اجمع اصحابنا على انه يجوز للمسافر ان يقيم اذا كان بينه
 وبين الماء ميل وان كان اقل من ذلك لا يجوز وان خاف خروج الوقت ولا يجوز للمقيم
 ان يقيم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شئ في الزيادة عن ابي حنيفة وابي يوسف
 عن محمد انه يجوز اذا كان الماء على قدر ميلين وهو اختيار الفقيه محمد بن الفضل وعن
 الكرخي اذا خرج المقيم من المصر او السواد للاحتطاب او الاحتشاش ان كان في موضع
 يسمع صوته اهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ
 واذا كان هذا في المقيم فما ظنك في السافر كذا في فتاوى قاضي خان وقال الحسن
 بن زياد ان كان الماء امامه يعتبر ميلان وان كان يمينه او يسيره او خلفه فيل
 والميل اربعة آلاف خطوة وفسره ابن شجاع بثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع الى اربعة
 آلاف ثم الذراع اربع وعشرون اصبعاً معترصات والاصبع شعيرات معتدلة
 معترصات وقيل في تفسيره غير ذلك وعن ابي يوسف لو كان بحيث لو ذهب
 الى الماء وقصائد هب لقافلة وتقيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم حين
 حبل كذا في الذخيرة وهو اي الميل ثلث الفرسخ على جميع الاقوال ولا فرق بين
 المحل والجانب سواء خرج من المصر او القرية جنباً بعد الخروج لان السبب ارادة
 ما لا يحل الا بالطهارة على ما تقدم ولا فرق في ذلك بين تقدم المحل او تأخره حتى لو
 كان قادراً على استعمال الماء فلم يستعمله حتى زالت قدرته جازله التيمم كما لو كان الحائض
 قادراً وقت الحنث على احد الاشياء الثلاثة فلم يكفر حتى عجز جازله التكفير بالصوم كالقائم
 على القيام لو لم يصل حتى عجز جازت صلوة بالقعود وان عجز عن القعود يصل بالاماء
 ان لم يقدر على الركوع والسجود وامثال ذلك كثيرة وان كان اي المسافر ماء في رحله
 اي في اقامته وامتنعه فنسبه وتيمم وصلى ثم تذكر ان معه ماء في الوقت اي في
 تلك الصلوة التي صلاها لم يعد اي لا يلزمه اعادة تلك الصلوة عند بخيفته ومحمد
 خلافاً لابي يوسف فانه يقول يلزمه اعادة تلك لان واجد للماء ومقصر فان متاع السلوة
 مظنة للماء غالباً فكان عليه ان يطلبه فصار كما لو كان في رحله ثوب فنسبه وصله عزاء
 او في ملك الكفر وفيه فنسبها وكفر بالصوم حيث لا يجوز وطما انه لا تكليف بلا قدر
 بلا علم ولا علم مع النسيان ولا نسلم عليه كون الرجل مظنة لماء يمنع التيمم بل

الغالب ما هو حمل ماء لضرورة الشرب وهو مفقود في حق غير الشرب بخلاف
 الشوب فان رحله معد لوضعه مع سائر الامتعة على انه قد قيل ان مسئلة الشوب
 على الخلاف ايضا وكذا مسئلة التكفير قيل انها على الخلاف والفرق على تقدير
 الاتفاق ان المراد من الوجود في الكفارة الملك حتى لو عرض عليه رقبة كان له
 ان لا يقبل ويكفر بالصوم والمراد بالوجود هنا القدرة حتى لو عرض عليه الماء لم
 يجزله التيمم وبالنسبة الى القدرة فافترقا والخلاف فيما اذا وضع الماء بنفسه او
 وضعه غيره بامر فلو وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم جاز تيممه اتفاقا وعن محمد
 غير رواية الاصول انه على الخلاف ايضا ولو كان الماء في ناء على ظهره او معلقا على عنقه
 او موصولا بين يديه او مقدما اكان مركوبا ومؤخره وهو سائق لم يجز تيممه اجماعا
 بخلاف ما لو كان في مقدمه وهو سائق او في مؤخره وهو راكب وفي احدهما وهو قائد فانه
 على الخلاف ولو ظن ان الماء قد فني لم يجز تيممه بالاجماع كذا في الخلاصة وان تذكر التمسك
 للماء في رحله وقد تيمم وصلى ان معه ماء بعد خروج الوقت لم يعد في قوله جميعا هذا
 يخالف لما ذكر في الهداية وغيرها ان تذكره في الوقت وبعد سواء واذا تيمم المني
 وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن ان هناك ماء اجزاه ما فعل وكذا
 لو كان على شط نهر او جنب بئر ولم يعلم به وعن ابي يوسف في هذين روايتان
 وان كان مع رفيقه ماء لا يجزله التيمم قبل ان يسأل رفيقه الماء اذا كان غالب
 ظنه انه اذا ساله يعطيه وان تيمم قبل ان يسأل فضلى ثم سأل فاعطى يلزمه الاعادة
 وهذا على وجه اما ان يغلب على ظنه الاعطاء والمنع او استويا وعلى كل تقدير اما
 ان يسأل او تيمم ويصلي من غير سؤال واذا سأل فاما ان يعطى او يمنع واذا منع
 قبل الصلوة فاما ان يسأل بعدها ولا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى او لا
 واذا تيمم وصلى فاما ان يسأل بعد الصلوة او لا وعلى كلا التقديرين فاما ان يعطى
 او لا فالاقسام سبعة وعشرون اما ان تيمم وصلى بلا سؤال ثم سأل فاعطى المصطفى
 بلا سؤال فانه يلزمه الاعادة على كل تقدير اما في ظن الاعطاء فظاهر واما في غيره فلروا
 الشك وظهور خطأ الظن وان ساله فنعجارت صلوة سواء كان السؤال قبلها
 او بعدها لانه قد تحقق العجز من الابتداء ولا فائدة في العطاء بعدها بعد المنع قبلها
 واما اذا تيمم وصلى من غير سؤال ولم يسأل بعد ليتبين له الحال فعلى قول ابي حنيفة
 صلواته صحيحة في الوجه كلها قال في الهداية لانه لا يلزمه الطلب من ملك

الغير وقال لا يجز به لان الماء مبذول عادة انتهى والوجه هو التخصيص كما قال ابو نصر
الصفار انه اغلبيج السؤال في غير موضع عزة الماء فانه حينئذ يتحقق ما قالاه من
انه مبذول عادة والافكونه مبذول عادة في كل موضع ظاهر المنع على ما يشهد
به كل من عانى الاسفا وفيبغي ان يجيب الطلب ولا تضم الصلوة بدونه فيما اذا ظن الاعطاء
لظهور دليلهما دون ما اذا ظن عدمه لكونه في موضع عزة الماء اما اذا شك في
موضع عزة الماء او ظن المنع في غيره فالاحتياط في قوطها والتوسعة في قوله لان السؤال
ذلا وقوله من قال لا ذل في سؤال ما يحتاج اليه ممنوع واستدل له باقنه صلى الله عليه وسلم
قد سال بعض حولنجه من غير مستدرك لانه صلى الله عليه وسلم كان اولي بالمؤمنين من
انفسهم فلا يقاس غيره عليه لانه اذا سال افترض على السؤال البدل لا كذلك غيره لكن عدم
وجوب الطلب من الرفيق نسبه صاحب الهداية وصاحب الايضاح الى ابي حنيفة كما تقدم
واما شمس الاثمة في المبسوط فانه نسبه الى الحسن بن زياد فقال دان كان مع رفيقه ماء
فعليه ان يساله الاعلى قوله الحسن بن زياد فانه يقول السؤال ذل وفيه بعض المحرج
وسرهما يوفق بان الحسن رواه عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية واخذ هو به
فاعتمد في المبسوط ظاهر الرواية واعتبر صاحب الهداية ولا يوضح رواية الحسن
لكونها انسب بهذا هب ابي حنيفة في عدم اعتبار القدرة بالغير وفي اعتبار العجز
الحال والله سبحانه اعلم وان كان لا يعطيه رفيقه الماء الا بالمشن فلا يخلو اما ان
يكون قادرا على المشن او لا وان لم يكن له مشن تيسم بالاجماع لعدم القدرة وان كان
مع عال زيادة بالنصب على الحال او بالرفع على النعت اي اذا دعي على ما يحتاج اليه في الزاد
خو لنفسه ومن تلزمه نفقته ديانة ولو كلبا حينئذ ينظر ان باعه الماء بمثل القيمة في
ذلك الموضع قاله في الخلاصة والاولى ما قاله قاضي خان انه تعتبر قيمة الماء في اقرب الموضع
من الموضع الذي يعز فيه وجود الماء وذلك لان اعتبار القيمة هناك عسير وفيه عجز
وهو مدفوع او باعه بغبن يسير لا يجوز له التيسم لانه قادر وان باعه بغبن فاحش
يتيسم للمرجح لان تلف المال كتلف النفس لانه شقيقها والغبن الفاحش ما لا يدخل تحت
تقويم المقومين وقد روه في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة و
النصف يسير والماء من جملة العروض وقال بعضهم وعزاه قاضي خان الى ابي حنيفة
الغبن الفاحش تضعيف الثمن بان يبيع ما يساوي درهما بدرهين فيقل الغبن
الفاحش بان يبيع ما يساوي درهما بدرهم ونصف في الوضوء بدرهين في الجناية والا

اوفق لدفع الحرج وعن ابي نصر الصفار ان السافر اذا كان في موضع عزه الماء فلا فضل
 له ان يسال من فيقه الماء لزالة الشبهة وان لم يسال تيمم وصلى اجزأه
 ذلك لان الغالب المنع وان كان في موضع لا يعز الماء فيه ولا يتيمم به غالباً لا يجوز
 ذلك قبل الطلب كما في العمرافات لانه مبذول عادة وهذا ما قد مناه المختار
 رجل معه ماء زمزم في قفمة يصم القافين والحال انه قد رصص رأسه لانه
 هو يحمله للعطية اي لاجل الاهدي او للاستشفاء اي لطلب الشفاة لما روي انه
 عليه الصلوة والسلام قال ماء زمزم لما شرب له رواه الدارقطني والحاكم لا يجوز
 له التيمم للقدرة على استعمال الماء المطهر ولو وهبه لآخر وسله اليه لا يجوز له التيمم
 عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله فيما اذا وهب لغير ابنه لشوة القدرة على استعماله بواسطة
 الرجوع عندنا خلافاً له على ما بين دليله في كتاب الهبة كذا ذكره في المحيط
 وقال قاضي خان بعد ما ذكر قولهم ان الحيلة في ذلك ان يصبه من غير
 ويسلم الا ان هذا ليس بصحيح عندي فانه لو رأى مع غيره ماء يبيعه مثل
 الثمن او يخبز يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له التيمم فاذا تمكن من الرجوع كيف
 له التيمم انتهى هو الفقه بعينه لكن الحيلة الصحيحة ان يخلط بماء ورد في
 حتى يصير مغلوباً ويخرج عن كونه مطهراً ويهيه على وجه ينقطع به الرجوع وان لم
 يكن معه دلو ونحو مما يمكن اخراج الماء به لو مند يلا او رشاء بكسر الراء مع المدى حمل
 هل يجب عليه ان يسال رفيقه ذلك ام لا ثم اجاب بانه لا يجب لسؤال وهكذا اطلق
 في الخلاصة وينبغي ان يكون قوله ابي حنيفة خاصة قالوا لانه لا تثبت القدرة في المملوك
 بالبدل والاباحة بخلاف الماء حيث تثبت القدرة فيه بالاباحة لانها الغالبة
 ومع هذا الوسأل فقال له صاحب الدلو والرشاء انتظر حتى استقي او حتى اصنع
 ادفع اليك ونحو ذلك من الوعد فعند ابي حنيفة ينتظر استنجاباً الى آخر الوقت فاذا
 خاف فوت الوقت تيمم وصلى لما تقدم انه لا تثبت به القدرة ولو صلى ولم ينتظر
 صح ايضاً عنده لكون الانتظار مستحباً وعند ابي يوسف وعمر ينتظر وجوباً
 وان خاف فوت الوقت لان عندهما تثبت القدرة بالاباحة في غير الماء ايضاً
 وكذا الخلاف في العاري اذا اراد الصلوة ومع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى
 اصلي وادفعه اليك ونحو ذلك فعنده ينتظر استنجاباً بما لم يخرج الوقت و
 عندهما وجوباً مطلقاً واجمعوا على انه في الماء ينتظر اي لو قوله انتظر في حتى اتوضأ

ثم ادفع اليك الماء يجب عليهن ينتظران جماعاً وان قامت اى ولو فاتت
 لان القدرة تثبت بالاجابة في الماء اجماعاً ومن لم يجد ماء الاسود والحار او البغل الذي
 اقلان يتوضأ به ويتيمم لتعارض الادلة في نجاسته وطهارته فلا تزول طهارته الثابتة
 له قبل ذلك بيقين ولا يزول الحدث الثابت بيقين فيضم اليه التيمم ازالة الحدث بيقين
 على ما عرفت في الاصول وايضا قد مر جازن خلاف الزعفران عنده لا بد ان يقدم الوضوء لئلا
 يلزم التيمم عند وجود ماء واجبا للاستعمال قلنا ان كان مطهراً فالتيمم لغو تقدم
 او تاخر والا فالتيمم معتبر في الحالين ولوتيمم صلى ثم توضأ بالشكوك واعاد تلك
 الصلوة صححت وكذا العكس للخروج عن العهدة بيقين جاكها ومن لم يجد الاسود
 او البغل الذي اياه رمكة فعن ابي حنيفة في حكمه روايتان بل اربع روايات نقله
 في الكفاية عن المحيط في رواية عنه هو مشكوك فيجب ضم التيمم اليه لتعارض
 الادلة في حله وحرمة وفي رواية وهي رواية الحسن عنه هو مكروه بمثابة لحمه
 فان لحمه مكروه عنده وفي رواية قال احب الى ان يتوضأ بخيره وهي رواية البلخي
 عنه وفي رواية كتاب الصلوة وهي الصحيحة عنه وقولهما انه طاهر
 مطهر من غير كراهة اما عندهما فلا نه مأكول اللحم واما عنده فلا نه حرمة لحمه
 ليست بالنجاسة بل لكرامته لكونه آلة الجهاد فلا تؤثر في سوره خشاكما في الادعية العجيب
 المصر كونه لم يذكروا هذه الرواية مع انها هي المشهورة في الكتب المعتبرة ومن لم يجد
 الابنية القرو وهو ماء القى فيه عرق فطهرت حلاوته ولونه فيعولم ترأخ قته ولم يشته
 فعند ابي حنيفة يتوضأ به ولا يتيمم وكذا يغتسل في الاصم الحديث ابي فزارة عن ابي
 عن عبد الله بن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن ما في ادا وقل قال
 بنيد عرقا لعمرة طيبة وماء طهور اخرج به ابوداود والترمذي وابن ماجه وفي رواية
 الترمذي فتوضأ منه ورواه ابن ابي شعبة مطولا وفيه هل معك من وضوء قلت لا قال
 فما في ادا وقل قلت بنيد عرقا لعمرة حلوة وماء طيب فتوضأ واقام الصلوة لا يقال بوزيد
 وابو فزارة قيل هو راشد بن كيسان وقيل خزيمه ولا نأقوله اما ابو زيد فقد ذكر القاضى بن
 بن العربي في شرح الترمذي انه مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان
 العيسى الكوفى وابوروق وهذا يخرج عن الجهالة واما ابو فزارة فقال السليم
 بن دقيق العيد في تجهيله نظر فانه روى هذا الحديث عن ابي فزارة جماعة
 من اهل العلم مثل سفيان وشريك والجراح بن مليح واسرائيل وقيس بن الربيع

وقال ابن عدي ابو خزامة راوى هذا الحديث واسمه راشد بن كيسان وكذا قال
 الدارقطني وما روى عن ابن مسعود انه سئل عن ليلة الجحش فقال ما شهد هاما
 احد معارض بما في ابن ابي شيبة انه كان معه وروى ابو حفص بن شاهين عنه قال كنت
 مع النبي صلى الله عليه وسلم والاشبات مقدم على النفي وعند ابن يوسف يتيمم ولا يتوضأ
 به وهي الرواية المرجح اليها عن ابن حنيفة رحمه الله وعليها الفتوى لان الحديث
 وان صح لكن آية التيمم ناسخة له اذ هي مدنية ووقد نصيبين كان قبل الهجرة
 بثلاث سنين ومفهوم آية التيمم نقل الحكم عند عدم وجود الماء المطلق من التيمم
 الى التيمم ونبيذ القليس ماء مطلقا فلا يعتد بوجوده مانعا من التيمم لان صاحب
 آكام الرجان في احكام الجحش ذكر ان ظاهرا لاحاديث الواردة في وقادة الجحش كانت
 ست هرات وذكر منها مرة في بقيق العرف قد حضرها ابن مسعود مع مرتين بمكة و
 مرة رابعة خارج المدينة حضرها الزبير بن العوام وعند محمد يجمع بينهما لما ذكرنا
 انفا ليلة الجحش كانت بالمدينة ايضا فلا يقطع بالنسيخ فوجب الاحتياط ومن لم
 يجد الا عصير العنب لا يتوضأ به بالاجماع وكذا اسائر الاشربة سوى نبيذ القمر
 ليس في عدم جواز التوضي به خلاف فان الوضوء بنبيذ القمر ورد على خلاف
 القياس فلا يقاس عليه غيره جنب وجعل الماء في المسجد ولم يجز في غيره وليس معه
 احد يأتيه به يتيمم لاجل الدخول ويدخل فان لم يصل الماء بان لم يجد الا السدس
 او بمانع اخر يتيمم للصلوة ثانيا ان اراد الصلوة لان نية الصلوة شرط الصحة التيمم
 للصلوة ولم ينو لها ولو كان قد نواه لها في هذه الصلوة لم يصح ايضا لعدم تحقق
 العجز عن الماء وقت التيمم بالنظر الى الصلوة وانما صح لدخول المسجد من ضرورة انه لا ماء الا
 فيه ولا يجوز دخوله جنبا فهو عاجز بالنظر الى الدخول وكذا الوتيمم المحدث ونحوه
 لسر المصحف وتيمم الجنب من بعنانه لقراءة القرآن عند عدم الماء اصلا حقيقة او
 حكما لا يجوز الصلوة به وانما قال عند عدم الماء لئلا يتوهم التيمم عند كون الماء في
 المسجد ليس غير فانه حينئذ لا يجوز التيمم لسر المصحف ولا لقراءة القرآن لما قلنا في عدم
 جوازه الصلوة والحاصل ان الصلوة لا يجوز الا يتيمم نوى لها ولقرينة مقصودة يعقل فيها
 معنى العبادة ولا تقصر يدون الطهارة فخرج بقربة مقصودة التيمم لسر المصحف او
 لدخول المسجد او للخروج منه او لزيادة القبر او للاذان او للاقامة لانها قرب
 ليست مقصودة بل سائل وخروج بقولنا يعقل فيها معنى العبادة تيمم الجنب

ونحوه لقراءة القرآن فانها قربة مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج
 بقيد لا تقم بدون الطهارة تيمم المحدثات لقراءة القرآن وتيمم الكافر للإسلام فأن
 لا يجوز الصلوة به خلافاً لابي يوسف بخلاف سجدة التلاوة وصلوة الجنازة وصلوة النافلة
 اذا تيمم لأجلها فإنه يصلي بذلك التيمم المكتوبات ايضاً لأنها قرب مقصودة
 الى آخره اما في صلوة النافلة فظاهر واما في سجدة التلاوة وصلوة الجنازة فلا
 المراد بالقربة المقصودة ما شرع ابتداءً تقرباً الى الله تعالى من غير ان يكون تبعاً
 لآخرها كذا في ذلك وما ذكره في الاصول ان سجدة التلاوة ليست قربة مقصودة
 المراد به انها ليست مقصودة لذاتها عند التلاوة بل لاشغالها على التواضع المحقق
 لموافقتا أهل الايمان ومخالفتا أهل الطغيان وهو غير مختص بهيئة السجود بل يحصل
 بالركوع ايضاً فينبو منابه فان قيل يصح التيمم نية الطهارة وهي ليست بعبادة مقصودة
 قلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرطت لأباحتها فكانت نيته نية اباحة الصلوة
 ولو تيمم للصلوة الجنازة اجزأه ان يصلي به المكتوبة وقد قدمناه ولو تيمم لتعليم
 الغير لا يجوز به الصلوة وذكر الفقيه ابو جعفر رواية عن ابي خيفة انه يجوز واعتبر
 هو الاول لما تقدم وفي النوادر لو مسح وجهه وذراعيه يريد به التيمم تجوز الصلوة
 به ووجهه انه بمنزلة نية الطهارة رجل في رجله ماء وهو لا يعلم به فتيمم وصل
 ان كان وضع الماء في الرجل بنفسه او وضعه غيره بامره فنية فهو على الخلاف الذي
 ذكرناه وان كان قد وضع الماء غيره بغير امره لا يبعد الاتفاق وقد تقدم وطامسنة
 العاري اذا نسي ثوباً في المتاع فمن المشائخ من قال هو على الخلاف المذكور انه تقم صلوة
 عندهما لا عند ابي يوسف ومنهم من قال لا يجوز بالاتفاق وهو الصحيح لما
 قدمناه من الفرق وعن محمد انه قال يجوز ولو تيمم وهو على شرط هو لا يعلم بالماء
 فهو على الاختلاف الذي ذكرناه فعندهما يجوز وعندهما في يوسف لا يجوز في رواية لزيادة
 تقصيره وغفلته وعنه رواية اخرى انه يجوز لكونه لم يتقدم له به علم بخلاف
 الذي في رجله ولو كفر عن العيمين بالصوم وفي ملكه رقبة تصلم للعنق او ثياب لكثر
 عشرة مساكين او طعام لاطعامهم فنيته اي نسي المذكور من الرقبة و
 الثياب والطعام فالصحيح انه لا يجوز لما قدمناه من الفرق وهذه المسائل
 محلها هناك ويستحب ان يؤخر الصلوة الى آخر الوقت اذا كان يرجو وجود الماء
 فيه ليؤديها باكمل الطهارة تيمم ولو لم يفعل وتيمم وصلى جازلانه ادها

بحسب قدرته الموجودة عند انعقاد سببها وهو ما اقبل به الاداء ثم ينبغي
 له ان لا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلوة في وقت مكروه فيكون في اداؤها خلل و
 نقصان والصلوة بالتيمم عند عدم الماء لا خلل فيها ولا نقصان ولو تيمم قبل دخول
 الوقت جاز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله بناء على ان التيمم طهارة ضرورية عنده
 مطلقة عندنا لان التراب طهور حال عدم الماء بالمحدث الصحيح وهو قوله عليه
 السلام الصعيد لطيب طهورا للمسلم وفي رواية وصوء المسلم وقوله عليه السلام و
 جعلت في الارض مسجدا وطهورا واذا كان طهورا تبقى طهارته الى وجود ما يزيلها
 كطهارة الماء ولا شك ان كل حلفت يعمل عمل الاصل عند عدمه كالتكفير بالصوم
 عند عدم الرقبة واخويها وقد استدلل بعض الشافعية بقوله تعالى اذا قمتم الى
 الصلوة الا اليه فان ظاهرها المنع من الوضوء والتيمم عند القيام الى الصلوة والقيام اليها
 يكون بعد دخول الوقت فخرج جواز الوضوء قبل الوقت بدليل وبقي التيمم وهذا بناء
 على من هجم من الاستدلال بمفهوم الشرط وهو فاسد عندنا على ما عرفت
 في الاصول على انه لو كان حجة ليجزوا عن دليل يعارضه في جواز تقديم الوضوء وكذا
 الخلاف بيننا وبينه في جوازه لاكثر من فرض عندنا يجوز كالوضوء وعنده لا يجوز
 لانه ضروري ولو كان معه ماء يكفي ثلوضوء او الغسل ولكن يخاف على نفسه او
 دابته ولو كلبا العطش ان استعماله يجوز له التيمم لانه مشغول بحاجته والمشغول بها
 لا يملك ان ينظر الى الطهارة لان الحجج مدفوعة المحجوس السجيم اذا منع عن الطهارة
 بالماء يصلي بالتيمم ويعيد وقال ابو يوسف لا يعيد قيد السجيم باعتبار الغالب او
 لا مشاركة الى كونه في المصر فان محل الخلاف ما اذا كان محبوسا في المصر او كان محبوسا
 في مصر غير المصر فانه لا يعيد بالاتفاق كذا في المبسوط اما اذا حبس في موضع في المصر
 فعند ابي يوسف لا يعيد لانه عاجز عن استعمال الماء فصار كالمناثق من عدوه
 محبوس وهما يقولان المنع فيه ليس من قبل صاحب الحق وهو ليس بفعله المصروف فيعيد
 لان المصر اذا كان الجبر والاعتداء في الظلم غالب فيها فانه بالاعادة يؤدى الى
 الخروج وبخلاف الخوف فانه من قبل صاحب الحق اذا المنع فيه ليس من العدو وبخوفه هكذا
 ذكر في المشنومة وغيره وقال في الخلاصة المحبوس في السجن اذا كان في موضع
 نظم ولا يجزى الماء ان كان خارج المصر قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يصلي بالتيمم
 وان كان في المصر لا يصلي ثم رجع وقال يصلي ثم يعيد وهو قولهما وهذا يفيد

وفاق أبي يوسف على الاعادة والاسير في دار الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة
 تجسم ويصلي بالاياء ثم يعيد اذا قدر هكذا في الخلاصة وقتاوى قاضي خان
 هو يفيد الاتفاق ويشكل عليه عدم الاعادة على المحبوس في الصبراء حيث كان السبب
 غلبة الاعتداء فان غلبة الاعتداء على الاسير في ايدي الكفار اظهر لزوم الحرج اشد
 ولومنع المحبوس من التجسم ايضا عند أبي حنيفة يؤخر الصلوة ولا يصلي بلاظهاره لانها
 معصية لم يرتج بحال وقال يصلي ثم يعيد اذا قدر واجمعوا على ان الماشي لا يصلي
 وهو عيشي وكذا الساجد لا يصلي وهو يسبح وكذا لا يصلي وهو يقاتل لان العمل
 الكثير مناف للصلوة فلا تقم معه بخلاف الماشي للوضوء بعد سبق الحد لانه
 متعزم لا يصلي حتى لو ادى شيئا من الأركان وهو عيشي فسدت فالمشي اذا
 كان لمصلحة الصلوة ينافي الاداء لا التحريمية وعن أبي يوسف الجواز حال المشي
 بالاياء عند الخوف وهو قول الاثثة الثلاثة لقوله تعالى فرجالا او ركبا فان
 مشاة قلنا الرجال صند الركبان فكانوا اعم من المشاة والقيام اريد بهم القيام بقول
 ابن عمر صلوا رجلا قياما على اقدامهم فالآية لا باحة صلوة الراكب فقط كذا ذكره
 ولا يخلو عن نظر لان الرجال اذا كانوا اعم من المشاة والقيام فالعام عندنا لا يجوز
 تخصيصه بخبر الواحد فكيف يخص بمثل قول ابن عمر بخلاف المشعزم وهو اي حال
 كونه يصلي راكبا بايما واقفا اي حال كونه واقفا باللائبة اي دابته واقفة وهو
 يدل على هذا وقوع واقفا حالامن الضمير في راكبا او من الضمير في يصلي ولا
 يصح ان يراد واقفا على رجليه لاستناع كونه راكبا واقفا على رجليه في حال واحد
 وكذلك يدل عليه عطف قوله او تسير دابته او تقعد وعليه فانه يدل على كون الوقوف
 لللائبة لا اشتراط التناسب بين العطوف والعطوف اي يقال للراكب اذا وقعت آية
 انه واقف لان وقوفها منافي لا يقال المراد واقفا على ظهر الدابة حال السير او
 العمد ولان هذه الحال في غاية العسرو مع منافاة العطفت له واقفا قيد بالمنعزم
 للاشارة الى ما ذكر في المحيط والتحفة انه يصلي وهو ساو اذا كان مطلوبا وان كان مطابعا
 لا يجوز لعدم الضرورة ولو صلى بالاياء لخوف عدو اوسع او مرض عطفت على نحو
 له او لمرض او طين لا يعيد بالاجماع لان هذه العوارض سماوية ولا
 الاعادة فيها لانها من صاحب الحق من غير اختيار من الخلق والمقيد اذا
 صلى قاعدا لعدم قدرته على القيام بسبب لعقيد يعيد اذا زال ذلك السبب

عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف لا يعيد لما تقدم في الحجوس ويجوز التيمم
عند أبي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر بجميع انواعه
حتى العقيق والزبرجد ونحوهما والزرنيخ بكل اصنافه الاصفر والاحمر والاسود و
الكحل اي الاثمد والمراد استنج هو حجر معروف معروف مستك والثورة اس
الكلس والمغرة بفتح الميم مع سكون العين وفتحها وما اشبهها من انواع الارربة
كالطين المحتوم والارمني ونحو ذلك وعند أبي يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل
خاصة وعند الشافعي واحد لا يجوز بغير التراب وعند مالك رحمه الله يجوز
حتى بالعشب والشليم ولا يجوز عند ثابما ليس من جنس الارض وهو ما يلين بالنار
او يترمد كالذهب والفضة والحديد والبرصا ص والصبغ والنفاس ونحوها مما
ينطبع ويلين بالنار وكالحنطة وسائر الحبوب الاطعمة من الفواكة وغيرها وانواع
النباتات مما يترمد بالنار اذا لم يكن عليها غبار وان كان على هذه الاشياء
الذكورة غبار يجوز التيمم بغبارها عند أبي حنيفة وفي احدي الروايتين عن
محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز بالغبار لانه ليس بصعيد والجواب انه صعيد
لانه تراب رقيق واما عند أبي يوسف فيجوز حال الضرورة لاحال الاختيار ثم عندهما
عند أبي حنيفة ومحمد الشرط في صحة التيمم مجرد المس اي الوضوء على الارض
او على جيب الارض ولا يشترط ان علوق شئ منها باليد وهذا على احد الروايتين
عن محمد حتى انه لو وضع يده على صخرة ملساء لا غبار عليها او على ارض ندية
لا يفضل منها غبار ولم يعلق بيده شئ جاز عند أبي حنيفة وفي احد الروايتين
عن محمد خلافا لأبي يوسف على ما تقدم والاصل فيه قوله تعالى فتيمموا صعيدا
طيبا فقال من شرط التراب والرمل او التراب خاصة المراد بالصعيد التراب والرمل
وبالطيب المنبت نقلا عن ابن عباس وقلنا الصعيد وجه الارض ترابا كان
او غيره قال الزجاج لا اعلم اختلافا بين اهل اللغة فيه واما الطيب فلفظ
م مشترك يستعمل بمعنى الحلال وبمعنى الطاهر وقد اريد به الطاهر اجماعا
فلا يراد غيره لان المشترك لا عموم له ولان التيمم شرع لدفع الحرج كما
يفيد سياق الآية وهو فيما قلنا فان قيل ذكر من في الآية المائدة وهي
للتبعض ينافي ما قلتم من جواز التيمم بالضرب على الحجر الاملس قلنا
لانهم ان من التبعض بل هي لا تبدأ الغاية فان قلت قد رده صاحب

الكشاف بأنه قول متعسف ولا يفهم احد من العرب من قول القائل مسحت رأسي
من الدهن ومن الماء ومن التراب الامعنى التبييض قلت رده مردود والجواب
عما قاله ان عدم الفهم انما ناس من اقتران من بالدهن ونحوهما هو سهل التبييض
ولو قرنت بما ليس كذلك لانعكس الحكم فيقال لا يفهم احد من العرب من قول القائل
مسحت يدك من الحجر او الحائط معنى التبييض اصلا واما يفهم منها معنى الابتداء و
مدخلها ههنا هو الصعيد وهو مشتق على ما يتبعض بسهولة وغير ومضاهيها
الحقيقة الجمع عليه هو الابتداء صالحا للمعنى الذي دعيت مع انه قد انكره جماعة من افاضل
اهل العربية كالمبرد والاختش الصغير وابن السراج والسهيلي وغيرهم حيث انكروا
دلالة من على غير الابتداء وقالوا سائر المعاني راجعة اليه لا يتصل جميع اجزاء الصعيد
بل يخص بعضها بل غالبها بالاجزاء من غير دليل فكان ما اخترناه اولى سيما
موضع الامتنان بالتوسعة ونفى الحرج ومعلوم قطعا ان ليس مقصود الشارع من
شرعيته عين التغير ولا يعقل في استعمال جزء من التراب معنى الطهارة واما شرعه
سبحانه بدلا عن استعمال الماء عند العجز عنه تعيدا لمحض فلا يبعد كونه مجرد المسح المبتدأ
من الصعيد ولا ضرورة الى اخراج لفظ الصعيد عن حقيقته باخراج بعضه ولا
دليل فلا يسمع اما الفرق بين الصخرة وبين الفضة والذهب حيث جاز التيمم على
الصخرة وان لم يعلق باليد شئ لم يجز عليهما وهما اى الحال ان كلا المذكورين من الصخرة
ومن الفضة والذهب باعتبار ان الذهب والفضة شئ واحد لا اتحاد هذا الحكم فيما
وهو عدم جواز التيمم خلفا في الارض اى الصخرة خلقت الارض والذهب والفضة
كذلك فالفرق هو ان الذهب والفضة يذوبان في النار فلم يكونا كالتراب بخلاف
الصخرة فانها لا تذوب فكانت كالتراب وهذا الفرق لا يفيد الا ان لو كان التراب
الاصل في التيمم والصخرة مقبس عليه ليس كذلك بل الصخرة اصل ايضا لشمول الآية
فان الكل داخل تحت مفهوم الصعيد على ما مر والفرق الصعيب ان الذهب والفضة
ونحوهما لا يتناول لفظ الصعيد ان خلق في الارض لانه وجب الارض كما تقدم ولا يطلق عليها
لفظ الارض حتى لو حلفت لا يجلس على الارض فجلس على صخرة يحنث ولو جلس على
فضة او نحوها لا يحنث واما التيمم بالاجر فعند ابي حنيفة رحمه الله يجوز
مطلقا دق اولالاته من اجزاء الارض وان شوى فتصلب بمنزلة النورة
وعند محمد يجوز التيمم به ان كان مدقوقا والافلا وهذا على الرواية المشهورة

عنه في عدم جواز التيمم بالحجر الذي لا غبار عليه فان الأجر بالشئ صار كالجمجم
 فاعطى حكمه فان كان مد فوقاً او كان عليه غبار يجوز والا فلا ولو تيمم بغبار ثوب
 او غيره اى بغبار غير ثوبه من الأغبار الطاهرة كالخصير والبساط واللبد ونحوها
 او هبت الريح فأتار الغبار فاصاب وجهه وذراعيه فسمحه اى العصفو الذى صفا
 الغبار من الوجه والذراعين او مسح الغبار الذى صفا الوجه والذراعين بنية
 التيمم جاز تيممه عند ابي خزيمة ومحمد سواء وجد تراباً الخرا ولم يجد وعند ابي
 يوسف لا يجوز ان وجد تراباً اخر لان الغبار ليس تراباً من كل وجه فجاز عند الجمهور
 لا عند القدرة ولها انه تراب رقيق فجاز به مطلقاً كما في الخشن ولو تيمم بالملح
 نظر ان كان مائياً اى كان ماء فحمد لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض وان كان
 جبلياً اى معدنياً وهو ما استحال ملحاً من اجزاء الارض يجوز به التيمم لانه من حش
 الارض وقال شمس الأئمة السرخسي الصحيح عندى انه لا يجوز كان وجهه انه
 لما استحال التحقق بالمائى لتبدل طبعه الى طبعه حتى انه يذوب في الماء وينحل بالبر
 ويشتد بالحركه كما فيخرج من كونه من اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط وقال في الخلاصة
 والاصح هو الجواز وقال شمس الأئمة الحلواني في المنتقى الاصح انه لا يجوز انتهى وقال
 قاضى خان واختلفوا في الجبلى والصحيح هو الجواز والسيحفة بفتح السين مع فتح
 الباء وسكونها وهى ارض ذات نر ولم يكن كذا فى القاموس منزلة اللحم فان غلب
 عليها النز لا يجوز التيمم بها كالماء وان غلب عليها التراب جاز كالماء الجبلى وقال
 في الخلاصة ولو تيمم بارض سيحفة ان كانت منعقدة من التراب يجوز عند جماهير
 ابي يوسف وذكره الأسيحفة في شرحه يجوز التيمم بالسيحفة بناء على الغالب هو عند الجمهور
 بالنز مسافراً صاباً مطراً قبل ثوبه وسرجه ولم يجد تراباً جازاً في تيمم به ولا يجوز
 له ان يتوضأ به فانه يلطخ ثوبه او يذره او غير ذلك بالطين فيجففه ويفركه بعد الجفأ
 ويتيمم به وقد كان بعض المحتاطين يستصحب التراب الطاهر في صرة اذا خرج الى
 السفر ولا يجوز التيمم بالطين لان فيه تشويه الوجه قيل لان الغالب عليه الماء قال
 شمس الأئمة الحلواني لا يتيمم بالطين اى لا ينبغي ان يفعل وان فعل يجوز وهو الظاهر
 لحصول المقصود وفي الواحيتة وان ذهب الوقت قبل ان يجف لا يتيمم بالطين
 ما لم يجف لكن مشأخنا قالوا هذا قول ابي يوسف فان عنده لا يتيمم الا بالتراب
 والرمل فعند ابي خزيمة ان خاف ذهاب الوقت يتيمم بالطين والا فلا وكذا

أي كما جاز التيمم بالحجر ونحوه يجوز التيمم بالبحر والكيزان والحبابة والغضارة
 وهو الطين اللزب البحر الأخضر كذا في القاموس والمراد به ما يجعل منه من
 لسكارج ونحوها وهذا إذا لم يطل بالأفك والمحيطان من المدر واللين
 كان عليه أي كل من المذكورات عبارا ولم يكن عند أي حينة واحدة الوقت
 عن عهد كما في الحجر والأجر ولا يجوز التيمم بالغضارة المظلي بالأفك بمدا طهزة وفيه
 لنون وهو الرصاص المذاب لوقوعه على غير جنس الأرض ثم بطن الغضارة وظهورها
 على السواء في أن أيها كان مطلقا بالأفك لم يجز التيمم به وما لم يكن مطلقا به منها جاز
 به التيمم حتى لو كان بطنها مطلقا وظهورها غير مطلق جاز التيمم على ظهرها كذا
 في فتاوى قاضي خان إلا إذا كان عليها أي على الغضارة المظلي بالأفك عبار
 فإنه يجوز كما في الحنطة ونحوها على الخلاف المتقدم ولو تيمم بالحرف أي
 الفخار أن كان متخذ من التراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من الأدوية
 كالصم والشعر وغيرهما مما يجعل في الطين الذي تتخذ منه البنادق جاز تيمم
 به وإن لم يكن عليه عبار وإن كان فيه شيء من الأدوية ظاهر لا يجوز إلا أن يكون عليه
 لما تقدم في المظلي بالأفك وكان ينبغي أن تعتبر الغلبة لكن لم يعتبروها لانه يحتاط الذي
 مع الطبخ خرج عن كونه من جنس الأرض من كل وجه وإن تيمم بالرماد لا يجوز وإن
 اختلط الرماد بالتراب نظر إن كان التراب غالباً يجوز وإن كان الرماد غالباً لا يجوز
 لأن الحكم في مثله للغالب الفرق بينه وبين الحرف الخلوط فقد أنفا وأصابته
 الأرض نجاسة سواء كانت رقيقة أو كثيفة فجفت بالشمس التقييد بالشمس خرج
 مخرج الغالب ليس بشرط حتى لو جفت في الظل بالريح أو بالنار فالحكم واحد وذهب أصحابنا
 من اللون والراية جازت الصلوة عليها للحكم بطهارتها لما روي عن ابن أبي شبة عن أبي قلابة
 أنه قال زكاة الأرض يبسوها وروى عبد الرزاق عنه جفوت الأرض ظهورها و
 رفع الأول صاحب الهداية وغيره وذكر في البسوط أي أرض جفت فقد ذكت
 حديثا والله أعلم بذلك وفي سنن أبي داود باب ظهور الأرض إذا دبنت في
 ساق بسند عن ابن عمر قال كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وكنت شابا عزبا وكنت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم
 يكونوا يرشون شيئا من ذلك انتهى فلو اعتبرنا أنها تظهر بالجفاف كان ذلك
 تبيقية لها بوصف النجاسة مع العلم بأنهم يقومون عليها في الصلوة البتة

اذ لا بد منه مع صفر المسجد وعدم من يتخلف عن الجماعة وكون ذلك في طيم
 بقعة اقله كانت تقبل وتدبر وتول فان هذا التركيب يفيد التكرار والتعدد ولا نفا
 لو بقيت نجسه بعد الجان لم يتركوها للامر بتطهير المساجد ولكن لا يجوز التيمم منها
 في ظاهر الرواية قيل لان اشتراط طهارة الصعيد ثبتت بنص الكتاب فلا تنادي بما
 ثبت بخبر الواحد قيل علي طهارة المكان في الصلوة ثبتت بدلالة الكتاب هي تعمل
 عمل العبادة واجيب بان طهارة المكان ثبتت بدلالة نص خص منه القليل لكن
 لا يمكن الاحتراز عنه بالاجماع وهو ما دون الدسم عندنا فجاز بعد ذلك تخصيص
 بخبر الواحد بخلاف نص طهارة الصعيد فانه قطعي واستشكله صاحب الكافي بان
 لفظ الطيب مشترك قد اوله ابو يوسف والشافعي بالنبت واولناه بالطاهر
 والمأول من الحجج المجوزة كالعام المخصوص اجاب عنه صاحب الكفاية بان الشافعي
 وابي يوسف واقفا على اشتراط الطهارة ولم يخالف فيها احد فيكون قطعيا اقول
 موافقتهم على اشتراط الطهارة لا يلزم ان يكون بهذا النص بعد ما قال المراد
 به المنبت سيما عند ابي يوسف فانه من القائلين بان المشترك لا عموم له بل
 يجوز كونها شرطا لها بدليل اخر من الحديث او القياس على اشتراطها في
 الماء ومثل هذه الموافقة موجودة في اشتراط طهارة المكان ايضا فالاولى في الفرق ان
 يقال التيمم مفتقر الى طهارة الصعيد طهوريته والصلوة مفتقرة الى طهارة فؤاديه
 ثبتت طهارته لا طهوريته وروى رواية تاذرة رواها ابن كاس عن اصحابنا انه اى التيمم
 يجوز ايضا على الارض التي طهرت بالجفاف ذكره في المستسفي واذ التيمم الرجل من مخ
 قتيتم اخر من ذلك الموضع اى ضرب يديه على موضع طويدي الاول ايضا جاز لانه لم
 يصير مستعملا اما المستعمل ما ينفصل عن العضو بعد السمع قياسا على الماء وهذا
 على قول من لم يجعل الصلابة من التيمم ظاهرا وما على قول من جعلها منه ففيه
 اشكال والتيمم في الجنابة والحديث سواء اى صفة التيمم لمن عليه الغسل ولمن عليه
 الوضوء واحدة وهي الصلابة لسم العضوين لما في الصحيحين من حديث عمار بن ياسر
 قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجبت فلما احب الماء ففرغت
 في الصعيد كما تفرغ الدابة ثم اتيت رسول الله عليه وسلم فذكرت ذلك
 له فقال انما كان يجهنك ان تفعل بيدك هكذا ثم ضرب يديه الارض ضربا
 واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه وعلى هذا الحكم

انعقد الاجماع ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد لما تقدم الله ادى الصلوة
 بالقدرة الموجودة له وقت انعقاد شبيها فسقطت عنه اصلا لا تيانا بما كلف به
 ممن كفر بالصوم لعقوبة ثم ايسروا مثال ذلك والرجل الصحيح في المعبر يتيمم للصلوة
 الجنازة اذا خاف الفوت وعند الشافعي لا يجوز لانه يتيمم مع عدم شرطه قلنا
 مخاطب بالصلوة عاجز عن الوضوء فيجوز تيممه اما الاولى فلان تعلق فرض الكفاية
 على العموم غير انه يسقط بفعل البعض واما الثانية فهي فرض المسئلة وقد حدث
 الدارقطني بسند عن عمر انه اتى بجنازة وهو على غير وضوء فتميم ثم صلى عليها وذكره مشائخنا
 عن ابن عباس كذا في شرح الهداية للشيخ كمال الدين الهمام ولكن لا يخلو الاستدلال بهذا
 الاثر عن نظر الاولى فانه لا يجوز له التيمم لانه ينتظر فلا يخاف الفوت وعلى
 هذا فلا حاجة الى استثنائه بعد تقييده بخوف الفوت وهذه رواية الحسن
 عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز للولي التيمم وفي ظاهر الرواية يجوز وفي
 الذخيرة فان كان اما ما او كان حق الصلوة له جاز التيمم له ايضا وعن ابي حنيفة
 برواية الحسن انه لا يجوز له التيمم قال يشمس الامة الصحيح وكذا صححه في الهداية معللا
 بان للولي حق الاعادة فلا فوات في حقه صلى هذا ينبغي ان يراد من التولى من له
 ولاية الصلوة ليشمل السلطان والقاضي وغيرهما ممن له حق التقدم لا ما يتبادر الى
 الذهن ان المراد منه قريب الميت الا ان تعليل صاحب الهداية لما صححه لا يخلو
 اشكال على كلا التقديرين اما على تقدير ان يراد من له حق التقدم فلان قوله للولي
 حق الاعادة لا يصدق في حق السلطان والقاضي ونحوهما اذا صلى قريب الميت على
 ذكره في المنافع من انه ليس لاحد بعد الاعادة سلطانا كان او غيره واما على تقدير
 ان يراد منه قريب الميت فكذلك لانه لو صلى من له حق التقدم كالسلطان ونحوه لا يكون له
 حق الاعادة فقد تحقق الفوات في حقه ايضا اللهم الا ان يقال يختار التقدير الاول ولا نسلم
 ما ذكره صاحب المنافع من انه ليس للسلطان ونحوه حق الاعادة بعد صلوة الولي القريب
 قال نجم الدين الزاهد في قوله القدر فان صلى الولي لم يجز لاحد ان يصلي عليه
 بعده هذا اذا كان حق الصلوة له بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر وصلى عليه
 الولي يعيد السلطان فالحاصل ان المجوز للتيمم خوف الفوت ولا فرق في ذلك بين
 الولي الذي هو قريب الميت وبين غيره وما صححه من انه لا يجوز للولي يجب
 ان يراد بالولي فيه من له حق التقدم لانه الذي لا يخاف فوتها وكذا يجوز التيمم

لمن خاف فوت صلوته العيد لو توضأ في الابتداء بالاتفاق من اصحابنا وكذا اذا
 احدث المتوضي اى من شرع بالوضوء في صلوته العيد تيمم وبني في قوله الحقيق
 وقال لا يجوز له التيمم لانه امن الفوات لان اللاحق خلف الامام حكما وان فزع الماء
 وله ان الخوف باق لانه يوم رحمة فيغلب اعتراء عارض يفسد عليه صلوته وانما
 فرض المسئلة في المتوضي لان من شرع بالتيمم اذا احدث يبني بالتيمم اتفاقا
 لانا لو اوجبنا عليه الوضوء بناء على انه يكون واحدا للماء في صلوته ففقد كذا في
 الهداية ومعناه ان الحكم بوجوب الوضوء عليه بناء على انه لاحق فلا فوت عليه في
 الحكم بوجود الماء وهو يوجب فساد الصلوة بالتيمم بناء على ان الحكم بوجود الماء
 بعد الحدث يستلزم الحكم بوجوده في الصلوة اذ لا فضلة بين زمانه وما قبله
 وقيل عليه ان الحكم بالعدم قبل الحدث كان بناء على خوف الفوت وقد زال سبق
 الحدث فيجب ان يتغير الاعتبار الشرعي فيعد قبل الحدث عادما وجدا واجدا ولا
 يقال لو اوجبنا الوضوء حينئذ فسدت صلوته بالقدرة على الوضوء فيقع الفوت لانا
 نقول لا انتقاض لا يتحقق لان انتقاض التيمم قد وجد قبل سبق الحدث ويؤيد ما قال
 قاضي خان في فصل المسح من فتاويه ما سخر الخف اذا احدث في صلوته فانصهر
 ليتوضأ ثم انقضت مده مسحه قبل ان يتوضأ كان له ان يتوضأ ويغسل رجليه ^{بني}
 كالمصل بالتيمم اذا احدث في صلوته فانصرف ثم وجد ماء كان له ان يتوضأ وبني
 على صلوته انتهى فعلم ان صلوته لا تبطل بالقدرة على الوضوء في هذه الحالة والفرق
 بين هذا وبين ما اذا وجد الماء في خلال صلوته هو ان التيمم انما ينتقض عند
 الماء بصفة الاستناد لانه يصير محذوبا بالحدث السابق اذا اصابه الماء ليست يحد
 ان القدرة على الاصل حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف يبطل حكم الخلف بخلاف
 مسئلت الانتقام من التيمم بالحدث الطارى قبل ذلك فلم ينتقض بصفة الاستناد
 فوجد القدرة على الاصل حال قيام الخلف ذكره في الكفاية واعلم ان الخلاف في مسئلة الكتاب
 اذا تخاف في الادراك وعد حتى لو كان يجرى يغلب على ظنه عدم عز من العند لا
 اجماعا وكذا ان خاف خروج الوقت لو توضأ بعد ما شرع متوضئا تيمم وبني بلا خلاف لانها تبطل
 بخروج الوقت كالجمعة فيتحقق الفوت لانها لا تقضى بعد ولو خاف خروج الوقت لو
 بالوضوء في سائر الصلوات ما عدا صلوته الجنازة والعيد لا يتيمم عندنا بل يتوضأ
 ويقضى الصلوة ان خرج الوقت وقال زفر تيمم ولا يتوضأ لان التيمم انما شرع

تحصيل الصلوة في وقتها فلم يلزمه قوْلهم ان الفوات الى خلف كلافوات ولم يتوجه
 سوان القصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه هو انما يتيمم اذا اخر لا لعذر
 لئلا قاله المحقق الشيخ كمال الدين ابن الهمام ونقل نجم الدين الزاهدي عن المحل
 للمسافر اذا لم يجد مكانا طاهرا بان كان على الارض نجاستا او ابتلت بالمطر اختلطت
 فان قدر على ان يسرع المشي حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فعله لا يصح
 بالايماء ولا يعيد قاله ثم المحل في اعتبار هنا خروج الوقت لجواز الايماء ولم يعتبره
 لجواز التيمم ورفسوي بينهما وقد قال مشايخنا في التيمم انه يعتب الوقت ايضا
 والرواية في هذا رواية ثمة اذ لا تفرق بينهما والرواية في فصل التيمم رواية ههنا
 فاذا في المسائلين جميعا روايتان انتهى وحينئذ لا احتياط ان يصلي بالتيمم في الوقت
 ثم يتوضأ ويصلي يخرج عن الاحدتين بيقين وكذا الوخاف فوت الجمعة مع الابعام
 لو توضأ فانه لا يتيمم بل يتوضأ ويصلي الظهر اذا فاتته لان فرض الوقت هو الظاهر
 عندنا وقد امر باسقاطها بالجملة ولا دليل على سقوطها مع التيمم حال القدر
 على الاصل بالوضوء وقد قالوا الاصل انما يفوت لا الى خلف يجوز ان يتيمم خوف
 فواته كالجنازة والعيد وما يفوت الى خلف لا يجوز التيمم لخوف فوته بل يتوضأ فان
 فات ياتي بخلفه وقد يقال هذا غير مسلم اذا كان في الخلف خلل كالقضاء ولا بد من
 الدليل على ان القضاء اولى من الاداء بالتيمم ولم يأتوا عليه بدليل فالاحتياط ما قلناه
 ولو تيمم لمس المصحف او لدخول المسجد عند وجود الماء والقعدة على استعماله فله
 التيمم ليس بشئ معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيمم انما يجوز ويعتبر في الشرع عند
 عدم الماء حقيقة او حكما ولم يوجد واحد منهما فلا يجوز والتيمم لصلوة الجنازة عند
 خوف الفوت عادم حكما بالنظر اليها لانه لا يمكن فعلها بالوضوء بخلاف مس المصحف و
 دخول المسجد لانه ليس بعبادة تفوت **فرع** تيمم الجنازة وصلى ثم حضرت اخرى
 قبل ان يقدر على الوضوء وهو يخاف فوتها الوضوء لا يلزمه اعادة التيمم عندها خلا
 لمحمد رحمه الله لانه ان الضرورة الاولى مت و هذه ضرورية اخرى فيجوز لها التيمم
 وطمان التيمم الاول انما صح لكونه عاجزا عن استعمال الماء حكما وهذا المعنى باق
 بالنظر الى الجنازة الاخرى المسافر يطأ جاريته او زوجته يعني يجوز له ان يطأ وان علم
 اى ولو علم بعدم الماء يجوز له التيمم لانه طهوا المسلم عند عدم الماء فكما يجوز له
 ان يشرب بسبب الخش من النوم وهذيرة فكذلك اسبب الجنازة اذها سوء في منع جواز الصلوة

ولا يخفى ان هذا هو الوجه في التيمم

المحدثين اهم ويتيمم لاجل الحدث و يجب عليه ان يبدا بغسل اللمعة ليصير
عاما للماء في حق الحدث ولا يجوز تيممه للحدث قبله عند محمد رحمه الله لان
صرفت ذلك الماء الى اللمعة دون الحدث ليس بواجب عنده بل على سبيل
الاولوية فوجوده يمنع التيمم للحدث وعند ابي يوسف صرفه الى اللمعة واجب فهو
كالعدوم بالنسبة الى الحدث فيجوز التيمم له قبل غسل اللمعة ولو كان يتم بعد
ما حدث لاجل الحدث في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يكفي لاحد
فقط ينقض ويتيمم للحدث عند محمد فيعيده بعد غسل اللمعة ولا ينقض عند
ابي يوسف بناء على ما تقدم ولو كان معه اى مع الذى بقيت عليه لعة او مع الذى
وجب عليه الطهارة الحكيمة مطلقا ثوب نجس وهو مضطر الى تطهيره والماء
يكفى لاحد الطهارتين فقط فانه يغسل الثوب بذلك الماء ويتيمم لما عليه من الحدث
لان التيمم خلف الطهارة بالماء فاذا غسل الثوب وتيمم يكون قد ادى بالطهارتين
الحكيمة والحقيقية ولو ازال بذلك الماء الحدث وبقي الثوب نجسا كان قد ترك الطهارة الحقيقية
مع قد رجليها بغير عذر فيكون آثما لكن تصح صلوة لشبوت العجز بعد نفاذ الماء باستعماله في
الحكيمة يتيمم قوم متوضئين يجوز فعله عند ابي حنيفة و ابي يوسف خلافا لمحمد
رحمه الله والاصل في مثل هذا ان بناء القوى على الضعيف لا يجوز فمحمد يقول ان
التيمم طهارة ضرورية يصار اليها عند العجز والطهارة بالماء اصلية فكانت اقوى
فيلزم بناء القوى على الضعيف ولهما ان التيمم طهارة مطلقة لا ضرورية حتى لا
يتقدر بوقت الصلوة ولو كانت ضرورية لتقدر به كطهارة المستحاضة ثم محمد
طهارة التيمم ضرورية هنا ومطلقة في الحكم بطهارة من انقطع دمها دون
العشرة حتى لو تيممت وكان ذلك في الحيضة الثالثة بعد الطلاق الرجعي تنقطع رجعتها
بدون ان تصلي كما لو اغتسلت وهما عكسا وذلك لان محمد احتاط في الموضوعين فلم
يجز امامته للمتوضئين احتياطا يخرجوا عن عهدة الصلوة بيقين فطع الرجعة احتياطا
وترجيحا بجانب الحرمته وهما اختيارا ان طهارة مطلقة في حق الصلوة لان الشارع اعطى
حكم الطهارة المطلقة في حقها قال تعالى ولكن يريد ليظهركم ولكن في الحقيقة تلون
وبين طهارة فعلا بحقيقته في ما سواها حتى لم يكن طهارة في حق انقطاع الرجعة ما
لم يتأيد بمؤيد رده والصلوة به كالبيع الفاسد لا يزول به الملك ما لم ينظم اليه القبض
وكذلك على هذا الخلاف القاعد اذا اقام قوم قامين عند ما يجوزوا ثم هم لا يبنوا

على ان صلوة القائم اقوى و بناء القوى على الضعيف غير جائز وهو القياس لكنهما
 تركاه بالاستحسان وهو ما ثبت في الصحيحين عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 بن مسعود قال دخلت على عائشة فقلت ألا يتحدثن عن مرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قالت بلى الحديث الى ان قالت فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر
 ان يصلي بالناس الى ان قالت ثم وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فخرج
 يهادى بين رجلين احدهما العباس لصلوة الظهر وابو بكر يصلي بالناس فلما رآه
 ابو بكر ذهب ليتأخر فاما اليه ان لا تتأخروا قال لهما اجلسا في الى جنبه ^{جلسا} فاما
 الى جنب ابي بكر فكان ابو بكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم والناس
 يصلون بصلوة ابي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد وما روى انه صلى الله
 عليه وسلم صلى في مرضه الذي توفي فيه خلف ابي بكر وان صح لا يقتوى قوة
 حديث الصحيحين على ان اليهقي قال لا تعارض فالصلوة التي كان فيها اماما
 صلوة الظهر يوم السبت او الاحد والتي كان فيها اماما صبح يوم الاثنين
 ولا يخالف هذا ما عن الزهري عن افس في صلوتهم يوم الاثنين وكشف الستر
 ثم ارخائه فان ذلك كان في الركعة الاولى ثم انه عليه السلام وجد من نفسه
 خفة فخرج فادرك معه الثانية واما الماسح على الخف او على الجبيرة فانه يوم
 الغاسلين بالاتفاق اما الماسح على الخف لا فاجماع على انه طهارة غير ضرورية فم
 يكن بينه وبين غسل الرجل فرق وكذلك مسح الجبيرة فانه بمنزلة الغسل لما عظمها
 على ما قالوا وليس كطهارة المستحاضة ولا يستغنى محمد عن الفرق بينه وبين التيمم
 فكما ان التيمم شرع لضرورة عدم قدرة استعمال الماء كذلك هذا شرع لضرورة
 عدم قدرة الغسل وكلاهما مغيا بوجود القدرة وزوال العجز وذكر في الحصر هو
 شرح المنظومة وفي شرح الاسيحي وفي غيره لا تقم امامة صاحب الجرح السائل
 ومن بعناه للاصحا وكذا لا تقم امامة الامي وهو الذي لا يحسن مقدار ما يجوز
 به الصلوة من القرآن للقاري الذي يحسن ذلك لفوات فرض القراءة و
 الطهارة من غير عذر بالنظر الى المقتدى ولو اما اي صاحب الجرح والا في
 من هو بمثل حالهما جاز لوجود العجز من الجميع وانما ذكر هذه المسائل
 استطرادا وعلما لمباحث الاقتداء وقائت ان شاء الله تعالى

فصل في بيان احكام المياه

تقدم ان تقديم تيمم انما وقع لمناسبة وان الاصل ارداف بيان الوضوء و
الغسل ببيان التهما فغوده الى ذلك الاصل قبل ذكر المسح على الخفين ظاهر
التوجيه واذ قد ذكر التيمم وذكر ما يجوز به فاسب ان يعطى عليه ما يجوز به الوضوء
والغسل فقال ويجوز الطهارة الحكيمة بماء مطلق وهو ما يسمى في العرف ماء من غير
احتياج الى تقييد في تعريف ذاته فاصافته الى محله كماء البئر والى صفة كماء
المد والى مجاورته كماء الزعفران ليست بقيد ولذا يسمى المتنجس ماء مطلقا فاحتج
الى الاحتراز عنه بقوله طاهر ولو كانت المجاورة تنكسه تقييد الماء احتجيم بعد ذكر
الاطلاق الى ذكر الطاهر كماء السماء اى المطر وماء الودية اى الانهار وماء العيون اى
الينابيع وماء الابار ومد الهرة وفتح الباء بعدها الف وبقصرها واسكان الباء بعدها
هزة ممدودة ثم الف جمع بئر وماء البحار وتزول بها اى بالمياه المذكورة الخمسة ممددة
حكيمة كانت وهى المعنى الذى حكم الشرع بوجوب الوضوء او الغسل او خففهما عند
ارادة الصلوة لاجله سميت حكيمة لاختصاص تحققها بالحكم او حقيقة وهى العين
التي حكم الشرع بوجوب ازالتهما من البدن ان كانت دونه عند ارادة الصلوة
مع القدرة سميت بذلك لتحقيقها حقيقة بعد الحكم بانها نجسة والاصل في
ذلك قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به دل بعارته على كون
ماء المطر مطهرا وبذلك لانه على كون سائر المياه المطلقة مثله مطهرة ما لم يعثر
لها عارض يزيل ذلك الحكم عنها ولا تجوز الطهارة الحكيمة بالماء المقيّد وهو
ما احتج في تعريف ذاته الى قيد زائد على لفظ الماء كماء الاشجار كالرياس و
نحوه وماء العار مثل التفاح وشبهه وماء البطيخ والخيار والقشاش ونحو ذلك
وماء الباقلاء بالقصر مع تشديد اللام وبالمد مع تخفيفها وهو الماء الذى يطبخ فيه
على ما سيأتى قريبا ان شاء الله ومثل المرق اى ينطبخ فيه اللحم ونحوه
وماء الزردج وهو ما يخرج من العصفرا المنقوع فيطرح ولا يصبغ به وهذا
اذا كان غثينا اما اذا كان دقيقا على اصل سيلانه فيجوز الطهارة به كماء
المد ونحوه وماء الزعفران والمراد ايضا ما حث به وخروج عن الرقة او ما يستخرج
منها رطبا كما يستخرج من الورد وكذا لا يجوز الطهارة بماء الورد وسائر
الازهار وكذا الخل والعصير اى ماء العنب ونحو ذلك كالا شربة و
يجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن بالماء المقيّد وبكل

مانع طاهر يمكن ازالته به وهو ينصرف بالعصر حتى تزول جميع اجزائه به
 بالجفاف واحترذ به عن نحو العسل والسمن فانه لا يمكن ازالته به لان تدبيقه
 ودسومته لا تزول بالعصر والجفاف وقوله كاللبن فيه نظرفانه لا يزول النجاسة
 قال في الكفاية قوله مما اذا عصر انصرف واحترذ به عن مثل الدهن واللبن لان
 ما فيه من الدسومة لا ينصرف عن الثوب وكذا قال في الكافي بخلاف اللبن لان
 ما فيه من الدسومة لا ينصرف وما نقله في الخلاصة عن نظم الرزد وسقيا ان
 الرب والمرى واللبن والدهن والسمن على هذا الخلاف مخالف لسائر الكتب
 والروايات ولا يلتفت اليه والتخل فانه اقلح من الماء للنجاسة والعصير ومما
 ذكر انفا من الماء المقيد بشرط ان ينصرف بالعصر كماء الاشجار والقار والاذها
 بخلاف ما فيه دسومة من الرق وما فيه خثورة وان غسل النجاسة الحقيقية
 بالعسل او الدبس ونحوه من الرغوب او بالسمن او بالدهن كالونيت والشيح
 ونحوهما من الادهان لا يزولها ذلك الغسل للنجاسة لانها اى الاشياء المذكورة
 لا تنصرف بالعصر فلا تزول اجزاؤها فلا تزول اجزاء النجاسة الحقيقية تبعاً لها
 ازالة النجاسة الحقيقية بغير الماء فيه خلاف محمد وزفر والثلاثة بناء على ان
 بالماء على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وذلك لانه كما لا يخفى فالتنجيس فالتنجيس لا يفيد
 الطهارة الا ان هذا القياس ترك في الماء بالحديث وبالاجماع وبالضرورة لا مكان
 التطهير الذي كلفنا به فبقى ما عداه على اصل القياس ولما اذا انسلم اذا ازالة النجاسة بالماء
 على خلاف القياس بل هو امر معقول لان الماء لا يتنجس حال الاستعمال لان النجاسة لا تتحلل
 في آن واحد ففي حال المعالجة لم تزال العين وحين انتقالها الى الماء لا تبقى فيها ولهذا
 يتلون الماء بلون النجاسة التي لها لون ويتلاشى تلك اللون في المحل شيئاً فشيئاً حتى
 يزول بالكلية زوالاً محسوساً لا شك فيه فثبت ان زوالها بالماء امر معقول والمائع
 مثله في الازالة والقلع فيتحدى الحكم اليه بخلاف الحكمة اذ ليس في المحل نجاسة تزول
 بالمائع بل معنى حكمة خسر فعد بالماء بالنسبة فلا يتعد الى غيره ولا فرق في الحقيقة بين
 الثوب والبدن عن ابي يوسف التخصيص في البدن بالماء لان ما عليه نظير المحل والصحيح
 ظاهر الرواية لشمول المعنى المذكور لهما وتجاوز الطهارة بماء خالطه شيء ظاهر سواء كان
 مخالفاً للماء في جميع اوصافه او في بعضها فغير احد اوصافه من اللون او
 الطعم او الريح كماء الآدمي السيل الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي يختلط

به الاشتان او الصابون او الزعفران بشرط ان تكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء
 بان تكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء الخاط هذا اذا الميزل عنه اسم الماء بحيث لو رآه
 الراى يطلق عليه اسم الماء وبشرط ان يكون رقيقا بعد واشترط عدم زوال
 اسم الماء يغنى عن اشتراط الرقة فان الغليظ قد زال عنه اسم الماء اذا يطلق عليه انه
 ماء بل زوال الرقة يصلح ان يكون تفسير الزوال اسم الماء وهو الصابون عند مخالطة
 الاشياء الجامدة للماء من غير طعم فانه مادام رقيقا يسيل سريعا كسلالة عند
 المخالطة فحكمه حكم الماء المطلق يجوز الوضوء به والا فلا ولا عبوة يزوال اللون لا الطعم
 ولا الريح وفيه خلاف الامة الثلاثة فيما اذا كان الخاط مما يستغنى عنه الماء بخلاف
 ماء البدن فان التراب الذي يجزى عليه الماء غير مستغنى عنه اما الاشتان فغير مستغنى
 عنه فلا يبقى الماء مطلقا عند مخالطته حيث يقال ماء الاشتان وماء الصابون غير
 ذلك ونحن نقول ان هذه الاصناف لتعريف الحيا والالتعريف الذات فلا تقيد
 التقييد كالبر ونحوه وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بغسل النكاح
 وقصته ناقته بماء وسدر وذكر في اجناس الناطق التوضوء بماء السيل اذا لم تكن رقة
 الماء غالبة لا يجوز وضابطة ما تقدم من بقاء سرعة السيلان كما هو طبع الماء قبل
 المخالطة وذكر في الملتقط اذا التقى الزاج في الماء حتى اسود ولكن لم تذهب رفته
 جاز الوضوء به مع تغير لونه وطعمه وريحه وكذا العقص اذا طرح في الماء فاسود
 يجوز الوضوء به مادامت رفته باقية وكذا الحمص الباقلاء ونحوها اذا انقع في
 الماء ولم تزل رفته يجوز الوضوء به وان تغير اى ولو تغير لونه او طعمه او ريحه لان
 الاعتبار في مثله بقاء الرقة وذكر في الجامع الصغير لقاصين ان لو طعم الحمص والبقلة
 ان كان الماء بحال لو برد لا يتخثر ولا تزول عنه رقة الماء جاز الوضوء به الا فلا لان الاصل
 ان التقييد يحصل للماء باحد شيئين اما بغلبة المترجم وهي بكثرة اجزاء الخاط او كما
 الامتزاج وكما الامتزاج اما بشرب لبنات الماء حتى يبلغ مبلغا يمنع خروج الماء
 الا بالعلاج واما بالطبخ بان يطبخ في الماء شئ من الاشياء الطاهرة حتى ينضج فينشد يخرج الماء
 عن طبعه وهو سرعة السيلان ولا شك انه اذا ذالك اذا برديت حتى غلبت كانت القاعدة
 في المخالطة بالطبخ ان ينضج المطبوخ في الماء وفي المخالطة بدونه ان تزول رفته اللهم
 الا ان يكون المطبوخ في الماء مقصودا به التظيف كالاشتان والسدر والصابون
 فان اعتبر حينئذ الرقة وعدمها دون النضج وكذا اذكر في المحيطون مؤنما بما اعلم

بأشنان أو بأس أي مرسين أو بشئ مما يتعالج أي يتداوى الناس به جاز الوضوء
 ما لم يغلب ذلك الشئ عليه أي على الماء بأن أخرجه عن رفته وكذا الويل الحيز
 في الماء أربقت رفته كما كانت جاز الوضوء به وإن صار الماء ثجنا بالخبر لا يجوز
 الوضوء به وفي شرح القندوري لا يضر الاقطع إذا اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم
 الماء عنه ولم يتجدد له اسم أخريان سمى شرابا أو نبيذا أو نحو ذلك فهو طاهر و
 ظهر رأي مطهر سواء تغير لونه أو لم يتغير ولم يذكر عن أصحابنا خلافا وعلى
 هذا الإطلاق الذي ذكره في شرح القندوري إذا تغير لون الماء أو طعمه أو
 ريحه بل لو تغير الأوصاف الثلاثة بطول الكثرة أو بوقوع الأوراق فيه يجوز
 الوضوء به إلا إذا غلب عليه لون الأوراق فيصير الماء بسبب ذلك مقيدا هذا
 الاستثناء موافق لما ذكر في التفة أنه سئل الفقيه أحمد بن إبراهيم المديني عن الماء الذي
 يتغير لونه بكثرة الأوراق الواقعة فيه حتى يظهر لونه الأول في الكثرة إذا
 رفع الماء هل يجوز الوضوء به قال لا لكن ذكر في النهاية أن المنقول عن الأساتذة
 أن أوراق الأشجار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون
 الطعم والرائحة ثم انهم يتوضئون منها من غير تكبير فالحاصل أن الاعتبار في صير
 الماء مقيدا بخالطة الجامد زوال رفته وأما في مخالطة السائغ فإن كان مخالفا للماء
 في وصف واحد كماء البطيخ الذي يخالفه في الطعم وماء الورد يخالفه في الرائحة فالعيب
 غلبة ذلك الوصف وإن خالف الماء في وصفين كاللبن يخالفه في اللون والطعم فالعيب
 ظهور غلبة أحدهما لوصفين وإن كان يخالفه في الأوصاف كلها كالخلف المعتبر غلبة أكثرها
 وإن كان لا يخالفه في شئ من الأوصاف الثلاثة كالماء المستعمل على ما عليه الفتوى طهر
 غيره مطهر وكما الورد المنقطع الرائحة فالمعتبر كون اجزائه أكثر من أجزاء الماء وكذا إن
 كانت مساوية احتياطا حتى يضم إليه التيمم عند المساواة إذ لم يجد غيره وأما الماء
 الذي يقطر من الكرم ففي المحيط لا يتوضأ به لكمال الامتزاج وقيل يجوز لأنه يخرج من
 غير علاج والأول اختيار شمس الأئمة الحلواني وهو الأحوط وكذا إذا تيقن بطهره
 أي يكون الماء مطهرا أو غلب على ظنه أنه مطهر جازت له به الطهارة إما
 في التيقن فظاهر وكذا في غلبة الظن لأن غالب الظن بمنزلة اليقين في العلميات
 حتى لو وجد ماء قليلا ولم يثق بوقوع النجاسة فيه وهو شامل بغلبة الظن
 وترجح جانب الطهارة والشك وهو تساوى طرفي الوقوع وعدمه فإنه

يتوضأ به أى بذلك الماء القليل ويغتسل ولا يتييم لأن الأصل الطهارة وكان
 متيقنا فلا يزول بالشك وكذا إذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل ولم يتيقن
 بوقوع نجاسة فيه فإنه يتوضأ به ويغتسل ولا ينتظر الماء الجارى ولا يترك ذلك
 الماء لتوهم وقوع نجاسة فيه لأن الأصل هو يتيقن الطهارة في الماء ما لم يغل فيه
 خلق ظهورا فلا يزول ذلك اليقين إلا بيقين مثله ولا ينبغي التخصيص السؤال ما
 لم يغلب على الظن عروص نجاسته بقريضة ظاهرة لما في الموطأ عن عمر بن الخطاب
 وعمر بن العاص رضي الله عنهما أنها مرأى رجل على حوض يتيقن فقال عمر بن العاص
 صاحب الحوض أتزد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب يا هذا الحوض لا تخبرنا
 كذا إذا التقى في الماء الجارى الذى يذهب بتبنة شئ نجس كالجيفة والخمر والبول و
 العذرة لا يتنجس الماء ما لم يتغير لونه أو ريحه أو طعمه لأن ما يتخلل أجزائها يذهب مع
 الماء ولا يلبث وعدم ظهوره لا يترقق ذلك وروى عن محمد أنه قال إذا مضى أى دن
 من الخمر في الفرات ورجل أسفل منه أى من مكان الصب يتوضأ جاز وضوءه
 إذا لم يتغير أحد أوصافه لأن عدم ظهور الوصف دليل على عدم اتصال النجاسة
 بالحلل الذى يتوضأ منه وإن احتل أن يتصل به أجزاء غير مذكورة فهو توهم لا يزول به
 اليقين وكذا إذا جلس الناس صفوا على شط نهر يتوضئون جاز وضوءهم و
 إن احتل اتصال خسالة بعضهم بما يتوضأ به البعض لكن لا يزول به ظهور رية الماء
 التيقنة وهذا هو الصحيح خلافا لمن زعم أنه لا يجوز وذكر الناطقي ساقية صغيرة
 فيها كلب ميت قد سد عرضها فجرى الماء عليه لا بأس بالوضوء أسفل منه إذا لم
 يتغير لونه أو طعمه أو ريحه وهو أى هذا الحكم مروى عن أبي يوسف لما تقدم
 أن الأصل الطهارة ولا تزول بالشك وذكر في الموازل أنه إذا كان الماء الذى يلاقى
 الجيفة دون الذى لا يلاقى الجيفة يعنى إذا كانت الغلبة للماء الذى لا يلاقى الجيفة
 بأن جرى الماء عليها وعمرها بحيث لا ترى من تحته جاز الوضوء والآبان كانت
 الجيفة تستبين تحت الماء الذى يجري عليها ولا يجري في جانبها ماله قوة
 بجوز الوضوء أسفل منها لكون الماء نجسا لملاقاة أكثره النجاسة وتنجس بتبينة الباء
 غلبته عليه ولهذا أول أبو جعفر الهنداوى المروى عن أبي يوسف وهو اختياره
 وعلى هذا ماء المطر إذا جرى في ميزاب السطح عند رات أو غيرها من النجاسات
 إذا كان أكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميزاب فالأمر طاهر إذا لم يظهر

مروى عن علي السجستاني

فيه اثر النجاسة اعتبارا للغالب اما اذا كانت العذرة عند الميزاب او كان
 الماء كله او نصفه او اكثره وهذا اذا تد بعد قوله او نصفه يلاق العذرة فهو اى
 الماء الذى يجرى من الميزاب نجس ولو لم يتغير احد اوصافه والا اى ان
 لم يكن كذلك كما تقدم فهو طاهر قال الشيخ كمال الدين بن اتمام معترضا على
 صور الحكم بالنجاسة وان لم يتغير بانه يحتاج الى محض من الماء يظهر بعد
 حمله على الجارى اذ مقتضاه انه يجوز الوضوء من اسفله وان اخذت الجيفة
 اكثر الماء ولم يتغير والجواب ان الصحيح من الرواية الماء يظهر ولا ينجسه شئ من غير
 استثناء على ما سيقا ان شاء الله تعالى وحيث قد خص بالاجماع ما اذا تغير النجاسة
 فجوز تخصيصه بعد ذلك بالقياس على نجس الماء الراكد يجامع انه عين الماء الذى
 قد خالط النجاسة واتصل بها بخلاف ما اذا كان الاكثر غير المختلط فانه لا يتغير
 مع الجريان باستعمال المخالط بخلاف الراكد القليل لان الغالب لسريان فيه لا سريان
 الجار لان الجريمة تمنع السريان وفيه عليه لراكد الكثير قليا مل وان سال المطر من السقف
 او من الثقب ان كان الطرد اتم اى مستمر لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء عنت
 النجاسة اكثر السطح ولا لعدم تحقق مخالطته للنجاسة لاحتمال انه من انزال قبل ان
 يصيب السطح وان انقطع الطرد بعد ذلك سال من الثقب ان كانت على جميع السطح
 او على اكثره نجاسة فهو اى ذلك السائل من الثقب نجس للعلم بانه نزول بعد
 اصابته السطح وجريانه عليه العزم ان غلبه نجس والحكم للغائب والنصف له حكم
 الاكثر فى النجس للاحتياط كما تقدم واذا كان الماء الجارى يجرى جريا ضعيفا
 ينبغي ان يتوضأ المتوضى على الوقار بالتأني حتى يمر عنه الماء المستعمل قال
 بعضهم يجعل المتوضى يمينه الى اعلى الماء يعنى مورد الماء اى الجهة التى يأتى
 منها ليكون اخذاه من فوق سقوط الماء المستعمل واذا سد الماء الجارى من
 فوق وبقى جريه اسفل ذلك المكان الذى سد منه كان جاريا كما كان يجوز
 التوضؤ به وان وقع فيه الماء المستعمل والنجاسة ولم يظهر اثرها الى الحد
 جريان الماء اى فى كونه جاريا فى الحكم فقال بعضهم ان ذهب به بن اودرى
 فهو جار وقيل ما بعده الناس جاريا وقال بعضهم ان كان بحيث ان دفع
 ما حقه وينقطع الجريان فليس بجار حكما وان كان بخلافه فهو جار واذا
 اشهر والتاى اظهر حكمه عدم النجس بالنجاسة ماله يظهر اثرها فيه من لون

أو طعم أو ريح إلا أن باسترها كالتمصل بالجيفة كما تقدم وفي النسخة إذا كان بصن النهر
نجسا وجري الماء عليه أن كان الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس وإن كان أي لو
كان جميع البطن نجسا وأعلم أنهم قد اعتبروا رؤية ما تحت الماء وعدمها إذا
جري على النجاسة في كونه قليلا أن روى أو كثيرا أن لم يرو وهو ليس بصن بط فان
بصن المياه صاف يرى ما تحته وإن كان غمرا وبعضها أكد رأي ما تحته وإن كان
ضمنا حافلا إلى فيه الأحالة على العرف أو التشويش إلى رأي المتكلم كما هو قاعدة الأسا
ولو كان في النهر ماء راكد فتنجس ذلك الماء الراكد ونزل من علاه ماء طاهر وأجراه
أي أجرى الماء النازل من أعلى النهر ذلك الماء الراكد وسيله فانه أي الماء الراكد يظهر
بغلبة الماء الجاري عليه ولو توصلا انسان منه جازا إذا لم ير لها أي ذال لم يدرك النجاسة
كان قد تنجس بها الماء الراكد أثر من الأوصاف الثلاثة لذلك هو حكم الماء العار كما تقدم

فصل في أحكام الحياض

والماء الراكد الأصل عندنا أن الماء القليل ما لم يكن عشرين في عشرة يتنجس بوقوع
النجاسة فيه وإن لم يظهر فيه أثرها من لون وبخوه سواء كان قلتين أو أكثر وعندنا
واحدا إذا كان قلتين وهما خمسمائة رطل بالبغداد لا يتنجس ما لم يظهر أثر النجاسة فيه
وعند مالك لا يتنجس ما لم يظهر أثرها فيه مطلقا استدل مالك بمارك البيهقي عن
بن بقة بن الوليد عن أبيه عن ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن أبي مامة عن
عليه السلام أن الماء طاهر إلا أن يتغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيه روى
البيهقي أيضا عن حفص بن عمر حدثنا ثور بن يزيد أن الماء لا ينجس إلا ما غير طعمه أو ريحه قلنا
هذا الحديث على هذا الوجه مع ذكر الاستثناء فيه ضعيف برأشين سعد وقد قال
البيهقي والحديث غير قوي فلا يصح الاستدلال به وإنما صحح بدون الاستثناء
رواه أبو داود والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قيل يارسول
الله أنتوصا من يربصنا عت وهي يربقي فيها الحبض لحوم الكلاب والنتن فقال
عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء وحسنه الترمذي وقال الإمام أحمد رحمه الله
هو خد صحيح حينئذ فظاهر غير مراد إجماعا لأنه إذا تغير بالنجاسة نجس
بالإجماع فعلم أن المراد به مورد النص بربصنا عت خاصة بناء على أن ما رها
لم يتغير بما يطرح به لعدا رقه وكونه جاريا كما رواه الطحاوي عن أبي عمران عن
أبي عبد الله محمد بن شعاع التلي بالمشقة عن الراقي قال كانت بربصنا عت

اربعين قلة فانه لا يحمل الخبث وضعفه الدارقطني بالقسم وذكر ان الثوري عن
 ابن راشد وروح بن القسم روه عن ابن المنكر وعن ابن عمر موقوفاً ثم روى
 صحيح من جهة روح بن القسم عن ابن عمر قال اذ بلغ الماء اربعين قلة لم يجسب واخر
 رواية سفيان من جهة وكيع وابن نعيم عنه اذ بلغ الماء اربعين قلة لم يجسه شيء
 اخرج رواية صحيحة من جهة عبد الرزاق عن غير واحد عنه اخرج عن ابي هريرة عن
 شريك السيري عن ابن طبيعة قال اذا كان الماء قد اربعين قلة لا يحمل خبثاً قال
 الدارقطني كذا قال وخالفه غير واحد روه عن ابي هريرة فقالوا اربعين عزياً ومنهم
 من قال اربعين دلوا وهذا الاضطراب يوجب ان وثقت الرجال على ان القلة
 اسم مشترك يطلق على الحجرة والقربة وراس الجبل وقوله الشافعي في مسنده الخبر
 مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريح باسناد لا يحضرني من انه عليه السلام قال اذا
 كان الماء قلتين من دلال هجر لا يحمل خبثاً وقال في الحديث بقلاله هجر منقطع للجهالة و
 قد وجد رفع هذه الكلمة في سند ذكره ابن عبد من حديث مغيرة بن سقلاب عن محمد
 الحق عن نافع عن ابن عمر عن علي السلام اذا كان الماء قلتين من قلال هجر لم يجسه شيء
 ويذكر انهما فرقان قال ابن عدي قوله في منته من قلال هجر غير محفوظ
 لا يذكر الا في هذا الحديث من رواية بن سقلاب يكنى ابا بشر منكر الحديث ثم
 اسند من كلام غيره فيه ما هو اقطع من هذا وقد رواه الدارقطني بسند فيه
 ابن جريح ولم يذكر هذه الكلمة وفيه قال محمد قلت ليحيى عقيب اي قلال قلال
 هجر وهذا لو كان رفعا للكلمة كان اسلافكيف وليس به وهذا التخصيص ما ذكره
 الشيخ تقي الدين في الامام وبه ترجم ضعف الحديث عنه ولذلك لم يذكره في الامام
 مع شدة حاجته اليه ومن ضعفه الحافظ بن عبد البر والقاضي اسمعيل بن اسحق
 وابوبكر بن العربي المالكيون وفي البدائع عن ابن المديني لا يثبت حديث القلتين
 فبطل الاستدلال به على المراد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين لا يبول احدكم
 في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وفي رواية لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنس
 لا فصل فيه بين دائم ودائم فهو على العموم ما لم يصرف في حكم الجار بعدد الخلوص
 غير محل النجاسة او في حكم البحر في عدم تحرك احد طرفيه بحركة الطرف الاخر ولا
 يقال يحمل النهي على التقوية لا فانقول مطلقه يوجب التحريم اذا عرى عن التاكيد
 فكيف وقد اكده والقياس يقتضيه نجس الكثير ايضا لان الجزء الملا في النجاسة يتنجس

بلا قاتها ثم يتجس الجزء الذي يحاوه ثم يمشي لكن تركنا القياس في الكثير للصراحة و
لقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه فبقى ما عداه على أصل القياس ثم الحد فقال
بين القليل والكثير التحقيق انه معوض الى رأى البتلى غير مقدربشئ ان غلب على
ظنه وصول النجاسة الى جانب لا يجوز الوضوء منه والا جاز وهو الاصح عند جماعة
منهم الكرخي وصاحب الغاية والينابيع وغيرهم وهو الا ليق باصل الامام من عدم
التحكم بتقدير فيما لم يرد فيه تقدير شرعي والتفويض الى رأى البتلى قال شمس الامعة الله
الظاهر التحوى والتفويض الى رأى البتلى من غير حكم بالتقدير فان غلب على الظن وصولها
يتجس وان غلب عدم وصولها لم يتجس وهذا هو الاصح انتهى وهذا لعدم المدرك
الشرعي فقول الخصم حينئذ بل فيه مدرك شرعي يدفع بما تقدم وكثير من الشائخ
جعل الحد الفاصل عدم تحريك احد الطرفين بحركت الطرف الاخرى تحريك احد
الطرفين بحركة الاستعمال الاخر من ساعته ولو تحرك بعدا لمكث لا يضر لان الماء
بطبيعته سيال يخلص بعضه الى بعض بالا اضطراب الذي يقع فيه والتحريك يعتبر
بالاغترال في رواية عن ابي حنيفة وهو قوله ابي يوسف اذا الحاجة الى الغسل في
الحياض اكثر من الحاجة الى الوضوء وعنه وهو قوله محمد رحمه الله بالتحريك بالوضوء
لانه اخف ومبنى المام في حكم النجاسة على الحفة دفعا للمحرم وعن ابي يوسف يعتبر
التحريك باليد وعامة المتأخرين سهلوا الامر واختاروا ما اختاره ابو سليمان الجوني
وهو ما ذكره المص بقوله المحوض اذا كان عشرين في عشرة اي طوله عشرة اذرع و
عرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه اربعين ذراعا ان كان من
اما ان كان مدروا فالأكثر من اربعين وجوانبه ثمانية واربعين قال ابن الحمام والمختار ستة
واربعون وفي الملتقط يعتبر ستة وثلاثين وهو الاصح لان قطرها عشرة اذرع قطعاً وانما
نقص باعتبار كل راية ذراع من الجانبين من كل جانب نصف ذراع فيبقى ستة وثلاثون
ذراعا كذا قيل واما الحق فالمختار ما لا يتخسر ارضه بالغرف رواه ابو يوسف عن حنيفة
وقيل ان لا تضيب يد الغتوف الارض فيل قد اربع اصابع مفتوحة والمعتبر في الذراع ذراع
الكرباس وهو سبع قبضات فقط وهو اختيار الامام اسحق بن ابي بكر الوالجي في فتاؤه
لانه اقصر فيكون ايسر واختيار قاضي خان في فتاؤه ذراع المساحة وهو سبع
قبضات باصبع قامة في القبضة الاخيرة وقيل في كل قبضة قال قاضي خان لانه يعني
العذير المقلد من المسوحا فكان ذراع المساحة في السابق وفي المحيط والاصح ان يعتبر

في كل زمان ومكان ذراعهم وتبعه صاحب الكافي وغيره وهذا عجيب وبعيد جداً
 فان المقصود من هذا التقدير حصول علية الظن بعدم خلوص النجاسة والنجاسات ما هو
 هذا القدر بالماء الجاري ونحوه وهذا الامر لا يختلف باختلاف الارضنة ولا الامكان
 بان يقال ان النجاسة لا تخلص من جانب الى جانب في ماء قد ر عشرة اذرع كل ذراع
 سبع قبضات في الزمان او المكان الفلاني لكون ذراعهم كذلك وتخلص في الزمان
 او المكان الفلاني لكون ثمان قبضات او اكثر فليتامل بشر الذراع لما كان في الاصل
 اسما للساعد وهو يذكروث اثنتي عشرة في قولهم عشر في عشر مجازات الماء ايتار الخفيف
 واذا كان الحوض عشر في عشر فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة مطة الاموضع
 الوقوع ولا غيره اذا لم يربها اثر اذا كانت النجاسة مريية هكذا وقع في النسخ والصو
 ان افظة غير سقطت من قلم الكاتب وانما هو اذا كانت النجاسة غير مريية قال
 في الخلاصة في الرؤية ينجس موضع وقوع النجاسة بالاجماع ويترك من موضع النجاسة
 قدر الحوض الصغير واما في الرؤية فعند مشايخ العراق كذلك وعند مشايخ
 بلخ ونجاري يجوز الموضوع من موضع وقوع النجاسة انتهى والموافق لهذا ان يراى
 بالبعض في قوله وبعضهم اى مشايخ العراق قالوا في غير الرؤية ايضا يتنجس ما حول النجاسة
 حوض صغير كما في الرؤية اذ لا فرق بينهما الا في اللون وهو من حيث هو لون غير مؤثر في السوا
 ولا عدمه والحوض الصغير خمس وخمسون فذا وهذا وبعض مشايخ نجاري وبلخ
 جعلوه كالنجاري وتوسعوا فيه لعموم البلوى وفرقوا بان الرؤية بقاؤها متيقن
 برؤية عينها وغير الرؤية لا يتيقن ببقائها لاحتمال انتقالها ويبتنى على هذا اى على
 قاتل الواقع في الحوض في موضع الوقوع او عكة اذا غسل المتوضي وجهة في حوض كبير
 وهو العشر في العشر فضا عدا فسقط من غبا الترتي الماء فرغ الماء ثانيا من موضع الوقوع
 قبل التحريك هل يجوز ام لا قالوا على قول ابى يوسف لا يجوز لان عند التحريك شرط ليمس
 الماء المستعمل شائعا في الماء فيصير مغلوبا ومشايخ نجاري قالوا يجوز لعموم البلوى
 لكثرة وقوع مثله وابضا هو مغلوب باول الملاقات والحكمة للغالب وليس كالبخاسة
 اذ لم تقرب فيها الغلبة بل فطرة تنجس دنا وكذلك الماء المستعمل وعلى هذا الحكم
 القياس اى يقاس ما اذا كان الرجال صفوا فيتوضئون من حوض كبير جاز
 على قول مشايخ نجاري وعليه العمل وقال في اجناس الناطق ان من اغتسل
 حوضا فلا يخاف ان يتوضا في ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الماء الجاري استهلاك

الماء المستعمل فيه بمجرد الاختلاط وليس للرجل ان يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية
الجيفة والاصل فيه اى في الجواز وعده من قوب مكان النجاسة ما تقدم انها ان كانت مريئة
لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا عنها مقدار حوض صغير واذا لم تكن النجاسة مريئة يجوز مطلقا على
اختيار علماء بخارى وبلخ للبلى خلافا لما في العراق وتقدم ما فيه وروى عن الفقيه
ابي جعفر الهندى انى لو توضأ الرجل في اجمة القصب اى في المقصبية وكانت في الماء
فان كان الماء لا يختص بعضه الى بعض لاشتياك اصول القصب لم يجز وضوءه
لاستعمال الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض جاز الوضوء لاستهلاك الماء
المستعمل في الكثير واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وانما يمنع انتاج القل
بعضها ببعض وكذا الحكم لو توضأ في ماء فيه زرع ان خلص بعضه الى بعض جاز
الا فلا وكذا الحكم ايضا لو توضأ في غدير وعلى جميع وجه الماء جوازاً بحجم مضم
فغير مجمة ساكنة ثم راي مضمومة بعدها واو قاله وآخره راء مفتوحة و
الها التي تكتب بعدها اماره فتحها وهي كلمة فارسية معناها خزانة الضفدع وهو
بالعربية الطحلب فقد قيل ان كان ذلك الطحلب بحال يتحرك بتحريك الماء يجوز
الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب في
الارض فيكون مانعا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء لما تقدم وكذا
الحكم ايضا اذا توضأ من حوض قد انجمد ماؤه والجهد على وجه الماء رقيق ينكسر
بالتحريك يجوز الوضوء اما اذا كان الجهد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك اى يجوز
الماء لا يجوز الوضوء لانه حائل يمنع اتصال الماء بمنزلة الصخر ونحوه وان كان قليلاً هو
بتحريك الماء يجوز والحوض اذا انجمد ماؤه فنقب في موضع منه وبقي الماء تحت الجهد
متصلاً به والنقب كحفيرة في اسفلها ماء فوقع في النقب نجاسة او ولد فيه
الكلب وتوضأ به اى بالماء الذي في اسفل النقب انسان قال بصير بن يحيى وابوبكر الاسكاف
يتجسل الماء لكونه متصلاً بالجهد فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة او الماء
المستعمل في ماء قليل فيفسد وقال عبد الله بن المبارك وابو حفص الكبير البخاري لا
يتنجس اذا كان الماء تحت الجهد عشر في عشر وان كان اى ولو كان الماء متصلاً بالجهد
لكونه عشر في عشر والفتوى على قول بصير وابي بكر لما قلنا واما اذا كان الماء تحت
الجهد منفصلاً عنه فيجوز الوضوء ولا يفسد الماء لان الفرض انه عشر في عشر ولم
تفصل بقعة منه عن سائرته كما في الصورة الاولى فيجوز بلا خلاف بين المستباح

المذكورين انفا وقد تقدم التفصيل في جواز التوضؤ من موضع وقوع النجاسة والنجاسة
 فيها اذا كانت غير مرئية وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفا وفي السقف
 كوة فان كان الماء متصلا بالسقف والكوة دون عشر في عشر يفسد الماء بوقوع الفسدة
 ان كان منفصلا لا يفسد ولذا قال وهو اي الحوض المجهود كالخوض المسقف في الخلاف و
 الحكم والتفصيل وان ثقب البريد ثقباً دون عشر في عشر فعلا الماء لا يخلو اما ان يعلو على وجه
 الجهد او يعلو في الثقب كما في القدر فان علا في الثقب فكان الماء في القدر فلوغ فيه
 الكلب او اصابته نجاسة اخرى يتنجس عند عامة العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت
 الجهد فكان ما في الثقب كغيره من الماء القليل خلافا لما قال البعض ان ما في الثقب
 يعتبر متصلا بما تحته وهو كثير فلا يتنجس واذا اتنجس فلم تزل اي فلا تزول
 نجاسة وكثير من المصنفين يستعملون المضارع بعد لم بمعنى الاستقبال وهو
 خطأ صريح ما لم يخرج ما في الثقب اي ما كان في الثقب وقت التنجس من الماء كما
 سيأتي ان شاء الله تعالى في حوض الحمام ونحوه ولو توضأ انسان من ثقب الجهد
 المذكور ولم تقع عنالته في الماء جاز وصنوه على كل حال كبير اكان الثقب
 او صغيرا وان وقعت عنالته فيه وهو صغير دون عشر في عشر لا يجوز الوضوء
 ولو وقع في الثقب المذكور شاة او غيرها فان كانت ان كان الماء تحت الجهد عشر في
 عشر لا يتنجس لكنزفة ولا يتنجس ما في الثقب ايضا لان الموت يحصل غالباً بعد التسفل
 اللهم الا ان علم ان الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه او كان الحيوان الواقع منجسا
 فان الذي في الثقب يتنجس وكذا ان كان الماء تحت الجهد اقل من عشر في عشر يتنجس
 جميع الماء واما ان علا الماء من ثقب الجهد وانسط على وجه الجهد وكان عشر في عشر
 كان بحيث لو عرفت منه لا يتنجس ما تحته من الجهد لم يفسد بوقوع الفسدة وان كان يتنجس
 كان دون عشر في عشر يفسد به ولو ان ماء الحوض كان عشر في عشر فسفل اي
 نزل فصار سبعة في سبع او نحو ذلك مما هو دون العشر في العشر فوقعت النجاسة
 فيه تنجس لان الاعتبار وقت الوقوع فان اء تلاً بعد ذلك صار نجسا ايضا كما كان
 لما قلنا وقيل لا يصير نجسا والاولة اصح خوفا من كبر جات فيه نجاسات فامتناع
 قيا هو نجس لتنجس الماء شيئا فشيئا وقيل ليس يتنجس لكونه كبيرا فصار كما لو كان
 ممتلئا فوقع فيه النجاسات وبه بعدم التنجس اخذ مشايخ بخاري ذكره
 في الد نيرة والذي اختاره في الخلاصة وقاصي خان ان الماء ان دخل من مكان

نجس واتصل بالنجاسة شيئاً فشيئاً فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع
 قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشرين في عشرين ثم اتصل بالنجاسة لا يتنجس بالحاصل
 ان الماء اذا اتنجس حال قلته لا يعود طاهراً بالكثرة وان كان كثيراً قبل اتصاله بالنجاسة
 لا يتنجس بها ولو نقص بعد سقوطها في حق صار قليلاً فالعبرة بقلته وكثرته وقت اتصاله
 بالنجاسة سواء وردت عليه وردت عليها هذا هو المختار فان دخل الماء من جانب حوض
 صغير كان قد اتنجس ماؤه وخرج من جانب قال ابو بكر بن سعيد الاعمش لا يطهر ما
 لم يخرج مثل ما كان فيه ثلث مرات فيكون ذلك غسلاً له كالقصة حيث تغسل اذا
 تجست ثلاث مرات وقال غيره لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وقال
 ابو جعفر الهندواني يطهر بمجرد الدخول من جانب الخروج من جانب وان لم يخرج
 مثل ما كان في الحوض وهو اى قول ابي جعفر احتياطاً للصديق الشهيد حاتم الدين
 لانه حينئذ يصير جارياً والجارى لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة والكلام في غير التعبير
 حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب هل يجوز الوضوء في لم لا
 ان كان الحوض اربعاً في اربع فمادونه يجوز لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر
 في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجارى وان كان الحوض اكثر من ذلك
 اى من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجارى فيتكرر
 استعماله الا ان قوضاً في موضع الدخول او في موضع الخروج لانه جار وكذا عين الماء
 اذا كان وسعها خمساً في خمس وكان الماء يخرج منها اى من ينبوعها ان كان يتحرك
 الماء حركة ظاهرة من جانب اى من جانب ينبوع قد ذكر العين باعتباره وهو اى
 الماء يستعين بالحركة على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان
 الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء بهذه
 الحال لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضى الامام فخر الدين قاضى خان في هذه الصورة
 والى قبلها الاصح ان هذا التقدير غير لازم وانما الاعتماد على المعنى فينظر فيه ان
 خرج الماء المستعمل اى علم خروجه من ساعته لكثرة اى لكثرة الماء وقوته يجوز
 الوضوء في الحوض والعين والاى وان لم يعلم خروج الماء المستعمل فلا يجوز حتى
 يعلم خروجه بلبث او غيره التوضوء بالشك اذا كان ذاتياً بحيث يتقاطر على العنق ويجوز
 لانه ماء مطلق ولا يقيس اذا قدر على استعماله كذا الحكم والاى وان لم يكن
 ذاتياً ولم يتقاطر على العنق عند ذلك يقيس اى لا يجوز امراره على

العوض من غير تقاطر لانه ليس بماء وحكم البرد والجهد كحكم الثلج حوض صغير كرى
 اى حفر رجل منه نفرا واجرى الماء من الحوض فيه فتوضأ ذلك الرجل او غيره
 من ذلك النهر جاز وضوء لانه توضأ من ماء جار وان اجتمع ذلك الماء الذى
 اجرى في موضع وكرى رجل منه اى من ذلك الموضع نفرا فاجرى الماء فيه
 فتوضأ منه ثم وثم جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت
 اى ولو كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط وحد ذلك ان لا يسقط الماء
 المستعمل من الاعضاء الا في موضع جريان الماء فيكون تابعا للماء الجارى خارجا
 حكم الاستعمال قال قاضى خان لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذى استعمله
 الاول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثانى فلا يظهر حكم الاستعمال اما اذا لم
 تكن بينهما مسافة فالماء الذى استعمله الاول قبل ان يرد عليه ماء جار يجتمع في
 المكان الثانى ويصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك انتهى وقوله فلا يظهر بعد
 ذلك بناء على نجاسة الماء المستعمل وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى وفي
 نوادر العلى عن ابى يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى في عدم نجسه بالجماع
 ما لم يظهر اثره حتى اذا ادخل رجل يده فيه وفي يده قد رمل يتنجس ويختلف
 المتكثرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده اى مراد ابى يوسف بهذا
 القول حالة مخصوصته وهو اى تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اى الحال ماذا
 كان الماء يجرى من الابنوب الى حوض الحمام والناس يغترفون منه غراف متدا
 بكسر الراء اى متلاحقا يلحق بعضهم بعضا وهذا القول هو مختار قاضى خان في فتاويه قال
 فيها فان يدخل يده في الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شئ من
 ابويه ولا يغترف انسان بالقصعة يتنجس ماء الحوض ان كان الناس يغترفون من
 الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الابنوب ماء او على العكس اختلافوا في اكثرهم على ان
 يتنجس ماء الحوض وان كان الناس يغترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الابنوب
 اختلافوا في اكثرهم على ان لا يتنجس نكتة فهذا هو الذى ينبغي ان يعتمد عليه ومنهم اى من
 المتأخرين من قال هو اى ماء الحمام عنده اى عند ابى يوسف بمنزلة الماء الجارى على
 كل حال تلك الاعتراف مع دخول الماء من الابنوب او لا لاجل الضرورة لا يرى
 ان الحوض الكبير الحق بالماء الجارى على كل حال لاجل الضرورة ولقاتل ان يمنع
 الضرورة في حوض الحمام اذا لم يكن العرف متدا كما لعدم الحرج في التخرز و

اسكان غسله من غير مشقة بخلاف الحوض الكبير ولو ادخل الجنب او المحدث
 يده في حوض الحمام لطلب لقصعة اى بلانية رفع الحدث وليس على يده نجاسة
 حقيقية يتنجس ماء الحوض عند ابي حنيفة رحمه الله بناء على رواية كون الماء المستعمل
 نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا بزوال الحدث عن يده وعندهما الماء طاهر
 ومطهر لانه لم يصير مستعملا اما عند ابي يوسف فلان الحدث لم يسقط به لعدم
 الصب وهو شرط عنده في طهارة العنوة واما عند محمد فلان الحدث وان زال لكن
 بزوال الحدث لا يصير مستعملا ما لم يكن فيه نية القربة على ما سيأتى ان شاء الله تعالى
 هذا والمذكور في الفتاوى ان ادخل الجنب او المحدث يده في الاناء للاغتراض او
 لرفع الكوز لا يصير مستعملا للضرورة ولم يذكروا اختلافا وهو الاصح ولو ادخل
 او الصبيان ايديهم لا يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقية هذا في الصبيان
 مسلم لانهم ليس عليهم حدث فيزول ولم ينووا الوضوء واما في الكفار فغير مسلم على
 قياس المسئلة التي قبلها عند ابي حنيفة لانهم يزول عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر
 او توصأ ثم اسلم لم يلزمه اعادة ذلك ونية وعدها سواء فلا فرق بينه وبين
 المسلم في هذا الحكم ويمكن ان تكون المسئلة معطوفة على قوله وعندهما الماء طاهر
 وعندهما لو ادخل الى آخيه وحينئذ فالحكم مسلم في الكفار ايضا واما عند ابي حنيفة
 فلا فرق بين الكافر والمسلم فيه ولو ادخل الصبي يده في الاناء ان علم انها طاهرة بان
 كان معه من يراقبه جازا التوصى بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وارسل
 الشك لا يتوصأ به استحسانا اى لاجل التيزر والاحتياط ولو توصأ به جاز لانه لا يتنجس
 بالشك لكن المستحب التوضؤ بغيره لاحتمال كفا في سؤر الجلالة حوض الحمام اذا نجس
 يطهر اذا خرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير
 وما اختاره ابو جعفر الهندي ابي والصدور الشهيد من انه يطهر بمجرد ما
 يدخل الماء من الابنوب ويفيض من الحوض هو المختار لعدم تيقن بقاء
 النجاسة فيه وصيرورته جاريا ولو ادخل المتوضى رأسه في الاناء بنية السج
 او ادخل خفيه فيه بنية يجوز السج بالاتفاق والمشهور عن محمد انه لا يجوز و
 لكن لا يصير الماء مستعملا عند ابي يوسف لانه افا يصير مستعملا بالاسالة والسم
 حصل بالاصابة لانه انما يأخذ حكم الاستعمال اذا اذيل العنوة والمصاب لا
 يزول العنوة وجهه قوله محمد ان السج غير جائز ويصير الماء مستعملا بان الماء

بجردنية القرية عند الملاقات قبل حصوله السم صار مستمرا فلم يجز به تمام السمع وهو غير ظاهر والفتوى على قول ابى يوسف وقأتى بقبته حكاهما المستعملان في النسخة التي ارسلها الله تعالى

فصل في المسم على الخفين

كان المناسب تقديمه على مباحث المياه حيث اخبرها عن ذكر الوضوء لانه جزء من الوضوء الا انه لما كان رخصة ثبت بالحديث لدفع الحرج صار كانه من الجوارض لا من اصل الوضوء فلم يوصل بالوضوء وقد ثبت السمع بالاحبار المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاه وفعلا رواه قولاه وعمر وعلي وصفوان بن عسال وخزمية بن ثابت وعوف بن مالك وعائشة وفعلا ابوبكر وعمر والعبادلة الثلاثة والمغيرة بن شعبة وصفوان بن خزيمة وسعد بن ابى وقاص وجبر بن عبد الله وسليمان بن بريدة وابوهريرة والبراء بن عازب وجابر وعمر بن حزام وابو موسي الاشعرى وثوبان وعمر بن امية الضميري وبلال وعمر بن العاص وابو امامة وسهل بن سعد وابو سعيد وعبد الله بن الجرحث بن الحجرة وعبادة بن الصامت وعلي بن مرة واسامة بن زيد وسليمان وابو ايوب وحذيفة وعائشة وام سعد الانصارية وعن الحسن البصري حدثني سبعون رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سم على الخفين وقال ابو يوسف خبر المسم يجوز نسج الكتاب به لشهرته وقال الكرخي اخاف الكفر على من لم ير السم على الخفين لان الآثار جاءت فيه في حيز التواتر وقال احمد بن حنبل ليس في قلبي من السم شيء فيه اربعون حديثا عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رفعوا وما وقفوا وقال شيخ الاسلام والدليل على ان من لم ير السم على الخفين كان ضالا ما روى عن الخليفة انه سئل عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان تفضل الشيخين يعني ابا بكر وعمر على سائر الصحابة وان تحب الختتين يعني عثمان وعليهما وان ترسم على الخفين وهو خلة من قول انس بن مالك ان من السنة ان تفضل الشيخين وتحب الختتين وترى المسم على الخفين لكن قالوا من راه ثم لم يسم اخذا بالعزيمة كان مأجورا واعتذر عليه بانها رخصة اسقاط على ما قرر في الاصول فينبغي ان لا تبقى العزيمة مشروعة ولا يثاب عليها كما في قصر الصلوة واجيبك العزيمة لم يبق مشروع ما دام متحققا واما اذا نزع والنزع حقه ومشروع زالت الرخصة وتقرر العزيمة كنية الاقامة في حق المسافر والاقتداء بالمقيم فيثاب على العزيمة واعتز منه الزيلعي متابع الكثر

بان الغسل مشروع وان لم ينزع خفيه بدليل انه يبطل مسحه اذا خاض الماء
 ودخل في الخف حتى اغتسل اكثر رجلاه ولولا ان الغسل مشروع لما بطل ولذا منع
 كونه رخصة اسقاط وظن اهل الاصول في تمثيلهم به لها واجاب عنه المولى خير
 دمره بان المراد بالمشروعية الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب عليه الثواب ان يتر
 عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه تنظيره من قصر الصلوة فان العامل
 بالعزيمة آثم بان صلى اربعا وقعد على الركعتين ياتم مع ان فرضه يتم اقول ما قاله
 من ان المراد بالمشروعية هو الجواز بحيث يترتب عليه الثواب غير مسلم فان اثبتنا
 انما يريدون بمشروعية الفعل الجواز بحيث يترتب عليه حكمه غير ان الثواب من
 جملة احكام الفعل الذي يقصد به العبادة فغسل الرجل حال التخفف لو لم يكن مشروعا
 لما ترتب عليه حكمه من جواز الصلوة وغيرها مما تشرط له الطهارة واستدلاله
 بنظيره من قصر الصلوة غير صحيح فان المسافر اذا صلى اربعا وقعد على رأس الركعتين
 لا يكون آثما بالعزيمة وليس في وسعه ذلك لان فرضه ركعتان لا يطبق الزيادة عليه
 فرضا كما لا يطبق القيم الزيادة على الاربع فرضا واقام فرضه ركعتين فحسب في اتم لبناء
 الفعل وهو الركعتان الاخرتان على تخرية الفرض لانه اتى بالعزيمة مع عدم جواز
 واباحتها له بخلاف المتخفف الذي اغتسل اكثر رجلاه حيث اعتبر الغسل شرعا وترتب
 عليه حكم من الاحكام الشرعية وهو بطلان المسم ولزوم نزع الخف لا تمام الغسل ولو قد نزع
 غسل كلتا الرجلين متخففا لرتب عليه انه لا يتقضى تمام المادة ولا ينزع الخف مع جواز
 الافعال التي تشرط لها الطهارة به فتثبت مشروعية الغسل حال التخفف بمعنى تصور
 وجوده شرعا وتحققه بخلاف الاقام واعتراض الزبلي على اهل الاصول مقرر وهذا كله
 على تقدير صحة الفرع الذي ذكره من دخول الماء في الخف الى آخره وهو منقول في
 الفتاوى الظهيرية وغيرها لكن قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في صحته نظر فان
 كلمتهم متفقة على ان الخف اعتبر شرعا ما نعا سراية الحدث الى القدم فبقى القدم
 على طهارتها ويحل الحدث بالخف فيزال بالمسم وينبوا عليه منع المسم للمتيهم و
 المعدورين بعد الوقت وغير ذلك وهذا يقتضيه ان غسل الرجل وعدمه سواء
 اذا لم يبطل معه ظاهر الخف في انه لم يزل به الحدث لانه في غير محله فلا يجوز
 به لانه صلى مع حدث واجب الرفع اذ لو لم يحجب الحال انه لا يجب غسل الرجل جازت
 الصلوة بلا غسل ولا مسم فصار كما لو ترك ذراعية وغسل محلا غير واجبا لغسل

كما الفخذ ووزانه في الظهيرة لو ادخل يده تحت الحجر موقين فسمم على الخفين انه
 لم يجز وليس الا لانه في غير محل الحدث قال ولا اوجه في ذلك الفرع كون الاجز اذا
 خاض النهر لا بتلال الخفت يعني فكان مسحاً ثم اذا انقضت المدة اقاله بيقيد بها
 لحصول الغسل بالخوض والنزع افاوجب للغسل وقد حصل اقول ولا منع صحة الفرع
 فيه بعد فانه ذكر في الظهيرة وفي فتاوى قاضي خان حيث قال ماسم الخفت اذا
 دخل الماء خفه وابتل من رجله قد وثلاثة اصابع او اقل لا يبطل مسحه لان هذا القدر
 لا يجزئ عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم المسح وان ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب
 بطل المسح مروي ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله انتهى وثانياً قوله لانه في غير محله غير مسلم
 قوله اذ لو لم يجب الى آخره قلنا عدم وجوب غسل الرجل عينا لا يستلزم وجوب
 المسح عينا الجواز كون الواجب احدهما لا على التعيين كسائر الواجبات الخيرة وتنبه
 بتزك الذي راعين وغسل الفخذ غير صحيح على ما لا يخفى وقال الثاني توجيه الفرع المذكور
 بقوله والا وجه الى آخره انما يتأتى على تقدير انغسال الرجلين كليتهما على التام
 مع ابتلال قدر الفرض من ظاهر الخفين مع عدم بطلان المسح والمذكور في
 ذلك الفرع انغسال اكثر الرجل وبطلان المسح ووجوب نزع الخفين وغسل الرجلين
 وفي فتاوى قاضي خان انغسال احد الرجلين وبطلان المسح كذلك وهذا كله شاذ
 ما قاله ورابعاً انا نفرق بين غسل الرجلين مع بقاء الخفت مسم الخفت مع بقاء الجرموق
 اعتبر الغسل في الاول بطل مسم الخفت به ولم يعتبر للمسح في الثاني بان مسم الخفت يبدل
 عن الغسل ولا بقاء للبطل مع وجود الاصل مسم الجرموق ليس بدلاً عن مسم الخفت بل هو
 بدل عن الغسل ايضا فغدت تقرر الوظيفة له لا يعتبر البطل الاخر فليتامل حينئذ فلا
 يكون وزان الاول وزان الثاني واما الجواب عن قوله ان كلمتهم متفقة الى آخره فهو ان
 الخفت اذا اعتبر ما ناسراية الحد ترخيصاً لدفع العرج اللازم بايجاب الغسل عينا فاذا حصل
 الغسل زال الترخيص لزوال سببه الخفض هو به فقد رحلوا الحدث قبيل الغسل فحل
 الغسل في محله فليتامل فلا يحصى حينئذ من اعترض الزيلعي على اهل الاصول واما اعتبار
 على الفرع المذكور فاما يتم على تقدير صحة قائلهم وعدم صحة اعتراضه عليهم
 فليتامل والله سبحانه الموفق وله الحمد ثم حيث ثبت المسح بالطريق المذكور قال
 المصنف تبعاً للقدوري وغيره المسح عليهما جائز بالسنة اى بالاثار الودعة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعللاً لا بالقرآن خلافاً لما قاله البعض انه ثابت بالكتاب

ايضا وهي قراءة الجرح لان قراءة الجرح قد تقدم ان المراد منها الغسل وانما عطف على
المسوح للاقتضاد في الغسل وترك الاسراف في الصب عليهما من كل حدث موجب للوضوء
احترازا من الحدث الموجب للغسل كما سيأتي وقوله اذا لبسهما بشرط حذف
جوابه لتقدم ما يدل عليه اي اذا لبسهما على طهارة كاملة فالسنة جائز بالسنة
الى آخره فتكون اذا المحض الشرط ولا يجوز ان تكون للظرف الا ان جعل جائز بمعنى
الاستقبال اي يجوز فيحدث يتعلق بجائز وقوله على طهارة كاملة يتعلق بحدث
حاله من حدث لا يلبسهما لان اللبس على طهارة كاملة ليس بشرط وانما الشرط ان
يكون الحدث حاصل على طهارة كاملة ويقدير الكلام جائز بالسنة من كل حدث موجب
للوضوء على طهارة كاملة اي كاشا ذلك الحدث على طهارة كاملة اذا لبسهما هكذا
قد رده الشيخ كمال الدين في عبارة القدرى وهو التحقيق فان كان الماسح مقيما مسحا
يوما وليلة وان كان مسافرا يمسح ثلثة ايام ولياليها لما في صحيح من حديث علي رضي الله
عنه جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة
للمقيم وهو حجة على مالك في عدم توقيته بوقت وابتداءها اي والامدة المذكورة للمقيم
وللمسافر عقيب لحدث لانه قبل ذلك كان متطهرا بطهارة الغسل ولا يعتبر ابتداء المدة
وقت لطهارة ولا وقت اللبس حتى لو تطهر بصلوة الصبح لم يلبس خفيه الا وقت الظهر ثم لم يحد
الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت الظهر فيجوز له
المسح ان كان مقيما الى وقت العصر من اليوم الثاني وان كان مسافرا الى وقت العصر
اليوم الرابع ولو غسل رجليه لبس خفيه قبل اكمال الوضوء ثم اكمل الطهارة قبل ان يحد
له المسح عليهما اذا احدث عندئذ لما تقدم ان الشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث
لا وقت اللبس خلافا للشافعي فان الشرط عند كون الطهارة كاملة وقت اللبس كرجله
في الصلوة المذكورة بناء على هذا لا يتصور لان الوضوء فيها عنده لم يصح بالكلية لعدم
الترتيب هو فرض عنده كما تقدم وانما يظهر خلافة المبنى على اشتراط اكمال الطهارة
اللبس فيما اذا فرضا مرتبا فلما غسل احد رجليه دخلها في الخف قبل غسل الاخرى ثم غسل
الاخرى وادخلها في الخف ثم احدث فانه لا يجوز له المسح عنده ويجوز عندنا لان عندنا
يكفيه ان يكون الخف ملبوسا على طهارة كاملة عندا ولا لحدث بخلاف
ما اذا كان ملبوسا على طهارة ناقصة عندا لحدث فانه لا يجوز المسح حينئذ عندنا
خلافا للزفر والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب العذر وكذا طهارة

التجميم حتى ان المستحاضة وهي امرأة التي ترى الدم من قبلها هذه ن ثلثة ايام او فوق
 عشرة ايام في الحيض او فوق اربعين في النفاس وهي حاسل ومرد في منهاها كصاحب
 سلس البول او انفلات الرجم او استطلاق البطن او الروعاء الدائم او الجرح الذي لا يرقأ
 اذا قوسنات وليست الخف قبل ان يظهر منها شيء من دم الاستحاضة ثم غسلها كما لا يحل
 لكوها لبست على طهارة كاملة ولو لبست بطهارة العذر اى بعده ما ظهر منها
 شيء تمسح في الوقت فقط ان حدثت بعد اللبس حدثا غير عذر رها اعتدنا وعند
 زفوع تمسح تمام المدة لان طهارتها لما لم تنقض بالحدث الذي ابتليت به شرعا
 كانت اقوى من طهارة الاصحاء في حكم الشرع وبجوابه ان الاشتقاق حاصل الا انه
 لم يظهر حكمه في الوقت لاجل الضرورة فاذا اخرج الوقت ظهر حكمه مستندا الا
 ان الاستناد لا يظهر في الاحكام المنقضية بل في الاحكام القائمة وجواز المسح من ا
 نظهر الاستناد في حقه وان اللبس حصل بعد الحدث في حقه وكذا التيمم و
 لبست الخفين ثم وجدت ماء يكفي للوضوء لا يجوز لها المسح لان ييمها بطل بوجود
 الماء مستندا الى اول الاستعمال فبين ان الماء لبسته اذ لا طهارة ولا يجوز المسح من وج
 حليل الغسل كما لو توضأ ولبس خفيه ثم اقبل في الوضوء اما ان يغسل ساقيه فيمسح على
 لاركا والترمذي والنسائي عن صفوان بن عسال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا مرفا اذ كنا سفرا ان لا نزع خفافنا ثلثة ايام ويا ايها من الاعرج خذ من غائط و
 بول ونوم وقال الترمذي حديث صحيح ثم صورة السئلة هي ما ذكرنا ونحوها ما ذكره
 الاصل ان المسافر اذا توضأ ولبس خفيه ثم اجث عند ما يكفي للوضوء تيمم عليه فان
 احدث وعند ذلك الماء توضأ وغسل رجله لا يجوز له المسح لان الجنابة تحلت القد
 واما ما ذكره بعضهم من انه في هذه الصورة لو رجع ذلك على ما يكفي للاغتسال فلم
 يغتسل ثم احدث ومعه ماء يكفي للوضوء فانه يتوضأ ويغسل رجله لا يجوز له المسح فليس سديد
 لان الرجل بعد غسلها اذ ذلك لا تعود جنابته برؤية الماء ولا يلزم غسلها مرة اخرى
 لاجل تلك الجنابة كما لو غسلها اولا ثم لبس الخف ثم اكمل الغسل واما حل بها بعد الغسل
 حدث والمسح لاجل الحدث جائز وصرح في الخلاصة ان الجنابة اذا اغتسل وبقي على
 جسده لمعة فلبس الخف ثم غسل للمعة ثم احدث تمسح انتهى ولا فرق بين بقاء لمعة او
 اكثر في بقاء الجنابة وقد لبس الخف وهي باقية بقاء للمعة يجوز له المسح فكذا يجوز في
 الصورة المذكورة فليتأمل والرجل والمرأة فيه اى في مسح الخف سواء لان الاد

من مضمض النساء قابعات للرجال في الأحكام ما لم يدل دليل على التخصيص والمسح
 ظاهره على ظاهرهما أي أعلاهما دون باطنهما أي أسفلهما لما روى عن علي أنه قال لو كان
 الدين بالرأى لكان مسح باطن الخف أولى من ظاهره ولكن رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه دون باطنهما وفي رواية عنه لكان أسفل الخف أولى
 بالمسح من أعلاه وهذا يدل على أن المراد بباطنه أسفله لا ما يلي البشرة لأن
 مسحه غير ممكن فكيف يقتضيه الرأي أو لولية مسحه بل الرأي يقتضي مسح ما يلي الأرض
 لكونه محل إصابة الأوساخ والافتقار حيث سقط غسل الرجل لعدم سريّة الحدث
 إليها فلا ينتفت إلى ما قاله الإمام ابن الهمام في هذا المقام من عكس هذا المرام ويستحب
 أن يكون المسح خطوطاً بالأصابع لما في أو سط البراني من طريق جرير بن يزيد عن محمد
 بن المنذر عن جابر قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فغسل خفيه
 فتخسه برجله وقال ليس هكذا السنة أمرنا بالمسح هكذا ثم أراه يده من مقدم
 الخفين إلى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه قال الطبراني لا يروى عن جابر
 إلا بهذا الاستناد وفي الإمام روى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مسح
 على خفيه حتى روى آثاراً أصابعه على خفيه خطوطاً ورؤى آثاراً أصابعه فقيس بن سعد
 على الخف ولو وضع الكف ومدّها ووضع الأصابع مع الكف ومدّها فكلها
 حسن والأحسن أن يمسح بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها ويستحب أن يبدأ
 من قبل الأصابع ويمد إلى الساق اعتباراً بالغسل فإن السحب فيه ذلك ولما تقدم
 في حديث الطبراني وكذا يستحب أن يكون مرة واحدة لما فيه أيضاً وفر من ذلك المسح
 مقدراً ثلث أصابع طولا وعرضا من أصابع اليد كما قاله أبو بكر الرازي هو المختار
 خلافاً لما قاله الكرخي أن الاعتبار أصابع الرجل كما في الحنق لأنها محل المسح وجب الأول أن
 الآلة وهي اليد أحق بالاعتبار كما في مسح الرأس فلو مسح بأصبعين لا يجوز ولو وضع يديه
 من قبل الساق ومدّها إلى رؤس الأصابع جاز للحصول الفرض وكذا الوسم عليها عرضا
 جاز أيضاً وكذا الوسم بثلاثة أصابع موصوغة وضعاً خيراً مدودة يجوز أيضاً لما
 قلنا ولكنه يكون مخالفاً للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح المستنون أن يضع يديه الرأس
 أصابع يديه فيصنع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الأيمن وأصابع يده اليسرى على مقدم خفه
 الأيسر ويجافي خفيه ومدّها إلى الساق أو يضع كفيه مع الأصابع ويمدّها جازاً وهو حسن

الاصابع والكف لا يجوز المسح الا ان يكون الماء متقاطرا لان البلة تصير مستعملة ثانيا
 في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا فان البلة التي مسح بها ثانيا حينئذ غير التي
 استعملت اولا بخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم مدها ولم يكن الماء متقاطرا
 لان البلة لا يعتد بها لا يعتد في الفرض هو تابع له فيؤدي بماء استعمال فيه بتعاضد عده
 شرعية التكرار على ان وقوعه فعليه صلى الله عليه وسلم على هذه الصفة كاف في جواز
 النفل ولا يقاس عليه الفرض لانه اقوى منه مع ان المسح على خلاف القياس والمستحب
 بمسح بباطن الكف لانه المتوارث ولو مسح بظاهر كفيه يجوز لحصوله المقصود ولكن
 خالف السنة ولو مسح على باطن خفيه او من قبل الغبطين او من جوانبها اس
 جوانب الرجلين لا يجوز مسحه لان الاحاديث المشهورة التي ثبت بها المسح على
 خلاف القياس انما وردت بالمسح على اعلاه فلا يجوز على ما سواه لانه خلاف المحل
 الذي ورد به النص واما مخالفة الكيفية كالابتداء من جهة الساق الى الاصابع فلا
 تقتل لان الكيفية غير مقصودة بالذات بخلاف المحل الا انه قد يقال كيته ايضا
 مقصودة بالذات اي المقدار فينبغي ان لا يجوز الاقتصار على قد ثلث اصابع بالقياس
 من غير رض الله اعلم و ذكر في المحيط لو توضأ ومسح ببله بالكسر عجنه بلل بقيت
 على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه لان البلة الباقية بعد الغسل غير مستعملة اذ
 المستعملة فيه ما سال على العضو وفضل عنه ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه ببله
 بقيت بعد المسح لا يجوز مسحه على الخف لان البلة الباقية بعد المسح مستعملة لان المستعمل
 ما اصاب المسحوق وقد اصابته ولو توضأ ولم يمسح خفيه ولكن خاص في الماء لا بنية المسح
 ولم تغسل احد رجليه او اكثرها او مشى في الحشيش المبتل بالماء المفاض عليه للسقي
 او بالطريق جزيه ذلك الخوض والمشي عن المسح قصد الحصول المسح ضمنا وعدم اشتراط
 ولو كان الحشيش مبتلا بالطل فقبل لا ينوب عن المسح لانه من نفس دابة والاصم انه ينوب لانه
 مطر خفيف وكذا اذا اصابه اي اصاب خفه المطر ينوب ذلك الامر وهو الاصابة عن
 المسح وان لم ينو خلافا للشافعي رحمه الله في ذلك كله لان النية عنده شرط
 في الوضوء والمسح جزء منه وفي بعض الروايات النادرة لا يجزئ ذلك بلاية
 عندنا ايضا لانه اي لان المسح خلفت عن الغسل فاحتاج الى النية كما ليمس
 وهذا غير صحيح لان التيمم لم يجز الى النية لكونه خلفا بل لعينه آخر وهو
 ما مر في التيمم ومن ابتداء المسح اي مدة المسح لا بنفسه وهو الحال انه

مقيم مسافر قبل تمام يوم وليلة مسم تمام ثلثه ايام وليا اليها عندنا خلافا للشافعي
 واحد لانه حكم متعلق بوقت وكل حكم متعلق بوقت فالمعتبر فيه آخر الوقت هو
 مسافر ومن ابتدأ المسم وهو مسافر ثم اقام ينظر ان كان قد مسم يوما وليلة او
 اكثر لزم نزعهما وغسل رجله لانه صار مقيما فسقط ترخصه بالابلاغ الى ثلثة
 ايام وان كان قد مسم اقل من يوم وليلة انتم مسم يوم وليلة لانها مدة المقيم
 ليس الجرم فوق الخف مسم عليه الجرم فوق ما يلبس فوق الخف وقاية له وقد
 يكون من الجلد ومن الكرياس ومن غيرها فان كان من الكرياس لا يجوز المسم عليه
 بالاتفاق الا ان علم ان البلة نفذت الى الخف مفلا والفرض او كان مجلدا اجلدا
 يسترا الاصابع وظهر القدم فيجوز المسم عليه سواء لبس حذاء او فوق الخف كذا
 من الاديم او الصرم وكذا الخف فوق الخف وهذا عندنا وقالك والشافعي لا يجوز المسم
 على الجرم فوق لان الخف بدل عن الرجل والبديل لا يكون له بدل ولان البديل لا تنصب
 بالرأي قلنا هو بدل عن الرجل لا عن الخف وان كان تحت خف لان الوظيفة كانت بالرجل
 ولم تكن بالخف وظيفه ليصير من اعضاء الوضوء فيكون الجرم فوق بدلا عنه ما نفا
 سراية الحدث اليه بل يمنع السراية الى الرجل وصار الخف ذي طاقين ولم تنصب لبديل
 بالرأي وانما نصبناه اما بطريق الدلالة وهو لزوم المخرج في النزاع التكرار في اوقات
 الصلوة واما بالحديث وهو ما في مسند الامام احمد عن بلال قال ديت رسول الله
 الله عليه وسلم مسم على الجرم فوقين والخمار ولا يداؤد كان يخرج فيقض حاجته
 فأتته بالماء فمسم على عمامته وجرم فوقيه لا يقال كيف استدللتم بهذا وانتم
 لا تجوزون المسم على العمامة والخمار لا نأقول دلالة على جواز المسم على الجرم فوق
 تأيدت بدلالة احاديث المسم على الخفين الواصلة الى حد الشهرة فنبت بها و
 اما دلالة على الاخرين فقد عارضنا الدليل القطعي من غير وصول الى حد الشهرة ولا
 تأيد به فلم يثبتنا ثم تعليل امتنا بان الجرم فوق بدل عن الرجل الى آخره يعلم منه جواز
 المسم على خف لبس فوق فيخط من كرياس او جوخ او نحوهما مما لا يجوز عليه المسم لان
 الجرم فوق اذا كان بدلا عن الرجل وجعل الخف مع جواز المسم عليه في حكم العدم
 فلان يكون الخف بدلا عن الرجل ويجعل ما لا يجوز المسم عليه في حكم العدم
 كما في اللقافة ويؤيده ان الامام الغزالي في الوجيز والرافعي في شرحه له مع التزام ما ذكر
 خلاف الامام ابى حنيفة في المسائل اوردا هذه المسئلة في صورة الاتفاق وكان مشائخنا

انما لم يصرحوا به فيما اشتهر من كتبهم الكفاء بما قالوا في مسئلة الجرموق من كون
 خلفا عن الرجل كذا افاده المولى خسرو في الدرر شرح الغرر ولا يلتفت الى
 ما نقل في شرح الجمع عن فتاوى الشاذلي انه لا يجوز الا ان يقطع ذلك الملبوس
 تحت الخف لانه نقل عن رجل مجهول وهو بعيد عن الفقه خارج عن الاصول لان قطعه
 كان يصير كالخف المحروق في عدم جواز السمس عليه فهو بمنزلة بدون خرق لانه لا
 يجوز السمس عليه ان كان لاجل ان يتصل جزء من الرجل بالخف فهو ليس بشرط والا لما
 السمس على الجرموق ونحوه مع حلولة الخف فانه اشد من اتصاله بالرجل وبهذا ظهر
 فساد قول من ايد من الجهال بان جواز سمس الخف على خلاف القياس ولا يقال عليه
 يرد به نضر فان هذا كما ترى بطريق الدلالة الراجحة لا بطريق القياس الا لما جاز السمس
 على المكعب في اللبود التركية ونحوها لانها غير منصوص عليها ثم يقال بل قطع ذلك
 المحيط قصد حرام لانه اصابة المالك من غير فائدة وهي منى عمدته السمس على الجرموق
 انما يجوز اذا لبسها قبل ان يحدث بعد لبس الخفين فان احدث بعد لبس الخفين
 قبل لبسها سمس على الخفين او لم يمسس ثم لبس الجرموقين لان البدلية تقررت للخف
 بالحدث قبل لبسها فلا تنقل عنه اليهما ولا يكونان بدلا عنه لما تقدم ان البدل
 لا يكون له بدل ولو نزع احد الجرموقين بعد السمس عليهما او خرج بلا قصد فعله
 ان ينزع الاخر ويمس على خفيه وان شاء اعاد السمس على الاخر وسمس الخف الذي نزع
 جرموقه وفي روايات الاصل ينزع الجرموق الباقى ويمس على الخفين وفي التجريد
 انتقض السمس فيهما يعني ينزع احدهما كذا في الخلاصة ولا يجوز ان يقتصر على سمس
 المنزوع من غير اعادة السمس على غير المنزوع وقال زفر يجوز ولا يبطل سمس
 غير المنزوع لانه لو سمس في الابتداء على احد الجرموقين وعلى احد الخفين غير
 اتفاقا فكذا في البقاء ولنا ان الانتقاض في الوظيفة الواحدة لا يتجزى والجرموقان
 كالخفين ولو نزع احد الخفين بطل سمس على الاخر ولا يفهم حكم المسئلة كما هو من
 المصنف ولا يجوز السمس على الجرموق المنخرق وان كان اى ولو كان خفاء غير منخرقين
 قياسا على الخفين وكذا لا يجوز السمس على خف فيه خرق كبير لخروجه عن المقصود
 بالخف من قطع المسافة بمتابعة الشئ والخرق الكبير المانع عندنا ما يبين منه
 مقدار ثلث اصابع وعند مالك ما يبين منه اكثر الرجل ثم الصحيح عندنا كون
 الاصابع المذكورة من اصابع الرجل وهو ظاهر الروايات وفي رواية الحسن يعتبر ثلث

ولا يمس على الجرموقين

صابع من اصابع اليد والمعتبر اصغر الاصابع اذ الم يكن المحرق عند الاصابع وان
ان عند ما يعتبر ظهور الثلث التي عند الحرق فان كان المحرق في الخف اقل من ذلك
جاز السهم عليه قال رفر والشافعي واحد لا يجوز وان قل لانه لما وجب غسل الباد
يجب غسل الباقي لعدم التجزئ قلنا لا نسلم وجوب غسل البادى لكونه بمنزلة العدم
قلته ولزوم الحرج في اعتباره اذ غالب الخفاف لا تخلو عنه عادة والشع علي
لسهم في الخف وهو السائر الذي تقطع به المسافة والاسم مطلقا يطلق عليه
لمشقة على الكبير فانه ليس بخف مطلق بل مقيد بالمحرق ولانه لا تقطع المسافة به الخف
طلقا ما تقطع به وان كان الحرق في خف واحد قد راصبعين في موضع منه او في
موضعين وفي الخف الاخر قد راصبع او اصبعين كذلك جاز المسح لان المانع كون
قد رثلت اصابع في خف واحد فلا يجمع لو كان في الخفين بخلاف ما لو كان قد نضف
درهم نجاست في احدى الرجلين وفوق النصف في الاخرى حيث يجمع ويمنع جواز الصلوة
وكذا لو انكشف ثمن كل من عضوين كل منهما عورة حيث يجمع ايضا ويمنع لان المنع في الحرق
باعتبار عدم امكان قطع المسافة بالخف على الوجه المعتاد والحرق في احدهما لا يمنع في الاخر
فلم يكن المانع موجودا بخلاف النجاسة والانكشاف فان المنع فيهما باعتبار حمل النجاسة
كشف ريع العوة وهو موجود والقطع في اذني الاصحية اختلف فيه واعلام الثوب تجمع
في الخلاصة وان كان الحرق قد راصبع مع الحرق قد راصبعين في خف واحد يجمع
في الحكم بالمناحية فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قد رثلت اصابع في خف واحد
يشترط في المنع ظهور الاصابع كما لصاق الصبي خلافا لما ليه السرخسي من ان
ظهور الا نامل وحدها مانع ولو ظهر الابهام وهي مقدار ثلث اصابع من غيرها اي من
الابهام جاز السهم لما قد منا ان الحرق اذا كان عند الاصابع يعتبر ظهور عين تلك
الاصابع والا يعتبر اصغر الاصابع ولو كان طول الحرق اكثر من قدر ثلث اصابع وانفتحت
اي مقدار ما ينفتح منه اقل من ذلك القدر لا يمنع جواز المسح لان غير المنفتح
ليس له حكم الحرق لعدم ظهور شئ منه لان المانع انكشاف ما يجب غسله اذا
كان قد رثلت اصابع ولم يوجد وكذا الحكم لو تفسق حرزه اي حوز الخف الا انه
الشان لا يرى شئ من قدمه يجوز المسح لما قلنا ولو كان الشئ من قدمه و
الراد به المقدار بحيث يبدا اي يظهر حالة المشي اي حالة رفع القدم
ولكن لا يبدا وحالة الوضوء منع جواز المسح لان الاعتبار حال المشي كذا ذكره

في المحيط ولو كان الأمر بالعكس لا يمنع وكذا الخرق الكبير إذا كان فوق الكعب
 لا يمنع لأن ستر الخف لما فوق الكعب ليس بشرط لجواز المسح ولذا جاز للمسح على
 الكعب قال في فتاوى قاضي خان وما يقال له بالفارسية جاروق أن كان يستر
 القدم لا يرى من العقب لا من ظهر القدم إلا قد راصبع أو أصبعين جاز للمسح عليه
 في قولهم وكذا على الخف الذي يقال له بالفارسية پیش بند وهو أن يكون مشقوقاً
 مشدوداً وفيها إذا لبس مكعباً لا يرى من كعبه أو قدميه إلا قد راصبع أو أصبعين
 المسح وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له وإذا أراد المسح على الخف أن يجعل خفيه نزع
 القدم من موضعه من الخف غير أن القدم في الساق بعد أن تنقض مسحه إجماعاً وإن
 نزع بعض القدم عن مكانه فقد اختلف في مقدار ما ينقض المسح حينئذ روى عن أبي حنيفة
 أنه إذا خرج أكثر العقب عن عقب الخف انقض المسح ذكره في مبسوط شيخنا الإسلام لما
 قيل لأن العقب مقدار ربع القدم قبره واله ذال ربع القدم عن محل المسح وأكثره يقوم مقام
 الكل لكنه لا يخلو عن شيء وقيل لأنه حينئذ لا يمكنه متابعة المشي لأن بقاء العقب في الساق
 يعيق عن مدة المشي بخلاف ما إذا كان يخرج ثم يعود على ما يأتي قريباً إن شاء الله
 تعالى وفي بعض الروايات عن أبي حنيفة أيضاً إذا صار النزع بحال تعذر المشي
 المعتاد معه انقض المسح والأفلاقان الاعتبار مكان متابعة المشي كما تقدم وفي
 رواية عنه وهو قول الحسن بن زياد أن خرج أكثر القدم إلى ساق الخف انقض المسح
 والأفلاق في الهداية وغيرها هو الصحيح لأن الأكثر حكم الكل وقيل ينقض بخروج
 نصف القدم وفي بعض الروايات أيضاً أن بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلث أصابع
 من ظهر القدم شكوا أصابعها لا ينقض المسح أيضاً وهو أي هذا القول رواية عن محمد بن
 الحنفية بعض المشائخ بل قال في الكافي وعليه أكثر المشائخ ووجهه أن مقدار فرض المسح باق في
 في محل المسح فلا ينقض والتقييد بما شكوا الأصابع في فتاوى قاضي خان قال رجل له خف
 واسع الساق أن بقي من قدمه خارج الساق في الخف مقدار ثلث أصابع شكوا
 أصابع الرجل جاز مسحه وإن بقي مقدار ثلثة أصابع بعضها من القدم وبعضها
 من الأصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلثة أصابع كله من القدم ولا
 اعتبار بالأصابع انتهى على أن كلمة الكل مطبقة على التعبير بظهر القدم والمفهوم
 ما عدا الأصابع وفي كتاب الصلوة وفي كتاب الصلوة لأبي عبد الله الرعفي أن رجل
 على خفيه ثم دخل الماء بنصب الماء أي خاص فيه يرفع يده فيدخل الماء خفه أن ابتل جميع

أحد القدمين يعني ابتلا الأهل وغسل ينقض مسحها وكذا الحكم في الابتلا الأكثر على
 ما تقدم في أول الفصل في البحث مع الزيلعي من النقل عن الظهيرية ونقله أكثر الفتاوى
 كالتخلص وغيرها وقال في الذخيرة وهو الأصح فلا بد من قبوله وليس له وجه الأوقع
 الغسل صحيحا وعدم جواز الجمع بين المسح والغسل وكون الأكثر له حكما لكل ويلزم
 أن لا يكون المسح رخصة إسقاط كما أورده الزيلعي وتقدم رجل أخرجه عقبه من عقب
 الخف إلا أن مقدم قدمه في قدم الخف أي في موضع المسح له أن يسح بالمخرج
 صدور قدمه عن الخف أي عن موضع القدم منه إلى الساق أي إلى أول أحد
 الساق وهذا موافق لقول محمد لأن صدر القدم مقدار ثلث أصابع فما دام في
 قدم الخف فمحل فرض المسح باق وإن كانت عبارة المصنف لا تتخلو عن تسامح و
 ذكر في بعض المواضع من الفتاوى أن كان صدر القدم في موضعه ولكن العقب
 يخرج من عقب الخف ويدخل لا ينقض مسحه وهو ظاهر ما تقدم عن أبي حنيفة
 من الانقصاص عند خروج أكثر العقب إلى عقب الخف فأنما هو فيما إذا نزاع لا
 فيما إذا خرج بنفسه ثم عاذ ذكره في النهاية وغيرها وكذا لو كان الخف ^{ساقا}
 إذا رفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج إلى ساق الخف وإذا وضع القدم عاد العقب
 إلى موضعها لا ينقض المسح وكذا لو كان أعرج عيشى على صدر قدمين وقدرت رفع
 العقب عن موضعه له المسح وروى عن محمد أنه قال خف فيرفق مضوق وبطانة الخف
 من خرفة أو من غيرها غير منفتق ذلك الشيء الذي هو بطنه حال كونه مخزوزا في الخف
 مخزوزا حال من الضمير المستتر في منفتق أو من الضمير من الخبر وهو من خرفة ويجوز
 في رأي غير المحررات الثلاث وكذا في بعض النسخ مخزوز بغير الف بعد الزاء يجوز فيه الزم
 والنقص جاز المسح عليه حيث لم ينكشف محل المسح مقدار ثلث أصابع كذا ذكره في التمهيد
 ولا يجوز المسح على العمامة والقفنوة بدل الرأس ولا على البرقع بدل غسل الوجه
 وهو بضم أوله وثالثه الشيء الذي يجعله المرأة على وجهها مخزوقا ما يحاذي
 عينيها منه ولا على القفازين بدل غسل اليدين والقفاز بضم القاف وتشديد
 الفاء ما يلبس في اليد لأجل البرد أو الطير أو غير ذلك وإنما يجوز المسح على هذه الأشياء
 لأن الكتاب دل على فرضية الغسل والمسح ولم يرد في هذه الأشياء كما ورد في
 مسح الخف من الشهرة ليجوز به نسخ الكتاب في نقل حكم الغسل أو المسح إليها
 كما في الخف وليست كالخف في الحرم فتلحق به بطريق الدلالة ويجوز المسح على

الجبائر ونحوها كخرقة القرحة والجبائر جمع جبيرة وهي ما يشد على العظم النكسر من العيد
 وان شد ها اي ولو شد ها على غير وضوء لما روى الدارقطني عن ابن عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يمسح على الجبائر وضعفه ابى عمارة محمد بن أحمد بن مهدي قال ولا يصح هذا
 قال المنذري وصح عن ابن عمر المسح على العصا موقفا عليه وساق بسنده ان ابن
 عمر توشا وكفه معصوبة فمسح عليها وعلى العصا وغسل سوادا
 قال الحافظ ابو بكر احمد بن الحسين هو عن ابن عمر صحيح والوقوف في هذا
 كما لرفوع لان الابدال لا تنسب بالتركي وروى ابن ماجة عن زيد بن علي عن ابيه
 عن جده الحسين بن علي بن ابي طالب قال انكسرت احدى زندي فسألت
 النبي صلى الله عليه وسلم فامرني ان امسح على الجبائر وفي اسناده عمرو بن خالد
 الواسطي مثروك لكن الحكم يجمع عليه لكان الحرج ولزوم الضرر في الغسل
 بلا فرق بين شد ها بوضوء او بدونه فلا يضر ضعف الحديث بالنسبة اليها
 بعد ما اجمع عليه الاثمة المجتهدون ورحمة الله عليهم بالدليل الواضح وهو قوله تعالى
 ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج فان سقطت بعد المسح من غير برء لم يبطل المسح ليقا
 سبب شرعيته وان سقطت عن برء بطل المسح لتبين ان غسل ما تحتها كان واجبا حتى
 لو كان السقوط في الصلوة لزم الاستثناء ولا يجوز البناء لانه تبين ان الغسل كان واجبا
 بالحدث السابق كما في التيمم والمسح على الجبائر اذ يجوز اذ الم يقدر على الغسل
 ولا على المسح على القرحة نفسها بان كان الماء يضرها من الغسل ومن المسح اما اذا كان
 لا يقدر على الغسل ولكن يقدر على المسح على نفس القرحة فلا يجوز له المسح على الجبائر
 ونحوها لعدم الضرورة والحرج قال برهان الدين صاحب المحيط بعد ما ذكر هذا
 القيد عن ابي الحسين بن الخضر النسفي يعني ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون
 اي يظنون انه اذا اضرها الغسل يجوز المسح على الجبيرة او الخرقة ولو لم يضر المسح على
 نفس القرحة وهو غير جائز لانه لا يعدل الى الابعد مع امكان الاقرب والمسح على نفس
 البشرة اقرب الى الغسل مع مس الجبيرة ونحوها والتكليف يحسب لقدرة والامكان
 وان ترك المسح على الجبيرة والحال ان المسح عليها لا يضره جاز له الترك عند
 ابي حنيفة خلافا لهما فانهما قال لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم امر
 عليا بذلك الامر الوجوب وله ان الغرضية لا تثبت بخبر الواحد وقد سقط الغسل
 بالاجماع لا يقال كما سقط الغسل بالاجماع فقد وجب المسح بالاجماع لا نأقول لاننا لا نعلم الا جماع

وجوب السهم مخالفة الامام الاعظم لا ليس فيه اجماع من تقدمه والصحيح من حيث
انه ليس بفرض ذكره في تجريد القدر وري وقوله في الخلاصة ان ابا حنيفة رجع الى قولها
لم يشترع عن مشورة نقصنيه ولعل ذلك معنى ما قيل ان عنه روايتين وفي التجنيس
الاعتماد على ما ذكر في شرح الطحاوي وشرح الزيادات انه ليس بفرض عنده واما
الاستيعاب في سسم الجبيرة فشرط عند البعض قالوا فيغنان وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
وبعضهم كشيخ الاسلام خواجه زاده وغيره قالوا اذا سسم على اكثرها جاز واليه مال صاحب
الهداية وقال ذكره الحسن وصححه في الكافي قال لا يورث الى فساد الجراحة يعني لو شرط
الاستيعاب لا حثيم الى الاستقصاء في ايصال السبل الى جميع اجزاء المخرقة ونحوها فيؤدى
الى نفوذ البلة الى الجراحة والفرض ان البلة تضرها وولذا جاز السهم على العصاة
في فوضى الى افساد الجراحة فكان الصحيح الاكتفاء بالاكثرة لا يلزم ذلك الاستقصاء
للمخرج ثم كلا الروايتين من لزوم الاستيعاب عدم منسوبة الى الحسن قال شيخ الاسلام في
مبسوطه لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في املاء الحسن بن زياد ان سسم على اكثرها
اجزاء وان سسم على النصف او اقل لا يجوز وقد تقدم نسبة قاضين خان رواية الاستيعاب
اليه ويكتفى في سسم الجبيرة بالسهم مرة واحدة كسهم الراي وسسم الخف هو
الصحيح لان السهم لم يشترع تكراره وقوله هو الصحيح اشارة الى نفى قول
البعض يشترط التكرار الا ان تكون الجراحة في الرأس لانه حينئذ بمنزلة الغسل قلنا سسم الرأس
ايضا بمنزلة الغسل مع انه يكره فيه التكرار ولو كانت الجراحة في موضع الغسل وليس تحت
جميع الجبيرة ونحوها جراحة ويعسر عليه جعل الجبيرة مقدارا للجراحة فحسب جاز
له السهم على كل الجبيرة ما تحته جراحة وما ليس تحته تبعا لموضع الجراحة لان الجبيرة
او العصاة لا تؤمن على جراحة في موضع الجراحة فحسب بل تكون على ما حول
الجراحة ايضا فتحقق الضرورة الى جواز السهم على الزائد على الجراحة ايضا اذا كان
يضره حلها الغسل غير موضع الجراحة وان كان لا يضره ذلك سسم على ما فوق الجراحة
غسل ما حولها لان السهم للضرورة فيقتدر بقدرها ولا فرق في جميع ما تقدم بين الجبيرة
وعصاة الفصادة والقروح والجراحات ثم السهم على الجبيرة ونحوها بمنزلة الغسل
فيجوز ان يجمع مع الغسل ولا يجوز ان يجمع مع المسح ولا يتوقت بوقت فلو كان باحدا
وجلية فحتمت فسد ها ومسم عليها وغسل الصحيحة جاز لانه ليس جمعا بين الغسل
والمسح فلو لم يمسح على الصحيحة ثم احدث لا يجوز له ان يمسح على الخف لانه يكون

جمعاً بين الغسل والمسه بالبر الحنف عليه ما جاز المسح على الخفين لأنه ليس الحنف عليهما
 بعد الغسل ولو كان مقطوعاً أحد الرجلين من الكعب أو دونها لم يردون الكعب
 لجواز تذكره وتأنيده فان غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع والرجل الصحيحة
 وليس خفيه تماماً حدث ينظر ان كان بقي من ظهر القدم المقطوعة مقدار ثلث اصابع
 أو أكثر ميسر على الخفين والآى وان لم يكن بقي من ظهر القدم المقطوعة مقدار
 ثلث اصابع بغسلهما أى كلتا الرجلين لأنه أى الشان ويجب غسل الموضع
 المقطوع ولا يجوز المسح عليه على الحنف لنقصانه عن المقدار المفروض واذا وجب
 غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة ولا يجوز المسح عليها على الحنف لثلاث
 يلزم الجمع بين الغسل والمسه وان كان مقطوعاً الاصابع من احدى الرجلين
 او كليهما وبعض حنفه خال عن القدم فمسح على الحنف نظراً فان وقع المسح على
 الحنف على الغسل أى ما بقي من القدم أى ان وقع المسح على المقدار الذى فيه
 القدم من الحنف حال كون المسح عليه مقدار ثلث اصابع جاز المسح لو جرد مسح
 المقدار المفروض والآى وان لم يقع المسح مقدار ثلث اصابع على الموضع الذى
 فيه القدم من الحنف فلا يجوز المسح وعلى هذا فلو وقع المسح مقدار ثلث اصابع
 ابتداء لكون ما بقي من القدم اذ ذاك عند رأس الحنف ثم زال عن ذلك المكاد صار
 فى موضع بحيث يكون مسحه ما عليه من الحنف دون قدر ثلث اصابع انتقض المسح ولزم
 على المحل الذى فيه القدم مقدار ثلث اصابع وكذلك الحكم على هذا التفصيل اذا كان
 الحنف اسعاً وبعضه خال عن القدم والحاصل ان مقدار الفرض يعتبر من القدم لا
 الحنف فان وقع بتمامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز ولو كان قاماً او قائماً
 على الحنف لفضله عن القدم رجل توضع مسحه على الجبيرة وليس خفيه ثم احدث قبل ما برئت فتونا
 بمسه على الجبيرة والخفين لان طهارته كاملة ما لم يبرأ حتى جاز له امامة الاصحاء فان احدث
 بعد ما برئت لا يمسح لانه ليس الخفين على طهارة ناقصة ذكره فى شرح الاستبصار وذلك لانه
 البرأتين انه كان محدثاً عند اللبس والتبين يوثق فيما انقضى كما يوثق فى الباقي وتحقيقه
 ان الحكم الثابت بطريق التبين هو ما يكون ثبوته فى الحال ثبوتاً له فى الزمن الشك
 حكماً والفرق بينه وبين الثابت بطريق الاستناد ان الثابت بالتبين يمكن الاطلاء
 عليه دون الثابت بالاستناد والتبين يظهر اثره فى الحال وفيما مضى والاستناد يظهر
 اثره فى الحال دون ما مضى مثاله المسح على الحنف لو سبقه الحدث وهو فى الصلوة فذ

للوضوء ففتحت صفة مسحه في اثناء ذلك جازله ان يتم وضوءه ويبنى لان حدثه
 بسبب تمام الدقة ثبت بطريق الاستناد الى الحدث السابق على المسح فلم يظهر تأثيره
 في مقداره ما مضى من الصلوة وفي الحال لم يصادف اداء جزء من الصلوة حتى ^{يقيد}
 فيبني وكذا المتيمم سبقه الحدث فانصرف ليتيمم فوجد الماء وقدر على الوضوء
 فانه يتوضأ يبنى لثبوت عمل الحدث السابق بطريق الاستناد بخلاف ما سمع الجبيرة لو
 سبقه الحدث فذهب للوضوء فنقطت جبيرة عن براء حيث لا يجوز له البناء بثبوت عمل
 الحدث السابق بطريق التبين فاثرت ما مضى من الصلوة كذا اذكر هذا الفرق الشيخ حافظ ^{الدين}
 في المستصفى عن استاذة حميد الدين الصوري رحمه الله عليهما الا ان في جعل الاستقاء
 بسقوط الجبيرة عن براء من قبيل التبين اشكالا ليس هذا موضع ذكره وينبغي ان
 يقيد تأثيره هنا في المنقضى ^{بالمستفيض} من وجه كما في صورة الفرق دون المنقضى من كل
 وجه كما اذا سقطت الجبيرة عن براء بعد قيام الصلوة فان التبين حينئذ لا يؤثر
 فيها فلا يبطل كما يشير اليه تخصيصهم ذكر الاستئناف بسقوطها عن براء في
 اثناء الصلوة واذا كان الشقاق في رجله او في يده فجعل فيه الدواء كالمزهر ونحوه
 او التكمير الماء فوق الدواء وجوبا ان لم يكن يضره ولا يكهينه السم لعدم الضرر
 وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء بنفسه يستعين بغيره حتى يسه
 استحبابا عند ابي حنيفة وجوبا عندهما فان لم يستعن وتيمم وصلى جازت صلوة
 عند ابي حنيفة خلافا لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على
 التحرك عن الخجاسة ووجد من يوجهه ويحوله يجب عليه الاستعانة عندهما
 لا عنده والاصل ان المكلف لا يعجز قادرا بقدرته غيره عنده لان الانسان انما
 يعد قادرا اذا خضع بحالة يتصلها به الفعل متى اراد وهذا لا يتحقق بقدرته غيره
 ولهذا اذا بدل الابن لابي المال والطاعة لا يلزمه الحج ومن وجبت عليه كفارة
 وهو معسر فيدل له انسان المال لا يجب عليه قبوله وعندهما ثبت له القدر
 بالغير لان آله صادرة كآله بالاعانة كذا في شرح الهداية للشيخ كمال الدين
 الهمام فان لم يجد من يؤمنه بان لم يكن عنده احد او كان فاستعان به فاجب
 جازت صلوته بلا خلاف لتحقيق العجز من كل وجه اما المسح على الجوارب
 جمع جورب وهو ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما يسمى خفا وفي
 القاموس هو لفافة الرجل فكانه تفسيره باعتبار اللغة لكن العرف خص

اللقافة بما ليس بمخطط والجورب بالمخطط ونحوه الذي يلبس كما يلبس الخفت فلا يجوز
 عند البجينة إلا أن يكونا مجلدين أي استوعب الجلد ما يستر القدم إلى الكعب
 أو متعلين أي جعل الجلد على ما يلي الأرض منهما خاصة كالنعل للرجل وقالا
 يجوز المسم عليهما إذا كانا تخينين لا يشقان قال في العزب شفت الشرب في راق
 حتى رأيت ما وراءه من باب ضرب ومنه إذا كانا تخينين لا يشقان ونفى المشق
 تأكيد للثخانة وما يشقان فخطأ انتهى قيل أي خطأ في هذا الموضع وليس بخطأ
 مطلقاً فإنه يقال فشفت الماء بالثوب ينشفه من باب ضرب أي جففه لكن في فتاوى
 قاضينا ذكر كلا اللفظين يشفت وينشف ثم قال معنى قوله لا يشقان أي لا يجاوز الماء
 إلى القدم ومعنى قوله لا يشقان أي لا ينشف الجورب الماء إلى نفسه كالأديم والصرم
 انتهى يجعل معنى الشف نفوذ الماء إلى القدم ومعنى النشف جذب الجورب الماء إلى نفسه
 فيجئ ذلك لا المعنيين صحيح قريب من الأخر فإن الجورب إذا كان بحيث لا يجاوز الماء
 منه إلى القدم فهو بمنزلة الأديم والصرم في عدم جذب الماء إلى نفسه لا بعد لبث
 أو ذلك بخلاف الرقيق فإنه يجذب الماء وينفذه إلى الرجل في الحال وجه قول الأما
 أن المسم على الخفت على خلاف القياس فلا يصلح الحاق غيره به إلا بطريق الدلالة
 وهو أن يكون في معنى الخفت ومعناه الساتر لمحل لفرض الذي هو بصد
 متابعة المشي فيه في السفر وغيره للقطع بأن تعليق المسم للخفت ليس لصوته الخفا
 بل لمعناه للزوم الحرج في التزج المتكرر في أوقات الصلوة فوقع عنده أن هذا المعنى
 يتحقق إلا في النعل فليكن محل الحديث وهو ما روى الترمذي وصححه فقد المغيرة عليه
 السلام مسم على الجوربين والنعلين هذا أن سلم تصحيح الترمذي وإلا فقد نقل تضعيف
 عن الإمام أحمد وابن مهيدي ومسلم قال النووي كل من لم يفرق قدم على الترمذي
 أن الجرح مقدم على التعديل لكنهما يقولان قد تحقق ذلك المعنى في التخينين مع أن
 المسألة فيما إذا تحقق فتخصيص الجواز بوجود النعل فيثب قصر الدليل من الحديث والدلائل
 عن مقتضاه بغير سبب فلذا أقال المصنف تبعاً لصاحب الهداية وغيره وعليه أي على
 قول أبي يوسف ومحمد الفتوى قال في الذخيرة وقيل رجح أبو حنيفة إلى قولهما في آخر
 عمره على ما روي أنه لما مرض مسم على الجوربين من غير نعل وقال العرواده فخلت ما كنت
 منعت عنه فاستدلوا على رجوعه وحله للجورب التخينين أن يستمسك أي يثبت
 لا يبدل على الساق من غير أن يشد بشئ هكذا فسروه كلامه وينبغي أن يفيد بما إذا

لم يكن ضيقا فانا شاهد ما يكون فيه ضيق يستمسك على الساق من غير مشي
 ولو كان من الكرباس والجد بعدد جذب الماء كما في الاديم على ما فهم من كلامنا
 اقرب بما تضمنه وجه الدليل وهو ما يمكن فيه متابعة المشي اصوب قال نجم الدين
 الزاهدي فان كان ثخيننا يمشي معه فرسخا فصاعدا كجوارب اهل مرو فعلى الخلاف
 انتهى وفي الخلاصة ان كان الجورب من الشعر فالمصير انه لو كان صلبا مستمسكا
 يمشي معه فرسخ او فراسخ على هذا الخلاف انتهى فهذا هو الذي ينبغي ان يعرف عليه
 لذا قال ويجوز المسح على الخفاف المنخدة من اللبود التركية لا مكان قطع المسافة فحاشا
 لو شاهد ابو خيفة صلابتها لا فتى بالجواز لشد ذلكها وتدخل اجزائها بدلك حتى
 صارت كالجلد الخليط واجمعوا على جواز المسح عليها بطريق الدلالة كما تقدم هذه وقد
 نجم الدين الزاهدي عن شمس لائمة الحلواني ان الجوارب خمسة انواع من الرغز والفرز
 والشعر والجلد الرقيق والكرباس قال وذكر التفاصيل في الاربعة من الثخين الرقيق و
 المنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن واما الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان
 انتهى ونحوه في التا تاريخانية عنه والمراد من التفصيل في الاربعة ان ما كان رقيقا منها لا
 يجوز المسح عليه اتفاقا الا ان يكون مجلدا او منعلا او مبطنا فختلف فيه وما كان فلا خلاف
 فيه فعلم من هذا ان ما يعمل من الجوخ اذا اجلدا ونعل او بطن يجوز المسح عليه لا نه لحد لا ريف
 وليس من الكرباس لان الكرباس بالكسر اسم للتوب من القطن الابيض قاله في القاموس
 قال وهو معرب فارسية بالغنم ولكن يلحق به كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والبرشم
 ونحوها بخلاف ما هو من الصوف ونحوه والجوخ من الصوف والرغز قطعا فهو داخل
 فيما يجوز للمسح عليه لو كان ثخيننا بحيث يمكن ان يمشي معه فرسخ من غير تجليد ولا
 تنغيل وان كان رقيقا فتح التجليد او التنغيل ولو كان كما يزعم بعض الناس لا يجوز
 عليه ما لم يستوعب الجلد جميع ما يستتر القدم الى الساق لما كان بينه وبين الكرباس
 فرق لا يقال بل الكرباس لا يجوز المسح عليه ولو مجلدا لما تقدم من قول الحلواني واما
 الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان لاننا نقول قوله كيف ما كان عائدا الى قوله
 المنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن واما الجلد فلم يذكره وقد صرح في الخلاصة
 يجوز المسح على الجلد من الكرباس حيث قال وعيسم على الجرمق فوق الخف فاللهما
 وحده لا يسح عليهما ولا يجوز المسح عليه حتى يكون الاديم على اصابع الرجل وظاهر
 القدمين ثم قال وقوله لا يسح اذا كان اسفله من الكرباس فان كان من الصبر او الجلد

المسح على الجوارب
 الثخينين يجزى
 فان كان من
 الكرباس

وما كان ثخيننا فان لم يكن مجلدا او منعلا او مبطنا

يجوز فتحصل من كلامه ان الجرموق اذا لبس وحده من غير خفت فان كان اسفل
 من الكرياس لا يجوز السمع عليه حتى يستوعب الاديم اصابع الرجل وظاهر القامدين
 وان كان من الجبل جاز ولا فرق بين الجرموق من الكرياس والملبوس بدون خفت و
 الجرب منه في الحكم فعلم ان ما يلبس في الرجل وليس تحته خفت اذا كان كرياسا
 قد استوعب الاديم ما يستقر القدم منه يجوز السمع عليه جوبا كان او جرموقا ويجوز
 غير الكرياس لانه من المرغز او الغزل وهما معدان في الاربعة التي ذكرها الحلواني وذكر
 فيها التفصيل المذكور وقال في الخلاصة الجرب من مرغزي صون لا يجوز السمع
 عندهم يعني الثلاثة ثم قال فان كان الجرب من غزل وهو رقيق لا يجوز السمع عليه
 عندهم ايضا ثم قال وان كان ثخيناً مستمسكا ويستتر الكعبين ستر الايدى وللبناظر
 هذا الخلاف يعني بين الامام وبينه ما تم قال واجمعوا انه لو كان منعلا او مبطنا يجوز
 السمع عليه ولو كان من الكرياس لا يجوز السمع عليه فانظر كيف ذكر النعل والمبطن بعد
 ذكر الجميع قبل ذكر الكرياس ليشمل الحكم ما تقدم جميعه دون الكرياس لانه ذكره بعد
 ذلك ولم يذكر المجلد لانه يفهم من النعل بالاولوية ولئلا يفهم من ذكر نفى الجواز عن
 الكرياس بعد ذلك انه لا يجوز عليه وان كان مجلدا فيكون منافضا في المعنى لما ذكره
 بعد ذلك في الجرموق على ما قد مناه فثبت بهذا كله جواز السمع على الجرب من الجوز
 اذا كان منعلا او مبطنا بحيث يمكن ان يمشي معه فريسه بثوقا لا شبهة فيه وليت ينظر
 من منعه ما اذا يقول فيما يعمل على اليد من الغزل المشهور باسم الجرب اذا نعل ان قال لا يجوز
 السمع عليه ايضا فاي جرب الذي يجوز السمع عليه منعلا ام ذكرنا هذا الحكم سكا وليس له في الجاز
 وجود ان قال يجوز فقد خرج عن قضية الفقه حيث جوزه على ما يمكن ان ينفذ فبلا صبح من
 السخافة ولم يجوز على ما لا ينفذ فيه الماء الا بعد حين من الصفاقة فان قال ذلك منصوب
 عليه لانه هو الجرب المتعارف قلنا بعد التسليم فابن غرب عندك طريق الدلالة على ان
 لنا ان لا نسلم لما من نقل العلماء من عدم اختصاصه به وان قال لا اعلم ما ارادهم بالجرب
 الذي عيسم عليه منعلا يقال له ينبغي ان لا تعلم ما ارادهم بالخف ايضا وبالجرموق و
 بالمكعب بل بكثير من الموضوعات اللغوية والاصطلاحية وهذا تشكيك ناشئ من الوسوسة
 وما ذكر في الثاثر خابنه بعلامة المحبط من قوله ثربين المشائخ اختلاف في مقدار
 النعل الذي يكفي لجواز السمع قال بعضهم اذا كان في باطن الكف اديم وهو ما يلبس
 الخن لف القدم جاز السمع وقال بعضهم لا يجوز السمع حتى يكون الاديم الى الساق

ليكون ظاهراً قدسية وكعباء مستورين فلا يخفى ان هذا القول الأخير مخالف لسائر الكتب
المعتدة في تفسير النعل ومخالف لجميع الروايات في اشتراطه اما التجليد او التسجيل فانه يفيل
التسجيل غير التجليد وعلى هذا القول لا فرق بينهما فلا يعتبر ولا يعول عليه ثم ذكر في التاثير
قال شمس الأئمة المحلواني سألت الشيخ الامام الاستاذ عن تفسير الجورب المنعل
ابي خيفة اراد به الجلد الرقيق الذي اعتاد الناس خرقه على جواربهم او اراد
به الصبرم الغليظ نظير الصبرم الذي يكون على جوارب هلمر و فقال ان كان الجورب
المنعل كجوارب الصبيان التي يمشون عليها في رقة الجورب وغلاظ النعل جاز
المسما انتهى هو يؤيد ما ذكرنا فان المراد بالنعل الغليظ وهو المستحسناً فانه المعتاد في جوارب
الصبيان التي يمشون عليها ثم بعد هذا كله احتاط ولم يسم الا على ما يستوجب التجليد ظاهر القول
الى الساق كما زاوله ولكن هذا حكم التقوى هو لا يمنع الجواز الذي هو حكم الفتوى والله اعلم

❦ ف ر و ع ❦

واذا عمت مدة السهم لزم نزاع الحفين وغسل الرجلين لان منع الخف سراية الحدث
الى الرجل مغنياً في الحديث المتقدم ذكره فاذا انقضت الغاية زال المنع فعمل الحدث
السابق عمله وليس عليه غسل بقية الاعضاء ان كان متوضئاً لانها قد غسلت
بطرا عليها حدث وكذا الحكم اذا نزع قبل قيام الدقة وفي فتاوى قاضين خان لو عمت المدة
وهو في الصلوة ولم يجد ماء يعصتي على صلوة اذا فائدة في قطعها اذ لو قطعها وهو جاز
عن غسل الرجلين فانه يتيمم ولا خط للرجلين من التيمم من المشايخ من قال تفسد صلوة
والاول اصح انتهى قال الشيخ كما لا الدين بن الهمام الذي يظهر صحة القول بالفساد لا التيمم
قد رجع الخف بمدة فيسكن الحدث بعد ما اذا لبقاء للطهارة مع الحدث فكما يقطع عند
الماء ليغسل رجليه يقطع عند عدمه تيمم لا للرجلين فقط ليلزم رفع الاصل
بالخلف بل لكل لان الحدث لا يتجزى فيصير محدثاً بحدث القدمين وان كان
بحيث لو اقتصر على غسلهما ارتفع كمن غسل ابتداء الاعضاء الا بجليه وفنى الماء
فانه يتيمم لا للرجلين فقط والا لكان جمع الخلف والاصل ثابتاً في كثير من الصلوات
بل للحدث القائم به فانه على حاله ما لم يتم الكل وهذا ان التيمم ان لم يصيب
الرجل حساً لكنه يصيبها حكم الطهارة عنده وهو المقصود ثم قال وعلى هذا
ما ذكره في حوامع الفقه والمحيط من انه اما ينزع اذا عمت المدة اذا لم يخف
ذهابها من البرد فان خافه فله ان يمسح مطلقاً فيه نظر فان خوف

البر لا أثر له في منع السرقة كما ان عدم الماء لا يمنعها غاية الامر انه لا ينزع لكن لا يمنع من سبب خوف البر
اشق هو التحقيق الحقيقي التدقيق الذي ليس للحدل عند طرية ثم وللد القائل كم ترك الاول والاخر والله اعلم

﴿ فصل في نواقض الوضوء ﴾

لما ذكر الطهارة الحكيمة أصلاً وخلفاء وآلة شرع بذكر ما يعرض عليها فيزيها
والنواقض جمع فاقضة والراد بها العلة الناقضة والنقض متى اضيف الى
الصور يراد به ابطال قال فيها ومتى اضيف الى غيرها يراد به اخراجه عما هو مطلق
منه المعاني الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين والمراد من المعاني العلل
والمراد بما خرج خروجه لا عينه لان عينه ليس بمعنى ولا يكون علة الاشفاق لان
علة عبارة عن معنى يحل بالحل لا عن اختيار في تغييره حال الحل قاله الشيخ ^{فظا} ^{الدين}
النسفي قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الظاهر ان الناقض هو ^{النجاسة} ^{النجاسة}
لاخروجه الخارج للنجس عن كونه مؤثراً للنقض مع ان الصند هو المؤثر في رجع صند و
صفة النجاسة الرافعة للطهارة انما هي قائمة بالخارج وبما به الخروج ان يكون علة تحقق
النجاسة فانها سريعة وذلك لا ينزاد بغير مقتضاها عن علتها هي المؤثرة للنقض بقوه
ظواهر الحديث ما التزمه قال ما يخرج من السبيلين ولم يوجد ما وجب صرفه عن ظاهر
فالنقض للخارج النجس والخروج شرط في العلة وعلة لها نفسها لانه علة تحقق
الوصف الذي هي النجاسة والا لم يحصل لاحد طهارة فإضافة النقص الى الخروج
إضافة الى علة العلة انتهى وقد حاول رحمه الله التحقيق الا انه في كلام الشيخ ^{فظا} ^{الدين}
وهو ان نجس لا ينسلخ ان يكون علة في الجموع الى ان قولنا لولا زيد لا كرمته
معناه لا وجوده زيد وان عمل الذات على المعاني غير صحيح وايضا صفة
النجاسة التي حقت في الوتر بالخروج غير مؤثرة في ازالة الطهارة الحكيمة بوجه
تحققها بالابتداء على ازالة الطهارة ذاتا ولو كانت مؤثرة في ازالتها لما تحققت
مع به انتهى في الحل بل يخرج علة لوجود صفة النجاسة في العين الخارج وعلة
لإزالة الطهارة الحكيمة عن البدن الذي حصل الخروج فيه وهذا اظهر من
هو ان الخروج يخرج النجس عن كونه مؤثراً غير صحيح لانه لم يكن نجسا قبل الخروج
على انه كذا لانقض لقوله انه يحقق النجاسة وقوله مع ان الصند هو المؤثر
الى آخره فنسب ان سا فالصند هو النجاسة الحكيمة وهو خروج تلك

ولم يكن في قوة السيلان لعد اشتراط ذلك في فاقضية الخارج منها وان
ادخل المحققة دبره ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلة لا ينقض ادخالها الوضوء
لان النافض ما يخرج لا ما يدخل وكذا اكل شئ يدخله وطرفه خارج غير الذكر و
لكن الاحوط ان يتوضأ لاحتمال الخروج شئ خفي فان المتلوث غالب وعده في
غاية الندرة بل لا يكاد يوجد وكل شئ غيبه ثم يخرج ينقض وان لم يكن عليه بلة
لانه المحقق بما في البطن ولذا يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا وان
اقتصر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه عند ابي حنيفة خلافا لما ذكره في
الاجناس ولم يذكر هذا الخلاف قاضيان في الفتاوى بل اطلق انه لا وضوء عليه
وذلك لانه لم يستتبع شيئا من نجاسة اذ ليس في قضية الذكر نجاسة يحصل ان يخرج
مع الدهن وهي ليست بنجسة وذكر الشيخ كمال الدين بن الهمام انه لا ينقض خلافا
لابي يوسف وهو الموافق لخلاف في فساد الصوم فان الصوم لا يفسد بالاقطار
الاحليل عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وقوله محمد مضطرب هناك فيجتمعا انه
مضطرب هنا ايضا ولا خلاف ان الاقطار في الفرج الدخول يفسد الصوم ويخرج
ينقض الوضوء وان صلب الدهن في اذنه ثم عاد بعد يوم من انقذه او اذنه لا وضوء
عليه كذا المأثور ان عاد من فيه نقض لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الجوف هو موضع
النجاسة وفي الاول ينزل من الدماغ وهو ليس موضع النجاسة وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد
ايام لا ينقض كذا في فتاوى قاضينا وقوله لا يخرج من الفم الا بعد الوصول الى الجوف لا يخرج عن نظره فان
كثيرا من البلغم وغيره ينزل من الدماغ الى الحلق من دون وصول الى الجوف واذ احتشم الرجل
احليله بقطنه خوفا من خروج البول والحال انه لو لا ذلك القطن الذي احتشم
به لكان يخرج منه البول فلا بأس به ولا كراهة بل يستحب ان كان يريبه الشيطان
ويجب ان كان لا ينقطع مقدا رما يتوضأ ويصلي لآبائه وكذا الحكم لو احتشم دبره و
ينقض وضوءه ما لم يظهر البول على ظاهر القطن لعدم الخروج وان غا
القطن ثم اخرجها او خرجت هي بنفسها حال كونها ربطة انتقض وضوء
الخروج النجاسة وان قلت وان لم تكن رطبة لا ينتقض كالدهن بخلاف ما
يعني في الدبر فان خروجه ينقض بان لم تكن عليه رطوبة لانه المحقق بما في الامعاء
وهي محل القد بخلاف قضية الذكر وكذا لو خرج الدهن من الدبر بعد ما
احتقن به ينقض بلا خلاف كما يفسد الاحتقان فيه الصوم بلا خلاف وان استل

الطرف الداخل من القطن ولم ينفذ الليل الى الطرف الخارج منها لم ينقض وضوءه لما
تقدم وان سقطت بعد ادخال طرفها ان كان رطبة انقضض وضوءه و
ان كانت يابسة لم ينقض وكذا الحكم في كرسع النساء وهو القطن التي تحتشها
المرأة فرجها وهو في الاصل اسم للقطن مطلقا اذا سقطت ان كانت رطبة انقضض
وان كانت يابسة فلا سواء كان الكرسع في الداخل او في الخارج وان كانت خشية
في الفرج الخارج فابتل داخل الحشو فنقض وضوءها سواء نفذ الليل الى خارج
الحشو او لم ينفذ لليقين بالخروج من الفرج الداخل وهو المعتبر في الاشتقاق
لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينقض بما يخرج من قسبة الذكر الى القلفة
وان لم يخرج من القلفة كذلك بما يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج
وان لم يخرج من الخارج واما اذا احتشيت في الفرج الداخل فحينئذ ان نفذ
البيل الى خارجه اى خارج الحشو انقضض الوضوء والاى وان لم ينفذ الى خارج
فلا ينقض كما في حشو الاحليل هذا الذي مضى كان في الخارج من احد السبيلين
اما الخمس الخارج من غير السبيلين فيوجب استفاض الطهارة ايضا عندنا
على التفصيل الذي سيذكر خلافا للشافعي ومالك وذلك كالقن والدم ونحوها
من القيم والصديد لما روى الدارقطني من طريق ضعيف انه عليه السلام قال الوضوء
من كل دم سائل رواه ابن عدي في الكامل من طريق اخرى وقال لا يخله الا
من حديث احمد بن فروخ وهو ممن لا يحتج بحديثه ولكنه يكتب انتهى لكن قال
ابن ابي حاتم في كتاب العلل قد كتبنا عنه ومجمله عندنا الصدق وقد تأيد
بحديث البخاري عن عائشة جاءت فاطمة بنت ابي حيش الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت يا رسول الله انى امرأة استفاض فلا اطهر فادع الصلوة قال
لا اما ذلك عرق وليست بالحیضة فاذا اقبلت الحيضة فاذا اقبلت الحيضة
فدعى الصلوة فاذا ادبرت فاغسل عندك الدم قال هشام بن عروة قال ابى ثم توضئ
لكل صلوة حتى يمضي ذلك الوقت ففي قوله عليه السلام اما ذلك عرق وفي بعض الروايات
دم عرق مع امره لها بالتوضئ لكل صلوة اشارة الى ان لخروج دم العرق تأثير في نقض
الطهارة واعترض بان لفظ توضئ من كلام عروة وفتح بان المخاطب لها هو النبي
صلى الله عليه وسلم لا عروة حتى يكون من كلامه واما هو فافل لكلامه عليه السلام لها و
قد رواه الترمذي كذلك ولم يحمله على ذلك ولفظه وتوضئ لكل صلوة حتى يمضي

ذلك الوقت وصححه وروى ابن ماجه عن اسمعيل بن عباس عن ابن جريح عن
 ابن ابي مليكة عن عائشة قال عليه السلام من اصابه قئ او رعاف او قلنس ومكة فليغتسل
 فليتوضأ ثم ليبن على صلوة وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية الدارقطني ثم ليبن على
 صلوة ما لم يتكلم واختلفت في ابن عياش والحاصل فيها انه يجتنب جديته من طريق السالكين
 لا المجازيين واخرج البيهقي من جملة الدارقطني عن ابن جريح عن ابيه عنه عليه السلام
 مرسل وقال هذا هو الصحيح ثم نقل عن الشافعي انه بتقدير الصحيح يحمل على غسل الدم
 لا وضوء الصلوة ودفع بانه غير صحيح والابطالت الصلوة فلم يجز البناء وابن عياش
 قد وثقه ابن معين وزاد في الاسناد عن عائشة والزيادة من الثقة مقبولة والمرسل
 عندنا وعند جمهور العلماء حجة وقد اخرج ابو داود والترمذي والنسائي عن حسين
 المعلم بسند الى معدان بن ابي طلحة عن ابي الدرداء انه عليه السلام قال فتروضأ قال
 فليغتسل ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال صدق واقاصبت عليه صوة
 قال الترمذي هو صحيح في الباب اعلاه الخضم بالاضطراب فان معمر رواه عن يحيى بن الخليل
 عن عيش عن خالد بن معدان عن ابي الدرداء ولم يذكر فيه الاوراع والجيبان اضطراب
 بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره قال ابن الجوزي قال الاثرم قلت لاحد قد اضطربوا
 هذا الحديث فقال قد جرد حسين المعلم وقد قال الحاكم هو على شرطهما واذا قد
 ثبت هذا عنه عليه الصلوة والسلام فلا يعارضه الصنف على الصلوة من الصحابي الكبار
 جرح في الصلوة وما رواه الدارقطني من انه عليه السلام احتجتم صلى ولم يتوضأ ولم
 يزد على غسل محاجمه ضعيف وروى البيهقي في الخلافات عنه عليه السلام بعد
 الوضوء من سبع من اقطار البول والدم السائل والقيء ومزدسعة قلاء الغم ونوم المضطرب
 فقهة الرجل في الصلوة وخروج الدم ولكن فيه سهل بن عفان والجارود بن يزيد
 وهما ضعيفان فالحاصل حجة حديث فاطمة بنت ابي جيثر وحديث ابن عياش و
 حديث ابي الدرداء لا يعارضها غيرها ولو فرض التعارض ترجع الى القياس على الخارج
 من السبيلين ووجهه ان خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في
 الاصل وهو الخارج من السبيلين معقول لانه يعقل فيه ان زوال الطهارة فيه غايه
 بسببه انه نجس خارج من البدن اذ لم يظهر لكونه من خصوص السبيلين تأثير
 وقد وجد في الخارج من غيرها فيتعذر الحكم وهو زوال الطهارة اليه فالاصل هو
 الخارج من السبيلين وحكمه زوال الطهارة وموجبها الوضوء وعلته خروج النجاسة من البدن

وخصوصا الجار ملئ والفرع الخارج من غيرهما وفيه النشاط فتعدي ذوال الطهارة
 التي موجبها الوضوء فثبت ان موجب هذا القياس ذوال طهارة الوضوء فعند اعادة
 الصلوة يتوجه الخطاب بالوضوء وهو تطهير الاعضاء الاربعة فلا حاجة الى ثبات بقية
 الاقتصار ضمنيا في الحد الذي وشروحه كما ان افاده العلامة كمال الدين بن الهمام والله اعلم
 اما القى فانه اذا كان ملا الفم بان كان لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن امساكه الا
 بتكلف فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك طعاما او ماء او هرة صفراء او سوداء
 وفي المجتبى عن الحسن لو تناول طعاما او ماء ثم قاء من ساعته لا ينقض لانه طاهر
 حيث لم يستور واما اتصاله قليلا القى فلا يكون حذفا وكذا الصبي اذا ارتضع قلبه
 من ساعته قيل وهو المختار والصحيح ظاهر الرواية انه نجس لمخالطته النجاسة و
 بدخلها فيه بخلاف البلغم وبخلاف ما ذكر في الغنية انه لوقاءه دو كثر الاوجيه
 ملأت فاه لا ينقض وذلك لانه طاهر في نفسه لم تتدخله النجاسة وما يستتبعه
 قليل لا يبلغ ملا الفم فان كان القى بلغما لا ينقض اليص عند ابي حنيفة ومحمد بن
 نزل من الرأس او صعد من الجوف وقال ابي يوسف لم يصعد من الجوف ينقض لانه نجس
 بالمجاورة ولما انه لم ينجس لا يتخلله النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير ناقض والطحاوي مال الى قول
 ابي يوسف حتى قال انه يكره ان يأخذ البلغم بطرف كفه ويضعه في الفم كذا في الخلاصة اقول
 لا يفهم من هذا الميل الى قول ابي يوسف لان الكراهة يمكن ان تكون على قتلها ايضا لانه اسهل
 انها يستتبع قليل نجاسة والصلوة مع قليل النجاسة مكروهة فان البلغم مختلط بالطعام
 نحو ان كان بحال لو انفرد الطعام ملا الفم فنقض ^ط الاصل المختار وقد خالف زفر واشتهر
 ملئ الفم في القى وقال ينقض مطلقا لا طلاق ما ورد انه عليه الصلوة والسلام قاء فتوضا فانه
 يبعد انه عليه السلام يقى ملا الفم لانه يكون مخالفا لما يحسن كثرة الامتلاء من الطعام وليس ذلك
 من شيمه عليه الصلوة والسلام وكذلك قوله في حذفا بن حياش وقلس مطلق فيجوز
 على اطلاقه واجابوا عنه بما روى عن علي انه قال اودسعة تملأ الفم وهو لو صح ليجب
 يعارض الحديث الصحيح المرفوع سيما ومفهوم الصفة ليس بحجة كيف ولم يعرف حد
 ومثله ما وقع في حديث يعاد الوضوء من سبع فاداه يعارض القياس لكن قيل ان
 القلس هو ما يملأ الفم ذكره في المعرب ولا يخلو عن نظر والله اعلم وان قاء ما فاما
 ان يكون من الرأس او من الجوف سائلا او علقا ان كان سائلا نزل من الرأس ينقض
 اتفاقا ان ساوى البزاق لكن في تحسينه قائلنا هو وان كان علقا أي منجس لا ينقض

اتفاقا اما اوله فلا تفرقا لرحاقت فيعتبر فيه السيلاان ولو انه غالب على البراق دليل
 قوة السيلاان فيه وكذا ان كان مساويا احتياطا وهو ان يكون اصفرقا ونجيا فان كان
 اقل صفرة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان خرج من اسنانه و
 اما الثاني فلا يخرجه عن كونه دما وان صعد الدم من الجوف ان كان علقلا
 ينقض اتفاقا الا ان يملا الفم لانه سوداء محترقة فاعتبر بسائر انواع الفم وان كان
 سائلا فليقل في حيفته ينقض وان لم يملأ الفم كسائر الدماء
 السائلة لانه من جراحة في الجوف اذا المعدة ليست محلا للدم وعند محمد لا
 ينقض ما لم يكن ملاء الفم اعتبارا لانه بالفم من الجوف وان قاء طعاما التقييد بالطعام
 لسلاية ذهب الوهم الى الدم لتقدم ذكره لا لتخصيصه بل اي شئ قاء من انواعه ما
 او ماء او مرة او علقلا قليلا قليلا متفرقا وكان بحيث لو جمع يملا الفم ينظر ان اتحد
 المجلس بان قاء الجميع في مجلس واحد حقيقة او حكما كما في سجدة التلاوة يجمع
 ابي يوسف ويحكم بالنقض لان للمجلس اثر في جمع المتفرقات كما في تكرار السجدة
 وقال محمد ان اتحد السبب وهو العتيان يجمع ويحكم بالنقض والا فلا وهو الاصح لان
 الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها وانما ترك في بعض المواضع للضرورة كما في السجدة
 وغيرها فلا يقياس عليه وتفسير اتحاد السبب اي بيانه انه اي الاتحاد اذا اي
 كائن وموجود اذا قاء القائي ثانيا قبل سكون النفس عن العتيان والهيجان الى الضبط
 والحركة لدفع العدة ما لا يطيق حمله وهضمه وكذا ان التلاوة رابعا فهذا هو تفسيرها
 السبب اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن فاما ان يسيل او لا ان سال بنفسه
 والا فلا خلافا لفرقه اطلاق ما ورد في الاحاديث كما تقدم واجابوا عما روي في
 انه عليه السلام قال ليس الفطرة والقطرتين من الذنوب الا ان يكون سائلا ولفظ
 قطر وقطرتين كناية عن القلة وعدم السيلاان بدليل الا ان يكون سائلا فيه يعلم ان
 ليس المراد حقيقة الفطرة والا لكان النفي والاثبات متوادرين على شئ واحد فان
 حقيقة الفطرة فيها السيلاان لكن في احد طرفي الحد محمد بن الفضل بن عطة وفي الاخرى
 بن نضير قد صنف الا ان الاحاديث المتقدمة ليست صريحة في مراده فان في بعضها من دم سائل
 وفي بعضها ذكر الرضا وهو لا يكون الا سائلا وايضا رطوبة البدن واخلطه لا يعطى لها حكم
 الخاص بالانتقال والا لما صحت صلوة قطر الانتقال في السبيلين يعلم بغير الظهور
 لان المحل ليس مقوما ظهر فظهوره دليل انتقاله بخلاف غيرها فان تحت كل بشرة رطوبة

فاذا زالت العشرة كانت الرطوبة بادية لامتقطة ولا تكون منتقلة الا بالتجاوز و
 السيلان ولذا حكموا بطهارة الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح ويؤيده قوله تعالى
 او دم ما سفوحا فان غير المسفوح ليس بدخل تحت الحرمة فلا بد لحرمته ^{بما} من دليل وقد تقدم ان ما تقدم ليس بدليل والله سبحانه اعلم وعلى هذا الاصل
 هو اعتبار السيلان في نقص الدم ونحوه مسائل عديدة منها نقطة بكسر النون و
 فتحها وهي الجذرة والبيثرة قشرت فسال منها ما خالص اجتذب من الخارج
 والتأمت عليه او دم او صديد اى ملاء اصفر وقيق عن الدم او القيم ان سال عن رأس الجرح
 فنقص الوضوء وان لم يسلم عن رأس الجرح لا ينقصه وهذا يشتمل ما اذا خرج بنفسه
 فسال او خرج بالعصر فسال وفي طهارة هذا اذا قشرها فخرج بنفسه اما اذا
 عصرها فخرج بعصره لا ينقص لانه مخرج وليس بخارج وذكر في المحيط عصرة القر
 فخرج منها شئ كثير وكانت بحال لولم تقصر لا يخرج شئ ينقص الوضوء وكذا ذكر في
 الغياثية والذخيرة لكن قال في الزخيرة فيه نظرو في الفتاوى الظهيرية مثل ما في
 الطهارة وما في المحيط اوجه قال الشيخ كمال الدين بن الحمام لا يظهر تأثير الاخراج وعدم
 في هذا الحكم لكونه خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الاخراج كما منع عدمه فصار كما
 وقشر النقطة فلذا احتار السرخسي في جامعة النقص وكيف وجميع الادلة الموردة
 من السنة والقياس تفيد تعليق النقص بالخارج النجس وهو ثابت في المخرج انتهى تفسير
 السيلان الناقض ان يحد ذلك الشئ عن رأس الجرح اى ينزل بنفسه من غير
 تبعية غيره واما اذا علا على رأس الجرح او البيثرة ونحوها ولم يحد ر لا يكون سائلا و
 قال بعضهم انما يكون سائلا ناقضا اذا خرج وتجاوز مكان خروجه الى موضع يلحق
 اى يلحق ذلك الموضع حكم التطهير اى يجب تطهيره في الجملة في الوضوء وفي
 الغسل وفي ازالة الجناس الحقيقية وهذا الاخير احتراز عن ان يرتكب في نحو عبارهم
 هذه خلاف الظاهر الذي ارتكبه صدر الشريعة في تصحيحها من ان الى يجب ان
 تتعلق بخروج لا يتجاوز ونحوه لانه اذا قصد وخروج منه دم كثير ولم يتلظز رأس الجرح
 فانه ينقص مع انه لم يسلم الى موضع يجب تطهيره بل خرج الى موضع يجب تطهيره
 وسال فاذا اريد بالتطهير ما يعم التطهير الحكيم والحقيقة في الجملة تجاز تعلق الى على الجرح
 من هو سال وجاز ولم يوجبه المثال الذي ذكره على تقدير وقوعه لان المكان ايضا يجب تطهيره
 الجملة في حال رادة الصلوة عليه كما ان اليد يجب تطهيره عند رادة الصلوة والاحتراز

بالقيء المذكور وهو وزا إلى ما يلحقه حكم التطهير عما لا يلحقه حكم التطهير كدخول
العين ونحوه مما له حكم داخل البدن من كل وجه حتى لو قشرت نقطة داخل العين
وسالما فيها ولم يخرج منها لم ينقض ولذا قال المصنف يعني ذلك البعض كد
 فسر السلان بهذا إذا خرج الدم من الرأس إلى أنفه أو إلى أذنه إن سال ذلك الدم
 إلى موضع يجب تطهيره عند الغتسال وهو ما جاوز قصبة الأنف وصماخ الأذن
 إلى خارج نقض الوضوء وإن سال إلى قصبة الأنف ودخل الصماخ ولم يتجاوز لا
 ينقضه وإن سمر الدم عن رأس الجرح بقطنه أو غيرها ثم خرج أيضا قسم ثم
 ثم والقى التراب أو وضع القطن ونحوه عليه فخرج وسر فيه ينظر فيه إن كان بحال
 تركه ولم يمسحه ولم يصب عليه شيئا سال نقض ولا إى وإن لم يكن بحال لو تركه
 فلا ينقض لأن المعتبر خروج ما من شأنه أن يسيل بنفسه لولا المانع ومن المسائل
 برق وفي براقه دم فإنه ينظر إن كان البراق غالبا بان كان إلى البياض اقرب فلا
 وضوء عليه لأن العبرة للغالب والمغلوب في حكم التابع فلم يكن سائلا بنفسه
 وإن كان الدم غالبا بان كان إلى الحمرة اقرب فعليه الوضوء لأن غلبته تدل على
 سيالته بنفسه وإن استويا بان كان فيه صغرة شديدة تاربخية ينقض وضوءه
 ويتوضأ احتياطا والقياس عدم النقض للشك في زوال الطهارة إلا أنه ترك
 للاحتياط في العبادة فإن مساواة البراق تغلب ظن سيالته بنفسه ومنها
 لو عض شيئا فزأى أثر الدم عليه فلا وضوء عليه وكذا لو رثا الدم على الخلاء لأنه
 ليس بسائل قاله قاضي خان وقال بعض الشافعية ينبغي أن يضع كفه أو أصبعه في
 ذلك الموضع فينظر إن وجد الدم فيه إى في الذي وضعه من الكم أو الأصبع
 نقض الوضوء والأفلا وهذا هو الأحوط لأنه إذا رأى الأثر يجب عليه أن يعرف
 هل ذلك عن شئ سائل بنفسه أم لا فإذا أظهر قانيا على كفه أو أصبعه غلب على
 الظن كونه سائلا والأفلا وفي الحاشية سئل إبراهيم عن الدم إذا خرج من بين الأسنان
 فقال إن كان موضعه معلوما وسال نقض وهو نجس وإن لم يعلم وخروج مع البراق فإنه ينظر
 إلى الغالب انتهى ومنها ما روى عن حميد أنه قال الشيخ إذا كان في عينية رمد وبسيل
 الدموع منها إى من عينه على سبيل البذل أمره فعلم مضاع مقول حميد بالوضوء وقت
 كل صلاة إى كسائر أصحاح الأحكام لا في أخاف أن يكون ما يسيل منه صديقا فكون حقا
 عذرا وبقيده بالشيم اتفاقا ولا فرق في ذلك بينه وبين الشاب ولا بين الرمد

وغيره من الاوجاع ولا بين ما من العين او غيرها بل كل ما يخرج من علة من اعضاء
 كان كالاذن والشدى والسرة ونحوها فانه ناقض على الاصح لانه صديد وانما ذكر
 الشيخ لان امتداد ذلك فيه غالب وفي الفتاوى الغريب في العين وهو بفتح
 العين الحجة وسكون الراء جراح يخرج في ما فيها بمنزلة الجرح الذي لا يرقأ ^{يخف} اي لا
 ولا يسكن وهذا اذا انفجر لانه من جملة لقروح قال في التجنيس ان الخارج من ليس
 بدمع وقال فيه ولو خرج من سرته ماء اصفر وسال نقض لانه دم قد نجس فاصفر
 وصار رقيقا واما صاحب الجرح الذي لا يرقأ بالهزة من رقا الدمع والدم يرقأ
 بفتح العين فهما اي سكن اي من الجرح الذي لا يسكن فمه عن النزف ومن
 سلس البول اي عدم استسكاه والاستحاضة وقد تقدم تفسيرها وكذا من
 الرعاف الدائم وانقلاط الريح واستطلاق البطن يتوضئون لوقت كل صلوة فيصلي
 بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل عندنا وقال مالك
 يجب عليهم الوضوء لكل صلوة فرض ولكل نفل ولا يجوز لهم صلوة النفل بوضوء الفرض
 وقال الشافعي يتوضئون لكل صلوة الفرض ويصلون به النفل تبعاً لحديث فاطمة
 بنت ابي جيث انه عليه السلام قال لما توضئ لكل صلوة ولنا ما في شرح مختصر ^{الطحا}
 روكا بوحيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لفاطمة بنت ابي جيث وتوضئ لكل صلوة ذكره محمد في الاصل فصلا وقال ابن قدامة
 في المعنى وروى في بعض الفاظ حديث فاطمة بنت ابي جيث وتوضئ لوقت كل صلوة
 شك ان هذا مفسر وكل صلوة نص محقق فان لفظ الصلوة شاع استعماله شرعا وعرف
 في وقتها كقوله عليه السلام ان للصلوة اولا واخرا الحديث وقوله عليه السلام اياما رجل
 ادركته الصلوة فليصل وقولهم آيتك لصلوة الظهر اى لوقتها وهو ما لا يحصى كثرة
 فوجب حمل المحتمل توفيقا فاذا خرج الوقت بطل وضوئهم وفي بعض النسخ وكان عليهم
 استيناف الوضوء لصلوة اخرى وهو لفظ القدور وفيه دفع توهم ان يبطل وضوئهم
 بالنظر الى الصلوة ولا يبطل بالنظر الى صلوة اخرى كما قال الشافعي انهم اذا صلوا الفرض بطل وضوئهم
 في حقها وبقي في حق النفل وكقول ابي يوسف في من تيمم لاجل جنازة فصلاها ثم حضرت آخر
 ان تيممه باق في حقها فلما لم يلزم من البطان البطان مطلقا قال وكان عليه استيناف
 الوضوء لصلوة اخرى وان تومأت المستحاضة حين تطلع الشمس بقي طهارتها حتى
 يذهب وقت الظهر عند بوحيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وزفر بناء على ان وضوئهم

ينقض بالخروج فقط عند أبي حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند زفر بنهما عند
أبي يوسف وتظهر ضرورة الخلاف في المسورة المذكورة فإن وضوءهم ينقض عند
أبي يوسف وزفر بدخول وقت الظهر لوجود دخول الوقت عند أبي حنيفة ومحمد لا
ينقض لعدم الخروج وفيما إذا توضأ قبل طلوع الشمس ثم طلعت يبطل وضوءهم عند
أبي حنيفة ومحمد للخروج وكذا عند أبي يوسف وأما عند زفر فلا يبطل لعدم الدخول
هذا هو المشهور ورأى في هذا السلام أن زفر لا يريد ذلك ولا أبو يوسف بل الكل
متفقون على انتقاصه عند الخروج وأما لا ينقض عند زفر بطلوع الشمس لا قيام
الوقت جعل عند زفر بقية شبهته فصلحت لبقاء حكم العذر تخفيفا و
أما تلزم الطهارة بدخول وقت الظهر عند أبي يوسف إذا توضأ قبل الزوال
لأنها ضرورية ولا ضرورة في فقد يمهأ على الوقت فلا تقع صحيحة لأنها صحت
وانتقضت بدخوله وهذا ينبغي أن لا يجوز الصلوة قبل ذلك أيضا لكن ذكر
في النهاية أنها معتبرة في حق النفل وقضاء الفرائض وعدم اعتبارها أفا هو
باعتبار عدم الحاجة المتعلقة بإداء الوقتية لأنها غير معتبرة أصلا وقول حنا
الهداية لزفر أن اعتبار الطهارة مع النافي للحاجة إلى الأداء ولا حاجة قبل الوقت
لأبي يوسف أن الحاجة مقصورة على وقت فلا تعتبر قبله ولا بعده صريح في موافقة كلام
السلام حينئذ فالخلاف فيمن توضأ قبل الزوال أو قبل طلوع الشمس يتلأ في نفس
صحة الوضوء وعدم مبالاة النسبة إلى الوقتية لا مبني على مناط النقص كذا قال الشيخ كمال الدين
بن الهمام فعلى هذا ينبغي أن يجوز النفل وقضاء الفرائض بعد دخول الوقت في
الصورة المذكورة عند أبي يوسف أيضا وعلى المشهور الذي هو البناء على مناط ^{النقص}
لا يجوز وهو المفسر من كلام الشافعي وأنه سبحانه أعلم وينبغي وجوبا للخروج أن يز
جره أي يشد تقريبا للنجاسة وإن لم يكن منعاً كلياً فإن الطهارة واجبة
بحسب الامكان وإن أصاب الثوب من ذلك الدم أكثر من قدر الدرهم لزومه غسله
لأن نجاسة غليظة والزائد فيها على قدر الدرهم مانع على ما سيأتي أن شاء الله
تعالى هذا إذا علم أنه إذا غسله لا يتنجس ثانياً قبل أداء الصلوة فيكون الغسل ^{مضيقاً}
ولو كان الحل الذي أصابه ذلك الدم بحال لو غسله يتنجس قبل الفراغ من
الصلوة ثانياً جازله أن لا يغسل هذا هو المختار للفتوى خلافا لما قال محمد بن
مقاتل أنه حينئذ يفترض عليه غسله في وقت كل صلاة مرة وذلك أنه إذا كان لا يمكن

الصلوة بدون الجاسة فلا فائدة في الغسل بل يكون فيه ضاعة المال ولا يقاس على الطهارة
 الحكمة لو رودها على خلاف القياس وصاحب العذر إذا منع الدم ونحوه عن الخروج
 بعلاج يخرج من أن يكون صاحب عذر لأنه يمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة لعذر
 المنافي ولهذا المعنى المقصود لا يكون صاحب عذر بخلاف الحائض إذا احتشمت
 ومنعت الدم عن الخروج حيث لا يخرج من أن تكون حائضاً لأن صفته الحيض إذا
 تقرر لا يتوقف بقاءها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فإنه متعلق بحقيقة
 الخروج الناقض لم توجد رجل به جرح رى خرج منها ماء صديد هو سائل وقد
 صار بسببه صاحب عذر فتوضأ منه ثم سأل القرحة التي لم تكن سائلة تنقص
 ذلك وضوءه لأن الجرح مخرج متعدد لا قرحته واحدة يكون كلها عذراً واحداً
 فصار كصاحب العذر بسبب الجرح إذا توضأ ثم بال أو سلس البول إذا توضأ ثم
 سأل جرحه أو أحده حدثاً آخر فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن أحدهما
 لا يرقأ لو توضأ لأجله ثم سأل الآخر وعلى هذا مسألة المخثرين إذا كان الدم يخرج
 من أحدها وصار به حثاً عذر فتوضأ ثم سأل الذي لم يكن يسيل ينقص وضوءه لما
 قلنا وحثاً الحث الذي ليس من يتصل به خروج الحث من غير انقطاع أصلاً بل هو من
 لا يمضي عليه وقت صلوة كامل أو الحدث الذي ابتلى به يوجد منه فيه فولد كامل
 بالرفع صفة لوقت ويجوز جرحه بالجراح وهذا الذي ذكره تعريف صاحب العذر في البقاء
 بعد تقرر كونه صاحب عذر فإدام لا يمضي عليه وقت صلوة إلا وعذره يوجد فيه فهو باق
 على كونه صاحب عذر لكن تقرر ابتداءً إنما يكون بما إذا مضى عليه وقت صلوة ولم يكن
 أن يتوضأ ويصلى خالياً من ذلك الحدث فيه فيشترط في الثبوت استيحاء الوقت
 بالحدث فعلى هذه الصفة كما يشترط في الزوال استيعاب الوقت بالطهارة
 منه بأن يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحث فيه وفيما بين ذلك يكفي للبقاء وجود
 الحث في كل وقت مرة وقال الصفا لا بد للبقاء من سيلا في الوقت مرتين أو ثلاثاً
 والأول هو المختار قياساً على الثبوت كما تقدم وإذا توضأ صاحب العذر بالحدث
 آخر غير الذي ابتلى به والدم ونحوه من الحدث الذي ابتلى به منقطع ثم سأل
 فعليه الوضوء ذكره في أحكام الفقه لأن الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينقص
 بل وقع لغيره وإنما لا ينقص به في الوقت ما وقع له وإذا انقطع الدم ونحوه من الأعذار
 وقتاً كاملاً لا يخرج من أن يكون صاحب عذر بالنظر إلى العذر والمنقطع فإن كان قد توضأ

وصلى على الانقطاع ودام الانقطاع لا يصيد لانه صحيح صلى بطهارة الاصحاء
 وكذا لو كان على السيلان وتم الانقطاع لانه معدور صلى بطهارة المعدورين و
 كذا لو توضأ على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر راغا احتبر للاداء وهو
 قائم وقت الاداء وان توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع ويتم الانقطاع يعني
 ما سيعاب الوقت الثاني اعادة صلاة ذوى الاعذار والعذر منقطع
 كذا في الكافي رجل انتزأى استخرج ما في انفه بالنفس فسقطت من انفه كتلة
 دم الكتلة بالضم من القم والطين ونحوه ما جمع والمراد قطعة هجعة من الد
 الجامد لم ينقض وضوءه لما تقدم ان العلق وهو الدم المجدد بحسرة
 الطبيعة يخرج عن كونه دما باحتراقه وانجماده والدم النجس هو الدم المسفوف
 اى السائل وان قطرت اى الدم فانه يذكر ويؤتى انتقض وضوءه للسيلان
 وهو ظاهر القراد وهو الكبار من الحشرات اذا مص العضو وامتلأ
 ان كان كبيرا بان كان ما مصه يمكن ان يصل بنفسه لو خرج من العضو انتقض به
 الوضوء وان كان صغيرا بان كان ما مصه دون ذلك لا ينقض عجزا ان باب ونحو
 لما العلق اذا مصت الواحدة منها عضو حتى امتلأت دما وكانت بحيث لو سقطت و
 شقت لسال منها الدم انتقض الوضوء وان مصت قليلا بحيث لو شقت لم
 يسال لا ينقض وهو ظاهر واما الذباب او البعوض والبراغيث ونحوها فانه اذا مص
 امتلا دما لا ينقض لانه غير سائل اما الدم القليل الذى ليس له قوة السيلان
 او الفئ القليل الذى لا يملأ الفم فلما لم يكن كل واحد منهما حدثا ولم يحكم الشرع
 بانه ناقض للوضوء لم يكن نجسا عند ابي يوسف فاذا اصاب الثوب لا يمنع جرم
 الصلوة به وان اى ولو فحش فزاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل
 لا ينجسه وهو الصحيح خلافا للحمد لانه لو كان نجسا لانتقض الطهارة وكذا النوم ناقض
 للوضوء اذا كان النائم مضطجعا اى واضعا جنبه بالارض او متكئا اى معتمدا
 على مرفقه او مستندا الى شئ بحيث لو ازيل الشئ لسقط وذلك لحديث علي
 الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العينان وكاء السه فمن نام فليتوضأ رواه
 داود المراد غير المتكئ على ما سبق ان شاء الله تعالى وفي الذخيرة النوم مضطجعا
 اغا يكون حدثا اذا كان الاضطجاع على غيره اما اذا كان الاضطجاع على غيره اما اذا
 كان الاضطجاع على نفسه لا يكون حدثا حتى ان من نام واضعا اليديه على عقيه و

الدم القليل الذى
 ليس له قوة السيلان
 القليل الذى لا يملأ
 ولو وقع في الماء القليل
 لا ينجس

ولا ذل الشئ لسقط
 م النائم مضطجعا

صار شبه النكب على وجهه واضعاً بطنه على فخذه لا ينقض وضوئه كذا في الكفاية
 وفيها لو نام قاعدا ووضع اليديه على عقيبه وصار شبه المنكب على وجهه قال ابو
 يوسف عليه الوضوء كذا في المبسوطين انتهى وفي الكافي لو نام مستندا الى شئ لوانزل
 لسقط لا ينقض في ظاهر المذهب عن الطحاوي انه ينقض لانه اذا كان بهذه الصفة
 وحده زال التقاسك من كل وجه لانه لم يقعد بقوة نفسه واقام قعد بقوة الاستوائية ^{مثلا}
 وقال ابن الطمام الانتقام من مختار الطحاوي واختاره المص يعني صاحب الهداية والقيدة
 لان مناط النقص الحد لا يحين النوم فلما اخفى بالنوم ادبر الحكم على ما يستحق ^{مظنة}
 له والمظنة ما يتحقق معه الاسترخاء على الكمال وقد وجد في هذا النوع من الاسترخاء
 اذا لم يسكه الا السند وتمكن المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج اذا قد
 يكون الدافع قويا خصوصا في زماننا لكثرة الاكل فلا يمنع الامسكة اليقظة ^{انتهى}
 وعلى هذا فالنقص في الصورة التي ذكرها صاحب الذخيرة بالطريق الاولى فانه
 اذا انكب على وجهه وجعل اليديه على عقيبه وبطنه على فخذه ارتفع جانب
 الخلف من المقعدة وذال القنك وذكر ابن الطمام عن صاحب الذخيرة انه لو نام متر
 ورأسه على فخذه ينقض مع انه اشد تمكنا من ذلك فالوجه الصحيح هو النقص ^{ذكر}
 في تلك السورة كما تقدم انه في المبسوطين عن ابي يوسف والله اعلم نعم الذي ^{ذكر}
 قاضي خان هو انه لو نام قاعدا واضعاً اليديه على عقيبه كما يفعل الكلب لا وضوء ^{عليه}
 في قول ابي يوسف وقيل هو قول ابي حنيفة انتهى فهذه الصورة ليس فيها وضوء ^{الطن}
 على الفخذين فالمقعدة فيها إمكانية على العقبين فعدم النقص فيها ظاهر ولو نام
 جالسا بغير عازلة مقعدة عن الارض وربما قال الحنوا في ظاهر المذهب انه
 ليس بحدوث وقال الحلواني لا ذكر للنعاس مضطجعا والظاهر انه ليس بحدوث لانه
 قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم عامة ما قيل حول كان حدثا وان كان بهو عن حرفا ^{في}
 فلا وان نام في الصلوة قاعدا او قاعدا او ساجدا فلا وضوء عليه ^{عليه}
 لا يجوز لوضوء على من نام جالسا او قاعدا او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضطج ^{استرخ}
 مفاصله وقال نفرد بن يزيد بن عبد الرحمن الدلا في ورقا بوداؤد والترمس من عند ^{بني خالد}
 يزيد الدلا في هذا عن قتادة عن ابي العالية عن ابن عباس انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم ناما
 وهو ساجد حتى غطا ونفخ ثم قام يصلي فقلت يا رسول الله انك نمت قال ان الوضوء لا
 يجب الا على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله وقال ابو داود قوله ^{الضوء}

الى آخره منكر لم يروه الا يزيد لاني وروى اوله جماعة عن ابن عباس ولم يذكر
 شيئا من هذا النقص وقد اختلف في الدلائل قال ابن حبان كثيرا لخطأ وقال غيره
 صدوق لكنه يقيم في الشيء وقال ابن عبد البر الحديث ومع لينة يكتب حديثه وقد
 تابعه علي روايته مهدي بن هلال ثم اسند عن مهدي حدثنا يعقوب بن عطاء بن رباح
 عن عمرو بن شعيب عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس علي من نام قائما او قاعا
 وصوت حتى يضطج جنبه الى الارض واخرج ايضا عن مجرى كثير السقاع عن ميمون الخياط عن ابن
 عباس عن حذيفة بن اليمان قال كنت جالسا في مسجد المدينة اخفق فاحتضنت رجلا
 خلفي فالتفت فاذا انا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله وجب علي وضوء قال لا
 حتى تضع جنبك على الارض قال اليه في تفرد به بجر وهو ضعيف قال الشيخ كمال الدين
 بن الهمام وانت اذا تأملت فيما وردناه لم ينزل عندك الحديث عن درجة الحسن
 لما تقرران منعت الراوي اذا كان بسبب لغلة دون الفسق يزول بالتابع ويعلم
 به ان ذلك الحديث مما اجاد فيه ولم يتهم فيكون حسنا فيكون حجة على الشافعي
 في قوله بالنقص في غير القاعد وعلى مالك في قوله بالنقص في النوم الطويل وان كان
 الرجل خارجا في الصلاة فنام على هيئة الساجد ففيه اختلاف بين الشافعي قال ابن شجاع
 انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلاة اما خارج الصلاة فيكون حدثا والبيات للص
 حتى قال وظاهر المذهب انه يكون حدثا وهو موافق لما في فتاوى قاضي خان اذا نام
 خارج الصلاة على هيئة الركوع والسجود قال في المثل لا يكون حدثا في ظاهر الروا
 لكنه مخالف لما في الخلاصة حيث قال في ظاهر المذهب في فرق بين الصلاة وخارج
 الصلاة وكذا في الكفاية وقال في الهداية هو الصحيح يعني عدم الفرق وعن علي بن
 موسى القراني قال لا اعرف في هذه المسئلة رواية منصوصة عن اصحابنا المتقدمين
 لكن على قياس مذهبه ينبغي ان يقال اذا نام ساجدا على النصف التي هي سنة السجود
 بان كان رافعا بطنه عن الارض محايلا لرفقيه عن جنبه لا يكون حدثا انتهى
 هذا هو مراد من صحيح هذا القول اما لو كان على غير الهيئة السنونة فلا شك في
 النقص لوجود نهاية استرخاء المصلي المذكور في الحديث قال في الكافي لم يرد به اصل
 الاسترخاء بل نهايته اذا صل الاسترخاء موجود في الركوع والسجود دلالة نتيجة النوم
 والنوم موجود في كل الاحوال فلو حمل آخر الحديث على اصل الاسترخاء لناقض الاول
 الآخر ولصار كانه قال لا وضوء على من استرخت مفاصله اما الوضوء على من استرخت

مفاصلة ومتى حملناه على هأيته صار كأنه قال إذا وجد استرخاء الفاصل على النهاية
بان ذلك القاسك من كل وجوب جيل الوضوء وهأيته فقد ثبت في القيام والركوع و
السجود لان بعض القاسك باق والاسقط انتهى فجميع كلام التيمم حافظا ^{بمعنى} لان
ان المراد بالسجود الذي لا ينتقض الوضوء بالنوم فيه السجود الذي هو مثل الركوع و
القيام في عدم هأية الاسترخاء وبقاء بعض القاسك وعدم السقوط وإذا لم يكن
السجود على الهيئة السنونة فقد حصل هأية الاسترخاء ولم يبق بعض القاسك و ^{حذف}
السقوط فالحاصل ان القاعدة الكلية المعتمد عليها في النقض بالنوم وجود كمال
الاسترخاء مع عدم تمكن المقعدة فهذا ينبغي ان يؤخذ عند اختلاف اشتباه الحكم
الا انهم اخرجوا عن هذه القاعدة نوم الساجد على غير الهيئة السنونة في السجدة كما
في الخلاصة فام في سجدة التلاوة لا يكون حدثا عند هم جميعا كما في السلوتية وفي سجدة ^{الشكر}
كن لله عند محمد وهكذا روى عزالي في يوسف سواء سجد على وجه السنة او على غير وجه ^{السنة}
نحو ان يفتقر من ذراع غير يلصق بطنه على فخذه وعند ابى حنيفة يجوز حدثا وفي سجد السهر
يكون حدثا انتهى فخصيص اختلافهم بسجدة الشكر فحسب ^{فهم} غير مستثنى عند ابى حنيفة مع
النصر بهم بكونه على وجه السنة او لا دليل على عدم النقض اجماعا في غيرها سواء كان على
وجه السنة او لا وكان فجهه اطلاق لفظ ساجدا في الحذف فيترك به القياس فيما هو مخرج
شروعا فثبتنا اول سجود الصلوة والسهو والتلاوة وكذا الشكر عندهما يبق ما عدله على الناس ^{فيستفاد}
ان لم يكن على وجه السنة لقام الاسترخاء مع عدم تمكن المقعدة ولا ينتقض ان كان على هيئة
السنة لعدم هأية الاسترخاء لانه سجد داخل تحت طلاق الحذف والله الوفاق وان قال
قاعدا مترجا او غير مترج من هيئات القعود او واضعا اليه على عقيب حال كونه
في الحالتين او اوصافا بطنه على فخذه لا ينتقض وضوءه ذكره محمد في صلوة الاثروقة
قد مبنا ان الصحيح قول ابى يوسف فيما اذا كان الياء على عقيب وبطنه على فخذه به كمال
الاسترخاء وذلك تمكن المقعدة بل هذه الهيئة ايسر لخروج الريح من بين رجليه والنوم لو
نام محتيا بان جلس على اليتية ونصب كبتية شد ساقيه ^{بغير} بيده وبشيء يحيط من ظهره عليها
لا وضوء عليه لشدة تمكن المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا الوضوء في هذه الحالة
راسه على ركبتيه لما قلنا ولا اعتبار لما ذكر في غاية البيان من تفسير الانكاء
هذه الهيئة والحكم بالنقض فان هذه الهيئة لا تعرف في اللغة انكاء قطعا
واما تتبع احتباء وانما سها الاتقاني في ذلك التفسير وتبعه فيه من لا خيرة

له ولا نقه عنه وفي الخلاصة وان نام متر بما لا ينقض الوضوء وكذا الوضوء متى كان
هو ان يخرج قدميه من جانب ويلصق اليقيه بالارض وان سقط النائم نوما لا ينقض
ينظر ان انتبه بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء وعن ابي حنيفة ان انتبه عند
اصابة الارض بلا فصل لم ينقض وضوؤه وعن ابي يوسف انه يفتقر ان انتبه عند
قبل السقوط فلا وضوء عليه ومن محمد انه ان ذابيل مقعد الارض قبل ان يثبته ينقض
وضوؤه وان انتبه قبل ان يرايل مقعد الارض لم ينقض كذا اذكره في الخلاصة وقال
الفتوى على واية ابي حنيفة ثم قال قال شمس الامنة الحلواني ظاهر المذهب هب عن ابي
رحمه الله كمار ومحمد قيل وهو العتيد سواء سقط او لا انتهى وما افتى به هو
الاولى اذ لم يتم الاسترخاء بعد مزابلة المقعد حيث انتبه يخرج السقوط فوراً وان
نام على دابة عريانة ينظر ان كان نوماً عليها حالة الصعود او حالة الاستواء لا ينقض
وضوؤه لقن مقعده وان كان ذلك حالة الهبوط ينقض لعدم تمكنها وهذا
السئلة تؤيد النقض في صورة واضع بطنه على فخذه كما اخترناه من قول ابي يونس
فيما تقدم آنفاً ولو كان ركباً في الاكاف او في السرج لا ينقض وضوؤه في الحالين
حالي ليهبوط وضوء من الصعود والاستواء للتمكن في كل الاحوال وكذا الاعناء والجنون
كل منهما ناقض للوضوء وان اى ولو قل لكونها فوق النوم لان النائم اذا انتبه انتبه
بخلافهما والاعناء قال الاكل هو مرض يصنع القوى ولا يزيل الحجى لسبب العقل
سببه امتلاء بطون الدماغ من بليغ غليظ انتهى وفي الطب هو تعطيل القوى و
اجتماع الروح فالحاصل انه نوع مرض وليس كالجنون ازالة العقل فلذا اصح على الاية
دون الجنون وكذا السكر ناقض ايضاً وهو سرور يغلب على العقل فيمنعه عن
العمل بموجبه والاولى انه حالة تعرض للانسان دماغه بالانجزة المتصاعدة اليه
فيتعطل معها عقله المميز بين الحسن والقبيح عن تمييزه المعتاد وحد السكر
علامته ان لا يعرف السكران الرجل من المرأة هذا حده عند ابي حنيفة
في ايجاب الحد لا في نقض الوضوء والعصم في حده في النقض ما قال في المحيط
انه اذا دخل في مشيته بكسر الهمزة تحرك اى غير اختياري فهو سكران بالاتفاق
يحكم بنقض وضوئه لئلا المسكة به وانما اختار ابي حنيفة ذلك التعريف هناك
اختياطاً للحد وكذا اعندها هنا حده ان فيه في كلامه والهديان هو الاختلاط
في الكلام والاحتياط هنا في النقض اختاروا كلهم ادنى درجاته وهو اختيار الشافعي

هناك ايضا وكذا القهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسجود الفقهاء لا يناقشون في
الآيات بل يفتوا في كل موضع اذ علم للراي ولم يشتهر بالقهقهة في الصلاة
ذات الركوع والسجود تنقضي الوضوء والصلاة جميعا سواء كان القهقهة عامدا
اي عالما بآيته في الصلاة او ناسيا ذلك وقال مالك والشافعي واحمد القهقهة
لا تنقض الوضوء وهو القياس لكن اتركناه بما روينا من مسندنا انه عليه الصلاة
والسلام قال من ضحك منك قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعا قال الشيخ
كمال الدين بن همام واعترف اهل الحديث بصحته مرسلا ومدا ورواه علي بن ابي العالي
وان رواه غيره كالحسن وابراهيم النخعي وغيرهما فقد اخرج ابن مهدي عن حماد بن
زيد عن حفص بن سلمان قال انا حدثت به للحسن عن ابي العالي وعن شريك
عن ابي هاشم قال انا حدثت به ابراهيم عن ابي العالي والحسن يرويه عن ابي
العالي وقد رواه ابو حنيفة عن منصور بن اذان الواسطي عن الحسن عن معبد بن
ابي معبد الخزازي عن علي بن السلام قال بينهما هو في الصلاة اذا قبل اعمى يريد الصلوة
فوقع في ركبة فاستضحك القوم فقهره فوافلما انصرف عليه الصلاة والسلام قال
من كان منك ضحك قهقهة فليعد الوضوء والصلاة فليعد لا ضحكة له فهو
ايضا قلنا الذي لا ضحكة له هو معبد البصري الجعفي الذي كان يقول الحسن اياكم و
معبد فان هذا مضل ومعبد هذا انما هو الخزازي كما صرح به في مسند ابو حنيفة
ولاشك في صحته ذكره ابن منذر ورواه ابو نعيم في الصحابة ورواه له حديث جابر
هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر مرارته اعمام معبد وكان صغيرا فقال لا يخجل
هذه الشاة الحديث ولو سلم فاذا صح المرسل وهو حجة عندنا فلا بد من العلم به
ابو العالي اسمه ربيع من ثقات التابعين وروى مسندنا عن عدة من الصحابة
مواضعه وابي هريرة وابن عمر وانس وجابر وعمران بن الحصين واسلمها اخذ ابن
عمر رواه ابن عدي في الكامل من حديث عطية بن بقة ثنا ابي ثناء عمرو بن قيس
عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك في الصلاة قهقهة
فليعد الوضوء والصلاة وما طعن به من ان بقية مدلس مدفوع بان المدلس الثقة
اذ اصرح بالتدليس والتبعية التدليس عن حديثه وبقية من هذا القبيل و
ما يطعن به بعض المفتقيين من انه لم يكن بسجدة عليه السلام ركبة ومن
كيف قهر القهقهة من الصحابة وهم خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة في غايته

الوها بعد ثبوت الحديث على انه لا يلزم انه كان يصلي في المسجد في تلك
 الواقعة ولا ان القهقهة وقعت من الصحابة المعتبرين فقد كان يصلي خلفه عليه
 السلام المنافقون ونحوهم من الاعراب والاحداث ومن هو قليل التماثل
 فالطعن مثله مردود على الطاعن وان قهقهة في صلوة الجنانة او سجدة التلاوة
 لا ينقض وضوءه لان الحديث ورد في صلوة مطلقة اما في واقعة الحال فظاهر
 ما في مقول عبد الله بن عمر فلان الصلوة مذكورة مطلقا وهي تنصرف الى ذات الركوع
 والسجود عند الاطلاق لانها المعهودة عنده وما كان خارجا عن القياس لا يقاس
 عليه واكثر النسخ ذكر بعد سجدة التلاوة سجدة السهو وهو سهو لان القهقهة في سجي
 السهو ناقضة قطعاً لانه في حرمة الصلوة ذات الركوع والسجود فان سلام من عليه
 السهو لا يخرج به عن الصلوة عن محمد وعندهما وان اخرج به لكن اذا سجد للسهو عاد
 اليها وان قام في صلوة ثم قهقهة فسدت صلوته ولا ينقض وضوءه ذكره الاصل
 كذا في عامة الفتاوى وقال في الخلاصة هو المختار اما ضاد الصلوة فلانها كالكلام
 وكلام النائم تقسده الصلوة على ما اختاره قاضي خان وصاحب الخلاصة وآخرون
 واما عدم النقص فلكون النقص بها على خلاف القياس ولانه باعتبار معنى الجنابة
 وقد زال بالنوم وقال في المحيط فسدت صلوته وضوءه وبه اخذ عامة المتأخرين
 اما الصلوة فلما تقدم واما الوضوء فلانها حدث في الصلوة ولا فرق في الاحداث
 بين النوم واليقظة فانه لو اخلت لم يجب لغسل كما لو انزل بشهوة في اليقظة وكما لو خرج
 منه شجاسة وفيه نظر لا يخفى وعن ابي حنيفة تكون حدثا ولا تقصد الصلوة فيتوضأ
 اذا اتعبه ويبنى على صلوته اما كونها حدثا فلما تقدم في الوجه قبله واما عدم فساد
 الصلوة فيناء على ان كلام النائم لا يفسد ما على ما اختاره فخر الاسلام لانه ليس بكلام
 تصدوره من لا اختيار له ولذا الوفرانما لا يجرى عن القراءة في المختار وكذا اساس
 الاركان ما قبل منها حال النوم لا يحتسب لا يقع طلاق ولا عتاق والذي اختاره فخر الاسلام
 في الاموال وصححه من بعد من الاصليين انها لا تقصد الصلوة ولا الوضوء اما الصلوة فلما في القول
 الثالث واما الوضوء فلما في القول الاول وان قهقهة الصبي في صلوته لا ينقض وضوءه لا بعد
 معنى الجنابة فهذا الذي تقدم حكم القهقهة واما التقيس فلا ينقض الوضوء بالاجماع و
 كذا لا ينقض الصلوة اما الوضوء فلانه دون القهقهة فلا يلحق بها واما الصلوة
 فلا بد ليس بكلام لكونه غير مسموع وحديث القهقهة قال بعضهم ما يظهر فيه القاف والهاء

مكررين قال في القاموس فقهه رجب في ضحكة واشتد ضحكها وقال في ضحكة فهاذا
كرره قيل فقهه انتهى لكن هذه الصفة لم يسمعها قط وقوله ويكون مسموعا له
بحيرانه اي لمن عنده كانت في حدها وسواء بدت فواجده ام لا رواه الحسن بن
خيفة وهو المشهور جيداً وقوعاً وقال بعضهم وهو شمس الاثثة المحلوا في حد
المقربة موجود اذا بدت فواجده ومنعه الضحك عن القراءة والنواجذ
بالذال المعجمة وهي الاضراس وقيل اقضاها وهو جيد وقيل الانياب هي جمع فاجذ
وحده لتبسم ما لا يكون مسموعا اصلا لاله ولا لجيرانه وذكر في الفتاوى الخافيتة
وكذا في غيرها التبسم لا يبطل الوضوء والصلوة لما تقدم والعنكب يفسد لصلوة لا
كلام لكونه مسموعا لا يفسد الوضوء لكونه دون المقربة فلا يلحق بها وحده الضحك
ان يكون مسموعا له دون جيرانه وكذا المباشرة الفاحشة ناقضة للوضوء من الرجل
والمرأة وان لم يخرج مذي عند خيفة وبن يوسف خلا فللمجد وهي ان يس بطنه بطنها
او ظهرها وفرجه منتزعا فرجها من غير حائل من جهة القبيل او الدبر ولمحمد بن التيقن
بعدم الخروج حاصل فلا ينقض ولهما ان هذه المباشرة سبب غالب لخروج الدبر
في مقام مقام السديب والتيقن بعدم الخروج غير مسلم لانها حالة ذهول وربما
خرج قليلا وانفسر فالاحتياط في ايجاب الوضوء وفي الفتية وكذا المباشرة بين الرجل
والامرء وبين الرجلين وبين المرأتين تنقض عندهما واما من الذكر او انثى
مماسته النار مباشرة كالشواء او بجائل كغيره فانه لا ينقض الوضوء عندنا خلا
لشافعي اما النقض مماسته النار فلم يقل به الشافعي ولا غيره من الاثثة واما
من الذكر فينقض عنده اذا كان بباطن الكف وكذا عند مالك احمد واقي
استدلوا به بخد بيرة بنت صفوان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مس ذكره
فليتوضأ رواه مالك في الموطأ وابوداود والترمذي والنسائي وقال الترمذي حسن
واما حديث عائشة انه عليه الصلوة والسلام قال ويل للذين يمسون فروجهم ثم
يصلون ولا يتوضئون الحديث ضعيف ولنا ما روى ابوداود والترمذي في الشافعي
عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدار عن قيس بن طلق بن علي عن ابيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل يمسي ذكره في الصلوة فقال هل هو الاضغرة من ذلك
قال الترمذي هذا الحديث احسن شيء يروى في هذا الباب رواه ابن حبان في صحيحه
الطحاوي وقال هذا حديث مستقيم الاسناد غير مضطرب في اسناده ومثله واسند

بعض أعضائه بثرة قد انتزح جلد هافوقه الغسل أو السهم عليها ثم قشرت أو
بعض جلد رجله أو غيرها من الأعضاء بعد الوضوء أو الغسل لا تبطل طهارة ما
ذلك لما قلنا ومن يتيقن في الوضوء أي يتيقن به وشك في الحدث وكأنه عدى
لتيقن بقى مشاكلة للشك فلا وضوء عليه الأصل في هذا أن اليقين لا يزول بالشك
أن القرينة ترجح أحد طرفي الشك فعليه يتبين مثل هذه المسائل فإذا اتيقن أنه متو
وشك هل ينقض وضوءه أم لا فهو على وضوءه ومن شك في الوضوء ويتيقن في الحدث أي
يقن أنه أحدث وشك هل توضع بعد ذلك أم لا فهو محدث فعليه الوضوء ومن شك في
خلال الوضوء في غسل بعض أعضائه هل غسله أم لا فعدم غسله كان متيقنا فلا يزول بالشك
فعليه غسل ما شك فيه وإن شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت إلى الشك ولا
يزوم غسل ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لأن التمام قرينة ترجح غسله وكذا من
علم أنه قد عدل للوضوء وشك هل توضع أم لا فهو على وضوءه لأن قعوده له قرينة ترجح
طرفي الشك ومن علم أنه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضاه أم لا فعليه الوضوء لما
قلنا وليس على ذلك ولو تيقن أنه لم يغسل عضو من أعضاء الوضوء ونسي عضو
ذكر في جميع النوازل لا يغسل الرجل اليسر ومن رأى بللا بعد الوضوء لا يعلم هل هو
ماء أو بول أو كان أول ما عرض له أعاد الوضوء وإن كان الشيطان يريه كثيرا لا يلتفت
إليه ليتيقنه بالطهارة وشك في الحدث وينبغي أن ينضم فرجه وسراويله بالماء إذا
توضأ قطعاً أو سوسة قال في الخلاصة لكن هذه الحيلة إنما تنفع إذا كان قريباً من الماء
أما إذا بعد وجهه العنوف فلا انتهى والذي ينفع بكل حال حشو القطن والله أعلم

﴿فصل في الانجاس﴾

لما فرغ من بيان النجاسة الحكيمة وبيان تطهيرها أصلاً وخلفاً شرع في
بيان النجاسة الحقيقية وقدم الحكمة لكثرة وقوعها وأهميتها حيث لا ينفك عن
منها النجاسة هي في الأصل مصدر نجس ينجم بضم عينها وبكسر هاء في الماخ
وفتحها في المنارع فهي اسم معنى وتطلق على الجسم النجس في اسم معين
وهي على ضربين أي على نوعين نجاسة غليظة أي شديدة في منع جواز
الصلوة ونجاسة خفيفة التأثير بالنسبة إلى الغليظة أما النجاسة الغليظة
أكتفى بالتفصيل في بيان النجاستين عن التعريف للاختلاف فيهما أي خفيفة

وصاحبه مع عدم سلامته عن النقص في كلا المذهبين فعلى قول الخليفة
 الغليظة هو النفس الذي لم يتعارض نضان في كونه نجسا والخفيفة بخلافه عند
 الغليظة هو النفس الذي لم يختلف في كونه نجسا والخفيفة بخلافه ويرد على
 سؤالهما حيث حصل التعارض في كونه نجسا ولم يحكم نجاسة وعلى تعريفهما متى
 اختلف فيه وهو مغلف فالنجاسة المغلفة كالعدوه وهي جميع الانسان والبول
 اى بول ما لا يؤكل لحمه غير الفرس واطلقه اعتمادا على ما يذكره من بعد في مثال
 الخفيفة والدم المسفوح ونحو الكلب اى رجيعة وكذا سائر سباع البهائم ولحم الخنزير
 وسائر اجزائه هذه الاشياء نجاستها معلومة في الدين بالضرورة لا خلاف فيها الا شعيرة
 لما ايم الانتفاع به للحرز ضرورة قال محمد انه لو وقع في الماء لا ينجسه وكذا الحوم ما ايم
 لا يؤكل لحمه اذ الم يكن ذلك الحيوان من ذى اى مذ بوحا بالتسمية حقيقة او حكما والذ
 مسيل او كتابي فان تلك اللحوم اذ ذاك نجسة نجاسة غليظة اما اذ ذبح ذلك
 الحيوان الذي لا يؤكل لحمه بالتسمية حقيقة او حكما كالناسى وكان الذ ايم مسيلا
 او كتابيا وصلى احد مع لحمه او جلده قبل الدباعة فيجوز ما صلى ما بعد الدبا
 فلا خلاف فيه عندنا وهذا الذى ذكره هو اختيار صاحب الهداية وطائفة من
 الصحاح ان اللحم لا يطهر بالذكوة قال في الاسرار جلود السباع تطهر بالذكوة عندنا خلا
 للشافعي ثم قال فان قيل الجلد يكون متصلا باللحم واللحم نجس لا يطهر بالذكوة فكيف
 يكون الجلد طاهرا قلنا من مشائخنا من يقول اللحم طاهر وان لم يحل الاكل ومنهم
 يقول نجس وهو الصحيح عندنا فالظاهر ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة ولكن انفقوا
 بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع ماسة اللحم للجلد فلا ينجس ذكر الناطق اذ اصله
 ومع من لم السباع كالشعوب نحو اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلوة وان كان مذبو
 وعن الفقيه ابي جعفر اذ اصله ومع لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلوة ولو وقع
 في الماء افسد وكذا قال في الكافي ولحمها نجس في الصحيح واعترض الشيخ محمد بن
 على قولهم بين اللحم والجلد جلدة رقيقة الى آخره بان اذ كان كذلك فلا يطهر صل الذكوة
 في اطلالة الرطوبات عن الجلد لتوقف طهارته عليه يعنى ان يطهر جلد هاء
 ان لم تتركى لكن الجواب بان توقف طهارته على الذكوة او الذبح بقوله عليه السلام لا
 تنفعوا من الميتة باهاب فانزعه توقف اطلاق الانتفاع على عدم كونها ميتة وان
 كانت فعلى الدباغ لان الاهاب اسم لما يدبغ من الجلود فالحاصل ان في طهارة

الصحيح ان اللحم لا يطهر بالذكوة عندنا

فصل في السباع يطهر بالذكوة عندنا خلا للشافعي

ولا يصح التطهارة وفي طهارة
طهارة بها اختلاف
المكمل

جلد ما لا يؤكل بالذكوة اختلافاً والصحيح النجاسة لا يسوره نجس وقد علموا بخا
حق صاحب الهداية بأنه متولد من لحم نجس وايضا القاعدة ان الحرمة لا للكرامة
مع الصلاة للعدا آية النجاسة فاللحم نجس حال الحيوة فكذلك اجد الذكوة والجلد طاهر حال
الحيوة لعدم اتصاله باللحم فكذلك اجد الذكوة اذ لم يذك فيجوز الاستثناء من قوله فيجوز اي
في مأكول اللحم بالتحذ وهي دليل النجاسة وقوله الا الخنزير استثناء من قوله فيجوز اي
يجوز الصلوة مع لحم ما لا يؤكل لحمه او جلده اذ اذبح بالتسمية الا الخنزير فانه اذا ذبح بالتسمية
كما تقدم لا يطهر لحمه ولا جلده لانه نجس العين لقوله تعالى فان رجس الضمير يعود الى الخنزير
لقربه لا الى اللحم لا يقال المقصود في الكلام هو المضاف فينبغي ان يصير اليه بحول لقيت بن زيد
وكلمه لانا نقول ليس في ذلك في كل موضع بل هو دأب مع القرينة فقد جوز في قوله تعالى
من بعد ميثاق العود الى كل من العهد ولفظ الجلالة وجزم في قوله واشكروا نعمة الله ان
اياهم تعبدتم بعبوده المضاف اليه لعدم صلاحية عوده الى المضاف وفي قوله لقيت
زيد كلمة بعبوده المضاف لانه هو الملاقى فيكون هو المكمل ما نحن فيه مثل قوله تعالى
من بعد ميثاق في صلاحية العود الى كل منهما لكن الموضع موضع احتياط فوجب الاحتادة
على ما فيها الاحتياط وهو الميثاق اليه لشموله واما الوديع جلده اي جلد الخنزير ففيه
الرواية عن اصحابنا انه لا يطهر وعليه عامة استأخر لما تقدم انه نجس العين ولان
جلده لا يقبل الدباغ فانه طبقات كجلد الادمي فلا يطهر لعدم احتمال المطهر وروى
ابي يوسف في غير ظاهر الرواية انه اي جلد الخنزير ايضا يطهر بالدباغ ويجوز
بيعه والانتفاع به والصلوة فيه وعليه عموم قوله عليه السلام اياها بايع فقه
رواه الترمذي من حديث ابن عباس وصححه ورواه مسلم بلفظ آخر والبراء بن عبد
الاولان المراد غير نجس العين مما كان طاهرا ويخجن بالموت فالنجاسة العارضة بالموت
في الجلد حكم الشرع بزوالها بالدباغ كما حكم بزوال نجاسة ميتة الانسان المسلم بالجلد
وعن الثاني ان المراد ما يقبل الدباغ بخلاف ما لا يقبله كجلد الحية والفاة
فكذلك الخنزير لانه لا يقبل الدباغ اما الارواث جمع روث وهو رجيع ذي الحافر
والاختاء جمع خثى وهو رجيع نوع البقر والفيل فكذلكما نجس نجاسة
غليظة عند ابي حنيفة لما في البخاري من حديث ابن مسعود ان النبي
صلى الله عليه وسلم الغائط فامرني ان آتية بثلاثة اجار فوجدت حجر
والجسم الثالث فلم اجد فاخذت روثه فأتيت به فاخذ الخبزين

والقوى الروتة وقال هذا ركس فهذا انص على نجاسة الروت ثم يعارضه دليل
على طهارته فيكون مغالطاً على ما تقدم من اصله في خريف النجاسة الغليظة
الخفيفة فان قيل قد عارضه ما في البخاري ايضا من قوله اني هم برة قال عليه
السلام ابغني اجارا استنفض بهما وثلاثي بعظم ولا بروتة قلت ما برة الروت
قال هما من طعام الجن وعزه في الرمضاء لا تسحبوا بالروت ولا بالعظام فانه زادوا
من الجن فانه يدل على طهارة الاروات لكونها طعام المؤمنين من الجن ولذا قال
مالك بطهارتها فحصل التعارض فينبغي ان تكون خفيفة عنده برة الروت
المعارضة لانها انما تكون مع التساوي ولا تباين لان ذلك دال على النجاسة بعبارة
وهذا يدل على الطهارة باشارته والاشارة لا تعارض العبارة على ان لنا ان نسلم
ان فيه اشارة تدل على طهارته وانما يكون كذلك لو كان طعامهم وهوروث على حاله
لم لا يجوز ان يخلق تعالى خلقا آخر ويجعله جسا خالصا وجنثا فطهارة الحرة
عن تلك الحقيقة كما لو ثبت منه حبان طاهر قطعا وعندنا نجاسة الاروات و
الاختلاف شواخي الفيل خفيفة لوقوع الاختلاف في نجاستها فعندنا هي طاهرة و
بهذا اثبت التحفيف عندهما على ما تقدم من صلتهما في تعريف الغليظة والخفيفة
وذكر في غنية الفقهاء وكذا في غيرها بول الحمار وخر الدجاج والبط وكذا خر
الاوذ والسمار وما شبه ذلك مما يستحيل الى تنق وفساد نجاسة غليظة اجزا
واما النجاسة الخفيفة فهي كولو مايؤكل لحمه من البهائم وهذا عند ابي حنيفة وابي
واما عند محمد فبول مايؤكل طاهرا لحد يث العربيين حيث امر عليه السلام بشربه لهما
قوله عليه السلام استنزهوا عن البول فان عامة عذاب القبر منه اخرجوا الحمار وقالوا
شرطها ولا اعرف له علة والمعوم مقدم على المبيع وخر مايؤكل لحمه من الطيور
والخزء مخصوص في العرف برجيع الطير فلذا لم يذكر قوله من الطيور في كثير من النسخ
وكون خزء مايؤكل لحمه نجاسة خفيفة انما هو في رواية الفقيه جعفر الطوسي
عن ابي حنيفة وروى عنهما ان نجاسة غليظة كذا في المنظومة ذكر الكرخي ان
نجاسة غليظة عند محمد وعندهما هو طاهر وصحها تسمى الاثمة السجسة
في مبسوطه وفي الجامع الصغير لقاضي خان انه مخففة عندهما مغالطة عند
وصحها الهداية فقال وقد قيل في المقدار وهو الاصح هو يقول التحفيف
للضرورة ولا ضرورة لعدم المخالطة فلا تخفيف ولهما انها تذرق

الاختلاف في النجاسة وقيل

في الهواء والنخاعي متعدد فتعققت الضرورة انتهى وقوله لعدم المخالطة قال في الكافي
 مخالطة الناس مع الصفرو والبازي والشاهين أكثر من مخالطتهم مع الحمام والعصفور
 ولو وقع في الأواني قليل يفسد ها وقيل لا وهو ظاهر الرواية قاله قاضي خان لتعذر
 صون الأناء عنه وجبر رواية طهارة أنه لا فرق بين ما كوى اللحم وغيره في الخور فكما
 أن خمر الماء كوى طاهر فكأن غيره هذا وأما قول المص وقال محمد كلاهما طاهر يعني بول
 ما كوى اللحم وخمر ما لا يؤكل دون خمر ما لا يؤكل على ما قد مناه وأما بول الهرة
 ففي ظاهر المذهب هو نجس نجاسة غليظة لدخوله تحت قوله عليه السلام
 استترهوا عن البول مع عدم المعارض والمخالطة وروى عن محمد الذي يعتاد البول
 أن بوله طاهر للضرورة وعمرم البلوى تعذر الاحتراز قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 ولا يخفى صحة هذه الرواية وقوله صاحب التجنيس لو بالسنور في البئر تخرج كله لأن بوله
 نجس باتفاق الروايات وكذا الواصاب ثوب افسد يحمل على الروايات الظاهرة أو
 على الذي لا يعتاد البول والافقد حتى في موضع آخر من التجنيس اختلافه
 فيما إذا بال على الثوب وقال الفقيه أبو جعفر نجس الأناء دون الثوب قال الشيخ
 كمال الدين وهو حسن لعادة تخمير الأواني وأما خمر ما يؤكل لحمه
 من الطيور سوى الدجاجة والبط والأوز ونحوها فطاهر عندنا خلا
 للشافعي وذلك كالحمامة والعصفور ونحوهما وجبر قول الشافعي أنه يستحيل
 إلى نتن وفساد كخمر الدجاج والبط ولنا إذا جمعنا على اقتناء الحمامات وتركها
 في المساجد مع الأمر بتطهيرها فمن عاشته رضي الله عنها قالت أمر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وإن تنظفت وتطيب به
 ابن حبان في صحيحه وأحمد أبو داود وعن سمرة أنه كتب إلى بنييه أما بعد
 فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نصنع المساجد في دورنا ونصلح صنعها
 ونظهرها رواه أبو داود وسكت عليه فدل ذلك على طهارة خريثها وهو
 الاستحسان ولو وقع في الماء لا يفسد لكونه طاهرا وكذا بغير الفأرة إذا وقع في الدهن
 يفسد إذا كان قليلا بحيث لا يظهر طعمه ولا ريحه فيه لعموم البلوى لقائل إن يمنع
 عموم البلوى في الدهن لأن الغالب فيه التخمير والحفظ وفي فتاوى قاضي خان بول
 الهرة والفأرة نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب انتهى إذا فسد الماء
 الثوب فساد الدهن أولى لوجود الضرورة فيه مادونه بخلاف ما اوقع بغيره

في الحنطة فطخت حيث لا يجس بالم يظهر أثره في الدقيق إذا ضرورة هناك
 أشد حتى أن كثيرا ما يفرخ فيها والاحتراز عند متعذر ومختلف السنو الذكور
 على ما مر لعوم البلوى وفي الاختيار وكذا بول الفأرة وخرها يعني أنه يجس ثم قال
 والاحتراز عند ممكن في الماء غير ممكن في الطعام والياب فيعفى عنه فيها وهذا موافق
 لما ذكرهنا فإن الدهن من جملة الطعام الأهم إلا أن يحمل الطعام على الحنطة ونحوها
 والاحتياط أولى البيضة إذا وقعت من الد جابت في الماء وفي الموقاة لا تفسد وكذا
 السحلة إذا وقعت من امها رطبة في الماء لا تفسد كذا في كتب القناوى وهذا
 لأن الرطوبة التي عليها ليست بنجسة لكونها في محلها وكذا الانفحة بكسر الهمزة و
 فتح الفاء وقد تكسروها ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند
 أبي حنيفة لا تفسد الماء ولا غيره إذا خرجت من شاة ميتة سواء كانت جامدة
 او مائعة وعندهما المائعة نجسة والجامدة متنجسة تطهر بالغسل فيفسد الماء
 وغيره الا اذا غسلت الجامدة اما لو خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهارتها ولها
 ان المحل يجس بالموت فتجس ما فيه الا ان نجاسة الجامدة بالمجاورة وغسلها ممكن فظهر
 بالغسل ولان الموت ليس بنجس لذاته بل بالنجس الذي هو الرطوبات وهي بعزائها ولا
 تجس بنجاسة الوعاء لانها في معدتها والاختلاف في لبن اليتيم على هذا اما الماء المستعمل
 بنجاسة غليظة عند أبي حنيفة في رواية الحسن ثياد عنه لقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في
 الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة هي عن الاختسار في الماء الدائم كنهيه عن البول فيه
 لانه ماء ازيلت به نجاسة حكيم فيعتبر بما ازيل به الحقيقة بل أولى اذا القليل من الحقيقة
 عفو ومن الحكمة لا وعند أبي يوسف هو نجس بنجاسة خفيفة وهي رواية عن أبي
 حنيفة ايضا للاختلاف في نجاسة وضرورة تعذر رمون الشيا من تحت
 وعند محمد وهي رواية عن أبي حنيفة ايضا هو طاهر غير طهواى غير مطهر وبأخذ
 اكثر لسانه وهو طاهر الرواية وعليه الفتوى لان الماء اذا استعمل في محل فاقصه احواله
 ان يعطى له حكم ذلك المحل واعضاء المحل طاهرة حتى لو حمله انسان وصلى به جازت
 صلوة لكن لا يحل اداء الصلوة ببدن محدث فالأمر المستعمل يصير بهذه
 الصفة فاذا اصاب الثوب جازت صلوة فيه ولو توضع به لم تجز صلوة ولا
 لما اديت به قربت تغيرت صفته كمال اديت به زكوة يصير وسخا وحرمت تناوله
 لغیره وهاشمي أبيه للفقيه ضرورة كما حلت اليتيم لها فكذا الماء لم يبق مطهرا كذا في الكفا

لكن هذا التشبيه غير ظاهر لان مال الزكوة حرم على الغني والهاشمي قبل ان تؤدي
 الزكوة مرة لانها لا تكون مؤداة الا عقب الدفع والماء ليس كذلك فانه لا يخرج
 عن المطهرة قبل ان يستعمل او مما يدل على عدم نجاسة الماء المستعمل انه لم يرد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والصحابه التحرز عن مع احتياطهم في المهاراة وتحترزهم عن قليل النجاسة
 وان خفت فدل على طهارته وكوهم لم يرو عنه حفظه ولا حمله في الاسفار سيما
 في الاماكن العذبة البياض ولم يرو عن احد منهم انه اخذ الماء الذي سأل من منق
 غيره او غسله في اثناء فتوضأ به دليل ظاهر على انه غير مطهر ومن تتبع اخبارهم
 حصل له بذلك علم ضروري ولا فرق في هذا بين ان يكون مستعملا محدثا او غير محدث
 بان توضأ على الوضوء وقال زفران كان غير محدث فالماء الذي استعمله طاهر مطهر لا ينجس
 البدن كان كذلك تجوز الصلوة به قلنا لما نوى القربة وقد زاد بظاهرة على طهارة
 نور على نور على ما جاءت به الآثار وان يكون طهارة جديدة حكما الا بازالة النجاسة
 حكما وهي نجاسة الأثام فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحد سواء حكما فلا يبقى
 مطهر والماء المستعمل هو كل ما ازيل به حدث اصغرا واكبورا استعماله في البدن على وجه القربة
 هذا حل الماء المستعمل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف فانه عندهما يصير مستعملا
 باحد شيئين اما بازالة الحدث او باستعماله في البدن على وجه القربة وبينهما عموم
 خصوص من وجه فيجتمعا في مثل ما اذا توضأ المحدث بالنية وينفرد الاول في مثل ما
 اذا توضأ المحدث بالنية والثاني في مثل ما اذا توضأ المتوضي بالنية وعند محمد لا يصير
 مستعملا بمجرد رفع الحد بل بالاستعمال على وجه القربة في البدن سواء رفع الحد ام لا
 لان ثبوت حكم الاستعمال انما هو بسبب انتقال نجاسة الأثام اليه على ما في الحد عن
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ العبد المسلم او المؤمن فغسل وجهه
 خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل يده
 خرج من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجليه خرج
 كل خطيئة مشتها رجليه مع الماء او مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب واه
 مسلم وذلك لا يكون الا بنية التقرب جماعا وقال اسقاط الغرض مؤثرا ايضا لان ذلك
 الاعضاء وقد حل فيها ما يمنع الصلوة بخلاف ذلك المانع الى الماء وصار نظيره تحول الأثام
 انما يصير مستعملا اذا زال عن البدن في الغسل او عن العضو الذي استعمل فيه في
 الوضوء لضرورة التوضي والاستقرار في مكان ليس بشرط قال في الحديث الصحيح انه تكلم

زایل العضو صار مستعملاً لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا
 ضرورة بعد انتهى وكذا في المحيطان الاجتماع في مكان ليس بشرط وهذا هو من هب أصحابنا
 قال وما ذكر في شرح الطحاوي أن الماء إنما يأخذ حكم الاستعمال إذا استقر في مكان فذلك قول
 سفيان الثوري وأبراهيم النخعي وبعض مشائخ بلخ وهو اختيار الطحاوي وبه كان يفتي ^{الدين} طهيري
 المرعيني أما من هب أصحابنا فما ذكرنا وعن هذا قلنا أن من فشي مسح رأسه فآخذ
 ماء من لحيته ومسح به رأسه لا يجوز انتهى وفي الفتاوى الظهيرية اتفق علماء أوثان
 الماء الذي تأدت به القرية مادام متردداً في العضو لا يعطى له حكم الاستعمال فإذا
 العضو لم يصل الأرض ولا إلى موضع يستقر فيه بل هو في الهواء إذا نزل على عضو إنسان
 وجري فيه لم يصير متوضئاً انتهى هكذا في الكفاية وفي الخلاصة والخاتمة ما ذكرنا أنه لا
 يصير مستعملاً ما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحرك انتهى قوله إذا استعمل في البيت
 احتراز عما إذا استعمل في غيره من الثوب نحو بنية القرية فإنه لا يصير مستعملاً
 يدخل فيه ما لو غسل يديه قبل الطعام أو بعد بنية إقامة السنة حيث يصير مستعملاً
 ويتفرع على ما ذكرنا امرأة غسلت القدر والقصاع أو غسلت يديها من الوسخ
 أو العجين لا يصير ذلك الماء مستعملاً هذا إن لم يكن على يدها حدث بالاتفاق
 لعدم وجود شيء من الأمرين والأفعلى قول محمد خاصة لعدم الاستعمال على وجه ^{القرية}
 وفي فتاوى قاضي خان المحدث أو الجنب إذا دخل يده في الأثناء للاغتراء وليس عليها نجاسة
 لا يفسد الماء يعني لا ينجس ولا يصير مستعملاً وكذا إذا دخل يده في الجنب الرفق لأخراجه الكون
 لا يصير مستعملاً وكذا الجنب إذا دخل رجله في البئر في طلب الدلو لا يصير مستعملاً
 لمكان الضرورة بخلاف ما لو أدخل يده أو رجله للتبرق فإنه يصير مستعملاً لا تغد المضرورة
 ولو أخذ الجنب الماء بقبه لا يريد المضمضة لا يصير مستعملاً عند محمد وقال أبو يوسف لا ينجس
 طهوراً قال قاضي خان هو الصحيح أما لأنه صار مستعملاً بسقوط الفرض أو لأنه خالط
 البزاق فلا يكون طهوراً وإن أدخل الجنب المحدث يده في الأثناء يريد الغسل إن دخل
 الأصابع دون الكف لا يصير مستعملاً وإن أدخل الكف يصير مستعملاً كذلك في
 الخلاصة وفيها الطاهر إذا اغتسل في البئر بنية القرية أفسد وإن اغتسل لطلب ^{الدلو}
 وليس عليه بدنه نجاسة ولم يدلك فيه جسده لم يفسد عندهم جميعاً أقول وكذا لو دلك
 جسده لازالة الوسخ ينبغي أن لا يفسد لأن الفرض أنه طاهر ولم ينو القرية ولو غسل
 المحدث غير أعضائه الوضوء فالأصح أنه لا يصير مستعملاً ويجوز الوضوء به وكذلك

اذا غسل ثوبا او افاء طاهرا وان ادخل الصبي يده في الماء وعلم ان ليس بها نجس
 يجوز التوضوء به وان شك في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ به وان توضأ جاز هذا اذا
 يتوضأ الصبي به فان توضأ به ناديا اختلف فيه المتأخرون المختار ان يصير مستعملا اذا
 كان عاقلا لانه قوي قرينة معتبرة وان انتخضم من غسالة الجنب في الاء لا يفسد الماء
 امان سال فيه سيلانا فانه يفسد وعلى هذا حوض الحمام وعلى قوله هو المختار
 يفسد ما لم يغلب عليه على ما تقدم في فصل للياء ويكوشرب الماء المستعمل ويجوز الانتفاع
 وبالماء النجس في نحويل الطين وسقى الدواب وكل اها دبع فقد طهر الحديث ابن عباس
 المتقدم في اوائل الفصل وفي الصحيحين عنه ايضا قال تصدق على مولاة لي صونة
 بشاة فماتت ففبارسوا الله صلى الله عليه وسلم فقال هلا اخذتم اها بها فادعوا
 فانقعتم به فقالوا انها ميتة قال انما حرم اكلها وامام ارواه اصحاح السنن عن عبد
 الرحمن بن ابي ليلى عن عبد الله بن عكيم عن علي بن عكيم انه كتب الى جبهينه قبل موته بشهر
 لا تنقعو من الميتة باها في لاعصب الترمذي وعند احمد بشرا وشهرين فليس قوة
 حد ابن عباس حتى يعارضه ويفسخه مع ما في متنه وسنده من الاضطراب ففسده في رواية
 ابو داود من جهة خالد الخذاء عن الحكم بن عتيبة بالفوقانية عن عبد الرحمن انه انطلق هو
 اناس الى عبد الله بن عكيم قال فدخلوا ووقفت على الباب فخرجوا الى فاحبروا في عبد الله
 بن عكيم اخبرهم الحديث ففى هذا انه سمع من الداخلين فيما قبله انه سمع من ابن
 عكيم وفي متنه في رواية قبل موته بشهر وفي اخرى باربعين يوما وفي اخرى بثلاثة ايام
 على انه قد اختلف في صحة ابن عكيم وعلى تقدير التسليم فاهاب سم لما لم يدبع و
 مارواه الطبراني في الاوسط من لفظ هذا الحديث كنت رخصة لكم في جلود الميتة فلا
 تنقعو من الميتة بجلده ولا عصب سنده فضالة بن مفضل مضعف اذا طهر لاهابا بالدم
 جازت الصلوة معه ملبوا ومفروشا ومحمولا الاجل الخنزير لنجاسته عينه والاد
 لكرامة وذكر في الشرح كذا في اكثر النسخ المراد به شر الاسبيجاني وفي بعضها وفي
 شرح الاسبيجاني مصرحاً به كل حيوان اذا ذبح بالسمية طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع
 اجزائه سوا الخنزير سواء كان مأكول اللحم او غير مأكول اللحم وقد تقدم الكلام فيها
 مستوفى في اول الفصل وجلد الادمى اذا وقع منه مقدار طفر في الماء يفسد الماء
 لانه نجس وفي الخاقانية كما كان سورة نجسا لا يطهر لحمه وجلده بالذكاة وقد
 انه من بعض المشائخ وان الاصغر طهارة جلده ذلحمه وعن محمد جلد الكلب الذئب يطهر

توجب تنجيسه وكذا حكم الثوب اذا اصابه منى فترك ثم اصابه الماء في رواية يعوده نجسا
رواية لا قال قاضي خان الصحيح انه يعوده نجسا انتهى وذلك لان اجزاء النجاسة باقية
فيه وانما حكم بطهارته يابس بالنص على خلاف القياس فاذا اصاب الماء زالا لم يرد النص
هو حال اليبس بخلاف الجلد والارض والبرقاز الحكم بطهارتها مطلق وموافق للقياس
لزوال اثر النجاسة وكذا الارض اذا اصابها نجس وجفت وحكم بطهارتها ثم اصابها
الماء في رواية تعوده نجسة وفي رواية لا والمختار الثاني لما قلنا وكذا قال قاضي خان الصحيح
انها لا تعوده نجسة وكذا البرقاز اذا تنجست فخارت ثم عاد ماؤها في رواية تعوده نجسة
رواية لا وذكر في فتاوى قاضي خان ان الاظهر في البرقاز يعوده نجسا المذكور فيها في فصل البرقاز
انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعوده نجسا لان الزايل لا يعود
بلا سبب جديد والماء العائد غير معلوم انه عين الاول بل الغالب انه غير فلا يكون نجسا

فصل في البرقاز

ذكره لادنى مناسبة وهي ذكر المسئلة المتقدم عليه ومسائل من جملة بيان النجاسة الحقيقية
اذا وقع في البرقاز نجاسة نزلت اى البرقاز والمراد ماؤها فان النزع للماء لكن توسعوا باسناد
الى البرقاز مثل جرى النهر وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها اعلم ان مسائل الآباء
مبنية على اتباع الآقا واذا القياس فيها اما ما قاله بشر الريسى من الطم بالطين لا نزع وان
نزع ما فيها يبقى الطين والحجارة نجسا فيتنجس الماء الجديد واما ما نقل عن محمد انه
قال اجتمع رأيي ورأي ابني يوسف ان ماء البرقاز في حكم الماء الجاري لا نزع يبيع من اسفله ويؤخذ
من اعلاه فهو كحوض الحمام يصب من جانب ويؤخذ من نجا فلا يتنجس ثم قلنا ومما
لواهمنا ينزع بعض الدلاء ولا يخالف السلف وعند مالك والشافعي واحد لا يتنجس بناء
على ما تقدم ان عند مالك لا يتنجس القليل ما لم يتغير وعند الشافعي واحد لا يتنجس
ما لم يتغير اذا عرفت هذا فقولنا اذا وقع في البرقاز نجاسة الى آخره مبنى على ما روى عن
بن عباس بن الزبير من الامر بنزع برقاز مزم حين وقع فيها الزنجى على ما يأتي قريبا ان
شاء الله تعالى وان وقعت فيها فارة او عصفورة او ما هو نحوها في المقدار ينزع
منها عشرون دلوا الى ثلثين لما روى عن ابي نزال في فارة ماتت في البرقاز خبز
من ساغنها ينزع منها عشرون دلوا والعصفورة ونحوها لمحقة بها دلالة لا قيسا
ولا نقض لما ذكرنا ان لا مدخل للقياس في التقديرات ثم العشرون بطريق الايجاب

لورود الآثار بها والزائد الى الثلثين بطريق الاستحباب لاحتمال زيادة الدلو المذكور في
 الأثر على ساقه من الوسط فانه المعتبر وهو ما يسع صاعا من الحمل المعتدل وان ماتت فيه
 حامة او دجاجة او سنور السنور بالكسر وفحم النون او ما قاربها في الجثة نزع منها اربعون
 دلو او خمسون هكذا في الجامع الصغير قال في الصلاة وهو الاظهر يعني اظهر من
 قول القدر الى ستين لحديث ابي سعيد الخدري انه قال في الدجاجة اذا ماتت في
 ينزع منها اربعون دلو وهذا البيان لا يجاب والخمسون بطريق الاستحباب انتهى
 قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ما ذكره عن انس والخدري ذكره مشائخنا غير ان
 قصور نظرنا اخفاه عنا قال وقال الشيخ علاء الدين ان الطحاوي رواهما فيمكن
 رواهما في غير شرح الآثار واذا اخرج في شرح الآثار بسند عن علي قال في بئر
 فيه قارة فماتت ينزع ماؤها وبسند اليه ايضا اذا سقطت القارة او الدابة في
 البئر فانزحها حتى يغلبك الماء وبسند الى ابراهيم النخعي في البئر يقع فيها الجر
 او السنور فيموت قال تدلو اربعين دلو وبسند في قارة وقعت في بئر ينزع منها قد
 اربعين دلو وبسند عن حماد بن ابي سليمان قال في دجاجة وقعت في البئر قال ينزع
 قد اربعين او خمسين ثم يتوضأ منها وبسند عن عبد الله بن سير عن الشعبي قال
 سأله عن الدجاجة في البئر فموت قال ينزع منها سبعون دلو وبسند عن الطحاوي
 والسنور ونحوها يقع في البئر قال ينزع منها اربعون دلو وبسند صحيح انتهى وان
 ماتت فيها شاة او كلبا وادعى نزع جميع الماء لما روى الدارقطني عن ابن سيرين
 ان زنجيا وقع في زمزم يعني مات فامر به ابن عباس فاخرج وامر بها ان تنزع قال فقلتم
 عين جاءت من الركن قال فامر بها قد ست بالقباط والمصارف حتى تنحوها فلما
 نحوها انفجرت عليهم وهو مرسل فان ابن سيرين لم يرا ابن عباس ورواه ابن ابي شيبة
 هشيم عن منصور عن عطاء وهو سند صحيح وذكر الطحاوي عن سالم بن عبد الرحمن ثنا
 سعيد بن منصور ثنا هشيم ثنا منصور عن عطاء ان جد شيئا وقع في زمزم فأت
 فامر عبد الله بن الزبير فنزع ماؤها فجعل الماء لا ينقطع فنظر فاذا عين تجري
 من قبل الحجر الاسود فقال ابن الزبير حسبكم وهذا ايضا صحيح باعتراف
 الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد به في الامام وما نقل عن ابن عيينة ان
 عملة منذ سبعين سنة لها رصغيرا ولا كبير يعرف حديث الزبيني الذي قالوا
 انه وقع في زمزم وقولنا الشافعي لا يعرفه هذا عن ابن عباس وكيف يروى

ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الماء لا ينجس شيء ويتركه وان كان قد فعل
فلنجاسته ظهرت على وجه الماء وللتظيف مد فزع بان عدم علمهما لا يصلح
في دين الله تعالى ولا ينفي علم غيرههما ويقال للشافعي رواية ابن عباس ذلك الحديث كظلمة
انتبه فكم تركته فيما دون القلتين لدليل آخر لا نستبعد مثله من ابن عباس ثم الظاهر
من السوق واللفظ لقاتل مات قاصر نزوحها ان سبب لنزوح الموت لا شيء آخر كما في سببها
عليه السلام فنجد وزني ما عز فرجهم من بينهما وبين ذلك الحديث قريبا من مائة و
خمس مائة فكان اخبار من ادرك الواقعة واشتهر بالطريق الصحيح الى سن عدم
علمهما وقوله النووي كيف يصل هذا الخبر الى اهل الكوفة ويجعله اهل مكة استبعد
لنجد وصوح الطريق ومعارض بقول الشافعي لاحد انتم اعلم بالاخبار والله يدبر ما يشاء
فاذا كان خبر صحيح فاعلموني حتى اذهب ليه كوفيا كان وبصريا او ناهيا فملا ذلك كيف
يصل هذا الى اولئك ويجعله اهل الحرمين على ان الاخبار للحنبلين روايتها الشاميون
والعراقيون دون الحجازيين اكثر من ان تحصى هو غير جاهل بها لكن للتعصب همة
وذو هول وذلك لان الصحابة انتشرت في البلاد خصوصا العراق قال العجلي في تاريخه
نزل الكوفة الف وخمسمائة من الصحابة ونزل قرقسيا ستمائة وكذا يخرج جميع الماء ان
استخرج الكلب في الخنزير حيا وان لم اى ولو لم يصب فيه الماء اما الخنزير فظا هر
لنجاسته عينه واما الكلب فخرقة عن سائر ما يكون سؤره نجسا منى على كونه ايضا
العين قال قاضيان في تعليقه هذه المسئلة المذكورة اما الخنزير فظن عينه نجس والكلب كذلك
وبني علي في فتاواه جملة من مسائل فانه قال الكلب اذا خرج من الماء وانقضى فاذا ثوب
انسان افسد وكذا قال اذا مشى في طين او رذخة يتجسس الطير والروث واداه
على قلم فوضع انسان رجله على ذلك الموضع ان كان رطبا بحيث لو وضع عليه شيء
يبتل يصير التلنجسا فما يصيبه يكون نجسا ونحوها من المسائل واختلفت روايات
المسوق في باب الحدوث الانتفاع مباح في حال الاختيار فلو كان نفس نجسا لما لم الانتفاع
به ثم ذكر في اوائل الوضوء والصحيح من المذهب ان عين الكلب نجس ذكر في كتاب
الصيد من في تعليق بيع الكلب بهذا اتبين انه ليس يتجسس العين وفي مسطور شيخ
الاسلام واما جلد الكلب فمن اصحابنا فيه روايتان في رواية يطهر بالابيض وفي
رواية لا يطهر وهو الظاهر من المذهب في المحيط الكلب اذا وقع في الماء فاحرج
حيا ان اصاب فيه الماء يجب نزح جميع الماء وان لم يصب فيه الماء فلعقل قولها يجب

فقط ان كان
الكلب يتجسس العين

الروضة المحرقة
ويكنى الكلب
الطين ولو غسل
الشاة يابى

تخرج جميع الماء وعن أبي حنيفة لا بأس به وقال وهذا إشارة إلى أن عين الكلب
 ليس نجس وقال في الهداية والكلب ليس نجس العين لا يرى أنه يتفقع به حراسة و
 اصطيا إذا جلا في الخنزير وفي القنية اختلفت في نجاسة الكلب الذي صرح عند من
 الروايات في النواذر والأصالي أنه نجس العين عندها وعند أبي حنيفة ليس نجس العين
 وهو موافق لما في المحيط هذا ما فيه من الرواية والذي تقتضيه الدراية عدم نجاسة
 عينه لما قال من الهداية ولعدم الدليل على نجاسة العين والأصل عدمها والدليل الدال
 على نجاسة سوره لا يقتضيه نجاسة عينه والله أعلم وكل حيوان سوا الخنزير والكلب على ما ذكره
 إذا أخرج حيا من البر بعد الوقوع والحال أنه قد أصاب الماء فيه فإنه ينظر إلى كان
 سوره طاهرا ولم يعلم أن عليه نجاسة لا ينجس الماء ولكن لا يتوضأ منه احتياطا
 لاحتمال أنه كان عليه نجاسة أو أنه أحدث عند الوقوع ومع هذا إن توضأ جاز
 لأن الأصل عدم ذلك إلا ما كان غالباً كما قالوا في الفارة إذا هربت من الهرة فسقطت
 في البر نجستها الغلبة البول منها عند الخوف من الهرة وإن كان سوره نجسا
 ينزح كله لتنجسه بسوره ويفهم من قيد أصابة الماء فيه أنه إذا لم يصب فيه لا ينجس
 وإن كان سوره نجسا وإن غرقه فربما بين الخنزير والكلب وبين سائر السباع في ذلك
 الذي يجب أن ينجس على كل حال وصرح به قاضيان فقالا ووقع فيه كلب خنزير وما
 أرى لم يمتصافه الماء ولم يصب الخنزير فلان عينه نجس الكلب كذلك أولان ما
 في النجاسات وسائر السباع بمنزلة الكلب انتهى أيضا فخرجها نجسة وتزول نجاستها
 بلحسها لأن سورها نجس واحتمال كونه دخل في ماء قبل ذلك بحيث انغسل فخرج
 في غاية النجاسة فلا يعتبر بخلاف ما سوره مكروه كالهرة فإن نجاسته يخرج به تزول بلحسها
 ذلك وإن كان سوره مكروها يستحب أن ينزح منها عشرة دلاء ونحوها كذا في الخلاصة
 ذكر أن يستحب كله لما كان يجب مبرتها للقتض للنجاسة نزع عشرين فيا يقتض الكراهة
 معك في المقدار فيجعل عشرة ونحوها وفي الحكم فيجعل مستحباً فإن الندب
 بعض الوجوب كما أن الكراهة بعض الحرمة التي هي موجب للنجاسة وأما فعل
 ذلك احتياطاً لجواز أن يكون القياس هذا الذي قلناه ولا فلا مدخل للقياس
 في نصب المقادير ولا في ثبوت الأحكام من الندب غير من غير تقدم أصل قين
 عليه فليتأمل وإن كان سوره مشكوكا ينزح كله أيضا كما نزح كله فيما سوره
 نجس لا مشترك المشكوك والنجس عدم الطهورية وإن افرقاً من حيث الطهارة

فاذا لم ينزح ربما تطهر به احدى الصلوة به وحده غير محورية فنزح كله كذا روى
 عن ابي يوسف في الفتاوى ولم يذكر عن غيره خلافاً وان انتقم فيها الحيوان الواقع
 او تقضم نيزج جميع ما فيها من الماء سواء صغر ذلك الحيوان او كبر بعد ان يكون
 مما يفسد الماء وكذا الواقع فيها ذنب القارة او نحوه لا ينتشار النجاسة في جميع
 الماء وعليه يحمل ما روى عن علي رضي الله عنه من الامر بنزح الماء كله في ما قد مناه
 من رواية الطحاوي وان وجدوا فيها قارة ميتة والسم لا يدرى انهم لا يدرون انها
 وقعت ولم ينتقم اعادوا صلوة يوم و ليلة اذا كانوا توضؤوا منها منذ يوم ربهان فما
 زادوا الا الذي صلوة يوضؤهم منها منذ يوم و ليلة وغسلوا كل شئ اصابه ماءؤها
 في الزمان المذكور وان كانت انتفخت او تقضت اعادوا صلوة ثلاثة ايام وليايتها
 لو ما اذوه يوضؤهم منها فيها وغسلوا كل ما اصابه ماءؤها فيها وهذا كله عند الجحيفة
 وقال ليس عليهم اعادة شئ مما صلوه بالوضوء منها ولا غسل شئ مما اصابه ماءؤها
 حتى يتحققوا متى وقعت حملا على انها وقعت تلك الساعة فانتا وكانت ميتة قوتت بر
 او غير ذلك لان الحوادث تصاد الى قربة لا قات عند الامكان اليقين لا يزول بالشك
 الطهارة كانت متيقنة ووقع الشك في زوالها قبل الاطلاع وصار كمن رأى في ثوبه
 نجاسة لا يدري متى اصابته ولا بحقيقة ان الاحكام تصاد الى اسبابها الظاهرة والواقع وهو السبب
 الظاهر للموت وغيره موهوم والموهوم لا يعتبر في مقابلة الظاهر فيجاء الموت على السبب
 كمن جرح انسانا واستمر ذافرا حتى مات يضاف موته الى الجرح وان احتمل بيمه
 بغيره غير ان الموت لا يكون عقيب الوقوع من غير تراخ في الغالب فلا بد من التقدير
 مدة فقرة عند عدم الانتفاخ بيوم و ليلة لان ما دون ذلك ساعا لا يمكن لتقدير
 بها التفاوت عند الانتفاخ ثلاثة ايام لانه دليل تقادم العهد وما استوصى به من مسئلة
 النوب فقال المولى هي على الخلاف ايضا فعنده ان كانت النجاسة يابسة يعيد ما صلى به
 منذ ثلثة ايام وليايتها وان كانت رطبة فذ يوم و ليلة فلا يصح الاستيضاح ولو سلم
 انها اتفافية فالفرق ظاهر اذ الثوب بمراى منه كل ساعة فلو كان فيه نجاسة فيما مضى
 لراها واليثر عائب عن بصره والموضع موضع احتياط لكن هذا ما يتأتى في الرطبة لما اليث
 فيدعي ان يتجرى وقت اصابته عنده وكذا عندها اذا يتأتى ان يقال يحتمل انها اصابته
 تلك الساعة بعد يمسها الا ان يكون الزمان محتملا ليس بها بعد الاصابه واذا وقعت
 بعرض او بعرتان في البثر من بعرا لا يل والى انهم لم يتجنس البثر استحسانا والقياس ان

يتنجس لو وقع النجاسة في الماء القليل وجب الاستحسان ان آبار الفلوات ليس لها
رؤس حاجزة وتبعر المواشي حولها فتلق الرياح بعض ذلك فيها فجعل القليل عفو
للضرورة ولا ضرورة في الكثير كذا في الهداية وفيه إشارة الى ان حكم آبار الامصار خلا
ذلك قال شيخ الاسلام في المبسوط ما اذا كان في الامصار فاختلف مشائخنا فيقال بعضهم
يتنجس اذا وقع فيها بركة او بعرقان لانها لا تخلو عن خائل وقال بعضهم لا لان البعر
شيء صلب على ظاهره رطوبة الامعاء فلا تتدخله النجاسة وقال الامام القمي
الاصح التسوية اي بين آبار الفلوات والبيوت وان وقعت اي البركة والبعرقان
في اللبن وقت الحلب فاخرجت حين وقعت ولم يبق لها لون لم يتنجس اللبن ايضا
اي كما لم يتنجس البئر وهو مروي عن علي رضي الله عنه للضرورة اذ من عادتها
ان تبعد وقت الحلب والضرورة مقيدة بان يرحى من ساعته ولم يبق لها لون ذكره شيخ
الاسلام في المبسوط وان وقع في غير وقت الحلب فهو بمنزلة وقوعه في سائر الاوان
فيل يعفى فيه البركة والبعرقان كالبر والاصح انه يتنجس لعدم الضرورة وامكان
الاحتراز وروي عن ابي حنيفة البصرة اذا كانت يابسة لم تفسد الماء اي ماء البئر
ما لم يستكثره الناس لحوم البلوى ففي هذه الرواية إشارة الى ان حكم الرطبة ليس
كذلك وبيان حد الكثير وهو ما يستكثره الناظر قال في الكافي هو الصحيح في فتاوى قاضينا
الفاحش ما يستكثره الناس واليسير ما يستقله وقيل ان كان لا يسلم كل دلو عن بركة
وبعرتين فهو فاحش عن محمد ان اخذ ربع الماء فهو كثير انتهى قال في الهداية وهو ما يستكثره
الناظر في المروي عن ابي حنيفة وعليه للاعتقاد انتهى وفي الرطبة والمنكسرة اليابسة اختلا
بين المشائخ بعضهم افق فيهما بالتنجس لشيوع النجاسة في الماء للرطوبة وللرخاوة
في المنكسر بخلاف الصحيح اليابس وبعضهم سوى اي بين الرطب اليابس والمنكسر
والصحيح واختاره في الهداية وفي الكافي قال لا فرق بين الرطب اليابس والصحيح
المنكسر والروث والخث والبعرقان الضرورة تشمل لكل انتهى والارواث
بمنزلة المنكسرة لتخلنجها وورخاوتها وكذا الاختاء واكثر المشائخ على انه لا يطلق
التسوية في كل موضع بل تعتبر فيه الضرورة العامة والبلوى اذ كان فيه ضرورة
يتعدل الاحتراز عنده ووقع الحرج في الحكم بالنجاسة كما بار الفلوات
الغير المحفوظة الكثيرة الطارق والاستعمال لا يحكم بالنجاسة للضرورة
واذا كان الاحتراز غير متعدد كما بار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة

الطارق والاستعمال فهي بمنزلة الأفاعي لا يعنى فيه القليل وهذا الذي ينبغي ان
يعتمد عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة فينظر الى ما هي فيه الروح اذا كان
صلبا فهو بمنزلة البعرة في الحكم وتقدم انه لا فرق بين ان يقع من السهام والعصم
في البئر لم يفسد ماءؤها لانه طاهر وهذا اصلنا نحننا انما الله اعنى كما تقدم
وان وقع خرد الدجاج افسد انه نجس وليس فيه ضرورة لا مكان الاحتراز
وكذا اخر البط والاوز الاهلي بخلاف البري الطيار فان فيه ضرورة لان يذوق
من الهواء وكذا اخر الخفاش وبوله لا يفسد الماء فيه وكذا انه ذوق ماءه وكل
لحمه من الطير فانه طاهر في رواية سلافة في رواية يونس فان في رواية
تقدم وقال محمد كلاهما طاهر يعني بوله ما يؤكل وحرم ما يؤكل من الطيور كذا في
هنا هو الصحيح وقال بعضهم روى عن ابي حنيفة وابي يوسف ان ذوق سباع الطير نجس
نجاسة مخفية لا يفسد الثوب الا اذا فحش وفسد الماء وان قل كسائر النجاسات
الخفيفة فان حكمها يخالف الغليظة في الثياب دون الماء ولا يفسد الماء الاكثر
ما لم يغيره كسائر النجاسات وفسد الاواني وان قلى لا مكان صحتها عنه ولا
يفسد ماء البئر لتعد رصوها عنه وان بالث سنة او بقرة او غيرها مما يؤكل
لحمه في البئر نجس لان خفة النجاسة لا تظهر في الماء كما تقدم ويمكن صوت
البئر عن بول مثل هذه الحيوافان بخلاف الطيور لرميها بنجسها من الهواء الا عند
محمد فانها لا تنجس عنه لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عند علي ما مر وان قطرت
دم او خمر في البئر ولو قطرة واحدة ينزع ماء البئر كله لان ماء البئر في حكم القليل
ولو كان كثيرا ما لم يكن عشرين او عشرين وقد تقدم ان القليل يتنجس بوقوع النجاسة
وان لم يظهر اثرها فيه وفي الذخير وجب نزع من البئر ولو افسد ما لم يفسد
استقروا لو اخرق قاطر من حبل في بئر لا يتنجس البئر انما القليل انما يتنجس بالنجاسة
المستعمل ايضا للضرورة لان الثور من مثله مستعمل ومنه ما رواه شيخ حبيب
او محمد في البئر او دخل فيها الطيب الذي لم يفسد الحسن والرضى فان
ابو حنيفة في رواية الرجل جنب الماء نجس قالوا لانه دابة الاقاقة الماء عمار
مستعمل والاستعمال نجس فلا في بقية الاعضاء وهو يتصور بالبركة في البئر في حرم
وقال في رواية اخرى يخرج من الجنابة بغير غسل في بعض النجاسة
المستعمل فعلى هذه الرواية الشامية يجوز ان يبرأ ان غرض الحرام في البئر

ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة وهو
 اوفق الروايات عندنا انتهى وهو الاصح وقال ابو يوسف الرجل جنب الماء طاهر وهو
 مبني على ان ابا يوسف رحمه الله يشترط الصب وما يقوم مقامه في طهارة العصب
 فماله يوجد الصب وما يقوم مقامه من الجريان لا يجوز الوضوء ولا الغسل ^{فلم} عنده
 يخرج من الجنابة بدخوله في الماء الراكن فلم يصير الماء مستعملا لعدم ازالة الحديث
 عند القرية وفي الخلاصة ان قول ابن حنيفة كقول ابي يوسف ايضا ولم يذكره في غير الخلاصة
 هو مشكل على اصله لانه لا يشترط الصب وقال محمد كلاهما طاهر الرجل المحرز جبر من الجبل
 اذ الصب النية ليسا بشرط في ذلك والماء لانه لا يصير مستعملا عنده الا باقامة التقويم
 وهو بالنية والفرض ان لانية هذا كله اذ لم يكن على بدنه او ثوبه عند الوقوع والنية
 نجاسة حقيقية وان كانت على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية او كان مستنجا ابن حنيفة وماء
 يتجسل الماء بالاجماع لما تقدم ولو وقعت الحائض ان كان بعد انقطاع الحيض فنهى كالجنب
 ان كان قبل الانقطاع فكالطاهر وتقدم حكمه في بحث الماء المستعمل ولو وقعت في البحر
 اكثر من فارة فقد روى عن ابي يوسف انه قال الى اربع يلزم عشرون دلو او ثلثون فختم
 الاربع كحكم الواحدة وان كانت الفارات الواقعة خمساً ينزع اربعون دلو او خمسون
 الى التسع فختم الزائد على الاربع الى التسع كحكم الدجاجة فاذا كانت الفارات عشرا
 ينزع ماء البئر كله بمنزلة الشاة وعن محمد الفارقي ان اذا كانت كهيئة الدجاجة ينزع
 اربعون وفي الهرتين ينزع كل الماء كذا في التجنيس وهذا مذهب من قول ابي يوسف فانه يفتي
 ان الاربعين في الدجاجة وما قاربها والظاهر ان ابا يوسف اذا اعتبر ذلك ايضا ومن
 الصغار التي تكون الخمس منها قد الدجاجة او نحوها فلا خلاف حينئذ في الحقيقة وان
 كانت البئر معينة لا يمكن نزعها الا بعسر وخرج عظيم اخرجوا مقلد ما كان فيها من الماء
 ابتداء النزع ثم ان المشايخ اختلفوا كيف يقدر ما كان فيها اذ ذاك قال بعضهم يحقر
 حفرة مثل عمق الماء وطوله وعرضه وتخصص في نزع الماء حتى قلا الحفيرة وتا بعض
 يرسل فيها قصبه ويجعل يبلغ الماء علامة ثم ينزع منها عشر دلاء مثل انهم يغاد القصب
 فينظر كم نقص فينزع لكل قدر منها عشر دلاء وهذا ان القولان مرويان عن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة ينزع حتى يغلبهم الماء وقال بعضهم وهو عن ابي حنيفة ايضا يحكمه
 ذوا عدل من اهل البصرة بالماء فينزع منها يحكمها فان قالوا ان ما فيها ذلك
 الوقت الف دلو مثلا ينزع ذلك قال صاحب هذا بتر وهذا اي الاخذ بقول

العبد لئن أشبه بالفقه قال في الكافي انما الأصح اذا رجع الى أهل البصرة اصل في كثير
 من الصور كما في الحكمين والشاهدين وتقويم التلغ قال الله تعالى فاستلوا أهل
 الذكوان كنتم لا تعلمون + وقولنا يعتبر ما كان فيها وقت ابتداء النزع ذكره في الكافي ايضا
 وفي فتاوى قاضيهان بئر تيجس ماؤه فاراد وانزع للماء بعد زمان اختلفوا فيه منهم من قال
 يعتبر الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزعوا ذلك القدر وبقي مقدار ذراع او ذراعين
 يصير الماء طاهرا وطهورا ونحو ذلك تظهر في الرجل اذا اخذ في النزع فيجب ان
 العبد فوجد الماء أكثر مما ترك منهم من قال ينزع كل الماء ومنهم من قال ينزع مقدار الماء
 الذي بقي عند النزع وهو صحيح انتهى وهذه الفتوة افاضها بنا على ان المعتبر مقدار الماء وقت
 ابتداء النزع اولا لا على ان المعتبر مقداره وقت وقوع النجاسة اولا ثم قد علم منها ان الصحيح
 ما قاله في الكافي ان المعتبر وقت ابتداء النزع ودوى عن محمد انه قال ينزع منها ما شاء
 دلوا في ثلثمائة ذلوا واذا اجاب بذلك بناء على كثرة الماء في آبار بغداد كذا في المبسر
 والروعن ابي حنيفة انه اذا نزع منها مائة ذلوا كيف وهو بناء على ابار الكوفة لقلة الماء فيها كذا
 في الكفاية فلهذا لا ينبغي الفتوى بالمائتين ونحوها مطلقا بل ينظر الى غالب ابار البلد
 وهو الايسر على الناس الاول وهو اعتبار مقدار الماء في كل بئر على حدة احوط واذا
 نزع بوفوع الفارة عشرون ذلوا وتلثون طهر الدلو والرشاء بالكسرو والمد وهو الحبل
 وكذا تطهر البكرة ونواحيها ويد المستقي تبعا لطهارة البئر وكذا في كل موضع نزع مقدار
 وجب كذا في ذلك عن ابي يونس وفي وجوب نزع كل اذا وصل الى حد لا يملأ نصف الدلو كان نزع الحبل
 ويجكر بطهارة البئر ونواحيها ذكره البرزقي قد تقدم آتباع فتاوى قاضيهان انه اذا بقي مقدار
 ذراع او ذراعين يصير الماء طاهرا وطهورا وهو واسع وهذا احوط وذكر البرزقي ايضا
 لو نزعوا بدلو مخرق فان كان يخرج فيه اكثر من نصفه فهو منزلة الصحيح وموت ما ليس
 دم سائل لا ينجلل ولا خير اذا وقع فيه فوات او مات ثم وقع فيه وذلك كالبق اعلى البعوض
 والذباب والزفاير بجميع انواعها والعقارب والخنافس والعلق وما شابه
 ذلك من الفراش وصغار الحشرات وقال الشافعي ينجسه لان التحريم لا يترك
 الكرامة آية النجاسة ولما قوله صلى الله عليه وسلم لسان يا سلمان كل طعام وشرب
 وقعت فيه دابة ليس لصادم فماتت فيه فهو حلال اكله وشربه ووضؤه وواه الدار فلهذا
 لكن قال لم يرفع الا بنية عن سعيد بن ابي سعيد الزبيدي وهو ضعيف انتهى اعله ابن
 علق ايضا بحالة سعيد دفعا بان بنية هذا هو ابن الوليد روى عنه الائمة كلهم ابن

في
 النجاسة
 في
 النجاسة

ابن المبارك ويزيد بن هارون وابن عيينة ووكيع والاوزاعي وأبو حنيفة و
 شعبة وقاهيك بشعبة واحتياطه وقد أخرج له الجماعة إلا البخاري وأما سعد بن أبي
 فذكرة الخطيب قال اسم أبيه عبد الجبار وكان ثقة فانتقلت لجهالة ولم ينزل الحديث عن
 درجة الحسن والحسنة لا تستلزم النجاسة كالتراب وكذا موت ما يعيش الماء إذا مات
 في الماء أو وقع ميتا فيه لا ينجس ذلك كالسمك والضفدع أي البحري والسرطان والحية
 المائية وإن مات في غير الماء من الأطعمة والأشربة ففيه تفصيل أما السمك فإنه
 لا ينجس إلا خلاف للنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان القدر
 فإنه يقتضي طهارة السمك الميت ووقوع الطاهر لا يؤثر في طهارة وأما الضفدع
 إذا مات في الحصى ونحوه مما عدا الماء فقد اختلف المتأخرون في كونه يفسد
 أولا قال المصنف وأكثرهم على أنه ينجس قال في الهداية لا يفسد المعدن قال الكافي إن
 تغليل بالعدم وهو غير صحيح وقاويله أن الموجب للتنجس وهو الدم موجود إذا لون
 لون الدم والرائحة رائحتها والمانع وهو المعدن مفقود وأما يفسد الماء لأن الماء
 موجود فلم يعمل الموجب انتهى ثم قال في الهداية وفي الكافي وقيل لا يفسد ماء السمك
 مما يعيش في الماء غير الماء أيضا إذا مات فيه في الأصح لأن الدم فيه لأن الدم لا
 يعيش في الماء والذي يظن أنه دم فينبس بدم حقيقة لأنه إذا شمس يبض الدم حقيقة
 إذا شمس يبيض قال في الهداية والضفدع البحري والبري سواء وقيل البر يفسد
 الدم وعدم المعدن قال فيها وما يعيش في الماء ما يكون تولده ومثواه في الماء وما
 المعاش دون ما في المولد مفسد يعني كطير الماء ففي الجامع الصغير للقاضي
 طير الماء إذا مات في الماء يفسد في الصحيح من الرواية عن أبي حنيفة ولو مات في
 غير الماء يفسد باتفاق الرواة وبديقي كذا في الخلاصة وذكر فيها طير الماء إذا
 وقع في الماء القليل فمن أبي حنيفة روايتان وعن محمد أنه لا ينجس عن أبي يوسف أنه ينجس
 فعلم أن الصحيح من روايتي أبي حنيفة كقول أبي يوسف والأخرى كقول محمد
 بينه وبين الضفدع ونحوه مما يعيش خارج الماء أيضا أن الطير لا يعيش داخل الماء فهو
 دمو بخلاف الضفدع ونحوه وذكر الاستيعابي في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه
 إذا مات في الماء وتفتت فإنه يكره شرب الماء وهو مروي عن محمد لا يفسد إلا الجزء الحرام كلها
 بالماء فربما ابتلعت يشرب مع أنها حرام وما يحتمل فيه تناول الحرام يكره تناوله ويجب التحرز
 لأنه دعي حوله الحي أما الحية البرية التي لا تعيش في الماء إذا ماتت في الماء فلا يفسد وهذا

القول بان الضفدع البرى يفسد والظاهر انه مختار صاحب لهذا يترجى حيث اخبره واخر دليله
وما اخر دليله فهو المختار عند وقال هو في التجنيس لو كان للضفدع دم سائل يفسد ايضا
مثله لومات حية برية لادم فيها في افاء لا ينجر ان كان فيها دم فيجلى تحته وقول المصنف وكذا
الحجة الماثية اذا كانت كبيرة لها دم سائل مبنى على غير الاصم الذى ذكره في هذا يتروا ما على
الاصم فلا ينجل لان الدم ولا يعيش داخل الماء والدم الذى فيها غير حقيقى على ما هو قوله
وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة اى بحيث يكون لها دم فانها تفسد الماء لما تقدم في
الضفدع البرى والحجة البرية تفسد الماء هو الذى يكون بين اصابعه سترة
البرى بخلافه كذا في الفتاوى الظهيرية والذى يحصل ان الاصم ان ما يعيش بالسكنى في
الماء لا يفسد مونة الماء ولا غير ولو كان في دم لان ذلك ليس بدم حقيقة وان ما لا يعيش فيه
ان كان في دم يفسد والا فلا وعرف في الخلاصة المائى بما لو استخرج من الماء بموس ساعة وان
كان يعيش وهو مائى وبرى فجعل بين المائى والبر كتما آخر وهو ما يكون مائيا وبرا لكن لم
يذكر له حكما على حدة والصحيح انه ملحق بالمائى لعدم الدمية على ما علم والله سبحانه اعلم

❦ فصل في الاسرار ❦

هو جمع سور بالهمزة وهو مطلق البقية من الشئ لغة وبقية الشراب الذى يبقيه
الشارب عرفا وقد يطلق على بقية الطعام في العرب ايضا وانواع الاسرار خمسة متفق
على طهارته ومتفق على نجاسته ومكروه ومشكوك يختلف فيه سور لادمى طاهر
بالاتفاق سواء كان مسلما او كافرا او جنبا او حائضا او محدثا او طاهرا من جميع
الاحداث لان السور يأخذ حكم اللعاب لا خللا طه به ولعاب الانسان طاهر لتولد
من لحم طاهر اذ حرمة لكرامته لا النجاسة وقوله تعالى واذا الشركون نجس المراد انهم ذواتهم
معنوية وهى الشرك وانهم متلبسون بالنجاسة لعدم تطهيرهم من الجنابة ونحوها
فجعلهم كأنهم عين النجاسة مبالغة في تلبسهم بها وليس المراد حقيقة نجاسة
ذواتهم بالاجماع حتى لو حمل كافر غير ملوث بنجاسة وصلى به جازت
صلوته كما لو حمل جنبا او حائضا اما لو تلوث فيه بنجاسة من خمر او
ميتة او غيرهما فشربا للماء ونحوه من فورة فان سور ينجس اما لو شرب
بعد ترداد الريق في فمه وذهاب لا تر فلا ينجس سور وعند ابى حنيفة وابى يوسف
خلافا لمحمد بناء على زوال النجاسة الحقيقية بغير الماء وكذا سور ما يؤكل لحمه

من الحيوان طاهراً بالاتفاق كالابل والبقر والغنم لتولد الاعاب من لحم طاهر واماسؤر
 الفرس فمن ابي خيفة فيه اربع روايات ذكرها في المحيط الا ان ما قال المصنف انه
 في رواية نجس ليس منها ولم اره لغير المصنف بل في المحيط على ما ذكره في الكفاية في رواية
 قال احب الي ان يتوضأ بغيره وهي رواية الثعلبي عنه وفي رواية هو كسؤر الحمار مشكوك
 وفي رواية وهي رواية الحسن عنه انه طعمه مكروه وتحمل هذه الرواية على
 كراهة التحريم كما صححه حنا الهداية في لحمه ورواية الثعلبي على كراهة التنزيه
 كما صححه البعض في لحمه وفي رواية وهي رواية كتاب الصلوة انه طاهر بلا كراهة
 وهو الصحيح من مذهب لان كراهة لحمه لكرامته وشرفه لكونه آلة الجهاد و
 كتب عداء الله لا كراهة فيه فيكون لعابه متولداً من لحم طاهر كلعاب الادمى فكذا
 سؤره واما عندهما فهو طاهر بلا شك رواية واحدة لانه ما كولا اللحم عندهما وبه
 اى بكونه طاهراً اخذ بعض المشايخ بكل المتأخرين لما تقدم وسؤر الكلب والخنزير
 سائر سباع البهائم نجس باتفاق علماء اخلاقاً لما لك في الكوا والشافعي واحمد فيما
 عد الكلب والخنزير اما نجاسة سؤر الكلب فلا حديث الصحيحة في الامر بغسل الاقدام ^{بعد}
 اراقة ما فيه ولو عثر واماسؤر الخنزير فلنجاسة عينه على ما تقدم فلعابه متولد من لحم نجس
 ما خالطه واماسؤر سباع البهائم فلنجاسة لحمها ايضا على ما هو الصحيح ومن الوجه
 الالزامية على الشافعي حديث القلتين حيث سئل عليه الصلوة والسلام عن ماء يكره
 في الغلاة نزده السباع والدواب فقال اذا كان لما عقتين لم يحمل الخبث فان الجواب بد
 ان يطابق السؤال او يزيد عليه فيندرج فيه للسؤل عنه غيره وقد قاله في مشروطة
 فنجس ما دون القلتين وان لم يتغير وحقيقة مفهومة مشروطة انه اذا لم يبلغها يتنجس من ^{وبه}
 السباع وما رواه جابر عن انه عليه السلام سئل اتوضأ بما افضلت الحمر قال نعم وبما افضلت
 السباع كلها اخرج به الدارقطني وكذا حديث انه عليه السلام سئل عن الحياض التي تكثر
 بين مكة والمدينة فقيل ان الكلاب السباع تردها فقال لها ما اخذت في بطونها
 وما بقي شراؤها طهور اخرج به ابن ماجة فحملوا على الماء الكثير او على ما قبل تحريم
 السباع على ان الاول فيه داود بن الحصين ضعفه ابن حبان والثاني معلول لعبد الرحمن
 بن زيد بن اسلم وسؤر سباع الطير كالصقور والبازي والشاهيين ونحوها وسؤر
 ما يسكن في البيوت من الحشرات وغيرها مثل الحية والعقرب والوزغة والفارغة ^{النجس}
 الخلالة اى المطلقة غير المحبوسة والهرمة مكروه اى يكره التوضؤ به عند وجود غيره

وكذا شربه كراهة تنزيهة وهذا استحسان والقياس في غير الدجاجة المخلاة ان
يكون نجسا لتولد للعاب من لحم نجس وجه الاستحسان في سباع الطيور ان لعابها لا تصيب ما تشربه
لانها تشرب منقارها وهو عظم طاهر والكراهة افاهي لاحتمال كوفها اصاب
نجاسة قبل ذلك وبقي اثرها الى وقت الشرب كما في الدجاجة المخلاة فان الكراهة
لمجرد نوثهم ان منقارها متنجس عند الشرب ولذا لو كانت محبوسة بحيث لا يصل
منقارها الى ما تحت رجليها لا يكره سؤها كذا احكى عن الامام الحاكم عبد الرحمن
قال ليس المراد بكوفها محبوسة ان تكون محبوسة في بيتها لانها حينئذ لا يؤمن ان
يكون على منقارها نجاسة من جولا نفا في عذرات نفسها بل المراد ان تجلس للسكن في
بيت يكون راسها وعلفها ومائها خارجة لا يمكنها ان تتحول في عذرات نفسها وقال
شيخ الاسلام في المبسوط انها ان كانت محبوسة لا تجد عذرات غير هاضقة تتحول فيها
وهي لا تتحول في عذرات نفسها فلا يكره سورها اذ ذاك انتهى على هذا اساءت سباع
الطيور ايضا اذ لعلم انه لم يكن على منقارها نجاسة ينبغي ان لا يكره التوضؤ بسورها
ووجه الاستحسان في سواكن البيوت حديث كبشة بنت كعب بن مالك وكانت
تحت ابن ابي قتادة ان ابا قتادة دخل عليها فسكيت له وضوء فجاءت هرة تشرب
فاصغى لها الاناء حتى شربت قالت كبشة فرائى انظر اليه فقالا تعجبين يا ابنة اخي
فقلت نعم فقالا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ليست بنجاسة لها من الطوفان
عليكم والطوافان رواه احمد السنن الاربعة وقال الترمذي حسن صحيح فقد عدل صلى الله
وسلم عدم نجاستها كوفها من الطوافين فاذا بقي النجاسة عن الطوافين والطوافات لجمع
وايضا يتعدرا الاحتراز من هذه الاشياء فكان فيه ضرورة وعن ابي يوسف ان سؤا لهره
غير مكروه لتحذ كبشة المتقدم ولما روى انه عليه السلام كان يصغى لها الاناء فتشرب منه
ثم يتوضأ به رواه الدارقطني من طريقين احدهما ابو يوسف القاضي وضعفها بعد
ابن سعيد المقبري وضعف الثانية بالواقدي لكن قال في الامام جمع شيخنا ابو القاسم
في اول كتابه المغازي السير من ضعفه ومن ثقتهم ورجح توثيقه وذكر الاجابة عما قيل فيه
دوى الدارقطني وابن ماجه من تحذ حارثة عن عمرة عن عائشة قالت كنت اتوضأ أنا
ورسول الله صلى الله عليه وسلم من افاء واحد قد اصاب منه لهره قبل ذلك قال الدارقطني
وحارثة لا بأس به والجواب بان قد عارضه ما رواه الحاكم وصححه عن ابي هريرة
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم السنوسيع والمراد بيان الحكم دون الخلق والصورة لكن سقطت

النجاسة لعل الطواف فبقيت الكراهة لان المتعلق بالسباع حكمان حكم السور وحكم اللحم
 فثبت في الهرة حكم اللحم وهو الحرمة لعدم المعارض وعدم الضرورة وحكم السور شيئاً
 النجاسة كسباع البهائم والكراهة كسباع الطير فاذا انتفى ارادة النجاسة قلنا نعت
 الكراهة وان اكلت الهرة الفارة ثم شربت الماء على الفور من غير ان تمكث وتكسر
 فمها يتنجس الماء لا اتصال اثر النجاسة من لسانها اليه وان مكثت ساعة وحسب
 فيها فمكروه وليس نجس عند بل نجيفة وابي يوسف خلافاً للمحمد بناء على التطهير ^{بغير}
 الماء فان فمها قد اغسل وهو طاهر على ما مر فاذا زالة النجاسة به جازة عندهما فيقع
 شربها بفم طاهر خلافاً للمحمد وابي يوسف وان كان يشترط الصب في طهارة العضو
 فقد اسقطه في مثل هذا الموضع لمكان الضرورة كذا في الكفاية ويجوز ان يقال
 ان امرار الريق باللسان بمنزلة الصب وسور الحمار والبغل الذي امة انا مشكوك
 فيه قيل الشك في طهارته لانه لو كان طاهراً كان طهوراً ما لم يغلب للماء على
 الماء في قتل في طهوريته لانه لو وجد الماء المطلق لم يجب عليه غسل راسه فهو طاهر ^{بلا}
 شك وهو الامم وقد نص محمد عليه في النوادر حيث قال اربع لو غسغ الثوب لم نجس
 سور الحمار والماء المستعمل ولبن الاقان بول ما يؤكل لحمه كذا في المبسوط وجعل الشك في
 في الطهوية تعارض الادلة فحديث خبير في افتاء القدر وروى بعض روايات انه عليه
 السلام امر ناديا ينادي بالكفاها فانها رجس واه الطها
 غيره يفيد النجاسة وقد غالب بن ابي حريث قال له عليه السلام هل لك من مال فقال ليس
 مال الاحمير ان لي فقال عليه كل من سمين مالك يفيد تطهارة الصحابة اختلفوا في طهارة
 ونجاسته والاقيسة تعارضت فيه فليس كل كلب في الباعدة وعدم النجاسة فيلحق
 وليس كاهرة في شدة النجاسة ودخول المصائق فيلحق بها فوجب تقدير الاصول وابقاء
 ما كان على ما كان فلا يقال بان نجس ما هو طاهر يفتن ولا بان يطهر ما هو نجس يفتن
 الا النجاسة الحقيقية عند ابي حنيفة وابي يوسف لقلع اياها حقيقة كما في الخل بخلا
 الحكمة وقد تقدم حكم الشكوك في غسل التيمم وتقييد لبغل يكون امة انا فاذكر
 غير واحد منهم السروجي في شرح الهداية قال اذا نزل الحمار على الرمكة لا يكره لحم البغل
 للقول بينهما فلهذا لا يصير سورة مشكوكا فيه انتهى والرواد لا يكره عند الامامين ^{في}
 بالفرس وعند ابي حنيفة يكره كالفرس لا ان سورة لا يكون مشكوكا اتفاقاً كما هو الصحيح
 سورة الفرس وكذا البغل الذي امة بقرة يحل لحمه اتفاقاً ولا يكون سورة مشكوكا لكونه ^{في}

هذا أقول صاحب الهداية والبغل من فعل الحما ويكون منزلته فانه يفيد اعتبار الادب
 الا ان الاصل في الحيوانات الاحاق بالام كما صرحوا به في غير موضع وعرق كل شئ مستبر
 بسؤره فما كان سؤره طاهرا فعرقه طاهرا وسؤره نجس فعرقه نجس وسؤره مكروه
 فعرقه مكروه اي يكره ان يصل ويدنوا وتوبة ملوث به الا ان عرق الحمار وكذا البغل
 طاهر وهذا الاستثناء انما يصح على القول بان الشك في الطهارة فاذا قيل ان سؤره
 مشكوك في طهارته ونجاسته وعرق كل شئ مستبر بسؤره صح ان يقال الا ان عرق
 الحمار طاهر اي من غير شك وقوله عند ابن حنيفة في الرواية المشهورة اما هو
 ان الروايات عنه مختلفة الا ان المشهورة هي رواية الطهارة لان الامامين يخالفان
 كما ذكره القندري اي ذكر ان عرق طاهر الروايات المشهورة وكذا ذكره صاحب الهداية
 وغيره ايضا وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار معروريا في حرا الحجاز و
 الغالب انه يعرق ولم يروا انه عليه السلام غسل يديه او توبه منه وقال شمس الائمة المحلو
 عرق الحمار نجس الا ان جعل عفوا في الثوب البدن للضرورة وهو رواية عن ابن
 حنيفة ايضا فانه روى عنه فيه ثلث روايات انه نجس نجاسة غليظة وانه نجس نجاسة
 خفيفة والرواية المشهورة الصحيحة انه طاهر كما ان الصحيح ان سؤره طاهر واما
 الشك في طهوريته ولا يأتى ذلك في العرق فان جميع انواعه غير طهور ولين الا ان
 اي الحمار نجس في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى عن محمد في النوادر انه
 طاهر ولكن لا يؤكل وهو الصحيح لما ارتفع فيه لغير المصنع بل في الهداية وكذا
 لبنه وعرقه لا يمنع جواز الصلوة وان فحش قال في الهداية وكذا لبنه وعرقه لا يمنع
 جواز الصلوة وان فحش قال في الكفاية هذا في العرق بحكم الروايات الظاهرة
 واما في اللبن فغير صحيح لان المذكور في الكتب نجاسة لبن الحمار والروايتان فيه
 شمس الائمة السرخسي في المبسوط في تعليل سؤل الحمار فقال وكذلك اعتبار سؤره بعرقه
 يدل على طهارته واعتباره بسببه يدل على نجاسته وذكر في المحيط ولين الا ان نجس في
 ظاهر الرواية وروى عن محمد انه طاهر ولا يؤكل وذكر الامام القزويني عن البردوي
 يتهرب في الكثير اذا حش هو الصحيح وعن عيين الائمة الصحيح انه نجس نجاسة غليظة
 لانه حرام بالاجماع وفي فتاوى قاضى خان في طهارة لبن الا ان روايتان انتهى الذي
 الدراية هو ما ذكره عيين الائمة لان الحرم لا للكرامة مع صلاحية الاختلاء آية النجاسة
 ليس فيه ضرورة كما في السؤر فيكون نجسا نجاسة مغلظة كبوله وان اصاب لثوب او لب

شيء من السور المكروه لا يمنع جواز الصلوة وان فحش اى ولو كان بحيث يعد كثيرا فاحشا
 لانه طاهر الا ان تركه الصلوة معه كما يكره الوضوء بالسور المكروه اكله وشربه وان يدع الهرة
 فحش يذنه او قربه ثم يصلي بيمين غير غسل والاصح انها كراهة تنزيه على ما اختاره الكرخي
 وقيل كراهة تحريم على ما اختاره الطحاوى وما تقدم من الاحاديث يرجح الاول وان است
 الثوب او البدن شيء من السور المشكوك لا يمنع جواز الصلوة ايضا وان فحش وروى
 ابي يوسف انه قال يمنع اذا فحش بناء على انه نجس نجاسة خفيفة كما تقدم انه احد الروايات
 عن ابي حنيفة في العرق والسور مثله في الحكم والصحيح ان الشك في طهوريته لا في
 طهارته بل هو طاهر قطعاً وقد تقدم وان است الثوب او البدن شيء من السور ^{النجس}
 يمنع جواز الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم لا انها نجاسة غليظة والاصل فيه اى منع
 جواز الصلوة ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه فهي عفو لا يمنع جواز
 الصلوة عندنا وعند ذفر والشافعي وكذا عند مالك واحمد تمنع النجاسة جواز
 الصلوة وان قلت اى ولو كانت قليلة لان النص للوجوب للتطهير لم يفصل بين القليل
 والكثير وكما في النجاسة الحكيمة ولنا ان القليل عفو اجماعاً اذا الاستبراء بالحجر كانت
 بالاجماع وهو لا يستأصل النجاسة ولان التجزؤ عن القدر القليل منعذروا التقيد
 بالدرهم مروي عن عمرو بن علي وابن مسعود وهو مما لا يعرف بالرأى فيصل على السماع
 اما النجاسة الحكيمة فانها لا تجزئ فيعفى عن مقدار معلوم منها ولا حج في اذلتها بخلاف
 الحقيقية فافترقا ولكن ينبغي ان يغسل وان كانت اى ولو كانت النجاسة اقل من قدر
 الدرهم على ما تقدم في الاداب لها اذا كانت اقل من قدر الدرهم يستحب غسلها
 وان كانت قدر الدرهم يجب ان زادت يفرض حتى ان الثوب او البدن اذا
 اصابته من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم يغسل ثم اصابه منها مقدار
 ما جمعت بتلك النجاسة التي اصابته ولا يصير جواب لو اى مقدارا ما اجمع بالنجاسة
 الاولى لصاد ذلك المقدار معهما او لصاد الجميع اكثر من قدر الدرهم منعت تلك
 النجاسة حينئذ جواز الصلوة بالاجماع لان المانع حمله النجاسة الزائدة على قدر الدرهم في
 الصلوة وهو موجود ولو حصلت الاصابة في زمانين او في مكانين وقدره عن ابي
 حنيفة انه غسل توبه من فطرة دم اصابته وكيف لا وقد كان رحمه الله في غاية الوجع
 والمحافظة على آداب الشريعة ولا يلزم من قوله ان غسله ليس يفرض ان لا يغسله فانه
 ان انعدم فيه ليل الفرض لم ينعد فيه ليل السنية والاستحباب والتقى لا يترك سنة ولا مستحبا

غير ضرورة فكيف من هو من اعيان المتقين ثم الدرهم المقدس به هو الدرهم
الكبير الشهيل منسوب الى الشهيل بكسر اوله اسم موضع ذكره في المستصفى عن
الهادي وهو مثل عرض الكف اي مقعر الكف وهو داخل اصول الاصابع واذا
التقدير به من موضع الاستنجاء قال النخعي استقبوا ذكر البقاع في محالهم فذكره
عنه بالدرهم الا ان التقدير به من حيث المساحة ليس مطلقا بل الصحيح ما قاله الفقيه
ابو جعفر الهندواني بقدر بالوزن اي بالدرهم الوزني وهو ما يبلغ وزنه مثله
في النجاسة المستحقة ذات الجرم كالعدرة ولحم الميتة ونحوها ويقدر بالبسط والعرض
المذكور في النجاسة الرقيقة التي لا جرم لها كالبول والخمر والدم المائع ونحوها وذلك
لان محمدا رحمه الله ذكر الدرهم الكبير في النوادر واعتبره من حيث ان عرض فقال
الدرهم ما يكون مثل عرض الكف وذكره في كتابه لصلوة واعتبره من حيث الوزن
فوفق الفقيه ابو جعفرين كلامه بما ذكرنا فقه على ذلك من بعد وقالوا هو الصحيح وان
اصابه اي لثوب دهن نجس هو اقل من قدر الدرهم عند الاصابة ثم انبسط بعد ذلك
حق صار الكبر من قدر الدرهم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة وحينئذ فلا يمنع جواز الصلوة
بعد ما صار اكثر من قدر الدرهم وهو اختيار الرغيني وجماعة وقال بعضهم يعتبر
الصلوة وحينئذ يمنع الصلوة وبه اي بالقول الثاني يؤخذ لان مساحة النجاسة
وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم والمعفو انما هو قدر الدرهم منها وما صلبه قبل
الانبساط جائز لعدم القدر المانع اذا ذلك وتحقيق ان المعتبر في المقدار من النجاسة
الرقيقة ليس جوهر النجاسة بل هو جوهر المتنجس عكس الكثيفة فليتأمل وان اصاب
الدهن النجس الجلد وتشرب اي سرى الدهن في الجلد او ادخل الرجل يده في
السمن النجس او غيره من الادهان النجسة او المرأة اختصبت بالحناء النجس
او غيره من الخضائبات النجسة او الثوب اصيب بالصبيغ بالكسر النجس ثم غسل كل
من الاشياء المذكورة تلك مرات طهر الجلد من النجس المتشرب فيه والثوب من الصبيغ
النجس واليد من الدهن النجس والخضاب النجس وان بقي اي ولو بقي اثر الدهن
من اليد او متبقى في اليد والجلد و اثر الصبيغ في الثوب و اثر الخضاب في اليد لان
الاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاؤه وما تشرب لجلد من الدهن فهو عفو
لذلك بل اولى اذ قد يتعد زواله وذكر في المحيط يطهر الثوب اي المصنوع منه
نجس بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء الابيض الى الخالص

من لون الصبغ وكذا قال قاضي خان في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهرا مادام
 يخرج منه الماء الملون بلون الحنا وذلك لان المشقة اما توجد اذا كانت العين لا
 تزول بالماء وما دام اللون يوجد في الماء ففي تزول به فلم توجد لمشقة الموجبة للعقم
 عن النجاسة مع بقاء اثرها ولا يشترط في ازالة الاثر شي اخر غير الماء بل وان غسل اي ولو
 غسل الثوب او الخضاب ونحوه بالماء بغير حرص ولا صابون ونحوها حتى لم يبق في
 الماء لون يظهر الا يرى الى ما روى عن ابي يوسف في تطهير الدهن النجس انه
 المتنجس ان اذ جعل الدهن في اناء فصب عليه الماء فيعلو الدهن على وجه الماء
 فيرفع بشئ ويراق الماء ثم يفعل هكذا حتى اذا فعل كذلك ثلاث مرات يحكم بتمام
 الدهن وعند محمد لا يطهر الدهن بوجه وقوله احوط وقول ابي يوسف اوسع
 وهذه الصورة من صور تطهير ما لا ينصرف وقد ذكرنا ان الفتوى في علي قول
 ابو يوسف مطلقا وذكر في الذخيرة رجل دهن رجله ثم قوضا وغسل رجله فلم تقبل
 الرجل الماء جاز وضوءه لان الفرض الغسل وهو اسالة الماء على العضو لا ثباته عليه فلا يصلح
 مبطن اصابه في طهارته نجاسة اقل من قدر الدرهم فنقدت الى بطانته ضار النجس
 باعتبار القدر الذي في البطانة مع القدر الذي في الطهارة اكثر من قدر الدرهم يمنع ذلك
 النجس جواز الصلوة عند محمد لان البطانة في حكم ثوباً خرفضار كما لو كان في جيبه اقل
 من درهم وفي قيصه كذلك ولو جمعا زاد على الدرهم وعند ابو يوسف لا يمنع لار البطانة
 مع الطهارة في حكم ثوب واحد فصار كما لو اصاب النجس وجه الثوب هو اقل من الدرهم
 فنقد الى وجهه الاخر بحيث لو اعتبر الوجهان زاد على قدر الدرهم فانه لا يمنع على من
 اختاره قاضي خان فكذا هذا وقيل ان كان الثوب مضروبا لا يمنع بالاتفاق قال قاضي خان
 وقول ابي يوسف اوسع وقوله محمد احوط انتهى والوجه ان يفصل ففي غير للضرب يؤخذ بقول
 محمد في للضرب بقول ابي يوسف لان التصريب يجعله ثوبا واحدا بالاتصال التام بخلاف
 غير للضرب فان الاتصال فيه غير تام واذا لم يصب الثوب بالصلوة النجس في ثوب طاهر يابس
 فظهرت نداهته اي ندوة الثوب لبلوله على الطاهر ولكن لا يصير رطبا يسيل منه شيء
 بالعصر بل كان بحيث لو عصر لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر اختلاف المشايخ فيه
 والاصح انه لا يصير نجسا كذا في الخلاصة وكثير ذكره من غير اشارة الى خلاف
 وكان وجهه القياس على ما سبق من الرطوبة بعد العصر المرة الثالثة بحيث لا
 يتقاطر بعد العصر لكن يرد ان قياسها على الندوة الباقية بعد العصر المرة الاولى

لوجود النجاسة كما لها في الثوب الذي سرت منه الرطوبة كما في الذي عصر
 اول مرة ويجاب بان النجاسة اذا كانت ثابتة فزال بال غسل والعصر شيئا من النجاسة
 النهائية وهي الرطوبة الباقية بعد عصر الثالثة يعني عنها حينئذ واذا لم تكن ثابتة فابتدأ
 بالثوب كما في مسئلتنا فادامت البداية مثل تلك النهائية في عدم التقاطر بالعصر يعني
 كما عرفت هناك بخلاف ما بعد عصر الاولى والثانية فانه ليس بنهاية فالحاصل قياس
 النجاسة في ما هو ظاهر على انتهائهما فيما كان نجسا فليتأمل واذا افهم هذا يجب ان يعلم
 ان وضع المسئلة اما هو في الثوب المبلول بالماء بخلاف المبلول بعين النجاسة كالبلل
 لان النداء حينئذ عين النجاسة وان لم ينقطر بالعصر كما لو عصر الثوب المبلول بالبول وغيره
 ينقطع التقاطر منه فانه لا يظهر وكما بعد العصر في المرة الاولى والثانية وكذا ينبغي ان تفيد
 ايضا بما اذا لم ينقطر في الثوب المبلول بالنجاسة من لعن وريح حتى لو كان المبلول متلونا بلون او
 متغيرا بريح فظهر ذلك في اظاهر يجب ان يكون نجسا كما لو غسل ذلك النجس لم يزل اثره ولم يبلغ
 حد المشقة حيث لا يحكم بطهارته فكذا هذا الحاقا للبداية بالنهاية على ما مر هذا
 وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام لا يخفى انه قد يحصل بلل الثوب بعصره نبع رؤس
 ليس لها قوة السيالات ليتصل بعضها ببعض فتقطر بل تقترى مواضع ببعضها ثم ترجع
 اذ احل الثوب ويبعد في مثله الحكم بطهارة الثوب مع وجود حقيقة النجاسة لظلالها
 افاطة عدم النجاسة بعدم نبع شئ عند العصر ليكون مجرد ندوة لا بعدد التقاطر
 وكذا حكم الثوب ليا بس ايضا اذا بسط على ارض نجسة بطبة بالماء فظهرت
 رطوبتها فيه لكن لا يقطر لو عصر فانه لا ينحس لما قلنا وكذا الوضوء بالثوب المبلول الطاهر
 على مكان يابس نجس فابتل منه لكن لم يظهر عين النجاسة في الثوب وكذا ان قام
 على فراش نجس فغرق وابتل للفراش من عرقه فانه ان لم يصب بلل الفراش بعد
 ابتلاله بالعرق جسد لا يتنجس جسد وكذا اذا غسل رجله ومشى على لبد نجس
 فابتل اللبد لا يتنجس بجله وكذا ان مشى على ارض نجسة بعد ما غسل رجله فابتلت
 الارض من بلل رجله واسود وجا الارض اى بالنسبة الى لونه الاول لكن لم يظهر
 اثر البلل المتصل بالارض في رجله لم يتنجس بجله وجازت صلوته بدون اعاد
 غسلها لعدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك والطاهر يقي لا يصير نجسا الا بيقين مثله
 واما ان صارت الارض طينا وطبا من بلل رجله فاصاب ذلك الطين رجله فحينئذ
 يتنجس رجله ولا تجوز صلوته ما لم ينسلها ان كان قد راها ناعا وقر عليها ما قبلها

من المسائل بان صار من بلل الثوب طين وتلوث به واصاب لجسد بلل الفراش او الرجل
 بلل اللبد بعد ان صار بحيث لو عصر لسال حيث يحكم بالتجسس ذلك كله وقال في الذخيرة
 في رجل رمدت عينه فرمست بكسر الميم فاجتمع رمصها بفتحها وهو وسخ ايضا
 يجتمع في الموق اي في جانب العين مما يلي الانف قال يحسبان يتكلفت في ايصال الماء
 الى تحت الرمص ان لم يضره ايصاله كما يجب ان يتكلفت ايصال الماء الى الماق في حال
 الصحة ايضا وهذه المسئلة محلها مباحث الوضوء والغسل اذا صاب الرجل
 في اذنه فكث في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه لانه لم يصل الى جوف
 والدماغ ليس محل النجاسة وكذلك ان خرج من انفه فلا وضوء عليه لما قلنا
 ان خروج من الفم فعليه الوضوء قال قاضي خان لان ما يخرج من الفم لا يخرج الا بعد الوصول
 الى الجوف وانه موضع النجاسة اقول قد ينزل من الدماغ الى الحلق من غير ان يصل
 الى الجوف كما في البلغم فينبغي انه اذا علم ذلك لا ينقص وان دخل ماء في اذنه عند
 الاختسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وكذا ان عاد من اذنه وهذه المسائل
 وان كان محلها نوافض الوضوء لكن لما كان كل ما خرج من البدن مما هو ناقض فهو نجس
 وما لا فلا تناسب بيانها في مباحث النجاسة نعم ما بعد هذا ليس الا محض استطراد
 وهو قوله القرحة اذا برئت وارتفع قشرها وهو الجلد الذي كان تحت المادة
 لكن اطراف القرحة موصولة بالجلد المرتفع الا اطراف الذي كان يخرج منه القيم فان
 منقعه غير متصل باللحم فتوضأ صاحب القرحة فوق ذلك الجلد المرتفع جاز وضوء
 وان لم يزل ولم يصل الماء حال الوضوء الى ما تحتها اي الى ما تحت ذلك الجلد لانه
 لم يخرج عن كونه ظاهرا بدنه وما تحتها من كونه باطنا ولو توضأ الرجل بقدر خلق
 رأسه او لحيته او قلم ظفره لم يجب مرار الماء على تلك الاعضاء وقد تقدم ذلك
 في محله الماء الذي يسيل من قم النائم فهو طاهر ادخل الغام في الخبر لتضمن المبتدأ
 معنى الشرط كانه قال اي ماء سال من قم النائم فهو طاهر كيفما كان سواء كان متخللا
 الفم او مرتقيا من الجوف ولذا اقبله بالتفصيل في قوله وذكر في المحيط انه ان جف و
 بقي له اي بعد الجفاف اتراى ريم اولون بان كان منتنا او اصفر فهو نجس و
 الاول ان الغالب كونه من البلغم وهو طاهر مطلقا عند ما خلا فالابي يوسف ووجه
 الثاني ان ما كان متغيرا فالظاهر كونه من البعد وما خرج منها نجس استثناء مما
 البلغم للزوجته وهذا ليس كذلك على انه يكون من قرحة ونحوها ايضا وقال في

المتلطف هو طاهر الا اذا علم انه من الجوف وهو غير مغالط لما في المحيط فان
 تغير الرائحة او اللون دليل انه من الجوف واما اذا علم انه من قرحة ونحوها فلا
 في نجاسته والكلام فيما اذا لم يعلم ذلك واما النجاسة الخفيفة وهي كبول ما يؤكل
 لحمه ونحوه مما تقدم فانها مقدرة في المنع في جواز الصلوة معها بالكثير الفاحش
 الى الذي يستفحش الطباع السلية او طبيعة البتلى به وهذا هو الاصل المروي
 عن ابي حنيفة على ما هو دأبه من التفويض الى رأي المستعمل به حتى روي انه كرهه ^{في} نقد ^{في} روي
 الفاحش يختلف باختلاف طباع الناس كذا قاله ابن الهمام في شرح الهداية وروى عن ابي
 حنيفة هكذا في جميع النسخ والصواب على ما ذكره في الهداية وشروحه واصله الكتيب الروي
 انه مقدّر بشر في شبر افاهي عن ابي يوسف وفي رواية عنه ايضا انه مقدّر بذر
 في ذراع وروى عن محمد وهو روي عن ابي حنيفة ايضا ان القدر المانع يعتبر بالربع
 قال في الهداية وهو الاصح وفي الكافي وهو الصحيح لان الربع اقيم مقام الكل في كثير من الامور
 كالثوب النجس اذا كان ربعه طاهرا ويخلق ربع الراعي الاحرام وكشف ربع العورة ثم يختلف
 المشايخ في كيفية اعتبار الربع اي باي نسبة يعتبر فقال بعضهم يعتبر ربع جميع الثوب
 المصاب وقال بعضهم يعتبر ربع الموضع الذي اصاب به ان كان ذلك ذيل اربع الذيل هو
 المعتبر في المنع وان كان دخر يصا او كافر ربع الدخريص والسكم وكان البعض لقائلين بهذا
 ارادوا به ربع ثلث الثوب الشامل للبدن كله وقد رجعهم ربع ادنى ثوب يتجوز
 به الصلوة وهو ما يستقر العورة من السرة الى الركبة ووفق الشيخ كما لا دين بن الهمام
 بين هذا وبين القول الاول بان الثوب ان كان شاملا للبدن اعتبر ربعه وان كان
 ادنى ما يتجوز فيه الصلوة اعتبر ربعه لان الكثير بالنسبة الى الثوب لمصا به لان
 ربع الثوب الشامل كثير بالنسبة وربع ادنى ما يتجوز فيه الصلوة كثير بالنسبة اليه وان كان
 قليلا بالنسبة الى الشامل وهذا هو المختار والله اعلم بالشرط الثاني وهو الطهارة من
 الانجاس لما بين الشرط الاول وهو الطهارة من الاحداث شرع ان يبين الشرط الثاني وهو
 الطهارة من الانجاس افا يبين بعض احكام الانجاس طهارة الاحداث استطرادا
 باعتبار ما يصدى الماء منها والانجاس جمع نجس بفتح الجيم وبكسر هاء فالاول اسم
 ولا تلحقه التاء والثاني صفة وتلحقه والاول استعماله مخصوص بالنجاسة الذاتية لا يستعمل
 فيما تعرض له النجاسة الامبالغة كعوله تعالى افا الشركون نجس والثاني
 يستعمل في الذاتية والعرضية فهو اعم مطلقا فيقال في نحو العذرة نجس

بالفم وبخسه بالكسر والخنزير نجس بالفم وبالكسر ولا يقال في الثوب الذي
 أصابته النجاسة نجس بالفم وإنما يقال بالكسر يجب أي يفرض على المصلي أي
 من يريد أن يصلي قبل الشروع في الصلوة أن يزيل النجاسة المانعة عن بدنة
 ثوبه والمكان الذي يصلي فيه أي عليه كما في قوله تعالى: لا تصلبكم في جزوع النخل
 أو المراد المكان الذي يقع فعل الصلوة فيه وفرضية طهارة الثوب بقوله تعالى: و
 ثيابك طهر على أن المراد به حقيقة التطهير ويراد أيضا حال إرادة الصلوة بكون
 الأمر على حقيقته أيضا وما قيل إن المراد فقصر فضيه عدل عن الحقيقة من غير
 ضرورة وإذا وجب تطهير الثوب وجب تطهير البدن والمكان بالاولوية لا بال
 الزم للصلوة منه إذا تفلت عنهما وقد تنفك عن الثوب إذا لم يوجد وعلى
 ذلك انعقد إجماع الأمة من غير مخالفة وكما تجوز إزالتها أي النجاسة الحقيقية
 بالماء المطلق فكذلك تجوز إزالتها بالماء المقيّد كماء الورد وماء البطيخ والخيار وبكل
 ما نفع طاهر يمكن إزالتها به كالخل ونحوه وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في
 فصل المياه وكذا تجوز إزالتها بالنار أو بالتراب لأن المقصود قلع أثرها فاذا حصل
 بالنار أو بالتراب اجزا وحصول ذلك في مواضع منها إذا تلطخ السكين ونحوه
 بالدم أو تلطخ رأس الشاة مثله ثم أدخل ذلك المتلخ النار فاحترق الدم
 وذا الأثر طهر لرأس السكين ونحوهما بالنار لحصول المقصود وكذا إذا أصاب
 السكين دم فسمه بالتراب يطهر لما قلنا وروى عن محمد أنه إذا أصاب يد المسافر
 نجاسة قال محمد يمسحها بالتراب ويخصيص المسافر لأن الغالب عليه عدم ما يزيل
 به النجاسة من المائعات فيقللها بالتراب وليس المراد أنها تطهر بحيث يجوز ذلك
 مع وجود المائع وإفاته لا يجب غسلها بعد ذلك إذا وجد فان أبا حنيفة وأبا يوسف
 أجازا ذلك في الخف ونحوه بالحديث ومحمد لا يوافقهما على ذلك فكيف يجوز هنا
 فيصل على ما قلنا من التقليل لضرورة عدم اللزوم كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وكذا إذا
 أصاب الخف أو نحوه من النعل والجرموق وغيرها نجاسة لها جرم كالعدرة والرشق
 ونحوها عن أبي يوسف أنه قال إذا مسح بالتراب أو بالرمال على سبيل المبالغة يطهر وعبد
 الله بن أبي يوسف المذكور فتوى مشائخنا ذكره في المحيط وعند أبي حنيفة أيضا يطهر
 بذلك لكن إذا جفت النجاسة لا إذا كانت وطية وعند محمد لا يطهر إلا بالغسل قليا
 على سائر النجاسات ولهما ما روى أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

انه عليه السلام قال اذا اجاء احدكم الى المسجد فلينظر فان رأى في فعله اذى
 وقد رافطه سمحه وليصل فها روى ابن خزيمة من حديث ابي هريرة انه عليه السلام
 قال اذا طي احدكم الاذى بنعله او خفيه فطهورهما التراب لكن عدلا بوجيفة عن
 في الرطوبة لبقاء اجزاء النجاسة وهي الرطوبة حقيقة بخلاف ما اذا جفت فالحق
 حينئذ تجذب تلك الاجزاء الى نفسها وحمل ابو يوسف بالاطلاق لان التراب اذا
 بولغ في المسح به تجذب تلك الاجزاء ايضا الا انه استثنى الرقيق في رواية كما قال المصنف
 وان لم يكن لها اى للنجاسة التي اصابته الخف جرم كالبول والخمر ونحوهما فلا بد من الغسل
 بالاتفاق وطيا كان او يابسا قال في الكفاية وغيرها خرجت النجاسة الرقيقة يعني من
 اطلاق الحديث بالتعليق وهو ان قوله عليه السلام فطهورهما التراب اى مزبل
 بنجاستها ونحن نعلم بقينا ان الخف اذا شرب لبولا والخمر لا يزيله للمسح ولا تخرجه عن
 اجزاء الجلد فكان اطلاق الخد مصروفا الى ما يقبل الازالة بالمسح وكان القاضي الامام
 ابو علي النسفي يحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال فيمن اصاب نعله النجاسة
 الرقيقة اذا مشى على التراب والرمل ولزق بعض التراب او الرمل بالنعل وجب و
 مسحه بالارض يطهر ايضا عندنا في خيفة وهكذا اى كما روى بن الفضل عن ابي
 روى الفقيه ابو جعفر الهندى عنه قال تشمل لائمة السرخسى وهو الصحيح وعن
 ابي يوسف ايضا مثل ذلك الذى روياه عن ابي حنيفة الا انه اى باب يوسف لا يشترط
 الجفاف فيها اشترطه ابو حنيفة بل بمجرد ما استجد بالتراب الرمل ومسحه يطهر
 كما هو اصله في ذات الجرم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في توجيهه ان المختار قوله اى
 يوسف في ذات الجرم لعموم البلوى ونعلم ان الخد يفيد طهارتها بالذات مع الرطوبة اذ
 ما بين المسجد والمنزل ليس مسافرا بحيث في صدق قطعها ما اصاب الخف قطعاً قاطلاً ما يؤيد
 مساعد بالمعنى ثم قال بعد ما ذكر معنى المذكور في الكفاية من توجيهه سقنا الرقيقة ولا
 يخفى ما فيه اذ معنى طهور بطهر واعتبر ذلك شرعا بالمسح المصح به في الخد الاخر يعني قال
 ابو سعيد قال وكما لا يزيل ما يشربه من الرقيق كذلك لا يزيل ما يشربه من الكيف حال الرطوبة
 على ما هو المختار للفتوى والحاصل فيه بعد ازالة البحر كالحاصل قبل ذلك في الرقيق
 فانه لا يتشرب الا ما في استعداده بقوله وقد يصيبه من الكيفية الرطوبة مقدار
 كثير يتشرب من رطوبته مقدار ما يشربه من بعض الرقيق انتهى فالحاصل ان المختار
 للفتوى عملا باطلاق الخد الطهارة بالذات في الخف ونحوه سواء كانت النجاسة

ذات جرم من نفسها او صارت ذات جرم بغيرها كالرقيقة المستجسدة بالتراب نحو
 رطبة كانت او يابسة وكذا يجوز ان التماسي زالة النجاسة في الجملة بالحك بالظفر والخت
 بنحو عود او حجر والفرك اي ذلك بعينه ببعض اما الحك والخت فانه في الخت و
 نحوه حتى اذا اصابته نجاسة طاهر جرم فيست بطهر بالحك والخت عند ابي حنيفة
 وابي يوسف خلافا لمحمد استدلالا بما تقدم من الحديث فانه يفيد ان زوال الجرم مطهر
 للثوب والحك والخت يزيلان له والرواية ذكرها في الجامع الصغير ولا خلاف بين ابي
 حنيفة وابي يوسف في اشتراط الجفاف هنا لان القطع بالحك والخت لا يتأق في
 الرطب وهذا كله اذا لم يبق اثر النجاسة من اللون والريح وان بقي ولم يزل الا بالغسل فلا
 بد من الغسل وذكر في المحيط محمد رجع الى قولهما في طهارة الخت ونحوه بالدلك للحك
 والخت بالري لما رأى عموم البلوى والحرج في التحريم اصابة الارواث ونحوها الخت
 النعل وفي لزوم الغسل وعموم البلوى اثر في التفتيف والتيسير وان انتظم البول على البدن
 او الثوب او المكان حال كونه مثل رؤس الابرج حيث لا يدركه الطرف فذلك الانتصاح
 في الحك ليس بشئ معتبر بل هو كمال انتصاح وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال
 اذا رجو من عفو الله تعالى اوسع من هذا ولان الذباب يقع على النجاسة ثم يقع على ثياب
 المصلي ولا بد على رجلها شئ من النجاسة واحدا لا يستطيع الاحتراز عنه وقوله مثل
 رؤس الابرشارة على انه لو كان مثل رؤس المسالمة وقال الهند واليد على انه لو كان مثل النجاسة
 الاخر واعتبر وغيره من المشايخ لا يعتبر الجانبين دفعا للجرم واذا لم يعتبر لا يجمع مع غيره
 اذا وقع ذلك الثوب نحوه في الماء القليل فليل لا ينجسه لان اعتبار هذه النجاسة لما سقط
 عم الثوب الماء وقيل ينجسه وهو الاصح لان سقوط اعتبارها كان لدفع الجرم ولا حرج
 الماء كذا في الكفاية والتقيد بعدم ادراك الطرف ذكره المصنف في النوادر عن ابي يوسف
 قال اذا انتظم من البول شئ يرى اثره لا يد من غسله وان لم يغسل حتى صلى وهو بحال
 لو جمع كان اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلوة انتهى واذا صرح بعض الائمة يفيد له
 وعن غيره منهم تصريح بخلافه يجب ان يعتبر سيما والموضع ومنع احتياط ولا حرج
 الخزع عن مثله بخلاف ما لا يرى كما في اثر ارجل الذباب فان في التحريم عنه حرجا ظاهرا
 وانتصاح الغسالة في الماء والافاء ان كان قليلا بان لا يظهر مواقع القطر في الماء لا
 يفسد وان استبان مواقع فهو كثير يفسد وغسالة الميت من الماء الاول والثاني
 الثالث فاسد وما يصيب ثوبا لغسل من ذلك قدر ما لا يمكن لاحته اذ عنه يكون عفوا

كذا في قاضي خان واما الفرك فيزيل النجاسة في المني فيطهر الثوب من المني به اي بالفرق
 اذا لمس المني على الثوب وهذا بناء على ان المني نجس نجاسة مغلظة عندنا وبه قال مالك
 واحمد في رواية وقال الشافعي واحمد في رواية طاهرا لما استدللنا نحن به على الطهارة
 بالفرك والحك وهو ما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها القدر ايتني وانا
 احكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابس بنظف في وما في صحيح ابني عوانة
 عنها كنت افرغ المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابسا وامسح به او اغسل
 شك الحميد اذا كان رطبا ولو كان نجسا لم يكتف بفركه ولما عن ابن عباس رضي الله عنهما انه
 سئل عن المني يصيب الثوب فقال اما هو بمنزلة المخاط او البزاق وقال اما كيفيك ان تصيب
 بخزقة او باذخرة قال لا رقتني لم يرفعه غير اسحق الا ذرق عن شريك القادري والبيهقي
 من طريق الشافعي موقوف على ابن عباس قال هذا هو الصحيح وقد ذكر شريك عن
 ابن ابي ليلى عن عطاء مرفوعا ولا يثبت انتهى لكن قال ابن الجوزي في التحقيق اسحق
 الا ذرق مخرج له في الصحيحين في رفعه زيادة وهي من الثقة مقبولة انتهى لانه سئل
 خلق الانسان وهو مكرم فلا يكون اصله نجسا ولنا اطباق الاحاديث الصحيحة عن
 عائشة رضي الله عنها كانت تغسله رطبا فان ما تقدم في حد ابني عوانة رواه الله في صحيح
 من غير شك ويبعد ان يكون غسله من غير غسله عليه السلام خصوصا انكر منها
 سيما ما في الصحيحين عن سليمان بن يسار قال سألت عائشة رضي الله عنها عن الثوب فقال
 اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج الى الصلوة واثرا الغسل في ثوبه اذا
 ان لا يحس ببلل ثوبه مع التفاته عليه السلام الى حال ثوبه الفحص عنه وعند ذلك يبذل
 السدب قد قرها عليه فلو كان طاهرا لم يغسل من ثلاث الماء من غير حاجة فانه مرفوع على ان
 في مسلم عنها انه عليه السلام كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلوة في ذلك الثوب انا
 نظر الى اثر الغسل فيه فان حمل على حقيقته فظاهره او على مجازه وهو امر وبذلك فهو
 فرج علمه لكن لقائل ان يقول ولئن سلم انه غسله عليه السلام فهو عند الاطلاق
 لا يقتضي الوجوب كما علم في الاصول ذالا والى الاستدلال بما روى الدارقطني عن
 عمار بن ياسر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا على بئر ادلو ماء في زكوة قال
 يا عمار ما تصنع قلت يا رسول الله يابني واهي اغسل ثوبي من نجاسة اصابته قال
 يا عمار اما يغسل الثوب من خمس من الغائط والبول والقيء والدم والمني يا عمار
 ما انما صلت به ودعوى عبيك والماء الذي في ركوتك الا سواء وقال الدارقطني

لم يروه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد وهو ضعيف مدفع بانه وجد له متاج
 عند الطبراني في الكبير وهو حماد بن سلمة وسند ثنا الحسين بن اسحق التستري ثنا
 علي بن بحر ثنا ابراهيم بن زكريا الجعفي ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد الى اخيه اذ كره
 الدارقطني سندنا ومنا وعلي بن بحر روى له مسلم مقروفا غير وعلي بن زيد روى له الحاكم في المستدرک
 وقال الترمذي صدوق واهم بن زكريا وثقه البزار فلا يزل الشدة عن درجة الجليل فقدم على
 حقه ابن عباس لانه مانع وذلك مبني وقوله انه مبدأ خلق الانسان وهو مكرم فلا يكون
 اصله نجسا ممنوع فان تكريمه يحصل بعد تطهير الاطوار العلوية نقطة ثم علقته ثم
 مضغة الى آخره قال الشيخ كمال الدين بن الطهام الا يرى ان العلقه نجسة وان نزل الى
 اصله دم فيصدق ان اصل الانسان دم وهو نجس ^{لنته} قال الفقير اما العلقه فان
 الاصم عندهم انها طاهرة فلا ينقص بها عليهم واما الدم فقد كان يتخالج النقص به
 عليهم في خاطري كثيرا ثم ظهر لي عدم ذلك فان النبي افاض يحصل عنه وهو في محله
 ولا يحكم عليه بالنجاسة اذ ذلك فلم يبق الامنع استلزام كونه مكرما طاهرة اصله
 بل تخليقه في الاصل من شئ نجس ثم تشريفه بافواج الكرامات ابلغ في المنه واليه
 الاسارة في قوله تعالى من ماء مهين انا خلقناهم مما يعلمون وفي ايضا الطهارة
 الكبرى يخرج كما في دم الحيض مجل من البول والذي والودي الى شارة ان تدبر حكمة الحكيم
 سبحانه وتعالى انا لو خصصنا الخلاق بما لم يخلق منه الانسان لم يضربا وتخلص من قبم التلفظ
 بان اصل خلقه الانبياء من شئ نجس لله سبحانه للحد والنية ثم قيل اما يطهر بالفرك اذا لم
 يسبقه مذي وعن هذا قال الشمس لاقمة مسئلة التي مشكلة لان كل فحل عذى ثم
 ميني الا ان يقال انه مغلوب على مستهلك فيه فيجعل تبعاً انتوي هذا ظاهر فانه اذا كان
 الواقع انه لا ميني حتى يمك وقد طهر الشرج بالفرك يا سامع عدم خفا ذلك عليه لزم
 اعتبر كون المذي تبعا ولو بال ولم يستنج بالماء قيل لا يطهر المني الخارج بعد بالفرك
 قاله ابو اسحق الجافظ وهكذا روى الحسن عن اصحابنا وقيل ان لم ينتشر البول على رأس
 الذكر ولم يجاوز الثقب يطهر به وكذا ان انتشر ولكن خرج المني دفقا لانه لم يوج
 مرور على البول الخارج ولا اثر لمروره عليه في الداخل لعدم الحكم بنجاسته وكذا
 يطهر العنصوم من المني اذا اصابه بالاحت والفرك بطريق الدلالة لان الضرورة فيه
 استد منها في البدن على ما قبل وقد يكون الخيف ان البدن لا يطهر بالفرك وذكر
 مثله في الاصل لان حرارة البدن جازية رطوبة المني الى البدن فيرق وتزول لزوجته

ولا يتحقق بفركه استخرج ما تشربه واستحكم في مسامه بخلاف الثوب فان المني يتخلله و
 رطوبته فيه لم تنفصل عنه فاذا يمس فيه رطوبته لم تتد اخل الثوب فاذا فرك ذلك
 او قلت بخلاف سائر الخاستا فانها ليست بلزجة فرطوبتها تنفصل عنها وتستمر
 في الثوب ايضا ثم الظاهر من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية حيث اخبر
 مع دليلها ولم يتعقبها وعادته تاخير ما هو الراجح وهو الوجه لان الطهارة بالقول
 في المني وردت على خلاف القياس لذا ذهب مالك الى انه لا يطهر به طريق الدلالة
 ممنوع للفرق المذكور على ان الاحاديث في الثوب ايضا حكايات افعال في منيه ^{الله} صلى
 عليه وسلم وهي محتملة لكون التي قليلا وكونه مخصوصا به عليه السلام على ما قيل ان فضلا
 عليه الصلوة والسلام طاهرة فكيف تقوم الحجة لنا على طهارته بالفرك مطلقا في القليل
 والكثير في حق غيره ام كيف تقوم الحجة للتأني في طهارته من كل احد والمزج من
 مذهبه اختصاصا عليه السلام بطهارة الفضلات حتى الدم والبول على ما صححه اتفاق
حسين وغيره وان كان اى ولو كان الثوب الذي اصابه المني ذا طاقين اى مبطنين
الى البطانة فانه يطهر بالفرك وهو الصحيح كما قاله القرطاسي لان ما نفذ الى البطانة
 من اجزاء المني خلافا لما قال لا يطهر ما سكر الى البطانة من رطوبة المني فالفرك لورقه كما قال
الفضل في منى المرأة انه لا يطهر بالفرك لانه رقيق وكذا يجوز ازالة النجاسة في الجملة
 بالحس كما اذا اصاب النجاسة ثلث مرات تطهر به بريقه كما يطهر في ريقه
 خلافا لمحمد على ما مر واما اذا اصاب الثوب نجاسة هذا شروع في كيفية تطهير النجاسة
 بالغسل فان النجاسة اما ان تكون مرئية او غير مرئية فان كانت مرئية فطهارته تهازل
 عينها الا ما يشق بان يحتاج في زواله الى غير الماء كالصابون ونحوه فانه لا يلزم استعمال
 ذلك ولا يضر بقاء ما لا يزول بالماء الخالص قال بعض المشائخ يغسل بعد زوال العين
 ثلثا قالوا بغير المرئية وعن الفقيه ابي جعفر يغسل مرتين كغير مرئية غسلت مرة
 في الخلاصة هذا اخلاف ظاهر الرواية وقال بعضهم اذا ذهب العين والارثمة و
 طهر قال الشيخ كمال الدين الهمام وهو الايسر لان نجاسة الحل المجاورة العين وقد
 زالت وحديث المستيقظ في غير المرئية ضرورة انه ما مودبه لتوهم النجاسة
 ولذا كان مندوبا ولو كانت مرئية كانت محققة وكان حكمه الوجوب انتهى فهذا هو
 العقد واليدشير كلام الخلاصة انه ظاهر الرواية حيث تعقب قول ابي جعفر بان خلا
 ظاهر الرواية بعد ما ذكر انه لو زالت النجاسة بمرة واحدة ثبتت صفة الطهارة

فضاءات النبي
طاهرة

يجوز ازالة النجاسة

بالحس
بغير يسير

وان لم تكن نجاسة هوائية اي ان لم يكن لها لون يخالف للون الثوب يغسلها حتى
يغلب على ظن انه قد طهر وهذا اذا لم يكن لها ريح ايضا فان كان يجب الغسل الى زواله
الاما يشق وهكذا الطعم وقيل اذا غسل الثوب من غير الرشوة مرة وعصر بالمباقة يظهر
كما هو قول الشافعي واخذ في رواية لان النجاسة تنفذ الى الماء وتخرج معه بالعصر
الجواب منع تحقيق ذلك بالمرّة وقيل انه لا يظهر المذهب بلث مرات ويصغر كل مرة جود
المصنف هذا القول مغاير للقول الاول وهو اعتبار غلبة الظن ومقابلته حيث عطفه
عليه بقيل وقال والفتوى على الاول والظاهر انه فهم من الاول عدم اشتراط العصر لتحقيق
انه ليس مغاير له بل هو سببه اقيم مقامه تيسيرا قال في الهداية وما ليس عمرى قطعا
ان يغسل حتى يغلب على ظن الغسل انه قد طهر لان التكرار لا بد منه للاستخراج ولا
يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كما في امر القبلة وانما قدره وبالثلث لان غالب الظن
يحصل عنه فاقم السبيل لظاهر مقامه تيسيرا ويتأيد ذلك بجديد المستيقظ من
منامه انتهى فعلم بهذا ان المذهب هو اعتبار غلبة الظن وانما مقدرة بالثلث لحصر
ها في الغالب قطعاً للوسوسة وانهم من اقامة السبيل لظاهر مقام السبيل الذي في
الاطلاع على حقيقته عسراً لسفر مقام المشقة وامثال ذلك والتأييد بالحديث
كونه على السلام جعل الغسل ثلثا هو الرفع لتوهم النجاسة حيث جعله غاية للنهي عن غسل
اليدين في الاناء ثم لم يشترط الزيادة عليها فكذا عند تحقيق النجاسة يكون الغسل
ثلثا هو الرفع لها من غير اشتراط زيادة اذ لو لم تكف الثلث لازالها لم تكن رافعة
للتوهم ثم اشتراط العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن محمد بن عيسى رواية
الاصول انه يكفي بالعصر المرة الاخيرة وعن ابي يوسف ان العصر ليس بشرط ويتخرج على
هذا الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير عصر او التثليل مع العصر كل مرة
مسائل ذكرت في المحيط والجامع الصغير للامام الترمذي منهما ما وى عن ابي يوسف
ان الجنبا اذا ترزق في الحمام وصب الماء على جبهة من حيث اي من جهة الظهر و
البطن حتى خرج من الجنابة ثم صب الماء على الاذان يحكم بطهارة الاذان وان اي ولو
لم يعصره وقال اي ابو يوسف في موضع آخر اي في رواية اخرى ان صب الماء على
الاذن واهر الماء بكفيه فوق الاذان فهو احسن واحوط وان لم يفعل يجزئه وعلى هذا
ذكر شمس الاقنة الحلواني ان النجاسة لو كانت بولا او ماء نجسا وصب الماء عليه كفاه و
يحكم بطهارة الثوب قال الشيخ كمال الدين بن اطماع لكن لا يخفى ان ذلك اي الروي

عن أبي يوسف في الأزار الضرورة ستر العورة فلا يلحق به غير ولا تترك الروايات
الظاهرة فيه وفي المنتقى شرط العصر على قول أبي يوسف أيضا وتقدم أنه ظاهر الرواية
عن الكل وفي المنتقى أيضا ولو اصاب لبول ثوبه فغسله مرة واحدة في طهر جار وعصر
يطهر وهذا قول أبي يوسف أيضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الأصل وهو ظاهر
الرواية وقال أبو يوسف أيضا يغسله ثلاث مرات ويعصر كل مرة وعن محمد في
غير ظاهر الرواية أيضا أنه يغسلها إلى النجاسة غير المرئية ثلاث مرات ويعصر في
المرة الثالثة فقط فإن الثوب يطهر وقد تقدم أن ذلك غير رواية الأصول ثم
في كل موضع شرط العصر ينبغي أي يجب أن يبلغ في العصر حتى يصير الثوب بحال
لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في كل شخص قوته وطاقته
حتى لو عصره صاحب حتى بلغ قوته وصار لا يقطر لو عصره هو ألا إنه بحيث لو عصر
من هو أقوى يقطر يطهر بالنسبة إلى صاحبه ولا يطهر بالنسبة إلى الشخص الأقوى لأن
كل أحد مكلف بقدر وسعه ولا يكلف أحد أن يطلب من هو أقوى منه ليصير ثوبه
عند غسله ثم شرع في ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصرها ما لعصرها
أول تعذده فقال وفي فتاوى أبي الليث خف بطانة ساقه ذكر الساق اتفاق أبي بطنه
من الكرباس قد خلت في جوفه هكذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب في جوفه أي في باطنه
والذي في نسخته الفتاوى وغيرها من الكتب في خروقه وهو الصحيح إذا المراد أن النجاسة
أصابت الخف ونفذت إلى بطانة من خروقه وهذه العبارة توهم أنها دخلت في باطنه ولم
تظهر فهي غير صحيحة بل الظاهر أنها تصحيف ماء نجس حتى تنجس الكرباس أيضا فغسل الخف
وذلك بالبدن ثم صدق الماء الخف ثلثا وأهراقه لأنه لم يمتصيا لمعطر كرباس فقد طهر الخف
أي بجره جريان الماء ظاهر أو باطنا ولم يشترط فيه عصر الخف ولا الكرباس لتعسره
فيا ساع على مسألة البساط على ما سيأتي قريبا إن شاء الله تعالى وروى عن أبي القاسم
الصغار أنه قال في رجل يتنجس ويجري ماء استنجائه تحت رجله من غير أن
يستقع تحتها وهو متخفف فيصيبه لك الماء خفه والحال أنه ليس بخفيه
خرق يعني فلم ينفذ ذلك الماء إلى بطانة الخفين له أن يصل مع ذلك الخف لأنه
ظاهر لأن الشان بالماء الأخير من ماء الاستنجاء يطهر الخف تبعًا كما يطهر موضع
الاستنجاء استحسانا للضرورة وعموم البلوى ولما كان في قوله وليس بخفيه خرقة
إشارة إلى أنه لو كان غرق لم يكن الحكم كذلك قال وفي التقط أن كان خفه أنه

خف السبخ متخرقا واضنا الماء الاستنجاء رجله ولقافة رجوت سعة الامر فيه
 بان الحكم ان الرجل واللقافة يطهران ايضا تبعا لموضع الاستنجاء لان الماء جار منه
 اليهما فاذا اصابهما ماءه النجس تنجسائم كما تزول نجاسته حتى يطهر ويظهر ماءه
 الاخير فكذاك هما حكمهما حكم ما اصابهما من الماء شيئا فشيئا الى الماء الاخير الطاهر
 الا يرى الى ما صرح به في الفتاوى وغيرها ان البساط النجس اذا جعل في طر و ترك فيه
 يوما وليلة هكذا في نسخ هذا الكتاب وفي بعض الكتب الذي في فتاوى قاضي خان
 وللخلاصة وعامة الكتب ذلك فيه يوما وليلة وهو الصحيح لعل الالف سقطت في تلك النسخ
 والاصل يوما وليلة با ولا بالواو فاذا ترك يوما وليلة في النهر حتى جرى الماء عليه يطهر من غير
 ولا يتجفيف لتخلل النجاسة في الماء وزوالها بجر بانه ظنا غاليا قريبا من اليقين وهذا كله
 اذ لم يدرك النجاسة اثر من لون او ريح او طعم والا فلا يطهر لم يصل الى حد المشقة كما
 تقدم ثم الاستئصاح على المسئلة المتقدمة بمسئلة البساط ممنوع اذ ليست مثلها ولا
 فاين جريان ما غير كله طاهر في مدة طويلة من اصابة قليل ماء طاهر من غير تكرور في
 يسجد عقيب تكرير مياه نجسة بل الوجبة ذلك ما ذكره فامع الضرورة والبلوى الغالبة و
 امر الاحتياط بعد ذلك غير خفي لو كان على يد نجاسة رطبة واخذ بتلك اليد عروة
 القيمة الى لا يريق من النجاس كذا غيره كلما صاب الماء على يد فاذا غسل يد التي
 اخذ بها العروة قلنا طهرت اليد وطهرت العروة بتعاليد والتقيد بالرطوبة ليس
 احترازا لانها لو كانت يابسة فترطبت بالغسل فالحكم واحد هو انه متى حكم بطهارة
 اليد يحكم بطهارة العروة والكلي مقيد بما اذا لم يبق اثر غير شاق والا فلا وذات الراجحة من اليد
 مثلا ولم تزل من العروة لا يحكم بطهارتها لطهارة اليد الحصيد من القصب اذا اصابته نجاسة
 فحفت يدك حتى تحت النجاسة ثم يغسل ثلاثا متواليات من غير احتياج الى تجفيف لانه
 صلب لا يتشرب النجاسة بل لو قلنا ان النجاسة اصلبت وجه القصب لم يتجاوز الى ظهره ولا تحللت
 يطهر بالمسح اصفالته كما في السكين ذكره ابن الهمام في شرح الهداية وان كانت
 النجاسة رطبة يغسل ثلاثا ولا يحتاج الى شئ آخر من ذلك ونحوه هذا اذا كان الحصيد
 من قصب وما اشبهه في الصلاة كالخشب السهم بالسامان وان كان الحصيد
 من يودي وما اشبه ذلك في التخلخل والرخاوة بحيث يشرب النجاسة كما يشربها
 الثوب يغسل ثلاثا ويحفف في كل مرة بان يترك حتى ينقطع التقاطر منه فانه
 يطهر عند ابن يوسف بناء على مكان تطهيره ما لا ينصرف عنه وعليه الفتوى خلافا

من قصب
 ما اشبهه
 في الصلاة

لمحمد فانه يقول المستخرج للنجاسة انما هو العصر فما لا ينصرف لا يخرج منه جميع اجزاء
 النجاسة فلا يطهر قلنا بل التجفيف ايضا مؤثر في استخراجها فانه يخرج مع قطرات
 الماء بعد ما تخللت وامتزجت به وما يبقى من الندوة بعد لتقاطر معفو كما هو غير
 التقاطر ينقطع بالعصر فيما ينصرف ويبرو والزمان في غيره فاستويا ولا بد من زوال الاثر كما
 هو غير مرة وعلى هذا اقال في النوازل اذا اصاب الخرف او الاجراي غير المفروش نجاسة
 ان كان ذلك الخرف او الاجر قد يماى استعمالا يطهر بالغسل ثلثا سواء جفت او لم يجف
 لان النجاسة على ظاهره فكان كالبدن في الاكتفاء بتكرار الغسل مع زوال الاثر من غير
 اشتراط عصر او ما يقوم مقامه وان كان حديشا غير مستعمل بحيث يتشرب النجاسة
 فلا بد ان يجف كل مرة حتى ينقطع التقاطر قال الشيخ كمال الدين بن ابيهم ينبغي تقييد
 القديم بما اذا تجس هو رطب اما لو ترك بعد الاستعمال حتى جف فهو كالجديد لا يشترط
 اجتنابه اي الرطوبة حتى يظهر من ظاهره وذكر في المحيط يغسله اي الخرف والاجر على
 مقدار ما يقع اكبر رايه انه قد طهر وقد تقدم ان الثلث قائمة مقام اكبر الراي و
 اشترط صاحب المحيط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا رائحتها
 واشترط هذا مع اشتراط حقيقة اكبر الراي لا فائدة فيه لانه لا يوجد مع وجود
 هذه ما لم يبلغ حد المشقة واما فيفيد مع ما يقوم مقام اكبر الراي وهو الثلث كما قد منا
 فالحاصل ان زوال الاثر شرط في كل موضع مالم يشق كيف ما كان التطهير وبأي شيء كان
 فالحفظ ذلك وقد اكررنا من تكراره لذلك وان وحده هذه الاشياء المذكورة من اللون
 الطعم والرائحة لا يحكم بظهارته اي الخرف والاجر المذكور اللهم الا ان يشق زواله كما تقدم
 مرارا وعليه اكثر المشايخ بل لا ينبغي ان يكون فيه خلاف لاحد ولو صوره الحد يد اي ما يعمل
 من الحديد من الآلات كالسكين ونحوها بالماء النجس مضمومة بالماء الطاهر ثلث مرات
 فيطهر عندنا بي يوسف خلافا لمحمد فان عندنا لا يطهر ابدان بناء على ما تقدم واما تطهير
 ثمره ذلك في الحمل في الصلوة اما في حق الاستعمال وغيره فانه لو غسل بعد القوي بالنجس
 ثلثا ولو لاه ثم قطع به بطيخ او غيره لا يتجمل القطوع وكذا الوقع في ماء قليل وغيره لا ينجس كما في
 الخضا ونحوه على ما هو الصلح معه فان كان قبل القوي ثلثا بالطاهر لا يجوز صلوة بالانكسار
 وان كان بعد جازت عندنا بي يوسف رحمه الله فالغسل يطهر ظاهره اجماعا والتو
 يطهر باطنه ايضا عندنا بي يوسف وعليه الفتوى بل لو قل يكفي التويم مرة كان له وجه لان
 النار تزيل اجزاء النجاسة بالكلية ثم يخلقها الماء الطاهر ولكن التكرار يزيل الشبهة

عن اصله وذكر في المحيط عن الشمس لا تغمى السرخسي الأرض إذا اجفت أي بعد إصابة
النجاسة ولم يتبين أثر النجاسة فيها تظهر سواء وقع عليها الشمس ولم تقع وقد
تقدم الكلام عن ذلك مستوفى في التيمم ولو أريد تطهيرها عاجلاً فطريقه أن
يصب عليها الماء ثلاث مرات وتجفف كل مرة بحرق طاهرة ولكن الوصب عليها الماء
بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة وانكسها بتراب لقاء عليها فلم يوجد ريم النجاسة ^{جاءت}
الصلوة عليها أيضاً وكذا الحصى إذا نجست فنجفت النجاسة وذهب أثرها تطهير
إذا كان متداخلاً في الأرض غير منفصل عنها لأنه إذا ذاك ملحق بها في إطلاق
الأرض فيعطى حكمها والحصى اسم جنس يجوز تذكيره وقانيته وكذا الشيل بكسر المثناة
بعد هامشاه تحت ساكنة وبفتح المثناة وكسر المثناة مشددة وهو النجيل والحشيش وهو
الكلاء اليابس وكذا سائر ما ينبت في الأرض ما دام هذا المذكور قائماً على الأرض لم ينفصل
فانه يظهر بالجفاف مطلقاً سواء جفت بالشمس أو بدوها إذا ذهب أثر النجاسة ذكر
الزبد ويسبي وغيره لأن ما اتصل بالأرض كان تبعاً لها في حكم الطهارة بالجفاف
ذهب لا أثر يذلل لانه النص الوارد في الأرض على ما تقدم وذكر عن أبي بكر محمد بن الفضل
انه قال الحمار إذا بال في المشيلة أي المكان الذي فيه الشيل ووقع عليها على المشيلة
الطل أي البدأة ثلاث مرات ووقع عليها الشمس فجففها ثلاث مرات فقد طهر
الشيل الذي فيها ويجوز ما قبله من الإطلاق حيث شرطه فيه وقوع النداء ثم الجفاف
ثلاث مرات والأكثر على الأول وعليه الفتوى وكذا الحجر والأجر إذا كان مفروشا أي مكرراً
قائماً في الأرض يظهر بالجفاف للمحاق بالأرض ولذا يقال في العرف للجالس عليه جالس
الأرض فاعطى حكمها وأما إن كانت الحجر والأجرة موضوعة على الأرض وصنعها
غير مثبتة فيها بحيث تنقل وتحوّل من مكان إلى مكان فيجوز لا بد في طهارتها
من الغسل ولا تطهر بالجفاف فان الطهارة بالجفاف إنما وردت في الأرض ومثل
هذه لا تنضم أرضاً غيرها وكذا لا تدخل في بيع الأرض حكم عدم اتصالها بها على
حصة القرار فلا تلحق بها وكذا اللبنة إذا كانت مفروشة إذا نجست جازت ^{الصلوة}
عليها بعد الجفاف وذهب أثر النجاسة كالأرض لما قلنا في الأجر والحجر ذكره هذه
السائل كلها قاصي خان وذكر في موضع آخر من فتاويه بعد ذكر تلك المسائل
بأسطران كانت الحجر التي تنقل وتحوّل تشرب النجاسة كحجر الرمي تطهر
بالجفاف وذهب أثرها كالأرض وهذا بناء على أن النعل الوارد في الأرض

المعنى لان الارض تجذب النجاسة والهواء يحجبها فيقاس عليه ما يوجد فيه ^{ذاته}
 المعنى الذي هو الاجتناب ولكن يلزم منه ان يطهر اللبن والاجر بالجفاف وهذا
 الاثر وان كان منفصلا عن الارض لوجود التشرب والاجتناب وان كانت الحجر
 ما تشربت النجاسة كالرخامة لا تطهر الا بالعسل ثلثا والتجفيف كل مرة بالشمس او
 بالمكت الى ان ينقطع التقاطر لعدم المعنى المذكور الماء والتراب اذا اخلطا وكان احدهما
 نجسا فالطين الحاصل منهما نجس لان اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح
 كما ذكره قاضي خان وهو اختيار الفقيه ابي الليث وكذا ابي يوسف في الخلاصة
 وقيل العبرة للماء ان كان نجسا فالطين الاطهر وقيل العبرة للتراب قيل للعالمين ان الله
 والاكثر على انه ايها كان طاهرا فالطين طاهرا انتهى وهو اختيار ابي نصر محمد بن سلام قال
 البرازي وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه انتهى ووجهه في الخلاصة لصيرورته شيئا
 آخر وهو توجيه ضعیف اذ يقتضي ان جميع الأطعمة اذا كان ماؤها نجسا او دهنها او
 ذلك ان يكون الطعام طاهرا بصيرورته شيئا آخر وعلى هذا اساسا للركبات اذا كان ^{بعض}
 مفرداتها نجسا ولا يخفى فسادها قلله در الفقيه ابي الليث والله در قاضي خان حيث جعل
 قوله هو الصحيح مشيرا الى ان سائر الاقوال الاصححة لها بل هي فاسدة لان النتيجة تابعة لآخر
 المقدمتين دائما والطين النجس اذا جعل منه الكوز والقدر او غيرها فطبخ يكون ذلك المعلق
 طاهرا لا صحلا لا النجاسة بالنار وزوالها وهذا اذا لم يكن اثر النجاسة ظاهرة فيه ^{بعد}
 الطبخ ولو احترقت العذرة او الروث فصار كل منهما مادا اومات الحمار في الملحمة وكذا
 ان وقع فيها بعد موته وكذا الكلب الخنزير لو وقع فيها فصار ملحا او وقع الروث ونحو
 في البئر فصار حماة زالت نجاسة وطهر عند محمد خلافا لابي يوسف فان عنده
 المحرق لا يطهر العين النجسة بل يبقى الروماد نجسا لانه اجزاء تلك النجاسة فتبقى النجاسة
 من وجهه فالتحقت بالنفس من كل وجه احتياطا واختار صاحب الهداية في التبيين قول
 ابي يوسف واكثر المشائخ اختاروا قول محمد وعليه الفتوى لان الشئ رتب وصف النجاسة
 على تلك الحقيقة وقد زالت بالكلية فان اللحم عذو العظم واللحم فاذا صارت الحقيقة
 ملحا رتب عليه حكم اللحم وكذا الروماد حتى لو اكل اللحم وصلى على ذلك الروماد جاز و
 نظيره النطقة نجسة وتصير علقة وهي نجسة وتصير مضغة فتطهر وكذا الخ
 تصير خلا فاعلم ان استقالة العين تتبع زوال الوصف المرتب عليها وعلى
 قول محمد فرعو اطهارة صابون صنع من دهن نجس عليه يتفرع ما لو وقع

انسان او كلب في قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهرا لتبدل الحقيقة ولكن
 قال المصنف لو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح انه يتنجس وهو ليس بصحيح الا على
 قول ابي يوسف قال في التجنيس خشبة اصابها بول فاحترقت ووقع رمادها في بئر
 يفسد الماء وكذلك رماد العذرة وكذلك الحمار اذا مات في الملح لا يؤكل اللحم وهذا
 كله قول ابي يوسف خلافا لمحمد انتهى فعلم ان الحكم عند محمد عدم فساد البئر بوقوع
 ذلك الرماد وجواز كل اللحم وكذا الأجر المنفصل عن الأرض اذا تنجس يطهر بالغسل
 ثلثا والجفاف كل مرة لكن انما يطهر ظاهره لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه بعد
 ذلك في الماء يتنجس ذلك الماء كذلك اذ ذكره في المحيط لانه ذو سمك يتشرب النجاسة الى
 باطنه فاذا زالت نجاسة ظاهره بالغسل بقي ما في باطنه فيحكم بطهارة ظاهره حتى لو
 قام عليه المصلي جازت صلواته واما ما تشربه فباق في باطنه فاذا وقع في الماء تخلل ما
 كان في باطنه من اجزاء النجاسة في الماء فيتنجس وعلى هذا الوجه المصلحة لا تجوز صلوة
 لكونه حاملا للنجاسة ومباقرا فظهر الفرق بين الأجر وبين رماد العذرة عند محمد
 فان ذلك قد صار حقيقة ظاهرة عنده لا يشوبها شيء من اجزاء النجاسة وباطنه نظا
 فلا يتنجس الماء ولا غيره اذا وقع فيه حمار بال في الماء فخرج منه رشاش فاستامن ذلك
 الرش رش ثوب انسان لا يمنع ذلك الرش جواز الصلوة بذلك الثوب ان كثر حتى يستقيم
 انه اى ذلك الرش بول وكذلك الوديت العذرة في الماء فخرج منها رشاش فاصاب ثوبا
 ان ظهر اثرها فيتنجس الا فلا هذا هو المختار وبأخذ الفقيه ابو الليث سواء كان الماء حارا
 او راكدا لان الغالب ان الرشاش المتصاعد من صدم شيء للماء افا هو من اجزاء الماء لا
 من اجزاء الشيء الصادم فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه وفي فتاوى قاضي خان فرق
 بين الجارى وغيره في بول الحمار بعد ما اطلق في رمى العذرة فذكر في بول الحمار في الماء
 الجارى الحكم المذكور وذكر انه اذا بال في ماء راكدا فاصاب لرش اكثر من قدر الدرهم
 انه يفسد الثوب ويمنع جواز الصلوة به وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل عكس اختيار
 الفقيه في الجار والراكد وهو انه اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرقين اى الروث
 فشيء ذلك الفرس في الماء فخرج منه رشاش فاصاب ثوبا لراكدا في الثوب اى في
 الاصابة من الثوب نجسا سواء كان ذلك الماء راكدا او جاريا وان لم يكن في بطنه نجاسة
 فلا يضره ولا امر هو الاول لما قلنا والقاعدة للطردة ان اليقين لا يزول بالشك وقد
 سئل ابو نصر الدباس عن غسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء الذي يسيل

منها شيء أو يصيبه من عرقها شيء قال لا يضره قليله وإن كانت أى وكانت قد تضرعت
 في بولها وروها قال إذا جفت وتناثر وذهب عينه لا يضره أيضا وهذا يناسب ما
 اختاره الفقيه أبو الليث وذكر في الذخيرة إذا التقى الحجج المتطاع بالعدرة في الماء الحار
 فارتفعت منه قطرات فاصاب ثوب انسان أكثر من قد والد رهم قال أبو بكر يعني الرازي لا
 غسله إلا أن يظهر فيه اى في الثوب لون الجاسة وقال نصير يعني ابن يحيى يجب عليه
 غسله والأصح قول أبي بكر لما تقدم أنفا وتقدم أيضا أن قاضي خان ذكر في الرشاش
 المتصاعد من رمى العذرة نفسها لا يفسد مطلقا لم يظهر أثرها وكذا ذكره في
 الخلاصة وغيرها فكيف بالحجج المتلوثة ولو صلى أحد ومعه شعر انسان حال كونه
 أكثر من قد الد رهم جازت الصلوة لأنه ظاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح وبه
 اخذ الفقيه أبو جعفر الهندي وأبو القاسم الصغار وغيرها من المشائخ وروى عن
 أبي حنيفة رواية شاذة أنه لا تجوز الصلوة به لأنه نجس وبه اخذ نصير بن يحيى و
 ليس بصحيح فإن شعر الميتة إذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان المكرم نجسا وكذا
 العظم وقد تقدم جرة البعير كسرقينه لا اتصالها بمحل الجاسة كالقئ والحجرة بكسر الحاء
 قد تفتقر ما يعيد البعير بعد الابتلاع فيأكله ثانيا والسرقين السرجين بكسر الهمزة
 كائنا ما كان وهو معروف كذا حكم كل حيوان يجتر كالبقرة والغنم والظبي هرارة كل حيوان
 كبوله للاستحالة إلى فساد بعد اتصاله بمحل الجاسة كالدم والسوداء ونحوها من الفضلات
 سوى البلغم لما تقدم إذا وقع جلدا انسان في الماء ان كان مقدرا للظفر فسد اى ينجس في ذلك
 الماء وان كان دون الظفر لا ينجسه والقياس ان ينجس مطلقا لان جلدا انسان المنفصل
 نجس لان ما بين من الحي فهو ميتة ولا فرق في الماء بين قليل الجاسة وكثيرها الا اهم
 استحسنوا فيما دون الظفر للضرورة فان التمر عن وقوع القليل متعسرا ومتعذر دون الكثير
 ففصلوا بقدر الظفر لانه اقل قد يستقل بنفسه واسمه يشبه الجلد في الانبساط والحجم
 فجعلوا مقداره كثيرا لاستقلاله بكونه عضوا قاما وما دونه قليلا لعدم ذلك وفي استنباط
 الأدعي اختلاف المشائخ بناء على اختلاف الرواية لكن الصحيح الذي هو ظاهر الرواية
 انها طاهرة لانها عظم او عصب هما طاهران من سائر الميتات سوى التحريم من الانسان
 المكرم اولى وافا للخلاف بين أبي يوسف وحمد في صحة صلوة من لعاب سببه وكان أكثر
 من قد الد رهم بناء على غير ظاهر الرواية واما على ظاهر الرواية فلا خلاف وهو
 وقد تقدم وذكره في فتاوى البقالى قطعه جلد كلب اى غير مدبوغ ولا

مد إلى الترق بجراحة في الرأس أي جعل لزقة فوق الجراحة بعيد ما صلب به أي بذلك الجلد إذا
 كان أكثر من قدر الدرهم وحدث أو بانضمام نجاسة أخرى وهذا ظاهر وإن صلى معه
 ستورا وجبته ونحوهما مما ليس بسور نجس لا يجوز صلوة مطلقا أن جلس بنفسه وإذا
 لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة أن حمله أما أن كان عليه نجاسة مانعة إذا ذلك فلا
 يجوز صلوته كما لو حمل صبيا لا يستملك بنفسه وفي ثيابه أو بدنه نجاسة مانعة لأنه
 حينئذ هو الحامل للنجاسة بخلاف المستملك فإن المصلي ليس حاملا للنجاسة التي
 بخلاف جزو الكلب ونحوه مما سوره نجس إذا حمله للصلاة حيث لا يجوز صلوته لأنه حامل
 النجاسة التي هي لعابه وما اتصل به لا يقال للنجاسة التي في محلها غير معتبرة ولا يعطى
 لها حكم النجاسة ولذا جازت الصلوة مع حمل الصبي والهرق ونحوهما مع ما فيه من
 النجاسات المستقرة في مكانها لا نأقول سلمنا ولكن للعباب قد انتقل عن محله الذي
 تولد فيه واتصل بالغم الذي له حكم الظاهر بالنظر إلى ما يخرج من الباطن فاعتبر
 نجاسة وقد نجس بها لسانه وسائر فنه فكان مانعا هذا إذا حمله لأنه بمنزلة الهرق
 المتنجس ظاهرها بائع إذا حملها وأما إذا جلس عليه بنفسه صلى وإية أنه نجس العين
 كذلك لأنه حامل وهو نجاسة وأما على الرواية الصحيحة فينبغي أن يجوز صلوته
 لأنه غير حامل للنجاسة كما في الهرق ونحوها على ما سبق وإذا لحست الهرق كف رجل
 أو موضع آخر من بدنه يكره له أن يدعها تفعل ذلك الفعل وهو النجس لأن ريقها
 مكروه والتلوث بالمكروه مكروه وكذا أيكره أن يأكل أو يشرب ما بقي منها مما أصابه
 لعابها من الأكل والماء وسائر الأثربة لأنه سورهها وسورهها مكروه عند الاختيار وذكر في موضع
 آخر أنها إن لحست عضو إنسان صلى قبل أن يغسل ذلك العضو جاز فعله للصلاة
 والاولى أن يغسله وهذا لا يخالف ما قبله لأن الكراهة لا تنافي الجواز والمكروه تسحب
 إذا التبه وفعل المستحب أولى من تركه وذكر في الذخيرة إذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء
 أكثر من قدر الدرهم فاستجمر أي استنجى بثلاثة أحجار وانقاء أي موضع الاستنجاء ولم
 يغسله بالماء قال الفقيه أبو الليث في فتاويه يجوز له يعني من غير كراهة أن كان الغسل
 أفضل قال صاحب الذخيرة وبه أي بما قال أبو الليث نأخذ وفي هذا الشارة إلى أن الجهر
 يخالف في ذلك ولا أعلم فيه مخالفا وقد تقدم أن المقصود الانقاء عند قعود العبد ^{قد}
 تقدم ما يقوم مقام الحجر أيضا وهذا إذا كانت تلك النجاسة ما خرج من الحدث المعتاد ولم
 تصبه من الخارج أما لو كانت غير المعتاد كالدم ونحوه أو أصابته من خارج كما

لو قلوت به بعد الخروج والانفصال فلا يجرى فيه الحجر ولا بد من غسله اجماعا لان
 الاكتفاء بالاجار لصورة التكرار بمقتضى الطبيعة فلا يلحق به ما ليس متكررا كذلك
 الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه بعد ذلك ريم قبل ان يمس موضع الاستنجاء
 هل يتنجس من اليقية الموضع الذي غربه الريح ام لا يتنجس اختلف فيه المشائخ بناء على ان
 عين الريح نجسة ام طاهرة ولكنها تنجس بالمرور على النجاسة قلنا استقص الوضوء الا هم
 ايضا طاهرة وتنجسها بالمرور اذا لو كانت نجسة لتقص الحشاء اذا لفرق في التجسس بين
 خروجه من اسفل او من فوق كالقئ ولهذا كان الاصم انه اى الموضع الذي غربه الريح
 لا يتنجس واختار شمس لامة الحلواني انه يتنجس وكذا الوهرت الريح و
 على نجاسة واصابت ثوبا مبلولا يتنجس عنه والاصم انه لا يتنجس وذكر ان الهام في شرح
 الهداية مررت الريح بالعدرات واصابت الثوب ان وجد رايحها نجس وما يصيب
 الثوب من بخارات النجاسة قبل نجسه وقيل لا وهو الصحيح انتهى وهذا بناء على
 طهارة بخار النجاسة كما هو الاستحسان على ما يأتى قريبا ان شاء الله تعالى وذكر في موضع
 آخر ان علي بن عبيد الاستنجاء لكن لان عين الريح نجسة فنجست ذلك الموضع بل لان لما
 خرج منه الريح بعد الاستنجاء يخرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء فانه نجس
 لكونه اتصل بالداخل ثم خرج ولكن هذا ان تحقق فلا كلام فيه والا فيكون حكما بغير
 الوهم لان ذلك ليس بخالب لوقوع فلا يجوز ولا يحكم ما لم يتحقق او يغلب على الظن ان قد
 خرج مع الريح ذلك وكذا الحال اذا كان قد لبس سراويله حال كونها مبتلة فخرج منه
 ريم حيث لا يتنجس السراويل على الاصم ويتنجس على غير الاصم كما في موضع الاستنجاء وحتا
 الحلواني التجسس كما تقدم واذا ارتفع بخار الكيف اى الخلاء او بخار المويط اى المكان
 الذي تربط فيه الدواب تروث كالاصل فاستجمد ذلك البخار اى جمد في الكوة التي في
 السقف او الجدار او استجمد في الباب ثم ذاب الجمد وقطر على احد فاصاب ثوبه او
 بدنه فانه يتنجس لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء النجاسة لكن يحتاج على قول
 محمد في رماد النجاسة الى الفرق بين اجزاء النجاسة الترابية وبين اجزائها المائية
 عند التحلل والاستحالة وتبدل الحقيقة والاسم وذلك ان الاجزاء المائية اصل النجاسة
 والترابية تتبع لها فيها بدليل انه لا يوجد من الترابية الصرفة ما هو نجس العين
 بخلاف المائية الصرفة كالبول وكذا الميوجد لليبوسة تأثير في التجسس في موضع
 ما مما وجد تأثيرها في التطهير بخلاف الرطوبة والاجزاء النارية بمنزلة الترابية

عند الثلاثة فإنه يغسل من ولوع الكلب وما أصابه لعابه سبعا أحد يهين
 بالتراب لكن استحيا بأعند مالك ووجوب أعند الشافعي وأحمد ^{طهر} لحديث الصحيحين
 أناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرات أحد من بالتراب وهذا لفظ ^{مسلم}
 ولنا ما روى الدارقطني عن الأعرج عن أبي هريرة عنه عليه السلام في الكلب بلغ ^{والله}
 يغسل ثلاثا وخمسا أو سبعا لكن قال تفرد به عبد الوهاب عن اسمعيل وهو متروك
 وغيره يرويه عن اسمعيل فأغسلوه سبعا ثم رواه بسند صحيح عن عطاء موقوفا على ^{البحر}
 أنه كان إذا ولغ الكلب في الأناء أهرقه ثم غسله ثلاث مرات ورواين ^{كامل}
 بسند فيه الحسين بن علي الكرابيسي ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
 ولغ الكلب في أناء أحدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات وقال لم يرفضه الكرابيسي
 الكرابيسي كما أجده حديثا متكررا غير هذا وقال لم أراه بأسا في الحديث انتهى قلنا
 أن نقول الحكم بالصحة ومند ما أغاها في الظاهر ما في نفس الأمر فيجوز صحة ما حكم
 بصحته ظاهره وثبوت كون مذهب أبي هريرة ذلك قرينة تفيد أن هذا مما أجاده ^{لراو}
 المضعف فيعارض حديث السبع ويقدم عليه في قد السبع من قرينة أنه كان في ^{والأمر}
 في أمر الكلاب حتى أمر بقتلها فإن التشديد في سورها يناسب كونه إذا ذلك
 وقد ثبت نسخ ذلك فإذا عارض قرينة معارض قدم على أن في عمل أبي هريرة على
 خلاف حديث السبع وهو رواية كفاية للاستحالة أن يترك القطعي لرأيه ما لم يعلم ^{نسخ}
 إذ ظنية خبر الواحد أغاها بالنسبة إلى غير رأيه أما بالنسبة إلى رأيه الذي سمع
 من في الرسول صلى الله عليه وسلم فدلالة قطعية فلزم أنه لا يترك إلا لقطعه بالنسخ
 إذا لا يترك القطعي إلا لقطعي فبطل تجوزهم تركه بناء على ثبوت ناسخ في اجتماعه ^{المحتل}
 للنسخ فلزم كون حديث السبع منسوخا بالضرورة وعلى هذا لو كل من الحق وخبر ^{راو}
 غيره من السماع المحكوم بجلسته سورها ولوعصر رجل العنب فادعى بجله أي خرج منها الدم
 وسال ذلك الدم على العصير والحال أن العصير سائل وأنه لا يظهر أثر الدم فيه ^{كأن}
 القول قول أبي خيفة وأبي يوسف كما في الماء الجاري ذكره في المحيط وفهم منه أنه ولم يكن ^{العصير}
 سائلا إذا ذلك أو ظهر أثر الدم فيه يكون نجسا ويمكن تطهيرا قال في الخلاصة إن وقعت ^{الفأرة}
 في دهن خمر فصارت نجسا تطهر إذا رمي بالفأرة قبل التخلل وإن لم يمتزج ^{الفأرة}
 ولو وقعت الفأرة في العصير ثم تخمر ثم تخلل لا يكون بمنزلة ما لو وقعت
 في الخمر هو المختار وكذا لو ولغ الكلب في العصير ثم تخمر ثم

حق في معارضه ثم نسخا فالنسخ لا يظهر

لل في الخلافات لعلاء العالم انه لا يظهر انتهى فالحاصل ان العصور اذا نجس ثم صا
 برا ثم تحلل لا يظهر وان توضأ الرجل بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد ماء
 الصائم من الشك والكراهة فحينئذ ليس عليه غسل ما اصابه ذلك الماء المشكوك والمكروه
 ان المشكوك والمكروه طاهران الا انه يستحب ازالة الكراهة كما تقدم فيها اذ الحسنة الهرة
 وضوانسان انه يستحب ان يغسله ما نزل من الدم السائل باللمح فهو نجس وما بقي
 اللحم والعروق من الدم الغير السائل فليس بنجس والاصل ان النجس من الدم ما
 كان مسفوحا لقوله تعالى او دما مسفوحا فما ليس بمسفوح لا يكون حراما فلا يكون نجسا
 لان الاصل في الاشياء الحل والطهارة الا ما حكم الشرع بجرمته او بنجاسته هكذا ذكرنا واول
 فيه اشكال وهو ان الآية المذكورة مكيدة لان سورة الانعام مكيدة باجماع الاثلاث آيات
 هي قوله تعالى اقل ما حرم ربكم الى قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما الآية
 وسورة البقرة والمائدة مدنيان باجماع وذكر حرمة الدم فيهما مطلق عن قيد
 المسفوح فلم لا يكون تقييد منسوخا بالاطلاق مع ان المطلق ينسخ المقيّد والعامة
 ينسخ الخاص عندنا وفي القنية عن ابي بكر العياضي الدماء كلها نجسة مسفوحة
 او غير مسفوحة ودم قلب الشاة نجس وقال عبد الله القلاس الدم الذي ليس مسفوح
 ظاهر وفي الايضاح الدم الباقي في العروق واللحم طاهر وعن ابي يوسف يعني في الاكل و
 الشاة فيها ايضا صلى الله عليه وسلم عتق شاة غير مغسولة جاز لان الدم المسفوح ما سال
 منه وما بقي لا بأس به لما روي ان عائشة رضي الله عنها كان يرمى في برمتها صفرة لحم
 العنق وغيره وفيها ايضا الوصابة دم القلب بنجس لان الطاهر ما بقي في العروق او متلطخا باللحم فلما
 السائل فلا انتهى فالحاصل ان في كون غير المسفوح نجسا اختلافا بين المشائخ والذكية
 مشى عليه قاضيان وكثيرا انه طاهر وليس فيه رواية صريحة عن الائمة الثلاثة
 يؤخذ ذلك من عدم نقض الوصوف بالدم غير السائل وان ما ليس بجد شق ليس بنجس ولا
 الاحتياط بعد ذلك غير خفي والله اعلم وذكر في المحيط صاحبه قال ودايت في بعض الكتب
 الطحال والقلب اذا شق وخرج منه دم ليس بسائل فليس بشئ اي ليس بشئ يضرب
 او بنجس ما اصابه وفي الخلاصة الدم الذي يخرج من الكبد ان لم يكن من غيره متمكنا في
 طاهر وكذا اللحم المهزول اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس بنجس وكذا مطلق اللحم انتهى
 في الملتقط ولو صلى وهو اي والحال انه حامل بجل شهيد وعليه اي على الشهيد دماء
 تجوز صلواته وذلك لان دم الشهيد طاهر حكما مادام متصلا به ولذا لم يجب غسل

قل تعالى

عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء لان طهارته حال الاتصال عرفت نصا
على خلاف القياس ضرورة الامر بترك الغسل بقوله عليه الصلوة والسلام زملوهم
بكلوهم ودمائهم الحديث فاذا انفصل عاد الى القياس على سائر الدماء لان ذلك ضرورة
وقال صاحب الملتقط في موضع آخر امرأة صلت وهي حامله صبي وثوبه يصيب نجس
جازت صلواتها وقد قد منا ان هذا فيما اذا كان الصبي يستمسك بنفسه حينئذ هو
الحامل للنجاسة لاهي بخلاف ما اذا لم يكن يستمسك بنفسه حيث لا تجوز صلواتها اذا
حملته قد ركن لانها حينئذ هي الحاملة للنجاسة فان غير المستمسك بمنزلة الجنان فكأن
حملت متعة بعضها نجس اذا اصيل مصارين شاة ميتة يان ازال عنه النتن والفساد بعلاج
فصل بها اي معها جازت صلواتها صارت كالجلد المدبوغ قال قاضي خان وكذا
لو اصيل المشاة ودبغها وجعل فيها اللبن او السمن وكذا الكرش انتهى ولو صلى ومعه
فارة مسك يعلو النافحة جازت صلواته اذا كانت نافحة حيوان مذبوح لطهارتها اما
ان كانت من ميتة فان كانت يابسة فكذلك لانها حينئذ مدبوغة كزوال الرطوبة و
الفساد وان كانت رطبة لا تجوز للصلوة معها لانها نجسة قال قاضي خان وللمسك
حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال ان المسك دم لانها
وان كانت دما فقد تغيرت فيصير طاهرا انتهى قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام
وذكرت بعض الاخوان من المغاربة في الزباد فقلت يقال انه عرق حيوان محرم الاكل
فقال ما يحمله الطبع الى صلاحه كالطيبه يخرج عن النجاسة كالمسك انتهى امرأة
صلت ومعه صبي ميت فان كان لم يستهل عند ولادته اي لم يصوت والبراد
انه لم تعلم حيوته عند الولادة فصلاحتها فاسدة سواء غسل ولم يغسل لانه نجس
على كل حال ولذا لا يصلي عليه وذلك لكونه نفسا من وجهه وجزأ من وجهه فعمل
بالشبه الاول في حق الغسل وبالثاني في الحكم بنجاسته وعدم جواز الصلوة معه
وعليه اخذ بالاحتياط في الموضعين وكذلك تكون صلواتها فاسدة ايضا ان
استهل بان علت حيوته بصوت او حركة ولكن لم يغسل لانه نجس فان الصحيح
ان الانسان نجس بالموت كسائر الحيوان الا ان المسلم اذا غسل يحكم بطهارته
كرامته بخلاف سائر الميئات واما ان كان الصبي قد استهل وغسل فصلواتها
حينئذ تامة للحكم بطهارته ذكوه في العيون وغيره وهذا في المسلم كما ذكرنا اما ان
حمل الصبي كافرا ميتا فلا تجوز صلواته سواء كان قبل الغسل او بعده لانه لا يطهر

فهم الشهيد ما هو
متصلا بطاهره
اذا انفصل عنه فهو
نجس سائر الدماء

فالمسك حلال على كل
حال يؤكل في الطعام
ويجعل في الادوية

بالفصل كسائر الميقات و ذكر في نوادر أبي الوفاء قال يعقوب يعني ابا يوسف لو صل
 في جلد خنزير مديون جاز وقد استاء بناء على انه يطهر بالبدن باغ عنده في غير ظاهر
 الرواية وقد تقدم وقال ابو حنيفة رحم ومحمد رحم لا تجوز صلوة فيه ولا يطهر بالبدن باغ ^{قد}
 مر ان هذا هو ظاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا ولو صلى ومعه بيضة قد صار ^{ردي} بها
 بالحال المهملة اي صفارها مما تجوز صلوة لان النجاسة مادامت في معدنها لا يعطى
 لها حكم النجاسة ولو صلى ومعه قارورة فيها بول لا تجوز صلوة لانها نجاسة في غير
 معدنها فتعتبر رجل صلى في ثوب محشو فلما اخرج حشوه وجد فيه فارة ميتة
 يابسة فالحكم انه ان كان في ذلك الثوب ثقب او خرق يعيد صلوة ثلثة ايام و
 لياليها هذا عند ابي حنيفة واما عندهما فانه لا يعيد شيئا ما لم يتحقق متى ماتت
 في الثوب كما في البرء والاى وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان ولكنها في
 موضع آخر ليس بينها وبينه منفذ يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب من الصلوات
 اتفاقا لظهور انها فيه من قبل ان يخاط الموضع الذي هي فيه ومن لم يجد ما يزيل به
 النجاسة او ما يقللها من مائع نزيل طاهر صلى معها لان التكليف بقدر الوسع ولم
 يعيد وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ماء يتوضأ به ولا ما يتييم به حيث لا يصلح عند ابي حنيفة
 رحم وعندهما يصلح تشبها بالمصلين ثم يعيد اذا وجد ما يطهر به لان الصلوات تنقض
 مع النجاسة الحكيمية اصلا لغلظتها زيادة على النجاسة الحقيقية ودليل الفرق غير ظاهر
 يعني بهذه المسئلة المذكورة ان الرجل اذا كان على جسده نجاسة وهو مسافر
 قيد به باعتبار الغالب والا فلا فرق بين المسافر وغيره وليس معه ماء او مائع
 نزيل او كان معه ماء وهو يخاف العطش حالا او مالا على نفسه او من تلزمه
 مؤنته فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة ويجوز ان يصلح بها وان كانت النجاسة
 في حالة المذكورة بالثوب وليس له ما يستبرئ به عودته غيره فانه ينظر ان كان اقل
 من ربيع الثوب طاهرا فهو بالخيار عند ابي حنيفة وابي يوسف رحم ان شاء صلى به و
 ان شاء صلى عريانا لانه متردد بين محظورين كشف العورة والصلوة مع النجاسة
 فيختار احدهما وان كان ربيع طاهرا وثلاثة ارباعه نجسا تجز الصلوة عريانا لان
 الربع يقوم مقام الكل كما في خلق راس المحرم بل يصلح به بالاخلاق وعند محمد وزفر
 والثلثة يصلح به في الوجهين ولا يجوز له ان يصلح عريانا ولو كان جميع الثوب نجسا
 لان في الصلوة فيه ترك فرض واحد وهو طهارة الثوب وفي الصلوة عريانا ترك

فروض وهي ستر العورة والقيام والركوع والسجود على تقدير ان يفعل ما هو الافضل
من الصلوة قاعدا بايماء وهما ان النجاسة وكشف العورة قد استويا في حكم المنع حالة
الاختيار واستويا في المقدار اذ قليل كل منهما عفو دون كثيره فيستويان في حكم الصلوة
وترك القيام ونحوه ترك الخلف وهو القعود والايماء والفوات الخلف كلا فوات
وان كان في الخلف نوع قصور لكن مع التخلص من حل النجاسة كما ان في الجانب الآخر
قصور الجملها مع احراز فضيلة الاصاله فاستويا لكن الصلوة فيه افضل عندهما ايضا
لان فرض السترة عام لا يختص بالصلوة وفرض الطهارة يختص بها وقال في الاسرار
من طرقهم ان خطاب التطهير ساقط لعدم الماء فصار هذا كثوب طاهر وان
ربعه لو كان طاهرا لا يجوز الصلوة الا فيه فكذا هنا لان نجاسة ثلثة ارباعه في فساد
الصلوة كنجاسة كله حالة الاختيار قلنا خطاب الستر للصلوة ساقط للنجاسة
ايضا فصار العراء كالستر واذا كان الربيع طاهرا توجه الخطاب بقدره وسقط بقدر
النجس فرجنا الوجوب احتياطا وقل محمد احسن قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
وفيه نظراى في قوله ان قوله محمد احسن اذ عورض بسقوط خطاب الستر وتقريبه
ان المعلوم انما هو توجه خطاب الستر للصلوة بالطاهر حالة القدرة على الطهر
فاذا لم تكن فالمعلوم حينئذ انتفاء خطاب الستر للصلوة بالطاهر ولا يقدر على انبات
تعلقه بالنجس حينئذ لا ينقل خطاب مخصوص فيه ولا نقل فيبقى على النفي الاصل
لان نفي المدرك الشرعي يكفي لنفي الحكم الشرعي واما اذا كان الربيع طاهرا فلا بد
كالكل في كثير من الاحكام فامكن الحكم بتعلق الخطاب بالستر به انتهى وهذا انما يتم
ان لو كان الدليل الموجب للستر في الصلوة دليلا مقيدا بالساتر الطاهر وليس كذلك
بل الذي استدلوا به على وجوب الستر وهو قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد مطلق
عن قيد الطهارة وانما وجبت طهارة الساتر بنص آخر وهو قوله تعالى وثيابك
فطهر وعدم القدرة على العمل بنص اوجب حكما لا يستلزم سقوط حكم وجب بنص
آخر مطلق فالتكليف على حسب القدرة والسقوط على قدر العجز اللهم ان يقال في
لفظ الزينة اشارة الى قيد الطهارة فان غير الطاهر ليس بزين بل هو شين
فيثبت ان الدليل الموجب للستر في الصلوة مقيد بالساتر الطاهر بطريق
لا اشارة وان صلى عريانا لعدم الثوب او لنجاسة فانه يصلي قاعدا يومي بالركوع
والسجود ايماء برأسه ويجعل سجوده اخفض من ركوعه كما في الرض العاجز

عن الركوع والسجود لما روى عن ابن عباس وآبن عمر أنهما قالاه العارى يصلي
 قاعدا بالأيام وعن عطاء وعكرمة وقتادة مثله وعن انس رضي الله عنه ان اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبوا في السفينة فانكسرت بهم فخرجوا من البحر
 عراة فصلوا قعودا بالأيام قال سبط ابن الجوزي رواه الخلال في المجتبى يصلي العراة
 وحدا نامتباعدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ثم اذا صلى العارى كذلك
 فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة قياسا على قعود المريض اذا
 امكنه وقال في الذخيرة يقعد ويمد رجله الى القبلة ويضع يديه على عورته
 الغليظة اي على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية اولى لزيادة الستر فيها على
 كيفية القعود في الصلوة وهي المذكورة في شروحه الهداية وغيرها سواء صلى قاعدا
 او في ليلة مظلمة او في البيت الخالي او في الصحراء وحده هو الصحيح خلافا لمن قال
 القعود والأيام امناء هو في النهار اما في الظلمة فيصلي بركوع وسجود وذلك لانه
 لا اعتبار بستره الظلمة وان صلى العارى قائما اجزاه سواء ركع وسجد او اوما
 بهما وكذا لو ركع وسجد القاعد يجوز لان في كل فعل منزلة وخللا من وجه
 فيتحيز والاول وهو الايام قاعدا افضل لان الستر وجب لحق الصلوة و
 حق الناس والركوع والسجود لم يجبا الا للصلوة فكان الاول اقوى ولان ترك
 الاركان الى خلف وهو الايام وترك الستر الى خلف فكان ماله خلف اولى بالترك
 مما ليس له خلف عند التعارض ولو قام على شيء نجس وصلى لا يجوز لان طهارة
 المكان شرط فاذا فات لا يجوز الصلوة لفقد الشرط والراد اذا كان النجس قد امانعا
 ولو صلى على شيء مبطن في باطنه قدر اى بطانة نجاسة مانعة ينظر ان كان
 ذلك البطن محيطا اى مضربا لا يجوز صلاته اذا كانت النجاسة تحت موضع
 قيامه لان البطا ترحينئد مع الطهارة في حكم ثوب واحد فكان كما لو كانت النجاسة
 في الطهارة وهو قائم عليها وان لم يكن ذلك البطن محيطا جاز صلاته لانه
 في حكم ثوبين بسط الطاهر منهما على النجس فكان بمنزلة ما لو بسط الثوب
 الطاهر على ارض نجسة وحينئذ يشترط ان تكون الطهارة بحيث لا يظهر منها لون النجاسة
 ولا ريحها كما في البسط على الارض النجسة قيل هذا كله قول محمد وعن ابي ثور انه لا يجوز وقيل جواب
 محمد فيما اذا لم يكن مضربا وجواب ابي ثور في المضرب فلا خلاف حينئذ كما ذكرنا ولو سجد
 على شيء نجس نجاسة مانعة تفسد صلاته سواء اعاد سجوده على شيء طاهر او لم

بيان ان ابن
 العارى قاعدا كيف
 يقعد الخ

يعده عنده إلى حنيفة ومحمد رح لا تراهي ركناً مع النجاسة ففسدت الصلاة
فساداً بائناً كما لو أده مع كشف العورة أو نجاسة الثوب أو البدن حيث تفسد
أجمعاً وقال أبو يوسف لم أحسن أن أعاد سجوده حين علم أنه سجد على النجس على شيء
طاهر لا تفسد صلاته لأن سجوده على النجاسة كعدمه فإذا سجد على الطاهر صار
كأنه إنما سجد لأن وهذا بناء على أن بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة
عنده وعندهما تفسد الصلاة لفساد جزئها وكونها لا تجزئ وإن كان موضع

قد ميروا ركبتيه طاهر أو موضع جهته وانفرد نجساً فقد روى عن أبي حنيفة
أنه قال يسجد على أنفه لأن الإقصار على الأنف من غير عذر بالجهته في السجود
جائز عنده ويجوز صلواته لأن موضع الأنف أقل من الدرهم خلافاً لما كان عندهما
الإقصار على الأنف في السجود بلا عذر في الجهة لا يجوز وفي رواية عن أبي حنيفة
رحم الله أيضاً أنه لا يجوز لأن السجود لم يقع إلا على النجاسة فلا يجوز وإن كانت
أقل من قدر الدرهم وهذه الرواية أصح لأن عفو قدر الدرهم إنما يعتبر فيها إذا
تأدى السجود بجزء آخر غير المتصل بالنجاسة أما إذا لم يتأد فلا لأن السجود على النجاسة
كلا سجود وإن كان غير مفسد فالمحصل أن موضع الأنف لما كان أقل من قدر الدرهم
فنجاسة لا تفسد الصلاة إذا اتصل الأنف به إلا أن الإقصار على الأنف إنما يجوز
عنده إذا كان سجوداً ووقع العضو السجود به على النجاسة لا يكون سجوداً وإنما يكون
سجوداً أو وقع على الطاهر وبعضه على النجس كما لو كان في موضع الجهة أقل من قدر الدرهم
حيث يجوز بالاتفاق أو كان موضعها كله نجساً وموضع الأنف طاهر حيث يجوز عنده فلا
لها وإن كان موضع أنفه نجساً وسائر المواضع أي باقي المواضع طاهر أجاز فعله و
صلاته بخلافه لأن الإقصار على الجهة في السجود جائز بالاتفاق فكأنه اقتصر عليها
ولم يسجد على الأنف وموضع الأنف أقل من قدر الدرهم فلم يضرب اتصاله به وذكر شمس

الأمثلة السرخسي أنه إن كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلاته لأن
وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة
موضعها وإن كان وضعها على النجاسة كعدمه وهو غير مفسد وقال في العيون هذه يعني
رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين رواية شاذة قال الشيخ كمال
الدين ابن الهمام وليعلم أن عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين لو لم يثبت الفقهاء أبو
الميثب وعليه بنى وجوب وضع الركبتين في السجود قال وفي التجنيس إذا لم يضع ركبتيه

هذا بناء على أن بالسجود
على النجس تفسد السجدة
ولا الصلاة عنده و
عندهما تفسد الصلاة

عند السجود لا يجزئ لا فاما في السجود قال وفي التجنيس لم يضع ركبتيه عند السجود لا يجزئ لا فاما
 امرنا بالسجود على سبعة اعضاء هذا اختيار الفقهاء في الليث وقوى شائنا على انه يجوز لا ولو كان
 موضع الركبتين نجسا جاز قال يعني صاحب التجنيس والفقهاء في الليث ينكر هذه الرواية انه اذا كان
 موضع الركبتين نجسا يجوز انتهى نقل الشيخ كمال الدين قال المصنف والصحيح ان يقال ان كان يعني
 النجس في موضع ركبتيه لا تجوز صلوة وسكت عما اذا كان في موضع يديه وفي فتاوى قاضينا
 واذا كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فانها تجمع وتمنع الصلوة وكذا لو كانت
 النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او في موضع اليدين ولا يجعل كأن لم يضع
 العضو انتهى فعلم انه لا فرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين في النجاسة
 المانعة في مواضعها مفسدة للصلوة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة
 حملها وان كان وضع ذلك العضو بفرض وان كان موضع احد قدميه نجسا
 لا تجوز صلاته اذا كان قد وضعها اما اذا لم يضعها فانه يجوز صلاته لان الفرض وضع
 احد القدمين في السجود او في القيام حتى لو رفع احداهما جازت صلاته ولكن مع
 الكراهة وان كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع يصير اكثر من قدر الدرهم
 وقد تقدم نقل قاضينا وهو ظاهر كما يمنع النجس اذا كان في ثوب ذي طاقين في كل طاق اقل
 من قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم هذا اذا كان الثوب ملبوسا ومحمولا اما لو كان مفروشا
 تحت قدميه فان كان مضروبا فذلك والا فلا لان الطاق الاسفل حينئذ غير معتبر للمخالطة
 فبقى ما في الطاق الاعلى وهو اقل من الدرهم وان افتتح الصلوة في مكان طاهر ثم نقل قدميه
 فجعلهما على شيء نجس وقام اي مكث عليه ان لم يمكث مقدرا ما يؤدي ركننا اي مقدار
 اداء ركن جازت صلوة اتفاقا ولم تفسد لان المكث اليسير على النجس الكثير معفو كما المكث
 الكثير مع النجس اليسير والاى وان لم يكن لم يمكث بل مكث مقدرا ما يؤدي ركننا
 لان نفى النفي اثبات فلا اى فلا تجوز صلوة وهذا عند ابى يوسف وقال محمد بن
 تجوز ما لم يؤدي ركننا على ذلك الحال لانه لم يؤدي جزءا من الصلوة مع المانع فلا تفسد
 ولا ابى يوسف ان المعفو هو المقدار القليل من الزمان والذي يمكن فيه اداء الركن
 كثير فلا يعفى سواء ادى الركن او لم يؤدي وكذا ان رفع نعليه وعليهما قد رمان ان ادى
 معهما ركن فسدت صلاته اتفاقا وان لم يؤدي معهما ركن فان لم يمكث مقدرا ما
 يؤدي ركن لا تفسد اتفاقا وان مكث قد رما يؤدي ركن تفسد عند ابى يوسف وان
 لم يؤدي خلافا لمحمد بن المختار قول ابى يوسف في الجميع لانه حوط وقال في فتاوه

فان الفضل وضع احد
 القدمين في السجود
 او في القيام حتى لو رفع
 بها جازت صلوة
 وكن مع الكراهة

اهل سمرقند لو كان المصلي بحيث اذا سجد يقع ثيابه على شيء نجس اى من غير ان
 يكون النجس في موضع شيء من اعضاء سجوده جازت صلاته اذا كانت تلك النجاسة
 يا بستر بحيث لم تتلوث ثيابه منها بقدر مانع لان ما عدا مكانه لا تشتط طهارته و
 مكانه ما يفتقر اليه في أداء صلاته ليس غير وفيه خلاف الشافعي ثم فان عند لا يجوز
 صلاته في الحالة لان ثيابه مما يتحرك بحركته تبع له وقد اتصل بالنجاسة قلنا لا دليل على
 فرضية طهارة مكان كل ما يتصل بالمصلي ولا يثبت حكم بالادليل وفي اختلاف فرأى
 قال في الكتاب المسمى باختلاف زفر ويعتوب اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة والابرة
 وهو على ظاهرهما قائم يصلي تفسد صلاته لان النجاسة غير متصلة بمكان قيام وكذا
 الحجر وبمثله ايضا اى مثل الحكم المذكور وهو عدم الفساد اذا حلت النجاسة بخشبة
 فقلبها وصلى على الوجه الطاهر فانه ان كان غلط الخشبة بحيث تقبل القطع اى يمكن
 ان ينشر نصفين فيما بين الوجه الذى فيه النجاسة والوجه الاخر تجوز الصلوة عليها
 حينئذ والا فلا لانها بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب في الوجه الثانى واذا
 اصابته الارض نجاسة سواء كانت رطبة او يابسة ففرضتها بطين او حص فصلة
 عليه جاز صلاته لانه حائل صلب كاللوح ونحوه وليس هذا كالثوب اذا فرش
 على النجاسة فان حكم فرش الثوب على النجاسة انه ان كانت رطبة لا تجوز الصلوة
 عليه وان كانت يابسة فحكم حينئذ كحكم التراب ولو فرشها بالتراب ولم يطين فوقها
 فانه ان كان التراب قليلا اى رقيقا بحيث لو شمر بهجد المصلي عليه رايحة النجاسة
 لا تجوز الصلوة عليه والاى وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا فحجم كثيف بحيث لا يجد
 للمصلي عليه رايحة النجاسة تجوز صلاته عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة
 فان كان رقيقا يشف ما تحته او توجد منه رايحة النجاسة على تقدير ان لها رايحة
 لا تجوز الصلوة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت بكل ان كان
 غليظا بحيث يمكن ان يجعل من عرضه ثوبان كانهما الى فهو بمنزلة اللبد الغليظ
 ولو كان على اللبد بكسر اللام وسكون الموحدة نجاسة فقلب المصلي الوجه الذى فيه
 النجاسة الى اسفل وصلى على الوجه الثانى الذى ليس عليه نجاسة تجوز صلاته
 هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جرمه نصفين لانه بمنزلة اللبنة وقال ابو يوسف
 لا تجوز صلاته وان كان اللبد او الثوب غليظين وبما أخذ بعض المشايخ ومنهم شمس
 الامم الحلواني فانه قال لا تجوز الا ان يثنيه فيجعل الطرف الطاهر فوق الطرف النجس ليصير

بمنزلة ثوبين وهذا المذكور في اللبد وكذا في الثوب كله مذهب محمد رحمه وهو
 مذكور في المحيط وهو يفيد ان الخلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمه ثابت في الثوب ذي
 الطاقين وان كان مضربا فان الثوب واللبد الخليطين بمنزلة ثوب ذي طاقين متصلين
 وحينئذ فالمختار ههنا ايضا قول ابي يوسف رحمه كما في المضرب ولو بسط المصلي الى سجادة
 على شيء نجس رطب او جلس على رصن نجسة رطبة او لف الثوب النيابس الطاهر
 في ثوب نجس رطب فاثرا الرطوبة النجسة في ثوبه في صورتين الاخريين او اثرت
 في مصلاه في الصورة الاولى ينظر ان كان تأثير الرطوبة بحال الوعر الثوب والمصلي
 يتقاطر منه شيء يتنجس الثوب والمصلي والاى وان لم يكن التأثير بذلك الحال فلا يتنجس
 وقد قد منا في فصل الاسار في مثله ان هذا اذا كانت الرطوبة من الماء النجس لا عين
 النجاسة كالبول مثلا وايضا يشترط ان لا يوجد اثر النجاسة من لون او ريح على ما
 حققناه ثمرة وقال شمس الائمة عبد العزيز بن احمد الحلواني بالنون وباطمة نسبة الى
 الخلاوة كذا في القاموس لو كان تأثير الرطوبة بحال لو وضع الانسان يده عليه تبتل يده
 بصير الثوب والمصلي نجسا والا فلا وهذا الذي قاله شمس الائمة قريب في المعنى من
 القول الاول لانه اذا كان بحيث لو عصر يقطر تبتل اليد عند الوضع عليه والا فلا
فروع شتى من تعلق النجاسات لم يذكرها المصنف في التجنيس غسل ثوبا
 ثم قطر منه على شيء ان عصره في الثالثة حتى صار لو عصره لا يسيل منه شيء فاليد
 طاهرة والبسل طاهر وان كان بحال يسيل فنجسة قال الشيخ كمال الدين ابن ابي عمير في
 هذا ان بلة اليد طاهرة مع انها بعض الثالثة انتهى ولا فرق بين تطهير الثوب
 النجس وبين تطهير العضو النجس في عدم اشتراط الصب والجريان حتى لو غسل كل
 منهما في ثلث اجانات طاهرات او ثلاثا في اجانة يطهر وقال ابو يوسف رحمه بذلك في
 الثوب خاصة اما العضو النجس فانه اذا غس في ثلاث اجانات نجس الجميع ولا يطهر ما
 لم يغسل في ماء جار او يصب عليه لان القياس يابى حصول الطهارة لهما بالغسل في
 الاواني لكن سقط في الثياب للضرورة وبقي في العضو لعدمها قال الشيخ
 كمال الدين وهذا يقتضى انه لو كان المتنجس من الثوب قد ردهم ففرض
 لا يجيزه ابو يوسف في الاجانة انتهى وفيه نظر لان الضرورة ماسة لا قامت
 الواجب بل والسنة ايضا غسل نجاسة الدم مثلا بالبول حتى زال اثره من الحكيم
 بزوالها اختلف فيه ومن ذهب اليه التمس شي حتى لو غسلها ببول ما يؤكل لحمه لا يمنع

ما لم يغش وقال السرخسي الأصم ان التطهير بالبول لا يكون قال الشيخ كمال الدين وهو
 احسن لما علم ان سقوط التجسس حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس البول
 مطهرا للتضاد بين الوصفين فيتنجس بنجاسة الدم فما ازداد الثوب بهذا الاثرا اذ يصير
 جميع المكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة الدم وان لم يبق قال في الكتاب
 يعني الهداية اشارة الى ما اخترناه حيث قال وبكل مائه طاهر حيث اخرج المائه
 النجس انتهى تنجس طرف من الثوب فتسببه فغسل طرفا منه تجزأ وبلا فخر طهران فبطل
 بعضهم مع ان الاصل طهارة الثوب وقم الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المغسول
 محله فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا اوردہ الاسيحي في شرح الجامع الكبير قال
 ولو سمعت الشيخ الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز يقول ويقبض على مسئلة في السيد
 الكبير هي اذا فتحنا حصنا وفيهم ذم لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض
 او اخرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ذكر الثوب فلو
 صلى معه صلوات ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر يجب اعادة ما صلى انتهى و
 في الظهيرة الثوب فيه نجاسة لا يدري مكانها يغسل كله قال الشيخ كمال الدين
 وهو الاحتياط وذلك لتعليل مشكل عندي فان غسل طرف يوجب الشك في
 طهارة الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل وحاصله انه شك في الازالة بعد يتقن
 قيام النجاسة وشك لا يرفع المتيقن قبله قال والحق ان ثبوت الشك في كون
 الطرف المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الذي يوجب البتة
 الشك في طهر الباقي وابطاح دم الباقي ومن ضرورة صيرورة مشكوكا فيه
 ارتفاع اليقين عن تنجسه ومعصوميته واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلوة
 معه قال الا ان هذا ان صح لم يبق لكلمتهم الجمع عليها اعني قولهم اليقين لا يرفع
 بالشك معنى فانه حينئذ لا يتصور ان يغيب شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت
 شك فيه لا يرفع به ذلك اليقين انتهى والجواب انه قد تصور فيها اذا ثبت حكم
 المحل معلوم ثم شك في زواله عن احتمال وجود دليل الزوال وعدمه على السواء
 كما اذا شك في الحدث بعد يتقن الطهارة او عكس ونحو هذا من الاحكام كالمطلق
 والعناق بخلاف مثل مسئلة الثوب والذم فان النجاسة وحرمة القتل لم تثبت يقينا
 لمحل معلوم بل ثبتت لمحل مجهول مع ان صدها وهي الطهارة وحل القتل كان ثابتا
 بيقين لمحل معلوم الا انه امتنع العمل به لثبوت ذلك المجهول فيه يقينا فاذا زال اليقين

فصل في ان
الشك قسمان

وقم الشك في بقاء ذلك المجهول وعدمه لا يمتنع العمل بما كان ثابتا بيقين لان اليقين
ايزول بالشك فالاصل فيه ان الشك قسمان شك طار على اليقين اى حاصل
امر خارج عنه وشك طار باليقين اى بمعارضته دليل مع دليل آخر فالاول لا
زيل اليقين والثاني يخرج عن كونه يقينا ببيان ذلك ان الشك انما ينشأ عن عدم
لدليل او عن تقابل دليلين متساويين متحدين زمانا ومكانا حتى لو اختلفت ما بينهما
يكون الاخير ناسخا للاول اذا كان دليل الوجود دون البقاء وان اختلفت محلهما فلا
تقابل وان جهل حصل الشك لعدم الدليل على الزوال عن المحل الآخر والبقاء فيه
فاذا ثبت حكم يقينا لمحل معلوم فالشك في ثبوت صدق ذلك الحكم لذالك المحل انما
يتأتى من عدم دليل او من تقابل دليلين متساويين يقتضى احدهما بقاء الحكم الاول
والآخر عدمه وحينئذ يتساقطان ويبقى الحكم الاول بدليله فهذا معنى قولهم اليقين
لا يرتفع بالشك وهذا هو القسم الاول من قسمي الشك ولا يمكن ان يتأتى الشك حينئذ
من دليل معارض لدليل الاول مساو له بل يكون نسخا ان كان الاول دليل الوجود
دون البقاء والا فهو من القسم الثاني من قسمي الشك اما ان ثبت حكم يقينا لمحل
مجهول فيمكن ان يتأتى الشك من دليل معارض لدليله مساو له يثبت ضد ذلك
الحكم لان المحل لم يكن معلوما لم يتعين كون الدليل الاخر ناسخا بل احتمل ان يثبت
صدق الحكم في المحل الاول فيكون ناسخا وان يثبت في محل آخر فلا يكون ناسخا
احتمالا على السواء فحصل الشك ضرورة في بقاء الحكم الاول في المحل المجهول وعدمه
وهو ايضا من القسم الثاني من قسمي الشك وهو ناشئ من اليقين الاول مع معارضة وليس
بشك خارج عنه ورد عليه كما في القسم الاول وهو يقتضى الرجوع اليقين آخر غير
اليقين المعارض فتأمل وامع النظر فان الامام الرباني محمد بن الحسن رحمه لم يضع تلك
المسئلة في السيرة الكبرى عن غير تحقيق خصوصاً وهي في امر القتل الذي هو عظيم الخطر
يدراً بالشبهات والله سبحانه هو الموفق ولو بالتجسس على الخنطة حال الدوس
فذهب بعض الخنطة فالباقي طاهر وكذا الذهاب ايضا لما ذكر في المسئلة المتقدمة
بثر بالوعة جعلت بثر ماء ان حفرت قد رما وصل اليه النجاسة طهر ماؤها والاجوانها
فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وينبغي ان يقيد بما اذا زاد وفي عمقها
في الصورة الاولى وبما اذا لم يظهر اثر النجاسة في الماء في كلا الصورتين والبعدين
بثر بالوعة وبثر الماء ينبغي ان يكون خمسة اذرع في واية ابي سليمان وسبعة

في رواية أبي حفص وقال الحلواني المعتبر الطعم أو اللون أو الريح وإن لم يتغير جاز والألا ولو كان عشرة أذرع وهو المختار توضأ ومشى على الواح مشرعة بعد مشى من يرجله قدر لا يحكم بنجاسته رجلاه ما لم يعلم أنه وضع رجلاه على موضع للضرورة ومثله المشى في ماء الحمام لا ينجس ما لم يعلم أنه غسله نجس جلد الحية يمنع الصلوة إذا زاد على الدرهم وإن زكيت لأنه يحتمل الدباغة لتمام الذكاة مقام الدباغة والأصم إن قميصها طاهر إذا وجد الشعير في بعر الأيل أو الغنم يغسل ويؤكل لا الذي يوجد في خنثى البقرة لأنه لا صلابة فيه قال الفقير هذا التعليل يفيد أنه إذا وجد في الروث فإن كان صلباً يغسل ويؤكل والأفلا وفي القنيس مشى في الطين وأصابه ولم يغسله وصلى بجزئه ما لم يكن فيه اثر النجاسة لأنها المانع ولم يوجد وفي الخلاصة طين بخاري طاهر لا يمنع جواز الصلوة وإن كان الثوب مملوئاً منه وإن كان مختلطاً بالعدرات قال شمس الأئمة الحلواني لا يقبل هذا وذكر صاحب القنية يمشى في السوق فتبتل رجلاه مما يش في السوق فصلى لم يجزئه لأن النجاسة غالبية في سواقاته ثم ذكره أبي نصر الدبوسي طين الشارع وموطئ الكلاب فيه طاهر وكذا الطين المسرقن ورد غرة طريق فيه نجاسات طاهرة إلا إذا رأى عين النجاسة قال يعني صاحب القنية وهو صحيح من حيث الرواية وقريب من حيث المنصوص عن أصحابنا ثم ذكره وقع بول في ماء قبل به الطين أو وقع روث في طين تعتبر الغلبة فإن غلبت النجاسة لم يجز وإن غلبت الطين فطاهر قال فصم به جواب أبي منصور وكان الاحتراز عن هذه الرواية بقوله الغالب في أسواقنا النجاسة وإنه حسن عند المصنف دون المعاند انتهى فإذا تأملت ما ذكره فينبغي أن يحل قول أبي النصر الدبوسي على الضرورة فيما إذا أصابه من غير قصد مع عسر الاحتراز وقول من اعتبر الغلبة على غير ذلك توفيقاً بين كلامي صاحب القنية حيث أيد قول أبي نصر بقوله وهو صحيح من حيث الرواية إلى آخره والقول الآخر بقوله وهو حسن إلى آخره ولأن العلوم من قواعد أئمتنا التمهيل في مواضع الضرورة والبلوى العامة كما في مسألة آبار الفلوات ونحوها فارة ماتت في دهن إن كان جامداً قور ما حولها ويؤكل ما سواه وإن كان ذائباً تنجس كله والدهن النجس يجوز أن يستصير به في غير المساجد ويدبغ به بالجلد وتقدمت صفة تطهيره قال بعض المشائخ تكرر الصلوة في ثياب الفسقة لأنهم لا يتقون الخمر وقال صاحب الهداية في التجنيس الأصم أنها لا تكرر لأن لم يكره من ثياب أهل الذمة إلا السراويل مع

فجلد الحية يمنع الصلوة
إذا زاد على قدر الدرهم
وإن زكيت ولا يلزم
فيصحبها طاهر

فالدهن النجس ينجس
إن لم يصب به في
غير المساجد

استحلالهم الخمر فهذا أولى ولا يجوز الصلوة في الديباج الذي يشبه اهل الفارس لا ينه
 بلغثاتهم يستعملون فيه البول ويؤمنون ان يزيد في بريقه الكل في شرح الهداية لابن
 طهام وذكر في القنية عن صلوة الاثر عن الحسن البصري زعفران ذر في اناء للصبيغ
 نبال فيه صبي يصيغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر قال هشام وهو قول اصحابنا انتهى و
 تقدم ما يوافقه في وائل فصل الاثار وان ينبغي ان يغسل حتى يصفو الماء فعلى هذا لو
 كان الديباج المذكور ونحوه لا ينقض ولا يتلون به الماء فهو طاهر وفي القنية الكيفية
 المدبوغ بد من الخنزير اذا غسل يطهر ولا يضر بقاء الاثر وفيها الجلود التي تدبغ في
 بلدنا ولا يغسل مذبحها ولا تتوقى الجفاسات في دبحها ويلقونها على الارض نجسة ولا
 يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب
 والمشط والقرايب والادلاء منها رطبا ويا بسا انتهى اللحم وقع في مرقه نجاسة حال
 الغليان يغلى ثلاثا في مياه فيطهر وقيل لا يطهر وفي غير حالة الغليان يغسل ثلاثا
 كذا في الظهيرية والمرقة لا خير فيها الا ان تكون تلك النجاسة خمرافا نذا صاب فيها
 خل حتى صارت كالخل جامضة طهرت وفي التجنيس طهنت الحنطرة في الخمر قال ابو يوسف
 رحم قطيخ ثلاثا بالماء وتقفف كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة رحم اذا طهنت في الخمر
 لا تطهر ابدل وبريفتي والكل عند محمد لا يطهر ابدل ولو اقيت دجاجة حال الغليان في
 الماء قبل ان يشق بطنها لتفت او كرش قبل الغسل لا يطهر ابدل لكن على قول ابي يوسف
 رحم يجب ان يطهر على قانون ما تقدم في اللحم قال الشيخ كمال الدين بن الطهام قلت و
 الله سبحانه اعلم هو محل يتشربها النجاسة المتحللة في اللحم بواسطة الغليان وعلم
 هذا اشتهران اللحم السميط بمصر نجس لا يطهر لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى يصل
 الى حد الغليان ويمكن فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع فيه التشرب والدخول في باطن اللحم
 وكل من الامرين غير متحقق في السميط الواقع حيث لا يصل الماء الى حد الغليان لاية
 فيه الامتداد ما تصل الحرارة الى سطح الجلد فتتحلل مسام السطح عن الفتور في ذلك
 يمنع وجوده من انقلاع الشعر فالأولى في السميط ان يطهر بالغسل ثلاثا التجسر
 سطح الجلد بذلك الماء فانهم لا يجترسون فيه عن النجس وقد قال شرف الامتدة
 في الدجاجة والكروش والسميط مثلها انتهى حب فيه ماء او زيتا استخراج منه
 جعل في اناء ثم اخذ من آخر وجعل في هذا الاناء ايضا ثم وجد فيه قارة ان
 غابت عنه فالنجاسة للاناء خاصة وان لم تغب ولم يعلم من اى الحبين فهي

اللحم وقع في مرقه
 نجاسة

للاخير هذا اذا تحرى فلم يقع تحريمه على شيء وان وقع عمل به وهذا اذا كان الواحد
فان كانا الاثنين كل واحد منهما ما ينكر كونهما من حبة فكلاهما طاهرا لانه في الاولتين
ان احد حبيبه نجس وفي الثانية لم يتيقن واحد منهما بانجاسته حبه وقد كان طاهرا
ييقن تلطم صرع شاة بسر قبنها فحلبها بيد رطبة ففي نجاسته اللبن روايتان وفي
القنطرة حيوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خازير البحر ولو كان ميتة قالوا يختلف الناس
وهم اهل زماننا في الدهن الزكلابي الذي يجلب من البحر البلغاري ولكن ما ذكره في
التجريد وشرح القدوري وصلوة الجلابي نص على طهارته وفيها عن الحسن في بعرة
وقعت في وقر حنطة فطبخت لم تؤكل وقال ابن مقاتل يؤكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدهن
واللبن انتهى صلى على طرف ثوب او بساط ونحوه وطرفه الاخر نجس جازت سواء
تحرك احد الطرفين بحركة الاخر او لا هو الصحيح لان مكان صلوة طاهر وليس
هو حاملا للنجاسة بخلاف ما اذا كانت النجاسة في طرف ثوب هو لا بشئ او حامله
فالقي ذلك الطرف على الارض فصله فانه ان تحرك بحركته لا يجوز ولا يجوز لان
بتلك الحركة ينسب الحمل النجاسة بخلافها في المفروش ولو صلى على الدابة وفي
سرجها او ركبها نجاسة مانعة فجماعة على انه لا يجوز قال في المبسوط واكثر مشايخنا
جوزوه لان الاركان تترك عليها وهي اقوى من الشرائط ولو قام على النجاسة وفي
رجليه خفاء او جوباه او فعلاه لا يجوز الا ان يخلعها او يقوم عليها او كذا الوستى
النجاسة بكمه وسجد عليه لانه تابع اما بعد الترتع فقد زالت التبعية ولو كان اسفل
فعليه فحسب نجسا وصلى بها لا يجوز وان تزعمها وقام على ظهرها جاز وجد
ثوب ديباج وثوبان نجسا نجاسة مانعة صلى في الديباج لغوات الشرط بالنجس ونه
اما الشرط الثالث فهو ستر العورة وهي تطلق في اللغة على الخلخل والنقص
وعلى ما ينبغي ستره وعلى ما يستحي منه وفي الشرع على ما يفترض ستره في الصلوة
والاصل في فرضية ستر العورة في الصلوة قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد
فان المراد من الزينة المحل الذي يحصل به الزينة وهي الثياب والمراد من المسجد الصلوة
التي محلها المسجد فالاول ذكر المحال وارادة المحل والثاني عكسه كذا قالوا واعتزض عليه
بانها تزلت في الطواف والستر فيه واجب فان اقتضت الفرضية ينبغي ان يقتضيها
ايضا في الطواف والا فينبغي ان يكون الستر في الصلوة ايضا واجبا لا فرضا والحق
ان الفرضية تعينت بالاجماع لزم يخالف فيها احد من الائمة على ما نقله

فان الجسد طاهر
حيوان البحر طاهر
وان لم يؤكل حتى

فان كان اسفل فعليه
لو كان اسفل فعليه
فحسب نجسا
بما وقام على ظهرها
يجوز

فان قام على النجاسة
ولو قام على النجاسة
وفي رجله خفاء او
جوباه او فعلاه لا
يجوز الا ان يخلعها
ويقوم عليها

غير واحد من ائمة النقلة الى ان حدث بعض المالكية كالقاضي اسمعيل فخالف
وخالفه بعد تقرير الاجماع غير معتبر ولو سلم انه من المجتهدين وخ فالاية يصح كونها
مسند الاجماع لان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وكذا الحديث عن
عائشة ترفع لا يقبل الله صلوة حائض لانها روى ابو داود والترمذي وحسنه
والحاكم وصححه وابن خزيمة في صحيحه المراد بالحائض البالغة لان الحائض حقيقة
لا صلوة لها اصلا العورة من الرجل ما تحت السرة منه الى الركبة وعلم بهذا ان
السرة ليست بعورة ولكن الركبة غاية ودخولها محتمل فلذلك قال الركبة عورة ايضا
قطع الاحتمال وفيه خلاف الشافعي واحمد في رواية ان الركبة ليست بعورة
لحديث ابي ايوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما فوق الركبتين وما
اسفل من السرة من العورة وما رواه الدارقطني ولنا حديث علي بن ابي طالب قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الركبة من العورة فتعارض المحرم والمبهم في الركبة فيقدم المحرم
وكذا ما روى الدارقطني في حديث طويل عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ما تحت السرة الى الركبة من العورة
فان فيه جعل الركبة غاية وهي ملتقى عظمي الفخذ والساق وقد احتمل دخولها
وعدمه والاحتياط في الدخول فتدخل وعن احمد في رواية السواتان فقط
عورة وكذا عن مالك وعنه ان السرة والركبة داخلتان وعنه انها غير داخلتين
كقول الشافعي ذكره العيني في شرح البخاري لكن العورة المذكورة انما هي عورة
من غيره لا من نفسه هذا هو المختار وقد روى محمد بن شعاع عن ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما في تصريحا بالقول لا اخذ بطريق الاستدلال من مسألة اخرى
بل روى عنهما انهما قالوا اذا كان اي المصلي محمول الجيب فنظر يعنى المصلي نفسه
الى عورته اي عورة نفسه لا تفسد صلوة وهذا هو الذي مشى عليه قاضيان
في الفتاوى وبعض المشائخ جعل ستر العورة من نفسه ايضا شرط وهي رواية هشام
عن محمد بن يحيى قالوا اي ذلك البعض ان كان المصلي محمول الجيب كثيف اللحية
بحيث تستوعب لحيته جيبه بالستر تجوز صلوة وان كان خفيف اللحية لا تغطي
جيبه حتى لو فرض انه نظر في جيبه ورأى عورته فصلا فاسدة وبه يقول هذا
البعض يعني بعض المشائخ قال في الخلاصة فان صلى في قميص واحد محمول الجيب
ان كان بحال يقع بصره على عورته حالة الركوع لا تجوز صلاته وكذا لو كان بحال يقع

يقع بصر غيره عليه من غير تكلف كذا ذكره هشام عن محمد بن عيسى عن أبي حنيفة رحمه الله
يوسف رحمه الله ان حورية ليست بعورة في حقها فلا تقصد صلواتها انتهى وهذا الترتيب
يفيد اختياره لما قدمه والدليل يساعده وهو ان الستر واجب شرطا للصلوة ذاتها
لا خوفاً من رؤية العورة فيها واذا كان بحال لو نظر لرأى من غير تكلف لم يوجد الشرط
وهو الستر وكذا لو صلى الانسان عربيا في بيت في ليلة مظلمة ولم يثوب طاهر وهو قادر على
اللبس لا يجوز صلواته بالاجماع ولو كان وجوب الستر خوفاً من رؤية العورة في الصلوة
لجازت الصلوة في هذه الصورة ونحوها فعلم انه وجب للصلوة نفسها تعظيماً للمناسبة
فيها المقام بين يدي سبحانه وذلك لان الآية المتقدم ذكرها مطلقة فتعم جميع
الصلوات في اى مكان او زمان كانت لكن قد يقال ان الآية ظنية الدلالة ولذا
كان الستر للثابت بها في الطواف واجبا لا فرضا كما تقدم وانما فرض في الصلوة
بالاجماع ولا اجماع فيما اذا كان المصلي هو الذي بحيث لو نظر بلا تكلف لرأى عورة
نفسه المروى عن أبي حنيفة رحمه الله يوسف رحمه الله قال في ينبغي ان يكون الحكم في الصورة
المذكورة الكراهة دون الفساد للترك الواجب دون الفرض وقول أبي حنيفة رحمه الله
وابي يوسف رحمه الله في الرواية المذكورة لا تقصد صلواته لا ينال في الكراهة فكان
هذا هو المختار والله اعلم وبدن المرأة الحرة كلها عورة لما اخرج الترمذي في
الرضاع عن ابن مسعود عن علي بن السلام انه قال المرأة عورة فاذا خرجت
استشرفها الشيطان وقال حسن صحيح غريب والاجماع منعقد على ذلك وقوله
كلها تأكيد للبدن وانث لاكتسابه التانيث بالاضافة الى المرأة كقوله كما
شرقت صدر الفناء من الدم وهو كثير الا وجهها وكفيها فانها ليسا بعورة
بالاجماع لان حق الصلوة ولا في حق نظر الاجنبى حتى ان يباح نظره الى وجه المرأة
الاجنبية وكفيها اذا كان بغير شهوة والا قد منها ايضا فانها ليسا بعورة ولكن
في القدمين اختلاف الشافعي والاصل في هذا قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما
ظهر منها والمراد بالزينة محلها فان ابداء الزينة من غير محل لا يخرج فيه واجمع المفسرون
على ان المراد بما ظهر الوجه الذي هو محل الكحل والكف الذي هو محل الخاتم وما
القدم فهو محل الزينة الباطنة وهو الخنخال بدليل قوله تعالى ولا يبدن زينتهن باجملين
ليعلم ما يحقن من زينتهن فهذا دليل من رجم كونهما عورة وذكر في المحيط ان الاصح
انما ليسا بعورة قال في كافي استثناء هذه الاعضاء لا ابتداء بادائها فانها لا تجدد

لا يقيد

يدل من من زاوله الاشياء بيديها ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصا في
 الشهادة والمحكمة والنكاح وتضطر الى المشي في الطرقات وظهور قد ميهما خصوصا
 الفقير لت منهم وهذا معنى قوله تعالى الا ما ظهر منها اي الاما جرت العادة و
 الجبلة على ظهوره انتهى فسلك في التعليل مسلك الضرورة وهو ظاهر والآية
 لا تنافي لان محل الخلخال ليس القدم بل الساق لانه لا يكون الا فوق الكعبين لكلام
 في القدم وانما ينافيه ما روى ابو داود في رسالة عن علي بن السلام ان الجارية اذا خاضت
 لم يصلح ان يرى منها الا وجهها ويديها الى الفصل الا انه ليس قطعيا ليدل على
 الفرضية فيحمل على كراهة النظر لا على فرضية السترة في الصلوة وقال في الخاقانية
 الصحيح ان انكشاف ربع القدم مباح اي جواز الصلوة كسائر الاعضاء التي هي عورة
 وفي الاختيار قال الصحيح انهما ليسا بعورة في الصلوة وعورة خارج الصلوة
 انتهى ومختار صاحب الهداية والكافي ما في المحيط وقد تقدم الدليل عليه اما ظهر الكف
 فقال الشيخ كمال الدين ابن الهمام قوله الا وجهها وكفيها تنصيص على ان ظهر الكف
 عورة بناء على ما قيل ان الكف يتناول ظاهره لكن الحق ان المتبادر عدم دخول
 الظاهر ومن تأمل قول القائل الكف يتناول ظاهره اغناه عن توجيه الدفع
 اذا ضافة الظاهر الى مسمى الكف يقتضي انه ليس داخلا فيه انتهى هذه مغلطة
 لان اضافة الشيء اليه لا يقتضي عدم دخوله فيه والا لا اقتضت اضافة الرأس الى زيد عند
 دخول الرأس في مسمى زيد وكما يقال ظاهر الكف كذلك يقال باطن الكف فدفعه
 مدفوع والدليل المقدم من الكافي يدل على ظهوره ايضا ليس بعورة لانه ضرورة
 في بدنه اشهد وكذلك الآية لان المراد من الزيتة بالنظر الى اليد هو الخاتم وهو غير
 مختص بباطن الكف بل زيتته في الظاهر اظهر لانه موضع القص والنقش وكذلك
 حديث ابي داود المذكور يدل على ذلك حيث ذكر اليد الى الفصل فكان هذا
 هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية على ما ذكر في مختلفات قاضي خان حيث قال ظاهر
 الكف وباطنه ليسا بعورتين الى الرسغ وفي ظاهر الرواية ظاهره عورة انتهى وهذه
 العبارة من قاضي خان تدل ايضا على اختيار انهما ليسا بعورة لمن تأمل وذراعاها
 عورة كبطنها في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى في غير ظاهر الرواية عن
 ابي يوسف انه روى عن ابي حنيفة رحمه الله ان ذراعيها ليسا بعورة وفي الاختيار قال
 لو انكشف ذراعاها جازت صلاتها لانها من الزيتة الظاهرة وهو السوار

وتحتاج الى كشفه للمخد مت وستره افضل انتهى وصح بعضهم انه عورة في الصلوة
 لا خارجها ولكن القول الاول وهو ظاهر الرواية هو الصحيح اذ لا ضرورة في ابتداءه و
 كون السوار من الزينة الظاهرة محل النزاع بل هو للبدا كالخنجر للرجل وقد تقدم انه
 الباطنة بالاية والاحتياج الى كشفها للمخد مت انها هوفى بيتهما بين اهلها غالباً لا
 بين الاجانب بخلاف الاعضاء الثلاثة فان الضرورة في ابتداءها للاجانب غالبية
 على ما مر واما الشعر المسترسل اى النازل عن راسها فقد قال الفقير ابو الليث ان
 انكشف ربع المسترسل فسدت صلواتها لانه عورة كذا ذكره في اكثر كتب الفتاوى و
 صحه صاحب الهداية وغيره وقال فى الفتاوى الخاقانية المعتبرة فى فساد الصلوة
 انكشاف ما فوق الاذنين من الشعر لا ما نزل عنهما فجعل الشعر المسترسل غير عورة في
 حق الصلوة وهو اختيار صدق الشهيد قال صاحب الخاقانية هو الصحيح ووجهه
 انه لا يوازي الراس فلا يعطى حكمه واما النظر اليه من الاجنبى فلا يحل بالاتفاق
 قال فى الكفاية لانه عورة يعنى على هذا القول بل لان النظر الى شعوره من قنطرة كالنظر
 الى وجه المرأة الشابة والى شعور الاماء عن شهوة انتهى والصحيح انه عورة لانه من
 اجزاء الراس وانما لم يجب غسله فى الجنابة للحرج بخلاف شعر الرجال فانه يجب
 غسله لاجماعات اخرج فى غسله كذا فى الكافي يعنى لو لم يكن الشعر من البدن لما وجب
 غسله فى حق الرجال اجماعاً واذا ثبت انه من البدن ثبت انه عورة فى حقهم لانه لا ضرورة
 فى ابتداءه وليس من الزينة الظاهرة فلم يكن مستثنى ما الخصيتان مع الذكرو فقد اختلف
 فى ان المجموع عضو واحد فيعتبر القدر المانع منهما معا وكل واحد عضو على حدة فيعتبر
 القدر المانع منه منفرداً قال بعضهم كلاهما عضو واحد لان منفعتيهما واحدة وهى الايلاء
 وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضواً على حدة وهو الصحيح ولذا اعتبر كل واحد
 عضواً على حدة فى وجوب الدية وكونهما الايلاء لا يلزم منه كونهما عضواً واحداً
 فقد يشترك اكثر من عضو فى منفعة واحدة على ان كل واحد عضو على حدة كاشتراك
 الاعضاء الرئية فى بقاء الشخص واشتراكهما مع الاثنين فى بقاء النوع وكون الذكرو
 مشاركالهما فى ذلك غير مسلم وكذا اختلفوا ايضا فى الركبة مع الفخذ هل كل منهما
 عضو على حدة او هما عضو واحد فقال بعضهم كل منهما عضو على حدة وعلى هذا
 لو انكشف القدر المانع كالربع من الركبة وحدها لا تجوز الصلوة ووجهه انها
 متسايتان حداً وحقيقة فيكونان غديرين وقال بعضهم الركبة مع الفخذ كلاهما

عضو واحد وفي الخلاصة هو المختار وفي شرح الهداية لابن الهمام والأصح ان الركبة
 تبع للفخذ لأنها ملقاة العظمين لأعضوا مستقلة انتهى وعلى هذا لو صلى الرجل وركبته
 مكشوفتان والفخذ مغطى جازت صلوته لأن الركبتين لا يبلغان قدر ربع الفخذ
 من الركبة قال ابن الهمام وكعب المرأة ينبغي ان يكون كذلك يعني بتعالي ساقها
 لأعضوا مستقلة لأنها ملقاة عظمي الساق والقدم فعلى هذا وكعبها ما مكشوفة
 تجوز صلوته لأن الكعب لا تبلغ ربع الساق مع الكعبين فافهم امرأة صلت وربع
 ساقها مكشوفة تعيد صلوتهما عند أبي حنيفة ومحمد رحم ان استمر ذلك قد اداء
 ركن لقيام الربع مقام الكل في كثير من الأحكام ولأن من رأى أحد جوانبها
 صح ان يخبر بانها رأى وجهه وان كان المنكشف من ساقها اقل من ذلك أي من
 الربع لا تعيد اتفاقا لأن القليل عفو لا يعتباره عد ما باستقراء قواعد الشرع بخلاف الكثير
 وقد روى الكثير بالربع لما تقدم فيكون ما دونه قليلا وقال أبو يوسف انكشف ما دون
 النصف لا يمنع جواز الصلوة وعنه في انكشف النصف روايتان في رواية لا يمنع جواز
 الصلوة وفي رواية يمنع وذلك لأن القليل عفو كما تقدم والقلته والكثرة من الأضواء والأعضاء
 فما دون النصف مقابلة كثير فيكون قليلا فيكون عفوا وما النصف فما بالنظر إلى ان مقابلة
 ليس بكثير لا يكون هو قليلا فيمنع وهو وجه أحد الروايتين وأما وجه الرواية الأخرى فهو لما لم
 هو الكثير والنصف ليس بكثير لأن ما يقابله ليس بقليل فلا يمنع كذلك في الكافي ويجوز ان يكون
 وجه رواية المنع الاحتياط وهو وجه الأخرى الشك في فساد الصلوة فلا تفسد والجواب لها منع
 كون القلة والكثرة من الأضافيات وسند قوله تعالى يصل به كثيرا ويهتك به كثيرا فإنه
 قد يكون الشيء كثيرا في ذاته وان كان ما يقابله أكثر وهو ظاهر والحكم في الشعر المسترسل من
 المرأة والحرة والراس منها والبطن والظهر من المرأة مطلقا والفخذ من المرأة والرجل كالحكم
 في الساق فأي عضو من هذه الأعضاء انكشف ربعه قد اداء ركن لا تجوز الصلوة عندها
 خلافا لأبي يوسف رحمه وأما حكم العورة الغليظة وهي القبل والدبر فهو على هذا الخلاف
 المذكور في الساق يعني اذا انكشف من أحدهما ربعه وان كان اقل من قدر الدرهم يمنع
 جواز الصلوة عندها خلافا لأبي يوسف رحمه فإنه لا يمنع عنده ما لم يكن نصفا
 أو أكثر وهذا الخلاف المذكور في الزيادات وكذلك في غيرها وذكر الكرخي أن القدم لما منع
 من العورة الغليظة ما زاد على قدر الدرهم بخلاف الحقيقة فإن الاعتبار فيها الربع
 كما في النجاسة قال في الكافي وهذا ليس بقوى لأنه قصد به التغليظ في العورة

الغليظة وهو في الحقيقة تخفيف لا اعتبار في الدبر قد رآه والدهم والدبر لا يكون أكثر
 من قد رآه والدهم فهذا يقتضي جواز الصلوة وإن كان الدبر مكشوفاً وهو متناقص انتهى
 قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وقد يقال إنه قد قيل إن الغليظ القبل والدبر مع حواها
 فيجوز كونه اعتبار ذلك فلا يلزم ما ذكرته انتهى وفي القنية واختلاف في الدبر مع الأوليتين
 فقيل الكل عورة فيعتبر ريعه وقيل كل الية عورة والدبر ثالها انتهى ما تدي المرأة فأنك
 مراهرة أي لم ينكس رثديها وهذا هو المعتبر دون المراهقة فربما تكون مراهرة وقد انكسر
 ثديها لكنه كان حكمه على الغالب فهو أي الثدي تبع للصدر فلا يمنع انكشاف ريعه منفرد بل
 انكشاف ريع الصدر منضم إليه وإن كانت كبيرة قد انكسر ثديها فالثدي أصل بنفسه
 حتى لو انكشف ريعه منفرداً كان مانعاً وهو ظاهر وفي شرح شمس الأئمة السرخسي إذا كان
 الثوب رقيقاً بحيث يصف ما تحت أي لو كان البشرة لا يحصل بهستر العورة إذا لا ستر
 مع رؤية لون البشرة أما لو كان غليظاً لا يرى منه لون البشرة إلا أنه التصق بالعصن و
 تشكل بشكله فصارت شكل العضو شيئاً فينبغي أن لا يمنع جواز الصلوة لحصول الستر
 وفي القنية لو ستر عورته بزجاج يصف ما تحت فينبغي أن لا يجوز ومن صلى بقبض
 ليس عليه غيره وهذا قيد اتفاقي والمعتبر أنه لو كان بحال ترى عورته عند التكلم
 فلو قد رآه نظر انسان من تحت رأى عورته فهذا الحال ليس بشئ معتبر في منع
 جواز الصلوة لأن الشرط الستر وقد حصل لأن من رآه اطلق عليه أنه مستور بالعورة
 ومنع الرؤية عند التكلف ليس بشرط والالكان لبس السراويل أو ما يقوم مقامه
 فرضاً في الصلوة ولم يقل به أحد وذكر في الزيادات لو أن امرأة صلت وهي تقدر على
 الثوب الجديد هو قيد اتفاقي والمراد الثوب الصحيح الذي لا يبد منه شيء
 من العورة فليست ثوباً خلقاً فانكشف من شعرها شيء ومن فخذها شيء
 ومن ساقها شيء وكان المنكشف بحيث لو جمع جمعه يبلغ ربع الساق
 لا يجوز صلواتها فكانه بناء على أن الساق اصغرها وهو اختيار البعض
 أن جمع المتفرق يعتبر بأصغرها لا أعضاء المنكشفة حتى لو كشف من الأذن
 تسعها ومن الفخذ تسعها يمنع لأن المكشوف قد ريع الأذن وأكثر واختار
 شارح الكثر الزيلعي قول من قال المعتبر الجمع بالأجزاء حتى لو قال المنكشف
 من الأذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها أو من الأذن ثلث ريعها ومن الفخذ ثلث ريعها و
 نحو ذلك يمنع وإن كان المنكشف من كل تسعها لا يمنع لأن التسعين أقل

من الريح وعلم من هذا ان كل اذن عضو على حدة في حكم العورة ليست تبعاً
 للرأس وكذلك ما بين السرة والعانة عضو على حدة يعتبر ربعاً منفرداً وكذلك
 بطن قدم المرأة يعتبر ربعاً في رواية الاصل وفي رواية الكرخي ليس بعورة
 واما الجنب فهو تبع للبطن لا عضو مستقل كذا في القنية اما العورة من
 الامتة فما هي عورة من الرجل من تحت السرة الى تحت الركبة وبطنها وظهورها
 عورة ايضا لان النظر اليها سبب الفتنة ولا ضرورة في ابدائها وفي رواية عن
 مالك وكذا عن احمد رحم ان السواكين منها عورة ليس غير واما ما عدل
 ذلك من اعضائها وهو من اعلى البطن فما فوق ومن اسفل الركبة فما تحت
 فليس بعورة بالاجماع لانها محل الخدمة والامتنان داخل البيت وخارجة تظفر
 الى ابداء ذلك غالبا ويلزمها الحرج في وجوب ستره وقد روى البيهقي عن
 نافع ان صفية بنت ابي عبيد حدثته قالت خرجت امتة متخمرة متجلبية فقال
 عمر رضي الله عنه من هذه فقيل لرجارية لفلان رجل من بيتهم فارسل الى حفصة
 فقال ما حالك على ان تخمري هذه الامتة وتجليها وتشبهها بالمحصنات
 حتى هممت ان اقع بها الا احصوها الامن المحصنات لا تشبهوا الاماء بالمحصنات
 قال البيهقي الاثار عن عمر بن الخطاب صحبة والمدبرة وام الولد والمكاتب بمنزلة
 الامتة في الحكم المذكور لبقاء الرق في الجميع ولونا قصا اذ هوينا في الحرية
 فلا يزول حكم الامتة ولا يثبت حكم الحرية بالتحقق الحرية والمولد بين الحروبين
 واحدة منهم بمنزلة الامتة لان الولد يتبع الام في الرق وتوابعه ولو اعتقت
 وهي في الصلوة مكشوفة الرأس او نحوه فسترته يجعل قليل قبل اداء ركن
 جازت لا بكثرا وبعد ركن ذكره ابن الهمام وفي رواية عن مالك ورواية
 عن احمد رحمه الله ان ام الولد والمكاتب كالحره وان انكشف عضو عورة
 في الصلوة فسقط من غير لبث لا يضره ذلك الانكشاف ولا يفسد صلوته لان
 الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كالا انكشاف القليل في الزمان الكثير
 وان ادى معراى مع الانكشاف ركننا للقيام ان كان فيه او الركوع او غيرها
 يفسد ذلك لانكشاف صلوته وان لم يؤد مع الانكشاف ركننا ولكن مكث
 مقدار ما ادى من يؤدى فيه ركننا بسنته وذلك مقدار ثلث تشبيحات
 فلم يستر ذلك العضو فسدت صلوته عند ابي يوسف خلا فالحمد لله

وكذا اذا وقع الرجل المصلي للزاحمة في صف النساء او وقع امام اى قدام
الامام او دفع نجاسة ثم اتى اى تلك النجاسة فعلى هذا الخلاف المذكوران
مكث قد ركن من غير ان يؤديه تفسد عند ابي يوسف رحمه خلافا لمحمد رحمه
وقد تقدم الدليل من الجانبين في بحث النجاسة وان المختار قول ابي يوسف رحمه
في الجميع للاحتياط وهذا كله اذا كان بغير صنعه كما ذكرنا اما اذا حصل شئ من
ذلك بصدفه فان الصلوة تفسد في الحال قال في القنية انكشف عورته
في الصلوة بفعله تفسد في الحال عندهم ومن لم يجد ما يستتر به العورة
صلى قاعدا بايماء كما ذكرنا في بحث النجاسة لان التكليف بقدر الوسع وقد
تقدم الكلام عليه مستوفى هناك ولو وجد ما يستتر بعض العورة وجب
استعماله تقريبا لا لاكتشاف فانه يتجزى كالنجاسة الحقيقية بخلاف
الحكمية ويقدم في الستر ما هو اغلظ كالسواطين وبعد هما الفخذ ثم الركبة
وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو وجد
ثوب حرير لا يصلى عريانا عندنا لان الصلوة فيه صحيحة وان كان حراما كما
في الارض المغصوبة خلافا لاحد فان عندك يصلى عريانا لان الصلوة في
الحري لا تجوز للرجل كالصلوة في الارض المغصوبة عنده ولو وجد ما يستتر به من الخشيش
ونحوه وجب السترة وفي القنية عريان قد ركن على طين يلطخه بعورته ان علم
انه يبقى عليه يعني الى تمام الصلوة لم يجز الا ذلك كما لو قد ران ينصف
عليه ورق الشجر **فرو** وسع من بحث السترة في القنية عن محمد رحمه مع صاحبه
ثوب وعنه ان يعطيه اذا فرغ من صلوة فينظر وان خاف فوت الوقت عن ايجيفته
انه ينتظر ما لم يخف فوت الوقت وقول ابي يوسف رحمه قول ابي حنيفة رحمه ايضا
انتهى لكن قول محمد رحمه اشبه باتفاقهم على عدم جواز التيمم وان خاف فوت الوقت
اذا قد ركن على استعمال الماء مع ان هناك الوضوء يد لا وهذا ليس للستر بدل و
قد يفرق بان هناك الوضوء متحقق وهذا الاعطاء غير متحقق وفيها وان كان يجوز
وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان وفيها صبيرة صلت
مكشوفة الراس لا تؤمر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة يعني الفخذ ونحوه
بالاعادة وكذا بغير وضوء انتهى وفي الخلاصة والمستحب ان يصلى الرجل في ثلاثة احوال
قميص واذا روعامة اما الوصل في ثوب واحد متوشح به جميع بدن كما اذا رالميت

يجوز صلاته من غير كراهة وتفسيره ما يفعله القصار في المقصرة فان صلى في ازار
 واحد يكره انتهى اما الاولى فلما روى عن عمر بن ابي سلمة قال رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد مشتملا يبر في بيت ام سلمة واضعا طرفيه على
 عاتقيه متفق عليه واما الثانية فلقوله عم لا يصلين احدكم في الثوب الواحد
 ليس على عاتقه منه شيء متفق عليه ايضا وكذا يكره الصلوة في السراويل وحده وفي
 الخلاصة امرأة خرجت من البحر عريانة ومعها ثوب لوصلت فيه قائمة ينكشف الشيء من
 فخذها او من ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولوصلت قاعدة لا ينكشف فانها تصل
 قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسد ها اورد ربع راسها فترك تغطية الرأس لا يجوز صلاتها
 ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضرها ترك التغطية صوت المرأة قال الشيخ كمال الدين
 ابن الهمام صرح في النوازل بان نغمة المرأة عورة وبني عليه ان تعلمها القرآن من المرأة
 احب قال لان نغمتها عورة ولهذا قال عليه السلام التسيير للرجال والتصفيق
 للنساء فلا يحسن ان يسمعها الرجل انتهى كلامه يعني كلام صاحب النوازل قال و
 على هذا لو قيل اذا جهر بالقرآن في الصلوة فسدت كان منجها ولذا منعها عليه السلام و
 عن التسيير بالصوت لا اعلام الامام بسهوه الى التصفيق انتهى والله اعلم واما
الشرط الرابع وهو استقبال القبلة كان الانسب ان يؤخر عن الوقت لانه
 بالنية غالب بخلاف الوقت الا انه قد مر عليه لزيادة اهتمام به لا احتياجه كل
 صلوة اليه فرضا كانت او غيره بخلاف الوقت فانه يختص بالفرائض والاصل في
 فرضية الاستقبال قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره اى جهته ونحوه
 وهو ما علم من الدين بالضرورة ويكفر بتركه عمدا لغير عذر وعلى قول المجتهد رح لكن
 للزوم الاستهزاء لا مجرد الترك اذ لا يكفر بترك الفرض بل بحجده وكذا الصلوة بغير طهارة
 لو في الثوب النجس واختاره القاضي ابو علي السغد في ترك الطهارة لا في آخرين للجواز فيهما
 حالة العذر وبغير طهارة لا يجوز لجمال وبراءة الصد والشهيد كذا في شرح
 الهداية لابن الهمام قال ولا فرق اذ لا اثر لعدم الجواز في شيء من الاحوال
 بل الموجب للاكفار هو الاستهانة وهو ثابت في الكل انتهى وذكر المحلوان انه
 لا يكفر في الصلوة بلا طهارة ايضا وهي اية المبسوط والاكفار رواية النوادر
 كذا في فتاوى البزازي وفيها الواجب به الانسان بان كان مع جماعة وقاموا ليصلوا
 استحيى ان لا يصل في مقام وصلي بلا طهارة او كان هاربا فوصلي بدونها قيل لا يكفر لعدم

الاستهزاء وينبغي لمن اضطرب اليه ان لا يقصد بالقيام والركوع والسجود قيام الصلاة
 وركوعها وسجودها انتهى ثم المصلي لا يخلو اما ان يكون حاضرا للكعبة بان كان بمكة
 او كان غائبا عنها فمن كان يحضر الكعبة ادخل الفرض في فرائضه لان امامه قدرة في كلامه
 كما اشرفنا يجب عليه اي يفرض وهم يطلقون الوجوب على الافتراض حيث لا
 اشتباه في الفرضية اصابته عينها اي ان يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو
 صلى بمكة في بيته ينبغي ان يكون بحيث لو ازيلت الجدران ونحوها يقع استقباله على
 جزء من الكعبة كذا في الكافي في الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل لاصح انه كان غائبا
 ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة حتى لو ازيلت الموانع لا يشترط ان يقع استقباله
 على عتبة الكعبة لا محالة وهذا قول الشيخ ابي الحسن الكرخي والشيخ
 ابي بكر الرازي قال في الهداية وهو الصحيح وكذا في الكافي قال لا بد ليس في وسعه الا
 هذا والتكليف بحسب الوسم وقال الجرجاني فرض الغائب ايضا اصابته عينها
 لان المأمور به ذلك ولا فصل في النص وثمرة هذا الخلاف تظهر في اشتراط النية
 للغائب وعدمه وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد لا يشترط على الغائب نية
 الكعبة مع الاستقبال للقبلة بناء على اختيار قول الكرخي والرازي وقال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل يشترط ذلك بناء على اختيار قول الجرجاني قال صاحب الهداية في التمهيد
 نية الكعبة ليست بشرط في الصحيح من الجواب لان استقبال القبلة شرط فلا يشترط
 فيه النية كالوضوء انتهى وهذا لان الشروط يراعى وجودها لا وجودها قصدا
 لانها وسائل وليست بمقصود بالذات وبعض المشائخ يقول ان كان المصلي يصلي
 الى الحراب فكما قال الحامدي اي ابن حامد لان المحاريب وضعت غالبا بالتحري في بقعة
 الاراء فكانت كافية عن النية وان كان يصلي في الصحراء فكما قال الفضلي اي ابن الفضل
 لتعدد اجتماع الاراء فيها غالبا وقبله اهل المشرق هي جهة المغرب عندنا من غير
 احتياج الى انحراف اهل بلدان بعض المشرق وفيه اشارة الى الخلاف فان عند الشافعي
 لا بد من انحراف من يظن انه ليس بمسامت لهم منهم لان الفرض عند البعيد
 اصابته عينها قلنا فيلزم منه الانحراف للبعض وينبغي ان يكون قول الجرجاني ايضا
 ثم ما قال المصنف مطلق شامل لجميع جهة المشرق والمغرب على اختلاف المشارق
 والمغارب فلا يخالف قوله وذكر في اما الى الفتاوى حد القبلة بلادنا يعني بها سمرقند
 ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان سمرقند لما كانت معتدلة بين

مشرق الشتاء والصيف كانت قبلتها بين مغربيهما فان صلى لمصلي بها الى جهة خرجت
 تلك من حد المغربين فسدت سلوة ولو كانت البلكة مائلة الى مشرق الصيف
 تكون قبلتها مائلة الى مغرب الشتاء وبالعكس والكل يصدق عليه ان قبلته اهل
 المشرق والمغرب وذكر صاحب الدراية عن شيخه ما حاصله ان استقبال الجهة
 يقع بان يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا للكبعة او يطواها لان المقابلة اذا وقعت
 في مسافة بعيدة لا تزول بما تزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة وتفاوت
 ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المسامطة مع انتقال مناسب لذلك البعد
 فلو فرض خط من تلقاء وجه المستقبل للكبعة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر
 يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل او شماله لا تزول تلك المقابلة
 والتوجه بالانتقال الى اليمين والشمال على ذلك الخط يفرض كثيرة ولذا وضع
 العلماء قبله بلد وبلدين وثلاث على سمت واحد فجعلوا قبلته بخاري وسمروند
 ونسف وتومذ وبلغ ومرو وسرخس موضع الغروب اذا كانت الشمس في آخر
 الميزان واول العقرب كما اقتضت الدلائل الموضوعة لمغرفة القبلة ولم يخرجوا
 لكل بلد سمتا على حد لبقاء المقابلة والتوجه في ذلك القدر من المسافة وان
 كان المصلي مريضا لم يقد ر معة على التوجه الى القبلة وليس معه احد يتجه
 اليها او كان صحيحا يقد ر على التوجه الا انه يخاف ان توجه من عدد او سبع
 ياتي من جهة اخرى فيضروه في ماله او بدنه وكذا لو كان على خشية في البحر يخاف
 الغرق ان توجه لا يلزمه التوجه الى القبلة بل يصلي الى اي جهة قد ر على التوجه
 اليها من غير حصول ضرر عليه لان التكليف بقدر الوسع والحرج مرفوع وكذا
 اذا صلى الفريضة بالعدد على الدابة بان كان لا يقد ر على النزول وان نزل لا يقد ر
 على الركوب لجموح الدابة او غيره وليس عندك من يعينه او كان يخاف من
 عدد او سبع لو نزل او وقف فانه يتوجه الى حيث قد ر ويصلي بالايها
 ولو كان يخاف النزول للطين والردغة فيستقبل قال في الظهيرية وعندى
 هذا اذا كانت واقفة فان كانت سائرة يصلي حيث شاء قال الشيخ كمال الدين
 ابن الهمام ولقائل ان يفصل بين كونه لو وقفها للصلوة خاف الانقطاع عن
 الرفقة ولا يخاف فلا يجوز في الثاني الا ان يوقفها ويستقبل كما عن ابى يوسف رح
 في التيمم ان كان بحيث لو مضى الى الماء قد هب القافلة وينقطع جاز والذهب

الى ايماء واستحسنوها يعني هذه الرواية عن ابي يوسف رح في التيمم قال الفقير
 وهذا ينبغي ان يراعى في جميع ما ذكرنا من الاعذار حتى لو عجز عن النزول بعد غير
 الطين ايضا ولكنه يقدر على ايقافها من غير حصول ضرر عليه لزم ان يستقبل ان
 الضرورة تنقد ريقدرها وما لا ضرورة الى سقوطه لا يسقط وصرح في الخلاصة عن
 محمد رح بما اختاره في الظهيرية فقال وعن محمد رح اذا كان الرجل في السفر وامطرت
 السماء فلم يجد مكانا يابساً ينزل للصلاة فانه يقف على دابته مستقبلاً القبلة ويصلي
 بالاياء اذا امكنه ايقاف الدابة فان لم يمكنه يصلي مستنداً بالقبلة قال صاحب
 الخلاصة وهذا اذا كان الطين بحيث يغيب وجهه فان لم يكن بهذه المشابة لكن
 الارض مبتلة صلى هناك وعزاه الى التوازل او النافلة معطوفة على الفريضة
 اى اذا كان يصلي النافلة على الدابة بغير عذر ايضا قل ان يصلي الى اى جهة توجه
 وهذا اذا كان خارج المصر لما اخرج مسلم وابوداود والنسائي عن ابن عمر رضي اب
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمارة وهو متوجه الى خيبر واخرج الدارقطني في
 غرائب مالك عن انس رآيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوجه الى خيبر على حمارة
 يصلي يوحى ايماء وسكت عليه واما في المصر فلا يجوز عند ايجيفته رح ويجوز عند
 محمد رح وتكره وعند ابي يوسف رح لا تكره لما عن ابن عمر رضي النبي صلى الله عليه
 وسلم ركب الحمارة في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب ومحمد
 تمسك بهذا ايضا وانما كرهه لكثرة اللفظ في المصر والجواب لا يبي حيفته رح ان هذا
 شاذ فيما تم به البلوى فلا يكون حجة فيما هو على خلاف القياس اذ القياس يبي
 جواز ذلك لما فيه من تفويت بعض الاركان والشروط والنص المشهور ورد خارج للمصر
 والمصر ليس في معناه اذ سيره في المصر لا يمتد غالباً فلا يلحق به دلالة واختلاف في
 مقدار الخروج فقل قدر فرسخين مادونه وقيل قدر ميل والاول ظاهر لفظ
 الاصل وقيل الاصح في موضع يجوز فيه القصركنا ذكره ابن الهمام وفي الخلاصة لو
 اقتحمها خارج المصر ثم دخل المصر يتم على الدابة وقال الاكثر من اصحابنا ينزل ويتم
 على الارض انتهى وهل يشترط التوجه الى القبلة عند ابتداء الصلاة ذكر في المحيط
 ومن الناس من يقول انما يجوز التطوع على الدابة اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلاة
 ثم تركها وانحرف عنها واما اذا فتحت الصلاة الى غير القبلة فلا يجوز لانه لا ضرورة
 في حالة الابتداء وانما الضرورة في حالة البقاء الا ان اصحابنا لم ياخذوا لانه لا فصل في النص

وفي الايضاح واستقبال القبلة عند الابتداء ليس بواجب وقال الشافعي رحمه هو واجب
وان اشتبهت عليه القبلة وليس بجضرة من اهل ذلك المكان من يسال عنها اجتهد
اي يذل جهده وطاقتة في طلبها بما يغلب على ظنه من الامارات والدلائل وتحري أي
طلب ما هو الاخرى والا ليق من الدليل والامارة عليها وصلى الى الجهة التي اراه
اجتهاده وتحريه الى انما هي القبلة لما روى عن عامر بن ربيعة قال كنا في سفر مع النبي
صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم ندر اين القبلة فصلى كل رجل منا حباله
فلما اصبحنا ذكرناه للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت قائما تولوا فثم وجبر الله
وعن جابر كنا في مسير فاصابنا غيم فتخيرنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة
وجعل احدنا يخط بين يديه فلما اصبحنا فاذا نحن قد صلينا غير القبلة فقال
النبي صلى الله عليه وسلم قد جيزت صلاتكم وهذان الحديثان وان كانا
ضعيفين قد ضعف الاول الترمذي مع جماعته وضعف الثاني الدارقطني فقد
تأيد بالاجماع على ان الحكم عند الاشتباه هو التحري وفي قوله ليس بجضرة اشارة
الى انه ليس عليه طلب من يساله وفي الخلاصة هذا في المفاضة فان كان في
المسجد ولا محراب للمسجد وقبلته مشكلة وفيه قوم من اهله لا يجوز
له التحري اما اذا لم يكن فيه قوم والمسجد في المصر في ليلة مظلمة قال الامام
النسفي في فتواه جاز انتهى وفي الكافي ولا يستخرجهم من منازلهم وقال ابن
الهام الا وجه انه اذا علم ان للمسجد قوما من اهله مقيمين غير انهم ليسوا
حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب عليهم ليسا لهم قبل التحري
لان التحري معلق بالعجز عن تعرف القبلة بغيره انتهى ولا منافاة بين هذا وبين
ما قبله من كلام الخلاصة والكافي لان المراد به اذا لم يكونوا داخل المنازل ولم يلزم
الخروج من طلبهم بتعسف الظلمة والمطر ونحوه فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعادة
عليه لما ذكرنا من حديث جابر ولا نراي بما في وسعه وهو الفرض في حقه وفيه خلاف
الشافعي اذا اصبح عنده انه بعيد اذا يتقن الخطأ بعد ما قياسا على ما لو اجتهد في الوقت
وصلى ثم يتقن انه صلى قبله والفرق لنا ان الاستقبال شرط قابل للسقوط وقد سقط
بالاشتباه بخلاف الوقت فانه سبب ولا وجود للشيء قبل وجود سببه وان علم
ذلك الخطأ وهو في الصلوة استدراك القبلة وبني عليها ما بقي منها المادحة عن عمر
بينما الناس بقيا في صلوة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة فاستقبلها وكان
 وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة متفق عليه وفي رواية لمسلم فرجل من
 بني سلمة ومهم دكوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد حوت
 فما الواكها هم نحو القبلة وعلى هذا انعقد الاجماع الا في قول عن الشافعي انه اذا تيقن
 الخطأ في الصلوة يستأنف لكن الاصح عندنا ان يبيد برؤسنا وسواء اشتبهت
 القبلة في المفازة وفي المصرو سواء كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار فان حكم
 التحري لا يختلف لان الدليل لم يفصل وان تحرى ووقع تحريه على جهة فتركها
 وصلى الى الجهة التحري يعيد ها وان اصاب اى ولو علم انه اصاب في صلوة الى
 غير جهة التحري القبلة عند ابي حنيفة ومحمد رحم وعن ابي حنيفة رحم انه يخشى
 عليه الكفر اذا في الخلاصة وقال ابو يوسف رحم ان اصاب جهة القبلة لا يعيد ها
 اذ لو اعادها فاما يعيد ها الى هذه الجهة فلا فائدة في الاعادة ولهما ان فرضه عند
 تحريه هي جهة التحري وقد تركها فوقت صلاته فاسدة وكون الجهة التي صلى اليها
 هي القبلة التي هي الفرض اما حدث بعد ذلك فصار كما صلى الكعبة قبل الامر
 بالتوجه اليها ثم امر بالتوجه اليها فانه يلزمه اعادة تلك الصلوة لوقوعها فاسدة
 بترك ما هو الفرض اذ ذلك وهو التوجه الى بيت المقدس ولو اشتبهت عليه
 القبلة ولم يتحرق فشرع في الصلاة وصلى بلا تحري لا تجوز صلوة لان التحري فرض عليه
 وقد تركه وان علم في خلال الصلوة انه اصاب القبلة استقبل الصلوة عند
 ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم يبيد لما تقدم له من الدليل ولهما ان حاله
 بعد العلم اقوى منها قبله وبناء القوي على الضعيف لا تجوز وان علم بالاصابة بعد
 الفراغ فلا اعادة عليه بالاتفاق والفرق لهما بين هذه المسئلة وبين اذا ما تحرى و
 تناقف جهة تحريه ان ما فرض لغيره يشترط حصوله فحسب لا حصوله قصدا كالسعي الى
 الجمعة لكن مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه هو موجود في صورة عدم
 التحري بخلاف تلك الصورة فان مخالفة جهة تحريه اقتضت اعتقاد فساد صلوة
 فيها فصار كما لو صلى في ثوب وعندك انه نجس ثم ظهر انه طاهر او صلى وعندك انه حدث
 فظهر انه متوضئ او صلى الفرض وعندك ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد
 دخل لا يجزى في ذلك كله لان عندك ان ما فعله غير جائز بخلاف صورة عدم التحري
 فانه لم يعتقد الفساد بل هو شك في الجواز وعدمه على السواء فاذا اظهر اصابتها

بعد تمام الفعل زال احد الاحتمالين وتقرر الاخر وانما لم يحجز البناء اذ علم الاصابة
قبل التمام لما قلنا من لزوم بناء القوى على الضعيف ولا كذلك بعد التمام وفي فتاوى
العتابي تحرى فلم يقع تحريم على شئ قيل يؤخر وقيل يصلى الى اربع جهات يعنى
اربع مرات وقيل بخير ان شاء الله وان شاء صلى الصلوة اربع مرات الى اربع جهات
ولكن هذا هو الاحوط ولو استثبتت عليه القبلة وكان بحضوره من يسأله عنها اهل
ذلك المكان فلم يسأله فتحرى وصلى فان اصاب القبلة جازت صلوة له حصول
ما هو المقصود من السؤال والآى وان لم يصيب القبلة فلا تجوز صلوة له تركه
العمل باقوى الدليلين الموصل الى المقصود ظاهر الى ضعفها الذى لم يحصل به
المقصود وكذا الاعشى اذا توجه الى جهة وعندك من يسأله فلم يسأله ان اصاب القبلة
جازت صلوة والا فلا ولو كان من بحضوره ليس من اهل ذلك المكان لا ياخذ بقوله ان
يوافق تحريمه لانه مجتهد مثله ولا يجوز المجتهد تقليد مجتهد آخر حتى لو تحرى ووقع تحريمه
جهة واخبره جلال ليسا من اهل المكان بان القبلة في جهة اخرى لا يعمل بقوله لما قلنا و
لو سأل من بحضوره من اهل المكان عن القبلة فلم يخبره بها حتى تحرى وصلى ثم اخبره ان
القبلة غير الجهة التى صلى اليها لا يعيد ما صلى لان صلاته صحيحة لانه اتى بما فى بيوعه
ولم يقصر ولو شك في القبلة فتحرى وصلى ركعة الى جهة وقع عليها تحريمه
ثم شك وهو في الصلوة وتحرى ووقع تحريمه على جهة اخرى فصلى اليها ركعة
اخرى ثم وثم حتى انه اذا صلى كذلك اربع ركعات الى اربع جهات بالتحرى ووقع
تحريمه في كل ركعة على جهة غير ما صلى اليها الركعة التى قبلها جاز كذلك في
الفتاوى الخاقانية لان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ماضى
انما ينسخه فيما يستقبل واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأي في الثالثة
والرابعة الى الجهة الاخرى منهم من قال يتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل
كذلك في الخلاصة والاول اوجه وهذا كله اذا استثبتت عليه القبلة وشك فيها
اما لو شرع في الصحراء من غير ان يشك ولا تحرى ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز
حتى يعلم فساده بيقين فيعيد وان علم في الصلوة انه اصاب اختلف المشايخ قال
الفضلى يستقبل قال قاضيان والصحيح انه يتم صلوة لان صلوة كانت جائزة
ما لم يظهر الخطأ فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله ولو بقي مشكوكا
في الصلوة لم يحكم بشئ حتى يفرغ فاذا فرغ فان تبين انه اصاب او كان اكبر

اولم يظهر من حاله شئ فصلاته جائزة وان تبين انه اخطأ او كان اكبر رأيه فعليه
 الاعادة وذكر في امالي الفتاوى ان علم المصلي ان قبلته الكعبة ولم ينوها
 وقت الشروع جاز لما تقدم ان نية الكعبة ليست بشرط وذكر في الخاقانية
 ان نوى المصلي يعني وقت الشروع ان قبلته محراب مسجد لا تجوز صلوة لانه
 علامة على جهة القبلة وليس بقبلة فيكون معرضا عن القبلة بنيته وان كان
 متوجها اليها كمن توجه الى الركن اليماني ناويا الصلوة الى بيت المقدس
 فان نية القبلة وان لم يشترط الا ان عدم نية الاعراض عنها شرط ولو حول
 صدره عن القبلة بغير عذر فسدت صلوة قيل هذا قول اماما عند ابي حنيفة
 فينبغي ان لا تقصد بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد الرقص لا يفسد
 مادام في المسجد عند خلافا لما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولما قل ان
 يفرق بينهما بعد ذلك هناك وتمرده هنا قال الفقير وهذا هو الصواب لو حول
 وجهه عنها كان عليه واجبا ان يستقبل القبلة من ساعته ولا تقصد صلوة ببناء
 التحويل ولكن يكره اشد الكراهة اذ روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلوة فقال هو اختلاس يختلسه
 الشيطان من صلوة العبد وقال عليه السلام لا يزال الله مقبلا على العبد وهو
 في الصلوة ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض عنه رواه ابو داود والنسائي وعن
 انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بني اياك والالتفات
 في الصلوة فان الالتفات في الصلوة هلكة فان كان لا بد ففي التطوع لا في الفريضة
 رواه الترمذي وصححه وقوله ان يستقبل القبلة من ساعته بيان لوجوب ذلك
 لا لانه ان لم يستقبل القبلة من ساعته تفسد اذ لا تقصد الصلوة بمجرد الالتفات
 بالوجه وان طال ولو ظن المصلي انه حدث فتحول عن القبلة للوضوء ثم علم انه لم يحدث
 قيل ان يخرج من المسجد لم تفسد صلوة عند ابي حنيفة رحمه الله لان استدبار لم يكن
 للفرض بل لقصد الاصلاح وان علم انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد فسدت
 صلوة بالالتفات لان اختلاف المكان مبطل الا بعدد والمسجد مع تباين اكنافه
 تنافي اطرافه كما كان واحدا ولذا اتخذ السجدة وان تكررت التلاوة في ذواياه فمكن جعل
 اختلاف المكان حقيقة كالاختلاف للضرورة ولا كذلك اذا خرج من المسجد وهذا
 اذ لم يكن اماما واستخلف مكانه فان كان اماما واستخلف ثم علم انه لم يحدث

فسدت صلواته سواء خرج من المسجد أولا لان الاستخلاف في غير موضعه مناف
كالخروج من المسجد وانما يجوز عند العذر ولم يوجد وكذا لو ظن انه اقيم بلا وضوء فافتر
ثم علم انه كان متوضعا ففسد صلاته وان لم يخرج من المسجد لكون انصرافه على
سبيل الرضا حتى لو تحقق ما ظنه لزمه الاستيناف بخلاف ظن سبق الحدث
فانه لو تحقق ما ظنه لا يلزمه الاستيناف بل يجوز له البناء فالاصل الذي يخرج عليه
جنس هذه المسائل هو هذا ومن المسائل ما لو كان متيها فراه سرايا فظنه ماء فانصرف
ثم علم انه سراب ففسد صلواته وان لم يخرج من المسجد او كان ماسم خف قطن ان مدته
تمت فانصرف لغسل قدميه قطرها لم تتم تفسد وان لم يخرج لان انصرافه على
قصد الرضا اذ لو تحقق ما ظنه لا يجوز له البناء وان صلى في الصبراء فان كان بجماعة
فمكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في مشقة ظن سبق الحدث
لم تفسد وان بعد مجاوزتها تفسد هذا ان ذهب الى خلفه وان توجه قد امه
فالمعتبر مجاوزة استرة الامام وعد مهان كان له سترة والامقدار ما لو تأخر المجاوز
الصفوف اول مجاوزتها هو المعتبر فان كان منفردا اعتبر مجاوزة قدر موضع سجود
وعدها من اى مكان ذهب كل ذلك من الكافي **فروع** في شرح الطحاوى الكعبة
اسم للعروة فان الحيطان لو وضعت في موسم آخر فصل اليها لا يجوز ولو صلى
في جوف الكعبة او على سطحها جاز ولو صلى الى الحطيم وحده لا يجوز ومن صلى في
السفينة فلا بد له من الاستقبال اذا كان قادرا كما في خارجها ولا يجوز ان
يصل حيث توجهت ويلزمه ان يستدبر الى القبلة اذا دارت لان التكليف يقدر
الامكان ولو صلى جماعة بالتحري متخالفين في الجهات ان صلوا منفردين جازت
صلوة الكل وان صلوا بجماعة لم تجز صلوة من خالف امامه عالما بحال الصلوة
لان اعتقاده ان صلواته الى غير القبلة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم ان امامه خلفه
قوم صلوا متحررين بجماعة وفيهم مسبوق ولا حق فلما سلم الامام قاما للقضاء فظهر
لهم ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها الامام امكن المسبوق اصلاح صلاته بان
يستدبر لانه منفرد فيما يقضيه بخلاف اللاحق فانه مقتد فيما يقضيه للمقتدى اذ اظهر
له وهو وراؤه الامام ان القبلة غير الجهة التي يصل اليها الامام لا يمكنه اصلاح
صلاته لانه استدبر خالف امامه في الجهة قصد وهو معسود والا كان مقبها
صلاته الى غير ما هو القبلة عنده وهو معسود ايضا فكذا اللاحق رجل تحرى في

موضعه فاقتدى به رجل بالاختوان اصاب امام جازت صلاتهما والاجازت صلوة
 الامام فقط لان الصلوة عند الاشتباه من غير تخارنما تجوز عند ظهور الاصابة
 كما تقدم ولو صلى الاعمى ركعة الى غير القبلة فحجاء رجل فسواه الى القبلة واقتدى به
 ان وجده لا عصى وقت الشروع من يسأل فلم يسأل لم تجز صلواتها والاجازت صلوة
 الاعمى دون المقتدى لان عند ان امامه بان صلواته على الفاسد وهي الركعة الاولى
 والله سبحانه اعلم **والشرط الخامس** من الشرط الستة وهو الوقت **فصل** في التيمم
 زيادة اهتمامها لكونها شرط لكل صلوة كالاستقبال والوقت مختص بالفرائض كما
 تقدم لشدة اتصال النية بالاركان فآخرها يتصل بآخرها فيوافق الترتيب
 الوضع ثم ان دخول الوقت شرط لصحة اداء الصلوة لا وجوده جميعه ولا يلزم اداء
 بعد الوقت والا صل في اشتراط الوقت قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين
 كتابا موقوتا ونحوها من الآيات على ما تقدم الكلام عليه في وابلل الكتاب والا صل
 في بيانه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امنى
 جبرائيل عند البيت دتين فصلى في الظهر في الاولى منهما حين كان الفجر مثل
 الشراك ثم صلى العصر حين صار ظل كل شئ مثل ظله ثم صلى المغرب حين
 وجبت وافطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين بزق
 وحرم الطعام على الصائم وصلى المرة الثانية الظهر حين صار ظل كل شئ مثله
 كوقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين صار ظل كل شئ مثليه ثم صلى المغرب
 لوقته الاول ثم العشاء الاخيرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين
 اسفرت الارض ثم التفت جبرائيل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك
 والوقت فيما بين هذين الوقتين رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح
 وابن حبان في صحيحه والمحاكم وقال صحيح الإسناد انتهى **فصل** في عبد
 الرحمن بن الحرث ضعفه احمد ولينه النسائي وابن مهدي وابو حاتم وثقه ابن
 سعد وابن حبان وقد اخرج عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن هذيل باسناده
 واخرجه ايضا عن العري عن عمار بن نافع عن عبد الله بن جبير عن معمر بن
 عن ابن عباس في مكانه كذا تلك الرواية بمثل بعثت بن ابي سيرة عن عبد الرحمن و
 متابعه العري عن ابن نافع وهو من اهل حمص من اهل الشام وبزق بالزاء اي
 بزغ وهو اول طلوعه وقد روى حديث امام جبرائيل من حديثه عن

الصحابة منها حديث جابر بمجتهاه وفيه ثم جاءه للصبح حين أسفر جلا يعني في
اليوم الثاني فقال قم يا محمد فصل فقام فصلى الصبح فقال ما بين هذين وقت كله قال
الترمذي قال محمد يعني البخاري حديث جابر أصح شيء في المواقيت انتهى وقوله
هذه وقت الانبياء قيلك ظاهره الاشارة الى الوقت في اليوم الثاني وقوله والوقت
فيما بين هذين اي الوقت لك ولا متك والراد به الوقت المختار المستحب لا الوقت
المعتبر الذي لا يكون الاداء الا فيه للاجماع على جوار اداء العصر بعد صيرورة الظل^{مثليه}
وعلى اداء العشاء بعد ثلث الليل ثم ابتدأ المص بتعالغيره من مشايخنا بيان
وقت الفجر وان كان المبدؤ به في الحديث وقت الظهر لانها اول صلوة يخاطب المكلف
بها عند قيامه من النوم الذي هو اخو الموت والقائم منه كالمنشأ خلقا جديدا
ولانه هجم على وقتها اولا واخرا فقال اول وقت الفجر اي صلوة الفجر اذا طلع الفجر الثاني
وهو اي الفجر الثاني البياض اي النور المستطير اي المنتشر في الافق اي في نواحي
السما فبطوع الفجر الاول المسمى بالفجر الكاذب وهو البياض المستطيل له الذي يبدأ
طولا ممتدا الى جهة الفوق غير آخذ في عرض الافق ثم تعقبه الظلمة لا يخرج وقت العشاء
ولا يدخل وقت صلوة الفجر لانه من حكم الليل حتى لا يحرم الاكل على الصائم فيه
لحديث سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم من سحورك
اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق رواه مسلم وابوداؤد
والترمذي والنسائي وقال في المحيط اما الفجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض الكاذب
في ناحية واحدة ثم يتلاشى فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا امر
مجمع عليه واخر وقتها قبيل طلوع الشمس اي الجزء الكائن قبيل طلوع الشمس من الزمان
هذا ايضا لا خلاف فيه لاحد من الاثمة واول وقت صلوة الظهر والشمس اي الجزء الكائن
بعد زوال الشمس عن خط الاستواء من الزمان وهذا ايضا بالاجماع واخر وقتها عند ابيحيفة
رح اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى الزوال اي سوى الفئ الذي يكون للاشياء عند
الزوال وقال اي ابو يوسف ومحمد وهو قول الاثمة الثلاثة اخرج وقتها اذا صار ظل كل
شيء مثله سوى في الزوال وعن ابيحيفة رح من رواية اسد بن عمرو اذا صار ظل كل
شيء مثله سوى سوى الفئ خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الى المشايخ قال الشافعي
ان لا يصلح العصر حتى يبلغ المشايخ ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ المثل ليخرج من الخلاف
فيهما لهما اماما جبرائيل عليه السلام في اليوم الاول حيث صلى العصر حين صار ظل

شيئا من ذلك. ورواه الشيخان في مسندهما. ورواه الترمذي في مسنده. ورواه
 فيهم بمصنفه. ورواه المستر وعنه أبي ذر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فأراد
 أن يمشي في بطن فقلنا له ابرد ثم أراد أن يؤذن فقال له ابرد ثم أراد أن يؤذن فقال
 له ابرد حتى ساوى الظل التلول فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن شدة الحر من فيح جهنم
 ورواه البخاري في باب الأذان للمساكين وجبه الاستدلال بالحديث الأول أن شدة
 الحر في ديارهم إذا كان ظل الشيء مثله وبالثاني بأنه صرح بأن الظل قد ساوى التلول ولا قد
 يدرك لفني الزوال ذلك الزمان في ديارهم فثبت أنه عليه الصلوة والسلام صلى
 الظهر حين صار ظل الشيء مثله ولا يظن به أنه صلاها في وقت العصر فكان حجة على
 أبي يوسف ومحمد رحم وان لم يكن حجة على من يجوز الجمع في السفر على أن امامة جبرائيل
 في اليوم الثاني حجة على الكل حيث صلى فيه الظهر حين صار الظل مثله بقي أن يقال هذا
 إنما يقيد بعدم خروج وقت الظهر ودخول وقت الظهر ودخول وقت العصر بصيرورة الظل
 مثلاً ولا يقتضي ما بين المثلين وقت الظهر وقت العصر وهو المدعى والجواب أنه قد ثبت بقاء
 وقت الظهر عند صيرورة الظل مثلاً في الامامة جبرائيل فيه في العصر إذا كان حديث
 يومه تخالفوا الحديث في امامة جبرائيل فاسم لما خالف فيه لتحقيق تقدمه على كل حديث
 روي في الأوقات كونه أول ما علم أياها وامامته في اليوم الثاني في العصر عند صيرورة الظل
 تقيداً به وتسهلاً ولم ينسخ فيه. ثم ما علم شيئا من بقاء وقت الظهر إلى أن يدخل هذا العلم
 وقت العصر من طريقين معروفين وقت الزوال وفيه أن ترسم دائرة في أرض مستوية وينصب
 في قلبها قائمة من نار لها مثل دبر ثم الدائرة رأس ظل القائمة أول النهار لا شك أنه خارج
 الدائرة ثم ينقص إلى أن يدخل فيها فلو وضع علامة على مدخله من محيطها ثم انظر الظل
 ذلك ينقص إلى حد ما ثم يأخذ في الزيادة إلى أن يبلغ محيط الدائرة ويخرج منها فلو وضع
 خارج محيطها أيضاً علامة ثم ينقص ما إلى أن يدخلها ويخرج من نقطة النصف إلى
 مركزها ثم خط مستقيم وموجّه في الدائرة فإذا كان ظل القائمة على هذا الخط
 فهو نصف النهار ومن طالع الشمس فإذا زال عنه فهو وقت الزوال وأول وقت الظهر
 والظل الذي لا يمتد حينئذ هو في الزوال فيعقبه بصيرورة ظل القائمة شيئاً وثقلاً
 معاً ذلك الغني وأول وقت صلوة العصر إذا خرج وقت الظهر على القرائين فيصلي أوله إذا صار
 ظركم حتى مثليه سوف في الزوال وعلى قولهم إذا صار مثله وأول آخرتها ما لم تغرب الشمس
 أي بجريال الكاش فيبيل غروب الشمس من الزمان وهذا بالأحرار وأول وقت صلوة المغرب

فليكن معقود
 في الزوال

اذ اغربت الشمس بالاجماع ايضا واخر وقتها ما لم يغب الشفق اى الجزء الكائن قبيل
 غيبوبة الشفق من الزمان وهو اى المراد بالشفق هو البياض الذى فى الافق الكائن
 بعد الحمرة التى تكون فى الافق عند ايجيفتة روم وقالوا اى ابو يوسف وشيخ روم وهو قول الاثر
 الثلثه ورواية اسد بن عمرو عن ايجيفتة روم ايضا المراد بالشفق هو الحمرة نفسها لا البياض
 الذى بعد هاوطها ما روى الدارقطني عن ابن عمران النبى صلى الله عليه وسلم قال
 الشفق الحمرة فاذا غاب وجبت الصلوة قال البيهقي والنووي الصحيح انه موقوف على ابن
 عمرو ما روى الترمذي من حديث محمد بن فضيل عن الاعشى عن ابي صالح عن ابي
 هريرة رضي قال قال رسول الله صلعم ان للصلوة اولا واخرا وان اول وقت الظهر حين
 تزول الشمس واخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين يدخل
 وقتها وان آخر وقتها حين تصفر الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان آخر
 وقتها حين يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق وان آخر وقتها حين
 ينتصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس
 فقد جعل آخر وقت المغرب واول وقت العشاء حين يغيب الافق وغيبوبة الافق بقوله
 البياض الذى بعد الحمرة والا كان باديا لكن قد خطا البخاري والدارقطني محمد بن فضيل
 فى رفع هذا الحديث فان غيره من اصحاب الاعشى يروونه عن مجاهد عن ابي هريرة
 ابن الجوزي وابن القطان بتجويز ان يكون الاعشى من مجاهد موقفا من ابي صالح
 مرفوعا فيكون له عند طريقان موقوف ومرفوع والذي رفعه يعنى بن فضيل صدوق
 من اهل العلم وثقه ابن معين فتقبل زيادته وهى الرفع ثمة من المشايخ من ائمة
 اسد بن عمرو والموافقة لقولهما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وثقه اسد بن عمرو
 اما الاول فلانه خلاف الرواية الظاهرة واما الثاني فلما مررتنا من دليله ولا نرى حيث
 تعارضت الاخبار لم ينقض الوقت لقائه بالشك وقد نقل مذهبنا عن ابي بكر
 الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة رضي الله عنهم وابن عباس في رواية ابي هريرة رضي الله
 عنهم وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي والزني وابن المنذر والخطابي واختاره المبرد
 وذهب ولا ينكر اطلاقه على الحمرة يقال ثوب كالشفق كاطلاقه على البياض الرقيق ومن
 شفقة القلب لرقته غير ان النظر اذ تريح البياض هذا اذ حيث تردد دانه في الحمرة
 او البياض فالاحتياط فى ابقاء الوقت الموجد للشك فى انقضاءه ورسول ما بعد ذلك
 وقت مهمل بينهما فخرج وقت المغرب يدخل وقت العشاء اول وقتها

العشاء اذا غاب الشفق على القولين لما روى آخره ما لم يطلع الفجر في الجزء الذي قبيل
 طلوع الفجر من الزمان لما ذكر الطحاوي انه يظهر من مجموع الاحاديث ان آخر وقتها حين
 يطلع الفجر وذلك ان ابن عباس وايا موسى والخدرى روى انه عليه السلام اخرها اثلاث
 الليل وروى ابو هريرة وانس انه عليه السلام اخرها حتى انتصف الليل وابن عمر
 روى انه عليه السلام اخرها حتى ذهب ثلث الليل وروى عائشة انه عليه السلام
 اعتم بها حتى ذهب عامر الليل وكلها في الصحيح فثبت ان الليل كله وقت لها
 ثم ساق بسنده الى نافع ابن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى الاشعري وصل العشاء في
 الليل بشيئت ولا تغفلها وسلم في قصة التعريس عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ليس في النوم تقريط انما التقريط ان تؤخر صلوة حتى يدخل وقت الاخرى فدل على
 بقاء وقت كل صلوة الى ان يدخل وقت الاخرى ودخول وقت صلوة الفجر يطلع الفجر
 ووقت صلوة الوتر ما اى الوقت الذي هو وقت العشاء هذا عند ابي حنيفة رحم
 عند هما وقتها بعد صلوة العشاء وهذا الخلاف بناء على ان الوتر واجب عنده والوقت
 متى جميع بين صلوتين واجبتين فهو وقت لهما وان لزم تقديم احدهما على الاخرى
 كالفاصلة والوقتيه وعندهما هرسته شرعت بعد العشاء فكان وقتها بعد ما كسنتها و
 لذا قال المصريح الا انه اى المصلحة ما مورب بتقديم العشاء عليه لوجوب الترتيب بما روى ابو داود
 والترمذي وابن ماجه من حديث خارجة بن حذافة قال خرج علينا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال ان الله تعالى امدكم بصلوة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعل
 لكم بين العشاء الى طلوع الفجر وفي بعض طرفه فيما بين صلوة العشاء الى طلوع الفجر فلي هذا
 لوصلي الوتر قبل العشاء قصد الا تقصم كما وصل في الوقتيه قبل الفائتة ذكر او هو صاحب ترتيب
 اما لو وقع ذلك بلا قصد صح عنده حتى ان الرجل اذا صلى العشاء بثوب ثم نزع وصلى
 الوتر بثوب آخر ثم تبين له بعد ذلك ان الثوب الذي صلى العشاء كان نجسا وان
 العشاء فاسدة فانه بعيدا لعشاء دون الوتر عند ابي حنيفة رحم خلافا لهما لما قلنا
فائدة اعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا يجب بدونه
 ومن جملة ما بنوا على هذا مسألة وردت فتوى في زمن الصدر برهان الائمة ان الائمة
 وقت العشاء في بلد تناهل علينا صلاة فكنت ليس عليكم صلوة العشاء وبقيت عليهم
 الدين الرغينا في ووردت هذه الفتوى ايضا من بلد بلغار فان الفجر يطلع فيها قبل
 غيوبة الشفق في اقصر ليالي السنة على شمس الائمة الحلو في فافتى بقضاء ثم وردت بخوارزم

فائدة
 في ترتيب
 العشاء
 والوتر

على الشيخ الكبير سيف السنة البقالى فافتى بعدم الوجوب فيبلغ جوابه الحلواني
 نارسل بن يسأله في عامته بجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة
 بكفره سال واحسن الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يده مع المرفقين او رجلاه مع الكعبين
 ثم فرائض وصنوه فقال ثلث لفوات محل الرابع قال فكذلك الصلوة الخامسة فبلغ
 الحلواني جوابه فاستحسنه ووافق فيه كذا ذكره نجم الدين زاهد في شرح القدر وهو الذي
 اختاره الشيخ حافظ الدين النسفي واعترض الشيخ كمال الدين بن الهمام بأنه لا يرتاب
 متماثل في ثبوت الفرق بين عدم محل الغرض وبين سببه الجعل الذي جعل علامة في
 الوجوب الخفي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعرفات للشيء فانتفاء الوقت انتفاء المتعريف
 الدليل للشيء لا يستلزم انتفاءه لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما نواطأت اخبار
 الاسراء من فرض الله تعالى الصلوة خمسا بعد ما امر اولا بخمسين ثم استقر الامر على الخمس
 شرعا عاما لاهل الآفاق لا تفصيل بين اهل قطر وقطر وما روى انه لما ذكر الدجال رسول الله
 صلعم قال الراوى قلنا فما البشة في الارض قال ربعون يوما يوم كسنة ويوم كشهرا ويوم
 كجمعة وسائر ايامهم كايامكم فليل يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة تكفيها
 فيه صلوة يوم قال لا قدر والرواه مسلم فقد اوجب اكثر من ثلاث مائة عصر قبل
 صيرورة الظل مثالا او مثليين وقس عليه فاستفدنا ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان
 توزيعها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعد بها الوجوب وكذا قال عليه
 السلام خمس صلوات كتبهن الله تعالى على العباد انتهى والجواب ان يقال كما استقر الامر
 على ان الصلوات خمس فكذا استقر الامر على ان الوجوب اسبابا وبشرطا لا يوجد بدونها
 وكقولك شرعا عاما الخ ان اردت انعام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب اسبابا
 سلمناه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت انعام على كل فرد
 من افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقا فهو ظاهر البطلان فان افترق
 لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات او
 بعد غروب وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل
 احدا انه اذا طهرت في بعض اليوم او في اكثره مثلا يجب عليها تمام صلوات اليوم
 والليلة لاجل ان الصلوات فرصت خمس على كل مكلف فان قلت تخلف
 الوجوب في حقها لفقد شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا لك كذلك تخلف الوجوب
 في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت واظهر من ذلك الكافر اذا اسلم بعد فواته

فاعترضه ابن الهمام

فاعترضه ابن الهمام

او اكثر من يوم مع ان عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف الى تقصيره
 بخلاف هؤلاء ولم يقل احد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لافتراض الصلوة
 خمساً على كل مكلف في كل يوم وليلة والقياس على ما في حديث الدجال
 غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولأن سلم فأنما هو فيما لا يكون
 على خلاف القياس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الاكمل في شرح الشافعي
 عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعنا صاحب
 الشرع ولو وكلنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلوة فيه عند الاوقات المعروفة و
 اكتفينا بالصلوات الخمس انتهى ولأن سلم القياس فلا بد من المساواة فلا ساقط
 فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص بها والفاد من
 الحديث انه يقدر لكل صلوة وقت خاص بها ليس هو وقتا لصلوة
 اخرى بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل مضي وقتها المقدر لهما واذا مضى
 صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً او مثلين
 وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر موجودة في اجزاء ذلك الزمان
 تقديراً بحيث لا يجمع في ذلك زمان الوجود اما وقت المغرب
 في حقه او وقت الفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا عدم الفرق
 بين من قطعت يده او رجلاه من المرفقين او الكعبين وبين هذه المسئلة كما ذكره
 الامام البقلالي ولذا سلمه الامام الحلواني ورجع اليه مع انه الخصم المنازع فيه
 انصافاً منه وذلك لان الغسل سقط ثم لعدم شرطه لان الحال شروط
 فكذا ههنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بل وسببها ايضا وكما لم يقيم
 هناك دليل يجعل ما وراء المرفق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفاً عنه
 في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزء من وقت المغرب او من وقت الفجر
 او منهما خلفاً عن وقت العشاء وكذا ان الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين
 كذلك فرائض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن لا بد من
 وجود جميع اسباب الوجوب وشروطه في جميع ذلك فليتأمل المصنف الله سبحانه
 الموفق وليس يجب في صلوة الفجر الاسفار بها بان تصلي في وقت ظهور النور واكتشاف
 الظلمة والغسل بحيث يرى الراعي موقع نبذه عندنا خلافاً للثلاثة لقوله عليه السلام
 لا شيء الا في اعمده الاخر واه الترمذي وقال حديث حسن وفي رواية

بيان الاسفار في
 صلاة الفجر

الطحاوي استغفر وابتدأ الفجر فكما اسفرت ثم فو اعظم للاجر او قال لا جوركم وده الطحاوي
 ثنا محمد بن خزيمة ثنا القعبي ثنا عيسى بن يونس عن الاعمش عن ابراهيم قال ما
 اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التثوير بالفجر
 هذا اسناد صحيح ولا يمكن اجتماعهم على خلاف ما فارقه عليهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وحديث ابن مسعود رضي في الصحيحين ظاهر في ذلك وهو قوله ما
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الا ليقاتها الا صلاتين صلاة
 المغرب والعشاء يجمع اى مزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها مع انه كان بعد الفجر كما يفيد
 لفظ البخاري وصلى الفجر حين بزغ الفجر فعلم ان المراد قبل ميقاتها الذي اعتاد الاداء
 فيه لا انه غلس يومئذ ليمتد وقت الوقوف وفي لفظ المسلم قبل ميقاتها بغسل فاد
 ان المعتاد كان غير الغسل واما حديث عائشة رضي كان عليه الصلوة والسلام يصلي
 الصبح بغسل فيشهد معه الصلوة نساء متلفعات بهر وطين ثم يرجعن الى بيوتهن
 ما يعرفهن احد من الغسل فمحول على غسل داخل المسجد لان حجرها كانت فيه
 وكان سقفه عريشا متقاربا ونحن نشاهد الان انه يظن وجود الغسل داخل المسجد
 وقد انتشر في صحن الصنوء واما وجب هذا الحمل لما علم من ترجيح رواية الرجال
 خصوصا مثل ابن مسعود في صلاة الجماعة فان الحال كشف لهم ثم لا فضل البقاء
 وقت الاسفار كما قال الطحاوي ان الافضل البداءة غلسا والختم في الاسفار
 فان الاسفار بالفجر مفهومة اي قاعها فيه مجموعها وهو لفظ الحديث وقد قالوا في
 حد الاسفار ايضا ان يبداء في وقت يمكن ان يصليها فيه على وجه السنة ويبقى من
 الوقت بعد سلامه ما لو ظهر انه كان على غير طهارة يمكن ان يتوضأ ويعيد ها
 على وجه السنة قبل خروجه ثم استحباب الاسفار عندنا عام في الاذمنة كلها الا في
 صلاة الفجر يوم النحر بمزدلفة فان المستحب فيها التغلبس اجماعا توسيعا الوقت الوقوف
 على ما من حديث ابن مسعود وكان ينبغي ان يقتيد بمزدلفة لشلا يظن
 ان الاستثناء عام في يوم النحر بكل مكان وليس كذلك وليستحباب ايضا عندنا
 البراد بالظهر في الصيف لما تقدم من الحديث اذا اشتد الحر ابرد بالصلاة في
 البخاري من حديث خالد بن دينار صلى بنا اميرنا للجمعة ثم قال لا شى كيف كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بكر
 بالصلوة واذا اشتد الحر ابرد بالصلاة وهو عام في جميع البلاد بجميع الناس طلاق الحديث

خلافا لما يقوله الشافعي رحمه واحد من التخصيص بقطر حار لجماعة يقصدون من بعده
 ويستحب تقديمها في الشتاء لما مر من حديث ابن دينار ويستحب ايضا عند التأخير
 العصر في كل الايام الغيم ما لم يتغير الشمس وذلك ليتوسع وقت النوافل
 اذ التنفل بعد ادائها مكروه ويكره ان يؤخرها الى ان يتغير قرص الشمس بل يصلي
 والشمس بيضاء كما ورد عنه عليه السلام في حديث بريد انه صلح صلى العصر
 والشمس مرتفعة بيضاء نقية وفي الصحيحين انه عليه السلام كان يصلي العصر
 والشمس حية فالعبرة لتغير القرص عند ايجيفة رحمه وابي يوسف رحم لا لتغير الضوء كما
 قال النخعي والمحاكم الشهيد لان ما يحصل بعد الزوال فمضى صار القرص بحيث لا تخافه
 العين فقد تغيرت والا فلا كذا في الكافي واول وقت العصر عند ايجيفة رحمه صير وقت
 الظل مثلين سوى في الزوال ومنه الى التغير قليل وقد روى الحسن عنه في
 النصل بين اذان العصر والصلوة ان يصلي بينهما ركعتين في كل ركعة بعشر
 آيات يعني غير الفاتحة واربع لكل ركعة خمس آيات وما في الصحيح انه عليه السلام يصلي
 العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة
 وبعض العوالي على اربعة اميال لا يخالف ما قلنا لانه وارد اما على طريق الظن والتخمين
 او الوقوع في بعض الازمان ويحتمل كون ذلك زمن الصيف فان الوقت فيه مقسم وان
 الذاهب قصد الاسراع اذ لا يمكن حمله على ظاهره انه في كل زمان ولكل ذاهب في بعض الاوقات لا يمكن
 ذلك ولو صليت عند اول وقتها خصوصا لكثير من احاد الناس فيجب حمله على واقعة حال وعلى
 النهي عن المبالغة في التأخير وكذا ما ذكره البخاري في تاريخه عن رافع بن خديج كذا نصلي
 مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة العصر ثم يخرج الجزور فيقسم عشرون ثم يطبخ فتاكل الحما
 نضيحا قبل ان تغيب الشمس محمول على الوقوع في بعض الازمان فانه يمكن اذا صليت
 قبل التغير ان يوجد في الباقي من الزمان مثل ذلك العمل ومن شاهد مهتر الطباخين
 في الاسفار وغيرها مع الرؤساء لم يستبعد ذلك ويستحب ايضا تعجيل المغرب في كل الاوقات
 الايام الغيم لما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج كذا نصلي المغرب مع النبي صلى
 الله عليه وسلم فينصرف احدا وان لم يصر مواقع بنبله وروى ابو داود عن مرثد بن عبد
 الله وفي سنن محمد بن اسحق قال قدم علينا ابو ايوب غازيا وعقبته بن عامر يومئذ على مصر
 فاخر المغرب فقام اليه ابو ايوب فقال ما هذه الصلوة يا عقبته فقال شغلنا فقال الهامه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي بخيرا وقال على الفطرة ما لم يؤخر والمغرب

العبرة في تغير القرص
 من التغير الضعيف

ف
 قوله حديث الصحيح
 من التغير الضعيف
 فيذهب الذاهب الى
 العوالي

الى ان تشبك النجوم والحق في ابن اسحق هو التوثيق وما نقل عن مالك فيه لم يثبت ولو
صح فلم يقبله اهل العلم كيف وقد قال شعبة فيه هو امير المؤمنين في الحديث وروى عنه
مثل الثوري وابن ادريس وحامد بن زيد ويزيد بن زريع وابن علية وعبد الوارث وابن المبارك
واحتمله احمد وابن معين وقد قال اطال البخاري في توثيقه في كتاب القراءة خلف الامام وذكر
ابن حبان في الثقة وان مالك ارجع عن الكلام فيه واصطلح معه وبعث اليه هدية
وذكر عن ابن عمر انه اخبر المغرب حتى بدى نجم فاعتق رقبة وهو يقتضي كراهة تاخيرها
الى ظهور النجم وفي القنية يكره تاخير المغرب عند محمد بن زهير عن ايمن بن محمد ولا يكره
رواية الحسن عنه ما لم يغيب الشفق والاصح ان يكره الا من عذر كالسفر والكون على الاكل ونحوها
او يكون التاخير قليلا وفي التاخير بتطويل القراءة خلافا انتهى والذي اقتضته الاخبار
كراهة التاخير الى ظهور النجم وما قبله مسكوت عنه فهو على الاباحة وان كان المستحب التعجيل
وتاخير صلوة العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب لما في البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها
العمرة فيما بين ان يغيب الشفق الى ثلث الليل الاول وروى الترمذي عن ابى هريرة رضي
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لان اشق على امتي لامرهم ان يؤخروا العشاء الى
ثلث الليل او نصفه وقال حسن صحيح وتاخيرها الى ما بعده اى بعد ثلث الليل الى نصف
الليل مباح لانه من حيث كونه يفضي الى تقليل الجماعة تكون مكروها ومن حيث كونه
ينقطع به السهر النهى عنه على ما روى الستة في كتبهم انه عليه السلام كان يكره النوم قبلها
والحديث بعد ها وهو المراد بالسهر يكون مندوبا وذلك لان السهر ينقطع بمضى نصف
الليل غالباً تعارض دليل الندب والكراهة فتساقطاً فبقيت الاباحة هذا ولكن اجاز العلماء
السهر بعد ها في الخير استدلالاً بما في الصحيحين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم
ذات ليلة صلوة العشاء في آخر حيوتها فلما سلم قال رايتكم ليلتكم هذه فان على راس مائة
سنة لا يبقى ممن هو على ظهر الارض احد وروى الترمذي في الصلوة والنسائي في المناقب
عن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره ان يكر الليل في الامر من امور المسلمين وانا
معه وقال حديث حسن وروى الامام احمد عن عبد الله قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا سهر بعد الصلوة يعني العشاء الآخرة الا لاحد رجلين مصل او مسافر
وفي رواية اخرى وس تاخيرها الى ما بعده اى بعد نصف الليل الى طلوع الفجر مكره
اذا كان بغير عذر لان دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لم يعارضه دليل الندب لان السهر ينقطع
قبله بمضى نصف الليل فبقيت الكراهة ما اذا كان بعد فالتصريح بتيم المحظورات واما

بيان كراهة السهر
بعد العشاء

اجاز العلماء السهر
بعد العشاء

التأخير في الوتر فالأصل فيه أن لا يفضل إن كان لا يثق بالانتباه أو ترك قبل النوم خذ
 بالاحتياط وإن كان يثق بالانتباه فتأخيره إلى آخر الليل أفضل لما روى الخمسة إلا
 البخاري من حديث جابر أنه عليه السلام قال من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر
 أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلوة آخر الليل مشهودة وذلك
 أفضل وإذا كان اليوم يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها يعني
 بالتأخير عدم التعجيل في أول الوقت لأن التأخير الشديد الذي يشك بسببه في
 بقاء الوقت وذلك لأن التعجيل في الفجر يؤدي إلى تقليل الجماعة بسبب الظلمة وربما تقع قبل
 الوقت وكذا في الظهر والمغرب لا يؤمن بالتعجيل من وقوعها قبل الزوال والغروب قال في المحيط
 المراد من تأخير المغرب قد ما يحصل التيقن بالغروب والمستحب يوم الغيم في كل من العصر والعشاء
 تعجيلها المراد بتعجيل العصر قد ما يقع عندها أنها لا تقع حال تغيب الشمس وبتعجيل العشاء
 التعجيل قليلا على الوقت المعتاد كذا في المحيط لئلا تنقل الجماعة باعتبار الطولان عند الغيم فينظر
 للطرساعة فساعة روى الحسن عن أبي حنيفة رحم التأخير في الجميع يوم الغيم لأنه أقرب إلى
 الاحتياط فإداء الصلوة في وقتها وبعد يجوز لا قبله **أما الأوقات** التي تترك فيها الصلوة خمسة
 يجوز أن يراد بالكراهة هنا المعنى اللغوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب
 العدم وإن يراد المعنى العرفي والراد كراهة التحريم إذ النهي الظني الثبوت مالم يصرف
 عن ظاهره يقتضي كراهة التحريم والقطعي الثبوت يقتضي التحريم والتحريم مقابل
 للفرض وكراهة التحريم مقابل للواجب والتنزيهية مقابلة للنذوب والنهي الوارد هنا
 من قبيل الأول وكراهة التحريم في الصلوة إن كانت لنقصان في الوقت منعت الصحة
 فيما سببه كامل لعدم تادي ما وجب كاملا بالنقصان والإفادات الصحة مع الأساءة
 فإذا قال ثلثة أي ثلثة أوقات من تلك الخمسة يكره فيها الفرض والتطوع والكراهة
 في الفرض كالفوائت تمنع الصحة لوجوبها يسبب كامل وكذا الواجبات الفائتة كجدة
 تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه وجنازة حضرت فيه والوتر لأنها وجبت كاملة
 فلا تؤدي ناقصة بالنقصان القوي وهو النقصان الذي هو من صفات الوقت لشدة
 اتصال الفعل بالوقت لدخول الوقت في ماهيته بخلاف النقصان الذي ليس كذلك كالتقصان
 بسببه خلال ببعض الواجبات أو يسبب المكان كالصلوة في الأرض المغصوبة أو يسبب شيء
 آخر من الجوارات كالصلوة في الثوب الحرير فإن ذلك لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلوة
 ببعض الأشياء كاتصالها بالوقت لكون اتصال هذه الأشياء بالصلوة من حيث الجوار

لا من حيث السببية او الشرطية بخلاف الوقت اما لو وجب الفرض او غيره بسبب ناقص
 وادى فيه صلح كعصر يومه عند الاصفرار وكما لو تلا آية السجدة في الوقت المكروه او حفر
 الجنازة فيه فانها يصحان فيه ايضا مع الكراهة لاداء ذلك كما وجبت لذاتهما جميع
 النوافل فيه مع الكراهة لان وجوبها بالشرع فيها فاذا شرع فيها فوجبت ناقصة فاذا اداها
 فيها اداها كما وجبت وهما نقوض واجوبة موضعها الاصل وسياتي بعضها اذا شاء الله تعالى وذلك
 المذكور وهو كراهة الفرض والتطوع ثابت وكان عند طلوع الشمس وعند غروبها الا عصر يوم
 ووقت الزوال لما روى مسلم وغيره من حديث عتبة بن عامر ثلث ساعات كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يثابنا ان نصل فيهن ونقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى
 ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تصيف للغروب حتى تغرب المراد
 بقوله ونقبر الصلوة لان الدفن غير مراد به بالاجماع لما رواه ابن شاهين في كتاب الجنائز من حديث
 خارجة عن مصعب بن عذبة بن سعد عن موسى بن علي عن ابيه عن عتبة بن عامر قال ثابنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصل على موتانا عند ثلث عند طلوع الشمس الحديث ولقوله
 عليه السلام ان الشمس تطلع بين قرني الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها اذا استوت قارتها
 فاذا زالت فارقتها واذا دنت للغروب قارتها فاذا غربت فارقتها وهي عن الصلوة في تلك
 الساعات رواه مالك في الموطأ والنسائي وهذا يفيد ان المنع بسبب ما اتصل بالوقت
 من استلزام فعل الاركان فيه التشبه بعبادة الكفار وهو المعنى بنقصان الوقت والا
 فالوقت من حيث هو لا نقصان فيه كسائر الاوقات انما النقص في الاركان المستلزمة للتشبه
 بعبادة الكفار وقد افهم الحديث ان تلك الاركان هي الاركان الواقعة في هذه الاوقات
 وروى عن ابي يوسف رحمه وهي الرواية المشهورة عنه انه جواز التطوع وقت الزوال يوم الجمعة
 اى من غير كراهة والا فطلق جواز التطوع مجمع عليه في جميع الاوقات كما تقدم له ما في
 مسند الشافعي عن سعيد المقبري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 عن الصلوة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي سنن ابي داود عن ابي
 قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان
 جهنم شجر الا يوم الجمعة ولها ما اطلق النهي المحرم مقدم على المبيح عند التقارض وبهذا يثبت
 عن استدلال الشافعي رحمه على جواز القضاء وابطاحه النقل بمكة في هذه الاوقات بقولهم
 من قام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ومجديث جبير بن مطعم مرفوعا
 يا بني عبد مناف لا تمتنعوا احدا طاف هذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل او نهار

ومجدد يثابري في معناه دواه الدار قطنى واليه يقى مع انه معلول بالانقطاع فياين
 مجاهد وابى ذر وبضعف ابن المؤمل وحيد مولى عفران وباشطراب سند ولا يصح فيها
 اى في الاوقات المذكورة صلاة جنازة ولا يسجد للتلاوة اذا كانت تليق في وقت غير
 مكروه لما تقدم ولا يسجد ايضا فيها للسهولة من اجزاء الصلاة ولو قضى فيها فرضا
 اى صلاة مفروضة يعيدها اى يلزمه اعادةها لعدم صحتها لما قد مناه من انها وجبت
 بسبب كامل فلا تتادى بالسبب الناقص واذا تلاها فيها اى ان تلا في وقت من الاوقات
 الثلاثة آية سجدة فلا فضل ان لا يسجد ها فيه ولا في غيره من الاوقات الثلاثة لانها
 وان صحت لوجوبها بالسبب الذى اديت به الان الكراهة موجودة لحصول الفعل
 الشبيه بعبادة الكفار مع ان تاخيرها لا يؤدى الى فواتها وصيرورتها قضاء لازما
 ليس مقيدا بوقت لا يتأتى فيه القضا بل متى فعل فهو اداء وسجدة التلاوة هنا القيل
 فان سجد ها في ذلك الوقت لا يعيدها الصحة اداها واجزائها عن التلاوة وان
 سجد في وقت آخر غيره من الاوقات الثلاثة تصح ايضا عندنا ولا يلزم اعادةها خلافا
 لفرج لانها وجبت بالسبب الناقص واديت كما وجبت وسياتي نظيره في الشروع
 في النفل قريبا ان شاء الله تعالى واما الجنازة اذا حضرت في وقت من هذه الاوقات
 فصلى عليها فيه فكذلك تصح ولا تعاد لان حضورها سبب وجوبها وقد وجد في
 وقت ناقص فوجبت مع النقصان واديت به كما وجبت ولكن هل الافضل تاخيرها
 كسجدة التلاوة ام لا قال في التحفة الافضل ان يصلى عليها ولا تؤخر انتهى والفرق
 ظاهر لان التعجيل فيها مطلوب مطلقا الا مانع وحضورها في وقت مباح مانع
 الصلاة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في الوقت المكروه وبخلاف سجدة
 التلاوة لان التعجيل لا يستحب فيها مطلقا واما الوقتان الاخران من الخمسة فانه يكره فيها
 التطوع فقط ولا يكره فيها الفرض اى اللازم عما في شمل الواجب ايضا واذا قال يعنى الفوات
 وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة لكن بما وجب لعينه وهو ما لم يتعلق وجوبه بعارض
 بعد ان كان نفلا كالمنذور بالشرع ورعوى الطواف فانها تكره وان كانت واجبا لان
 اصلها النفل اما اللازم بالشرع فظاهروا اما الملتزم بالنذر فلان النذر سبب موضوع
 لالتزام النفل كالشرع بخلاف سجدة التلاوة لانها ليست بفعل لان النفل بسجدة غير مشروطة
 فتكون واجبة بايجاب الله تعالى لا بالتزام العبد وهذا لان وجوب النذر بسبب من
 جهة العبد وهو صيغة النذر الموضوع لا لاجباب وان ثبت من العبد ففيها يرجع الى حق

على
 اى من صلاة الجنازة
 وسجدة التلاوة

صاحب الشرع كان له وجوب بخلاف سجدة التلاوة فإنها وجبت بإيجاب الشرع وان كانت
التلاوة فمما كان جمع المال فعله ووجوب الزكاة بإيجاب الشرع كذا في الكافي وهو غير ظاهر
الفرق مع أن يرد عليه ركعتا الطواف فإنها واجبتان بإيجاب الشرع وإن كان الطواف فعله لكن
فرق بينهما وبين سجدة التلاوة بأنهما لم يجبا العين ما بل لغيرهما وهو ختم الطواف وصياغة التلاوة
أي جبران ما قد يقع فيه من الخلل بلا علم وقال ابن الهيثم وقد يقال وجوب السجدة في التحقيق
متعلق بالسماع كما بالسماع ولا بالتلاوة وذلك ليس فعلا من المكلف بل وصف خلقه
فيه بخلاف النذر والطواف والشرع فإنها فعله ولولا ذلك كانت الصلوة تغلظ انتهى لكن الصحيح
أن سبب الوجوب في حق التالي التلاوة دون السماع والألزم عدم الوجوب على الأصم بتلاوة
وهما أي الوقتان المذكوران ما بعد طلوع الفجر إلى أن ترتفع الشمس فأن يركعه في هذا
الوقت النوافل كلها الأسنة الفجر لما روى مسلم عن حفصة قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا طلع الفجر لا يصلح إلا ركعتين خفيفتين وفي أبي داود والترمذي واللفظ
له عن ابن عمر عنه عليه السلام لا صلوة بعد الفجر إلا سجدتين وما بعد صلوة العصر
إلى غروب الشمس لحديث ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل من بني أمية عن ابن عباس رضي الله عنهما
عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا صلاة بعد الفجر إلا ركعتان
بعد العصر حتى تغرب متفق عليه وهو مرجح على حديث عائشة في الصحيحين ركعتان لم يكن
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعيهما سرا وعلا نية ركعتان قبل صلوة العصر وركعتان بعد
العصر وفي نفي ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر إلا ركعتين
ونحوه بوجهين أحدهما أن المحرم مقدم على المباح عند التعارض والثاني أن القول مقدم
على الفعل لأن الفعل لا يحتمل الاختصاص كيف وقد ثبت ما يصح به الاختصاص وما
يدل عليه أما الأول فما أخرج أبو داود من جهة ابن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن
ذو كنان مولى عائشة رضي الله عنها أنها حدثت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلح بعد
العصر ركعتين وينتهي عنهما ويواصل وينتهي عن الوصال فهذا صريح في أنهما من
خصائصه كالواصل وأما الثاني فما في الصحيحين عن كريب مولى ابن عباس رضي الله عنهما
أن عبد الله بن عباس وعبد الله بن أزهر ومسور بن مخرمة أرسلوه إلى عائشة رضي الله عنها
فقالوا اقرأ علينا السلام منا جميعا وسلمها عن الركعتين بعد العصر وقل لها يا أمنا
أنك تصليهن وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلهن عنهما قال كريب قد خلت
علي عائشة رضي الله عنها فآخبرتها فقال سلام سلمته رضي الله عنها فخرجت إليهم فآخبرهم فردوني

بيان أن الصلاة
عليه وسلم يصلح
بعد العصر ركعتين

الى ام سلمة فقالت ام سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في عنهما ثم رايتهما يصليهما فقبل له في ذلك فقال انه اتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فمشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر وهما هاتان وما في مسلم عن ابي سلمة انه سأل عن كراهة عن السجدة اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت كان يصليهما قبل العصر ثم انه شغل عنهما او نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم اثبتتهما وكان اذا صلى صلاة اثبتتهما يعني داوم عليهما فهذا يدل على انها من خصائصه ويؤيد ما في مسلم عن انس انه سئل عن التطوع بعد العصر فقال كان عمر يضرب الايدي على صلاة بعد العصر الحديث ولا شك في وفور الصحابة في من عمر في انهم لا يسكتون على باطل فكان اجماعهم على ان المتقرر بعد عليه السلام كراهة النفل بعد ما مطلقا فظل الاستدلال به على عدم كراهة النفل الذي له سبب كتحية المسجد وركعتي الطواف لكن بقي ان يقال النهي ورد عن الصلاة وهي تيم الواجب لعينه ايضا فمن اين تخصيص النفل والذي ذكره من ان الكراهة لحق الفرض لصيرورة الوقت كالمشغول به المعنى في الوقت كما في الاوقات الثلاثة فلم تظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه فيه تخصيص النفل العام بالمعنى وهو غير جائز نعم يمكن اخراج صلاة الجنازة وسجدة التلاوة بانها ليس بصلاة مطلقة وكيف في اخراج القضاء من الفساد العلم بان النهي ليس المعنى في الوقت ذلك هو الموجب للفساد في الاوقات الثلاثة واما اخراجها من الكراهة فمشكل وما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ايضا التطوع فيه مكروه لا المعنى في الوقت بل لتأخير المغرب ليس به مستحبا تعجيلها ويؤيد ما تقدم عن ابن عمر انه اعتق رقبة لتأخير المغرب حتى يدي نجم وقال الشافعي رحمه يستحب ركعتان قبل المغرب تمسكاً بما في البخاري انه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لمن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة وبما في الصحيحين عن انس كان المؤذن اذا اذن لصلاة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتبدرون السواوي فيركعون ركعتين حتى ان الرجل الغرب ليدخل في المسجد فيجسب الصلاة قد صليت من كثرة من يصليها والجواب المعارضتها في ابي داود عن طاووس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رايت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ما ورخص في الركعتين بعد العصر سكنت عليه ابوداود والمنذر في مختصره وما زاده ابن حبان على ما في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما لا يعارض ما ارسله النبي من انه عليه السلام لم يصليهما لاحتمال كون ما صلاه قضاء عن شيء فاته و

فان حد ثبته قال
صلى الله عليه وسلم
عسلى قبل المغرب
مع جارية

هو الثابت وروى الطبراني في مسند الشاميين على جابر قال سألنا نساء رسول الله
هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب قلن لا غير
أم سلمة قالت صلاتها عندي مرة فسالتهما هذه الصلوة فقال نسيت الركعتين قبل العصر
فصليتهما الآن ففي سؤالها وسؤال الصحابة نساء ما يفيد أنهما غير معهودتين من
سنة عليه السلام وكذا سؤالهم لابن عمر والذي يظهر أن مثل السؤال هو ظهور
الرواية بصلواتهما مع عدم معهوديتهما في ذلك الصدر ولا يقال المثبت أولى
من النافي لأننا نقول ذلك إذا كان النفي محالاً يعرف بدليله وما نحن فيه محالاً يعرف بدليله
أذ لو كان الحال على ما في حديث أنس لما خفي على ابن عمر ولا على أحد من يواظب الفرائض
خلفه عليه السلام وحيث خفي عليهم حتى سألوا نساءه وأخبرن بالنفي أيضاً كان ذلك
طعناً باطنياً في حديث أنس فيرجح النفي عليه وكذلك يكره التطوع إذا خرج الإمام أي بعد
على المنبر للخطبة يوم الجمعة لما خرج ابن أبي شيبه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم كانوا
يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الإمام وذكر أبو عمرو بن عبد البر في شرح الموطأ
والقاضي عياض في الأحكام عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يمنعون من الصلوة عند
الخطبة ومذهب الصحابي حجة يجب تقليد عندنا إذا لم ينفع شيء آخر من السنة وأخرج
هو أيضاً عن عروة قال إذا قعد الإمام على المنبر فلا صلوة على أن ما رواه الستة عن
أبي هريرة عنه عليه السلام قال إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والإمام
يخطب فقد لغوت يفيد بدلالة منع صلوة السنة وتحية المسجد لأن المنع من الأمر
بالمعروف وهو على من السنة وتحية المسجد منع منهما بالطريق الأولى فإن قيل
العبارة مقدمة على الدلالة عند المعارضة وقد روى مسلم عن جابر أنه عليه السلام قال
هو يخطب إذا جاء أحدكم الجمعة والإمام يخطب فلا يركع ركعتين وليتجاوز فيها قلنا
المعارضة غير ثابتة لجواز كون المراد منه إذا سكنت الإمام عن الخطبة إلى أن يتم صلوة
كما ثبت في السنة وهو ما رواه الدارقطني من حديث عبيد بن محمد العبداء حدثنا
عن أبيه عن قتادة عن أنس قال دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قم فاركع ركعتين وامسك عن الخطبة حتى فرغ من صلوة
ثم قال اسند عبيد بن محمد العبداء ورواهم فيه ثم أخرجه عن أحمد بن حنبل شامراً عن
قال جاء رجل الحديث وفيه ثم انتظره حتى صلى قال وهذا الرسل هو الصواب انتهى ونحن نقول
الرسل حجة ثم رفعه زيادة إذا لم تعارض ما قبلها فإن غيره ساكت عن الإمساك عن الخطبة

وعند مرد زيادة الثقة مقبولة ولا يجوز الحكم بوجه مجرد زيادة والالم تقبل زيادة قطا واذا
احتمل ما قلناه انتفت المعارضة اذ هي خلاف الاصل فلا يحكم بها الا عند عدم امكان
التوفيق فسلت الدلالة التركيف وقد قال صلى الله عليه وسلم لرجل جاء يتخطى رقاب الناس
اجلس فقد اذيت ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوي وقد منع الخلفاء الراشدون ان لا يمكن
ان يحالفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وانما لم نستدل بما استدلت به الهداية و
غيرها وهو اذ خرج الامام فلا صلوة ولا كلام لان رفعه غريب والمعروف كونه من كلام الزهري
رواه مالك في الموطأ وكذا يكره التطوع عند الاقامة اى يوم الجمعة كذا هو مقيد في قاضيان
والخلاصة وغيرها واما في غير الجمعة فلا يكره بمجود الاخذ في الاقامة تمام يشيع الامام
في الصلوة وبعد شروع ايضا لا يكره ستر الفجر اذا علم انه يدرك ركن الركعة الثانية او التشهد على ما فيه
من الخلاف وسياتي انشاء الله تعالى وكذا لا يكره بقية السنن اذا علم انه يدرك ركنه قبل الركوع
في الركعة الاولى ذكره السروجي وعزاه الى التحفة لكن يكره في جميع ذلك ان يصلي مخالطا
للمصنف وخلف الصف من غير حائل بل يصلي في المسجد الصفيى ان كان الامام في الشق
او في الشق الاخر في الصفيى او خلف اسطوانة والظاهر ان هذا هو السبب
في اكرهية عند الاقامة للجمعة لانه يوم اجتماع وازدحام فلا يمكن خاليا ان يخلو من
مخالطة الصف ولا يرد على ما ذكرنا من صلوة ستر الفجر وغيرها بعد شروع الامام
في الفرض ما رواه البخاري من حديث عبد الله بن محينة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم رأى رجلا من الازد يصلي ركعتين وقد اقيمت الصلوة فلما انصرف رسول الله
صلى الله عليه وسلم لاث به الناس فقال له عليه السلام الصبح اربع اربع لا ذلك
اما لان الرجل صلاها في المسجد بالاحاطة فثوش على المصلين او لانه عليه السلام
ظن انه صلى الفرض ولذا انكر عليه بقوله الصبح اربع الخ اى اتصل الصبح اربع اوقيل كره
وصله اياها بالفرصة في مكان واحد دون ان يفصل بينهما بشئ واما قوله عليه السلام
اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا للفرصة فقد اوقف ابن عيينة وحماد بن زيد وحماد
بن سلمة على ابي هريرة رضي الله عنه وقد روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد و
قد اقيمت الصلوة فصلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك بحضور حفيفة وابي موسى
وروى مثله عن عمرو بن الخطاب وابي الدرداء وابن عباس ذكره ابن بطال في شرح البخاري
عن الطحاوي وعن محمد بن كعب قال خرج عبد الله بن عمرو من بيته فاقيمت صلوة الصبح فركع ركعتين
قبل ان يدخل المسجد ثم دخل فصلى مع الناس وذلك مع علمه باقامة الصلوة ذكره الحافظ

في كبر الطلوع عند الاقامة
يوم الجمعة وفي غير الجمعة
لا يكره بمجود الاخذ في
الاقامة ويشيع الامام
الصلوة وبعد شروع
ايضا لا يكره ستر الفجر

اذا اقيمت الصلوة
فلا صلوة الا للفرصة

ابو جعفر الطحاوي ومثله عن الحسن ومسروق الشعبي فان كان قد شرع في صلاة
 التطوع قبل خروج الامام للخطبة تخرج الامام لا يقطعها بل يتمها ركعتين ان كانت تحية المسجد
 او نفلا مطلقا وان كانت سنة الجمعة قيل يقطع على راس الركعتين وقيل يتمها اربعاً قال
 الرغينا في هو الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشهيد وقال في الوقعات لفظ الحمد
 اذا خرج الامام ينبغي لمن كان في الصلوة ان يفرغ منها فحمل بعضهم لفظ الفراغ على القطع
 وبعضهم على الاتمام وقال قاضيخان وحكي عن القاضي الامام ابي علي النسفي انه قال كنت
 افي زمانا ان يتمها اربعاً اذا اربع قبل الظهر بمنزلة صلاة واحدة ولذا لا يصلح في التشهد
 الاول ولا يفتي اذ اقام الى الثالثة وذكر محمد بن سماعة في النوادر انه اذا خيرا امرته وهي
 في الشفع الاول منها فلا تفتي ثالثة واخبرت بشفعة لها فيها قامت اربعاً لا يبطل
 خيارها ولا شفعتها وتمنع صحة الخطوة بخلاف فساثر التطوعات حتى وجدت الرواية عن يحيى بن
 روم في النوادر اذا شرع في الاربعة التي هي ستة الجمعة تخرج الامام للخطبة قال يسلم على راس الركعتين
 وان كان قام الى الثالثة وقيدها بالسجدة اضاف اليها الاربعة وسلم وخفف في القراءة قال
 فرجعت الى هذا انتهى واليه مال السرخسي البقال وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه
 الاوجه لانه يمكن من قضائها بعد الفرض ولا ابطال في التسليم على راس الركعتين فلا
 يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكمل انتهى قال قاضيخان ولم يذكر في النوادر
 لم يقيد الثالثة بالسجدة كيف يصنع واختلف الشافعي فيه قيل يتمها اربعاً ويخفف القراءة
 وقيل يعود الى القعدة ويسلم وهذا اشبه ولهذا لم يقعد على راس الثانية في هذه الحالة يعود
 الى القعدة احترازاً عن قول محمد وزفر بن محمد بخلاف الفريضة انتهى اقول الاوجه ان يتمها
 لانها ان كانت صلاة واحدة فظاهراً وان كانت بمنزلة غيرها من النوافل كل شفيع صلاة
 على حدة فالقيام الى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة ولو كان اول ما تقوم يتم شفعا
 فكذلك هنا ثم اذا سلم على راس الركعتين فعلى قياس ما روى عن ابي يوسف رحمه الله ان يقضي اربعاً
 في كل تطوع ونواه اربعاً يقضي ههنا ايضاً اربعاً واختلفوا على قول يحيى بن محمد رحمه الله
 لا يلزمه شيء وقيل يصلي ركعتين وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يقضي
 اربعاً من قطعها في اي حال قطعها لانها بمنزلة صلاة واحدة كما ذكرنا من الاحكام انتهى
 ذكره السروجي في شرح الهداية وكذا يكره التطوع ايضاً قبل صلاة العيدين وعند خطبتهما
 وكذا بعد خطبتهما في المصلي على الاصح ما روى الستة من حديث ابن عباس رضي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعد ها وهذا الذي

اربعاً قبل الظهر بمنزلة
 صلاة واحدة ولذا
 لا يصلح في التشهد
 ولا يستغفر اذا اقام

الثالثة

بعد ما حمل عليه المصلح لما رواه ابن ماجه من حديث ابي سعيد الخدري قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى
 ركعتين ووجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتيه
 من انه لم يبر السالم كان حريصا على النوافل فعدم فعله يدل على الكراهة اذ لو لاها
 لفعله مرة بياننا لا با حتر وقيل لا يكره بعد الخطبة في المصلح ايضا وكذا يكره التطوع عند
 الخطبة الكسوف عند خطبة الاستسقاء للاخلال بالاستماع والانتصات كسائر
 الخطب والحاصل انهم ذكروا في الفتاوى ان اوقات الكراهة اثنا عشر منها ثلثة
 لا تجوز فيها الفوائت عند طلوع الشمس واستوائها وغروبها وتسعة تجوز فيها
 الفوائت ومجدة التلاوة وصلوة الجنازة بلا كراهة وما عداهما مع الكراهة بعد
 طلوع الفجر قبل فوضه وبعد فوضه قبل الطلوع وما بعد صلوة العصر قبل التغير و
 بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند اقامته يوم
 الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء
 ولكن يستدرك عليهم بعد خروج الامام للخطبة قبل ان يخطب وقبل صلوة العيد
 كما ذكره المص وكذا بعد صلوة العيد في المصلح على ما هو الاصح ركن ينبغي ان يكره
 ايضا عند خطبة الحج الثلث كسائر الخطب فعلى هذا تكون اوقات الكراهة
 خمسة عشر سوا الثلثة الاولى ومعها ثمانية عشر ولو شرع في صلوة التطوع في
 الاوقات الثلاثة فالافضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكروه فخلصا عن
 الكراهة والنقصان الى الكمال وليس هذا ابطالا للعمل لان القطع للكمال لا
 يكون ابطالا لمن شرع في الفرض متفردا ثم اقيمت الجماعة فان الافضل ان يقطع
 ويعتدي لا حرا ففضيلة الجماعة وكان كهدم المسجد لتجديده ونحو ذلك و
 لكن مع هذا لو لم يقطع بل تم شفعا فقد اساء لمخالفة النهي الواجب لامثال ويكون
 انما كتارك الواجب بالامر ومع هذا لا شئ عليه اي ليس عليه قضاء تلك الصلوة لانه
 قد اتى بها كما وجبت عليه ولو شرع في النافلة في الوقتين اي بعد طلوع الفجر الى
 طلوع الشمس وبعد صلوة العصر الى غيرها ثم افسد لزمت القضاء ولا فائدة
 في افراد هذا بالذكري قد فهم بالطريق الاولى مما قبله لانه اذا كان بالشرع في الاوقات
 الثلاثة مع شدة الكراهة فيها قد امره بالقضاء اذا قطعها ففيها سواها بالطريق الاولى
 اللهم الا ان يقال اراد ان يصرح باللزوم اذ قوله ثم يقضيها يحتمل القضاء استعجابا

فان اوقات الكراهة
 اثنا عشر

اولئلا يتوهم ان القضاء هناك لاجل القطع العدى المفهوم من قوله قال افضل
 ان يقطعها وان لا يجب اذا فسدت بغير قصد لكن لا وجه لتخصيص الوقتين بل الاوقات
 الثلاثة وغيرها سواء في ان اذا شرع فيها في نفل قصد ثم افسد او فسد يوجب
 من الوجوه يلزمه قضاءه على ما ياتي في فصل النوافل ان شاء الله تعالى وتكون
 افتتح النافلة في وقت مستحب ثم افسد ها او فسدت هي بقدره متيم على استعمال
 الماء او مضى مدة ما سمح ونحو ذلك لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع
 الفجر قبل ارتفاع الشمس اى يكره ان يقضيها وان كان قضاء الفوائت من الفرائض
 لا يكره قبل التغير والطلوع لانها لم تجب لعينها بل لصيانة الجزء المؤدى عن البطلان
 فبقيت نفلا بل لا تما في كره فعلها في الوقتين بخلاف ما وجب لعينه على ما تقدم
 ولو قضاها فيها ما تسقط عنه وتصح مع الكراهة لما ذكرنا من قبل ان الكراهة في
 الوقتين ليست لمعنى ذات الوقت وكذا سائر اوقات الكراهة سوى الثلثة
 لو قضى فيها ما لزم بالشروع في وقت مستحب يصح مع الكراهة بخلاف ما لو قضى
 في احدى اوقات الثلثة لا يصح لوجوبه كاملا وادائه ناقصا كما في الفرض ولو افسد
 سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر لما مر انما من كراهة ما لزم بالشروع في الوقتين
 وبهذا رده. انقل عن الفقيه اسمعيل الزاهد من ان من خشي ان صلى ركعتي الفجر
 ان لا يدرك الامام انه يشرع فيها ثم يقطعها فيجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الطلوع
 فان الامام السرخسي رده بان ما وجب بالشروع ليس اقوى مما وجب بالندوة
 محمد ان المنذور لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع وبانه شروع في العبادة بقصد الفساد
 فلا يجوز وان كان نية الاداء مرة اخرى فان ابطال العمل قضاء منهى الا لاجل مصلحة
 التحليل ولا تكمل هنا وما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ ان الاحسن ان يشرع في الشروع
 ويكره لها ثم يكره اخرى للفريضة فيخرج بهذه التكبيرة من السنة ويصير شارعا في الفريضة
 ولا يصير مفسدا بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل غير مقيد ايضا لان وان سلم انه لا يصير مفسدا
 لكن كراهة قضاء ما لزم بالشروع بعد الفجر مقررة اللهم الا ان يفعل ذلك لاجل القضاء
 بعد ارتفاع الشمس على كل حال فهو غيرات بالسنة كما استنت فلا فائدة في هذا
 التكليف وقيل يقضيها بعد صلاة الفجر وكان اشارة الى قول اسمعيل الزاهد وقد
 مرتزيفه فلا يعتبر ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين
 منها طلعت الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير ان يعلم تسويها بحول صلاة هاتين

قضاء الفوائت من
 الفرائض لا يكره قبل
 التغير والطلوع

الندوة لا تؤدى
 بعد الفجر قبل الطلوع

الركعتين عن ركعتي الفجر عند هـ اى عند ابي يوسف ومحمد رحم وهما قولهما احك
 الروايتين عن ابي حنيفة رحم وهي ظاهر الرواية بناء على ان السنة تؤدى بمطلق
 نية الصلوة من غير احتياج الى تعيين كونها سنة وهو الصحيح وروى الحسن عن
 ابي حنيفة رحم انها لا تنوب بناء على ان السنة تقتضي الى النية او على الرواية التي ذكرها الرضا
 عن ابي حنيفة رحم ان سنة الفجر واجبة والاول هو الصحيح اى انها تنوب ان التعيين ليس بشرط
 وذكر في الذخيرة ولو صلى ركعتين على ظن انه رأى الشان لم يطلم الفجر وقد تبين اى بعد ذلك
 انه اى الشان كان قد طلم الفجر فعند المتأخرين تجزئ تلك الركعتان عن ركعتي الفجر وهذا
 كما تقدم هر ظاهر الرواية عن الكل خلافا لرواية الحسن رحم وتقدم الوجه فيه ولو شك عند صلوة
 تلك الركعتين في طلوع الفجر واستمر شكه لا تجزئ عن ركعتي الفجر بالاتفاق وهو ظاهر اذا طلعت
 الشمس حتى ارتفعت قد رويين او قد روي تباح الصلوة بعد ما كانت حراما عند الطلوع
 وهذا الذي ذكره هو المذكور في الاصل لما روى انه عليه السلام كان يصلي العيد حين
 ترتفع الشمس قد روي او رويين قال سبط بن الجوزي متفق عليه وقال ابو بكر
 رحم محمد بن الفضل ما دام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس فهي في الطلوع
 لا تباح الصلوة فاذا عجز عن النظر اليه تباح وقال الفقيه ابو جعفر السفكردى يوضع
 طست في ارض مستوية فادامت الشمس تقع في حيطانه فهي في الطلوع لا تخل الصلوة فاذا
 وقعت في وسطه فقد طلعت فتخل وكان علامة خوارزم يقول يكذقر على صدره وينظرفان
 لم ير القرص فقد تم الطلوع وتباح وبعبارة عند الغروب وكل هذه الاقوال متقاربة وبكل
 منها يحصل ايضا غرض الشمس واشراقها والقول الاخير نقله البرازي وهو ليس واضبطا
 ولو طلعت الشمس والمصلحة في خلال اى في اثناء صلوة الفجر تفسد صلوة الفجر وعرض التقصا
 على ما وجب بالسبب الكامل ولو غربت الشمس وهو في خلال صلوة العصر لا تفسد لعرض
 الكمال على ما وجب بالسبب الناقص وذلك لما ذكر في الاصول ان الوقت هو السبب لوجوب
 الصلوة ولا يمكن ان يكون كله سببا لان يؤدى الى عدم جواز الاداء قبل تمامه فيلزم ان لا
 تجوز الصلوة الا بعده وهو خلاف الشرع فلزم ان يكون جزء منه هو السبب في الجزء الاول
 هو الاول لسبقه فان اتصل به الشرع التام تقررت له السببية والانتقلت الى ما يليه
 وثمر فای جزء اتصل به الشرع التام اى الذي لم يطلم عليه الفساد تقررت له السببية هكذا
 في آخر الوقت فان خرج الوقت ولم يصل يضاف الوجوب الى جميع الوقت لزوال الضرورة
 التي لا جملها لم يضاف الى الجميع ولعدم اولوية بعض الاجزاء لانها كانت بانصال الشرع و

ما دام الانسان يقدر
 على النظر الى قرص الشمس
 فهي في الطلوع لا تباح
 الصلوة فاذا عجز
 عن النظر اليه تباح

لم ينصل الشروع بشئ منها اذا علم هذا فالجزء الذي اتصل به الشروع في الفجر كان كاملا فغير
 النقصان وهو طلوع الشمس يقع الفساد والجزء الذي اتصل به الشروع في العصر كان ناقصا
 لكونه وقت الاصفراء والتضييف للغروب ولأن كان كاملا بان شرع قبل ذلك او من اول
 الوقت فعروض الغروب لا تنقص فيه بل يخرج وقت الكراهة الا ان قد يقال فينبغي انه
 لو شرع فيها اول الوقت قبل الاصفراء ثم اصفرت وهو في خلافها ان تفسد لعروض النقصان
 على ما وجب بالسبب الكامل والجواب ان الشرع لما جعل للمكلف شغل كل الوقت بالعبادة
 وهو العزيمة فقد اغتفر في حق ما لا يمكن ذلك الا به لكونه من جملة اجزاء الوقت بخلاف
 الفجر فان الوقت الناقص خارج عن وقتها فان قيل ما ذكرتم تفقده على الجوزان يعارض
 به الثقلي وهو ما رواه الجماعة من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر
 قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر قلنا قد عارضه حديث انهى عن الصلوة في هذه
 الاوقات فان العام عندنا كالحاضر لا يرجح الخاص عليه فوجعنا الى ما ذكرناه من المعنى قال الشيخ
 كمال الدين ابن الهمام وعلى هذا فيعد ما روى عن أبي يوسف رحمه الله عن افعال ابي
 في اي ركن وقع الطلوع فيه الى ان ترتفع الشمس ثم يتم صلوة لا نأذا كان طلوعها يوجب
 الفساد لا يفيد الامسالك مع الشرط السادس النية هي اللقطة مطلق
 القصد وفي الشريعة قصد كون الفعل لما شرع له والعبادات انما شرعت لتبيل صناء الله
 ولا يكون ذلك الا باخلاصها له فالنية في العبادات قصد كون الفعل لله تعالى ليس غير قال
 الله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والايات والاحاديث في ذلك كثيرة
 جدا اذا علم هذا فنقول المصلحة اذا كانت متنفذا سواء كان ذلك النفل سنة مؤكدة او غيرها
 كيفية مطلق نية الصلوة ولا يشترط تعيين ذلك لنفل بانه سنة الفجر مثلا وتراويع وغير
 ذلك ولكن في التراويع يختلف اى خالف بعض المشائخ المتقدمين فانهم قالوا الاصل
 اى فعل التراويع لا يجوز بمطلق النية بل لابد من تعيينها والدكتور في فتاوى قاضي خان ان
 الاختلاف في التراويع وفي السنن فانه قال في فصل نية التراويع وان نوى الصلوة او صلوة
 التطوع اختلف المشائخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز اداء السنن
 بنية الصلوة وبنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة مخصوصة فيجب مراعاة
 للصفة للخروج عن العادة وذلك بان ينوى السنة او ينوى متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في
 المكتوبة وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله في سنة الفجر انها لا تؤدى بنية التطوع وانما تؤدى بنية

يختلف في نية
 التراويع

السنّة أو نوى الصلوة متابعاً للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا إذا صلى التراويح مقتدياً
بمن يصلي المكتوبة أو بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا والصحيح أنه لا يجوز أن ينتهي
فقد جعل الخلاف في السنن وفي التراويح واحداً وذكر المتأخرون أن التراويح وسائر السنن
تتأدى بمطلق النية وهو اختيار صاحب الهداية ومن تابعه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
وتحقيق الوجع فيه أن معنى السنّة كون النافلة مواظباً عليها من النبي صلى الله عليه وسلم
بعد الفريضة المعينة وقبلها فإذا وقع المصلي النافلة في ذلك الحين صدق عليه أنه فعل النفل
المسمى سنّة فالحاصل أن نفس السنّة تحصل بنفس الفعل على الوجع الذي فعله عليه السلام
وهو أنما كان يفعل على ما سمعت فإنه عليه السلام لم يكن ينوي السنّة بل الصلوة لله تعالى
فعلماً أن وصف السنّة ثبت بعد فعله على ذلك الوجع تسمية من الفعل المخصوص
لأنه وصف يتوقف حصوله على نية انتهى وهذا في السنّة الثابتة بفعله وكذلك في السنّة
الثابتة بقوله كقوله عليه السلام ما من عبد مسلم يولي لله تعالى في كل يوم ثلثي عشرة ركعة
من غير الفريضة إلا بنى الله له بيتاً في الجنة ويخوه من الأحاديث فإنه رتب الوعد على
مطلق فعل الصلوة وعلى هذا التراويح فإنها ما ثابتة بفعله عليه السلام حيث فعلها
وبين أهدر في تركها أو بقوله من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من
ذنبه إذا قيام رمضان حاصل بمطلق الصلوة في لياليه ولا يمكن أن تكون الصلوة في
لياليه ليست قياماً إلا أن تتعين لشيء آخر من فرض أو واجب أو قضاء ثم قال
المصنف رحمه الله تعالى في بيان ذلك والمتقدمين والأصح أنه لا يجوز بمطلق النية
ونحوه قد بينا الدليل من الطرفين والاحتياط في نية التراويح أن ينوي التراويح نفسها أو
ينوي سنّة الوقت فإنها هي السنّة في ذلك الوقت أو ينوي قيام الليل ليكون خارجاً عن الخلاف
هكذا قالوا ولا شك أن قيام الليل أهم من التراويح فتأديتها بنية كتأديتها بنية مطلق الصلوة
فإن مطلقها في الليل ليس الأقيام الليل فكونه يخرج من الخلاف بنية ولا يخرج بنية مطلق الصلوة
لا يخرج عن محكم الاحتياط للخروج من الخلاف في السنّة أو ينوي السنّة نفسها أو ينوي الصلوة متابعاً
للنبي عليه السلام ولو نوى في صلوة الوتر أو في صلوة الجمعة أو في صلوة العيد فإنه ينوي
صلوة الوتر ويعينها وكذا ينوي صلوة الجمعة وصلوة العيد أي يشترط فيها التعيين
ولا يكفي مطلق نية الصلوة وكذا جميع الفرائض والواجبات من المندرجة وقضاء ما لم
بالشروع لأن مطلق الصلوة يحتمل النفل وغيره والنفل شروع في الأوقات التي يصح
فيها غيره فلا بد من صرفه عن النفل له غيره وذلك الغير متعدد ومتنوع فلا يتعين للبعض

ولا يتيقن بفراغ الذم من الأبا لتعيين القاطم لاحتمال ما عداه وفي صلوة الجنازة
ينوى الصلوة لله تعالى الدعاء للميت اذ بهذا تميز عن غيرها من الصلوات والفرض المنفرد
لا يكفيه نية مطلق الفرض لانه يشمل افراد كثيرة متفقة ومختلفة فلا يجوز ما لم يقبل في
نية الظهر والعصر مثالا لية يميز ما شرع فيه عن غيره ولا فرق في ذلك بين المنفرد وغيره من
الامام والمقتدى فالقيد اتفاق فان نوى فرض الوقت ولم يعين ان ظهر او غيره ولم يكن
الوقت قد خرج اجزاء ذلك ولو كان عليه فائتة لان الفائتة لا تراحم الوقتية في هذه التسمية
الا في الجمعة فانه لو نوى فرض الوقت لانضم الجمعة لان فرض الوقت عندنا الظهر والجمعة ولكن
قد امر بالجمعة لاسقاط الظهر ولذا لو صلى الظهر قبل ان تفوت الجمعة صححت عندنا خلافا
لغيرهم والامة الثلثة وان حرم عليه الاقتصار عليها على ما نذكره ان شاء الله تعالى
وفي فتاوى قاضين ان لو كان عند فرض الوقت الجمعة حاز ذلك لتعينها حينئذ
نظرا الى اعتقاده ولا يشترط نية اعداد الركعات اجماعا لعدم الاحتياج اليها لكون العدد
متعينا بتعيين الصلوة ولو نوى الفرض والتطوع معا جاز ما صلاه بتلك النية عن الفرض
عند ابي يوسف لقوة الفرض فلا يزاحم الضعيف خلافا لمحمد رحمه حيث لا يجوز عن الفرض عند
ولا عن التطوع بل تبطل نيته بالكلية فلا تصح صلاته لان الصلوة الواحدة لا يمكن ان تصف
بالوصفين لتنافيها ما ولا باحدهما لعدم تعيينه فيبطل اصل الصلوة ولو افتتح المكتوبة اي
نواها ثم ظن انها تطوع فصل على نية التطوع مصححا حتى فرغ من صلاته فأي صلوة
هي تلك المكتوبة التي شرع ناويا لها وهذا بناء على ان النية انما تشترط في الابتداء لا في
البقاء استصحى بالزوم للحرج في ذلك وهو منفي ولو كبر ينوى التطوع ثم كبر ينوى الفرض
يصير شارعا في الفرض وتبطل نية التطوع لان النية من الافعال يصح تبدلها اذ قامت بها
كما يصح تبدلها في التزكع مجردة وحاصلة صحتها اذا قارنت المنوى فعلا او تركا سواء
تقدمها مائل او مغاير او لم يتقدمها شيء فتنبه المغاير وتقرر المائل وهي هذا اصل يستقي
عليه جميع الفروع المتعلقة بالنية فاعلم ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح ناويا العصر او
التطوع بتكبيره متعلق بافتتح فقد نقص الظهر وصح شرعه فيما كبر ناويا له من العصر او
التطوع بناء على الاصل المذكور وكذا اذا شرع في المكتوبة اي مكتوبة كانت ثم كبر ينوى
الشروع في النافلة اي نافلة كانت يصير ناقصا للمكتوبة ويصح شرعه النافلة للاصل
المذكور وهذا من ذكر العام بعد الخاص او كان من شرع في المكتوبة منفردا فكبر ينوى لاقتداء
بالامام فانه يصير شارعا فيما كبر ناويا له من الصلوة بالافتداء فضلا لما كان فيه من الصلوة

منفردا لما ذكرنا من الأصل وذلك لأن الصلوة بالاعتداء غير هامة إلا لفرد حكمها لما فيها
 من التزام المتابعة والزيادة بسبع وعشرين درجة وإن صلى ركعة من الظهر ثم كبر بنوى
 الظهر فهي لما ذكرنا لا تنوى عين ما هو فيه فيكون مقرا له وهذا إذا نوى بقلبه ما إذا قال
 بلسانه فويت أن أصل الظهر بطلت تلك الركعة كذا في الخلاصة ويجتزى أي يكفي بتلك
 الركعة لعدم بطلانها ويكمل عليها باقي الظهر حتى أنه لو كان مقبها وصل أربع
 أخرى بعد ذلك التكبير على ظن أن الركعة الأولى قد انتقضت ولم يقعد على رأس
 الركعة الرابعة من صلاته التي هي الثالثة بعد التكبير فسدت صلاته لتركة فوضا
 وهو القعدة الأخيرة بحيث لا يمكنه أن يركع بسجود الركعة الخامسة ولكن فسدت
 فرضية الصلوة وتحولت نفلا عند أبي حنيفة رحمه وأبي يوسف رحمه وأصلها عند
 محمد رحمه وينبغي أن يضم ركعة أخرى ليصير متنفلا يست عند هما وبركعتين عند
 ولو نوى مكتوبتين معا أحدهما دخل وقتها والأخرى لم يدخل وقتها بان نوى وقت
 الظهر ظهر هذا اليوم وعصره معافى أي النية للنية التي دخل وقتها كالظهر
 الصورة المذكورة لأن التي لم يدخل وقتها لا تراجمها ولو نوى فائتتين معافى أي النية
 للأولى منهما لترجمها بالسبق وإن لم يكن صاحب ترتيب ولو نوى فائتة ووقيتة معا
 بان فائتة الظهر فنوى في وقت العصر الظهر والعصر معافى أي النية للفائتة إذا كان في الوقت
 سعة كذا ذكره في الخلاصة عن المنتقى وذكر في الجامع الكبير أنه لا يصير شارعا في واحدة منهما
 والمصنف اختار ما في المنتقى ولذا قال إلا أن تكون في آخر وقت الوقيتة ثم تكون النية للوقيتة
 لترجمها وكل هذا يشير إلى كون الأصل صاحب ترتيب فعليه هذا يمكن أن يحمل ما في الجامع
 الكبير على ما إذا لم يكن صاحب ترتيب لكن هذا الحمل إنما يتأني فيما إذا كان في الوقت سعة
 فإنه حينئذ لا ترجيح للفائتة على الوقيتة لعدم الترتيب فتعارضتنا فبطلان ما إذا ضاق الوقت
 فإن الوقيتة مرجحة مع أن جواب الجامع مطلق والمسئلة السابقة وهي ما إذا نوى فائتتين
 تؤيد ما في المنتقى حيث لم يذكر فيها خلافاً فإن النية للأولى فلذا اختاره المصنف ولا يحتاج
 الإمام في صححه الاعتداء به إلى نية الإمامة حتى لو شرع على نية الأفراد فاعتد به يجوز
 إلا في حق جواز اعتداء النساء به فإن اقتداهن به لا يجوز ما لم ينو أن يكون إماما لهن أو
 لمن تبعه عموما وعند ذفر لا يشترط نية إمامته لصحة اقتداهن قياسا على الرجال
 لنا الفرق بأن المرأة يحتمل أن يوجد منها فساد صلوة الإمام بسبب المجازاة وهو
 ضرر عليه فلا يلزمه بدون التزامه بخلاف الرجل وأما المقتدى فينوى الاعتداء أيضا

ولا يكفي في صحة الاقتداء نية الفرض والتعيين أي تعيين الفرض بل يحتاج في صحته
 إلى نيتين نية الصلوة مطلقة أن تطوعا ومعينة أن غيره ونية المتابعة للامام وذلك
 لأنه يلزم من فساد صلوة الامام فساد صلوة المقتدى فالأبد من الزامه وهو بالنية
 وإن نوى الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة يجزئ ذلك للفعل وهو نية الاقتداء بالامام
 الصلوة وفي فتاوى قاضيان لا يجوز لأن الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل
 وقال بعضهم يجوز انتهى فظهر أن ما اختاره المصنف قول بعضهم وعدم الجواز هو المختار
 وكذا الحكم إذا قال نويت أن أصلي مع الامام قال بعضهم يجوز واختار المصنف ولكن المختار
 عدم الجواز لما ذكر قاضيان من الدليل وإن نوى أن يصلي صلوة الامام ولم ينو الاقتداء
 لا يجزئ بشرطية نية الاقتداء في صحته ومنهم من قال إذا انتظر تكبير الامام ثم كبر بعده
 يصح شروعه في صلوة الامام كذا في الفتاوى يعني لو وجب منه الانتظار فخطأ من غير
 أن تحضره نية الاقتداء عند التكبير يصح الاقتداء ويوم الانتظار مقام النية وهو
 حسن وإن نوى الشروع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجزئ ذلك
 صحة الاقتداء ولا يصح أنه يجزئ قال قاضيان لأنه لما نوى الشروع في صلوة الامام صار
 كأنه فرض الامام مقتديا به وفي الخلاصة قال الامام خواهر زاده عن استاذة إذا أراد
 المقتدى أن يسهل الأمر على نفسه يقول شرعت في صلوة الامام قال صاحب الخلاصة
 واستاذناظم يراد به يقول ينبغي أن يزيد على هذا ويقول وأقصد بتبديله في قوله
 شيخنا الإمام هو ما اختاره قاضيان وغيره كما تقدم وما قاله ظهير الدين احتياطاً خوفاً
 من خلاف ذلك أنه بعض ولو نوى صلوة الامام والاقتداء به ولا يعلم الامام في أي صفة
 هو في الظاهر لم يجزئ اجزايتها كانت قال قاضيان لأنه لو كان دخول في صلوة
 الامام مقتديا به فيصير شارعا في صلوته ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو صلوته لكن
 نوى الظاهر ظاناً أنها صلوة الامام فإذا الامام في الجمعة أو بالعكس لا يجوز الاقتداء
 الفرضين ميمم الاقتداء وإن نوى أن يصلي صلوة الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز
 عند البعض وهو المختار لأن الجمعة لا تكون إلا مع الامام فينتهيا مستلزما للاقتداء
 وإن نوى الاقتداء بالامام ولكن لم يخطر بباله من هو زيد لم يرد عليه وجه الاقتداء
 وعدم التقييد وكذا أن نوى الاقتداء بالامام وهو يظن أنه أي الامام زيد فإذا
 عروجه الاقتداء أيضا إذ ليس في نيته تقييد وإنما هو في ظنه ولا عبرة به بحقيقة
 الإطلاق لأنه إذا قيد نيته وقال اقتديت بزيدا ونوى الاقتداء بزيدا

منهم من قال لا ينتظر
 تكبير الامام ثم كبر
 بل يصلي شروعه
 في صلوة الامام

فانه حينئذ لا يصح اقتداؤه لكون نيته متقية بشخص ليس هو الامام في الواقع فلم
 يكن مقتديا بمن هو متصف بالامامة والحاصل ان الوصف معتبر عند عدم تعيين الذات
 فاما عند تعيينها فلاحتى لو قال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبدالله فاذا هو جعفر
 جاز سواء كان يرث شخص الامام او لا لان الاشارة تفيد تعريف الذات والموصول يدل على الصفة
 والافضل ان ينوى الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر ليصير مقتديا بمصل كذا ذكره
 في المحيط وهو ظاهر لكنه انما يصح على قولهما لا على قول ابي حنيفة رحمه لان الافضل
 عنده مقارنة تكبيرة المقتدي لتكبيرة الامام ولا شك ان مقارنة النية التكبير هو الافضل
 فيلزم على قوله افضلية مقارنة النية لتكبير الامام ولم ينوى الاقتداء حين وقف الامام قضا الامامة
 جاز عند اكثر المشايخ وان لم تحضره النية عند الشروع على ما سياتى فيمن نوى عند الوضوء انه يصلي
 العصر مثلا ولم يشتغل بغير عمل الصلوة ولو نوى الشروع في صلوة الامام وكبر على ظن انه اراد الامامة
 قد شرع قبل شروعه وهو اى والحال ان الامام لم يشرع بعد لتخلفوا فيه قال بعضهم لم يجوز شروعه في
 صلوة الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلوة من ليس بمصل بخلاف ما اذا علم في هذه الصلوة
 ان الامام لم يشرع حيث يصير شارعا عند شروع الامام اذا شرع لان لم يقصد الشروع في صلوة
 الامام بل في الحال قصد الشروع فيها اذا شرع الامام كذا ذكره قاصينان ومن صلي سنين ولم يعرف
 النافلة من الفريضة وانما يفعل كما يفعل الناس فانه ينظر الى ظن ان ظن ان الكل له كل شئ
 يصلي فريضة جاز فعله وسقط عند الفرض لمحصل شرائط كلها وان لم يعلم ان فيها فريضة
 او علم ان منها فريضة ومنها سنة ولم يميز ولم ينو الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السنين
 الا ما اقتدى فيه فانا ويا صلوة الامام ثم فيها اذا ظن ان الكل فريضة لو اقتدى به احد ان اقتدى
 به في صلوة ليس قبلها سنة مثلها كالغرب صحت صلوة المقتدى ايضا وانما في صلوة قبلها
 سنة مثلها كالظهر والفجر لا تصح صلوة المقتدى فان الامام قد سقط فرضه بما صلى في
 مما هو سنة وهو يظنه فرضا فما يصلي بعد ذلك يقع نفلا فيكون اقتداء المفترض
 بالمتنفل وان كان الرجل شاكا في بقاء وقت الظهر مثلا فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت
 كان قد خرج يجوز الظهر بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء بنية القضاء
 كما اذا قال وهو في الوقت نويت ان اقضى ظهر اليوم يجوز وهذا هو المختار وكذا ذكره
 في المحيط اما جواز القضاء بنية الاداء وعكسه فمجمع عليه عندنا واما بنية ظهر الوقت
 بعد خروج الوقت فالصحيح انها لا تجوز وليس من القضاء بنية الاداء قال
 الشيخ كمال الدين بن الهمام في شرح الهداية قوله كالظهر مثلا اى اذا قرأ باليوم وان

فمن صلي سنين ولم
 يعرف النافلة من
 الفريضة

خرج الوقت لأن غايته أنه قضاء بنية الأداء وبالوقت أي إذا قرن الظهر بالوقت وإن لم يكن خرج الوقت وإن خرج ونسيه لا يجزئ في الصحيح انتهى وكذا في فتاوى قاضيان في الخلاصة وغيرهما لو نوى ظهر الوقت أو عصر الوقت يجوز هذا إذا كان يصل في الوقت فإن صل بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز وذلك لأنه لا يتعين بضم الوقت حينئذ وإنما يتعين بضم اليوم لأنه لا يخرج عن كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لصحة قسميته بظهر اليوم لا ظهر الوقت لأن الوقت ليس له إذا اللام للعهد لا للجنس فلا يضاف إليه فعلم من هذا أن ما اختاره في المحيط على ما ذكره المص غير المختار ولو نوى فرض اليوم يجوز بأخلافه وإن لم يعلم بخروج الوقت هكذا في نسخ الماتن وهو أيضا سهو لأن فرض اليوم بعد خروج الوقت محتمل للوقتيّة والفائتة فلم يحصل به تعيين والصواب لو نوى ظهر اليوم فإنه هو الذي يجوز بالأخلاف لقطع احتمال الغير بالكلية ومن صلى الظهر أي الظهر اليوم الذي هو فيه ونوى أن هذا من ظهر يوم الثلاثاء أي ظن أن ذلك اليوم يوم الثلاثاء وأن الظهر منه فتبين أن ذلك الظهر من يوم الأربعاء أي تبين أن ذلك اليوم يوم الأربعاء وأن الظهر منه جاز ظهره والغلط إنما هو في تعيين الوقت وذلك لا يضرب إذا حصل تعيين وقت الفرض بأن لم يكن عليه غيره من نوعه أما إذا كان عليه ظهران مثلا ونوى الظهر ولم يعين أحدهما أنه ظهر أي يوم فإنه لا يجوز ولو شرع في صلاة صا أي صلاة من الصلوات هي عليه بظن أنها سبئية أي من صلوات يوم السبت فإذا هي له ظهران تلك الصلاة التي شرع فيها إنما هي إحدى من صلوات يوم الأحد بأن كان عليه ظهر مثلا فظنه ظهر يوم السبت فصلا به تلك النية فظهر أنه لم يكن عليه إلا ظهر يوم الأحد لا تصح تلك الصلاة ولا تجزئ عن ظهر يوم الأحد التي هي عليه لأنه صلاة قبل وقتها بنية حيث نواها أي نوى إضاقتها إلى يوم قبل وجوبها والصلاة قبل وقتها لا تجوز ولو كان بالعكس بأن شرع في صلاة عليه على ظن أنها إحدى من صلوات يوم السبت تصح وتسقط عنه لأنه إضاقتها إلى وقت بعد وقت وجوبها والصلاة بعد وقتها جائزة والسحب في النية أن ينوى ويقصد بالقلب ويتكلم باللسان بأن يقول صلى صلاة كذا قال في الهداية ويحسن ذلك أي التكلم باللسان وذلك لاجتماع عزيمته يعني أن الإنسان قد يغلب عليه تفرق الخاطر فإذا ذكر بلسانه كان عونا على تجهده قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد يفهم من قولهم لاجتماع عزيمته أنه لا يحسن لغير هذا القصد قال ثم رأيت في المحنيس قال النية بالقلب أنه

بيان النية باللسان

عمله والتكلم لا معتبر به ومن اختاره اختاره ليجتمع عزيمته ونقل ابن الهمام عن بعض الحفاظ
 انه قال لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند
 الافتتاح اصيل كذا ولا عن احد من الصحابة ترض والتابعين رضوان الله عليهم بل المنقول
 انه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة كبر وهذه بدعة انتهت لكن عدم
 النقل كون بدعة لا ينافي كونه حسنا لقصد اجتماع العزيمة على ما اشار اليه في
 الهداية وصرح به التجنيس وهذا هو المختار وذلك لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على
 القلوب في ما بعد زمن الصحابة والتابعين حتى كثر في الدين الزاهية في العينة وشرح
 القدوري من عجز عن احضار القلب في النية يكفيه اللسان لان التكليف بقدر الوسع
 لا يكافئ الله نفسا الا وسعها ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز بالخلاف بين
 الائمة لان النية عمل القلب لا عمل اللسان واستحبنا بضم اليه لما ذكرنا وفي الكفاية من شرح
 الطحاوي الا فضل ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالدكر يعني التكبير ويدع بالرفع انتهى
 وانما كان هذا لافضل لانه سيرة السلف على ما مر من قول بعض الحفاظ ولا نه مشق
 افضل الاعمال اجزها اي اشقها فالحاصل ان حضور النية بالقلب من غير احتياج
 الى اللسان افضل واحسن وحضورها بالتكلم باللسان اذ تعسر بدونه ونرحسن و
 الاكتفاء بمجرد التكلم من غير حضورها رخصة عند الضرورة وعدم القدرة على استحضارها
 والاحوط في النية من حيث الزمان ان ينوى حال كونه مقارنا للتكبير وخفا طال الى ان
 تكون النية موجودة زمن التكبير كما هو مذاهب الشافعي رح فان وجود النية زمن التكبير شرط
 عندنا وانما كان هذا هو الاحوط عندنا للخروج من الخلاف ولا نه اشق فيكون افضل وذكر
 الشاطبي في الاجتهاد ان من خرج من منزله يريد الفرض بالجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم
 تحضره النية في تلك الساعة ان كان بحال لو قيل لذي صلوة نضلي امكنه ان يجيب من
 غير قائل تجوز صلواته والا فلا اي وان لم يكن بحال يمكنه ان يجيب من غير قائل لا تجوز صلواته
 وهذا هو الذي روى عن محمد بن سلمة وفي الفتاوى عن محمد انه لو نوى عند انه ينوء انه يسلم
 الظهر او العصر مع الامام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة يعني مثل الشوا
 الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم تحضره النية جازت صلواته بتلك النية وهكذا روى
 عن ابى حنيفة رحمه ربي يوسف رح فالحاصل جواز الصلوة عند نية مستترة اذا لم يفصل
 بينهما وبين التكبير عمل ليس للصلوة قال في التجنيس لان النية المتقد مترقبها الوقت الشرع
 حكما كما في الصوم اذا لم يبد لها بغيرها انتهى وان تاخرت النية ونوى بعد التكبير لا يصح

الصلوة بتلك النية المتأخرة في ظاهر الرواية خلافا للكرخي واختلافوا على قوله
 انه الى متى يجوز التأخير قيل في الشاء وقيل في التعوذ وقيل في الركوع وقيل في رفع
 منه قال في الكافي وجه الظاهر ان الصلوة عبادة لا تجزئ ومالم ينو منها لم يقع بها
 وفي الصوم جواز للحرج لانه لا يمكن من وصل النية به الا بالسهر والكثير ولا حرج في الصلوة
 انتهى قال الفقير فعلى هذا لا يصح قياس الصلوة على الصوم في استيفاء النية المتقدمة
 لان الاصل مقارنته النية للعبادة والتخلف في الصوم للخروج ولا حرج في الصلوة فكان
 ينبغي ان لا يجوز بالمتقدم والمروي جوازها بها ويمكن ان يجاب بان النية قد قارنت العبادة
 من وجه حيث قارنت شرطها ولم يفصل بينها وبين العبادة فاصل غير ما هو موصول اليها
 كالشيء على انه ليس بمناف للصلوة مطلقا لجوازه عند الضرورة كما في سبق الحدث
 والاتصال من وجه مع عدم تخلل المنافي كاف كما في نية الزكوة عند عزل مقدار الجهر
 ولم تقس على الصوم من كل وجه فان الصوم يجوز التقدير فيه مع المنافي من اكل الشئ
 والجماع ولا كذلك الصلوة والله سبحانه اعلم واما فرائض الصلوة اى اركانها التي توجد
 ماهيتها بمجموعها فثمان فرائض منها ست فرائض على الوفاق بين ائمتنا ومنه اثنتان
 قرئتان لكن على الخلاف بينهما وهي في الفرائض الست المتفق عليها تكبيرة الافتتاح وهي
 وان عدت مع الاركان في جميع الكتب فانما ذلك لشدة اتصالها بها لا لانها ركن بل هي شرط
 ياجمع ائمتنا اجمالا فالثلثة استدلوا بان ذكر مفروض القيام فكان ركنا كما في اقامة صلاة الفجر
 لها ما شرط لسائر الاركان من ستر العورة واستقبال القبلة والطهارة ولنا قولنا تعالى و
 ذكر اسم ربك فصل عطف وهو للمغايرة فان قيل هو عطف لكل على الجزء فيجوز كحذف
 العام على الخاص قلنا جوازه انما يكون لنكتة بلاغية وهي منع متر هذا قلنا لم لا يكون
 منه فكان للمغايرة التي هي الاصل في العطف واما اشتراط ما يشترط لسائر الاركان فلأن
 اتصالها بالاركان كما مر لانهما تحت واحد حاملا للنجاسة عند ابتداء التكبير او مكشوف
 العورة او منحرفا قبل دخول الوقت فانها ما واستقر على السير واستقبال وقت مع
 انها جاز وجه شروع ذكره ابن الهمام في شرح الهداية وذكر في الكافي انها عند بعض اصحابنا
 ركن قال وهو ظاهر كلام الطحاوي فيجب على قول هؤلاء ان لا تصح هذه الفروع انتهى والفتن
 من المذهب انها شرط كما ذكرنا وبنوا على الخلاف جواز النقل تجزئة الفرض والنفل قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام ومقتضى كون هذا ثمرة الخلاف في كونها شرط ان يجوز ايضا بناء الفرض
 على الفرض وعلى النفل وقد روي اجازة ذلك عن ابي اليسر والجمهور على منعه ومنع الملازمة بين

كونها شرطا وجوازا ما ذكر اصله النية شرط ولا تجوز صلاتان بنية نعم بقي ان يقال ان
 شرطت لكل صلاة يعني كالنية لا تقم ببناء النقل على الفرض والاى وان لم تشترط
 لكل صلاة كالوضوء صم بناء الفرض على الفرض وعلى النقل ولا جوابا اختيار الاول وصحة
 النقل تبعا انتهى قوله باختيار الاول اى الشق الاول من الترديد وهو الاشتراط لكل صلاة كالنية
 وقد علم مما ذكر دليل كون التسمية فرضا وفرضا الباقية من الست هي القيام والقراءة والركوع
 والسجود والقعدة الاخيرة مقدرة او قراءة التشهد لقوله تعالى قوموا لله قانتين فافروا ما تيسر
 من القرآن واركعوا واسجدوا فانها او امر ومقتضاها الافتراض واما القعدة الاخيرة فلا صلاة
 جملة بينها النبي صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله وهو لم يفعلها قط بدون القعدة الاخيرة والواجبة من دون
 تركه دليلا للوجوب فاذا وقعت بيان الفرض المحل كان متعلقها فرضا بالضرورة ولو لم يقم
 الدليل في غيرها من الافعال على عدم الافتراض لكان فرضا ولو لم يلزم تقييد مطلق الكتاب
 بخبر الفاتحة والطمأنينة وهو نسخ للقطعي بالظني لكان فرضين ولو لا انه عليه السلام لم يعد الى
 القعدة الاولى لما تركها ساهيا ثم تركها كانت فرضا فقد علمت ان بعض الصلاة عرفيتك
 النصوص والاجال فيها وانه لا يبقى الاجال من وجه آخر وهو كيفية ترتيبها وهل هي ما
 ذكر في النصوص فقط او مع امور اخر وعلم مما ذكرنا ان تقديم القيام على الركوع والركوع على
 السجود فرض لان قضيتها القعدة الاخيرة اما الخروج من الصلاة بصنع اى بالفعل الناشئ من
 المصلي ففرض عندنا يحنيفة ربح خلافا لما اعلم ان كون الخروج بصنع فرضا لم يرو عن
 ابي حنيفة ربح صريحا وانما الزم بعض علماء المذهب به استدلالا من جوابه في المسئلة الاثني
 عشرية وهي الفساد برؤية المتيم الماء بعد القعود قد رالتشهد على ما يحى تفصيله فقالوا
 انما فسدت الصلاة عندك في هذه المسئلة لان الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض عندك
 واستدلوا على فرضيته بانه لا يتوصل الى فرض آخر الا به وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون
 فرضا لا لطلب انما يتعلق بفعل المكلف بناء على اختياره لا بلا اختياره قال الشيخ كمال
 الدين بن الهمام وقد يقال اقتضاء الحكم بناء على الاختيار انما هو في المقاصد الوسائل
 ولذا لو حمل معنى عليه الى السجود فافاق فتوصلا فيه اجزاءه عن السعي ولو لم يحمل وجب عليه
 السعي فكذا اذا تحقق القاطع في هذه الحالة بلا اختيار حصل المقصود من القدرة على صلاة
 اخرى ولو لم يتحقق وجب عليه فعل هو قرينة قاطع فلو فعل مختارا قاطعا عما ان لم يخالفه الواجب
 نقل عن الكرخي انه قال لا خلا في بينهم في ان الخروج بفعله ليس بفرض ولم يرو عن ابي حنيفة بل هو حمل
 ابي سعيد يعني البردعي لما رأى خلافا في المسائل المذكورة وهو غلط لانه لو كان فرضا لا يختص

فانما
 الصلوة
 مجتمعة
 النبي صلى
 الله عليه
 وسلم

لا يجوز
 ان يفرض
 الخروج
 من الصلاة

بفعل هو قربة انتهى وسند كبريئة هذا البحث عند تلك المسائل انشاء الله تعالى وتعديل
 الأدكان وهو الطمانينة وزوال الاضطراب عن جميع الاعضاء واقوله قد رتبته فرض
 عند ابى يوسف رحمه الله واثمة الثلثة لحديث ابن مسعود المروي في السنن الاربعة انه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود قال الترمذي
 حديث حسن صحيح ووقع في نسخ المتن وغيره صلبيه مكان ظهره وهو من باب الرواية بالغة
 والجواب ما رآه خبر واحد ظني لا يجوز اثبات الزيادة على الكتاب القطعي به لانها نسخ فان
 المفهوم من الكتاب افتراض ما يسمى ركوعا وهو مطلق الا فناء وما يسمى سجودا وهو وضع
 الجبهة على الارض وان ذلك مجزئ فلو قلنا بان التعديل فرض لكان ذلك غير مجزئ
 فيكون نسخا وكذا الكلام في حديث الاعرابي الذي رده النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات
 بقوله ارجع فصل فانك لم تصل لكونه لم يتم الركوع والسجود خبر واحد لا يصلح ناسخا للقطعي فيجوز
 جميع ذلك على الوجوب فالمراد لا تجزى اى اجزاء كاملا ولم تصل اى صلاة كاملة وتركه حتى انها
 يؤيد ذلك اذ لو كانت الطمانينة فرضا لفسدت بتركها في اول ركوع وسجود ويكون فعله
 بعد ذلك عبثا وهو عليه السلام لا يقرأ احدا على فعل هو عبث بل قصد عليه السلام ان يعلم
 اكمال الصلوة على اكمل وجه ولذا جاء في رواية ابى داود عن ابى هريرة والترمذي عن قاعة
 بن رافع لهذا الحديث فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك وان انتقصت منه شيئا
 انتقصت من صلواتك قال الترمذي حديث حسن فانه عليه السلام سماها صلوة ناقصة
 والبا طلة لا تسمى صلوة ولا يقال لها ناقصة بل هي معدومة وعندهما التعديل واجب وسياتي
 الكلام عليه انشاء الله تعالى ولما اذكر الفرائض اجمالا شرع في تفصيلها فبدأ بمرتبها فقال
 ولا دخول في الصلوة الا بتكبيرة الافتتاح لاجماع الامم على ذلك في كل زمان فانهم قد
 اجمعوا على ان لا دخول في الصلوة الا بتكبيرة الافتتاح وهي قوله اى قول العبد الله اكبر
 ولا خلاف فيه والله اكبر وخالف فيه مالك واحمد والله الكبير والله كبير وخالف فيهما
 الشافعي ايضا ثم قال ابو يوسف رحمه الله ان كان بحسن التكبير لا يجوز بغير هذه الاربعة من الالفاظ
 لما لك واحدا لنقل المتواتر من لدن النبي صلى الله عليه وسلم وهي قضية متسقة من الشرع
 فنلتى فيها الى ما هنا الى الشرع وكذلك قال الشافعي الا انه يقول اكبر ابلغ في التثنية
 لان تعريف الخبر يقتضى حصره في المبتداء فكان مشتملا على المنقول وزيادة فيلحق به
 دلالة ولا يابى يوسف ان النص ورد بلفظ التكبير قال الله تعالى وربك فكبر وقال صلى الله
 عليه وسلم مفتاح الصلوة الطهور ويحرمها التكبير وتعلمها التسليم رواه ابو داود

وحسنه النوى في احكامه وفي العبادات البدنية انما يعتبر المتصوص ولا يشتغل
 بالتعليل ولذلك لم يرقم الحمد والذوق مقام الجبهة في السجود والاذان لا يتأدى بغير لفظ التكبير
 فتحرمة الصلوة اولى وانما جاز بالكبير لان الفعل وفعيلا في صفاته تعالى سواء اذ لا يراى بالكبر
 اثبات الزيادة في صفته تعالى بعد المشاركة لانه لا يشاركه احد في اصل الكبرياء فكان الفعل
 بمعنى فاعل وقال ابو حنيفة ومحمد بن ان قال بده عن التكبير الله اجل واعظم والرحمن الكبر
 اول الاله الله او تبارك الله او غيره اى غير المذكور من اسماء الله تعالى وصفاته التي لا
 يشارك فيها كالرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الحفريات والقادر
 على كل شئ والرحيم لعباده اجزاء ذلك عن التكبير وذلك لان التكبير المذكور في قوله تعالى
 وربك فكبر وقوله عليه الصلوة والسلام وتقرى بها التكبير وحيثما ذكر من النصوص معنى التعظيم
 المطلوب بالنص التعظيم ويؤيد قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلى وهو اعظم من لفظة الله اكبر وغيره
 ولا اجمال فيه فالثابت بالفعل المتوارث حينئذ يفيد الوجوب لا العرضية وبه نقول حتى يكره
 لمن يحسنه تركه قلنا في القرآن مع الفاتحة وفي الركوع والسجود مع التعديل والمقصود من
 الاذان الاحكام ولا يحصل بلفظ آخر لان الناس لا يعرفون انراذان كذا في الكافي ثم يشترط
 ان يكون بذكر كلاما ما عند محمد بن كالا مثله المذكورة وعندنا بحنيفة رحم يكفي الاسم المفضل
 الاطلاق قوله تعالى وذكر اسم ربك كذا في الكفاية ولو اقمتم الصلوة بالله اى بقوله اللهم
 غير زيادة او قال يا الله يصح افتتاحه لان المقصود بنبأته سبحانه وتعالى التعظيم لانه تضرع
 محض من العبد غير مشوب بمحاجة وخالف الكوفيون في اللهم لان معناه عندنا يا الله تعالى
 من غير ذكر اسم الله تعالى والصحيح من ذهب البصريين ان معناه يا الله ايسر
 والله تعالى عن حرمانه فكان مثل يا الله ولو قال بدل التكبير اللهم اغفر لي
 او اللهم ارحمني او قل استغفر الله او اعوذ بالله او لا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله
 لا يصح شروعه في الصلوة لان المقصود بهذه الاذكار ليس محض التعظيم لما يشوبه من
 السؤال تضرعا او ترعينا وهو غير الذي قال عليه السلام فيما يؤاثر عن ربه عز وجل
 من شغله ذكرى عن مسئلتى اعطيتة افضل ما اعطى السائلين وكذا لو قال بسم الله
 يصح شروعه وكذا لو ذكر اسماء يوصف به غيره كالرحيم والحكيم والكريم لان بنوى بذكر
 تعالى خاصة وفي الكفاية الاظهر الاصح ان الشروع يحصل بكل اسم من اسمائه تعالى ذكره
 وافق به المرغيناني انتهى ولو قال الله من غير زيادة شئ يصير شارعا عندنا بحنيفة رحم فقط
 في رواية الحسن عنه وفي ظاهرها رواية لا يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن

من
 افعل وفعل
 في صفاته تعالى
 سوء

التوارث مضمين
 الوجوب

التجريد وذكر فيه خلافاً لمحمد رحمه الله قال وفي نسخة الامام خواهر زاده يصير
 شارهاً بذكوالله فحسب وفي الكافي وان قال الله صار شارهاً عندهما لانه تعظيم خالص
 انتهى وان قال الله اكبر بادخال الف بين الباء والراء لا يصير شارهاً وان قال ذلك
 في خلال الصلوة تفسد صلوة قيل لا نه اسم من اسماء الشيطان وقيل لا نه جمع كبر
 بالتحريك وهو الطيل وقيل يصير شارهاً ولا تفسد صلوة لانه اشباع والاول اصح ولو
 قال الله اكبر بالكافي الرخوة كما تنطق بها البدو واختلف في البصريون والكوفيون
 والاصح انه يصير شارهاً اعلم ان المذكور في المحيط هكذا ولو قال الله اكبر بالكاف
 اي الرخوة يصير شارهاً لان العرب تبدل الكافي بالكاف ولو قال اللهم فقد اختلف اهل النخوال
 البصريون يصير شارهاً وقال الكوفيون لا يصير شارهاً والاول اصح انتهى قد تقدم مع دليله فعلى
 هذا يكون ما ذكره هنا فيه سقط وشاعت به النسخ واصله ولو قال الله اكبر بالكاف يصير شارهاً
 ولو قال اللهم اختلف في البصريون والكوفيون والافهم لم يختلفوا في الكاف والكاف
 لان ذلك شيء لم يذكره احد من اهل الفقه ولا من اهل اللغة والنحو فكان سهواً والله سبحانه
 اعلم ولو ادخل المد في الف لفظة الله كما يدخل في قوله تعالى الله اذن لكم وشبهه تفسد
 صلوة ان حصل في اثنائها عند اكثر الشائخ ولا يصير شارهاً في ابتدائها ويكفر
 او تعمد لانه استفهام ومقتضاء الشك في كبريائه تعالى وقال محمد بن مقاتل ان كان
 لا يميز بينهما اي بين المد وعد م لا تفسد صلوة والاستفهام يحتمل ان يكون للتقرير
 لكن الاول اصح لان مثل هذا الجهل لا يصلح عذراً ولا انسان لا يصلح ان يقرر نفسه ان قرعهم
 لزم الفساد لانه خطاب على هذا الومد همة اكبر الاصح انها تفسد ايضاً واشباع حركة الهاء
 خطأ من حيث اللغة ولا تفسد وكذا تسكينها وامامنا للام فصوابه لو اقمته اي كبر
 مع الامام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من قوله الله لا يصير شارهاً في الصلوة
 في ظاهر الروايات كذا في الفتاوى ولو وقع قوله اكبر بعد قول الامام اكبر لانه لما فرغ من قوله
 الله قبل الامام لم يعتبر فكان شارهاً بلفظ اكبر وحده ولا يصح الشروع به وحده ولو قال الله
 مع قول الامام الله او بعد ولكن فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام من قوله اكبر فالاصح انه
 لا يجوز شروعه ايضاً لانه انما يصير شارهاً بالكل اي بمجموع الله اكبر لا بقوله الله فقط فيقع
 الكل فرضاً واذا كان كذلك يكون قد وقع فرض التكبير قبل الامام وكل فرض او وقع قبل الامام
 فهو غير معتبر ولا معتد به فكان كانه لم يكبر فلا يصح شروعه وكذا لو ادركه الامام راكعاً وقال
 الله في حال القيام ولم يفرغ من قوله اكبر الا وهو في الركوع لا يصح شروعه لان الشرط وقوع

ما لا يصح

التخرية في محض القيام ولو كبر قبل الإمام حال كونه مقتدياً به لا يصير شارعاً في صلاة
 الإمام اتفاقاً كما مر وكذا لا يصير شارعاً في صلاة نفسه أيضاً في رواية النوادر حتى لو هتف بغيره
 وصنوه وقيل يصير شارعاً في صلاة نفسه واليه اشارة في الأصل قيل ما ذكر في الأصل قول
 أبي يوسف ما ذكر في النوادر قول محمد بن فانه يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلاة بمنزل
 الاقتداء بالحائض أو الحمار ومثله لا يصير شارعاً وأبو يوسف رحمه يقول الحائض والحمار لا يصلح
 إماماً له أصلاً بخلاف الرجل كذا في فتاوى قاضيهان ولو أنه رأى الذي كبر قبل الإمام كبر بعد
 ما كبر الإمام يعني كبر ثانياً ونوى هذا التكبير الشروع في صلاة الإمام والاقتداء به
 يصير شارعاً في صلاة الإمام وقاطعاً لما كافيته على تقدير أنه صح شروعه في صلاة نفسه
 لمغايرة ما شرع فيه ثانياً لما شرع فيه أولاً على ما تقدم والأفضل أن تكون تكبيرة المقتدي
 مع تكبيرة الإمام لا بعد ها عند الإحنيفة رحمه لأن فيه مسارعة إلى العبادة وفيه مشقة
 فكان أفضل وقال لا يكبر أي الأفضل أي يكبر المقتدي بعد تكبيرة الإمام ليزول الاشتباه
 بالكلية ويكون ابتداء التكبير وانتهائه اقتداء بمن هو في الصلاة ولا خلاف في صحة كل من
 الأمرين من غير كراهة إلا في رواية عن أبي يوسف رحمه أنه لا يصح شروعه إذا كبر مقدماً وإذا
 لم يكبر مع الإمام ثم كبر قبل فراغه من الفاتحة أحرز ثواب تكبيرة الافتتاح وإذا شك
 المقتدي أنه هل كبر مع الإمام أو بعده يحكم بالكبر أي يغالب ظنه فان العمل يغالب الظن في
 مثله لازم فان استوى الظن ان أي الأمران اللذان وقع الشك فيهما وهما المعية والبعدي
 ولم يترجح أحدهما فانه أي التكبير أو الشروع الذي وقع الشك فيه يجزيه حملاً كأمره على
 الصواب والأحوط أن يكبر ثانياً ليقطع الشك باليقين وهذه المسئلة على ظاهرها إنما
 تنافي على الرواية التي عن أبي يوسف رحمه من عدم صحة الشروع مع المقدامة كما لا يخفى
 اللهم إلا أن يحل قوله مع الإمام على معنى قبل الإمام وفيه بعد والله سبحانه أعلم والثانية
 من الفرائض القيام ولو صلى المريض قاعداً مع القدرة على القيام لا تجوز صلواته بخلاف
 النافلة على ما يأتي إن شاء الله تعالى وإن عجز المريض عن القيام عجزاً حقيقياً أو حكماً
 كما إذا قدر حقيقة لكن يخاف بسببه زيادة مرض أو بطل براء أو يجد لما شديد يصل قاعداً
 ويسجد لحديث عمران بن حصين أخرجه الجماعة إلا مسلماً قال كانت بي بواسير فسألت النبي
 صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صل قائماً فان لم تستطع فقعاً فان لم تستطع فجل
 جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها أما إذا كان يقدر
 على القيام لكن يلحقه نوع مشقة من غير ألم شديد ولا خوف ازدياد مرض أو بطل براء فلا يجزئ

وما
 يعمل غالب
 الظن

له ترك القيام ولو قد ر عليه متكئا على عصا او خادم قال الحلواني الصحيح انه يلزم القيام متكئا
 ولو قد ر على بعض القيام لا كله لزومه ذلك القدر حتى لو كان لا يقدر الا على قدر التحريمية لزم
 ان يحترم قائما ثم يقعد فان لم يستطع الركوع والسجود قاعدا ايضا او معي برأسه على ايماء
 وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه من وسادة او غيرها
 لقوله عليه السلام لمريض عاده فراه يصلي على وسادة فاخذها فرمى بها فاخذ عودا
 ليصلي عليه فاخذ فرمى به وقال صل على الارض ان استطعت والا فاقوم ايماء
 واجعل سجودك اخفض من ركوعك رواه البزار في مسنده والبيهقي في المعركة عن
 ابي بكر الحنفي ثنا سفيان الثوري ثنا ابو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عاد مريضا لم قال البزار لا نعلم احدا رواه عن الثوري الا ابا بكر الحنفي وقد تابعه
 عبد الوهاب وعطاء عن الثوري انتهى وابو بكر الحنفي ثقة ورواية المصريح وقعت
 بالمعنى وهي انه عليه السلام قال للمريض اذا قدر ان تسجد على الارض فاسجد
 والا فاقوم برأسك ولورقع الى وجهه شيئا فسجد عليه فان كان يخفض رأسه يصح ويكفي
 صلواته بالايماء بالركوع والسجود ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليها جاز
 ايضا ولكن ان كان يجد قوة الارض تكون صلواته بالركوع والسجود والا فم بالايماء
 ايضا وفائدة تظهر فيما اذا قدر في شأها على الركوع والسجود بلا وسادة فانه يلزم
 استيناف الصلوة ولا يجوز له البناء ان لم يكن يجد قوة الارض وفي الذخيرة فان لم يستطع
 القعود استلق على ظهره وجعل جليبه الى القبلة فاوحى بهما اي بالركوع والسجود يعني اذا لم يقدر
 على القعود اصلا لا بنفسه ولا مستندا فانه ان قد ر عليه مستندا الزم ذلك على وزن
 ما تقدم في القيام ويستلحق مرتما على وسادة تحت كتفيه ماد ارجليه ليتمكن من الايماء
 والا فحقيقة الاستلقاء تمنع الصحيح من الايماء فكيف المريض وان استلق على جنبه
 الايمن ووجهه متوجها الى القبلة واوحى جاز ايضا لما مر في حديث عمران بن حصين
 وهذه رواية عن ابى حنيفة رحم ذكرها في الينابيع وغيره الا ان الاستلقاء اولى عندنا خلافا للفقهاء
 رحم وهذا عند امكان كل منهما والا فاما امكان هو المتعين اجماعا له ان المضطجع جميعه بدن في القبلة
 والمستلق رجلاه فقط ايها قلنا بل المستلق جميعه بدن اليها على ما قرناه ان رأسه يكون مرفوعا وتحت كتفيه
 وسادة فم هو متوجها اليها في جميع صلاته بخلاف المضطجع فانه ان توجه اليها حال القراءة لكن ايماءه
 بالركوع والسجود يقع الى جهة اخرى فان قيل هذا التعليل يخالف حديث عمران بن حصين
 فانه قدم فيه الجنب على الاستلقاء قلنا لا يفيد العموم لانها واقعة حاله وهو كون مريض

المواسير والاستلقاء فيها مفضل الى خروج الحدث فيجوز ان لا يركع فيرجع حينئذ
 الى المعنى فان لم يستطع الايماء برأسه لا قاعدا ولا مستلقيا ولا مضطجعا اخرجت الصلوة
 عنه في رواية ولم تسقط اذا كان يعقل وفي رواية سقطت الصلوة عنه بالكلية وان كان
 يعقل اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولا يومى بعينه ولا بقلبه ولا بجيبه هذا هو ظاهر
 الرواية وعن ابي يوسف رحم الله يومى بعينه وبجيبه لا بقلبه وقال محمد لا شك ان
 الايماء بالرأس يجوز ولا شك ان الايماء بالقلب لا يجوز واشك في العينين وعن زفر
 يومى بعينه وبجيبه وبقلبه وقال الشافعي ان عجز عن الايماء برأسه او يومى بطرفه فان
 عجز اجرى افعال الصلوة على قلبه وكذا القراءة والاذكار قلنا النص انما ورد بالايماء
 وهو انما يكون بالرأس واما بالعين والحاجب فاشارة ورز على ان الرأس مخصص
 عليه صريحاً في حديث ابن عمر رواه اليه حتى عندنا لم يستطع المريض السجود او يومى برأسه
 ايماء ولا يرفع الى جهته شيئاً وكذا حديث جابر المتقدم يفيد ان المراد بالايماء الايماء
 بالرأس حيث قال واجعل سجودك اخفض من ركوعك فان زيادة الخفض لا تحقق حقيقة في غير
 الرأس وليس لهم فيما قالوه نص يعول عليه ونصب الابدال في العبادات بالرأى غير جائز فظل
 ثم اذا برأى ذال عجزه عن الايماء بالرأس وصار قادراً عليه نظراً ان كان يعقل الصلوة حالة
 المرض العجز عن الايماء بالرأس فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى وهي قوله اخرجت عنه
 ولا تسقط والآية وان لم يكن يعقل فلا يلزمه القضاء وصار كما المغني عليه فانه ان كان
 الاغناء اقل من يوم وليلة قضى ما فاتة زمن الاغناء وان كان الاغناء اكثر من يوم وليلة سقطت
 عنه الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء فكذلك المريض العاجز عن الايماء بالرأس
 ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة وان كان لا يعقل لا تسقط عنه
 ان كثرت بل تؤخر الى زمن القدرة قال صاحب الهداية هو الصحيح وكذا قال في المناقب لا يفهم
 الخطاب بخلاف المغني عليه وعلى الرواية الثانية وهي انها تسقط عنه اذا زاد عجزه على يوم وليلة
 ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء اذا برأ فجعل كما المغني عليه بجامع العجز ولزوم الحزم بالقضاء
 عند الزيادة على يوم وليلة ومجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب بلا قدرة وهو الذي صححه
 قاضي خان وصاحب المحيط واختاره شيخ الاسلام ونجدة الاسلام واستشهد قاضي بايعني محمد
 فمين قطعت يده من الرقيقين ورجلاه من الساقين لصلوة عليه دفع بان ذلك في العجز التيقن
 امتداده الى الموت وكلامنا فيما اذا صح للمريض بعد ذلك فيما اذا قبل القدرة على القضاء فانه
 لا خلاف في انه لا يجب عليه القضاء ولا الايماء به كالمريض المسافر في رمضان اذا مات

قبل الاقامة والصحة والاجماع على الفرق في الصوم بين العاجز الذي يعقل العبادة وبين
 العاجز الذي لا يعقلها كما في المريض والمجنون المستوعب جئنا من الشهر فان المريض عليه
 القضاء اذا قد ولو بقي مرضه سنين والمجنون لا يجب عليه القضاء اذا استوعب الشهر و
 قولهم مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب بلا قدرة قلنا ذلك لو طوبى به في الحال اما اذا
 طوبى به عند وجود القدرة فيكفي كما في المريض في الصوم لا يقال لا فرق بين المريض و
 المغني عليه الصوم انهما يلزمهم القضاء فينبغي قياسه عليه الصلوة في عدم اللزوم لاننا نقول
 الفرق في الصوم ليس بجامع بينهما ما يلزم منه عدم الفرق في الصلوة بل لزوم القضاء مع الاعفاء
 لكون استيعابه الشهر نادرا بخلاف المجنون ولا كذلك لزوم القضاء مع المرض فان استيعابه الشهر
 غير نادر كما للمجنون لكن بقي ان يدعى ان القياس سقوط القضاء في الصوم اذا استوعب المرض كالمجنون
 المستوعب وكذا في الصلوة اذا زاد على يوم وليلة كما في الاعفاء والمجنون لو جرد الجامع وهو
 العجز عن الاداء ولزوم الحرج في القضاء الا ان النص منع القياس في الصوم وهو اطلاق
 قوله تعالى فعد من ايام اخر فيبقى في الصلوة لعدم النص المانع منه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 ومن تأمل تعليل الاصحاب في الاصول للمجنون اذا كان يفوق في اثناء الشهر ولو ساعة يلزمه
 قضاء الشهر وكذا الذي جن او غنى عليه اكثر من صلوة يوم وليلة لا يقضى وفيما دونهما
 يقضى ان قدح في هذه ايجاب القضاء على هذا المريض في يوم وليلة حتى يلزمه الايصاء
 به ان قد راعى بطريق وسقوطه ان زاد انتهى ومنه يخص تعليلهم في المجنون الذي
 افاق ساعة من الشهر ان لزوم القضاء غير مؤد الى الحرج مع وجود اهلية الخطاب
 وفي المغني عليه والمجنون في الصلوة لزوم الحرج في الزائد على اليوم والليلة وعدم لزوم
 فيما دون ذلك هذا المريض الا في عدم سقوط الصوم مع استيعابه بلا طلاق النص هذا
 قد يمنع كون المجنون مع افاقة ساعة من يوم غير مؤد الى الحرج اذا لفرق بينه وبين عدم
 الافاقة اصلا في الحرج وحينئذ تنحصر ماحتمل الحكم بوجود اهلية الخطاب وهي موجودة في هذا
 المريض بل اولى فيتم ما صح صاحب الجداية ومن وافقه فليتأمل ثم القياس في المغني عليه ان القضاء
 عليه اذا استوعب وقت صلوة وبه قال الشافعي ومالك رحمواستدل بهما روى الدارقطني
 عن عائشة انها سألت عن علي بن السلام عن رجل يغني عليه فيترك الصلوة فقال ليس
 بشيء من ذلك قضاء الا ان يغني عليه في وقت صلوة فيفوق فيه فانه يصليها وهذا ضعيف
 جدا ففيه الحكم بن عبد الله بن سعد الا بلى قال احمد احاديثه موضوعه وقال ابن معين
 ليس بثقة ولا مأمور وكذا به ابو حاتم وغيره وقال البخاري تركوه وكذا بقتة اسناده

إلى الحكم مطلقا، وقالت الحنابلة يقضى ما فات ولو أكثر من ألف صلاة لأنه مرض وقولنا
 هو الوسط ثم اعتبار الزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات عند الجنيقة رحمه فاذا زاد
 على الدورية ساعة سقط القضاء وعند محمد من حيث الأوقات فاذا زادت الصلاة
 على خمس سقط له خوله في حد التكرار والأفلاوح في المبسوط قول محمد رحمه وكذا في النخبة
 بعد ذكر الخلاف بينه وبين أبي يوسف أيضا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قول محمد أصح تنجها
 على قضاء الفوائت لأنها يجيبان هناك بالتسلك بالأثر من رواية محمد بن الحسن بن
 أبي جعفر رحمه عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم الفخري عن ابن عمر أنه قال في الذي يغني عليه يوما وليلة
 قال يقضى روى إبراهيم الحارثي في آخر كتابه غريب الحديث ثنا أحمد بن يونس ثنا زائدة عن عبد
 الله بن فافع قال أغنى علي عبد الله بن عمرو يوما وليلة فافاق فلم يقض ما فات، واستقبل
 وفي كتب الفقهاء أنه أغنى عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقض فقد رأيت ما هنا عن ابن عمر رضي
 الله عنهما يدل على أن الاعتبار في الزيادة الساعات إلا ما يحتاج من قوله أكثر من يوم وليلة وحمل على
 كون الأكثرية بالساعة ليس بأولى من كونها وقت انتهى ولا شك أن قول محمد لوط وثمة
 الخلاف فيها لو أغنى عليه عند الزوال فاستمر بعد الزوال من الغد يسقط عنه القضاء عند حماد
 محمد لا يسقط ما لم يخرج وقت الظهر وهذا إذا لم يفتق في المدة فإن كان يفتق ولا فاقته وقتها
 كان يخف مرضه عند الصبح فيفتق قليلا ثم يعود الأغماء فهو آفة معتبرة بطل ما قبلها من
 حكم الأغماء وإن لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفتق بفتة ثم يغني عليه بفتة فلا اعتبار بهذه الأغماء
 كذلك في شرح الهداية للسروجي لو زال عقله بالبحر أكثر من يوم وليلة يلزمه القضاء عند أبي جعفر رحمه
 لأن الأثر في السماؤ وعند محمد يسقط كالمرض فإن أغنى عليه لفرغ من سبعم أو أدنى يلزمه القضاء اتفاقا
 لأن الخوف بسبب ضعف قلبه وهو مرض والمجنون كالأغماء في جميع ذلك وإن قد بالمرض
 على القيام دون الركوع والسجود أي كان بحيث لو قام لا يقدر أن يركع ويسجد لم يلزمه القيام
 عند نابل بجوزات يومى قاعك وهو أفضل خلا فالزفرير والثلاثة فإن عند من يلزمه أن
 يومى قائما لأن القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولنا أن القيام وسيلة إلى السجود والخروج
 والسجود أصل بدليل أن السجود شرع عبادة بدون القيام كما في سجدة التلاوة والقيام لم
 يشرع عبادة وحده وذلك لأن السجود غاية الخضوع حتى لو سجد لغير الله يكفر بخلاف القيام
 وإذا كان كذلك فاذا عجز عن الأصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسعي مع
 الجمعة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قد يمنع أن شرعية القيام لهذا على وجه المصداق
 ثم ولما فيه نفسه من التعظيم كما يشاهد في المشاهد من اعتباره حتى يحبر أهل التجرد لله

في السجود والقيام
 عبادة والقيام فقط
 لم يشرع عبادة

فاذا فات احد التعظيمين صار مطلوباً بما فيه نفسه ويدل على بقاء هذا الدعوى ان من قد ركب
 القعود والركوع لا القيام وجب عليه القعود مع انه ليس في السجود عقوبة تلك النهاية لعدم مسبقته
 بالقيام انتهى والجواب ان عدم شرعية القيام عبادة بمفرده معلوم مسلم لا نزاع فيه اعتبار الخبر
 انه لا يدل على كونه مطلوباً بالشارع معتبراً بما في التعظيم عندكم فكم من شيء معتبر عندكم وهو عند
 الشارع حقير ويمكن انتم اعتباره مثلاً يساوهم الادنون عندكم في احتمهم من الجلوس والتمكن
 نحو ذلك من مقاصدهم انفساً فالحاصل ان العبادة لا تقبل الا بالتوقيف لا بتعارف اهل التعبد
 ولزوم القعود عند العجز عن القيام لا يدل على بقاء كون السجود خرواً عن القيام ازيد في التعظيم بل
 سقطت عنه الزيادة للعجز عنها وبقي عليه قد رما في وسع من التعظيم وهم لم يدعوا ان السجود
 ليس فيه تعظيم ما لم يكن عن القيام حتى يدل قولهم بوجوب القعود في الصورة المذكورة
 على نفى دعواهم والله الموفق وذكر في الذخيرة انه اذا قعد ركباً على القيام والركوع دون السجود يعني بقائه
 ان يقوم واذا قام يقعد ان يركع ولكن لا يقعد ان يسجد لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاعداً
 بالاياء فقولهم لم يلزمه القيام يفهم منه انه يجوز له الايماء في كل من القيام والقعود وقوله وعليه
 ان يصلي قاعداً يفهم منه ان القعود لازم وان لا يجوز له الايماء قائماً ولكن اكثر الشافعية على انه لا يجب
 عليه الايماء قاعداً بل يجوز ان شاء صلى قائماً بالاياء وان شاء صلى قاعداً بالاياء
 لكن الايماء قاعداً افضل لقربه من السجود قال الفقير لو قيل ان الايماء قائماً افضل للجزم
 من الخلاف لكان موجهاً ولكن لم ار من ذكره وذكر الزاهد انه يوجب للركوع قائماً والسجود
 جالساً ولو عكس لا يصح رجل في حلقه جراحة تسيل اذا صلى بالركوع والسجود لا يصلي
 بهما بل يصلي قاعداً بالاياء وهو افضل اوقاً كما مر آنفاً والاصل في هذا ما قاله
 قاضيان وغيره من ابتلى بين ان يؤدي بعض الاركان مع الحدث او بدون القراءة وبين
 ان يصلي بالاياء تعين عليه الصلوة بالاياء لان الصلوة بالاياء اهلون من الصلوة
 مع الحدث او بدون القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار وهو الصلوة على الدابة وتطوعاً
 والصلوة مع الحدث او بدون القراءة لا تجوز الا بعذر والبتلى باحد الشرطين يتعين
 عليه اختيار ايسرهما شيخ كبير اذا قام في الصلوة سلس اي تزل بوله او كان به جراحة
 تسيل ان جلس الى صلى جالساً يركع ويسجد لا تسيل الجراحة ولا يسلس البول فانه
 يصلي جالساً يركع ويسجد ولا يجوز غير ذلك للاصل المذكور وكذا لو كان بحيث لو سجد
 سال بوله او انفلت رجليه فانه يصلي قاعداً بالاياء ويترك الركوع والسجود لما قلنا و
 اما لو كان بحال لو صلى قاعداً يسيل بوله او جرحه او انفلت رجليه ولو صلى مستلقياً

في الصلاة
 الشيخ الكبير اذا قام
 في الصلاة سلس بوله

لا يسبل شيء فإنه يصلي قائماً بركوع وسجود لأن الصلوة مع الحدث كما لا يجوز بلا عند دفع
 الاستلقاء أيضاً لا يجوز بلا عند رفاستوياً فيترجم الأداء مع الحدث لما فيه من أحرار الأركان
 وعن محمد بن روح في النوادر أنه يصلي مضطجعا يوحى إيماء كذا في فتاوى قاضين خان وبدر العورة
 بمنزلة الحدث في جميع ما ذكر من التفصيل ولو كان بحال لو صلى قائماً ضعف عن القراءة ولو
 صلى قاعداً قد رعلها يصلي قاعداً بقراءة ويترك القيام سواء كان بركوع وسجود أو بآيها
 لما من الأصل يعني بالذي يضعف عن القراءة على تقدير القيام الشيخ الفاضل الذي لا
 يقدر على القراءة بالقيام أصلاً ما الذي يقدر على بعض القراءة لو قام فإنه يلزم أن يقو
 ويقرأ مقدار قدرته قائماً والباقي قاعداً كذا في شرح الهداية للسروجي والتقيد بالشيخ اتفاقاً
 إذ لا فرق في ذلك بين الشيخ وغيره من أصحاب الضعف ولو كان بحال لو صلى منفرداً يقدر
 على القيام ولو صلى مع الإمام لا يقدر عليه يشترط قائماً ثم يقعد فإذا آن أي قرب وقت
 الركوع يقوم ويركع هذا إن قدر على ذلك أما إن كان تحصل له المشقة بالذهاب إلى
 الجماعة بحيث لا يستطيع أن يفعل ما ذكر ولو صلى في مكانه منفرداً يقدر على الصلوة قائماً
 فإنه يصلي وحده قائماً عند ذلك لأن القيام فرض والجماعة سنة وبه قال مالك والشافعي
 خلافاً لأحمد بن بناء على أن الجماعة فرض عند وقيل يصلي مع الإمام قاعداً عند فإلا أنه عابر
 إذ ذلك ذكره في المحيط وصححه الزاهد قال لأن الفرض بقدر حاله عند الاقتداء ولا إعادة في
 جميع ما تقدم بالأجماع ثم المريض يقعد في الصلوة من أولها إلى آخرها كما يقعد في التشهد
 إن استطاع ذكر السروجي أن هذا قول زفره ونقل عن أبي الليث أنه عليه الفتوى لأنه القعود
 المأمور في الصلوة وقال قاضين خان يقعد كيف شاء في رواية محمد بن أبي حنيفة رحمه
 الله خير يقعد في التشهد كسائر الصلوات أجماعاً ما في حالة القراءة فعن أبي حنيفة رحمه
 الله إن شاء قعد كذلك وإن شاء تبرع وإن شاء قعد محتبياً لأنه لما سقط عنه الركن
 بالتخفيف والتخفيف في هيئة القعود أولى ونقل السروجي عن المفيد والتخفة والقنية أنه يعني
 التخفيف هو الصحيح وعن أبي يوسف أنه يحتبى وعنه يترجع فإذا ركع أفرش رجله اليسرى وهي
 رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أيضاً وعن محمد بن أبي نعيم والظاهر ما فتى به أبو الليث
 كما ذكره الجمهور عند عدم حصول المشقة به والتخفيف عند حصولها به والله أعلم
 وفي ذلك خيرة أخرى خرج راس ولدها وخافت فوت الوقت توصات أن قعدت ولا تقيمت
 وجعلت راس ولدها في قعداً وحفيرة وصلت قاعدة بركوع وسجود فإن لم تستطعها
 تولى إيماء أي يصلي بحسب طاقتها ولا تقوت الصلوة عن وقتها لأنها لم تصرف نفسها بخروج

بعض الولد ما لم تر الدم بعد خروج كله والدم الذي تراه في حالة الولادة قبل خروج الماء
 استحاضة لا تمنع الصلوة فكانت مكلفة بقدر وسعها فلا يجوز لها تقويت الصلوة عن
 وقتها إلا أن عجزت بالكلية كما في سائر المرضى رجل شلت أي يثبت يده والحال أنه ليس
 معه أحد يوصيه أو يتيمة فإنه يمسح وجهه وذراعيه على الحائط بنية التيمم ويصلي ولا
 يجوز له أن يترك الصلوة ولا أن يؤخرها عن وقتها إن كان قادراً على مسح وجهه وذراعيه
 بالحائط ونحوه مما يصح أن يكون تيمماً وكذا إذا قدر على غسل أعضاء وضوءه في ماء
 جارياً وما في حكمه يلزم ذلك ولا يجوز له التيمم فالحاصل أنه لا فسحة في ترك الصلوة مع الامكان
 بأي وجه كان فانظر إليها العاقل وتامل في هذه المسائل التي بينها الأئمة رحم واستنبطوها
 من الأدلة الشرعية هل تجد فيها عذراً غير العجز التام لتأخير الصلوة عن وقتها فضلاً
 تركها بالكلية وأويلاه هي كلمة تفجع وقيل معناها الفضيحة استعمالها على طريق النديبة و
 قوله لتاركها أي لتارك الصلوة اتفجع أو ادعوا الفضيحة فاللام يتعلق بمعنى الكلام ويجوز
 على أنه خبر لمبتدأ محذوف دل عليه وأويلاه أي لتارك الصلوة هذا التفجع والدعاء بالويل
 لما يلزم بسبب تركها من الأثم العظيم الموجب للعذاب لا ليم قال الله تعالى فخلف من بعدهم
 خلفاً أضاعوا الصلوة قيل لم يعتقدوا وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا عليها وعن جماعة
 آخرها عن مواقيتها واتبعوا الشهوات فسوف يلقون عيا قيل أي ضللاً لا وقال الحسن عذاباً
 طويلاً وقال ابن عباس شراً وقيل هو واد في النار أشد هاجراً وأبعد هاجراً فيه يترقى إلى
 المهيب قيل أبار في جهنم يسيل إليها الصديد والقيح كذا في لباب التفسير للكرمانى وتقدم الحديث
 عن جابر بين الرجل وبين الكفر ترك الصلوة رواه مسلم وأحمد ومسلم عن بريدة قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذي بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر رواه أحمد
 وأبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث صحيح وابن ماجه وابن حبان في صحيحه
 والخامس وقال صحيح لا تعرف له علة وعن عبد الله بن شقيق العقيلي قال كان أصحاب محمد
 لا يرون شيئاً تركه كفر غير الصلوة رواه الترمذي وعن ابن عباس رضي قال لما قام بصره
 قيل ندأوبك وتدع الصلوة أيا ما قال لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك
 الصلوة لقي الله وهو عليه غضبان رواه الزوار والطبراني في الكبير وإسناده حسن يقال قامت
 العين إذا ذهب بصرها والحديث صحيح وعن أبي الدرداء قال أوصاني خليلي صلى
 الله عليه وسلم أن لا تشرك بالله شيئاً وإن قطعت وإن حرقت ولا تترك صلوة
 مكتوبة متعمداً فمن تركها متعمداً فقد برئت منه الذمة وعن بريدة عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال بكروا بالصلاة في يوم الغيم فإنه من ترك الصلاة فقد كفر وأما ابن حبان في صحيحه وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر الصلاة يومًا فقال من حافظ عليها كانت له نور وبرهان ونجاة يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا نجاة وكان يوم القيمة مع قارون وفرعون وهامان وأبي بن خلف رواه أحمد بإسناد جيد والطبراني في الكبير والأوسط وابن حبان في صحيحه والحاكم في ذلك كثيرة جدًا يضيق هذا الكتاب عن استيعابها وفي ما ذكر كفاية ومن لم يحل له نورها لم ينور وإن صلى الصحيح بعض صلاته قائمًا فحدث به في اثنتي عشرة ركعة يسجد لركعة واحدة أو عدل من عدل وأو غيره أتمها قاعدًا يركع ويسجد أن قد روى الركوع والسجود أو يوحى قاعدًا أن لم يستطعها أو مستلقيًا أو على جنبه أن لم يستطع العقود فالأصل أن الحكم في تمام الصلاة إذا ابتدأها صحيحًا على قدر الاستطاعة كالحكم فيما إذا كان العجز في ابتدائها وإن كان المصلي قد صلى أول صلاته قاعدًا يركع ويسجد لم يرضه من ذلك الموضع في اثنتي عشرة ركعة وقد روى القيام بنى على صلوة وأتمها قائمًا عندهما أي عند أبيه رحمه وأبي يوسف رحم وقال محمد يستقبل الصلاة من أولها ولا يجوز له أن يبدى ما يصلي قائمًا على ما صلاه قاعدًا وهذا الخلاف بناء على جواز اقتداء القائم بالقاعد عندهما خلافاً له وسند كره لك إنشاء الله تعالى في بحث الأمامة من الملقاق وإن صلى بعض صلوة بآيما ثم قد روى الركوع والسجود قاعدًا أو قائمًا يستأنف الصلاة ولا يجوز له أن يبدى على ما صلى بالانقاف بناء على عدم جواز اقتداء من يركع ويسجد بمن يصلي بالآيما اتفاقًا لكونه بناء القوي على الضعيف وهو غير جائز ويجوز التطوع أي أن يصلي التطوع وسائر النوافل قاعدًا بغير عذر لما أخرج الجماعة الإسلامية عن عمران بن حصين قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعدًا فقال من صلى قائمًا فهو أفضل ومن صلى قاعدًا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائمًا فله نصف أجر القاعد قال النووي قال العلماء هذا في النافلة أما الفريضة فلا يجوز القعود فإن عجز لم ينقص من أجره انتهى فاستدلوا بعدم نقص أجر العاجز بحديث البخاري في الجهاد إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقِيمًا صحيحًا ثم هو عليه السلام مخصوص من هذا لما في حديث مسلم عن ابن عمر حدثت أنه صلى الله عليه وسلم قال صلوة الرجل قاعدًا نصف صلوة القائم فأيته فوجدته يصلي جالسًا قلت حدثت يا رسول الله بذلك قلت صلوة الرجل قاعدًا على النصف من صلوة القائم وأنت تصلي قاعدًا قال جل ولكني أرى أحد منكم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام هذا وفي الحديث صلوة القائم

الصلوة
القائم على
من صلوة
قائمًا

على النصف من صلاة القاعد ولا تعلم الصلاة فاشتماعوا في الفرض حال العجز عن
العود وهذا حينئذ يعكس على جهل الحديث على النقل وعلى تقدير كونه في الفرض لا يقتصر
من اجر القائم شيء والحديث الذي استدلوا به على خلاف ذلك انما يفيد كتابة مثل ما كان
يعمل مقبلا صحيحا وانما عاقبة الرض عن ان يعمل شيئا أصلا وذلك لا يستلزم احتسابا أصلا
قاعدا بالصلاة قائما يجوز احتسابه نصفان ثم يكمل له كل عمله من ذلك او غيره فضاء
والا فالعارضه قائمه لا تزول الا بتجوز الصلاة قائما ولا اعلمه في فقهنا انتهى والذي
قال ابو حنيفة موجه فان حديث عمران بن حصين انما هو في الرض حيثما ذكره ابو عيسى
الترمذي وقال هو الصحيح والاولى حينئذ الاستدلال على جواز القعود في النوافل
من غير عذر بالاجماع ويقعله عليه السلام وجماداه ابن ابي شيبة عن المسيب بن
دافع الكاهلي انه قال صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم الا من عذر ثم قوله
يجوز التطوع الخ يستثنى منه سنة الفجر فانها لا تصح قاعدا بلا عذر وبعضهم استثنى التراويح
ايضا للتاكيد هاكسنة الفجر و فرق البعض بين التراويح وسنة الفجر فجوزوا التراويح مع
القعود دون سنة الفجر قال قاضي خان وهو الصحيح قال وجه الفرق ان سنة الفجر مؤكدة لا
خلاف فيها والتراويح في التاكيد دونها فلا تجوز التسوية بينهما والكلام في صفة القعود
كما في الرض وان افتتح التطوع قائما ثم اعياى اى كل وتعب فلا يأس له ان يتوكل اى يعتد
على عصا او على حائط او نحو ذلك او يقعد لانه عذر فيجوز ولا يكره اتفاقا اما لو اتكا بغير
عذر فانه يكره اتفاقا لما فيه من اساءة الادب اما القعود بغير عذر بعد الافتتاح قائما
فيجوز عند ابي حنيفة رحمه الله لكن مع الكراهة على ما اختاره صاحب الهداية وبلا
كراهة على ما اختاره فخر الاسلام وهو الاصح والفرق بينه وبين الاتكاء انه يجزى ابتداء
بين ان يفتتح التطوع قائما وبين ان يفتتحه قاعدا فيبقى هذا الاختيار في الانتهاء فجاز بلا
كراهة وليس يجزى في الابتداء بين الاتكاء وعد من بلا عذر بل هو مكروه ابتداء لما فيه من
سوء الادب والظهار التجبر فكذا في الانتهاء واما عندهما فلا يجوز ان تمامهما مع القعود بلا عذر
بعد الافتتاح قائما أصلا لان الشروع معتبر بالنذر ومن نذر صلاة ركعتين قائما لا يجزى
له ان يصليهما قاعدا من غير عذر فكذا اذا شرع فيهما ولا يجزى فيه ان اللزوم بالشروع ضرورة
صيانة المؤدى عن البطالان وصيانة عنه ليست موقوفة على القيام لصحة بدونه والضرورة
تقدر بقدرها وحاصلها منع كون الشروع موجبا له في الكل لان الشروع لا يوجب الاصل
ما شرع فيه ومنع الحاق الشروع بالنذر مطلقا بل في الجواب لصل الفصل لانه لصيانة المؤدى

عن البطالان وهو يحصل بوجوب اصل ما شرع فيه دون خصوص صفة ان لم تكن هي نفسها
من واجبات اصل ما شرع فيه بخلاف النذر لانه بنفسه عامل ولذا اتفقوا على انه لو نذر الحج ماشيا للرؤى
بصفة المشي ولو شرع فيه ماشيا لايضمه كذلك ثم لا فرق بين ان يقع في الركعة الاولى والثانية
لاطلاق ما ذكره اما الموقع في الشفع الثاني فينبغي ان يجوز على قولهما ايضا في غير سنة الظهر والجمعة لان
كل كعتين من النفل صلوة على حدة وسياتي الكلام عليه انشاء الله تعالى واما الواقف فاقاعد ثم
قام في اول ركعة او فيما بعد ها واما قائما فلا خلاف في جوازه لما صح عنه عليه السلام انه كان
يفتح التطوع قاعدا فيقرأ أو رده حتى اذا بقى عشر آيات ونحوها قام وهكذا يفعل في الركعة
الثانية ومحمد بن وان لم يجعل التحريمية المنعقدة للعود منعقدة للقيام حتى لو لم يتوصلوا اليه
قائما اذا صح على صلوة قاعدا لكنه لم يخالف هنا لان تحريمية التطوع لم تنعقد للعود اليه بل
للقيام لانه اصل هو قادر عليه ثم جازله تركه شرعا بخلاف المريض لانه لم يقدر على القيام
فلم تنعقد تحريمية الالمقذور والحديث السابق يدل على هذا الاعتبار وعلى هذا
جاء اقتداء القائم بالقاعد في النوافل كالتراويح وغيرها عند ايضا على ما هو الصحيح
وتجوز صلوة التطوع على الدابة بالاماء للمسا في الاتفاق والمقيم عند ابين في سفره صلوة
التطوع على الدابة بالاماء الى اي جهة توجهت جائزة لمن كان خارج المصر ليس بين
ابنته سواء كان مسافرا او غير مسافر عند جمهور العلماء غير مالك فانه شرط كونه
مسافرا وذكره في الذخيرة عن محمد وليس مشهورا عنه وعن ابى يوسف رحمه الله انها تجوز
في المصر ايضا بلا كراهة وعن محمد تجوز معها ولا تجوز عند ابين في سفره في المصر ايضا
فما ذكره المصنف غير سديد سواء اريد بالمسافر حقيقة وبالمقيم من هو خارج المصر
دون مسافة السفر او اريد بالمسافر من هو خارج المصر اعم من قاصد مسافة السفر
وغيره بالمقيم من هو في المصر ثم الدليل على جواز ذلك خارج المصر حديث ابن عمر
قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر ورواه مسلم
وابوداود والنسائي واحمد وعن انس راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار
وهو راكب الى خيبر والقبيلة خلفه ورواه النسائي وعن عامر بن ربيعة قال رايت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على ارجله يسبح يوحى براسه قبل الى وجهة توجه
ولم يكن يصنع ذلك في المكتوبة متفق عليه وعن جابر قال بعثني رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حاجة فجت وهو يصلي على ارجله نحو المشرق والسجود اخفض من الركوع ورواه
ابوداود والترمذي وصححه اسحق بن احمد وابو ثور ان يفتحها متوجها الى القبلة ثم لا يلبس حذاء

وعند الشافعية ان كان على دابة منفردة وهي سهلة يلزمه ان يتوجه عند الاحرام الى القبلة في صم الوجهين وفي لقطار والدابة الصعبة لا يلزمه واستدلوا بحديث الشافعية ان عليه السلام اذا اراد ان يصلي على راحلته تطوعا استقبل القبلة فكبر ثم خلى عن راحلته فصلى حيثما توجهت يده رواه ابو داود واحمد من حديث الجارود بن ابي سيرة ولنا اطلاق ما تقدم من الاحاديث الصحيحة وعدم الفرق بين التحريم وباقي الصلوة فكما جازياتها الى غير القبلة فكذا افتتاحها وهو قول علي وابن الزبير وابي ذر وابن عمر وانس وطاوس وعطاء والاوزاعي والثوري ومالك والليث والجمهور ودليل ابي يوسف رحم على الجواز في المصر ما ذكره هو لا يحنيفة حين قال بعدم الجواز فقال ابو يوسف حدثني فلان وسماه عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب وبه استدلال محمد ايضا لكن كرهه مخافة الغلط لما في المصر من كثرة الغلط قيل لما ذكر ابو يوسف هذا الحديث لا يحنيفة رحم لم يرفع ابو حنيفة راسه فقل انك رجوع منه وقيل بل لا نهى شاذ فيها يعبر بالبلوى فلا يحج به وهو الظاهر ولو افتتح خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ ذكر في غير رواية الاصول انه يتها فقل يتها بالاياء على الدابة وقيل يتها بالنزول على الارض وعليه اكثر ولو نزل بعد ما افتتحها راكبا قبل الفراغ يبني ويتها بركوع وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب لا يبني قيل لان النزول على يسير والركوب عمل كثير وقيل لان احرام الراكب انعقد بمجرد الركوع والسجود لقد رتبه على النزول فاذا اوى صم وان نزل وركع وسجد صم ايضا واحرام النازل انعقد موجبا للركوع والسجود لا يجوز ان لا يقدر على ترك ما وجب عليه بلا عذر وعن ابي يوسف رحم يستقبل فيها لان ابنه بعد النزول كان بناء القوي على الضعيف وكذا عن محمد وعن زفر رحم يبني فيها لان لما جازله الاقتتاح للتطوع على الدابة بالاياء ثم قد رتبه على النزول فالامام اولى وفي ظاهر الرواية فرق بان هنا ليس له ان يفتتح بالاياء لقد رتبه على الركوع والسجود فكذا في خلال الصلوة اما الفرائض اي صلوة الفرائض على الدابة فيجوز ايضا لكن بالاعذار التي ذكرنا في فصل التيمم من خوف السبع والعدو والمرض والطين فاذا خاف على نفسه او دابته من سبع اولص او كان في طين يغيب الوجه فيه ولا يجد مكانا جافا او كان مريضا يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض او بطؤ برء جازله الايماء بالفرض على الدابة واقفة مستقبلا القبلة ان امكنه ذلك والا فبقدر الامكان وكذا شيخنا ركب دابة ولم يقدر على النزول او كان بحيث لا ينزل لا يقدر على الركوب او امرأة ليس معها محرم ولا تسليح

النزول والركوب بالامعين فانها يصلحان عليها اي على الدابة وكذا اذا كانت الدابة مجموعا
 لو نزل لا يمكنه ركوبها الا بعناء ولا يلزمه الاعادة عند زوال العذر في جميع ذلك والمصلي
 على الدابة يوحى بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كالمرضى المصلي قاعدا
 بالاماء لما ذكر في الاحاديث المتقدمة ولو سجد على شئ وضع عنده على ظهر الدابة او سجد على
 سرجه لا يجوز ذلك السجود والمراد انه لا يباح له ان يفعل ذلك لان الصلوة على الدابة انما اشترعت
 بالاماء على ما رقتكون الزيادة عليه عشا الخلوها عن الفائدة وهو مكروه وليس المراد فساد
 الصلوة به لان ايماء وزيادة اللهم الا ان يكون ذلك الشئ نجسا فتفسد الاتصال بالنجاسة بالصلوة
 كالحامل لها ولو كانت على سرجة نجاسة كثيرة او في ركابيه فانها لا تتم جواز الصلوة على قول
 الأكثر سواء كان ذلك عرق الحمار ولعابه او دما ونحوه من النجاسات وقيل تمتع والاول
 هو ظاهر الرواية لان جواز الصلوة على الدابة اما الضرورة عذر كما في الفرائض والضرورة
 رخصة لتكثير الخيرات كما في النوافل وقد سقط فيها الاركان من الركوع والسجود لذلك
 هي اعظم من الشروط فسقوط الشرط اولى **فروع** ركب الدابة التوجهة الى القبلة اخرجت ثبته
 عنها وهو في الصلوة لا يجوز صلوة ذكره الحلو اني وينبغي ان يقيد بان يكن الانحراف مقدارا
 ركن او ما يؤدي فيه ركن على ما تقدم من المخلاف ولو صلى في شق محمل الدابة واقفة جاز
 ذكر تحت خشبة كالصلوة على العجلة الموضوعة على الارض واقفة فيكون سجوده حينئذ على
 المحمل والعجلة كسجوده على سرير موضوع على الارض وان لم يكن تحت المحمل خشبة او كانت الدابة
 تسير فهي صلوة على الدابة كما اذا كانت العجلة سائرة ولم يكن طرفا على الارض فالصلوة عليها
 صلوة على الدابة تجوز في النفل مطلقا وفي الفرض لعذر والواجبات من الوتر والتندود وما
 لزم بالشروع و صلوة الجنازة وسجدة التلاوة التي تليت حال المنزول كلها بمنزلة الفرض
 اما السنن الرواتب فكسائر النوافل وعن ابي حنيفة انه ينزل لسنة الفجر ولا تصل على الدابة بلا
 عذر لتأكدها كما تقدم انها لا تصل قاعدا بلا عذر ولو صلى الفرض في السفينة قاعدا
 من غير عذر ويجوز عند ابي حنيفة ربح وقال لا يجوز الا من عذر كان يحصل له دون الراس
 بالقيام وغيره من الاعذار لان القيام ركن فلا يترك الا بعذر وله ان دوران الراس فيها
 خالب والغالب كالمحقق فاقم مقامه كالسفر اقيم مقام المشقة والنوم مقام الحث والقيام
 عند افضل خروجا عن الشبهة الناشئة عن المخلاف وان استطاع الخروج والصلوة على الارض
 فالخروج افضل لانه اسكن للقلب واجمع للفكر والمخلاف في السائرة اما المربوطة فان
 كانت في الجنة والريح تحركها تحريكاً شديداً فهي كالسائرة وان لم يكن الاضطراب

شديدا او كانت مربوطة بالشط فقيل هو ايضا على الخلاف والصحيح عدم الجواز قاعدا
 اتفاقا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ثم ظاهر الكتاب والنهاية والاختيار جواز الصلوة
 يعني قائما في مربوطة بالشط مطلقا وفي الايضاح وان كانت موقوفة في الشط وهي على قدر
 الارض فصلي جاز لانها اذا استقرت على الارض فحكمها حكم الارض ان لم تكن على قرار الارض فان
 كانت مربوطة ويمكن الخروج لم تجز صلاته فيها لانها اذا لم تستقر فهي كالذبيرة انتهى بخلاف
 ما اذا استقرت فانها كالسري وعلى هذا ينبغي ان لا تجوز الصلوة فيها اذا كانت سائرة مع
 امكان الخروج الى البر وهذه المسئلة الناس عنها غافلون ثم المصلي في السفينة يلزمه
 استقبال القبلة عند افتتاح الصلوة وكما دارت السفينة لانها في حقه كالبيت حتى
 لا يثبوع فيها موميا مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف ركب كذا في الكافي والثالثة
 من القرائن القراءة وهو تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه فان صح الحروف
 غير ان يسمع نفسه لا يكون ذلك قراءة في اختيار الهند والى والفضل لان مجرد حركة اللسان
 لا يسمى قراءة بلا صوت لان الكلام اسم لسمع مفهوم وقيل اذا صح الخروج ويجوز ان لم يسمع نفسه
 وهو اختيار الكرخي لان القراءة فعل للسان وذلك باقامة الحروف دون الصماخ لان السماع
 فعل السامع لا القارئ وفي المحيط الاصح قول الشيخين وفي الكافي قال شمس الائمة الحلواني
 الاصم ان لا يجزيه ما لم تسمع اذناه ويسمع من يقربه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام واعلم ان
 القراءة وان كانت فعل للسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كيفية
 تعرض للصوت لا للنفس فمجرد تصحيحها بلا صوت ايماء الى الحروف وبعضها لا يخرج لا حروف
 فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي ان يلزم في مفهوم القراءة ان يصل الى السمع بل كونه بحيث
 يسمع وهو قول بشر المريسي واعلم المراد بقول الهند والى بناء على ان الظاهر سماعه بعد
 وجود الصوت اذ لم يكن مانع انتهى وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق و
 العتاق والاستثناء والتسمية على الذبيحة والايلاء والبيع وجوب السجدة بتلاوة
 لو استثنى ولم يسمع نفسه لا يسمع عند الشيخين خلافا للكرخي وكذا ان قال ان دخلت
 الدار بعد قوله فانت طالق جهر ان سمع نفسه صح التعليق ولا يقع الطلاق اجماعا و
 لا فعلى الخلاف وقيل الصحيح ان في بعض التصرفات يكفي سماعه وفي بعضها شرط سماع
 غيره كما في البيع ولو سمع البائع بنفسه ولم يسمع المشتري لا يكفي طاعة فرض جميع ركعات النقل
 مساواة الركعة الثانية للركعة الاولى في القراءة على ما سياتي وكل ركعتين من النقل
 صلوة على حدة وكذا في جميع ركعات الوتر لان له شيها بالسنن وشيها بالفرض

فجئت الصلوة في
 السفينة والخلاف
 فيها

مذاهب الفروع

فجئت ركعتين من النقل
 صلوة على حدة

فمن حيث شبهه بالفرض تفرض القراءة في الركعتين فقط ومن حيث شبهه بالسنة
 تفرض في الجميع فتفرض احتياطاً ولأن أداء ما ليس عليه أولى من ترك ما عليه وكذا
 تفرض القراءة في كل الفرض في ذوات الركعتين كما في الفجر والجمعة وظهر المسافر وعصره
 وعشائه ما في ذوات الأربع كظهر المقيم وعصره وعشائه وكذا في ذوات الثلث كالغز
 وفرض القراءة إنما هو في الركعتين من كل منها حال كون الركعتين بغير عنيهما أي سواء
 كانت في الأوليين والآخرين أو الأولى والثالثة أو الأولى والرابعة والثانية والثالثة
 أو الثانية والرابعة وهذا عندنا وعند الشافعي القراءة فرض في جميع ركعات الفرض أيضاً
 وعند مالك في الأكثر وقال زفر والحسن البصري في واحدة وقال أبو بكر الأصم وسليمان
 بن عليّة والحسن بن سالم وسفيان بن عيينة ليست القراءة بفرض في الصلوة بل هي مستحبة
 لما روى أبو سلمة ومحمد بن علي عن عمر بن الخطاب أنه صلى المغرب فلم يقرأ فيها فقليل فقال
 كيف كان كالركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس إذا رواه الشافعي وغيره وعن زيد بن ثابت
 قال القراءة سنة رواه البيهقي ودليل زفر أن الأمر في الآية وكذا قوله عليه السلام لا صلوة إلا
 بقراءة أو الألفاظ تحت الكتاب ونحو ذلك من الأحاديث لا تقتضي التكرار فالقراءة في
 ركعة قراءة في الصلوة يحصل بها امتثال الأمر على ما عرفت في الأصول ودليل مالك أن الأكثر
 يقوم مقام الكل ودليل الشافعي ما تقدم أنفاً من الأحاديث وكذا فعله عليه السلام فإنه
 لم يرو عنه ترك القراءة في ركعة من الفرائض وكذا قوله للأعرابي المسمى صلوة بعدة قال
 فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي آخر الحديث ثم افعل ذلك في صلواتك كلها ولنا
 ما استدلل به زفر والحسن البصري من عدم اقتضاء التكرار إلا أن الثانية الحقت بالأولى بطريق
 الدلالة لتشابهتها بها في صفة القراءة وعدم السقوط سفرًا واعتراض بأن هذا بناء على أن
 الدلالة لا يشترط فيها أولوية المسكوت بالحكم وفيه نظريان الثابت بالدلالة ما يفهم من
 النص كل من يفهم اللغة وليس هنا ذلك واجيب بأنه لا شك أن يعتبر في كونه دالة لكونه
 يفهم عند فهم موضوع اللفظ سواء كان أولى أو لا فلا عبرة بذلك النظر ثم لا شك أن من
 فهم اللغة وعلم تسوية الشارع بين الركعة الأولى والثانية من كل الوجوه ثم سمعه يقول
 اقرأ في الصلوة يتبادر إليه القراءة في كلا الركعتين بما لاحظته تلك المقدمة المقررة
 في نفسه وأما الأحاديث فما لا يثبت بها الفرض على ما مر في أول بحث الفرائض إلا جال في معنى
 الصلوة لا ينفي عدم الأجمال فيما يضاف إليها من الأركان شرعاً فلا يكون خبر الواحد بياناً
 له إذا كان دليله مما لا يحتاج إلى البيان وقوله تعالى فاقروا غير محتاج إلى البيان بقي أن

يقال فلم لم يثبت الوجوب في الآخرين كما هو محصل رواية الحسن عن أبي حنيفة انه اذا اقيم
يكره ان عمدا ويسجد للسهموان سهوا والواجب بان قول الصحابة على خلافه صار فله
عن الوجوب اذ قد روى ابن ابي شيبة عن شريك عن ابي اسحق السبيعي عن علي وابن
مسعود قالوا اقرأ في الاوليين وسيم في الآخرين وفي موطأ محمد بن الحسن ثنا محمد
بن ابيان القرشي عن حماد عن ابراهيم عن علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ
خلف الامام فيما يجهر فيه وما يخافت فيه من الاوليين ولا في الآخرين واذا صلى وحده
قرأ في الاوليين بفاتحة وسورة ولم يقرأ في الآخرين بشيء فهو مع ما في الحديث
من الانقطاع انما يتم اذا لم يكن عن غيرهما من الصحابة خلافا ولا باختلافهم في
الوجوب لا يصرف دليله عنه فالأحوط رواية الحسن هذا ملخص ما اختاره الشيخ كمال الدين
بن الهمام في الاستدلال ولقائل ان يقول لا نسلم تبادل القراءة في كلا الركعتين عند
سماع قول الشارع اقرأ في الصلوة وان علمت التسوية من كل الوجوه لان القراءة في ركعة
من الصلوة قراءة في الصلوة من غير ريب وايضا المدعى فرضية القراءة في ركعتين
غير عين والدليل يقتضي تخصيص الاوليين حيث قالوا الثانية اشبهت الاولى في عدم
السقوط سفرا وفي صفة القراءة فلا يطابق المدعى وربما يجاب عن هذا بان المراد بالاولى
اول ركعة قرأ فيها وبالثانية ركعة اخرى تضم اليها وهو مع ما فيه من البعد والتعسف يقتضي
اذا جهر في الاولى من العشاء واخلى الثانية من القراءة ان يجهر في الركعة الثالثة ان قرأ فيها
والافقى الرابعة ولم يقل به احد والله سبحانه اعلم والافضل ان يقرأ في الاوليين هكذا ذكر القدر في
شرح مختصر الكرخي وهو يفيد انه لو لم يقرأ فيهما لا يكره له ذلك لان ترك الافضل ليس بمكروه الصريح
انه يكره ان كان ذلك عمدا يجب به سجود السهموان سهوا لان تعيين القراءة في الاوليين واجب
واذا قرأ في الاوليين فهو في الآخرين ان شاء قرأ وان شاء سيم تلك تسييمات وان شاء سكوت
مقدار تسمية على ما في النهاية وذكر الزيلعي في شرح الكثر قد رثلت تسييمات وكذلك ذكره السرق
عن مختصر البحر ودليل التسييم ما تقدم عن علي وابن مسعود وقال ابن المنذر وقد روي
عن علي انه قال قرأ في الاوليين وسيم في الآخرين ودليل السكوت ما تقدم عن ابن مسعود وموطأ
محمد بن الحسن وهذا التخيير انما يرجع الى نفى تعيين القراءة فرضا في الآخرين وليس المراد التسوية
بين الثلاثة فان القراءة افضل بلا شك وكذا التسييم افضل من السكوت بلا شك ففي المحيط وغيره قراءة
الفاتحة وحدها في الآخرين سنة وفي المرغيبا في انها افضل وفي الواقعات هي احب في المبسوط
وشرح مختصر الكرخي روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ان قراءة الفاتحة واجبة في الآخرين وتجب حجة

السهوية تركها ساهيا وتقدم ترجيح الشيخ كمال الدين له من حيث السبيل الا انه خلاف
 ظاهر الرواية وعلى هذا اختلف في الاقتصار على السكوت قيل لا يكره وقيل يكره وهو ظاهر
 وفي المحيط لو سجد فيها ولم يقرأ لم يكن مسيئا ومثله في المرغيباني قال السروي جازان القرآن
 شرعت فيها على وجه التشاء والذكر ولذا تعينت الفاتحة لكونها ثناء انتهى ولا خفاء على
 ظاهر الرواية ان الاساءة منتقية في الاقتصار على التسيب لانها انما ثبتت بترك الواجب
 القراءة غير واجبة فيها في ظاهر الرواية ولكن على قول من جعل القراءة فيها مستترة وهو ظاهر
 لمواظبة عليه السلام عليها ينبغي ان يكره الاقتصار على التسيب ايضا ثم ما كان في بيان مقدار
 الفرض من محل القراءة واما التقديرات بيان ما هو فرض من مقدار القراءة نفسها فالفرض في
 آية واحدة في كل كعة فرضت فيها القراءة وان اى ولو كانت تلك الآية قصيرة نحو قوله تعالى ثم
 نظر وهذا عند ابي حنيفة رحمه في احد الروايات عنه وهي المشهورة وفي رواية ما يطلق عليه اسم
 القرآن ولم يشبه خطاب احد ونحوه فعلى هذه الرواية لا يجوز عندنا نحو ثم نظر واما
 عندنا وهي رواية عن ابي الفرج ما قرأه ثلث آيات قصار نحو ثم نظر ثم عيسى
 وبسر ثم ادبر واستكبر او قراءة آية طويلة مقدار ثلث آيات قصار لان كل اسمي قارئ ابدون
 ذلك عرفا وله قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن من غير فصل فكان مقتضاه الجواز
 بدون الآية وبه جزم القدوري فقال الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان ما يتناوله اسم
 القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فانه قال قرأ ما تيسر معك من القرآن وليس شئ من القرآن
 بقليل لكن قال صاحب الهداية مادون الآية خارج منه من النص اذا المطلق ينصرف الى
 النقص الكامل في الماهية ولا يجوز بكونه قارئاً مادون الآية اذ لم يجوز بكونه من لقراء القرآن فلم يتبدأ
 به الذي من خصوصاً والموضع موضع احتياط بخلاف الآية اذ يطلق عليه قارئاً بها
 فالحاصل ان بالآية بعد قارئاً عنده وان قصر كالمادة ونها عندها لا بعد قارئاً لا بمقدار قصر
 سورة وهي ثلث آيات قصار اذ به وقع التحديد وبه يتميز القرآن من غيره وفي الاسرار ما قاله حنيفة
 فان قوله لم يلد ثم نظره لا يتعارف قرأنا وهو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرم على الحائض والجنب
 قراءة ثم من حيث العرف لم تجز الصلوة به احتياطاً فيهما انتهى وتثبيته لم يلدنا بما يتأتى على قول
 من يقول ان سورة الاخلاص خمس آيات ولم يلد آية وهم المكي والشامي لما على قول من
 قال انها اربع وهم الباقيون فلا وهذا الخلاف فيما اذا كانت الآية كلمتين او اكثر واما اذا
 قرأ آية هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مد لها متان او حرف واحد نحو ووص وتكون فانها
 آيات عند بعض القراء فقد اختلف المشايخ فيها اى في جواز اى في كون ذلك المقدار مجزئاً

عن فرض القراءة عنده والاصح انه لا يجوز له ان لا يبي قارئاً وعد مخصوص حرفاً غلط بل الحرف
سمى ذلك وليس هو المقروء انما المقر والاسم وهو كلمة لا حرف واحد وان قرأ آية طويلة فتقرأ آية
لكسبي آية المدائنية يعني قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نزلت آياتنا بينكم بين الى آخرها ولكن لم يتم تلك الآية
في ركعة واحدة بل قرأ البعض اى نصفاً منها في ركعة والبعض الآخر في الركعة الاخرى فقد
اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم لا يجوز له ان يدون آية والاصح انه يجوز على قول ابي حنيفة دم بل على
قولهما ايضا لا يزيد على ثلث آيات قصار وتعيين الآية والثلث ليصير قارئاً حقيقة
وعرفاً وهو هنا كذلك وهذا كله بيان مقدار الفرض المتعلق جواز الصلوة به ما مقد
لواجب الذي يخرج به من الكراهة وبيان الستة فيأتى ان شاء الله تعالى في بيان صفة الصلوة
بالاقتصار على هذا المقدار المذكور لترك الواجب والذي لا يحسن ان يقرأ الآية واحدة لا يلزم
تكرار اى تكرار تلك الآية عنده اى عند ابي حنيفة دم وعندهما يلزم التكرار ثلث مرات بناء على
ما تقدم واما القادر على قراءة آية لو كرر نصف آية مرتين او كرر كلمة مراراً حتى يبلغ قد رآه
لا يجوز عنده وكذا القادر على ثلث آيات لو كرر آية ثلث مرات لا يجوز عندهما لان التكرار لا يؤد
عنى المجموع من القرآنية فلا يجزى عنه عند القدره والرابعة من الفرائض الركوع وهو
لركوع المفروض طائفة الراس اى خفضه لكن مع انحناء الظهر لانه هو المفهوم من
وصوع اللغة فيصدق عليه قوله تعالى اركعوا واما كماله فبانحناء الصلب حتى
يستوى الراس بالعجز مما ذات وهو حد الاعتدال فيه فلذا قال وان طأطأ راسه قليلاً
ى قد راق قليلاً من الطأطأة ولم يعتدل اى لم يصل الى حد الاعتدال منه ان كان الى الركوع اى
لكامل اقرب منه الى القيام جاز ركوعه لانه بعد رأكعاً للغة وعرفاً اذا قرب من شئ اعطى حكمه
ان كان الى القيام اقرب بان لم يحن ظهره بل طأطأ راسه مع ميلان منكبيه لا يجوز ركوعه لانه
لا يعد رأكعاً بل قائماً اذ قد يكون قيام بعض الناس كذلك رجل انتهى الى الامام وهو رأكع
فكبر ذلك الرجل ووقع تكبيره وهو اى والحال انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلافة
لعدم صحت شروعه لما تقدم ان الشرط وقوع التحريمية في محض القيام ولم يوجد رجل احد
بلغت حد وبت الركوع يخفض راسه في الركوع تحقيقاً للانتقال من القيام الى الركوع
وليس عليه غير ذلك كذا قالوا لكن فيه الاخلال بالاستتار وهي تسوية الراس بالعجز
وعدم تنكيسه كان ينبغي ان يكفي بمجرد النية مع التكبير كما يصلح قاعداً اذا انتقل
الى الركعة الثالثة وكما هناك وجود مخالفة الوضع يكون يديه تكونان ميسوطتين
على خذير حال التشهد ثم يقبضهما عند الانتقال الى الثالثة كذلك هناك تكون يديه مقبوضتين

حال القيام ثم يعتمد بها على ركبتيه في الركوع وذكرني عيون الفتاوى إذا أدرك الرجل الإمام
 واقتدى به في ركعة بعد ما سجد الإمام لتلك الركعة سجدة فركع المقتدى وسجد سجدتين
 سجدة واحدة وسجد مع الإمام تفسد صلاته لأنه انفرق بصلوة ركعة كاملة في موضع فرض
 عليه فيه الاقتداء ولو أنه أدرك الإمام بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الأولى فركع وحده وسجد
 السجدتين مع الإمام لا تفسد صلاته وإن كانت لا تحسب له تلك الركعة وإنما تفسد الزيادة
 ما دون الركعة غير مفسد للصلوة لأن ما دون الركعة لا يسمى صلوة وإنما لو حلف لا يصل إلا بمش
 بما دون الركعة والركعة انما تتم بالسجدة لوجود جميع الأركان المقصودة لذاتها فيها وإنما ذكرنا
 مفسد مع عود ضميره إلى زيادة اعتبار المعنى المصدر وإذا ركع المقتدى قبل ركوع الإمام فركع
 رأسه قبل أن يركع الإمام لم يجز ذلك الركوع ولم يحسب له حتى لو اعتد به ولم يعد الركوع مع الإمام
 عند ركوعه بل سجد معه فسدت صلاته لأنه انفرقه بشئ فرضت عليه المتابعة فيه وإن أدرك
 الإمام أي ركع المقتدى قبل الإمام فادركه الإمام وهو في الركوع بعد إيمانه أي المقتدى ذلك
 الركوع عندنا خلافاً للزفرية فإنه لا يجزئه عنده لأن ما أتى به قبل الإمام غير معتد به لأنه
 منهى عنه فكذلك ما يبينه عليه فإن المبني على الفساد فاسد ولنا أن القدر الذي اشترك فيه
 يسمى ركوعاً غير مفتقر إلى ما قبله والشرط المشاركة في جزء واحد كما لو ركع الإمام أولاً وشاركه
 المقتدى في آخر جزء منه أو ركع على أثر ما مر ثم رفع قبله حيث يجوز اتفاقاً وإن كان كل ذلك
 مكروهاً للنهي عنه قال عليه السلام إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا
 وإذا ركعوا فاركعوا الحديث متفق عليه وقال عليه السلام لا يتأدروا الإمام إذا كبر فكبروا
 وإذا قالوا لا الصلّين فقولوا آمين وإذا ركعوا فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا
 اللهم ربنا لك الحمد متفق عليه وقال عليه الصلاة والسلام أما يخشى الذي يرفع
 رأسه قبل الإمام أن يحوّل الله رأسه رأس حماد متفق عليه وإن انتهى إلى الإمام وهو أي
 والحال أن الإمام راكع فكبر المؤتم تكبيرة الافتتاح ووقف حتى رفع الإمام رأسه من الركوع
 ولم يقف بل كبر وركع مع رفع الإمام رأسه إلى حد هو إلى القيام أقرب لا يصير المقتدى
 مدركاً لتلك الركعة بل يكون مسبوقاً بها وعند زفرية يصير مدركاً لها حتى كان لاحقاً
 عنده فيأتي بها قبل فراغ الإمام إذ الواجب قضاء ما فات فيها قبله ولكنه لو صلاه
 بعد جاز وعندنا لما كان مسبوقاً فيها لا يأتي بها إلا بعد فراغ الإمام لأنه إذا أدرك الإمام
 فيما له حكم القيام وهو الركوع فصار كما لو أدركه في محض القيام ولم يركع معه حتى
 رفع فإنه يكون مدركاً لها اتفاقاً حتى كان له أن يركعها ثم يتابعه فكذلك هذا ولنا

ان الاقتداء متتابعة وشركة لما تقدم من الحديث انفا ولم يتحقق من هذا مشاركة
 في حقيقة القيام ولا في الركوع ولم يدرك مع الركعة اذ لم يتحقق منه مسمى الاقتداء بعد ثلث
 من تشارك في القيام ثم تخلف عن الركوع ليتحقق مسمى الاقتداء منه يتحقق جزئي فهو
 فلا ينتقض بعد ذلك بالتخلف ليتحقق مسمى الا لاحق في الشرع اتفاقا هذا ومدرك
 الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرين خلافا لبعضهم ولو نوى بثلث التكبير الواحدة
 الركوع لا الاقتتاح جاز ولغت نيتته كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا تغفل عما سبق
 انه لا بد من وقوع تلك التكبير في حال القيام والا لا يصح الشروع وكنية الركوع متعلقة
 بادنى ما يطلق عليه اسم الركوع لغة عند المجتهد رحم وعلم خلافا لمن شرط الطهائير
 على ثلثه وسياق ان شاء الله تعالى وذكر في الشرح اي شرح الاسبيعي ان ان لم يقل
 ثلث التسميات او لم يمكث مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وهذا قول شاذ كقول ابي طهيم
 البجلي تلميذ المجتهد رحمه بفرضية التسميات الثلث في الركوع والسجود حتى لو نقص
 واحد لا يجوز ركوعه ولا سجوده لان كلامهما ركن مشروع فوجب ان يحل ذكر
 مفروض كالقيام قلنا يلزم الزيادة على قوله تعالى اركعوا واسجدوا بالقياس وهو لا يجوز
 وكذا ما رواه ابو داود والترمذي عن عقبه بن عامر قال لما نزلت فسم باسم ربك
 العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت سبع اسم ربك العظيم
 قال اجعلوها في سجودكم لا تجوز الزيادة به على الكتاب وان كان امر الكون خبر واحد
 لكن بقي ان يقال ينبغي ان يفيد الوجوب كما في نظائره ولم تقولوا به بل بالسنية واجاب
 عنه في المستقصى بان دل الدليل على عدم الوجوب ايضا لانه عليه الصلوة والسلام لما علم
 الاعرابي الصلوة لم يدرك له في الركوع والسجود شيئا ولقائل ان يقول انما يلزم ذلك ان لم يكن
 في الصلوة واجب خارج عما علمه الاعرابي بل ثبت بدليل آخر فلم لا يجوز ان يكون هذا كذلك
 كذلك دكنية السجود متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض والكلام
 فيه كالكلام في الركوع وذكر في زاد الفقهاء وغيره ايضا ان ادنى تسميات الركوع والسجود الثلث و
 ان الاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات لما خرج ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث
 مسعود عنه عليه الصلوة والسلام انه قال اذا ركع احدكم فليقل ثلث مرات سبحان ربي العظيم وذلك
 ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربي الاعلى ثلث مرات وذلك ادناه والراد في ما يتم به تحقق السنة
 فلذا روى عن محمد بن رجاء الله كراهة النقص عن الثلث ثم اذا كان الثلث ادنى وقد
 استحسبوا الايتار لقوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر فاسبغ ان يكون

فصل في الامام في
 الركوع لا يحتاج الى
 تكبيرين خلافا
 لبعضهم

بعضهم
 في الركوع لا يحتاج الى تكبيرين خلافا لبعضهم

الخمس اوسط والسبع كما لا والحاصل انه يستحب الزيادة على الثلث ماشاء وتراكن
 الامام لا يزيد ما يثقل على القوم حتى لو كان الخمس يثقل عليهم اقتصر على الثلث
والخامسة من الفرائض السجدة وهي فريضة تتأدى بوضع الجبهة على الارض
 او ما يتصل بها بشرط الانخفاض الزائد على نهاية الركوع مع الخروج عن حد القيام
 لانه لا بعد ساجد لغته وعرفا بهاد ونزويعد به واما تأديده على وجه الكمال فهو
 بوضع الجبهة والانف والقدمين واليدين والركبتين لما في الصحيحين من قوله عليه
 الصلوة والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين والقدمين
 القدمين والانف داخل في الجبهة لان عظمهما واحد وهذه الصفة المذكورة هي الكمال
 وان وضع جهته دون انفر حاز سجوده بالاجماع ولكن ان كان ذلك من غير عذر
 يلزم منه الحرج في موضع الانف يكره على ما ذكر في الزيد والمفيد وذكر في التحفة والبدائع
 انه لا يكره والاول اظهر لما فيه من مخالفة مواظبة عليه الصلوة والسلام روى ابو داود
 والنسائي انه عليه السلام كان اذا سجد مكن انفر وجهته ونحى يديه عن جنبه رواه
 الترمذي ايضا وروى ابو يعلى والطبراني كان عليه الصلوة والسلام يضع انفره على الارض
 مع جهته وفي البخاري من حديث ابي حميد ثم سجد يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وامكن انفر وجهته من الارض وان وضع انفره دون جهته فكذلك يجوز سجوده
 ولكن يكره ان كان بغير عذر عند ابي حنيفة رحم فالجواز لما مر من انها عظم واحد ولانا
 اجمعنا على جواز السجود عليه حالة العذر ولو لم يكن محالا للسجود لم يميز السجود عليه
 بالعذر لان ما ليس محالا لا يصير محالا بالعذر كالخد والذقن بل تنتقل الفريضة حينئذ
 الى الايماء وان كان محالا جاز ان يقتصر عليه من غير عذر وايضا لكن مع الكراهة
 لمخالفة المواظبة منه عليه الصلوة والسلام وقال لا يجوز السجود بالانف وحده
 الا اذا كان بجهته عذر وهو رواية اسد ابن عمرو عن ابي حنيفة رحم لقوله عليه الصلوة
 والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم الحديث قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 والحق ان مقتضاه يعني هذا الحديث ومقتضى المواظبة المذكورة الوجوب
 ولا يبعد ان يقول براهون حنيفة رحمه الله ويحمل الكراهة المروية
 عنه على كراهة التحريم وعلى هذا فجعل بعض المتأخرين الفتوى على
 الرواية الاخرى الموافقة لقولهما لما لم يتوافق دراية ولا القوي من
 الرواية هذا ولو حمل قولهما لا يجوز الاقتصار الا من حذر على وجوب

الجمع كان احسن اذ يرتفع الخلاف بناء على حمل الكراهة للرؤية عليه من كراهة
 التحريم ولم يخرجوا عن الاصول اذ يلزمهما الزيادة بخبر الواحد وهما يمنعا بها انتهى
 وفي التزاهدي ذكر الانف وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يجوز السجود على الارنية
 وان عليه ان يمكن ما صلب منه قال وفي كفاية المجالس عن ابي حنيفة رحمه الله ان وضع
 ارنبة انفه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه انتهى ولو وضع خذ في السجود
 او ذقنه وهو ملتقى المحيين من الحنك لا يجوز سجوده بالاجماع لانه لا يسمى
 سجودا وان اى ولو كان ذلك من عذر مانع من لزوم السجود على الجهة او
 الانف اذ لم يرد نص في قامة السجود على الخد لو اذ فن مقام السجود على الجهة
 والابدال لا تنصب بالراى سيما مع عدم صحة اطلاق السجود عليه لغته
 بخلاف الانف على ما تقدم بل اذا عرض العذر المانع من لزوم السجود على الجهة
 او على الانف يوحى المصلح حينئذ بالسجود ايماء ولا يسجد على خذ ولا ذقنه لسقوط
 فرضية السجود عنه وانتقالها الى الايماء لعدم القدرة ولزوم الحرج على ما روي وضع اليق
 والركبتين في السجود ليس بواجب اى بفرض بل هو سنة عندنا خلافا للفرق والشافعية
 فان ذلك فرض عندنا حتى لو سجد را فعايد يرا وركبتيه لا يجوز سجوده عندهما
 وكذا عند الامام احمد رحمه الله لما تقدم من حديث امرت ان اسجد على سبعة اعظم ولنا
 ان السجود وضع الجهة على ما تقدم وتحقيقه لا يتوقف على وضع اليدين والركبتين
 ولا يجوز الحاقه فرضا بالحديث الذي هو خبر واحد لانه لا يجوز الزيادة على الكتاب
 وهو مطلق واختار الشافعية كمال الدين بن الهمام كون الوضع المذكور واجبا كما
 في تعديل الاركان ونحوه من الواجبات لان الحديث المذكور ان كان لا يجوز
 ثبوت الفرضية به للمانع المذكور وهو لزوم الزيادة على الكتاب فلا مانع من
 ثبوت الوجوب به كما في التعديل ونحوه وكذلك مواظبة عليه السلام على الوضع
 المذكور من غير ترك تقتضى الوجوب لكن لقائل ان يمنع ان قوله عليه السلام
 امرت يفيد الوجوب علينا بدون ان يامرنا به صريحا او بالعادة لتركه كما
 امر الاعرابي باعادة الصلوة لترك التعديل وكذا مواظبة عليه السلام على مثل من الاعمال
 الطبيعية غير القصدية لا تقتضى الوجوب ولا شك ان وضع اليدين والركبتين في
 السجود من الافعال التي تقتضيها الطبيعة وان تركه لا يحصل الاستكلف فيكون سنة
 لا اقتداء به عليه السلام فيما امر به ولم يفى من الخشوع وزيادة تمكن السجود فان تركه

وضع اليدين والركبتين
 في السجود ليس بواجب

على ما لا يخفى ولو سجد ولم يضع قد ميه واحد على الأرض في سجوده لا يجوز سجوده ولو وضع أحدهما
 جاز كما لو قام على قدم واحدة وفي الكفاية قال العلامة الزاهد وظاهر ما ذكر في مختصر الكرخي
 والمحيط والقدر يرى يقتضي أنه إذا وضع أحد القدمين دون الأخرى أن لا يجوز وقد ربيت
 في بعض النسخ أن فيه روايتين انتهى وإنما لا يجوز مع رفعهما لعدم تحقق السجود الذي هو وضع
 الجبهة على الأرض معه وما لا يتوصل إلى الفرض إلا بكون فرضا ولقاتل أن يقول يتحقق السجود مع
 رفعهما إذا وضع الركبتان أو أحدهما فكان ينبغي أن يفرض وضع أحد هاتين الركبتين على التبيين
 حيث كان المقصود أنما هو التوصل إلى الفرض الذي هو وضع الجبهة فجعل وضع الركبتين
 سنة ووضع القدمين واحدا فرضا لم يتضح له دليل أو ما قول الأكل في شرح الهداية و
 ذكر التمرقاشي أن اليدين والقدمين سواء في عدم القرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الإسلام
 في مبسوطه وهو الحق فبعد عن الحق وبضد الحق إذ لا رواية تساعد والدراية تنفي على أمر من أن
 ما لا يتوصل إلى الفرض إلا به فهو فرض وحيث توأطأت الروايات وتضافرت عن اثبتنا أن وضع
 الركبتين سنة ولم ترد رواية قط بأنه فرض وكذا وضع اليدين تعيين وضع القدمين أو أحدهما
 للفرضية ضرورة ولو لم ترد به عنهم رواية فكيف والروايات فيه متوافرة أيضا على ما لا يخفى على
 المتتبع والله الموفق ثم المراد من وضع القدم وضع أصابعها قال الزاهد ووضع رأس القدمين
 حالة السجود فرض في مختصر الكرخي سجد ورفع أصابعه وجليه عن الأرض لا يجوز وكذا في الخلاصة
 والبرازي وضع القدم بوضع أصابعه وإن وضع أصبع واحد أو وضع ظهر القدم بالأصابع
 أن وضع مع ذلك أحد قد ميه صم والأقلا وفهم من هذا أن المراد بوضع الأصابع توجيهها
 نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والأمر بوضع ظهر القدم وقد جعل غير معتبر وهذا مما يجب
 التنبيه له فإن أكثر الناس عنه غافلون ولو سجد بسبب الأزدحام على الفخذ جاز وكذا لو كان به عذر
 آخر منعه عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ على المختار ولا يجوز بغير عذر على المختار
 كذا في الخلاصة ولو وضع كفه بالأرض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بالأعد والوجه في
 ذلك أن السجود لا يشترط أن يكون على الأرض بالأحاطل ولا أن لا يكون موضع السجود أرفع من
 موضع القدمين وحينئذ كان السجود على الكف بمنزلة السجود على فاضل الثوب فيجوز مطلقا
 والسجود على الفخذ بمنزلة السجود على الوسادة لكن لما كانت ذلك بعضا منه ولم يتعارف السجود
 عليها لم يجوز بالأعد بخلاف الكف فإن الساجد عليها بعد ساجدا عرفا وفي القنية بسط يديه
 وسجد عليها يجزيه ويكره انتهى فالجواز لما قلنا والكراهية لما فيه من مخالفة المأثور من موطنه
 عليه السلام ومن بعده ولهذا قال الشيخ كمال الدين بن المهام والذي ينبغي ترجيح الفساد

وفهم من هذا أن المراد
 بوضع الأصابع توجيهها
 نحو القبلة

على الكف والفخذ انتهى وما في القنيتة هو الوسط قال المصنف وهو أي جواز السجود على الفخذ حال
 العذر قول أبي حنيفة رحمه الله والظاهر أنه ردوى عنه ولم يرو عن الإمامين فيه شيء فلذلك خصه بالذكر
 وإن سجد على كتيبه لا يجوز سجوده قال في الخلاصة بعد روى غير عذر قال الشيخ كمال الدين
 بن المهام لا يجوز في الوجهين ولم نعلم فيه خلافا لكن إن كان بعد ركعتي باعتبار ما في ضمنه
 من الإيماء وكان عدم الخلاف فيه لكون السجود يقع على حرف الركبة وهو لا يأخذ قد روى
 الجيهة وفي التجنيس لو سجد على حجر صغير إن كان أكثر الجبهة على الأرض جاز والأفلا انتهى
 كلام الشيخ كمال الدين بن المهام في الزاهد عن الحسن الأصم أنه إذا سجد على فخذه أو كتيبه بعد جاز
 والأفلا انتهى إن سجد على ظهر رجل وهو أي والحال ذلك لرجل السجود على ظهره في الصلوة يجوز
 سجوده وإن سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة لا يجوز سجوده والراد من الصلوة صلاة الساجدة
 لو كان في صلوة أخرى لا يجوزنا إتيانها لأن الضرورة قد تدعو إلى ذلك للزحمة وإنما يتحقق عند
 الاشتراك في الصلوة لا عند عدمه على أن جوازه حينئذ مخصوص بعد الإزدحام ولا يجوز
 بدونه ولو كان موضع السجود أرفع أي أعلى من موضع القدمين إن كان ارتفاعه مقدرا ارتفاع
 لبنتين منصوبتين جاز السجود عليه وآلاى وإن لم يكن ارتفاعه مقدرا لبنتين بل كان زيد كما
 يجوز السجود وأراد باللبنة في قوله مقدرا لبنتين لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض ست أصابع
 ارتفاع اللبنتين المنصوبتين نصف ذراع طول اثنتي عشرة أصبعا وذكر في الخلاصة قال شيخنا
 إن سجد على لبنة جاز وعلى لبنتين لا يجوز إن كانتا أحدهما فوق الأخرى وإن كانتا متجاورتين
 يجوز لأن الارتفاع قليل انتهى وهو لا ينافي ما هنا لأن لبنة بخاري على مقدار الأجرة على
 ما قررناه وذكر الزاهد لو سجد يعني المريض على مكان دون صدره يجوز كالصحيح انتهى
 والأقرب ما ذكر المصنف لما قد مناه في أول بحث السجدة من حداد في السجود المجزئ فإنه
 صادق فيما إذا كان الارتفاع هذا المقدار لا في الأزيد فليتأمل ولو سجد على كور عمامته هو
 دورها يقال كور العمامة وكورها إذا دارها ولقها وهذه العمامة عشرة أكواري أو أروا سجد
 على فاضل ثوب الذي هو لباسه حال وضع كور العمامة أو فاضل الثوب على شيء طاهر
 جاز سجوده عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وأحمد رحمه الله فان عندهما لا يجوز لما روى البيهقي من
 حديث خباب بن الأثقال قال شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرضا في جباهنا
 وكفنا فلم يشكنا أي فلم يزل شكوانا ولم يأذن لنا في اقتنائها ولنا ما روى أبو نعيم في
 المحلية في ترجمة إبراهيم بن أدهم ثنا أبو يعلى الحسين بن محمد الزبيري ثنا أبو الحسن عبد
 الله بن موسى الحافظ الصوفي البغدادي ثنا لاحق ثنا الحسن بن علي المشقي ثنا محمد بن فيروز

المصري ثنا بقيق بن الوليد ثنا ابراهيم بن ادهم عن ابي ادهم بن منصور الجعفي عن سعيد بن جبير
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته ورواه الطبراني في الاوسط
 بسنده عن عبد الله بن ابي اوفى قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على كور
 عمامته ورواه الحافظ ابو القاسم تمام بن محمد الرازي في فوائده ثنا محمد بن ابراهيم بن
 عبد الرحمن اخيرا ابو بكر احمد بن عبد الرحمن بن ابي حصين الا تظرسوسى ثنا كثير بن عبد
 الله ثنا سويد بن عبد العزيز بن عمر عن نافع بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد
 على كور عمامته واخرجه اليه في سننه عن هشام بن الحسن قال كان اصحاب رسول الله
 صلعم يسجدون وايديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على كور عمامته وذكر البخاري في صحيحه
 فقال وقال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويسجد الرجل منهم ويداها
 في كمرته روى ابن ابي شيبة ثنا شريك عن حصين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي
 صلعم صلى في ثوب واحد يتقي بفضوله حر الارض بردها ورواه احمد واسحق بن راهويه
 وابو يعلى والطبراني وابن عبد البر في الكامل واخره الستة عن انس كنا نصل مع النبي صلى الله
 عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع احدنا ان يركع وجها من الارض بسط ثوبه
 فسجد عليه والحديث الذي استدلوا به متروك الظاهر بالاجماع على ان الحاشل
 المنفصل ليس بما نفع من السجود ولا دليل لهم على ان الاتصال مانع كيف وفيه ما سمعت
 من النقول وتاويل فضول الثياب بما لا يتحرك بحركتهم في غاية البعد فلا يلتفت اليه ثم يشترط في صحة
 السجود على العمامة كون ما سجد عليه منها متصلا بالجبهة فلو سجد على اتصال بما فوق الجبهة لم يجز
 وان يجرد في سجوده حجم الارض ايضا كما في السجود على القطن فخوه على ما ياتي انشاء الله تعالى ومع هذا
 السجود على كور العمامة قال في التبيين لما فيه من ترك التعظيم ولم يرد به اصل التعظيم والام يصح بل
 نهايته وهذا لان الركن فعل وضع للتعظيم ولان الشاهد من وضع الرجل الجبهة في العمامة على الارض
 ناكسا لغيره عده تعظيما كما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام والذي ينبغي ان يكون اذا كان بلا عذر
 الا فلا لما تقدم من الاحاديث لانها حكايات تحتمل وجود العذر وهو دفع الحر وغيره يؤيد ما
 ذكره الحافظ المصالح في مختصر السيرة عن صالح بن خيران ان النبي صلعم كان اذا سجد برفع العمامة عن
 جبهته فلا يد من التوفيق وهو ما ذكرنا ولو بسط كبر او ذيله على شيء نجس فسجد عليه لا يجوز
 في الاصح وقيل في رواية يجوز وصح المرغيناني في ليس بشيء كما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام لعل ما قاله
 من حيث الرواية والا فمن حيث الحديث لم يظهر الفرق بين هذه الصورة وبين التي قبلها حيث
 المتصل بالمنفصل هناك ولم يجعل مثله هنا ولا يقال هو كون ثوبه متصلا باليخاسته هنا لا هناك

لأننا نقول مجرد اتصال الثوب بالنجاسة غير مانع من السجود ولا هو مفسد للصلاة
 حتى يسجد على مكان طاهر واتصل بعض أجزاء ثوبه بالنجاسة صح بالاخلاق عندنا
 ولم تفسد ولذا لو أعاد سجوده على مكان طاهر في هذه الصورة أو على منقسل بسط
 على النجاسة صحت صلواته باتفاق امتنا بخلاف ما لو سجد على نفس النجاسة حيث تفسد
 صلواته ولا تقيد أعادته على مكان طاهر عندنا خلافاً لما ذهب إليه يوسف ^م فعلم أن مجرد اتصال
 ما هو لا يفسد بالنجاسة لا يفسد صلواته فلا يصلح ذلك للفرق ولو وضع كفیه أو بسط خرقة
 على شيء طاهر للحرا والبرد أو للتراب وسجد على ذلك جاز والكلام إنما هو في الكراهة ما لا يوجب
 على الكفين فقد قلنا الكلام عليه وأما على الخرقة ونحوها فالصحيح عدم الكراهة في الحديث
 الصحيح أنه عليه السلام كان تحت له الخنجر فيسجد عليها وهي حصير صغيرة من الخوص وحكي
 عن الإمام أنه صلى في المسجد الحرام على الخرقة فنهأه رجل فقال له الإمام من أين أنت فقال
 من نوازم فقال الإمام جاء التكبير من وراء أي تتعلون مناشئة تعلوننا هل تصلون على التراب
 في بلادكم قال نعم فقال تجوز والصلاة على الخشيش ولا تجوز وهما على الخرقة والحاصل أنه لا كراهة
 في السجود على شيء مما فرش على الأرض مما لا يتحرك بحركة الصلابة بالاجتماع إلا أن ما لا كراهة
 ما يكون من غير جنس الأرض كالجلد والشمع وكذا خرقة القطن والكتان متمسكاً بجديش
 الخمرة ولا دليل له فيه كيف وقد تقدم ما فيه المقنع من السجود على فاضل ثيابهم وإنما هي من الصلابة
 أو القطن أو الكتان والتقيد بالبسط على شيء طاهر احترازي في الكف لا في غيره فإنه لو بسطه
 على نجس بحيث يمنع وصول أثر النجاسة من الريح واللون يجوز أيضاً صلى ما مر في فصل النجاسة
 ثم إن البسط لدفع الحر والبرد لا كراهة فيه لأنه يحصل به الحضور وزوال الاضطراب وأما
 لدفع التراب وإن كان لدفعه عن جهته ووجهه يكرهه لأن فيه نوع ترفع وهو غير لائق بالصلاة
 وإن كان لدفعه عن عامته وثوبه لا يكرهه لأنه صيانة للمال وتحرز عن اضاعته وفي الخلاصة
 وإذا أراد أن يصل على القبا يجعل الكف تحت رجله ويسجد على الذبل نقله عن الحلواني
 قال البزازی لأن الذبل في مساقط الزبل وطهارة موضع القدمين شرط في القيام وفقاً
 وموضع السجدة مختلف لأنها تتأدى بالأنف وهو أقل من قد رالدرهم ولأن السجود على
 الذبل أقرب إلى التواضع انتهى وإن سجد على التلج فإنه إن لم يلبس به بان يكسره حتى يتداخل
 ويلتصق ببعض أجزائه ببعض وكان التلج بحيث يغيب وجهه ويوجه الساجد فيه ولا يسجد
 وجهه أي صلابته جرم لم يتجز سجوده عليه لعدم استقرار جهته على الأرض أو ما يتصل بها أو
 أن كبده حتى صار بحيث يسجد صلابته ولا يغيب وجهه فيه وضابطه أن لا يتسفل

فكذلك ينبغي أن يعلم
 أن ما عليه من النجاسة
 لا يفسد الصلاة

والأصل أن السجود
 على النجاسة

الذي لا يفسد الصلاة
 لأن السجود على النجاسة
 لا يفسد الصلاة

بالتسجيل فينبذ جاز سجوده عليه وعلى هذا إذا التقي المحشيش الرطب واليابس فسجد عليه إن
 ليد حتى لا يتسفل بالتسجيل جاز ولا فلا وكذا الحكم إذا سجد على التبن أو القطن المحلوج أو
 الصوف ونحوه إن لم يستقر جهته بتمام التسفل لا يجوز سجوده وكذا كل محشوك الفرش و
 الوسائد وكذا كور العمامة ما لم يكبس حتى يفتي تسفله ويحبب الصلاة لا يجوز سجوده ولو
 سجد على الأرض أو على الجوارش وهو نوع من الدهن أو على الذرة لا يجوز سجوده لأن هذه الحبوب
 للاستعمال ولزادتها لا يستقر بعضها على بعض فلا يمكن انتهاء التسفل فيها واستقرار الجهة
 عليها ولو سجد على الخطة أو الشعر يجوز لأن حياتها ليستقر بعضها على بعض خشونة و
 رخاوة في جسامها أما الأرض ونحوه من الحبوب والمحلوج وشبهه من المنقوش إذا كان شئ منها
 في جوارق جاز السجود عليه إذا كان غير متخلخل في الجوارق لا مكان استقرار الجهة عليه ووجوب
 الصلاة لتما سك اجزائه بسبب الجوارق ولا تنس اشتراط عدم التسفل وسئل نصير بن يحيى
 عن يضع جهته على حجر صغير هل يجوز سجوده أم لا قال إن وضع أكثر الجهة على الأرض له
 مع ذلك الحجر لا نمن جملة الأرض يجوز ولا فلا كذا في المحيط وتقدم عن التجنيس أيضا ولا بد من
 معرفة مقدار الجهة ليعلم أكثرها وأقلها وهي من الصدغ إلى الصدغ طولا ومن الحاجبين إلى حرق العقب
 عرضا ومن هذا علم فساد ما قيل أنه لا يشترط لمهارة موضع السجود لأن فرضه يتأدى بمقدار الداهم
 إذ لا شك أن أكثر الجهة زائد على قدر الداهم كما بيناه وإن لم يضع ركبتيه في السجود على
 الأرض يجوز سجوده وهذا هو المختار لما تقدم أن وضعهما في السجود مستلزم بفرض خلافا
 لما قاله الفقهاء أبو الليث على ما تقدم والسادسة من الفرائض القعدة الأخيرة التي تكون
 في آخر الصلوة سواء تقدمت أم تأخرت في الثمانية وقد رافض في القعدة هو القعدة مقدما
 أدنى قراءة التشهد وهو أسرع ما يكون مع تصحيح اللفاظ لقوله عليه الصلوة والسلام إذا قلت
 هذا وفعلت هذا فقد تمت صلاتك علق التمام بأحد الشيئين إما قوله النعمان إلى عبده و
 رسوله وأما القعود مقدما ذلك القول وإذا قرأ بسرعة صدق أنه قال لكن يشترط تصحيح اللفاظ
 ليكون ناطقا بالكلمات الموضوعة للمعاني فإن القول لا يصدق على ما دون ذلك من التصويت
 بالفاظ لا يفهم لها معاني والمراد من التشهد النعمان إلى عبده ورسوله هو الصحيح لا ما زعم البعض
 أنه لفظ الشهادتين فقط وتظهر فرضيتهما أي ثمة فرضية القعدة في هذه المسائل التي
 ذكرها الأولى رجل صلى الظهر ونحوها خمسا بيان قيد الخامسة بالسجدة ولم يقعد على رأس
 الرابعة بطلت فرضيته أي فرضية صلوة تركها الفرض على وجه لا يمكن تذكره لزيادة
 دكعة تامة بالسجود الخامسة ونحو صلوة ففلا عند أبي خنيفة رحمه الله و

فإن كان كل صلوة
يجل وصفها

أبى يوسف رحمه الله عند سجدة رجم فيبطل أصل صلاته ويخرج من كونها صلوة وهي قاعة
أن كل صلوة يبطل وصف من أوصافها بطلت أصلا عنده لا عند أهل الان بطلان الوصف
يستلزم بطلان التحريمية عنده لأنها إنما انعقدت للصفة فإذا بطلت الصفة بطل ما
انعقد لها وهي أن يكون بطلان الوصف لا يستلزم بطلان الأصل والتحريمية انعقد للأصل
لأن الوصف تابع فالشروط والأركان لا يكون له قصد وعلى هذا لو لم يقعد الثالثة المغرب
وسجد الرابعة وعلى ثمانية الفجر وثقوى وسجد للثالثة والثانية من المسائل المسافرا إذا
اقتدى بالمقيم في صلوة فائتة رباعية لا يصح اقتداؤه به لأن القعدة الأولى فرض في حق
المسافر دون المقيم فيكون اقتداؤه به حينئذ اقتداء المفترض بالتنقل وهو غير جائز
عندنا على ما بينه قيد بالفائتة لأنه لو اقتدى به في الوقتية تصح لأن الصلوة قبل خروج
الوقت قابلة للتغير فيتغير بالاعتداء بالمقيم وتصير رباعية كما تتغير بنية الإقامة بخلاف
الفائتة فإنها استقرت على الصفة التي خرج الوقت وهو متصف بها من سفر وقامت له
قابلة للتغير بطريان إقامة وسفرا واقتداء والثالثة من المسائل إذا تذكر المصلي بعد تمام
الصلوة والقعود قد رآه التشهد أن عليه سجدة التلاوة فعاد إليها أي إلى سجدة التلاوة
بأن يسجد ما ارتفعت أي زالت القعدة وارتفعت يعود إلى شيء محله قبلها فإن محل السجدة
كان للصلوة أو للتلاوة قبل القعود الأخير أما سجود الصلوة فظاهر وأما سجود التلاوة فلا من
أحكام القراءة فيلحق بها بخلاف سجود السهو فإن محل آخر الصلوة فلا يرتفع به القعدة حتى أنه لو لم
يقعد قد رآه التشهد بعد ما يسجد للتلاوة فسدت صلواته بخلاف ما لو يسجد للسهو ولم يقعد
بعد قد رآه التشهد حيث لا تقصد صلوة لما قلنا والرابعة من المسائل إذا نام المصلي في القعدة
الأخيرة كلها فلما انتبه أي فحين انتبه يفرض عليه أن يقعد قد رآه التشهد وإن لم يقعد
فسدت صلواته وذلك لأن الأفعال في الصلوة حاله النوم لا تحتسب ولا تعتبر لصحتها
لأن اختيارها كان وجودها كعدمها كما إذا قعد في الصلوة نائما أو قام أو ركع أو سجد نائما أو
هذا في القيام والقراءة والركوع والسجود مقرر وأما القعدة فلا نص فيها فقيل إنها اقتد
من النائمة لأنها ليست كسائر الأركان لأن مبناها على الاستراحة فيلزمها النوم بخلاف سائر
الأركان لأن مبناها على المشقة فلا تتأدى بالنوم فالأصح ما ذكره هنا لأنها من أجزاء العبادة فلا
تتأدى بالاختيار ولا اختيار للنائم وفي النوازل رجل افتتح فنام فقعد وهو نائم يجوز
عن القراءة لأن الشرع جعل النائم كالنائب تعظيما لأمر المصلي بالمحذوث وبه فارق الطلاق الذي
المجنون والصبي إذا صليا كانت صلاتهما جائزة ولو طلقا لم يجز وقال صاحب الهداية في التجنيس والختار

فإن نام المصلي في القعدة
الأخيرة كلها قبل أن ينتبه
يفرض عليه أن يقعد
قد رآه التشهد

انه لا يجوز لأن الاختيار شرط أداء العباداة ولم يوجد قال ابن الهمام ولا وجه لاختيار الفقير يعني أبا الليث
 صاحب النوازل لأن الاختيار بالمشروط قد وجد في ابتداء الصلوة وهو كاف لا يرى أنه لو ركنه ومجدها
 عن فعله كل الذهول مجزئته انتهى الجواب مما منع كون الاختيار في الابتداء كافيا ولا نسلم أن الذاهل غير
 مختار وكذا المجنون والصبي بخلاف النائم وهذه المسئلة وهي وقوع بعض الأفعال في الصلوة حالة النوم
 يكثر وقوعها لأشياء في التراخي خصوصاً في الأعيان والناس عن هذه المسئلة فافلون والسابعة من الفرائض
 لما فرغ من بيان الفرائض الست التفتق عليها شرح في بيان الفريقتين المختلفتين فيها أحدهما هي السابعة وهي
 الخروج من الصلوة بفعل المصلي فإنه فرض عند المجتهد خلافاً لما على ما ذكره أبو سعيد البردعي كما تقدم
 حتى أن المصلي إذا أحدث بعد ما قعد قد ركنه وتكلم أو عمل على الأيانية في الصلوة كالأكل والشرب وغير
 ذلك تمت صلاته بالاتفاق لتمام جميع فرائضها عند هداكنا عند وجود الخروج بصنعه أيضاً وانسحق
 الحديث من غير عمد منه في هذه الحالة فكذلك تمت صلاته عند هداكنا ولم يبق عليه الأثر ويجب والسلام
 وأما الفرائض فقد تمت جميعاً وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يخرج عن الصلوة بفعله قصد الكون
 فرضاً قد بقي عليه من فرائضها حتى لو لم يتوضأ ولم يخرج بصنعه بل عمل أياً في الصلوة من غير متعلقاً
 الوضوء تبطل صلاته لفعله فرضاً من فرائضها وهو الخروج منها بغير طهارة ويثبت في هذا الأصل
 وهو كون الخروج من الصلوة بفعل المصلي فرضاً عند هداكنا مما سأل تلقب بالأشعة عشرية وهي
 المتيمم إذا رأى الماء وقد ركنه استعمله بعد ما قعد قد ركنه وكذا المقتد بالمتيمم إذا رأى الماء في
 هذه الحالة وعندنا أن ما قد ركنه استعمله أو كان المصلي ما سأل على الخف فانقضت مدة مسحه
 بعد ما قعد قد ركنه أو خلع خفيه أو أحدهما حقيقة أو حكماً بعمل يسير بحيث أن من رآه
 لا يظن خارج الصلوة بسبب ذلك وقيد به بأنه لو خلعه بعمل كثير لا يثبت في الخلاف لوجود
 الخروج بصنعه أو كان المصلي أمياً فتعلم سورة بعد القعود قد ركنه أو رآه أو رآها
 مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى لو تعلمها من غيره أو درسها لا يثبت في الخلاف
 الخروج بصنعه لأن مثل هذا الفعل مناف للصلاة وقد فعله قصد الجأز والتذكروا أنه
 ليس بمناف فلم يخرج به أو كان المصلي عارياً فوجد ثوباً بعد ما قعد قد ركنه أو رآه أو رآها
 على لبس الثوب أو ألقى عليه الثوب ولم يتكلف في لبسه أو كان المصلي مومياً غير قادر على
 الركوع والسجود فقد ركنه الركوع والسجود بعد القعود قد ركنه أو ركنه أو ركنه أو ركنه أو ركنه
 في هذه الحالة فاستخلف أمياً أو طلع عليه أي على المصلي الشمس هو في صلاة الفجر هذه هي
 أو دخل وقت العصر وهو في صلاة الجمعة في هذه الحالة أو كان المصلي ما سأل على الجبيرة فسقطت عنه برء في هذه

مسائل ثمانية عشر

الحالة او كان صاحب عذر فانتقطع عذره في هذه الحالة واستمر لا تقطع حتى استوفى وقت صلاة بان تقدم وهو في هذه الحالة من صلاة الظهر واستمر لا تقطع حتى خرج وقت العصر ففي هذه المسائل الاثنى عشرة فسدت صلواته عند ايجاف ترجم الخروج من الصلوة بامر آخر غير صنعه مع ان الخروج بصنعه فرض فقد ترك فرضا من الصلوة لا يمكن تدركه ففسد وقال امت صلواته لان الخروج بصنعه ليس بفرض لقوله عليه الصلوة والسلام لابن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك هكذا وقم في رواية الدارقطني باو وفي رواية ابي داود بالواو ولكن قال النووي اتفق الحفاظ على انها مدرجة من كلام ابن مسعود يعني قوله ان قلت هذا الخ ولذا لم نستدل به على افتراض القعدة كما استدلل به في الهداية وغيرها على ما قد مر في بيان الفرائض تبعا للشيخ كمال الدين لكن قال الشيخ كمال الدين والحق ان غايته الادراج هنا ان تصير موقوفة والموقوف في مثله حكم الرفع وجواب ايجاف ترجم ان معنى فقد تمت قاربت التمام لان الشيء يسمى باسم ما قرب اليه قال الله تعالى اني اعصر خمر او قال عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلا وقال عليه الصلوة والسلام لقنوا نواكم وقال عليه السلام من وقف بعرفة فقد حج وقد بقي عليه طواف الزيارة وهو فرض هذا كله على تقدير كون الخروج بصنع المصلي فرضا عنده وقد تقدم انه غير مخصوص عنه وانما الزم ابو سعيد البردعي من تبعه من جوابه في هذه المسائل بالفساد ولا وجه له الا كون الخروج بصنعه فرضا وقيل ان الفساد في هذه المسائل ليس لكون الخروج بصنعه فرضا بل باعتبار ان التحريم باقية بعد فراغه من التشهد فاعتراض هذه الاشياء في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلوة وفيه نظر اذ لو كان كذلك لم يفرق بين تعد ماينا في الصلوة وبين هذه المسائل كما في خلال الصلوة وقد جمعوا انه لو تعد الحد او غيره من المنافيات في هذه الحالة تتم صلواته ولا كذلك في خلال الصلوة وقيل انفسا في المسائل المذكورة ليس لعدم الخروج بصنعه بل لاداء مع الحد اذ بالرؤية وانقضاء المدة وانقطاع العذر يظهر عمل الحد السابق فيستند النقص فيظهر في هذه المسائل اقبالا جزء من الصلوة بخلاف عروض هذه العوارض بعد انقضاء الصلوة وفيه نظر لانه لا يتردد في بقية المسائل وميل الشيخ حافظ الدين في الكافي الى ان الخروج بصنعه فرض وعلمه بما تقدم من انه لا يمكن اداء فرض آخر الا بالخروج من هذه الصلوة وقد تقدم ما فيه علمه ايضا بان اجتنابا على بقاء التحريم في هذه الحالة حتى لو نوى المسافر الاقامة في هذه الحالة يتغير فرضه كما لو نواها في خلال الصلوة والتحريم لا يراى بها ذاتها وانما يراى بها افعال الصلوة ولم

ف
الموقوف في مثله
حكم الرفع

يبقى فعل آخر سوى الخروج فكان فرضا ضرورة انتهى والظاهر ان هذا هو التحقيق فان
 قيل الخروج منها قد يكون بمعصية كالكذب والمعصية لا تنصف بالوجوب وكذا
 قد يكون بالحدث العهد وكون الحدث فريضة من فرائض الصلوة وجزء منها
 في غاية القبح قلنا الفرض انما هو الخروج الذي هو مسبب عن الفعل لا الفعل
 الذي هو مسبب ولا يلزم من قيم السبب قيم المسبب كالحدود والقصاص ^{وان} صفان ^{وان} العهد
 ولان سلم ان الفعل هو الفرض فانما هو فرض من حيث انه سبب الخروج من الصلوة
 لا من حيث انه كذب او حدث او نحوه وهذا كوقوع فعل الجماع سببا لحرمة المصاهرة
 من حيث هو سبب للولد لا من حيث هو في وكون السفر سببا للترخص من حيث
 انه خروج مديد لا من حيث انه اخافة السبيل او تمرد على المولى ولا يلزم من كونه
 فرضا لها كونه جزء منها كما في الشرائط وكذا السلام ليس بجزء منها كيف وهو
 مناف لها اجماعا حتى تفسد بوجوده في خلاها وهذا لان اتمامها بانتهاءها
 وانهاؤها بتحصيل ما يضادها اذ الشيء انما ينتهي بما ينافي كليل ينتهي بالنها
 والسواد بالبياض هذا وقد زيد على هذه المسائل ما وصل بالنجاسة لفقد
 ما يزيلها ثم بعد ما قعد قد رالتشهد قد رعل ازالته او ما اذا دخل وقت من
 الثلثة في قضا فائتة في هذه الحالة وما اذا اعتفت وهي تصل بغير قناع في
 هذه الحالة فلم تستر على الفور والثامنة من الفرائض وهي الثانية من
 المختلف فيها تعديل الاركان فانه عند ابى يوسف رحمه فرض لما ذكرنا من الحديث
 اى حديث ابن السعود المتقدم في اول ذكر الفرائض وعندهما تعديل الاركان
 من الواجبات لا من الفرائض وقد تقدم الدليل هناك وسئل محمد عن ترك
 الاعتدال في الركوع والسجود فقال اني اخاف ان لا تجوز صلوة وكذا عن ابى حنيفة
 وعن السرخسي من ترك الاعتدال يلزم الاعتدال اى يلزم ان يعيد الصلوة
 بالاعتدالات ومن الشائخ من قال يلزم ان يعيد ويكون الفرض هو الثاني والمختار ان الفرض هو
 الاول والثاني جبر للخلل الواقع فيه بترك الواجب قال الشيخ كمال الدين بن الهمام لا اشكال في وجوب ^{الاعتدال}
 اذ هو الحكم في كل صلوة اديت مع كراهة التكريه ويكون جابرا للاول لان الفرض لا يتكرر وجده الثاني يقتضي
 عدم سقوطه بالاول وهو لازم ترك الفرض لا الواجب انتهى كذا القوم من الركوع والجلوس بين السجود ^{ثلاث}
 والطائفة فيهما كلها فرائض عند ابى يوسف رحمه الحديث المذكور وعندهما هي سنن على ما ذكر
 في الهداية وغيرها قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وينبغي ان تكون القومة والجلوس واجبتين للمواظبة ولما

اصحاب السنن الاربعة والدارقطني والبيهقي عن حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلاة
 الا يقيم الرجل فيها ظمراً في الركوع والسجود قال الترمذي يحد حسن صحيح وعله كذلك عندهما ويؤيد
 عليه ايجاب سجود السهو وفيه ما ذكر في فتاوى قاضين في فصل ما يوجب السهو قال المصلي اذا
 ركع ولم يرفع راسه من الركوع حتى خر ساجدا ساهياً يجوز صلواته عند ابي حنيفة
 رحمه الله نعم ومحمد رحم وعليه السهو وانتهى وقال صدر الشريعة وكذا الاطمينان بين الركوع
 والسجود بين السجودتين يعني انه فرض عند ابي يوسف ركع واجب عندهما فانه شبهه
 باختلافهم في الاطمينان في الركوع والسجود ثم ان مختار الجرجاني ان التعديل في
 الركوع والسجود ايضا سنة عندهما وكونه واجبا عندهما هو اختيار الكرخي فانه فصل بين الطائفة
 في الركوع والسجود وبين القومة والجلوس ان الاول مكمل للركن المقصود لذاته وهو الركوع والسجود
 والاخرين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال فكانتا سنتين اظهارا للتفاوت بين المكملتين وان
 علمت ان مقتضى الدليل في كل من الطائفة والقومة والجلوس الوجوب قال الشيخ بحال الدين لا ينبغي
 يعدل عن الدراية اذا وافقها رأيا على تقدم عن فتاوى قاضين ومثله ما ذكر في الفتية من قوله
 شدد القاطع الصلوة في شرحه في تعديل الأركان جميعها شديدا بليغا فقموا كمال ركن وأعد ابي حنيفة
 ومحمد وعند ابي يوسف والشافعي فريضة فيمكث في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى تطمئن كل
 عضو منه هذا هو الواجب عند ابي حنيفة ومحمد حتى لو تركها او شيئا منها ساهيا يلزمه السجود
 ولو تركها عدا يكره اشد الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلوة ويكون معتبرة في سقوط الترتيب
 ونحوه كمن طاف جنبا يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كذا هذا انتهى ثم لما فرغ من
 الفرائض اتبعها ذكر الواجبات بحسن المناسبة فقال وما سواه اي ما عدا تعديل ركان
 من الواجبات جملة اشياء منها تعيين قراءة الفاتحة فان قراءتها واجبة عندنا خلافا
 للثلاثة فانها فرض عندهم لما في الصحيحين من قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لم يقرأ
 بفاتحة الكتاب ولنا انه ظني لا يصلح للزيادة على القطعي اذ هي نسخ فتبت به الوجوب فيأثم
 بترك الفاتحة من غير فساد ومنها تعيين القراءة المفترضة في الركعتين الاوليين
 منها المواظبة عليه الصلوة والسلام على ذلك من غير ترك ومنها الاقتصار فيها اي
 في الركعتين على مرة واحدة في كل واحدة فانه واجب حتى لو تركها في ركعة تركها عدا فوجب
 سجود السهو ولو سهوا لانه مخالف للتواتر من مواظبة عليه الصلوة والسلام ولا يلزم
 منه تاخير واجب وهو السورة وقيد بالاوليين لان الاقتصار على مرة واحدة في كل ركعة ما
 بعد ما ليس بواجب حتى لو كبرها سهوا لا يجب سجود السهو لان ما بعد الاوليين لا يتعين فيه

ويجاب في الصلوة لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب

القراءة ان شاء قرء وان شاء سبغ وان شاء سكت فترك اسرافاً تحتج ملحق بالتسليم والثناء
 فلا يوجب سجود السهو وعلى ما صرح حوايه ولا يلزم منه انه لو تعدل لا يكرهه ما لم يؤد الى امر آخر يكره
 كتطويل الامام على الجماعة او اطالة الركعة على ما قبلها ومن الواجبات تقديمها اي تقديم
 الفاتحة على السورة للمواظبة ايضاً ومنها ضم السورة او ما يقوم مقامها من الايات التي
 تعدل سورة اليها الى الفاتحة للمواظبة ايضاً ولما روى الترمذي عن ابي سعيد انه
 عليه السلام قال مفتاح الصلوة الطهور وتحررها التكبير وتخليها التسليم ولا صلوة الا بغير
 بالحد والسورة ولكن في سنة ابو سفيان طريق ابن شهاب السعدي وعنه رواه ابو حنيفة
 في مسنده نقل عن ابن معين والنسائي يضعفونه وليد بن عدي وقال روى عنه الثقة
 وانما انكر عليه لانه ياتي في المتن بامور لا ياتي بها غيره واسانيد مستقيمة انتهى وما ذكره
 الهداية وغيرها ان ضم السورة فرض عند مالك لم يوجد في شيء من كتب مذهب بل هو
 عند الاثمة الغلبة ومن الواجبات الجهر بالقراءة فيما يجهر فيها كالنحر والجمعة والعيد
 اولي المغرب والعشاء كالترديد والوتر فان الجهر في جميع ذلك واجب على الامام ومنها المخافة
 بالقراءة فيما يخاف فيه بها كغيرها ذكر فان الجهر والمخافة في محله واجب للمواظبة منه على الصلوة
 والسلام على ذلك ومنها قراءة القنوت في الوتر ومنها قراءة التشهد فانها واجبة في القعدتين
 الاولى والاخرة والى هذا مال صاحب الهداية في باب سجود السهو فانها واجب السجود بترك
 التشهد في القعدة الاولى كما في القعدة الاخرة وهو ظاهر الرواية وفي رواية واجب القعدتين
 فقط اما في الاول فهي سنة والى مال صاحب الهداية في باب صفة الصلوة حيث قال في بيان الواجبات
 وقراءة التشهد في القعدة الاخرة وظاهر الرواية اظهر للمواظبة في جميع ذلك من غير ترك ومن
 الواجبات القعدة الاولى لما مر من امر او منها سجدة التلاوة فلتها مع كونها واجبة في نفسها في
 من واجبات الصلوة ايضاً اذا تليت فيها حتى لو اخرها عن محلها سهواً يجب عليه سجود السهو
 لانها من محلات الركن وهو القراءة ومكمل الفرض واجب منها سجدة السهو لان سجود السهو
 جبر لما وقع من الخلل في الصلوة بسبب ترك الواجب وكما له او رفع الخلل من الصلوة وكما لها
 واجب ومنها تكبيرات العيد بين المواظبة عليها من غير ترك والركن التكبيرات الزوائد لجميع
 ما يقع فيها من التكبيرات فان تكبيرة الاحرام فرض وتكبيرات السجود سنة لكن تكبير ركوع الركعة
 الثانية التحق فيها بالزوائد لان اتصالها بها حتى يجب سجود السهو بتركها وان كانت سنة
 في غيرها ومنها الانتقال من الفرض الذي هو في الفرض الذي بعده فان ذلك واجب
 حتى لو اخل به كما اذا ركع ركوعين يجب عليه سجود السهو لانه لم ينتقل من الفرض وهو الركوع

الاول الى الفرض الذي بعده وهو السجود بل ادخل بينهما فاعلا اجنبيا وهو الركوع الثاني فقد انتقل
من الفرض الى غير الفرض وكذا اذا سجد ثلاث سجدة او قعد عن النهوض الى الثانية او الرابعة ثم قام و
ذلك مما يتخلل فيه بين الفرضين شئ ليس بفرض وتبقى على المصنعة واجبا الخزان لم يذكرها وهما
رعاية الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال في كل صلاة او في كل ركعة والخروج بلفظ السلام
بيان الاول فاعلم ان المشرع فرضا في الصلاة اربعة انواع ما يتحد في كل الصلاة كالقعدة او
في كل ركعة كالقيام والركوع وما يتعد في كل ركعة كالركعة او في كل ركعة كالسجود والترتيب شرط
بين ما يتحد في كل الصلاة وبين جميع ما سواه من الثلاثة الاخرى حتى لو تذاكر بعد القعدة قبل السلام
او بعده قبل ان يتاقي بمناف ركعة او سجدة صليبة او سجدة تلاوة فعلها واعاد القعدة وسجد للسجود
وكذا لو تذاكر ركوعا قضا وقضى ما بعد من السجود او قياما او قراءة صلي ركعة تامة واعاد القعدة
وكذا يشترط الترتيب بين ما يتحد في كل ركعة كالقيام والركوع وبين ما بعده وكذا قلنا انفا
في ترك القيام وحده يصلي ركعة تامة ولما الترتيب بين ما يتكرر في كل الصلاة كالركعة او واجب لا ضرورة
للافتداء حيث يسقط به الترتيب فان المسبوق يصلي بعض ما تأخر من الركعات قبل ما قبله
كذا الترتيب بين ما يتكرر في كل ركعة كالسجود وبين ما بعده واجب حتى لو ترك سجدة من ركعة
ثم تذاكرها فيما بعد هان قيام او ركوع او سجود فانها يقضيها ولا يقضى ما فعله قبل قضائها
مما هو بعد ركعتها من قيام او ركوع او سجود بل يلزم سجود السهو ونحوه لكن اختلفت في
لزوم قضاء ما تذاكره قضاها فيه كالموتد كرو هو راكع او ساجد انه لم يسجد في الركعة التي قبلها
فانه يسجد ها وهل يعيد الركوع والسجود المتذكرة فيه ففي الهداية انه لا يجب اعادته بل تستحب
معللان الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الافعال وفي فتاوى قاضيان انه يعيد ولو
لم يعيد فسدت صلواته معللان بان ارتفعض بالعود الى ما قبله من الاركان لانه قبل الرفع
منه يقبل الرفض بخلاف ما لو تذاكر السجدة بعد ما رفع من الركوع لانه بعد ما تم
بالرفع لا يقبل الرفع واما الخروج بلفظ السلام فهو واجب عندنا لما اظنت عليه السالكين
وعند الامم الثلاثة هو فرض فلو تركه فسدت صلواته عندهم لا عندنا على ما تقدم انه لو
حدث عذر بعد القعود قدر التشهد او تكلم او عمل عملا منافيا للصلاة تمت صلواته لكن
مع كراهة التعذر لم تركه الواجب ولا يقال ما ذكرتم في افتراض القعدة الاخرى من ان المواظبة
وقعت بيانا للجمل يقتضيه افتراض السلام لا نقول ذلك فيما هو داخل في الصلاة لا ما هو
خارج عنها والسلام خارج لما فات اياها وفسادها بماذا وقع في خلاصها قصدا بالاجماع
فصل في حصة الصلاة واما حصة اي بيان حقيقة الصلاة من ابتدائها

ف
يجب السجود
اذا قعد عن
النهوض الى
الثانية او الثالثة
ثم قعد

مسائل الترتيب
من ترك سجودا
اعادة فاذكر فيه

الاصفة الصلاة

الى انتهائهما على الترتيب للتوارث فهو انه اذا ادا الرجل ان يدخل في الصلوة فوي وهي شرط
 كما هو واخرج يد يمينه من كميه عند التكبير وهو ليس بفرض في شيء من الصلوة ولا اعتبار لما قاله
 بعض من شراح الكنز من الركعة انه انما قيد بقوله عند التكبير لان اخرجها بعد ذلك
 في الصلوة فرض تفسد الصلوة بتركه ثم استدل على ذلك بحديث موضوع انه عليه
 الصلوة والسلام قال اخرجوا ايديكم من ارجاءكم من لم يخرج يد يمينه فاجتنب عليه
 حرام ولعمري ان هذا الجعل عظيم بالحكم والاستدلال اما الحكم فانه لم يوجد بنقل صحيح
 لا ضعيف ولا يصح ان يوجد واما الاستدلال فانه لو فرض ان هذا الحديث له اصل لم يفيد
 غير الكراهة ولم يكن زائدا على خبر تعديل الاركان وخبر الفاتحة وغير ذلك مما لم يثبت بها
 سوى الوجوب مع صحتها وقوتها في الدلالة على ما اريد بها فكيف بحديث مختلف كذب
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاب عن الالفاظ الفضيحة بركا كته وبرودته ولولا
 النصيحة وخوف الاعتراض من لا يمارس له بالفضل كان الاولى التحرز عن ذكره عن اصل
 وصيانة الكثرة عنه ثم اذا اكبر تكبيرة الاحرام ورفع يد يمينه وهو سنة والافضل كون
 الرفع من التكبير بان ابتداءه عند ابتداء التكبير بانه عند انتهائه وذكر في الهداية
 ان يرفع يد يمينه ولا ثم يكبر فانه قال فيها ويرفع يد يمينه مع التكبير وهو سنة لان النبي صلى
 الله عليه وسلم واظب عليه وهذا اللفظ يعني لفظ المعية يشير الى اشتراط المقارنة وهو لم يرد
 عن ابي يوسف والحكي عن الطحاوي والاصم انه يرفع اولاه ثم يكبر لان فعله في الكبرياء عن غير
 الله تعالى والنفي مقدم على الاثبات انتهى واللعبة مختار شيم الاسلام وصفا التحق واخرين
 وذكر الزاهدي عن البقال انه قال هذا قول اصحابنا جميعا وقوله لان النبي واظب استدل
 بالمواربة على السنة من غير ترك وان كانت تفيد الوجوب لكن اذ لم يوجد نص الوجوب وقد هو
 للاعراي من غير ذكره وتأخير البيان عن وقت الحاجة يجوز على انه حكى في الخلاصة المختارة انه في تركه ولا
 قال والمختار انه اعتاده اثم لا ان كان احيانا انتهى وقوله لان فعله في الكبرياء يعني ان حكمه
 شرعية هذا الرفع الاشارة الى نفي الكبرياء عن غير الله يحصل منه النفي بالفعل والاثبات بالقول لخص
 الكبرياء عليه سبحانه والمعروف في الدلالة على هذا المقصود اذ كانت باللفظ وجوب تقديم مفيد النفي
 فاذا دل عليه بغيره كان المناسب ان يسلك به سبيل المعنى استحسانا لانه لو احتج به بان ذلك
 هو في اللفظ فلا يلزم في غير اذ ليس الكلام الا في الاولية وقيل يكبر ولا ثم يرفع وقد ورد في بعض
 الاحاديث ما يدل عليه ايضا فانه ثلاثة اقوال وفي معنى كل قول ورد حديث عنه عليه السلام
 فيونس بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعل كل ذلك وترجع في الهداية احد افعاله على السلام بالمعنى

في القول بعض
 شرح الكنز
 ان اخرج
 اليد من
 الجيبين
 في الصلوة

الافضل كون
 الرفع مع
 التكبير
 بان يكون ابتداء
 عند ابتداء التكبير
 وانتهى عند
 انتهائه

في رفع اليد عن
 التكبير
 قول القوم
 الايد
 التكبير

الذي ذكره ومقدار السنة في رفع اليدين ان يرفع الرجل حتى يحاذي اى يقابل بايديها شحمتي
اذنيه وفي فتاوى فاضلان يمس طرف ايمتها شحمتي اذنيه واصابعه فوق اذنيه عند الائمة الثلاثة
السنة ان يرفع يديه الى منكبيه لما روى البخاري عن ابي حميد رضي الله عنه قال كنت احفظكم صلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم رايت اذ اكبر رفع يديه حذاء منكبيه الحديث ولنا ما في صحيح مسلم
من روايته واثبت بن حجر انه رآه صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حين دخل في الصلوة كبر ووضعها
حيال اذنيه وما في سنن البيهقي الكبري عن انس كان صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة
ثم رفع يديه حتى يحاذي بايديها اذنيه قال ابو الفرج رجا اسناده كمال ثقة ولا معارضة
فان محاذة الشحمتين بالايها من تسويع حكاية محاذ اليدين بالمنكبين والاذنين لان
طرف الكف مع الرسغ يحاذي المنكب يقاربه والكف بنفسه يحاذي الاذن ولليد تطلق على الكف
الى اعلاها فالذي يرض على محاذة الابهامين بالشحمتين ووفق في التحقيق بين الروايتين فوجب اعتباره
ثم راينا رواية ابي داود عن واثبت بن حجر صرح فيه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم حين قام
في الصلوة رفع يديه حتى كانتا جبالا منكبيه حاذي بايديها اذنيه انتهت وعلما وفاقا في كتبهم
فصور الخلاف في هذا مع الشافعي ولا خلاف في الحقيقة بيننا وبينه فان قوله يرفع يديه حذو
منكبيه المراد الكفان لانه صرح في كتبهم انه يحاذي اطراف اصابعه على اذنيه وايها مية
شحمتي اذنيه مذهبهم كذا هبنا من غير فرق ويفرح اصابعه حال الرفع لكن لا يفرح كل التفريح
ولا يضم كل الضم بل يتركها على العادة ويوجه حالة الرفع بطن كفيه نحو القبلة كما لا لاقبال عليها
وفي المحاوي وقال بعضهم يجعل بطن كل كف الى كف اخرى واما المرأة فانها ترفع يديها
عند التكبير حذاء ثدييها بحيث تكون رؤوس اصابعها حذاء منكبيها لان ذلك استرها
وامر ما مبني على السترة في القنينة قيل هذه السنة في الحرة اما في الامة فكالرجل لان كفها ليست
بعورة ويرد عليه ان كف الحرة ايضا ليس بعورة وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة ان المرأة كالرجل
والاول الصحيح لما ذكرنا والمقتدي يكبر تكبيره مقارنا بتكبير الامام عند ابي حنيفة وعندهما
يكبر بعد تكبير الامام والخلاف انما هو في الافضلية لا في الجواز وقد تقدمت المسئلة بدليلها
في بحث النية ولا يترك رفع اليدين عند التكبير لانه سنة مؤكدة ولو اعتاد تركه ياثم لان النفس
الترك لانه استغفان عدم مبالاة بسنة واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مدة
عمره اما لو تذكر بعض الاحيان من غير اعتياد فلا ياثم وهذا مطر في جميع السنن المؤكدة ثم يضع
يمينه على يساره بعد التكبير ولا يرسلها عندنا خلافا لما روى البخاري عن سهل
بن سعد كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليمنى على فمها اليسرى في الصلوة وعن

وائل بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حين دخل في الصلوة وكبر ثم التحف
 بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ورواه مسلم وعنه قبيصة بن هلب قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه ورواه الترمذي وقال حديث حسن ويقبض بيده اليمنى
 ويسوغ يده اليسرى أي السنة ان يجمع بين الوضع والقبض جميعا بين ما ورد في الأحاديث المذكورة
 بعضها ذكر الأخذ وفي بعضها ذكر وضع اليد على اليد وفي البعض وضع اليد على الذراع فكيفية الجمع
 يضع الكف اليمنى على الكف اليسرى ويحلق الأبهما ويخضع على الرسغ ويبسط الأصابع الثلاث على الذراع
 فيصنف أنه وضع اليد على اليد وعلى الذراع وإن أخذ شماله بيمينه ووضعها أي الرجل تحت السرة وعند
 الشافعي على الصد وهو رواية مالك وأحمد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام كون الوضع تحت السرة أو
 الصدر وهو رواية مالك وأحمد قال الشيخ كمال الدين بن الهمام كون الوضع تحت السرة أو الصدر
 لم يثبت فيه حديث يوجب العمل في حال على المحدثين وضعها حال كون قصد التعظيم في
 القيام المجد في الشاهد منه تحت السرة وذكر عن علي بن السنينة في الصلوة وضع الكف على
 الكف تحت السرة ورواه أبو داود وأحمد واللفظ له قال النووي اتفقوا على تضعيفه لأنه
 من رواية عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي مجمع على ضعفه وأما المرأة فأنها تضعها تحت
 ثدييها بالاتفاق لأنه استترها ثم الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف وعند مالك سنة لكل قيام فيه قراءة فيضع في حال الشاء والقنوت وصلوة
 الجنازة عندها خلافا لغيره في القنوت بين الركوع والسجود بين تكبيرات العيدين
 اتفاقا ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره أي وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا
 إله غيرك فقد روى البيهقي عن أنس وعائشة وأبي سعيد الخدري وجابر وعمر بن الخطاب
 الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره من فروع الأحكام وابن مسعود رضي الله عنه
 الدارقطني رفع عن عمر بن الخطاب قال والمحفوظ عن عمر بن الخطاب وفي صحيح مسلم عن عبدة وهو ابن أبي
 كنانة أن عمر بن الخطاب كان يحركه هؤلاء الكلمات ورواه أبو داود والترمذي عن عائشة رضي الله عنها ورواه
 الدارقطني عن عثمان بن عفان قال ورواه سعيد بن منصور عن أبي بكر الصديق من قوله وفي رواية أبي داود عن
 أبي سعيد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل كبر ثم يقول اللهم بحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك
 لا إله غيرك ثم يقول لا اله الا الله ثلاثا ثم يقول الله أكبر ثلاثا أعني بالله السميع العليم من الشيطان
 الرجيم من همزه ونفخه وتقل ثم يقرأ وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي و
 حديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب وقال ابنه وقد تكلم في اسناد حديث أبي سعيد
 كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي وقال أحمد لا يصح هذا الحديث انتهى وعلي بن علي

عند الشافعي
 رحمه الله تعالى
 يضع اليدين
 على الصدر

بخاد بن رفاعه وثقه وكيع وابن معين وابو زرعة وكفيهم ولم أثبت من فعل الصلوة كغيره وغيره
 الافتتاح بعدد عليه الصلوة والسلام سبحانك اللهم مع الجهر بقصد تعليم الناس ليقصدوا
 كان دليلا على انه الذي كان عليه الخرافة وان كان الاكثر من فعله وان كان رفع غيره اقوى
 على طريق المحدثين الا ترى انه روي في الصحيح من حديث ابي هريرة رضي الله عنه عليه السلام كان
 يسكت هذبة قبل القراءة بعد التكبير فقلت يا ابي انت واجي يا رسول الله ما رايت سكتك
 التكبير والقراءة ما تقول قال قول اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعد بين المشرق والمغرب
 اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج
 والماء والبرد وهو اصح من الكل متفق عليه ومع ذلك لم يقل بسنته عينا احد من الائمة الاربعة
 والحاصل ان غير المرفوع المرفوع في الثبوت عن مرفوع اخر قد يقدر على عدله اذا
 اقترن بقرائن تفيد انه صحيح عند علي السلام وان زاد في دعاء الاستفتاح بعد قوله وتعو
 لفظ وجل ثناؤك لا يمنع من زيادته ازسكت عند لا يؤمر به انه لم يذكر في الاحاديث
 المشهورة وقد روي عن ابن عباس من قوله في حديث ذكره ابن ابي شيبة وابن مردويه
 في كتاب الدعاء ورواه الحافظ ابن شجاع في كتاب الفروع وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان من احب الكلام
 الله عز وجل ان يقول العبد سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك امرك وجل ثناؤك ولا اله غيرك
 وآبغض الكلام الى الله تعالى ان يقول الرجل لرجل اتق الله فيقول عليك نفسك ويقول ايضا
 بعد الشاء وقبله اتي وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيفا وانا من المسلمين
 عند ابي يوسف ولا دليل لابي يوسف على الضم الا ما رواه البيهقي من حديث
 جابر رضي الله عنه عليه الصلوة والسلام كان اذا استقم الصلوة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك
 اسمك وتعالى جددك ولا اله غيرك وجهت للذي فطر السموات والارض خنيفا وانا من المسلمين
 المشركين ان صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين واما افراد التوجيه كما قال
 به الشافعي ففيل احاديث منها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث علي رضي الله عنه عليه السلام كان اذا
 قام الى الصلوة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيفا وانا من المسلمين
 ان صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا مشرك لك امرت وانا من المسلمين
 المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي
 فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني لالحسن الاخلاق لا يهتدي لالحسن
 الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا انت ليمك وسعديك والخير كله في يدك
 والشر ليس اليك وانا بك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واقرب اليك

ف
 اغضض الكلام
 الى الله تعالى ان
 يقول الرجل لرجل
 اتق الله فيقول
 عليك نفسك

وَأَذْكَرُكَ قَالَ اللَّهُمَّ لَكَ رُكْعَتٌ وَبِكَ أُمِنْتُ وَلَكَ اسَلَمْتُ خَشَعْتُ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَعَظْمِي وَ
عَصْبِي وَأَذْكَرُكَ قَالَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مَا لَا سَمَوَاتٌ وَالْأَرْضُ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا شَأْنُكَ
مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ وَأَذْكَرُكَ قَالَ اللَّهُمَّ لَكَ سَجْدَتٌ وَبِكَ أُمِنْتُ وَلَكَ اسَلَمْتُ سَجْدَتِي وَجْهِي لِلَّهِ
خَلَقَهُ وَسَوَّاهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ تَبَارَكَ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ثُمَّ يَكُونُ آخِرُ مَا يَقُولُ بَيْنَ التَّسْبِيحِ
وَالْتَسْلِيمِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ عَلمُ
بِرِّمَنِي أَنْتَ الْمَقْدُمُ وَأَنْتَ الْمَوْخِرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَعِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ كُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى
التَّطَوُّعِ وَالتَّجِدُّدِ فَإِنَّ الْأَمْرَ فِيمَا وَسِعَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ أَبِي عَوَانَةَ وَسَنَنُ النَّسَائِيِّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
كَانَ إِذَا قَامَ بِصَلَاةٍ تَطَوُّعًا قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَجِئْتُ إِلَيْكَ يَا اللَّهُ أَكْبَرُ وَجِئْتُ إِلَيْكَ يَا اللَّهُ أَكْبَرُ
مَا ذَكَرْنَاهُ بَيْنَ الْأَمْرِ الْمُسْتَقَرِّ عَلَيْهِ فِي الْفَرَائِضِ ثُمَّ إِذَا قَرَأَ وَجِئْتُ يَقُولُ فِيمَا نَأَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ
لَا يَقُولُ وَإِنَّا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ تَحْزَنُ عَنْ الْكُذْبِ وَلَوْ قَالَ قِيلَ تَقْسُدُ صَلَوَتَهُ وَقِيلَ لَا وَهُوَ الْأَصَحُّ لِأَنَّهُ نَاقِلٌ وَمَا
لَا يَخِيرُ هَكَذَا قَالَ وَافْعَلْ هَذَا لَوْ قَصِدَ بِهِ الْإِخْبَارُ تَقْسُدُ قَطْعًا ثُمَّ فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ يَقُولُ النَّبِيُّ
قِيلَ التَّكْبِيرُ وَالنِّيَّةُ وَفِي رِوَايَةٍ بَعْدَ التَّكْبِيرِ وَعِنْدَ هَذَا يَقُولُ التَّوْحِيدَ انْشَاءً قَبْلَ الْاِفْتِتَاحِ وَلَمَّا
كَانَ ظَاهِرُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَنَّ قِيلَ التَّكْبِيرِ عِنْدَهُمَا أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ مِنْ الْاِفْتِتَاحِ قَالَ يَعْنِي قَبْلَ النِّيَّةِ
وَلَا يَقُولُ ذَلِكَ بَعْدَ النِّيَّةِ قَبْلَ التَّكْبِيرِ يَا أَجْمَاعُ هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فَاصِلًا بَيْنَ
النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرِ إِذْ الْأَوَّلَى فِيهَا اقْتِرَانُهُمَا بِعِلْمٍ وَبِقَيْدِ الْأَجْمَاعِ إِنْ مَرَادَهُ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ التَّكْبِيرِ
النِّيَّةُ أَيْضًا كَمَا قَيَّدَ نَاهُ بِهِ فَإِنَّ ظَاهِرَ الشَّمُولِ وَقَيَّدَ نَاهُ بِالصَّحِيحِ تَعَالَى الصَّاحِبُ الْهَدَايَةِ احْتِرَازًا رَأًيًا
قِيلَ يَأْتِي بِهِ قَبْلَ التَّكْبِيرِ عَمَلًا بِالْإِخْبَارِ لِأَنَّهُ ابْلَغُ فِي النِّيَّةِ قُلْنَا الْإِخْبَارُ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَنْطُوقِ كَمَا مَرَّرَ
وَحِينَئِذٍ فَحَلَّ بَعْدَ التَّكْبِيرِ وَلَا تَسْلَمُ أَنْ يَبْلُغَ فِي النِّيَّةِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُهَا ثُمَّ بَعْدَ الْاِسْتِفْتِاحِ يَتَعَوَّذُ
لِقَوْلِهِ تَعَمُّدًا إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ الْآيَةَ إِذَا أُرِدْتَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ وَهُوَ سُنَّةٌ
عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ وَتَعَمُّدًا لِتَوْهِيْدِهِ وَعَطَاءٌ وَجُوبٌ بِنَظَرٍ إِلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ وَعَدَمِ صَلَاحِيَّةِ كَوْنِهِ لِدَفْعِ
الْوَسْوَسَةِ صَارَ قَاعِنًا إِذْ يَصْمُ بَشَرًا الْوَجُوبُ مَعَهُ وَاجِبٌ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَجْمَاعِ وَيَجِدُ مِنْهُمَا
إِنْ يَتَّبِعُ عَاقِلًا خَارِقًا لِلْأَجْمَاعِ فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّادِقِ عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ ثُمَّ الْخِتَارُ فِي لَفْظِهِ عِنْدَ صَاحِبِ
الْهَدَايَةِ اسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِلَى آخِرِهِ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ رَحِمَهُ لِمُوَافَقَةِ لَفْظِ الْقُرْآنِ وَعِنْدَ
غَيْرِهِ اعُوْذُ بِاللَّهِ لِأَنَّهُ مَعْنَى اسْتَعِذْ أَطْلَبُ الْعُوْذَ فَأَعُوْذُ مُطَابِقٌ لِمَوْجِبِهِ وَكَذَا الْمَنْقُولُ
مِنْ اسْتَعِذْ تَعَالَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اعُوْذُ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَتَّقِمِ وَالتَّعَوُّذُ أَنْمَا هُوَ
عِنْدَ اِفْتِتَاحِ الصَّلَاةِ فَلَوْ نَسِيَ حَتَّى قَرَأَ الْفَاتِحَةَ لَا يَتَعَوَّذُ بَعْدَ ذَلِكَ كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ وَيَقُومُ مِنْهُ أَنَّهُ
لَوْ تَذَكَّرَ قَبْلَ كَامِلِهَا يَتَعَوَّذُ وَجِبَ أَنْ يَنْبَغِيَ أَنْ يَسْتَأْنِفَهَا أَمَّا التَّعَوُّذُ مِنْ حَيْثُ الْمَحَلُّ فَيَتَعَمَّقُ لِلشَّاءِ لَا لِلْقِرَاءَةِ

يُخَالِفُ مَا أُرِدَ
مِنْ الْأَذْكَرِ
الْوَارِدَةِ فِي الصَّلَاةِ
مَحْمُولٌ عَلَى التَّجِدُّدِ
وَالْتَّطَوُّعِ وَبِإِثْبَاتِ
مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ
أَبِي عَوَانَةَ

إِذَا قَالَ وَجِئْتُ إِلَيْكَ
يَقُولُ بِهِ وَإِنَّمَا
يَقُولُ وَجِئْتُ إِلَيْكَ
الْمُسْلِمِينَ وَجِئْتُ إِلَيْكَ
وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ
تَحْزَنُ عَنْ الْكُذْبِ
الْمَقْذُوبِ تَعَمُّدًا
عِنْدَ أَبِي يُونُسَ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

عند أبي يوسف فكل من يأتي بالشاء يأتي به سواء كان يقرأ أو لا لأنه دفع الوسوسة و
 الكل محتاجون إليها حتى أنه يأتي به المقتدي كما يأتي به الإمام والمنفرد وفي العيدين
 يأتي به قبل التكبيرات بعد الشاء لأنه تتبع له ولا يؤخر عن التكبير أو عند أبي حنيفة ومحمد ^{في} التعمير
 تتبع للقراءة فكل من يقرأ يأتي به لأن شريعته لها قال الله تعالى وإذا قرأت القرآن فاستمعوا له وأنصتوا
 فلا يأتي به المقتدي لأنه لا يقرأ بخلاف الإمام والمنفرد ويؤخر عن تكبيرات العيدين لأن محل
 القراءة بعدهما وأما المسبوق فلا يأتي به عندهما إلا بعد مفارقة الأمام لأنه محل قرأته وعنده يأتي
 به عند الشروع تبعاً للشاء ثم إذا قام القضاء فاستبقوا في يده عنده أيضاً على ما ذكره في الخلاصة
 بناء على أنه ينبغي مرتين على ما نقل المصنف حيث قال والمسبوق يأتي بالشاء إذا ادرك
 الإمام حالة المخافة ثم إذا قام إلى ما سبق يأتي به ^{بعض} كذلك ذكره في الملتقط وقصده أن القيام
 إلى قضاء ما سبق كتحريمه آخره للخروج به من حكم الابتداء بالحكم الانفراد
 والمذكور في غير الخلاصة أن المسبوق يتعوذ على قول أبي يوسف رحمه الله ثم
 عند الشروع لا عند القيام إلى القضاء ثم الخلاف في التعوذ على ما ذكرناه
 مذكور في الهداية وكثير من الكتب وفي بعض الكتب كالمندومة والمجمع ذكر
 الخلاف بين أبي يوسف ومحمد وذكر في الخلاصة أن قول أبي يوسف أصح فكان هذا
 هو السبب في إقتصار المصنف على قوله من غير تعرض للخلاف لكن محتار قاضيان والهداية
 وشروحا والكافي والاختيار وأكثر الكتب هو قولهما أنه تتبع للقراءة وبه نأخذ وإذا ادرك
 الشارع في الصلوة عند شروعه الإمام وهو أي والمحال أن الإمام يجهر بالقراءة لا يأتي بالشاء
 بل يستمع وينصت للآية وقال بعضهم يأتي بالشاء عند سكات الإمام حال كونه الشاء كلمة
 كلمة أو كلمتين كلمتين بحسب ما يمكنه لأنه ما يمكنه الاثبات بالسنة مع مراعاة مقتضى الأمر
 وروى عن الفقيه أبي جعفر الهندي وأبو عبد الله قال إذا ادرك الإمام في الفاتحة يكتفي بالانطق
 وإنما ادركه في السورة يثنى عند أبي يوسف لا عند محمد ذكره في الذخيرة وهو بعيد إذ
 لا فصل في قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية بين الفاتحة وغيرها بل الأصح هو
 القول الأول أنه لا يأتي به مطلقاً لاطلاق النص في الجملة والعيدين التقييد بهما بناء على
 الغالب لأن البعد عن الإمام يقع فيهما في الغالب لا في غيرها أيضاً كذلك إذا كان المقتدي في
 حال الجهر بالقراءة بعيداً عن الإمام بحيث لا يسمع صوته فقد اختلف المتأخرون فيه كما
 اختلفوا في وجوب الانصات على البعيد والخطيب يخطب قال بعضهم تجوز القراءة والذكر وقال بعضهم
 يجب الانصات قال في المفيد الثاني أصح فكذا ينبغي أن يكون هنا لأن لم يمكنه الاستماع

فلا نضات يمكن فيجب ما هو ممكن ولا يسقط لسقوط غير الممكن لعدم الملازمة وجوداً و
 عدماً وان ادرك الامام في الركوع فانه تجزئ في الايتان بالشاء ان كان اكثر من اية يجوز
 ضبط الكبر بالباء للموجدة وبالشاء المثناة اي غالب رأيه انه لو اتى به اي بالشاء يدرك الامام
 في شئ من الركوع يأتي به قائماً يركع لا يمكن احراز الفضيلتين معاً فلا يفوت احدهما
 ومحل الشاء هو القيام فيفعله فيه والا اى ان لم يكن غالب ظنه انه لو اتى بالشاء يدرك
 الامام في شئ من الركوع بل غلب على ظنه انه اذا اشتغل به لا يدرك شيئاً من الركوع مع الامام
 او شك في ذلك يركع ويتابع الامام ويترك الشاء وكان احراز فضيلة الجماعة في تلك
 الركعة اولى من احراز فضيلة الشاء لان سنة الجماعة اكدر واقوى من سنته حتى
 الى وجوبها كغير من العلماء وكذا الحكم اذا ادرك الامام في السجدة الاولى ان غلب على ظنه
 انه لو اتى يدرك في شئ منها يغني ولا يترك الشاء ويسجد لاحراز فضيلة التماسك بين
 وقيد بالسجدة الاولى لانه لو ادرك في الثانية فالاولى ان لا يثنى على سياقي فيما لو ادرك في
 القعدة لانه لم يبق الا سجدة فالاولى المشاركة فيها لقلتها بخلاف امره في الاولى
 يدرك الثانية كما لها فادرك في الاولى مع احراز فضيلة الشاء ايضا اولى ولا يأتي
 بالركوع فيما اذا ادرك الامام بعد الركوع لان الواجب على السبوق متابعة الامام فيما ادركه
 فيه ولا يجوز له ان ينفرد عنه قبل ان يتم صلوته على انه لا فائدة فيه لانه لا يحتسب له ولا
 يكون مدركاً لتلك الركعة لم يشارك الامام في الركوع كله او في مقدار تسبيحة لقوله عليه
 السلام اذا جئتم الى الصلوة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تقعدوا ^{منها} شياً ومن ادرك ركعة فقد
 ادرك الصلوة رواه ابو داود وعن عمر بن الخطاب قال اذا ادركت الامام ركعة فركعت قبل ان يرفع رأسه ^{فقد}
 ادركت الركعة وان رفع قبل ان تركع فقد فتلك تلك الركعة وهذا نص في المسئلة وفي
 الذخيرة قال وان سوي ظهرو في الركوع يعني حال كون الامام راكعاً صار مدركاً لتلك
 الركعة قدر على التسليم ولم يقدر ان لا يشترط المشاركة قدر التسبيحة وهذا هو الاصل لا الشرط
 المشاركة في جزء من الركن وان قل فالحاصل ان وصل الى الحد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد
 الركوع الى الحد القيام ادركت تلك الركعة والا فلا على ما افاده اشرع رضي وان ادرك الامام وهو
 في القعدة الاولى والاخيرة قال بعضهم يكبر ويقعد من غير شأ و قال بعضهم يأتي بالشاء ثم
 يقعد والاول اولى لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة في القعود ولا يتعدوا الا بعد الشاء لا
 المتوارث سواء قلنا انه لاجل الصلوة ولاجل القراءة وذكر ابو جعفر في النوادر ان كبر وتعدو
 ونسي الشاء لا يجيد وكذا ان كبر وبأب القراءة ونسي الشاء والتعود والتسمية لفواة محلها

ان كبر
 بدا بالقراءة
 ونسي الشاء
 والتعود والتسبيح
 لا يجيد ولا

لاسهوا عليه ذكره الزاهدى وكونه لاسهوا عليه بترك التسمية بناء على انها غير واجبة
 ايضا كالنشاء والتعوذ وسيأتى الكلام عليها انشاء الله تعالى قريبا ثم بعد
 التعوذ يسمى اي يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فيأتى بها اي بالتسمية في اول كل ركعة
 الكلام ههنا في مواضع الاول هل هي سنة او واجب والثاني هل هي آية من كل
 سورة ام لا والثالث في محلها والرابع في صفة قراءتها اما الاول فمبطل الشيخ حافظ
 الدين النسفي في كتبه وقاضيان وصاحب الخلاصة وكثير إلى انها سنة وكذا ما تقدم
 عن النوادر ويفيد ذلك وذكر الزيلعي في شرح الكونان الاصل انها واجبة وكذا ذكر
 الزاهد عن الحسن الصحيح انها واجبة في كل ركعة ومراده في كل ركعة تحجب فيها القراءة
 وقال ابن وهبان في منظومته ولم يسجل ساهيا في كل ركعة فيسجد
 اذ ياجها بها قال الاكثر ايه يسجد للسجود اذ اتركها اول كل ركعة
 يحب فيها القراءة لان اكثر العلماء قال بوجوبها وهذا هو الاحوط فان
 الاحاديث الصحيحة تدل على مواظبته عليه الصلوة والسلام عليها وما ورد فيها
 من الافتتاح بالحمد لله فليس ينص على تركها فكان الايجاب هو الاحوط واما الموضع
 الثاني فان مذهبا ومذهب الجمهور على انها ليست آية من الفاتحة ولا من كل سورة
 وعند الشافعي رجة هي آية من الفاتحة قول واحد ومن كل سورة في قول لا نهى
 اثبتت في المصحف باجماع الصحابة رض مع الامر بتجريد عما ليس بقرآن لما روى عن
 ابي هريرة رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اقرأتم الحمد فاقروا
 بسم الله الرحمن الرحيم ايها القرآن وأمر الكتاب وسبح المتكافين ولبسم الله الرحمن
 الرحيم اخذى اياها رواه الدارقطني وقال رجال اسناده ثقة كلهم وروى موقفا
 ولنا ما في صحيح مسلم وغيره من حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله قسمت الصلوة بيني وبين عبدني نصفين في
 لعبدني ما سئل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى جدي في عبدني
 واذا قال الرحمن الرحيم قال الله انني على عبدني واذا قال ملك يوم الدين قال الله جدي في عبدني
 واذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال الله تعالى هدايتي وبين عبدني ولعبدني ما سأل
 واذا قال اهدينا الصراط المستقيم صراط الذي انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين
 قال الله تعالى هذا عبدني ولعبدني ما سأل ولا شك ان المراد بالصلوة هنا الفاتحة
 لان المقسوم بها ففسر فهو كقول تعالى ولا تجهر بصلواتك اي بقراءتك في الصلوة فالبداءة

بالحمد لله دليل على أن التسمية ليست من الفاتحة وإنما سبع آيات بدونها حيث جعل
الوسطى وهي آياتك تعبد وآياتك نستعين بينه سبحانه وبين عبده والثالث قبلها
تعالى خاصة والثالث بعد العبد فقط وأذا لم تكن آية من الفاتحة لم تكن آية من غيرها
لعدم القائل به ولا شك أن هذا الحديث أصح من رواية الدارقطني كيف وكون رجال السان
ثقة لا يدل على صحته لجواز أن يكون فهم متصفا بالغفلة مع كونه ثقة مع انه روي موقوفا
ولو سلم صحته فغاية التعارض المورث للشبهة ولو سلم عدم التعارض فخير
الواحد غير قاطع للشبهة والقرآن لا يثبت مع الشبهة لأن طريقه طريق اليقين لأنه
اصل الدين وبرئيت الرسالة وقامت الحجة على الضلالة فلا يثبت كونها آية من سورة
من السور بلا دليل قطعي كما في سائر الآيات وأجماع الصحابة على اثباتها في المصحف لا يلزم
منه أنها آية من كل سورة بل اللازم منه مع الأمر بالتجريد عن غير المقرآن أنها من القرآن وبه
نقول أنها آية منه نزلت للفصل بين السور وكتابتها بقلم علي بن أبي طالب ذلك كما في تراجم
السور وعدد الآيات وأما الموضع الثالث ففي رواية عن أبي حنيفة رجع ان محلها اول
الصلوة والصحيح ان محلها اول كل ركعة احتياطاً لأن أكثر المشايخ على هذا نقل في الكفاية
عن الحسن ان قال الأحسن ان يسمى اول كل ركعة عند أصحابنا جميعاً الاختلافية ومن زعم انه
يسمى مرة في الاول فحسب فقد غلط على أصحابنا غلطاً فاحشاً عرف من تأمل كتب
أصحابنا والروايات عنهم لكن الخلاف في الوجوب فعندها في رواية المعلى عن أبي حنيفة رجع
انه يجب التسمية في الثانية كوجوبها في الاولى وفي روايتها ومرواية الحسن عن أبي حنيفة رجع
لا يجب الا عند الافتتاح وان قرأها في غيره فحسن ثم قال الحسن والصحيح انه يجب
التسمية في كل ركعة انتهى واستدلوا على الاحتياط باختلاف العلماء في أنها آية من
الفاتحة ولا فكان الاحتياط الاثبات بها للخروج من الخلاف واعترض الشيخ كمال الدين
مقتضى هذا ان يوثق بهامع السورة لشبهة الخلاف في كونها آية من كل سورة كما في الفاتحة
الجواب ان الخلاف في أنها آية من السورة ليس في القوة كالاخلاف في أنها آية من الفاتحة على ما مر
فلا يؤثر في ثبوت الاحتياط كتائده وأما الموضع الرابع فانهما يحتج عندنا وعندنا حماد في أصل الروايتين
خلافاً للشافعي فان السنته فيهما الجهر لما روي عن عيسى بن عباس كان رسول الله صلى الله عليه و
سلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية جعفر قال الحاكم صحيح بلا علة وصحبه الدارقطني وهذا مثل
حديث صرح فيه بالجهر قال بعض الحفاظ ليس بخبر صحيح في الجهر الا وفي اسناده مقال عند اهل الحديث
ولذا تعرض ارباب المسانيد المشهورة واجحد فلم يخرجوا منها شيئاً مع اشتغال كتبهم على كثير

باباً في التسمية والتجويد

من الضعيف قال ابن تيمية وروينا عن الدارقطني انه قال لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في
 الجهر حديث وعن الدارقطني انه صنف بمصر كتابا في الجهر بالبسملة فاقسم بعض المالكية ليعرفه
 لصحيح منها فقال لم يصح في الجهر حديث وقال الحازمي لحاد الجهر وان كانت مأثورة عن غيره من الصحابة
 غير ان اكثرها لم يسلم من الشواذب وقد روى الطحاوي وابو عمرو بن عبد البر عن ابن عباس رضي
 الله عنهما الجهر قراءة الاعراب وعن ابن عباس رضي الله عنهما لم يجهر النبي صلى الله عليه وسلم حتى مات
 فقد تعارض ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان تم فهو محمول على وقوعه احيانا ليخبرهم بها
 فيها او جبه هذا المخرج روى رواية مسلم عن انس بن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 واابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لم يرد في القراءة بل السماع
 لا خفاء بدليل ما صرح به عنه فكانوا لا يجرون بلبسم الله الرحمن الرحيم رواه احمد والنسائي
 باسنادهم على شرط الصحيح وعنه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم واابي بكر وعمر فكلهم يقولون
 بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم واابي بكر وعمر
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السري ثنا محمد بن سليمان عن ابيه عن انس بن مالك رضي الله عنه
 صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم واابي بكر وعمر وعثمان وعليه انتهي هو هذا
 الثوري وابن المبارك وقال ابن عبد البر وابن المنذر هو قول ابن مسعود وابن الزبير وعثمان
 ياسر وعبد الله بن الفضل والحكم والحسن بن ابي الحسن والشعبي والنخعي والاوزاعي و
 عبد الله بن المبارك وقتادة وعمر بن عبد العزيز والاعمش والزهري ومجاهد حاتم بن
 عبيد واحد واسحاق رحمته الله عليهم اجمعين فقول المصنف اما الامام اذا جهر فلا ياتي
 بها يبتدئ الا ياتي بها جهر او اما سرافيا ياتي بها واذا خافت ياتي بها اي مخافة والتقيد
 بالامام لا يفيد احترازا فان المنفرد كذلك والمقتدي لا يقرأ او اما التسمية عند
 ابتداء السورة بعد الفاتحة فانه عند ابي حنيفة لا ياتي بها الا في حال الجهر ولا في
 حال المخافة وكذا عند ابي يوسف لما تقدم ما فيها ليست باية من اول السورة
 والاثيان بها في اول كل ركعة لما تقدم من الاحاديث الدالة على انه عليه السلام كان
 ياتي بها سرا وكذا الخلفاء الراشدون ولم يرو شي في الاثيان بها اول السورة عند
 ياتي بها في اول السورة اذا خافت بالقراءة لا اذا جهر لان المشرع فيها الاخفاء كما
 تقدم فلو اتي بها حال الجهر مخافة يلزم وجود سكنة في اثناء القراءة ولم يؤثر ولا
 يلزم مثل في المخافة ثم بعد التسمية يقرأ الفاتحة واذا قال الامام في اخرها والاضالين
 يقول اي الامام امين والمؤمن يقولها والتامين سنة لقوله عليه السلام

فانما
الامام المأمون

شتمه على
ابن عباس رضي الله عنه

عن الحسن

اذا امن الامام فامنوا فانهم وافقوا تأمينه تأمين المثلثة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق
 عليه و ثبت تأمين الامام بطريق الاشارة لانه لم يسبق له الكلام و روى فامنوا
 فان الامام يقولها في سنن النسائي وصحيح ابن حبان فكان حجة على مالك رحمه الله تعالى
 في تخصيصه المؤتمر بالتأمين دون الامام و يخفونها الخ يخفى الامام والمقتدون آمين
 قول ابن مسعود اربع يخفين الامام التعوذ والتسمية وآمين و سربنا لك الحمد
 وهذه الاربعة رواها ابن ابي شيبة عن ابراهيم النخعي وقد روى احمد وابو يعلى
 الطبراني والدارقطني والحاكم في المستدرک من حديث شعبة عن سلمة بن كهيل
 عن حجر بن العباس عن علقمة بن وائل عن ابيه انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلما بلغ من غير المغضوب عليهم قال آمين وخفي ما صوته وقال الشافعي رحمه واحمد
 يجهرا الامام والمأموم بآمين لما روى ابن ماجه كان عليه الصلوة والسلام اذا تلا غير
 المغضوب عليهم ولا الصائين قال آمين حتى يسمع في الصف الاول فيرتج المسجد قلنا تعان
 روايتا الجهر والاختفاء في فعله فيرجح الاختفاء بشاردة قوله فان الامام يقولها و يأنزل الصل في الدعاء
 وآمين دعاء فان معناه استجب ثم يجوز في آمين المد وهو الاكثر ويجوز القصر و ما تشدد به الميم
 فخطأ وفي التجنيس انه يفسد وقيل لا وعليه الفتوى وقال الحلواني له وجهان معناه ندعوك
 قاصدين اجابتك ثم يضم الى الفاتحة سورة او ثلث آيات قصار قد راقص سورة وتقدم ان
 ذلك واجبك لفاتحة فان قرء مع الفاتحة آية قصيرة او آيتين قصيرتين لم يخرج عن حد الكراهة
 اي كراهة التعميم لاختلاله بالواجب وان قرء ثلث آيات قصار او كانت الآية والآيتان تعدل ثلث
 آيات قصار يخرج عن حد الكراهة المذكورة ولكن لم يدخل في حد الاستحباب بحيث ينبغي ان
 يكون فيه كراهة تنزيهية لان ترك المستحب يكره تنزيها كما ان ترك الواكزة تخرى ما على ان المراد
 من الاستحباب هنا السنة على طهر جبه في اكثر الكتب وذلك الذي ذكره من عدم الخروج من الاستحباب اذا
 قرأه و التلث احد الدخول في الاستحباب اذا قرأها لان الواجب ضم السورة والآيات اليها الى الفاتحة
 في الاولين والمستحب في ثلثة اوجه احدها ان يعزم في السفر حالة الضرورة من خوف او عجلة لهم ونحو ذلك
 بفاتحة الكتاب ولبي سورة شاء او مقدار اقصر سورة من اي محل تيسر لما روى ابوداود والنسائي عن
 عتبة بن عامر قال كنت افودير رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لي يا عتبة الا اعلمك خير سورةتين
 قرءتا فعملني قل اعوذ برب الفلق و قل اعوذ برب الناس قال فلم يرف في سررت بهما جدا فلما
 نزل لصلوة الصبح صلى بهما صلوة الصبح للناس فلما فرغ التفت الي فقال يا عتبة كيف دلت
 عنيه القاسم مولد معاوية ابو عبد الرحمن القرظي الاموي مولاهم تكلم فيه غير واحد

في السفر

ووثقه ابن معين وغيره وروى الحاكم في مستدركه عنه سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن المعوذتين امن القرآن هما فامنا بهما في صلاة الفجر وصحده والحق ان حسن والوجه الثاني
ان يكون في السفر حالة الاختيار من الامن وعدم الجمل في يقرأ في صلاة الفجر مع الفاتحة
سورة البروج ومثلها او قريبا منها في المقدار ليجمع بين مراعاة سنة القراءة وبين التحقيق ^{لأن} السفر
المشقة فلا بد ان يكون قراءة اخف مما يقرأ في الحضر فيكون الاوسط في الحضر طويلا في السفر ويقرأ في
الظهر كذلك ويقرأ في العصر والحشاء دون ذلك نحو سورة الطارق والشمس وضخمها وفي المغرب
يقرأ بالقصار جدا كالعصر والكوتر والا خلاص لا ينماقرأ في محل الطول بالوسط فلا بد ان يكون ما
محل التوسط دون ذلك ثم ما محل القصير دون ذلك الوجه الثالث ان يكون في الحضر وح اذا خاف فوت
الوقت يقرأ قدرها لا تقبوا الصلوة كافي السفر حالة الضرورة لا اشتراك فيها وان لم يخف فوت الوقت
فالسنة في حقه ان يقرأ في صلاة الفجر في الركعتين باربعة اية وهو الاذي او خمسين او ستين اية
وهو الاوسط والاعلى الزيادة على الستين الى المائة ففي صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه
كان يقرأ في الفجر بقاف ونحوها وفي الصحيحين عن ابي بريدة كان عليه السلام يقرأ في
الفجر ما بين ستين الى مائة اية وفي ابن جبان عنه بالستين الى المائة وفيه ايضا عن ابن عمر
انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليؤمننا في الفجر بالصفا وفي الصحيحين عن ابي هريرة
رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة ثم تنزيل الكتاب في الركعة الاولى وفي
الثانية هل اتى على الانسان وفي مسلم عن عبد الله بن السائب قال صلى الله عليه وسلم
وسلم الصبر بمكة فاستقم سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهارون او ذكر عيسى اخذ
النبي صلى الله عليه وسلم سعلته فركع فالحاصل ان المقادير المذكورة التي اقلها الاربعون واكثرها
المائة هي الغالب من فعله عليه الصلاة وما ورد مما هو اقل من اربعين في الفجر فمحمول على
ضرورة دعت الى ذلك ثم اختلاف افعاله صلى الله عليه وسلم حال الاختيار للتشريع
لامته ليجعل قاعدة لهم في سائر الامنة ويعلم منه انه لا ينقص في المحصول الاختيار عن
الاربعة ولو كانوا كسالى لان الكسالى اجملا حيث قال في الهداية وغيرها في حق الشوق
بين ما ورد ان يقرأ بالاربعين مائة وبالكسالى اربعين وبالاوسط ما بين خمسين الى
ستين وقيل ان كان الليالي قصارا فاربعين وان كان الليالي طويلا فمائة وما بينهما ما
بينهما وقيل ينظر الى طول الاية قصرها ووسطها ويقرأ في الظهر مثله او مثليها
الفجر لما في مسلم عن ابي سعيد الخدري كنا نغزى قريام رسول الله صلى الله عليه وسلم
العصر فغزينا قريامه في الركعتين الاوليين من الظهر قد مر قراءة ثم تنزيل السجدة وفي

وكان
انما هو في الركعة
اقامه الاربعين
والشهر المائة

كل ركعة قد ثلاثين آية الحديث وقوله في الرواية الأولى قد قرأه الإمام في كل ركعة لتواف
 الرواية الثانية معناه إذا حمل على المخالفة لفظاً فقط وأول من الحمل عليها في المعنى أيضاً عندنا
 أو يقرأ في الظهر دون ما يقرأ في الفجر هكذا ذكر في الأصل لأن وقت الظهر وقت
 الاشتغال بالكسب فالإطويل فيه مؤثر إلى السامة بخلاف وقت الفجر وفي مسلم عن جابر
 سمعوا كان النبي عليه السلام يقرأ في الظهر بالليل إذا غشى وتروى سبعمائة اسم ربك الأعلى وفي
 العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك بالحديث الأول أطول قراءة ووردت فيها
 وهذا أقصرها فعلم أن أطولها دون أطول الفجر وأقصرها دون أقصرها فهذا يؤيد رواية الأصل
 فينبغي أن يكون العمل عليها سنيماً في زماننا وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلاثين آية يعني في
 الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى ويقرأ في العصر والعشاء كذلك أي دون ما يقرأ في
 الفجر ورواية واحدة لما تقدم من حديث جابر في العصر وفي الصحيحين من حديث البراء سمعت
 النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء والتين والزيتون وسمعت أحداً أحسن صوتاً منه
 وفيها في حديث معاذ حين يصلي العشاء بالبقرة فقال صلى الله عليه وسلم يا معاذ أفشأن
 أنت ثلثاً أقرأ والشمس وضحاها وسبعمائة اسم ربك الأعلى ونحوها وكان العصر وقت شدة
 الاشتغال بالمعاش والعشاء وقت النوم فتناسبها التخفيف بالنسبة إلى الفجر وقال
 القدوري يقرأ في الفجر أي في كل ركعة بطوال المفصل أي بسورة من طوال المفصل و
 في الظهر والعصر والعشاء بأوساط المفصل وهذا من القدوري اختياراً لرواية الأصل
 في الظهر حيث جمعها مع العصر والعشاء لا مع الفجر يقرأ في المغرب بقصار المفصل والأصل
 فيه كتاب عمر بن الخطاب عن عبد الرزاق ومصنفه أبي أسفيان الثوري عن علي بن زيد
 بن جندب عن الحسن بن علي قال كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري أن أقرأ في المغرب بقصار
 المفصل وفي العشاء بطوال المفصل وفي الصبح بطوال المفصل وهو موافق لما تقدم قبله من الحكم
 والأدلة أما الطوال أي طوال المفصل فمن سورة الحجرات إلى سورة البروج وأما الأوساط
 فمن سورة البروج إلى سورة لم يكن وأما القصار فمن سورة لم يكن إلى آخر القرآن هذا هو الذي
 عليه الجمهور في تفسير طواله وأوساطه وقصاره وقيل طواله من قاف وقيل من الفتح
 وقيل من سورة محمد عليه السلام وقيل من الجاثية وهو غريب وقيل من الحجر إلى العنكبوت
 الأوساط منها إلى الضحى والباقي إلى آخر القصار وللنفرد كالآمام في جميع ذلك وبطيل الآمام في
 صلاة الفجر الركعة الأولى على الركعة الثانية وهذه الأطالة مسنونة إجماعاً عاتية على ذلك الركعة
 الأولى لأن وقتها وقت نوم وغفلة فقد الأطالة أن يقرأ ثلثيها سن فيهما في الأولى

ثلاثة في الثانية وهو معتبر من حيث الأبي ان تساوت اوقاف ربت طولاً وقصرافان تفاوتت
اعتبر من حيث الكلمات والحروف كذا في الكافي وفي شرح الطحاوي ويقرأ في الأولى ثلثين وفي
الثانية عشر او عشرين هذان بيان الأولوية وإما بيان الحكم فالقرآن في الأولى مائة وفي
الثانية ثلث آيات لا بأس به كذا في الكفاية وركعتا الظهر وما سواها أي سوا الظهر من بقية
الصلوات وفي بعض النسخ وما سواها أي ركعتي مسجدة الفجر والظهر من العصر والمغرب والعشاء
سواء في قدر القراءة من حيث السنة فلا يسن إطالة الأولى على الثانية فيما سوى الفجر وعند
البيهقي في رواية يوسفت بل يكره ذكره في الاختيار وقال محمد رحمه الله أحب إلى ان يطيل
الأولى على الثانية في الصلوات كلها أعانة على إدراك الركعة الأولى كما في الفجر فان الوقت
فيما سواها وقت الاشتغال أيضاً بالكسب كما ان الاشتغال في الفجر بالنوم ولها ان الثانية
كأولى في استحقاق القراءة وكذا استويا في ضم السورة في صلاة الجهر فتستويان في
المقدار وإنما ترك القياس في الفجر لانه وقت نوم وغفلة وغيره وقت علم ويقظة و
اشتغالهم بالكسب مضاف إلى تقصيرهم واختيارهم حتى يعاقب عليه إذا قوت واجبا
بخلاف النوم ولذا لا يعاقب عليه فشرع التفصيل هناك لا يكون شرعاً هنا هذا ولكن يؤيد قوله
محمد ما روى البخاري من حديث أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين
الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخريين بفاتحة الكتاب يسمعنا الآية
أحياناً ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ولجيب
بأنه محمول على الإطالة من حيث الشاء والتعويض وما دون ثلث آيات وعلى هذا فيقولون
وهكذا على التشبيه في أصل الإطالة لا في قدرها لكنه غير المتبادر ولذا قال في الخلاصة في
قول محمد رحمه الله أحب كذا قال ابن المهام لكن عبارة الخلاصة هكذا وقال محمد رحمه الله يطيل
الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها وهذا أحب كما في الفجر انتهى وهذا لا يفيد ان
لفظ هذا أحب من كلام صاحب الخلاصة بل يحل على أنه من تمة قول محمد كما صرح به المصنف
والتشبيه المذكور وإن كان غير المتبادر لكن دعوت البيهقي التوفيق بين حديث البخاري وهذا
بين حديث مسلم الذي تقدم عن أبي سعيد الخدري حيث قال أخرجهما في الظهر في كل ركعة قد مر
ثلثين آية فأنافاد التسوية بين الركعتين وقد علم من التقيد بالأدب ومن التعليل بالإعانة
على إدراك الجماعة ان المنفرد سوي بين الركعتين في الجميع اتفاقاً وإما إطالة الركعة الثانية على الركعة
الأولى فمكره بالإجماع لكن لا مطلق الإطالة بل ان كانت تلك الإطالة مثلث آيات او مما فوقها
تكره وإن كانت تلك الإطالة آية أو آيتين لا تكره لما تقدم من حديث عقبه انه صلى الله عليه وسلم

والطال تغيب من حيث
الركعات تساوت
اوقاف ربت طولاً وقصرافان
تفاوتت من حيث الكلمات
والحروف

فوق في الأولى كذا
الركعات بعين آية
وفي الثانية ثلاث
آيات لا بأس به

قوله لكنه لا
أي لم يكن المحمل
على الإطالة
من حيث الشاء
والتعويض
والإطالة من
حيث مقدار
القراءة

صلى الصبح بالمعوفتين وثانيتها أطول من أولهما بأية ولكن يرد على هذا ما في صحيح مسلم عن
 النعمان بن بشير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في العيدين وفي الجمعة بسبع أسهم
 ربك الأعلى وهل أتت حديث الغاشية وأول تسعة عشرة آية والثانية ست وعشرون
 لكن ذكر في القنية فيما إذا قرأ في الأولى والعصر وفي الثانية الحمزة يكره لأن الأولى ثلاث آيات و
 الثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة وأما ما روي أنه عليه السلام قرأ في الأولى من الجمعة بسبع أسهم
 ربك الأعلى وفي الثانية بهل أتت حديث الغاشية فزاد على الأولى بسبع لكن السبع في السؤال الطويل
 يسير دون القصار لأن السبت هنا ضعف الأصل والسبع ثمه أقل من نصفه انتهى وعلم منه
 أن ثلاث آيات إنما تكرر في السؤال القصار الطويل فيها بذلك القدر ظهوراً ببيتاً وهو حسن إلا أنه ربما
 يتوهم منه أنه متى كانت الزيادة بمادون النصف لا تكرر وليس بل الذي ينبغي أن الزيادة إذا كانت ظاهرة ظهوراً
 تاماً تكرر والأفلا للزوم الخروج في التحريم عن الحقيقة ولو ردد مثل هذا إلى أن لا تغفل عما تقتضيه بالآيات
 إنما يعتبر عند تقارب أو ما عند تفاوتها فالمعتبر التقدير بالكل أو الحروف والأفالم نشرح لك ثمان
 آيات ولم يكن ثمان آيات ولا شك أنه لو قرأ الأول في الأولى والثانية في الثانية أنه يكره لما قلنا من ظهور
 الزيادة والطول وإن لم يكن من حيث الأبي لكنه من حيث الكلم والحروف وقس على هذا وذكرنا في شرح
 في شرح الجمع عازياً إلى نظم الأمام البزدوى أن خلاف محمّد في إطالة الأولى على الثانية إنما هو في الصلوات
 الخمس وما في الجمعة والعيدين فيستوى القراءة بين الركعتين اتفاقاً ووجوباً عقداً والعملية
 المقتضية لإطالة الأولى وهي الإحسان على إدراك الركعة الأولى منفية فيها لأن الغالب فيها ما كون
 الناس حاضرين مجتمعين وتؤيده الحديث المتقدم اتفاقاً وكذا في مسلم وغيره من حديث أبي هريرة
 رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة فقرأ في الأولى سورة الجمعة وفي الثانية إذا جاءك المنافقون
 وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها يوم الجمعة ما في السنن وفي سائر النوافل فيسوي بين
 الركعتين ولا يطيل أحدهما على الآخر إطالة بينة الظهور لعدم الترجيح إلا إذا كان ما يقرأ
 في السنن والنوافل روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أو ما تفرع عن الصحابة رضي الله عنهم فإنه يصلح كما جاء في الرواية أو
 أكثر وسند كرامة في فصل ما يكره إنشاء الله تعالى ثم إذا أتم القراءة قلما أي حين فرغ القراءة يخرج ركعاً أو
 هذا بنفي أنه يصلح إقامة القراءة بالركوع من غير تراخي عن أبي يوسف أنه قال ربما وصلت ركعتين
 قال أبو جعفر الهندواني يصلح أي القراءة بالركوع وصلواتاً غائراً عن أبي يوسف أنه قال لا يفضل تعليم اللز
 كذا في الكفاية ولا يخلو عن نظر وأما في بلفظ الخروج وهو السقوط اقتداء بالقرآن ولما في غير ذلك
 على المبالغة في الخطط مسارعة إلى الخضوع وكذا انتصاراً كما حالاً من يخرج يد على تلك المبالغة
 أي من هت كانه من هت خروجه قارن ذكره غيره وهو وقع طرفه قوله يكبرن كبيراً جملة

ورد على هذا ظاهر
 الثانية على
 الأولى مكره
 بالإجماع أنه
 في رسول الله
 صلى الله عليه
 وسلم في
 العيدين وفي
 الجمعة يقرأ
 ربك الأعلى
 وهل أتت
 حديث الغاشية
 مع أن الثانية
 أطول من
 الأولى
 عند سكون
 في المشرق

حالية من بخار أو راكعاً وهو يفيد مقارنة لتكبير الركوع ثم صرح به فقاً أو ينبغي أن يكون ابتداء
تكبير عند أول الخروء والفراغ منه عند الاستواء راكعاً وقال بعض المشائخ يكبر قائماً ثم يركع
وكذا ذكره في المحيط مستدلاً بقول محمد إذا أراد أن يركع يكبر وبعضهم أي بعض المشائخ قالوا
إذا تم القراءة حالة الخروء لا بأس به بعد أن يكون ما بقي من القراءة حرفاً واحداً وكلمة واحدة
لا أكثر من ذلك لئلا يكون قارياً في الركوع وهذا يستلزم تأخير التكبير إلى أن يصل إلى الركوع
وليس بشيء والقول الأول وهو المقارنة أصح الأقوال كما قال الطحاوي وهو مفاد عبارة
الجامع الصغير والمروى عنه عليه الصلوة والسلام قال أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا قام إلى الصلوة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حذر حين رفع صلبه
من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد ثم يكبر حين يهوي ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر
حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلوات كلها حتى يقضيها ويكبر
حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس متفق عليه فأضافه ظروف الأذكار إلى الأفعال يقتضيه مقتضاها
بمقارنته سائر المظروف والظروفها ولأن في المقارنة عدم اخلاء شيء من أجزاء الصلوة عن كونه
أولى ويضع يديه في الركوع على ركبتيه متعدياً بهما ويفرج أصابعه ولا يقصد إلى التفريج إلا في
هذه الحالة ليكون أمكن من الأخذ بالركبة والاعتماد ولا إلى الضم إلا في حال السجود لتكون رؤوس
الأصابع متوجهة إلى القبلة وفيما سواها وهو حال الرفع عند التكبير والوضوء في التشهد
يتركها عليه الأحادة من غير تكليف ضم ولا تفريج لعدم ما يقتضيه أحدهما دون الآخر ويبسط
ظهره ويسوي رأسه بعجزه ولا يرفع رأسه ولا ينكسه لما روى البخاري وغيره في حديث أبي حميد
الساعدي حيث قال في نفوس اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنا حفظكم لصلوة النبي صلى الله
عليه وسلم رأيت أنه إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع أفكوك يديه من ركبتيه
ثم هصر حنان ظهره الحديث وروى ابن ماجه عن وابصة بن معبد قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي فكان إذا ركع سقوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقرت رؤوس
الطيراني عن ابن عباس بن وابي بردة الأسلمي مثله وروى أبو العباس محمد بن اسحاق السراج
في مسنده عن البراء كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا ركع بسط ظهره وإذا سجد وجهه أصابعه
قبل القبلة وروى الترمذي في حديث أبي حميد المتقدم وصححه أنه عليه الصلوة والسلام كان
إذا ركع لا يصوب رأسه ولا يفعه وكذا رواه ابن حبان وأخرج مسلم عن عائشة رضي في تمام
طويل فكان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه والسنة الإجماع في الركوع المصاق الكعبيين واستبقا
الأصابع القبلة وهذا كل في حق الرجال أما المرأة فتختفي في الركوع قليلاً ولا تعتد ولا يفرج أصابعها

ولا يفرج أصابعها ولا يفرج أصابعها

بل تضيها وتضع يديها على ركبتيها ووضعها ولا تنحى ركبتيها ولا تجافي عضديها لان ذلك
 استترها كذا ذكره الزاهدي في شرح القدر ويري ويقول في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلثا
 وذلك اذا نال ما اخرج ابوداؤد الترمذي وابن ماجة انه عليه السلام قال اذا ركع
 احدكم فليقل ثلث مرات سبحان ربي العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربي
 الاعلى ثلث مرات وذلك ادناه لفظ ابي داود وابن ماجة وهو منقطع فان عونا لم يلو
 عبد الله بن مسعود رضى واخرج ابوداؤد الترمذي عن عتبة بن عامر قال لما نزلت فسم
 باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت
 سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم فتقدم عليه ^{عليه} مستوفى في اخر الفريضة الرابعة
 التي هي الركوع وان زاد على الثلث فهو اي الفعل الذي هو الزيادة افضل من ترك لقوله
 عليه السلام وذلك ادناه اي ادنى حال التسبيح ولا شك ان الزيادة على الادنى افضل ولكن
 اذا زاد السنة انه يحتم على وترك ان الله تعالى يحب الوتر وان اقتصر في التسبيح على مرة ^{احد}
 او ترك التسبيح بالكلية جازت صلوة لعدم ركبته ولكن يكره ذلك وهو الترك ولا فضا
 على مرة وكذا الاقتسار على مرتين الا خلال بالسنة وروى عن ابي طيم البلخي ان تسبيح الركوع
 والسجود مكرن لو ترك لا تجوز صلوة وقد تقدم الكلا على الفريضة الاولى لا ينبغي للامام ان يطيل
 التسبيح او غيره على وجه ميل به القوم اذا تقدر السنة لا تزي للتطويل المذكور سبب لتغير
 عن الجماعة وانما يتغير عن الجماعة مكره ولا نه مؤثر الى حرمان المسلمين الشراب الموعود على
 الصلوة بالجماعة وفي الصحيحين وغيرهما عن قيس بن ابي حازم قال اخبرني ابو مسعود ان رجلا
 قال والله يا رسول الله اني لا تأخر عن صلوة الغداة من اجل فلان مما يطيل بنا فخاريت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في موعظة اشد غضبا منه يومئذ ثم قال يا ايها الناس ان منكم من يفرق بينكم
 ما يصل بالناس فليجتنبوا فيهم الضعيف والكبير وذو الحاجة وفي رواية اذا صلى
 احدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطو ما شاء
 وفي لفظ لمسلم الصغير والكبير والضعيف وذو الحاجة وفيها عن انس ما صليت وراء امام قط اخف
 صلوة ولا اتم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان يسرع بكاء الصبي فيخفف مخافة
 ان تقفن امره علم ان التطويل المكروه هو الزيادة على قدر ادنى السنة عند مل
 القوم حتى ان رضوا بالزيادة لا يكره وكذا ان ملوا من قدر ادنى السنة لا يكره ولا يكونون
 معذوبين في المال والخلف بسبب ذلك فان صلى الله عليه وسلم نهي عن التسفير بالتطويل
 وقد كانت قراءته وسائر افعاله على وجه السنة فلا بد من كون ما نهي عنه غير ما كان دابره في

غير الضرورة وأما حال الضرورة فهو مستثنى كما في تخفيفه عليه السلام لبكائه العصبى وليس الملام
 بالتحفيف الاخذل بالواجب او السنة لغير ضرورة كما يفعل الكثر من ائمة زماننا محتجين
 بلفظ هذا الحديث مع الغفلة عن معناه كما قرناه وعن قول السرخس في اتم حيث وصف صلواته
 عليه الصلاة والسلام بالائمة مع التحفيف وهل توصف بائمة صلوة ترك فيها شئ من
 الواجبات او السنن ومن لم يجعل الله له نورا فإنه من نور ولو طال الامام الركوع كادراك
 الجائى الركوع لا تقربا اى لم يطل الركوع لاجل الترتيب به لله تعالى فهو اى فعله ذلك
 مكره كراهته تحريم حتى قال ابو يوسف سالت ابا حنيفة عن هذا فقال اكره ذلك واخشى
 عليه امر اعظيما وكذا روى هناد عن محمد بن قاسم قاضي خان هذه المسئلة بمسئلة
 الرياء وذلك لانه قصد غير الله سبحانه به ما من شأنه ان يتقرب اليه ولكن مع هذا لا يكفر
 بسبب هذا الفعل لانه ان لم ينو به الترتيب الى الله تعالى لم يكن له نيوة عبادة لغير الله تعالى
 حتى يكون كفرا فصار كسائر افعال الرياء وكذا العمل على الكراهة وكذا العمل اذا كان
 الامام يعرف الجائى بعينه اما اذا كان لا يعرفه فقد قالوا لا بأس به لانه اعانة على الطاعة
 لكن يطول مقدارا لا يثقل على القوم بان يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المعتاد لان الزيادة
 على ذلك سبب للتقير كما تقدم وعلى هذا لو طول القراءة في الركعة الاولى ليدرك الناس
 تلك الركعة لا بأس به اذا كان مقدارا لم يثقل واعلم ان لفظ لا بأس به في الغالب ان تركه
 افضل ويتبغى ان يكون هناك فان فعل العباد لا فيه شبهة عدم اخلاصها لله تعالى
 لا شك ان تركه افضل لقوله صلى الله عليه وسلم ما يريكم الى ما لا يريكم ولا نه وان كان
 اعانة على ادراك الركعة ففيه اعانة على التكاسل وترك المبادرة والتهنى بصلوة قبل
 حضور وقتها فالاولى تركه ولو طال الركوع عند مجيئ الجائى تقريرا لله تعالى خاصة من غير ان
 يتخالجه قلبه شئ سوى التقرب بحق ولا الاعانة على ادراك الركعة فلا بأس حينئذ به
 اى يفعل الاطالة وعلى ما قلنا يكون لفظ لا بأس به معناه ان لا يفضل الا بالمعنى الغالب لكنه
 في غاية العزة والندرة ويمكن ان يراد بالاطالة تقربا بان ينوي به الاعانة على ادراك الركعة
 لما فيها من اعانة عباد الله على طاعته وحرر لفظ لا بأس به على معناه الغالب لما في ذلك من الشائبة
 التي ذكرناها في الريبة فالاولى ان لا يفعل وقال بعضهم اذا احسن الجائى بطل التسبيح بالتانى
 في التلغظ بهما من غير ان يزيد في عددها ولا فرق بينه وبين زيادة العدد فيما تقدم من
 التفصيل المذكور لانه اطلالة للركوع ايض وفيها الكلام لا في نفس التسبيحات حتى لو مكث ساكنا
 فالحكم كذلك ثم بعد اتمام الركوع يرفع راسه حتى يستوى قائما ويقول الا، ام حيا

مسئلة في الرياء

منهما ايضا لان الامر في الانفراد والتفرد واسع وفي المحيط قال شمس الامنة الحلواني كان شيخنا
 القاضي الامام يحيى عن استاذة انه كان يميل الى قولها وكان يجمع بين التسميع والتحميد حين
 كان اماما والطحاوي كان يختار قولها ايضا وهكذا نقل عن جماعة من المتأخرين انهم اختاروا
 قولها وهو قول اهل المدينة انتهى وشيخ الحلواني القاضي الامام ابو علي النسفي واستاذ
 ابو بكر محمد بن الفضل البخاري وعزوه الى اهل المدينة فيه نظر بل هو قول لشافعي واحمد
 واما قول المصنف وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا فانه يومه ان
 المشروع في حق الامام ذلك في رواية عنهما وهو غير صحيح اذ ليس في شيء من الروايات
 لا عنهما ولا عن ابي حنيفة ان الامام يكتفي بالتحميد وكانه نقدي ثم وتأخير وقع من الكاتب
 وموضع قيل قوله اما الامام الى اخره فيكون الضمير عائدا الى المنفرد اي نكان المصنف منفردا
 يأتي بهما في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد كما قد مناه عن الكافي
 والله سبحانه اعلم وفي شرح الزاهدي قاتلت روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 يكبر عند كل خفض ورفع فله ترك التكبير عند رفع الراس من الركوع قلت عد في
 المحيط قبيل مسائل الاذان التكبير عند رفع الراس من الركوع من جملة السنن وفيه من
 الناطق ويكبر في حالة الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي ان النبي صلى
 الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وعليه وابا هريرة رضي الله عنهم يكبرون عند كل خفض ورفع ثم
 قال الطحاوي فكانت هذه الاقوال المروية في التكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بها
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع قال استاذنا
 ترك العمل بها منصوص ايضا فقد ذكر في خزائن الفقهاء والنظم ان تكبيرات فرائض يوم و
 ليلة اربع وتسعون ولكن يكون كذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير والجواب الثاني انه
 يجوز ان يكون المراد بالتكبير الذكر الذي فيه تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير او
 لم يكن جمعا بين الروايات والاحبار والافان انتهى ويجوز ان يكون باعتبار الغالب و
 الظاهر ان هذا هو مراد الطحاوي والافان اثر العمل بالتكبير عند الرفع من الركوع منعظم
 من الشمس اذ لو كان بقي له اثر ولما اجتمعت الافة على تركه في جميع بلاد الاساك من جميع المذاهب
 ولما تركوا ذكره في كتبهم راسا فان ذلك كالمستحيل من هذه الامنة والله سبحانه الموفق ويرسل
 اليدين في القنطرة بعد الرفع من الركوع باتفاق ائمتنا كذا قال صدر الشهيد حسنا الدين في
 واقعا اما على قول محمد فظلم لان قيام لا قراءة فيه اما على قولها فانه وان كان فيه ذكر مسنون
 في حق المنفرد في رواية وفي حق الامام على قول لکن غیر ممتد بل هو قول ربنا لك الحمد و

بيان ان التكبير
 المصلي بعد
 رفع الرأس من
 الركوع

عن ابيه عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه قال رقت النبي صلى الله عليه و
 سلم فلما سجد وضع يده حذاء اذنيه وروى عبد الرزاق ان الثوري
 به ولفظه كانت يده حذاء اذنيه ولا شك انه اذا كان وجهه بين كفيه تكون
 يده حذاء اذنيه واخرج الطحاوي عن حفص بن غياث عن الجراح
 عن ابيه اسحاق قال سالت البراء بن عازب اين كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يضع جهته اذا صلى قال بين كفيه وهرهما يقال ان السنن يفعل
 ايهما تيسر جمع بين المروي يات بناء على انه عليه السلام فعل هذا احيانا الا ان بين
 الكفين افضل لان فيه زيادة المجافات المسنونة كذا قال ابن الهادي في سجدته اي
 يظن ضبعه اي عضديه لما في مسلم عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا سجد فضع كفيك وارفع مرفقيك ويجا في اي يباعد بطنه عن فخذي يده في مسلم ايقيم عن
 ميمونة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد جاني بين يديه حتى لو ان جهة ارادت ان تمر بين
 يديه لم تزل وفي مسلم وغيره عن عبد الله بن يحيى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فرج بين
 يديه حتى يبد ويأمن ابطيه وهذه المبالغة المذكورة في هذين الحديثين لا تأتي مع
 الصاق البطن بالفخذين فلزم مباحة هذه كيفية السجدة المسنونة في حق الرجل
 اما المرأة فانها تنخفض اي تقاطم وتنسفل في السجود وتلزم بطنها بفخذيهما وتضم
 ضبعيهما وهذا تفسير الانخفاض وذلك لان منهن من عجزها على السجود فكان السنة في حقها
 ما كان استمر من الهيئات ويقول في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثا وذلك ادناه وان
 زاد فهو افضل ويترك على وتر لما تقدم في الركوع ثم يرفع راسه من السجدة الاولى الى مكان
 ويقعد مستويا ويضع يده على فخذيته كما في التشهد فاذا اطمان حال كونه قاعدا و
 سكر اضطراب اعضائه كبر وسجد ثانيا وقد تقدم الكلام على هذا في تعديل الاركان وتكملا
 في تكرار السجود فقل هو تعبد لا يطلب فيه المنة كاعد الركعات وقيل ان الشيطان امر
 بسجدة واحدة فلم يفعل فسجد ثنتين ترغيبا له وقيل الاولى اشارة الى اننا خلقنا
 من الارض والثانية الى اننا نعاد اليها كذا في الكافي والاول هو الاولى ومعنى التكبير
 عند الانتقال ان سبحانك اكبر من ان يؤدي حقك بهذا القدر بل حقه على ما قالت
 الملائكة ما عبدناك حق عبادتك ودليله ما تقدم عند تكبير الركوع من حديث ابي هريرة
 المتفق عليه ويوجب اصابع رجله في السجود نحو القبلة وقد تقدم الكلام عليه ان رفع
 راسه عن الارض من السجدة الاولى رفعا قليلا ولم يستوقا عدا ثم سجد السجدة الثانية فنظر

في مصنفه ايضا

وسمى بفتح الهمزة
 يفعل الهمزة تفتيح
 جمع بين
 المروي يات

تكملة في تكملة
 السجود ففعل

قالت الملائكة
 عبدناك حق عبادتك

ان كان الى حال السجود اقرب منه الى حال القعود لا يجزئ ذلك الرفع ولا ذلك
 السجود الثاني وذكر في الملتقط انه يجزئ قال في الهداية والاصح ان
 الرأس اذا كان الى السجود اقرب لا يجزئ لانه يعد ساجدا وان كان
 الى الجلوس اقرب جاز لا نه يعد جالسا فيتحقق الثانية انتهى وصح في
 المحيط ما صح في الهداية وهو رواية ابى يوسف رجه عن ابى حنيفة وفي الكافي
 وقيل اذا ازيلت جهته الارض بحيث تجرى الروم بين جهته وبين الارض ثم اعاد
 جاز عن السجودتين وهو القياس اذا الركبة في سائر الاركان متعلقة بادنى يطلق عليه
 الاسم فكذلك هنا فتعلق الركبة في رفع الرأس بادنى ما يطلق عليه اسم الرفع انتهى وقال
 في الكفاية والقادرى انه يكفي ادنى ما يطلق عليه اسم الرفع وجعل شيئا الاسلام القبول
 الاخير وهو المذكور في القدر كما صح قال لان الرفع هو الرفع فاذا وجد ادنى ما يتناول
 اسم الرفع بان رفع جهته كان مؤديا لهذا الركن كما في السجود حيث يعتبر فيه ادنى
 ما يتناول الاسم بان وضع جهته بخلاف الركوع لان الركوع هو الميلان وانحناء الظهر
 واذا وجد بعض الانحناء ولم يوجد البعض يريح الاكثر منهما ان كالى الركوع اقرب فقد و
 الركوع بان كان الى القيام اقرب فقد عدم الاكثر فصا ركان لم يركع اما السجود فانه يحصل
 بوضع الجهة على الارض مرتين وقد وجد حين رفع رأسه ادنى يكون من الرفع انتهى قال
 ابن الهيثم اعني قاضي انه اذا لم يستوي صلبه في الجلسة والقوة فهو اثم لما تقدم وهذا من
 لصحة السجود مع ادنى الرفع لكن مع كراهة التحريم وهو الموافق لما قد مناه في تعديل الاركان
 از القوة والجلسة فرض عند ابى يوسف واجب عند علماء المواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها
 من غير ترك فيكون اثما بالترك مع صحة السجود كما صح شيئا الاسلام وهو القيام لما ذكره
 في الكافي ولا وجه للعدل عنه ليكون استحيانا فليعتمد عليه فاذا اخرج من السجود الثانية
 ينهض قائما على صدى وقد ميه ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الارض عند النهوض
 الا من عدل يعتمد على ركبته وعند الشافعي واحد تسجلت الاستراحة لما في
 البخاري عن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في وتر من صلواته لم ينهض
 حتى يستوي قاعدا ولنا ما في الترمذي عن خالد بن اياس عن صالح مولى التوءمة عن ابى هريرة
 رضي قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلوة على صدى وقد ميه قال الترمذي
 حديث ابى هريرة عليه العمل عند اهل العلم وخالد بن اياس ويقم ابن الياس ضعيف عند
 اهل الحديث واعلم ابن عدى به قال هو مع ضعفه يكتب حديثه قال ابن القطان والذ

اعل بطلان حوده وصالح وهو الاختلاط فلا معنى للتخصيص انتهى بالمعنى وقول الترمذي
 العمل عليه عند اهل العلم يقتضيه قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق وهو كك
 اخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود انه كان ينهض في الصلوة على صدره قد ميه ولم يجلس واخرج
 نحوه عن علي وكذا عن ابن عمر وابن الزبير وكذا عن عمر واخرج عن الشعبي قال كان عمر وعلي واصفا
 النبي صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلوة على صدورهم واخرجهم عن النعمان بن
 ابي عياش ادر كنت غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكما اذا رفع قدمهم
 راسه من السجدة الثانية في الركعة الاولى والثالثة نهض كما هو ولم يجلس واخرجه
 عبد الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر واخرج الليث بن عيسى عن عبد الرحمن بن زيد
 رضى الله عنه عن ابن مسعود فقد اتفقوا كابر الصحابة الذين كانوا اقرب الى رسول الله صلى
 واشد افتقار لاثاره والزم لصحبه من مالك بن الحويرث على خلاف ما قال فوج تقديره
 وعن ابن عمر انه لم يسمع نحيانا يعتد الرجل على يديه اذا نهض رواه ابو داود فيحصل
 ما رواه البخاري على حاله الكبر لان التوفيق اولى ولذا روى عنه عليه الصلوة والسلام قال
 لا تبادروني في ركوع ولا سجود فاذا منها اسبقكم به اذا ركعت تدركوني اذا سجدت اني
 قد بدلت اخرج ابو داود وقوله بدلت من بدلت تبدينا اذا اسن وضعف ويفعل في
 الركعة الثانية من صلواته مثل ما فعل في الركعة الاولى من الاقوال والافعال الا انه لا يستفتح فيها
 الى يقرأ دعاء الاستفتاح لاختصاصه باستفتاح الصلوة اجماعا ولا يتعوذ لان محله اول
 الصلوة اول القراءة فان قيل عدم تكرار التعوذ في الثانية يناسب اختاره المصنف وصالح الخلاصة
 من قول ابى يوسف لا تتبع للثناء ولا تثناء وان لدفع الوسوسة في الصلوة وهي واحدة
 ولا يناسب ما اختاره قاضيان وصاحب الهداية وغيرهما من قولها لا تتبع للقراءة وقد
 تكررت في الثانية فينبغي ان يتكرر قلنا اذا استعاذ للقراءة مرة ولم يدخل في اثنا عشر فعلا
 اجنبيا عنها لا يسر له تكرار الاستعاذة وسائر افعال الصلوة ليست اجنبية من قراءتها
 لا اتحاد الكل بالنظر الى الصلوة فلم يدخل في اثناء قراءتها فعلا اجنبيا عنها فلا يسر له تكرار
 الاستعاذة على قولها ايضا ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى عندنا وعند الشافعي وهو رواية عن
 واحد يرفع عند الركوع وعند الرفع منه ما اخرج الستة عن الزهري عن سنان عن ابي عبد
 الله بن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة سرف يديه حتى تكونا حذو
 منكبيه ثم كبر فاذا اراد ان يركع فعل مثل ذلك واذا ارفع من الركوع فعل مثل ذلك يفعل
 حين يرفع راسه من السجود ولنا ما روي في ابي داود والترمذي عن وكيع عن سفيان الثوري

بيان حديث
 جلسة الاستراحة
 وجعل يديه قبل
 رخصته

وهو الذي

عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن حلقمة قال قال عبد الله بن مسعود
الأصل فيكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل ولم يرفع يديه إلا في أول ركعة وفي لفظ فكاير
يديه في أول ركعة ثم لا يعود قال الترمذي حديث حسن وأخرجه النسائي عن ابن المبارك عن
سفيان إلى آخره ونقل عن ابن المبارك أنه قال لم يثبت عندنا حديث ابن مسعود غير هذا ثم بعد
ما ثبت بالطريق الذي ذكرناه والقدر في عاصم بن كليب غير مقبول وقد وثقه ابن معين وأخرج له
مسلم والقدر في عبد الرحمن بن الأسود لم يسمع من حلقمة باطل فقد ذكر ابن حبان في كتاب الثقة أنه
مات سنة تسع وتسعين وسنة ليس إبراهيم النخعي والمنازع من سماعه عن حلقمة ولا تقاوط
سماع النخعي منه وقصر الخطيب في كتاب المقتدى والمتفق في ترجمة عبد الرحمن هذا بالسمع
إياه وحلقمة وما قيل في الحديث صحيح والمنكر إنما هي زيادة ثم لا يعود ونسبة البعض كالداقطن
ومحمد بن نصر المروزي وابن القطان الوهم إلى وكيع والبعض كالبخاري في كتارفه اليديين وإدخاله
إلى سفيان فانما هو ظن ظنوه لما رواه أنه قد روى بدو هذه الزيادة ظنوه خطأ واختلفوا
في الفاظ ونغاية الأمر أن الأصل رواه مرة بتمامه مرة بعضه بحسب تعلق الغرض والمقران زيادة
العدل الضابط مقبولاً وبناهيك بوكيع وسفيان مع المتابعة عليه كما تقدم متبعة
بن المبارك في رواية النسائي وأخرج الدارقطني وابن عدي عن محمد بن جابر عن حماد بن
أبي سليمان عن إبراهيم عن حلقمة عن عيسى بن عبد الله قال صليت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فلم يرفعوا أيديهم إلا عند استفتاح الصلاة واعترافاً الدارقطني بتصوي
إرسال إبراهيم إياه عن ابن مسعود وتضعيف ابن جابر وقول الحاكم في أحسن ما قيل فيه أنه
يسرق الحديث من كتاب من يذاكره ممنوع قال الشيخ تقي الدين في إمام العلم بهذه الكلية
متعدروا أحسن من ذلك قول ابن عدي كان إسحاق بن إسرائيل يفضل محمد بن جابر على
الجماعة هم أفضل منه وأوثق وقد روى عنه من الكبار أيوب وابن عوف وهشام بن
حسان والثوري وشعبة وابن عيينة وغيرهم ولو لا أنه في محل الرفع لم يرو عنه هؤلاء
ويؤيد صحة هذه الزيادة رواية أبي حنيفة من غير الطريق المذكور وذلك أنه اجتمع
مع الأوزاعي بمكة في دار الخياطين كما حكى ابن عيينة فقال الأوزاعي بالكم لا ترفعوا عند
الركوع والرفع منه فقال لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء فقال
الأوزاعي كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يرفع يديه إذا أقسم الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه فقال أبو حنيفة حدثنا جعفر بن إبراهيم
عن حلقمة الأسدي عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ثم لا يعود

شيء من ذلك فقال الا وراعي الحديث عن الزهري عن سالم عن ابيهِ وتقول حدثني جاد عن ابراهيم
 عن علقمة فقال ابو حنيفة كان جادا فقه من الزهري وكان ابراهيم افقه من سالم وعلقمة ليس
 بدون ابن عمر في الفقه وانكا لابن عمر صحبة وله فضل صحبة فالا سؤ له فضل كبير وعبد الله
 بن جرح يفقد الرواية كجرح الا وراعي يعول الاسناد والترجيح بفقد الرواية هو المرحوم
 المنصور عندنا واعلم ان الآثار عن الصحابة والطرق عنده كثيرة جدا والكلام فيها واسع
 والمتحقق بعد ذلك رواية كل من الامرين عنده عند فتحنا جرح الترجيم لقيام التعارض في ترجيح
 ما ذهبنا اليه بان قد علم انه كانت اقوال مبني في الصلوة وافعال من جنس هذا الرفع و
 قد علم نسخها فلا يبعد ان يكون مما نسخ بخلاف عدمه فانه لا يتطرق اليها احتمال عند الشرح
 لان ليس من جنس ما عهد فيه ذلك بل من جنس السكينة التي اجمع على طلبها في الصلوة وكذا
 الترجيم بفضل الرواية كجرحه ابو حنيفة فقد روى ابو حنيفة عن جاد عن ابراهيم قال ذكر
 عنده وائل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الركوع وعند
 السجود فقال اعرابي لم يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة ارى قبلها قط فهو اعلم من
 عبد الله واصحابه حفظ ولم يحفظوا وفي رواية وقد حدثني من لا يحصى عن عبد الله انه
 رفع يديه في ابتداء الصلوة فقط وحكاه عن النبي عليه السلام وعبد الله عالم بشرائع الاسلا
 وحدوده متفقد الاحوال النبي عليه السلام ولازم له في اقامته واسفاره وقد صلى مع النبي
 صلى الله عليه وسلم ما لا يحصى فيكون الاخذ به عند التعارض اولى من ارا د مقابله ومن
 القول بسنية كل من الامرين والله سبحانه اعلم وقول المصنف رحمه ولا يرفع يديه الا في
 التكبير الاولى المراد منه لا يرفع في تكبير من تكبيرات الصلوة المعهودة او في موضع من
 المواضع المعهودة في كل صلوة وليس حقيقة المحصر على التكبير الاولى فان رفع اليدين مشروع
 عند تكبير قنوة الوتر وتكبيرات العيدين واستلام الحجر وعلى الصفا والمروة وفي عرفته
 المزلفة وعند الحجرات وكذا عند الدعاء في الاستسقاء وغيره روى الطبراني بسنده عن
 ابن ابي ليلى عن الحكم عن القسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في سبع
 مواطن حين تفتتح الصلوة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على
 المروة وحين يقف مع الناس عشية عرفة وتجمع والمقامين حين يرى الحجرة وترفع تكبير
 القنوت مروي عن عمرو بن علي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والبراء بن عازب وكذا رفع
 تكبيرات العيدين مروي عن عمر ذكره الاثم والبيهقي في سننه الكبرى وفي الصحيحين عن
 انس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع الايدي في شيء من دعائه في الاستسقاء

عليه وسلم يفتي الصلوة بالكبير الى ان قالت وكان يفتريش رجل اليسرى وينصب اليمنى وفي النسائي
عن ابن عمر عن ابيه قال من سنة الصلوة ان ينصب القدم اليمنى واستقباله باصابعها القبلة
والجلوس على اليسرى فيجعل التورك على حال المضعف والكبر توفيقاً ويضع يده على حال التشهد
على فخذه يرفع اصابعه لاكل التفرج هذا عندنا وعند الشافعي يبسط اصابع اليسرى
ويقبض اصابع اليمنى الا المسمحة لما روى مسلم عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته
اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة وكنا ما روى الترمذي من حديث وائل
قلت لا نظرن الى صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس يعني للتشهد افتريش رجله اليسرى و
وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ونصب رجله اليمنى من غير ذكر ذياً والمراد من العقد
المذكور في رواية مسلم العقد عند الاشارة لا في جميع التشهد الا يرى ما في الرواية الاخر
لمسلم وضع كف اليمنى على فخذه اليمنى وقبض اصابعها وأشار باصبعه التي تلي الابهام ولا شك
ان وضع الكف لا يتحقق حقيقة مع قبض الاصابع فالمراد وضع الكف ثم قبض الاصابع بعد
ذلك عند الاشارة وهو المروي عن محمد في كيفية الاشارة قال يقبض خصره والتي تليها و
يحلل الوسط والا بهما ويقيم المسبحة وكذا عن ابي يوسف في الامالي وهذا فرع تصحيح الاشارة وعن
كثير من المشائخ لا يشير اصلاً وصحة في الخلاصة وهو خلاف الدراية والرواية اما الدراية
فما تقدم في الحديث الصحيح ولا محل له الا الاشارة واما الرواية فعن محمد ان ما ذكره في كيفية
الاشارة هو قوله وقول ابي حنيفة ذكره في النهاية وغيرهما قال نجم الدين الزاهد لما اتفقت
الروايات عن اصحابنا جميعاً في كونها سنة وكذا عن الكوفيين والمدنيين وكثير الاخبار والاخبار
كان العمل بها اولى والكيفية المتقدم من التحليق ذكرها الفقيه ابو جعفر قال في الجامع
الصغير وقال غيرهم من اصحابنا يشير بثلاثة وخمسين وهذا موافق لصريح رواية مسلم وصفته
عقد ثلاثة وخمسين ان يقبض الوسط والخنصر والبنصر ويضع راس يدها على حرف
مفصل الوسط الاوسط وصفته الاشارة عن الحلواني انه يرفع الاصبع عند النقي يضعها
الانبا اشارة اليها ويكره ان يشير بكلمات مسبحة لما روى الترمذي والنسائي عن ابي هريرة انه
رجلا كان يدعوا باصبعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آخذ آخذ ثم اذ قعد على الصفة المذكورة
يتشهد اي يقرأ التشهد وهو من تسميته الكل باسم جزئه ويقول عطف تفسيره
التحيات لله والصلوات والطيبات الى قوله اي ان يقول عبده ورسوله وهو السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان

ف
اشارة بالسبابة

بيان الاشارة
بالسبابة
وهذا هو الوجه

ف
تفسير الثعبان
لله والصلوات
الى اخره

لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والتحيات جميع تحية من تحي فلان فلانا اذا دعا له
عند ملاقاته واشتقاقها من قول العرب عند ملاقاته بعضهم بعضا حيياك الله اى يبقاك ولكل قول
تحية يحييها بعضهم بعضا عند الملاقاة وتحية الاسلام والمراد بالتحية هنا جميع الاثنية التحية
والعبادات القولية والصلوات العباد البدنية والطيبات العبادات الصالحة يعنى ان هذه العبادات
مختصة بالله لا يستحقها غيره واصل ان النبي لما انتهى في المعراج المستوي سمع فيه صريحا لا قولا
في المقام الذي اراده الله نعم الخطابية قصد ان يحيي بسبحانه كما يحيي الملوك فالله الله نعم ان قال
التحية لله الزم فلما قال ذلك رد الله نعم عليه وحياتا بان قال السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
فقابل التحية بالسلام الذي هو تحية وقابل الصلوة بالرحمة التي هي بعناها وقابل الطيبات بالبركات المتباينة
للمال كونها النوى والكثرة وافرد السلام والرحمة لان كل من التحية والصلوة متقدم باعتبار التمسك بالسوا
البذل فوجد ما يقابل بخلاف العبادات المالية فان الاشياء متعددة وهي انواع الاموال من المفقود
الحيو اثار والنباتات فجمع ما يقابلها ثم لما قال سبحانك السلام عليك الى اخره قال النبي صلى الله عليه وسلم
اي عشر اقامت وعلى عباد الله الصالحين تشرى كالا مته ولسائر الصالحين من الملائكة والانس
وصالحى اتباعهم في السلام الذي سلمه الله عليه وعدم اختصاص به على وهو مقتضى سبجته
الكاملة الكرم وشيئته التي هي كرم الشيم ثم قالت الملائكة اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا
عبده ورسوله ثم التشهد على هذه الصفة هو تشهد ابن مسعود رضي الله عنه في السنة واللفظ لمسلم عن
ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وكفى بين كفي كما يحل في سورة من القرآن فقال اذا قعد احدكم
في الصلوة فليقل التحية لله والصلوة والطيبات الى اخره وفي لفظ للنسائي انه اذا قعد ثم في كل ركعتين
فقلوا التحية الى قال الترمذي اصح حديث عن النبي في التشهد حديث ابن مسعود في العمل عليه عند
اكثر الصحابة والتابعين ثم اخرج عن حصين قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم اقبلت له ان الناس
قد اختلفوا في التشهد فقال عليك بتشهد ابن مسعود وكقول الترمذي قال الخطابي
وابن المنذر ومن وافق ابن مسعود على رفع هذه الصفة من التشهد معاوية وعائشة
وسلمة وخرج الطبراني عن معاوية انه كان يعلم الناس التشهد وهو على المنبر عنه عليه
الصلوة والسلام التحية لله والصلوات النساء وخرج البيهقي عن عائشة رضي الله عنها قالت هذا
تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التحية لله والصلوات الى اخره قال النووي اسناد جيد
واستفدنا من ان تشهد عليه الصلوة والسلام بلفظ تشهدنا وروى الطبراني في البزار
عن ابي راشد قال سالت سلمان عن التشهد فقال علمكم كما علمني رسول الله صلى الله
عليه وسلم التحية لله والصلوات الى اخره سواء وهو مرجح على ما اختاره الشافعي رحمه

واصله ان النبي صلى الله عليه وسلم لما انتهى

في المعراج الخ

من السلام

من تشهد ابن عباس وهو التحيات المباركات الصلوة الطيبات لله سدا
 عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله من وجوه متها ان اصبح باجماع ائمة الحديث ومنها
 ان فيه الامر على ما تقدم ومنها ان فيه لاف واللام المستغرق للجنس السلام بخلاف
 النكرة فالها تناول الواحد ومنها زيادة الواو وهي لتجديد الكلام المقضي لتعدد الثناء
 لأن المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف عدلها لا ترفيدان الثاني به شئ واحد موصوف
 بصفتها ومنها التأكيد في التعليم قال ابو حنيفة رحم اخذ حماد بن ابى سليمان بيده و
 علمني التشهد وقال حماد اخذ ابراهيم بيده وعلمني وقال علمني اخذ عبد الله بن مسعود
 بيده وعلمني التشهد وقال عبد الله اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده وعلمني
 التشهد كما يعلمني السورة من القرآن ففي هذا زيادة تأكيد على ما في رواية ابن عباس
 من قوله يعلمني التشهد كما يعلمني السورة من القرآن ولا يزيد على هذا القدر من التشهد
 في القعدة الاولى كما روى الامام احمد عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم التشهد
 فكان يقول اذا جلس في وسط الصلوة وفي آخرها على ذكر اليسر التحيات لله الى قوله عبد
 ورسوله قال ثمان كان في وسط الصلوة فنهض حين يفرغ من تشهد وان كان
 في آخرها صابعا بعد تشهد بما شاء الله ان يدعو ثم يسلم وفي السان عن ابن مسعود كان
 النبي صلى الله عليه وسلم قعد في الركعتين الاوليين كانه على الرفض حتى يقوم فان
 زاد على التشهد قال بعض المشائخ ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهيا
 يح عليه سجد تا السهو وعن ابى حنيفة رحم فيمارواه الحسن عنه ان زاد حرفا واحدا
 فعليه سجد تا السهو قال المصنف واكثر المشائخ على هذا اي انه يلزم من السهو زيادة حرف
 واحد وفي الخلاصة واختار انه يلزم من السهو ان قال اللهم صل على محمد قال البرزلي
 لا نراه في سنة وكيدة فيلزم تاخير الركن اى وتباخير الركن يجب سجود السهو هذا باطلا
 يصح دليلا لمن اختار رواية الحسن فان مطلق تاخير الركن موجود في زيادة الحروف ونحو
 ولا يخص ما اختاره هو وصاحب الخلاصة من التقييد بقوله اللهم صل على محمد الصحيح ان
 قد زائدة الحروف ونحو غير معتبر في جنس ما يجب به سجود السهو وانما المعتبر ما يؤدى
 فيه ركن كما في الجهر فيما يخافت وعكسه كما في التفكير حال الشك ونحوه على ما عرف في
 باب السهو وقوله اللهم صل على محمد يشغل من الزمان ما يمكن ان يؤدى فيه ركن بخلاف
 ما ذكره لا ندر من قليل يعسر الاحتراز عنه فهذا يتم مراد البرزلي ويعلم منه انه لا يشترط التكلم بذلك

له
 اى وقع لما
 في الحديث

قوله
 في الحديث
 في الحديث
 في الحديث

بل لو مكث مقدار ما يقول اللهم صل على محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم بمقدار ما يؤد فيه ركن
سواء صلى على النبي صلى الله عليه وسلم أو سكت فإذا قام بعد التشهد الأول إلى الركعة الثالثة لا يعتد
ببديده على الأرض لما في ابوداؤد عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أن يعتد الرجل
على يديه إذا خفض في الصلوة وإن اعتدل بأيسر به ومقتضى الحديث أنه يكره إذا لم يكن عند
الطلق النهي على العذر يحل ما ورد مخالفا له ويكره عند هذا النهوض ذكره في شرح المختار وقد
في خزائن الفقهاء ونظم الزندوسى تكبيراً فرائض اليوم والليل أربعاً وتسعين ولا يكون كذلك إلا
إذا كان في القيام إلى الثالثة تكبيراً وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة يكبر حين يقوم الحديث إلى أن قال ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد
الجلوس وإن كانت تلك الصلوة فريضة ثلاثية أو رباعية فهو مخير فيما بعد لأولين إذا كان قد
قرع فيهما بين أن يقرع وبين أن يسبح وبين أن يسكت والقراءة أفضل وقد مر الكلام فيها مستوفى
في بحث الثالثة من الفرائض التي هي القراءة وإن قرع في الآخرين يقرأ الفاتحة بحسب يسكون
الساكنين مبتدئاً على الضم بمعنى فقط ولا يزيد عليها شيئاً لما في البخاري من حديث قتادة أن النبي
عليه السلام كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأم القرآن وسورتين في الركعتين الآخرين بأم الكتاب
الحديث فإن ضم السجدة إلى الفاتحة ساهياً يجب عليه سجدة السهو في قول أبي يوسف رحمه
لأخيه الركوع عن محل عقبة الفاتحة وفي أظهر الروايات لا يجب عليه سجدة السهو لأن القراءة فيها
مشروعة من غير نقدير والتقييد بالفاتحة مسنون لأن الإقصار عليها واجب لكن ينبغي أن
لو طال ثلث على ما في أحد الأوليين سهواً انجبت سجدة السهو مخالفة وما واطى عليه النبي صلى الله
عليه وسلم من غير ترك في وقت ما وانعقد الإجماع وما كذا فهو واجباً إذا خالف فقد ترك واجباً
ومن ترك واجباً سهواً لم يجرى عليه سجدة السهو وأما إذا كانت تلك الصلوة سنة من السنن الرواتب
فلا خيال الرواتب فينبغي في القيام من التشهد كما ابتدء في الركعة الأولى يعني أنه يأتي بالثناء
والتعوذ أما قال هذا لتلايفهم من التشبيه بالركعة الأولى أنه يرفع يديه أيضاً فإن رفع اليدين
يسند كالحديث أنه يأتي به لكن قول المصنف رحمه وغيره في الاستدلال أن كل شفع من النفل صلوة
عليه يفتنه أنه يرفعها كما يقتضيه أنه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك التشهد وقد
صرح بالصلوة غير المصنف بقرآن إطلاقه على السنة يشمل الأربع قبل الظهر وقبل الجمعة و
بعد ها أيضاً وقد تقدم في بيان أوقات الكراهة التصريح بأنه لا يصلي فيها في التشهد الأول ولا
يستفهم إذا قام إلى الثالثة وكذلك سائر ما يقتضيه لها صلوة عليه وذكر في القنية أنه لا يصلي
في الغدقة الأولى من سنة الظهر وذكر قولين فيما إذا صلى ناسياً أنه عليه سجدة السهو وأنه لا سجود

عليه فيها ايضا ولا يصل في الاربع قبل الجمعة وبعد ها واذا قام الى الثالثة يستقم وفي البوت
يصل ويستقم انتهى والاصح انه لا يصل ولا يستقم في سنة الظهر والجمعة على ان صاحب الحديث قال
وهذا قالوا يستقم في الثالثة وهذا اللفظ منه على ما هو عادة تشير الى انه غير مرضي عنده لان
كون كل شفيع من النفل صلوة عليه ليس مطرد في كل الاحكام فان لم يطرد في لزوم القعدة الاولى
عند ابي حنيفة وابي يوسف لم تركها لا تقصد عندها ولم يطرد في سجود السهو وعند
الكل حتى اجمعوا انه لو سجد للسهو على راس شفيع لا يبي عليه شفعا لكان السجود يبطل الوقوع
في وسط الصلوة فقد صرحوا بصيرورة الكل صلوة عليه حيث حكموا بوقوع سجود السهو في هذه
الصلوة في وسط الصلوة واذا كان كذلك مكن ان يقال لا يصل في القعدة الاولى لكونها
قعدة في وسط الصلوة ولا يستقم ولا يتعوذ في القيام الى الثالثة لكونها قيا ماني في وسط الصلوة
لا في اولها والحاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة عليه من جهته ومن وجهه تعتبر كونه صلوة
عليه في حق القراءة الاحتياط اذ بالنظر اليه يجب القراءة في كل شفيع بالنظر الى ان كل صلوة واحدة لا يجب
فالاحتياط في الوجوب كما في الوتر وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل القيام اليه لانه اذا تردد بين اللزوم
وعدمه لا يلزم بالشك وعلى عدم اللزوم يبنى انه اذا اقيمت الصلوة او خرج الخطيب هو في النفل انه
يقطع على راس الشفع كما تقدم وكذا في بطلان الشفاعة وخيار الخيرة بالشرع في الشفع الاخر
لان كلام الشفاعة والخيار متروك بين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك وكذا في عدم سريان الفساق
من شفيع الى شفيع اذ لا يحكم بالفساق مع الشك اما في غير هذه الاحكام فلا وان يعتبر كون كل صلوة واحدة
الكونه اصل الاتصال واتحاد التسمية وان لا يقال انه صلوات بل صلوة واحدة ومسئلة الاستفتاء نحو لو قيلت
مروية عن الامامة المتقدمين انما هي من اختيار بعض المتأخرين الله سبحانه اعلم ويقعد القعدة الاخيرة مثل
ما قعدت القعدة الاولى عندنا من غير فرق لما تقدم والمرأة تقعد على اليتماء اليتم في القعدتين الاولى
الاخيرة وتخرج كلتا رجليها من الجانب الاخرى الايمن لان ذلك استر لها وايسر مبنى امرها على اليسر وليس
ويتشهد اي ويقر بالتشهد القعدة الاخيرة فاذا التمس تشهد الى قوله عبدك ورسولك يصل
على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي رحمه
فرض وقال القاضي عياض وقد شد الشافعي رحمه ولا سلفه في هذا القول ولا سنة
يتبعها وشنع عليه فيه جماعة منهم الطبراني والقشيري وخالفه من اهل مذهبه
الخطابي وقال لا اعلم له فيها قدوة والتشهد انت المروية عن ابن مسعود وابن عباس
وابن هزيمة وجابر وابي سعيد وابي موسى وابن الزبير لم يذكروا فيها شيء من ذلك وما رووه
عن علي الصلوة والسلام لا صلوة لمن لم يصل علي ضعفه اهل الحديث كلامهم ولو صح

فصل في الصلوة على النبي
عليه الصلوة والسلام

فعن كاملته اولم يصل على عمه وما روي عنه عليه الصلوة والسلام من صلى صلوة
 لم يصل على فيها وعلى اهل بيته لم تقبل منه ضعيف ايضا يجابر الجعفي مع انه قد اختلف
 عليه في رفعه ووقفه على ابن مسعود قال الدارقطني واما الاول فرواه ابن ماجه لا صلوة
 لمن لا وضوء له ولا صلوة لمن لم يذكّر اسم الله عليه ولا صلوة لمن لم يصل على النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا صلوة لمن لا يحب انصاره وفيه عبد المهيمن قال ابن حبان لا يحتج به واخرجه
 الطبراني عن ابن عباس بن سهل بن سعد عن ابي بن جده مرفوعا يخوه قالوا حديث ابن
 المهيمن اشبه بالصواب مع ان جماعة قد تكلموا في ابن عباس روى البيهقي عن يحيى بن اسحاق
 عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود عن علي بن ابي طالب اذا شهد احدكم في الصلوة فليقل
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد و آل محمد
 كما صليت وباركت وترحت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وفيه مجهول
 وبالحملزة ليس له دليل يدل على الفرضية في الصلوة اصلا ولا خلافا لانهما تفرض في العمرة
 وقال الطحاوي يجب كلما ذكره وقال الكرخي لا تجب جعل في التحفة قول الطحاوي اصح وهو
 المختار لقوله صلى الله عليه وسلم رغم انك في كل ذكر عندك فليصل على رواه الترمذي
 وقال حديث حسن وقوله عليه الصلوة والسلام من ذكرته عندك فليصل على رواه ابن
 السني باسناد جيد وقوله عليه السلام بالخيل من ذكرته عندك فليصل على رواه الترمذي
 وقال حسن صحيح والآحاد يثبت في ذلك كثيرة جدا بعضها المرفوعة الوجوه بعضها وعندها
 وهما يفيدان ايضا وتكرر ذكره عليه الصلوة والسلام في مجلس واحد قال في الكافي لم
 يلزمه الامرة واحدة في الصحيح لان تكرار اسمه واجبه لحفظ سنته التي بها قوام الشريعة
 فلو وجبت الصلوة في كل مرة لافضه الى المحرم غير انه ندب تكرارها بخلاف السجود
 اى سجد التلاوة فانه لا يندب تكراره بتكرار التلاوة في مجلس التسميت كالصلوة وقيل بل يجب
 التسميت في كل مرة الى التلاوة قال الزاهد في النظم ولو تكرار اسم الله تعالى في مجلس واحد في مجالس
 يجب لكل شئنا عليه ولو تركه لا يبقى ديننا عليه كذا في الصلوة على النبي عليه السلام لكن لو تركها
 يبقى ديننا عليه لانه لا يخلو عن تجدد نعم الله تعالى الموجبة للشاء فلا يكون وقت للقضاء كقضاء
 الفائتة في الآخرين بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم انتهى المختار وفي صفة الصلوة
 عليه صلى الله عليه وسلم على ما ذكره في الكفاية والنهاية في القنية وشرح القندوس سئل محمد بن
 عن الصلوة على النبي عليه السلام فقال لم يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت

على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وهي الموافقة لما في الصحيحين وغيرهما عن
 كعب بن عجرة قال سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله كيف الصلوة عليكم
 اهل البيت فان الله قد علمنا كيف نسلم عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد ونستغفر الله بعد الصلوة على النبي
 عليه الصلوة والسلام اي يطلب المغفرة لنفسه ولوالديه ان كانا مؤمنين ولجميع المؤمنين و
 المؤمنين فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وتحذرك ويدعو
 بالدعوات الماثورة اي المنقولة عن النبي عليه السلام كما في صحيح عن ابي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تشهد احدكم فليستعذ بالله من اربع يقول اللهم اني
 اعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات ومن شر المسيح الدجال
 وفيه عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة يكون آخر
 ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت
 وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا انت
 وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه
 قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم عني دعاء ادعوني في صلوتي قال قل اللهم اني
 ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني
 انك انت الغفور الرحيم ويدعو بما يشبه الفاظ القرآن كما تقدم وكقوله ربنا اتنا في
 الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذهبتنا
 وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب وجاء ذلك فان هذه الادعية تشبه الفاظ
 القرآن وليست بقرآن لان لم يقصد به القرآن بل الدعاء حتى جاز الدعاء بها مع
 الجنابة والحجض ولا يدعو بما يشبه كلام الناس وهو ما لا يستحيل طلبه منهم نحو
 قوله اللهم اكسني والهم زوجني فالانثى او اعطني مالا او متاعا وما اشبه ذلك
 حتى لو قال ذلك في وسط الصلوة قبل القعود الاخير قد رآه التشهد تفسد صلواته
 واما بعد التشهد فانها لا تفسد لكن تكون ناقصة لتترك السلام الذي هو واجب خروجه
 منها يدونه بما نزلت ما لو تكلم او عمل عملا اخر منافيا للصلوة وعنده مالك الشافعي رحمه
 الله عوب كل ما يريد من امر الدنيا والآخرة لما رآه الستة الا الترمذي في حديث ابن مسعود في التشهد
 من قوله عليه السلام ثم ليحضر احدكم من الدعاء اعجب اليه فبذره لنا قوله عليه السلام ان صلواتنا
 هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس واه مسلم في عارض ذلك الحديث يقدم عليه من مانع

اللهم صل على محمد
 وآل محمد وعلى
 ابراهيم انك حميد
 مجيد

وذلك مبني ولو قال اللهم ارزقني جعله في الهداية مما يشبه كلام الناس وصح في الكافي لانه
 يقول رزق الأمير الجيوش قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد رجم عدم الفساد لأن الرازي
 في الحقيقة هو الله تعالى ونسبته إلى الأمير مجاز وفي الخلاصة لو قال ارزقني الأحصنة نفسه
 أو قال ارزقني الحج الأحصنة لا تقصد وفيها أكسني العن فلانا أقض ديوني أغفر لي وخالى
 تقصد ولو قال اغفر لي ولو الله والمؤمنين والمؤمنات لا تقصد قال ابن الفضل تقصد الأول أوجه
 وارزقني وبتك لا تقصد انتهى كلام الشيخ كمال الدين بن الهمام وسياتي عامر فيما يفسد إنشاء الله
 تعالى وروي عن بعض المشائخ وهو محمد بن عبد الله بن عمر وأنه قال لا يقول في الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ورحم محمد فإنه نوع ظن بتقصير الأنبياء عليهم السلام فإن
 أحدا لا يستحق الرحمة إلا بآتيان ما يلام عليه ونحن امرنا بتعظيم الأنبياء وتوقيرهم وهكذا
 ذكر شيخ الإسلام في المبسوط وأكثر المشائخ على أنه يقول ورحم محمد وآل محمد
 للتوارث فيه على ما تقدم في رواية البيهقي من حديث ابن مسعود قال الرستغني و
 يكون معنى قولنا ورحم محمد ورحم محمد فالتقصير راجع إلى الأمة من جنس جنة وله
 أب شيخ كبير فآراد السلطان أن يقيم العقوبة على الجاني فيقول الناس ورحم هذا
 الشيخ الكبير فإن ذلك الرحم راجع إلى الأب الجاني حقيقة كذا في المحيط ولكن لا بيان
 بما في الأحاديث الصحيحة أولى وأخرى ويقول فيما إذا أتى بقوله ورحم محمد وآل محمد كما
 صليت وباركت ورحمت لموافقة ورحم ولا يقول وترحمته لأنه لم يكن قد قال
 وترحم وأما أن قال في ذلك وترحمته بأسكان الراء فهو خطأ إذ ليس في اللغة ترحم ترحم
 ترحمته ولو قال بعد قوله ورحمت وترحمته بالتشديد أي بتشديد الحاء من التفعّل يجوز
 لأن له معنى صحيحا في اللغة يقال ترحم عليه إذا دعاه بالرحمة وذلك من الله سبحانه نفسه
 الرحمة فلا يقول بعد قوله في العالمين ربنا أنك حميد مجيد لعدم ورده في الأحاديث ولو قال
 ذلك لا بأس به أي لا يكره إذا هو زيادة نداء لله تعالى ولا ضرر له ولا تغيير فيه للمعنى وإن كان الأولى تركه
 لعدم ورودها في الأحاديث على الإتيان بما قاله صلى الله عليه وسلم من غير زيادة ولا نقصان
 ويشير بالسبابة إذا انتهى إلى الشهادتين قال في الواقع لا يشير والأول المختار على ما قدمنا
 فإن أشار يعقد أي يضم المختصر والبصر ويخلق الوسطى بالإنهام أي يجعلها حلقة وقد ذكرناه
 في بحث الشهادتين الأولى فإذا فرغ من الأدعية بعد التشهد يسلم عزيمته ويقول السلام عليكم
 ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام أي في سلام الخروج من الصلوة سواء كان عن اليمين أو اليسار وأكثر
 كذا ذكر في المحيط بخلاف السلام الذي في التشهد هو قوله السلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته حيث

لا يقول في الصلوة
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ورحم محمد وآل محمد
 نوع ظن بتقصير
 الأنبياء

سبغت

يقوله اتباعا للمروءة في الموضوعين آذ في سلام التشهد رد ذلك على ما تقدم بخلاف سلام التحلل
فإن المروءة عن ابن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يثوب عن
خده الأيمن وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يثوب بياض خده الأيسر رواه أصحاب السنن
الأربعة وقال الترمذي حديث حسن صحيح ولا يثبتهم أن مراده هذا السلام أي السلام الأول
يقول في السلام الثاني وبركاته كما يقول بعض الجهال لأن ذلك خلاف السنة كما في
الحديث الصحيح وخلاف عمل الأئمة وحقه تميز من في اليسار على من في اليمين من غير دليل
وذكر في مختلف الفتاوى ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن
يساره كذلك وفي جامع الجوامع ولو سلم تلقا وجهه ثم عن يمينه وشماله جاز رواه
الحسن عن محمد بن واتباع الحديث وعمل الأئمة الأولى وينوي بالتسليم الأول فخطابه بعلينكم
من هو عن يمينه من الملائكة والمؤمنين المشاركين له في صلواته دون غيرهم ويفعل في
السلام عن يساره مثل ذلك أي يقول السلام عليكم ورحمة الله ويتوب من هو عن
يساره من الملائكة والمؤمنين والتسليم الأولى للتحية والخروج من الصلوة والثانية للتسوية
القوم في التحية ثم قيل الثانية سنة والآصح لها واجبة كالأولى ومجرد لفظ السلام يخرج
ولا يتوقف كذا في شرح الهداية لأن الهام واعلم أن الواو لا يقتضي الترتيب كما هو مقرر
فلا يظن من تقدم الملائكة في الذكر أعقادا فضيلتهم على المؤمنين أفضل من سائر
الملائكة لقوله تعالى إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين وقوله
تعالى إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية والملائكة داخلون في جملة
العالمين وفي البرية وقالت المعتزلة الملائكة أفضل من البشر لقوله تعالى لا يستنكف
المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون فإن التدرج في مثل هذا الكلام من الأدنى
إلى الأعلى كما يقول لا يستنكف عبد فلان عن خدمتي ولا سيده ولأن الملائكة رسل إلى
الأنبياء فيفضلون عليهم كما يفضل الرسل على أممهم والجواب عن الآية أنها دليل للناس
ما ذكرتم لا ومعناه أن المسيح أبعد عن الاستنكاف من الملائكة وأولى بالعبودية ومن كان
أبعد عن الاستنكاف وأولى إلى العبودية فهو الأقرب بمنزلة وأعلى رتبة ولا كثرت أبا عند
الله في الآخرة وذلك هو المراد بالافضلية وإن كان ما يقتضي الاستنكاف من زيادة
القدرة على البطش والأعمال الشاقة وسعة العلوم والأفعال العجيبة وغرابة التكليف التي
ظن حتى الجهال من النصارى أنها السبب في ترفع المسيح عن العبودية في الملائكة أشد واقعه
وليس التزاع فيها ووصفهم بالمقربين لا يستلزم كون المسيح ليس من المقربين للإجماع على أنهم

م
على هذا ذهب أهل السنة أن رسل البشر أفضل من رسل الملائكة وسائر الأنبياء من المؤمنين

مقرب على انه قد سلم ان جملة الملكة المقرين افضل من المسيح لان كل واحد منهم افضل
منه والكلام فيه والآية تفيد الاول والجواب عن قولهم ان الملكة رسل الانبياء ان مطلق
الرسالة لا يقتضي افضلية الرسول وانما ذلك فيما اذا كان الرسول للتشريع والتعليم و
انقاذ العباد والدعاء الى الله تعالى ما اذا كان مجرد تبليغ الخبر المرسى اليه فلا يرى
ان السلطان قد يرسل الخبر مع بواكير الى وزيره ولا يقتضي ان البواب اقربا وصل عند السلطان من
الوزير وكذا حال الملكة مع الانبياء انما هم رسل اليهم في تبليغ الخبر وقد روى التوفيق هذه
عن جماعة منهم ابو حنيفة رضي الله عنهم لعدم القاطع فان مثل العالمين والبرية من العام ومختلف
في افادته القطع وتقويض علم ما لم يحل لنا الجزم بعلمه عالمه وسلم والله اعلم وقال بعضهم
اي بعض العلماء ينوي من الملكة الحقة الذين وكلوا الحفظة خاصة ولا يعلم النية وقال بعضهم
ينوي جميع من معه من الملكة على سبيل العموم من غير تقييد بم بصفة كونه حفظة او غير حفظة
لانه في الشأن قد اختلف الاخبار ينبغي ان يكون هذا تعليلا لكل من القولين لا القول الاخير فقط
لانه يفيد عدم التعيين في العدد وكل من القولين كذلك لا يتعين العدد فيه قيل ان مع كل مؤمن
خمسة اذ وقع نسخ الماتن خمسا بلا تاو ولا ولى ان يقال خمسة من الملكة تحوزا من التائيد وهذا
القول روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة
واحد عن يمينه يكتب الحسنات واذا عن يساره يكتب السيئات واحد ما مريد الحفظة
واحد رآه يدفع عنه الكاره واحد عند غاصية يكتب ما يصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم ويبلغه الرسول وقيل مع كل مؤمن ستون ملكا وقيل مع كل مؤمن مائة وستون ملكا
اخرج الطبراني في معجمه عن كل مؤمن مائة وستون ملكا يذبحون عنه ما لم يقدر له من ذلك
البصر عليه سبعة املاك يذبحون عنه كما يذبح عن قصعة العسل الذ باب في اليوم الصائف
ولو وكل العبد الى نفسه طرفة عين لا تخطفته الشياطين وذكر ابن راهويه في مسنده والبيهقي
في شعب الإيمان في حديثين طويلين ما يفيد انهما اثنان واخرج الطبراني في تفسيره عن
قوله تعالى عقب الآية من حديث اخرد خرا عثمان بن عفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اخبرني عن العبد كم مغفر ملك فقال له عليه السلام على عينيك ملك
على حسناك وهو امين على الملك الذي على الشمال فاذا عملت حسنة كتبت عشر او اذا عملت
سيئة قال الذي على الشمال للذي على اليمين اكتب فيقول لا اعل بيسعة غفر يتوب فاذا قال ثلثا
قال نعم اكتب احنا الله منه فيس القرين ما اقل مراقبة لله واقل سحيا من يقول الله تعالى لفظ
من قول الاله وقبيعتيد وملك من بين يديك ومن خلقك يقول الله تعالى معقبات من

فقد روى التوفيق
في هذه المسئلة

فقد روى من يكون
مع الانسان من
الملكات

الشيخ الصائف

بين يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله وملاك قابض على ناصيتك فاذا تواصت لله تعالى
 وفعلك واذا انجبرت على الله خصمك وملاكك على شفقتك ليس يحفظاك عليك الا الصلوة على
 محمد وملاك قائم على فيك لا يدع ان تدخل الجنة فيك وملاكك على عينيك فهو لا عشرة
 املاك على كل ابن آدم يتداطون ملائكة الليل على ملائكة النهار لان ملائكة الليل تسجد ملائكة
 النهار خمسة عشر وملاك على كل آدم وابليس مع ابن آدم بالنهار وولده بالليل ويتوالق
 امامه في التسليمة الاولى مع من توفيها ان كان الامام عن يمينه او يجذئه اي اذا كان الامام
 يجذئه نيابة التسليمة الاولى ايضا وهذا عند ابي يوسف رحمه الله لانه تعارض فيه الجائز في المي
 لانه تعالى يحب الدنيا من في كل شيء وعند محمد رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله في التسليمة
 لان الجمع عند التعارض اذا امكن لا يضاد الى الترجيح وينوي في التسليمة الاخرى اي الثانية ان
 كان عن يساره والامام ايضا يتوالق مع الحفظة في التسليمة هو لا يصح لانه يخالفهم بها فينويهم
 فيها اذ الكلام يعتبر بالنية وقيل لا ينويهم اصلا لانه يشيرون اليهم وهي فوق النية وقيل ينويهم بالتسليمة
 الاولى فقط واما المنفرد فلا يتوسل الحفظة لانه ليس معه سواهم وقد تقدم انه لا يتوسل بالبشر من لا
 يشاركه في صلوة وينبغي للمصلي من طريق الادب ان يكون منتهى بصره في حال القيام الى موضع سجوده
 لا يتجاوز في حال الركوع الى طرف قدميه وفي حال سجوده الى اربعة اركان في حال قعوده الى حجره بقية الحاء وكذا
 هو على جميع فخذ يديه من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع فان الخاشع لا يتكلم بغير ما يحسنه اريد ما هي
 عليه واذا تركت العين على ما هي عليه يتجاوز نظرهما في الحالات المذكورة الى غير الواضع المذكورة
 وينبغي ان يكون بين قد مية حال القيام قد اربع اصابع مصنوعة في الخلاء وهو ايضا راجع عدم التكلف
 على ما عليه الخلقة السليمة والاملاوكان ان ينبغي ان لا يتكلف غير ما يقتضيه اصل خلقته ولو
 كان اكثر من اربع اصابع اذا اصل في الكل عدم التكلف هذا كله ادب ولو تركه لا ياتر والسنة للامام
 في السلام ان يكون التسليمة الثانية اخفض له اسفل من التسليمة الاولى من حيث الصوت
 وهذا بناء على ان السنة في حق الجهر اذا كان الانتقال جميعا لاجل الاعلام بانتقاله من
 حال الى حال فكذلك ليس له الجهر بالتسليم لان التسليمة الاولى للانتقال فلا بد من تمام الجهر
 بها كسائر اذا كان الانتقال بخلاف الثانية فانها للتسوية مع الاولى دالة على تقيدها
 ايها فلا حاجة الى زيادة الجهر ومن المشائخ من قال يخفض الثانية كذا وقع في بعض نسخ
 المتن فكان مراده انه يخفيها ولا يجهرها اصلا لما قلنا من عدم الاحتياج الى الجهر لانه
 الاولى عليها وهذا بخلاف القول الاول لان ظاهره انه يجهرها جهرا دون الجهر الاول وفي
 بعض النسخ ومن المشائخ من قال يخفض الاولى من الثانية اي يخفض الاولى ازيد من الثانية

المكان المذكور على
 شفقتي المؤمنين المحفوظ
 الصلوة على النبي سلم
 فقط

الحمد لله الذي
 جعل في شيتي
 صدره نوراً
 عقباة
 بن النعمان
 الشافعي

غير صحيح ولا ينبغي ان يكون مقول احد من المشائخ بل هو مقتضى من المكتبة والاصح القول الاول
 انه يجهر بالثانية دون الجهر بالاولى لان الاولى وان دللت على تعقيب الثانية بايها الا ان التقدير
 ينتظرون الامام فيها ولا يعلمون انه ياتي بها او يسجد قبلها اللهم وحصل له لم يشعر بالاشعر
 او هو ممن يكتفى بتسليمته واحدة كالما لكتبة على انها للتحية ايضا كما تقدم ولا بد من سلام
 التحية من اسماع المسلم عليه فلا بد من الجهر بها فاذا تمت صلاة الامام فهو مخير ان شاء لنفسه
 عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شاء الحرف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا
 اول ما في مسلم من حديث البراء كذا اذا صليت خلف النبي عليه السلام اجنبا ان يكون
 عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه فان مفهومه ان وجهه عند الاقبال عليهم كان يقابل من عن يمينه
 وذلك انما يكون اذا كان السجد عن يمينه والقبلة عن يساره وقيل مناه حتى يقبل علينا بوجهه قبل
 من عن يساره فيفيد الانصراف عن يمينه لانه يجلس مخوفا بل يستقبلهم في القعود بعد الانصراف عن
 يمينه كما في حديث انس في مسلم ايضا كان النبي صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه ما في الصحيحين وغيرهما
 حديث ابن مسعود قال لا يجعل احدكم للشيطان شيئا من صلوة يراى حقا عليه ان لا ينصرف الا عن
 يمينه لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره لا يعارض ذلك ان فعله صلح لذلك
 تعليم الجواز مع محبة للتيا من اعتياده به وهو اى الجواز مراد ابن مسعود فانه انما افعى عن ان
 يرى الانصراف عن اليمين حقا لا يجوز غيره والمراد من الانصراف الالتفات عن جهة الصلوة وهو
 القبلة اعم من ان يجلس بعد او لا فلذا قال وان شاء ذهب الى حواجه لانه قضى صلوة وقد قال
 الله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانشر وا في الارض وامر بالاباحة كونه في الجماعة لا يفتي كونه
 في غيرها بل ثبت بطريق الدلالة وان شاء استقبال الناس بوجهه وجلس كما في الصحيحين
 وغيرهما عن سمرة بن جندب كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى صلاة اقبل علينا بوجهه وفي
 مسلم وغيره عن جابر بن سمرة كان يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم من صلاة الا
 صلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يتحدثون في اخذون في امر الجاهلية فيضكون بئسه
 اتهم هذا اذا لم يكن جذاء ثم اى جذاء الامام اى في مقابلته عند استقبال القوم مصليا حتى
 لو كان جذاء مصليا لا يستقبلهم بل يتحرف بمئة ومئة سواد كان ذلك المصلي في الصف الاول
 قريبا من الامام وفي الصف الاخر بعيد عنه اذا لم يكن بينهما حائل والاستقبال الى وجه
 المصلي مكروه مطلقا لانه تشبه بعبادة الصورة كما ان الاستقبال من المصلي
 مكروه ايضا للشبه المذكور واعلم ان الاثر في الاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين عدد
 عد وعلى ما ذكره في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت الى ما ذكره بعض شراح المقدمة من ان الجماعة

فانما انما اخذوا
 والاستقبال مطلق

ن كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجح حرمتهم على حرمة القبلة والا فاللترجح حرمة القبلة على الجماعة
 فان هذا الذي ذكره لا اصل له في الفقه وهو رجل مجهول لا نشبه الفاظه الفاظ اهل العلم فضلا
 عن ان يقلد فيما ليس له اصل والحديث الذي رواه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم
 لحرمة المسلم الواحد رجع من حرمة القبلة غير ان الواحد لا يكون خلف الامام حتى يلتفت
 لغيره عن يمينه فلو كانا اثنين كانا خلفه فيلتفت اليهما الاطلاق المذكور والله الموفق لهذا
 لذي ذكرنا من التحيير بين الانحراف والجلاس مستقبل الاذ لم يكن بعد الصلوة المكتوبة التي
 تمها تطوع كالفجر والعصر قال في الخلاصة وفي الصلوة التي لا تطوع بعده كالفجر والعصر كره المكث
 قاعدا في مكانه مستقبل القبلة انتهى وجه الكراهة مخالفة فعله الذي كان عليه الصلوة
 والسلام يدوم عليه كما يفيد لفظ كان فيما تقدم من الحديث فان كان بعد هاءى بعد المكتوبة
 تطوع يقوم الى التطوع بلا فصل الا مقدار ان يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت
 اذ الجلال والاکرام ويكره تاخير السنة عن حال داء الفريضة باكثر من نحو ذلك القدر لا يؤيد
 مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم
 لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت اذ الجلال والاکرام و
 اما ما رو ابو داود عن ابي رزمة قال صليت هذه الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان ابوبكر وعمر يقومان في الصف المتقدم عن يمينه وكان رجلا قد شهد التكبير
 الاولى من الصلوة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة ثم سلم عن يمينه وعن يساره
 حتى راينا بياض خدي ثم انتقل كما تنقل في رزمة يعني نفسه فقام الرجل الذي ادركه من
 التكبير الاولى ليشفع فوشب عمر فاخذ يمنكه فنهض ثم قال جلس فان لم يهلك اهل
 الكتاب الا انهم لم يكن بين صلواتهم فصل فرغ النبي صلى الله عليه وسلم بصره فقال اصاب
 الله بك يا ابن الخطاب فلا يعارض حديث عائشة رضي الله عنها ولا يعادله في الصحة واما
 ثانيا فلا نزاع لمخالفة بينهما لان المكث مقدار اللهم انت السلام الى آخره فصل ولا دليل
 على المكث اكثر من ذلك فيكره لمخالفة ما كان دابة عليه الصلوة والسلام كما هو مفهوم حديث
 عائشة واما ما روى من الاحاديث في الاذكار عقيب الصلوة فلا دلالة فيها على الابتداء بها
 عقيب الغرض قبل السنة بل يحل على الاثنين بها بعد السنة ولا يخرجها تحلل السنة بينهما وبين
 الفريضة عن كونها بعد ها وعقيبها لان السنة من لواحق الفريضة وتوابعها ومكملاتها
 فلم تكن اجنبية منها فافعل بعد ها يطلق عليه انه فعل بعد الفريضة وعقيبها وقول
 عائشة رضي الله مقدار ما يقول الخ يفيد انه ليس المراد ان كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد ما

يكره تاخير السنة
 عن اداء الفريضة

يسم ذلك المقدار ونحو ذلك من القول تقر بها فلا ينافي ما في الصحيحين عن المغيرة أنه عليه السلام كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانه لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند الجند وكذا ما روى مسلم وغيره عن عبد الله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من صلوة قال بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كرم الكافرون لأن المقدار المذكور من حيث التقريب والتحسين دون التحديد والتحقيق والله اعلم فاذا قام الامام الى التطوع لا يتطوع في مكان الذي صلى فيه الفريضة بل يتقدم او يتأخر او يخرف يمينا او شمالا لما في أبي داود والترمذي عن المغيرة بن شعبه انه عليه السلام قال لا يصلي الامام في الموضع الذي يصلي فيه حتى يتحول او يذهب هبله بيته فيتطوع ثم اى هناك يعني في بيته لانه عليه السلام انما كان يصلي السنان في بيته في صحيح مسلم وغيره سئلت عائشة رضيها عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم من التطوع فقالت كان يصلي في بيتي قبل الظهر اربعاً ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين الحمد ثم الاخبار في ان افضل في التطوع ان يصلي في البيت كثيرة جداً لكن هذا اذا علم انه لا يشغله شاغل قال في الخلاصة الرجل اذا كان يصلي المغرب في المسجد فاراد ان يصلي ركعتين بعده ان خاف لو رجع الى بيته لشغله شيء آخر ياتي به في المسجد ان كان لا يجاف صلاها في المنزل وكذا في سائر السنان حتى الجمعة فانه لو صلى الاربع قبل الجمعة في البيت صلى الجمعة في الجامع بكون سنة انتهي ومن المشائخ من عيّن الانحراف يمينا وشمالا وقال ان كان الصلوة اماما يتطوع عن يسار المحراب في يسار المحراب هو يمين المصلّي ترجيحاً للتباعد من وقال شمس الاثر في الحوائج هذا يعني ما ذكر من ان اذا كان بعد الصلوة تطوع يقوم اليه من غير تاخير الى آخره اذا لم يكن من قصد الاشتغال بالدعاء لم يكن له ورد معتاد يقرأ عقب المكتوبة فان كان له ورد وقد اعتاد ان يقضيه اى ياتي به بعد المكتوبات فانه يقوم عز مصلاه اى عن المكان الذي صلى فيه فيقضى ورده قائماً وان شاء جلس في ناحية من نواحي المسجد فيقضى ورده ثم يقوم الى التطوع كلاهما اى كل من قراءة الورد قائماً ومن قراءته جالساً في ناحية المسجد هروي عن الصحابة رضوا الله عنهم اجمعين ويجوز ان يراد بقوله كلاهما القيام الى التطوع بلا تاخير اذا لم يكن له ورد والاشتغال بالدعاء اذا كان له ورد ولكن التقدير الاول اقرب في ما ذكر في ابتداء المسئلة من ان يكره تاخير السنة عن اداء الفريضة دليل على كراهة تاخير السنان عن المكتوبات وما ذكره

شمس الأئمة الحلواني رح دليل على الجواز أي جواز تأخير السنن عن المكتوب بما من غير كراهة ذكره
 أي ذكر هذا الكلام وهو أن ما ذكر في ابتداء المسئلة يدل على الكراهة وما قاله شمس الأئمة يدل على
 عدمها في المحيط وقد يوفق بان تحمل الكراهة على كراهة التنزيه ويراد بالحلو عدم الاساءة
 فان العبارة المشهورة عنه انه قال لا بأس بان يقرأ بين الفريضة والسنة لا واد والتشهيرة
 هذه العبارة اطلاقاً في ما خلاه اولي وهو قريب من المكروه كراهة التنزيه فيحصل منه ان لا
 ان لا يقرأ الا واد قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا تسقط السنة بذلك حتى اذا صلاها بعد
 الا واد تقع سنة مودة لا على وجه السنة ولذا قالوا لو تكلم بعد الفرض لا يسقط السنة لكن ثوابها
 اقل فلا اقل من كون قراءة الا واد لا تسقطها وقد قيل في الكلام انه يسقطها والا واد ذكره ابن
 الهمام في شرح الهداية واستدل لمبارو البخاري وابوداود والترمذي عن عائشة رضي الله عنها كان
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فاذ كنت مستيقظة حدثني والا اضطجع حتى يؤذن
 بالصلوة وكذا ذكر في الخلاصة والبرزخي عن الفقيه الميثان القول بان الاشتغال بالبيع و
 الشراء بعد السنة يبطلها مشكل كانه لا رواية فيه وفي القنية الكلام بعد الفرض لا تسقط السنة
 لكن ينقص ثوابه وكل عمل منافي للتحريمية ايضا قال في وهو الاصح انه في قول اخر السنة بعد الفرض في
 آخر الوقت ذكر في لقنية فيه قولين في قول لا تكون سنة وفي قول تكون سنة واعلم ان هذه
 الاحكام المذكورة كلها في حق الامام ما المتقدم والمنفرد فانها ان لبثا في مكافأ الذي صليا فيه
 المكتوبة جاز وان قام الى التطوع في مكافأ ذلك جاز ايضا والاحسن ان يتطوعا في مكان آخر غير
 مكان مكتوبة وهذا لا ينافي ما ذكره في الخلاصة حيث قال وان كان المصل مقتديا
 او يصلي وحده اذ لبث في مصلاه يد عوجاز وكدان قام الى التطوع
 في مكانه او تقدم او تاخر او الحرف يمينه او يسرة جاز والكل سواء
 لان المراد بقوله والكل سواء أي في اقامة السنة لا في الفضل فان نفسه قد صرح بان المنزل
 افضل هذا ولم يظهر الفرق انه صرح في الامام بكراهية تأخير السنة وسكو في غيره بين
 التأخير والوصل الا ان يقال ان حديث عائشة المتقدم انه عليه الصلوة والسلام لم يكن
 يقعد الا مقدرا ما يقول اللهم انت السلام ومنك الخ والغالب في حاله عليه السلام الامامة
 عدم التأخير بالامام واطلق في الاختيار حيث قال ثم يقوم الى السنة ولا يتطوع
 في مكان الفرض لقوله عليه السلام اعجز احدكم اذا فرغ من صلوة ان يتقدم او يتأخر بسجدة
 وكذا يستحب للجماعة كسر الصفوف لئلا يظن الدخول اتم في الفرض انتهى فقوله ثم يقوم غير
 مخصوص بالامام دون غيره وكلف احدكم في الحديث شامل للمقتدي وغيره فالخاص

ففي فصل من الاول
 ان لا يقرأ الا واد قبل السنة
 ولو فعل لا بأس به

ففي الكلام بعد الفرض
 لا يسقط السنة
 لكن ينقص ثوابه

في صحيح البخاري ان كبر
 الصفوف بعد اداء الصلوة
 بالجماعة

استحب ان لا يقرأ في
المسافر وان يصلي
بغيره في المصر

يقيم

كالعبث

ان المستحب في حق الكل وصل السنة بالمكتوبة من غير تاخير الا ان الاستحباب يشد حتى
يؤدي تاخيره الى الكراهة لحد يثبت عائشة رضي الله عنها بخلاف المقتدى والتفرد ونظيره هذا قولهم
يستحب الاذان والاقامة للمسافر ومن يصلي في بيته في المصر ويكره تركها الاول دون الثاني
فعلم به ان مراتب الاستحباب متفاوتة تكرام السنة والواجب الفرض والله سبحانه اعلم
فصل في بيان ما في الشئ الذي يكره فعله في الصلوة وبين ما لا يكره فعله فيها اخره
عن بيان صفتها لان من العوارض عليها والاصل خلوها عنه والعارض مؤخر عن الاصل
وتقدم على بيان ما يفسد لا نه كالجزم منه من حيث انه اعم اذ كل مفسد مكروه ولا عكس ذلك
لان الفساد يتضمن الكراهة لانه بطلان العمل وبطلان العمل مكروه اعني بالمعنى اللغوي وهو ضد
المحبوب المرضي فيقيم الحرام قال يكره للصلي ان يغطي فاه اعلم ان الفعل ان يتضمن ترك
واجب فهو مكروه كراهة تحريم وان تضمن ترك سنة فهو مكروه كراهة تنزيه ولا تنافي
في الشدة والقرب من التحريمية بحسب تضمن السنة وان لم يتضمن ترك شئ منها فان كان
اجنبيا من الصلوة ليس فيه تتميم لها ولا فيه رفع ضرر فهو مكروه ايضا كاللشب الثوب البدين
وكل ما يحصل بسببه شغل القلب كذا ما هو من عادة اهل التكبر واصنيع اهل الكتاب و
كحترذناها ليس فيه تتميم لها مما ذكر في الخلاصة انه لو لم تمكنه العامة من السجود فرفعها بيد
واحدة او سواها بيد واحدة لا يكره لان من تمتات الصلوة وبها ليس فيه رفع ضرر من نحو
قتل الحية والعقرب فانه لا يكره فاذا علم هذا علم ان تغطية الفم اذ لم يكن عن عمد مكروه وكذا
تغطية الانف ذكره قاضيخان وعن ابى هريرة انه عليه الصلوة والسلام نهى عن اسدال
في الصلوة وان يغطي الرجل فاه رواه ابوداود والمحاكم وصححه لا عند الثاوب فانه لا يكره
ان يغطي فاه اذ لم يستطع كظمه والادب عند الثاوب ان يكظمه اى يمسكه ويمنع من
الاقتحام ان قد على ذلك لقوله عليه السلام اذا تشاوب احدكم في الصلوة فليكظم ما
استطاع فان الشيطان يدخل في فیه رواه مسلم وغيره وان لم يقدر فلا بأس ان يضع يده او يكره
فيه لما رواه الترمذي انه عليه السلام قال ان الثاوب في الصلوة من الشيطان فاذا تشاوب احدكم فليكظم
ما استطاع في رواية فليضع يده على فيه وقد دل هذا على ان الثاوب يكرهه وكذا يكره التغطي لان قيل ان الغلا
والكسيل ويكره الاعتجار وهو اى الاعتجار ان يلف بعض العامة على راسه يجعل طرفا من راسه من الثوب الذي
لفه فمعه عاملة يترك طرفا من العامة شبه العجول الكائن للنساء ويلف حول وجهه والعج بوزن منه ثوب تلف
المرة على راسها وقال بعضهم الاعتجار ان يشد حول راسه اى دائرة راسه بالسنديل
ونحوه ويثبت اى يظهرها من راسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضيخان و

الخلاصة وغيرها وهو الموافق لأختار المرأة بالعجالة تلق حول رأسها وتبما يكون وجهه كرهته
 التشبه بالمرأة وكشف وسط الرأس لكونه فعل الجفأة من الأعراب ويكره أيضا العقص لعقص
 الشعر وهو صنفه وقتله وأراد به في الجامع في هذا الموضع أن يجعل شعره على هامته ويشده
 أو أن يلفه أو ابتية تشبيرة أو أبه بضم الذال المعجمة وبعد هاهنه ممدودة ثم ياء موحدة قال
 في القاموس الناصية والمراد هنا خصلتا شعره حول رأسه كما يفعل النساء في بعض الأوقات
 وأن يجمع الشعر كله من قبل إلى منجمته القفا ويمسكه أي يشده بخيط أو خرقه كيلا
 يصيب الأرض إذا سجد وجميع ذلك مكروه إذا فعله قبل الصلوة وصلى به تلك الهيئة
 أما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة يفسد صلوة لأنه عمل كثير بالإجماع وجه الكراهة
 ما رواه الطبراني عن الثوري عن محول بن راشد عن سعيد المقبري عن أبي نافع عن أم سلمة
 عليه السلام أنها أن يصلي الرجل رأسه معقوص كذا رواه اسحاق بن راهوية قال قال أبو بكر بن
 اسمعيل عن سفيان بن سنان ومثناه وزاد قال اسحاق قلت للوصل فيه أم سلمة قال بلا شك أخرجه الستة
 عنه عليه السلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا وفي العقص كف
 الشعر فيكون منهيا ويكره أيضا وضع اليد على الأرض قبل وضع الركبة إذا سجد ورأسها أي رفع
 الركبة قبلها أي قبل رفع اليد إذا قام من السجود لمخالفة السنة على ما ترصده الصلوة إلا إذا
 فعل ذلك من عذر فإنه لا يكره لأن العذر يبيح ترك الواجب فضلا عن المكروه لأن الحرمة مدفوعة
 بالنقص ويكره أيضا أن ينقر المصلي في سجوده نقر الديك أي كنقر الديك في العترة لما فيه ترك واجبه
 الطمأنينة ويكره أن يقعي في جلوسه التشهد أو بين السجدة تين اقعاء الكلب أي كاقعاء الكلب
 وهو أي الاقعاء أن يضع اليدين على الأرض وينصب فخذييه وساقيه نصبا وقيل هو أن ينصب
 يديه أمامه نصبا والاول أصح لأنه المناسب لاقعاء الكلب قال في المستصفى اقعاء الكلب يكون بهذه
 الصفة إلا أن اقعاء الكلب في نصب اليدين واقعاء الأدمى في نصب الركبتين إلى صدره انتهى
 ووجه الكراهة ترك القعود المسنون ويكره أن يفترش في رابعة في السجود افتراشه كافتراشه
 الثعلبي هذه الأشياء الثلاثة ذكرها المصنف رحمه بلفظ الحديث ففي سنة الإمام أحمد عن أبي هريرة
 رضي الله عنه في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلثة عن نقر الديك واقعاء الكلب والفتات ثلثات
 الثعلبي افتراشه كافتراشه الثعلبي في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها كان تعنيه عليه السلام ينهاه عن
 عقبة الشيطان وأن يفترش الرجل في رابعة افتراشه السبع وعقبة الشيطان الاقعاء وأما ما رواه
 مسلم عن طاووس قال قال ابن عباس في الاقعاء على القدمين فقال هي السنة فقلنا لا إنما الذرة جفاء
 بالرجل فقال بل هي سنة نبينا صلى الله عليه وسلم وما روى البيهقي رحمه عن عروان الزبير أنهم كانوا

الخصلة بالضم
 الشعر المعجمة

يقعون فالجواب المتحقق عن ان الاقواء على ضربين احدهما مستحب وهو ان يضع اليدين على عقبيه
وركبته في الارض هو المروءة عن ابعاد لثقل النهي هو الصنف المتقدم ذكره قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
وهو محمول على خارج الصلوة فان ما ذكره من الحد يثبت ليس فيه ما يدل على ان المراد القعود في الصلوة
والا فوضع الاثنتين على العقبين في الصلوة مكروه ايضا لما في لفظ الجلس المسنون وهو اقتران الرجل
اليسر ولكن يفهم من ان الاقواء بنصب الركبتين مكروه خارج الصلوة ايضا ولا بعد فيه لانه جلوس
الجفافة بخلاف الاحتباء اذ ليس فيه كراهة خارج الصلوة الفرق بين الاحتباء والاقواء الاحتباء
يكون بشد الركبتين الى الظهر عند نصبهما بيد او ثوب او غيره وهو اكثر جلوسا واشرف العز وبكره
ايضا ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الراس من الركوع لانه فعل زائد ليس من تمام الصلوة
ما هو ولا يفسد الصلوة خلافا لما روى مكحول عن ابي حنيفة رحمه الله ان يفسد ما كان الفسد انما هو العمل الكثير
وهو ما يظن ان فاعله ليس في الصلوة وهذا الرفع ليس كذلك ذكره في الكافي وبكره ايضا ان يسدل ثوبا
اي يرسله من غير ان يلبسه وهو السدل ايضا عراى الثوب على كتفه ويرسل اطرافه على عصبها
او على صدره وفي القدر وشرح مختصر الكرخي هو ان يجعل الثوب على اسره او كتفه ويرسل اطرافه
من جوانبه وفي فتاوى قاضيان هو ان يجعل الثوب على اسره او على عاتقه ويرسل جانبيه بامره على
صدره والكل يصدق عليه حد السدل وهو الارسال من غير لبس فان السدل في اللغة الانشاء
والارسال ولا بد ان يقيد بعدم البس ضرورة ان ارسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا
ووجه كراهة السدل ما مر عن ابي هريرة انه عليه السلام نهى عن السدل في الصلوة وان يغطي
الرجل فاه اخرج ابو داود والحاكم وصححه ولا في شغل القلب بحل شيء في الصلوة لا فائدة
فيه ولو صلى في قباء او صطر في بعض الميم وفتح الراء قال في القاموس هو رداء من خز مبرقذ واعلم
او باراني اي مطر على وزن منبر وهو ما يلبس للمطر وباران بالفارسية هو المطر ينبغي ان يدخل يديه
في كميه وان يشد القباء ونحوه بالمنطقة احترازا عن السدل وفي الخلاصة المصلي اذا كان
لا لبس شقة او فرجى ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهة والاحتياط لا يكره ولم يوافق
على ذلك احد سوا البزازي والصحيح الذي عليه قاضيان والجمهور انه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في
كميه صدق عليه اسم السدل لانه ارسال الثوب بدون ان يلبسه وعن القفطية ابي جعفر
الحمد واني انه كان يقول اذا صلى مع القباء وهو غير مشدود او وسط فهو مسيئ انتهى يعني ولو
ادخل يديه في كميه ينبغي ان يقيد بما اذا لم يزد ازاره لانه يشبه السدل كما اذا زاد ازار
فقد التحق من الثياب في اللبس فلا سدل فيه فلا يكره واما الاقيية الرميته وتجعل لكامها
خروق عند اعلى العنق اذا خرج المصلي يده من الخروق وارسل الكم فانه يكره ايضا لصدق

السدل عليه لانه اذا خاء من غير لبس اذ لبس الكم يكون بادخال اليد فيه لان فيه ثقل القلب
 بمراعاة عن ان يجلس عليه احد عند فحوصه فتمتدق وكان فيه تشبها باهل التكبر اذ لا تكاد
 تسمع نفوس المتكبرين يتكبروا وادخال اليد في الكم لا في الصلوة ولا خارجها على
 ما جرت من عادتهم ولولم يرسل الكم عند اخراج اليد من خرقه بل
 ادخل تحت منطفة زالت الكراهة لزوال اسبابها المذكورة ويكره ايضا
 ان يكف ثوبه وهو في الصلوة بعمل قليل بان يرفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود
 او بين فيها وهو مكفوف كما اذا دخل وهو مشرك الكم او الذيل وان يرفعه كيلا يتربل كما مر
 من قوله عليه السلام اُمرت ان استجد على سبعين اعضاء وان اكف شعرا ولا ثوبا ولان ذلك نوع تجرد
 ويكره للصلي كل ما هو من اخلاق الجبارة عمول لان الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع
 وهي تنافي التكبر والتجبر ويكره ان يصلي في ازار واحد وفي السراويل فقط لما في الصحيحين وغيرها
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصليان احدكم في الثوب الواحد ليس على
 عاتقه منه شيء الا من عندنا بان لا يجد غيره فان خرج مدفوع ويكره ان يصلي حاسرا
 اى حال كونه كما شفا راسه تكاسلا لاجل الكسل وسببه بان اشتغل تعظيروه ولم يربطها سرا
 منها في الصلوة فتركها لذلك وهذا معنى قولهم قها وانا بالصلوة وليس هنا الاستغناء
 بها والاحتفاء لان ذلك كفر والعياذ بالله تعالى ولا بأس اذا فعله اى اذا كشف الراس
 تدلا وخشوعا لان ذلك هو المقصود الاعلى في الصلوة وفي قوله لا بأس اشارة الى ان لاولى
 ان لا يفعله وان يتدلل ويخشع بقلبه فافهم من افعال القلب كذلك يكره ان يصلي
 في ثياب البند لتزكس الباء وبالدال المعجمة وهو ما لا يمان ولا يحفظ من الدنس فهو او
 في ثياب المهننة ككلمة في اوزانها وبفتح الميم والهاء مسا وهي الخدمة والعمل تكميلا للرعاية الاذية
 في الوقوف بين يدي تعالى بما امكنه من تحمیل الظاهر والباطن وفي قوله تعالى خذوا
 زينتكم عند كل مسجد اشارة الى ذلك وان كان المراد بها ستر العورة على ما ذكره اهل
 التفسير كما تقدم والمستحب ان يصلي الرجل في ثلاثة اثار وقيص وعامة ولو صلى
 في ثوب واحد متوشحا به جميع بدن كما يفعله القصار في المقصرة جاز من غير كراهة مع تيسر
 وجود الطاهر الزائد ولكن فيه ترك الاستحباب وروى عن ابى حنيفة رحمه الله ان كان يلبس حسن
 ثيابه للصلوة والمرأة تصلي في ثلاثة اثار ايضا قيص وخمار ومقنعة وفي الخلاصة قيص و
 ازار ومقنعة فذكر ازار في موضع الخمار وهو الاولى لانها محتاجة الى زيادة السترة واذا استحب
 الازار للرجل فالاولى ان يستحبها وفيها فان صليت في ثوبين جازت صلواتها يعني

ما كان يصلي في
 كم واحد في
 ازار واحد في
 السراويل في

ما كان يصلي في
 ثوبين في

في قميص ومقنعة والقنعة بكسر الميم وفتح النون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك
 والقناع اوسع منه بحيث يعطف من تحت الحنك ويربط من وراء الخمار اكبر منهما بحيث
 يغطي به الرأس وترسل اطرافه على الظهر والصدر ويكره ايضا للمصلي ان يرسل اسمه وينكسر
 وهو في الركوع لخالفته هيئة الركوع السنونة على ما مر في صفة الصلوة ويكره ان يعبد بتعبه او بشئ
 من جسده في المستصحب قال الامام بن رالدين يعني الكرد في العبث بفعل الذي فيه غرض غير صحيح
 والسفر ما لا غرض فيه اصلا والعبث حرام خارج الصلوة ففي الصلوة اولى ويكره ان يفرق
 اصابعه بان عددها او يغيرها حتى تصوت امارا وابن ماجه عن الحارث عن علي رضي عنه
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا تفرق اصابعك وانت في الصلوة وهو معلول بالحارث الاورد
 ولان الفرقة فعل لا فائدة فيه فكان كالعبث وفي المستصحب انه عمل قوم لوط فيكره التشبه
 بهم انتهى وعلى هذا فيكره خارج الصلوة ايضا او يشبك بين اصابعه فانه مكروه ايضا لما
 روى ابو داود والترمذي عن كعب بن عجرة انه عليه السلام قال اذا توضأ أحدكم فاحسن
 وضوءه ثم اخرج يده الى المسجد فلا يشبك بين اصابعه فانه في الصلوة فاذا انقضى حال
 الجلوس في المسجد منتظر للصلوة او حال التوجه الى المسجد لكونه كان في الصلوة حكما من حيث
 الثواب فاذا كان في الصلوة حقيقة كان من جملة ما عنه بالطريق الاولى ولان فيه ترك الوضع المستحب
 ويكره ان يجعل يده على خصره لما في الصحيحين وغيرهما عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الخصر في الصلوة وفي رواية ان يصلي الرجل مختصرا وفي الاخرى عن
 الاختصار في الصلوة وفي تاليات شهرها ما قال ابن سيرين وهو وضع اليد على الخصرة وفي الهنا
 نقلا عن المغربي وهو وضع اليد على الخصر وهو المستند فوق الورك او على الخصرة وهو ما فوق
 الطففة والشراسيف الطففة اطراف الضلع الذي يشرف على البطن انتهى
 وفي القاموس الطففة بكسر الطاءين اطراف الجنب المتصلة بالاضلاع والشراسيف
 جمع شرسوف وهو غصن ومعلق بكل صنم او موقعا الصنم وهو الطرف المشرف
 على البطن وقبل الاختصار ان يصلي متكئا على الخصر وهي العصار قيل ان لا يتم الركوع و
 السجود وقيل ان يختصر الايات التي فيها السجدة وقيل غير ذلك والاول هو المعتمد ويكره
 ايضا ان يقلب المحصى بكل حال لا يحال ان لا يمكن له ان ياتي في حال عدم تمكين المحصى اياه
 من السجود عليه بان كان فيه تفاوت كثير في الارتفاع والانخفاض بحيث لا يستقر عليه قد
 بالفرض من الجبهة فيسوي مرة او مرتين كذا في فتاوى قاضيان وأشار الى ان فيه روايتين
 وفي اظهر الروايتين ان يسوي مرة ولا يزيد عليها الا اخرج عبد الرزاق عن ابي ذر رضي الله

فاعرف
 تعريف عبث
 وسفه

الفقه عن ابن
 لوط فيكون التشبه

التلخيص
 فتح

النبي صلى الله عليه وسلم من كل شئ حتى سالت عن سم الحصى فقال واحذ اودع وكذا لو اذ
 بن ابي شيبة وروى موقفا عليه قال الدارقطني وهو صحيح وروى الستة عن معيقب بن ابي
 الصلوة والسلام قال لا تمس الحصى وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فواحدة ولا ترم على
 العبد الا للمعذرة والمذكور والمرح كافيته في ذلك ويكره ان يترجم في جلوسه لخالفته سنة الجلوس
 الا من عذر ولا يكره خارج الصلوة مطلقا في الاصح لان عليه الصلوة والسلام كان يعود في غير
 الصلوة مع اصحابه للترجم وكذا عمر كذا قاله الشيخ كمال الدين بن الهمام وان كان الجلوس على الكفين
 اولى لقربه الى التواضع ويكره للمصل ايضا ان يغض عينيه قيل لانه من ضيع اهل الكتاب وقال
 في الاختيار لا نه عليه السلام طي عنه ويكره ان يلتفت بوجهه يمينا وشمالا في البخار عن عائشة
 رضى الله عنها سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الالتفات في الصلوة فقال هو شغل
 يختلسه الشيطان من صلوة العبد في سنن ابي داود عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يزال الله مقبلا على العبد صلاته ما لم يلتفت فاذا التفت اعرض عنه وروى اليه في
 في شعب الايمان عن كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما في صلواتك ومن تناجى ما التفت ورواه الحاكم وصححه وهذا الذي علقه ورواه
 لور في صدره عن القبلة قصد فان تفسد صلواته قل ذلك واكثر وان كان ذلك بغير اختيار
 فان لم يقدر ذلك فسد والافلا والحاصل ان الالتفات على ثلاثة اوجه التلفات مفسد وهو
 بالصدر والتفات مكروه وهو بالوجه والتفات غير مكروه وهو بالعين بدون تحويل الوجه
 لما رواه الترمذي والنسائي وابن حبان وصححه عن ابن عباس كان عليه السلام يلحظ في الصلوة
 يمينا وشمالا ولا يلتفت عنقه قال الترمذي غريب قال ابن القطان صحيح وان كان غريبا ويكره
 ان يسجد على كور عاتق قد تقدم في بحث السجود وان يتنحى قصد يعني بقوله قصد اختيارا
 من غير ضرورة وانما يكره التنحى اذا كان صوتا فقط لا حرفا لانه لك الصلوة وكذا لو كان له
 حرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان واكثر فانه يكون مفسدا اذا كان بغير عذر ولذا فسر
 بالاختيار لئلا يتوهم منه انه اذا كان عن سهو وكان معه حرف ولا يفسد لانه اذا كان مع
 حرفان وكان بالضرورة تفسد سواء كان قصدا او سهوا لان مفسدات الصلوة لا فرق
 بين السهو وعدمه على ما ياتي انشاء الله تعالى لان هيئتها مذكرة فلا يعذر فيه بالنسيان
 ما السعيا المدفع اي المضطوية فلا يكره وكذا التنحى اذا كان عن ضرورة كما اذا منعه
 بلبس من القمامة او عن الجهر وهو امام فانه لا يكره والا حسن ان يدفع سعاله ان قدر
 على دفعه من غير ضرر يلحقه رعاية للاداب اما اذا كان يحصل له ضرر او

والالتفات على
 ثلاثة اوجه

شغل قلب يد فعه فالاولى عدمه ويكره ايضا ان يرد المصلي السلام بالاشارة بيده
 راسه لان جواب معني لو حصل حقيقة يفسد كما اذا رد بلسانه فيكره اذا كان معني فقط
 ولا يشترط ان يكون من غير فائدة ولو صاغ بنية السلام فسدت ويكره ايضا ان يحل
 المصلي او غيره مما يشغله وهو في صلوة وقمار وفي الصحيحين ان عليا عليه الصلوة والسلام أم
 الناس وامته بنت ابي العاص على ثقة الحديث مخجول على الابتداء حين كان الكلام وبعض
 الاعمال مما حان فيقول عليه الصلوة والسلام ان الصلوة لشغلا على ما في الصحيحين و
 يكره ايضا ان يتختم أي يخرج النخامة من حلقه بالنفس الشديد وهو في الصلوة قصد اسه
 بغير عذر وحكمه كالالتخيم في تفصيله ويكره ان يضع في فيه دراهم او دنانير او غيرهما من لؤلؤ
 ونحوه هذا اذا كان بحيث لا يمنع عن القراءة لما فيه من الشغل بلا فائدة وان منع ذلك
 عذرا لم يحرف وانه الصلوة على تلك الحال من غير ان يؤدي مقدار ما يجوز به الصلوة
 بازسكت او تلفظ بالفاظ لا تكون قرآنا فسد ها لتترك الفرض ويكره ان
 يتفخ وهو في الصلوة يعني بالنفخ المذكور لا يسمع صوته وهذا غير مفيد لانه
 لو سمع صوته من غير ان يشتمل على حرفين يكره ايضا ولا يفسد
 وانما يفسد اذا شتمل الصوت السموع على حرفين او اكثر كما
 في التخيم بغير عذر ولا يتعلم المصلي ما بين اسنانه اي يكره ذلك ان كان قليلا دون
 قد والجمعة وان كان كثيرا زائدا على قدر الجمعة فان صلوة تقصد والتقيد بالزيادة
 على الجمعة ليس كما ينبغي لان المذكور في الفتاوى وغيرها ان قدر الجمعة يفسد
 ايضا كما في الصوم وقيل لا يفسد ما لم يكن ملا الفم وسياق الكلام عليه انشاء الله
 تعالى ويكره للمصلي ايضا ان يجهر بالتسبيحة والتأمين وكذا بالثناء والتعظيم مخالفة
 السنة على ما مر في صفة الصلوة ويكره ان يتم القراءة
 في الركوع لانه ليس محله ويكره ان يعيد الآية بعد الحمد اسم جنس واحد آيتا يكره ان يعيد
 الآيات وان يعيد التسبيح وان يعيد السورة اذا كررها في الصلوة يعني بالعد لكره العد بالآيات
 وهذا عند ابي حنيفة رحمه وقال ابو يوسف ومحمد رحم لا بأس به اي بالعد لان المصلي يضطر
 الى ذلك لرعاة سنة القراءة والعمل بما ورد به السنة في صلوة التسبيح وغيرها وكذا ان
 ليس من اعمال الصلوة وفيه مخالفة سنة الوضع ومراعات سنة القراءة يمكن بان يعيد بين
 قبل الشروع ثم يقرأ الفاتحة من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره العد فيه فعلى هذا تكون
 صلوة التسبيح خارجة فلا يستدل بها على عدم الكراهة مطلقا ومنهم من قال بخلافها

هو في التطوع ولا خلاف في المكتوبة بل يكره ذلك فيها اتفاقا وقال الفقيه ابو جعفر الهندو
 الخلاف فيما لا في المكتوبة والتطوع معا فعمله مدين القولين يجازي عن صلوة التيسيم
 بانه لا ضرورة الى العبد بالاصابع وترك الوضع الميسنون لا مكانه بالاشارة برؤس الاصابع
 وهي في مكانها ولذا قال في الفتاوى الخاقانية ان غمز برؤس الاصابع يعني وهي موضوعة
 كما هي على الهيئة المسنونة لا يكره وذكر في موضع آخر من الخاقانية انه لو احتاج اليها في التيسيم
 يعني الى عدلها كما في صلوة التيسيم عدا اشارته اي من حيث الاشارة او بقلبه لم يخطئها
 وبضبطها بقلبه من غير اشارة فلا ضرورة الى ما قال من العبد بعقد الاصابع ويكره ايضا للصلوة
 ان يتكلى وهو في الصلوة على حائط او على عصا انكأ لا من عند اي كائن من غير عند اما لو
 كان من عند فلا يكره لما تقدم في بحث القيام ويكره ايضا ان يخطو خطوات بغير عند واما اذا
 كان بعد فلا يكره كما اذا سبقه الحث فمشى للوضوء وكما لو مشى لقتل الحية والعقرب على
 قول السرخسي على ما ياتي انشاء الله تعالى وهذا اي الكراهة فيما اذا كانت الخطوات بغير
 عند اذا وقف بعد كل خطوة وكذا اذا وقف بعد كل خطوتين وان لم يقف بل خطا ثلاث خطوات
 متواليات تفسد صلوة لا نه عمل كثير اذا كان ذلك بغير عند واما اذا كان بعد فلا تفسد
 كما مر انفا فالجاء اصل ان المشي اذا كان بعد لا يفسد ولا يكره وان كان بغير عند فان كان
 ثلاث خطوات متواليات يفسد ولا يكره فقط ولا يفسد ويكره ايضا التماثل في الصلوة على نياه
 مرة وعلى سيرة اخرى لا نه من المعصية الشافعية في الخشوع ويكره اخذ القلعة او البرغوث في
 الصلوة وقتله ودفنه وفي الخلاصة قال ابو حنيفة رحمه لا يقتل القلعة في الصلوة ويدفنها تحت
 الحصى وقال محمد رحمه قتلها احب من دفنها او كلاهما الا يأس به وقال ابو يوسف يكره كلاهما
 انتهى وقال قاضيان ويؤخذ عنه يعني ابا حنيفة انه ان اخذ قلعة او برغوثا فقتلها او دفنها
 فقد اساء انتهى والذكي ينبغي ان يؤخذ بقول محمد فيها اذا ترصته فان اخذها لم يكن
 بعد رد دفع ضررها لان تركها يندبها الخشوع ويشغل القلب بالالم وقد تقدم ان الفعل الذي فيه
 دفع الضرر لا يكره بل لو قيل ان تركها مكروه لم يبعد لما قلنا انه يشغل القلب فكان كذا فته البول
 او الغائط او البرجم وذا اخذها فاما ان يقتلها او يدفنها ولكن دفنها اجبان نيسر لا نه في
 قتلها ايجاد نجاسة على قول الشافعي رحمه لان قشرها نجس وما دامت حية هي طاهرة ففي عدم
 قتلها يخرج عن الخلاف لئلا يحل النجاسة المانعة على قول بعض الامم او بقلعها في السجدة فكان
 احب تحمل الاساءة والكراهة للرواية عن ابي حنيفة وابي يوسف على اخذها قسدا من غير عند
 ولا يأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة لما رووا اصحاب السنن الاربعة عن ابي هريرة

فصل في
 تفصيل الشئ في
 الصلوة من كونها

فصل في
 بيان ما لا يكره في
 الصلوة

رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتل الاسودين في الصلوة الحية والعقر قال الله
 حسن صحيح قالوا اي المشائخ والمراد به بعضهم اي قال بعض المشائخ لا بأس بقتل الحية والعقر
 في الصلوة اذ لم يحتمل المشي الكثير كثرة خطوات متواليها ولا الى المعالجة الكثيرة كثلث ضربات
 متواليها فما اذا احتاج الى ذلك تمشى وعالم تفسد صلوته كما لو قاتل انسانا في صلوته لانه عمل كثير
 ذكره شمس الامم السرخسي المبسوط قال لا يظهر انه لا تفضيل فيه لانه رخصته كالمشي سبق الحد
 والاستقاء من البير والتوضي يؤيد اطلاق الحديث واعترض عليه بان يلزم مثله في
 علاج المارين نيك الصلي اذا حصل فيه عمل كثير فانه مأمور بالنص من نفسه عند الكل فما
 هو الجواب في علاج المار فهو الجواب هنا فالحق فيها يظهر هو الفساد لا امر بالقتال او القتل لا يستلزم صحة
 الصلوة مع وجوده كما في صلوة الخوف ان المشي فيها والقتال مفسد مع الامر به عند الحاجة بل
 الامر في مثله لا باحتمال مباشرة وان كان مفسدا للصلوة وعدم الاثم في ذلك بعد ان كان
 حراما وهذا كما يباح قطع الصلوة لا غائبة مله او تخليص احد من سبب هلاكه كسقوط
 من سطح او غرق او حرق ونحوه وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته درهم له او غيره على ما ذكر في الخلاصة وغيرها
 ثم قيل استثنى من الحيات الحية البيضاء التي تمشى مستوية لانها من الجان لقوله عليه السلام
 اقتلوا ذل لطفتين واياكم والحية البيضاء فالحا من الجن وقال في الهداية ويسوي جميع
 انواع من الحيات وهو الصحيح احتراز من هذا القول وهو قول الفقيه ابو جعفر الهندي واني
 وما اختاره صاحب الهداية هو اختيار الامام ابي جعفر الطحاوي فانه قال لا بأس بقتل
 الكل لانه عليه السلام عاهد الجن ان لا يبدن خلواتهم ولا يظهر وانفسهم فاذا
 خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمت لهم قال الشيخ كمال الدين بن الطيام وقد حصل في عهد
 عليه الصلوة والسلام وفيمن بعده الضرر يقتل بعد الحيث من الجن فالحق في الخلاف ثابت و
 مع ذلك الاولى لامساك عما فيه علامة الجان لا للحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم وقيل
 ينظرها فيقول خلى طريق المسلمين وارجعى باذن الله فان ابت قتلها وهذا في غير الصلوة يعني
 اما لو قال في الصلوة فالحا تفسد ولكن لا يحرم كما تقدم في قطع الصلوة خوفا للضرر ويكره
 ترك الطمانينة في الركوع والسجود لانه ترك واجب كذا في القومة والجلوس لانه اما ترك
 واجبه ترك سنن كما تقدم والكل مكروه ويكره تكرار قراءة السورة في الفرض وهذا يشمل
 تكرارها في ركعة او ركعتين لكن قوله اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى يفيد ان المراد الثاني
 اذا المفهوم منه اذا لم يفد على قراءة سورة اخرى لا يكره تكرارها للضرورة والاحتياج الى
 قراءتها وانما تلزم الضرورة في ركعة اخرى فانه بعد ما قرأها في ركعة مرة زالت الضرورة

باداء الواجب فيها ما في ركعة الاخرى فالواجب لم يؤد بعد فاذا لم يقدر على سورة
 اخرى اضطر الى تكرار السورة التي قرأها في الركعة الاولى - المحاصل ان تكرار السورة
 الواحدة في ركعة واحدة مكروه في الفرض كوفي فتاوى قاضينا وكذا تكرارها في ركعتين منع
 بان قرأها في الاولى ثم كررها في الركعة الثانية بكرة ذكره في القنية لكون هذا اذا كان
 الغير ضرورة بان كان يقدر على قراءة سورة اخرى ما اذا لم يقدر فلا يكره ايضاً انما
 يكره اذا وقع عن قصد ما اذا وقع من غير قصد كما اذا قل في الاول قل اعوذ برب الناس
 ملك للناس فانه لا يكره ان كورها في الثانية ذكر في الخلاصة وغيرها ووجه الكراهة عدم
 وروده فيكون بدعتا ليس عليه امره فيكره ولا يكره تكرار السورة في ركعة او ركعتين في التطوع لان
 باب الفعل وسع وقد ورد انه عليه السلام قام الى الصباح باية واحدة يكرها في التهجيد
 فدل على جواز التكرار في التطوع وسياتي تمام هذا في المحققان شاء الله تعالى ويكره
 تطويل الركعة الاولى على الركعة الثانية من كل شفع في التطوع الا اذا كان ذلك لتطويل
 مروياً عن النبي عليه السلام قولاً او ما ثور اى منقولا عنه عليه الصلوة والسلام فعلاً او
 ما ثور عن احد من الصحابة رضي الله عنهم وكيف ما كان فلم يرو فيه شيء بطريق صحيح
 ولا ضعيف الا حديث عائشة رواه اصحابها باللسان الاربعية وابن حبان في صحيحه والحاكم في
 المستدرک كان عليه السلام يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بقراءة الكتاب وسيم اسم
 ربك الاعلى وفي الثانية يقل يا ايها الكفرون وفي الثالثة يقل هو الله احد الغوثين فان الوتر
 من حيث القراءة ملحق بالنوافل وقد روي فيه اطالة الاولى على الثانية واما ما روي من قراءة قل
 يا ايها الكفرون في الركعة الاولى من سنة الفجر والمغرب وقراءة الاخلاص في الثانية فليس مما اخذ
 يصده اذ المراد به التطويل المكروه في الفرض وذلك ليس بمكروه في الفرض هذا ليس منه لانه
 اطالة بمقدار آية أو آيتين فان قل يا ايها الكفرون ستة آيات والاخلاص خمس واربع
 على الخلاف وليس في ذلك بمكروه في الفرض كما تقدم هذا في فتاوى قاضينا في
 فصل القراءة في التراويح لو طول الاولى على الثانية لا بأس به بل المختار ذلك عند
 محمد رحم وعنده ابي حنيفة وابي يوسف في التسوية بين الركعتين كما في الظهر و
 العصر عند هما انت هي تعلم ان ما قال هنا قولها خلافاً للمحمد رحم وتطويل الركعة الثانية
 على الركعة بالاولى في جميع صلوات الفرض والنفل مكروه ونقل ابن فرشته في شرح المجمع
 عن جامع المحب ان الحالة الثانية انما تكره في الفريض واما في النوافل فغير مكروه ولعل الاجم
 فيه ان النفل باهر واسم فيغتنق فيه ما لا يغتنق في غيره لان التطوع امير نفسه لا يلزمه الا ما

التزمه باختياره وقصد بخلاف الفرض لانه مقلد ومعين اصلا ووضعافلا يتجاوز في غير ذلك
 وحينئذ فالتنقل لم يلزمه التسوية بين الركعتين فلا يلزمه بخلاف غيره فان الفارح
 قد حذر فيه حذرا فلا يتجاوز فاذالم تذكره اطالة الثانية في النفل لم تذكره
 اطالة الاولى والاصح كراهة الثانية على الاولى في النفل ايضا الحساقا
 له بالفرض فيما لم يرو فيه تخصيص من التوسعة كجوازه قاعدا بلا عذر ونحوه
 اما اطالة الثالثة على الثانية والاولى فلا تذكره لما ان شفع **اخبر**
 ويكره ايضا في الصلوة نزاع القميص ونحوه والقلنسوة بفتح القاف واللام وبضم السين في اليد
 في الراس وكذا يكره لبسه مما اذا كان النزاع او اللبس بعمل يسير لانه عمل اجنبى عن الصلوة
 لا يحصل به تهيم شيء من اعمالها ولهذا كان مفسدا اذا حصل بعمل كثير بل ان احتاج الى اليدين
 وكان مما لو رآه الناظر ظنه ليس في الصلوة ويكره ان يشتم بفتح الشين هو الفصيح ان ينشق
 طيبا بكسر الطاء اى ذارا تحت طيبة لانه اجنبى من الصلوة كما تقدم هذا اذا قصد ما لو دخلت
 الراحة انفسه بغير قصد فلا او يرمى بزاقة والبراق كغراب الماء الفم اذا خرج منه وما دام
 فيه فهوريق والشممية هنا باعتبار ما يؤل اليه من قتل قتيل او يرمى تحتامة بضم النون
 وهو بلغم الذي ينفذ الى الحلق بالتنفس العنيفا من الخيشوم ومن الصد وهذا ايضا لما
 يكره اذ لم يكن مد فوعا اليه لانه اجنبى لا فائدة فيه لما لو اخطر اليه بان خرج بسعال او فحمة
 فلا يكره الرمي لكن الاولى ان ياخذها بثوبه او يلقها تحت رجله اليسرى اذ لم يكن في المسجد
 لما في البخاري انه عليه السلام قال اذا قام احدكم الى الصلوة فلا يصبق امامه فانما
 يساجى الله ما دام في صلاه ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكا وليصبق عن يساره او تحت قدمه
 وفي رواية تحت قدمه اليسرى وفي الصحيحين البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها
 ويكره ان يروح اى يجلب الروح بفتح الراء وهو اسم الريح والراحة بثوبه او بمرحته
 بكسر الميم وفتح الواو لانه اجنبى من الصلوة ومن افعال المترفين هذا اذا روج مرة
 او مرتين فان روج ثلث مرات متواليات ففسد صلوة لانه عمل كثير ويكره ايضا ان
 يرفع كمره الى يشمه الى المرفقين وهذا قيد اتفاقي فانه لو شمره الى ماذون المرفق يكره ايضا
 لانه كف للشوب هو منى عنه في الصلوة على ما مر وهذا اذا شمره خارج الصلوة وشرع
 في الصلوة وهو كذلك اما لو شمر في الصلوة ففسد لانه عمل كثير ويكره ايضا ان
 لا يضع يده حال القيام او الركوع او السجود والتشهد في موضعها السنون المذكورة في
 صفة الصلوة لخالفة السنة الامن عند استثناء مفرغ متعلق بقوله يكره كما قد رآه

اى يكره عدم وضع اليد في موضعها المستنون في كل حال الا في حال العذر رقاعة لا يكره لان
 الحرج منفي ويكره ايضا المصلي ان يقرأ القرآن في غير حالة القيام من ركوع او سجدة او قعود
 شرعية ذلك وان يترك التسبيح في الركوع والسجود وان ينقص من ثلث تسبيحا في الركوع
 والسجود لمخالفة السنة في ذلك كله وان ياتي بالاذكار الشروعة في الانتقال من متعلق
 بالشروعة بعد تمام الانتقال متعلق بياقي له ان ياتي بعد تمام الانتقال بالاذكار التي شرع في حال
 الانتقال ايان يكبر للركوع بعد الانتهاء الى حال الركوع ويقول سمع الله لمن حمده بعد تمام القيام من
 ذلك لان السنة ان يكون ابتداء بالنكس عند ابتداء الانتقال وانتهاء عند انتهائها ثم كما تقدم فمخالفة
 ذلك مخالفة للسنة فيكره وفيه في الايتين المذكورتان احد محاربه اي يترك الاذكار
 في موضعها اي في موضع الذكر وهو حال الانتقال والآخرى تخصيصها اي تخصيص الاذكار في
 غير موضعها اي في غير موضع الذكر وهو بعد تمام الانتقال والضمير في موضعها يرجع الى الذكر
 المذكور ضمنها في ضمير الاذكار في الموضعين ويكره ايضا المصلي ان يسمي عرقه او يسمي اذنيه
 عن جهته في اثناء الصلوة او في قعود التشهد قبل السلام لا من عمل اجنبى بلا فائدة حتى لو
 كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل عينه فيولها ونحو ذلك لا يكره لمحصل الفائدة وهي دفع
 شغل القلب المذهب للمشغول بسبب الالم ولا يكره ذلك بعد السلام وقد رواه ابن السني
 في كتابه عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى صلوة من جهة بيده
 اليمنى ثم قال شهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن ولا بأس
 للمتطوع المنفرد ان يتعوذ بالله من النار عند ذكر الدار وما هو بمنها من انواع العذاب
 او ان يستأله الرحمة عند ذكر آية الرحمة من الجنة وانواع النعيم او ان يستغفر اي يطلب من
 الله المغفرة عنه عند ذكر العفو والمغفرة وما اشبه ذلك روى مسلم عن حذيفة لما قال قال
 صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتح البقرة فقلت يركع عند المائدة ثم مضى فقلت
 يصلي بها في ركعة الحديث الى ان قال اذا مر فيها التسليم سبع واذا مر بسؤال سال واذا مر بتعوذ تعوذ
 فهذا في التمجيد كما ترى وقوله اذا مر بسؤال اي بما ينبغي ان يسأل وكذا بتعوذ اي بما ينبغي ان يتعوذ
 منه وان كان المصلي المنفرد في الفرض يكره له ذلك لعدم الورد فيه خلافا للشافعي رحمه
 استدلال بالحدِيث المتقدم ولنا انه في النفل كما مر واما الامام والمقتد فلا يفعل ذلك في
 والتعوذ لا الفرض ولا في النفل الذي يقصد فيه الجماعة كالتراويح في الامام تقيد كما في
 اقتداء حذيفة عليه السلام اما الامام فلك لا يطول على المقتدي واما المقتدي فلا يطول
 الا نصا الواجب عليه بالنص ولا بأس بان يصلي متوجها الى ظهر رجل قاعدا لظاهر

ان التقيد به باعتبار الغالب انه لا فرق بين كونه قاعدا او قائما وقوله يتجدد لا فائدة نفى
 قول من قال بالكراهة بحضرة المتحدثين وكذا بحضرة النائمين وما روي عنه عليه الصلوة و
 السلام لا تقصوا خلف النائمين ولا المتحدث فضيع وقد صح عن عائشة رضي الله عنها قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من صلوة الليل كلها وانا معترضة بينه وبين القبلة
 فاذا اراد ان يوتر فاقطني فاوترت روياه في الصحيحين هو يقتضي انها كانت قائمة وما في مسند
 البزار عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هيت ان اصلي اليك النيام و
 المتحدثين مع ان البزار قال لا تعلمه الا عن ابن عباس فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات
 يخاف منه التغليظ والشغل وفي النائمين اذا خاف ظهور شيء يضحك ويكره ان يصلي اليه وجه
 انسان وهو محمل ما روي البزار عن علي بن ابي حمزة السلمي راي رجلا يصلي الي رجل فامر ان يعيد
 الصلوة ويكون الامر بالاعادة لانه لا زالت الكراهة لانه الحكم في كل صلوة اديت مع الكراهة و
 ليس للفساد ولو كان بينه ما ثالث ظهرة الى وجه المصلي لا يكره لانتفاء سبب الكراهة وهو
 التشبيه بعبادة الصنم او يصلي اليه ولا يباس بان يصلي وبين يدي يراي قد مرهف معلق
 او سيف معلق وهذا نفى لما اتوه ان السيف لكونه آلة الحرب والباس يكره استقباله في
 مقام الابهتال وفي استقبال المصحف تشبه باهل الكتاب فيكره ووجه عدم الكراهة
 ان كراهية استقبال بعض الاشياء انما هي باعتبار التشبه بعبادتها والمصحف والسيف لم يعبد هما
 احد فيكون في استقبالهما تشبه واستقبال اهل الكتاب المصحف للقراءة منه لا للعبادة وعند
 ابي حنيفة رحمه الله استقباله لاجل القراءة ولذا قيد بكونه معلقا وكون السيف آلة الحرب مناسب
 لجهال الابهتال الى الله لانها حال المجاربة مع النفس الشيطان وعن هذا معي المحراب جوازا
 او على بساط فيه نصا ويرجم تصوير وهو مصدر صوّر وهو من ذكر المصدر واردة
 المفعول كذا كذا الخلق واردة المفعول اي لا يباس ان يصلي على بساط فيه تصاوير والحال انه لم
 يسجد عليها اي على التصاوير والكراد ما كان منها الذي روح فان الخلافة انما هو فيها الملق في
 الاصل الكراهة سواء يسجد عليها او لم يسجد وقيد في الجامع الصغير ان تكون في موضع
 السجود فان كانت في موضع القيام او القعود لا يكره لما فيه من الاهانة واما صورة غير
 ذي الروح فلا خلاف في عدم كراهة الصلوة عليها او اليها ولا كراهة في عملها ايضا لما لا
 عن ابن عباس انه قال للتصوير حين فاه عن التصوير وذكر كراهة الوعيد ان كان لا بد فحاشك
 بتمثال غير ذي الروح ويكره ان يسجد عليها اي على التصاوير لذي الروح لا نفى فيه
 تعظيمها وتشبيهها بعبادتها ويكره ايضا ان تكون فوق راسه اي راس المصلي في السفن

خلفه

أو ان تكون بين يديه أي قد امره قريبا منه أو ان تكون مجذبة أي في مقابلة ثمره لم يكن
 قريبا تصاوير رسومه في جدار أو غيره أو صورة موصوغة أو معلقة لأن فيها تنظيم الأشياء
 بعيدا عنها بخلاف ما إذا كانت وراءه لأن فيه إهانة ككوفها تحت رجله وهذا إذا كانت
 الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس وأما إذا كانت مقطوعة الرأس يعني برأسه لم يكن له
 للشخص الصور رأس أصلا أو كان له رأس فحماه بحيط ينبغي عليه حتى طمست هيئته
 أو كانت الصورة صغيرة جدا بحيث لا تبين أي لا تظهر للناس إذا كان قائما وهي على الأرض
 لا تبين تفاصيل أعضائها فلا تكره حينئذ أن تكون بين يدي المصل أو فوق رأسه أيضا
 لأنها لا تعبد فانتفى التشبيه الذي هو سبب الكراهة **فروع** في الخلاصة وهي وجه
 الصورة فهو كقطع الرأس بخلاف قطع يديها ورجليها ولو خط على عنقها بحيط لا ترفع الكراهة فيها
 ثم المختار إذا كانت على سادة أو بساط لا بأس له باستعمالها وإن كان يكره اتخاذها لكن لا يسجد على الصلوة وإن كان
 الصلوة على الأزار والستر فمكره ويكره التصاوير على الثوب صلى فيه ولم يصل لما إذا كانت في يده وهو يصلي فلا بأس
 لأنه مستودع بثيابه وكذا لو كان على خاتمه وكوراي صوفي بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها انتهى وفي
 عدم الكراهة فيما إذا كانت في يده أشكال لأنها تمنع عن سنة الوضع وهو مكره وبغير الصلوة فكيف بها
 اللهم إلا أن يراد أن يسكنها بل تكون متعلقة بيده ونحو ذلك وكذا في قوله وإن كان يكره اتخاذها نظرنا في
 وصحيح ابن حبان استاذن جبرائيل على النبي عليه السلام فقال ادخل فقال كيف ادخل في بيتك ستر فيه سائر فقلت
 لا بد فاعلانا فاقطع رؤسها وأقطعها وسائد واجعلها بسطا ولم يذكر النسائي قطعها رسائد والبخاري
 في كتاب الطهارة عن عائشة أنها اتخذت على سائرها سترافيه تماثيل فحسبته النبي عليه السلام قالت فاتخذت منه فحين
 فكانت في البيت يحبس عليه ما زاد احد في مسنده ولقد أئتمت مكنتا على جدتها وفيها منقوش وفي الهداية لو كانت
 الصلوة على سادة معلقة أو على بساط مفروش لا يكره لأنها تدل على توطنها بخلاف ما إذا كانت الوسادة
 منصوبة أو كانت على الستر لأنه تعظيم لها ولا بأس بالصلوة على التنافس بغير التاء وكسرها جمع
 طنفسه مثلثة الطاء والفاء وهو البساط ذو الخلل وكذا لا بأس بالصلوة على اللبود وسائر الفرش
 بضمين جمع فراش اسم لما يفرش حموها إذا كان الشيء المفروش دقيقا بحيث يجيد الساجد عليه
 حجم الأرض والأفلاك تقدم في بحث السجود ولكن الصلوة على الأرض بلا حائل وعلى ما ثبته الأرض
 كالحصير والبور يا أفضل لأنه أقرب إلى التواضع وفيه خروج عن خلاف الإمام مالك رحمه الله
 فإن عنده يكره السجود على ما كان من نحو الصنوا والقطن أو الكتان فكان أفضل لا بأس بأن
 يكون مقام الإمام أي موضع قيامته محل قد ميره في السجدة أي خارج المحراب ويكون سجوده
 في نطاق أي في المحراب لأن العبرة لموضع القدم كما في الصيد إذا كان رجلاه في الحرم ورأسه

خارجة فهو صيد الحرم وبالعكس لا ويكره ان يقوم في الطاق بان يكون قد ساء في الحرب
وعلاوا الكراهة بوجهين احدهما بالتشبه باهل الكتاب في امتياز الامام عن
القوم بمكان مخصوص والآخرة بالتشبه حاله على من يمينه ويساره فعلى هذا لو كان يجنب
الطاق عمودان وراهما فرجتان بحيث يطعم اهل الجهتين على حاله لا يكره وعلى الاول يكره
مطلقا قال السرخسي هذا هو الاوجه يعني الكراهة في الوجهين قال الشيخ كمال الدين العام
ولا يخفى ان امتياز الامام مقدر مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجبا عليه
وغاية ما هناك كونه في خصوص مكان ولا اثر لذلك فانه يبنى في المساجد المحاربية من
لدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولوم تبين كراهة السنة لان يتقدم في محاذة ذلك المكان
لان محاذي وسط الصف هو المطلوب اذ قيامه في غير محاذاته مكروه وغايته

في بعض الاحكام ولا يدع فيه على ان اهل الكتاب لما يخصون بالمكان المرتفع على ما قيل في التشبه
انتهى ولما قيل ان يقول لا يلزم من تخصيص الامام بالتقدم تخصيصه بالمكان على حد
الامكان مع اتحاد المكان فان المسجد كله مكان واحد فلا يكون في شرعية التقدم دليل
على شرعية تخصيص الامام بمكان على الوجه الذي خصصه اهل الكتاب فلم يعلم كون المسلمين
متفقين على هذا الحكم بدليل شرعية فكان تشبههم وهو مكروه نعم يريد ما طعن به فيهم
على انه حيفه ربح بان لم يجعل المحارب من المسجد واجبا في الحواشي بان المراد من المسجد هنا

سجود الناس مصلاهم والطاق ليس بمسجد بهذا الاعتبار انتهى ويكره ايضا ان
من القوم في مكان اعلى من مكان القوم اذ لم يكن بعض القوم معه لان فيه
التشبه باهل الكتاب على ما تقدم انهم يخصون امامهم بالمكان المرتفع ولذا اذا كان بعض
القوم مع الامام لا يكره ^{والشبه بزوال التخصيص وان انفرد الامام عن القوم بالمكان}
الاسفل اختلف المشايخ فيه اى ^{فكرهته انفراده قال الطحاوي لا يكره لعدم التشبه باهل الكتاب}
لانهم لا يفعلونه وظاهر الرواية ^{انه لا يكره لان فيه اذراء بالامام حيث ارتفع كل الجماعة فوقه}
بجلافة ما اذا كان بعضهم معه وذكر عن ^{نفس الامامة الحلواني ان الصلوة على الفرق في الجامع}
من غير ضرورة مكروه وعند الضرورة بان ^{امثلا للمسجد لباس يبروه هكذا يحكى عن الفقهاء}
الايت في الطاق انه اذا ضاق المسجد عن القوم لا يكره انفرد الامام بالطاق وكذا ذكره في الكفاية عن
جامع الجنوتي ثم قد رآه ارتفاع الذي يحصل به كراهة الانفرد عن القوم ذكر الطحاوي
انه قد ربح بقامة الرجل وكذا ذكره عن ابى يوسف ربح وقيل مقدار ما يقع به الامتياز وقيل مقدار
ذراع اعتبارا بالاسواق قال في الكفاية فاقل من الجامع الصغير لقا صنيحان وعليه الاعتماد

والصلوة على الفرق
بجامع بين القوم
من غير ضرورة
مكروه

قال ابن الهمام والوجه الوجيز الثاني يعني ما يقع به الامتياز لان الوجيز هو الاذني واما تحقيق
غير مقتدر على قد راع انتهي ولا يخفى ان هذا يختص بما اذا كان الامام اسفل لا بما اذا كان
اعلى نعم يقال ح ان بالارتفاع مقدار ما يقع به الامتياز يحصل التشبيه الوجيز للكرامة ان ثبت
الهم يخصونه بمطلق ما يقع به الامتياز من الارتفاع والظاهر ان ما دون الارتفاع لا ينضبط بوقوع
الامتياز كل الضبط فان من الناس لطويل والقصير فكان للتقدير بالذراع هو الاولى لانه الذي
ينضبط به وقوع الامتياز في حق الكل ويكره للمقتدر ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يجد
في الصف فرجة يمكنه القيام فيها القوله عليه السلام اتوا الصف المتقدم ثم الذي يليه فما
كان من نقص فليكن في الصف المؤخر واه ابو داود والنسائي وفيه لا تمام الصف الاول
فالاول وهو يفيد كراهة القيام في الصف المؤخر قبل اتمام المتقدم وان لم يكن وحده فكرهته
قيامه وحده اولى للمخالفة مع عدم امتثال الامر اما اذا لم يجد في الصف فرجة فليكن يجذب
واحد من الصف قبل التكبير ثم يكبر وفي القنية قيل يقوم وحده ويعتد وقيل يجذب واحد من
الصف الى نفسه فيقف بجانبه والاصح ما رواه هشام عن محمد انه يفتقر الى الركوع فان جاء رجل لا يجذب
اليه رجلا قال صلى الله عليه وسلم عن نفسي القيام وحده اولى في ما نال الغلبة الجهل على العوام
فاذا جره يفسد صلوته انتهى وكذا اي كما يكره للمقتدر ان يقف خلف الصف وحده بلا اعتد
يكره للمنفرد وهو يعيم المفترض المتقل ان يقوم في خلاف الصف في اثنا عشر بين المقتدين فيصلي
صلوته التي هو فيها فيخالفهم في القيام والقعود والركوع والسجود والمخالفة سبب الكراهة لكونها
سببا لتنافر القلوب على ما اشار اليه عليه السلام في امر بقسوة الصفوف على ما رواه مسلم
عن ابي سعود الانصاري كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح مناكيبنا في الصلوة وهو يقول
استوا ولا تختلفوا فيختلف قلوبكم ويكره الصلوة في طريق العامة لما رواه الترمذي وابن ماجه
عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل في سبعة مواطن في الزبلة والخبرة
والمقبرة وقاعة الطريق وفي الحمام وفي مواطن الابل وفوق ظهري بيت الله الحرام ويكره
الصلوة ايضا في الصحراء من غير سترة اذا خاف المصلي المروءة من ان يراهم بين يديه ولا يراها
تسبب لوقوع المار في الاثم بخلاف ما اذا كان سترة على ما ياتي ان شاء الله تعالى وتكره الصلوة
ايضا في مواطن الابل المباركة ما جمع معطن اسم مكان من عطن يعطن كنصرين يقال عطن
الابل عطونا اذا رويت ثم بركت وكذا تكره في الزبلة بفتح الميم مع فتح الباء وضمها وهي ملقى
الزبل اي السريقين وفي الخبر بفتح الميم مع فتح الزاء وضمها ايضا موضع الجزارة اي فعل الجزاء
اي القصاب في المغسل بضم الميم وفتح السين مكان الاغتسال في الحمام وفي المقبرة لما مر

ف
لا يقدر

صلى الله عليه وسلم

من الحديث والعلة كوطها مواضع النجاسة فالحق بها المغتسل قياسا لانه مسبب النجاسات
والاوساخ ويكره ايضا على سطح الكعبة للحديث والمعنى فيه عدم التعظيم وترك الادب وذكره قاضينا
في الفتاوى قال اذا غسل موضع في الحمام ليس فيه مثقال اى صورة وصلى فيه لا يباس به قال وكان
واحد من الزهاد يفعل كذلك انتهى مراده اسمعيل الزاهد ذكره البرزاي قال في الخلاصة بعد ذكر
كلام الفتاوى وفي نسخة الامام السرخسي الصلوة في الحمام منهي عنها والنتى لمعنيين احدهما انه
مصب لغسالات فعلى هذا لا يكره في سائرته والثاني ان الحمام بيت الشياطين فعلى هذا تركه
الصلوة في جميع المواضع غسل ذلك الموضع اولم يغسل انتهى الاول ان لا يصلي فيه الا لضرورة
كخوف الغوث ونحوه لا طلاق الحديث واما الصلوة في موضع جلوس الحامى فقال قاضيان
لا يباس به لانه لا نجاسة فيه وكذا اى قال في الفتاوى لا يباس بالصلوة في المقبرة اذا كان فيها
موضع احد للصلوة وليس فيه قبر وهذا لان الكراهة معللة بالتشبه باهل الكتب وهو متفق فيما
كان على الصفة المذكورة ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يترك تلك السورة بغير
حد روييد القراءة من سورة اخرى وكذا لو انتقل الى آية اخرى من تلك السورة وترك بينهما
شيئا لان فيه اعراضا عما شرع فيه اليهام تفضيل غيره عليه اما اذا كان بعد ركعة واحدة
ذلك الآية قبل ان يتم سنة القراءة فلا يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة او من
غيرها هذا ان انتقل قصد فان انتقل من غير قصد ثم تذكر ينبغي ان يعود ذكره في القنينة وان
لم يتذكر فلا كراهة فيه ايضا لعدم القصد ويكره الامام ان يؤم قوما وهم له كارهون بخصلتي
بسبب خصلته توجب الكراهة اولان فيهم من هو اولى منه بالامامة لقوله عليه الصلوة و
السلام ثلثة لا تجاوز صلواتهم اذ انهم العبد الا بقى حتى يرجع وامرأة بانت وزوجها عليها
يساخط واما ام قوما وهم له كارهون ويجعل في الصلوة دبارا والدبار ان ما يات بها بعد ان
تقوته ورجل اعتبد محررة واما اذا كانت كراهتهم بغير سبب يقتضيها فلا يكره امامته لان كراهتهم
بغير سبب مجرد اتباع الهوى وهو فسق راجع اليهم لا اليه والحديث محمول على ما اذا كانت بسبب
مقتضى الكراهة لانه مقتضى حال المسلمين وهو الحب لله والبغض لله فالبغض لغيره الهوى خارج عن
مراده عليه الصلوة والسلام على ما لا يخفى ويكره ايضا الامام ان يتقل عليهم اى على القوم بالتطويل
الرائد عن حد السنة في القراءة وسائر الاذكار لما تقدم في مجتهد القراءة ويكره ان يجاهم
عن اكمال السنة في تسبيح الركوع والسجود وقراءة التشهد فانه يستلزم عدم اكمال وهو ترك
السنة مكروه ويكره ان يلجئهم الى الهجوم اليه في القراءة يعني اذا ارجع
عليه في القراءة ينبغي ان يركم ان كان قد قرأ المقدار المسنون او ينتقل الى

وفي حديث آخر ثلثة لا
تقبل صلواتهم من تقدم
قوما وهم له كارهون

لما هو ترك
السنة وترك

آية اخرى ان لم يكن قرءه ولا يجوز القوم الى ان يفتحوا عليه فان احوجهم الى ذلك
بان وقف ساكتا ومكررا ولم يركع ولم ينتقل كره ذلك لانه الزمهم بزيادة
في صلواتهم ويجب عليهم على الامام ان يقرم ما تيسر عليه قراءته من القرآن دون ما هو
عليه عالم يحكم حفظه لما يحتاج الى الفهم عليه ان عرض له شئ فيما هو ميسر عليه انتقل الى آية اخرى
من تلك السقوا ومن سقوا اخرى ويركع ان كان قد قرأ ما يكفي وهو قد ما يجوبه الصلوة على قول
قاضيها وصاحب المحيط ويكره وعند بعض المشائخ القدر المستوي كما قد مناه قال الشيخ كمال الدين
بن الطمام انه هو الظاهر من حيث الدليل لا يرى الى ما ذكر انه عليه الصلوة والسلام قال لا يهاققت
على مع انها كانت سقوا المؤمنين بعد الفاتحة انتهى ويكره للمصلي ان يركع في مكانه الذي صلى
فيه وفيه اشارة الى انه لو قام عن مكانه فقرأ ورده قائما او جالسا في ناحية المسجد لا يكره وهو
قول الحلواني كما تقدم بعد ما سلم في صلوة بعد هاسته كالظهر والجمعة والمغرب والعشاء
الا قد ما يقول اى الا قد قوله اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام
بما يعدم المكث الا هذا القدر ورد الاثر عنه عليه الصلوة والسلام على ما تقدم من حديث
عائشة الصحيح وقوله انت السلام اى ذو السلام من كل نقص فهو مصدر وصفه بالبقاء
كالعدل ومنك السلام اى الصلوة من كل شر حاصله منك لا من غيرك وتباركت اى تزهدت
وتقدست وتعاظمت واكثر خيرك والجلال العظمة وهو جامع بجميع الفضائل والاكرام
الانعام وهو اسد النعم وهو جامع لجميع الفواضل ويكره تقديم العبد للامامة على الغالب لان
الغالب عليه الجهل لا شغل له بالخدمته عن التعلم حتى لو علم انه عالم لا يكره وتقديم الاعرابي لما قلنا في
العبد وهو منسوب الى الاعراب ثم سكان البادية من العرب وليحقق لهم سكانها من غيرهم
كالتركمان والاكراد وغيرهم وتقديم الاعرابي لانه لا يمكنه الا حتراس من النجاسة وتحقيق
القبلة كما ينبغي واما من جعله النبي صلى الله عليه وسلم مع انه اعني فخرج عن هذا لانه يوفق
ببركة النبي صلى الله عليه وسلم ويكره تقديم الفاسق لتساهله بالامور الدينية فلا يؤمن
تقصيره في الاتيان بالشرائط وتقديم ولد الزنا بناء على ان الغالب فيه الجهل ايضا اذ ليس له من
يحمله على التخلق بالاخلاق الحميدة من العلم وغيره حتى لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديم
كالعبد والاعرابي فانه لا ذنب له في ابويه ولا تزموا ذمة وفي اخرى وان تقدم مواجازه
يعني جاز الصلوة وراءهم مع الكراهة ولا تقسد وفي الفاسق خلافا لك رحمه فان عند
التقديم امامته والاقتداء به وكذلك عند احمد رحمه في رواية لان الامامة كرامة والفاسق ليس باهل
لحاوكتها مادوا ابوداود عن ابي هريرة رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهاد واجب

عليكم مع كل امير يراكان او فاجرا وان عل الكبار والصلوة واجبة عليكم خلف كل مسلم يراكان
او فاجرا وان عل الكبار وهو من حديث مكحول عن ابي هريرة رضي الله عنه رواه الدارقطني بلفظ صلوا
خلف كل برو فاجر وصلوا على كل برو فاجر وجاهد وامع كل برو فاجر واعله بان مكحول لم يسم
ابي هريرة ومن دون ثقات وحاصله انه من قبيل الرسل وهو مقبول عندنا وكذا عند
رح وجهور الفقهاء وقد روى هذا المعنى من طرق متعددة عند الدارقطني والي نعيم
العقيلي كلها مضعفة من قبل الرواة وبذلك يرتقي الحسن عند المحققين ثم الفاسق يشمل البتة
لانه فاسق اعتقادا حيث خالف ما يجب اعتقاده بالبدليل القطعي بتاويل فاسد ويأتي تمام
هذا في الملحق انشاء الله تعالى اذ محمد بقوله يكره تقديم الاعرابي بالاعرابي لانه يكره تقديم
الجاهل دون العالم على ما قدناه ويكره التنفل قبل صلاة العيد مطلقا وكذا يكره بعدتها
بعد صلاة العيد لكن في الجبابة فقط وهي الصحراء والراد بها قضاء المصلي بعد الصلاة
والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين الجبابة والجمعة ويتنفل في غير الجبابة اما في مسجد
مسجد محله او في بيته لما تقدم من الدليل في بيان اوقات الكراهة ويكره ان يدخل خلف الصلوة
وقد اخذ غائظا او بول لقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة بحضرة طعام ولا هو يدخ الانثى
متفق عليه المراد في الكمال كافي نظائره وهو يقتضي الكراهة وان كان الاهتمام بالبول و
الغائط يشغله اى يشغل قلبه عن الصلوة ويذهب خشوعه ويقطعها اى يقطع الصلوة ليوثها
على وجه الكمال هذا اذا كان في الوقت سعة فان خاف ان قطعها ان يخرج الوقت فلا يقطعها
لان التقويت حرام وهذه كراهة فلا يرد من الكراهة الى الحرام وكذا ان كان شرع مع الجماعة وشي
ان قطعها لا يحصل له جماعة فانه لا يقطعها قياسا على ما قاله من الخلاصة رجل راي على ثوبه
نجاسة اقل من قدر الدرهم فالاغتسل ان يغسلها ويستقبل الصلوة وان كان مجال فيوته الجماعة
فان كان مجال بجمعة جماعة اخرى يقطع الصلوة ويغسل فاذا كان لا يجد اوى اخر الوقت يضي
على صلوة انتهى وقد يفرق بان الصلوة مع مدافعة الاختصاصين مكروه والصلوة مع مادون
الدرهم مع النجاسة ترك المستحب فالصواب في صورة المدافعة ان يقطع وان فاتته الجماعة لان
ترك السنة اولى من الاثيان بالكراهة وكذا ينبغي ان يكون الحكم فيما اذا كانت النجاسة
قد الدره فان غسلها واجب الجماعة سنة وفعل الواجب اولى من فعل السنة فيقطع
الصلوة ولو فاتت الجماعة وان مضى عليها اى على الصلوة فيها اذا كان الاهتمام باسالة البول
والغائط يشغله اجزاء اى كفاه فعلها على تلك الحالة وقد اساء وكان اثما لادائه اياها مع الكراهة
التحرية وكذلك الحكم ان اخذ البول والغائط بعد الافتتاح اى افتتاح الصلوة ولم يكن

يجب راي على ثوبه
نجاسة اقل من قدر
الدرهم فالاغتسل
ان يغسلها ويستقبل
الصلوة

مدا ففتح فحدث بعد الافتتاح فالحكم انه يقطعها وان لم يقطع اجزاء مع الاسادة ويكره ان يكون قبلة المسجد الى المخرج اى الخلاء او الى الحمام او الى قبر لان فيه ترك تعظيم المسجد وفي الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلي وهذه المواضع حائل وان كان لا يكره وان صلى في بيته الى الحمام فلا بأس به لان الكراهة في المسجد انما هي لاحترامه لان الصلوة الى النجاسة لان جدار الحمام حائل بخلاف الموضعين يد يد عذرة او غيرها من النجاسة بلا حائل حيث يكره لذلك ويكره المروزيين يد المصلي لما في الصحيحين من حديث ابي النضر عن بشير بن سعيدان زيد بن خالد ارسله الى ابي جهم يسئله ماذا سمع من النبي عليه الصلوة والسلام في الماردين يد فقال ابو جهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الماردين يد المصلي ماذا عليه لكان ان يقف اربعين خيرا لمن ان يروين يد يه قال ابو النضر لا ادري قال اربعين يوما او شهر او سنة ورواه البزار عن ابي النضر عن بشير بن سعيد قال ارسلني ابو جهم الى زيد بن خالد فسأله وفيه لكان ان يقف اربعين خيرا وسكت عنه البزار وفيه ان المستول زيد خلافا ما في الصحيحين قال ابن القطان وقد خطأ الناس ابن عيينة في ذلك الخلق ما لكا وليس يمتنع لاحتمال كون ابي جهم بعث بشيرا الى زيد بن خالد وبعث الى جهم بعد ان اخبر بما عنده ليتشبه فيما عنده ومثل عنده ما يخالفه فاخير كل محفوظه شك احدها وجرم الاخر وجمع ذلك كله عند ابي النضر فحدث بها غير ان ما لكا حفظ حديث ابي جهم وابن عيينة حفظ حديث زيد بن خالد وهذا اذا لم يكن عند اى عند المصلي حائل يحول بينه وبين المار نحو السقرة اى العصاة المركوزة امامه او الاسطوانة بضم الهضرة والطاء وهى العمود معربا وسنن ونحوها من شجرة او آدمى او دابة وغير ذلك فانه لا يكره المروزيين يد المصلي اذا كان من وراء الحائل ثم انما يكره المروزيين يد يه عند عدم الحائل اذا كان في موضع سجوده في الاصح قاله في الكافي لان من قدمه الى موضع سجوده هو موضع صلواته ومنهم من قد بثلثة اذرع ومنهم بخمسة ومنهم بأربعين ومنهم بمقدار الصفيين وثلاثة وفي النهاية الاصح انه ان كان بحال اوصل صلوة الغاشعين بان يكون بصره حال قيامه موضع سجوده لا يقيم بصره على المار لا يكره وما صح في الكافي مختار الشيخين ما صح في النهاية مختار فخر الاسلام ورجحه في النهاية بانه اذا صلى على الدكان وحاذى أعضاءه أعضاء المار يكره المروزيين يد يه في الهداية وغيرها وان كان المار اسفل وهو ليس موضع سجوده يعني انه لو كان على الارض لم يكن سجوده فيلزم الفرض انه يسجد على الدكان فكان موضع سجوده دون محل المرو ضرورة ومع ذلك يشهد الكراهة اتفاقا فكان ذلك نقصا لمختار شمس الائمة بخلاف مختار فخر الاسلام فانه يفتي في كل الصور غير منقوض اقول لا يخفى ان ليس المراد محاذاة

سنة

اعضاء المار جميع المصلي فانه لا ياتي الا اذا اتخذ مكان المرو ومكان الصلوة في العلو
والسفل بل بعض الاعضاء بعضها وهو يصعد ق على محاذة راس المارقدي المصلي وكونه
في مثل هذه الصورة يسمى اربابين يتيك المصلي بعيدا ثم هذا اذا كان يصلي في الصحراء
اما ان يصلي في المسجد فلم يكن حائل فان كان المسجد صغيرا كره المرو مطلقا وان كان كبيرا
فقليل كالصغيرة لا يمر بينه وبين حائط القبلة وقيل كالصحراء يمر فيها وراء موضع
سجوده وقيل يمر فيها وراء خمسين ذراعا وقيل قد رما بين الصفاة الاول وحائط القبلة
قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ومنشاهذه الاختلافات ما يفهم من لفظ بين يد يه
المصلي فمن فهم ان ما بين يديه يخص ما بينه وبين محل سجوده قال به ومن فهم انه
يصدق مع اكثر من ذلك نفاه وعين ما وقع عنده والشيء يظهر ترجيح ما اختاره
في النهاية من مختار تحو الاسلام وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره فان
امر المرو بين يديه وكون ذلك البيت برقته اعتبر بقعة واحدة في حق
بعض الاحكام لا يستلزم تغيير الامر الحسي من المرو من بعيد فيجعل البعيد قريبا انتهى
وينبغي للمصلي بالصحراء ان يتخذ سترة لعل عليه السلام اذا صلى احدكم فليجعل تلقاء وجهه
شيئا فان لم يجد فليضع عصاه فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما رواه ابو داود
عن ابي هريرة رضي الله عنه ذكر المناوشة عن سفیان بن عیینة انه قال لم تجد شيئا استر به هذا الحديث
ولم يبي الا من هذا الوجه كان اسمعيل بن امية اذا احتج به يقول عندكم شيء تشدونه به وقد
اشار الشافعي رحمه الله الى ضعفه وفي مسلم عن موسى بن طلحة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا وضع احدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا ينال بمن مروا بذلك ومؤخرة الرجل
بضم الميم وكسر الحاء ومخففة خشبة عن يمينه في آخره فحاذي سراكب اذا قال في يتخذ
سترة كذا راع وغلظه اصبع وينبغي ان يقر بينهما المار في الحاكم انه عليه السلام قال اذا صلى
احدكم فليصل الى سترة وليدن منها ورواه ابو داود من حديث ضبيعة بنت المقداد
بن الاسود عن ابنها قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الى عود ولا عمود ولا
شجرة الا جعله على حاجبه الايمن او الايسر ولا يصمد له صمدا وقد اعل بالوليد بن كامل وبهالة
ضبيعة وبيان ابا علي السكون رواه في سننه عن ضبيعة بنت المقداد بن معد كرم عن ابيها
عنه عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم الى عمود او سارية او شيء فلا يجعله نصيب عينييه
ولا يجعله على حاجبه الايسر لكن هذا الحكم مما يجوز العمل فيه ومثل هذا لا نه من الفضائل نقلنا
يجزى الغرض اما الالتقاء والخط فاختلاف فيه اذ لم يمكنه الغرض فاختار في الحديث العدم لانه لا فائدة فيه

م
وفيه لا يقطع الشيطان عنه صلوة وينبغي ان يجعلها على

احد حاجبيه لما رواه ابو داود

لعدم ظهوره للناس ومن جوزه استدلال بحديث أبي داود المتقدم فان لم يكن مع عصا فلنجد
خطا وقد تم فيه ركن قد يقال انه يجوز العمل بمثله في الفضائل كما مر آنفا ولذا قال ابن الهمام لست
أول بالاتباع مع انه يظهر في الجملة اذا المقصود جمع الخاطر بربط الخيال به كيلا ينتشر في قلوبنا
ان سلم انه غير مفيد فلا ضرر فيه مع ما فيه من العمل بالحديث الذي يجوز العمل به في مثله قال
ابو داود وقال الخط بالطول وقالوا بالعرض مثل الحلال انتهى اما الوضع ففي الكفاية وضع يده على الارض
ليكون على مثل القدم ويد يده الى الارض ان اراد ان يمر في موضع سجوده او يبين بين السترة ولاشارة اليه
لقوله عليه السلام لا يقطع الصلوة شيء وادرا واما استطعتم فانما هو شيطان وادرا وادرا
الصحيح من انه عليه الصلوة والسلام قال اذا صلى احدكم الى شيء يستبرئ من الناس فاداسه ميتا
بين يديه فليدفعه فان ابى فليقاتله فانما هو شيطان وروى ابن ماجه عن ام سلمة قالت
كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرة ام سلم وتمر بين يديه عبد الله بن عمر بن ابى سلمة فقال
بيده فرجع فمررت زينب بنت ام سلمة فقال بيده هكذا فصحت فلما صلى عليه السلام قال
اغلقوا على ابن اخطان بان محمد بن قيس في طبقة جماعة باسمه ولا يعرف من هو منهم
وان امره لا يترقب في البيت قيل هذا مبني على محمد هذا قال من امره لا يترقب في البيت
يقول قاضي حمزة بن عبد العزيز وفي الاحكام والتهذيب في آخره له مسلم واستشهد به البخاري
قال في الهداية يكره الجمع بينهما اي بين الاشارة والتسليم لان باحدهما كفاية وسترة الامام
سترة القوم الحديث الى جيفة المتفق عليه انه عليه الصلوة والسلام صلى بهم بالبطحاء وبين
يديه عنزة والرمة والحجار يرون من ورانها ففي هذا ان القوم لم تكن لهم سترة وفيه ان
مرور المرأة والحجار لا يقطع الصلوة وما يروى ابو هريرة رضي الله عنه من انه عليه الصلوة والسلام قال
يقطع الصلوة المرأة والحجار والكلب نفى من ذلك مؤخره الرجل متفق عليه انه عاتقته رضي الله
عنه عنها اذا قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وانا معترضة بينه وبين
القبلة اعتراض الجنابة متفق عليه ايضا وفي القنية قام في آخر الصلوة من المسجد بينه وبين
بابه المشقوق حاضرا خالصة فالذي خل ان يمر بين يديه ليصل الصلوة ولا يقطع حرمته نفسه
والذي خل ان يمر بين يديه يكره رفع البصر الى السماء لما في البخاري عن انس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما بال قوم يرفعون ابصارهم الى السماء في صلواتهم فاشتد قوله في ذلك
حتى قال ليكن بينك عن ذلك او التحفظ ابصارهم وتكره الصلوة بحضرة الطعام لما في الحديث
المتفق عليه لا صلوة بحضرة طعام ولا هو يدلف الاخشان وما في ابى داود ولا تؤخر الصلوة لطعام
ولا غيره محمول على تأخيرها عما بينهما من غيرها كذا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ويكره رفع الرأس

في القنية قام في آخر الصلوة
من المسجد وبينه وبين
بابه المشقوق حاضرا خالصة
فالذي خل ان يمر بين يديه
يكره رفع البصر الى السماء
لما في البخاري عن انس قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما بال قوم يرفعون
ابصارهم الى السماء في
صلواتهم فاشتد قوله في
ذلك حتى قال ليكن بينك
عن ذلك او التحفظ ابصارهم
وتكره الصلوة بحضرة
الطعام لما في الحديث
المتفق عليه لا صلوة
بحضرة طعام ولا هو يدلف
الاخشان وما في ابى داود
ولا تؤخر الصلوة لطعام
ولا غيره محمول على
تأخيرها عما بينهما من
غيرها كذا قال الشيخ
كمال الدين بن الهمام
ويكره رفع الرأس

قبل الامام ما في الصحيحين عن ابي هريرة عن علي بن الصلوة والسلام اما يحسن احدكم ان يرفع
 راسه قبل الامام ان يجعل الله راسه راس حمار ويجعل الله صورته صورة حمار ويكبر ان يصلي
 وبين يديه تمورا وكان ذلك موقفا لا نه تشبه بعبادة النار بخلاف الشمع السراج والقنديل
 لعدم التشبه وذكر في الفتاوى الحجة ان الاولى عدم مواجهتها بالسراج فكانه لما فيه من الجزئية
 ويكره ان يحرف اصابع يديه او يجله عن القبلة في السجود لتلك السنة وكذا اكل ما فيه
 مخالفة السنة او الواجب في خزانة الفقهاء ومن المنتهى العداوة والهروكة للصلاة ومن الكرو
 مجاوزة اليدين عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين وتجوذة السهو قبل السلام وقالوا
 سألوا القدمين في السجود ذكره ابن الهمام وتعلل رادهم بقصد ذلك لانه فعل لا يندلج فائدة فيه اكل
 وقع بغير قصد فلا وجب له كراهته بل يكره تكلف لا كشف لانه اشتغال بما لا فائدة ولا تكرر الصلاة
 مشدود الوسط لان فيه تشمير للعبادة وقيل يكره لانه صنيع اهل الكتاب الاول المختار وامان
 صلي وهو مشمرككم فذكر في القنية قيل لا يكره لان في كفا الشوب قيل لا قال صاحب القنية و
 هو الاحوط وتعلل مراده مقدارا ما ينكشف الكفان لا الرفع الى الساعد والرفق فانه مكره على ما
 تكرر الصلاة في ارض الغير بلا اذن وقيل ان كانت مسلم ولم تكن مزرعة ولا واثلي بين الصلاة
 في الطريق وفي ارض الغير فان كانت مزرعة او الكافر في الطريق اولى والا ففى ولا يبيح في الصلاة
 احد ابو يراذ ان اداه الا ان استغابهم فيقطعها كما يقطع لحرف سقوط اجنبى من سطح
 ونحوه او غرقه او حرقه او سرقة ما قيمته درهم له او لغيره كما مر **فصل في السنن** فالمراد بالسنن
 هنا ما يسن في الصلاة من قول او فعل ولاجلها من غير افعالها واخرها عن بيان المكرهات
 لان ترك المكره اهم من فعل السنن فقدم بيانها ليحذر وتقدم بها على الفسادات ظاهرة
 اولها اى اول السنن الاذان وهو في الاصل مصدر اذن كعلم وزنا ومعنى ثم صار اسما
 للتأذين وهو كثرة الاعلام عموما والاعلام بوقت الصلاة خصوصا والاصل فيه حار والدائم
 قطي بسند في عبد الرحمن بن ابي ليلى عن معاذ بن جبل قال قام عيد الله بن زيد رجل
 من الانصار يعني الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى ايت في النوم كان جلا
 نزل من السماء عليه برد ان اخضر ان نزل على جزم حائط من المدينة فاذا ن مشى مشى ثم
 قال ابو بكر بن عياش على نحو من اذنا اليوم قال علمها بلا لا فقال عمر رايته مثل الذي و
 لكنه سبقني في عبد الرحمن لم يسمع من معاذ فانه ولد لست يقين من خلافة عمر فيكون سنة
 سبع عشرة من الهجرة ومعاذ توفي سنة تسع عشر منها او ثمان عشرة وهذا عندنا وعند
 الجمهور حجة بعد ثقة الرواة وعبد الله هذا هو عبد الله بن زيد بن عبد ربه وروى بن داود

في كتاب السنن
 في كتاب السنن

يسند فيه محمد بن اسحاق عن عبد الله بن زيد قال لما امرني النبي صلى الله عليه وسلم بالناقص
يُعمل ليضرب به للناس لجمع الصلوة طاف بي وانا نائم رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت يا
عبد الله اتبع الناقوس قال ما تصنع به فقلت ندعوا به الى الصلوة قال افلا ادلك على
ما هو خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله
فساقر بلا ترجيع ثم استاخر عني غير بعيد ثم قال ثم تقول اذا اقامت الصلوة الله اكبر
الله اكبر فساقر الاقامته وافردھا وثني لفظا لا اقامته قال فلما اصبحت اتيت النبي صلى الله
عليه وسلم فذكر باقي الحديث وفيه فسمع ذلك عمر وهو في بيته فجعل يحور داءه ويقول والله
بعثك بالحق لقد رايت مثل ما راى فقال صلى الله عليه وسلم فله الحمد قال ابن خزيمة سمعت
محمد بن يحيى الذهبي يقول ليس في اخبار عبد الله بن زيد في قصة الاذان اصح من هذا الى
قال وخبر ابن اسحاق هذا ثابت صحيح لان محمد بن عبد الله بن زيد سمع من ابيه ومحمد
ابن اسحاق سمع من محمد بن ابراهيم التيمي وكثير هو ما دس ابن اسحق وقال الترمذي في حله
الكبير سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال هو عند صحيح انتهى ثم الاذان سنة في قول
عامرة الفقهاء وكذلك الاقامة وقال بعض مشائخنا واجب لقول محمد بن ابي بكر
قاتلناهم عليه اجيب يكون القتال لما يلزم من الاجتماع على تركه من استحقا فهم
بالدين بخفض اعلام لان الاذان من اعلام الدين لا لترك نفسه وقد يقال
عدم الترك مرة دليل الوجوب فلا يظهر كونه على كفاية وآلام ياتهم
اهل بلد بتركه اذا قام به غيرهم ولم يقاتلوا وفي الدراية عن علي بن الجعد عن
ابي خنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله صلوا في الحضر الظهر والعصر بلا اذان
ولا اقامة اخطوا السنة واتموا وهذا وان كان لا يلزم وجوب الجواز كونه الا انهم
لتركهما معا فيكون الواجب ان لا يتركهما معا لكن يجب جملة على
انه لا يجاب الاذان لظهور ما ذكرنا من دليله ثم هما سنة للصلوات
الخمس اداء وقضاء اذا صليت جماعة وللمعتمدين ما سواها ولا يؤذن للعبد
ولا للكسوف لما روى مسلم عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد
غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة وعن عائشة رضيها خسفت الشمس على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فبعث مناديا ينادي بالصلوة جامعة والوتر وان كان واجبا لكن
اذان العشاء اعلام بدخول وقتها والسنن في جمع الفرائض باعتبار التكميل فلا يخص باذان

وإذا صليت فائتة بجماعة يؤذن لها ويقال لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتت صلاة الظهر
عند ليلة التعرّيس أمر بلالا بالاذان والإقامة حين قصوها بعد طلوع الشمس أو بعد
العواثت اذن للأولى وأقيم وفيها بعد ما يقام لكل واحدة ويجوز الاذان بالإجماع وقد حمل
بالأول والإقامة بليان الشرع وهو محتاج إليه عند كل واحدة والأفضل تكرارها في الجميع
لأنه صلى الله عليه وسلم حين شغلهم الكفار يوم الأحزاب من أربع صلوات الظهر والعصر والمغرب
والعشاء قضاهن على الولاء وأمر بلالا أن يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن هذه في حق الجماعة
كما قلنا وأما المنفرد فلا فضل له إن يأتي فيه ليكون أداه على هيئة الجماعة فإن كان
مسافرا يكره له تركها معا وأن ترك الاذان واكتفى بالإقامة جاز ولا يكره تركها للقيم والفرق
إن القيم إن صلى بلا اذان ولا إقامة حقيقة فقد صلى بها حكما لأن المؤذن نائب عن
أهل الجماعة فيهما فيكون اذانه وإقامته كاذان الكل وإقامته هم وأما السافر فقد صلى بدونها
حقيقة وحكما لأن المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه أصلا لتلك الصلوة ويستثنى من سببها
للجماعة جماعة العذرين للظهور يوم الجمعة في المصروفان أداه بهما مكره روى ذلك عن علي
وكذا جماعة النساء وحدهن وأما صفة الاذان فشهوة ولا ترجيع فيه عندنا خلافا للثلاثة
وهو أن يخفض صوته أو لا بالشهادتين ثم يرجع فيمد بها صوته وأستدلوا به ما روى مسلم
عن أبي محمد وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الاذان الله أكبر الله أكبر
اشهد أن لا إله إلا الله اشهد أن لا إله إلا الله اشهد أن محمدا رسول الله اشهد أن محمدا رسول
الله ثم يعود فيقول اشهد أن لا إله إلا الله مرتين اشهد أن محمدا رسول الله مرتين جي
على الصلوة الحديث والتكبير في أوله مرتان وبه استدل مالك ورواه أبو داود والنسائي
والتكبير في أوله أربع وأسناده صحيح ولنا أنه لا ترجيع في الشاهير منها حديث عبد الله
بن زيد بجميع طرقه ومنها ما في أبو داود عن ابن عمر قال إنما كان الاذان على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والإقامة مرة مرة الحديث ورواه ابن خزيمة وابن حبان
في صحيحهما بسند صحيح قاله ابن الجوزي وحدثني ابن محمد وروى عنه أنه كان يقول
لا تلم يمد بها صوته الذي أواه النبي صلى الله عليه وسلم فقال أرجع فمد بها صوته
قال الطحاوي وغيره ويشكل بما في أبي داود بأسناد صحيح عن أبي محمد وروى قال قلت يا رسول
الله علمني سنة الاذان قال تقول الله أكبر الله أكبر اشهد أن لا إله إلا الله اشهد أن لا إله
إلا الله اشهد أن محمدا رسول الله اشهد أن محمدا رسول الله فخفض بها صوته
ثم رفع صوته وأولها اثبات المعارضة بين روايتي أبي محمد ورواه الطبراني

القيم والساكن
الأول إذا كان منفردا يكره
ترك الاذان والإقامة
لأنه يكره له تركها

بم الحديث غير أن
يؤذن قبل إقامة الصلوة
عاقبة الصلوة فإذا
أقامت الصلوة فافا
مجا إلى الصلوة

في الاوسط حدثنا احمد بن عبد الرحمن بن الملك البغدادي ثنا ابو جعفر النخعي ثنا ابراهيم
 بن اسمعيل بن عبد الملك بن ابي محمد ورة قال سمعت جده عبد الملك بن ابي محمد ورة
 يقول انه سمع ابا عبد الله ورة يقول النبي صلى الله عليه وسلم الاذان حرفا
 حرفا الله اكبر الله اكبر الخ ولم يذكر ترجيعا فتساقتا ويسلم ما قد منامن المشاهير عن
 المعارض في ترجيع عدم الترجيع ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين
 لما روي ابن ماجه عن سعيد بن المسيب عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بصلوة
 الفجر فقبل هو قائم فقال الصلوة خير من النوم مرتين فاقرت في اذان الفجر وروى الطبراني
 في الكبير ثنا محمد بن علي الصائغ المكي ثنا يعقوب بن حميد ثنا عبد الله بن وهب عن يونس
 بن يزيد عن الزهري عن حفص بن عمر عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصبح
 فوجد راقدا فقال الصلوة خير من النوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بلال
 اجعلها في اذانك والاقامة مثل الاذان عندنا خلافا للثلاثة ومالك واحمد فانه عندهم قراءة
 الالف والاقامة عند الشافعي وم احمد استدلوا بما في البخاري امر بلال ليشفع الاذان يوتر
 الاقامة الا الاقامة وفي رواية متفق عليها لم يذكر الاستثناء وبه اخذ مالك ولنا ما روينا
 ابو داود عن ابي ليلى عن معاذ قال صليت الصلوة ثلثة احوال ساق نصر يعني ابن المهاجر
 الحديث بطوله الى ان قال فجاء عبد الله بن زيد رجل من الانصار فذكر الرؤيا الى ان قال
 فاستقبل القبلة يعني الملك قال الله اكبر الله اكبر الى آخر الاذان قال ثم اهل هنية ثم قام فقال مثلها
 الا انه قال ناد بعد ما قال حي على الفلاح قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة وهو
 جهر عندنا على ما تقدم وروى ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى بسند قال في الامام
 فضاله رجال الصحيحين قال حدثنا اصحابنا محمد صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن زيد
 الانصاري جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رايت في المنام كاذرا رجلا
 قام وعليه بردان احضران فقام على جانب فاذا ثني مشي وقام مشي مشي ولا بن ماجه
 قال ابا محمد ورة علمني الاذان تسع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الحديث وفيه الترجيع
 والاقامة سبع عشرة كلمة الله اكبر الله اكبر الخ وفيه ثني التثنية والتثنية في قوله
 الصلوة والترمذي علمني الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة ولا يخفى ان ما
 استدل لنا به نص على العدد وعلى حكاية كلمات الاذان فانقطع الاحتمال في الكيفية بخلافه
 امران يوتر الاقامة فانه بعد كون الامر هو الشارع فالاقامة اسم لمجموع الذكركا فقبل
 امران يجعل الاقامة التي هي مجموع الذكركا مرتين وهو محتمل لان يكون باعتبار اللفظ

كما ذهبوا اليه وان يكون باعتبار صورها كما هو المتوارث فيجب الحمل على الثاني لوافق
 ما روينا من النص الغير المحتمل كيف قد قال الخطاوى وتواتر الاثار عن بلال انه
 كان يثنى الاقامة حتى مات وعن ابراهيم النخعي كانت الاقامة مثل الاذان حتى كان
 هؤلاء الملوك فجعلوها واحدة واحدة واحدة للسرعة اذا خرجوا يعني يثنى امية كما قال ابو الفرج
 الجوزي كان الاذان والاقامة مثنى مثنى فلما قام بتوامية افراد والاقامة ويستحي ان
 يكون المؤذن عالما بالسنة تقياف بكرة اذان الجاهل والفاسق لقوله عليه الصلوة والسلام
 ليؤذن لكم خياركم رواه داود من حديث ابن عباس مقتضاه كراهة اذان الصبي وان كان
 عاقلا وهي رواية لكن ظاهر الرواية عدم كراهة اذان العاقل بخلاف غيره فانه يكره ويكحل
 في الخيار ان لا يلحق الاذان لا تترجم في الاذان ولا في القراءة وتحسين الصوم مطلوب
 لا تلازم بينهما وقيد الحلواني بما ذكره فلا باس با دخال المد في الحيعتين ظهر من هذا ان
 التلحين اخرج الحرف عما يجوز له في الاداء وهو صريح في كلام الامام احمد فانه سئل عن
 في القراءة فمنعه فقيل له لم قال ما اسمك قال محمد قال يعجبك ان يقال يا محماد وتقبل
 القبلة بالاذان والاقامة لما من حديث النازل من السماء ويكره ترك الاستقبال
 مخالفة السنة ويجوز وجهه يمينا عند حي على الصلوة وشمالا عند حي على الفلاح
 في الاذان والاقامة لا نرى خطبا بها الناس فيواجههم وهو المتوارث ويستدبر في المنادة
 اذ لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع ثبات القدمين باثنتي عشرة او كان فيها حائل
 عن بعض الجهات عند القيام في البعض ويجعل اصبعه اذنيه لما رواه ابو الشيخ في كتاب الاذان
 انه عليه السلام امر بلالا ان يدخل اصبعه في اذنيه وقال ان ذرف لصوتك روي الترمذي
 من حديث ابى جحيفة رايته بلالا يؤذن واتسع فاه ههنا لما هو سنة بقرينة التعليل بانه
 ارفع الصوت ويكره له التكلم في اثناهما ويستأنف له لا نذكر واحد حكما فلا يفصل و
 ذكر في غير موضع انه اذا سلم على المؤذن او المصل او القارى او الخطيب ففرغوا عن
 الرد خيفة رحمه الله لا يلزمهم الرد بل يرد في نفسه وعن محمد رحمه الله يرد بعد
 الفراغ وعن ابى يوسف رحمه الله لا يرد اصلا ويجوز له ان لا يرد في نفسه
 ولا اتخير الى الفراغ واجمعوا ان التغوط لا يلزم الرد حالا ولا بعد وحكم تشييع الناس
 لحكم السلام ويكره ان يؤذن قاعدا الا ان اذن لنفسه لان المقصود به مراعاة السنة
 لا الاعلام ويكره راكبا في ظاهر الرواية الا للسافر وينزل للاقامة لا يلزم الفصل بينها
 وبين الشروع ويجوز للمسافر ان يؤذن وجهه حيث توجهت دابته ذكره في الخلاصة

وقد شرع كيف يشاء
 وهو على ما روينا في ذكره

سنة اصلية
 في الصلاة

ويكره ان يؤذن جنباً في رواية واحدة ومحمد ثانياً يكره في أحد
 الروايتين ووجه الفرق على أحد طهما ان للأذان شبهة بالصلوة من حيث
 تعلق اجزائها بالوقت فشرط الطهارة عن اغلظ الحديثين دون اخفهما عملاً
 بالشبهتين وفي الجامع الصغير اذان على غير وضوء واقام لا يعيد والتجديد احب اليه
 وان لم يعيد اجزاه اما الاول فلخفة الحديث واما الثاني فلما غلط وقال في الهداية في الاعادة
 بسبب الجنابة روايتان والآشبه ان يعاد الاذان لا الاقامة لان تكراره مشروع كما في
 يوم الجمعة دون تكرارها وقوله ان لم يعيد اجزاه يعني الصلوة لانها جائزة بدون الاذان
 والاقامة وتكره الاقامة بلا وضوء وللزوم الفصل بينها وبين الصلوة وفي رواية لا تكره والاول شري
 كذا لو اذنت المرأة يستحب اعادة السكون والمجنون والصبي غير العاقل اذا اذنوا يجب ان يعاد
 لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على خبرهم وفي الخلاصة خمس خصال لو وجد في الاذان
 والاقامة يعني احدهما يجب الاستئذان اذا غشا عليه امات او سبقه الحديث فذهب وتوضاً
 او حصراً لم يلقنه احداً ومرض فانه يجب استقبال الاذان والاقامة اما هو وغيره ولو قدم
 في اذان واقامة شيئاً على محله يعود الى الترتيب لا يستأنف ويحتاج الى الفرق على هذا بين
 نفس الاذان فانه سنة وبين اعادته واستقباله بعد الشروع فقال الشيخ كالدين بن الحمام
 وقد يقال فيه اذا شرع ثم قطع تبادر الى ظن السامعين انه قطع الخطأ فينتظرون الاذان حتى
 تقوت بذلك الصلوة فوجب ان لا ما يقضي الى ذلك بخلاف ما اذا لم يكن اذان اصلاً حيث لا
 ينتظرون بل يراقب كل منهم الوقت بنفسه او ينصبون مراقباً انتهى وهذا لا يتأتى في السكرا وفيه
 بل الظاهر ان يقال لوجوب التحقق السنة بالنفس الفعل فلا فرق وفي الخلاصة واذن العبد
 الاعرج ولا عرجي ولا زناً لا كراهة فيه غيرهم اولى ويكره التحنن عند الاذان والاقامة لانه بدعة كذا
 اطلقوا ولا يخفى ان المراد اذا لم يكن بعد التحصيل الصوتاً وتحسينه ولا يمشي في الاذان والاقامة
 مخالفة للتوارث فان مشى الى مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة فلا بأس ان كان هو الامام
 وقيل مطلقاً ويترسل في الاذان بان يفصل بين كلماته بالسكون ويحد في الاقامة بان يتابع
 بين كلماتها لانه التوارث ويكره مخالفة ذلك حتى لو ظن الاقامة اذا نافرسل فيها ثم علم فانه
 يستقبل الاقامة من اولها قال قاضيان في الاصح لا السنة في الاقامة الحديث فاذا ترسل فقد
 ترك السنة وصار كانه اذن مرتين وانه لا بأس به انتهى وينبغي للمؤذن ان ينتظر الناس وان
 علم بضعيف مسجلاً اقام له ولا ينتظر رئيس المحلة لان فيه رياء وايداء لغيره ويكره ان يؤذن
 في مسجدين لانه يكون في احدهما داعياً الى ما يفعل واستحسن المتأخرون التشويب وهو

لو اذنت المرأة
 اعادته والسكون
 المجنون والصبي غير
 العاقل اذا اذنوا
 يجب ان يعاد

في خلاصة خصال
 لو وجد في الاذان
 والاقامة يعني احدهما
 يجب الاستئذان

لا ينتظر رئيس المحلة
 في الاقامة اذا
 لم يكن فيها علم
 فانه يستقبل الاقامة

وينبغي للمؤذن ان
 ينتظر الناس ان
 يعلم بضعيف مسجلاً
 اقام له ولا ينتظر
 رئيس المحلة لان فيه
 رياء وايداء لغيره
 ويكره ان يؤذن في
 مسجدين

العود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب تقادير كل قوم لظهور التواني في الامور الدينية وقال
 ابو يوسف رحمه لا اري باسا ان يقول المؤذن للامير في الصلوة كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة
 الله وبركاته جي على الصلوة جي على الفلام واستبعد محمد رحمه الله لاستواء الناس في الجماعة لكن
 ابو ثور خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور المسلمين كيلا تفوت الجماعة وعلى هذا القاضي و
 المفتي ويتبني ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلاتها في غير المغرب قال في الزاهد مقدار ركعتي
 واربع في كل ركعة مقدار شتي عشرة آية يعني مقدار صلوة السنة فاتها اما ركعتان كما في الفجر والعصر
 والعشاء ان اختارهما او اربع كما في الظهر وكذا في العصر والعشاء ان اختارها واما في المغرب
 فعند ايجيفة بسكتة قدر ثلث آيات قصار و آية طويلة وقيل قد رما بخطوط ثلث خطوط
 وقال ايجيفة خفيفة والاصل ان الوصل بين الاذان والاقامة يكره في كل الصلوات المأدبة والزمنا
 عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال اذا نزلت فترسل واذا اقيمت فاحذر
 واجعل بين اذانك واقامتك قد ما يفرغ الاكل من اكله والشارب من شربه والمعتصر اذا دخل
 لقصفا حاجته وهوان كان ضعيفا لكن يجوز العمل به في مثل هذا الحكم قالوا قوله قد ما يفرغ
 الاكل من اكله في غير المغرب من شربه في المغرب ذلك يحصل في سائر الصلوات بالسنة او
 ما يشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها بخلاف المغرب لكراهة التطوع قبلها ثم قال ايجيفة
 تحقق الفصل لانها شرعت له كما بين الخطبتين ولا يقع الفصل بالسكتة المذكورة لانها قد توجد
 بين كلمات الاذان وابو حنيفة يقول قد مرنا بتججيل المغرب الفصل بالسكتة اقرب الى التججيل
 المكان هنا مختلف لا ينتقل عن مكان الاذان في الغالب لانها لا يكون في المئذنة او خارج
 المسجد والاقامة في داخله وكذا النغمة فيها مختلفة والهيئة فانه يشفع الاذان ويوتر الاقامة
 صوتا بخلاف الخطبتين لانها في المكان والهيئة فلا يقع الفصل هناك الا بالجلسة وفي الخلاصة
 ولو فعل كما قال لا يكره عندهما فعلم ان الخلاف في الافضلية وفي الجامع الصغير قال يعقوب يعني
 ابا يوسف رحمه رايته با حنيفة رحمه يؤذن ويقيم ولا يجلس انتهى واقاد هذا ان الاولى ان يتولى
 العلماء الاذان لانهم باب الجماعة والدعاء اليها فلا يفوض الى غيرهم على ما مر في الخلاصة
 عن واقعاته لا وزجندى المؤذن اذ لم يكن عالما بالاقامة لا يستحق ثواب المؤذنين
 انتهى ولا يجوز الاذان للصلوة قبل دخول وقتها لا ترغور وجوزه ابو يوسف رحمه والثلاثة في
 الفجر الحديث المتفق عليه ان بلا لا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم ولما علموا
 ابوداود عن شد دمولى عياض بن عامر عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له
 لا تؤذن حتى يبين لك الفجر هكذا ومد يده عرضا وسكت عليه ابوداود واعلم البيهقي

فصل في المغرب بين
 الاذان والصلوة عند
 ابي حنيفة بسكتة قدر
 ثلث آيات

فصل في الصلاة عن واقعاتها
 الاذان والاقامة
 بين عالما بالاقامة ولا
 يستحق ثواب المؤذنين

بان شداد لم يدرك بلا لا وا بن القطان بان مجهول لا يعرف بغير رواية جعفر بن يرقان
 عنه وروى البيهقي انه عليه الصلوة والسلام قال يا بلال لا تؤذن حتى يطعم الفجر قال في الاما
 رجال واسناد ثقات وروى عبد العزيز بن ابي داود عن نافع عن ابن عمر ان بلا لا اذن قبل
 الفجر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له ما حملك على ذلك قال استيقظت و
 انا وسان فظننت ان الفجر قد طلع وامره النبي صلى الله عليه وسلم ان يناد على نفسه لا
 ان العيد قد نام وروى ابن عمر عن عبد البر عن ابراهيم قال كانوا اذ اذن المؤذن بليل قالوا
 لم اتق الله واعد اذانك وهذا يقتضي ان العادة الفاحشية عندهم انكار الاذان قبل الوقت
 ان اذنه قبل الفجر قد وقع وان عليه السلام غضب عليه وامره بالنداء على نفسه ونهاه عن
 مثله فيجب حمل ما رواه اما على انه من جملة النداء عليه يعني لا تعتمد واعلى اذنه فانه يخطئ
 فيؤذن بليل مخربا على الاحتراز عن مثله واما على ان المراد بالنداء التحشير بناء على ان هذا
 انما كان في رمضان كما قاله في الامام فلذا قال كلوا واشربوا على التذكير ليوظ النائم ويجمع
 النائم ولو كان يلفظ الاذان لاكتفاء الغرض حيث صار معهم عندهم على انه دليل لنا في عادة
 الاذان الواقع قبل الوقت لا لهم في الاكتفاء به وهو محل النزاع هذا والاسامع للاذان يجيب
 فيقول مثل ما يقول الا في الحيعلتين فيقول وعند الصلوة خير من النوم يقول صدق وبرر
 ما الاجابة فظاهر الخلاصة وفتاوى قاضيان التحفة وجوبها وقال الحلواني الاجابة بالقدم
 فلو اجاب بلسانه ولم يمش لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد ليس عليه ان يجيب باللسان حاصله
 نفي وجوب الاجابة باللسان وبه صرح جماعة وانها مستحبة حتى ان قال نال الثواب والا فلا
 اثر ولا كراهة وفي التجنيس لا يكره الكلام عند الاذان بالاجماع استدلالا باختلاف اصحابنا في
 كراهة عند الاذان خطبة الجمعة ان ابا حنيفة انما كرهه لا انه يلحق هذه الحالة بحالة الخطبة
 وكان هذا اتفاقا على انه لا يكره في غير هذه الحالة كذا ذكره شمس الامم السرخسي فيما قرأ عليه
 انتهى لكن ظاهر الامر في قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول الوجوب
 اذا نظر قرينة تصرف عنه بل بما يظهر استنكا قركه لا انه يشبه عدم الالتفات اليه والتشاغل
 عنه كذا قال ابن الهمام لكن آخر الحديث وهو قوله عليه السلام صلوا فان من صلى على
 صلوة صلى الله عليه بها عشر ثم سألوا الله لي الوسيلة فاهل منزلة في الجنة لا ينبغي الا
 لعباد من عباد الله وادجوان اكون انا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة متفق
 عليه من حديث عبد الله بن عمر وابن العاص يصح ان يكون صار فاعن الوجوب لان مثله
 من الترغيب لا يستعمل في المستحبة غالباً وقول صاحب التحفة لا ينبغي ان يتكلم ولا يشغل بشئ

حال الاذان لا يفيد حرمة التكلم والاستغفار وفي النهي ما يتوجب عليهم الاجابة لقوله عليه السلام
 والسلام اربع من الجفاء ومن جملة ما ومن سمع الاذان والاقامة ولم يجيب قال ابن الهمام وهو
 غير صريح في اجابة اللسان اذ يجوز ان يراد به الاجابة بالاثنتين والالكان جواب الاقامة
 واجبا ولم يعلم في غيرهم الا انه مستحب والله اعلم واذا سمع الاذان غير مرة ينبغي ان يجيب الاول
 سواء كان مؤذن مسجد او غيره لا نرحيئ سمع الاذان ندب له الاجابة او وجبت
 فاذا تحققت في حق السبب ياتي بالمسبب ثم لا يتكرر عليه فان سمعهم معا اجاب معتبرا
 جواب مؤذن مسجد حتى لو سبق مؤذن بعد ذلك وسبق تقيد به دون غيره ولو لم
 يعتبر بهذا الاعتبار جاز لكن فيه خلافا لا ولي وفي الحيون قاري سمع النداء فالأفضل
 ان يسكت ويستمع وقال الرستقني يمضي على قراءته ان كان في المسجد وان كان في بيته
 فكذلك لم يكن اذان مسجد واما الحوقلة عند الحيلة فهو وان خالف ظاهر قوله
 عليه الصلوة والسلام فقولوا مثل يقول لكن ورد فيه حد يث سفره واه مسلم عن ابن
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر ثم قال شهدت ان لا اله الا الله
 الا الله قال شهدت ان لا اله الا الله ثم قال شهدت ان محمدا رسول الله قال شهدت ان محمدا رسول الله ثم قال شهدت ان لا اله الا الله
 قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
 ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة فخلوا اذ ذلك العام على ما سوهما بين الكلمتين قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام وهو اى هذا الحمل غير جار على قاعدة لان عندنا التخصيص الاول ما لم يكن
 متصلا لا يخص بل يعارض فيجوز فيه حكم المعارضة او يقدم العام والحق الاول وانما
 قدم العام في موضع الاقتضاء حكم المعارضة ذلك في خصوص تلك المراضع وعلى قول
 من لم يشترط ذلك انما يلزم التخصيص اذ لم يكن الجمع بان تحقق معارضا للعام في بعض الافراد
 بان يوجب نفي الحكم المعلق بالعام عنها فيخرجها عنه وهذا لم يلزم من وعد عليه السلام من اجاب
 كذا لك وقال عند الحيلة الحوقلة ثم هلل في آخر من قلبه بدخول الجنة نفي ان يجعل للجيب مطلقا
 ليكون نجيبا على الوجه المسنون وتعليق الحديث المذكور بان اعادة الدعاء الداعي يشبه
 الاستهزاء كما يفهم في المشاهد بخلاف ما هو ذكر ثياب عليه قائله لا يتم اذ لا مباح من صحة
 اعتبار الجيب بهما داعيا نفسه مخاطبا بها حشا وحضا على الاجابة بالفعل كيف كان وقد صرح
 بذلك فيمار و ابو بعل بن ثمال الحكم بن موسى ثنا الوليد بن مسلم عن عاتق بن سليم بن عامر عن
 ابي امامة عن عليه السلام اذ نادى المنادى للصلوة فتحت ابواب السماء واستجيب الداء
 فمن نزل يراد به وشدة فليجيب المنادى اذ اكبر كبر واذا تشهد تشهد واذا قال حي على الصلوة

واذا نادى المنادى
 للصلوة فليجيب
 المنادى

قال حي على الصلوة واذا قال حي على الفلاح قال حي على الفلاح ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة الصادقة السجانية لها دعوة الحق وكلمة التقوى احينا عليها وامتنا عليها وابغنا عليها واجعلنا من خيار اهلها احياء وامواتا ثم يسأل الله عز وجل حاجته وروى الطبراني في كتاب الدعاء ثنا عبد الله بن احمد بن حنبل ثنا الحكم بن طريق الهيم بن خارجة فذكر كوشل حديث ابي يعلى وقال صحيح الاسناد ولكن نظريه بضعف ابي عامر غفيرة وقد يقال هو حسن ولو ضعف لمقام يكفي فيه مثله فهذا يفيد ان عموم الاول معتبر قال وقد اينا من مشائخ السلوك من كانت يجمع بينهما فيدعو بنفسه ثم يتبرع من الحلول والقوة ليحل بالحدتين وفي حديث عمر بن ابي امامة التنصيص على ان لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة من جملة من ثم الا حديث الواردة في فضل الاباحرة والدعاء غفيرة الا ان منها ما تقدم من حديث عبد الله بن عمر وحديث ابن عمر وحديث ابي امامة ومنها حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين سمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة آت محمد الوسيطة والفضيلة وابعث مقاما محمودا الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيمة رواه البخاري وغيره والبيهقي زاد في آخره انك لا تختلف البيعة وحديث سعد بن ابي وقاص عنه عليه الصلوة والسلام من قال حين يسمع المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله رضيت بالله ربا ومجدا رسولا وبالا سلام ديننا غفر له ذنبه رواه مسلم والترمذي عن ابن عمر ان رجلا قال يا رسول الله ان المؤذنين يفضلوننا فقال رسول الله قل كما يقولون فاذا انتهيت نسل تطهر رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه في صحيحه وروى الطبراني في الاوسط والامام احمد عنه عليه الصلوة والسلام من قال حين ينادي المنادي اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة النافعة صل على محمد وارض عنى فانا لا نخط بعد استجابة الله له في قوله في الكبير من سمع النداء فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم على محمد بلغه دعوة الوسيطة عندنا وجعلنا شفاء يوم القيمة وجبت له الشفاء لا غير ذلك من الاحاديث وفي خصوص اذان المغرب رواه ابو داود والترمذي عن سلمة قالت علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول عند اذان المغرب اللهم هذا القبال ليلك ادبار غارك واصوات دعائك فاغفر لي وتيسر لي ايضا اجابة الاقامة كما اشير فيما تقدم وروى ابو داود عن رجل عن شهر بن حوشب عن ابي امامة او عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا اخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلى الله عليه وسلم اقامها الله وادامها وقال في سائر الاقامة كنحو حديث عمر في الاذان ثم فضل الاذان مشهور قال عليه السلام لا يسمع صوت المؤذن جن ولا انس الا شهد له يوم القيمة رواه البخاري وغيره وقال عليه السلام ثلثة

في احاديث الواردة في فضل الاجابة والاداء بعد الاذان

بيان ما جاء بعد اذان من طلب الشفاعة وغيره

بيان ما جاء بعد اذان المغرب خاصة

فضل الاذان

مدلى على كتمان السك يوم القيمة عبد دى حق الله وحق مولاه ورجل ام قوم ما بهم برضا
رجل ينادى بالصلوة الخمس كل يوم وليلة رواه الترمذي وروى الامام احمد عن علي بن السلام
ويعلم الناس ما في المثل ولتضاربوا عليه السنيو وله باسناد صحيح يغفر المؤذن منتهى
ذاته ويستغفر له كل طيب يابس ورواه البزار الا انه قال ويجيبه كل طيب ويابس
يا بوداؤد وابن خزيمة في صحيحه عندهما يشهد له والنسائي وزاد وله مثل اجر
من صلى للطبراني في الاوسط بيد الرحمن فوق راس المؤذن وان يغفر له مثل صوت
ين بلغه وكران المؤذنين والمليين يخرجون من قبورهم يؤذن المؤذن الملبى وتسلم
المؤذنون اطول الناس اعناقا يوم القيمة والاحاديث في ذلك كثير ولكن ذلك الثواب
ذالم ياخذ على الاذان اجرا وفي الخلاصة ولا يحل للمؤذن ولا للامان ياخذ على
الاذان والاقامة اجرا وان لم يشار طم على شيء لكنهم اذا عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت
شيئا كان حسنا يطيبه ولا يكون اجرا انتهى ثم الامامة افضل من الاذان عندنا خلافا
للساغى رح على ما صحح النووي وغيره من مذاهب لمواظبة عليه الصلوة والسلام عليها
وكذا الخلفاء الراشدون والائمة المهديون بعد وقول عمر لولا الخليفة لا دنت لا يستلزم تفضيله
عليها بل مراده لا دنت مع الامامة لا مع تركها فيفيد ان افضل كون الامام هو المؤذن وهذا
مذهبا وعليه كان ابو حنيفة كما تقدم وتكون الائمة ضمنا وعلي ما رواه ابوداؤد والترمذي عن
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الائمة ضمنا والمؤذنون امناء فارشد
الله الائمة وغفر للمؤذنين لا يفيد ايضا تفضيل المؤذنين عليهم اذ ليس الضمان بمعنى
العزامة بل بمعنى انهم متكفلون صحة صلوة القوم واداءها على وجه الكمال بمراعات
جميع لوازمها وهو امر مشق وافضل الاعمال احمرها اي اشتقها بخلاف المؤذنين فانهم
امناء بمعنى انهم يعتمد عليهم في الاخبار بالمواقيت فليس عليهم الا مراعاة الصدق
ولا مشقة فيه ولذا دعا عليه السلام للائمة بالارشاد والتوفيق لصعوبة ما لزمهم
بخلاف المؤذنين والارشاد مستلزم للمغفرة التي دعاها للمؤذنين فلا يتوهم
تفضيلهم بتخصيصهم بالدعاء والله سبحانه اعلم وثاني السان رفع اليدين عند تكبيرة
الاقتحام مع التكبير كما تقدم الكلام عليه في صفة الصلوة وثالثها نشر الاصابه عند التكبير
بدنك تكلف ضم ولا تفريح كما تقدم ورابعها جهر الامام بالتكبير مطلقا وكذا سائر اذكار الانتقال
كالتميم والسلام للتواريث في ذلك كله من لدن عليه السلام حتى الآن وخامسها التثاء
اي قراءة سبحانك اللهم الخ وسادسها التعوذ وسابعها التسمية وقد تقدم الكلام عليها

امامة افضل من
الاذان عندنا
خلافا للشافعي

افضل كون الامام هو
المؤذن

وثانها التامين وتاسعها اخفاء يمين اي بالادبع المذكورة من التشاء وما بعد اما ما كان
 المصل او مقتديا او منفردا من الدليل وعاشرها وضع اليامين من اليدين على الشمال
 منها وحادي عشر كون ذلك الوضع تحت السرة للرجل وكونه على الصدر للمرأة لما تقتدر
 ثم وثاني عشرها التكبيرات التي يؤتى بها في خلال الصلوة عند الركوع والسجود والنهوض
 من السجود والقعود الى القيام وكذا التسميع ونحوه فهي مشتملة على ست سنن كما
 ترمي وقد مر الدليل على ذلك وثالث عشرها تسبيح الركوع ورابع عشرها تسبيحات السجود
 وخمس عشرها اخذ الركبتين باليدين في الركوع حال كونه مفرجا اصابعه و
 هي سادس عشرها وسابع عشرها افتراش الرجل اليسرى والقعود عليها ونصب الرجل
 اليمنى متوجهة اصابعها نحو القبلة في القعدتين للرجل والتورك فيها للمرأة على ما تقدم
 بيانه وثامن عشرها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد في القعدة الاخيرة
 وتاسع عشرها الدعاء في اخر الصلوة بما يشبه الفاظ القرآن والادعية الماثورة كما مر وانما
 العشرين منها الاشارة بالمسححة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا في صفة
 الصلوة وانما قال عند الشهادتين مع ان الاشارة عند قوله اشهد ان لا اله الا الله لا عند
 قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ايضا لما ان الاشارة عند اولها اشارة عندها
 لكونها من غلبة مقارنتها كالشيء الواحد وقد قيل قراءة الفاتحة في الاخيرين من
 الفرائض ايضا سنة وهو ظاهر الرواية وقيل واجب وقيل مستحب قد بيناه
 في القراءة وقيل الخروج من الصلوة بلفظ السلام سنة ايضا والصحيح انه واجب
 لما روي قيل السلام عن يمينه ويساره سنة وقد تقدم ان الاحم ان كليهما واجب قيل بعض
 هذه الافعال التي ذكرناها سنة انما هو ادب والاحم ان جميعها سنن لما تقدم من ادلتها الا ما
 هناك انه واجب ما ذكرناه يعني في صفة الصلوة مما سؤ ذلك المذكور هنا من السنن فهو ادب
 ومراده ما لم ينص انه فرض او واجب يعني كل شيء لم يذكر فرض او واجب قد ذكرنا في صفة الصلوة مما سؤ
 ما عينا هذا انه سنة فهو ادب كما خرج اليدين من الكمين وكون منتهى البصر حال القيام الى موضع
 السجود الى آخره ونحو ذلك ولكن هذا التعميم فيه نظر فانه من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في
 السجود وهو سنة وكذا ابداء الضبعين ومحاذاة البطن عن الفخذين وتوجيه الاصابع نحو القبلة
 فيه فان كل ذلك سنة لما تقدم من ادلته هناك وقد تقدم تفسير السنة والادب في اول
 الكتاب والله الموفق للصواب **فصل** في النوافل هي جميع نافلت وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع
 العبادة التي ليست بفرض ولا واجب فهي العبادة الزائدة على ما هو لازم في السنن المؤكدة والمستحبة والنظرة

غير الوقتية وإنما ذكر المصريح ما هو موقت منها مؤكدا ومستحبا والمراد بالوقتية تفويتها
ولم يستوعبها فإنه لم يذكر صلوة الكسوف وهي من السنن الموقته اعلم أن السنة قبل الفجر صلوة
الفجر ركعتان وأبتدأ بها لأنها أقوى السنن المؤكدة حتى روى الحسن عن أبي خنيفة عن لوصلاها
قاعدا من غير عدد لا يجوز وكذا ركبها والدليل عليه ما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن
النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر وروى مسلم عنها قالت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وقال عليه السلام فيها
صلوها ولو طردتكم الخيل رواه أبو داود ثم اختلف في الأقوى بعد هذا قال الحلواني ركعتا المغرب
لأنه عليه السلام لم يدعهما سفرا ولا حضرا ثم التي بعد الظهر لأنها متفق عليها ثم التي بعد العشاء
ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وذكر الحسن واختلف في أقواها بعد ركعتي
الفجر قيل التي قبل الظهر والتي بعد هذا والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر أكد
وهو الأصح انتهى قال ابن الهمام لأن نقل المواظبة الصريحة عليها أقوى بعد سنة الفجر وأربع قبل
الظهر وركعتان بعد هذا ما روى عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر
وبعد هذا ركعتين رواه الترمذي وقال حديث حسن وعنه عائشة رضي الله عنها قالت كان عليه الصلاة
والسلام لا يدع أربعاً قبل الظهر رواه البخاري وعن أبي أيوب بن صاري كان عليه السلام يصلي
بعد الزوال أربع ركعات وقلت ما هذه الصلوة التي تدوم عليها فقال هذه ساعة
تفتح فيها أبواب السماء فأحب أن يصعد لي فيها عمل صلح فقلت في كل من قراءة قال
نعم فقلت بتسليمة واحدة أم بتسليمتين فقال بتسليمة واحدة رواه أبو داود والترمذي
وفي طريقة أبو عبيدة بن معتب أبو عبد الكريم الضبي الكوفي قال ابن عبد يكتب حديثه
روى عنه الثوري وشعبة وهشيم وكيع وجريرون عبد الحميد وجماعة وروى محمد بن
الحسين في موطأه ثنا بكر بن عامر الجلي عن إبراهيم والشعبي عن أيوب بن أنصاري أنه عليه
الصلوة والسلام كان يصلي أربعاً إذا زالت الشمس فسأل أبو أيوب عن ذلك فقال
أن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة فأحب أن يصعد لي في تلك الساعة خير فقلت في
كل من قراءة قال نعم قلت تفصل بينهن بسلام قال لا ويستحب كثير من أصحابنا الأربع بعد
الظهر ثم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حافظ على الأربع
ركعات قبل الظهر وأربع بعد هذا حرمه الله على النار رواه الخمسة وقال حسن صحيح غريب و
أربع قبل العصر وفي مختصر القندوري وإنشاء ركعتين لا اختلاف إلا في ذلك فعن علي رضي
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر أربع ركعات يفصل بينهن بالتسليم

سنة الظهر

سنة العصر

على الملكة المقرين ومن معهم من المسلمين والمؤمنين رواه الترمذي وقال حديث حسن
ومعنى قوله بالتسليم أي بالتشهد ولذا قيد بقوله على الملكة الخ ولو اريد التسليم المعهول
وعن ابن عمر أنه عليه الصلوة والسلام قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر ركعتين رواه داود
وركعتان بعد المغرب لما رواه ابن عمر رضي قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين
بعد المغرب في بيته رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الله شقيق قال سألت
عائشة رضي عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي في بيتي قبل الظهر ربعا
ثم يخرج فيصلي بالناس الظهر ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم يخرج فيصلي بالناس العصر ويصلي بالناس
المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين ثم يصلي بالناس العشاء ويدخل بيتي فيصلي ركعتين الحمد وفي
آخره وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم يخرج فيصلي بالناس صلوة الفجر رواه أبو مسلم وأبو داود
أحمد وعن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة
سئل المكتوبة بنتي له بيت في الجنة رواه الجماعة إلا البخاري وزاد الترمذي أربعاً قبل الظهر
وركعتين بعد ها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر وأصحابنا امتدوا
على ما في هذين الحديثين فجعلوه مؤكداً دون غيره وعن ابن عباس رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم قال من
صلى أربعاً بعد المغرب قبل أن يتكلم أحداً رفعت له في عليين وكان من أدرك ليلة القدر في المسجد
الأقصى هو خير من قيام نصف ليلة الحديث رواه أبو نعيم الحافظ ذكره في الامام في المبسوط وان
تطوع بعد المغرب بست ركعات فهو افضل لحديث ابن عمر أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب
بست ركعات كتب من الاوابين وتلا ان كان للاوابين غفورا وورد ازيد من ذلك على ما سألته
از شاء الله تعالى أربع قبل العشاء وأربع بعد ها وان شاء ركعتين أي وان شاء صلى ركعتين
أما الركعتان فلما عرفت في حديثي عائشة وأم حبيبة وأما الأربع فلما روي عن البراء بن عازب قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل العشاء أربعاً كما منا فجد من ليلة ومن صلاها
بعد العشاء كان كمثلهن من ليلة القدر رواه سعيد بن منصور في سننه ورواه البيهقي
من قول عائشة والنسائي والدارقطني من قول كعب الموقوف في هذا كالمرفوع لأنه من قيل تقديري
الاثوبة وهو لا يدرك الاسماء وفي أبي داود عن شريح بن هانئ قال سألت عائشة عن صلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ما صليت عشاء قط قد دخلت بيتي الاصل في أربع ركعات
اوست ركعتا واستدل الشيخ كمال الدين بن الهمام بهذا الحديث على انه ينبغي ان يكون الأربع
بعد العشاء مؤكداً لما يفيد من مواظبة عليه الصلوة والسلام عليها وأما الأربع قبلها فلم يذكر
في خصوصها حديث لكن يستدل بعموم ما رواه الجماعة من حديث عبد الله بن الفضل انه عليه

الملك

الصلوة والسلام نال بين كل اذانين صلوة بين كل اذانين صلوة ثم قال في الثالثة لئن شاء فخذنا
 مع عدم المانع من التنفل قبلها يفيد الاستحباب لكن كونها اربعاً يمشي على قولنا يحنيفترحم لها
 الافضل عنده فيحمل عليها لفظ الصلوة تحالاً للطلق على الكامل ذاتاً ووصفاً وانما قلنا مع عدم المانع من
 التنفل قبلها لانه يعمو به يشمل التنفل قبل المغرب مع انه مكره عندنا وعند مالك وكثير من السلف
 خلافاً للشافعي وطائفة حيث استحبه هذه الحديث وما روى البخاري انه عليه السلام قال صلوا
 قبل المغرب صلوا قبل المغرب قال في الثالثة لئن شاء كراهة ان يتخذها الناس سنة ولا يداوود صلوا
 قبل المغرب كعتين زاد بن حبان في صحيحه وان النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب كعتين ولحديث
 ان في الصحيحين كان المؤذن اذا اذن لصلوة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتقدمون
 السواري فيركعون ركعتين حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلوة قد صليت
 من كثرة من يصليها والجواب بالمعارضة بهار وابوداود وعن طاووس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل
 المغرب فقال ما رايت احداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما او يخص في الركعتين بعد
 العصر سكت عليه ابوداود والمنذري بعده في مختصره وهو تصحيح منهما ولا يجمع ما في الصحيحين او احداً
 بما قيل اصح الاحاديث ما اتفقا عليه ثم انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل به على شرطهما
 ثم على شرط البخاري ثم على شرط مسلم فاذ لك تحكماً لا يجوز التقليد فيه لان الاصحية انما هي
 لا شتمال وانها على الشروط التي اعتبارها فاذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث
 لغيرها فلا يكون الحكم باصحية الشروط ما فيها من المعين التحكم ثم حكمها او احدهما ان الراوي
 المعين مستكمل تلك ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز ان يكون الواقع خلافه وقد اخرج مسلم في
 كتابه عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم فذكر الامر في الرواية على
 اجتهاد العلماء وكذا في الشروط حتى من اعتبر شرطاً والغاه الاخر يكون ما رواه الاخر مما ليس فيه
 ذلك الشرط عنده مكافياً لمعارضة المشتل على ذلك الشرط وكذا فيهم ضعف داودا ووثقة الاخر نعم
 تشكك نفس غية المجتهد ومن لم يجتهد امر الراوي نفسه الى ما اجتمع عليه الاكثر اما المجتهد في اعتبار
 الشرط وعدمه والذى اختبر الراوي فلا يرجع الا الى رأى نفسه وحيث صح حديث ابن عمر عارض
 ما صح في الصحيحين ثم يرجع بان عمل اكابر الصحابة كان على وفقه كابي بكر وعمر رضي الله عنهما
 رضي ابراهيم عنهما فيمارواه البخاري عن حماد بن ابي سليمان عن ابنه انه رضي عنهما وقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر لم يكونوا يصلون لها بل لو كان حسناً كما ادعاه بعضهم ترجع على الله
 الصحيح بهذا فان الحسن والصحة والضعف انما هو باعتبار السند ظناً ما في الواقع فيجوز غلط
 الصحيح وصحة الضعيف وعن هذا جاز في الحسن ان يرتفع الى الصحة اذا كثرت طرقه والضعيف

يصير حجة بذلك لان تعدده قرينة على ثبوته في نفس الامر فلم لا يجوز في الصحيح السندان
الضعيف بالقرينة الدالة على ضعفه في نفس الامر والحسن ان يرتفع الى الصحة بقرينة اخرى كما قلنا
من عمل اكابر الصحابة على وفق ما قلنا وتركهم لمقتضى ذلك الحديث وكذا اكثر السلف ومنهم
مالك بن النخعي وما زاده ابن حبان من انه صلى الله عليه وسلم صلاها لا يعارض ما رسله
التخعي من انه صلى الله عليه وسلم لم يصلها ما لجواز كون ما صلاه قضاء عن شيء فانه
الثابت روى الطبراني في مسند الشاميين عن جابر قال سالت ناسا رسول الله صلى
الله عليه وسلم هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب
قلن لا غير ام سلمة قالت صلاهما عندي مرة فسالته ما هذه الصلوة
قال نسيت الركعتين قبل العصر فصلية ما الا ان في سوالها له صلى
الله عليه وسلم وسوال الصحابة نساءه عليه الصلوة والسلام كما
يفيد قول جابر سالت ما يفيد انها غير معهودتين من سنة وكذا
سوالهم لابن عمر الذي يظهر ان الباعث على السؤل ظهور الرواية بتمام عدم
معهوديتهما في ذلك الصدد فاجاب بشارة التي يعلن من علمه لا يعلم غيرهن بالنفي عليه آجابه
ابن عمر بنفسه عن الصحابة ايضا والنفي يعارض الاثبات اذا كان مما يعرف بدليل على ما تقر
في الاصول وهذا النفي كذا بلا شك اذ لو كان الحال على ما في رواية انس لم يخف على ابن عمر
ولا على احد من يواظب الغرض خلف النبي صلى الله عليه وسلم بل ولا على من يحضرها في بعض الاحيان من
غير مواظبة وهذا البحث ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد تقدم في اوقات الكراهة و
انما اعدته هنا مستوفي لزيادة الضوائد وما ذكر من السنة قبل العصر والعشاء فذلك مستقيم
لا من السنن المؤكدة على ما قد مناه ان المؤكد ما في حديث عائشة وام جيبته دون ما عد
وكذا الاربع بعد العشاء مستحبة والمؤكد منها ركعتان واذ قد تقر بان المؤكدة بعد الظهر ركعتان
ويستحب الاربع وكذا بعد العشاء فاعلم ان الشيخ كمال الدين بن الهمام قال قد اختلف اهل هذا
العصر هل الاربع غير ركعتين المؤكدة او بها وعلى التقدير الثاني هل تؤدي بتسليمية
واحدة او لا فقال جماعة لا لانه ان نوى عند التخرمية السنة لم يصدق في الشفع الثاني او
المستحب لم يصدق في السنة قال ووقع عندنا انه اذا صلى اربع بعد الظهر بتسليمية او
اثنين يقع عن السنة والمند وبسواء احتسب هو المؤكدة منها او لا لان الغاد بالحديث
المذكور انه اذا وقع بعد الظهر اربع مطلقا حصل الوعد المذكور وذلك صادق مع كون الركعتين
منها وكونها بتسليمية اولى فيهما وكون الركعتين ليستا بتسليمية علوية لا ينعم من وقوعهما

سنة وان كان عدم كونهما بتحرمة مستقلة يمنع منه على خلاف فيه كما عرف في سجود السهو
من الهداية فمن قام عن القعدة الاخيرة بظنها الاولى ثم لم يعد حتى يسجد فانه يتم ستا ولا شيء
اي الركعتان عن سنة الظهر على خلاف لان المواظبة عليها بتحرمة مستقلة لثبوت الفرق بين
الحلل والتحرمة فان المحلل غير مقصود الا للخروج عن العبادة على وجه حسن وقد منع في
الهداية في باب القرآن ترجيح الشافعي رحمه الافراد بزيادة الحلق بانه خروج عن العبادة فهو غير مقصود
فلا يقع به الترجيح واما النية فلا مانع من جهة سواء نوى اربعا لله تعالى فقط او نوى المندوب
بالاربعة لو السنة بها اما الاول فلا تقدم في شروط الصلوة من ان المختار عند المصريح والمحققين
وقوع السنة بنية مطلق الصلوة لما حققناه من ان معناه سنة كونه مفعولا للنبي عليه السلام
على المواظبة في محل مخصوص وهذا الاسم لعني السنة حادث منا اما هو عليه السلام فاما
كان ينوي الصلوة لله تعالى فقط لا السنة فلها واظب عليه السلام على الفعل كذلك سميها
سنة فمن فعل مثل ذلك الفعل في وقتة فقد فعل ما سمي بلفظ السنة وسمي تقع الاوليات سنة
لوجود تمام عليتها والاخرى ان نفلها مندوب وهذا القسم من النية مما يحصل به كلالا من و
اما الثاني والثالث فكذلك بناء على ان ذلك نية الصلوة وزيادة فعند عدم مطابقة الوصف
للواقع يلغو فيبقى نية مطلق الصلوة ولها يتأدى كل من السنة والمندوب يقال ثم رأينا في لفظ
الهداية ما يدل على ما قلنا وهو قوله لان الاربع افضل يعني بعد العشاء خصوصا عند الخيفة
فانه يرى ان الافضل في النوافل مطلقا اربع بتسليمه واحدة فثبتت الافضلية عنده من وجهين
من جهة زيادة عدد الركعات ومن جهة كونها بتسليمه واحدة والام يكن لقوله خصوصا عند
الخيفة معنى لان الاربع افضل من ركعتين بالاجماع بل كلام الكل في هذا المقام يفيد ما قلنا
اذ لا شك في ان الرابطة بعد العشاء ركعتان والاربعة والاتفاق على انها تؤدي بتسليمه
واحدة عنده من غير ان يضم اليها الرابطة فيصير ستا فالنية عند التحريم اما ان يكون بنية الست
او المندوب وقد اهدر ذلك واجزئت عن السنة والمحال في الست بعد المغرب كالحال في هذه
الاربعة فلو احتسبت الواحدة انتهض سبيلها للعود انتهى وذكر في المحيط ان تطوع قبل
العصر ياربعة وقبل العشاء ياربعة فحسن لان النبي عليه السلام لم يواظب عليهما اما عدم مواظبته
عليه الصلوة والسلام على ما قبل العشاء فمقرب بل لم يروا نه صلاحها فضلا عن المواظبة واما ما
قبل العصر فلا نه قد لا يفهم من مجرد قول الراوي كان يفعل المواظبة لانه يصدر في تكرار الفعل
يدون المواظبة والله سبحانه اعلم والسنة قبل الجمعة اربع ويحد ها اربع اما الاربع بعد ها فلها
روى مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا

فان تطوع قبل العصر
ياربعة وقبل العشاء
ياربعة فحسن

فان من سجود قول
راوى كان يفعل
المواظبة لا يحد في
عليه كذا والقصة
ليواظبه

اربعا وفي رواية للجماعة الا البخاري اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعد ها اربعا والاول يد على
الاستحباب والثاني على الوجوب فقلنا يا السنة المؤكدة جمعا بينهما واما الاربع قبلها فلما تقدم
في سنة الظهر من مواظبته عليه السلام على الاربع بعد الزوال وهو يشمل الجمعة ايضا ولا يفعل
بينها وبين الظهر وعند ابى يوسف رحم السنة بعد الجمعة ست ركعات وهو مروي عن علي
الله عنه والافضل ان يصلي اربعا ثم ركعتين ليخرج عن الصلوة **فروع** لو ترك سنة الفجر التي
قبل الظهر والتي بعد ها ونحوها من المؤكدة قيل لا تلحقه الاساءة لان محل سماء تطوعا الا ان
يستحقة فيقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا افعله فحيث يكفر في النوازل ترك
سنة الصلوة ان لم يرها حقا كفر وان رآها وترك قيل لا ياتم والصحيح انه ياتم لانه جاء العهد
بالترك قال الشيخ كمال الدين بن الهمام ولا يخفى ان الاثم منوط بترك الواجب وقد قال
عليه السلام للذي قال والذي بعثك بالحق لا ازيد على ذلك شيئا فلم ان صدق نعم
يستلزم ذلك لاساءة وفوات الدرجات والمصالح الاخرية المنوطة بفعل سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم هذا اذا تجرد الترك عن استخفاف بل يكون مع رسوخ الادب والتفكير
فان لم يكن كذلك دار بين الكفر والاثم بحسب الحال الباعثة على الترك انتهى واما باحة
الضحى له صلوة الضحى وتسمي الصلوة بسبعة لحصول التسميم بها لا شتما لها عليه ولكن انما
اطلقت في عرف الشرع على التطوع دون الفرض فقد وردت الاحاديث فيها اي في صلوة
الضحى حال كونهما مقدرة من الركعتين **الفتح** عشرة ركعة وهي مستحبة والاحاديث منها
حديث ابى ذر قال عليه السلام يُضَيِّحُ عَلَى كُلِّ سُلَاحَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ
تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ قَلِيلَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ وَأَمْرٌ بِالْغَيْرِ صَدَقَةٌ وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ
صَدَقَةٌ وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَاحِدٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَحَدَّثَ
عَائِشَةُ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصَلِي الضُّحَى أَرْبَعًا وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ رَوَاهُ
مُسْلِمٌ وَاحِدٌ وَابْنُ مَاجَةَ وَحَدَّثَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ هَانِي بَنْتُ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
اتَى بَعْدَ مَا انْقَضَ النَّهَارُ يَوْمَ الْفَتْحِ فَأَتَى بِثَوْبٍ فَسَبَّرَ عَلَيْهِ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ قَامَ فَرَكِعَ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَقَالَ اسْمُ بَنِي رَاهُو بَرٍّ فِي كِتَابِ عِدَدِ رَكَعَاتِ السَّنَةِ وَالتَّطَوُّعِ وَذَكَرْنَا أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الضُّحَى يَوْمَ رَكْعَتَيْنِ وَيَوْمًا أَرْبَعًا وَيَوْمًا سِتًّا وَيَوْمًا ثَمَانِيًا تَوْسِعُهُ
وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ وَصَفَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِذَا صَلَّيْتَ الضُّحَى رَكْعَتَيْنِ لَمْ تَكُتْ مِنَ الْغَافِلِينَ وَ
إِذَا صَلَّيْتَهَا أَرْبَعًا تَكُتْ مِنَ الْعَابِدِينَ وَإِذَا صَلَّيْتَهَا سِتًّا لَمْ يَتَّبِعْكَ ذَلِكَ يَوْمَ ذَنْبٌ وَإِذَا صَلَّيْتَهَا
ثَمَانِيًا كُتِبَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ وَإِذَا صَلَّيْتَهَا عَشْرًا بَنَى اللَّهُ لَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ وَكَانَ

في اسناده نظرو دوى الترمذي والنسائي بسند فيه ضعف انه صلى الله عليه وسلم قال صلى
الضحى ثنتي عشرة ركعة بني الله له قصر من ذهب في الجنة وقد تقرر ان الحديث الضعيف يحد
العمل به في لفصائل ووقت صلاة الضحى من ارتفاع الشمس لما قبل الزوال قال صاحب الجوهر وقها
المختار اذا مضى يوم النهار الحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة
الاوابين حين ترمض الفصال واه مسلم فترمض بفتح التاء واليم اى تترك من شدة الحر فافانها
ثم الافضل في صلاة الليل والنهار من التطوع المطلق من حيث الكيفية كصلوة الضحى والتجديدها
اربع ركعات بتجرمة واحدة وسلام واحد عند اى عند ابيخنفه رحم وقال ابو يوسف وعبد
الافضل في صلاة الليل ركعتان بتجرمة وقال الشافعي رحم الافضل في الليل والنهار ركعتان بتسليمة
لقوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل والنهار مثني مثني اخرج اصحاب السنن الاربعة من
حديث ابن عمر قال الترمذي اختلف اصحاب بشعبة فيه فرفع بعضهم ووقف بعضهم رواه الثقات
مرفوعا ولم يذكر فيه صلاة النهار وكذا هو في الصحيحين وقال النسائي هذا الحديث عند خطأ
وقوله في سنة الكبير اسناده جيد لا يعارض كلامه هذا لان جودة الاسناد لا تمتنع الخطأ من
جهة اخرى دخلت على الثقات وهذا رواه الحاكم في كتابه في علوم الحديث ثم قال رجاله
ثقات الا ان فيه علة يطول بذكرها الكلام انتهى ولهما قوله عليه السلام صلاة الليل مثني مثني
متفق عليه ولا يخفى ما رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده ثنا شيكان بن فروخ شاطيب بن سليمان
قالت قال عمرة سمعت ام المؤمنين عائشة رضي الله عنها تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
الضحى اربع ركعات لا يفصل بينهن بسلام وما في الصحيحين عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال
عائشة كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قالت ما كان يزيد في رمضان
ولا في غيره على احد عشر ركعة يصلي اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم اربعا فلا تسأل
عن حسنهن وطولهن ثم كان يوتر بثلاث فهذا يفيد انه عليه الصلاة والسلام كان غالب
احواله في صلاة الضحى وصلاة الليل اربع بتسليمة فكان الافضل ولكن سلم انه لا يدل
على الافضلية فلا اقل من ان يدل على انتفاء افضلية المثني لانه عليه الصلاة والسلام
لا يداوم على ترك الافضل لا كما قال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه عليه الصلاة
والسلام كان يصلي اربعا كما كان يصلي ركعتين فرواية بعض فعلة اعني فعل الاربع لا يوجب العارضة
بل المعاينة في الافضلية ثابتة والترجيح لم يرجح وهو في الاربع لانها اشق على النفس بسبب
طول تقييدها في مقام الخدمته وقد قال عليه الصلاة والسلام لما اجر لك قد نصيبك فترج
ان الاربع افضل وايضا ذلك الحديث يحتمل الدلالة فان مقتضى لفظة حصر البداء في الخبر لانه

حكم على العام اعني صلوة الليل والنهار وليس بمبراد والا لكانت كل صلوة تطوع لا تكون الاثنيتين
 شرعا والاتفاق على جواز الاربع ايضا وعلى كراهة الواحدة والثلاث في غير الوتر واذا اتفق كون الصلوة
 للباح الاثنتين ولا تصح الاثنتين لزم كون الحكم بالمخبر المذكور اعني مثني اما في حق الفصيل بالنسبة
 لو الاربع او في حق الاباح بالنسبة الى الفرد وترجيح احد هما المرجح وقد تقدم في حق الاربع انها
 افضل للمشقة فحكمنا ان المراد الثاني اي مثني لا احاد ولا ثلث على ان لنا ان نقول المراد بذلك
 الحديث ان كل مثني من التطوع صلوة عليه فان مثني معدول من العدد المكرر وهو
 اثنان اثنان فموداهج اثنان اثنان صلوة عليه ثم اثنان اثنان صلوة عليه وهما
 جوازا لا وما لم يكره لفظ مثني قال الصلوة مثني مقتصر اعليه فان المعنى الصلوة اثنان اثنان
 هلم جرافيد ان كل اثنين صلوة عليه وسبب العدد ولعن اربع اربع وهو اكثر استعلاء واشهر معنى في افادة
 ذلك قصد افادة كون الاربع مفصولة بغير السلام وذلك ليس بالشهد لا مخلوطة من غير فضل وذلك ان
 بعد جعل كل اربع صلوة عليه والحكم بان تلك الاربع سنن لا بد ان يكون الفصل بغير سلام ولا
 كان كل صلوة ركعتين وقد كان كل صلوة اربعا وقد وقع في بعض الالفاظ بما يحسن الاستعمال وقوى
 تفسير اعلى ما قلنا وهو ما خرج الترمذي والنسائي عن ابن الباركة عن الليث بن سعد ثنا عبد الله بن
 سعيد عن عمران بن ابي قيس عن عبيد الله بن نافع عن ربيعة عن الفضل بن العباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الصلوة يثنى يثنى ويتشهد في كل ركعتين والله سبحانه الهادي والزيادة

على ثمان ركعات بتسليمة واحدة ليلا وعلى اربع ركعات بتسليمة واحدة نهارا مكرهة بالاجماع
 من علمائنا على ما ذكره في كتاب الصلوة واختاره القندوري وفخر الاسلام قال السروجي في المبسوط
 يعني لشمس الائمة السرخسي قال ولم يذكر كراهة الزيادة على ثمان ركعات بالليل والاصح انها لا تكون
 لما فيها من وصل العباد وهو افضل انتهى ثم ظاهر كلامه في المبسوط ان منتهى تجديده عليه السلام
 ثمان ركعات وقله ركعتان فانه قال روى انه عليه السلام كان يصلي من الليل خمس ركعات
 سبع ركعات تسع ركعات احك عشرة ركعة ثلث عشرة ركعة فالذي قال خمس
 ركعات ركعتان صلوة الليل وثلث وتر والذي قال سبع ركعات اربع صلوة الليل
 وثلث وتر والذي قال تسع ركعات وثلث والذي قال احك عشرة ركعات ثمان وثلث و
 الذي قال ثلث عشرة ركعات ثمان صلوة الليل وثلث وتر وركعتان سنة الفجر كان يفعل
 ذلك بتسليمة واحدة ثم يفصله هكذا قال حماد بن سلمة انتهى وبه يستدل على كراهة الزيادة
 قال في الهداية ودليل الكراهة انه عليه السلام لم يزد على ذلك ولو لا الكراهة لزد تعليم الجواز ومن شرع
 صلوة التطوع او في صوم التطوع ثم افسد ما فعله ففسادها العلم ان الشرع في فعل العباد

فانما انكرت في كل العبادة التي
 قلتم ان الله ونبي الله صلى الله عليه وسلم
 لم يزلوا في الصلوة حتى سبوا

التي تلزم بالندب ويتوقف ابتداءها على ما بعد هذا في الصحة سبباً لوجوب اتمامه وقضائه ان
 افسد عندنا وعند مالك وهو قول ابي بكر الصديق وابن عباس كثير من الصحابة والتابعين كما
 البصر ومكحول والنخعي وغيرهم وقال الشافعي رحمه واحد ليس بموجب الا في النسيكين اعني الحج والعمرة
 لانه متبرع ولا لزوم على المتبرع وروى مسلم عن عائشة رضي الله عنها دخل على النبي صلى الله عليه وسلم
 يوماً فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني اذا صائم ثم اتانا في يوم آخر فقلنا يا رسول الله
 لنا حيس فقال ادنيه فلقد اصبحت صائماً فاكل ولنا ان القدر المؤدى وقم قربته وطاعة لله
 وصار مسلماً اليه سبحانه فعلا فيجب صيانتنا عن البطالان كالمندوب ولما صار لله تقاسمية وجب
 لصيانتنا ابتداء الفعل فلان يجب لصيانتنا ابتداء الفعل بقاءه اولى لان صيانتنا الفعل الواقعة قربته من
 صيانتنا القول والبقاء اسهل من الابتداء فيكون وجوب ما شرع فيه من العبادات ثابتاً بدلالة قوله تعالى
 وليوفوا نذورهم وبالقياس على الحج والعمرة المجمع على لزومهما واخرجه ابو داود والترمذي والنسائي
 عن عروة عن عائشة قالت كنت انا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيناه فاكلنا منه ف جاء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فبادرني اليه حفصة وكانت ابنتي ايها فقالت يا رسول الله انا كنا
 صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيناه واكلنا منه قال قضيا يوم آخر مكانه فان قيل اعلاه الترمذي
 وغيره بالانقطاع قلنا اعلاهم مقتصر على هذا الطريق اي طريق الزهري عن عروة والحقه طرق
 اخرى سالمة من الاعلال فقد رواه ابن حبان في صحيحه عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن
 عروة عن عائشة قالت اصبحت انا وحفصة صائمتين متطوعتين الحديث ورواه الطبراني في معجمه
 من خفيف عن عكرمة عن ابن عباس ان عائشة وحفصة وضروا البزارة عن عماد بن الوليد عن
 عبد الله بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال اصبحت عائشة وحفصة واخرجه الطبراني في الوسط
 شاموسى بن هارون ثنا محمد بن مهران الجاهلي قال ذكره محمد بن سلمة المكي عن محمد بن عمرو عن
 ابي سلمة عن ابي هريرة قال اهديت لعائشة وحفصة هديتين وهما صائمتان فاكلتا منهما فذكرنا ذلك
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قضيا يومك ولا تقودا فقد ثبت هذا الحديث بثبوتنا الامر له لو كان
 من هذه الطرق ضعيفاً لتعدت ها وكثرة مجيئها فكيف وبعضها كاف في الاحتجاج به وحله على انه
 امر ندب يخرج عن مقتضاه بغير موجب وليس في حديث مسلم ما ينفي القضاء وهو حكاية
 حال فيحمل انه عليه السلام قضاه على ان النسائي قد صرح بذلك في رواية انه عليه السلام قال
 لكن الصوم يوم ما كان وصحح هذه الزيادة ابو محمد عبد الحق **تلي** قولنا عبادتنا تلزم بالندب منجم
 للوجوء وسجدة التلاوة وعبادة الرضيع وسفر الغزو ونحوها مما لا يجب بالندب لكونه غير مقصود
 لذاته وقولنا يتوقف ابتداءها على ما بعد في الصحة يخرج لنحو الصدقة والقراءة وكذا الاعتكاف

على قول محمد ودخل فيه الصلوة والصوم والحج والعمرة والامامة والطواف والاعتكاف
 على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم الله الموفق وان شرع في التطوع بنية الاربع اى بنية ان يصل
 اربع ركعات ثم قطع اى افسد ما شرع فيه قبل تمام شفع لا يلزمه الا شفع اى لا قصضاء شفع عند حنيفة
 ومحمد رحم خلافا لابي يوسف رحم فان عندك يلزمه قضاء اربع في رواية وانما قيدنا بقيل تمام شفع
 لانه لو افسد بعد تمامه فان كان قبل القيام الى الثالثة يلزمه شفع واحد عندك وعندهما لا يلزمه
 شئ وان كان بعد القيام اليها يلزمه قضاء شفع اتفاقا والاصل ان كل ركعتين من النفل صلوة عليها
 والقيام الى الثالثة كتحريمية مبتدأة اتفاقا الا ان ابا يوسف يعتبر الشروع مع النية بالنية في رواية
 وعلى ذلك بناء هذه المسئلة وعندهما الشروع انما يلزم ما شرع وما يتوقف صحة ما شرع فيه عليه
 ولا توقف لصحة الشفع الاول من النفل على الشفع الثاني فلا يلزم الثاني بالشروع ومجرد النية من
 غير شروع غير ملزم فعلى هذا اذا نوى اربعاً وشرع لا يلزمه الا شفع فان افسد قبل تمامه يلزم قضاء
 فحسب ان افسد بعد القعود قد التشهد قبل القيام الى الثالثة لا يلزمه شئ وان افسد
 بعد القيام الى الثالثة يلزمه شفع وهو الثاني لصحة شروعه ثم افساده وهو ظاهر الرواية عن
 ابي يوسف رحم ايضا كقولها وقال الزاهدي والصحيح ان ابا يوسف رحم ارجع الى قولهما
 لانه لا يلزم الاربع بنية بابل كعتان فقط قالوا هذا الحكم المذكور وهو لزوم الشفع فقط بالافساد
 بعد الشروع بنية الاربع في غير السنن الرواتب كسنة الظهر والجمعة اما اذا شرع في الاربع التي
 قبل الظهر او قبل الجمعة او بعد هاتين قطع في الشفع الاول والثاني يلزم الاربع اى قضاؤها
 بالاتفاق لانها لم تشرع الا بتسليمه واحدا فالحال تنقل عنه عليه السلام الا كذا لك فهي بمنزلة
 صلوة واحدة ولذا لا يصل في القعدة الاولى ولا يستقيم في الثالثة ولو اخبر الشفعين
 بالبيع وهو في الشفع الاول منها فاكمل لا تبطل الشفعة وكذا المخيرة لا تبطل
 خيارها وكذا دخلت عليه امرأته وهو فيه فاكمل لا تنضم المخلوة ولا يلزمه كمال المهر
 لو طلقها بخلاف ما لو كان نفلا آخر فان هذه الاحكام تنعكس وقد تقدم هذا البحث في
 اوقات الكراهة وان شرع في الاربع من التطوع سنن كان او غيرها ولم يقع في آخر الركعة
 الثانية اى ترك القعدة الاولى فسدت صلوة تلك عند محمد ونفردم لترك فرض وهي
 القعدة الاولى فانها فرض عندهما في النفل بناء على ان كل ركعتين منه صلوة عليها كما تقدم
 ويقضى الركعتين الاوليين عندهما لانها اللتان فسدتا واما الاخرى فان فقد صحتها
 لان صحتها ما غير معقدة بصحة الاوليين وقالوا اى ابو حنيفة رحم الله وابو
 يوسف رحم الله لا تقصد صلوة في الصلوة المذكورة ولا يلزم

قضاء شيء لأن القعدة على راس الركعتين من النفل لم تفرض لعينها بل
لغيرها وتحو الخروج على تقدير القطع على راس الركعتين فلما لم يقطع و
جعلها اربعاً لم يأت اوان الخروج فلم تفرض القعدة وهذا بخلاف القراءة لأنها
ليكن مقصود لذاته فكان تركها مفسداً وكل ركعتين من النفل اذا افسد هما
فعليه قضاءهما فحسب دون قضاء ما قبلها وما بعدهما ما لم يفسد اذا لا تعلق لكل شفيع
بما قبله ولا بما بعده صحة وفساداً لما تقر بأن كل شفيع صلوة عليه اكمالاً تقدم من
الرواية عن أبي يوسف رحمه الله فيما اذا شرعنا ويا اربعاً وافسد ما قبل القعود الاول
حيث يلزمه قضاء اربع **اما المسئلة** المأثرة بالثمانية وهي ما اذا صلى اربع ركعات
وترك القراءة في كلها او بعضها فالتخلاف الواقع فيها من لزوم قضاء الادب في بعض صورها
وقضاء ركعتين في البعض مبنى على قاعدة أخرى مختلفة بين ائمتنا الثلاثة وهي ان ترك القراءة
في كل ركعتي الشفع او في احد هما يوجب بطلان التحريمية عند محمد بن فالا يصح شروع الشفع
الثاني فلا يلزمه قضاءه بافساده مطلقاً ولا يوجب عند أبي يوسف ومنه وأما يوجب فساد الاداء
فيصح شروع في الشفع الثاني فاذا افسد لزوم قضاءه ايضاً وقول الامام كالا وفي الاول وكالثاني
في الثاني فوجه قول محمد بن ان التحريمية تنعقد للافعال فاذا فسد الافعال بترك القراءة يفسد ما عقد
وابو يوسف رحمه يقول القراءة ركن زائد لان للصلوة وجوداً بديهاً وحكما في الاخرين والامى
وحقيقة الاحكام في المقتضى نعم لاصحة الاداء الا بالقراءة لكن فساد الاداء لا يكون اقوى من تركه
ترك الاداء لا يفسد التحريمية كما لو تعد بعد التحريمية او سكت قائماً طويلاً ففساده اولى ان لا يبطل
لان الفاسد ثابت الاصل فائت الوصف فهو اقوى من فائت الاصل والوصف ورد عليه انما
ذكرت تاخير لا ترك واجب بان ترك صورة ورد بان لا نسلم ان مثل هذا الترك لا يكون دونه
الفساد ولا يوجب خيفته ان ترك القراءة في الشفع يجمع على فسادها بخلاف تركها في ركعة منه فانه
لا يفسد عند الحسن ومن وافقه فحكمنا بفساد التحريمية في حق وجوب القضاء اعمالاً بديلاً
فرضية القراءة في ركعة واحدة فقط احتياطاً في الموضعين ولا اعتبار بخلاف الاصل قوله بعدم
ركنية القراءة للمخالفة الدليل للقاطع اذا تقر هذا فاعلم ان المسئلة وان ذكرها في الهداية وغيرها
على ثمانية اوجبها لكن باعتبار رد اخل احكام بعض صورها في البعض تنتهي الى ست عشرة
صورة لكن صورة منها ليست مما يلزم فيه قضاء شيء وهي اذا قرء في الجميع فبقى الصور
المبنية على القواعد المذكورة للائمتين في لزوم القضاء وخمس عشرة من ترك القراءة في الجميع
يقضى ركعتين وعند أبي يوسف اربعاً قرأها في الاولى فقط يقضى اربعاً وعند محمد بن ثنتين

قرأها في الثانية فقط كذلك تركها في الثالثة فقط يقضى ركعتين اتفاقا تركها في الرابعة فقط كذلك تركها في الأولى والثانية كذلك تركها في الأولى والثالثة يقضى اربعاً وعند محمد بن ثنتين تركها في الأولى والرابعة كذلك تركها في الثانية والثالثة كذلك تركها في الأولى والثانية والثالثة يقضى ركعتين وعند أبي يوسف رحمه اربعاً تركها في الأولى والثانية والرابعة كذلك تركها في الأولى والثالثة والرابعة يقضى اربعاً وعند محمد بن ثنتين تركها في الثانية والثالثة والرابعة كذلك ومن احكم القواعد لم يعسر عليه التحريم والله الموفق ولو افتمم التطوع قائماً ثم قعد بعد ماصلة بعضه او قبل ذلك من غير عند ربيع للقعود في النفل جاز قعوده وصحة صلواته عند الحنفية رحمه خلافاً لها وقد مر تحقيقه في بحث القيام وان نذر ان يبصر صلاة ولم يقبل في نذره انه يبصر قائماً او قاعداً يلزمه اداؤها قائماً صرفاً للمطلق الى الكامل وان صلى قاعداً قيل يجوز ويسقط عنه قياساً على عدم النذر فانه كان له ان يبصر ان شاء قائماً وان شاء قاعداً فكذا اذا نذر ولم يلتزم في نذره صفة القيام قال في الكافي لم يلزمه القيام في الصحيح لان القيام وراء ما يتم به التطوع فلا يلزمه الا بالتصريح عليه كالمتابع في الصوم وطول القيام افضل من كثرة عدد الركعات يعني اذا اشتغل مقدار من الزمان بصلوة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار مثلاً افضل من صلوة اربع ركعات فيه وهكذا القيام لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود تشتمل على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكر والتسبيح ثم السنة المؤكدة التي ذكره خلافاً في سنة الفجر وكذا في سائر السنين هو ان لا ياتي بها خلفاً للصف بعد شروع القوم في الفريضة ولا خلف الصف من غير حائل وان ياتي بها امامي بيته وهو الافضل او عند باب المسجد ان امكن ذلك بان كان ثمة موضع يليق بالصلوة وان لم يمكن ذلك ففي المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الداخل او في الداخل ان كانوا في الخارج ان كان هناك مسجدان صيفي واشتوي وان كان المسجد واحداً فمخلفاً لسطوانته ونحو ذلك كالعمود والشجرة وما اشبهها في كونه حائلاً فالانتيان بها خلف الصف من غير حائل مكروه ومخالف للصف كما يفعله كثير من الجهال اشد كراهة لما فيه من مخالفة الجماعة وهذا الحكم المذكور اذا كان انتاينها بعد الشروع اي شروع الجماعة في الفريضة لما قلنا واما قبل شروعهم في الفريضة فياتي بها في اي موضع شاء لا تنفاه علة الكراهة وهي مخالفة الجماعة وكان المصنف رحمه قيد سنة الفجر لان غيرها من السنين لا تؤدي بعد الشروع في الفريضة اصلاً على ما قيل لقوله عليه الصلاة والسلام

فمن كان في السنة
خلف الصف من غير حائل مكروه

اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة واما خالفناه في سنة الفجر لشدة تأكيدها على
 ما مر على انها لا تقتضي بعد والتحديث المذكور قد وقفه ابن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن
 سلمة على ابى هريرة ولما روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد وقد اقيمت
 الصلوة فصلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك بحضور حذيفة وابي موسى وقد تمها
 اوقاف الكراهة فكانت سنة الفجر مستثناة بادلته آخر عارضت حديث ابى هريرة ورجحت عليه
 فبقى غيرها من السنن على مقتضى الحديث لعدم المعارض ونقل السروجي في شرح الهداية
 عن التحفة واما بقية السنن فان امكنه ان ياتي بها قبل ان يركع الامام ياتي بها خارج المسجد
 شرع في الفرض معه فيجزى فضيلة السنن والفرض ونفي التهمة عن نفسه واخاف فوق ركعة
 شرع معه بخلاف سنة الفجر انتهى فعلى هذا لا فائدة في التقييد الا ان يقال ان الادراك على
 وجه المذكور نادرا فلم يعتبر لانه انما يجوز في غير الفجر اذا علم ادراكه قبل ركوع الركعة الاولى
 ولا شك ان صلوة اربع ركعات او ركعتين فيما بين شروق الامام الى ان يركع الركوع الاول مع
 تمام الواجبات والسنن في غاية الندرة بخلاف سنة الفجر فانه يجوز اذا علم انه يريد ركعة في التشهد
 وعند محمد رحمه الله اذا علم انه يريد ركعة للثانية كذلك ببناء على الاختلاف في الجمعة فانه يفهم منه
 محمدا رحمه الله لا يعتبر ادراك ما دون الركعة قال ابن الطمام والوجه اتفاقهم على صلوة الركعتين
 هنا يعني فيما اذا علم انه يريد ركعة في التشهد ولا شك ان اتمام الركعتين خفيفتين مع مراعاة
 السنة فيما قبل اتمام ركعتي الفجر مع مراعاة السنة فيه ليس بنادر بل في غاية الكثرة واما
 اذا لم يعلم انه يريد ركعة لوصلاها فانه تركها ويقتدى لان فضيلة صلوة الفجر بالجماعة
 افضل من فضيلة ركعتي الفجر لانهما تفضل الفرض مع الافراد بسبع وعشرين ضعفا لا يبلغ
 ركعتي الفجر ضعفا واحدا منها والوعيد على ترك الجماعة لشدة منه على ترك ركعتي الفجر على ما يعرف
 في موضعه واذا تركها فعندهما لا تقتضي اصلا لا قبل طلوع الشمس لكرهية النقل فيه ولا
 بعد لاختصاص القضااء خارج الوقت بالواجبات الا ما ورد به شرع والشرع انما ورد في
 قضااء ركعتي الفجر عند قواها مع الفرض قبل الزوال كما في عند ليلة التعرّيس ولم يرد قضاؤها
 اذافات وحدها ولا اذافات مع الفرض بعد الزوال وقال محمد رحمه الله ان يقضيها
 اذافات وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال وما روي عن الفقيه اسمعيل الزاهد انه ينبغي
 ان يشرع في ركعتي الفجر ثم يقطعها الى القضااء فيقضيها بعد الفرض دفعة شمس الاثمة
 السرخصي بان ما وجب بالشرع ليس اقوى مما وجب بالنذر وقد نص محمد رحمه الله في النذر ولا يؤيد
 بعد صلوة الفجر قبل الطلوع وايضا هذا شروع في العبادة بقصد ان يقطعها وهو امر غير

مستحسن في الشرع كذا ذكره امام الترمذي في قاضيهان وقال في المحيط والاحسن ان يقال شرع
 في السنة ويكبرها ثم يكبر اخرى للفريضة فيخرج بهذه التكبيرة من السنة ويصير شارعا في
 الفريضة ولا يصير مفسدا بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل وفيه ايضا نظر لان المجاوزة من
 عمل الى آخر لا تنافي في فساد الاول ويدل عليه قول صاحب الكنز في باب يفسد او تناسخ
 العصر والتطوع بعد ركعة من الظهر فانه صريح في ان انظر يفسد بالشرع في غيره وكيفية
 شعري الى ضرورة تدعو الى هذه التكلفة قد باح له الشرع تركها لحرارة فضيلة الجماعة وفي ثمة
 فيه وان لا يباح قضاؤها على هذا التقدير ايضا قبل طلوع الشمس بعد طلوعها فان اراد
 النافلة فلا حاجة في جواز النقل فيه الى هذه التكلفة وكذا ان اراد ان يوقع النافلة ولجبان
 الابتداء امكنه ذلك بالنذر من غير احتياج الى تكلف المذكور وان اراد انها تقع سنة الفجر
 فلا دليل على ذلك من حديث ولا قول صحابي ولا تابعي ولا رواية عن احد الائمة الثلاثة و
 لا غيرهم من المجتهدين والله الموفق وفي القنينة صلى سنة الفجر وقاتل الفجر لا يعيد السنة
 اذا قضى الفجر ولا خلافة سائر السن غير سنة الفجر انها لا تقضى بعد الوقت اذ فانت
 وحدها واختلف فيما اذا فانت مع الفرض الاصل انها لا تقضى ايضا لعدم ورود الشرع في الذخيرة والمحيط
 لا يقضى الاربع التي قبل الظهر وان كان الوقت باقيا وعامتهم على انه يقضيها وهو مروي عن ثمة الثلاثة وهو
 الصحيح ثم عن اخيفته رح انها تكون نفلا مبتدأ وقيل تكون سنة وهو قول صاحب جيبه وهو الاظهر كذا
 في الذخيرة ثم عند ابى يوسف رحمه يقضيها بعد الركعتين وهو قول اخيفته رحمه وعند محمد رحمه
 قبلها وقيل الخلاف على عكسه قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وفي المصنف تبعة شاذ
 الكنز جعل قوطها بتاخير الاربع بناء على انها لا تقع سنة بل نفلا مطلقا وعند محمد رحمه
 تقع سنة فيقدمها على الركعتين قال والذي يقيم عندي ان هذا من تضرع المصنف
 فان المذكور في وضع المسئلة الاتفاق على قضاء الاربع واما الخلاف في تقديمها وتاخيرها على
 الركعتين في الاتفاق على انها تقضى اتفاقا على وقوعها سنة لا ترى لهم ما اختلفوا في سنة الفجر هل تقع بعد
 طلوع الشمس سنة او نفلا مبتدأ حكوا الخلاف في انها تقضى ولا فلو كانا يقولان في سنة الظهر انها تكون
 نفلا مطلقا يجعلوها خلافا في اصل القضاء فالتشكك فيهم اذا قالوا تقضى ولا معناه انها تفعل بعد
 ذلك الوقت وتقع سنة كما هو في ذلك الوقت ولا تقع سنة قال ويؤيد ذلك ما في فتاوى
 قاضيهان في باب التراويم اذا فانت التراويم لا تقضى بجماعة وهل تقضى بالجماعة قيل نعم لم يخل
 وقت تراويم اخر وقيل ماض مصان وقيل لا تقضى قيل وهو الصحيح فان قضاها وحده كان
 فعلا مستحبا ولا تكون تراويم انتهى فالحاصل ان ظاهر المذهب انها تقع سنة بانفاذهم وان

نقل الخلاف عن بعضهم في انها تقع نفلا مستدا كما ذكره عن النخبة لكن الخلاف ثابت في
تقديمها وتأخيرها كما مر شرح في الكافي تقديم الاربع لاهل افاضة وذلك وقتية فيقدم الفاتحة
على الوقتية وذكر خواهر زاده في شرح المبسوط على قول اخيفتر رح يصلي ركعتين ثم يقضي
الاربع قال هو الصحيح وكذا قال الشيخ كمال الدين بن الهمام الاولى تقديم الركعتين لأن الاربع فانت عن
الموضع المسنون فلا يفوت الركعتين ايضا عن موضعها فحصل بلا ضرورة انتهى هذا ليس بقول
لأن لقائل ان يقول موضع الركعتين بعد الفرض وبعد الاربع وموضع الاربع قبل الفرض قبل الركعتين
وقد اخبره عن الفرض لحر از فضيلة الركعة الاولى مع الامام بالاجماع فلا تؤخر عن الركعتين بلا سبب
ثم حديث عائشة رضي الله عنه عليه السلام كان اذا فاتته الاربع قيل انظر قضاها بعد الركعتين رواه
الترمذي وقال حسن غريب يصلي دليل لا للتقدم الركعتين هذا والستح في سنة الفجر ايضا
التخفيف وان يقرأ في اولها مع الفاتحة قل يا ايها الكفرون في الثانية الاخلاص الاول فقول عائشة رضي الله
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعة الفجر فيخفف حتى اقول قد قرأ فيها بام انك تصفق عليه عن حفصة قالت كان رسول الله اذا
طلع الفجر لا يصلي الا ركعتين خفيفتين رواه مسلم واما الثاني فلما رواه ابو هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا ايها الكفرون وقل هو الله احد رواه مسلم ايضا
واختلف هل الافضل تأخيرها او تقديمها قيل لتأخير افضل للقرب من الفرض وقيل
التقديم وهو الذي تدل عليه الاحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سكنت المؤذن من صلوة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطلع على
شقير الامين حتى ياتي المؤذن للاقامة فيخرج متفق عليه وعنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا صلى ركعة الفجر فاذا كنت مستيقظا حدثني والاضطلع متفق وعنها قالت كان النبي صلى الله
عليه وسلم يصلي من الليل ثلث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر متفق عليه ايضا الى غير ذلك
من الاحاديث واما السنن التي بعد الفريضة فانه ان تطوع بها في المسجد تحسن وتطوع بها
في البيت افضل وهذا غير مختص بما بعد الفريضة بل جميع النوافل ما عدا التراويم وتحية
المسجد الافضل فيها المنزل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي جميع السنن
والوتر في البيت على ما تقدم من حديث عائشة رضي الله عنهما حين سألها عبد الله بن شقيق عن صلوة
عليه السلام وغيره من الاحاديث وفي الصحيحين ان عليه السلام احتج حجر في المسجد من
حصير في رمضان الحديث الى ان قال فعليكم بالصلوة في بيوتكم فان خير صلوة المرء في بيته
الا المكتوبة وفي سنن ابوداود والترمذي والنسائي انه عليه السلام اتى مسجد عبد
الاشهل يصلي فيه المغرب فلما قضوا صلواتهم راهم يسبحون اي ينقلون فقال هذه

طه السنن في المسجد
فضل الوتر في البيت

صلوة البيت ورواه ابن ماجه من حديث يافع بن خديج وقال فيه ركعاهما بين الركعتين
 في بيوتكم وذكر الامام احمد عن السائب بن يزيد انه قال ^{الشيخ} ليت الناس زمن عمر بن الخطاب اذا
 انصرفوا من المغرب انصرفوا جميعا حتى لا يبقى في المسجد احد كانهم لا يصلون بعد المغرب
 حتى يصيروا الى اهلهم وكذلك بعض المشايخ صلوة سنة المغرب في المسجد ذكره ابن الهمام
 عن الزاهد وفي شرح الآثار ياتي بالركعتين بعد الظهر والركعتين بعد المغرب في المسجد وما
 سواهما لا ينبغي ان يصل في المسجد وهو قول البعض والبعض بقول التطوع في المسجد حسن
 وفي البيت احسن كما قال المصريح وبرافتي الفقير ابو جعفر رحمه قال لا ان يخشى ان يشغل
 عنها اذا رجع فالأفضل البيت ومن السنن المؤكدة التراويح جمع ترويح سميت بها كل بايع
 ركعات من قيام رمضان للاستراحة بعد ما غلب على ما سياتي انشاء الله تعالى هي سنة
 مؤكدة روى الحسن عن اخي فترحم ان التراويح سنة لا يجوز تركها اي لا ينبغي قال الصدر
 الشهيد هو الصحيح وفي جوامع الفقهاء التراويح سنة مؤكدة وكذا في الفتاوى وغيرها قال في
 الهداية لانه واظب عليها الخلفاء الراشدون والشيخ عليه السلام بين العذر في ترك الواظبة
 قال الشيخ كمال الدين بن الهمام فيه تغليب الميود كل الخلفاء الراشدون وبن بلعمر عثمان بن
 وهذا لان ظاهر المنقول ان مبدئها من زمن عمر رضي الله عنه وهو ما روى عن عبد الرحمن بن عبد القادر
 قال خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقون يصلي الرجل
 لنفسه ويصلي الرجل بصلوته الرجل فقلت فقال عمر اني اري لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد
 لكان امثل ثم عزمهم فجمعهم على ابن كعب ثم خرجت معه ليلة اخرى والناس يصلون بصلوة
 قادهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها افضل يريد آخر الليل وكان الناس
 يقومون اوله رواه اصحاب السنن وصححه الترمذي وقد قال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة
 الخلفاء الراشدين المهديين من بعده رواه ابو داود والترمذي والنسائي وقال عليه السلام
 ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسنت قيامه فمن صامه اقامه ايمانا واحتسابا خرج
 من ذنوبه كيوم ولدته امه رواه النسائي وابن ماجه احمد وقد بين عليه السلام العذر في تركها و
 هو خشية الافتراض في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها انه صلى في المسجد فصلى بصلوته
 فانس ثم صلى من القابلة فكذلك الناس ثم اجمعت عوام الناس الثالثة فلم يخرج اليهم فلما اصبح قال قد ايت
 الذي صنعت فلم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان تفرض عليكم وذلك في رمضان و
 اقامتها بالجماعة سنة ايضا وذكر الهاتفي في اختلاف العلماء عن ابى يوسف رحمه ان امكنه وقها
 في بيته مع مراعاة سنة القراءة واشباهها فليصل في بيته كذلك في البسوط قال وهو قول مالك رحمه

جنة التراويح

والشافعي رحم في القديم وربعته وانما افضل ومثله في جوامع الفقهاء عن ابي يوسف رحم الان يكون
 فيها يقتدى به في حضور الجماعة ترغيبا للناس فالا يصلها في بيته ومفرج هؤلاء ما من
 الاحاديث في فضلية التطوع في البيت وقال عيسى بن ابان والزني وابن عبد الحكم وابن حنبل
 والجماعة احب افضل وهو المشهور عند عامة العلماء قال صاحب المبسوط وهو الاصح والوثق
 وادعى على بن موسى القتي في الاجماع وله كتب يرد فيها على اصحاب الشافعي رحم والجواب عما
 استدلوا به اجماع الصحابة على الجماعة فيها والظاهر ان سندهم كون النبي عليه السلام صلى من
 اقتدى به بعض الليالي بين العدي في ترك المواظبة على ذلك هو نحو الافتراض فيه اشارة الى انه
 لو لا ذلك لاستمر على صلواتهم على تلك الحال فلما زال ذلك الخوف بوفاته عليه السلام زال
 المانع ويؤيدك حديث جبير بن نفير عن ابي ذر قال صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم يصل بنا حتى بقي سبع من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا في السادسة وقام
 بنا في الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو نقلتنا بقية ليلتنا هذه فقال
 ان من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يقم بنا حتى بقي ثلث من الشهر فصلى
 بنا في الثالثة ودعا اهله ونساءه فقام بنا حتى يخفنا ان يغفرتنا الفلاح فقلت وما الفلاح
 قال السحور رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه واحمد وقال الترمذي حديث
 صحيح فقد ثبت انه عليه السلام صلاها بالجماعة على سبيل التداعي ولم يجزها مجرى سائر
 النوافل فامنع المواظبة لذلك العذر على ان الجماعة متى شرعت كانت افضل من الانفراد
 الان الجماعة فيها سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل المحلة كلهم الجماعة وصلوا في بيوتهم
 فقد تركوا السنة وقد ساوا في ذلك وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف
 عنها رجل من افراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة لا السنة قال في المبسوط
 لو صلى انسان في بيته لا ياتمه فقد فعله ابن عمر وسالم والقاسم وابراهيم ونافع فقد فعل
 هؤلاء على ان الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذ لا يظن بابن عمر ومن معه ترك السنة و
 هذا هو الصواب وقول من افراد الناس فيه اشارة الى ما تقدم ان كان ممن يقتدى به
 به لا ينبغي له ان يتخلف ويصرح به قاضيان وغيره وكما ابن عمر ومن ذكر معه فقد لا
 يكونون مقتدين اذ ذلك لوجود من هو مقدم عليهم في العلم كعمر وعثمان وعلي وابن
 مسعود وغيرهم بالنظر الى زمن يتخلف كل واحد منهم وان صلى واحد في بيته بالجماعة
 حصل لهم ثوابها وادركوا فضلها ولكن لم ينالوا فضل الجماعة التي تكون في المسجد للزيادة
 فضيلة المسجد وتكثير جماعته واظهار شعار الاسلام وهكذا في المكتوبات اي الفرص لو صلى جماعة

في جماعة التراويح في المسجد
 على سبيل الكفاية

في البيت على هيئة الجماعة في المسجد فالوافضيلة للجماعة وهي المضاعفة بسبع وعشرين درجة كن
 لم ينالوا فضيلة الجماعة الكائنة في المسجد فالأصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيفضل
 لما اشتمل عليه من شرف المكان وازهار الشعائر وتكثير سواد المسلمين وايتلاف قلوبهم و
 يتبعني ان يقيد هذا بما اذا تساوت الجماعتان في استكمال السنن والآداب ما اذا كانت الجماعة في
 البيت اكمل كما اذا كان امام المسجد يحل بشئ من السنين مع استكمالها في جماعة البيت فجماعة
 البيت افضل فكيف اذا كان امام المسجد يحل ببعض الواجبات كما في كثير من أئمة الزمان والله الشا
 والاحتياط في النية فيها ان ينوي التراويح او يتو قيا المليل او يتو سنة الوقت او قيا رمضان وانما
 كان الاحتياط ذلك لان المشائخ قد اختلفوا في جواز اداء السنة بنية مطلق النقل ومطلق الصلوة
 قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قول احنيفتهم وقال بعض المتأخرين بل عامتهم
 يجوز كن صلي ركعتين بنية صلوة الليل بشرطين اى ظهر او علم فان تبين يستعمل لازما بمعنى ظهر
 ومتعد يا بمعنى علم فعلى الاول يكون قوله انه كان الشان قد طلع الفجر فاعلا وعلى الثاني يكون
 مفعولا سادا مسددا مفعول علم قال بعضهم اى بعض المتأخرين وهو اكثرهم ينوب ذلك لانه
 صلاه عن سنة الفجر وهو اى قول بعض المتأخرين يجوز اداء السنة بنية النقل قولها اى قول
 الى يوسف ومحمد رحم وهو ظاهر الرواية عن ائمتنا كلامهم وتلك الرواية عن ابي حنيفة رحم شاذة
 غير ظاهرة وقد تقدم ما هو التحقيق من ذلك في بحث النية ومع ذلك فالاحتياط انما هو
 الخروج من الخلاف بما ذكر وان شك بعد ما صلي الركعتين بنية صلوة الليل في طلوع الفجر
 اى لم يتيقن ولم يغلب على ظنه انه قد طلع ام لا ينوب ما صلاه عن سنة الفجر بالا اتفاق
 من الائمة والمشائخ جميعهم لان اليقين لا يسقط بالشك واعلم ان قوله والاحتياط في النية
 الى قوله بالا اتفاق موجود في بعض النسخ وليس بموجود في بعضها بل الوجود ما بعد ما مضى وهو
 قوله وان نوى التراويح صلوة مطلقة فحسب اى من غير ان يعين صفة من الصفات المذكورة
 فقد قالوا اى المشائخ والمراد بعضهم الاصح انه لا يجوز وهو اختيار قاضيان على ما بيناهما
 في بحث النية وما اختاره صاحب الهداية هو المختار على ما ذكرنا هناك ووقته اى وقت
 التراويح وتذكير الضمير باعتبار الفعل والنقل المذكور وهو ذلك اختلف المشائخ في وقت
 التراويح فقبل الليل كله وقتها قبل العشاء وبعد قبل الوتر وبعد لآها سميت قيا الليل
 فكان الليل كله وقتها وهو قول الامام اسمعيل الزاهد وجماعة وقيل وقتها ما بين العشاء
 والوتر حتى لو صلاها قبل العشاء لا يجوز ولو صلاها بعد الوتر لا يجوز لآها عرفت بفعل الصيغة
 وهم لا يصلونها الا في هذا الوقت وهو قول عامة مشائخ بخارى وقال القاضي الامام ابو علي

الاحتياط في النية
 التراويح ان ينوي
 التراويح او قيا المليل

النفسى الصحيح ان وقتها بعد العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر او قبله وهو المختار لانها
 نافلة سنة بعد العشاء يقول الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وكذا المنقول من فعله
 صلى الله عليه وسلم فكانت تبعاتها كسنتها ونقد يد الصحابة لها على الوتر لا يفيد عدم جوازها بل
 لاحتمال ان بناء على استحباب تأخيرها مطلقا من يامين فواته واستحبها جعله آخر صلوة الليل فيجوز
 ادائها بعد كما يجوز ادائها غيرهما من قيام الليل وقت الاستحباب تأخيرها الى الثلث الليل ونصفه كما
 في العشاء واختلف في ادائها بعد النصف فقيل يكره لكونها تبعات للعشاء كسنتها على ما مر و
 الصحيح انه لا يكره لانها صلوة الليل والا فضل فيها الآخرة ويتبني على انها تبع للعشاء لا يجوز قبلها
 انه لو صلى العشاء بامام اى مع امام او مقتدى بامام وصلى التراويح بامام آخر ثم علم ان الامام
 الاول كان قد صلى العشاء على غير وضوء او علم فسادها بوجه من الوجوه فانه يعيد العشاء
 لفسادها ويعيد التراويح تبعاتها كما يعيد سنتها ولا يلزمه اعادة الوتر في مثل هذه الصورة
 عند اخيقتهم لاستقلاله وعدم تبعية العشاء عنده وانما يلزم تقديمها عليه للترتيب
 فاذا فات الترتيب من غير قصد لا تلزمه الاعادة لكن صلى الظهر ثم صلى العصر ثم علم ان الظهر
 وقت فاسد فانه يقضيها فقط ولا يلزمه اعادة العصر كذا هذا وعندنا الوتر ايضا تبع لليلة
 فتلزم اعادتها اعادتها كسنتها وهو مبني على وجوبه عندك لا عندنا ويتبني على انها تجوز
 بعد الوتر لان فائت مع الامام تروحية او تروحيتان واكثر هل يقضيها قبل الوتر او
 يوتر ثم يقضيها ذكروا في الذخيرة فقال اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم يوتر ثم يوتر ثم يقضي
 ما فات من التراويح احرار الفضيلة الوتر بالجماعة مع ان التراويح تجوز بعده وقال بعضهم
 يصل التراويح المتر وكثيرا يتر بناء على ان وقتها قبل الوتر فيلزم تقديمها عليه هذا ان اريد
 بالحكم المذكور النزوم وان اريد الاولوية فلا شك ان تأخير الوتر اولى وان فاتت الجماعة فيه
 فان انفراد به اولى على قول الجمهور كما سياتى ان شاء الله تعالى ولما الاستراحة في اثناء التروية
 فيجلس بين كل ترويتين مقدار تروية اى بين كل اربع ركعات مقدار اربع ركعات
 وكذا بين الاخيرة والوتر وليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد الانتظار وهو غير انشاء جالس وانشاء
 هلل او سجد او قراء او صلى نافلة منفردة وهذا الانتظار مستحب عند اهل الحرمين فان عادة اهل
 مكة ان يطوفوا بعد كل اربع اسبوعا ويصلوا ركعتي الطواف عادة اهل المدينة ان يصلوا اربع
 ركعات وقد روى البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب بين كل ترويتين
 ومقدار الثلث الفصل وهو مقدار تروية فكان مستحباً لان ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله
 حسن وان استراح على خمس تسليمات اى عقيب عشر ركعات قال بعضهم لا بأس به اى

فانما هو الوتر اولى فان
 فاتت الجماعة قبله فان
 لم يضره بركعتي الطواف
 فليس عليه

منه في الصلاة
منه في الصلاة

لا يكره وقال أكثر المشائخ لا يستحب ذلك لمخالفة عمل أهل الحرمين وقوله لا يستحب كناية عن
الكراهة التزيهية لا نه فعل ما ليس بعبادة وأدخال ما ليس بعبادة في العبادة مكروه ومن للكره
ما يفعله بعض الجهال من صلوة ركعتين لأهلب عتمة مع مخالفة الإمام ذكره السروجي من خزانة
الفقر والأفضل للإمام تعديل القراءة أي تقديم ما يقرأ في الركعتين على سبيل المساواة
والعدل لئلا يكون أحد الركعتين أطول من الأخرى قال قاضيان وكوخالف لا بأس
بإتمام التسليمة الواحدة يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر
الصلوات ولو طول الأولى على الثانية فلا بأس ببربل المختار ذلك عند محمد بن وعنده
حنيفة وأبي يوسف في التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما انتهى
إنما كان الأفضل كون ذلك لتعديل بين التسليمة الثلاث لا يشغل قلبه بالفكر في ذلك
هو في الصلوة ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة والحال أنه قد تعدل على رأس كل ركعتين
منها وقد اتفقوا على جواز ذلك عن التراويح واحتسب بعشرين ركعة على قول العامة وهو الصحيح
من مذهب حنيفة ومحمد بن كل ركعتين عن تسليمة وعند البعض يجوز الكل عن تسليمة واحدة وفي ظاهر
لرواية عنه يجوز عن أربع تسليمة بناء على أن الزيادة على الثمان بتسليمة واحدة يكره ووجه الصحيح أنه
جمع المتفرق ولم يخل بشئ والنقصان بسبب الكراهة لا يرجع إلى الذات فصح الأداء وعندنا ما يقع الكل
عن التسليمتين بناء على أن الزيادة على الأربع بتسليمة واحدة يكره عندنا وقول المصنف لا يكره
لأنه أحل مخالفا ذكره في الخلاصة وغيرها أنه يكره والكمال لا يحصل بمجرد الشقة ما لم يكن فيها
اتباع السنة وهو المرام بخلاف الأعمال الحمها ولم يروها عليه السلام زاد على ثمان بتسليمة واحدة
فلا يكون فيه اتباع سنة فيكون مكروها وإن كان مشقا وهذا هو الأصل فكم من فعل يسير يزيد
ثوابه بما فيه من اتباع السنة على فعل أشق منه بوضع المخلو عن الاتباع نعم إذا وجد الاتباع في كلا
الفعلين فالأشق أفضل كما في الأربع بتسليمة وبثلاثين على ما عرفت ولو لم يقعد على رأس كل ركعتين
قد اتفقوا على أن التسليمة الواحدة عند حنيفة وأبي يوسف وأما عند محمد بن وعنده فلا يجوز
عن تسليمة أيضا بل تفسد على ما مر من أن ترك القعدة على الركعتين من النفل فيما إذا صلى أربعين
فكذا ما زاد على الأربع وإذا شكوا أي الإمام والقوم في أنهم هل صلوا تسليمة ثمان في عشرة ركعات
أو عشر تسليمات فبيد أي في حكم هذا الشك اختلاف بين المشائخ قال بعضهم يصلون بتسليمة
أخرى جماعة لأن الزيادة على التراويح بالجماعة إنما تكرر إذا اتقنت أنها زيادة وهمنا ليست
متيقنة لاحتمال أنها تراويع فلا تكرر وقال بعضهم يوترون ولا يصلون بتسليمة أخرى احترازا
عن الزيادة على التراويح بالجماعة والصحيح أنهم يصلون بتسليمة أخرى ضمن يصلون معنى يكملون

فعله بالبلاء اى يكملون التراويح يقينا بصلوة ركعتين فرادى للاحتياط في الموضعين
 اكمال التراويح بيقين والاحتراز عن التثقل الزائد عليها بالجماعة هذا اذا تقق الكل على
 الشك فان اختلفوا وكان الامام مع بعضهم رجح اذا ادعى كل فريق اليقين وكذا اذا كان
 الامام وحده في طرفه هو متيقن عمل بما عنده ولا يلتفت الى قول الجماعة وان شك عمل
 بقوله وان اختلف القوم ولم يكن للامام يقين ياخذ بقول من هو صادق عنده وان لم
 يترجح عنده صدق احد الفريقين فهو بمنزلة ما لو شك الجميع اى يصلون ما وقع فيه الاختلاف
 فرادى تنبيه علم من هذه المسئلة ان التراويح عندنا عشرون ركعة بعشر تسليما وهو مذاهب الجمهور
 وعند مالك ست وثلاثون ركعة احتجاجا بعل اهل المدينة ولجمهور ما رواه البيهقي باسناد صحيح عن
 بن يزيد قال كانوا يقومون على عهد عمر بعشرين ركعة وعلى عهد عثمان وعلي مثله وفي النوط
 عن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمن عمر يقومون بمضات ثلاث وعشرين ركعة وفي المغيرة عن علي
 ان امر رجلا ان يصل لهم في رمضان بعشرين ركعة قال هذا كالاجماع قال البيهقي والثلاث في حديث
 ابن رومان هي الوتر ولكن لم يدرك عمر فيكون منقطعا وهو حجة عندنا وعند مالك وما الحجة به
 من عمل اهل المدينة ليس بحجة لانهم يصلون فردي بين كل تر ويحتين اربع ركعات في مقابلة
 طواف اهل مكة اسبوعا بين كل تر ويحتين وذلك غير ممنوع على ما مر والكلام في ما هو المشهور
 سنة بالجماعة لا فيما عداه والله اعلم وذكر في الملتقط انه يقرأ في التراويح مقدار ما لا يؤدي الى
 تنفير القوم عنها فقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب لان التطوع اخف من المكتوبة
 فيعتبر باخف المكتوبات وهو المغرب قال قاضيان هذا غير صحيح
 لان هذا القدر لا يحصل الختم والختم في التراويح مرة واحدة سنة واحدة وكذا قال صدق الشبيه
 وقال بعضهم يقرأ قد رما يقرأ في العشاء لانها تتبع لها وقال في الفتاوى نقلا عن بعضهم يقرأ في كل
 ركعة ثلاثين آية حتى يقع به الختم ثلاث مرات هذا معنى ما في فتاوى قاضيان وغيرهما وهو قول
 القاضي الامام الحسن المروزي لان كل عشر من الشهر مخصوص بفضيلة كما جاءت به السنة انه
 شهر اوله رحمة واوسطه مغفرة وآخره عتق من النار وروي البيهقي باسناده عن ابي عثمان
 الهيثمي قال عا عمر ثلثة من القراء فاستقر ايم فامر اسرعهم قراءة ان يقرأ الناس ثلاثين آية
 في ركعة واوسطهم بخمس وعشرين آية وابطأ بهم بعشرين آية قال قاضيان وقال بعضهم وهو
 رواية الحسن عن احنيفة رح يقرأ في كل ركعة عشرين آيات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا على
 الناس وبه تحصل السنة وهو الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسامية
 وآيات القرآن ستة آلاف وشي فاذا قرأ في كل ركعة عشرين آيات يحصل الختم والفضيلة في الختم مرتين

واما ما جاء
 عن النبي صلى
 عليه وسلم في
 ركعة من الوتر
 كما جاء في
 الصحيحين عن
 عائشة رضي الله
 عنها قالت ما
 كان رسول الله
 صلى الله عليه
 وسلم يوتر
 رمضان طاعة
 في غيره على العادة
 عشرة ركعات
 في غير الحديث
 في هذا المعنى

وينبغي للامام وغيره اذا صلى التراويح عاد الى منزله وهو يقرأ القرآن ان يصل على عشرين ركعة في كل ركعة عشر آيات احراز الفضيلة وهي الختم مرتين انتهى وفي الهداية اكثر المشايخ على السنة فيها الختم فلا يتركه لكسل القوم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام قوله ولا يترك لكسل القوم تأكيد في مطلوبية الختم وانته تخفيف على الناس لا تطويل كما صرح به الهداية وان كان امام مسجد حيه ولا يختم فله ان يتركه الى غيره انتهى ومنهم من استحبه الختم ليلة السابع والعشرين رحمه الله ان ينال ليلة القدر ثم اذا ختم قبل آخره لا يكره له تركه التراويح فيما بقي لاها شرعت لاجل ختم القرآن مرة قاله ابو علي النسفي قيل يصليها ويقرأ فيها ما شاء ذكره في الذخيرة واذا اقترب هذا فلا يخفى ما في نقل المتن عن الفتاوى من التساهل ولعل لفظ ثلثين وقع سهوا من الكاتب وانما هو عشر آيات فان ظاهر قوله حتى يقع به الختم يدل عليه الافقوع الختم ليس موقوف على قراءة الثلثين لحصوله بالعشرة والله سبحانه اعلم ثم الذي ينبغي في هذا الزمان ان يفعل كما قال قاضيخان لا يحرم ثواب السنة ان كسل عن احراز الفضيلة مرتين قال قاضيخان والرهاد واهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشر ليال وعن حفيظة رحم انه كان يختم في شهر رمضان احدى وستين ختمة ثلثين في الليالي وثلثين في الايام وواحدة في التراويح وعنده انه صلى ثلثين سنة الفجر بوضوء العشاء انتهى والمشهور عنه انه صلاها كذلك اربعين سنة وقال ايضا ولو قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات فان كان القوم يملون من القراءة في التراويح فلا بأس بذلك لكن يكون لهم ثواب الصلوة لا ثواب الختم وقد ذكرنا ان السنة هو الختم في التراويح وعن ابي البركات اسكاف انه سئل يجعل الامام للفريضة قراءة حلقة او يخلط فيقرأ البعض الفريضة والبعض في التراويح قال يميل الى ما هو اخف على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح ايزيد عليهم يقتصر قال ان علم ان لا يثقل على القوم يزد من الصلوة والاستغفار وان علم انه يثقل على القوم لا يزد ويلقى بالشاء في كل شفع انتهى وذكر ابن الهمام وغيره في شرح الهداية انه لا يترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها فرض لله عند الشافعي رحم او سنة اى عندنا ولا يتركه السان للجماعة كالسبحة واذا غلط فترك سورة او آية وقرأ ما بعد ها فالمستحب له ان يقرأ المتروكة ثم المقررة ليكون على الترتيب قالوا لا ينبغي للقوم ان يقدر موا في التراويح الخوضون ولكن يقدر موا الدرس تخوان فان الامام اذا كان يقرأ به وحسن يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذلك لو كان غير اخف قراءة واحسن الكل في فتاوى قاضيخان ولو لم رجل في التراويح ثم اقتدر في تلك الليلة ايضا لا يكره له ذلك كما وصل في المكتوبة اماما ثم اقتدى فيها متفلا بامام آخر وهذا لان صلوة النقل غير التراويح ونحوها بالجماعة انما تكره اذا

يجعل الامام الفريضة
قراءة حلقة او يخلط
فيقرأ البعض في الفريضة
والبعض في التراويح

كان الامام والفتنة مع امتنفلين به وكان على سبيل التداي بان يجتمع جمع كثير فوق الثلاثة
 حتى لو اقتت واحد واثنان لا يكره وفي الثلاثة اختلاف المشائخ وفي الاربع يكره اتفاقا ذكره في الكافي
 وغيره وكوام في التراويح مرتين في مسجد واحد كره وكذا لو صلاها مرتين ما موما في مسجد واحد
 وان صلى في مسجدين اختلف المشائخ فيه حكى عن ابي بكر الاسكاف انه لا يجوز تراويح اهل
 المسجد الثاني واختاره ابو الليث وقال ابو نصر يجوز لاهل المسجدين جميعا كما لو اذن وقام
 وصلى في مسجدين جميعا فانه لا يكره وانما يكره اذا اذن واقام ولم يصل فكذلك في التراويح وايضا
 ان هذا بناء على صحة التراويح بنيت النفل الطلق وعدمها وقد علم في موضعه ذابلق الصبي
 عشر سنين قام البالغين في التراويح يجوز قال نصير بن يحيى لان يومين بالصلوة ويضرب عليها
 فكان حكم البالغ من هذا الوجه لا انه لا يصح اقتداءهم به في الفرض لان صلواته تقع نفلا فتكون
 اقتداء المفترض بالنفل بخلاف اقتداءهم في النفل وذكر في بعض كتب الفتاوى انه لا يجوز
 ان يؤم البالغين في التراويح ايضا وهو المختار وقال شمس الائمة السرخسي هو الصحيح ذلك
 لان نفل البالغ اقوى لان نصير لا زما عليه بالشرع بخلاف الصبي فيلزم من اقتداءهم به بناء القوي على
 الضعيف هو غير جائز عندنا وان صلى اربع ركعات بتسليمة واحدة والحال انه لم يقعد على ركعتين منها
 قد والتشهد تجزئ الاربع عن تسليمة واحدة اي عن ركعتين عند حنيفة وابي يوسف وهو
 المختار واختاره الفقيه ابو جعفر وابو بكر محمد بن الفضل قال قاضيان هو الصحيح لان القعد على اس
 الثانية فرض التطوع فاذا تركها كان ينبغي ان تفسد صلواته اصلا كما هو قول محمد ونفرجه و
 هو القياس وانما جاز على قول حنيفة وابي يوسف استحسانا فاخذنا بالقياس في فساد
 الشفع الاول بالاستحسان في حق بقاء التيممة واذا بقيت شروعه في الشفع الثاني قد اتمه
 بالقعدة فجاز عن تسليمة واحدة وقال الفقيه ابو الليث تنوب عن تسليمتين الصحيح الاول لو
 قعد على اس الركعتين جازت عن تسليمتين بالاتفاق واذا فرغ من قراءة التشهد بنظر يكره ان
 علم انه ان زاد عليه شغل على القوم لا يزيد الدعوات الماثورة وفي تخصيص الدعوات اشارة
 الى انه يزيد الصلوة على ما قد مناه الا انه يقتصر فيها على قول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 لانه هو المفروض عند الشافعي رحمه الله تعالى وبه تنادي السنة عندنا فلا يزيد الى تمامها ان كان يشغل
 عليهم ولو تذكروا التسليمة كانوا قد سهوا عنها فتذكروها بعد ما صلى صلواته واختلف المشائخ
 في انهم هل يصلون تلك التسليمة بجماعة او منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون
 تلك التسليمة بجماعة لانها فاتت عن عملها والجماعة انما شرعت في التراويح اذا كانت في محلها
 قال احمد والشهيد يجوز ان يقال يصلى تلك التسليمة بجماعة لان وقتها باق لان الليل كله بعد

العشاء وبعد الوتر وقبله سواء على المختار كما تقدم وقوله يجوز ان يقال شارة الى انه لا بد من
 عن الامتياز في هذه المسئلة وانما هو اختيار من المتأخرين بناء على ما قلنا والظاهر قول الصدق الشهيد
 لا بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهيا في الشفع الاول من التراويح
 ثم صلى ما بقى منها على وجهها قبل ان يعيد ذلك الشفع قال مشايخ البخاري يقتضي الشفع
 الاول لا غير لان كل شفع صاوة علمية وقد خرج من الشفع الاول بشروع الشفع الثاني فلا يفيد
 ما بعد الشفع الاول فلا يلزمه الاضاؤه وقال مشايخهم قد عاينوا الكمال في كل التراويح لساد
 كلها لان ذلك السلام لا يخرج من حرمة الصلوة لكونه سهوا فاذا قام الى الشفع الثاني صح شرعه
 فيه وكان قصده فيه على الثالثة فاذا سلم كان سلامه سهوا بناء على السهول الاول فلم يخرج من
 الصلوة ويصح شرعه في الشفع الثالث وحصل فتوده وسلامه فيه على الخامسة سهوا وهكذا
 الى آخر الاشفاغ فقد ترك القعدة على الركعتين في الاستفاعة كلها فقصده باسرها وقيد بالسلم
 ساهيا لا نه لو سلم عيدا وفعل بعد سلامه سهوا فاعلا منافيا للصلوة من كلام ونحوه لا يلزم الاضناء
 الشفع الاول اجماعا والخروج من تحريمه بذلك وصحة استينافه ما بعده وقدم من التوجيه المذكور
 الحكم مقيد بما اذا لم يتذكر انه سلم في الاول على رأس الركعة الى ان انقضى التراويح حتى لو علم انه ساهيا
 وسلم على ركعة واحدة صح ما صلاها بعد لعلم شوكر كعتين لكون سلامه بعدهما عدا لا سهوا
 فكان محرجا عن التحريم وان كان على وتر فليتامل **فروغ** فانتة تر وحة وتر وحيثان قائم الامام
 الى الوتر ذكر في واقعات الناطق عن عبد الله الزعفراني انه يترجم الامام ثم يقضي ما فاتته ولا
 لم يصل الفرض مع الامام فمن عين الامة الكريسي انه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا
 لم يتابعه في التراويح لا يتابعه في الوتر وقال ابو يوسف البلال في اذ صلى مع الاطوام شيئا من
 التراويح يصل مع الوتر وكذا اذا لم يدرك معه شيئا منها وكذا اذا صلى مع غيره له ان يصل
 الوتر معه وهو الصحيح ذكره ابو الليث وكذا قال ظهير الدين لم غنياني لو صلى العشاء وحده فله
 ان يصل التراويح مع الامام وهو الصحيح حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الفرض وشع في التراويح
 فانه يصل الفرض اولا وحده ثم يتابع التراويح وفي القنية لو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم
 ان يصل التراويح جماعة لا هاتيم للجماعة تام المقتضى في القعود ثم استيقظ بعد سلام الامام
 ولم يدرك العينين في امامه فانه يتشهد ويسلم ويتابع فيما بقى وليس عليه شيء مالم يعلم بفوت ولو صلى
 التراويح قاعدا من غير عذر قيل لا يصح ولا يكون تراويح ركعتي الفجر والصحيح الجواز في التراويح
 بخلاف سنة الفجر ولكن لا يستحب بلا عذر فان صلى الامام التراويح قاعدا بعد ركعة غير ركعة الفجر او ركعة غير ركعة
 فيها قال بعضهم لا يصح عند سجدة وهم يصح عند سجدة فقال بعضهم لا يصح عند سجدة لكونه هو العجز لهم

وقام الامام الى الوتر والاخر
 فانتة تر وحة وتر وحيثان
 قائم الامام الى الوتر والاخر

لو قعد واحداً اقتداء بهم عند ايضا فاذا قاموا كان ولي ثم اختلف في استحباب قال بعضهم المستحب
 يقعد احترازا عن صورة الخالفه وقال القاضي الامام ابو علي النسفي يستحب لهم القيام في
 قوتها والقعود في قول محمد بن اذكر ابو سليمان عن محمد بن ابراهيم عن رجل ام قوما قاعدا
 في شهر رمضان يعني في التراويح ايتوم القوم قال نعم في قول اخيفته وابي يوسف رحمه فقال
 بعض المشائخ انها خصا بالذكور لان عند محمد لا يصح اقتداء بهم بالقاعد وقال بعضهم
 بل لان المستحب لهم عند ان يقعدوا وقال قاضي خنجان ويكره للمقتد ان يقعد في التراويح
 اذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التكاسل والتشبه بالمنافقين قال الله تعالى واذا
 قاموا الى الصلوة قاموا كسالى كذا اذا غلب النوم يكره له ان يصلي مع النوم بل ينشأ حتى يستيقظ
 لان في الصلوة مع النوم قسا ونافخة وترك التدبر وكذا لو صلى على سطح المسجد من شد الحر
 اى يكره لقوله تعالى قل نار جهنم اشد حرا لو كانوا يفقهون انتهى في القنية امام يصلي التراويح
 على سطح المسجد اختلف في كراهته والاولى ان لا يصلي عليه عند العذر فكيف بغيره وفيها اقتداء
 به على من ان من التراويح فاذا هو وترتبه معه ويضم اليها رابعة ولو افسد هالك شي عليه
 والوتر ثلث ركعات انما ذكر الوتر مع النوافل لانه مثلها من حيث التثبوت بالسنة وملتقى بها في كثير
 من الاحكام كوجوب القراءة في جميع ركعاته وعدم الاذان والاقامة له ونحو ذلك وذكره عقيب
 التراويح لمناسبة لها في ادائه بالجماعة في رمضان والكلام فيه في مواضع الاول في صفة
 وهي انه واجب عند اخيفته رحمه وذكر في المحيط عنه ثلث روايات في رواية انه فريضة وهو
 قول زفر رحمه وقال ابو بكر الغزالي في المعادضة مال سبحانه واصبغ من الماء الكثرة الى جوبه يريد
 الفرض وحكى عن ابي بكر انه واجبه فرض ومسكى ابن بطال في شرح البخاري عن ابن مسعود
 حذيفة والتخمي انه واجب على اهل القرآن دون غيرهم والراد بالوجوب الفرض واختار
 الشيخ علم الدين السخاوي المقرئ انه فرض وعمل فيه جزء وساق الاحاديث الدالة على فرضيته
 ثم قال فلا يرقاب ذو فهم بعد هذا الفالحقت باصلوات الخمس في المحافظة عليها وفي
 المخفي عن الامام احمد من ترك الوتر عمدا فهو رجل سوء ولا ينبغي ان تقبل شهادته و
 الرواية الثانية انه سنة مؤكدة وهو قوتها وعليه اكثر العلماء والرواية الثالثة انه
 واجب وهي آخا قولهم قال في المحيط وهو الصحيح وقال قاضي خنجان هو الاصح قال في
 التحفة ثم رجع زفر فقال انه سنة ثم رجع وقال واجبا استدلالا اكثر بمحدث
 الاعرابي هل على غيرهن فقال عليه السلام لا الا ان تطوع فانه ينفي الفرض والوجوب
 وقوله عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله عليكم الحديث ويقعله عليه السلام اياه

على الرحلة وهو ما خرجاه في الصحيحين عن ابن عمر أنه عليه السلام كان يوتر على البعير والفرس
لا تؤدي على الرحلة من غير غدر ومعاملة معاملة السنان من أنه لا يؤذن له ولا يقام بها
ولا يحنيفة رح ومن وافقه حديث ابن عمر أنه عليه السلام قال جعلوا آخر صلواتكم بالليل
وتراً متفق عليه امر وهو عند العلماء عن القرينية للوجوب قوله عليه السلام الوتر حق فمن لم
يوتر فليس مني رواه أبو داود من حديث ابن المنيب عبد الله العتكي عن بريدة عن أبيه و
رواه الحاكم وصححه وقال ابن المنيب وثقة ابن معين أيضاً وقال ابن حاتم سمعت أبي يقول صل
الحديث وانكر على البخاري دخاله في الضعفاء وتكلم فيه النسائي وابن حبان قال ابن عبد
الله بن عبد لا بأس به فالحديث حسن وأخرج البزار عن حكام عن عيسى عن جابر عن أبي
عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم
وقال لا تغلر بروي عن ابن مسعود إلا من هذا الوجه فإن قيل الأمر قد يكون للنسب والحق هو
الثابت وكذا الواجب لغة فوجب الحمل عليه فعلى المعارضة ولقيام القرينية أما المعارضة فالتقدم
من حديث الأعرابي ومن فعله على الرحلة وكذا حديث معاذ حين بعثه عليه السلام إلى اليمن
وقال له فيما قال فاعلم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم واليلة متفق
عليه قال ابن حبان وكان قيل وفاته عليه الصلوة والسلام بأيام يسيرة وفي الموطأ أنه عليه
السلام قام بهم في رمضان فصلى ثمان ركعات وأوتراً متظروه من القابلة فلم يخرج إليهم
فسالوه فقال خشيت أن يكتب عليكم الوتر وأما القرينية الصادرة للوجوب إلى اللغوي فما
في السنان سوى الترمذي أنه عليه السلام قال الوتر حق واجب على كل مسلم فمن أحب أن
يوتر بخمس فليوتر ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليوتر
رواه ابن حبان والحاكم وقال على شرطهما فقد خير بعد الحكم بالوجوب ولو كان واجباً
لكان كل فصلة من المذكورة تقع واجبة على ما عرفت الواجب للخير وقد أجمعنا على عدم جوب
الخمس فلتزم صرفه إلى الوجوب اللغوي وهو مطلق الثبوت فلا يلزم منه الوجوب شرعاً
فالجواب عن حديث الأعرابي وما بعده وحديث معاذ بأنه يجوز أن يكون قبل وجوب الوتر
وأنه وجب بعد سفر معاذ وإن كان قبل موته عليه السلام بقليل فلا تعارض عن حديثه
أنه واقع حال لا عموم لها فيكون ذلك عذراً فإن الفرض يجوز على الداية لعذر الطين ونحوه
وهو أن يكون قبل وجوبه أيضاً وقد روى الطحاوي وعن حنظلة بن أبي سفيان عن نافع عن ابن عمر أن كان
يصلي على راحلته ويوتر بالأرض ويترجم أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فدل أن وتره ذلك كان
أما حاله عدم وجوبه للعذر وعن حديث الوطاب أنه أيضاً يجوز أن يكون قبل وجوبه ثم وجب

بعده أو المراد بالوتر المجموع من صلاتي الليل المختمة بوتر فانهم كانوا يطلقون عليها اسم الوتر
 لأن المجموع فرد بل هذه الإرادة ظاهرة من نفس الحديث فانه عليه السلام صلى الله عليه وسلم ثمان
 ركعات واوتر ثم قاخر في القابلة يعني عما فعله في السابقة البتة وعلل قاخره عن ذلك
 بخشية ان يكتب الوتر فكان المراد بالوتر ظاهرا الصلوة التي فعلت مختمة بالوتر ويؤيد
 ما صرح في رواية البجلي لهذا الحديث من قوله خشية ان يكتب عليكم صلوة الليل والجواب عن القرينة
 ان ذلك قبل ان يستقر امر الوتر فيجوز كونه كان اولى كذلك وفي مسلم عن عائشة انه عليه السلام
 كان يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة بوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها الا في آخرها فدل
 ان الوتر كان خمسا وقد اجمعنا على كل ركعتين وهو يفيد خلافا وفي الدارقطني انه عليه السلام
 قال لا توتر بثلاث وتر بخمس اوسبع والايتار بثلاث جائزا عما فعل ان هذا وما شاكله كان
 قبل ان يستقر امر الوتر وكيف يحل على اللغوي وهو مخوف بما يؤكده مقتضاه من قوله عليه السلام
 فمن لم يوتر فليس مني مؤكدا بالتكرار ثلثا وعدم الاذان والاقامة لكون الغالب فيه الافراد مع
 ان وقت العشاء وقت له فلا يدل على عدم وجوبه وكزوم القراءة في جميع ركعاته للاحتياط
 لتردد الواجب بين السنة والفرض فبالنظر الى الاول تجب جميعه بالنظر الى الثاني لا تجب احتياطا
 هذا وقد اولى في الكافي وغيره ما روى عن الامام انه فرض بانه فرض على ابي يعلى بفرض الفرض
 في انه مستعمل غير قابع للعشاء فلا يلزم عنده اعادته للزوم اعادتها اذا سلاها ثم فسادها
 دونه وفي لزوم الترتيب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لو تذكر صاحب الترتيب في صلوة
 فرض ان عليه الوتر تفسد تلك بتذكرة عنده وكذا لو تذكر فاتته وهو فيه يفسد ويلزم قضاء
 تلك الفاتية ثم اعادته عنده وأولو امارؤ عنه انه سنة بان المراد بثبوت وجوبه بالسنة وآما
 من حيث الاعتقاد فالصحيح انه واجب فيفسق تاركه غير المتناول ولا يكفر جاحده لان استخفافه
 حقا على المعنى الذي مر في السان الموضع الثاني في قدره وهو ثلث ركعات اسلام واحد
 وهو قول من
 على ابن مسعود وابي بن عباس وامامهم وعمر بن عبد العزيز واختاره الثوري وابن المبارك
 وهو قول من
 تمام ذكره في المعارضة وقال ابن بطلال هو قول حذيفة وابي الفقهاء السبعة و
 قول مالك في كتابه
 الشافعي رحمه الله واحدة وهو اختيار احمد لنا حديث عائشة
 سعيد بن المسيب وعند
 قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر في رمضان ولا في غيره على أحد
 عشرة ركعة يصلي اربعا فلا تسأل عن
 حسنهن وطوطين ثم يصلي ثلثا قالت فقلت
 يا رسول الله اتنام قبل ان توتر قال يا عائشة
 ان عيني تنامان ولا ينام قلبي رواه البخاري
 مسلم والترمذي وقال حديث صحيح فلو كانت الثلث
 تسليمتين لقالت ثم يصلي ركعتين

ثم واحدة لهما فصلت وعنها انه عليه السلام كان يوتر بثلاث لا يفصل فيهن رواه النسائي ولمحمد
ولقظه كان لا يسلم في ركعة الوتر قال النووي اسناده حسن قال رواه البيهقي في السنن الكبير واسناده
صحيح وعنها انه عليه الصلوة والسلام كان يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بفاتحة الكتاب بسم اسم ربك
الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكفرون وفي الثالثة بقل هو الله احد الموعودتين رواه اصحاب السنن الاربعة و
ابن حبان صحيح والحاكم في المستدرک وعن ابى بن كعب انه عليه السلام كان يقرأ في الوتر بسم اسم ربك بالاعلى
وفي الثانية بقل يا ايها الكفرون وفي الثالثة بقل هو الله احد ولا يسلم الا في آخرهن واما نحو قوله عليه السلام
صلوة الليل مثني مثني فاذنحت احدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر ما قد صلى فلا دلالة فيه على ان الوتر واحدة
بجرمية مستقلة فذبحتم ان المراد صلى واحدة متصلة فلا يقاوم الصراط التي ذكرناها وغيرهما مما يطول ذكره
مع ان اكثر الصحابة عليه قال الطحاوي ثنا ابو بكر ثنا ابو خالد قال سالت ابا العالى عن الوتر فقال علمنا انما
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوتر مثل صلوة المغرب هذا وتر الليل وهذا وتر النهار وعن عبد الله بن
مسعود الوتر ثلاث كوتر النهار صلوة المغرب قال البيهقي هذا صحيح وقد روى مرفوعا لكن باسناد مضعف
يحيى بن ابى الحواري في نهج الذي فعنه عن الاعمش عن ابن مسعود عنه عليه الصلوة والسلام قال قيل سلنا ذلك
لكن لا يدل على النقيصة الواحدة بل انما يدل على فضلية الثلاث وانتم تدعون عدم اجزاء الواحدة فلا
يطابق دعواكم قلنا عدم اجزاء الواحدة لما روى محمد بن كعب القرظي ان النبي صلى الله عليه وسلم اعلم في التبريد
وعن ابن مسعود ما اخبرت ركعة قط واوتر سعد بن ابى وقاص بركعة فانكر عليه ابن مسعود وقال ما
هذه التبريد التي لا تعرفها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البسوط عن عمر انه لما راى سعدا يوتر بركعة قال
ما هذه التبريد التي لا تعرفها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البسوط عن عمر انه لما
راى سعدا يوتر بركعة قال ما هذه التبريد لتشفعها اولاد ذينك وما ورد عنه عليه السلام من الوتر
بخمسة سبعة ونحو ذلك فالجواب عنه قد تقدم من الحمل على ما قبل الاستقراء وعلى فصل الثنتين او
الرابع او نحوها عن الثلاث او بان المراد من الوتر مجموع صلوة الليل مع الوتر على ما مر مما يظهر يادى
تأمل في سياق الكلام الموضع الثالث في القراءة فيه وهو ما قال يقرأ لفاتحة والسورة في جميع
ركعاتها وقد تقدم ان ذلك للاحتياط والسحب قراءة بسم اسم في الاول وقل يا ايها الكفرون في
الثانية وقل هو الله احد في الثالثة لما تقدم من حديث عائشة رضي الله عنها ان فيه في الثالثة قل
هو الله احد والموعودتين ولم يجعل اصحابنا بتلك الزيادة تحمدا عن اطالة التثنية على الثانية
اخذ برواية ابى بن كعب المتقدم وبما روى ابو حنيفة رحم في مسنده عن حماد عن ابراهيم عن
الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في القراءة بسم اسم
ربك بالاعلى في الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد والموضع الرابع في

عن ابى بن كعب
عن ابى بن كعب

عن ابى بن كعب
عن ابى بن كعب

قنوته وهو ما قال ويقنت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة خلافا للشافعي وخلافه
 في موضعين الأول كونه قبل الركوع فان عنده بعد والثاني كونه في جميع الستة فانه في النصف
 الاخير من رمضان فقط له في الأول ما روى الدارقطني عن سويد بن غفلة قال سمعت ابا بكر
 عمرو وعثمان وعليهما يقولون قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك
 وما روى الحاكم وصححه عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات اقولهن
 في وترى اذ رفعت راسي لم يبق الا السجود اللهم اهدني فيمن هديت الى آخره وسند كره انشاء
 الله تعالى ولنا ما رواه النسائي وابن ماجه ثنا علي بن ميمون الرقي ثنا محمد بن يزيد عن سفيان
 عن زبيد اليامي عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابزي عن ابي عن كعب بن ربيعة عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوتر فيه ثلث قبل الركوع اللفظ لابن ماجه واللفظ للنسائي كان يوتر بثلاث يقرأ في الأولى
 سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ويقنت قبل الركوع
 وزاد في سنته فاذا فرغ قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات يطيل في آخرهن يعني صورة انتهى و
 كون الهمش وشعبه وعبد الملك بن ابى سليمان وجريون حازم رواه هذا الحديث عن يزيد اليامي
 ولم يذكر هذه الزيادة وهي يقنوت قبل الركوع لا يقيد فيكون سفيان ثقة وزيادة الثقة مقبولة
 وقد اخرج الخطيب في كتاب القنوت له ثنا ابو الحسن احمد بن محمد الاهوازي انا احمد بن محمد
 بن سعيد ثنا احمد بن الحسين بن عبد الملك ثنا منصور بن ابي بريقة عن شريك عن منصور
 عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل
 الركوع وذكره ابن الجوزي في التحقيق وسكت عنه واخرج ابو نعيم في الحلية عن عطاء بن مسلم ثنا الامام
 بن السيب عن حبيب بن ابي ثابت عن ابن عباس قال اوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث قنت
 فيها قبل الركوع واخرج الطبراني في الاوسط ثنا محمود بن محمد المروزي ثنا سهيل بن عباس التميمي
 ثنا سعيد بن سالم القداح عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر
 ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع فقد حصل تطاير كثير بطرق كل منها اما احسن او صحيح وما
 روى عن انس انه عليه الصلاة والسلام قنت بعد الركوع فالمراد منه ان ذلك كان شهرا فقط بايل
 ما في الصحيح عن عاصم الاحول سال انس عن القنوت في الصلاة قال نعم فقلت كان قبل الركوع
 او بعد قال قبله قلت فان فلانا اخبرني عنك قلت بعد قال كذب انما قنت عليه السلام بعد
 الركوع شهرا انتهى وعاصم ثقة جدا واخرج ابن ابى شيبه ثنا يزيد بن هارون عن هشام بن عمار
 عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقننون في
 الوتر قبل الركوع فهذه تعارض رواية الدارقطني ويسلم الباقي عن المعاصرة واما حديث الحسن

فليس فيه دلالة على العموم فيحتمل ان يكون التعليم كان في ذلك الشهر الذي ذكره نزل الله سبحانه
اعلم وكنه في الثاني ما روى ابو داود ان عجمهم الناس على ابي بن كعب فكان يصلي عشرين ليلة
من الشهر يعني رمضان ولا يقنت رح الا في النصف الثاني فاذا كان العشر الاوخر تخلف فصل
في بيته واخرج ابن عكبر بطريق ضعيف عن انس كان عليه السلام يقنت في النصف الاخير وكان
ما اخرج اصحابه الى السان الاربعة عن يزيد بن ابي حريم عن ابي الجوزاء عن الحسن بن علي قال
علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما أقولهن في الوتر وفي لفظ قنوت الوتر اللهم اهدني
فيمن هديت الم وآخري الاربعة ايضا وحسنه الترمذي عن علي انه عليه السلام كان يقول
في آخر وتره اللهم اني اعوذ بك برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك واعفوك
منك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وفيما تقدم من الخلافة قبلها ما هو ارجح
الدلالة على المواظبة فارجم اليه والقنوت فيما استدله به يحتمل طول القيام فانه يقال عليه تخصيصا
لنصف الاخير بزيادة الاجتهاد على ان الاول منقطع لانه رواية الحسن البصري ان عجمهم الناس النصف الاخير
لم يدركه عمر بل ولد لستين بقية من خلافة والثاني ضعيف باي عاتكة ضعيف اليه في قولنا هو
قول ابن مسعود والحسن والفتح وابن المبارك وابي ثور وعامة اهل العلم حتى قال الطحاوي ولم
يقبل بالقنوت في النصف الاخير من رمضان فقط الا الشافعي رح والليث لكن نقل السروجي انه مروى
عن علي وابي واين سيرين ورواية عن مالك واحمد رح ثم اذا اراد القنوت كبر ورفع يديه عندنا
وذكر ابو نصر الاقطعي في شرح القدرى ان المزني قال زاد ابو حنيفة رح تكبيرة في القنوت لم تثبت في
السنة ولا دل عليها قياس قال وهذا خطأ منه فان ذلك مروى عن علي وابن عمر والبراء بن عازب
والقياس يدل عليه فان التأكيد للفصل والانتقال من حال الى حال وحال القنوت مخالف
لحال القراءة وقال احمد اذا قنت قبل الركوع كبر قال ابن قدامة في المغني قد روى عن عمر انه
كان اذا فرغ من القراءة كبر وفي ذلك خيرة رفع يديه حذاء اذنيه وهو مروي عن ابن مسعود
وابن عمر وابن عباس وابي عبيد واسحاق وقد تقدم والقنوت قيل ليس فيه عاء موقت اي
معين ويكره ان يوقت لانه اذا وقت يجري على اللسان من غير احضار قلبك صدق رغبته
فلا يحصل به المقصود والصحيح ان ذلك اي عدم التوقيف انما هو فيما عدا المأثور لان الصحابة اتفقوا
عليه لانه يجرى على اللسان ما يشبه كلام الناس اذ لم يوقت والدعاء روى بالفاظ مختلفة
واحسنها انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونشتي
عليك الخير ونشكرك ولا نكفرك ونخلم ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد
والك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخمد ونرجو اجهتك ونخشى عذابك ان عذابك

بالكفار ملحق وفي الأذكار عن عمر الله أن استعينك الخ وأخرج أبو داود في الراسيل عن خالد بن أبي عمران قال بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو علي مضر إذا جاءه جبرائيل فأوى إليه إذا سكنت فسكت فقال يا محمد إن الله لم يبعثك سبباً أبداً ولا عانا وإنما بعثك رحمة ليس لك من الأمر شيء إلا يترجم عليك القنوت اللهم أنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونخضع لك ونترك من يفجر بك اللهم إياك نعبد الخ إلا أنه ذكر موضع فخشى الخوف والآولي أن يضم إليه ما تقدم عن الحسن أنه قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمة أقولها في الوتر اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت بأدلك فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضى عليك أنه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت رواه الأربعة وحسنه الترمذي كما تقدم ورواه ابن حبان والبيهقي وزاد فيه بعد واليت ولا يعز من عاديت وزاد النسائي بعد وتعاليت وصلى الله على النبي وقال النووي سنده صحيح وأحسن ورواه الحاكم وقال فيه إذا رفعت رأسي ولم يبق إلا السجود كما قد مناه وما عدا هديت فلا توفيت فيه فنه ما تقدم من رواية الأربعة أنه عليه السلام كان يقول اللهم إني أعوذ بك من سخطك الخ ومنه ما من عمر أنه كان يقول بعد أن عذابك الجحد بالكفار ملحق اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والقلوبهم فاصلي ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة أهل الكتاب الذي يكذبون رسلك ويقاتلون أوليائك اللهم خالف بين كلهم وازلزل أقدامهم وانزل عليهم بأسك الذي لم يرد عن القوم المجرمين وغير ذلك من الأدعية التي لا تشبه كلام الناس ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتينا في الدنيا أحسنه وفي الآخرة أحسنه وقناعاً في النار وقال أبو الليث يقول اللهم اغفر لي يكرها ثلثاً وقيل يقول يا رب يكرها ثلثاً ذكره في الذخيرة تنبيهه لا يقنت في صلاة غير الوتر عندنا وهو مروي عن عمر وابن عباس ومسعود بن عباس وأبي درداء وقال مالك وأحمد والشافعي رحم يقنت في الفجر وهو قول الحسن بن أبي ليلى أنهم ملأوه عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا قال النووي ورواه الحاكم في كتاب الأربعة وعشرين وقال حديث صحيح وقال الحازمي في الناسخ والمنسوخ أنه يؤتى القنوت في الفجر عن الظن الأربعة وغيرهم كعمار بن ياسر وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري وابن عباس في صلاة الفجر والبراء بن عازب وأنس وسهل بن سعد الساعدي ومعاوية بن أبي سفيان وعائشة وذهب إليه أكثر الصحابة والتابعين ذكره جماعة من التابعين انتهى وإنما أخرج أبو خيفة رحمه عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن خليفة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقنت في الفجر قط إلا شهراً واحداً لم يقبل ذلك ولا بعد وإنما أتت في ذلك الشهر يدعو على الناس من المشركين وهذا حديث صحيح لا غبار عليه ما استدلوا به من حديث أنس عن عائشة

من أحسن القنوت
ربنا آتينا في الدنيا
حسنت وفي الآخرة
حسنة وفي غداً
النار

الطبراني ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا شيبان بن فروخ ثنا غالب بن فرقان الطحان قال
كنت عند انس بن مالك شهر بن فلم يقنت في صلوة الغداة وأذا تعارضن وأيتا قول انس وفعله
سلم ماروينا من المعارضة ويحل ذلك أما على ان المراد بالقنوت طول القيام فانه يطلق عليه
ايضا كما في الصحيح عنه عليه الصلوة والسلام افضل الصلوة طول القنوت ولا شك ان صلوة
الصبح اطول الصلوة قياما او يحل على قنوت النوافل كما اختار بعض اهل الحديث انه عليه السلام
لم يزل يقنت في النوافل وكيف لا يحل على ذلك وعلى الغلط وقد روى شيبان عن قيس بن
الربيع عن عاصم بن سليمان قال قلنا لانس بن مالك ان قوما يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يزل يقنت في الفجر فقال كذبوا انما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا واحدا يدعو
على احياء من المشركين وروى الخطيب في كتاب القنوت من حديث محمد بن عبد الله الانصاري
ثنا سعيد بن عروبة عن قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت الا اذا علق
اودع عليهم وهو سند صحيح قاله صاحب تنقيح التحقيق واما ما اخرج فيه عن انس فقد شنع
عليه ابو الفرج بن الجوزي بسببه بلغ فيه الغاية ونسبه الى ما ينبغي ذكره بسبب انه يعلم انها
باطلة وقد اشتهر بعض الرواة فيها بالوضع وقد قال عليه السلام من حدث عني بعد
يروي انه كذب فهو احد الكاذبين وفي الصحيحين ان عليه السلام قنت شهرا يدعوا على قوم من العرب
ثم تركه واخرج ابن حبان عن ابراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن سلمة عن ابى هريرة
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنت في صلوة الصبح الا ان يدعوا لقوم او على
قوم وهو سند صحيح وعن ابى مالك سعد بن طارق الاشجعي عن ابيه صليت خلف النبي
عليه السلام فلم يقنت وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت
خلف علي ولم يقنت ثم قال يا بني انها بدعة رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وقال
حديث حسن صحيح ولفظ ابن ماجه عن ابى مالك قال قلنا لابي يا ابت انك قد صليت
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر وعثمان وعلى بالكوفة نحو من خمس سنين
كانوا يقنتون في الفجر قال اي بني محمد وبهذا ظهر خطأ نقل الحازمي القنوت عن الخلفاء
الاربعة وقال حافظ بن مندة رواه يعني حديث ابى مالك جماعة من الثقات منهم ابو عوانة
وابن ادريس وابن عبد الواحد وحفص بن غياث واخرج ابو مسعود الرازي في اصول
السنة وجعل اول حديث من باب من قال ان القنوت محدث وانه عليه السلام قنت شهرا
ثم ذكره وقال الترمذي والعمل عليه عند اكثر اهل العلم وهذا يعارض قول الحازمي ان القنوت
من هب اكثر الصحابة والتابعين وقد خرج ابن ابى شيبة عن ابى بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم

كانوا لا يقنتون في الفجر وأخرج عن علي أنه لما قنت في الصبح انكر الناس عليه فقال ستصبرا
 علي عد وفا وفيه انكر ان كان منكرا عند الناس وليس الناس اذ ذلك الا الصلابة والتابعين
 وأخرج ايضا عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير انهم كانوا لا يقنتون في صلاة
 الصبح اي الفجر وأخرج عن ابن عمر انه قال في قنوت الفجر ما شهدت وما علمت وما اسند البخاري
 عن سعيد بن المسيب انه ذكر له قول ابن عمر هذا فقال اما انه قنت مع ابيك لكنه نسي لم اسند
 عن ابن عمر انه كان يقول كبرنا ونسبنا ايتوا سعيد بن المسيب فسلوه ان صم فهو ظاهر
 الدلالة على ان المراد قنوت النوازل والا فكل يتوهم عاقل ان امر من امور الصلوة يفعل كل يوم
 ينساه ابن عمر ويقول ما شهدت وما علمت او من هو ادنى منه يراى بل انما يطرق النسيان
 الى ما يكون فعله في بعض الاحيان ووقوعه في بعض الاوقات وبهذا يقطع كل عاقل تأويله
 للتعصبات القنوت لو كان سنة رابتة يفعله عليه السلام كل صبح يجهري يؤمن من خلفه كما قال الشافعي
 او يسر به بحيث يقطع القراءة الجهرية ويلبث مليا كما قال مالك الى ان توفاه الله تعالى لم يخبرني
 في هذا الاختلاف بل كان وسيلة ان ينقل كقنوت جهرا للقراءة ومخافتها ونحو ذلك وان جميع
 ما ورد من قنوت وقنوت الخلفاء الراشدين وغيرهم مما اختلف فيه انما هو قنوت النوازل
 فانه محل الاجتهاد وان حديثنا ان علي عليه الصلوة والسلام لم ينزل يقنت حتى فارق الدنيا
 ونحوه مما عن الصحابة يشبهه فانه روى عن ابي بكر انه قنت عند محاربة سليمة وكذلك قنت
 عمر وكذلك علي ومعاوية عند محاربتهم اوحديث ابي حنيفة روى وغيرهم ان علي عليه السلام قنت شهرا
 لم يقنت قبله ولا بعده يفيد فوجب كون بقاء القنوت في النوازل امر اجتهاد فيه ذلك انه لم يؤثر
 عنه عليه السلام انه قال لا قنوت في نازلة بعد هذه بل مجرد عدم بعد ما في صحة الاجتهاد بان
 يظن ان ذلك انما هو لرفع شرعيته ونسخته نظرا الى سبب تركه عليه السلام وهو انه لما نزل ليس
 لك من الامر بشئ ترك او انه لعدم وقوع نازلة تستدعي القنوت بعد ما فتكون شرعية مستمرة
 وهو محل قنوت من قنت من الصحابة بعد وفاته عليه السلام وهو من هبنا وعليه
 الجمهور قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي انما لا يقنت عندنا في صلاة الفجر من غير بليية فاذا وقت
 قنته او بليية فلا بأس به فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم واما القنوت في الصلوة كلها عند
 النوازل فلم يقل به الا الشافعي به وكانهم حملوا ما روى عنه عليه السلام انه قنت في الظهر
 والعشاء على ما في مسلم وانه قنت في المغرب ايضا على ما في البخاري على النسخ لعدم
 ورود المواظبة والتكرار الوارد في الخبرين عن علي بن عبد الله سيما انه لم يوضع
 الخامس اداثر بالجماعة والاجماع على ما ذكره الصنف من قوله ولا يصح اي الوتر جماعة الا في شهر

رمضان ومعناه الكراهة دون عدم الجواز لانه نفل من وجه لا نعلم ينقل عن النبي عليه السلام والله
 ولا عن أحد من الصحابة فتكون بدعة مكروهة وإما في رمضان فلا خلاف في
 نفى كراهة الجماعة فيه ولكن اختلف في الأفضل ففي فتاوى قاضي خان الصحيح ان الجماعة أفضل
 لانه لما جازت الجماعة كانت أفضل اعتبارا بالكتابة وفي النهاية بعد ما حكى هذا قال ولقد
 علمنا ان يوتر في منزلة لا بجماعة لان الصحابة لم يجتمعوا على الوتر بجماعة في رمضان كما اجتمعوا
 على التراويح لان عمر كان يومهم فيه في رمضان ابى بكر كان لا يؤمهم انتهى قال ابن الهمام وانت
 علمت مما قد مناه انه عليه السلام كان او ترجم ثم بين العذر في تأخيره عن مثل ما صنع فيها
 مضى فكأن فعل الجماعة في النفل ثم بيان العذر في تركه واجب سنيتها فيه فكذا لك الوتر
 بجماعة فان الجاري فيه مثل الجاري في النفل بعينه وكذا ما نقلناه من فعل الخلفاء يفيد لك
 فعل من تأخره عن الجماعة فيه وجب ان يصلي آخر الليل فانه افضل كما قال عمر والتي ينامون عنها
 افضل وعلم قوله عليه السلام اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وتاخره لك فلا يدرك لك على
 ان الأفضل فيه ترك الجماعة لمن احب ان يوتر اول الليل كما يعطيه اطلاق جواب هؤلاء الوضع
 السادس في بقاء مباحث القنوت مما يتعلق بالمتابعة فيه والمجهر به وغير ذلك المسبوق
 في الوتر يقتضيه مع الامام ولا شك ان هذا على القول بان المقتدى يقتضيه الصحيح مما سبقت
 فيه من الخلاف ان شاء الله تعالى فاذا قنت مع الامام لا يقتضيه بعد ها اي بعد اربعة التي قنت
 فيها مع الامام لانه قنت في موضعه لانه آخر صلواته وما يقضيه او لها حكم في القراءة وما يشبهها
 وهو القنوت واذا وقع في موضعه بيقين لا يكره ان تكرر غير مشروع وان شك انه في الركعة
 الثالثة من الوتر ام في الركعة الثانية منه ولم يترجم ظنه باحد الامرين فانه ينبغي على الأقل فيصلي
 الركعة التي هو فيها ويقعد ثم يصلي ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت الثانية يقتضيه مرتين
 مرة في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال انها الثالثة ومرة في التي بعدها لاحتمال انها هي الثالثة
 وتلك كانت ثانية وذلك لان تكرار القنوت في موضعه مكروه كما مر في المسئلة الاولى لو كرهه كان ذلك
 تكراره في موضعه وفي المسئلة الثانية لم يقع احدهما في موضعه كذا في بعض النسخ و مراده ان احدهما
 وقع في موضعه احدهما لم يقع في موضعه والعبارة لا تساعد وفي بعضها لم يقع الاحدهما في موضعه
 وهو المناسب المراد وكذا الحكم لو شك انه في الاولى والثانية يقتضيه في كل ركعة تجعلها ثالثة هذا
 لكن قولهم في مسئلة المسبوق انه لو كرر يكون تكرار في غيره موضعه فيكره غير سديد لان الركعة التي قنت فيها
 لسبوق مع الامام هي آخر صلواته في موضع القنوت وغيرها ليس موضعه فلو كرر لا يكون تكرار في
 موضعه بل احدهما في موضعه فحسب ان يقال ان تكراره مع العلم بوقوعه في موضعه مكروه بخلاف ما اذا لم

عا
 فانه
 انتهى

ن
 تعية

لا يكره

نبي

يحتمل

يعلم بوقوعه في موضعه فانه اذا القنوت التأخر بين ان يكون واجبا يتقديران الاول لم يكن في موضعه
 وثان ان يكون مكروها يتقديران الاول موقع في موضعه ما دار بين كونه واجبا وبين كونه مكروها
 اخذ به احتياطاً بخلاف ما دار بين كونه سنناً ومكروها فانه يتركه وذكر في الذخيرة انه ان قنت في
 الاولى او في الثانية ساهي لم يقنت في الثالثة وكذا في فتاوى قاضيان وهو مخالف لمسئلة الشك
 لكن بينهما فوق وهو ان الساهي قنت على انه موضع القنوت ولا يتكرر بخلاف الشاك الا ان هذا
 الفرق غير مفيد ذل لا عبرة بالظن الذي ظهر خطأه واذا كان الشاك بعيد الاحتمال ان الواجب يقع
 في موضعه فكيف لا يعيد الساهي بعد ما يتيقن ذلك وقد صرح في الخلاصة عن الصدق الشهيد انه
 قال في المبسوط لا يقنت ثانياً وفي الساهي يقنت ثانياً فان كان ما في الذخيرة رواية غريبة موافقة للادلة
 وتعليل قاضيان بان تكرار القنوت غير مشروع بانسائك اللهم ان يختار الشاك ايضا ان يقنت
 في الاول مما شك فيه ثم يعيد كما اختار كل من لا يحتاج الى الفرق اصلاً لان المختار ما قاله ابو حفص الكبير
 وابو علي النسفي رحمه من ان الشاك يعيد في كل ركعة يجتمعا لها ثالثاً وكذا الساهي على اختياره الصدق
 الشهيد والله سبحانه اعلم وهل يصلي في آخر القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم ام لا قال الفقيه
 ابو الليث يصلي لها من سنن الدعاء وقد تقدمت الرواية بها من طريق النسائي في حديث
 قنوت الحسن بن علي قال ابن الهمام ولا ينبغي ان يعدل على هذا القول وذكر في بعض الفتاوى بلفظ
 لا بأس فقال لا بأس بان يصلي وهو غير بعيد عن قول أبي الليث والكراد بلا بأس انه الاول في نظر
 الى الدليل لكن في فتاوى قاضيان وغيره انه اذا صلى في القنوت لا يصلي بعد التشهد وكذا
 اذا صلى في التشهد الاول سهواً لا يصلي في الاخير وهو قول لم يرو عن الائمة المتقدمين و
 ليس لقائله دليل يعتمد عليه كلام قاضيان يشير الى عدم اختياره له حيث قال اذا صلى
 على النبي عليه السلام في القنوت قالوا لا يصلي عليه في القعدة الاخيرة ففي قوله قالوا اشارة
 الى عدم استحسانه له والى انه غير مروي عن الائمة كما قلنا فان ذلك هو المتعارف في
 عباداتهم لمن استقرأها والله اعلم واختلفوا ايضا هل يجهر الامام بالقنوت ام يخافه يقال
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل يخافه كذا جرت العادة بالمخافة في مسجد الامام ابي جعفر
 الكبير تلميذ الامام محمد بن الحسن البخاري والظاهر انه يختاره وفي المحيط والامام يجهر به
 عند محمد رحمه وعند ابي يوسف رحمه لا يجهر وهو الاصح لانه دعاء وذكر وذكر في الذخيرة الخلاف
 على العكس وقال بعض المشائخ يجازي به الامام بهر لشبهه بالقرآن وقال صاحب الذخيرة
 برهان الدين استحسنوا اي المشائخ والمراد بعضهم الجهر بالقنوت في بلاد الجهم ليتعلموا
 فان هذا اختيار بعض المشائخ ان القوم ان كانوا لا يعلمون دعاء القنوت يجهر به

ليتعلموا والا يخافت وذكروا في الشرح يعني شرح الاسبيجاني يكون ذلك الجهر الذي يجهل الامام
 في القنوت دون جهر القراءة فرقابين الركن وغيره في الصفة واعلم ان تعليل الجهر بان يتعلموا
 ليس بقوى لان الصلوة ليست محل التعليم فلذا اختار صاحب الجملانية وغيره من المحققين الاخفاء
 وصححه صاحب المحيط وغيره على ما مر لان الجهر يشوش للمقتدين لانهم يتابعونه على ما هو
 المختار ولا تذكروا دعاءوا المختار فيها الاخفاء كما في التشاء والتأمين وسائر الادعية ولا كما
 قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال الله تعالى واذكروا ربك في نفسك تضرعا وخفية
 دون الجهر من القول وقال عليه السلام خير الذي كثر الخفي هذا في حق الامام واما المنفرد فذكر
 الاسبيجاني ان شاء جهره واسمع نفسه ان شاء اسمع غيره وان شاء خافت قال الشيخ كمال الدين
 بن المحامم والذي يقتضي اختيار الاخفاء في حق الامام يقتضي اختياره في حق المنفرد بادي
 قائل انتهى وذلك لما قلنا من الأدلة وانعدام العلة التي علل بها من اختيار الجهر لاجل التعليم واما
 خيره الاسبيجاني لان المختار عنده ان الامام يجهر به دون الجهر بالقراءة كما تقدم واما المقتدي
 فهو مخير بين ثلثة اشياء قد اختلف فيها ان شاء قنت مخافة وهو مختار صاحب المحيط
 واكثر المحققين وان شاء امن وان شاء سكت كل اى كل المذكور من الاشياء الثلاثة مروى
 على وجه الاختلاف بين ابى يوسف ومحمد رحم قد ذكر في الحاوى عند ابو يوسف رحمه يقر
 وعند محمد رحمه لا يقر بل يؤمن وفي الذخيرة لا يقر على قول محمد رحمه ويقر على قول ابى يوسف
 ان شاء سكت وان شاء قرع وان شاء امن وفي فتاوى قاضيان عن ابى يوسف رحمه ان شاء قنت
 وان شاء امن وعنه في رواية يقنت الى ان عذابك بالكفار ملحق ثم يسكت عند محمد رحمه رواية
 الى ان يبلغ الامام موضع الدعاء ثم يؤمن انتهى المقتدي بمن يقنت في
 الجهر لا يتبعه في القنوت عند ابى حنيفة رحمه ومحمد رحمه بل يقف ساكنا في الاظهر يتابعه فيما يجب
 متابعتهم فيه وهو القيام وقيل يقعد تحقيقا للخالفه وقال ابو يوسف رحمه يتبعه لا يجتهد فيه
 وعليه متابعت الامام في المجتهدين كما في تكبيرات العيدين وهما انهم منسوخ ولا متابعت في المناسك
 كما لو كبر للجماعة خمس لا يتبعه الخامسة فمن اختلفا فهم في هذا يعلم ان الصحيح هو المتابعة في قول
 الوتر كذا في الكافي وغيره وان قنت المقتدي او امن لا يرفع صوته بالاتفاق لا يشوش غير ولا
 الاصل في الدعاء الاخفاء على ما تقدم **فروعه** او ترك قبل النوم ثم قام يصلي من الليل لا يوتر ثانيا لم يش
 طلق بن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وترين في ليلة رواه الترمذي وقال حديث حسن
 غريب وقد ثبت انه عليه السلام شفع بعد الوتر فروى الترمذي عن ام سلمة انه عليه السلام كان
 يصلي بعد الوتر ركعتين وزاد ابن ماجه خفيفتين وهو جالس وروى الدارمي عن ثوبان عنه عليه السلام

كما مر

التعلم

لا يتابعه

يقول

سائر الصلوة أو يحل على أنه عليه الصلوة والسلام لما أطال الركوع من المعهود جداراً فربما من خلفه على توهم رفعه فرفع الصف الذي وراءه فلما رأى الأولون أنه عليه السلام لم يرفع فربما اشتبهوا على احتمال أن يدركهم فلما يتسوا من ذلك رجعو إلى الركوع فظن من خلفهم أنه عليه السلام كركوع الركوع فركعوا كذلك وكذلك يحل روايات الثلث والأربع وغيرها على تكرار الرفع من متقدم فراه المتأخرون أنه صواب منه عليه السلام سيما وهو حال فحول ودهشة يحصل الأمر المفزع مع زيادة الأطلالة والله سبحانه أعلم ويقولنا قال القاضي الشافعي والثوري وابن أبي ليلى وهو مذاهب عبد الله بن الزبير ورواه ابن شبيب عن ابن عباس أنه فعله وهو أمير على البصرة ورواه الطحاوي عن المغيرة بن شعبه وبه أخذ داود وصحاحه قال ابن خزم بعد روايت حديث عبد الله بن عمر وابن العاص أخذ بهذا الطائفة من السلف منهم عبد الله بن الزبير صلى في الكسوف ركعتين كسائر الصلوات قال فان قيل قد خطأه أخوه عروة قلنا عروة الحق باخطأه لأن عبد الله صاحب علم بعروة ليس بصاحب ذلك وانكر ما لم يعلم انتهى بقوله في القراءة هو الأفضل لما في الأحاديث ولا يكره التحقير لأن السنون استيعاب الوقت للصلوة والله عاقل إذا خفف أحد مما طول الأخر وأما الإخفاء والمجهول مما في الصحيحين عن عائشة قالت جهر النبي عليه السلام في صلوة الكسوف بقرآن وللجاري من حديث أسماء جهر عليه السلام في صلوة الكسوف ورواه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه ولفظه صلى صلوة الكسوف فجهر فيها بالقراءة ولا يخفى فيهم ما تقدم من حديث سمرة ورواه أحمد وأبو يعلى في مسندهما عن ابن عباس صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف فلم اسمع منه حرفاً من القراءة وفيه ابن طهيرة ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق الواقدي عن ابن عباس قال صليت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم اسمع له قراءة ورواه البيهقي في المعرفة من الطريقتين ثم من طريق الحكم بن أيان كجاءه الطبراني ثم قال هؤلاء وإن كانوا لا يحتج بهم لكنهم عدد روايتهم توافق الرواية الصحيحة عن ابن عباس في الصحيحين أنه عليه الصلوة والسلام قرء نحواً من سورة البقرة قال الشافعي رحمه الله فيه دليل على أنه لم يسمع ما قرأ أو لم يسمع لم يقدره ويوافق أيضاً روايت محمد بن اسحاق بإسناد عن عائشة رضي الله عنها قالت فحزرت قراءة وإذا حصل التعارض وجب الترجيح بأن الأصل في صلوة النهار الخفية ويقول البخاري رحمه الله قال مالك والشافعي رحمهما وأما يصلون فرادى لم يحضر امام الجماعة فقرأ عن الفتنة بالاختلاف في التقديرات في الجمعة وفي الذخيرة للجماعة فيها سنته وفي المحيط للجماعة أفضل ويجوز فرادى عن حنفية رحمهم الله وإن شاءوا صلوا أربعاً وإن شاءوا أكثر وقد ورد بمعناه حديث نفعان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي ركعتين ويستأهل حتى تجلت وأه أبو داود والنسائي

قال الشافعي رحمه الله
والقاضي رحمه الله
والكشاف وضحاها
المنجى آة

والنقد

باسناد صحيح ولكن هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هي الركعتان ثم الدعاء الى ان تنجلي وهو
 مخير ان شاء دعاء مستقبلا جالسا او قائما او يستقبل القوم بوجهه يدعو ويؤمنون قال الحولاني
 وهذا احسن ولا خطبة فيها عندنا وبقية قال مالك واحمد وعند الشافعي رح تسن خطبتان بعد
 الصلوة لما في الصحيحين عن عائشة انه عليه السلام انقضى وقد تجلت الشمس فخطب الناس
 فحمد الله واشنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا
 يحيون فاذا رايتم ذلك فادعوا الله وكبروا واتصدقوا ثم قال يا امة محمد لو تعلمون ما علم
 الضحكة قليلا ولبكيتم كثيرا قلنا لم ينقل عنه عليه السلام انه خطب خطبتين على الهيئة المعروفة
 وانما فعل ذلك لردمهم عن قولهم ان الشمس كسفت لموت ابراهيم بن رسول الله عليه السلام ولا حاجة
 في خسوف القمر للحرج فيها وكذا في كل امر مفرع كالريح والظلمة الشديدين والزلزلة واستمرار المطر
 والثلج ونحو ذلك للحرج في الاجتماع في جميع ذلك ومن النوافل صلوة الاستسقاء اذا دام
 انقطاع المطر مع الحاجة اليه ولا يسن فيها الجماعة عندنا بخيافة رح بل يصلون وحدها فان
 احبوا والاستسقاء عندنا ما هو الدعاء والاستغفار وقال شيخ الاسلام يجوز لصلوة الجماعة
 لكن ليس بسنة فهذا يفيد ان الجماعة فيها غير مكروه بخلاف النفل المطلق وعند محمد رح ليس ان
 يصل الامام وفائمه ركعتين بجماعة كما في الجمعة يهر بالقراءة في رواية وثيقة واية لا ولم يذكر قول أبي يوسف
 رح في ظاهر الرواية وذكر في بعض المواضع مع ايجنيقة رح وذكره الطحاوي مع محمد رح وهو لا يهر
 روى ابن كاس عن محمد رح انه يكبر فيها زوائد كما في العيد والمشهور عدم التكبير ويخطب بعدها
 خطبتين عند محمد رح كما في العيد وهو المشهور عن أبي يوسف رح وعند غيره رواية خطبة واحدة
 ويقوم على الارض لا على المنبر ويتكأ على قوس أو سيف أو عصا ويقلب الامام رداءه على قول
 محمد رح ولا يقلبه على قول ايجنيقة رح واختلف الرواية فيه على قول أبي يوسف رح وانفقوا
 على ان الستة الخروج الى الاستسقاء ثلثة ايام متتابعات ان تأخرت السقيا مشاة في ثياب رثة
 متدللين متواضعين خاشعين لله ناكسي رؤسهم وقد تلو التوبة ورد المظالم ويقدمون
 الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وذكر انهم يصومون قبل ثلثة ايام استدل محمد رح ومن
 وافقه على سنية الجماعة والخطبة بما في السنن الاربعة عن اسحاق بن عبد الله بن كنانة قال
 ارسلني ليدي بن عتبة وكان امير المدينة الى ابن عباس رضي الله عنهما استسقاء رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مبتدئا متواضعا متضرعا حتى اذ صلى فلم يخطب
 خطبتكم هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير وصلى ركعتين كما كان يصل في العيد
 صححه الترمذي وقال المنذري في مختصره في رواية اسحاق يعني المنذري عن ابن عباس والي

الح

هم

الاجماع
 صفة
 سانس

هروية مرسله وأخرج الستة من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس يستسقي فصلى بهم ركعتين وحول داءه ورفع يديه فدعا يستسقي واستقبل القبلة زاد البخاري جهر فيها بالقراء عنة عائشة قالت شكوا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحط المطر فأمر بمنبر فوضع له في المصلى ووعده الناس يوما يخرجون فيه قالت فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدأ حجاب الشمس فقعده على المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال أنكم شكوتنني جد يد ياركم واستنجا المطر عن أبان زماني عنكم وقد أكرمكم الله عز وجل أن تدعوه وتوعدكم أن يستجيب لكم قال الحمد لله رب العالمين ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله لا اله الا انت الغني ونحن الفقراء انزل علينا الغيث واجعل ما انزلت لنا قوة وبلاغا إلى حين ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدأ به الزل ابطيئه ثم حول إلى الناس ظهره وقلباً وحول داءه وهو رفع يديه ثم اقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين فانشأ الله سبحانه فرعدت وبرقت ثم امطرت بأذن الله فلم يات سحابة حتى سالت السيول فلما رأى سرعتهم إلى الكثر ضحك حتى بدت نواجذ فقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وأنا عبد الله ورسوله ولا ينجي في الصالحين عن انس بن مالك قال دخل المسجد يوم الجمعة رجل من باب كان له في دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم فخطب فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلكت الماشي والاموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وقال اللهم اغثنا اللهم اغثنا اللهم اغثنا قال انس فلا والله ما ترى بالسما من سحاب ولا قرعة وما بيننا وبين سلم من بيت ولا دار قال فطاعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انتشرت ثم امطرت قال فلا والله ما رأينا الشمس سبيتا قال ثم دخل رجل من ذلك الباب الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله يسكننا عناء فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الاكام والضراب بطون لاودية ومنابت الشجر قال فانقلعت وخرجنا نمشي في الشمس عن ابن عباس قال جاء الاعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله لقد جئت من عند قوم لا يتزود لهم راع ولا ينحط لهم فحل قصعد المنبر فحمد الله ثم قال اللهم اسقنا غيثا مغيثا مرييا طيبا غدا قال عاجلا غير راث وزاد الطحاوي نافعا غير ضار ثم نزل فما ياتيه احد من الوجوه الا قالوا قد احببتا رواه ابن ماجه وذكره الشافعي في الامام عن ابن عمر فقد استسقى عليه السلام ولم يصلي ولم يخطب وما استد لوا به شاذ فيما نعه به البلوي حيث عمل الصحابة بخلافه ومحمول على الجواز في السنة فمن انس

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

ان عمر كان استسقى بالعباس ويقول اللهم اننا كنا نتوسل اليك بنبيينا فاستسقيناه وانا نتوسل اليك بعم
 بنينا فاستسقيناه فيسقون رواه البخاري وغيره وعن الشعبي ان عمر بن الخطاب خرج يستسقى فسمع
 فقال استغفروا ربكم ان كان غفارا يرسل السماء عليكم منا داء ومهد دكم يا موال وبنين ويجعل
 لكم جنتا ويجعل لكم الهارا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم منا داء الله نزل فقال
 يا امير المؤمنين لو استسقيت لنا فقال لقد طلبتكم بمجاريم السماء التي ينزل بها المطر رواه
 ابو بكر بن ابي شبيب في سننه والبيهقي وروى ابن ابي شبيب عن ابي هريرة ان الاسلمي عن ابيه
 قال خرجنا مع عمر فاستسقى فماد على الاستغفار فقد صم عن عمر ان لم يصل ولم يخطب في الاستسقا
 فلو كانت الصلوة سنة لما توكها مع شدة اتباعه لسان النبي عليه السلام ولا سكت الصحابة ^{عنه} للصلاة
 فيما ذكره ما يدل على انه خطب الخطبة التي يدعونها فقد صرح ابن عباس في حديثهم الاول بقوله لم
 يخطب خطبتكم هذه وحديث عائشة مفسر لتلك الخطبة وهو قوله لهم انكم شكروني الى اخره على ان يخرج
 المنبر وهم لم يقولوا به فالحاصل ان الاحاديث لما اختلفت في الصلوة بالجماعة وعدمها على وجه يصح في
 السنة لم يقل ابو حنيفة رحمه بسنيةها ولا يلزم من عدم قوله بسنيةها قوله بانها بدعة كما نقله
 عنه بعض المشفعين بالتعصب بل هو قائل بالجواز كما تقدم واستدلوا على ذلك بما تقدم
 حديث عائشة وليس فيه ما يدل على انه سنة او مندوب لكل امام مع عدم فعله عليه السلام في غيره
 من الاوقات كما في حديث الصحيحين وغيره وكذا عدم فعل الصحابة كعمر وغيره وهو محمول منه عليه السلام في تلك
 المرة على التفرار بانقلاب الحال على ما صرح به المستدلون من حديث جابر وصحاح قال وجوزوا له ليحلق في رواية
 الطبراني من حديث انس وقلب له لكي ينقلب القبط الى الخصب في مسند اسحاق ليحلق السنة من الجبل الى الحبش
 من قول وكيم والاحسن في صفة التحويل ما قال في المحيط ان امكن ان يجعل اعلاه اسفل جعله والا جعله منبره على
 يساره لكن قوله جعل اعلاه اسفله يمكن ان يراد به جعل ما يلي اليمين مما يلي الشمال وجعل ما يلي الرجل مما يلي اليمين
 وكل منهما جائز ولكل منهما قائل ويستحب الدعاء بما ورد منه عليه السلام ان كان يقول اللهم اسقنا غيثا مغيثا
 هنيئا مريئا مريئا غدا فاجعل لاهنا فاطبقا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالبلاد
 والعباد والخلق من اللاداء والضنك ما لا نشكو الا اليك اللهم اثبت لنا الزرع وادرننا الصرع و
 اسقنا من بركات السماء وابنتنا من بركات الارض اللهم اننا نستغفر لك انك كنت غفارا فارسل السماء
 علينا مديارا فاذا مطروا قالوا اللهم صيبنا فافعا ويقولون مطرا بفضل الله ورحمة واذا دام المطر حتى
 الضر قالوا اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الاكام الى اخرها تقدم في حديث الصحيحين عن انس في الغيث
 عن ابي يوسف رحمه ان شاء رفع يديه في الدعاء وان شاء اشار باصبعيه المسجتين والرفع هو
 الموافق لما تقدم في الحديث ويخرجون الصبيان اليها ثم لان بهم يزداد رجاء الرحمة وفي الحديث

لولا صبيان رضيع وبهايم رقع وعباد الله ركع لصب عليكم العذاب صبا وفي الحديث ان نبي
الانبياء استسقى فاذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجوا هذا سجيلكم من اجل
البنملة رواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد وفي الصحيح انه عليه السلام قال وهل تنصرون
وترزقون الا بضغفاءكم وعن ابن عمر انه عليه السلام قال لم ينقص قوم الكيال والميزان الا اخذوا
بالسنن وشدة الموت وجود السلطان ولولا الهاتم لم يطروا رواه ابن ماجه لا يحضر معهم اهل الكفر
عندنا وير قال اصيب من الماكية وهو قول الزهري لان الاستسقاء لا يستزال الرحمة واما الاستسقاء
الا للجنة واورد عليه ليس المراد الا الرحمة العامة الدنياوية وهو المطر والرزق ويتم من اهلها ولذا قالوا
الصواب ان يمنعوا من الاستسقاء وحدثهم لاحتمال ان يسقوا فيقتضيه قضاء العوام والله سبحانه اعلم ومن
النوافل السجدة ركعتا شكر الرضى قد تقدم ذلك في ادب الوضوء ومنها ركعتا التحية للمسجد قال عليه السلام
اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين متفق عليه في مختصر البحر ودخول المسجد
بنية الفرض والاقتداء بنوب عن تحية المسجد واما يوم مرتبة المسجد اذا دخله لغير صلوة
ويكفيه لكل يوم ركعتان ولا يتكرر بتكرار الدخول ومنها صلوة الاوابين بعد المغرب قد تقدم
بيان فضيلة الاربع والست عن عائشة عن النبي عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين
ركعة بنى الله له بيتا في الجنة رواه الترمذي ومنها صلوة الاستخارة عن جابر بن عبد الله
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة
من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم
انني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسئلك من فضلك العظيم فانك
تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي
في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري واجله فاقد ربه لي ويسره لي ثم بارك
لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري
واجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به قال وليس في حاجته
رواه الجماعة الا مسلم وينبغي ان يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة امري عاجله واجله و
الاستخارة في الحج والجهاد وجميع ابواب الخير تحمل على تعيين الوقت لا على نفس الفعل واذا استخار
مضى لما يشرح له صدره وينبغي ان يذكرها سبع مرات لما روى ابن السني عن انس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس اذا هممت بالامر فاستخربك فيه سبع مرات فانظر الى
الذي سبق الى قلبك فان الخير فيه منها ركعتا السفر عن معمر بن مقدم قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عنده اهل افضل من ركعتين يركعهما عند ثم حين يريد سفرا

وقال المسجد بنى الفرض
الاقتداء بنوب عن
تحية المسجد

في

ينبغي ان يجمع بين الروايتين
فيقول وعاقبة امري
عاجله واجله
اي عند ثلث هذه
المرات

الحمد لله الذي جعل في كتابه
كل ما يحتاج اليه العبد من
العلم والهدى والنجاة

والله

في اول كعدة

في فاتحة الكتاب

في سجدة ركعات

في سجدة ركعات في اول كعدة في فاتحة الكتاب في سجدة ركعات

الترمذي عن ابي داود في سجدة ركعات في اول كعدة في فاتحة الكتاب في سجدة ركعات

رواه ابن ماجه

رواه الطبراني ومنها ركعتا القدوم من السفر عن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من سفر الا نهرا في الضحى فاذا قدم بدى بالسجدة فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه ورواه مسلم ومنها صلوة التسبيح عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد المطلب يا عمه ايا اعطيك الا اتميتك لا اخبرك الا فعل بك عشر خصال اذ انت فعلت ذلك عقر الله لذنبك ولبه وآخره وقد يمر وحديثه وخطاه وعبده وصغيره وكبيره وسره وعلايته ان تصلي اربع ركعات تقرأ في كل ركعة بقائحة الكتاب سورة فاذا فرغت من القراءة قلت وانت قائم سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة ثم تركه فتقو لها وانت راكع عشر ثم ترفع راسك من الركوع فتقو لها عشر ثم تقو لها عشر ساجدا فتقو لها عشر ثم ترفع راسك من السجود فتقو لها عشر ثم تسجد فتقو لها عشر ثم ترفع من السجود فتقو لها عشر قبل ان تقوم فذلك خمس سبعون في كل ركعة تفعل ذلك في جميع الركعات اربع فان استطعت ان تصليها في كل يوم مرة فافعل وان لم تفعل ففي كل جمعة فان لم تفعل ففي كل شهر فان لم تفعل ففي كل سنة فان لم تفعل ففي عمرتك مرة رواه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي غريب وقال الترمذي ثنا احمد بن عبد الله بن حنبل واهب قال سالت عبد الله بن المبارك عن الصلوة التي يسبح فيها قال يكبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ ويقرئ بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة الكتاب سورة ثم يقول عشر مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يكبر فيقول لها عشر ثم يرفع راسه من الركوع فيقول لها عشر ثم يسجد فيقول لها عشر ثم يرفع راسه فيقول لها عشر ثم يسجد الثاني فيقول لها عشر ثم يصلي اربع ركعات على هذا فذلك خمس سبعون تسبيحة في كل ركعة وفي رواية عبد الله بن المبارك انه قال يبدا في الركوع بسبحان رب العظيم وفي السجود بسبحان رب العلي ثلاثا ثم يسبح تسبيحات وقيل لابن المبارك ان سمي في هذه الصلوة هل يسبح في سجدة السهو وعشر عشر قال لا انما هي ثلثا تسبيحة وهذه الصفة التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكرني مختصر البحر وهي الموافقة لما ذهبا لعلنا لا نختار فيها الى جلسة الاستراحة اذ هي مكرهة عندنا على ما تقدم في موضعه ومنها صلوة الحاجة عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له حاجة الى الله والى احد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثني على الله وليصل على النبي عليه السلام ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العلمين اسالك سبعا رحمتك وغاث

مغفرتك والغنمة من كل بر والسلافة من كل شر لا تدع لي فيها الاغفرت ولاهما الا فوجت ولا
 حاجتك فيما رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين والترمذي وضعفه وعن عثمان بن خثيف ان
 رجلا ضربه بالبصر في النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادع الله تعالى ان يعافيني قال ان شئت
 صبرت فهو خير لك قال فادع امره ان يتوصنا فيحسن وضوءه ويذكر عمر بهذا الحديث
 اللهم اني اسالك واتوجه اليك بنبيك محمد بنبي الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني توجهت
 بك الى ربي في حاجتي هذه لتقضي لي اللهم فشفعه في روياه ايضا وقال الترمذي حسن صحيح
 ومنها صلوة الضحى وقد قدمت ومنها قيل لم الليل والاحبار فيها اكثر من ان تحصى بعد ذلك
 فالصلوة خير موضوع مالم يلزم منها ارتكاب كراهة اعلم ان النقل بالجماعة على سبيل التداخي مكره على ما
 تقدم ماعدا التزامه وصلوة الكسوف والاستسقاء فعلم ان كل من صلوة الرغائب ليلة ثلث جمعة
 من رجب صلوة البراءة ليلة من النصف شعبان وصلوة ليلة القدر ليلة السابع والعشرين من رمضان
 وغيرها بالجماعة بدعت مكرهه قال حافظ الدين البرازي شرع في نقل وافسد واقتد احد هما
 بالآخر في القضاء لا يجوز لاختلاف السبب كذا اقتدء الناذر بالناذر ولا يجوز نوع عن هذا كونه لا يقتدء في صلوة
 الرغائب صلوة البراءة وليلة القدر ولو بعد النذر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة لعنة
 الخروج من العهدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف الالتزام مالم يكن في الصد الاول كل هذا التكلف
 لا قامته مكره وهو اداء النقل بالجماعة على سبيل التداخي فلو ترك امثال هذه الصلوات قارء يعلم
 الناس انه ليس من الشعائر بحسن انتهى هذا لان حديث صلوة الرغائب البراءة قد حكم عليها بالاثمة والوضع
 قال في العلم المشهور حديث ليلة النصف من شعبان موضوع قال ابو حاتم محمد بن حبان كان محمد بن الحنفية
 يضع الحديث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث انس فيها موضوع لان فيه ابراهيم بن اسحاق قال ابو حاتم
 كان يقلب الاخبار ويسرق الحديث فيه وهب بن وهب القاضي كذب الناس كره في العلم المشهور قال ابو الفرج
 ابن الجوزي ابو بكر الطرطوشي صلوة الرغائب موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذب عليه قد ذكروا
 لكراهتها وجوها منها فعلها بالجماعة وهي نافلة ولم يرد به الشرع ومنها تخصيص سورة الاخلاص بالقد
 ولم يرد به الشرع ومنها تخصيص ليلة الجمعة دون غيرها وقد رد النهي عن تخصيص يوم الجمعة بقيام
 ليلة بقيام ومنها ان العامة يعتقدون انها سنة من سنة النبي عليه السلام فيكون فعلها سبب
 لكنهم عليه صلى الله عليه وسلم قلت بل كثير من العوام ببلاذ الروم يعتقدونها وضوا كغيرهم فيكون
 الفرائض ولا يتركونها وهو المصيبة العظمى ومنها ان فعلها يعزى قاصدا وصحة الاحاديث
 بالوضع والافتراء على النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ان الاشغال بيد الله تعالى في الحج والعمرة
 والتدبر وهو مخالف للسنة ومنها ان في صلوة الرغائب مخالفة السنة في تحجيلها ومنها ان مسجديتها

مدونه ابنه
 تقضيها

والصلاة بالجماعة
 مكره على ما
 تقدم

وجوبها
 الرغائب

مكروهتان اذ لم يشرع التقرب بسجدة منفردة بل اركوع غير سجدة التلاوة عند الخفيف ومالك
وعند غيرهما وغير سجدة الشكر ومنها ان الصحابة والتابعين من بعدهم من الائمة المجتهدين لم ينقل عنهم
هاتان الصلوتان فلو كانتا مشروعتين لما فاتتا عن السلف وانما احداثا بعد احوال ابو محمد عن
الدين بن عبد السلام القدسي لم يكن في بيت المقدس من صلاة الرغائب وجب صلاة نصف شعبان فحدث
في سنة ثمان واربعمائة ان قدم علينا رجل من تلبيس يقر بان يحيى وكان حسن التلاوة فقام فصلى
السجدة الاقصى ليلة النصف من شعبان فاحرم خلفه رجل ثم انصفنا ثالث ورابع فاختتم الا وهم جماعة كثيرة
ثم جاء في العام القابل فصلى مع خلق كثير وانتشرت في المسجد الاقصى ويؤي الناس من اذ لم نقتصر
كالها سنة الى يومنا هذا وقال الشيخ محي الدين النووي هاتان الصلوتان بدعتان فمومننا منكرتان
قيمتان ولا يعتبر بذكرهما في كتاب قوة القلوب والاحياء وليس لاحد ان يستدل على شرعية ما يمارسه عن علي السلام
انه قال الصلوة غير موضوع فان ذلك يختص بصلوة لا تحالف للشرع بوجه من الوجوه وقد صحم النبي عن الصلوة
في الاوقات المذكورة انتهى اما صلوة ليلة القدر فلا ذكر لها بين العلماء واصلا وليس فيها حديث صحيح فيها
في كتاب من الكتب المعتمدة فهي اولى بالكرامة منها والله سبحانه الهاد فائدة قال في مختصر العبر لو اراد
ان يصلي نوافل نذر هاتئ يصليها كما هي قال شرف الائمة المكي ان اداء النفل بعد النداء افضل من ادا
دون النداء **فصل** فيما يفسد الصلوة قد مر على سجود السهو لا خلا له بفرائض الصلوة واخلال وجوب
سجود السهو بواجباتها فكان بيانها من الفساد والبطالان في العبادات واحد قد اريد بكل منهما
خروج العبادات عن كونها عبادات بسبب فوات بعض الفرائض وعبروا عما يفوت الوصف مع بقاء
الفرائض من الشروط والاركان بالكرامة بخلاف العاملات على ما عرفت في الاصول واذا تكلم الصلي في الله
بكلام الناس ناسيا او عامدا تفسد صلوة وليس المراد من الكلام الكلام الغوي بل اللفظ المركب
حرفين او اكثر حتى تلفظ بكلمة واحدة تفسد ولا فرق بين العهد والنسيان عندنا وعند الشافعي رحمه الله
تفسد بالنسيان لا اذا طالع عند مالك واحمد رحم الكلام ناسيا او لاصلاح الصلوة لا يفسد لقوله عليه
السلام ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان ما استكوهوا عليه وآه ابن ماجه وابن حبان والحاكم
وقال صحيح على شرطهما واقتطعت الحديث هو هذا واما لفظ رفع كما اشتهر في عبارة الفقهاء فانه
لم يوجد في شيء من كتب الحديث قال ابن الهمام وحديث ذي اليمين فانه عليه الصلوة والسلام
التم صلوة بعد ما تكلم ناسيا لو تكلم ما روى مسلم وغيره من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال بين
انا اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عطس جل من القوم فقلت يرحمك فرماني القوم
يا بصارهم فقلت وانك اماء ما شانكم تنظرون لي فجعلوا يضربون بايديهم على افخاذهم فلم
رايتهم يصمتونني سكنت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا في هو واهي

من سجدة على الصلوة
على عدة اقسام احدها سجدة
السجود وهي ما لم يسجد
الصلوة وثانيها سجدة
التلاوة ولا خلاف فيها
ثالثها سجدة الرغائب
الصلوة وظاهر كلامنا ان
انها كروية واربعمائة
الشكر على حصول النعمة
ليته وفيها اختلاف
واهم سنة وهو قول محمد
ولا خلاف في كونها سنة
في ذلك عندنا في حصة
ومالك ليس يستدل بها
بهم يقولون ان كونه
بالحكمة الواضحة في الالفاظ
والانوار الصلوة في غيرها
بالسجدة ذكره المصنف في
اعماله على الملوك ابو يوسف
في كتابه

رأيت معلما قبله ولا بعده احسن تعليما منه فوالله ما قدرني ولا ضربني ولا شقني ثم قال
 ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس انما هو التسييم والتكبير وقراءة القرآن
 او كما قال عليه السلام وعن زيد بن ارقم كذا تكلم في الصلوة يكلم الرجل صاحبه هو والجنبه
 في الصلوة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت وفيها عن الكلام رواه
 مسلم ايضا وعن عبد الله بن مسعود كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في
 الصلوة قبل ان ناتي ارض الحبشة فيرد علينا فلما رجعنا من اهل الجنة اتيته فوجدته
 يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي حتى اذا قضى صلوته قال ان الله يمحدث من امره ما يشاء
 وان مما حدث ان لا تكلموا في الصلوة فرد علي السلام وقال انما الصلوة لهتراء
 القرآن وذكر الله تعالى فاذا كنت فيها فليكن ذلك شأنك رواه ابو داود وفي لفظ
 مسلم فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال ان في الصلوة شغلا
 فممنه الاحاديث تدل على ان الكلام كان مباحا في الصلوة ثم نسخ فلا تصلي قصه في البيت
 دليلا لاحتمال كونها قبل النسخ واما قوله عليه الصلوة والسلام ان الله وضع من امتي الحديث
 فانه من باب المقتضى ولا عموم له لانه ضروري فوجب تقديره على وجه يصح والاجماع
 على ان رفع الانتمراد فلا يرد غيره ومن اعتبره في الحكم الشامل الحكم الدنيا والآخرة
 فقد عمه من حيث لا يدري واثبت في محل الضرورة من تصحيح الكلام مع انه يقول بالفساد
 عند طالة الكلام ساهيا فالشرع ان رفع فساد وجب شمول الصحة والا فشمول عدمها
 كالاكل والشرب فان قال لا يعد في الطالة مع الهيئة المذكورة قلنا الهيئة المذكورة وانما
 عفي قليل العمل لتعدد الاحتراز عنه لان في المحي حركات بالطبع ليست من الصلوة فلو
 اعتبر فساد مطلقا لزم الحرج في اقامة الصلوة فعفي ما لم يكن واستوى فيه العهد السهل وليس الكلام
 من طبع المحي بخلاف السلام ساهيا لانه ذكر من وجبه فاعتبر ذكر الحالة النفسية او كالا ما حاله العهد
 لما فيه من الخطاب بقا انما تفسد الصلوة بالكلام بشرط ان يكون الكلام مسموعا لنفسه او لغيره
 المتكلم وان لم يسمع حروفه او لم يسمع حروفه او لم يسمع حروفه او لم يسمع حروفه او لم يسمع حروفه
 لم يسمع الكلام يعني بشرط وجود الامرين اما التصحيح او السماع حتى لو لم يحصل التصحيح و
 السماع لا تفسد وان وجد احدهما دون الآخر تفسد لكن كونه اللفظ كلاما مسموعا مع عدم تصحيح
 حروفه متعذر فلا فائدة في ذكره اللهم الا ان يريد به بعض الالفاظ التي يخاطب بها بعض
 الحيوانا كاللفظ الذي تستدعي به الهرة والكلب ما يساق بها الحمار فانها الفاظ مسموعة
 من غير تصحيح حروفها لكن يكون مخالفا لما ذكره الزاهد في القنية وفي شرحه لقد ذكر انه لو استعطف

هرة لو كلبا أو ساق حمارا أو وقفه ببلغة أهل الرستاق من مجرد صوته ليس معجزة ولا تنقد
وفي الخلاصة أيضا بمعناه وكذا قوله لو يكون مصححا وإن لم يسمع مع مخالف لما ذكره في الحقائق من أنه
لو صحح الحروف لم يسمع نفسه لا تفسد اتفاقا وقد تقدم ما يؤيد من أن تصحيح الحروف من غير سماع
لا يعتبر كلاما على الصحيح فعلم أن السماع من غير تصحيح الحروف وغير مفسد لأنه مجرد صوت
كأن تصحيح الحروف بدون سماع غير مفسد لأنه مجرد إيماء إلى الحروف بالعصا لا على ما مر
إنما المفسد حصول كلاما من مع تصحيح الحروف وكونها مسموعة هو الصحيح وإن قام المصلي
في صلوة فتكلم أو ضحك وهو نائم تفسد صلوة هكذا في عامة الفتاوى وقال في النوادر هو
المختار واختار فخر الإسلام عدم الفساد لأنه ليس بكلام لصدوره من الاختيار له والضحك
بمنزلة الكلام وإن لم يكن قهقهة ولذا قال أضحك لأنه إذا فسد وهو دون القهقهة فالفساد
بها أولى وقد تقدم الكلام على قهقهة النائم في نواقض الوضوء وإن الصحيح أنها لا تفسد
الوضوء ولا الصلوة فالضحك والكلام أولى لأنها دونها وإن أن المصلي في صلوة يابن قال بقصر
الهمزة المفتوحة أو تارة يابن قال أوه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة أو بضم الهمزة واسكان الواو قال
بمد الهمزة أو بكى فيها فارتفع بكاءه أو حصل منه صوته مسموع أن كان ذلك الأنين أو التاوه أو البكاء
من ذكر الجنة أي بسبب تذكرة الجنة والنار أو بخود ذلك مما هو من الأمور الآخرة لم يقطعها أي لم تفسد
صلوة لأنه بمنزلة الدعاء بالرحمة والعفو فكان قال يا رب ارحمني وأدخلني الجنة أو بخني من النار ولو
صرح بذلك لم يقطع صلوة فكذلك إذا أتى بصوت يدل عليه أن كان ذلك الأنين ونحوه من وجع
حصل له من بدنه أو مية أصابت في أهله أو ماله يقطعها لأنه بمنزلة الشكاية فكان قال لوجع
يرضني أو حصل لي متو ولا ألم أو تلف أو بخوفك ولو صرح به تفسد صلوة فكذلك إذا دل
عليه بصوت ولأن القسم الأول يدل على الخشوع والخوف من الله تعالى فيناسب الصلوة والثاني يدل
على الجزع وعدم الصبر والتأسف على فاش الدنيا الدنية فينا فيها صرح وعن محمد أن كان
شد يد لوجع بحيث لا يملك نفسه لا تفسد ولا فرق في الحكم المذكور بين قوله أوه وبين قوله
آه بالقصر أي الأنين عند إيجيقته رجم ومحمد رجم وهو قول أبي يوسف رجم أو لا وهو ظاهر الرواية عنه وقال أبو
يوسف رجم آخر لا تفسد صلوة في نحوه وأبو تميم رجم ما هو مشتمل على رجمين كالألم والوجع من حرق الزيادة
العشرة التي يجرحها قولك سالتهم عنها السنين والهمزة واللام والتاء والميم والواو والنون والياء والهاء
الألف فقوله أم حرفان فإن كلاًهما من الزوائد قوله ف وتفرقان أحدهما منها ما لو كانا ثلثة أحرف من الزوائد
غيرهما أو حرفين من غيرهما تفسد اتفاقا لأنه إن كلاًهما العربي يتركب من ثلثة أحرف كان الحرف الأول
الجملة فكان ليس من كلامهم وكذا الحرفان إن كان أحدهما زائداً لأنه واحد باعتبار الأصل الزائد غير معتبر بغيره

ما اذا كان الحرفان اصليين فان الأكثر وجوده حكم الكل وهما ان الكلام تابع لوجود الحاء وفيه
 المعنى لا فرق في ذلك بين حروف الزيادة وغيرها فان حروف الزيادة انما سميت بذلك لان ما يزداد
 على الاصول في الكلمات انما يكون منها الا انها تكون دائما زائدة غير اصول بل الكلمات التي تكون جميع
 اصولها من حروف الزيادة لا نهاية لها في الكلام مثل اوه ويوم ومنا ان سالتونيها وقد نظم ابن مالك
 بيتا جمع فيه الحروف الزوائد اربع مرات ليس فيه حروف غير ها وهه هه هه هه وتسلم تلا يوم انسه
 نهاية مسئول امان وتسهيل فعدم اعتبار الحرف الكاش من هذه الحروف في الفساد مع اعتبار
 غيره مع عدم الفرق بينه ما في ان كالا يقع في اصول الكلمة لا اصل بل هو مجرد تحكم واما قوله عليه السلام
 في صلوة كسوف لم تعد لي لا تعد بهم وانا فيه مجهول على زمان اباحة الكلام في الصلوة
 فلا دليل فيه على عدم فساد التافيف وذكر في الملتقط ان الصلوة اذا سعت الحية فقال بسم الله
 الرحمن الرحيم تفسد صلوة عند محمد بن وهب في الخلاصة عندها خلافا لابي يوسف رحمه وفي فتاوى
 قاضيان ولولدتهم عقر في اصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل تفسد صلوة
 لانها بمنزلة الانين ومكذرا عن ابي حنيفة رحمه وقيل لا تفسد لانها ليس من كلام الناس انتهى والاصح
 انها تفسد عندها لا عند ابي يوسف رحمه لانها ليس من كلام الناس ولها ان بمنزلة البكاء بالفتور من جم
 والانين نظر الى الباعث والجرة بالعزيمة لا باللفظ والمادة والالما فرق بين ما هو بسبب الاخوة
 وبين ما هو بسبب الدنيا في ارتفاع البكاء ونحوه على ما تقدم وروى عن محمد بن قيس ان كان الرضيع
 لا يملك نفسه من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم او ان او تاوه لا تفسد صلوة وكذا
 عن ابي يوسف رحمه ايضا لان ما لا يمكن الامتناع عنه يكون معفو كما لو تحشى او عطش فارتفع
 صوته وحصل به حروف حيث لم تفسد صلوة بذلك اجاعا لعدم مكنة الامتناع عنه ذكره في فتاوى
 الخانية النسوية الى قاضيان وذكر في الذخيرة ان اقال المريض يا ربيا وقال بسم الله لما يلحقه
 الشقة اى الالم لا تفسد صلوة ولم يذكروا خلافا والاصح ما تقدم من ان هذا قول ابي يوسف رحمه
 عندها تفسد ولو اجاب الصلي من قال مع الله الم بلا اله الا الله او اخبر الصلي بما يسره او بما
 يسوئه او بما يعجب فقال جوابا للخبر بما يعجب سبحانه الله او قال جوابا للخبر بما يسره والله الله
 او قال جوابا للخبر بما يسوءه لا حول ولا قوة الا بالله فهو لفت ونشر مشوش تفسد صلوة
 عندها خلافا لابي يوسف رحمه بناء على ما تقدمت الاشارة اليه من انه يقول انما تكلم
 ذكر بصيغة فلا يتغير بعزيمة لان الفساد للصلوة الملفوظة لا بعزيمة القلب حتى لو تفكر
 قريب في نفسه كلاما او شعرا لا تفسد ما لم يذكر بلسانه وكذا لو كان كلاما بصيغة لا يفسد كما
 وثناء بعزيمة وكذا لو قصد علامته في الصلوة لا تفسد مع انه قصد به افادة معنى لم يفسد لم

وهما يقولان انه اخرجهم عن الجواب وهو صالح له لانني استعمل في موضع عرفنا فجعل جوابا
لكنتميت العاطس والكلام بيتي على قصد التكلم كما لو دخل عليه من اسم يحيى وكان بين
يديه كتاب فقال وهو في الصلوة يا يحيى خذ الكتاب واراد خطابا او من اسم موسى وفي
يمينه شيء فقال له وما تلك يمينك يا موسى واراد سؤالا او كان في سفينة وابنه خارجها
فقال له يا بني اركب معنا حيث تفسد صلوة في ذلك كله اجماعا قال الشيخ كمال الدين بن القيم
واقرب ما ينقض كلامهم وافق عليه من الفساد بالفتح على غير امامه فهو قرآن وقد تغير في
الفساد به بالعزيمة انتهى فما قصد الاعلام انه في الصلوة بالتسليم ونحوه فقد خرج بقوله عليه
السلام اذا نابت احدكم نائبة وهو في الصلوة فليسيم الحديث اخرج الستة لانه لم يتغير بعزيمة
فينبغي ماوراءه على المنع عما هو من كلام الناس الثابت بحديث معاوية بن الحكم ونحوه وساطة كونه
كلام الناس كونه لفظا قيد به معنى ليس من اعمال الصلوة لا لكونه وضع لا فائدة ذلك هذا كذلك ذكر
القادر الامام محمد بن حنبل في الجامع الصغير قوله اي قول محمد اجاب يعني قيل هل له في الله فقال
لا اله الا الله ولو اراد اعلام انه في الصلوة لا تفسد وقد بينا ذلك ولو اخبر بوقوع مصيبة
جوابا ان الله وانا اليه راجعون قيل تفسد صلوة اتفاقا والاصح انه على هذا الخلاف ولو عطل المصلي
فقال الحمد لله لا تفسد صلوة لانه لم يتغير بعزيمة عن كونه ثناء ولا خطاب في حق المجتهد من ان
هذا اذا حرك نفسه من غير ان يحرك شفتيه فان حرك فسد الاول وهو الظاهر ثم الذي ينبغي
للعاطس ان يسكت وقيل يحمد في نفسه ولو عطس جل آخر فقال المصلي الحمد لله حال كونه يريد ان
استفهاما اي طلب الفهم لذلك العاطس اي يريد ان يفهم الحمد وينكره اياها لا تفسد صلوة
الحامد لقصد التفهيم والخطاب وهذا في الفلما ذكره في الهداية وشروحه من انها لا تفسد
لانه لم يتعارف جوابا وهكذا في الفتاوى قال قاضي خان وان عطس المصلي فقال له رجل في الصلوة
الحمد لله روى عن محمد انه قال لا تفسد لانه لم يتعارف جوابا وهكذا في الفتاوى وفي القنية الحمد لله
لعاطس غيره لا تفسد وعن المجتهد رحمه الله انها تفسد انتهى والاصح انها لا تفسد لما ذكرنا من عدم
تعارف جوابا تجلان جواب الخبر السار بها ونحوه للتعارف ثم قال المصلي للعاطس يحرك
الله فاما تفسد بالاتفاق الادوية شاذة عن ابى يوسف رحمه الله معاذ بن الحكم ولا يقال انه لم
لم يامر بها عادة تلك الصلوة لانا نقول امره باعادتها لا بد منه ولا يشترط نقله صريحا ولا نقدر تكلم
بكلام آخر عن الاقصد صلاح صلاته وهو مفسد بالاجماع ولو عطس رجل في الصلوة فقال له اخبرك
الله فقال المصلي العاطس امين تفسد صلوة لانه لاجابة ولو كان يجنب المصلي المصلي اخر في العطس
فقال له رجل ليس في الصلوة بركمك الله فقال المصليان امين فسد صلوة العاطس لانه لاجابة ولا تفسد صلوة

غير العا الحسن لأنه قاسين ليس يجوز كذا في فتا وقاصين أن في المصير على من ليس معه في الصلوة سواء كان في صلوة أو واحد الصلوة والأحسن أن يقال على غير ما مر لي شمل فتحة على مقصد معثرة صلوة أيضا لأنه تعليم وتعلم هو من كلام الناس في قوله إشارة إلى أنه قصد الفتح والتعليم حتى لو قصد القراءة دون الفتح فحصل بها الفتح للقارى ولا تفسد شرط في الأصل في الفساد أن يتكرر الفتح بأن يفتح مرة بعد أخرى لأن المرة قليلة فيعفى ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح لأنه فلا فرق بين قليله وكثيره وإن فتح على ما مر فقد قيل أن فتح بعد ما قرأ الإمام مقدرا ما يجوز به الصلوة تفسد صلوة الفاتحة وإن أخذ الإمام تفسد صلوة الكل وهو القياس لكونه تعليمًا وتعلما من غير ضرورة والصحيح أنه رأى الشأن لا يفسد صلوة الفاتحة ولا صلوة الإمام أن أخذ بقوله وهو الاستحسان لما رواه عليه صلوة والسلام قراء الصلوة سقوا المؤمنين فترك كلمة فلما فرغ قال لم يكن فيكم أبى قال بلى قال هلا ففتح على فقال ظننت أنها نسخت فقال عليه السلام لو نسخت لأعلمتكم وعن علي إذا استطاع الإمام طهر أي إذا استفتحك فافتح عليه ولأن المقتدى يحتاج إلى إصلاح صلوة ولفتح على الإمام منه لأنه ربما جرح على لسان الإمام ما يفسد صلوة فكان من صلوة حكما وأركان منافيا لها حقيقة كمن سبقه الحدث لا تفسد صلوة بالشيء وأركان منافيا حقيقة لكونه لأصلها ثم قيل يتوهم فتحه على الناس الثلاثة والصحيح أنه يتوهم من القراءة إذا قراءة المقتدى خلف الإمام منهى عنها وفتح على الإمام غير منهى عنه فلا يدع نية ما رخصه فيه يتوهم شيئا منهى عنه هذا إذا رجع على الإمام ولم ينتقل إلى آية أخرى فتح الموتر عليه وإن انتقل الإمام إلى آية أخرى ففتح عليه الموتر بعد لا انتقال تفسد صلوة الفاتحة وإن أخذ الإمام بقوله تفسد صلوة الكل وهذا قول بعض الشافعية لا تتفاء الحاجة فصارت تعليمًا وتعلما من غير ضرورة وعمامة الشافعية على ما يفيد لفظ المحيط على عدم الفساد قال الكافي والصحيح أن لا تفسد بكل حال ووجه الحديث المذكور حيث قال عليه السلام لا يبيها ففتح على مع أنه لا يعلم ترك الآية إلا بعد الانتقال إلى آية أخرى ثم في الهداية وينبغي للمقتدى أن لا يعمل بالفتح والإمام أن لا يلجئهم إليه بل يركع إذا جاء أو أنه أو ينتقل إلى آية أخرى قال الشيخ كمال الدين بن الإمام أجملة أي أجل أو أن الركوع ولم يقل كما قال غيره بل يركع أن قوم مقدرا ما يجوز به الصلوة للخلاف فيه فإن قاصين أن وصاحب المحيط وبكر اعتبروا وأن الركوع بعد قراءة ما يجوز به الصلوة قال بعضهم ينبغي أن لا يلجئهم إليه بل ينتقل إلى آية أخرى ويركع إذا هم المستحب صونا للصلوة عن الزوائد قال وهذا هو الظاهر من جهة الدليل لا يرى إلى أنه عليه السلام قال لا يبيها ففتح على مع أنها كانت سقوا المؤمنين بعد الفاتحة انتهى لكن هذا إنما يصلح دليلا لجواز الفتح بعد قراءة مقدرا ما يجوز به الصلوة وبعد انتقال إلى آية أخرى ولا دليل فيه على أن ما رجع عليه بعد قراءة مقدرا ما يجوز به الصلوة الأولى أن لا يركع

يلجئهم الى الفتح ليقرأ القدر المستحق عليه الصلوة والسلام لم يرتج عليه ويتوقف بل سعى عن ذلك
الكثرة واستمر ما ضياء على قرايته بدليل قول ابي ظننت انها انجعت وح فالاولى عند لا رجحان ولا اضطراب
الاتقال ان تيسر ولا فالركوع ان قم قد الواجب والتوقف قليلا لاجاء التذكرة والفتح ان لم يتم
قد الواجب لشدة تاكد الواجب وقربه من الفرض وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ بفتح
تفقد صلوة لا نه تعلم وهو على كثير وان اكل المصلي في صلوة ثم رآه من غير ما ادركه او ناسيا ان في الصلوة تفقد
صلوته لا نه عمل كثير لا نه عمل اليد الفم ولا يعذب بالنسيان لا نه هيئته مذكرة في هذا الصلوة لا فوق بين القليل
والكثير اذ لم يكن بين اسنانته حتى لو ابتداء سمعته من الخارج فستد اما لو كان بين اسنانه في عفي
مادون الحصة وقد تقدم الكلام عليه وكذا يفسد هذا العمل الكثير مما ليس من اعمالها ولا صلاحها
وكل عمل لا يشك بسببه الناظر الى المصلي انه في الصلوة بل يفتر فلنا غايبا انه ليس في الصلوة
فهو على كثير وما كان دون ذلك يان يشتبه على الناظر ويتردد في كونه في الصلوة ام لا فهو قليل
وقال بعضهم كل عمل باليد ين عرفا وعادة فهو كثير ولو كان في الصلوة بين يدي والظاهر ان كان يعمل في العادة
بيد واحدة فهو قليل بالم يتكرر ولو وقع له عمل باليد بين يدي لا يتبين ان هذا محصور من العمل
اليدين والاولى هو هذا القول هو اختيار الشيخ الامام ابن بكره في انفضل وذكر في الملتقط انه لا
يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين اي حقيقة ولكن يعتبر القلة والكثرة وهذا لا يخالف ما قبله
في المعنى لا نه ساكت عن بيان القلة والكثرة غير انه نفى كون ما يعمل باليد من محتبوا في كونه هو الكثير
المفسد لكونه عمل اليدين بل ينظر هل هو كثير في نفس الامر لا وذلك يمكن بان يكون باحد الطرفين
المتقدمين اما باعتبار غلبة ظن الناظر انه ليس في الصلوة وسواء رآه بأحد يديه او بما يقام باليدين في
العرف وببيد واحدة وقيل يفرض الراي الصلي ان استكثر ما فشيء ولا لولا رعاة الشائهم على
الاول وقال الحلواني ان الثالث اقرب الى هذا هيب ابي في فتر رجحان ذلك لان مذهبه التفضيل
الى ابي المتبلى في كثير من المواضع ولكن هذا غير مضبوط فهو يصح في ذلك ادى الى انعم ولا ينبغي
واكثر الفروع اوجمها مخرج عن الطريقة بين الاولين والظاهر ان ثابها ليس خارجا عن الاول لان
ما يقام باليدين عادة يغلب على ظن الناظر انه ليس في الصلوة وكان من اعتد بال تكرار الى الثالث
متواليته في غيره فان التكرار يغلب الظن بذلك فلذا اختلفت بينهما وبالشائهم ولو ادهن المصلي
يد من اخذه من الاناء او كان في يده فاخذ بيده الاخرى وادهن بهما في يدهن بهما راسه وجبته
او موضع الفم من جسده او سرح شعرة شعرة راسه او كحيتة تفقد صلوته لان ذلك عمل
كثير وكذا لو اتحل او جعل ماء الوضوء على راسه قيل هذا اذا تناول القيمة او القارورة فغسل
يد ولو كان الدفن او شقوه في يده فغسل راسه او موضع اخر من جسده من غير ان ياخذ

موافق للقول قبله ولو هتك يداي بالسواي بسند هابا لا يماز به الى الطريق اي حرله ذلك
 ومنه سميت العصا بالهادية وضربها مع ذلك ايضا تنفس صلوة لان فيه تعليمها وضربها
 عما لا كثيرا وان حرك المصل الركبة رجلا واحدة لاجل السوق لا على الدوام بل مرة او مرتين
 الركعة الواحدة لا تنفس صلوة وان حرك كلتا رجليه معا تنفس اعتبار العمل الرجلين بعمل يدين
 وقال بعضهم ان حرك رجليه معا تحريكا قليلا اي ضعيفا بحيث لا يترك الغير الابتأمل لا تنفس
 ينبغي ان يقيد بعدم التكرار المتوالي الا فالتكرار يجعل القليل في حكم الكثير وروى عن ابي بكر انه
 اجاب فيمن اي في مسئلة من قال لا للمصلي كرم صلتيه فاشارة اليه المصلي بيده باصبعين فيهما
 انهم صلواتكعتين او ثلث الى اظم صلواتكعتين او ثلثا ونحو ذلك لا تنفس صلوة لانه عمل قليل ونحوه رؤ
 عن عائشة رضي الله عنها واذا كتبت المصلي ما يستبين اي يظهر حروفه باذا كتبت بعدد على كاعذ
 او خرقة او باصبعته ونحوها كعود على التراب ونحوه ان كان اقل من ثلث كلمات لا تنفس صلوة
 لانه عمل قليل وكذا ان كتبت نحوه ما لم يستبين حروفه باذا كتبت على هواء او ماء او بنحو اصبعته من غير
 مداد ونحوه على ثوب او حجر او جلد لا تنفس لانه ليس بعمل بل يكره لانه عبث هكذا اطلقه قاضيان
 وغيره مع انه اذا كثرت يغلب على ظن الناظر اليه انه ليس في الصلوة وان زاد في كتابة ما تستبين
 حروفه على ذلك المذكور وهو مادون ثلث كلمات ياذا كتبت ثلاثا او اكثر تنفس صلوة لانه عمل
 كثير وقال في الملتقط ولو قال المصلي مثل ما قال المؤذن تنفس صلوة اي اذا قصد به الجواب
 جواب المؤذن وفيه خلافا في يوسف في الآتي وقال في الفتاوى الخانية اذا اذن في الصلوة يريد به اي
 حال كونه يقصد بتأذنيه الاذان والاعلام بدخول وقت الصلوة تنفس صلوة عند الجحيفة
 وقال ابو يوسف في تنفس ما لم يقل حي على الصلوة حي على الفلاح له في المسئلتين ان سوي
 الجميعتين ذكر فلا يفسد بخلافهما فانها خطاب بقوله قبلوا على الصلوة قبلوا على الفلاح فيفسد
 ولا يحنيفتهم ان قصد الجواب في الاولى فصار كالجواب بالحمد له ونحوها وقصد الخطاب بالاعلام
 في الثانية ففسد لان العبرة بالقصد على ما تقدم ولو سمع المصلي اسم الله تعالى فقال جل جلاله
 نحو ذلك من الفاظ التعظيم او سمع اسم النبي عليه السلام ان اراد اي قصد بذلك الشاء والصلوة واجابة
 اي اجابة ذكر الاسم لا تنفس صلوة لقصد ذلك وان لم يريد به الجواب بل قصد شاء او صلوة على
 سبيل الاستيناف لا تنفس لان نفس تعظيم الله تعالى الصلوة على النبي عليه السلام لا ينافي الصلوة
 فلا يفسد ها ولو انشأ اي شئ نظم شعر او خطبة لكن بفكره ولم يتكلم بلسانه لا تنفس صلوة
 لانها لا تنفس بافعال القلب لم يقاد بها فعل الجوارح ولكن قد ساء لمخالفة مقتضى الامر الخشوع
 والتفاتة بقلبه الذي هو محل النظر الحق فيه شئ آخر وهذا غاية في سوء الادب معه سبحانه وتعالى

يدى كبير من كبار الدنيا لراعى محل نظره اليه كل الرعاية من ان يحصل منه التفات الى شئ آخر
مع انه عبد مثله بل لو التفت منا جبر حال منا جاتر الى الغير لا شئت غضبة عليه قال
الشيخ شرف الدين اسمعيل بن المقرئ في قصيدة له في الوعظ نائية * نَصَلِيْ بِلا قَلْبِ صَلَوةٍ
يُمَثِّلُهَا + يكون الفتى مستوجبا للعقوبة + تظل وقد اعتقد غير عالم + تريد احتياطا ركعة
بعد ركعة + فويلك تدرى من تناجيه معرضا + وبين يدي من تخشى غير محبت + تخاطب اياك
نعبد مقبلا على غيره فيها بغير ضرورة + ولورد من ناجاك طرفه + تميزت من غيظ وغيرة + اما
تستحي من مالك الملك ان يثر + صدورك عن اقليل الروة + وقد روى ان الله تعالى اوحى الى موسى
عليه السلام يا موسى اذا ذكرتني فاذا ذكرتني وانت تنقص اعضائك وكنت عند ذكوري خاشعا مطمئنا
واذا ذكرتني فاجعل لسانك من وراء قلبك واذا قلت بين يدي فقم قيام العبد الذليل وتاجني
بقلب جلي ولسان صادق قال الامام الغزالي لا تسجد ولا تركم الا وقلبك خاشعا ومتواضعا على
موافقة ظاهره فان المراد خضوع القلب لا خضوع البدن ولا نقل الله اكبر وفي قلبك شئ اكبر
من الله تعالى ولا تنقل وجهك وجهي الا وقلبك متوجه وجهي الى الله تعالى ومعرض عن غيره و
لا نقل الحمد لله الا وقلبك طامع بشكر نعمته عليك فرم مستبشر ولا تنقل اياك نعبد واياك
نستعين الا وانت مشعر ضعفك وعجزك وانه ليس اليك ولا الى غيرك من الامر شئ وكذلك
في جميع الاذكار والاعمال انتهى وبالحاجة فالتفكر في الصلوة بغير ما يتعلق بها الى ان كان ينبغي
فهو مكره اشد الكراهة بل فسد عند اهل الحقيقة لفواة الركن الاصل المقصود بالذات وان كان
اخره يافوت ترك الاولى فان الاشتغال في الصلوة بها اولى من الاشتغال بغيرها من امور الآخرة فانها
ساوت ذلك الغير في كونها من امور الآخرة وقد ترجحت بها الوقت والحال لها فاعلم ذلك راشدا وباللهم
وكورد المصلح السلام بيده او براسه او طلب منه شئ فاوى براسه وعينه او حاجبه اى قال
نعم ولا فان صلوة لا تقصد بذلك وكذا لو اراد انسان دحها وقال الجيد هو فاقوا بنعم ولا يعلم العمل
الكثير في جميع ذلك وفي الذخيرة ولا بأس بان يتكلم الرجل مع المصلح قال الله تعالى فنادته الملكة
وهو قائم يصلي في المحراب لايتذكر في احكام القراءة للمحلو اى ربه ولا بأس بالمصلح ان يجيبه براسه كونه
لنا هك و ذكر عن كتاب الجمانس لوقيل المصلح تقدم فتقدم او دخل فرجته الصفة ساعة ثم
يتقدم برايه قال يعنى نفسه فالاجابة بالراس او باليد مثله انتهى وقد يفرق بالها ليس امثال امر
ولو قال في الصلوة اللهم اكرمى او قال اللهم انعم على او قال اصلي امرى او قال اللهم ارزقنى
لعافية او قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لا تقصد لصلوة في جميع ذلك
لا لو قال اللهم اغفر لوالدي اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ذكره قاضيان والاصل

ان جميع ما يستحيل طلبه من الناس وكان في القرآن او ما نزل به لا يفسد وفي الجماع الصغير لا يفسد
 كونه في القرآن ولا كونه ما نزل به بل قال ان كان يستحيل سؤالي من الخلق لا يفسد وما لا يستحيل
 سؤالي من الخلق يفسد وجعل في الهداية قوله رزقني مما لا يستحيل سؤالي من الخلق بقوله
 رزق الامام الجند قال ابن الهمام وقد رجع عدم الفساد لان الرزق في الحقيقة هو مجازة وبسته
 الى الامير مجازاته انتهى وهذا لان الرزق المطلق عند اهل السنة هو ما يكون غذاء للحيوان و
 يستعمل المطلق ما يعطى مجازا وايصال ما يكون غذاء للحيوان ليس في وسع المخلوق فلما في وسع
 ايصال ما يكون سببا لذلك كالمال وكذا لو قيد بان قال اردقني ما لا يفسد بلا خلاف
 اذا تقر به هذا فقوله اكرمني نعم على الشك انه يستحيل سؤالي من الخلق اذ يقال اكرم فلان
 فلانا وانعم فلان على فلان فكان ينبغي ان يقصد ان صاحب الحديث ذكرها على اصل من جملة
 ما لا يفسد وانما اعتبر ان يكون معناه في القرآن وهذا مما معناه في القرآن مثل واذا انعمنا على
 الانسان فاما الانسان اذا ما ابتلاه بره فاكرمه ولا يرد عليه اللهم ذروني مع ان معناه في
 القرآن اذ ليس في القرآن تزويج مطلق الانسان كما في الاكراه والابناء فاما في هذا فيضدان فم
 طلب ما لا يستحيل طلبه من الخلق يفسد ليس على اطلاقة فالله تعالى يقول اكرم جنته ما قاله اصفهان
 انه اذا دعا بها جاء في الصلوة او في القرآن وفي المأثور لا يفسد صائمه وان لم يكن في القرآن ولا في
 المأثور ولا يستحيل سؤالي من العباد تفسد وعلى هذا فلو قال اللهم امددني بما لا يفسد عند
 اللهم اردقني ما لا واما قوله اصلي امرى فب النظر الى اطلاقة انه لا يستحيل طلبه من الخلق وان كان
 يستعمل طلبه منهم مقيدا اما صريحه او دلالة فاما لم يفسد اياه اطلب ما اياه والمنفعة فظاهرا
 عدم الفساد سيما في ما هو موجود في القرآن ولو قال اللهم اغفر لي فم فيه تميزا خفيا في المتأخرين فقول
 يفسد لانه ليس في القرآن الدعاء بالغفر الاغفر وقد ذكر في القرآن مع عدم التميز لا يفسد
 هو اختيار شمس المنة الحمد اي وهذا لا يظهر وقال الامام نعم نعمي نعمي ان يكون له في القرآن
 تفسد اتفاقا لعدم وجود في القرآن ولا كونه اسم الله تعالى هو الله ان لم قال اللهم اردقني ببيتك وبنيك
 او ببيتك لا تفسد لا يستلزم طلبه في هذا فانه يشبه ما هو موجود في القرآن من قوله يا ارحم الراحمين
 اللهم اردقني اذ لا تفسد في قوله يا ارحم الراحمين في قوله يا ارحم الراحمين في قوله يا ارحم الراحمين
 اللهم اقض عني تفسد لعدم استحالة طلبه من الراحمين في قوله يا ارحم الراحمين في قوله يا ارحم الراحمين
 او محرابا وغيره وفيه ما فيه ان يظهر اليه هناك كونه صغيرا في عام في غير قاصد افهم ما فيه
 لا تفسد صلواته لا لجماع لان النظر غير مناف للموتة في قوله يا ارحم الراحمين في قوله يا ارحم الراحمين
 مستفهما الى قاصد منهم ما فيه فقد ذكر في المستقط تفسد في صائر غير منتهية في قوله يا ارحم الراحمين

فونظر الى كتاب

لا تنسد صلواته عند أبي يوسف رحمه الله ويبرأ أحد مشائخنا وفي الهداية الصحيح انه لا تنسد بالاجماع
وفي الكافي قيل على قول محمد بن يوسف لا تنسد وعلى قول أبي يوسف قياسي على مسئلة اليمين
فان من حلف لا يقرأ كتاب فلان فظرفيه وفهم حنث عند محمد بن يوسف رحمه الله وعند أبي يوسف لا و
الصحيح انها لا تنسد اجماعا بخلاف مسئلة اليمين لان المقصود منه الفهم والوقوف على سرفالان وهذا
الفساد يتعلق بقراءة غير القرآن وبالفهم لا يحصل ذلك انتهى لا شك ان النظر غير مفسد وقصد
الفهم لا يزيد على التفكير لترتيب شعر ونحوه وقد تقدم انه غير مفسد لكن مكره تشغل القلب
بغير الصلوة وان قرأ المصلي القرآن من الصحف او من الحراب تنسد صلواته عند أبي يوسف رحمه الله خلافا
لما فان عندها لا تنسد لانه عبادة انضمت الى عبادة لكن مكره لما فيه من التشبه بهل الكتاب وعند
الشافعي رحمه الله لا يكره ايضا لما روي ان ذكوان مولى عائشة كان يوم بها في شهر رمضان من المصحف قلنا
ان صح فهو محمول على ان كان يراجعه في الصلوة ليكون بذلك اقرب الى الجنيحة طريقتان احدهما
ان تقايل بالورق على كثير وعلى هذا فلا يزيل تنسد وكذا المكتوب في الحراب والآخر
ان التلصق من المصحف تعلم ليس من احوال الصلوة وهذا يوجب التسوية بين ما اذا قلب
الاوراق ولم يقابل بين المصحف والحراب في نحوه قال في الكافي هو الصحيح ولم يفرق في الكتاب
بين القليل والكثير وقيل لا تنسد ما لم يقرأ قدر الفاتحة وقيل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر لانه
مقدار ما يجوز به الصلوة عنده مما اذا لم يكن حافظا لما قرأه فان كان حافظا لا تنسد
بالاجماع لعدم التلصق ولو اخذ المصلي حجرا فرمى به فلا تنسد صلواته ولا تنسد صلواته على كثير
ولو كان حجره فرمى به الطائر او نحوه لا تنسد صلواته لانه عمل قليل ولكن قد اساء لا شغاله
بغير الصلوة ولو رمى بالحجر الذي سحر انسانا ينبغي ان تنسد قياسا على ما اذا ضرب به بسوطا ويده لما
فيه من الخصوصية على ما روي وقال في الاجناس ان رمى بالحواف صابعا واحدا او حجرا واحدا وكذا
لو رمى بحجرين لا تنسد لانه قليل في الفتاوى ان رمى بسهم فسدت صلواته لانه عمل كثير
قالوا هذا اذا اخذ القوس والسهم ووضع السهم على الوتر اما اذا كان القوس في يده و
السهم على الوتر فرمى به لا تنسد صلواته انتهى ولا شك ان هذا لا يمكن عمله الا باليدين
ومن رآه ظن في غير الصلوة فالحكم فيه بعدم الفساد مشكلا لهذا اني به قاضين وغيره
بلفظ قالوا لا بد من عدم الرضى به ولو حرك المصلي جسده مرة او مرتين متواليين لا تنسد
صلواته للقلية وكذا لا تنسد اذا فعل ذلك الحرك مرارا غير متواليات بان لم تكن في ركن واحد
ولو فعل ذلك مرارا متواليات في ركن واحد تنسد صلواته لانه كثير هذا اذا رفع يده
في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تنسد لانه حرك واحد كذا في الخلاصة ثم قيد في

ولو حرك المصلي جسده
مرارا متواليين

لخلاصة التوالى هنا بالكون في ركن واحد وقيد في ضرب الدال بتركون في ركعة واحدة
ولا يظهر بينهما فرق ولا يظهر اعتبار الركن في الموضوعين لانهما المعتبر في مواضع كثيرة من
لنوع وذكر في الاجناس اذا قتل القبله مرارا اي يقتلات متعددة او قتل قلات متعددة
ان قتل قتلا بمتدركا بان لم يكن بين كل قتالين قد ركن تفسد صلوة وان كان بين القتلا
نوصري مهلة قد ركن لا تفسد صلوة ولكن الكف عن افضل وقد تقدم انه كره قتلها في الصلوة
منها بجنيته روح ولا يكره عند محمد وكذا لا تفسد الصلوة لوروح المصلي عبر وصرة او شوبه
مرتتين ولوروح مرات متواليه تفسد على نسق ما تقدم ولو تخنخ المصلي يريد به علامته
علام الطالب له واخبره لانه معلوم عادة انه في الصلوة ومع هذا سمع حروفه في حروف
لتخنخ وكذا اذا سمع منه حرفا نحو اوح بالفتح والضم او تخنخ لتحسين الصوت متعدي بان لم
يكن مضطرا اليه ولا حاجة الى التقيد به بعد قوله لتحسين الصوت تفسد صلوة
عند بجنيته وابي يوسف رحمه كذا ذكر في الاجناس وصوابه عند ابى حنيفة ومحمد رحمه وكذا
هو في جميع الكتب فان عند ابى يوسف رحمه لا تفسد بحرفين أحدهما من الزوائد على ما ذكره
السهو ومن المصنف ومن صاحب الاجناس ثم الفساد بما ذكر من التخنخ قول سمعيل الزاهد
واليه مال صاحب الهداية وقال غيره لا تفسد قال الشيخ كمال الدين بن الصمام وهو
الصحيح ونقل في الكفاية عن مبسوط شيخ الاسلام ان كان التخنخ لتحسين الصوت فذلك
ايضا يعني لا يفسد لانه يفعل لاصلاح القراءة فيكون من القراءة معني لا يرى ان المشي للبناء
لا يقطع الصلوة وان لم يكن من الصلوة حقيقة لانه لاصلاح الصلوة فصار من الصلوة معني
انتهى وان كان بعد ركن كان مدفوعا اليه اي مبعوث الطبع لا يفسد اتفاقا لعدم مكان التخرز
يكذا ان كان لاجماع البزاق في حلقه ولو استاذن رجل المصلي اي طلب منه الاذن في الدخول
يكذا لو ناداه فجهر المصلي بالقراءة ليعلمه انه في الصلوة او قال الحمد لله لاجل ذلك او قال الله اكبر
لا تفسد صلوة وكذا لو سمع لاجل الاعلام لقوله عليه السلام من ناب عن شئ في صلوة فلا يسمع متفق
عليه وقال عليه السلام التسليم للرجال والتصفيق للنساء متفق عليه ايضا ولو عكسا قالوا لا تفسد
وقد تركوا السنة وقبحوا اشكال فان صلت المرأة عورة فينبغي ان تفسد صلواتها بالجهل بالتسليم كما جهت
القراءة وينبغي ان يقيد التصفيق بما دون الثلث للتواليات وكذا لو سمع لتبشير الامام على
تفسد لكن لا يفعل لوقام الامام عن القعود الاول لانه لا يجوز له الرجوع على ما سياتي ان شاء الله تعالى
ان قبلت المصلي امرأته ولم يقبلها هو ولم يحصل له شهوة فصلوة تامة لعدم المنا في ذلك
بما هو اي المصلي امرأته بشهوة او بغير شهوة فسدت صلوة لانه من رآه ظن في غير الصلوة

قال الشيخ كمال الدين
لو تخنخ لتحسين الصوت
الصحيح انه لا تفسد الصلوة

ولو قبل المصلية زوجها بشهوة او بغير شهوة تفسد صلوته كما في الخلاصة قال ابن الهمام والله اعلم بوجه الفرق يعني بين تقييلها اياه وهو في الصلوة بغير شهوة وبين تقييلها اياه في الصلوة بشهوة او بغير شهوة حيث تفسد صلوته الاصلوة وصاحب الخلاصة اشار الى الفرق بان تقييله في معنى الجماع يعني ان الزوج هو الفاعل للجماع فالتيان يدواعي الجماع في معنى الجماع ولو جاء ولو بين الفخذين تفسد صلوته على ما ذكره قبل ذلك فكذا اذا قبلها مطلقا لانه من دواعي كذا او مسها بشهوة بخلاف المرأة فانها ليست فاعلة للجماع فلا يكون اتيان دواعيها في معنى ما لم يشتهى الزوج في الخلاصة لو نظر الى فرج المطلقة رجعا بشهوة يصير رجعا ولا يفسد صلوته رواية وهو المختار وهذا يشكل على الفرق المذكورة لاني بما هو من دواعي الجماع ولذا صار له بها وهي في معناه الآن يقال فساد الصلوة يتعلق بالدواعي التي هي فعل غير النظر والفكر واما النظر والفكر فلا يفسد زمطلقا على ما لم يعد مكان التحرز عنهما بخلاف فعل سائر الجوارح الصلي اذا وسوس الشيطان فقال احوول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك الذي وسوسه في امر من امورا اخرة لا تفسد صلوته وان كان في امر من امور الدنيا تفسد كذا ذكر في الذخيرة لان الوسوسة لم تكن حوقل بسبب الم اخرى في الاول ويسبب الم ديوى في الثاني فصار كما لو ادفع بكاه اذا العبارة عند التلطف بما قصد باللفظ الصلي اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا عن الصلوة فقال السلام قد ذكرنا في الصلوة قبل قوله عليكم فسكت تفسد صلوته تلفظ به على قصد الخطاب ما تلفظ به على قصد الخطاب والجواب من الاذكار يلحق بكلام الناس فينبغي ان لا تفسد عند اي يوسف لان الذكرا لا يتغير بالقصد عنده وكذا في المسئلة التي قبلها وذكر في الذخيرة المشي في الصلوة اذا كان في الماشي حال المشي مستقبل القبلة غير منحرف عنها لا تفسد الصلوة اذا لم يكن متلاحقا اي بعضه لاحق ببعض من غير هلمة ولم يخرج من المسجد اذا كان يصلي فيه وان كان في الفضاء اي الصحراء لا تفسد غير المتلاحق ما لم يخرج الصلوة عن الصفوة يعني اذا مشى في صلوته الى جهة القبلة مشيا غير متدارك باز مشى قد وقف قد ركن ثم مشى قد صف آخر هكذا الى ان مشى قد صفوف كثيرة لا تفسد صلوته الا ان خرج من المسجد فيما اذا كانت الصلوة فيه او تجاوز الصفوف فيما اذا كانت الصلوة في الصحراء فان مشى متلاحقا بان مشى قد صفين دفعة واحدة او خرج من المسجد وتجاوز الصفوف في الصحراء ففسدت صلوته وهذا بناء ان الفعل القليل غير مفسد ما لم يعكر متواليا وعلى الاختلاف المكان مبط للصلوة ما لم يكن لاصلاحها والمسجد مكان واحد حكما وموضع الصفوة في الصحراء كالمسجد هذا اذا كان قائما في صفوة او كان اما مشى حتى جاوز موضع سجوده فان ذلك مقداره ما بينه وبين الصف الذي يليه تفسد وان كان اكثر فسد وان كان منفردا فاعتبر موضع سجوده

ان جاوزه فسدت والا فلا والبيت للمرأة كالسجدة عندنا في على النسيء كالصائم عند غيره وبعض الشافعيين
قالوا جل راي فرجة في الصف الثاني اي بالنسبة الى الصف الذي هو فيه هو الذي قد لم يرس
بينه وبينه صف فحشي اليها اي الى تلك الفرجة فسد ها لا تقصد صلوة ولو مشي الى الصف الثالث
بالنسبة الى صفه فسد فرجة فيه تقصد صلوة وهذا القول ان حمل على اطلاقه اي سواء كان
مشيه الى الثالث متلاحقا او لم يكن كان مخالفا لما قبله وان قيد بكون المشي في متلاحقا فلا
التفصيل كله اذا لم يكن الماشي في الصلوة مستدبرا القبلة بان مشي قد مر او يمينا او يسارا او الى
ورائه من غير تحويل واستدبار واما الاستدبار القبلة فسدت صلوة سواء مشي قليلا او كثيرا او لم يمش
لان استدبار القبلة لغير اصلاح الصلوة وحده مفسد كما اذا استدبر القبلة على ظن انه رجع
او سبقه حدث آخر ثم تبين انه لم يكن رجع ولا حدث فان صلوة قد فسدت بالاستدبار
وان لم يمش ولو لم يخرج من المسجد لان استدباره وقع لغير ضرورة اصلاح الصلوة فكان
مفسدا ولو مضى العلك او مضى الهليلج في الصلوة تقصد صلوة وان لم يتعلل وقيد في الخلاصة
بما اذا اكثر ولا بد منه لانه عمل كثير فيسند وتقديره بالثلاث المتواليات كما في غيره وان لم يمش الهليلج
لكن دخل حلقه منه شيء ليسر لا تقصد ولو كان في فمه سكر او فانيذ فابتلع ذوبه تقصد ان لم
يمضغه لانه يוכל كذلك ولو ابتلع ما بقي بين اسنانه من المأكول ان كان ذلك زائدا على قدر الحصة
تفسد صلوة كما يفسد صومه وان اقل من قدر الحصة لا تقصد صلوة ولا تقصد صومه وقد
قد منا الكلام عليه في فصل ما يكره ولو اكل جلا او بقي في فمه طعم الحلاوة وهو الصلوة وابتلع ريقه لا تقصد
لان ليس يبرجل في وعاء ولو نغم في الصلوة ان كان غير مسموع لا تقصد كالتفقد وان كان
مسموعا بان كان له حرق ومهجة كافية في فم فم يبرجل الكلام تقصد وان عطس فحصل به حرق وكما هو
مخوة لا تقصد لانه اضطراري وكذا لو حشيت فحصل به حرق كذا اطلقه قاضينا وصاحب الخلاصة قال
في الكافي ان كان مد فوعا اليه لا تقصد وان لم يكن مد فوعا اليه تقصد ولو تاء فحصل به حرق ولا يقصد
ذكره قاضيان ولو قرع الباب فقال ومن دخله كان منا يريد به الاذ فسدت وكذا لو قيل له من اين
جئت فقال ويتر معطلة وقصر مشيدا او قيل ما مالك فقال الخيل والبغال والحمير يريد الجوار تقصد
وان جرى على لسانه نعم فان كان عادة له يجرى على لسانه كثيرا في غير الصلوة تقصد لانه من كلامه
وا لا فلا لانه قرآن ولو كان بالفارسية آرى فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرع من الانجيل و
الثودته وهو يحسن القرآن ولا يحسنه ففسد اذا لم يكن ذكر او لو انشد شعرا تقصد وان كافيه ذكر
او كوا بتلع ما خرج من اسنانه لا تقصد ما لم يكن ملا الغم وكذا لو قاء اقل من ملا الغم فباد الى حرقه و
هو لا يملك امساكه ولو رقع القليلة من السراير لا تقصد وكذا لو تردى برداء او حمل شيئا خفيفا

في كل حال وفي كل حال
طعم الحلاوة وهو في
الصلوة واليام ينفذ
لا تقصد لانه يبرجل
جل فلا تقصد

في كل حال وفي كل حال
لو نغم في وعاء
مسموع لا تقصد

في كل حال وفي كل حال
لو نغم في وعاء
مسموع لا تقصد

بيد واحدة أو حمل صبيا أو ثوبا على عاتقه لا تقصد ولا تتركب الدابة تقصد ولو لبس القميص تقصد
 ولو تعلق أو خلع نعليه ولو لبس الخف تقصد إلا أن يكون واسعا يلبس بيد واحدة وكذا لو خلعه
 لجم الدابة أو سرجها أو تزج السرج تقصد وأن أمسكها أو خلع اللجام لا وأن شد الأزار أو السراويل
 فسد وان خلعه لا وكل ذلك مبني على العمل القليل والكثير قد يسل في الحديث في الصلوة ومن سبق
 حدث سماوي من بدنه موجب للوضوء في الصلوة انصرف من فوره وتوضأ من غير أن يشغل
 غير ضروري في وضوءه ويبني على صلوة عندئذ إن لم يعرض له ما ينافيها خلافا للمثلث ثم ما روى
 الترمذي وحسنه أبو داود والنسائي عن علي بن طلق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نسا
 أحدكم في الصلوة فلينعثر وليتوضأ وليعد الصلوة ولأن الحديث مبني في الصلوة التقويت شرطها و
 الفرق بين الأيتاء والبقاء في لزوم اشتراط الطهارة والشئ لا يخاف فيعد أنها أيضا فصار كالحدث
 الحدث كئنا ما تقدم في بواقض الوضوء من حديث عائشة رضي الله عنها قال عليه السلام من أصاب رقي أو رعا
 أو قلنس أو مثاقيل فلينعثر فليتوضأ ثم ليبن على صلوة وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجه والدارقطني
 ثم ليبن على صلوة ما لم يتكلم وصح إليه في إرساله وأخرج ابن أبي شيبة نحوه موقوفا على أبي بكر وعمر وعلي بن
 عمر وسلمان الفارسي عن التابعين عن علقمة وطائفة من سالم بن عبد الله وسعيد بن جبير والشعبي
 النخعي وعطاء ومكحول وسعيد بن المسيب رضوان الله عليهم أجمعين وكفى لهم قدة على أن صحته إرسال
 الحديث حجة عندنا وعند الجمهور وقد تأيد بما صح عن هؤلاء الأئمة ورحم في ذلك الحديث على العبد ويحمل
 القياس المذكور ولكن الاستيناف أفضل للبعد عن شبهة الخلاف فقول ذلك في حق المتقدم وأما الإمام
 والمقتدى فالبناء أفضل في حقهما أحرار الفضيلة الجماعة وعلى هذا فلو أمكنهما الاستيناف بجماعة أخر
 فهو أفضل في حقهما أيضا ثم الكنفرة ان شاء الله في مكان وضوءه ان أمكن أو أقر بالموضع اليه ان لم يكن
 تخرا عن زيادة الشئ وان شاء رجع إلى مصلاه ليؤدي صلوة في مكان واحد والمقتدى يعود إلى
 مكانه البتة ان لم يفرغ امامه وكواثره في غيره لا يصح إذا كان بينه وبين امامه يمنع صحة الاقتداء
 وأن كان امامه قد فرغ تخير كالكنفرة والإمام حكمه حكم المقتدى لأنه يصير من جملة المقتدين فإنه يتخلف
 غيره إذا سبقه الحدث ويصير هو مقتدى بابه ثم استخلافا للإمام غيره إذا سبقه الحدث جاز اجتماعا
 فقد روى الأثر بسند عن ابن عباس قال خرج علينا عمر لصلوة الظهر فلما دخل في الصلوة أخذ
 بيد رجل كان عن يمينه ثم رجع يخرق الصفوف فلما صليت إذ نحن بعمر يصلي خلف سارية فلما قضى
 الصلوة قال لما دخلت في الصلوة رأيت شيئا فليس بيدي فوجئت بلة ثم جاز البناء مقتدى بأمر
 منها ان ينصرف على فوره فأن مكث بعد الحدث في مكانه قد ركن فسدت إلا إذا خفف في النوم
 فمكث زمانا ثم اتقته لأن فسادها بالمكث لوجود اداء جزء منها مع الحدث ولأننا ثم حال نوم غير مؤد

تدخل

فحق النفس الاستيناف
 في حق الإمام والمقتدى
 البناء أفضل

جواز البناء مقتدى
 بالإمام

حدثت بالنوم

شيئا ولذا لو قوم ذاهبا أو آتيا تفسد على الصحيح لاداءه دكنا مع الحدث أو الشئ وأما تفسد القراءة
 ذاهبا لا آتيا وقيل بالعكس والذكر لا يمنع البناء في الأصح لأنه ليس من الأجزاء ولو احدث ركعا فرفع
 مستمعا لا يبقى لأن الرفع محتاج اليه لا لأنصرف فيجوده لا يمنع فلما اقترن به التسميع ظهر قصد
 الأداء وعن أبي يوسف في لو احدث في سجوده فرفع مكبرا أو يا التماسا ولم ينو شيئا فسدت إلا أن
 نوى الانصراف **ومنها أن يكون الحدث سهوا أو يافلا يبنى لقهرهته وكذا لشجرة أو عضة ولو**
منه لنفسه استأنف وكذا لو اصاب نجاسة ما نعت من غير سبق حدث خلافا لأبي يوسف
وأن كانت من حدث بنى اتفاقا والفرقة طهما أن ذلك غسل ثوبه أو بدنه ابتداء وهذا تبعا
للوضوء ولو اصابه من حدث أو غيره لا يبنى ولو احدث محلهما أو كذا يبنى
لسيلا أن دمل غمرها فان سال السقوط شيئا من غير مسقط فمقيل يبنى لعدم صنع العباد
وقيل على الخلاف واختلاف فيما لو سبقه العطاسة والأظهر أن لا يبنى لكونه سهوا أو يافلا
يتخذه والأظهر أن لا يبنى ولو سقط الكر سفع عنها بغير صنع مباو لا بنت بالاتفاق ولو بغيرها
فمنه الخلاف وهذا بناء على تصوير بناءها كالرجل خلافا لابن رستم ومنها أن يكون الحدث ما
يخرج عن بدن فلا يبنى باغاء وجنون ومنها أن يكون موجبا للوضوء دون الغسل فلا يبنى للاختلاف
ومنها أن لا يشتغل بفعل غير ضروري بأن جاوز ماء يقدر على الوضوء منه إلى البعد منه فله
أن يتوضأ ثلثا في الأصح ويأتي بساؤس من الوضوء ولو وجد في الحوض وضعا للتوضي فجاوز
إلى موضع آخر كان بعد ركضيق مكان الأول بئى لا فلا ولو قصد الحوض في منزله ماء أو غيره منه
أركان البعد قد صفاين لا تفسد وإن كان أكثر فسدت وأركان عادة التوضي من الحوض ونسب الماء لله
في بيته وذهب إلى الحوض يبنى لو كان الماء بعيدا أو يقر به يبر ماء ويترك البير لأن المنع يمنع البناء على
المختار وقيل لا يمنع أن عدم غيره ومنها أن لا يعرض له ما ينال في الصلوة من كلام ونحوه أو كشف عورة
حتى لو كشفت راسها للمسيء وداعيا للغسل تفسد ولا يبنى في الصحيح وكذا لو كشف الرجل والراة
الاستنجاء بل يستنجى من تحت الشيا بكذا تغسل النجاسة وتسمي راسها وتغسل في داعيها بالاكشف
أن أمكن والألزم الاستئنا في ذلك كله وعن القاضي أبي علي الأنسفي أن لم يجد منه بد لا تفسد
وأن وجد بأن تمكن من الاستنجاء وغسل النجاسة تحت القيص مع ذلك لا يدي عودته فسدت وفي
شرح الكتر جعل الفساد بالابداء مطلقا هو ظاهر المذهب والسنة أن ينصرف محد وب الظاهر
أخذ بانقر يومه أنه رفق الاستخلاف للإمام أن يأخذ بثبوت رجل إلى الحراب ويشير إليه ولم
أن يستخافه ما لم يخرج من المسجد ويجاوز الصفوف في الصمراء فان لم يستخلف يستخلف يوم
حتى جاوزا وخرج بطلت صلاة القوم أن لم قبل خروجه وفي بطلان صلوة روايتان و

لا يظهر عدم اليطمان لانه في نفسه كالمنفرد ولا فرق بين ان يكون الصفوة متصلة خارج
 المسجد ولم يجاوزها او منفصلة وقال محمد ان كانت متصلة لا تقصد ما لم يجاوزها لان
 الواضع الصفوة في حكم المسجد كما في الصحراء ولها ان القياس بطلانها بمجرد الانحراف لكن
 ورد الشرع على خلافه فيقتصر على محل الضرورة ويشترط كون الخليفة صالحا امامته ولو سبقا
 ولو لم يكن مع الامام الا واحد تعين للاستخلاف من غير تعيين ان كان صالحا للامامة و
 الايان كان صديقا وامرأة فقيل بتعيين ففسد صلوة وصلاة الامام لانه صار مقتديا به
 والاصح انه لا يتعين ففسد صلوة فحسب في نقرجات الاستخلاف كثيرة مذكورة في الفتاوى
 وغيرها وللضرورة الى التطويل بذكرها لندرة وقوعها بل لعدم امكان العمل بها في هذا الزمان والاشتغال
 بما يفيد اولي والله الموفق ولو حصل سبق الخد في ركوع او سجود تجب اعادة قها في البناء لان
 الانتقال من ركن الى ركن مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما احدث فيه ولو لم يعد لا يجزئه بخلاف
 ما لو تذكر قها سجدة فيجوزها حيث لا يجب اعادة قها بل تسحب لان الانتقال مع الطهارة قد وجد
 والاستحباب الخروج من الخلاف لان عند زفر والشافعي رح تجب عادة وعن ابي يوسف اعادة
 الركوع بناء على ان القوة بين الركوع والسجود فرض عند الله سبحانه وتعالى اعلم فصل في
 سجدة السهو كان الاشيب ان يصل بحث زلة القاري بما يقصد الصلوة لانه من جملة ايجازة
 كانه قصد جعل بحث القراءة خاتمة الكتاب تيمنا ثم افرد السجدة في الترجمة في قوله سجدة السهو
 واجبة لا وجب له بل الصواب ان يقال سجود السهو او سجد تا السهو بلفظ التثنية لان الاضافة
 فيه من قبيل اضافة الحكم الى سببه والحكم الواجب بالسهو انما هو سجدتان لا واحدة الا ان الصدوق
 اذا لم يقصد به العدد يطلق على القليل والكثير وكانه اراد بالسجدة معنى السجود ولم يرد الواحدة ثم
 سجد السهو واجب عندنا على الصحيح من المذهب ذكره في البسوط والحيط والذخيرة والبدائع واستدل
 الكرخي رح عليه بقول محمد رح اذا سها الامام وجب على الوتر السجود فقد نص على الوجوب وجهه
 انه شرع لجبر النقصان واداء العباد بصفة الكمال واجب فوجب ركع السهو وقال القندور هو سنة
 عند عامة علماءنا استدلالا بانه لا يرفع القعدة ولو كان واجبا لرفعها كما في سجدة التلاوة والواجب
 ان سجدة التلاوة انما ترفع القعدة لان محلها قبلها كالصلية بخلاف سجود السهو لان محلها بعد القعدة
 فكيف يرفعها واذا قلنا انه واجب فليعلم انه لا يجب الا بترك الواجب من واجبات الصلوة فلا يجب
 بترك السنن والمستحب كالنعوذ والتسمية والثناء والتأمين وكبيرات الاستغالات والتسبيحات
 ولا يترك الفرائض لان تركها لا يجبر بسجود السهو بل هو فساد لم يتدارك فيسبى اوتيا خيرة اى
 بتأخير الواجب عن محلها وتأخير ركن عن محله اما ترك الواجب فهو كما اذا نسى اى كترك وقت

كذا في النسختين ١٣

نسيان قراءة القنوت في الوتر أو التشهد في كلتا القعدتين الأولى والأخيرة فانه واجب فيها
 اظهر الروايات وهو الصحيح وان ذكر في بعض الروايات انه سنة في القعدة الأولى واجب في
 الأخيرة وكما اذا نسي تكبيرات العيدين لما تقدم انها واجبة وكما اذا جهر الامام فيه بالخفاة ونما
 فيما يجهر لان الجهر محله والخفاة في محله واجب كل منهما على الامام واما المنفرد فهو مخير فيما
 يجهر فلا يجب عليه بالخفاة فيه واما ان جهر فيها يخاف فغنى ظاهر الرواية لا يجب ذكر في المحيط لانه
 لم يترك واجبا لان الخفاة انما وجبت لنفي الخاطئة وانما يحتاج الى هذا في صلوة تؤدي على
 سبيل الشهرة والنقد يؤدي على سبيل الخفية انتهى وبني على هذا شمس المنة السلواني انه اذا كان يصلي
 وحده وليس ثمرا حذ فلا سهو عليه في ظاهر الرواية وان كان هناك رجل آخر وكل واحد يصلي
 منفردا كان عليه السهو وفي الكافي على عدم الوجوب بان جهره بقدر سماع نفسه هو غير
 منهي عنه فعلى هذا الوجه كجهر الامام يجب السهو وقد ذكر نحوه ابو سليمان في نوادره ان المنفرد
 اذا نسي حاله في الصلوة حتى ظن انه امام فجهركا يجهر الامام يسجد للسهو وذكر في المحيط ان رواية
 النوادر عليه السهو وميل الشيخ كمال الدين بن الهمام الى ان الخفاة واجبة على المنفرد في موضعها فيجب
 بتركها السهو وهو الاحتياط واللاء اعلم وذكر في الذخيرة ان سجود السهو يجب بستة اشياء فيجب
 بتقدم ركعتين نحو ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع هذا التمثيل غير واقع في محله لان الركوع قبل
 القراءة والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفترض عليه اعادة الركوع بعد القراءة واعادة السجود بعد الركوع
 على ما مر من ان الترتيب بين ما لا يتكرر في الركعة الواحدة وبين غيره فرض واذا لم يقع ذلك
 معتد به لا يكون فيه تقدم الركعتين ثم اذا فعل ذلك يجب عليه سجود السهو لتأخير الركعتين
 بسبب الزيادة التي فادها فليتا مل ويجب بتأخير ركعتين هذا هو الثاني من الستة نحو ان يترك
 سجدة صلبية بضم الصاد وسكون اللام بعد ثبأء موحدة ثم ياء النسبة والمراد بسجدة
 الصلوة نسبت الى الصلابة اختصاصها بصلب الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وسجدة
 السهو فاذا ترك سجدة من ركعتيه وافترضا في الركعة الثانية بعد تلك الركعة او فيها
 بعد ها فسجد ها فقد آخر ركعتيه عن محله او يؤخر القيام عطف على ترك اي تأخير الركعتين
 نحو ان يؤخر القيام الى الركعة الثانية بان يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى جلوسه
 قبل ان يقوم كما هو مذاهب الشافعي وهذا اذا لم يكن به عذر ومن ضعفه او جمع او يؤخر
 القيام الى الركعة الثالثة بان زاد على قدر التشهد في القعدة الاولى على ما مر وسيجيئ ان شاء الله
 تعالى في تكرار الركعتين هذا هو الثالث من الستة نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلاث مرات ويجب
 بتغيير الواجب من صفة الى صفة وهو الرابع من الستة نحو ان يجهر بالقراءة فيما يخاف فيه

بها أو يخافت فيما يجهر فيه ويجب بترك الواجب سا وهو الخامس من الستة بخوان يترك
 القعدة الأولى أو القنوت أو تكبيرات العيد أو غير ذلك من الواجبات ويجب بترك
 الستة المضافة إلى جميع الصلوة وهذا هو السادس بخوان يترك قراءة التشهد في القعدة
 فإنه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف تسبيح الركوع فإنه يضاً إلى الركوع
 لا إلى الصلوة وهذا على رواية كونه سنة فيها وهو اختيار البعض وهو القياس قال في الكافي
 لأن القعدة الأخيرة لما كانت فرضاً كانت قراءة التشهد فيها واجبة فالقعدة الأولى
 لما كانت واجبة كانت قراءة التشهد فيها سنة لأن الأقوال زين الأفعال فكانت حظ
 زينة منها وقال بعض المشائخ التشهد في القعدة الأولى واجب وهو ظاهر الرواية وعليه
 المحققون لمواظبة عليه السلام عليه من غير ترك وقد تقدم قال القاضي صد الدين
 بثنى واحد وهو ترك الواجب قال صاحب الذخيرة وهذا اجمع ما قيل فيه لأن الوجوه
 فيه كلها تخرج عليه أما التقدير والتأخير فلأن مراعاة الترتيب واجبة عندنا وتكرار
 الركن يوجب تأخير الركن الذي بعده وأداء الركن من غير تأخير واجب وعليه المحققون
 من أصحابنا والجهر والمخافة في محله واجب كما عرفت ولو جهر الإمام فيما يخافت أو خافت فيما يهجر
 قد ربما يجوز به الصلوة يجب سجود السهو عليه وهو أي التقدير بما يجوز به الصلوة هو الأصح
 وإلا أي وإن لم يكن ذلك مقدراً ما يجوز به فلا أي فلا يجب عليه سجود السهو ولم يفرق في
 ظاهر الرواية بين الجهر والمخافة وذكر في رواية النوادر أنه إن جهر فيما يخافت فعليه سجود
 السهو قل وأكثر وإن خافت فيما يهجر إن خافت الفاتحة وأكثرها أو خافت من السورة
 ثلاث آيات قصار أو آية طويلة فعليه السهو وإن خافت آية قصيرة يجب سجود السهو عند
 أي عند الإحتمال في ذلك خلافاً لما فارق في النوادر بين الجهر والمخافة وذلك لأن الجهر في
 موضع المخافة أشد والمخافة في موضع الجهر أخف لأن المخافة مشروعة في صلوة
 الجهر كما المغرب والعشاء دون العكس وكذا مشروعة للمنفرد في موضع الجهر دون العكس على الأصح
 فاعتبر القليل منها لأنه لا منفرقة بين الفاتحة وغيرها حيث شرط أكثرها وهو أكثر من ثلاث
 آيات قصار لأن فيها معنى الدعاء وإن كان قرأنا حقيقة ولو كانت عاملاً يجب السهو بتغيير
 هيئة فلذا خفف حكمه والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير بما يجوز به الصلوة من غير تفرقة لأن القليل
 من الجهر في موضع المخافة عفو أيضاً ففي حديث أبي قتادة في الصحيحين أنه عليه السلام
 يقرأ في الظهر في الأيوبيين بأم القرآن وسورتين وفي الأخرين بأم الكتاب يسمعنا الآية لحيانا
 والفاتحة قرآن حقيقة وكوفاً شاء صيغة لا أثر لافرق بينهما وبين غيرها أنه في الجهر إن سيم

فالجهر في الصلاة
 يترك السنة المضافة
 إلى جميع الصلوة

غيره وادنى الخافعة ان لسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره في القنية وقد تقدم في بحث القراءة
 ولو قام في الصلوة الرباعية الى الركعة الخامسة وقعد بعد رفع راسه من السجود في الركعة
 الثالثة او قام الى الرابعة في المغرب والثالثة في الفجر وقعد بعد رفعه من الركعة الاولى في جميع
 الصلوات يجب عليه سجود السهو ويجرد القيام في صورة ويجرد القعود في صورة لتأخير الواجب وهو
 التشهد والسلام في صورة القيام وتأخير الركن وهو القيام في صورة القعود وان خفض الركعة الثالثة
 ساهيا ولم يقعد القعدة الاولى ثم تذكر قبل ان يستوي قائما ينظر ان كان الى القعود اقرب يقعد
 لانه بمنزلة القاعد في وجوب سجود السهو عليه في اختلاف بين المشائخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل لا يجب قال غيره يجب لا يقعد ما اشتغل به من القيام آخر واجبا ولا يصح عدم الوجوب لان
 الشرع لم يعتبر فعله قيا ما فكا من معتبرا قعودا ضرورة فلا يوجب التأخير الموجب للسهو ولا يورق في
 هذا الحكم بين القعدة الاولى والثانية بخلاف ما اذا كان الى القيام اقرب انما يكون الى القعود اقرب
 اذا لم يرفع ركبتيه كذا ذكره صاحب المحيط وفي المنافع قال يدب الدين يعني الكردي اذا انصب
 النصف الاسفل الى القيام اقرب وان لم ينتصب النصف الاول يكون الى القعود اقرب هذا هو الذي
 اختاره في الكافي وهو الاصح فانه اذا رفع ركبتيه ولم ينتصب النصف الاسفل يصير كالحال القضا الحاجة
 ولا يعد قائما حقيقة ولا عرفا ولا شرعا لانه لو قرع ركعه في هذه الحالة من غير عدل لا يجوز لانه ليس
 بقائم فاذا كان الى القيام اقرب لم يقعد بل بمعنى على صلواته كما لو لم يتذكر الا بعد تمام القيام وسجد السهو
 ترك الواجب وهو القعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواه عن ابي يوسف رحمه اختارها مشائخ
 بخاري ما في ظاهر الرواية فلم يستوقا ثم يعود وان استوى قائما لانه اذا استوقا ثم اشتغل
 بفرض القيام فلا يترك الفرض للواجب بخلاف ما لو لم يستوقا ثم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام
 وهو الاصح والتوفيق ما روى انه عليه السلام قام فسبح الى فرجع وما روى انه لم يرجع بالحمل على سلكي
 القرب من القيام وعد من ليس ياولى منه بالحمل على الاستواء وعد من انتهى بل التوفيق بالحمل على الاستواء
 وعد من ياولى لان الواقع في الروايتين لفظ القيام فحمل مرة على الحقيقة ومرة على ما يقرب منها او
 من حمل مرة على ما يقرب من الحقيقة ومرة على ما هو بعيد عنها فليتأمل ويؤيد ما رواه ابو داود انه
 عليه السلام قال اذا قام الامام في الركعتين اذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس ان استوقا ثم
 فلا يجلس وسجد سجدتين للسهو ومثله في سنن ابن ماجه ثم لو عاد بعد ما صار الى القيام اقول
 قيل تفسد صلواته وقال ابو علي الجرجاني لا تفسد وقال الزوزني في شرح القنود ان عاد ففقد
 يكون مسيئا ولا تفسد صلواته ولا يفتني ان هذا كله انما يتلوا على رواية ابي يوسف لا على ظاهر الرواية
 ولو عاد بعد ما استوقا ثم فسد صلواته لتكامل الجناية برفض الفرض بعد الشروع فيه لا بل

وكان الشيخ ظهير الدين المرعيني في قول لا يجب سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد ونحوه
 أما المعتبر مقدار ما يودي فيه ركن وقد تقدم الكلام عليه بحث التشهد وانسكت في الركعتين
 الآخرين من ذلك فقد ساء وانسكت ساهيا يجب السهو بناء على وايت وجوب الفاتحة في الآخرين
 وقال أبو يوسف ح لا سهو عليه وهو بناء على عدم وجوبها وقد تقدم الكلام عليه في بحث القراءة
 وان قرء القرآن بعد قراءة التشهد في القعدة الأخيرة لا سهو عليه لأنه محل الشاء والدعاء والقرآن
 يشتمل عليه ما وان تذكر القنوت بعد الركوع وهذا يشتمل ما اذا تذكر في السجود وبعد ملغ من
 الركوع قبل ان يسجد لم يعد إلى قراءة القنوت أي يمضي على صلوته ولا يقنت لغوات محل ما في السجود
 غطاه وما قبله فلان القنوت بين الركوع والسجود ليس بها حكم القيام قال القاضيان تذكر وهو
 بعد في الركوع ففيه أي في القعود وايتان أحدهما لا يعود ولا يقنت والآخرى يعود إلى القيام و
 يقنت ويعيد الركوع والذي في فتاوى قاضيخان والصحيح لا يقنت في الركوع ولا يعود إلى القيام فاذا
 عاد إلى القيام وقنت ولم يعد الركوع لم تفسد صلوته لأن ركوعه قائم لم يرفض قال الناطقي سواء عاد
 أو لم يعد يسجد للسهو وفي الخلاصة وعليه السهو عاد أو لم يعد قنت أو لم يقنت انتهى ولا بد من القنوت
 على ما هو الصحيح من أنه لا يعود ولو عاد وقنت لم يرفض ركوعه بين القنوت وبين الفاتحة والشرع
 اذا تذكرها في الركوع فانه يعود ويقرأها ويعيد الركوع وايت واحدة ولو عاد وقرء يرفض الركوع
 ولو لم يقرأ تفسد صلوته بل لو قام لأجل القراءة ثم بدأ له فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قال بعضهم
 تفسد لأنه انتصب قائما للقراءة أو تفسد ركوعه وان كان البعض يقول لا تفسد لأن الركن
 لأجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأنه لم يقم مع الكل واجب بيان الفرق اما ولا يقن وجوب القنوت
 دون وجوبها اذا أكثر العلماء لا يقولون به بخلافهما فان الفاتحة فرض عند أكثر العلماء والشرع
 واجبة باتفاق ائمتنا فلذا يجب العود لأجلها ويرتفع الركوع بدون القنوت وأما ثانيا فها
 اذا عيدا تاتفعان فرضين والقنوت اذا عيد يقع واجبا بيان ذلك ان القراءة وان انقسمت
 إلى فرضين واجب سنته الا انه مما اطال القراءة تقع فيهما وكذا اذا اطال الركوع والسجود على
 ما هو قول الأكثر والأصح لأنه قول فاقروا ما تيسر من القرآن لوجوب أحد الأمرين الآية فما فوقها
 مطلقا الصديق ما تيسر على كل فرد فهم ما قرء يكون التفرع من سعة الأقسام المذكورة ان جعل الفرض
 مقدار كذا واجب وجعله دون ذلك مكروه وجعله فوق ذلك إلى حد كذا سنة لا أنه يقع ول
 آية يقرأها فرضا وما بعد ها إلى حد كذا واجبا وما بعد ذلك إلى حد كذا سنة وذلك لأننا
 ان اعتبرنا الواجب ما بعد الآية الأولى منضمنا اليها انقلب الفرض واجبا واعتبرناه منفردا
 الواجب بعض الفاتحة وقد قالوا الفاتحة واجبة وكذا الكلام فيما بعد الواجب الحد السنة فليعلم

فان الفاتحة فرض عند أكثر العلماء

لكن الفرق بين القنوت وبين تكبيرات العيد مشكل حيث ذكر وان لم يتركها وهو في
 الركوع يعود الى القيام على ما اشار اليه في الكافي على ما ياتي انشاء الله تعالى وكذا في تلخيص الجامع
 الكبير وصرح به في شرحه والذي ذكره في التلخيص انه يجوز رفض ركن لم يتم لأجل واجب
 لم يفت محله فعلى هذا جاز رفض الركوع لانه لم يتم لان تمامه بالرفع لأجل تكبير العيد لانه
 واجب لم يفت محله من كل وجه لان الرأى قائم حكما فيقال القنوت ايضا كذلك ولم ار
 من تعرض للفرق والذي يظهر ان يكون تكبير العيد واجبا مجمعا عليه دون القنوت والله
 اعلم وان سلم على راس الركعتين في الظهر على ظن انهما تمها ثم تذكر انهما صلي ركعتين فقط يتها
 ويسجد للسجدة لانه سلم على ظن انهما اربع فيكون سلامه سهوا وان سلم على راس الركعتين على ظن
 انها اى صلوة جمعة او فجر استأنف صلوة لانه سلم عالما بان صلي ركعتين فوق سلامه عدا فيكون
 قاطعا فلا ينبغي ان سها عن القعدة الأخيرة في ذوات الاربع وقام الى الخامسة يعود الى القعدة مالم يسجد
 للخامسة لانها فرض وفرض لأجلها عند التمكن من اصلاحها ما هو محل الفرض هو ما دون الركعة تشهد
 ويسلم ويسجد للسجدة لتأخير القعدة وان قيد الركعة الخامسة بالسجدة بطل فرضه نحو ان صلوة
 نقلا عند ايحيفه واني يوسف في بطلت اصلاحا عند محمد بن و لم تغير عند الشافعي به ولا يرد ضمي
 بنا على ان هذه الركعة عند عبث لان الترتيب في افعال الصلوة فرض عند وكذا اصابة لفظ السلام
 والنفل لا يشرع قبل الفراغ من الفرض فيصير عبثا منافيا والمنافي يعفى السهو عنه ويجوز ان التسمية
 عقدت للفرض قصد ولا اصل الصلوة ضمنا فاذا بطلت الفرض بطل ما في ضمناها وانما ان الفرض شتم
 على الاصل والوصف فاذا بطل الوصف بما يخصه من المناقيا لم يبطل الاصل لان عدم الوصف لا يستلزم
 عدم الوضوء وعليه ان يضم اليها اى الى الخامسة ركعة سادسة عند هاتين الركعتين لم يصير متفادا
 بست ركعات لان النفل الوتر غير مشروع عندنا وقوله وعليه يفيد ان الضم واجب في كل ركعة
 حيث قال وضم بالاخير وهو يفيد الوجوب قال في الكافي انه يضم السادسة بعد الاولى يضم فلا شيء
 عليه انه مطلق وهو غير مضمون خلافا لفران الشروع ملزم قلنا نعم ان شرع ملزما اما الشروع
 مسقطا فلا اذا الضمان بالالزام او الالزام انتهى ثم بطلان الفرض يحصل بمجرد السجود في الخامسة
 عند ابي يوسف لان السجود يتم بالوضع عند وعند محمد لا يبطل مالم يرفع راسه لانها لا تتم الا بالرفع عند
 لابي يوسف ان السجود عبارة عن الانخفاض وقد حصل بمجرد الوضع فمن شرط الرفع فقد زاد على
 النص بالرأى لمحمد بن تمام كل شيء باخرو واخر السجدة الرفع ولذا لو سجد قبل امامه فادرك امامه فيه
 جاز ولو تمت بالوضع لما جاز لان كل ركن ادى قبل الامام لا يعتد به كذا في الكافي وغيره ولكن هذا لا يفتى
 به على ابي يوسف لان ما سجد بعد سجد الامام معتد به وان بقي ما قبله قالوا وقول

محمد هو المختار للفتوى وتظهر فائدة فيما لو سبق حدث بعد وضع جهته قبل الرقعة فرقمه
 للوضوء كان له ان يعود الى القعدة وتقيم صلوة لأنه لم يسجد الخامسة وهذا المسئلة تلقى بمسئلة
 زفة بكسر الزاء ويسكون الهاء وهي كلمة تقوطها الاعاجم عند استحسان الشيء وذلك لأنه لما عرف قول
 محمد فيها على ابي يوسف قال زه صلوة فسدت يصلحها الحدث وإنما قال ابو يوسف رحمه على سبيل التكم
 والتجبه هذا وقال السروجي ينبغي ان يكون الخلاف على العكس لأن الطائفة والقعدة بين السجدة
 فرض عند ابي يوسف رحمه وعند محمد رحمه ليس بفرض بل ذلك سنة او واجب النص عن ابي يوسف
 على الركوع انه لا يتم حتى يرفع راسه ويطمئن قائما وعند محمد رحمه يتم بنفسه لا خفاء وان لم يرفع
 راسه انتهى ولا شك انه على مقتضى هذا النص يحتاج كل منهما الى الفرق واما مجرد افتراض الرفع و
 الطائفة وعد من فلا يستلزم العكس لجواز ان يتم السجود بالوضع ويكون الرفع فرضا مستقلا
 لاجزاء منه قوله ويسجد للسهو هو قول بعض المشائخ وفي النهاية والاصح انه لا يسجد وكذا قال ابن الهمام
 الصحيح انه لا يسجد لان النقصان بالفساد لا يجبر بالسجود وقد يقال الفساد لصفة الغرضية لا لاصل الملتزم
 فيجبر النقصان الواقع في اصلها الترك الواجب سهوا بالسجود وان قعد في آخر الركعة الرابعة ثم قام قبل ان
 يسلم يعود ايضا ما لم يسجد ليخرج عن الفرض بالسلام لأنه واجب ولا يسلم قائما لأنه غير مشروع في الصلوة
 اللطقة وامكنه الاقامة على وجهه بالعود الى القعدة ويسجد للسهو لأنه آخر واجبا وهو والسلام بسبب فعله
 لم يلحق بالصلوة بخلاف ما طال الدعاء بعد التشهد لأنه يلحق بها فلا يعد تأخيرا فان سجد الخامسة
 كان فرضه تاما لتمام اركانها اذ لم يبق منه الا السلام وهو واجب وينضم الى تلك الركعة ركعة اخرى
 ويكون الركعتان نافلة لربنا على صحة النقل بحرمية الفرض كما تقدم وهل تنويها تان الركعتان
 عن سنة الظهر والعشاء قيل نعم والصحيح انه لا تنويها لان السنة بالمواظبة عليها من عليه
 السلام بحرمية مبتدأة وان لم يحجم الى قصد السنة في قوعها بخلاف ما قد مناه في الاربع بعد
 الظهر فاتها بحرمية قصدت للنفل ابتداء فلان يقع الاوليان منها سنة والكلام في القيام الى الرابعة في الفجر
 والى الثالثة في الفجر كالكلام في القيام الى الخامسة في الرباعيات ثم الحكم بالذكور وهو انضم في الظهر والعشاء
 والمغرب كالام فيه لعدم كراهة النفل بعد ها واما في الظهر والفجر فقد قيل لا يضم فيها في الصلوات
 لكراهة النفل بعد ها ولنا لا يضم في الفجر في الصلوات الاولى ايضا لكراهة النفل بعد طلوع الفجر بخلافه
 في العصر لأنه يصير مستغلا بسبب كعاقرة باداء فرض العصر ولا كراهة فيه في قيل يضم مطلقا وهو المختار لان
 النهي انما هو عن النفل القصص لا الواقع من غير قصد ولنا لو تطوع آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان
 الاولى ان يات بها ثم يصلي ركعتي الفجر لأنه لم ينفل بعد الفجر باكثر من ركعتين قصد ويسجد للسهو استعدا
 والقياس ان لا يسجد أكثر من صلوة غير التي سجد فيها ومن سجد بها في صلوة لا يسجد في الاخر وجه الاستحسان

هل تنويها تان
 الركعتان عن سنة
 الظهر والعشاء

ان التقصان دخل في فرضه عند محمد بترك الواجب هو السلام وهذا النفل بناء على التحريم
 الاولى فيجعل في حق السهو كفاصله واحداً كمن صلى ستاً تطوعاً وسهواً في الشفع الاول يسجد في
 الآخر وان كان كل شفع عليه بناء على الاتحاد الحكمي بواسطة اتحاد الترخيم وعند أبي يوسف في التقصان
 في النفل بالدخول فيه لا على الوجه الواجب ان الواجب ان يشترع في النفل بتجريمية النفل وهذه كانت
 للغرض سهواً والامام يوجب السجدة عليه اصالته وعلى القوم تبعاً له فان ترك الامام لا يسجد ها
 للموت لا يصير مخالفاً امامه ولم يلزم الاداء الامتثال به وسهواً لا يوجب السهو على الامام
 لان متبوع لا تابع ولا عليه ولا على الموت لان سجدة واحدة كان مخالفاً امامه وان سجد
 الامام مع غيره يقلب اصل تبعاً وان سها عن السلام يعني بالسهو عن السلام ان طال القعة الاخيرة
 ساكتاً قدر ركن واكثر على ظن ان يخرج من الصلوة ثم علم ان لم يخرج ولم يسلم فليس يسجد للسهو ولاخير
 الواجب ان سلم من وجب عليه السهو وحال كونه يريد بسلاطة قطع الصلوة يعني انه لا يريد حال السلام
 سجدة السهو اي يسجد للسهو بل غزم ان لا يسجد له ثم بدا له بعد ما سلم ان يسجد للسهو فله
 ان يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر القبلة اي وما لم يستدبر القبلة فوضعه لا موضع لم وهو غير نصيب
 والحاصل ان نيته عند السلام ان لا يسجد لا تمتنع وجوب السجدة ما لم يعرض بعد السلام ما ينافي
 الصلوة لانها تغيير للمشروع فلا تعتبر ومن شك في حال القيام انه هل كبر بالافتتاح ام لا فتفكر في ذلك
 وطال تفكره مقدراً اداء ركن وعلم بعد ذلك انه كان قد كبر او ظن في الصلوة المذكورة اي غلب على
 ظنه بعد لتفكره انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر انه كان قد كبر فعليه السهو لان تفكره يستلزم
 تاخيراً الواجب هو القراءة وكذا ان شك انه في الظهور او في العصر مثلاً او شك انه صلى ثلثاً او رباعاً
 وشغله عن التسليم او فرغ من الفاتحة وتفكر اي سورة يقرأ وطال تفكره فيجب عليه سجد السهو
 ثم الاصل في حكم التفكر ان منعه عن اداء ركن كقراءة آية او ثلث او ركوع او سجود او عن اداء
 واجب كالقعود يلزمه السهو ولا يستلزم ذلك ترك الواجب وهو الاثنان بالركن او الواجب
 في عمله وان لم يمنع عن شيء من ذلك بان كان يؤدي الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو
 وقال بعض الشافعية وهو الامام الصغار ان منعه بالتفكر عن القراءة او عن التسليم فيجب عليه سجد السهو
 وان كان لا يمنع بان كان يقرأ ويتفكر او يسبح ويتفكر لا يجب عليه سجود السهو فعلي هذا القول لو شغله
 التفكر عن تسبيح الركوع وهو راكع مثلاً يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه لان منعه عن اداء ركن
 لا واجب عن الصغار ان شك في صلوة صلاها قبل هذه الصلوة فتفكر في ذلك وهو هذه الصلوة
 لا سهواً عليه وان شغله تفكره وقال الحلواني ما قال في الكتاب ان شغله تفكره لا يريد ان يشغله
 التفكر عن ركن او واجب فان ذلك يوجب سجدة السهو بالاجماع ولكن اراد به شغل قلبه بعد

وضع لا موضع لم غير طبع

ان يكون جوارحه مشغولة بآداء الأركان كذا في التاتارخانية وان سلم للمسبوق ساهيا
مع امامه أي على اثر التسليم مرة الأولى كسائر المقتدين فإنه لا سهو عليه لأنه مقتد بمقتد
المقتدي لا يوجب السجود وان سلم أي بعد سلام امامه يجب عليه سجود السهو ولو وقع
منه بعد صير وركعة منفردة أو في المحيط ان سلم في الأولى مقدارنا لسلامه فلا سهو عليه لأنه
مقتد به وبعد يلزمه لأنه منفرد انتهى فعلى هذا يراد بالمعينة حقيقة لها وهو ثلث الوقوع وذكر في المتن
ان المسبوق اذا سلم مع امامه او كبر تكبيرا للتشريق مع امامه سهوا فعليه السهو وذلك لما قلنا
ان صدور السهو منه حصل بعد صير وركعة منفردة والمنفرد يلزمه السجود بسهوه ولو سلم على
ان عليه ان يسلم فهو سلام على ما ينعم البناء المسبوق يتابع امامه سجود السهو وان كان وقوع
السهو منه قبل اقتداءه كان سجود السهو يقع في حرمة الصلوة وما دام الامام في الصلوة فالتابعة
لازمة على المسبوق كسائر المقتدين ولو ظن الامام ان عليه سهوا فسجد تابعه المسبوق ثم علم
ان لا سهو عليه ففيه روايتان وبناء عليهما المختلف الشافعي واشبهه ما فساد صلوة المسبوق
وقال ابو حفص الكبير لا وبه اخذ الصدوق والشهيد والاول بناء على ان زيادة سجدتين كزيادة
الركعة مفسدة والحق انها لا تنفسد بزيادة سجدتين لأن اللاحق لو سجد مع الامام للسهو لا تنفسد
مع انه زاد سجدتين غير معتبرتين لأنه لا يجزئ بهما بل عليه ان يسجد لذلك السهو في
آخر الصلوة بل الموجب للفساد الاقتداء في موضع لزوم فيه الانفراد وان قام المسبوق
قبل سلام الامام وقروا ركعة ولكن لم يسجد بعد حتى يسجد الامام للسهو يتابعه للمسبوق فيه
ويؤتفق قيامه وقراءته وركوعه لان انفراجه لم يستحكم قلزم متابعته واذا عاد الى المتابعة
ارتفع ما فعله لظهور وقوعه قبل صير وركعة منفردة لان ما تلى به دون الركعة حتى لو بينى
عليه من غير اعادته فسدت صلواته وان قيد الركعة التي قام لها وركع بالسجدة لا يتابع الامام
في سجود السهو لاستحكام انفراجه وان عاد وسجد معه فسدت صلواته لان الاقتداء في
موضع الانفراج مفسد كالانفراد في موضع الاقتداء وان لم يتابع المسبوق الامام في سجود
السهو يسجد لاجل ذلك السهو اذا فرغ من الصلوة استحسانا والقياس ان لا يسجد لان
ما يقضي به اول صلواته حكما وسجود السهو انما شرع في آخر الصلوة وجبه الاستحسان انه
آخر صلواته حقيقة وانما رجم السجود قبله في الآخر الحكمي لاجل متابعته الامام فاذا فات المتابعة
كان عليه ان يسجد في الآخر الحقيقي وان سما في ما بقي يقضى بعد فراغ الامام يسجد لاجل
انه منفرد والمنفرد يجب ان يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام للسهو ثم سها هو
ايضا كقصة سجدتان عن سهوه وسهوا امامه لان السجود لا يتكرر بتكرار السهو لان الجنايات

الواقعة في الصلوة من جنس واحد باعتبار الصلوة وكل جنائيات متعددة من جنس واحد
يكفي فيها جزء واحد إذا تأخر عنها كمن أفطر عدل في رمضان ثم رآه كفته بعد ما كفارة طاعة
ونظائره كثيرة وههنا كذلك لأن الجزء الذي هو سجود متأخر عن جميع ما وقع من السهو
ضرورة كونه في آخر الصلوة وكذا لو سجد سهوا ما مر ثم سها فيما يقتضي بسجدا أيضا تقدم
الجزء على السهو الثاني ولا ينبغي للمسبوق أي لا يباح له أن يقوم إلى قضاء ما سبق به قبل سلام الإمام
بل يكره تحريما نهيه عليه الصلوة والسلام عن الاختلاف على الإمام بقوله إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا
يختلفوا عليه الحديث لأن يكون القيام لضرورة صون صلوة عن الفساد كما إذا خشي أن تنظره أن
تظلم الشمس قبل تمام صلوة في الفجر أو يدخل وقت العصر للجمعة ويمضي مدة مسجود يخرج الوقت
وهو معد وراويده الحديث أو يخاف من رد الناس بين يديه ويخو ذلك فلا يكره أن يقوم
قبل سلامه بعد قعوده قد التشهد ولا يقوم قبل قعوده قد التشهد أصلا فإن قام قبل أن
يفرغ الإمام من التشهد أو قيل إن يقعد قد التشهد فالمسئلة على وجه مناهة على أن ما
يؤديه من قيام وقراءة وركوع وسجود قيل قعود الإمام قد التشهد لا يعتد به لوقوعه منه قبل صيرورة
منفردا إذ لا يصح انفراجه قبل تمام الإمام صلوة ولا يتم ما لم يقعد قد التشهد في القعدة الأخيرة وإن
ما يقضيه أول صلوة في حق قراءة وإذا تقر بهذا فلا يخلو المسبوق من أنه ما إن كان مسبوقا
بركعة أو بركعتين أو بثلاث ركعات أو بأربع ركعات فإن كان مسبوقا بركعة ينظر أن وقع من قرائته بعد
فراغ الإمام من التشهد مقدرا ما يجوز به الصلوة على الاختلاف بين الإيجفة وصاحبيه جازت
صلوة لو مضى على ذلك لأن ذلك المقدار وقع معتد به في تادي به فرض القراءة فالحال عليه
فرض لكون ما سبق به ركعة واحدة هي أول صلوة حكما في حق القراءة والآية وإن لم يقع بعد قراءة
بعد فراغ الإمام من التشهد مقدرا ما يجوز به الصلوة فسدت صلوة تادى مضى على ذلك لم يعد
القراءة لأن قيامه وقراءة قبل فراغ الإمام من التشهد لا تعتبر على ما رواه القراءة فرض عليه في
الركعة التي يقضيها إذ لم يبق من صلوة مما يمكن تدرك القراءة فيه ففسد لتدرك الفرض وكذا
الحكم إن كان مسبوقا بركعتين لا فتراض القراءة عليه فيما وعدم ما يمكن تدركها فيه بعدهما
بخلاف ما إذا كان مسبوقا بأكثر من ركعتين حيث لا تفسد صلوة لعدم وقوع مقدار ما يجوز به الصلوة
من قرائته بعد فراغ الإمام من التشهد لم يمكنه من تدركها فيما بعد حتى لو لم يقرأ فيما بعد الركعتين
مما يقضيه مقدرا ما يجوز به الصلوة واعتد بما قرأه قبل فراغ الإمام من التشهد ومضى عليه تفسد
صلوة أيضا وأعلم أن المسبوق هو من وقع شرعه مع الإمام بعد ما فاتت الركعة الأولى بعد واللاحق من شرع
معد قبل فواتها ثم فاتت شيئا فيما بعد ولذلك من لم يفتر مع الإمام شيئا من الركعات فمجهلة أحكام المسبوق

ما ذكر ومن جملة ما انت فيها يقضى كالمنفرد الا في ربيع مسائل احدى لا يجوز اقتدائه ولا الاقتداء به
 لان بان من حيث الحرمة اما الوضوء احدى المسبوقين المتساويين كهيئة ما عليه لا خط صاحبه
 القضاء من غير اقتداء صح ثابتهما انه لو كبرنا وبنا لا الاستيناء يصير مستانفا قاطعا لا ولا في خلاف
 المنفرد فانه لو كبرنا وبنا لا ولا يصير مستانفا ما لم ينو صلوة اخرى غير التي هو فيها على ما سبق تأنيها بقدر
 انه لو سجد ما لم يسهو بعد ما قام لقضاء ما سبق قبل التقيد بالسجدة يعود ويسجد معه ولا يسجد
 بعد فاعرف بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجود لسهو غيره رابعها انه ياتي بتكبير التشريق انفاقا
 بخلاف المنفرد فانه لا يجب عليه عند ايجافه ربح ومن جملة ما انت لو قام حيث يصح قيامه وفرغ
 قبل سلام الامام وتابعه السلام قيل تقصد صلوة والفتوى على ان لا تقصد وان كان اقتداء بعد
 المفارقة ففسد لوقوعه بعد الفراغ فصار كتحديد الحد في هذه الحالة ومن جملة ما انت لو تذكرا ما
 سجدة تلاوة فوجد ما بعد قيام المسبوق قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجدة فانه يرضه ويتابع
 الامام في سجدة التلاوة ويسجد معه لسهو ان يسجد على القول بوجود السهو والتاخير في سجدة التلاوة
 لم يتابعه فسدت صلوة لان عود الامام الى سجدة التلاوة يرفض القعدة بخلاف العود الى سجود السهو او رفض القعدة
 في حق الامام وهو لم يصح منفردا بعد لان ما اتى به دون ركعة ترفض حقه ايضا ولا يجوز له والانفراد ولو
 كان قيد ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه لتحقيق انفاده ولو تابعه فسدت صلوة رواية واحدة وان
 لم يتابعه فسدت ايضا في رواية كتاب الصلوة ولا تقصد في رواية النوادر وجهر رواية الاصل والعود
 الى سجدة التلاوة يرفض القعدة قتيبن انه انفراد قبل ان يقعد الامام وجهر رواية سليمان بن ابي
 القعدة في حق الامام لا يطهر في حق المسبوق لانه بعد ما تم انفاده خريم عن متابعتهم من كل وجه فلا
 يتعدى حكمه اليه كما لو ارفضت كلها في حقه بعد استحكام انفاده بان ارتد الامام والعياذ بالله بعد
 اتمامه الى صلي الظهر يوم الجمعة بجماعة ثم راح الى الجمعة ارفض ظهره في حقه لا في حقهم الا ترى ان
 مقبها لو اقتد بسا فو قام قبل سلامه لتمام فنوى الامام الاقامه حتى يحول فوضعه ربا فان لم يكن سجدة
 عاد الى متابعت الامام وان لم يعد فسدت وان سجد فان عاد فسدت وان لم يعد ومضى عليها وان
 لا تقصد كذا هذا ولو تذكرا الامام سجدة صليبة يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسدت وان كان قيد
 ما قام اليه بالسجدة تفسد الروايات كلها عدا اول لم يعد لانه انفراد وعليه ركنان السجدة والقعدة
 هو عاجز عن متابعت بعد كما في الركعة ولو انقضى وعليه ركن فسدت وهذا اول والاصل ما تقدم
 ان الاقتداء في موضع الانفراد وعكسه فسد ومن جملة ما اشنا اليه انه يقضي اول صلوة في حق
 القراءة وآخرها في حق القعدة حتى لو ادرك مع الامام ركعة من المغرب فانه يقرأ في الركعتين الفاتحة
 والسورة ويقعد في اولهما الا في الثانية ولو لم يقعد جاز استحسانا لا قياسا لم يلزمه سجود السهو لو

سَهْوًا لَوْ هَا أُولَى مِنْ وَجْهِهِ وَلَوْ أَدْرَكَ رَكْعَتَهُ مِنَ الرَّابِعَةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ رَكْعَتَهُ وَيَقْرَأَ فِيهَا الْقُرْآنَ
وَالسُّورَةَ وَيَقْعُدُ لِأَنَّهُ يَقْضِي آخِرَ صَلَوتِهِ فِي حَقِّ الْقَعْدَةِ وَهِيَ ثَانِيَةٌ وَيَقْضِي رَكْعَتَهُ وَيَقْرَأُ فِيهَا
كَذَلِكَ وَلَا يَقْعُدُ فِي الثَّانِيَةِ تَخْيِيرًا وَالْقُرْآنَ أَفْضَلَ وَلَوْ أَدْرَكَ رَكْعَتَيْنِ يُلْزَمُهُ الْقُرْآنُ فِيمَا يَقْضِي
وَلَوْ تَرَكَهُمَا فِي أَحَدٍ مِمَّا فَسَدَتْ لِأَنَّهُ مَا يَقْضِي أَوَّلَ صَلَوتِهِ وَلَوْ كَانَ إِمَامَهُ تَرَكَهَا فِي الْأَوَّلِينَ وَ
قَضَاهَا فِي الْآخَرِينَ وَإِذَا دُرِكَ الْمَسْبُوقُ الْآخَرِينَ فَالْقُرْآنُ فِيمَا يَقْضِي فَرَضٌ عَلَيْهِ أَيْضًا لِأَنَّ ذَلِكَ الْقُرْآنَ
فَلَمْ يَحْضَرْهُ مِنَ الشُّفْعِ الْأَوَّلِ فَقَدْ دُرِكَ الثَّانِي خَالِيًا عَنِ الْقُرْآنِ حَكْمًا وَمِنْ جَمَلَتِهَا أَنَّهُ قِيلَ إِنَّهُ إِذَا
فَرَّغَ مِنَ التَّشَهُّدِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ يَكْرِهُ مِنْ أَوَّلِهِ وَقِيلَ يَكْرِهُ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ وَقِيلَ لَيْسَتْ وَقِيلَ
يَأْتِي بِالصَّلَاةِ وَالِدَعَاءِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسْتَرْسِلُ لِيَفْرَغَ مِنَ التَّشَهُّدِ عِنْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ وَكَذَا الصَّحِيحُ أَنَّهُ
لَا يَأْتِي بِالتَّشَاءُ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ حَتَّى يَقُومَ إِلَى الْقَضَاءِ وَأَمَّا الْمُقْتَدُّ إِذَا فَرَّغَ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ قَبْلَ
فَرَاغِ الْإِمَامِ فَانْهَيْسَكَ قَوْلًا وَاحِدًا ذَكَرَهُ فِي الْقِنِيَّةِ وَمِنْ جَمَلَتِهَا أَنْ يُلْزَمَ إِمَامُهُ خَامِسَةً فَتَأْتِيهِ
فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ قَعْدَ عَلَى الرَّابِعَةِ فَسَدَتْ صَلَاةُ الْمَسْبُوقِ لِأَقْتِدَائِهِ فِي مَوْضِعِ الْإِنْفِرَادِ وَأَنْ لَمْ
يَقْعُدْ لَمْ تَفْسُدْ مَا لَمْ يَفْقِدِ الْخَامِسَةَ بِالسَّجْدَةِ وَمِنْ جَمَلَتِهَا أَنَّهُ لَوْ أَبْتَدَأَ بِقَضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ قِيلَ
تَفْسُدُ صَلَوتُهُ وَلَا صَحِيحٌ أَنَّهُ لَا تَفْسُدُ وَلَكِنْ تَكْرَهُ وَأَمَّا الْإِلَاحِقُ فَقَدْ يَكُونُ سَبْدًا بِمَا فَاتَهُ النَّوْمُ أَوْ سَبَقَ
الْحَدُّ وَالِاسْتِغْثَالُ بِالْوَضُوءِ أَوْ زَجْرَةُ بَحِيثٍ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا وَحَكْمُهُ أَنَّهُ يَقْضِي مَا فَاتَهُ أَوَّلًا ثُمَّ يَتَابِعُ الْإِمَامَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ فَرَّغَ بِخِلَافِ الْمَسْبُوقِ وَلَا يَقْرَأُ وَلَوْ بَعْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ لِأَنَّهُ خَلْفُ الْإِمَامِ حَكْمًا
وَكَذَا لَوْ سَهَا لَا يَجِدُ الْمَسْهُوكَ الْمُقْتَدِي حَقِيقَةً وَإِنْ تَجِدُ الْإِمَامَ الْمَسْهُوكَ وَهُوَ لَمْ يَقُمْ صَلَوتُهُ لَا يَجِدُ
مَعَهُ بَلْ يَسْجُدُ بَعْدَ فَرَاغِهِ وَلَوْ كَانَ مَسَافِرًا وَإِمَامًا مَكَانَ ذَلِكَ فَتَقُولُ لَا قِيَامَةَ لَا يُصِيرُ صَلَاةً رَابِعًا
بِخِلَافِ الْمَسْبُوقِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى مَا عَرَفْنَا فَرَاغَ سَبْقِ رَكْعَتِهِ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ وَتَأَمَّنْ فِي
رَكْعَتَيْنِ يَصِلِي أَوَّلًا مَا تَأَمَّنَ فِيهِ ثُمَّ أَدْرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ مَا سَبَقَ بِهِ فَيَصِلِي رَكْعَتَهُمَا تَامًا فَيَمُتُّ مَعَ الْإِمَامِ
وَيَقْعُدُ مُتَابِعَةً لَهَا ثَانِيَةً لِمَا مَرَّ بِصَلَاةِ الْآخَرَى حَتَّى لَا يَقْعُدَ لِأَنَّهَا ثَلَاثَةٌ ثُمَّ يَصِلِي الْقِيَامَ
أَنْتَبِهْ فِيهَا وَيَقْعُدُ مُتَابِعَةً لِمَا مَرَّ بِهَا رَابِعَةً كُلُّ ذَلِكَ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ لِأَنَّهُ مُقْتَدُّ ثُمَّ يَصِلِي الرَّكْعَةَ الَّتِي سَبَقَ
بِهَا قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ وَيَقْعُدُ لِمَا مَرَّ بِهَا الْأَوَّلُ الْإِلَاحِقُ يَصِلِي عَلَى تَرْتِيبِ صَلَاةِ إِمَامِهِ الْمَسْبُوقِ
يَقْضِي مَا سَبَقَ بِهِ بَعْدَ فَرَاغِ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْوُجُودِ وَالْإِقْتِرَاضِ خِلَافَ الزُّفُورِ
حَتَّى لَوْ صَلَا أَوَّلَ الرَّكْعَةِ الَّتِي أَدْرَكَهَا مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ تَأَمَّنَ فِيهِ ثُمَّ مَا سَبَقَ بِهِ أَوْ صَلَا أَوَّلًا مَا سَبَقَ بِهِ
ثُمَّ تَأَمَّنَ ثُمَّ أَدْرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ أَوْ عَكْسَ جَائِزٌ مَعَ الْكِرَاهَةِ وَلَا تَفْسُدُ صَلَوتُهُ عِنْدَ خِلَافِهِ وَاللَّهُ
سَمِيعٌ عَلِيمٌ وَذَكَرَ فِي الْفَتْاوَى الْحَاقِقِيَّةِ فَقَالَ رَجُلٌ صَلَّى وَلَمْ يَدْرَأْ أَنَّ صَلَاةَ إِمَامِهِ أَدْرَكَهَا قَالَ كَيْفَ ذَلِكَ
أَوَّلَ مَا سَهَا أَسْتَقْبِلُ وَخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ قِيلَ وَلَوْ مَا سَهَا فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ وَقِيلَ فِي سِتَّةِ

لو أدرك مع الإمام
ركعة من المغرب

إذا فرغ المسبوق من
التشهد قبل سلام
الإمام يكره من أوله
وقيل لا

المقتدى إذا فرغ
من التشهد قبل
فراغ الإمام
فإنه لا يركع

وقيل بعد بلوغه وقيل يقضى اول ماسها في عمره وعليه اكثر للشائخ وان لقي ذلك الشك اى
 ووقع له غير مرة يتحرى اى يطلب له هو الاخرى بالعل فان وقع تحريه على انه صلى ركعة يعنى في
 صلوة ذات ركعتين يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو وان وقع تحريه على انه صلى ركعتين
 في الصورة المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وان لم يقع تحريه على شئ اخذ بالاقل
 لان المتيقن ومعنى الاخذ بالاقل انه ان كان في صلوة الفجر مثلاً وشك انه صلى ركعة او ركعتين
 يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد مع ذلك احتياطاً لاحتمال انه صلى ركعتين والقعدة عليه فرض وانما
 في يقعد غير واقعة في محلها الا ان النسخ هكذا ثم الاصل في ذلك كله ما جاء في الاحاديث ففي
 مسند ابى شيبة عن ابن عمر قال في الذي لا يدري صلى ثلاثاً ام اربعاً يعيد حتى يحفظ وفي صحيح
 البخاري انه عليه السلام قال اذا شك احدكم في صلوة فليتحرك الصواب فليتم عليه اخبر الترمذي
 وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سها احدكم
 في صلوة فلم يدرك واحدة صلى او ثنتين فليبين على واحدة فان لم يدرك ثنتين صلى او ثنتين فليبين
 على ثنتين فان لم يدرك ثلثاً صلى او اربعاً فليبين على ثلث ويسجد سجدة تين قبل ان يسلم قال الترمذي
 حديث حسن صحيح فحملوا الاول على ما اذا كان اول ماسها والثاني على ما اذا وقع تحريه على شئ فغلب
 ظنه عليه وركن قلبه اليه والثالث على ما اذا لم يقع تحريه على شئ ولم يزل يتروده جمعاً بين الاحاديث
 وقال في الذخيرة لو شك في ذوات الاربع انها اى الركعة التي عرض الشك فيها هل هي الركعة
 الاولى او الثانية يقعد على باس كل ركعة اذا لم يقع تحريه على شئ فيجعل تلك كأنها الاولى فيصلا
 ويقعد لاحتمال انها الثانية والقعدة فيها واجبة ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لانها هي الثانية باعتبار
 ما اخذ به ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة والقعدة فيها فرض ثم يصلي ركعة اخرى
 ويقعد لانها آخر صلوة باعتبار ما اخذ به فيجعل بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى الامام الفقيه
 اذا دار بين تردد المصلي بين الثانية والثالثة اى شك في قيامه ان الركعة التي قام منها هل
 هي الثانية او الثالثة لا يقعد وهو الصحيح لانها ان كانت الثالثة فليست محل القعود وان كانت
 ثانية فقد سبق انه اذا قام عن القعدة الاولى واستتم القيام لا يعود ولذا قيدنا الشك بانه في القيام
 اما لو شك قبل القيام فانه تقعد لاحتمال انها الثانية الا في المغرب والوتر فانه اذا شك بعد القيام
 ايضاً يعود ويقعد لاحتمال انها الثالثة والقعدة فيها فرض فيتشهد ويقوم فيصلّي ركعة اخرى
 لاحتمال ان تلك كانت الثانية ولو شك في الفجر في قيامه ان التي قام اليها ثانية او الثالثة او في
 المغرب او في الوتر لانها الثالثة ام رابعة او في الرابعة لها رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم
 يقوم فيأتي بركعة اخرى لاحتمال وكذا لو شك في كوعه او بعد قبل تعييدها بالسجدة اما

لوشك في سجوده فان كان في السجدة الاولى امكنه اصلاح صلوته على قول محمد بن لا تلك الركعة ان لم تكن زائدة فعليه اتمامها وان كانت زائدة لا تقصد عنده لانه لما عرض الشك في السجدة الاولى ارتفعت كما لو سبقه الحد فيها فيرفضها ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركعة اخرى وان كان الشك في السجدة الثانية او قبلها بعد رفعه من الاولى بطلت صلوته اتفاقا لاحتمال انها زائدة وقد كملت بالسجدة وزيادة ركعة مع ترك القعدة الاخيرة مفسدة كما تقدم فتأمل والله الموفق وان بدء المصل بالسورة قبل الفاتحة ساهيا في الركعة الاولى والثانية فعليه السهو وان قرع حرفا واحدا كذا في الخاتمة فانه قال فيها اذا بدئ بقراءة السورة في الركعة الاولى والثانية فقرأ حرفا ساهيا كان عليه السهو وفي الظهيرية عن الققيرابي الليث انه يلزمه سجود السهو وان قرأ حرفا واحدا والوجه فيه تاخير الواجب لم يعف القليل منه لان السهو فيه غير غال بخلاف الجهر والاسرار في غير المحل فانه مما يغلب فيه السهو ويعود فيقر الفاتحة ثم السورة وكذا لو تذكر بعد الفراغ من السورة وكذا لو تذكر في الركوع وسجدة السهو اي سجود السهو سجدة ان يسجد بها بعد السلام ويتشهد بعدها ويسلم ويعلم من هذا ان سجود السهو يرفع التشهد اما القعدة فلا يرفعها بخلاف السجدة الصليبية وسجدة التلاوة اذا تذكر واحد منهما بعد القعدة فسجد بها حيث ترتفع القعدة حتى يفترض القعدة بعد ذلك وتقصد الصلوة بتركها بعد لانها قبلها بخلاف سجود السهو وعلى هذا لو سلم بجرد رفعه من سجود السهو يكون تاركا للواجب هو التشهد ولا تقصد صلوته ثم تكون سجود السهو بعد السلام مذهبا وعند الشافعي رح قبل السلام وهو قول احمد رح وعند مالك رح ان كان بزيادة فبعد وان كان ينقصان فقبل وهو رواية عن احمد رح للشافعي رح ما في الكتب الستة واللفظ للجاري عن عبد الله بن جحينة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام في الركعتين الاوليين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلوة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل ان يسلم والاك هذا الحديث فان فيه نقصانا في الصلوة بترك القعدة الاولى قد سجد فيه قبل السلام وحديث ابن مسعود في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ساهيا وسجد السهو بعد لسلام فثبت انه عليه السلام سجد للنقصان قبل السلام وللزيادة بعد ولنا ما روى المغيرة بن شعبة ان النبي عليه السلام قام من ثنتين ولم يجلس ثم سجد لسهو بعد السلام رواه الثرمذي وقال حديث حسن صحيح فقد سجد عليه الصلوة والسلام للنقصان بعد السلام قال صاحب الهداية وغيره لما تعارضت روايتا فعله عليه السلام بقى التمسك بقوله وهو ما في البخاري من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شئت

أحدكم في صلوة فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم يسجد سجدتين بعد التسليم وعن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلوة فليسجد سجدتين بعد ما يسلم رواه أبو داود وفيه اسم عجل بن عياش وثقه ابن معين وغيره سيما وثابته روايته برواية البخاري وعن ثوبان قال عليه الصلوة والسلام لكل سهو سجدتان بعد ما سلم رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه واحد ولكن في السجود قيل السلام قول أيضا وهو ما رواه مسلم وغيره من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا شك أحدكم في صلوة فلم يدركم صلى اثلاثا ثم اربعاً فليطرح الشك وليبن على ما يتقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فقد تعارضت روايتا قوله عليه السلام أيضا وأصل هذا هو السجدة في الغلظة وإنما هو في الأفضلية حتى يسجد قيل السلام اجزأه عندنا على ظاهر الرواية لأن الأحاديث تدل على جواز كلا الأمرين إلا أن المعنى يرجح التأخير عن السلام لأن السجود لما أخر عن سببه إلى آخر الصلوة أجماعا كان تأخيرها عن جميع فرائضها وأجباها أولى والسلام من واجباتها فإن قيل إنما آخر لاحتمال أن يتكرر السهو فيكفي سجود واحد للكل ولا يحتاج إلى تكراره لكل سهو فالحج قلنا يرد ذلك بأن ذلك الاحتمال باق ما لم يسلم فانه يحتمل أن يؤثر السلام باطللة الفكر وأنه هل صلى ثلاثا أو أربعا ونحو ذلك أو ظن الخروج من الصلوة على ما تقدم فكان الأولى التأخير عن السلام لئلا يلزم تكرار السجود وهو غير مشروع أو تقدم المحكم على سببه أن يتكرر إذا وقع السهو بعد السجود قبل السلام وانما نظر في السبب فيما هو من الجواب والاجزئية فإن سجود السهو وإن كان عبادة لكنه بمنزلة الكفارة ومعنى العقوبة فليتما مل ثم قيل يسلم تسليمة واحدة ويسجد السهو وهو قول الجمهور منهم شيخ الإسلام وفخر الإسلام قال في الكافي الصواب أن يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور والنية لشار في الأصل لأن الحاجة إلى السلام ليفصل بين الأصل والزيادة الملحقة به وهذا يحصل بتسليمة واحدة ولأن السلام للتحلل والتحية والمقصود هنا التحلل عن أصل الصلوة دون التحية لأنها قطع التحريمية فصارتهم الثاني إلى الأولى عسا انتهي لأن مختار فخر الإسلام كونهما تعلقا وجه من غير أن يختار الاختلاف للتحية والمراد هنا مجرد التحلل وقيل يأتي بالتسليمتين وهو مختار شمس الأئمة وصلة السلام أخى فخر الإسلام وقال صاحب المحذاتة هو الصحيح صرفا للسلام أي المذكور في الحديث إلى المعنى في الصلوة وهو السلام من الجانبين وكذا صح كون السلام من الجانبين في الظهريتين والمفيد في النايبة قال شيخ الإسلام أنه لو يسلم تسليمتين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك لأنه بمنزلة الكلام وأما التشهد بعد سجود السهو فلا بد من عمران بن حصين أنه عليه الصلوة والسلام صلى بهم فسمي تسجدا سجدتين ثم تشهد وسلم

أو
أمر
تقديم
والسجود
فإن الاشتراك في
بيان السجود السهو
سلام من جانب
واحد أو اثنين

اختيار

رواه ابو داود والترمذي وقال احسن غريب ياتي بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كلتا القعدة
 قعدة الصلوة وقعدة السهو وهذا مختار الطحاوي فانه قال كل قعدة في آخرها سلام ففيها صلوة
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال قاضيان انه لا حوط وقال بعضهم في المسئلة اختلاف بين الامته
 فعند ابي حنيفة وابي يوسف يصلي في قعدة الصلوة وعند محمد رحم في قعدة السهو بناء على ان
 سلام من عليه السهو يخرج من الصلوة عند ما فيكون القعدة الاولى ختما فيصلي فيها ويدعو ليخرج
 بعد اكمال الفرائض الواجبة والمستحبة جميعا قال في المعين وهو الصحيح وعند محمد رحم لا يخرج
 فكانت قعدة السهو الختم فيها بما ذكره وقال الكرخي ياتي بالصلوة والادعية في قعدة السهو
 وقال في الهداية هو الصحيح لان الدعاء موضع آخر الصلوة انتهى هذا هو الوجه لان خروج
 بالسلام من الصلوة على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم لكن يعود اليها بسجود السهو على ما ياتي ان شاء
 الله تعالى فيكون قعدة السهو آخر الصلوة حينئذ بالاتفاق واعلم ان الاختلاف في الاتيان
 بالصلوة والادعية سواء لان الصلوة سنة والدعاء فارق المصنفين في الخلاف يقول ياتي بالصلوة
 في كلتا القعدتين والادعية في قعدة السهو وقال بعضهم ياتي بالادعية فيهما لم اعثر عليه كلام محمد
 والله سبحانه اعلم فوالله صلى ركنين تطوعا قسري فيهما وسجد للسهو ثم اراد ان يبنى على تلك
 التحريمية اخريين ليس له ذلك لثلاث بطل ما دى من السجود بالضرورة لانه يقع في وسط الصلوة
 وانما شرع في آخرها وكل تشفع من التطوع وان كان صلوة عليه لكن التحريمية متحدة فيقع سجود
 السهو في وسط التحريمية بخلاف المسافر اذا صلى الظهر ركعتين وسها فيهما وسجد للسهو ثم نوى الاتيان
 فانه يتم صلوة لان نية الاقامة صحت لصدوره من الاهل والوقت باق ولم يفرغ بعد ولو لم
 يبين لبطلت صلوة لانه صارت اربعا وفي بطلان صلوة بطلان سجود السهو ولو بني لبطل
 سجود السهو فحسب فتحمل بطلان سجود السهو من بطلان الصلوة وبطلان معافصا والبناء
 اولى وفيما تقدم لا يبطل شيء من صلوة ان لم يبين وان بني بطل سجوده فصاعدا ببناء اولى
 هذا لو بني صح لبقاء التحريمية ويعيد سجود السهو الصحيح لانه بطل كذا في الكافي نسي التشهد في آخر
 الصلوة فسلم ثم تذكر فاشتغل بقرأة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل تمام التشهد فسد
 صلوة في قول ابي يوسف رحم لان قعوده الاول ارتفض بالقعود الى قراءة التشهد فاذا سلم قبل تمام التشهد
 فسد وقال محمد رحم لا تفسد لان قعوده ما ارتفض كله بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفض بقدر ما قرأ
 لم يرتفض اصلا لان محل قراءة التشهد القعدة فلا ضرورة الى فضها وعليه الفتوى وعنه
 اختلاف المشائخ في مسئلة لا روايتها اذ انسى القائمة او السورة فتذكرها في ركوعه فانتصب قائما
 للقراءة وسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد صلوة لانه انتصب للقراءة ارتفض ركوعه فاذا

كل قعدة في آخرها
 سلام ففيها صلوة
 النبي صلى الله عليه وسلم

اخر صلوة
 قعدة السهو هي
 الصلوة بالاتفاق

فوائد

لم يعد الركوع تفسد صلواته وقال بعضهم لا يرفع كل الركوع او لم يرفع اطلاقاً لان لرفع
كان لأجل القراءة فاذا لم يرفع صار كأنه لم يكن كذلك في فتاوى قاضيان جمهورهما يخافون فتأخيراً فيفتن
في بعض الفتاوى بعيد الفاتحة كان في صلوات الجمهور لا يؤدي الى الجمع بين الجمهور والمخافة في ركعة واحدة
كذلك في الخلاصة وفيها اراد ان يقرأ سورة بعد السورة التي قراءها فقرئ سؤ قبلها لا يلزم السهو
بسلام من عليه السهو ويخرج من الصلوة خروجاً موقوفاً عند ايجافته ربه ولى يوسف
فان سجد السهو عاد اليها ولا فلا وعند محمد ربه لا يخرجها اصلاً ويتبني على هذا مسائل
منها ان لو اقتصرت برأى بعد السلام يصح اقتداءه مطلقاً عند محمد ربه وعندهما ان سجد السهو
صح ولا فلا ومنها ان لو كان مسافراً فتوى لاقامة بعد السلام تصير صلواته اربعاً عند محمد ربه
مطلقاً حتى لو مضى لم يتمها تفسد وعندهما ان سجد للسهو فذلك لا فلا حتى لو مضى ولم
يسجد للسهو لا تفسد صلواته ومنها ان لو اقتصرت برأى متطوعاً في هذه الحالة فتشكك في ذلك التفتوا
على عملنا من ان الصلوة يلزمه قضاء تلك الصلوة عند محمد ربه مطلقاً وعندهما ان سجد السهو
والا فلا ومنها لو ضحك في تلك الحالة قهرته ينقض وضوءه عند محمد ربه وعندهما لا ينقض
ولو سجد للسهو فلا يصح سجوده للسهو للتساقط اذ صحته موقوف على عدم استفاض الطهارة وعدم ثقلها
موقوف على عدم صحته فلو صح لا تنقضت ولو انتقضت لم يصح فليتأمل محمد ربه ان سجد السهو جبراً
للقصان الواقع في الصلوة فلا بد ان يكون في حرمتها لان القائم بجبراً ما المنقضي فلا يمكن جبراً
من ضرورة سقوط صفة التحليل عن السلام وحده علة بحقل حكمها السقوط حتى اذا لم يقصد التحليل
لم يعمل ولا قصد هنا ولا خلاف انه اذا سجد سقط اثره في التحليل ولما ان السلام وضع للتحليل
فلا تستمر الحرمة اذ العلة الموضوعية حكم لا تسقط حكمها مع وجودها الا لما لم يأتها هنا الا
الحاجة الى الحاق ما يجبر بالاصل وهذه الضرورة انما هي عند اداء السجود فوجب الوقوف فان ادعى بطلان التحليل
من الاصل والا فهو حاصل لعدم ضرورة سقوطه والله سبحانه اعلم فصل في بيان احكام
زلة القاري الواقعة في الصلوة اعلم ان هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة
عن الاختلاف كما يتوهم انه ليس له قاعدة يبتنى عليها بل اذا علمت تلك القواعد علم كل فرع
من الفروع المذكورة في الكتب انه على اي قاعدة هو مبني ومخرج وامكن تخرج ما لم يذكر
فقول والله المستعان ان الخطأ في القرآن اما ان يكون في الاعراب اي الحركات والسكون
ويدخل فيه تخفيف المشدود وقصر الممدود وعكسهما او في الحروف بوضع حرف مكان آخر او
زيادته او نقصه او تقديمه او تأخيره او في الكلمات او في الجمل كذلك او في الوقف ومقابله
والقاعدة عند المتقدمين ان ما غير تغييرا يكون اعتقاده كقرا يفسد في جميع ذلك سواء كان

احمد

نقص

ينقض

هذا عليه

الحالة

من

المذكور

من

في القرآن ولم يكن إلا ما كان من تبدل الحجل مفصولاً بوقف قام وأن لم يكن التغيير كذلك
 فان الأصل فيه أي في الزلل والخطأ ان لم يكن مثله أي مثل ذلك اللفظ في القرآن والمعنى
 أي والحال ان معنى ذلك اللفظ بعيد من معنى لفظ القرآن متغير معنى لفظ القرآن به تغييراً فاحشاً
 قويا بحيث لا مناسبة بين المعنيين أصلاً تنفسد صلواته أيضاً كما اذا قرء هذا القبار مكان قوله
 هذا الغراب كذا اذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له حتى يحكم بالبعد من المعنى القرآني وبعد
 كما اذا قرء يوم تبلى السرائل باللام في آخره مكان الرواء في السرائل وان كان مثله في القرآن والمعنى
 أي معنى اللفظ الذي قرءه بعيد من معنى اللفظ المراد ولم يكن معنى اللفظ المراد متغيراً
 باللفظ المقر متغيراً فاحشاً تنفسد أيضاً عند الخفيفة ومحمد بن وهب وهو لا حوط وقال بعض
 المشائخ لا تنفسد لعموم البتة وهو قول أبي يوسف وح وان لم يمتثل في القرآن ولكن لم يتغير
 به المعنى نحو قيامين مكان قوامين فالخلاف على العكس تنفسد عند أبي يوسف ولا تنفسد
 عندهما فالاعتبار في عدم الفساد عند عدم تغيير المعنى كثيراً وجود التثنية في القرآن عند الموافقة
 في المعنى عندهما فلهذا قواعد المتقدمين في هذا الفصل وأما المتأخرين لمحمد بن مقاتل و
 محمد بن سلام واسماعيل الزاهد أبي بكر بن سعيد البلخي والهندواني وابن الفضل والهندواني فاتفقوا
 على ان الخطأ ان كان في الأعراب لا يفسد مطلقاً وان كان مما اعتقده كفره ان أكثر الناس لا يميزون
 بين وجوب الأعراب قاله قاضيان وما قاله المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون احوط لانه
 لو تعدد يكون كفراً وما يكون كفراً لا يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكاملاً بكلام الناس الكفار
 وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهياً مما ليس بكفر فكيف وهو كفر انتهى ان كان الخطأ
 بابدال حرف بآخر فان امكن الفصل بين الحرفين بلا كلفة كالصاد مع الطاء بان قرء
 الطالحات مكان الصالحات فاتفقوا على انه مفسد وان لم يكن الا بمشقة كالطاء مكان
 الصاد والصاد مكان السين والطاء مع التاء فقد اختلفوا فأكثروا على عدم الفساد
 لعموم البلوى وعن أبي منصور العارفي يعتبر الفصل بين الحرفين وعد من عند كل كلمة
 فيها عين او حاء او قاف او طاء او تاء وفيها سين او صاد فقرا أحدهما مكان الآخر لا
 تنفسد وعن ابن مقاتل يعتبر قرب المخرج وعد من غير منضبطة على شيء من
 ذلك فالأولى الأخذ فيه بقول المتقدمين لانضباط قواعدهم وكون قولهم احوط وأكثر
 الفروع المذكورة في كتب الفتاوى منزلة عليه ولا يقاس مسائل لذة القادي بعضها مما
 ليس مذكوراً عن الأئمة المتقدمين والمتأخرين على بعض مما هو مذكور لا يعلم كماله في اللغة
 والعربية والمعاني وهو ذلك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما يكون اعتقاده كفر أو ليس كذلك

الزلل

تغيير

بالعبد المعنى

تغيير

نح

وما معناه بعيد بعد فاحشا او غير فاحش او قريب او متجدد لم يكن القياس على قول المتقدمين
 وليعلم مخارج الحروف فيتميز بين قريب الخبز وبعيد الحروف التي يجوز ان يبدل بعضها من بعض
 والتي ليست كذلك لم يكن القياس على قول المتأخرين ونحن نستعين الله تعالى في استئصال ما
 ذكره من الفروع غير منسوب الى قاعدة من قواعد المتأخرين على قواعد الائمة المتقدمين بحجة
 الله عليهم اجمعين والاصنف ذكر بعضها مع بعض الاختلاف فقال فان بدل القاف في الصلوة
 حرفا مكان حرف كان الاصل فيه اي في ذلك التبدل ان كان بينهما اي بين الحرفين المبدل
 والمبدل منه قرب بالمخارج كالقاف مع الكاف او كان من مخرج واحد كالسين مع الصاد لا تشد صلوة
 وزاد في المحيط قيد لا بد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر والافه ومنقوض مسائل كثيرة
 كما سيأتي ان شاء الله تعالى كما اذا قرم فاصا اليتيم فلا تكمه بالكاف مكان القاف في تقرر ذلك
 على القاعدة المذكورة وكذا على قول ايحيى فترم ومحمد لان الكهرك في اللغة بمعنى القهر وان لم يكن في
 القرآن وكذا اذا قرم لا يلا ف كرش مكان قرش اما اذا قرم مكان الذال المعجمة الظاء معجمة او
 قرم الظاء المعجمة مكان الصاد المعجمة او على القل بمثال الاول ما لو قرم لو تظا الاعين مكان تلد
 ومما ظم مكان ذرم ومثال الثاني المظروب مكان المعضوب ومثال الثالث طعف الحيرة
 مكان ضعفة ففسد صلوة وعليه اي على القول بالفساد اكثر الائمة للتغير الفاحش البعيد لان
 اللفظ معناه للزوم والالحاح وهو بعيد من معنى اللذة وظم معناه يمس من اليد وهو بعيد
 جدا ايضا من ذرا وكذا لك غطب بالطاء ليس له معنى وكذا لك الظعف بالطاء ليس له معنى
 ولان هذه الاحرف لا يجوز ابدال بعضها من بعض وان كان الظاء والذال من مخرج واحد وروى عن
 محمد بن سلمة انها لا تقصد لان الجمع لا يميزون بين هذه الحروف وكان القاض الامام الشهيد الحسن
 يقول الاحسن فيه اي في الجواب في هذه الابدال المذكورة ان يقول ان اللفظ ان جرى ذلك على
 لسانه ولم يكن مميزا بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في غيره ان رادى الكلمة على وجهها لا تقصد
 صلوة وكان اي مثل ما ذكر المحسن روى محمد بن المقاتل عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
 وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الحجة انه يفتي في حق الفقهاء باعادة الصلوة وفي حق العوام بالجواز كقول
 محمد بن سلمة اختيار الاحتياط في موضعها والرخصة في موضعها ونحوه ما ذكر في الذخيرة انه
 اذ لم يكن بين الحرفين اتحاد المخارج ولا قرب به الا ان فيه اي في ابدال احدهما من الآخر بلوى عامة
 نحو ان ياتي بالذال المعجمة مكان الصاد المعجمة كان يقرم كيدهم في قد ليل مكان تضليل ونحو ان ياتي بالاول
 الخض او الخالص مكان الذال المعجمة او الظاء اي ان ياتي بالطاء المعجمة مكان الصاد المعجمة
 لا تقصد عند بعض المشائخ وهذه قاعدة اخرى لبعض المتأخرين اعتبروا فيه بلوى العامة

الحرف في التفتيح
 والصبر في التفتيح
 المعجمة

وهذا فصل وهو ابدال احد هذه الحروف الثلاثة لعنى الضاد والظاء والذال فلو ورد ما ذكره قاضينا من هذا القبيل مما لم يذكره المصرح ولم اعثر فيها ولا في غيرها على مسألة منصوبة لبدال فيها الزاء بالذال والله اعلم قرء والعاديات ظيما بالظاء المعجمة مكان الضاد تفسد اذ ليس له معنى ليغيظ بهم الكفار بالضاد المعجمة وليغيث بالذال المعجمة مكان الظاء لا تفسد ما الاول فلانه في القران ومعناه مناسب اي يتغيث بهم الكفار واما الثاني فلا تقام للعنى قال في القاموس المعتاد المختار حضر بالذال المهملة مكان الضاد المعجمة تفسد صلوة ^{للبعد} الفاحش لان الاول جمع الاحد وهو الليل الظلم والثاني معناه الحذر وفوهوشى يدوده الصبي يخيط فيسمع له روى فهما بعيدان في المعنى من التخصر وليس في القرآن غير الغضوب بالظاء والذال المعجمتين تفسد اذ ليس لهما معنى ولا الضالين بالظاء المعجمة والذال المهملة لا تفسد لوجود لفظهما في القرآن وقرب المعنى لصحة تقدير ولا الضالين اي المستمرين في الضلال والذالين اي القائلين هل يدرككم على جبل الآية ولو قرأ بالذال المعجمة تفسد لبعد معناه لانه اسم فاعل من ذل النحلة اذا وضع عذ فيها على الجريد لتحمل وليس من الذلة اذ لم يستعمل الجوف منها على فاعل بل على فعل فاعل طلعها هظيم بالظاء المعجمة مكان الضاد او بالذال المعجمة تفسد لان الاول ليس له معنى والثاني بعيد المعنى عن المراد لان معنى هضم لين نصير ومعنى هذيم مقطوع بظلام بالذال المعجمة مكان الظاء تفسد اذ ليس له معنى موتوا يغيظكم بالضاد المعجمة مكان الظاء لا تفسد لوجود معناه في القرآن وقريبه اي ينقصكم فضا غليظ القلب بالضاد المعجمة مكان الظاء في كل منهما تفسد ما الاول فلانه مصدر بمعنى التقريب وهو بعيد عن المراد اذ المراد لو كنت جافيا قاسى القلب لا تفضوا وتقر فواعنك وبالضاد يصير معناه لو كنت تقريبا ومفرقا ان حل المصدر على اسم الفاعل لتقر قوا وهو كريك جدا واما الثاني فلانه لا معنى له وجاء كم النذير بالضاد المعجمة مكان الذال المعجمة لا تفسد لوجود في القرآن وصحة معناه اي الشخص الحسن وهو مكظوم بالضاد المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة تفسد اذ لا معنى لهما فاضرة الى ريهانا ظرة الاولى بالظاء المعجمة مكان الضاد والثانية بالعكس لا تفسد لصحة المعنى فترظى بالظاء المعجمة مكان الضاد تفسد لعدم المعنى في ذلك قطوفها تذليلا بالضاد المعجمة مكان الذال تفسد لبعد المعنى وبالظاء المعجمة لا تفسد لقريبه فظلت اعناقهم بالضاد المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة لوجود في القرآن وصحته وذلك لانها بالضاد المعجمة مكان ^{ال} تفسد لبعد المعنى وبالظاء المعجمة لا تفسد لصحة المعنى له جعلناها في ظل في تضليل بالذال المعجمة مكان الضاد لا تفسد لصحة المعنى وبالظاء المعجمة

تفسد لبعده لا ذنالك بالصناد المعجمة مكان الذال تفسد لبعده المعنى ضعف الحياة بالظاء المعجمة
مكان الصناد تفسد لعدم معناه ان يتبعون الا الظن وان الظن بالصناد المعجمة مكان الظاء تفسد
لبعده المعنى اذا عوا به بالصناد المعجمة مكان الذال لا تفسد لصحة المعنى من يضل الله بالظاء المعجمة
مكان الصناد لا تفسد لصحة المعنى له يبقيه في الكفر والضلال فرض عليك القرآن بالظاء المعجمة
مكان الصناد تفسد اذا لمعنى لجميع حاذرون بالصناد المعجمة مكان الذال لا تفسد لقر بالمعنى
اي حاضر والبال انما ضللنا بالظاء المعجمة مكان الصناد لا تفسد لصحة المعنى اي استمرنا وذننا
وهي قراءة ذكرها في الكشاف عن علي وابن عباس رضي الله عنهما فرض فيهن الج بالظاء المعجمة
مكان الصناد او بالذال تفسد اذا لمعنى لهما وذر واظهار الاسم بالظاء المعجمة مكان الذال
او بالصناد المعجمة تفسد لبعده المعنى لان معنى وظهر من معنى وظل النسخ وهما في غاية البعد عن معنى الترك
وجعلوا لله مما ذرأ بالصناد المعجمة مكان الذال او بالظاء المعجمة تفسد لبعده المعنى لان ضره معناه
نفي وظر بمعنى انجد وليس من البرد وهما في غاية البعد من الذي الذي معناه البش واليسا في
القرآن وتلك الاعين بالصناد المعجمة مكان الذال او بالظاء المعجمة تفسد لان الاول ليس معنى
والثاني بعبد على ما سبق هذا ما ذكره قاضيان من ابدال هذه الاحرف الثلاثة بعضها من بعض
وكله فخرج على قواعد المتقدمين كما اريناك والله الهادي اما ابدال الذال المعجمة بالراء المحض
فلم يذ كر له مثالا والذي ينبغي ان يكون التفصيل فيه ما في الالتم على ما ياتي ان شاء الله تعالى وما الحكم
في قطع بعض الكلمة عن بعض لا نقطاع نفس ونسيان الباقي بان اراد ان يقول الحمد لله فقال ان
فان قطع نفسه ونسي الباقي ثم تذكرو فقال حمد لله او لم يتذكر فترك الباقي وانقل له كلمة اخرى
فقد كان الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني يفتي بالفساد في مثل ذلك ويرى ان بعض الشاغم ولكن
عامة الشاغم قالوا لا تفسد لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان وعلى هذا لوضعه قصدا
ينبغي ان تفسد وبعضهم فصل فقال ينظر الى الكلمة اركان كلها يوجب الفساد فذكر بعضها يوجب
والا فلا قال قاضيان وهو الصحيح وذكر انه لو قرء حتى مطلع الفجر فلما قال الفجر انقطع نفسه فركم
لم تفسد صلوة وقر الشيخ نجم الدين في الخصائل بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تفسد وفي
الفعل كان اراد ان يقر ويشكرون فقال يشرون الباقي تفسد لان الادم في الاسم زائدة بخلاف
الفعل لكن هذا الفرق انما يستقيم فيما اذا قال الحمد مثلا وترك الباقي طما اذا قال الحمد وترك الباقي
وكما تقدم انقاع قاضيان فيمن قال اللهم فانقطع نفسه فلا يستقيم ومن الشاغم من قال ان كان
لبعض المذكر وجه صحيح في اللفظة ولم يتغير به المعنى ولا يكون لغوا لا تفسد ولا تفسد كذا
ذكره في التاخرانية عن الحديث والاولى الاخيرة يقول العامة في انقطاع النفس والنسيان بما

قاضينان وبهذا التفصيل الأخير في العدد عملاً بعموم البلوى في محله وبلاحتياط في محله ما الوقف في غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلوة أيضاً وعموم البلوى أي بانقطاع النفس والنسيان وعدم معرفة المعنى في حق العجم واكثر العوام وهذا عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تقسداً لتغيير المعنى تغييراً فاحشاً نحو ان يقرأ لا اله الا الله ووقف وابتدأ بقوله الا هو وهذا مثال الوقف وقرئ ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتدأ بقوله واياكم ان تقولوا الله اوفر يخرجون الرسول ووقف وابتدأ وقرئ واياكم ان تؤمنوا بالله وبكم الى غير ذلك من الامثلة كما يقف على قول بعض الكفار ثم يبدأ بقوله ان يقف على قال اليهود وابتدأ عزيز بن الله اويد الله مغلولاً ووقف على لقد كفر الذين قالوا وابتدأ ان الله هو السميع بن مريد وان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك فالصحيح عدم الفساد في ذلك كله لما تقدم وان نظم القرآن واما اذا كان فيه قبح من جهة العربية فقط بان وقف على الشرط وابتدأ بالجزء نحو ان يقف من يعمل مثقال ذرة خيراً يقف ثم يقول يره او على الموصوف وابتدأ بالصفة بان قرأ ان كان عبداً ووقف ثم يبدأ بقوله شكروا وعلى المبتدأ وابتدأ بالخبر بان وقف على قوله الحمد وابتدأ بقوله لله ونحو ذلك فانه لا تقسده صلواته اجماعاً ولو وصل حرفاً من آخر كلمة بكلمة اخرى بان قرأ اياك نعبد واياك نستعين بوصل كاف اياك بنون نعبد ونستعين او قرئ انا اعطيناك الكوثر بوصل كاف انا اعطيناك بلا م الكوثر او قرأ اذا جاء نصر الله بوصل همزة جاء بنون نصر الله وما شبه ذلك فان صلواته لا تقسده على قول العامة من العلماء قال قاضيان وان تعمد ذلك وفي شرح التهذيب وهو الصحيح لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاولى باول الثانية قال قاضيان في فتاوى الحجة المصلي اذا بلغ في الفاتحة اياك نعبد واياك نستعين لا ينبغي ان يقف على قوله اياك ثم يقول نعبد واما الاولى والاصح ان يصل اياك نعبد واياك نستعين انتهى فلا اعتبار لمن يفعل ذلك السكت من الجهال المتفقهين بغير علم وعلى قول بعض الشافعية تقسده صلواته لانه اخرج النظم عن حيز الافادة فان ايا واحد ها وكنعبد وحدها لا معنى لها وايضا ان هذا الاختلاف ائمناهو عند السكت على ايا ونحوها والا فلا ينبغي لعاقل ان يتوهم فيه الفساد ففضلنا عن العالم وبعض الشافعية فصلوا وقالوا ان علم القاري ان القرآن كيف هو اى علم ان الكاف من الكلمة الاولى لا من الثانية الا انه جرى على لسانه هذا الوصل لا تقسده صلواته لان الوصل وقع في النظم دون المعنى ان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك اى ان الكاف مثلاً من الكلمة الثانية تقسده صلواته لان ما قرئ ليس بقرآن نظر الى ما اراده وعلى هذا ينبغي انه اذا لم يكن له نية ولا نظر الى المعنى ان لا تقسده وهذا ايضا بناء على ما تقدم من السكت والا فمعنى القرآن لا يتغير

بالارادة عند تساق نظره والصحيح قول العامة لان كل هذه تكلفات باردة لا ينبغي الالتفات
اليها وذكر في الملتقط انه لو قرع في الصلوة الحمد لله بالهاء مكان الحاء او قرع كل هو الله احد
بالكاف مكان القاف والحال انه لا يقدر على غده كما في الاثر انك ونحوهم يجوز صلوة ولا تقصد
كذا لو قال الحمد لله بالحاء المججمة فقد ذكر محمد بن الفضل في فتاوه ان التراك ليس لغتهم جاء
انما لغتهم خاء فاذا تركى مكان الحاء خاء لم تقصد صلوة لانه لا يمكن اقامة الحاء الا بمشقة
فصارت هذه لئسة وكذلك في كل اعجمي لا يمكن اقامة حرف الا بمشقة وجهد انتهى الذي ينبغي
ان يكون الحكم فيه بالحكم في الالتم ان يجتهد في اصلاح لفظه ولا تقصد صلوة مادام على الاجتهاد
ولكن لا يجوز لغيره الاقتداء به فانهم عموما هذا الحكم في كل من لا يمكنه النطق بحرف على ماسيا في
انشاء الله تعالى وفي فتاوى قاضيهان لو قرع فصل لوبك ونحوها بالهاء مكان الحاء تقصد صلوة
وذلك لبعده المعنى على ما هو دأى المتقنة وفيها لوقر ان كان خفيا مكان حفيا لا تقصد
هذا ايضا يمكن ان يخرج على قول المتقدمين لصحة المعنى اى خفى لطفه واحسانه في اجابة دعائى
لو قال قل اعود بالدال المهملة مكان المججمة او قرأ فساء صباح المنذرين بكسر الدال لا تقصد صلوة
لصحة المعنى فيهما اما الاول فلان اعود بمعنى ارجع والباء بمعنى الى كما في قوله تعالى حكايته و
قد احسن بي الى فيكون معناه ارجع الى رب الفلق ملتجيا من شر ما خلق واما الثانى فلانه يكون
معناه فساء صباح الانبياء اى تصبيحهم على قومهم المكذبين ومثل الاول ما ذكر قاضيهان لو
قرع يعودون برجال بالدال يعنى المهملة لا تقصد ومثل الثانى لو قرأ فانظر كيف كان عاقبة
المنذرين بكسر الدال اى في نصرتهم على قومهم الكافرين ولو قرع الا لثغ لب باللام مكان زيب
بالراء لا تقصد الا لثغ بالشاء الثلاثة بعد اللام من اللثغ بالتحريك وهو اللثغ بضم اللام و
سكون الشاء وهو تحول اللسان من السين الى الشاء او من الزاء الى الغين او الى اللام او الى الياء او
من حرف الى حرف كذا في القاموس ثم اختلفوا في حكم الالتم قد كوفي واقعات الناطقى عن
ابى شجاع انه قال في الالتم قرع مكان ريب او ما اشبه ذلك يجوز صلوة وقد كوصاحب الجيظ
والمختار المفتوى في جنس هذه المسائل انه ان كان يجتهد في اداء الليل والطواف المار في التجميع
ولا يقدر عليه فصلوة جائزة وان ترك جهده فصلوة فاسدة وان ترك جهده في بعض عمره
لا يسعده ان يتركه في باقى عمره ولو ترك تقصد صلوة انتهى قال صاحب الذخيرة انه مشكل عند
لان ما كان خلقه فالعبد لا يقدر على تغييره انتهى وذكر فتاوى المجتمة ما يوافق صاحب الجيظ فانه
قال وما يجرى على السنة النساء والارقاء من الخطأ الكثير من اول الصلوة الى آخرها كالشيطان و
الامين واياك فابد واياك نستأين السراة اقامت فعلى جواب الفتاوى المحسامة ماداموا

وفي التصحيح والتعليم والأصلاح بالليل والنهار ولا يطأوهم لسانهم جازت صلواتهم كسائر الشريعة
 إذا عجز عنها من الوضوء وتطهير الثوب والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود والتوجه
 إذا حصل العجز عنها جازت صلواتهم كذلك هنا أما إذا تركوا التصحيح والجهد فسدت صلواتهم كما
 إذا تركوا سائر الشروط وإنما جازت صلواتهم لعجزهم عن الأصلاح فصار تلك الألفاظ لغتهم و
 لسانهم فكانهم قرأ القرآن بلغتهم انتهى وبمعناه في فتاوى قاضيان فإنه قال وإن كان الرجل
 ممن لا يحسن بعض الحروف ينبغي أن يجتهد ولا يعذر في ذلك فإن كان لا ينطق لسانه لم يجز
 أية ليس فيها تلك الحروف يجوز صلوة ولا يؤم غيره انتهى فالْحاصل أن اللغو يجب عليهم الجهد ثم
 و صلواتهم جائزة ما داموا على الجهد ولكنهم بمنزلة الأميين في حق من يصح الحروف الذي عجزوا عنه
 لا يجوز اقتداء بهم ولا يجوز صلواتهم إذا تركوا الاقتداء بهم مع قد رقم وإنما يجوز صلواتهم مع قراءة
 تلك الحروف إذا لم يقدروا على قراءة ما يجوز به الصلوة مما ليس فيه تلك الحروف ما لو قد روى
 هذا قرأوا تلك الحروف فصلواتهم فاسدة أيضاً لأن جواز صلواتهم مع التلفظ بذلك الحروف ضرورة
 فينعلم بأن عدم الضرورة هذا هو الذي عليه الاعتماد ولهذا أجبت من سألني أنه صلى خلف امام
 فقرأ ما ينعمه ربك فحدث بالسجين مكان الشاء بأن صلوة فاسدة هذا في النوازل روى عن
 أبي القاسم يعني الصفار أنه قال الهنك الذي لا يفهم بالقراءة فسكوتة أحب إلي من قراءة في الصلوة
 وقيل لهذا القاري أجر لو قرأ في غير الصلوة قال إن كان عند تبدل الحروف يصير كلاماً آخر من
 كلام الناس فلا ينبغي أن يقرأ فإن قرأ في الصلوة تفسد صلواته وهو بقراءة ذلك يعني في غير الصلوة
 غير ما جاز وفي الواو والجمجمة بمعناه وهذا بناء على مختار المتقدمين وهو المختار فينبغي أن ينظر
 إلى تغيير المعنى بسبب ذلك الحرف إن كان فاحشاً تفسد وإن صح معناه ولم يبعد كثيراً من المعنى
 المراد لا تفسد وصريح قاضيان بأنه لو قرأ ثم نثره ولا نوم بالشاء مكان السجين لا تفسد صلواته
 وهو بناء على ما قلنا والله أعلم وعن أبي حنيفة رحمه فيمن قرأ وإذا ابتلى إبراهيم بنه بضم الميم وفيه الباء
 أو قرأ الخالق البارئ المصور بفتح الواو أو قرأ وهو يطعم ولا يطعم بفتح العين الأول وكسرها في الثاني
 أنه لا تفسد صلواته صريح الرواية عن أبي حنيفة رحمه في الآية الأولى قال في النصاب عن حنيفة
 ومحمد رحمه فيمن قرأ وإذا ابتلى إبراهيم ونصب به لا تفسد انتهى وفي الملتقط ولو قرأ الخالق
 البارئ المصور بنصب الواو فعن أبي الفضل الكرماني أنه أفق بالفساد والحاصل أنه
 تقدم أن مذهب المتأخرين عدم الفساد بالخطأ في الأعراب هو أوسع ومذهب المتقدمين
 أنه إن كان فاحشاً مما اعتقده كفر بفسد وهو لا حوط وقد ورد عن المتقدمين في بعض ذلك
 اختلاف وفي بعضه تصريح بالفساد وفي بعضه تصريح بعدمه والتحقيق في العمل بصحة المعنى

بوجه عمل وعلما كما قرأنا ان قاعدة تمام الغير المنخرمة فتقول قال في الكشف قرأ ابو حنيفة
 وهي قراءة ابن عباس واذا بتلى ابراهيم ربه برقع ابراهيم ونصب ربه والمعنى انه عاده
 بكلمات من الدعاء فعل المختبر هل يجيبه اليهن ام لا انتهى فهذا يؤيد عدم الفساد و
 اما الخالق الباري المصنوع فان نصب الرأ لا تفسد لان يكون مفعول الباري والمعنى
 بسم المصور وهو معنى صحيح وان رفع الرأ وخفضها فسد لان اعتقاده كفر وان سكنها
 لم تفسد لاحتمال النصب غيره فلا تفسد بالشك واما هو يطعم ولا يطعم فقد روي عن
 يعقوب انه قرأ به ذكره في الكشف وجهه بان الضمير لغير الله وذكر في الفتاوى الغياشة
 انه افتى عامة الامم بسم قند بالفساد فيبلغ ذلك السيرا في فا خبر بانها قراءة الاعشى و
 ذكر ترجيحها فا خبر وابتدأ فخرجوا هذه قاعدة المتقدمين المقررة وما روي من الحكم
 بالفساد في المسئلة الاولى والثانية وما اشبه ذلك مما يصح تحريكه على معنى صحيح يحل
 الجواب نظر الى ظاهر اللفظ ثم الرجوع توفيقا بين الروايات وان زاد القاري في الصلوة حرفا
 فانظر ان لم يتغير المعنى بان قرء وأمر بالعرف وانتهى عن المنكر بزيادة الالف في اللفظ بعد الهاء
 او قرء ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله من ناراً بزيادة ميم الجمع لا تفسد
 صلوة اتفاقا وان غير المعنى بخوان يقرأ والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو و
 كذا لو قرء وان سعيكم لشتى ونحو ذلك فقد قالوا تفسد صلوة لان جعل جواب القسم
 قسما كما ذكره قاضي خان وصاحب الخلاصة وغيرهما وفي المحيط قال بعض المشائخ اخاف
 ان تفسد صلوة انتهى فهذا مع انه ليس بقطع بالفساد يفيد ان البعض يقولون
 لا تفسد فلذلك قال المصنف ينبغي ان لا تفسد وجهه انه ليس بتغير فاحش لعدم
 كونه اعتقاده كفر مع انه لا يخرج عن كونه من القرآن وجعله قسما يصح ويكون الجواب
 محذوف فان حذفه قد ورد كما في قوله تعالى والنازعات غرقا الى اخره فان جوابه محذوف
 ولو نقص حرفا ان كان من اصول الكلمة وتغير المعنى تفسد في قول ابى حنيفة وعمر بن الخطاب
 لو قرء ما رزقناهم بحذف الراء والراء او قرء وليقولوا اد رست بغير دال او خلقنا بغير خاء
 او جعلنا بغير جيم وكذا اذا لم يكن من اصول ولكن حذف يودي الى ما اعتقاده كفر بان حذف
 الواو من وما خلق الذكور والانتى تفسد وقالوا على قول ابى يوسف لا تفسد لان المقروء موافق
 في القرآن اما اذا كان المحذف على وجه الترقيم الجائز في العربية بخوان يقرأ يا مال محذوف
 الكاف فلا تفسد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول الكلمة كما اذا قرء الواقعة بغير هاء وكذا اذا
 كان من اصول ولم يتغير المعنى كان يقرأ تعالى جدر بنا باللام مع حذف الياء في تعالى لا تفسد بالانقاف

وذكر في كتاب ذلة القاري للشيخ الامام حسام الدين ابي سعيد بن سعد النسفي انه لو قرأ الله
 السميد بالسين مكان الصاد لا تقسده صلوة وهو اختيار الشيخ الامام نجم الدين ابي حفص
 النسفي وهذا مبني على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين من عدم الافساد فيها اذا كان المخبر
 قبا او متحدا او على ما تقدم من اختيار بعضهم من عدم الافساد بقراءة الالف ثم ومن معناه من العجم
 كاليهود والاثراك وقد تقدم التحقيق فيروا ما على قول المتقدمين فينبغي ان يكون كذا في
 لصحة المعنى على انه مشتق من سميد بمعنى علا وتكبير واعلم ان الصاد والسين لزاما من مخبر واحد
 وكثير ما يدل بعضها من بعض قلند كما اورد قاضيان من ذلك مثالا على قاعدة المتقدمين
 قوله اذا جاء نصر الله بالسین او تعوق ونسرا بالصاد لا تقسدا اما الاول فلان من جملة معاني
 القطعة من الجيش ويتقد يره يصح المعنى فان جيش الله وهم للثقة مستلزم للنصر واما
 الثاني فلانه لا محذور في تغيير اسم الصنم ولا يعد عن مرادهم فانهم كانوا يستنصرون بالاصنام
 بعض الاصنام اسمه نصير فيتم الصاد مشددة وهو الذي سمي به بخت نصر اسم السين قال الشاعر
 السرخسي في عبد الواحد لا تقسده وتقدم انفا اصا طيرا بالصاد مكان السين لا تقسده لان
 الصطو بمعنى السطوخا سنا وهو حصير بالصاد مكان السين في حصير لا تقسده لصحة المعنى
 على انه فعيل بمعنى مفعول من المحصر وهو الحبس اى ممنوع عن روية الفطور لا انقصام لها بالسین
 تقسده لعدم المعنى فهل عصبية بالصاد مكان فهل عسيتم لا تقسده لوجوده في القرآن وبعد ليس
 يفاحش وكذلك فان عسوك بالسین مكان عسوك بالصاد لا تقسده لان بعده ليس يفاحش
 للمخاتئين خسيما بالسین مكان الصاد تقسده لعدم المعنى سددناكم بالسین مكان الصاد لا
 تقسده لصحة المعنى على سددنا عقولكم عن فهم الهدى ونحو ذلك تسطلون بالسین مكان الصاد لا
 تقسده لقرب السلي من الصيلة في ان كلامهما يحصل بالنار يثنى بنس بالصاد مكان السین لا تقسده
 لان الجنس قلع العيين فيناسب الجنس الذي هو النقص صريا مكان سريا بالسین تقسده لان الصنم
 اللابن الحامض فهو بعيد المعنى من المراد جلد مع انه ليس في القرآن نصبا بالصاد مكان سيبا بالسین
 تقسده لبعده المعنى جدا وينبغي ان لا تقسده على قول ابي يوسف في الوجود في القرآن مع اعتقاده
 ليس بكفر السخنة بالسین مكان الصخرة بالصاد تقسده للبعد الفاحش يخسفان بالسین مكان
 يخسفان تقسده للبعد الفاحش صورة اثر لناها بالصاد مكان السین لا تقسده لصحة المعنى اذ
 معنى الصورة النظم البديع المعجب صوط عذاب بالصاد مكان السین تقسده للبعد الفاحش لان
 الصطونع من الماء فيصير المعنى نوعا من ماء عذاب من قصورة بالصاد مكان من قسوة بالسین
 تقسده للبعد الفاحش لان القصورة هي الجملة التي ليسكن فيها وقسوره هو الاسد والرواة وبينهما

غاية البعد أقسم مني لسانا بالسين مكان الصاد لا تقصد لصحة المعنى وقبر ليسا للصادقين عن
 سد قهم بالسين فيهما مكان الصاد لا تقصد وفيه نظرون سدى بالسين لا معنى له فكان ينبغي
 ان تقصد والظاهر انه على قول المتأخرين وكانوا يسرون على الجنب بالسين مكان الصاد لا تقصد
 لصحة المعنى فكونه في القرآن قولاً صديداً بالصاد مكان السين تقصد للبعد الفاحش لا غير
 سجا بالسين مكان الصاد تقصد لبعد الفاحش مع عدمه في القرآن وخلة التشديد والسيف
 بالسين مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش جاصداً اذا قصد بالصاد مكان السين فيما لا يقصد
 لصحة المعنى باطلاق السبب على السبب لان الحسد بالسين يحصد الحسنات عموماً وبها بالسين
 مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش لتسفعاً بالناسية ناسية بالسين فيهما مكان الصاد لا تقصد
 لصحة المعنى اي بالناسية الناسية لله وكذا لتسفعاً بالصاد مكان السين لا تقصد لصحة المعنى لتسفع
 الصفح لتلك الناصية الخبيثة ثمانية ايام حصوماً بالصاد مكان السين قال ابو عصمة سعد بن معاذ
 المروزي تقصد وهو الظاهر للبعد الفاحش لان الحصر الضوابط لبنا خالسا بالسين مكان الصاد
 لا تقصد وكذا صائغاً بالصاد مكان السين لا تقصد والظاهر انها على قول المتأخرين والا فالعنى
 بعيد جداً قل كل متر بص فتربوا بالسين فيهما مكان الصاد تقصد للبعد الفاحش لان الربط الضرب
 باليد شحفاً منشرة بالسين مكان صحفاً بالصاد تقصد للبعد الفاحش لان الشحف قسط الشعر
 عن الجلد والله سبحانه اعلم ولو قرع عتي بالعين المهمل مكان حتى بالحاء لا تقصد صلوة لا تقصد
 فيها ولو قال سمع الله لمحمد باللام مكان النون يرجى ان لا تقصد لقرب المخارج الظاهر انه مبني
 على الجواب في الالتماع وقد تقدم تحقيقه وذكر في المحيط لوقد الدال مكان الدال وعلى العكس او ذكر
 الغين مكان القاف واللام مكان النون وعلى العكس تقصد بالاتفاق انتهى وهذا مبني على قول من
 اعتبر صحة الابدال وعدمها ولا فقد تقدم انه لو قرأ اعود مكان اعود لا تقصد على قول المتقدمين
 لصحة المعنى ولو قرع يدع اليتيم بتسكين اللام او بضم الدال وترك التشديد في العين لا تقصد صلوة
 لعموم البلوى قد يمنع عموم البلوى في ذلك خصوصاً في الاول ولذا حكم قاضيان بالفساد في ما ياتي
 قريباً انشاء الله تعالى لكونه عكس المعنى المراد اذا الداء عايناً قضاى الدفع واما ترك التشديد فيه فلا يغير
 المعنى فلان لا تقصد ولو قرع ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ووقفوا بعد الوقوف التام وانك صاحب
 الجحيم اولئك هم شر البرية او قرع اولئك الذين كفروا وكذبوا بايتنا اولئك اصعب الجنة هم فيها
 خلدون وما اشبه ذلك مما فيه تغيير حكم الله تعالى على احد الفريقين بضد لا تقصد لصيرورة
 الكلام الثاني مبتدأ بغير متصل بالاول فلم يتعين الحكم بالصند ولو لم يقف ووصل قال عامة
 المشايخ ان تقصد صلوة لا تقصد بخلاف ما اخبر به اخبر الله تعالى به ولو اعتقدك يكون كفر وعنه عبد الله

بن المبارك وابن حفص الكبير البخاري ومحمد بن مقاتل وجماعة من الراوية جمع مروية نسبة
 الى حماد وهو بلد بفارس زادوا زاء في النسبة اليه على غير القياس انما الشان لا تقسد لان فيه
 بلوى وضروية سبق للسان وكذا افق ابو نصر الماتريدي قال قاضيان الصحيح هو الاول ولو
 قدم الله برئ من المشركين ورسوله بكسر اللام لا تقسد عند المتأخرين لما تقدم انهم لا يحكمون
 بالفساد للخطأ في الاعراب وما عند المتقدمين فقد ذكره قاضيان من جملة ما تقسد عندهم
 مما اعتقده كفرة هذا بناء على كون الجرفية بالعطف على المشركين كما يتبادر اليه الفهم على ما حكى
 ابن اعرابي اسهم رجلا يقره كذلك فقال ان كان الله بريئا من رسوله فانا منه بريئ فليترك الرجل
 عمره فحكى الاعرابي قراءته فعند هاهنا عمر رضي الله عنه بتعليم العربية لكن نقل في الكشاف انها قراءه
 ووجهها بالجر على الجواب وان الواو للتميم فيلزم هذا ينبغي ان لا تقسد على قول المتقدمين
 ولو قرأنا من الذين بفتح الذال تقسد قطعاً على قول المتقدمين وكذا الوقوم وانت خبير بالمتأخرين
 بفتح الزاء او قرم نحن خلقنا بفتح القاف وقد رنا بفتح الراء وجعلنا واتزلنا بفتح اللام فيها وقرم ومن
 يغفر الذنوب الا الله او وما يعلم تأويله الا الله بفتح الهاء فيها ولا يغفركم بالله الغوريين والراء
 كل ذلك مما اعتقده كفرة يقسد عند المتقدمين دون المتأخرين على ما تقدم وذكر في فتاوى قاضيان
 ولو قرم يدع اليتيم يتسكين اللام تقسد صلوة وقد قد منا وكذا ذكر فيها الوقوم يتخلون بالثاء
 مكان الدال في يد خلون تقسد صلوة لانه لا معنى له لو قرم نحن خلقنا في اعناقهم اغل الا مكان
 انا جعلنا او قرم اياك نعيد بترك التشديد لا تقسد صلوة عند المتأخرين هـ
 فصلان الاول ذكر كلمة مكان كلمة فانه ذكر نحن انا وخلقنا مكان جعلنا والاصل انه ان
 تقارب الكلمتان معنى ومثله في القرآن لا تقسد اتفاقاً وان تقارباً ولكن لا تكون المبدلة في القرآن
 فكذلك عند هاهنا وعن ابي يوسف رحمه وايتان وان لم يتقاربا والمبدلة في القرآن تقسد على قياس
 قولها ولا تقسد على قياس قول ابي يوسف رحمه وان لم يكن للمبدلة مثل في القرآن وليس هناك زيادة
 كسر تقسد اتفاقاً ان لم تكن ذكر او ان كان في القرآن ولكن مما اعتقده كفرة وصل تقسد توافقاً
 عامة للشائئ رحمهم الله وقال بعضهم على قياس قول ابي يوسف رحمه لا تقسد وتبركان يعني
 والصحيح من مذهبي ابي يوسف انها تقسد مثال اول العليم مكان الحكيم والتجيد مكان اليقين جميع
 مكان العليم ومثال الثاني آياه مكان اواه والتباين مكان التوايين ونحو ذلك ومثال الثالث
 سلحت مكان نصبت وبالعكس خلقت مكان رفعت وبالعكس مثال الرابع الغياض مكان
 ونحوه ومثال الخامس غافلين مكان فاعلين وعلى هذا فقول نحن خلقنا من القسم الاول وهو الا
 يقسد اتفاقاً ولا وجه للتقيد كقول المتأخرين انما غافلة المتأخرون في القسم الخامس على ما تقدم ذكره

ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحب الجحيم الفصل الثاني تخفيف الشد وتشد يد
 الخفف لا اصل فيه انه ان كان لا يغير المعنى كان قرأ وقتلوا تقيلا ويستلونك عز الساعة وكذا يدرككم
 الموت وراة وه اليك ونحوه لا تفسد وان غير المعنى بان ترك التشديد في رب الفلق ونحوه او في
 ضللتنا عليهم الغمام او في ان النفس لامارة بالسوء فاختيار عامة المشائخ انها تفسد كذا في
 الخلاصة وقال قاضيان قال القاضي الامام يعني ابا علي النسفي لا تفسد كذا بترك الشد دلا في
 قوله رب العالمين واياك نعبد ومامة المشائخ على ان ترك التشديد والمد بمنزلة الخطأ
 الاعراب لا تفسد الصلوة في قول المتأخرين انتهى فعلم ان ذلك التفصيل على قول المتقدمين تقدم
 انه الا حوط وتخصيص الصنف المتأخرين هنا واقع في محله ثم ان حكم تشديد الخفف حكم عكس
 الخلاف والتفصيل وكذلك انا ظاهر المدغم وعكس فالجميع فصل واحد فلنذكر ما ورد من
 متفرعا على احد هذين الفصلين منزلة على التفصيل المذكور للمتقدمين والله المستعان
 افعيننا بالتشديد لا يفسد لعدم التغيير اهدنا الصراط يا ظهارة اللام لا تفسد لعدم التغيير
 وكذا ما يشبهه تذكرون العجلة مكان تقيون تفسد على قولها وينبغي ان لا تفسد على قول ابي
 يوسف لان من قسم الثالث بينهم من البيان مكان بينهم لا تفسد وينبغي ان يكون خلافا لريضا
 لان من القسم الثاني وما اهلكهم من كتاب مكان وما اتيناهم تفسد لان من القسم الرابع انه هو
 مدمر ما هم فيه مكان متبر لا تفسد لان من القسم الاول قوسرة او قوسرة مكان قوسرة تفسد
 لان من القسم الرابع وما ياتيهم من رزق مكان من رسول لا تفسد لان من الاول ما كون في
 القرآن فظاهروا متقارب المعنى فمن حيث اطلاق اسم السيد على السيدان الرسول سبب ورود
 الرزق او تيت من كل نفس مكان كل شيء لا تفسد لان من الاول حتى تكون حرضا وتكون
 لجاهلين مكان لها لकिन تفسد وينبغي ان لا تفسد عند ابي يوسف لكونه من الثالث ما
 ودعك بالتخفيف لا تفسد لعدم التغيير لم يردك يتيها مكان يحدك لا تفسد لصحة المعنى
 كفسد ما كول مكان كعصف تفسد لان من الرابع من الغافرين مكان الغافلين تفسد عندهما
 لان من الثالث لنكون من الشاكرين مكان الخامس من تفسد لان من الخامس حتى اذا فرغ بالراء
 والغين العجزة مكان الزاء والعين المهملة لا تفسد لان من الثالث وهي قراءة يسطر الناس
 مكان يصدر الناس تفسد للبعد الفاحش لو قرئ يسطر لا تفسد لصحة المعنى لانهم لا يسطرون
 كفرهم فمن يرد الكافرين من عذاب اليم مكان يجبر لا تفسد لان من الاول ما كون من القرآن فظاهروا
 واما تقارب المعنى فلازم معناه فمن يمتار الكافرين مباحدا اياهم من عذاب نحو ذلك كذا بولك
 الامثال مكان ضربوا لك لا تفسد لان من الاول فسقاه الى بلد ميت فاحيينا به الماء مكان

فآثرنا اختلافوا فيه قال بعضهم لا تقسّد لان من الاول لان الماء يحي الارض الطيبة ما ننسخ
 من آية او نوثقها مكان نفسها لا تقسّد وينبغي ان يكون هذا على قول ابي يوسف وم وان تقسّد
 عند هذا لا تقارب بين الاشياء والانساء فستعرض لخرى مكان فستضع لا تقسّد لتقارب
 لان الاعراض لا اقبال عليها فستقبل على الارض اخرى وان كنت لمن الساجدين مكان الساحر
 يفسد لان من الثالث فسوف يضلّيه اجراء عظيمها مكان نوتيرة لا تقسّد لان من الاول اذ في
 الاصلاء معنى الاشياء الرحمن مكان الشيطان وبالعكس وادريس مكان بلليس وبالعكس وما
 اشبه ذلك تقسّد لان من القسم الثالث تنبيه ومن هذا القليل الى من ذكر كلمة مكان
 كلمة تغيير النسب فلو قرع عيسى بن لقمان تقسّد لان من الخامس لان من نسبة الى الاب و
 اعتقاد ان له اباً كقرع لوقر موسى بن مريم لا تقسّد لان كليهما في القرآن وليس فيه نسبة
 من لام له من لام ولا دليل قطعي على ان امه ليس اسمها مريم ولو قرع موسى بن عيسى لا تقسّد على
 قول ابي يوسف لان من الثاني وعليه عامة المشائخ وكذا لوقر موسى بن لقمان ولو قرع عيسى بن مريم
 تقسّد لان من الرابع وكذا لوقر مريم بنت خيلان والله اعلم ولو قرع ما اضطررتكم بالزاد وبالطاء
 او بالذال المجتمعتين مكان الضاد تقسّد صلوة للبعد الفاحش فجميع ذلك ولو قرع ما اضطررتكم
 بالطاء المشائخ من فوق مكان الطاء لا تقسّد لان الطاء يبدل من التاء في مثل هذا على ما عرف
 في الصرف بلا تغيير المعنى ولو قرع الامز خطف الحقيقة بالتاء مكان الطاء في ما تقسّد لعدم
 المعنى ولعلم ان هذا فصل آخر هو ابدال هذه الاحرف الثلاثة التاء والذال والطاء بعضها
 من بعض وقد علمت ان المتقدمين لا اتحاد للخروج ولا قربه خلافاً للمتأخرين فلنورد
 ما ذكره قاضيان من ذلك قرع الطحيات والذحيات بالطاء والذال مكان التاء قال
 القاضي الامام يعني ابا علي النسفي لا تقسّد لان الطح والذح من افعاله تعالى وكل مطروح
 فهو له لان من جملة ملكه بديل ما اشتق من القنوط بما اشتق من القنوت وبالعكس تقسّد لعدم
 الفاحش وعند الوجوه بالذال مكان التاء تقسّد للبعد الفاحش لا نتم اشد رهبطا بالطاء
 مكان التاء لا تقسّد لان التغيير في تاء التانيث لا يحل بالمعنى لافاء حنة التغيير والحذف
 نبش البتشة الكبرى بالتاء كان الطاء فيها تقسّد لعدم المعنى ظلم واتقى بالتاء مكان
 الطاء لا تقسّد لصحة المعنى التغي الضحك العالي وهو من صفات الكفار كما نوا من الذين
 آمنوا يضحكون ومستلزم للضحك والمرح الصراحت بالتاء مكان الطاء تقسّد لعدم المعنى خرجوا من
 ديارهم بتراب التاء مكان الطاء لا تقسّد لصحة المعنى له لاجل انقطاعهم عن الخير طلعها
 هضم بالتاء مكان الطاء لا تقسّد لاتحاد ما خذ اشتقاقها لان تلغ النهاو بمعنى طلع

امتزاج عليهم مترا بالتاء مكان الطاء فيها تفسد للبعد الفاحش لان المتر القطع فترة
 الله بالتاء مكان الطاء تفسد للبعد الفاحش وكذلك كل ما هو مثلها في الاشتقاق والتشوي
 وكتاب بالتاء مكان الطاء تفسد لعدم المعنى ولو قرع مستور بالتاء مكان الطاء لا تفسد
 لصحة المعنى لولا ان ربنا بالتاء مكان الطاء تفسد للبعد الفاحش لان الرب الترتيبية لولا
 بالتاء مكان لوط بالطاء وهو مشكل لان بعد فاحش لان لا تسمي اخبر بغير ما شاع عنه
 الا ان يقال لا بعد في اشتقاق علم من هذا الفعل لانه لا يشترط مناسبة العلم لما وضع له وما يتفق
 عن الحق بالتاء مكان الطاء لا تفسد لانه لغة فيه كصاحب الحوط بالطاء مكان التاء لا تفسد
 ان يكون بمعنى جمع الحوطة بالضم وهي اسم لاخذ في الحزم المجدد بالتاء مكان الدال تفسد
 لعدم المعنى ولا يسطي سطور بسون بالطاء مكان التاء لا تفسد لان التاء الزائدة قد ايدت
 الطاء كثيرا فلم يتغير بها المعنى حالة المحتب بالتاء مكان الطاء تفسد لعدم المعنى حلة الشط
 بالطاء مكان التاء تفسد للبعد الفاحش لانه مصدر وشطى الميث بكسر الطاء اذا رفعت يده و
 رجلاه آمنط طائفة بالطاء مكان التاء لا تفسد لان التاء الساكنة تدغم في الطاء فيلزم قبلها طاء و
 لو قرع تائفة بالتاء مكان الطاء تفسد للبعد الفاحش لانه من تاف بصره يستوي تاء كاذبة خاتمة
 بالتاء مكان الطاء لا تفسد لصحة المعنى لانه من خط الرجل تحت اذا انكسر من خوفه مرض او
 فزع هل طوى بالطاء مكان التاء ومن فتور بالتاء مكان الطاء لا تفسد لصحة المعنى على ان طوى
 الطريق بمعنى الحدوث اي هل حدث وعلى ان الفتور البصر والاستفهام للتقرير اي هل ترى
 ببصره بعد رجعه من فتورام لا اي انك ترى ذلك والطين بالطاء مكان التاء تفسد للبعد الفاحش
 على ان ام كان اطلع لا تفسد لما تقدم ان تلغ لغته وطلم فتان عليها تائفة بالتاء مكان الطاء
 فيها تفسد للبعد الفاحش كما تقدم يحتلون بالتاء مكان ديد خلون تفسد لعدم المعنى فهذا لما هو على قول
 المتقدمين ادعى قول بعض المتأخرين ينبغي ان لا تفسد في شيء من ذلك فالايتا في التفصيل والفرق
 والله سبحانه اعلم ولو قرع هل عصية بالصاد مكان السين لا تفسد تد تقدم ولو قرع الشتان بالتاء مكان الطاء لا
 تفسد تد تقدم ايضا ولو قرع قل هو الله الحق بالتاء مكان الدال تفسد لعدم المعنى وكذا لو قرع لم يلبس
 ولم يلبس بالتاء مكان الدال فيها للبعد الفاحش ولو قال اللهم سبي الى حيرة السين مكان الصاد
 لا تفسد لصحة المعنى بان يكون من المسلمين وعلى معنى الباء كرافق قوله تعالى جحقي على ان
 لا افرل على الله الا الحق اي اعطاه ما اريد بهجده من غيره من تعلقات الباء في ذلك لو قرع
 ما ودعت بترك التثنية لا تفسد لعدم تغيير المعنى ولولا انك لتتدين في الرب تفسد لعدم
 المعنى وقد تقدم ولو قرع الم يجعل كيدهم في تظليل بالطاء مكان الصاد تفسد ولو قرع بالذال

العجزة مكافأ لا تقصد للبعد الفاحش في الأول وصحة المعنى في الثاني ولو قرء جملة الخطب
 بالتاء مكان الطاء تقصد وقد تقدم ولو قرء من الجنة والناس بفتح الجيم لا تقصد لأن التغير
 في الأعراب إذا لم يكن اعتقاده كفر لا تقصد بالافتقار مع أن ما أخذ الاشتقاق واحد فوائده
 لو قدم بعض حروف الكلمة على بعض كعصف مكان عصفا وسرخ مكان خسربفسد ان
 غير المعنى وقد تقدم منه جملة في ابدال الكلمة بكلمة وأن ترك كلمة من آية فإن لم يتغير المعنى كالقول
 وما تدري نفس ما تكسب غدا وترك ذالوقرء ولأن ابتعت هواهم من بعد ما جاءك من العلم
 وترك من أقرء وجزاء سيئة سيئة مثلها بترك سيئة الثانية لا تقصد أن تغير المعنى بأن قرء
 فالهم لا يؤمنون وترك لا أقرء وإذا قرئ عليهم ليسجد ون لو ترك لا فإنه تقصد صلوة عند علمته
 لأنه خبر بخلاف ما أخبر الله تعالى واعتقاده كفر وقيل لا تقصد لأن فيه بلوى ضرورية والصحيح
 الأول وأن زاد كلمة في آية فإن كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بأن قرء لا تعبدون لا الله
 وبإلوالدين احسانا وبرأوى القرء أو قرء ان الله كان غفورا رحيما عليها أو قرء وأن تغفر
 لهم فإنك أنت العزيز الحكيم العليم لا تقصد بالافتقار وأن تغير المعنى ولكنها في القرآن بأن قرء
 من آمن بالله واليوم الآخر صالحا وكفر فاهم جريم عند ربهم أو قرء ما من يحل واستغنى
 آمن وكذب بالحسنى وتخوذ لك مما يكفر معتقده تقصد صلوة بالخلم فيه وكذا ان لم يكن القرآن
 وتغير المعنى ما أن لم يكن في القرآن فلا يتغير المعنى بأن قرء من ثمرة ما استحصد أو قرء فيها
 فأكثروا ونحل وتفاح ورومان لا تقصد صلوة لأنه ليس فيه تغيير المعنى بل هي زيادة تشبه القرآن وما يشبه
 القرآن لا يفسد الصلوة من ذلك عن أبي حنيفة رحمه كذا في فتاوى قاضيان وإذا تأملت فيما ذكرنا من أول
 الفصل إلى آخره علمت أنه إذا خطأ بما يتغير تغييرا يلزم من اعتقاده الكفر تقصد صلوة وطلاقا وأن لم
 يكن التغيير كذلك فإن كان في هيئات الحروف من الأعراب التشديد والتخفيف واللفظ لا تقصد لا يكون
 التغيير فاحشا وإن كان نفس الحروف فإن بقيت الكلمة بسببها معنى لها أو لها معنى بعيد جد عن المراد
 تقصد ولا فلا سواء كان ذلك في حرف أو أكثر وسواء كان في القرآن أو لا عندهما وعند أبي يوسف
 لا يفسد إذا كانت الكلمة المغييرة في القرآن وكذا الكلام في الخطأ بذكر كلمة أو آية مكان آية إلا أنه
 إذا وقع وقفا ما وكان الآية والكلمة في القرآن لا تقصد ولو كان مما يكفر معتقده على تقديره لو لم
 لزوال ذلك بالفصل وهذا ملخص قاعدة المتقدمين وهو الذي صححه المحققون من أهل الفتاوى و
 قاضيان وغيره وقرءوا عليه الغرض فافهم ترشد وأما من هبطت آخريه فقد ذكرنا كلاً في موضعه فاعلم
 فتناروا الاحتياط أولى سيما في أمر الصلوة التي هي أول ما يحاسب العبد عليها والله سبحانه هو الموفق
 ولهادي **تمت** فيما يكره من القراءة في الصلوة وما لا يكره وفي القراءة خارج الصلوة وفي سجدة

فوائد

في ما ذكره

فيما ذكرنا من الأعراب
في الصلوة

فإنه فضل أن يقرأ
في ركعة سورة فاتحة

التلاوة ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التاليف عرف ذلك بفعل الصحابة وفيه التحريض على بعض
والاستحباب قراءة المفصل يسيرا لا على الامام وتخفيفا على القوم كذا في الحاشية والأفضل أن يقرأ في
كل ركعة سورة فاتحة ولو قرأ بعض السجدة في ركعة وباقية في ركعة قيل لا يكره والصحيح أنه لا يكره لما روى
النسائي من حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب سورة الأعراف
فقرأ في الركعتين وذكر قاضيان أنهما إذا أراد أن يقرأ آخر سورة في الركعتين أو سورة فاتحة فأكثرها آية
أفضلهما قراءة وأن أراد أن يقرأ آية طويلة أو ثلث آيات اختلفا فيه والتصحيم أن قراءة ثلث آيات
إذا بلغت مقدار أقصر السورة أولى وأن قرأ آخر سورة في ركعة قيل لا يكره إذا قرأ آخر سورة في الركعة
الثانية والتصحيم أنه لا يكره قاله قاضيان أيضا وكذا لو قرأ في الأولى من وسط السجدة أو من أولها ثم قرأ في
الثانية من وسط سورة أخرى أو من أولها وسورة قصيرة الأسماء لا يكره لكن الأولى أن لا يعمل من غير
ضرورة وهذا إذا كان بين السورتين سورتان أو أكثر فإن كان بينهما آية واحدة فلهذا ضرورة وعلى هذا
الانتقال من آية إلى آية أخرى من سورة واحدة لا يكره إذا كان بينهما آيتان أو أكثر لكن الأولى أن لا
يفعل بلا ضرورة لأن ما ابتدأ به تيسر بشر وعرف فلا يحسن تركه من غير ضرورة لا يوجب العمل به
الترجيح من غير مرجح ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بين سورتين سورة يكره لما قلنا أن يكون قوله
السورة أطول من التي قرأها في الركعة الأولى بحيث يلزم منه طالة الركعة الثانية طالة كثيرة فم لا
يكره ولو ترك بينهما ثلاث سور لا يكره ولو ترك سورتين فالصحيح أنه لا يكره أيضا لما روى جابر
بن سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب ليلته الجمعة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله
أحد رواه أبو داود وابن ماجه وكذا لو جمع بين سورتين في ركعة واحدة الأولى أن لا يفصل
في الفرض ولو فصل لا يكره إلا أن يترك بينهما سورة أو أكثر وكذا لو انتقل في الركعة الواحدة
من آية إلى آية يكره وإن كان بينهما آيات بلا ضرورة فإن سمى ثم تركه يعود مراعاة لترتيب
الآيات وفي المحيط إذا ذكر آية واحدة من آيات كان في التطوع الذي يصلي به وحده قد لا
غير مكره وإن كان في الفريضة فهو مكره وهذا في حالة الاختيار أما في حالة المذرو
النسيان فلا بأس به انتهى وفي فتاوى الشافعي سئل أبو الفضل عن قرأ في النفل في الأولى
تبت يدك إلى طيب وفي الثانية إذا جاء نصر الله قال إن شئت ذلك يكره وذكر القاضي الإمام
أبو بكر أنه يكره في الفريضة ولا يكره في النفل انتهى ويكره أن يقرأ في الثانية فوق التي قرأها في
الأولى لأن فيه ترك الترتيب الذي أجمع عليه الصحابة رضوان الله تعالى عليهم إجماعين هذا إذا كان قصد
وأما سهوا فلا فقد ذكر عن علي بن أحمد أنه سئل عن رجل قرأ في الأولى سجدة وفي الثانية قل هو الله أحد
قلما بلغ الله الصمد قل هو الله صلى الله عليه وسلم قال يكره ذلك في جميع ذلك في

الفتاوى تاتارخانية وفيه في الخلاصة راقية سورة وقصد سؤلخرى فلما قرأ آية آيتين أراد
ان يترك تلك السورة وينتقم التي اراد ما يكره انتهى واذا قرأ في الاخرة قل اعوذ برب الناس في
ان يقرأها في الثانية ايضا قال البرازي لان التكرار همون من القراءة منقوسا وفي العجبة من
يختم القرآن في الله لموة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الاولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ
الفاتحة تكتب شي من سورة البقرة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الناس حال القرآن في
الفهم انتهى وذكر في فتاوى الحنفية القراءة على ثلاثة اوجه في القراءة على التوسعة والتسوية والتسوية
حد فاحرقا وفي البرازي في الملازمة بين التوبة والسعة وفي التوبة في الليل برأيه
ان يقرأ كما يفهم وذلك سبب ان ابا حنيفة رحمه كان يختم القرآن في ليلة واحدة في ركعة
واحدة وفيها ايضا قراءة القرآن بالقراءة السبعة والروايات كلها هي رواية لكن ارى ان السبب
ان لا يقرأ بالقراءة العجبة في روايات الغيبة لان بعض السهلاء بما يتجهون في الانتم ويقولون
ما لا يعلمون ولا ينبغي للائمه ان يحمل العوام على ما فيه نقصان دينهم ودنياهم وحرمانهم في
عقبائهم ولا يقرأ على رؤس العوام والجهال واهل القرى والجمال مثل قراءة ابن جعفر الذي ان
على حمزة والكسائي صياغة ثلثينهم فاعلمهم يستحقون ويخشون واذا كل ما صحبه في
طيبة ومثاله اختار واقادة الى عمرو وحفظ عن صاحب الامم انه ذكر ذلك كله في كتابه في
وبهية اجماع القرية في الصلوة تقدمت في كالم المصوم واما القراءة طاعة الصلوة فاعلم ان
حفظ ما يجوز في الصلوة في عين على كل ركعة وحفظ فاتحة الكتاب في كل ركعة واجب وحفظ سورة في كل ركعة
فرض كفائة وسنة عين نافذة من صلوة النفل وقراءة القرآن من المصحة افضل لانهم بين عبادة التوبة
والنظر في المصحة ويستحب ان يكون على طهارة مستقبل القبلة لا سيما الحسن ثيابه اكمل التعليل له
ويستعين ويسمى التوبة يستحب مرة واحدة مالم يفصل بين ركعتي حتى لو كان السلام او اجاب
المؤذن او سمع او همل ليس عليه عادة التوبة ذكره في فتاوى الجوزي وذكر في النوازل مثل محمد بن ابي
عن ابيد بسورة براءة قوله ايم قال خطأ قال ابو القاسم السمرقندي الصحيح ما قال محمد بن
ترك التسمية في سورة براءة اذا كتبها او وصلها بسورة الانفال ما اذا ابتدأها فليتعوذ بها
انتهى وهذا مما اختلف عليه الاجماع السبعة وغيرهم من القراء وذلك لان استلف سيدنا
كتابة البصيلة في براءة فعن علي بن عيسى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان بسم الله امان وسورة براءة
الامان وعن عثمان بن عيسى رضي الله عنهما ان بسم الله امان وسورة براءة امان
في الموضع الذي يذكر فيه كذا وكذا وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا ان
كان قصتها مشبهة بقصة الانفال لان فيها ذكر اليهود وفي البراءة نبذ اليهود فلذلك قرنت بينهما

في رواية
في رواية
في رواية

في رواية
في رواية
في رواية

في رواية
في رواية
في رواية

لوقرء على السطح في الليل جهدا والناس ينام يا ثم كذا في الخلاصة ولا يخلو عن انظر حتى يقرب البيت
 واهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان افتقروا العمل قبل القراءة والافلا وكذا
 قرائة الفقير عند قراءة القرآن ولو كان القاري في المكتب واحد يجنب على المارين الاستماع و
 ان كان اكثر ويقطع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم يكره للقوم ان يقرأ القرآن جملة لتضمنها ترك
 الاستماع والانصاف قيل لا بأس به الكل في القنية والاصل ان الاستماع للقرآن اذا قرء فرض كفاية لا
 لا قامة حقير بان يكون ملتفتا اليه غير مضيق وذلك يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حين كان
 لرعاية حق المسلم وكفى فيه البعض عن الكل الا انه يجب على القارئ لاحترامه بان لا يقرء في الاسواق ومواضع
 الاشتغال فاذا قرء فيها كان هو المضيق لموته فيكون الاسم على القاري دون اهل الاشتغال فضلا للمهم الزايم
 ترك اسبابهم المحتاج اليها وكذا لوقرء مثل يشتغل بالتدريس او بتكرار الفقه لانه اذا ايم ترك الاستماع
 لضرورة المعاش الديني فلان يباح لضرورة الامر الذي اولى فيكون الاثم على القاري هذا اذا سبق
 التدريس على القراءة اما اذا كان قد ابتدأ القراءة قبل الدرس فالاثم على المتأخر وقرئ بين هذا وبين مواضع
 الاشتغال حيث يكون الاثم على القاري وان ابتدأ قبل اخذهم في اعمالهم بان تلك المواضع معدة لهم
 يعسر عليهم الانتقال عنها بخلاف الدرس ولا يكره قيام القاري للقادم تعظيما اذا كان مستحقا للتعليم
 ذكره في القنية واستماع القرآن افضل من تلاوته وكذا من الاشتغال بالتطوع لانه يقيم فرضا والفرض
 افضل من النفل والجهر بالقرآن افضل ان لم يكن عند المشغولين صام يخالط رياء وتعلم المراجعة القراءة
 من المرأة افضل من تعلمها من الاعشى الغير المحرم وقيل يكره تعلمها منه لان صحتها عورة كذا ذكره
 في كتيبة الفتاوى ولا بأس بتعليم القرآن الكافر او الفقه رجاء ان يهتد لكن لا يمس المحبة يام يغتسل
 وهذا قول محمد وعن ابى يوسف فيمن انكره ليس من غير فصل ومن تعلم القرآن ثم نسيه ياتم لقوله عليه
 الصلوة والسلام عرضت على جبرامتي حتى القذا فيخرجها الرجل من المسجد وعرضت على نوباني
 فلم ارد نبا اعظم من سورة من القرآن واية او يتهارجل ثم نسيها رواه ابو داود والترمذي
 وقوله عليه الصلوة والسلام من قرء القرآن ثم نسيه اتي الله يوم القينة راجدا رواه
 ابو داود والدارمي والنسائي ان لا يمكنه القراءة من المصحف رجل يقرء ويلحن يجب على السامع
 ان يرده الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن والافهوني سعة من تركه
 لان كل معروف يتقن من منكر اسقط وجوبه ويكره الترجيع والتحسين بقراءة القرآن عند علمه
 المشائخ لانه يشبه بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن المغير فحرام بلا خلاف
 ويكره تصغير المصحف وكتابتها بقلم دقيق لانه فيه شبهة التحقير وخطته في المصنف او المراسي
 ويكره كتابة القرآن على ما يفرش وكتابتها على الجدران والمخاريب غير مستحسنة ولا بأس

لو كان القاري في
 المكتب واحدا يجنب
 المارين الاستماع و
 ان كان اكثر ويقطع
 الخلل في الاستماع
 لا يجب عليهم

فصل في اشتغال
 القارئ في مواضع
 الاشتغال

لو كان قارئ القاري
 للقادم اذا كان
 مستحقا للتعليم

فصل في اشتغال
 القارئ في مواضع
 الاشتغال

فصل في اشتغال
 القارئ في مواضع
 الاشتغال

بتجليته المصنف لان فيه تعظيما في انتضر وكذا القظم وتعزييه للاصباح اليه للجم ومن بمنام
 واذا صار المصنف بحيث لا يمكن ان يقر فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في ارض طاهرة
 وسئل النجدي هل يجوز ان يجلد به القرآن قال لا وقيل ان كواخذ الاخبار يجوز استعماله في تجليد
 للمصنف وكتب الفقهاء دون كتب النسخ والادب ويكره توسد المصنف لغير الحفظ كما يجوز الركوب على
 جوالق هو فيه الضرورة والله اعلم **واما سجدة التلاوة** فاذا قرأ آية السجدة وهي في
 اربعة عشر موضعا آخر الاعراف وفي الرعد والحمل والاسراء ومريم والاحقاف والفرقان
 والنمل والهمذاني ونزل وص وقضيت والجم والانشقاق والعلق فانما يجب عليه ان يسجد
 بشرائط الصلوة الا التحريمية سجدة بين التكبيرتين مستحبتين اما الوجوب فلقوله عليه السلام
 اذا قرأ ابن آدم السجدة اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله امر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة
 وامرت بالسجود فابيت في النار واه مسلم في الايمان وجه الاستدلال ان الحكيم اذا حكى عن غير
 الحكيم كلاما وما لم يذكره كان دليل صحته وقد حكى لفظ الامر وهو عند الاطلاق الوجوبية **السجدة**
 تفيد ايضا لفظا ثلثة اقسام قسم في الامر صريحا وقسم يتضمن حكاية استنكاف الكفرة حيث
 امر وابه وقسم في حكاية فعل الصالحين او الانبياء والملئكة للسجود وكل من الامتنان والافتاء
 ومخالف الكفر واجبا لان دلالتها ظنية فكانت الثابتة الوجوبية الا افتراض ما عين وضعها
 فيه بخلاف الشافعي ومالك رحمهما الله الشافعي فانه يقول ان ثابته الجم منها ومن ليست منها استدلال
 الاول بسجد عتبة بن عامر قلت يا رسول الله افضل سورة الحمد بسجدة تين قال نعم فن لم يسجد
 فلا يقربها رواه الترمذي وعنه عليه السلام فضلت سورة الحمد بسجدة تين رواه ابو داود في
 المراسيل والجواب ان الاول قد قال فيه الترمذي اسناده ليس بقوي والثاني مرسل ليس بحجة
 عنده ولأن سلم فالمراد بالسجدة الثانية سجود الصلوة بدليل اقتراحها بالركوع اذ اليهود في فعلها
 كونه في ادماء هو ركن للصلوة كما في قوله تعالى اسجدى ولركعى مع الركعين وكونها فضلت بسجدة تين
 لا يفيدان كليهما سجدة تلاوة لجواز ان يراد تفصيلها بد كوسجدة تين احداهما للتلاوة والاخرى
 للصلوة واستدل الثاني بما رواه النسائي انه عليه السلام سجد في صوم قال سجد هابى الله داود تن
 وسجد هاشكرا قلنا غاية ما فيه انه عليه الصلوة والسلام بين السجدة حتى داود عليه السلام والسبب
 في حقنا وكونه للشكر الاينا في الوجوب فكل الفرائض مما وجب شكر التوالتى النعم واما ما في الصحيحين
 ابن عباس قال سجدة عن ليست من غرام السجود وقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها وفي رواية
 انه قرأ او تلك الذين هلك الله فهدم اقتده وقال كان داود ممن امر فليكن ان يقتد به
 فدليل لنا فانه صريح بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد بها وانما عليه السلام من الاقتداء به

اذا صار المصنف بحيث
 لا يمكن ان يقر فيه
 يجعل في خرقه طاهرة
 ويدفن في ارض طاهرة

عليه السلام وليس فيه ما يدل على تخصيصه عليه السلام بذلك فكذلك ايضا ما ورد في الحديث
 وحديثه فيجعل قوله ليس من غرائر السجود على ان لا يسجد على سبيل العزم والقطع لما فيه من
 الاحتمال فيفيد في الغرضية لا الوجوب على ما هو قولنا والسنينة على ما هو قولنا الشافعي رحمه
 الامام احمد وابو نعيم واللفظ له عن ابي سعيد الخدري قال لقد رايتني في المنام كاني اكتب سورة فاتيت
 على السجدة فوجدت كل شيء رايته اللوح والقلم والداواة فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فامرنا بالسجود فيها ففعلنا
 صريح في الامر بها فلا يعارضه المحتمل واما ما لك رحمه فانه يقول الثالث لا واخره هي النجم والاشتقاق
 والعلق ليست منها الماروي ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام لم يسجد في شيء من الفصل منذ
 تحول الى المدينة قلنا اسناده ضعيف ضعيفه البيهقي فلا يصح ناسخ المارواه البخاري والترمذي ومحمد
 عن ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام يسجد في النجم ويسجد مع المسلمون والمشركون والجن لا تسجد مع
 لنا في الصحيحين عن ابي رافع الصائغ قال صليت خلف ابي هريرة العترة فقراءت السماء انشقت فوجدت
 فيها فقلت ما هذه قال يسجدت لها خلف ابي القاسم صلى الله عليه وسلم فزال يسجد فيها حتى انقضى
 وقام رواه الجماعة الا البخاري عن ابي هريرة انه قال يسجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشقة
 واقرب باسم ربك مع ان المثبت اول من الثاني واما اشتراط شرائط الصلوة في الاطراف والقرينة
 ليست بشرط بل التكبيرتان مستحبتان حتى لو تركهما صححت ولذا لا يرفع يديه لانه عليه السلام لم يفعل
 ولا تشهد فيه ولا تسليم لعدم التحريم ويجب على الثاني وعلى السامع اما الثاني فلما تقدم وكذا
 السامع لعدم الفصل فيه وقد رواه ابن ابي شيبة عن ابن عمر انه قال انما السجدة على من سمعها والبسوط
 عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس انهم قالوا السجدة على من تلاها وعلي من سمعها وسواهم
 السماع اوله يقصد لاطلاق الادلة وجوب على المؤتمرة بتلاوة امام وان لم يسمعها الوجوب بالتابعة
 حتى لو لم يسجدها الامام لا يسجد وان سمعها لانها ما مور بالتابعة وعدم المخالفة وتلاوها المؤتمرون
 تجب ولا على من سمعها من هو معه في تلك الصلوة خلافا لمحمد رحمه فانه يقول يسجدونها بعد الفراغ
 من الصلوة لزوال المانع اذ ذاك وهو لزوم المخالفة ان لم يسجد الامام وقلب المتبوع تابعا ان يسجد
 وكما انه مجبور عن القراءة بالنظر الى الصلوة التي التزم المتابعة وتقرر المجبور غير مجتهد ولا المجتهد
 والمخاض اذا قرأ حيث تجب على من سمعها وكذا تجب على المجتهد ايضا لانها منهيان وتصرف
 المنهي معتبر كما في البيع عند اذان الجمعة وتجب على من سمعها منه من ليس في صلوة تجمعا لعدم
 المجزأ بالنظر اليهم لانه بمنزلة من ليس في الصلوة في حقهم ولو سمعها الصلي من ليس في صلوة يسجد
 بعد الصلوة ولا يسجدها في الصلوة لانها اجنبية عن تلك الصلوة حيث لم تكن من قراءتها ولا
 يدخل في الصلوة ما هو اجنب منها وان كان من جنسها لاستلزامه تاخير جزمه عنها وهو من غير الضرورة

فصل في بيان ان في سجدة
 التلاوة مستحبتان
 حتى لو تركهما صححت

فصل في بيان ان في سجدة
 التلاوة لا يسجد بها
 ايضا وان سمعها

فصل في بيان ان في سجدة
 التلاوة لا يسجد بها
 عليه ولا على من سمعها
 ممن هو معه في تلك
 الصلوة

ولا ضرورة هنا فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود في الصلوة فليكن
اجنبية لكن السبب غير اجنبية قلنا السماع ليس من افعال الصلوة فكان اجنبيا بخلاف التلاوة
ولو سجد لها في الصلوة لا تسقط عنه ولا تنفسد الصلوة اما الاول فلان لما نهى عن فعلها في الصلوة
لما تقدم كان ادائها فيها ناقضا وقد وجبت عليه كاملة وما وجب كمالا لا يتأد مع النقص
واما الثاني فلانها من جنس الصلوة والصلوة لا تنفسد بفعل هو من جنسها ما لم يستلزم تفويت فرض
من فرائضها وتجب على من سمعها من حائض او نفساء او كافرا وصبي او مجنون وكذا من نائم في الصحيح
لتحقق السبب في حقه وهو السماع وعدم المانع الذي هو فيه من عدم التكليف بالصلوة ولو سمعها
من الطائر والصدك لا تجب له محافاة وليس بقراءة ولو نجي بها لا تجب عليه لا على من سمعها لانه قد اد
الحرف وليس بقراءة ولذا لا يتجزى به في جواز الصلوة وكذلك لا تجب بالكتابة والنظر من غير تلفظ لان لم يقرب
ولم يسمع واذا تلاها او سمعها ركبها جازا وادائها بالاياء وان تلاها او سمعها غير ركب لم يجز الاياء
بها ركبها الا من عذر يسمع الاياء ركبها بالفرض على ما ر في موضعنا وكذا تلاها وهو صحيح قادر على
السجود فيه فلم يسجد لها حتى مرض وعجز عنه يجوز الاياء بها ولا يازمه عاداتها اذا صح كما في قضاء الصلوة
ويستحب ان يقوم لها فيسجد من القيام لما فيه من زيادة معنى الخوض وفي الظهيرة انه يستحب القيام بعد
الرفع منها ايضا ويستحب ان يقدم التالي ويصف السامعون خلفه ولا يرفعوا أكشيتها بالصلوة ولا يكره
محالفة ذلك بان يسجد واحيث كانوا ولو قد مروا ويسجدوا ويرفعوا قبله لعدم الاقتداء حتى لو طافوا
سجدة التالي لا تنفسد سجدة ثم وكذا لو لم يسجد التالي وذهب يسجد السامع ويستحب للتالي اخفاؤها
اذا لم يكن السامع متميها للسجود وان كان متميها يستحب جهرها ولا تجب على الفور حتى لو سجد
لها بعد سنة او اكثر ثم قدم اداء لا قضاء لعدم التقيد بالوقت ويشترط نية السجود للتلاوة لا للتيين
حتى لو كان عليه سجدة متعددة فعليه ان يسجد عددها وليس عليه ان يعين ان هذه السجدة لاية
كذا وهذه لاية كذا ويبطلها ما يبطل الصلوة من القنممة والتكلم والحديث وهذا مبني على قول محمد
ان السجدة لا تتم بالوضع بل بالرفع وهو الاصح على ما تقدم خلافا لابي يوسف ومن سمعها من
مصلي واقتدى به قبل ان يسجد الصلوة لها يسجد معها وان اقتد بعد ما يسجد لها فان كان اقتداؤه في
الركعة التي تلاها فيها سقطت عنه ان ادرك معها الركوع لانه اذا قرأه التي قد تحلها الامام عنده في
تلك الركعة ولو لم يدرك معه تلك الركعة او لم يقتد لا تسقط فلا بد من سجودها لعدم السقوط وكل
سجدة وجبت في الصلوة لم تؤد فيها سقطت اى لم يسبق السجود لها شروع الفوات محله اذا لو سجد خارج
الصلوة يكون مؤديا لها انقص مما وجبت وما وجب كمالا لا يتأد ناقضا ولو ادائها في صلوة اخرى فكذلك
لو كوفها اجنبية منها على ما تقدم ولا يقال كيف تنصور المسئلة وسجدة التلاوة يتأدى بسجدة الصلوة

فسمعها من
الطائر لا تجب

في سجدة القيام
سجدة التلاوة
فلا يسجد من

في سجدة القيام
ويستحب ان يقدم
التالي ويصف
السامعون خلفه
ولا يرفعوا قبله

في سجدة القيام
يستحب ان يتألى اخفاء
قراءة بسجدة

في سجدة القيام
كل سجدة وجبت
في الصلوة ولم
تؤد فيها سقطت

وان لم ينوها لانا نقول ذلك اذ لم يقر بعد هاتلث آيات او اكثر على ما ياتي اما اذا قرم فلا تتأد بسجدة
 الصلوة فتصور وتوكلت بالعزيمة تجب على من سمعها ولم يفهمها من العجم اذا خبر بها اجماعا ولو
 تليت بالفاذسية تلام على من سمعها ولم يفهمها اذا خبر عنها بيجني فترحم خلافا لما ولا تجب على من لم
 يسمعها وان كان في مجلس التلاوة لما تقدم من المحضر كلام ابن عمر فيقول فيها ما يقول في جود الصلوة
 وهو الاصح لان المعهود في جنسها وقال الشيخ كمال الدين بن الطمام وينبغي ان لا يكون ما صح على غير
 ان كانت السجدة في الصلوة يقول فيها ما يقول فيها ان كانت فرضا وان كانت نفلا يقول ما شاء ما ورد
 كما رواه ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام كان يقول فيها اللهم اجعلها لي عندك ذخرا واعظا
 بها الجرا وضع عني لها وزرا وتقبلها مني كما تقبلتها من داود ورواه الترمذي بسناد حسن وصححه
 الحاكم وما روت عائشة رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجود القرآن سجدة بهي للذي
 خلقه وصورة وشق سمعه وبصره بحوله وفوره قال الترمذي حديث حسن صحيح زاد الحاكم قبولك
 الله احسن الخالقين وصححه هذه الزيادة وان كان خارج الصلوة قال ما شاء من كل ما اثنى من ذلك
 عن ابن عمر انه كان يقول اللهم لك سجد سوادى وبك من فوادى اللهم ارزقني علما ينفعني وعيلا
 يرفعني وعن قتادة انه كان يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا واختاره بعض المتأخرين
 اصحابنا لانه تعالى قد مدح قائله في سجودهم عند تلاوة القرآن وتوكرر تلاوة آية في مجلس واحد
 كفته سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوة او بعد بعضها وهذا استحسان وجهه لانه
 الاجماع والضرورة اما الاول فان التالي السميع لا يجب عليه الا سجدة واحدة بالاجماع ان التلاوة
 سبب عليه حتى لو تلاها الاصح ولم يسمعها تجب عليه والسمع سبب عليه وآما الثاني فان تكرار القرآن
 محتاج اليه للتعليم فلو تكرر الوجوب لزوم الجرح وهو مد فوجب القول بالتدخل في التلاوة في
 السبب اي جعل الاسباب المتعددة سببا واحدا فيجب حكم واحد ويلتحق ما تاخر منها عن الحكم
 بما تقدم عليه ان كان الاصل في التدخل ان يكون في الحكم اي جعل الاسباب المتعددة موجبة حكم واحد
 وابقاء تعددها فلا يلتحق ما تاخر منها عن الحكم بما تقدم عليه وانما كان الاصل في التدخل ان يكون
 حكمي ثبت بخلاف القياس اذ الاصل ان لكل سبب حكما فيلحق بالاحكام ولا اعتبار بالثابت مستغنى
 ثابت بعد من اعتبار الثابت حكما غير ثابت لكانا لوقلنا في العبادات كما في العقوبات لبطلان العبادات
 اذا دارت بين الوجوب عد مر تبا حيا طالا ان مبناها على التكثر لا نأخذنا لاجلها بخلاف
 العقوبات فانها اذا دارت بين اللزوم والسقوط تسقط درم لها لان مبناها على الراء والعنف وقتلنا
 بالتدخل هنا في السبب ليتحقق ولا يبطل ولان المتحقق تاثير المجلس في جميع الاسباب الاحكام على ما في
 البيوع وغيره وهذا التدخل مقيد بالمجلس فناسب ان يكون في السبب فائدة الفرق نظر فيها لورني

فان تلاوة القرآن تجب
 ولو كان سجدة واحدة
 واحد كفته سجدة واحدة

فقد تفرق في فانه يجد ثانيا سوام تبدل المجلس او لا لا تداخل في الحكم ولو تلا فسيجد ثم تلا لا يجزئ
 ثانيا ان لم يتبدل المجلس والاية لا تداخل في السبب ما لو تبدلت الاية فلا تداخل لان التداخل
 انما يكون عند اتحاد جنس السبب لا عند اختلافه وكل اية كجنس على حدة وعدم الضرورة المذكورة
 فلو قرأ آيات السجدة التي في القرآن كلها في مجلس واحد يلزمه اربعة عشرة سجدة وكذا الحكم في تبدل
 المجلس عند اتحاد الاية تجب لكل تلاوة سجدة لان التداخل في السبب انما يصح عند جامع يجمع لاسباب
 ويجمعها كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل القبول بالاجاب مع الفصل حقيقة وتحدد
 الاقادي المتعددة حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو تكرار الحكم بتكرار السبب السجدة
 بالتلاوة واعلم ان كلاً من تبدل المجلس واتحاده حقيقي وحكمي والتبدل الحقيقي كان ينتقل من مكان
 الاول في نحو الصلوات او اكثر والتبدل الحكمي كان يشرع في عمل آخر بان اكل ثلاث لقمات
 او شرب ثلاث جرعات او تكلم ثلاث كلمات من غير ان يقوم من مكانه والاتحاد الحقيقي ظاهر والحكمي هو
 الكائن بين اجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفا كالسجدة والبيت والحائوت وكذا مشي اقل من ثلاث
 خطوات في نحو الصلوات اذ عرفت هذا فان وجد الاتحاد عند تكرار اية السجدة حقيقة وحكما وجد
 التداخل وكفت سجدة واحدة والافلا من ثم قالوا ومشى خطوة او خطوتين او اكل لقمة او لقمتين او شرب
 جرعة او جرعتين او انتقل من زاوية البيت او المسجد الى زاوية اخرى او رد سلا ما او شمت عاطسا
 ثم كررها كفته سجدة واحدة بخلاف تشديد الثوب والدياسة والكراب والانتقال من غصن الى
 غصن وكذا لو تكلم بكلمات او شرب جرعات او عقد نكاحا او بيعا او نحو ذلك فانه لا يكفيه سجدة
 واحدة فان مجلس لا كل غير مجلس التلاوة وكذا مجلس البيع ونحوه وان اتحد حقيقة ولو طال المجلس
 بعد التلاوة الاولى من غير ان يشتغل بشئ آخر ثم كررها لا يتكرر الوجوب ولو كررها لا يتكرر
 ان لم يكن في الصلوة لان سيد الدابة يضاهي الراكبها حتى يجب عليه ضمان ما اطلقت فاعتبر
 مكانها مكانه لا ظهرها ولو في صلوة لا يتكرر لان حرمة الصلوة تجعل الامكنة مكانا واحدا ولو لا
 ذلك لما صح صلواته لاختلاف المكان يمنع صحة الصلوة وهذا يفيد التسوية بين كونه التكرار
 في كفة واحدة وكونه في اكثر وهو قول ابى يوسف رحمه وهو الاصح خلافا لمحمد فان عند تكرار الوجوب
 بتكرارها في كفتين قال لان القول بالتداخل يؤدي الى اخلاء احد الركعتين عن القراءة فيفسد
 قلنا ليس من ضرورة القول بالاتحاد في حق حكم بطلان التعدد في حق حكم آخر فكان التعدد باقيا
 في حق جواز الصلوة وقد افاد تعليل محمد ان خلافا فيما اذكرها في موضع افتراض القراءة
 حتى لو كررها بعد اداء فرض القراءة ينبغي ان يكفيها سجدة واحدة لان المانع من التداخل
 عند تلف حيث نشأ مع وجود مقتضى السفينة كالبيت لان جوارها غير مضاف الى الراكب

فان تلا فسيجد ثانيا
 ان لم يتبدل المجلس
 في السبب

فان كلاً من تبدل
 المجلس واتحاده
 حقيقي وحكمي

فان جاز في تشديد الثوب
 والدياسة والكراب
 والانتقال من غصن
 غصن

بجلا ف الدابة وتوتيدل مجلس السامع دون التالى تكرار الوجوب على السامع اجماعا وتوتيدل
مجلس التالى دون السامع تكرار على السامع ايضا عند البعض لان التلاوة هي السبب في حقها
لكن بشرط السماع وعند البعض لا يتكرر لان السبب في حق السماع وصح في الكافي الاول في الهداية
وفتاوى قاضيان الثانى قال في الينا بيع وعليه الفتوى قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ واعلم
ان حكم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسم الله على القول بوجوبها كحكم السجدة في عدم
تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لما تقدم من ذكرنا العلة في سجدة التلاوة من لزوم المحرم لان تكرار
اسم الله عليه السلام واجب لحفظ ستر التي بها قوام الشريعة فلو وجب في كل مرة لا فضى
الى المحرم غير ان يندب تكرار الصلوة دون السجدة والفرق ان الصلوة عليه الصلوة و
السلام يتقرب بها مستقلة وان لم يذكربخلاف السجدة فانها لا يتقرب بها مستقلة من غير
تلاوة وتوقف آية سجدة خارج الصلوة ولم يسجد هاتم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل
المجلس وقربها فيها وسجد هاتم كفت هذه السجدة عن التلاوة وتين وهذه المسئلة من
جزئيات التداخل لاتحاد المجلس لعدم اعتبار اختلاف المجلس بالصلوة لان الشروع فيها
عمل قليل لا كخصيت بعدم استتباع الاولى للثانية اضعفها وقوة الثانية يكوفها في الصلوة و
استتباع الضعيف القوى عكس المعقول ونقص الاصول فلذا افردها بالذكر وان لم يسجد
للاولى ولا للثانية حتى خرج من الصلوة سقطت الامر من ان التلاوة في الصلوة اذا لم يسجد ها
فيها تسقط والاولى قد اندرجت في الثانية بطريق الاستتباع فاذا سقطت الثانية سقط
ما اندرج فيها ولم يعكس الاندراج لمرآتها هذا جواب الجامع الكبير وعامة الكتب في نوادر
ابي سليمان ان الاولى لا تسقط ما لم يسجد ها خارج الصلوة فاذا لم يسجد ها عند التلاوة
يلزمه ان يسجد ها بعد الصلوة سواء كان سجد للثانية او لا والصحيح ما في عامة الكتب ولو
تلاها في الصلوة او لا وسجد ها ثم قرأ ها بعد ما سلم قيل يسجد ثانيا ولا تكفي الاولى قيل
ان لم يتكلم بعد السلام قبل قراءتها تكفيه الاولى لان السلام على سيدك الشروع وان تكلم لا تكفيه
لان الكلام مع السلام يصير كثيرا لانه تكلم ثلاث مرات بسلامين وكلام آخر فيتبدل المجلس كما لو
قرأها في الصلوة ولم يسجد لها حتى سلم فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة سقطت عنه
الاولى وكذا في فتاوى قاضيان وتوقف سجدة ثم سمعها في ذلك المكان من آخره من آخره ولم
جرأ كفته سجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة ولا على ظاهر الرواية وعلى رواية النوادر يتكرر الوجوب اذا
وقعت تلاوته وسماعه معا وهو الصلوة كذا في الثانية ايضا والسبب في ذلك ان يسجد ها مع ما سمعها فيها
يقضى لا يسجد على ما مقتضى قول ابي يوحنا فالجرح ولم يسجد ها مع الامام وقربها فيها يقضى يسجد ها مع الامام

دولت اسلامی

فاحكم الصلوة على النبي
عليه السلام عند ذكر
اسمكم كتمجيد الانبياء
والقصد دوعلهم

فانما
بيان بعض مسائل
الشيخ داخل من ان يكون
السجل في طريق
وليس على ما تفهم
في الرسالة ثم قد ردا
ثانيا

五

فإنما إن سجدت التراب
لأنه يملك في الأرض

لا يقطع

اصح

او

ان سجدة التلاوة تؤدي بالركوع في الصلوة وركوع الصلوة اذا نواها وسجد الصلوة مطلقا
وقيل بشرط نيتهما ايضا ويشترط في ذلك كله ان لا ينقطع الغور بل يكون الركوع والسجود متتابعين
او بعد آيتين او آيتين فان قرأ بعدهما اربع آيات انقطع الغور بلا خلاف وان قرأ ثلاث آيات قبل ينقطع اليه
مال شيخ الاسلام خاھر زاده وقال لا واليه مال شمس الائمة الحلواني وهو الاصح رواه فان محمد اذكر
في الصلوة قلت رايت الرجل يقرأ السجدة وهو في الصلوة والسجدة في آخر السجدة الايات بغيت من السجدة
بعد آية السجدة قال هو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجد بها قل ان اراد ان يركع بها ختم السجود ثم
ركع بها قال نعم قلت فان اراد ان يسجد لها عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فيتلو ما بعد هامن
السجود هو آيتان او ثلث ثم يركع قال نعم ان شاء وان شاء وصل بها ستواخر انتهى فهذا نص على ان
الثلث ليست قاطعة للغور وانما مخير بين ان يتم السجدة ويدخل السجدة في ركوع الصلوة او يخرجها
وبين ان يسجد لها عند قراءتها ثم يقوم ويتم السجدة ولكن هذا هو لافضل اللاتين بها مستقلة
ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال يكره ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ بعد هاشيئا سواء كانت الآيات
في وسط السجدة او ختمها او بقي الختم آيتين او ثلث لان يصير بانها الركوع على السجود فينبغي ان يقرأ
ثم يركع فان كانت ختم السجدة ايات من سواخرى وان بقي منها آيتان او ثلث كسورة بني اسرائيل
والانشقاق فكذلك ينبغي ان يصل بها ستواخرى وان لم يصل لا يكره وعلل في البدائع افضلية وصل
السجود بها يقتضي قصره على اذ كان الباقي آيتين حيث قال لان الباقي منها مائة من السجود وثلاث آيات
فكان الاولى ان يقرأ ثلاث آيات كيلا يصير بانها الركوع على السجود هذا فاعلم ان اداء سجدة التلاوة
بالركوع مما قدم فيه القياس على الاستحسان كما ذكره في الاصول قال الشيخ كمال الدين بن الهمام فان
قلت قد قالوا ان قاديتهما في ضمن الركوع هو القياس والاستحسان عدمه والقياس مقدم الاستحسان
فاستغنى بكتشف هذا المقام فالجواب ان مرادهم من الاستحسان ما خفي من المعاني التي تطلبها الحكم
ومن القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان لا يقابل القياس المحدود في الصلوة
بل هو اعم منه فقد يكون الاستحسان بالنص قد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذ كان قياسا
متبادرا ولا يخفى وهو القياس الصحيح فيسمى الخفي استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فثبت بان
سمى الاستحسان في بعض السور هو القياس الصحيح ويسمى مقابله قياسا باعتبار العبارة بسبب
كون القياس المقابل مظهر بالنسبة الى الاستحسان ظن محمد بن سلمة ان الصليبية هي التي تقوم مقام
سجدة التلاوة لان الركوع لا يسبقها السجدة اذ ظاهره فكان هو القياس وفي الاستحسان
لا يهوى لان هذه السجدة اتمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من مثله لا يقو على
نفسه و سجد يومه فظهر ان الاستحسان هو الظاهر هنا مقدم على الاستحسان لان لا فقيام

الركوع مقامهما فان القياس يابى الجواز لان الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حيث
من تقديم الاستحسان لا القياس لكن عامة الشائخ على ان الركوع هو القائم مقامها كذا ذكره في
الكتاب فانه قال قلت فان اراد ان يركع بالسجدة نفسها هل يجزئ ذلك قال اما في القياس فالركعة
في تلك والسجدة سواء لان كل ذلك صلوة واما في الاستحسان فينبغي ان يسجد بالقياس ناخذ
وهذا لفظ محمد وجه القياس على ما قال محمد رحمه ان معنى التعظيم فيها واحد فكان في حصول التعظيم
بهما جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله تعالى ما اقتداه بمن عظم واما هنا فترى ان استكبر فكان الظاهر
هو الجواز وجه الاستحسان الواجب هو التعظيم بحجة مخصوصته وهي السجود بدليل انه لو لم يركع على
الفور حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع ان يقع عن السجدة لا تجوز تراخا وبالقياس لقوة دليله
لهما روي عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم انهما اجازا ان يركع عن السجود في الصلوة ولم يرو
غيرها خلافا فلذا قدم القياس فانه لا ترجيح للحق في مخفائه ولا للظاهر لظهوره بل يرجع في الترجيح
على ما اقتزن بهما من المعاني فمضى قوى الخفي اخذ وابه والظاهر اخذ وابه غير ان استقراءهم اوجد
قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الخفي المعارض له فلذا احصرنا مواضع تقديم القياس على الاستحسان
في بضعة عشر موضعا نعرف في الاصول انتهى ما ذكره الشيخ كمال الدين هو تحقيقه لان قوله عامة الشائخ
على ان الركوع هو القائم مقامها بالحصر مما لا ينبغي فانه يفيد ان السجود لا يقوم مقامها عند العامة و
ليس كذلك على ما عرف بكونه للامام ان يترك آية السجدة في صلوة يخاف فيها وكذا في نحو الجمعة والعيد
ان ترك السجود لها فقد ترك واجبا وان سجد يشتهر على المقتدين لان يكون السجدة في آخر
السورة او قريبا منه بحيث تؤدي بركوع الصلوة او سجودها على ما ذكره ان يقرأ سورة في صلاة
او غيرها ويترك آية السجدة لا يشبه الفرار عن السجدة والاستئذان عنها ولا ليس من اخلاق
المؤمنين ولا يكره عكس ذلك بان يترك آية السجدة من السورة ويترك سائرها لانه مبادرة الى السجدة
وقراءة آية من بين آيات قراءة سورة من بين السور وذلك جائز فكذا هذا وقيل من قرأ آية
السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كفاه الله تعالى ما اهمر يستحب ان يقرأ مع السجدة من السورة
آيات وفي فتاوى قاضيان ان قرأ معها آية او اثنتين فهو احب كذا في الذخيرة ليكون دفعا
لهم تفضيل آية السجدة على غيرها مع ان لكل من حيث هو كلام الله في رتبة واحدة وان كان
لبعضها بسبب يشتمل على ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار المذكور لان الذكر
وحاصله ان ما يوهى تفضيل بعض كلامه سبحانه على بعض من غير توقيف اذن مشروكه بخلاف
ما ورد فيه توقيف بزيادة فضيلة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فانه باذنه سبحانه وذهب في
البداية في تعليل كراهة ترك آية السجدة من السورة الى انه لا جمل ان فيه قطع النظم القرآن و

فان قيل من قرأ آية السجدة
كلها في مجلس وسجد
لكل منها كفاه الله تعالى ما اهمر
يستحب ان يقرأ مع السجدة من السورة
آيات وفي فتاوى قاضيان ان قرأ معها آية او اثنتين فهو احب كذا في الذخيرة ليكون دفعا
لهم تفضيل آية السجدة على غيرها مع ان لكل من حيث هو كلام الله في رتبة واحدة وان كان
لبعضها بسبب يشتمل على ذكر صفات الحق جل جلاله زيادة فضيلة باعتبار المذكور لان الذكر
وحاصله ان ما يوهى تفضيل بعض كلامه سبحانه على بعض من غير توقيف اذن مشروكه بخلاف
ما ورد فيه توقيف بزيادة فضيلة عن الرسول صلى الله عليه وسلم فانه باذنه سبحانه وذهب في
البداية في تعليل كراهة ترك آية السجدة من السورة الى انه لا جمل ان فيه قطع النظم القرآن و

المسحوق

تغيير التاليف من اتباع النظم والتاليف ما ربه قال الله تعالى فاذا قرأناه فابتع قرآنه اي تاليفه
فكان التغيير مكررها قال ابن الهمام وهذا يقتضي كراهة قراءة آية السجدة كلها في مجلس واحد
وفيه نظر لان تغيير التاليف انما يحصل باسقاط بعض الكلمات او الآيات من السورة لا بد كرو
كلمة او آية منها على ما ران قراءة آية من بين الآيات كقراءة سورة من بين السور فكما لا يكون
من قراءة سورة متفرقة من اثناء القرآن مغير للتاليف والنظم لا يكون قراءة آيات من كل سورة
مغير له نعم يقتضي انه لو ترك آية السجدة من آخر السورة لا يكره وفيه ما فيه وذهب صاحب
البدائع ايضا في تعليل استحباب قراءة الآيات مع آية السجدة الى انه لاجل ان يكون ادل
على مراد الآية وليحصل يعني وجوب السجود بحق القراءة لا بحق ايجاب السجدة اذ القراءة للسجدة ليست
مستحبة فيقرأ معها آيات ليكون قصده الى التلاوة لا الى ايجاب السجود قال الفقير واذ قد اقمنا
الفرض من الكلام على ما يتعلق بكلام المصنف قد أثرت ان تلحق بها ملحقا خلا عنها ولا بد
منها وهي مباحث الامامة وادراك الجماعة وقضاء الفرائض والعديد من وصلوة المسافر وحكا
السجود والجنائز ومسائل ثلثي فنقول والله المستعان **فصل** في الامامة وفيها مباحث
الاول في موضع الجماعة من الاحكام فقولنا فرض عين الامن عند وهو قول احمد رحمه وداود
عطاء وابي ثور وقيل فرض كفاية وقال محمد رحمه في الاصل اعلم ان الجماعة سنة مؤكدة ولا يخلو الترتيب
الا بعد مرض او غيره واول هذا الكلام يفيد السنية واخره يفيد الوجوب هو الظاهر ففي الغاية
قال عامة مشائخنا انها واجبة وفي المفيد انها واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي
البدائع تجب على العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الجماعة من غير حرج انتهى الا انه قد يدل
على الوجوب من تمامها في الصحيحين واللفظ لمسلم عن ابي هريرة انه عليه السلام قال لقد نعتني بان
بالصلوة فقام ثمان رجل فيصلي بالناس ثم انطلق معي رجال معهم خرم من خطبتي فيهم يشهد
الصلوة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار وليس المراد ترك الصلوة اصلا بل ليل ما في مسلم وغيره
عن ابي هريرة عنه عليه السلام انه قال لقد هممت ان امر قيتي فيجمعوا الي خرم من خطبتي
قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فاحرقها عليهم فقيل ليزيد هو ابن الاصم الجمعة عفا وغيرها
فقال صمتا اذ قاي ان لم اكن سمعت ابا هريرة ياثره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذ كر
جمعة ولا غيرها وانما قالوا ليزيد ذلك لانه روى عن ابن مسعود نحوه الا انه قال يتخلفون عن الجمعة
رواه مسلم ايضا قيل هما روايتان رواية في الجمعة ورواية في غيرها وكلاهما صحيح يؤيده ما في رواية
البخاري مما يدل على ان المراد العشاء وهو قوله عليه السلام في آخره والذي نفسي بيده لو يعلم احد
انه يجحد عرفا سمينا او مرأتين حسنتين لشهد العشاء وما في مسلم ايضا عن ابن مسعود قال

لقد رأيتنا وما يتخلف عن صلوة الجماعة إلا منافق قد علم نفاقه أو مريض أن كان
 المريض كيمشي بين رجلين حتى يأتى الصلوة وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمنا
 سنن الهك وإن من سنن الهك الصلوة في المسجد الذي يؤذن فيه وفي رواية قال من
 سره أن يلقي الله تعالى غدا مسلما فليحفظ على هؤلاء الصلوة حيث ينادى بهن فإن الله شرع
 لتبيك سنن الهك واهن من سنن الهك ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في
 بيته لتركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم وما من رجل يتطهر فيحسن الطهور
 ثم يبعد إلى مسجد من هذه المساجد لا كتب الله له بكل خطوة حسنة ورفع ربه درجة وحط
 عنه بها سيئة ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به
 يهادي بين الرجلين حتى يقام في الصف فمذه الأذلة زاد في ما ثبت بها الوجوب تسمية
 محمد لها سنة لا ينافيه لأنه يطلو السنة كثيرا على ما يجب بالسنة كما اطلق على صلوة العيد ^{مستترة}
 بقوله عيد الحاجة معاني يوم واحد الأول سنة والثاني فريضة فإن أراد بالاول العيد والثاني
 الجمعة فقد اطلق على صلوة العيد لها سنة مع الهاء واجبة على الأصح لأن وجوبها بالسنة ودل عليه
 بما عقبه به من قوله ولا يترك واحد منهما كما عقب بها بقوله لا يرخس الترك وكذا تسمية ابن
 مسعود لها سنة المراد وجوبها بالسنة ويدل عليه قوله ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم وكذا الأحكام
 على الوجوب من أن تاركها من غير عذر يغزر وترد شهادته ويأثم الجيران بالسكوت عنه على الوجوب مقيد
 بالمدامة على الترك كما هو ظاهر قوله عليه الصلوة والسلام لا يشهدون الصلوة وفي الحديث الآخر
 في بيوتهم كما يعطيه ظاهر أسناد المضارع نحو بنو فلان ياكلون البراء عداهم فيكون الوجوب المحصور
 أحيانا والسنة المؤكدة التي تقرب من الواظبة عليها وهم فلا مناة بين ما تقدم وبين قوله عليه
 السلام صلوة الرجل في الجماعة تفضل على صلوة في بيته وسوقه سبعا وعشرين ضعفا والله
 الهادي الثاني في الاعتذار التي تبين التخلف عن الجماعة فمنها الرض الذي يبيع التيمم وكونه مقطوع
 اليد والرجل من خلافا ومفلوجا أو مستخفيا من سلطان أو غيرهم وهو معد ولا يستطيع الشئ
 كالشيخ الفاني العاجز وغيره وإن لم يكن بهم ألم وفي شرح الكنز والأعمى عند إيجيفته رحمه قال ابن
 الطهام والظاهر أنه اتفاق والتخلاف في الجمعة لا الجماعة ففي الحديث قال محمد لا تجب على الأعرج لكن
 في جامع الجوامع والخلاصة وغيرهما ما يؤيد قول شارح الكنز فإنه قال لا تجب على الأعرج وإن وجد
 قائد عند إيجيفته رحمه وقال لا تجب وإنما عدم الخلاف في القعد على ما صرح به في الخلاصة وقاضيهان
 وغيرهما في باب الجمعة ومنها الطرد والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح وعن
 أبي يوسف رحمه سألت أبا حنيفة رحمه عن الجماعة في طين وردت فقال لا أحب تركها وقال محمد في

استدل
 بهما
 من
 سنن
 الهك
 في
 الصلاة
 في
 المسجد
 الذي
 يؤذن
 فيه
 وفي
 رواية
 قال
 من
 سره
 أن
 يلقي
 الله
 تعالى
 غدا
 مسلما
 فليحفظ
 على
 هؤلاء
 الصلوة
 حيث
 ينادى
 بهن
 فإن
 الله
 شرع
 لتبيك
 سنن
 الهك
 واهن
 من
 سنن
 الهك
 ولو
 أنكم
 صليتم
 في
 بيوتكم
 كما
 يصلي
 هذا
 المتخلف
 في
 بيته
 لتركتم
 سنة
 نبيكم
 ولو
 تركتم
 سنة
 نبيكم
 لضللتم
 وما
 من
 رجل
 يتطهر
 فيحسن
 الطهور
 ثم
 يبعد
 إلى
 مسجد
 من
 هذه
 المساجد
 لا
 كتب
 الله
 له
 بكل
 خطوة
 حسنة
 ورفع
 ربه
 درجة
 وحط
 عنه
 بها
 سيئة
 ولقد
 رأيتنا
 وما
 يتخلف
 عنها
 إلا
 منافق
 معلوم
 النفاق
 ولقد
 كان
 الرجل
 يؤتى
 به
 يهادي
 بين
 الرجلين
 حتى
 يقام
 في
 الصف
 فمذه
 الأذلة
 زاد
 في
 ما
 ثبت
 بها
 الوجوب
 تسمية
 محمد
 لها
 سنة
 لا
 ينافيه
 لأنه
 يطلو
 السنة
 كثيرا
 على
 ما
 يجب
 بالسنة
 كما
 اطلق
 على
 صلوة
 العيد
 مستترة
 بقوله
 عيد
 الحاجة
 معاني
 يوم
 واحد
 الأول
 سنة
 والثاني
 فريضة
 فإن
 أراد
 بالاول
 العيد
 والثاني
 الجمعة
 فقد
 اطلق
 على
 صلوة
 العيد
 لها
 سنة
 مع
 الهاء
 واجبة
 على
 الأصح
 لأن
 وجوبها
 بالسنة
 ودل
 عليه
 بما
 عقبه
 به
 من
 قوله
 ولا
 يترك
 واحد
 منهما
 كما
 عقب
 بها
 بقوله
 لا
 يرخس
 الترك
 وكذا
 تسمية
 ابن
 مسعود
 لها
 سنة
 المراد
 وجوبها
 بالسنة
 ويدل
 عليه
 قوله
 ولو
 تركتم
 سنة
 نبيكم
 لضللتم
 وكذا
 الأحكام
 على
 الوجوب
 من
 أن
 تاركها
 من
 غير
 عذر
 يغزر
 وترد
 شهادته
 ويأثم
 الجيران
 بالسكوت
 عنه
 على
 الوجوب
 مقيد
 بالمدامة
 على
 الترك
 كما
 هو
 ظاهر
 قوله
 عليه
 الصلوة
 والسلام
 لا
 يشهدون
 الصلوة
 وفي
 الحديث
 الآخر
 في
 بيوتهم
 كما
 يعطيه
 ظاهر
 أسناد
 المضارع
 نحو
 بنو
 فلان
 ياكلون
 البراء
 عداهم
 فيكون
 الوجوب
 المحصور
 أحيانا
 والسنة
 المؤكدة
 التي
 تقرب
 من
 الواظبة
 عليها
 وهم
 فلا
 مناة
 بين
 ما
 تقدم
 وبين
 قوله
 عليه
 السلام
 صلوة
 الرجل
 في
 الجماعة
 تفضل
 على
 صلوة
 في
 بيته
 وسوقه
 سبعا
 وعشرين
 ضعفا
 والله
 الهادي
 الثاني
 في
 الاعتذار
 التي
 تبين
 التخلف
 عن
 الجماعة
 فمنها
 الرض
 الذي
 يبيع
 التيمم
 وكونه
 مقطوع
 اليد
 والرجل
 من
 خلافا
 ومفلوجا
 أو
 مستخفيا
 من
 سلطان
 أو
 غيرهم
 وهو
 معد
 ولا
 يستطيع
 الشئ
 كالشيخ
 الفاني
 العاجز
 وغيره
 وإن
 لم
 يكن
 بهم
 ألم
 وفي
 شرح
 الكنز
 والأعمى
 عند
 إيجيفته
 رحمه
 قال
 ابن
 الطهام
 والظاهر
 أنه
 اتفاق
 والتخلاف
 في
 الجمعة
 لا
 الجماعة
 ففي
 الحديث
 قال
 محمد
 لا
 تجب
 على
 الأعرج
 لكن
 في
 جامع
 الجوامع
 والخلاصة
 وغيرهما
 ما
 يؤيد
 قول
 شارح
 الكنز
 فإنه
 قال
 لا
 تجب
 على
 الأعرج
 وإن
 وجد
 قائد
 عند
 إيجيفته
 رحمه
 وقال
 لا
 تجب
 وإنما
 عدم
 الخلاف
 في
 القعد
 على
 ما
 صرح
 به
 في
 الخلاصة
 وقاضيهان
 وغيرهما
 في
 باب
 الجمعة
 ومنها
 الطرد
 والطين
 والبرد
 الشديد
 والظلمة
 الشديدة
 في
 الصحيح
 وعن
 أبي
 يوسف
 رحمه
 سألت
 أبا
 حنيفة
 رحمه
 عن
 الجماعة
 في
 طين
 وردت
 فقال
 لا
 أحب
 تركها
 وقال
 محمد
 في

في
 سنن
 الهك
 في
 الصلاة
 في
 المسجد
 الذي
 يؤذن
 فيه
 وفي
 رواية
 قال
 من
 سره
 أن
 يلقي
 الله
 تعالى
 غدا
 مسلما
 فليحفظ
 على
 هؤلاء
 الصلوة
 حيث
 ينادى
 بهن
 فإن
 الله
 شرع
 لتبيك
 سنن
 الهك
 واهن
 من
 سنن
 الهك
 ولو
 أنكم
 صليتم
 في
 بيوتكم
 كما
 يصلي
 هذا
 المتخلف
 في
 بيته
 لتركتم
 سنة
 نبيكم
 ولو
 تركتم
 سنة
 نبيكم
 لضللتم
 وما
 من
 رجل
 يتطهر
 فيحسن
 الطهور
 ثم
 يبعد
 إلى
 مسجد
 من
 هذه
 المساجد
 لا
 كتب
 الله
 له
 بكل
 خطوة
 حسنة
 ورفع
 ربه
 درجة
 وحط
 عنه
 بها
 سيئة
 ولقد
 رأيتنا
 وما
 يتخلف
 عنها
 إلا
 منافق
 معلوم
 النفاق
 ولقد
 كان
 الرجل
 يؤتى
 به
 يهادي
 بين
 الرجلين
 حتى
 يقام
 في
 الصف
 فمذه
 الأذلة
 زاد
 في
 ما
 ثبت
 بها
 الوجوب
 تسمية
 محمد
 لها
 سنة
 لا
 ينافيه
 لأنه
 يطلو
 السنة
 كثيرا
 على
 ما
 يجب
 بالسنة
 كما
 اطلق
 على
 صلوة
 العيد
 مستترة
 بقوله
 عيد
 الحاجة
 معاني
 يوم
 واحد
 الأول
 سنة
 والثاني
 فريضة
 فإن
 أراد
 بالاول
 العيد
 والثاني
 الجمعة
 فقد
 اطلق
 على
 صلوة
 العيد
 لها
 سنة
 مع
 الهاء
 واجبة
 على
 الأصح
 لأن
 وجوبها
 بالسنة
 ودل
 عليه
 بما
 عقبه
 به
 من
 قوله
 ولا
 يترك
 واحد
 منهما
 كما
 عقب
 بها
 بقوله
 لا
 يرخس
 الترك
 وكذا
 تسمية
 ابن
 مسعود
 لها
 سنة
 المراد
 وجوبها
 بالسنة
 ويدل
 عليه
 قوله
 ولو
 تركتم
 سنة
 نبيكم
 لضللتم
 وكذا
 الأحكام
 على
 الوجوب
 من
 أن
 تاركها
 من
 غير
 عذر
 يغزر
 وترد
 شهادته
 ويأثم
 الجيران
 بالسكوت
 عنه
 على
 الوجوب
 مقيد
 بالمدامة
 على
 الترك
 كما
 هو
 ظاهر
 قوله
 عليه
 الصلوة
 والسلام
 لا
 يشهدون
 الصلوة
 وفي
 الحديث
 الآخر
 في
 بيوتهم
 كما
 يعطيه
 ظاهر
 أسناد
 المضارع
 نحو
 بنو
 فلان
 ياكلون
 البراء
 عداهم
 فيكون
 الوجوب
 المحصور
 أحيانا
 والسنة
 المؤكدة
 التي
 تقرب
 من
 الواظبة
 عليها
 وهم
 فلا
 مناة
 بين
 ما
 تقدم
 وبين
 قوله
 عليه
 السلام
 صلوة
 الرجل
 في
 الجماعة
 تفضل
 على
 صلوة
 في
 بيته
 وسوقه
 سبعا
 وعشرين
 ضعفا
 والله
 الهادي
 الثاني
 في
 الاعتذار
 التي
 تبين
 التخلف
 عن
 الجماعة
 فمنها
 الرض
 الذي
 يبيع
 التيمم
 وكونه
 مقطوع
 اليد
 والرجل
 من
 خلافا
 ومفلوجا
 أو
 مستخفيا
 من
 سلطان
 أو
 غيرهم
 وهو
 معد
 ولا
 يستطيع
 الشئ
 كالشيخ
 الفاني
 العاجز
 وغيره
 وإن
 لم
 يكن
 بهم
 ألم
 وفي
 شرح
 الكنز
 والأعمى
 عند
 إيجيفته
 رحمه
 قال
 ابن
 الطهام
 والظاهر
 أنه
 اتفاق
 والتخلاف
 في
 الجمعة
 لا
 الجماعة
 ففي
 الحديث
 قال
 محمد
 لا
 تجب
 على
 الأعرج
 لكن
 في
 جامع
 الجوامع
 والخلاصة
 وغيرهما
 ما
 يؤيد
 قول
 شارح
 الكنز
 فإنه
 قال
 لا
 تجب
 على
 الأعرج
 وإن
 وجد
 قائد
 عند
 إيجيفته
 رحمه
 وقال
 لا
 تجب
 وإنما
 عدم
 الخلاف
 في
 القعد
 على
 ما
 صرح
 به
 في
 الخلاصة
 وقاضيهان
 وغيرهما
 في
 باب
 الجمعة
 ومنها
 الطرد
 والطين
 والبرد
 الشديد
 والظلمة
 الشديدة
 في
 الصحيح
 وعن
 أبي
 يوسف
 رحمه
 سألت
 أبا
 حنيفة
 رحمه
 عن
 الجماعة
 في
 طين
 وردت
 فقال
 لا
 أحب
 تركها
 وقال
 محمد
 في

في
 بيان
 الاعتذار
 التي
 تبين
 التخلف
 عن
 الجماعة
 فمنها
 الرض
 الذي
 يبيع
 التيمم
 وكونه
 مقطوع
 اليد
 والرجل
 من
 خلافا
 ومفلوجا
 أو
 مستخفيا
 من
 سلطان
 أو
 غيرهم
 وهو
 معد
 ولا
 يستطيع
 الشئ
 كالشيخ
 الفاني
 العاجز
 وغيره
 وإن
 لم
 يكن
 بهم
 ألم
 وفي
 شرح
 الكنز
 والأعمى
 عند
 إيجيفته
 رحمه
 قال
 ابن
 الطهام
 والظاهر
 أنه
 اتفاق
 والتخلاف
 في
 الجمعة
 لا
 الجماعة
 ففي
 الحديث
 قال
 محمد
 لا
 تجب
 على
 الأعرج
 لكن
 في
 جامع
 الجوامع
 والخلاصة
 وغيرهما
 ما
 يؤيد
 قول
 شارح
 الكنز
 فإنه
 قال
 لا
 تجب
 على
 الأعرج
 وإن
 وجد
 قائد
 عند
 إيجيفته
 رحمه
 وقال
 لا
 تجب
 وإنما
 عدم
 الخلاف
 في
 القعد
 على
 ما
 صرح
 به
 في
 الخلاصة
 وقاضيهان
 وغيرهما
 في
 باب
 الجمعة
 ومنها
 الطرد
 والطين
 والبرد
 الشديد
 والظلمة
 الشديدة
 في
 الصحيح
 وعن
 أبي
 يوسف
 رحمه
 سألت
 أبا
 حنيفة
 رحمه
 عن
 الجماعة
 في
 طين
 وردت
 فقال
 لا
 أحب
 تركها
 وقال
 محمد
 في

الموطا الحديث رخصة يعنى قوله عليه الصلوة والسلام اذا ابتليت النعال فالصلوة في الرجال وبقاء
عن ابن ام مكتوم انه قال يا رسول الله انى ضرير يمشى مع الدار ولى قائدا لا يلا يمنى فهل يقدر على رخصة
ان اصلى في بيته قال اتسمع النداء قال نعم قال ما اجد لك رخصة رواه ابو داود واحمد والحاكم
وغيرهم معناه لا اجد لك رخصة تحصل لك فضيلة للجماعة من غير حضورها الا لاجاب
على الاعنى فانه عليه الصلوة والسلام رخص لعبتان بن مالك على ما في الصحيحين يأتى تمام هذا
في الجمعة انشاء الله تعالى الثالث في استدراك فضل الجماعة اجمع العلماء على ان فضل الجماعة
الموعود في قوله عليه السلام صلوة الجماعة تفضل صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة على ما رواه
في الصحيحين يحصل باذراك اقل الصلوة مع الامام ولو كان ذلك آخر القعدة الاخيرة قبيل السلام
لا على قياس قول محمد رحمه فانه لا بد ان يكون ركعة بان يدركه قبل رفع راسه من ركوع الركعة الاخيرة
حتى يدرك فضيلة الجماعة لقوله عليه السلام من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة
رواه مسلم والجمهور على خلافه لقوله عليه السلام اذا تيمم الصلوة فلا تاتوها وانتم تسعون
واستأثروا عليكم السكينة فادركتم فصلوا وما فاتكم فامتموا متفق عليه ولفظ ما يشغل اذ في جزء
وليس في ذلك الحديث ان من ادرك دون الركعة لم يدرك الصلوة ويتبغى للمسبوق ان يشرع
مع الامام في اى جزء ادركه فيكبر قائما ثم يشترك في الفعل الذى هو فيه من غير ان يقضى ما بين القيام
وبين ذلك الفعل ولا يعتد بالركعة الا باذراك الامام في ركوعها لقوله عليه الصلوة والسلام
اذ اجسدت الى الصلوة ونحن سجد فاسجد واوا لا تعد وه شديدا ومن ادرك الركوع فقد ادرك
الركعة رواه ابو داود وقال عليه الصلوة والسلام اذا اتى احدكم والامام على حال فليصنع كما
يصنع الامام رواه الترمذى اذا علم هذا فلو شرع في صلوة منفردا في مسجد ثم اقيمت تلك الصلوة
في ذلك المسجد اى شرع الامام فيها بجماعة وليس المراد شروع المودن في الاقامة فان كانت تلك
الصلوة ثنائية او ثلثية يقطعها ويقتدى احرار الفضل ^{بالحال} لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة
فان قيدها فلا لان القطع لا ذراك فضل الجماعة انما يباح قبل استحكام الصلوة وبعد تقيد
الركعة الثانية بالسجدة قد استحكمت الشائبة بتمام ركعتيها والثلاثية بوجود اكثرها وان كانت
الصلوة رباعية ولم يتم شفعها بعد فان كان لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة يقطع ولا يتم
شفعا على ما اختاره فخذ الاسلام قال في الهداية وهو الصحيح لان ما دون الركعة ليس له حكم
الصلوة فكان محل الرفض واختار شمس الامنة السرخسى انه يتم شفعها لان ذلك الجزء وقع قربة
فوجب صيانتها ما امكن بالنص وتدارك الفرض على الوجه الاكمل لا يسلب قدرة صوته
عن البطلان لا مكان الجمع بينه ما بتمام الشفع وفوت ركعة او ركعتين مع الامام لا يعارض

الثالث في استدراك
فضل الجماعة

في جميع العلماء على ان
فضل الجماعة يحصل
باذراك اقل الصلوة
مع الامام ولو كان
آخر القعدة الاخيرة

فكانت هاتين القعتين الأولى والثانية تشهدان بالركعة الأولى والثانية من كل صلاة

حرمه ابطال العمل ما لم يفوت الاثنيان بالفرض على الوجه الاكمل واجيب بان وان كان ابطال صورة فهو لكما لمعنى ويرد عليه انه كان ينبغي ان يستوال تقيد بالسجدة وعدمه وان قيد الركعة بالسجدة يتم شفعها بالافتاق ويقطع ويقتدى وان كان قد صلي شفعها يقطع ويقتدى ما لم يقيد الثالثة بالسجدة ثم هو مخير حينئذ ان كان قد قام الى الثالثة انشاء عاد الى القعود وسلم ولا يسلم قائما لانه لم يشرع في القيام وان شاء كبر قائما يتوالد دخول في صلاة الامام وفي المحيط يقطعها قائما بتسليمه واحدة وهو الاصح لانه قطع وليس تجل كذا ذكره السروجي في شرح الهداية وذكر شمس الامم السرخسي انه يعود لاحتالة لانه او اد الخرج عن صلاة معتد بها والخروج عن صلاة معتد بها لم يشرع الا بالقعدة ثم اذا عاد الى القعدة قال بعضهم يقرأ التشهد ثانيا لان القعدة الاولى لم تكن قعدة ختم وقال بعضهم يكفي التشهد الاول لان بالعود الى القعدة يرتفع القيام ويصير كان لم يوجد اصلا وعند بعضهم تسليمه واحدة لان الثانية للتحلل وهذا قطع من وجه كذا في الكفاية وان قيد الثالثة بسجدة لا يقطع بل يتم صلوة لاستحكاها بوجود اكثر ويقتدى متنفلا ان كان في الظهر والعشاء لما روى ابو داود والترمذي والنسائي عن يزيد بن الاسود قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الحنيفة فلما قضى صلوة اذا هو برجلين في اخرى القوم لم يصليا معه فقال علي رضي الله عنه بها فجيئ بها ترعد فرائضها قال ما منعكما ان تصليا معنا قال يا رسول الله انا كنا صلينا في حالنا قال فلا تفعلوا واذا صليتم صليتم في حالنا ثم اتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لم تافلتا قال الترمذي حسن صحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم والنفل بعد الصبح والعصر وعدم شرعية النفل بالوتر وعناقته الامام اللازم احدهما في المغرب عارض اطلاقه ومورده فبقى في الظهر والعشاء سالما عن المعارض فيعمل به هذا وانما قيدنا في هذه المسئلة الشروع بكونه في المسجد والاقامة بكونه في ذلك المسجد لانه لو شرع في بيته فاقمت في المسجد او شرع في مسجد فاقمت في آخره لا يقطع مطلقا ذكره المرعيني في هذه المسئلة خاتمة عن قاعدة محمد بن صفرة الفرصية متى بطلت بطل اصل الصلوة لان تلك القاعدة انما هي اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن العهد بالمضي كما اذا ترك قعدة الرابعة وقيد الخامسة بسجدة اما اذا كان متمكنا بالمضي لكن اذن الشرع في تركه فلا فافهم الرابع في الامامة ومن تكرر ولا تقم امامته الصحيحين واللفظ لمسلم قال عليه السلام يؤم القوم اقومهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فافهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فافهمهم اسلاما ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكبيرة الا باذنه قال الشيخ في رواية مكانه

سناود واه ابن حيان والمحكمة الا ان الحاكم قال عوض فاعلمهم بالسنة فاذا قرأهم فقها فان كانوا
في الفقر سواء فأكبرهم سناوهي لفظة غريبة واسنادها صحيح فابو يوسف رحم اخذ بهذا
الترتيب وابو حنيفة رحم ومحمد رحم خالفاه في حق الاقراء والاعلم فقال الاول هو الاعلم فان
تساوا في العلم فالاقراء واجاب من اختار من هبهما كصاحب الهداية واكثر الشائخ بان الاقراء
كان اعلم لانهم كانوا يتلفون القرآن باحكامه ونظروا غير ابن الهمام برواية الحاكم وبأنه يكون معناه
حيث يؤم القوم اعلمهم بالقراءة واحكام الكتاب فان كانوا في القراءة والعلم باحكام الكتاب
سواء فاعلمهم بالسنة وهذا يقتضي في رجلين احدهما متبحر في مسائل الصلوة والاخر
متبحر في القراءة وسائر العلوم ومنه العلم باحكام الكتاب ان يكون الثاني اولى بالتقدم لكن النص
في الفروع عكس بعد احساب القدر المسنون وتعليقهم يفيد حيث قالوا العلم يحتاج اليه
في سائر الاركان والقراءة في ركن واحد وايضا بان النص يكون ساكتا عن الحال بين من
انفرد بالعلم عن الاقرئية بعد احسان القدر المسنون ومن انفرد بالاقرئية عن العلم حيث لم يكف
في التقدم بالا علم فقط على ذلك التقدم بل من اجتمع فيه الاقرئية والاعلية على ان الاعلية بالكتاب
لا تستلزم العلم بالسنة وما يفسد الصلوة وما يكره فيها ويخوذ ذلك من الفروع والشعب مع انه
هو الاعتبار في اولوية التقدم كما قال ولذا استدل جماعة لها بما رواه الحاكم يوم اقدمهم هجرة فان كانوا
في الهجرة سواء فافقههم في الدين فان كانوا في الفقر سواء فاقراءهم للقرآن ولا يؤم الرجل في
سلطانه ولا يقعد في بيته على تكومته الا باذنه وهو معلول بالحجاجة بن اوطاة والمحق ان عبادتهم
فيه لا تنفك لكن لا يقوى قوة حديث ابي يوسف رحم واحسن ما استدل به لها حديث واياها كافي
وكان ثم من هو اقرب منه لا اعلم دليل الاول قوله عليه الصلوة والسلام اقراءكم ابي بكر ودليل الثاني قول
ابي سعيد كان ابوبكر اعلمنا وهذا من رسول الله صلعم فيكون المعول عليه انتهى ملخصا و
المراد بالاعلم كما اشار اليه من هو اعلم باحكام الصلوة قال في الخلاصة ان كان متبحرا في علم الصلوة لكن لم
يكن له حفظ في غيره من العلوم فهو اولى وانفقوا كلهم على انهم ان تساوا في القراءة والعلم والادب لولى
فوضعهما بالورع مكان الهجرة بعد ما كثرا لاسلام وانتسخ التفاضل بالهجرة وصار بالورع وهو التزم
الحرام والشبهة لقوله عليه الصلوة والسلام المهاجر من هجر ما في الله عنه لقوله عليه الصلوة والسلام لا يهاجر
شيئا يعنى الورع فان تساوا في الاوصاف الثلاثة قدم الاكبر سننا كما في الحديث المذكور ولان التقدم بامامة من
باب الكرامة وقد ندد بهم الى احوالهم بقوله ان من اجل الله اكرام ذي الشبهة السلم الحديث وقوله عليه السلام ليس
من امن الا بغيرهم صغيرا ولم يوقر كبيرنا فان تساورا في الاوصاف لا يرفع قدم احسنهم خلاقا لقوله عليه السلام
ان من احبكم الي احسنكم اخلاقا وفي رواية ان من خياركم احسنكم اخلاقا والكرام بجهن الخلق المحسن

والرفق والحياء ثمران تشا ووافقيل صبحهم وجهها وقيل نسبهم فان تشا وافرغ بينهم وعلم من هذا
الترتيب ومن كراهته تقديم الفاسق على ما يأتي ان العالم اولى بالتقديم اذ كان يجتنب الفواحش
فان كان غيره اورد من ذكره في المحيط ولو استويا في العلم والصلاح واحد هما اقر فقد صا
الاخر اساء او لا ياثمون فالاساءة لترك السنة وعدم الانتم لعدم ترك الواجب لا فهم قد صا رجلا
صالحا كذا في فتاوى الحجرة وفيه اشارة الى الفهم قد صا فاسقا ياثمون بناء على ان كراهته تقديم
كراهته تخريم لعدم اعتنائه بامر دينه وشاهله في الايتان بلوازمه فلا يبعد منه الاخلال
ببعض شروط الصلوة وفعل ما ينافيها بل هو الغالب بالنظر الى فسقه ولذا لم تجز الصلوة خلفه
اصلا عند مالك رحمه ورواية عن احمد الا اذا جوزناها مع الكراهة لقوله عليه السلام صلوا
خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر رواه الدارقطني واعلم
بان مكحول لم يسمع مع ابى هريرة ومن دونه ثقات وحاصله انه مرسل وهو حجة عندنا وعند
مالك وجهه والفقهاء فيكون حجة عليه وقد روى بعدة طرق للدارقطني وابى نعيم والعقيلي
كلها مضعفة من قبل بعض الرواة وبذلك يرتقى الى درجة المحسن عند المحققين ولذا ذكر في المحيط
انه لو صلى خلف فاسق او مبتدع حارز ثواب الجماعة لكن لا يجز ثواب المصلي خلف تقى كيف وقد
صلى الصحابة والتابعون خلف الحجاج وفسقه ما لا يخفى لكن قال اصحابنا لا ينبغي ان يقتدى
به الا في الجمعة للضرورة فيها بخلاف سائر الصلوات للتمكن من التحول الى مسجد آخر فيما سوا الجمعة
وعليه عمل الصحابة والتابعين في الاقتداء بالحجاج وعلى هذا فينبغي ان تترك الجمعة اذا تعدد الجوامع
كما في زماننا لا مكان التحول اذ الفتوى على جواز التعدد على ما سياتي انشاء الله تعالى وتكره ايضا تقديم
العبد والاعرابي ولد الزنا والاعمى فينبغي ان تكون الكراهة في هؤلاء دون الكراهة في الفاسق لانها
امر محتمل غير محقق ولا غالب هو الاخلال ببعض الشروط بناء على الجهل الغالب في العبد لا شغل الجنب
السيد وفي الاعرابي لعدم العلم غالباً فيهم لبعدهم عن اهله وفي ولد الزنا لعدم من يشفق ويؤدبه
يحمله على التعلم الذي هو مكره النفس مخالف هو ابناء على الضرورة في حق الاعمى لا يرى النجاسة
ليتحرز عنها وقد يخرف عن القبلة وهو لا يشعر واذا قام لنا وجدنا سبب الكراهة في الاعمى اخف
من غيره ولذا لم يكره تقديمه عند المائة الثالثة وذكر في المحيط لا بأس بان يؤم الاعمى البصير في
في لا تقم ذكر الامام المعروف بخواهر زاده في مبسوطه انما يكره تقديم الاعمى اذا كان غيره افضل منه
وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم يوم الناس هو اعمى واه ابوداود ويكره
تقديمه المبتدع ايضا لان فاسق مزحيت الاعتقاد وهو اسد من الفسق مزحيت العمل لان الفاسق من
حيث العمل يعترف بان فاسق ويخاف ويستغفر بخلاف المبتدع والمراد بان المبتدع من يعتقد شيئا

والعلم اولها والتقدم
اذا كان يجتنب الفواحش
فان كان غيره اورد من
ذكره في المحيط

لا بد من
من يعتقد في
نكر

فصل في
وجوب الجمع بين تكفير
بعض أهل الأهواء
بين هذا القول
أهل القبلة لا يكفرون

فصل في
حكم الاقتداء بالشافعي
في الفروع

على خلاف ما يعتقد أهل السنة والجماعة وإنما يجوز الاقتداء به مع الكراهة إذ لم يكن ما يعتقد يؤول
 إلى الكفر عند أهل السنة أما لو كان مؤدياً إلى الكفر فلا يجوز أصلاً كالغلاة من الروافض الذين يدعون
 الألوهية لعل رضي الله عنه أو أن النبوة كانت له فغلط جبرائيل ونحو ذلك مما هو كفر وكذا من
 يقدر الصديق ويكره حجة الصديق أو خلافة أو يسب الشيخين وكما الجهمية والقدرية والشبهة
 القائلة بأن الله تعالى جسم كالاجسام ومن ينكر الشفاعة أو الرؤية أو عذاب القبر والكرام الكاتبين
 وآما من يفصل علياً فحسب فهو من المبتدعة الذين يجوز الاقتداء بهم مع الكراهة وكذا من يقول
 أنه تعالى جسم كالاجسام ومن قال أنه تعالى لا يرى بجلاله وعظمته وتوحي محمد عن أبي يوسف
 وأبي حنيفة رحم أن الصلوة خلف أهل الأهواء لا تجوز كأنه بناء على ما عني أبي يوسف أنه قال
 لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وإن تكلم بحق قال الهند والى رحم يجوز أن يكون مراده من يناظر كذا قال علم
 الكلام وقال صاحب المجتبى يجوز أن يريد الذي قرره أبو حنيفة رحم حين رأى ابنه جادا يناظر في
 الكلام فهما فقال رأيتك تناظر فيه فقال كنا نناظر وكان علي وسنا الطير مخافة أن يؤذي صاحبنا
 وإنتم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم ومن أراد زلة صاحبه فقد راد أن يكفر فو قد كفر قبل صاحب
 ونحوهم مع ما ثبت عن أبي حنيفة رحم والشافعي من عدم تكفير أهل القبلة من المبتدعة كلامهم محمله
 أن ذلك المعتقد نفسه كفر فالقائل به قائل بما هو كفر وإن لم يكفر بناء على كون قوله ذلك عن
 استفراغ وسعه مجتهد في طلب الحق لكن جزأهم يبطلان الصلوة خلفهم لا يصح هذا الجمع إلا بزيادة
 بعدم الجواز عدم الحل مع الصحة والأفهم مشكل هذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وعليه يجب
 أن يحل المنقول على ما عدا غلاة الروافض ومن ضاهاهم فإن أمثالهم لم يحصل منهم بدل وسع
 في الاجتهاد فإن يقول بان علياً هو الألة أو بان جبرائيل غلط ونحو ذلك من السفه إنما هو متبع
 محض الأهواء وهو أسوأ حالاً من قال ما نعتهم إلا ليقر بولنا إلى الله ذلعي فلا يتأتى من مثل الأمامين
 أن يحكم بانهم من الكفر الكفر وإنما كلاً مذهباً في مثل من له شبهة فيما ذهب إليه وإن كان ذهب إليه
 عند التحقيق في حد ذاته كفر كمنكر الرؤية وعذاب القبر ونحو ذلك فإنه في إنكار حكم النصوص المشهورة
 والاجماع إلا أن لهم شبهة قياس الغائب على الشاهد ونحو ذلك مما علم في الكلام وكذا خلافة
 الشيخين والسابغهما فإن في إنكار حكم الاجماع القطعي إلا أنهم ينكرون حجة الاجماع باتهامهم
 الصحابة فكان لهم شبهة في الجملة وإن كانت ظاهراً بطلان بالنظر إلى الدليل فيسبب تلك
 الشهرة التي أدى إليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم مع أن معتقدتهم كفر احتياطاً بخلاف ما ذكرنا
 من الغلاة فتأمل وأما الاقتداء بالخالف في الفروع كالشافعي رحم فيجوز ما يعلم منه ما يفسد الصلوة
 على اعتقاد المتقدم عليه الاجماع وإنما اختلف في الكراهة قليل يكرهه وقليل لا يكرهه حتى قالوا لو شاهد

الاهل
من يعتقد في
نكر

الاهل

الاهل

من الشافعي رحمه الله ان قصد ثم غاب عنه ثم رآه يصلي يجوز له الاقتداء اما لو علم منه المقتد
 ما يفسد الصلوة في اعتقاد الامام كما لو رأى الشافعي من ذكره او امرأته وصلي ولم يتصاهل
 يجوز له الاقتداء به قال اكثر على انه يجوز وهو الاصح واختار الهندواني وجماعة منهم صاحب النهاية
 عدم الجواز لان اعتقاد الامام انه ليس في الصلوة ولا بناء على العدد وقلنا المقتدي يرى جواز
 المعتبر في حقته راي نفسه لا راي غيره والله اعلم الخامس فيمن لا يصح الاقتداء به في حق
 بعض المصلين دون البعض لا يصح اقتداء الرجل بالمرءة لقوله السلام اخرهن من حيث
 اخرهن الله تعالى وعليه الاجماع وبناء على هذا لا يصح اقتداء الخنثى المشكل بالخنثى المشكل
 لاحتمال ان المقتدي رجل والامام امرأة ولا يصح اقتداء البالغ بغير البالغ في الفرض وغيره
 وهو الصحيح لان صلوة البالغ اقوى للزومها ولا يجوز بناء القوي على الضعيف وهو اصل
 يخرج عنه كثير من المسائل وكذا لا يجوز اقتداء العاقل بالمتعوه واقتداء القاري بالاحمي
 والاحمي بالآخرس والكسبي بالعاري وغير المومى بالمومى والكموى قاعد بالمومى مستلقيا
 والطاهر بصاحب العذر للاصل المذكور ويجوز اقتداء من هو من المذكورين بمن هو مثل
 حاله واقوى لعدم المانع ولا يجوز اقتداء صاحب عذر بصاحب عذر آخر لانه اقتداء
 طاهر بعذر ومن جهة فان عذره في حق نفسه بمنزلة العدم وعذره غير معتبر في حق غيره
 في العذر جازا اقتداء احدهما بالآخر للاستواء في الحال لان ذلك العذر في حق كل منهما غير معتبر
 وكذا لا يقتدي المفترض بالتفعل لما قلنا وما في الصحيح من معاذ انه كان يصلي مع النبي صلى
 ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلوة فليس فيه ان كان يصليها معهم عليه السلام فرضا وما
 وقع في رواية الشافعي له من قوله ثم ينطلق الى قومه فيصليها بهم هي له تطوع ولهم فريضة
 ادراج من الشافعي رحمه الله بناء على اجتهاده ولهذا لا تصرف تلك الزيادة لاسيما بهيمة ولا يقتد
 من يصلي فرضا بمن يصلي فرضا الا ان الاقتداء بشركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وهذا الشافعي
 يصح في جميع ذلك لان الاقتداء اداء على سبيل الموافقة وعندنا معنى التضمن يراد به فانه عليه
 السلام جعل الائمة ضمنا راي لصلوة المقتدين ولا ضمان في الذمة اذ صلوة المقتد لا تقيد
 واجبة على الامام فثبت ان الامام ضامن بصلوة نفسه صلوة المقتد اي صارت صلوة المقتد
 في ضمن صلاته صحيحة وفسادها ثابتة هذا والشئ لا يتضمن ما هو فوقه ولا ما يغايره
 ثبت ما قلنا ولا يقال النفل بغير الفرض فكيف يصح اقتداء المتفعل بالمفترض لانا نقول
 ممنوع بل النفل مطلق الفرض مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يغايره فلذلك يصح اقتداء
 المتفعل بالمفترض وكذا اذا افسد المتفعل صلوة بعد اقتداء به لعدم المغايرة فان قيل

في الخامس فيمن لا يصح الاقتداء به

في الاقتداء بالخنثى المشكل بالخنثى المشكل

في الاقتداء بالاحمي بالاحمي

القراءة فرض على المقتدى في الآخرين قلنا لما اقتدى به لم يبق عليه قراءة لا فضا ولا نقلا
وكذا قعدة التنفل على رأس الركعتين تصير نقلا لصيرورة نقلا وبطلان القعدة إنما
تلتزم إذا أراد الخروج مما إذا لم يرد فلا كذا في الكافي ولا يصح اقتداء الناذر بالناذر للتغايرة بغير
السبب لأن السبب في حق كل منهما المراجعة اليه وهو نذر وهما متغايران فتغاير أسبابها
الأذا قال بعد نذر صاحب نذر تلك المندرة التي نذرها قالان في يجوز اقتداء
أحدهما بالآخر للاتحاد ويجوز اقتداء الحالف بالحالف لأن الواجب هو البر فبقيت الصلواتان
نقلا في نفسه ما وكذا يصح اقتداء الحالف بالناذر دون العكس ومصليا ركعتي الطواف
كالناذين لأن طواف هذا غير طواف الآخر وهو السبب لو اشتراك في نافلة فافسداها
صح اقتداء أحدهما بالآخر في القضاء للاتحاد بخلاف ما لو افسداها بعد الشروع غير مشتركين
حيث لا يصح اقتداء أحدهما بالآخر ولا بالناذر للتغاير ولو صليا الظهر ودوى كل إمامة
الآخر صحت صلواتها لأن الإمام منفرد في حق نفسه فهو نيبة الأفراد حينئذ فلو دوى كل
الأقدا بالآخر فسدت ويجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر بمن يصلي السنة قبلها
كذا سنة العشاء بالتراخي للاتحاد في النعمية أما اقتداء من يرى الوتر واجبا فيه من يراه سنة
تجوزه الإمام أبو بكر بن الفضل لأن كلا يحتاج إلى نيبة الوتر فلم يختلف نيتهما فافسد اختلاف
الإعتقاد في صفة الصلوة واعتبر مجرد اعتبار النيبة قال الشيخ كمال الدين بن الهمام لكن قد يشكك
إطلاقه بما ذكر في التجنيس وغيره من أن الفرض لا يتبادى بنية النقل ويجوز عكسه في عليه
عدم جواز صلوة من صلى الخمس سنين ولم يعرف النافلة من المكتوبة مع اعتقاد أن منها فضا
ومنها نقلا فإما أن يحرم معرفة اسم الصلوة ونيته لا يجوزها فإن فرض المسئلة أن صلى الخمس
وبالتقدير من الخمس فضا ونقلا وهذا فرع تعيينها عند اسمائها من صلوة الظهر وصلوة
العصر إلى آخره ولأن جواب المسئلة بعدم الجواز مطلقا إنما هو بناء على عدم جواز الفرض بنية
النقل أعم من أن يسميها أولا فائرا أسماها بالظهر واعتقاده أن الظهر نقل فهو نيبة الظهر بناء
نقلا مخصوصا فلا يتبادى به الفرض فعلى هذا ينبغي أن لا يجوز وتر الحنفى اقتداء بوتر الشافعي بناء
على أن لم يصح شروعه في الوتر لأنه بنية إياه إنما نوى النقل الذي هو الوتر فلا يتبادى الواجب
بنية النقل وسمي فالأقدا به فيه بناء على المعدوم في زعم المقتد نعم يمكن أن يقال لو لم يخطر
بخطره عند النيبة من السنة وغيره لم يجز الوتر نيته في المانع فيجوز لكن إطلاق مسألة التجنيس
يقضي أنه لا يجوز وأن لم يخطر بخطره نفليته بعد أن كان المتقار في اعتقاده نفليته وهو غير بعيد
لأنما انتهى قد يفرق بأن اعتقاد الظهر مثلا نقلا كز و صلوة الكافر غير صحيحة بخلاف اعتقاد

فقد استغنى على رأس
الركعتين تنفلا ولا سبب
فالأقدا الفاض
لا يصح اقتداء
الناذر بالناذر
في
يجوز اقتداء الحالف
بالناذر

فصل
ولو صليا الظهر ودوى
كل إمامة الآخر صحت
صلواتها ولو دوى كل
الأقدا بالآخر فسدت
في
يصح اقتداء من يصلي
سنة العشاء بمن يصلي
الوتر أو غيره

فصل
على هذا ينبغي أن لا يجوز
وتر الحنفى خلف الشافعي

الوتر سنة وعكس في مختصر البحر جواز الاقتداء بضعف وجوب الوتر ولو ائتمرت القراءة
 في جميعه وفيه نظر لا نريد عليه ركعتا الطواف والنفل الذي افسد بعد الشروع
 فليتأمل ويحوز اقتداء غاسل الرجلين بالماء على الخفين لكمال طهارتهما فلا يصلح
 العذر اذا طهرا رتبة ناقصة ولذا تنقض بخروج الوقت وفيه إجماع واما اقتداء المتوضي بالمتيمم
 فيجوز خلافاً للمحمد بناء على ان طهارته ضرورية عند وعندهما هو بمنزلة الماء وعند
 في جواز الصلوة واعلم ان في طهارة المتيمم جهة الاطلاق باعتبار عدم توقيتها وجهته
 الضرورية باعتبار ان المصير اليها انما يكون عند الضرورة بعدم القعدة على استعمال الماء
 واعتبر محمد رحمه جهة الضرورة في جواز اقتداء المتوضي بالمتيمم جهة الاطلاق في
 الرجعة اذا انقطع الدم في الحيضة الاخيرة دون العشرة حيث قال بانقطاع الرجعة بمجرد
 التيمم وان لم يصل به اخذ بالاحتياط في الموضعين وهما اختار جهة الاطلاق في الصلوة لان
 اعتبارها طهارة كالماء ليس من اجلها وجهته الضرورة في الرجعة حتى قال لا تنقطع الرجعة اذا
 تيممت ما لم تصل لانهما لم تشترع لاجلها فلم تكن طهارة مطلقة بالنسبة اليها ما لم تصل اليها الصلوة
 التي هي المقصود من شرعيتها ويجوز اقتداء القائم بالقاعد الذي يركع ويسجد خلافاً للمحمد
 ايضا وقوله لقياس لان فيه بناء القوي على الضعيف اذا القعود لا يجوز الا عند الضرورة اتفاقا على
 انها يجوز استحسانا بما في الصحيحين عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال دخلت
 على عائشة فقلت لا تجد شيئا عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بل ثقل رسول الله
 صلعم فقال اصلي الناس قلنا لا نعم ينتظرون الصلوة قال صنعوا الماء في الخضب فقلنا فاغتسل
 ثم ذهب لينوء فاعققتهم فاق فقال صلى الناس قلنا لا نعم ينتظرونك يا رسول الله هكذا
 ثلثا قالت والناس ينتظرون رسول الله صلعم لصلوة العشاء الاخرة قالت فارسل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الى الجبل يركع يصلي بالناس فاتاه الرسول وكان ابو بكر يجلس لرقبته
 يا عمر صل انت فقال عزمت احق بذلك فصلى بهم ابو بكر ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجده
 في نفسه خفة فخرج يهادي بين رجلين احدهما العباس لصلوة الظهر وابو بكر يصلي بالناس فلما
 راه ابو بكر ذهب ليتأخر فاهي اليه ان لا يتأخر وقال لهما اجلسا في جنبه فاجلساه الى جنب
 ابي بكر فكان ابو بكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلعم والناس يصيرون بصلوة ابي بكر والنبي صلعم
 قاعد الحديث وما رواه الترمذي عنها انه عليه السلام صلى في مرضه الذي توفي فيه
 خلف ابي بكر قاعدا وقال حسن صحيح واخرج النسائي عن انس آخر صلوة صلاه رسول الله صلعم
 مع القوم في ثوب واحد متوشحا خلف ابي بكر فاو لا لا يعارض ما في الصحيح وثانيا قال البيهقي

لا تعارض فالتى كان فيها اماما صلوة الظهر يوم السبت والاخذ التى كان فيها اماما يصح من
يوم الاثنين وهى آخر صلوة صلاها كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن الهمام وامام قوله صلى الله عليه وسلم
اذا صلى جالساً فصلت وجلساً ونحوه فهو منسوخ بمحدث عائشة رضى الله عنها هذا فانه آخر
العهد منه صلعم قال البخارى وغيره اما اقتداء القائل بالاحد بذاك بلغت حد وثبات الكون فلاهم
ان يجوز عندهما الا عند محمد بن بناء على ان صلواته اضعف عن صلوة القائل لان تلك الحال لا يجوز
الا عند العجز عن الاستواء فكان كالقعود وعندهما ما جازت صلوة القائل خلف القاعد بالحدث
جازت خلف الاحد ببدلته ولو لم يكن له حد الركوع فلاهم الجواز اتفاقاً لانه في حكم القيام
لقربه منه ولا من رآه لا يظن رآه كالعاجل الاول ويجوز امامة الفتى المشكل للنساء وكذا امامة
المرأة لكن يكره ان يصلي وحدهن بمجاعة على ما قالوا وان فعلن يكره ان يتقدم امامهن
بل تقف وسطهن كما اذا لم العارى العرة فانه لا يتقدم عليهم بل يكون وسطهم قنبراً عن وقوع
نظرم على عورتهم ويجوز اقتداء الاخرس بالامى دون العكس لقوة حال الامى لقدرته على تكبيرة
الاقتحام دون الاخرس والاخرس مع الامى مع القارى وذكر المرتاشى يجب ان لا يترك الامى
اجتهاده اثناء ليله ونهاره ليتعلم قد وما يجوز به الصلوة فان قصر لم بعد رعد الله تعالى
وفي المحيط ان القارى ان كان على باب المسجد ويجوز المسجد والامى في المسجد يصلى وحده
ان صلواته جائزة بخلاف وكذا اذا كان القارى في صلواته غير صلوة الامى جاز للامى
ان يصلى وحده ولا ينتظر فراغ القارى بالاتفاق اما اذا كان القارى في ناحية المسجد و
الامى في ناحية اخرى وصلواتهما متوافقة فقد ذكر القاضى ابو حازم ان على قياس قول
ابى حنيفة لا يجوز له قول مالك رحم وفي رواية انه يجوز وجهه تحريمه انه لم يظهر من القارى
رغبة في أداء الصلوة بالمجاعة انتهى والقول الذى قاس عليه ابو حازم هو انه لو اقتدى قارى
وامى باحى فصلوة الكل فاسدة عند ابى حنيفة رحم وعندهما تفسد صلوة القارى فقط
لان تارك فرض القراءة مع القدرة وابى حنيفة رحم يقول ان الاميين ايضا تركها مع
القدرة عليها اذا كان قارين على تقديم القارى حيث حصل الاتفاق في الصلوة وبغية
في المجاعة السادسة الموقف لا يجوز تقديم الموتى على الامام عندنا في الصلوة خلافاً لما لاك لمواضبة
عليه السلام على التقديم على المؤمنين والتساوى من غير ترك مع انه بيان الجمل ومقتضاه لا فرق
فكان عدم التقدم على الامام شرط الصحة لاقتداء والمفتقر اليها هو الموتى فاذا فقد شرطها فقد
وفسد الاقتداء واذا فسد فقد بنى صلواته عليه تفسد صلواته لفساد ما بنيت عليه بخلاف
الامام فانه منفرد بالنظر الى نفسه ولذا لم يشترط نيته امامة لصحة الاقتداء فلا تفسد صلوة

فقتل
بالاحد ب

فجوز اقتداء
لاخرس بالامى

فجوز

السادس في الوقف

الامام بفساد الاقتداء لعدم بنائها عليه والمعتبر موضع القدم حتى لو كان المقتدى هو المصلي
 بحيث يقع سجوده قدام الامام لكن قد مر غير متقدم عليه يجوز والمعتبر في القدم العقب حتى
 وكان عقب المقتدى غير متقدم على عقب الامام لكن قد مر اطول تقع اصابعه قدام اصابعه
 يجوز ومن صلى مع واحدا قام عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليه ما لم يحدث جابر
 قال سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في عزوة فقام فصلى فحُتَّتْ عن يساره فاخذ
 بيده واوداقي عن يمينه فجاء جابر بن صخر حتى قام عن يساره فاخذ فابيد يديه جميعا ففنا
 حتى اذا متا خلفه رواه مسلم وعن ابن عباس قال بت عند خالتي يموتة فقام النبي صلى
 الله عليه وسلم يصلي من الليل فمقت عن يساره فاخذ يراي فاقامني عن يمينه متفق عليه عن
 محمد بن ابي الواحد يجعل اصابعه عن عقب الامام ولكن ظاهر الحديث المساواة وهو ظاهر
 لرواية وعن ابي يوسف رحمه الله ان بينه وبينه ما جعل احدهما عن يمينه والاخر عن شماله
 لعبد الله فقال صلى من خلفكما اقلان فقام بينهما فجعل احدهما عن يمينه والاخر عن شماله
 الحديث الى ان قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والجواب انه فعله لضييق المكان
 وفيقابينه وبين حديث جابر وانه منسوخ فان فيه ذكر التطبيق في الركوع واقتراش
 لدواعين وهو منسوخ فان كان بمكة وجابر انما شهد الشاهد التي بعد بد رخصه
 متاخر وغاية الامر ان الناس يخفي على عبد الله بن مسعود ولا بعد فيه ولم يكن دابة عليه صلوة
 السلام الا امامة الجمع الكثير دون الاثنين الا في النادر كقصته الجابر وكحديث انس ان جنة
 ملكية دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته فاكل منه عليه السلام ثم قال
 قوموا فالاصل لكم قال انس فمقت الى حصير لنا قد اسود من طول ما ليس ففضته بماء
 فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفتا فواليتيم ورايه العجوز من ورائنا فصل لنا
 كعتين ثم انصرف واه مسلم وايضا قال في الهداية هذا دليل الافضلية والآثر يعني اثر ابن
 مسعود دليل الاباحة انتهى وهذا يدل على انه لا يكره توسط الامام الاثنين واختاره العبد المذنب
 في الفتاوى العتائية ان الامام لو قام في وسط القوم او قاموا في ميمنته او ميسرته فقد اساءوا
 واور بما يحل هذا على ما اذا زادوا على الاثنين فلا مخالفة واما الواحد لو قام خلفه وعن يساره فقليل
 لا يكره وذكر في الهداية انه ميسر لا نه خالف السنة وهو الظاهر السنة ان يصف الرجال ثم للصبيان ثم للنساء
 لما مر من حديث انس والخنثى المشكل يقوم قدام النساء ولا يقف معهن لاحتمال ان رجل ولا مع
 الرجال لاحتمال ان امرأة ثم الترتيب بين الرجال والصبيان مستلاف من هو الصحيح اما بينهم
 وبين النساء ففرض عندنا حتى لو جازت امرأة او صبوية مشتهاة تعقل الصلوة رجلا او تقدمت

الترتيب بين الرجال
 والصبيان سنة لا فريضة

عليه قدر ركن وصلواتها مطلقة مشتركة تحريمية واداء واتخاذ المكان والجهة بلا حائل و
 نوبت امامتها قبل صلوة الرجل فشروط المحاذاة المفسدة عشرة الاول كونها بالاعتراضية
 مشتهية وهي بنت تسع مطلقا وثمان اوسبع اذا كانت عبلة وسبعة فلو لم تكن كذلك
 لا تقصد ولا فرق بين المحرم وغيره الثاني كونها تعقل الصلوة فاذا كانت تعقلها لا تقصد لثالث
 ان يكون المحاذات قدر ركن عند محمد رحمه واداء الركن معها عند أبي يوسف رحمه على ما مر الرابع
 تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا تقصد المحاذاة في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة
 الخامس كون الصلوة مشتركة من حيث التحريمية بان تبني المرأة تحريمية على تحريمية الرجل وبنيان
 تحريمية على تحريمية ثالث فلا تقصد المحاذاة فيما اذا صليا صلوة واحدة منقذين ومقتدين
 احدهما امام يقتد الآخر السادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون اماما لها او
 لهما امام فيما يؤدىانه تحقيقا للمقتدين او تقديرا كاللاحقين بعد فراغ الامام فلا تقصد المحاذاة
 اذا كانا مسبوقين فاما اذا قضاء ما سبقا لانهما وان اشتركا من حيث التحريمية لكن لم يشتركا
 من حيث الاداء كما انزلوا وقت كل منهما امام غير الذي اقتد به الاخر في صلوة واحدة واشتركا
 من حيث الاداء على التفسير المذكور لا يصدق عليه لان لهما اماما فيما يؤدىانه لكن لم يشتركا
 من حيث التحريمية فاضمحل اعتراض صدر الشريعة بان الشراكة في الاداء لا توجد بدون الشراكة في
 التحريمية فلا حاجة الى ذكر الشراكة في التحريمية فتأمل السابع اتخاذ المكان حتى لو كان احدهما على مكان
 قائمة والاخر على الارض لا تقصد صلوة الثامن اتخاذ الجهة فلو اختلفت جهتهما بان كانا يصليا في فجوة
 الكعبة كل منهما الى جهة غير جهة الاخر تقصد المحاذاة وكذلك في الظلمة التاسعة عدم الحائل
 بينها حتى لو كان بينهما اسطوانة ونحوها لا تقصد والفرجة التي تسمع انسانا كالحائل العاشر
 ان ينوي الامام امامة النساء هكذا قالوا ولا شك ان هذا داخل في اشتراط الشراكة فانه اذا لم ينو
 امامة النساء لا يصح اقتداء بها فلم توجد لشركته وذلك لان نية امامة النساء شرط في صحة اقتداء
 هن عندنا خلافا للفرقة لانهم يزعمون فرض ترتيب المقام باقتدائها ويلحق صلاته فساد من جهة
 فلا بد ان يتوقف على التزامه باختياره وقصد كما ان المقتدى لما كان بحيث يلحقه فساد
 الصلوة اذا فسدت صلوة الامام بسبب لاقتداء وتوقف ذلك على التزامه بقصد اذ لا ولا يتردد
 على احد الا بالتزام وفي رواية انما تشترط نية امامتها اذا اقتد بها فدية لرجل فان اقتد به عاذية
 يصح اقتدائها فان حازت في خلاها يتقلب سدا لعدم ادخال الضرر اذ لم توجد منها محاذاة
 وعند الثلثة المحاذات غير مفسدة وهو القياس الا ان ائمتنا استحسنوا بالحدِيث وهو اخرون
 من حيث اخرهن الله فانهم وهو يقتضي الافتراض عند الاطلاق وقد ورد في بيان المقام

فصل في شروط المحاذاة
 المفسدة فان

ان

فصل في شروط المحاذاة
 المفسدة فان

يجل بالنظر اليه فيكون ترك التأخير منه مفسد الترك فرض المقام ولا تقصد صلواتها وان كان
 مأمورة بالتأخير من ضمنها ويجرم عليها تركها بين القصد والضمني كان وزانها مما لا يؤخذ
 تقدّمه وتأخيرها وزان المأموم مع الإمام في لزوم تأخره وتقدّمه الإمام فكأن المأموم لا يجوز
 التقدم ويفسد صلواته والإمام لا يجوز له التأخر ولكن لا يفسد صلواته كذلك الرجل لا يجوز له التأخر
 على المرأة ويفسد صلواته والمرأة لا يجوز لها المحاذاة ولكن لا تقصد صلواتها إلا أنه ذكر في المحيط
 حكى عن مشائخ الهراق في المحاذاة صوّتت ففسد صلوة المرأة دون الرجل وهي ما إذا شرعت بعد شريع
 الرجل محاذية لأنها إذا كانت حاضرة وقت شروعه فقامت بجذبه أمكنه التأخير بالتقدم
 عليها خطوة أو خطوتين أما إذا حاذت بعد ما شرع فلا يمكن ذلك لأنه مكروه في الصلوة وإنما
 تأخيرها بالاشارة ونحوها فإذا فعل فقد وجد منه التأخير فإذا لم تتأخر فقد تركت هي فرضا
 من فرض المقام ففسد صلواتها قال هذه المسئلة عجيبه ثم هذا مبني على كون الحديث
 المذكور مرفوعا إلى النبي صلعم ولم يثبت ذلك وأما ما روي موقوف على ابن مسعود في مسند عبد الرزاق
 قال أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي عمر عن ابن مسعود قال كان الرجال والنساء
 في بني إسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تلبس القالبين فتقوم عليها فتواعد خيلها فاف
 عليهم الحيض فكان ابن مسعود يقول آخروهن من حيث آخروهن الله تعالى قيل فما القالبان قال
 رجل من خشب يتخذها النساء يتشرفن الرجال في المساجد في الغاية عن شيخه يرويه
 الحزام الحباشي والنساء حبات الشيطان وآخروهن من حيث آخروهن الله ويعزوه إلى مسند
 رزين قيل وذكر في لآل النبوة للبيهقي وقد تتبع ولم يوجد هذا وقد شذ بعضهم وقال
 بافساد محاذاة الأمد ولا تمسك له في الرواية فإن الكل صرحوا بعدم افسادها ولا في الدراية
 لتصريحهم باز الفساد في المرأة غير معلول بعروض الشهوة بل الفرض ترك المقام الثابت بالحديث
 ولأنهم يعرفوا بين المحاذاة والاجنباء ليس ذلك في الصبي ومن تساهل وعلل بعروض الشهوة
 صرح بغيره من عبادهم اشتباهه وحاصله ان مظنة الشهوة لا تؤثر وباعتبار المظنة ثبت
 الحكم لا باعتبار ما قد يتفق في الذكر فقد يتفق ذلك في البتة والبهيمة ولا عبرة به قالوا ان
 اشتباه الذكر يكون عن الخراف الزايم وقد سماهم كثير من السلف الغنق بخلاف اشتباه الأنثى فإنه
 الطبع السليم السابع في المنافع من الاقتداء بغير الصحة لاقتداء اتحاد مكان الإمام والمأموم حكما
 فلو كان بينهما حائط فان كان قصيرا ذليلا بان كان طوله دون القامة وعرضه غير زائد على
 ما بين الصفيين لا يمنع لعدم الاشتباه والآفات كان فيه بابا وقوة يمكن الوصول إلى الإمام منه
 هو مفتوح فكذلك لا يمنع وأن كان الباب مسدودا والكوة صغيرة ولا يمكن النفوذ منها أو مشبكة

فمن السئلة عجيبه

وقال شذ بعضهم وقال
 بافساد محاذاة الأمد
 ولا تمسك له

ترك فرض

السابع في المنافع من
 الاقتداء

فان كان لا يشتبه عليه حال الامام بروية وسمع لا يمنع على ما اختاره شمس الاثمة المحلوف في رسم
قال في المحيط وهو الصحيح وكذا اختاره قاضيهان وغيره وان كان المحاطط على خلافه ذكوبان كان
عريضا طويلا وليس فيه ثقب يمنة وان لم يكن بينهما حائط ولكن بينهما او بين المقتد وبني الصف
الذي قد مر بعد فان كان اقل ما يمكن فيه صفه ثم فيه العجلة لا يمنع مطلقا وان كان قد مايقوا
فيه صف فان كان المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنة لان يقوم فيه ثلثة فانهم صف
يحصل به اتصال من ورائهم بمن قد امهم بالاتفاق وكذا الاثنان عندهما خلافا لابي يوسف
فان الاثنان عنده كالثلثة في حصول الاتصال وفي حكم انعقاد جهة الامام معهما وفي حكم جهات
النساء حتى لو قامت امرأة واحدة في صف فانما تقصد صلوة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها
واحد خلفها من الصف الذي يليها بالاتفاق وان كن ثلثة يقصد صلوة واحد عن يمينهن
واحد عن يسارهن وثلثة ثلثة ورائهن الى اخر الصفوف بالاتفاق واما الثلثة فتقصد صلوة
واحد عن يمينها وواحد عن يسارها واثنين ورائهما فقط عندهما كما في الواحدة وعند تقصد صلوة
اثنين اثنين ورائهما الى اخر الصفوف كما في الثلث فالحاصل ان المثني عنده كالجمع في كونه صفا وفي
انعقاد الجمعة خلافا له ما له ان في المثني معنى الاجتماع فيعطى حكم الجمع كما في الوصايا والوارث ولهما ان
الجمع والمثني متغايران صيغته في اللفظ فيتغايران حكما الا ما قام فيه دليل الحاق كما في الوصايا والوارث
ولم يرق فيما نحن فيه فلا يلحق هذا وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا كمسجد بيت المقدس المشتمل
على الساجد الثلاثة وقام المقتد في اقصاه من غير اتصال الصفوف لا يجوز ان يكون المسجد ان كبره
يمنع الفاصل فيه الا في الجامع القديم بخوارزم وجامع القدس الشريف اعلى ما يشتمل على الساجد الثلاثة
الاقصى والصفحة والبيضاء انتهى ولو اقتد على جدار بيته متصلا بالمسجد لا يخفى عليه حال الامام
جاز بخلاف ما لو قام على سطح حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام لكثرة التخلل و
اختلاف الامكنة من كل وجه بخلاف بيت لانهم يتخلل المسجد اذا كان فيه ثقب ولا يشتبه
عليه الحال وباتصال الصفوف صار مع المسجد كقيام واحد وكذا لو صلى في دكان خارج المسجد ان
اتصلت الصفوف جاز والا فلا ولو كان بين الامام والمقتدي في الجامع او غيره نهرا فان كان صغيرا
لا يمنة وان كان كبيرا يمنة واختلفوا في الصغير فقليل ما لا يمكن المثني في بطنه لضيقه وقيل ما يشبه
القوى من غير كلفة وقيل ما لا يكون طريقا مثله في الضيق والصحيح ان لا يمكن فيه سير الزوق فهو
صغير لا يمنة وما يمكن فيه فهو كبير يمنة لكن ذكر في التاقيارخانية عن التنقي للحاكم الشهيد انه انما
يمن في هذه الحالة اذا كان الناس يمرون فيه فان كانوا لا يمرون لا يمنة انتهى ولا يتخللوا عن نظره لانه حينئذ
بمازلة الطريق الذي تمر فيه العجلة وهو مانع مطلقا فينبغي ان يمنة هذا ايضا مطلقا ولا يمكن كونه

اختلاف في الصف

والثامن فيما يتابع
الفتن في الامام

الفتن احد من اصحاب الفتاوى كقاضينان وصاحب الخلاصة وغيرهما ومضى العيد له حكم
المسجد وقد مر حكمه الثامن فيما يتابع الفتنة فيه الامام وما لا يتابع فيه لا يختلف في لزوم المتابعة
في الادكان الفعلية اذ هي موضع الاقتداء والاصل فيه قوله عليه السلام انما جعل الامام يؤتم به
فلا تفتلوا عليه فاذا ركع فاركعوا فاذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد افاستجد
فاستجد وارواه البخاري ومسلم واختلف في المتابعة في الركن القوي هو القراءة فعندنا لا يتابع
فيها بل يسيتم وينصت مطلقا اي سواء السرية او الجهرية ووافقنا ما لا واحد في الجهرية
قال الشافعي تلزم المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خافت الركعة لقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة
لمن لم يقرأ بام القرآن متفق عليه قوله عليه الصلوة والسلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن
فهي خداج مثلما فقيلا لابي هريرة انا نكون وراء الامام قال اقرء بها في نفسك الحديث رواه مسلم
وغیره ولنا قوله عليه السلام اذا صليتم فاقموا صفوفكم وليؤمكم احدكم واذكروا كبروا واذكروا
غير المتصديق عليهم ولا الضالين فقولوا آمين بحسبكم الله فاذا اكبر وركع فكبر واركعوا واركعوا
قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم وزاد مسلم في وايرة واذكروا بها فانصتوا
ولا يلتفت الى تضعيفه في اود وغيره هذه الزيادة بعد صحة طريقها وثقة قسرا وقوله عليه
السلام من صلى خلف امام فقرأه الامام له قراءة فان قيل دفعه ضعيف والصحيح انه مرسل
قلنا ان سلم فالمرسل عندنا وعند الجمهور رجحتم كيف وقد دفعه ابو حنيفة رحمه بسند صحيح
مع احتياطه وتضييفه في الرواية الثانية حتى انه شرط ما لم يشترط غيره ليجوز الرواية وهو
التذكر وعدم الاعتماد على الخط قال محمد بن الحسن في موطأه ثنا ابو حنيفة ثنا ابو الحسن
بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى خلف امام
الحديث وقول من قال ان الحفاظ كالسفنيانين وابي الاوصى شعبة واسرائيل وشريك وابي
خالد الدلاني وجابر وعبد الحميد وزائدة وزهير رواه عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله
بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلوه غيرهم قال احمد بن حنبل في مسنده نا ابا
الازرق ثنا سفيان وشريك عن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال صلى
الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة وهو صحيح على شرط الشيخين و
رواه عبد بن حميد ثنا ابو نعيم ثنا الحسن بن صالح بن ليث بن سليم جابر عن ابي الزبير عن النبي
صلى الله عليه وسلم فذكره واسناده صحيح على شرط مسلم على ان تغرد الثقة بزيادة الرفع كذا للقبول
خصوصا من كان مثل ابي حنيفة كيف قد وافقه سفيان وشريك وابو الزبير واخرج ابن عبد
عن ابي حنيفة في ترجمته وذكر فيه قصته وها اخرج ابو عبد الله الحارثي قال حدثنا ابو محمد بن بكر

بن محمد بن أحمد الصيرفي ثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي ثنا مكي بن إبراهيم عن أبي عبيدة عن
 موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الحارث عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال من صلى خلفه رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهه عن القراءة في الصلوة فلما
 انصرف قبل عليه الرجل وقال انتهى عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فثابرا
 حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلوة والسلام من صلى خلفه الإمام فاقراءة
 الإمام له قراءة وفي رواية لابن حنيفة رحمه الله أن ذلك كان في الظهر والعصر فاومى إليه رجل
 فنهاه فلما انصرف قال انتهى في الحديث وهذا يقتضي أن أصل الحديث هذا إلا أن جابر بن
 محمد الحكم مرة والمجموع آخر ويتضمن رد القراءة خلف الإمام مطلقا لا يخرج تأييد النبي صلى الله عليه وسلم
 في السرية فيعارض ما استدلل به الخصم مما تقدم وحديث علي بن النضر في القراءة ثم قال إن
 كان لابد فالأصح حديث لعلمكم تقرؤون خلف إمامكم قلنا نعم قال لا تفعلوا إلا بفأخرة
 الكتاب فإنه لا صلوة لمن لم يقرأ بفأخرة على الإباحة مطلقا عند التعارض لقوة السند
 فأخرج حديث من كان له إمام أصح وقد عارض بمذاهب الصحابة ففي موطأ مالك عن نافع
 عن ابن عمر قال إذا حكم خلف إمام فحسبه قراءة ولا وإذا صلى وحده فليقرع قال وكان ابن عمر
 لا يقرع خلف الإمام ورواه الدارقطني مرفوعا وقال رفعه ويمن لكن إذا صرح حل على السماع فيؤيد
 رفعه وروى الطحاوي في شرح الآثار ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا عبد الله بن ولبة أخبرني
 حيوة بن شريح عن بكر بن عمرو عن عبيد الله بن مقسم أنه سئل عن عبد الله بن عمر بن زيد بن ثابت
 وجابر بن عبد الله فقالوا لا تقرع خلف الإمام في شيء من الصلوة ورواه محمد بن الحسن بن موطأ
 عن سفيان بن عيينة عن منصور بن أبي وائل قال سأل عبد الله بن مسعود عن
 القراءة خلف الإمام قال انصت فان في الصلوة شغلا ويكفيك قراءة الإمام ورواه داود بن
 قيس القزالي في قال أخبرني بعض ولد سعد بن أبي وقاص أن سعدا قال وددت أن الذي يقرع خلف
 الإمام في فيه حجرة ورواه عبد الرزاق إلا أنه قال في فيه حجر وروى محمد بن يعقوب عن داود بن قيس عن ابن عمر
 أن عمر بن الخطاب قال ليت في فم الذي يقرع خلف الإمام حجرا وأخرج عبد الرزاق وأحمد بن حنبل
 عن حماد بن سلمة بن أبي حمزة قال قالت لابن عباس اقرأ والإمام بين يديه قال لا وروى
 أبي شيبة في مصنفه عن جابر قال لا تقرع خلف الإمام أن جهر ولا أن خافت وأخبره هو وعبد
 من قول علي بن ميمون خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة وطعن النصوح كره أبو حنيفة وأبو يوسف
 قراءة الإمام في السرية أيضا وهي كراهة تحريم كما يفيد قول صاحب الهداية وعندهما يكره لما فيه
 من الوعيد فان أطلق الكراهة يفيد كراهة التحريم سيما إذا استدلل عليها بما فيه وعيد المراد

ما تقدم من قول عمر بن الخطاب سعد بن ابى وقاص علي بن ابى طالب غي الله عنهم وازكاه
 مستحسنه عند محمد فان الاصح قولها لما مر من الادلة وفيما عد القراء من الاذكار يتابع
 اى ياتي به المقتدى كما ياتي به الامام ويتبني على لزوم المتابعة في الاذكار ما ذكر في الخلاصة
 وغيره من الفروع وهي ان المقتد لو رفع يده من الركوع والسجود قبل تسليم المقتد ثلثا فصيح
 ان يتابع الامام لو قام الى الثالثة قبل ان يتم المقتد التشهد فانه يتم ثم يقوم لان التشهد
 واجب وان لم يتم وقام جاز وكذا في القعدة الاخيرة ولو سلم قبل ان يتم المقتد التشهد فانه
 يتم ثم يسلم ولو سلم ولم يتم جاز ولو سلم قبل ان ياتي المقتد بالصلوة والدعوات فانه يتابع
 لانها سنة والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تاخير واجب فان
 عارضها واجبا لا ينبغي ان يفوت ذلك الواجب بل ياتي به ثم يتابع لان الاثنيان به لا يفوت
 المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطع تفوتها بالكلية فكان تاخير احد الواجبين
 مع الاثنيان بهما اولى من ترك احدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة اولى
 من تاخير الواجب وكذا لو تكلم الامام بعد تمام القعدة قبل ان يتم المقتد التشهد يتم
 ويسلم بخلاف ما لو احدث الامام عند في هذه الحالة فانه لا يتم لان الكلام كالسلام في جواز
 بقاء المقتد في التحريم بعد بخلاف الحد العهد فانه لا يبقى في حرمة الصلوة بعد و
 حينئذ فان كان المقتدى قد قد ما يمكن فيه قراءة التشهد صحت صلوة والا فلا
 وتورك في الوتر قبل ان يتم المقتد القنوت يتابعه لان القنوت ليس بمقدور ولا معين اما
 ان كان لم يقرأ شيئا من القنوت فيحتمل ان ينظر ان خاف فبوت الركوع بقراءة شئ منه يركع
 ويتركه ولا يقرأ مقدارا لا يفوت الركوع مع الامام ثم يركع وفي نظم الزندبستى خمسة اشياء
 اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم القنوت وتكبيرات العيدين والقعدة الاولى وسجدة
 التلاوة وسجود السهو وادبعت اشياء اذا فعلها الامام لا يتابعه القوم لو زاد سجد او زاد
 على اقوال الصحابة في تكبيرات العيدين وكان المقتد يسمع التكبير منه بخلاف ما اذا كان
 يسمع من المؤذن لاحتمال ان الغلط منه او زاد على الادب في تكبير الجنازة او قام الى الخامسة
 ساهيا فانه لا يتابع في ذلك ثم في القيام الى الخامسة ان كان قد عد الى الرابعة ينظره المقتد قاعدا
 فان عاد سلم من غير اعادة التشهد وسلم المقتدى معه وان قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتد وحده
 وان كان لم يقعد على الرابعة فان عاد تابعه المقتد وان قيد الخامسة فسدت صلواتهم جميعا
 ولا يفيد المقتدى تشهد وسلاما وحده وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يتركها القوم
 رفع اليدين في التحريمة والثناء مادام الامام في الفاتحة فان شرع في الشؤ لا يفعل المقتد ايضا

لو سلم الامام قبل
 ان يتم المقتدى
 التشهد فانه يتبع
 ثم يسلم

فست اشياء اذا لم
 يفعلها الامام لا
 يفعلها القوم
 اربعة اشياء اذا فعلها
 الامام لا يتابعها القوم

فست اشياء اذا لم
 يفعلها الامام لا
 يتركها القوم

عن محمد بن خلفا لا يبيح سفح وتكبير الركوع والتسجود والتسليم فيها والتسليم وقاية
 التشهد والسلام وتكبير التشريق فلو ترك الإمام شيئا منها لا يترك المقتدر ولا يحصل
 النوع الأول وجوب متابعة الإمام في الواجبات فعلا وكذا تركها كانت فعليا وقوة لا يلزم
 من فعلها المخالفة في الفعل وفي الثاني ان ليس له ان يتابع البدعة والمفسوخ وما لا يتعلق به
 بالصلوة وفي الثالث عدم المتابعة في السنن فعلا فكذا تركها وكذا الواجب القوي الذي لا يلزم من
 فعله المخالفة في واجب فعلي كالشهاد وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبير الاستسبحين
 اذ يلزم من فعلها المخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الإمام بقى ان يقال كان ينبغي ان يتكبر
 العبد في الركوع لانها مشروعة فيه بالاثنيان لها حيث لا يكون مخالفا له في واجب فعلي كما في
 التشهد ويمكن ان يجاب بان تكبير العبدين انما شرعت في الركوع تفضيضا للمتابعة الا ان كان
 قد أتى بها ولا يلزم منه شرعية فيها فيحصل مخالفة بخلاف التشهد فان القصود به لا على
 هذا في تكبيرات الركعة الثانية وما تكبيرات الركعة الاولى ففي الاثنيان لها ترك الاستماع و
 الانصات والله سبحانه اعلم **فصل** في قضاء الفوائت من ترك صلوة لزوم قضاءها
 سواء تركها بعد رفع مسقطا وبغيره بخلاف الاحد فان عنه اذا تركها بعد رفعه لا يلزم
 قضاءها لكونه صادرا من قبله والكراد لا يؤمر بقضاء ما تركه اذا تأخر عند الجمهور ولا يصير مرتبا في
 بالقضاء ويقدمها على صلوة الوقت لان الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت شرط
 عند ناويز قال الفخري والزهرري وربيعة ويحيى الانصاري والليث ومالك واحمد والحاق
 رحمهم الله وقال الشافعي مستحب وهو قول طاووس والحسن وابي ثور لان كل فرض اصل بنفسه
 فلا يكون شرطا لغيره هذا هو الاصل الا ما اخرجوه دليل كالايمان فانه اعظم الاصول وهو شرط لكل
 العبادات ولنا ان الكتاب يجعل في حق اوقات الصلوة مطلقا اداء وقضاء وانما ثبت الاوقات
 بفعله صلى الله عليه وسلم وقوله صلوا كما رايتوني اصلي ولا تشك ان بيان الجمل القيد للفرضية
 يجزئ الواحد مفيد للفرضية ولم يثبت عنه عليه الصلوة والسلام ان يقرأ صلوة على ما قبلها اذ
 ولا قضاء ففي الصحيحين عن جابر انه عليه الصلوة والسلام صلى العصر يعني يوم الخندق بعد ما
 غربت الشمس فصلى المغرب بعد هاو عن ابي جعفر حبيب بن سباع انه عليه السلام صلى المغرب
 الاحمر فلما فرغ قال هل علم احد منكم اني صليت العصر قالوا يا رسول الله ما صليتها فامر المؤمنين
 فاقام فصلى العصر ثم اعاد المغرب واه احمد ذكره ابو الفرج باسناده وقال ابو حفص بن شاذان
 يترجمون انه ذكرها وهو في الصلوة والاما اعادها واخرجه الدارقطني والبيهقي عن اسمعيل بن ابراهيم
 الزيات عن سعيد بن عبد الرحمن الحمصي عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليتم صلاته فاذا فرغ من صلاته فليعد
 التي نسي ثم يلي بعد التي صلاها مع الامام ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا وصح الدارقطني
 وغيره وقهرتهم من نسب الخطأ في دفعه الى سعيد بن عبد الرحمن ومنهم من نسب الى الترجي
 وهذا خارج عن القاعدة المجرم عليها وهي ان زيادة الثقة مقبولة والرفع زيادة وسعيد وثقه
 ابن معين امام المجرم والتعديل وذكره في توثيقه عن جماعة وكذا الترجي قال ابن معين
 وابوداود واحمد باس بركة لا فرق بين من لم يذكر الزيادة ارجح من ذكرها ولا فلا يردان سعيد
 لا يقاوم مالكا ولو كان الترتيب مستحبا لتركه عليه السلام مرة وانما الى تركه مرة ولم ينقل ولا نقل
 ايضا عن احد من الصحابة قولا ولا فعلا وليس هذا كخبر الفاشحة لان ذلك ليس لبيان المحل
 بل هو زيادة على مطلق الكتاب هي بخبر الوالد حد غير جائزة وهذا سقط ما بحثه الشيخ كمال الدين
 بن الهمام وبني عليه ولويته قول الشافعي رحم ولم ادر من تعرض من مرض له نعم كان ينبغي على هذا
 ان لا يسقط الترتيب بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الفوائت الا انه سقط لادلة اخرى
 لما النسيان فلقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها
 فان ذلك وقتها متفق عليه فقد قصر وقتها على وقت التذكر فلا يكون حال النسيان
 وقتها فكان وقتها لما صلاه لعدم الزاحمة فلزم منه سقوط الترتيب ما ضيق الوقت
 فلا إجماع على حرمة تأخير الصلاة عن وقتها قصد ومستند الكتاب والسنة وآيد
 الدليل العقلي فرج على دليل اشتراط الترتيب واما الكثرة فلان الحرج مدفوع بالكتاب
 وعليه الإجماع ايضا واشتراط الترتيب ذاك يستلزمه ايضا وبما افضى الاشتغال
 بالترتيب الى تفويت الوقتية وهو حرام كما مر فسقط اذا تقر هذا فنقول لو صلى فرضا
 ذكر ان عليه فائتة قبله فسد فرضه فسادا موقوفا عند ايحيى فترحم وياتا عندهما
 ومعنى الوقف عنده انه لم يقض الفائتة حتى صلى سنا وهو ذاك الفائتة عاد الكل صحيحا مثاله
 فانه صلاة الفجر فصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني هو ذاك الفائتة في كل
 واحدة منها فانه الخمس فاسدة فسادا موقوفا عنده فان صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقضى الفاء
 صحت الظهر والخمس التي قبلها وان قضى الفائتة قبل ظهر اليوم الثاني ففسد الخمس صحت الظهر
 هذا ما يقال صلاة تصح خمسا وصلاة تفسد خمسا فالتصحيح في ظهر اليوم الثاني اذا دعا قبل الفاء
 والتي تفسده هي الفائتة اذا قضاها قبل ظهر اليوم الثاني هكذا قالوا والذي ينبغي ان اذا دخل
 الظهر من اليوم الثاني عادت الخمس صحيحة لصيرورتها مع الفائتة الاولى ستافوا به بدوا حتى
 ان قضى الفائتة قبل الظهر اليوم الثاني لا تفسد الخمس ايضا وعندهما الخمس فسادا وما يسليهم ذلك

صحيح وان كان ذكر الفائتة لصيرورة الفوائت ستا وجه قولها وهو القياس ان سقوط الترتيب
حكم ولا كثرة علت له وانما ثبت الحكم اذا ثبت العلة في حق ما بعد ها لا في حق نفسها كما ذكرنا
يبيع فسكت يثبت الاذن فيما بعد هذا البيع لافيه وكذا صيرورة الكل مع ما يترك الاكل ثلثا
يحل ما صار به بعد الثالثة لا ما صار به فيها وجه قوله وهو الاستحسان ان السقوط لكثرة وهي قائمة
بالكل ولذا اجمعنا على سقوط الترتيب بين الفوائت نفسها اذا صار ستا لا فيما بعد ها فغلب
وعلى انه لو اعيد الخمس في مسئلتنا بلا ترتيب صح وهذا لان المانع من الجواز قلتهما وقد نال وتوقف
حكم على امرائهم ام لا ليس ببدع كتوقف الزكاة العجلة على تمام النصاب عند حوله لا في الحال فان حال
وهو تمام وقعت فرضا والا فلا وتوقف المغرب في طريق الزدلفة فان اعادة ما قبل الفجر بطلت
فرضيتها والا فلا وصحة صلوة المعد وراذا انقطع العذر بعد ها على معاودة في الوقت
الثاني فان عاد صحت والا فلا وكون الزائد على العادة حيضا على انقطاع عشرة اقل وصحة صلوة
من انقطع دمها دون العادة فاغتسلت وصلت على عدم العود وغير ذلك من المسائل قال الشيخ
كمال الدين بن الهمام ولا يخفى على المتأمل ان التعليل المذكور يوجب صحة مؤديات بمجرد دخول وقت
سادسها التي هي سابعة المتر وكذا لان الكثرة ثبتت ح وهي المسقط من غير توقف على ادائها كما
هو المذكور في التصوير في مسائل الكتيبة انتهى وسياتي ما يؤيد قريبا ان شاء الله تعالى والتذكر
في خلال الصلوة كالتذكر في اولها في الحكم المذكور وان استمر النسيان الى ان سلمت الصلوة
اتفقا لسقوط الترتيب بالنسيان ان بقي من الوقت ما لا يسمع الفائتة والوقية معا بل كان بحيث
لو صلى الفائتة يخرج قبل اتمام الوقية يسقط الترتيب ويقدم الوقية ولو كان الفائتة
اكثر من صلوة والوقت يسمع بعضها مع الوقية دون كلها فلا بد من تقدير ذلك البعض
حتى لو فاتت العشاء والوتر وقد بقي من الوقت ما لا يسمع الا خمس ركعات فلا بد ان يقضى الوتر عند
ايخفيفه ثم يصلي الفجر ثم يقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر انه
لم يصلي الفجر والظهر وقد بقي من الوقت قد ما يسمع ثمان ركعات يقضى الظهر ثم يؤدي العصر
ثم يقضى الفجر بعد الغروب وان بقي قد ما يسمع ست ركعات فقط يقضى الفجر ثم يؤدي العصر ثم
الظهر بعد الغروب فلا بد ان يقضى من الفوائت ما يمكن قضاؤه مع عدم تفويت الوقية فان
امكنه الترتيب فيما بينها ايضا راعاه كما في هذه الصلوة الاخيرة والا فلا كما في اللتين قبلها ثم اعتبر
حقيقة اتساع الوقت لا غلبة الظن فقد ذكر الزاهد في شرح القدر من عليه العشاء فظن
ضيق وقت الفجر وصلاتها وفي وقت سعة يكررها الى ان تطلع الشمس وفرض ما يلي الطلوع وما
قبله نظوع وقيل يشترع في العشاء فان طلعت قبل الفراغ صح فجره والا فلا انتهى هو يدل على ما قلناه

ولو قدم الفائتة عند ضيق الوقت صح لان النهى عن تقديمها ليس لمعنى في عينها بل لما فيه من
تقوية الوقتية ولهذا ينهى عن التطوع والنهى متى لم يكن لمعنى في عينها لا يمنع الجواز كالنهي عن الصلوة
في الارض المغصوبة ثم المراد بتضييق اصل الوقت لا الوقت المستحب عند الحسن بن زياد وهو
رواية عن محمد بن محمد رحم الوقت المستحب حتى لو تذكر في وقت العصر ان عليه قضاء الظهر وعلم انه لو
اشتغل بقضائها تقع العصر الوقت المكروه يسقط الترتيب عندنا وعندنا فيلزم ان يصلي الظهر في
الوقت المستحب وقع العصر في الوقت المكروه عندنا وعندنا يصلي العصر ويؤخر الظهر الى بعد
الغروب ولو بقي من المستحب ما لا يسع الظهر بتمامه سقط الترتيب بالاتفاق لعدم جواز الظهر في
المكروه ولو شرع في العصر والشمس حمراء ذكرنا للظهر ثم غربت وهو فيها اتمها واطعن فيه عيسى بن
ابان فقال بل يقطعها ثم يسيد بالظهر لان ما بعد الغروب وقت مستحب هو ذكرنا للظهر وهو
القياس وجه الاستحسان انه لو قطعها يكون كلها قضاء ولو مضى كان بعضها في الوقت فكان ولو
ثم العبرة لوقت الافتتاح حتى لو اتمت الوقتية اول الوقت وهو ذكرنا للفائتة واطال حتى تضيق وخرج
لم تصح لان شروعه في الوقت سعة مع التذكير لم يقع صحيحا فان جدد الشروع عند التضييق
صح قال الزاهد ي ويراى الترتيب وان يقف رجلي او اداء الوقتية الا مع التخفيف في قصر القراءة و
الافعال يقتصر على اقل ما تجوز به الصلوة انتهى والكثرة المسقط للترتيب صيرورة الفوائت
ستأخر خروج وقت السادسة وعن محمد بن محمد انه اعتبر دخول وقت السادسة لدخول في حد التكرار
بذلك وجه ظاهر رواية وهو الصحيح ان تكرار المؤد إلى الحرج ان يكون عليه ظهرا قضاء
مثلا مع ما بينه ما لا ان يكون عليه ظهرا قضاء وظهرا اداء اذ بالمغايرة في الوصفين والتكرار
والا يحصل بالصلوتين وهذا يؤيد ما ذكره ابن الهمام في مسئلة الخمس اذ بدخول وقت السادسة
يضم الخمس لان دخول وقت السادسة بالنظر الى الخمس هو خروج وقت السادسة بالنظر الى ضم الفا
اليها ودخول وقت السابعة بل وفرض ان الفائتة كانت الفجر ينبغي ان تصح الخمس بخروج وقت
الخامسة وهي الفجر من اليوم الثاني لان السادسة بضم الفائتة الى المؤديات فليتامل ثم الفوائت
فوعان قد يمتد واحدة فالحد يث تسقط الترتيبا قاعدا لكثرة واختلاف في القيمة كن
ترك صلوة شهر ثم ندوم وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوة حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى ذكرنا
للفائتة الحد يث لم يحجزه البعض جعل الماضي من الفوائت كان لم يكن فجزاها عن التهاون وجز
الاكثر ونوعا عليه الفتوى لان القيمة ابطلت الترتيب لكثرة احوالها وبالحديث ازيدت الكثرة فيتأكد
السقوط ولو قضى بعض الفوائت حتى نالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلوة
شهر ثم قضاها حتى بقي اقل من ست ثم صلى الوقتية ذكرنا ما بقي لم يحجز عند هؤلاء ولا العلة هي

الكثرة ولم يتق والاصح انه لا يعود لانه لا يسقط لا يحتمل العود كقليل ماء نجس دخل عليه ماء
 جاز حتى سال فعاد قليلا لم يعد نجسا بخلاف النسيان وضيق الوقت لان الجواز ثم للعجز
 وهنا سقط حقيقة حتى لو تمكن من اداء الفائتة مع الوقتية لا يلزمه الترتيب ايضا كما
 في الكافي لو ترك صلاة يوم وليلة وصلى من الغد مع كل وقتية فائتة فالفواتت كلها صحيحة
 قد منها واخرها واما الوقتيات فان بدى بها فكلها فاسدة وكذا ان آخرها الا العشاء ما فسد
 الكل في التقدير فلا نمتى ادى شيئا منها صارت سادسة الفواتت فاذا قضى تركه بعد ما
 عادت المتركات خمساً ثم لا يزال هكذا واما فساد غير العشاء في التأخير فلا نكلا ما صلى
 فائتة ما دت الفواتت اربعاً ففسدت الوقتية ضرورة واما عدم فساد العشاء فمحمول على ما
 اذا كان جاهلاً لا انه صلاها وعنده ان قد صلى جميع ما عليه فصارت كالناسي فان كان عالماً
 لم يجز العشاء ايضا لا نكلا صلاها وعنده ان عليه اربع صلوات كذا في الكافي ايضا رجل ترك
 صلاة من يوم وليلة ونسيها ولم يقم تحريه على شيء يعيد صلاة يوم وليلة لم يخرج عما
 عليه يتيقن وفي شرح التمهيد لو صلى صلاة من غير تحرجا في الحكم وسقط عنه
 المترك والاول هو المروي عن ابي حنيفة رحمه وهو لا حوط قال الفقير ابو الليث وبه
 نأخذ وان ترك صلوتين من يومين ونسيهما يعيد صلاة يومين للاحتياط كذا رواه
 ابو سليمان عن محمد بن محمد وعلي هذا اذا نسي ثلاث صلوات من ثلثة ايام يعيد صلاة ثلثة
 ايام رواه ابراهيم عن محمد بن زكريا في التاتارخانية ولم يذكر ما زاد وذكره في الكافي قال عمر بن ابي
 عمرو سالت محمد بن ابي نسي السجدة الصلوتية ولم يدرك من اي صلاة هي قال يعيد الخمس
 فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام قال يعيد صلاة خمسة ايام ولو ترك ظهر او عمرا ولا
 يدري الاولي منهما فعند ابي حنيفة يقضى واحد ثم الاخرى ثم يعيد التي قد بها يخرج عما عليه
 يتيقن وعندهما الا يلزمه اعادة التي قد بها السقوط الترتيب بالنسيان فهما الحقان ناسي الترتيبين
 الفائتين بناسي الفائتة وهو الحق بناسي التعيين على ما مر فبين ترك صلاة من الخمس نسي
 صلواتها قال قاضيان والفتوى على قولهما قال ابن الهمام كان لاجل التحفيف على الناس
 والا فذلك لهما لا يترجم على دليله انتهى ويؤيد ما قال في الوقفات ويقول ابي حنيفة رحمه
 نأخذ وذلك لما فيه من الاحتياط ولو ترك المغرب ايضا من يوم آخر قيل لا يسقط الترتيب
 عنده في صل مثل الظهر ثم العصر ثم يعيد الظهر ثم يصلي المغرب ثم يعيد تلك التي
 صلاها قبلها كما صلاها فتصير سبعة ولو ترك العشاء من يوم آخر كذلك يصلي السبع
 على خلاف الترتيب ثم يصلي العشاء ثم يعيد السبع فتكون الجملة خمس عشرة ولو ترك الفجر

لو ترك صلاة يوم وليلة
 وصلى من الغد مع كل وقتية
 فائتة فالغداة كلها
 صحيحة فانها لو كانت
 واما الوقتيات فان
 بها فكلها فاسدة وكذا
 ان آخرها الا العشاء
 اما فساد الكل في التقدير

سن يوم آخر كذا لك يصل النخس عشرة على ذلك الترتيب ثم يصل الفجر ثم يعيد ما صلى
 قبلها على ترتيب فيكون المجموع احداً وثلاثين صلاة هذا على قول بعض وعلى قول البعض لا
 يلزم الترتيب عندك ايضاً فيما زاد على الصلوتين قال في الحقائق وهو الاصح لان عادة ثلث
 صلوات في وقت الوقاية لاجل الترتيب تستقيم اما لاجاب سبع صلوات في وقت واحد
 فلا يستقيم لتضمنه تقويت الوقتية انتهى وقيل مبني الخلاف على ان الكثرة هل تعتبر في
 الفوائت مع ما بينهما من المؤديات ام في الفوائت نفسها فقط فمن اعتبر الاول قال لا يتأتى
 الخلاف فيما زاد على الصلوتين ومن اعتبر الثاني قال يتأتى الخلاف ما لم تضر الفوائت نفسها
 ستا والتحق ان المعتبر هو صيرورة الفوائت نفسها ستا ولا معنى لاعتبار وجود اوقات لا فوائت
 فيها السقوط الترتيب اذا السرى سقوطه بكثرة الفوائت ان لا يؤدي الاشتغال بفعلها على
 الترتيب الى تقويت الوقتية فجرد الاوقات بلا فوائت لا اثر له وانما العلة في عدم الخلاف فيها
 زاد على الصلوتين في المسئلة المذكورة ما ذكره صاحب الحقائق لان الترتيب في اسقطت
 صلواته من الافضاء الى تقويت الوقتية فسقوطه بسبع اولى والطائفة الاخرى لم
 يعتبروا الا لتحقيق فوائت ست وليس بالوجوب ولهذا اقتصر في المنظومة على ذكر الصلوتين
 صبي صلاة العشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر يلزم اعادةها وهي واقعة محمد بن الحسن سألها ابني
 رح فاجابه بذلك فقضاها وفي الخلاصة رجل فاته صلاة في الصحة فرض من صاقتها
 بالتيم والاياء جاز ولا يلزم اعادةها اذا فاتت صلاة ينبغي ان يقضيها في البيت في
 المسجد ستر الذنبه وتقديره شك في صلواته ان صلاها ام لا ان كان في الوقت يصليها
 وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه لان الظاهر من حال المسلم الاداء في الوقت ومن مات
 وعليه صلوات فاوصى بماله عين يعطى لكفارة صلواته يعطى لكل صلاة كالغزاة والوتر كذا
 وكذا الصوم كل يوم و" منقذها من الثلث وان لم يوص بتبع به بعض الورثة جاز وان كانت
 الصلوة كثيرة والخطة قليلة يعطى ثلثة اصوع عن صلوة يوم وليلة مع الوتر مثلاً ثم ينفذها
 الفقير الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل من اراد حق يتويع الصلوة
 ويجوز اعطاء الفقير واحد دفعة بخلاف كفارة اليمين والظهار والافطار ولا عذر ولو نفى
 عن صلواته في مرضه لا يصح كذا في التاتارخانية ومن اراد ان يقضى صلواته صلاها ان كان لاجل
 نقصان دخلها او كراهة فحسن والا فليل يكره وقيل لا يكره لانه احد بالاحتياط لا بعد الفجر
 والعصر لانه نفل ظاهر وهو مكره قصص في صلاة المسافر وفيها الجاهات الاول
 في مدة السفر اعلم ان اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلثة ايام من اقصر ايام السنة بالسير الوسط

في وقت الوقاية لا يلزم الترتيب
 في وقت الوقاية لا يلزم الترتيب

في وقت الوقاية لا يلزم الترتيب

وهو مشى الاقدام والابل في البر واعتدل الريم في البحر وعن ابي يوسف يومان واكثر الثالث
وصح صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفراسخ لكن قال المرغيناني وعامة المشائخ قد رواها
بالفراسخ فقييل احد وعشرون فرسخا وقييل ثمانية عشر فرسخا قال المرغيناني وعليه الفتوى
وقال العتابي في خواصم الفقهاء وهو المختار وقييل خمسة عشر فرسخا واختار صاحب الهداية
الاول لشموله السهل والجبل فانه يعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسطا
ثلاثة ايام وعند الشافعي رح اقلها مرحلتان ستة عشر فرسخا وهو رايه عن مالك وبه قال
احمد لما في البخاري عن ابن عباس وابن عمر انهما كانا يقصران في اربعة يروا استد لوالنا
بما في المسح على الخفين من حديث مسلم عن علي قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة
ايام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم وجه الاستدلال ان اللام في المسافر ليست للعهد
اذ لا معهود فتى للاستغراق فتعم كل مسافر ولو كان السفر الشرعي اقل من ذلك لوجد مسافر
لا يمكنه المسح ثلثة ايام وقد كان كل مسافر يمكنه ذلك واعترضه ابن الهمام بانه قد يقال للزاد
المسافر اذ كان سفره يستوعب ثلثة ايام قال ولا يقال انه احتمال يخالف الظاهر فلا يصار
اليه لا نأقول قد صار اليه فيما اذا بكر المسافر في اليوم الاول ومشى الى وقت الزوال فبلغ المرحلة
وتول وبات فيها ثم في اليوم الثاني كذلك ثم بكر كذلك في اليوم الثالث فبلغ المقصد قبل الزوال
فان هذا مسافر على الصحيح كما ذكره السرخسي رحمه ولا يمكن المسح تمام ثلثة ايام فظهر انه انما يمسح ثلثة
ايام اذا كان سفره ثلثة ايام وهو عين الاحتمال المذكور انتهى وكذا لو نوى ان يسافر ثلثة ايام
ثم اقام او بدا له ان يرجع الى ما خرج منه قبل تمامها فانه يرخص مقدرا مسارا فقط فقد صدق
عليه في ذلك المقصد انه مسافر ومعه هذا لا يمكن شرعا ان يمسح ثلثة ايام والاولى ان يستدل بامارة
هذا الحديث باشارة حديث الصحيحين ان مسافرا مرة ثلثا الاومعاه ذوهجهم وفي لفظ البخاري
ثلثة ايام ان السفر الذي به تتغير الاحكام لكونه مظنة المشقة تقتضي التخفيف هو الثلثة
على ان الاخذ بها هو الاحوط وقد اعتبر الشرع هذا العدد في احكام كثيرة وبما الرخصة المارة
الغربة ومشقة الوحدة وكما لها ان يكون الارحاض عن غير الاهل والنزل في غير الاهل ذلك
في اليوم الثاني اذا كان السفر ثلثة ايام والثلثة اقل الكثير واكثر القليل ولا يجوز التقصير في قليل
السفر فوجب ان يكون اقل الكثير لان اكثر الكثير لا حد له وما روى عن ابن عباس وابن عمر فعل
صحابي وليس بحجة عند الشافعي رحمه على انه قد عارضه فعل صحابي فانما هبنا مذهب
عثمان وابن مسعود وسويد بن غفلة وحذيفة بن اليمان وابي قلابه وشريك بن عبد الله
من الصحابة وبه قال الشعبي والتميمي والثوري والحسن بن حي سعيد بن جبيرة وابن سيرين من

بيان المسافر الذي لا يمسح
للقصر في ثلثة ايام
بما يابن

١٣
١٤
١٥

التابعين وما روي عنه عليه السلام انه قال لا تقصر وا في اقل من اربعة برد من مكة الى عسفان
ضعيف برويه اسمعيل بن عباس هو ضعيف عن عبد الوهاب بن مجاهد وهو اشد ضعفا منه
قال يحيى واحد ليس بشئ وقال الثوري كذاب قال النسائي متروك الحديث فلا يصح الاحتجاج
به **الثاني** فيما يصير به المقيم مسافرا والمسافر مقيما في حكم السفر من فارق بيوت موضع
هو فيه من مسرا وقربتنا والذهاب الى موضع بينه وبين ذلك الموضع المسافر المذكورة
صار مسافرا فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو
كان ثمحلة منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها ولو
جاء وزالعمران من جهة خروج يصير مسافرا اذا لمعتبر جانب خروج وان كانت هناك
قرية متصلة ببعض المصر فلا بد من مجاوزتها على الصحيح وان كانت متصلة بفنائها دون بعض
لا تعتبر مجاوزتها على الصحيح اما فناء المصر فان كان بينه وبين اقل من غلوة وليس بينهما
منزعة تعتبر مجاوزتها ايضا والا فلا والاصل في هذا ما روي انس قال صليت الظهر مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالمدينة اربعة والعشرين ركعة في الحليفة ركعتين متفق عليه فدل ان مجرد
النية لا يصير مسافرا والا يصلي الظهر بالمدينة اربعة ركعتين وما روي البخاري قال خرج على قصر
وهو يرى البيوت بالمدينة فلما رجع قيل هذه الكوفة قال لا حتى ندخلها فدل انه بالخروج
يصير مسافرا وان لم يغلب المصر عن بصره وعنه انه لما خرج الى صفين قال لو جاوزنا هذا
الخص لقصنا فالخص كان اما من جانب خروج رواه البيهقي وكذا لا يصير مسافرا
بالنية حتى لو خرج لطلب آبق او غريم لا يكون مسافرا ولو طاف الدنيا ما لم ينو المسافة
المذكورة وكذا صاحب الجيش اذا طلب عدوه ولا يعلم اين يدركه وفي العود هم مسافرون
ان كان بينهم وبين مقرهم مسافة السفر ثم للمسافر احكام يخالف فيها المقيم
كباحة الفطر في رمضان واستداد مدة المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد
والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلوات فان فرضه في كل منهما ركعتان القصر
لازم عندنا وهو مذاهب عمر وابنه وعلي وابن مسعود وجابر وابن عباس وبه قال الثوري
وحامد بن ابي سليمان وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي والحسن بن يحيى والحسن البصري
وهو رواية عن مالك واحمد قال محي السنة البخوي ومحمد بن ابي اكره اهل العلم وقال الشافعي كل
من القصر والامتنام جائز وبه قال مالك واحمد لان الامتنام عزيمته والقصر رخصة كالفطر في
الصوم ولكنهم يورد حديث عمر بن الخطاب قال صلوة السفر ركعتان وصلوة الضحى ركعتان و
صلوة الفطر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد م وقد خاب

فاجاز العمران من
بينه وخروج

ذكر

فخرج لطلب آبق او غريم
لا يكون مسافرا ولو
طاف الدنيا ما لم ينو
المسافة المذكورة

من افترى رواه النسائي وابن ماجه ^{عليه} في باسناد صحيح قاله النووي وحديث عائشة
 قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السفر وزيد في صلوة الحضر متفق
 عليه وعن حفص بن حاصم صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلى لنا الظهر ركعتين ثم جاء
 رجل وجلس فرأى ناسا قياما فقال ما يصنع هؤلاء فقلت يسبحون فقال لو كنت سبحا
 لاتممت صلوتي صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيد علي ركعتين في السفر وابا بكر وعمر وعثمان
 كذلك متفق عليه لفظ البخاري صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يزيد علي
 ركعتين حتى قبضه الله وعنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمبني ركعتين
 ومع ابي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ومع عثمان ركعتين صدرا من خلافة ثم صلاها
 اربع فيها بعد كما في هذه الرواية لانه صار مقبلا بالجاهل على ملازمة الامام احمد وابوبكر ^{بشيعة}
 وابوعمر بن عبد البر والطحاوي ان عثمان صلى بمبني اربع ركعات فانكر الناس عليه فقال
 ايها الناس اني تاهلت بمكة منذ قدمت واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول من تاهل فبطل فليصل صلوة المقيم والاثار في ذلك كثيرة وهي تدل على ان الفرض
 ركعتان وان الاتمام منكر ولو كان جائز الفعل عليه الصلوة والسلام مرة تعليم الجواز
 كما في الصيام فان قيل قال انس كنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نسافر متا الصائم
 ومنا الفطر ومنا يومنا من يقصر وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كل ذلك
 يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم صام وافطر وقصر الصلوة واتم قلنا في طريقه ما زيد
 لنهي وطلمة بن عمر قال ابن عبد البر لا يحتملها وقال ابو الفرج وابن الجوزي المعروف
 الصائم ومنا الفطر والزيادة من قول زيد الغني ولم يصح الاتمام احد من اصحاب الكتب الستة
 ولا من غيرهم سواء الدارقطني وتعصبه لمذهب الشافعي معروفة كما صح الجوزي بالاسم
 فلا اقيم عليه اعترف انه غير صحيح كذا ذكره السروجي في شرح الهداية وليس المراد من
 قوله واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة هذا القصر
 لان هذا القصر غير مقيد بالخوف اجما عايل المراد قصر هيئة افعالها وقت الخوف والا
 لما ترك النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه العزيمة دائما وعن يعلى بن امية وقت لعمر بن الخطاب
 انما قال الله تعالى اذا تقصروا من الصلوة ان خفتم فقد امن الناس قال عمر حتى الله منه عيب
 مما عجبته منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
 صدقة رواه مسلم واصحاب السنن الاربعة والتصدق بما لا يحتمل القليل من لا تلزم طاعة
 اسقاط محض لا يقبل الرد كالعفو عن القصاص فمن تلزم طاعته وهو الحاكم بما يريد ولان لا يقبل

الرد ويكون اسقاطا محصا وقد علم من هذا القصر عند ناعزيمة وقد يطلق البعض عليه اسم
 الرخصة ومواده انه رخصة اسقاط ولا فرق بينها وبين العزيمة في المعنى ولهذا يكون الامتثال
 عند ناحتي روى عن ابى حنيفة رحمه الله انه قال من اتم الصلوة فقد ساء وخالف السنة وان اتم
 فاقبل في السنة قد رآه الشاهد اجزأته والاخرين نافلة له ويصير مسيئا لا خيرا للسلام
 ولكونه بنى النفل على تحريمه الفرض ان كان ذلك جائزا عندنا وان لم يقع في الثانية
 بطل فرضه لا القعود على الثانية فرض لا نه آخر صلوة كما في الفجر والجمعة ولو ترك القراءة
 في احد الاوليين بطلت لذلك ثم لا يزال المسافر على السفر حتى يدخل وطنه او يقيم إقامة
 خمسة عشر يوما بموضع واحد من مصر او قرية غير وطنه فعلم بهذا انه يصير مقيما بدخول
 وطنه وان لم يبق الإقامة وأما في غير وطنه فلا يصير مقيما الا بنسبة الأمة واقل الإقامة عند خمسة
 عشر يوما وعند مالك والشافعي يوم اربعة ايام وهو رواية عن احمد يوم وعشرة وعشرة
 اثنان وعشرون صلوة وجعله في المعنى هو المذهب استدلال مالك والشافعي بما رواه ابنه عليه
 السلام اذن للمهاجر في الإقامة ثلاثة ليال لما عسى ان يكون له حاجة ولا حاجة فيه كما لا يخفى
 وأما أحمد بن حنبل عليه الصلوة والسلام قصر احد وعشرين صلوة حين دخل مكة الى ان
 خرج الى منى وهو حجة على من قد المدة باقل من ذلك لا على من قد بالكثرة مسكوت عنه ولنا
 ما اخرج الطحاوي عن ابن عمر بن عباس قال اذا قدمت بلد وانت مسافر وفي نفسك ان
 تقم خمسة عشر يوما فأكمل الصلوة وان كنت لا تدري متى تقعن فاقصرها وقال أحمد
 في كتابه الاثار ثنا ابو حنيفة ثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال اذا كنت
 مسافرا فوطنت نفسك على إقامة خمسة عشر يوما فاقم الصلوة وان كنت لا تدري متى
 تقعن فاقصر والا تثر في مثل هذا كالحذر اذا دخل للراي في التقديرات الشرعية والموقوف
 فيه كالمرفوع نعم لنا به لان منبت لزيادة سكنت عنهما ما استدلو به ولم ينافوا فلو نوى اقل
 من خمسة عشر يوما لا يزل حكم السفر كذا ان نوى خمسة عشر يوما لكن بموضعين
 لا يصير مقيما الا ان نوى ان يكون يتوقف في احدهما وان كان يقول هذا اخرج او بعد
 هذا اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا وهو مذهب الجمهور ولو بقي سنين
 وليس لذلك نهاية ابد وقال الشافعي يقصر الى ثمانية عشر يوما ثم يتم وفي قول الى
 سبعة عشر يوما ثم يتم لما روى ابو داود ان النبي عليه السلام اقام على حرمه وهو اذن
 ثمانية عشر يوما يقصر الصلوة وروى انه عليه السلام اقام سبعة عشر يوما يقصر
 عام الفم قال ابن عباس ونحن نقصر سبعة عشر يوما وان زناهمنا والا اول ضعيف والثاني

عن يوم

صحيح واضح منه انه عليه السلام اقام بها تسعة عشر يوما وان اقمنا اكثر اقمنا رواه البخاري قلنا ليس فعله عليه السلام ما يدل على نفى القصر في الزيادة كما لا يخفى كيف وقد روى ابو داود ايضا والبيهقي باسناد صحيح انه قام بتبوك عشرين يوما يقصر واختيار ابن عباس المذكور قد عارضه اختيار غيره من الصحابة ومن بعدهم قال الترمذي اجمعوا اهل العلم على ان المسافر يقصر ما لم يجمع اقامته ومثله قال ابن المنذر وعن عمر قال صلى صلاة المسافر ما لم يجمع مكثا واما الصحابة برامهم تسعة اشهر يقصرون وروى البيهقي في المعجم باسناد صحيح ان ابن عمر قال اربع علينا الثلج ونحن باذريجان ستة اشهر في غزاة فكننا نصل ركعتين وفيه انه كان مع غيره من الصحابة يفعلون ذلك واختيار اكثر الصحابة راجح على اختيار ابن عباس وحده وفي الغياثية المسافر اذا دخل مصر وهو على غير اقامة حتى حصل غزاة لا يصير مقيما وان لم يبق الاقامة انتهى ولا تصح نية الاقامة من العسكر في دار الحرب لانهم بين ان يهزموا او يهزموا فيقرروا وحالهم هذه مبطله عزيمتهم لتردها في الاقامة ولا بد في تحقق النية من الجزم ولو كانت الشكوك لهم لان احتمال وصول المدد له ووجود مكيدة من القليل يهزم بها الكثير قائم وذلك يمنع الجزم وعن ابى يوسف رح انكنا في المدينة في البيوت تصوم منهم وان كانوا في الخيام لا تصوم وهذا بخلاف من دخل اليهم بامان حيث تصوم نية الاقامة منه بالاتفاق وكذا لا تصوم نية الاقامة في الصحراء الا من اهل الاخصبية حتى لو حاصر العسكر عدوا في الصحراء من دار الاسلام ونوا الاقامة لا تصوم لما تقدم واما اهل الاخصبية فتصوم منهم نية الاقامة فيها لانها لهم بمنزلة القرى حتى لو نزلوا في موضع ونزوها وعندهم من الماء والكلام ما يكفيهم مدتها صاروا مقيمين ولو ارتحلوا عنه ونوا الى ما كان موضع بينه وبينه مسافة السفر صاروا مسافرين والافلاكي كافر اذا اسلم في دار الحرب لم يتعرضوا له فهو على اقامته لعدم ما يزيلها ولو خاف فقر منهم يريد سفر ثلاثة ايام لم تعتبر نية هكذا وقع في الخلاصة وفتاوى قاضيان ولعل المراد تعتبر نية الاقامة بعد ذلك والافقد ذكر السروجي عن الذخيرة ان الاسير اذا نقلت من العدو وفوطن نفسه على اقامة نصف شهر في غارا ونحوه قصر لانه محارب للعدو وكذا اسلم فهدب منهم وطلبوه ليقتلوه فخرج هاربا مسيرة السفر انتهى فهذا يدل على انه يقصر وكذا صرح بان يقصر في السا قارخانية بعلامة المحيط فتعين حمل تلك العبارة على ما قلنا ولا يصح غير ذلك ثم للمعتبر في السفر والاقامة نية الاصل دون التبع كالخليفة والامير مع الجند والزوج مع زوجته والمولى مع عبده والمستاجر مع اجيره والاستاذ مع تلميذه وفي القنية نية السفر والاقامة الى الزوج ان استوفت مهرها يعني العجل

اجمع
لم يبق في نية الاقامة
في دار الحرب الا ان
يصل الى دار الاسلام
او يهزموا او يهزموا
فيقرروا وحالهم هذه
مبطله عزيمتهم لتردها
في الاقامة ولا بد في
تحقق النية من الجزم
ولو كانت الشكوك لهم
لان احتمال وصول المدد
له ووجود مكيدة من
القليل يهزم بها
الكثير قائم وذلك
يمنع الجزم وعن ابى
يوسف رح انكنا في
المدينة في البيوت
تصوم منهم

فان اسير اذا انقلبت من
العدو فوطن نفسه على
اقامة نصف شهر في
غارا ونحوه قصر

والأفاليها وكذا الجند ان كان يترقب من الأمير والأفلا انتهى والأوجه الثابتة مطلقا فافها
 اذا خرجت معر إلى السفر لم يبق لها ان تختلف عنه وكذا الجند اذا كان رزقه من بيت المال
 وقد مره السلطان بالخروج مع الأمير فهو تابع له نعم ذكر في الذخيرة ان المتطوع بالجهاد
 لا يكون تبعاً للوالي وهو ظاهر وكذا قاعدة الاعلى اذا كان باجر فهو تابع له كغيره من الاجراء
 والأفلا وكوجمل رجل رجلا ظلم ولا يدري للجمول أين يذهب به ذكر الحاكم الشهيد في المنتقى
 انه يتم الصلوة حتى يسير ثلثا ثم يقصر ويتبغى ان يكون اذا ساله فلم يجبه وذكوه في
 المنتقى ايضا ان المسلم اذا سره العدو وان كان مقصداً ثلثة ايام قصر وان لم يعلم ساله فان لم
 يجز وكان العدو ومقيما اتم وان كان مسافرا قصر ويتبغى ان يكون هذا اذا تحقق انه مسافر
 ولا يكون كن اخذه الظالم لا يقصر الا بعد السفر ثلثا وكذا ينبغي ان يكون حكم كل تابع يسأل
 متيسوعه فان اخبره عن مجبهه ولا يحل بالأصل الذي كان عليه من اقامة او سفر حتى يتحقق
 خلافه وقيل اذا كان سفره محققا ولم يعلم من متبوعه نية الاقامة عند دخول مصر او قرية
 يلزمه الا تمام وعلى الأصل الذي ذكرناه لا يلزمه وهو الأصح لان المتيقن لا يزول بالشك وتعد
 للمسؤل بسبب من الأسباب بمنزلة المسؤل مع عدم الاخبار والمديون ان حبسه غريما كان
 معسرا يقصر لانه ينو الاقامة وكذا ان كان موسرا وعزم ان يقضيه او لم يعزم شيئا فاما ان
 عزم ان لا يقضيه فانه يتم لانه بمنزلة الاقامة كذا في المحيط وذكر في الذخيرة عن ابن سماعة
 عن ابي يوسف انه ان كان معسرا يتم وكذا ان كان موسرا الا يوطن نفسه على ادائه والعبد
 بين شريكين احدهما مسافر والاخر مقيم ان غيبا في خدمة اتمه في نوبة المقيم وقصر في نوبة
 الآخر وان لم يتهايا فرض عليه ان يقعد على رأس الركعتين ويتم احتياطا لانه مسافر من
 وجهه مقيم من وجهه وعلى هذا لا يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقا فليعلم هذا وقد فهم من
 التمثيل بالخليفة في اول مسئلة التبع ان الخليفة والسلطان كغيره في انه اذا نوى السفر
 يصير مسافرا ويقصر فقليل هذا اذا لم يكن في ولايته اما اذا طاف في ولايته والأصح انه لما فرغ
 لما تقدم من فعل النبي صلعم والخلفاء الراشدين انهم قصر واحين سافروا من المدينة
 مكة وغير ذلك وورد من قال اذا طاف في ولايته لا يقصر هو ما صرح به حافظ الدين البرازي
 في فتاويه انه اذا خرج لتفحص احوال الرعية وقصد الرجوع متى حصل مقصوده ولم يقصد ميسرة
 سفره حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة سفره لا اعتبار بمن علق بان جميع الولايات بمنزلة مصر
 لان هذا التعليل في مقابلة النص مع عدم الرواية عن احد من الائمة الثلاثة فلا يسم كآخرهم قاصدا
 مدة السفر فاسلم في اثناء الطريق وقد بقي بينه وبين مقصده اقل من ثلثة ايام لا يقصر وكذا الصبي

فصل رجل رجل
 لا يدري الجمل ان يذهب

اذا خرج مع ابيه فبلغ في اثناء الطريق وقد بقي الى مقصد اقل من ثلثة ايام كذا قال ابو بكر
 بن الفضل وقال غيره من المشائخ الجواب كذا في الصبي اما الكافر فيقصركان نية الكافر للسفر
 بخلاف نية الصبي قال في الحلاصة هو المختار وقيل يقصران والحائض اذا طهرت وقد بقي بينها
 وبين مقصد ها اقل من ثلثة ايام تتم الصلوة هو الصحيح ذكره في الظهيرية **الثالث** في اعتبار حال
 الصلوة في التغير وما يبتنى عليه من اقتداء المسافر بالمقيم وعكسه اعلم ان الصلوة مادام وقتها
 باقيا في قابلية للتغير من صفة الى صفة بتغير حال العبد ما لم تؤد فاذا خرج تقرر في الذمة على
 ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله وللتعبد في ذلك آخر الوقت عندنا بحيث لا يبقى منه قد رما
 يسمع قوله الله اكبر وعند زفر قد رما يسمع فيه اداء الصلوة والدليل من الجانبين عرف في الاصول
 ثم اعلم ان صلوة المسافر تتغير من الركعتين الى الاربع مادام في الوقت بنية الاقامة كذا في التغير
 بالاعتداء بالمقيم ان تم الاقتداء اذا عرفت هذا فتقول اذا اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت
 صح وزهر الاقام لما قلنا انفا وان اقتدى به خارج الوقت لا يصح لان الصلوة تقرر في
 زمن ركعتين فلا تتغير بالاعتداء بالمقيم كما لا تتغير بنية الاقامة فيلزم اقتداء المقرض
 بالمتفضل في حق القعدة على راس الركعتين بخلاف ما لو اقتدى به في الوقت ثم خرج الوقت
 قبل تمامها لا نه حين اقتد صار فرضه اربعاً للتبعية مع قبول الصلوة للتغير فصار
 كالقيم في حق تلك الصلوة وصلوة المقيم لا تصير ركعتين بخروج الوقت وكذا لو دام خلق الاما
 حتى خرج الوقت او سبق له الحد بعد اقتداءه فاشتغل بالوضوء فخرج الوقت واختار البناء فانه
 يتم اربعاً لان خروج الوقت لا يغيرها بعد ما صارت اربعاً بالاعتداء اما لو افسد صلوة بعد
 اقتدى بالمقيم في الوقت فانه يصلي ركعتين لزم الالاقتداء بخلاف ما لو اقتد متفلاً بالغير
 المقيم حيث يصلي اربعاً لو افسد لانه تتم التزم صاوة الامام وهذا لم يقصد اسقاط فرضه غير
 انه تغير ضرورة المتابعة وقد زالت ولو اقتدى المقيم بالمسافر صح سواء كان في الوقت او خارجه
 لعدم المانع فاذا صلى المسافر ركعتين بسلم ويقوم المقيم فيتم صلوة بتغير قراءة في الاصح وقيل
 يتم بقراءة لانه منفرد ولذا يجب عليه سجود السهو ولو سلمها وجب الاصح انه بالنظر الى كونه مقتدياً
 تحريمية حيث ادرك اول صلوة الامام تكرر القراءة محرمياً وبالنظر الى كونه غير معتد به فعلا
 وقد سقط عنه فرض القراءة فتستحب له القراءة واذا دار فعل بين كونه مستحباً او حراماً رجحت
 المحرمية بخلاف مسبوق فانه ادرك قراءة نافلة وكوفرض ان امامه لم يكن قرأ في الاوليين فانه
 قرء في الآخرين ملحق بالاوليين ويخلو الشفع الثاني عن القراءة فلم يدرك بالنظر ليرة قراءة
 اصلاً اذ ذلك قد دارت قراءة بين ان تكره محرمياً بالنظر الى التحريم او تكون كسناً بالنظر الى الفعل

في وقتي القيم بالسافر
 على الامام السافر
 ركعتين ويسلم ويقوم
 المقيم فيتم صلوة بتغير
 قراءة وقيل بالركعة

فالأحياط هو الاثنان بالفرض اذ يلزم من تركه الفساد ولا يلزم من فعله المكروه ويستحب
 للمسافر اذا سلم ان يقول لهم اتموا صلواتكم فان اقوم سفر لاحتمال ان يكون خلفه من يعرف
 حاله ولا يتيسر له الاجتماع به بسبيله فيحكم بفساد صلوة نفسه بناء على ظن ان امامه مقيم فسد
 صلواته بسلاصته على ركعتين وهذا جهل ما في فتاوى اذ اقتدوا بامام لا يدرك مسافره وهو مقيم لا
 يصح لان العلم بحال الامام شرط الاداء بحجة انتهى لانه شرط في الابتداء لما في المبسوط جل صلي بالبقاء
 الظهور ركعتين في قوته ويتم لا يدرون مسافره هو او مقيم فصلواتهم فاسد سواء كانوا مقيمين
 ام مسافرين لان الظاهر من حال من في موضع الاقامة انه مقيم والبناء على الظاهر واجبة بيقين
 خلافة فان سالوه فاخبرهم انه مسافر جازت صلواتهم انتهى وروى ابو داود والترمذي عن عثمان
 بن حصين قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين
 يقول يا اهل مكة صلوا اربعاً فان اقوم سفر صححة الترمذي ولو اقام المقتد المقيم قبل سلام الامام
 فنوى الامام الاقامة قبل تقيد ما قام اليه بالسجدة لزمه الرفض ومتابعة الامام فلو لم يفعل
 فسد صلواته لانه ما لم يسجد لم يستحكم خروجه عن صلوة الامام قبل سلام الامام وقد بقي
 على الامام ركعتان بنيت ما وجب عليه الاقتداء فيها فاذا انقضى فسد بخلافه ولو تبعد تقيد
 بالسجدة فانه قد استحكم انفراده حتى لو رفض وتابع تفسد صلواته لاقتدائه في موضع الانفراد
 ويتبنى على ما ذكرنا في اول هذا البحث ان من فاتة صلوة وهو مقيم قضاها اربعاً مقيماً او مسافراً
 ومن فاتة صلوة في السفر قضاها ركعتين مسافراً او مقيماً ومن صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج
 الى السفر في وقت ثم دخل وقت العصر فصلاها وهو مسافر ثم تدكر شيئاً في منزله فرجع اليه في يوم
 وقت العصر ثم خرج الوقت ثم ظهر انه صلى الظهر والعصر بغير طهارة لزمه قضاء الظهر ركعتين و
 العصر اربعاً بناء على ما ذكرنا ان الصلوة قابلة للتغير ما بقي الوقت مالم تؤد وان المعتبر آخر الوقت
 وقد كان في آخر وقت الظهر مسافراً ولم تكن اديت وفي آخر وقت العصر مقيماً حيث رجع الى
 منزله فتقرر ان الظهر ركعتين والعصر اربعاً الرابع في الوطن قالوا الاوطان ثلثة وطن اصلي و
 وطن اقامة ووطن سفر فالاصلي هو بلد الانسان او موضع تاهل به ومن قصده التعيش به لا
 الارتمال عنه اما لو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتاهل به فليس ذلك وطنه وفي
 المبسوط هو الذي نشأ فيه او توطن فيه او تاهل فيه فقله او توطن فيه يتناول ما عزم القرافي
 عدم الارتمال وان لم يتاهل فعلى هذا لو عزم من له ابوان في بلد على القرار فيه ترك الوطن الذي
 كان قبله ليكون وطنه ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الاقامة به فقل لا يصير مقيماً وقيل يصير مقيماً
 وهو لا وجه لما من حديث عثمان ولو كان له اهل ببلد تين فاتيها ما دخلها صار مقيماً وان اقامت

اذا اقتدنا بالامام
 يبدى مسافره هو
 او مقيم

صلاة
 الاقامة

زوجة في أحد كحما وبقي له فيها دور وعقاد قليل لا تبقى وطنه اذ المعتبر الاهل والدار والكلهم
 ببلدة واستقرت سكنى له وليس له فيها دور وقل تبقى ووطن الإقامة ما ينوي فيه الإقامة
 خمسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن مؤلدا ولا له به اهل ويسمى وطن السكني ايضا والمحققون
 على عدم اعتباره ولذلك لم يذكره صاحب الهداية لأنه فيه يوصف السفر فهو كالقارة ثم الأصلي
 ينتقض بمثله حتى لو كان له وطن أصلي فانتقل عنه واستوطن غيره خرج عن كونه وطنه حتى
 لو دخله بعد ذلك لا يلزمه الاهتمام ما لم ينو الإقامة لما مر من أنه عليه السلام وأصحابه المهاجرون
 قصر بإمكانهم مع انما كانت وطنهم الأصلي لكونهم استوطنوا المدينة فقلت وطينة مكة ولا ينتقض
 بوطن الإقامة ولا بالسفر لأن الشيء لا ينتقض بما هو دور وأما وطن الإقامة فينتقض بوطن
 إقامة آخر وان لم يكن بينهما مسافة وكذا ينتقض بالسفر وان لم يطرأ عليه في وطن إقامة آخر فضعف
 وطنيته ثم السفر ليس بشرط لثبوت الوطن الأصلي بالإجماع وكذا الثبوت بطن الإقامة في
 ظاهر الرواية وعن محمد أنه شرط لثبوت وطن الإقامة أن يتقدم سفره يكون بينه وبين أصل
 اليه منه مدة سفر حتى لو خرج من مصره لا قصد السفر فوصل إلى قرية ونوى إقامة خمسة
 عشر يوما بها لا يصير تلك وطن إقامة له وان كان بينهما مدة سفر لعدم تقدم السفر وكذا لو
 قصد السفر فقليل ان يسير مدة ثم أقام بقرية خمسة عشر يوما لا يصير وطن إقامة له وعلى ظاهر
 الرواية تصير تلك القرية وطن إقامة له في صورتين الخامسة في مسائل متفرقة يخص
 للمسافر ترك السنن على قول البعض قال الفضلي لا يرخص في المستحق اتمه لا قصر
 في السنن وتكلموا في الأفضل قيل الترك ترخصا وقيل الفعل تقر به أو قال الهند واني الفعل أفضل
 حالة النزول والترك في حالة السيروا انتهى وهذا هو العدل اذ لم تكن مشقة حالة النزول
 وقد تقدم عن ابن عمر لو كنت مسجلا لمت وقال هشام رأيت حمدا كثيرا لا يتطوع في السفر
 قبل الظهر ولا بعد ها ولا يدع ركعتي الفجر والمغرب وما رأيت يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء
 كذا في شرح الهداية للسروجي المعاصي والطبيع في سفره في الرخص سواء عند ناوية قال
 الأوزاعي والثوري وداود والمزني وبعض المالكية وقالت الثلثة ليس للعاصي بسفره
 كالأبق او في سفره كقاطع الطريق ان يترخص بالرخص المشروعة للمسافر لانه لا يتم فلا ينالها
 المستحق للتعم وقياسا على عدم جواز صلوة الخوف للبعاءة وقاطع الطريق بالإجماع قلنا قياسا
 مقابلة النصوص من الكتاب والسنة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعد من أيام
 الآخرة اذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة الآية وان كنتم مرضى او على
 سفر الآية وقال عليه السلام يمسح المقيم يوما ويلا ويسافر ثلثة أيام ولا فصل في هذه النصوص

قال هشام رأيت حمدا
 كثيرا لا يتطوع في السفر
 قبل الظهر ولا بعد ها

ومسافر على ان الله تعالى لم يمنع نعمة من عباده في الدنيا المعصية لهم والالما باباح النكاح لهم
والبيع والشراء وغير ذلك من العقود الشرعية التي شرعيتها من نعمة ولا يقال ذلك للضرورة
كما كل الميتة ونحوها لا نقول ان يقتصر على قدر الضرورة ولا يباح الزائد كما كل الميتة ولا
فائل به والقياس على عدم جواز صلوة الخوف للبعاء وقطاع الطريق غير صحيح لان المعصية
في حقهم في نفس الصلوة اذ قصدتم بها حارة الله ورسوله والمعصية فيما نحن فيه
فيما تعلقت به الصلوة ونحوها من الرخص لا في عينها فصار كالصلوة عند التطوع مع الصلوة
في الثوب المخصوص كالزنى في حق ثبوت النسب مع الوطئ في الحيض فليتامل ولا يجوز الجمع
عندنا بين صلاتين في وقت واحد سوى الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة هو
قول ابن مسعود وسعد بن ابى وقاص وابن عمر والنخعي وابن سيرين ومكحول وجابر بن زيد
وعمر بن دينار ورواه ابن القاسم عن مالك وقال الشافعي واحمد رحم ومالك في المشهور
عنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت واحد بعد السفر والمطر
تاخير بان يؤخر الاولى الى وقت الثانية فيصليهما فيه وتقبلها بان يقدم الثانية الى وقت الاولى
فيصليهما فيه اما التأخير فلم فيه احاديث يعارضها ما في صحيح مسلم من قوله عليه السلام
ليس في النوم تفریط انما تفریط في القيظة بان تؤخر صلوة في وقت اخرى وهو محرم وتلك مبيحة
والحرم يرجع على المبيحة عند المعارضه على ان الجمع على صحة دليل على الجمع في وقت واحد
بل كلها محتملة للجمع من حيث الفعل باداء الاولى في آخر وقتها والثانية في اول وقتها واما
ما روى يحيى عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء
بعد ما يغيب الشفق ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير جمع
بينهما فقال الامام ابو جعفر الطحاوي لم يذكر ذلك احد من اصحاب نافع غيره لا عبد الله ولا
مالك ولا اللبث على انه يجوز ان يراد انه صلى العشاء التي يحصل بها الجمع بعد ما غاب الشفق
مع صلوة للمغرب في آخر وقتها ويبدل عليه رواية اسامة بن زيد قال خبرني نافع ان ابن
عمر جد به السير حتى كان غيبوبة الشفق جمع بينهما ما قال في طريق آخر حتى اذا كان في آخر
الشفق نزل وصلى المغرب ثم العشاء وقد توارى ثما قبل علينا فقال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يفعل هكذا اذا عجل به امر في طريق آخر حتى كاد الشفق ان يغيب نزل فصلى المغرب وغاب
الشفق وصلى العشاء وقال هكذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جد بنا السير للتقديم
فليس لهم حديث صرح فيه الا ما روي في رواية بن سعيد عن الليث عن سعد عن يزيد بن ابى
حبيب عن ابى الطفيل عامر بن واثله عن معاذ بن جبل انه صلى السلام كان في غزوة تبوك

ولا يجوز الجمع عندنا
بين صلاتين في وقت واحد

من صحيح مسلم
الكتاب ١٢

إذا دخل قبل زيف الشمس آخر الظهر إلى العصر فيصليهما جميعا وإذا دخل بعد زيف الشمس
صلى الظهر والعصر ثم صار وكان إذا دخل قبل المغرب حتى يصليهما مع العشاء وإذا
دخل بعد المغرب عجل العشاء فصلاهما مع المغرب قال أبيه في هذا حديث محفوظ صحيح هكذا
قال لكن قال الترمذي تفرد به قتيبة بن سعيد وهو غريب وقال الحاكم في علوم الحديث هذا شاذ
الأسناد والماتن وأئمة الحديث إنما سمعوه نخبيا من أسناده ومنه قال فطرنا فإذا الحديث موضوع
وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون قال الحاكم بسند إلى البخاري قال قلت لقتيبة مع من كتبت
سنن الليث حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل قال كتبت مع خالد المدايني قال البخاري كان
خالد يدخل الأوطى على الشيوخ وقال الحاكم ولم يجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية
ولا وجدنا هذا الماتن بهذا السياق عن أحد من أصحاب أبي الطفيل ولا عند أحد مما روى عن معاذ
بن جبل وخالد مذكور الحديث انتهى وعن أبي داود قال ليس في تقديم الوقت حديث ثبت
ذكره في الكتاب هذا الحديث ذكره أبو داود والترمذي في الصحيح فيه ما خرجاه في الصحيحين
أنه عليه السلام إذا دخل بعد ما تزيف الشمس صلى الظهر ثم ركع في سجدة بطلان صلواته جفت
عليه الأمانة من كون الوقت شرطا أو سببا لا يجوز تقديم الصلوة عليه بمثل حديث شاذ هذا
مع ما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال والذي لا دغيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلوة قط إلا لوقتها الاصلوتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء
بجمع وإنما يصح بمثل حديث الجمع بعرفة والمزدلفة لكونه في غاية الصحة والشهرة وأما الجمع في الطر
فاستدلوا فيه بحديث مسلم عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب
والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في المطر ولكن رد ظنه هذا بما أخرجه مسلم
وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد عن ابن عباس قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد بذلك قال إن لا تحريم امتهم ولم يقتل
أحد منهم بظاهرة فتعين الحل على الجمع فعلا كما قلنا واضطرارهم أيضا اليه وإلى تقدير بعيد
لا دليل عليه وهو قول بعضهم المراد ولا مطر كثيرا ومستدام أو مطر ينزل عليه بل كان مستظلا
لسقف وليس لهم حديث يصرح بأنه عليه السلام جمع بين الصلوتين في وقت واحد
لأجل المطر فليت شعري أي ضرورة دعت إلى هذا التقدير السجدة الذي يحجر كل طبع سليم
والله الهادي إلى الصراط المستقيم فصل في صلوة الجمعة أعلم أن صلوة الجمعة فرض عين على
كل من استكمل شرائط وجوبها دل على فرضيتها الكتاب هو قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع
فانه أمر وهو باطلا فقتضى الوجوب والنهي عما كان مباحا فيقتضى حرمة والسنة وهي كثيرة منها

آخر المغرب

عن أبي داود قال ليس
في تقديم الوقت حديث
يثبت

في غير ذلك

قوله عليه السلام لقد همتان امر جلا يصلي بالناس ثم ارق على حال يتخلفون عن
الجمعة بيوطم رواه مسلم واحمد رحم وقوله عليه الصلوة والسلام لينتهين اقوام عن ودعهم
الجمعات وليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه البخاري ومسلم والنسائي
واحمد وقوله عليه الصلوة والسلام من ترك ثلث جمع لها وفاطمة الله على قلبه رواه الخمسة
وقوله عليه الصلوة والسلام رواه الجماعة واجب على كل محتمل رواه النسائي باسناد صحيح على
شرط مسلم وغير ذلك من الاحاديث فيا تبعضها ايضا انشاء الله تعالى واجماع الامة على فضيلتها
عينا حكاها ابن المنذر وغيره حتى قال ابو بكر بن العربي يطلب على فضيلة الجمعة دليل فان الاجماع
من اعظم الادلة اذ اتفقت هذه فاعلم ان ههنا اجماعا الاول في بيان شرائط الجمعة اعلم ان الجمعة
شروطها للوجوب ائدة على شروط سائر الصلوات من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة
من الحيض والنفساء وشروط الاداء ائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها
كما ذكرنا شروط الوجوب فستروها الذكورة فلا تجب على المرأة ملادة وى طارق بن شهاب
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجمعة حق واجب على كل مسلم الا اربعة عبد مملوك او امرأة او صبي او مريض
ابوداود والثاني الاقامة فلا تجب على مسافر لقوله عليه السلام الجمعة واجبة الا على صبي ومملوك
او مسافر رواه البيهقي وعليه اجماع الائمة الاربعة وجهود العلماء خلافا لظاهرية الثالث الحرية
فلا تجب على العبد لما مر من الحديث وعليه اجماع ايضا وفي الفتاوى للموتوان يمنعه عبد عن الجمعة
والجماعات والعبدان ولو اذن المولى لعبد في الجمعة ذكر في المنيعة تجب عليه وذكر المروغيناني
انه يتخير وفيها اذا حضر باب الجامع لحفظ الدابة خلافا للاحكام فيصلي اذا لم يحل بالخط والكتابة
تجبر عليه وكذا معتق البعض ولا تجب على العبد لما ذون في التجارة ولا على العبد الذي يؤد
الضريبة وقال الشيخ ابو حفص الكبير المستاجر ان يمنعه الاجير عن حضور الجمعة وقال على
الدقاق وليس له ذلك لكن يسقط عنه من الاجرة قد راشتغاله ان كان بعيدا وان كان
قريبا لا يسقط عنه شيء وان قال الاجير حظ ربع الاجرة بمقابلة اشتغاله بالصلوة لم يكن
له ذلك الرابع الصحة اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا كان لا يقدر على الذهاب
الى الجامع او يقدر الا انه يخاف ان يزيد مرضه ويبطى برءه بسببه لما مر في الحديث والشيخ الكبير
الضعيف عن السعي كالمريض الخامس سلامة العينين فلا تجب على الاعمى وان وجد قائدا
عند الجنيقة رحمه وعندهما ان وجد قائدا تجب عليه السادس سلامة الرجلين فلا تجب على
المقعد ومقطوع الرجلين وان وجد من يحمله بالانفاق والفرق لما بين وبين الاعمى ان الاعمى
قادر على السعي عند وجود القائد والمقعد والضعيف رحمه قاصرون القدرة بالغير لا تعد قدوة

فان كان يمنعه عن
الجمعة والجماعات
والعبدان

فان قال الاجير
ربع الاجرة بمقابلة
اشتغاله بالصلوة
لم يكن له ذلك

على ما هو هو التحقيق والمريض ان وجد مساعدا قيل هو على الخلاف كما لم يقل لا يجب عليه
 بالاتفاق كالمقعد والاولى ان لم تقصره الحركة فكذا لا على ان تقصره فكذا المقعد والمريض كالمريض
 ان بقي المريض صائعا بذاها به على الاصح فالقريب على هذا الوجه من جملة الاعذار التي
 تقيم عدم التوجه الى الجمع والجماعات وكذا الخوف من ظالم ومخو و المطر والثلج والوحل و
 نحوها وانما اختصت الجمعية بهذه الشروط لعدم تاديها في اى مكان كان واختصاصها
 بمكان وصفر يحصل بها الحرج كالمشقة بسبب العجز والضعف في المريض ومخو وتسبب فوة
 مصلحة نفسه ومولاه في حق المسافر والعبد والحرج مد فوج رحمة من الله ولطف فاقبل على هؤلاء
 ولذلك وكفاهم اداء الظهر ولو حضروا وصلوا الجمعية اجزئهم ولم يلزمهم الظهر لا نسقط
 الوجوب عنهم للرفق بهم فاذا تحملوا المشقة وقعت فرصنا واجزئتهم كحج الفقير واما شروط
 الاداء فستة ايضا الشرط الاول المصروف فناءه فلا تجوز في القرى عندنا وهو من ذهب
 على بن ابي طالب حديثه وعطاء والحسن بن ابي الحسن والنخعي ومجاهد وابن سيرين والثوري
 وسحنون خلا فاللائمة الثلاثة لما روى ابن ابي شيبة عن علي رضي الله عنه قال لا جمعة
 ولا تشريق ولا صلوة فطر ولا اضحى الا في مصر جامع او مدنية عظيمة وصحة ابن خزم في الحلي
 وروى مرفوعا وهو ضعيف لكن الموقوف في مثل هذا كالمرفوع لانه من شروط العبادة
 وهي من احكام الوضوء ولا مدخل للوائى فيها واما ما روى ابن عباس ان اول جمعة جمعت
 بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بجواثا قرية في البحرين فلانها في المدينة
 اطلاق الصدراة اول اسم القرية اذ القرية يقال في عرفهم وهو لغة القرآن واضرب لهم
 مثلا اصحاب القرية اى انطاكبة وقالوا لولا انزل هذا القرآن على رجل من القرينين عظيم
 اى مكة والطائف وفي الصحاح جواثا حصن بالبحرين فهى مصر على ما ياتي في تفسيره وما
 روى عبد الرحمن بن كعب عن بيبه كعب بن مالك انه قال اول من جمع بنا في حرتنا بيباضه
 اسد بن ذرارة وكان كعب كلما سمع النداء نوح على اسعد لذلك قال قلت كم كنتم قال اربعين
 فكنا تسعة مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ذكر اليه بقى وكثير من اهل العلم فلا يلزم حجة
 كان قبل ان تفرض الجمعة وبغده علمه عليه الصلوة والسلام على ما روى في القصص انهم قالوا ليه يوم
 يجتمعون فيه كل سبعة ايام وللنصارى يوم فلنجعل يوما يجتمع فيه تذكروا الله تعالى ونصلي فقالوا يوم
 السبت لليهود ويوم الاحد للنصارى فاجعلوه يوم العروبة فاجتمعوا الى مسجدهم فصلى لهم وذكر
 هم وسهم ويوم الجمعة ثم انزل الله تعالى فيه بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولو
 لم ينزل في تلك الحيرة من افنية المدينة لم يثبت على المعارضة والقاطع للشغبان قوله تعالى

فاسعوا الى ذكر الله ليس على الطلاق اتفاقا اذ لا يجوز في البراري جماعة فم قدر والقرية و
 نحن قدرنا المصرو هو اولى لمحدث على سيما ولا معارض له اذ لم ينقل عن الصحابة انهم حين
 فتحوا البلاد اشتغلوا بنصب المنابر والجمع في الامصار ثم اختلفوا في تفسير المصراختلاف
 كثيرا والفصل في ذلك ان مكة والمدينة مصران تقام بهما الجمعية من زمرة عليه الصلوة والسلام
 الى اليوم فكل موضع كان مثل احدهما فهو مصر فكل تفسير لا يصدق على احد منهما غير معتبر
 حتى التعريف الذي اختاره جماعة من المتأخرين كصاحب المختار والوقاية وغيرها وهو
 ما لواجتمع اهله في كبر مساجد لا يسعهم فانه منقوص بهما اذ كل منهما يسع اهله وزيادة
 ولم يعلم ان مكة والمدينة في زمن النبي عليه السلام والصحابة كبرهما هي لان ولا ان مسجد هما
 كان اصغر مما هو الآن فلا يعتبر هذا التعريف بالاولى لا يعتبر تعريفهما يعيس فيه كل محترف
 بجوفته او يوجد فيه كل محترف فان هو وقسطنطينية من اعظم امصار الاسلام في زماننا و
 مع هذا في كل منهما حرف لا توجد في الاخرى فضلا عن مكة والمدينة والحمد للصحيح ما
 اختاره صاحب الهداية الذي له امير وقاض بنفذ الاحكام وقيم الحد ودوتزييف
 صدر الشريعة له عند اعتذاره عن صاحب الوقاية حيث اختار الحد المتقدم ذكره لظهور
 التواني في احكام الشرع سيما في اقامة الحد ود في الامصار تعريف بان المراد القدرة
 على اقامة الحد ود على ما صرح به في تحفة الفقهاء عن ابي حنيفة رحمه الله بل ذلك كبيرة
 فيها سكك واسواق ولها رساتيق وفيها دال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بحشمته
 وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من الحوادث وهذا هو الاصح انتهى الا
 ان صاحب الهداية ترك ذكر السكك والوساتيق بناء على الغالب اذ الغالب الامير والقاضي
 شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحد ود لا يكون الا في بلد كذلك فالخاسل
 ان اصح الحد ود ما ذكره في التحفة لصدقه على مكة والمدينة وانها هما الاصل في
 اعتبار المصرية وفي الفتاوى الغياثية لوصلي الجمعة بئبنا المسجد ولم يبنوا وهو قول
 ابي قاسم الصفار وهذا اقرب الاقارب الى الصواب انتهى هو ليس بعيد عما قبله والمسجد
 الجامع ليس بشرط ولهذا اجمعوا على جوازها بالمصلي في فناء المصرو وهو ما نقل
 بالمصرو معد المصالح من رفض الخيل وجمع العساكر والمناضلة ودفن الموتى وصلوة
 الجنائز ونحو ذلك لان له حكم المصرو باعتبار حاجته اهله اليه وقدره محمد رحمه الله بالغلوة
 وقال قاضيان والاعتماد على ما روى عن ابي حنيفة رحمه الله كل موضع بلغت ابنته ابنته منى فيفتي
 وقاضى يقيم الحد ود وينفذ الاحكام فهو مصر جامع وفي لرغبة اني ان هذا ظاهر الرواية و

فاسعوا الى ذكر الله ليس على الطلاق اتفاقا اذ لا يجوز في البراري جماعة فم قدر والقرية و

و في غير مسجد جامع والقبرية كبرية طه قري وفيها دال وقاضى يقيم الحد ود وينفذ الاحكام فهو مصر جامع وفي لرغبة اني ان هذا ظاهر الرواية و

يقرب من تعريف صاحب التحفة وعن محمد بن رحان كل موضع مقرة الامام فهو مصر حتى انه لو بعث
الى قرية نائبا لاقامة الحدود والقصاص تصير مصر فاذا عزله تلحق بالقرى ووجه ذلك
ما صرح به كان لعثمان بن عبد اسود امير له على الري يقضى خلفه ابودر وعشرة من الصحابة الجمعة و
غيرها ذكره ابن خزم في المحلى ويقون اقامتها بمضى ايام الموسم اذا كان الامير الحجازا وكان الخليفة صا
عند ايجيفة وابى يوسف رحمه خلافا للمحمد بن ولايتها تصير اذا كان لها سككا ويصير لها بال
اسواق بخلاف عرفات لانها لا ابنتها وبخلاف صاذا لم يكن الامير الموسم اى امير الحجاز لم
يفوض اليه اقامة الجمع ولا يصلى العبد بها بالاتفاق لالعدم القصير لكن للاشتغال فيه بامور الحج
الرحى الذبح والحلق وطواف الافاضة وغيرها فيقع الحرج بصلواتها على هذا ينبغي ان تقطع الجمعة
عن اهل مكة اذا خرجوا الى الحج واتفق ان العبد يوم الجمعة للحج المذكور ثم اقامة الجمعة في موضعين او
اكثر من مصر واحد في جوامع الفقهاء عن ايجيفة رحمه روايتان والاظهر عنه عدم جوازها في موضعين
الا ان يكون بينهما مظهر فاصل فيكون كل جانب كصلاة ان اقامة الجمعة من اعلام الدين فلا يجوز
تقليدها وفي اقامتها باكثر من موضعين تقليدها ولها ان الشرط المصر الجامع وهو موجود
كل طريق ولان في المحصر موضع او موضعين حرجا في المدن الكبيرة وهو مدفوع وقد يكون
فيه قيم الفتنة كان بين اهل مصر اختلافا بحيث تشور الفتنة باجتماعهم وقد مرنا بتسكينها
ثم على قول ابو يوسف رحمه لو تعددت فالجمعة لمن سبق واختلفوا قال بعضهم يعتبر السبق
بالفراغ والصحيح انه بالافتتاح فان صلوا معا واشتبه الامر فسدت صلوة الكل وذكر في لتفريد و
الافضل هو الجامع الواحد وذلك للخروج من الخلاف والخروج عن الهدى بيقين وعن هذا
وعن الاختلاف في المصر قالوا في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة ينبغي ان يصلى اربع ركعات
وينوى بها الظهر حتى لو لم تقع الجمعة موقعها يخرج عن عهدة فرض الوقت بيقين كذا في
الكافي قال في فتاوى الحجة هذا في القرى الكبيرة وآما البلاد فلا شك في الجواز ولا تعاد الفرية
قال والاحتياط في القرى ان يصلى السنة اربعاً ثم الجمعة ثم ينوى سنة الجمعة اربعاً ثم يصلى
الظهر ثم ركعتين سنة الوقت هذا هو الصحيح المختار فان صحت الجمعة فقد ادى سنتها على
وجهها والا فقد صلى الظهر مع سنة قال وقول الناس يصلى الظهر بنية الظهر او بنية القرى بصلوة
على ليس لاصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصباء انتهى وهذا الذي
قاله من حيث كون الموضع مصرا وآما من حيث جواز التعدد وعدمه فالاولى هو الاحتياط
لان الخلاف فيه قوى اذ الجمعة جامعة للجماعات ولم تكن في زمن السلف تصلى الا في موضع واحد
من المصر وكون الصحيح جواز التعدد للضرورة للفتوى لا يمنع شرعية الاحتياط للفتوى

فان اقامة الجمعة في
موضعين او اكثر
من مصر واحد

فريق

فان تعددت الجمعة
لو تعددت في سبق
فان الجمعة لمن سبق
على قول ابو يوسف

فان تعددت في القرى
ان يصلى السنة اربعاً
ثم الجمعة ثم ينوى
سنة الجمعة اربعاً

وذكر في فتاوى هو ينبغي ان يقرأ الفاتحة والسورة التي تصلى بعد الجمعة بين الظهر
 وديارنا فان وقع فرضا فقرأة السورة لا تصح وان وقع نفلا فقرأة السورة واجبة انتهى والاحسن
 في النية ان ينوي آخر ظهر ادركت وقتها ولم يسقط عني بعد حتى ان صحت الجمعة وكان عليه
 ظهر يسقط عنه والا فتقل ومن كان مقيما في اطراف مصر ليس بينه وبين مصر فرجة من الزمان
 والمراعى فالجمعة عليه ان كان يسمع النداء والغلو والميل والاميال ليس بشي كذا في الفقيه
 ابو جعفر عن ابي حنيفة وابي يوسف وهو اختيار شمس الائمة الحلواني كذا في فتاوى قاضي خان
 دخل القرو والمصريوم الجمعة فان تولى المكث الى وقتها تلزم ولو تولى الخروج بعد دخول وقتها
 تلزمه وقال الفقيه ابو الميثم تلزمه كذا في الخلاصة ولم يذ كر قاضي خان الا عدم لزومها اذا نوى
 الخروج في يومه قبل الوقت او بعد كما اختاره الفقيه فعلم انه المختار عنده لانه اذا نوى قامة ذلك
 اليوم في مصر التحق باهله بخلاف ما اذا لم ينو الشرط الثاني في كون الامام فيها
 السلطان او من اذن له السلطان لقوله عليه الصلوة والسلام فمن تركها وله امام عادل او
 جائر فلا يجمع الله شمله ولا يبارك له في امر الحديث واما بن ماجه وغيره فقد شرط عليه الصلوة
 والسلام الامام وهو السلطان لا الحاق الوعيد بتركها وقال الحسن بن ابي الحسن البصري رابع
 السلطان فذكر منها الجمعة وقال جيب بن ابي ثابت لا تكون الجمعة الا بامير وهو قوامها
 ايضا وقال ابن المنذر مضت السنة ان الذي يقيم الجمعة السلطان او من بها امر فاذا لم يكن
 ذلك فصلوا الظهر ولا نهى اتقام بجمع عظيم اذ هي جامعة للجماعة المتفرقة في الساجد في غيرها
 وقد تقع المنازعة في التقدم والتقديم وفي التعجيل والتأخير فلا بد من له الولاية العامة
 والكلمة الفاضلة حسب المنازعة المفضية الى العداوة والفتنة والى تقويت الجمعة غالبا وعلى
 هذا كان السلف من الصحابة ومن بعدهم حتى ان عليا رضى الله عنه اتما جمع ايام محاصرة
 عثمان بامر ولوقد العبد عمل ناحية فصل بهم الجمعة جاز لما من حديث عثمان المتغلغل
 لا منشور له اذا كانت سيرته في الرعية سيرة الامراء يجوز له اقامتها لان بذلك تثبت السلطنة
 فيحقق الشرط وليس للقاضي ان يصلى ثم اذ لم يؤمر به صريحا او دلالة وكذا صاحب الشرطة
 وعن ابي يوسف ان لصاحب الشرطة ان يصلى دون القاضي فان مات وفي مصر فصل
 بهم خليفة قبل اتيان وال اخر صرح وكذا لو صلى القاضي او صاحب الشرطة فان لم يكن احد
 من هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فصل بهم جاز ومع وجود احد منهم لا يجوز الا باذنه
 للضرورة هناك وهناك ولومات الخليفة وله امرء وولاية على اشياء من امور العامة
 كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يعزلوا

والاحسن في النية ان ينوي آخر ظهر ادركت وقتها

ان دخل القرو والمصريوم الجمعة فان تولى المكث الى وقتها تلزم ولو تولى الخروج بعد دخول وقتها تلزمه

فان لم يكن احد من هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فصل بهم جاز

ولو شرع المأمور بها فيها ثم حضر آخر مكانه مضى عليها ولو حضر قبل شروعه المرأة إذا كانت
سلطانة يجوز أمرها بإقامتها لإقامتها والمأمور بالجمعة أن يستخلف غيره وإن لم يؤذن له
في الاستخلاف بخلاف القاضي حيث لا يملك الاستخلاف وإن لم يؤذن له فيه لأن في أن الجمعية
موقته تفوت بتأخيرها فالأمر بإقامتها مع العلم بأن المأمور بعرضه من الأعراض المؤدية
إلى التقويت أمر بالاستخلاف ولا لغيره بخلاف القاضي لأن القضاء غير موقت قال شراح
الهداية في كتاب أدب القاضي إنما يجوز الاستخلاف في الجمعة بشرط أن يكون المستخلف قد سمع
الخطبة أما إذا لم يكن سماعها فلا لأنها من شرائط اقتسام الجمعة بخلاف ما لو سبق الحدث فاستخلف
من لم يشهد الخطبة لأن الخطبة شرط وليس بمقتضى الخطبة شرط الاقتسام وقد وجد في حق
الأصل بخلاف المستعير فإن لم ير يعذر أنه يملك النافع لنفسه فكان له الحكم والقاضي
إنما أذن له ليحل غيره وهذا إما قالوا من قام مقام غيره لا يكون إقامة غيره مقام
نفسه ومن قام مقام نفسه كان له إقامة غيره مقام نفسه فقام بعض الفضلاء من هذا
أن الاستخلاف إنما يجوز في الصلوة بعد الشروع حتى قال في بعض مصنفاته إن الاستخلاف
لا يجوز للخطبة أصلاً ولا للصلوة ابتداء بل بعد ما حدث الإمام إذا كان ما ذونا من
السلطان للاستخلاف اعتماداً منه على التقييد المذكور وعلى القاعدة المذكورة وأنت خير من
الاطلاقم وقرهم المذكورين الماذون في الجمعة وبين القاضي يفيد إطلاق الاستخلاف في الخطبة
والصلوة فآية ما في الباب أنه إذا خطب وأراد استخلاف الصلوة لا يجوز أن يستخلف من لم يشهد
الخطبة إلا إذا كان بعد الشروع وسبق الحدث وأما القاعدة المذكورة فنقول بموجبها ولا نسلم
أن الماذون في الجمعة قام مقام غيره لا غيره بل لنفسه بخلاف القاضي ذلك لأن القاضي إنما قام
مقام السلطان لأجل الرعية خاصة ولأن لا يجوز حكمه لنفسه بل ولأن هو بمنزلة نفسه من لا
تقبل شهادته له وأما المأمور بالجمعة فإنه ما قام مقام السلطان لأجل الناس فقط بل لأجل
نفسه أيضاً فإن الصلوة المأمور بإقامتها ليست مخصوصة بغيره بل هي له أيضاً فقد قام
فيها مقام غيره لنفسه ولغيره إلا أن الغير تابع له ونفسه أصل في ذلك لقيامه فكان من القسم
الثاني وهو من قام مقام غيره لنفسه فجاز له الاستخلاف كما في المستعير وعلى هذا عمل الأئمة
من غير تكثير فليتأمل والأذن في الخطبة أذن في الصلوة بالعكس ففي الواضحات أحدث الإمام
وقال لو أحداً خطب ولا تضل بهم أجزاءهم أن يخطب ويصلي بهم الشرط الثالث الوقت
وحيث كان شرط السائر الصلوات إلا أن الجمعة تقتصر بانها لا تصح لأغيره بخلاف سائر
الصلوات فإنها تصح بعد أيضاً ووقتاً وقته الظاهر لما في البخاري عن أنس كان عليه السلام

فقط بل غيره ونفسه

يصل الجمعة حين تميل الشمس في مسلم عن سلمة بن الأكوع كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس الحديث وهو المتوارى من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا وهو قول جمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ولا يجوز قبل الزوال إلا في قول أحمد بن حنبل وليس له مقسك لأحد من حديث مسلم عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل الجمعة ثم ذهب إلى جالسا فترى بها حين تزول الشمس قال اليه في يعني النواحي ولا دليل فيه إذ غايته الأخبار بان الصلوة والرواح كان حين الزوال لأن الصلوة قبله فإن قيل قوله حين الزوال لا يسم هذه الجملة قلنا المراد ما يدل على الزوال لا حقيقة فإنها لا تسم إلا راحة أيضا كونه أيضا لطيفا جادا ولا تقسم بعد دخول وقت العصر خلافا لما لا يحملا أن وقت الظهر والعصر منتهى واحد وكنا أن شرعية ما على خلاف القياس لسقوط الركعتين مع الإقامة في رأي فيها جميع الخصوصيات التي ورد الشرع بها ولم يرد قط أنه عليه الصلوة والسلام صلا بعد دخول وقت العصر وكذا من بعده إلى يومنا فلا يجوز من ولو خرج الوقت وهو فيها يلزم استيناف الظاهر ولا يبينه عليها عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لا يفتلها ما كبرت وشروطا والخلاف بيننا فان عنده يجوز بناء أحد الفرعين على الآخر وعندنا لا يجوز على ما تقدم في الإقامة فانهم الشرط الرابع الخطبة وعليه الجمهور خلافا للإمامية فانهم يجوزون أداءها بلا خطبة وقد شذوا فان لم يروا عليه السلام أو أحدا من الخلفاء الراشدين فمن بعدهم صلاها بغيرها ونها في جملة الخصوصيات التي لم يروا إسقاط الركعتين إلا مع مراعاتها فكانت شرطها وشرط الخطبة كونه في الوقت لا تقسم قبله لأنه من جملة الخصوصيات المفيدة بها فلو بحضرة الجماعة فإن خطب وحده ثم حضرة الجماعة فليس لهم لا يجوز للتواتر المذكورة لقوله تعالى فاسعوا إلى الله وهو يشتمل الخطبة والصلوة فكأن الصلوة لا تجوز بدون الجماعة على ما يأتي إن شاء الله تعالى فكذا الخطبة وذلك لأن الآية وإن دلت على وجوب السعي بعبادتها فقد دلت على توقف ذلك على كون انتهاء السعي السند إلى الجمع اليد بإشارتها ولا يشترط لصحتها كونه مسموقا لهم بل يكفي حضورهم حتى لو بعدوا عنه أو فاموا أو كلوا صا جزأت والظاهر أنه يشترط كونها جهر بحيث يسمعها من كان عنده إذا لم يكن مانعا وركنها مطلق ذكر الله تعالى بنيتها عند الحقيقة رحمه الله وعندها ذكر طويل يسمى خطبة وتوجيهها كونهام القياس ستر القوة وسنتها كونهما خطبتين يجنستا بينهما ما يشتمل كل منهما على الحمد والتشهد والصلوة على النبي م والأولى على تلاوة آية وفي الوعد أيضا والثانية على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات مع الوعد وهذه كلها من النص عند الشافعي رحمه الله لما أنها من جملة الخصوصيات التي لم ينقل إسقاط الركعتين إلا معها فكانت كاصل الخطبة قلنا ذلك فيما لا يلزم منه لزيادة على النص بخبر الواحد وفي افتراض هذه الأشياء وذلك لأن الثابت بطريق التواتر والشهرة إنما هو مطلق الخطبة في الوقت ولم يثبت أن كل فرد من أفراد خطبة عليه السلام كان مشتملا على جميع ذلك لا يستلزم اسم الخطبة

فإن قيل أحاديث قبل
جوز الجمعة قبل
الزوال

ففي رواية الخطبة
في كونهما وسنتها

قلا دليل على اقترانه فكان واجبا او سنة وكثرة تركه فان قيل من المعلوم يقينا انه عليه الصلوة والسلام
 لم يخطب قط بدون ستروطهارة قلنا نعم ولكن يكون ذلك دأبه وعادة ترواديه ولا دليل على انه
 انما فعله لخصوص الخطبة ولا يقال الخطبة قائمة مقام الركعتين فيشترط لهما ما يشترط لهما الا اننا
 نقول لا نسلم والا لما يلزم الاستدبار فيها ونقطعها الكلام الحمد على ان مسلما روى انكعب بن عجرة
 دخل المسجد يوم الجمعة وعبد الرحمن بن الحكم يخطب قاعدا فقال انظر والى هذا الحديث يخطب قاعدا
 والله تعالى يقول واذا راوا تجارة او طورا نفقوا اليها وتركوا ما هم عليه ولم يحكم هو ولا غيره
 الصحابة الموجودين اذ ذاك بفساد الصلوة وانما انكر عليه لتركه السنة وذكر ابو عمر بن عبد البر في هذا
 واهل العراق وسائر فقهاء الامصار الا الشافعي رحمه ان الجلوس بينهما سنة ولا شيء على من تركه ولا يثبت
 وعمره ان الشرط هو الخطبة وهي انما تطلق على كل طويل واقله قد روي في التثنية وما دون ذلك لا يثبت
 في العترة ولا في اللغة ولا في حنيفة قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل بين كون ذكر الطويل وقصيرا
 فكان الشرط المذكور بالاعم بالقطعي غير ان المأثور عنه عليه الصلوة والسلام اختيارا احدا لغيره من اعني الذي
 السمي خطبة والمواظبة عليه فكان ذلك واجبا او سنة لا ان الشرط الذي لا يميز غيره اذ لا يكون بياننا
 لعدم الاجمال في لفظ المذكور وذكر في المبسوط والحيط وملحق البحار وشرح البحار لابن بطال وشرح مسلم
 الدين الخالطي والثوريون ان عثمان بن عفان روى اول جمعة ولي الخلافة سعد بن عبد الله فقال الحمد لله فاقم
 عليه فقال ان ابا بكر وعمر كانا يعدان لهذا المقام مقالا وانكم الى امام فعال اخرج منكم الى امام قولا وسيا
 الخطب بعد واستغفر الله لي ولكم ونزل وصلي ولم ينكر عليه احد فكان اجماعا منهم على الاكتفاء بهذا
 القدروا ان الطول المسمى خطبة في العرف ليس بشرط فكان الشرط مطلق الذي كرفلوقال الحمد لله وسبحان
 الله ولا اله الا الله او نحو ذلك اجزاء لكن لا بد من كون ذلك على قصد الخطبة فلو عطس فجد لا يجزئ
 عن الخطبة ويكره للخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا كما في الاذان والاقامة بل اولى ولو خطب
 ففقر من كان حاضرا او جاء آخرون فصل فيهم اجرام لان خطيب القوم حصون وصلوا والقوم حصون
 لو خطب ثم ذهب فتوضأ في منزله ثم جاء فصل في تجوز ولو نعتك فيه او جامع فاعتسل استقبال الخطبة
 ذكره في الواقع ومنية المفتي لان ليس من عمل الصلوة وفي الرغيبنا في لو رجع الى منزله فتعد اجزاء
 ولو خطب وهو جنب فذهب فاعتسل استقبال ذكر هذا كله السروجي في شرح الهداية والله اعلم
الشرط الخامس الجماعة على شرطيتها الاجماع من غير مخالفة وانما اختلفوا في اقل
 عدد هم فعند ابي حنيفة وعمر بن الخطاب ثلثة رجال مكلفين سواء الامام وعند ابي يوسف في ثلثة
 سواء الامام وعند الشافعي هم اربعون رجلا احرار اقيمين لا يطعنون صيفا ولا شتاء ولا طعن جماعة وهو
 ظاهر هذا عند مالك رحمه من يقرى بقرية ولم يجد عددا وركبوا من الجبلين ثلثين

الجلوس بينهما سنة
 ولا شيء على من تركه

لما روي أبو محمد الأسدي رسالة إذا اجتمع ثلثون بيتا ليأمر وأرجل يصلي بهم الجمعة والجواب ان
 الأسدي مجهول فلم يحتم به وللشافعي ما روي في بحث المصنوع حديث سعد بن ذرارة وانهم كانوا
 ولا حجة فيه ولا دلالة فيه على انهم لو كانوا اقل لما جمعوا وما روي عن جابر وصنت السنة ان في كل ثلثة
 اماما وفي كل اربعين فما فوق ذلك جمعة فقال في شرح المهدب بضعيف واه اليه في غير باسناد ضعيف
 قال البيهقي وهو حديث لا يحتم بمثله انتهى ولا يبي يوسف ان منى الجماعة متحقق في الاثنين وكون
 الجمعة أقله ثلثة لا يمس ما نحن فيه اذ الشرط جماعة هي ليس مدلول صيغة الجمع بل ما فيه معنى الاجتماع
 بلفظ الاثنين في ذلك وبما ان الشرط جماعة هي مدلول صيغة الجمع لقوله تعالى فاسعوا فانهم
 طلب الحصون متعلقا بلفظ الجمع وهو الواو والى ذكر يستلزم ذكر اخر ان الشرط ان يكون مع الامام
 هو معنى لفظ الجمع الذي هو جمعهم ويشترط كونهم رجالا عقلاء فلا تنقذ بالنساء والصبيان ولا
 يشترط كونهم احرارا مقيمين بل تنقذ بالعبد والسايرين وتصح امامتهم فيها ايضا وكذا الرضى
 ونحوهم من العذرين خلافا لفرع فانه لا تصح امامته عن لا يجب عليه الجمعة فيها عندنا لسقوطها
 عنهم قلنا ان عدم الوجوب ليس مانعا فيهم بل للتحقيق عليهم كما تقدم فاذا تركوا الترخص فهم كغيرهم فيجوز
 امامتهم كما يجوز امامة غيرهم ويشترط بقاءهم الى السجدة الاولى عند ايجافهم فلو نفرقوا قبلها
 او انفضوا يستقبل من بقي الظاهر وعندهم ايشترط بقاءهم الى التسمية فلو نفرقوا بعد هاتين من بقي
 من الجمعة وعندهم ايشترط بقاءهم الى قيامها بالقعود قد لتشهد فلو نفرقوا قبل ذلك يتناقض من بقي الظاهر
 لان الجماعة شرط فلا بد من دوامه كالوقت ولما انما شرط الانعقاد فلا يشترط دوامها كالخطبة و
 ابو حنيفة روي يقول نعم هي شرط الانعقاد لكن انعقاد الصلوة وتحقيق تمامه موقوف على وجوب تمام اركان لان
 دخول الشيء في الوجود بدخول جميع اركانه فاما يسجد فيها لا يسمى صلوة ولذا لا يحنث بها الوطء لا يصلي فكان
 ذهاب الجماعة قبل السجود كذا هم قبل التكبير من جهة انه عدم الجماعة قبل تحقق معنى الصلوة بخلاف الخطبة
 لانها تنافي الصلوة فلا يشترط دوامها الى تحقق الصلوة ولا عبارة بقاء النوان والصبيان لانها
 لا تنعقد بهم ابتداء فكذلك بقاء العبد وغيرهم من سائرهم لا يجب عليه ما تقدم الشرط
السادس الاذن العام حتى لو ان السلطان والامير اغلقوا باب قصره وصلى فيه بحشمه لا يجوز
 جمعة وان فتحه واذن للناس بالدخول جازت سواء دخلوا او لا وذلك لما مر غير مرة انها شرعت
 بخصوصية لا تجوز بدونها والاذن العام والاداء على سبيل الشهرة من جملة تلك الخصوصية فلا يجوز
 بدونه **البحث الثاني** في صفاتها يستحب التكرار اليها الحديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 افعل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكما نما قرب بدتة ومن راح في الساعة الثانية فكما نما قرب بقرة
 ومن راح في الساعة الثالثة فكما نما قرب كبشا اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكما نما قرب جاجرة ومن راح

اذا غلق

الساعة الخامسة فكانا قريب بيضنة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون ان ذكر ربه انما
الابن ماجة قيل ان هذه الساعة اوقات متقاربة في ساعة واحدة وهي بعد الزوال واليها هي ملك
واختار لها منى حسين وامام الحرمين وشمسكو بلفظ الرواح فانه يستعمل بعد الزوال ولا يستعمل
في مطلق الذهاب يقال راح القوم اي ساروا وذكر البغوي وانكر الاذهرى اختصاص الرواح بما بعد الزوال وغلط
قائله وقال هو عبارة عن السير ليلالونها او ذكر في القاموس راح للمعنى ويراح راحة واخذته له خفة راحة
ايضا لكنه خفت ومنه قوله عليه السلام ومن راح في الساعة الثانية الحديث لم يرد راح النهار
بل المراد خفف اليها انتهى فكانه عليه الصلوة والسلام قال من تخطى الى الجمعة في الساعة الثانية والجمهور
ان المراد الساعات النهارية وان المقرب للبدن من راح في اول النهار من طلوع الشمس هو الاظهر من
طلوع الفجر على اختلاف في ذلك ورده القفال بانه لو كان المراد ذلك لايستوي الجاشي في الفيلة في ساعة
واحدة مع تعاقبهما في الجيبي وبانه لو كان كذلك لاختلاف الامر باليوم الشتائي والصاوي لكانت الجمعة في اليوم
الشتائي لمن جاز في الساعة الخامسة والجواب عن الاول اننا لانسلم الاستواء لان كلامنا من انواع المذكورة يختلف
الا حاد فيمكن ان يحدد شخصات كل منهما بدنته ومع هذا بدنته احدهما افضل من بدنته الاخر
بدريجات وهذا في غاية الظهور وعن الثاني بانه عليه السلام ذكر ذلك على تقدير الاعتدال بين الليل
كما هو دأبه في النظر الى الوسط الذي هو خير الاول هذا ان اعتبر ساعات اهل الحسناء وهو ليس
بل الظاهر ان مراده عليه السلام تقسيم هذا الزمان من اول النهار الى وقت الصلوة ستم اجزاء فيشتغل
الشتائي والصاوي ويؤيد مذهب الجمهور شدة التفاوت بين انواع القرابين المذكورة فانه يدل على
شدة التفاوت وبين الساعات لمن تأمل اني تأمل وحديث جابر عن النبي عليه السلام قال يوم الجمعة
اثناعشرة ساعة منها ساعة لا يوجد عبد مسلم يسأل الله فيها شيئا الا اتاه الله والتسوية احر ساعة
بعد العصور واه ابو داود والنسائي وسئل ابن عمر عن اروح الى الجمعة فقال اذا صليت العدة فروح ان شئت
وقيل اول بدعة حدثت في الاسلام ترك البكور الى الجمعة ذكره في الكشاف فاما حديث ابى هريرة في الصحيحين
قال قال رسول الله صلعم ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنته كذا الذي يهدي بقرة الحيد فالمراد بالمهجر المبكرو
المجمل توفيقا بينه وبين قوله عليه السلام من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب زاد من الامام
واسمعه ولم يبلغه كان له بكل خطوة عمل سنة اجر صيامها وقيامها واه الترمذي وقال حديث حسن صحيح
الحاكم وقال في القاموس والتجويد في قوله عم المجرى الى الجمعة كالمهدي بدنته وقوله لم يعلون في التجويد
لاستبقوا اليه بمعنى التكرار في الصلوة وهو المعنى الاول اوقاتها وليس من المهاجرة انتهى ويستحب ليس حسن ما يجد
من الثياب لقوله عليه السلام ما على احدكم ان وجد ان يتخذ ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته واه ابو داود
والنسائي ويستحب السواك والطيب لقوله عليه السلام لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويذوق

وهو الذي عليه حديث
شأنه في السلام من الزمان
بأنه يهدي

والسعي ترك الاشتغال
بالاذان الاول

من دهنه او عيس من طيب بيته ثم يخرج ولا يفريق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الا
غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفضل ثلثة ايام رواه البخاري وتجب السعي وترك الاشتغال بالاذان الاول
لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وقت البيع واختلف في المراد بالاذان الاول ف قيل الاول باعتبار المشروعية
وهو الذي بين يدي المنبر لان الذي كان اولي في زمنه عليه السلام ومن ابى بكر وعمر حتى اشد عثمان
الاذان الثاني على الزوراء حين كثر الناس لاصحاه الاول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على المنارة
بعد الزوال واذا صعد الامام على المنبر يجب على الناس ترك الصلوة النافلة لما تقدم من كراهتها عند
وجوب ترك الكلام ايضا عند ايجافته وقالا يباح الكلام حتى يشرع في الخطبة لما عن ثعلبة بن مالك ان
جلس الامام على المنبر يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وكذا عن الزهري لان الكراهة للاختلاف في
الاستماع كهناء بخلاف الصلوة فانها قد تمتد لا ينجف رحمه ما ذكر ابن ابي شيبة في مصنفه عن علي بن عباس
ابن عمر كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام ولان الكلام ايضا يمتد طبعاً فان الكلام يجب
الكلام فكان النعم احوث ان الاستماع والانصات واجب عندنا وعند الجمهور حتى ان يكره قراءة القرآن و
نحوها ورد السلام وتسميت العاطس وكذا لكل الشرع كل عمل المخرج الستة عن ابي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت الامام فخطب لغوت هذا
يعني بعبارته منع الامر بالمعروف مع انه واجب بدلالة منع صلوة النفل والقراءة والاذكار لانها من الواجبات
فالنفل اولى بالمنع ويرجع على سائر الاحاديث الدالة على جواز تحية المسجد وابطاحه الكلام لانه محرم و
الحرم يرجع على الميم ولا يقال رد السلام فرض فلا يمنع منه لانا نقول ذلك اذا كان السلام مائة وثلاثة
وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب فاعله انما اذا قرأ الامام ان الله وملكته يصلون على النبي اية من
ايخفيته ومحمد انه ينصت وعن ابي يوسف رحمه انه يصلي سرا ويبرأخذ بعض الشائخ رحمه واكثرهم انه ينصت
في الحجة لو سكت فهو افضل لتحقيق الانصات وعن ايخفيته رحمه اذا عطس محمد الله في نفسه لا يهرقه الصبح
وكذا لو شتمته ورد السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار براسه وعينه او يده عند روية المنكر ولم يتكلم
بلسانه الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب ان نصت الى ان يشرع في مدح الطلعة فلا يجب حينئذ ولذلك
لما من الحديث ولقوله عليه الصلوة والسلام احضروا الذي اذكر وادنو من الامام فان الرجل لا يزال يتبعه حتى
يوثر في الجنة وان دخلها رواه ابو داود والحااصل ان الدنو فصيحة فلا تترك لاجل ما يجاورها من
معصية غيره كاتباع الجنازة التي معها ناهية هذا وقد احتجوا بالتأخر وفي البعيد عن الامام فمحمد بن سلمة
اختار السكوت في حقه ايضا ونصير بن يحيى اجاز القراءة ونحوها وعن ابي يوسف رحمه اخيار السكوت وحكي عنه
يظهر في كتابه ويصلي بالقلم ولا منافاة بينهما فاطلب السكوت والانصات وان كان الاستماع لانه لو كان الكلام
القراءة للبعيد الذي لا يسمع الامام قد يصل الى اذن من يسمعه فشغل عن فهم ما يسمع وعن الاستماع

والسعي ترك الاشتغال
بالاذان الاول

والسعي ترك الاشتغال
بالاذان الاول

بجلا في النظر في الكتاب والكتابة لكن الافضل هو الانصات لقول عثمان للمنصت الذي لا يسمع
من الحظ مثل ما للمنصت السامع وعليه اكثر الشائهم واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذنون
يد يبر الاذان الثاني للتوارث وفي البسوط يستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة وعن
ابن حنيفة رحمه الله ان كان اذا فرغ المؤذن من اذانه اذاد وجهه الى الامام وعن علي بن ثابت كان عليه الصلوة و
السلام اذا خطب استقبله اصحابه بوجوههم ذكره ابن بطال في شرح البخاري لكن الرسم الآن انهم يستقبلون
القبلة للحج في تسوية الصفوف لكثرة الزحام كذا في شرح الهداية للسروجي اذا فرغ من الخطبة اقاموا
الصلوة وصلى بالناس كعتين على ما هو المتوارث المعروف وفي التحفة وغيرها يقر فيها قد راى يقر
في النظر لا نها بدل منه وان قرء بسورة الجمعة واذا اجازك تشقون او يسمع اسم ربك وهل اشك عند
الغاشية تبركا بالما ثور عنه عليه السلام على ما مر في صفة الصلوة كان حسنا لكن يتركه احيانا لثلاث
يتروهم العامة ووجوب البحث الثالث في مسائل متفرقة ومن ادرك الامام صلى الله عليه وآله
وبني عليه الجمعة لما اخبر الستة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقيم الصلوة
فلا تاركها وانتم تسعون واتوها تمشون وعليكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا وهذا
مطلق يشمل اقل ذلك بعد التشهد وفي سجود السهو وهو قول ابن حنيفة رحمه الله يوسف رحمه الله قال
محمد رحمه الله ان ادركك صغر ركوع الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادركك فيها بعد ذلك بنى عليها
الظهر لا نه جمعة من وجبر ظهر من وجبر لفوات بعض الشرائط في حقه فيصلي اربعا اعتبارا
للظهر ويقعد لا محالة على راس الركعتين اعتبارا بالجمعة ويقعد في الاخيرين لاحتمال التقلية واما
انه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى اشترط بينة بالجمعة وهي ركعتان ولا رجة لما ذكرناه فمغلط
لا يبنى احدهما على تحريم الآخر كذا في الهداية الخطيب اذا صعد المنبر لا يسلم على القوم عند فا
وبه قال مالك رحمه الله قد سلم عند دخوله فلا معنى لتسليمه فانيا وقال الشافعي رحمه الله واحد
يسلم عليهم لما روي انه عليه الصلوة والسلام كان اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجوههم
ثم قال السلام عليكم رواه البيهقي وقال ليس بقوي قال عبد الحق في الاحكام الكبرى هو من قال
واستد ابو احمد من حديث ابن طهيرة وهو معروف في الضعفاء ولا يحتج به انتهى كل بلد فتم بالسيف
يخطب فيها بالسيف كسكة المعطرة وكل بلد اسلم اهلها طوعا كالمدينة يخطب فيها بالسيف ككثافي روة
العلماء وفي آيينابيع الجهر الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى ويكره اشدا لكرهه وسف السلاطين بما ليس
فيهم لان فيه خلط العبادة بالمعصية وهي الكذب وربما يؤد بعد ذلك الى الكفر فقد ذكر في الفتا والفتا
في كتاب الردة سئل ابو القاسم الصفا عن الخطباء الذين يقولون السلطان العادل لا كرم شهنشا
الاعظم مالك رقاب الامم ونحوه من الاوصاف هل يجوز قال لا لان بعض الفاظ كفر وبعضها

معصية وكذا يقال بومنصو من قال للسلطان الذي بعض افعال ظلم عادل فهو كافر واما شاهدنا
فهو من خصائص الله تعالى بدون وصف الاعظم لا يجوز وصف العباد به واما مالك قال لا يتم فهو
كذب محض انتهى قال حافظ الدين البذازي في فتاواه فلذا كان ائمة خوارزم يتباعدون عن المحرم
يوم العيد والجمعة حتى لا يسمعو امدح الخطباء الذين تقرض شفاهم لذكورهم يايم على منبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم في المسجد انتهى اشار بقوله تقرض شفاهم الى ما رواه انسان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
رايت ليلة اسرى بي رجلا تقرض شفاهم بمقادير من نار قلت من هؤلاء يا جبرائيل قال هؤلاء
خطباء ملوك يا مروان الناس بالبر وينشون أنفسهم ذكره الامام البغوي في شرح السنن وفي التصانيف هؤلاء
على اثر نهيمهم عن المنكر يا تون به علينا على اس المنبر فالى الله المشتكى وبه المستعان احوالنا في هذا الزمان
ومن نوى الظهر يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عد له تحت ظهروه عندنا وان كان رحمه لا يقيم
وهو قول الثلثة لان الفرض في جمعة الجمعة في هذا اليوم والظهر يدل عنها لان ما يؤيد اداء الجمعة تعاقب بتركها
ومسئ عن اداء الظهر ولا يجوز البدل مع القدرة على الاصل قلنا فوض الوقت في هذا اليوم هو الظهر يعني كسائر الايام
ولذا لو خرج الوقت لا يقتضي الا الظهر بالاجماع الا ان ما يؤيد باسقاط الظهر بالجمعة فاذا لم يفعل كان عاصيا
صالحا ولو لاينا في الصحة كما لو صلاها في ارض مغمورة مع ثوب جريد وذهب نحو ذلك من المعاصي التي لا تقبل
بشيء من شرائطها واركانها ثم اذ ابدل ان يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجب لها قبل الفراغ منها بطلت ظهروه
التي صلاها بجود السعي سواء ادرك الجمعة ولم يدل له عندنا بخيفته روح حتى انه يجب عليه عادة الظهر اذا
لم يدرك الجمعة او يدركه الرجوع فجمع وقال لا تبطل ظهروه مالم يشرع في الجمعة وفي رواية مالم يتم الجمعة لان
السعي دون الظهر لا نرحس لمعني في غيره بخلاف الظهر ونقص الظهر وان كان ما يؤيد بكونه ضرورة اداء
الجمعة اذ نقص العبادة قصد بالضرورة مرام فلا ينتقض دون اداها وليس السعي اداء لا في خيفته
ان السعي من خصائص الجمعة لا اختصاص فعلها وهو الذي يجتمع شرائطها في غير محلات الصلوات
فانه يجوز اداؤها في البيت ونحوه فكان الاشتغال بالسعي كالاشتغال بها فينتقض به ما ينتقض جاز لان ما يؤيد
بعد تمام الظهر بنقضها بالذهاب الجمعة فذهابها اليها شروع في طريق نقضها المأمور به فيجبكم بنقضها به
احتياط لرفع المعصية ولو كان مضملي الظهر معد وراكا لمسافر ونحوه فسعي اليها لا يبطل ظهروه بالسعي اتفاقا
على هذا التوجه الثاني لكون فعله غير معصية وعلى التوجيه الاول لا فرق بينه وبين غير المعد وهو الصحيح من
الذاهب لكان في الجامع لا يقصد لها قصدا في الظاهر جاز ظهروه ولا ينتقض ذكره قاضينا لان لم يرغب في الجمعة فصار
كما لو خرج من بيته وينبغي لا يقصد كذا ذكره السروجي يظهر من التعليق ان المراد اذ لم يشرع بعد ذلك في الجمعة لما لو شرع
فينبغي ان ينتقض ظهروه فان ادركه المعد وبعد صلاة الظهر وشرع فيها بطلت ظهروه عندنا خلافا لفرق هو يقول ان اخفئته الظهر
قد رآه في وقت فلا يبطل غيره ولذا ان المعد واما فارق غيره في الترخص بترك السعي فاذا لم يتخصص الترخص بغيره ويكره

على خلافه في الاشارة الى العطف

على انما يؤيد

بمكان

للمعدودين والمسجونين أداء الظهر بمجاعة في المصرد يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة أو بعده لأن
 الجمعة جامعة لها ما فينبغي أن لا تكون جماعة غيرها في المكان الذي هي فيه ولا يتطرق إلى الاقتداء بهم غيرهم بخلاف
 القرى لأن الجمعة عليهم فكان هذا اليوم كغيره في حتم من الأيام وتستحب للمريض أن لا يصلي الظهر قبل فراغ
 الإمام من الجمعة لوجاء البرء في كل ساعة خطيب واحد وصلى واحد جاز ولاولى أن يصلي غير من خطبتي
 الصلوة والخطبة كشيء واحد إذا قصر للخطبة فلا يقيمها اثنتان تذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب
 يقطعها ويقضى الفجر إن كان في الوقت سعة وإن فاتت الجمعة صلى الظهر هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال
 محمد بن أحمد إن خوف فوت الجمعة لا يقطعها فالعبرة في عدم قطعها عند خوف فوت الوقت الوقت لئلا يفوت
 الجمعة فإذا خاف فوطها سقط الترتيب ولهما أن فرض الوقت الظهر فإذا لم يخف فوته وجب الترتيب كذا في الكافي
 وهذا بناء على قول محمد بن أحمد الأخير وجمعه معهما في خلافة زفر بناء على قوله الأول فانه وافقهما فيه
 على أن فرض الوقت هو الظهر ثم خالفهما آخره وقال الفرض أحدهما غير عين وإنما يتعين بالظهر
 والجمعة أكد من الظهر ذكره السروجي عن الذخيرة في وجوب الاستدلال في الكافي على هذا لأنها
 قد تعينت بالشروع فيها فصارته هي فرض الوقت عند أبي علي السروجي ذكر عن المفيد قال
 أبو حنيفة وأبو يوسف فرض الوقت الظهر لكن أمر غير المعد وربا سقاطها بالجمعة حتما والمعد
 خصته وقال محمد بن أحمد فرض الوقت للجمعة لكن رخص له إسقاطها بالظهر قال ومثله في المحيط
 وفي النبايع هو أصح أقواله ثم قال السروجي قلت لو رخص له في ذلك لما اشتهر ترك الجمعة إذا صلى
 الظهر انتهى ويمكن أن يقال الضمير في رخص له يعود إلى المعد وراوان المراد رخص له في الحكم بجمعة
 الظهر وهو لا ينافي لأنهم وذكر السروجي في الاستدلال للخلاف في مسألة تذكر الفجر مسلكا آخر وهو أن
 يقول الترتيب ثبت بمخير الواحد والجمعة بالأخبار المتواترة فلا يجوز أن يترك ما ثبت بالتواتر
 لما ثبت بمخير الواحد وهما يقولان أن الفوات إلى خلفه وأصل وهو الظهر كلا فثبت فعلي هذا لا يحتاج
 إلى الجواب عن موافقة محمد لهما في خلافة زفر الإمام إذا منع أهل مصر أن يجزوا قال النقيب أبو جعفر
 أنهما لم يجتهد بسبب من الاستئثار وإن يخرج ذلك الموضع عن أن يكون مصر أصح فغيره وليس لهم
 أن يجزوا بعد ذلك لأنهم كانا لهما أن يصروا موضعاً فلا يخرج موضعاً عن أن يكون مصر وانها
 متعنتا وأجيزا إذا كان لهم أن يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة لأن مسعة بهذا الوجبة معصية
 ولا طاعة ثم في المعصية حضرة المسجد لأن أن تحظى يؤدي الناس لا يتخطى وإن كان لا يؤدي أحدا
 بأن لا يطأ ثوبا ولا جسدا لا بأس بأن يتخطى ويدن من الإمام وذكر النقيب أبو جعفر عن أصحابنا لا بأس
 بالتخطي ما لم يأخذ الإمام في الخطبة ويكره إذا أخذ لأن المسلم أن يتقدم ويدنو من المحراب إذا كان الإمام
 في الخطبة ليستسمع المكان على من يجيء بعده وينال فضل القرب من الإمام فإذا لم يفعل الأول فقد

ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان يأخذ ذلك المكان اما من جاء والامام
 فيطلب فعلية ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشية تقدمه على حال الخطبة ورؤيته
 عن ابي يوسف رحمه الله لا بأس بالتخطي ما لم يخرج الامام او يوذى احد كذا في فتاوى قاضيها وقد علم
 منه ان التخطي جائز بشرطين احدهما ان لا يؤذى احد لان الاذى حرام والآخر ان لا يكون مستحباً وتلك الحرام
 مقدم على فعل المستحب والثاني ان لا يكون الامام في الخطبة لان تخطيه حرام وهو ايضا حرام
 في حال الخطبة فلا يرتكب لاجل امر مستحب ولذا قال صلى الله عليه وسلم للذي رآه يتخطى الناس
 ويقول افسحوا اجلس فقد اذيت لانه قد تخطى وقت الخطبة واذا وهو محل مارة والترمذي عن
 معاذ بن انس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخطى رقاب الناس اتخذ جسرا
 الى جهنم وينبغي ان يقيد بما اذا وجد به اما اذا لم يجد بان لم يكن في الوداء موضع في القدم موضع
 فله ان يتخطى اليه للضرورة وبكره تطويل الخطبة بان تزيد الخطبتان على شئ من طول الفصل لاسيما
 في ايام الشتاء وبكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال لعدم وجوبها
 قبله وتوجه الخطاب بالسعي اليها بعد هذا هو الصحيح والله اعلم **فصل في صلوة العيد**
 اعلم ان صلوة العيد واجبة على من يجب عليه الجمعة هذا هو الصحيح من المذهب تسمية محمد
 اياها سنة في الجامع الصغير حيث قل عيدان اجتمع في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة ولا
 يترك واحد منهما الكونها واجبة بالسنة لا يرى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه اخبر به
 والاخبار في عبارات الائمة والسنة لا يفيد الوجوب والدليل على وجوبها اشارة الكتاب ولتكملا
 العدة ولتكبروا لله على ما اهداكم و قوله تعالى فصل لربك وانحر فان في الاول اشارة الى صلوة
 عيد النحر والسنة هو ما ثبت بالنقل المستفيض عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي صلوة العيد
 من حين شرعية ما الى حين توفاه الله تعالى من غير ترك وهو دليل الوجوب وكذا صلاها الخلفاء
 الراشدون والائمة المهديون من غير ترك وهي من اعلام الدين فكانت واجبة وحديث الامام
 الذي قال هل علي غيرهن لا ينافيه لان الاعرابي لا تجب عليه اذ من شرائطها الصلوة بشرط جميع ما
 يشترط للجمعة وجوبها واداء الا الخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعد ما التفتل المستفيض
 بذلك ثم يستحب العيد ما يستحب للجمعة من الاغتسال والاستياك والتطيب لبس احسن الثياب
 والتكبير الى المعلى انه يوم اجتماع للعبادة كالجمعة فيستحب التطيب واظهار النعمة والسادعة
 وذكر السروجي عن الجواهر قال يغتسل بعد الفجر فان فعل قبله اجراه وتطيب بازالة الشعر وقلم الاظفار
 ومس الطيب قالت المالكية والشافعية يستوى في ذلك الذهاب الى الصلوة والقاعد لان يوم الزينة
 بخلاف الجمعة قال السروجي هذا صحيح ويستحب يوم الفطر ان يأكل شئاً قبل الصلوة لما رواه انس كان صلى

بوقت الجمعة

لا في الساعة اشارة الى صلوة العيد

صلوة

فغتسل في العيد
 بعد الفجر وان فعل
 قبله اجزاه

الله عليه وسلم لا يغد ويوم الفطر حتى يأكل ثم استوى أكلهم ونزارواه البخاري فلذا ينبغي ان يكون
 المأكول ثمران وجدها ولا فثيثا حلوا والتستحب يوم الاضحية تأخير الأكل الى ما بعد الصلوة لما في الترتيب
 كان صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي وقيل هذا في حق من يصح
 الا في حق غيره والا اول اصح والاصح انه لا يكره الأكل قبل الصلوة هنا ولا تركه في الغد نحو استحباب يوم الفطر
 اداء صدقة الفطر قبل الصلوة اغناء للفقير ليتفرغ قلبه للصلوة ويستحب التوجه الى المصلي ما شيا
 ان قدر لا نأقرب للتواضع ولا يكره الركوب قال المرغيناني لباس بالركوب في الجمعة والعيدين والمشى
 افضل ويستحب التكبير جهرا في طريق المصلي يوم الاضحية اتفاقا للاجماع واما يوم الفطر فقال ابو حنيفة
 لا يجهر به وقال لا يجهر وعن ابي حنيفة كقولهما القول تعالى واتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هداكم و
 روى الدارقطني عن سالم ان عبد الله بن عمر اخبره ان رسولا لله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر
 من حين يخرج من بيته حتى ياتي المصلي ولا يجنبه في رفع القصر بالذكور بدعة مخالفة للامم في
 قوله تعالى واذكرك ربك في نفسك تضربا وخفية ودون الجهر الا ما خص بالاجماع والجواب عما استدل به
 اما الآية فيانها يحتمل ان يراد بها التكبير في الصلوة او يراد بها نفس الصلوة والتكبير بمعنى التعظيم
 على انها لا دلالة لرفعها على الجهر واما الحديث فانه ضعيف بموسى بن محمد بن طاهر الملقب
 بشليس الاضحية فيدريضا ما يدل على انه كان يجهر به نعم روى الدارقطني موقفا عن نافع بن عمر
 كان اذا غدا يوم الفطر ويوم الاضحية يجهر بالتكبير حتى ياتي المصلي ثم يكبر حتى ياتي الامام وقال
 البيهقي الصحيح وقسره على ابن عمر وهو قول صحابي قد عارضه قول صحابي آخر روى ابن المنذر عن
 ابن عباس انه سمع الناس يكبرون فقال لقائده اكبر الامام قيل لا قال افجن الناس اذ ركعوا مثل
 هذا اليوم النبي صلى الله عليه وسلم فما كان احد يكبر قبل الامام فيبقى مغادا الآية بلا معارض
 على ان قول الصحابي لا يعارضه هذا والذي ينبغي ان يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لا في
 كراهيته وعدمها فعندهما يستحب الجهر وعنده الاخفاء افضل وذلك لان الجهر قد نقل عن كثير من
 السلف كابن عمر وعلي وابي امامة الباهلي والنخعي وابن جبير وعمر بن عبد العزيز وابي ليلى وابان بن عثمان
 والحكم وحامد ومالك واحمد وابي ذر ومثله عن الشافعي رحمه ذكر ابن المنذر في الاثر وقال الفقيه ابو جعفر
 والذي عندنا انه لا ينبغي ان يمنع العامة عن ذلك لقلته رغبتهم في الخيرات وبه نأخذ يعني انهم اذا
 منعوا عن الجهرية لا يفعلون سرافين قطعون عن الخير بخلاف العالم الذي يعلم ان الاسرار هو افضل
 ثم قيل يقطع التكبير اذا انتهى الى المصلي سواء في الفطر او على القول بالجهر والاضحية وقيل لا يقطع علم
 بفتح الصلوة ويكره التنقل قبل صلوة العيد وقد تقدم الكلام عليه في اوقات الكراهة فاذا دخل
 وقت الصلوة بارفع الشمس وخبر وقت الكراهة على ما بيناه في موضعه يصلي الامام بالناس

فلا يصح التكبير الاكل
 ولا يصح التكبير الاكل
 قبل الصلوة هذا ولا
 ترك في الفطر
 فلابس بالكعب
 الجمعة والعيدين
 والمشى افضل

ركعتين بلا اذان ولا اقامة لما في الصحيحين سئل ابن عباس شئت صلاة العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال نعم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل ثم خطب ولم يذكر اذانا ولا اقامة ولا نذر المتوارث
 وعليه الاجماع في تكبير تكبيرة الاحرام ثم يصنع يد يده تحت سترته ويثنى على ما مر ثلاث تكبيرات يفصل
 بين كل تكبيرتين بسكتة قد رثلت تسبيحا ثلاثا يؤدى الاتصال اليه الاشتباه على البعيد يرفع يده
 عند كل تكبيرة منهم ويرسلهما في اثنائهما ثم يضعهما بعد الثالثة ويتعوذ ويقرء الفاتحة
 وسورة كذا في الجمعة ثم يكبر ويكبر فاذا اقام الى الركعة الثانية يبتدئ بالقراءة ثم يكبر بعد ثلاث
 على هيئة تكبيرة في الاولى ثم يكبر ويكبر فالزوائد في كل ركعة ثلاث والقراءة في الاولى بعد التكبير
 وفي الثانية قبله هكذا كيفية صلاة العيد عند علماءنا وهو قول ابن مسعود ابني موسى الاشعري
 وحذيفة بن اليمان وعتبة بن عاص وابن الزبير وابي مسعود النخعي والحسن بن سيرين والثوري
 وهوداينة عن احمد وحكاية البخاري في صحيحه من هبنا ابن عباس في الخبر جعل قول عمر بن الخطاب
 ايضا وزاد المرغيناني ابا سعيد والبراء وقال مالك واحمد رحم في ظاهر قوله يكبر في الاولى سنا وفي
 الثانية خمسا ويقرء فيهما بعد التكبير وهو من هبنا الزهري والاوزاعي قال الشافعي يكبر في الاولى
 سبعا وفي الثانية خمسا ويقرء فيهما بعد التكبير وهو مروي عن ابن عباس قال شريك بن عبد الله ابن
 حي يكبر في الفطر في الاولى اربع زوائد بعد القراءة وفي الثانية كذلك في الاضحية واحدة زائدة في كل
 ركعة بعد القراءة فيهما وفيها تسعة اقوال اخذ ذكره السروجي في شرح الهداية والاحاديث المروية
 وفي هذا المعنى اربعة الاول عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يكبر في العيدين في الاولى يسبح
 وفي الثانية بخمس قبل القراءة سكو تكبيرة الركوع رواه ابو داود وابن ماجه وابن الحاكم وقال
 تفرق ابن طهيرة الثاني عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 التكبير في الفطر سبع في الاولى وخمس في الثاني والقراءة بعدهما كليهما رواه ابو داود وابن
 ماجه قال الترمذي في العلل سالت البخاري عنه فقال هو صحيح الثالث عن كثير بن عبد الله
 بن عمرو بن عوف المدني عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في العيدين في
 الاولى سبعا قبل القراءة وفي الاخرى خمسا رواه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي حديث
 حسن وهو احسن شئ روى في هذا الباب قال في علل الكبرى سالت محمد بن هذا الحديث
 فقال ليس في هذا الباب اصح منه وهذه ادلة الشافعي رحم الرابع عن سعيد بن العاص انه سأل ابا
 موسى الاشعري وحذيفة اليمان كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الاضحية والفطر
 فقال ابو موسى اربعاً تكبيرة على الجنائز فقال حذيفة صدق ابو موسى كذلك كنت اكبر في البقرة
 حينئذ كنت عليها رواه ابو داود وسكت عليه سكوته بخمسين من كماله من شرطه وكذا سكت

الذري في مختصره صح مختصره وتضعيف ابن الجوزي له بعبد الرحمن بن ثوبان نقلا عن ابن معين
 الامام احمد معارض بقول صاحب التتبع فيه وثقة غير واحد وقال ابن معين ليس به بائس لكن ابوانه
 في سنده قال ابن القطان لا عرفه قال الحاكم ابو عاصم هو موسى سعيد بن العاصم سمع باهرو
 وابا موسى اشعري وحذ يفتن بن اليمان ورو عنه مكحول ولو سلم في كل من تلك الاحاديث الثلاثة
 نحو ذلك من التضعيف اما الاول فما في ابن طبعته من الكلام مع شدة اضطرابه سنداً واما الحديث
 الاخران اللذان يليان فقد منع اقول بتصحيحهما الاول بعبد الرحمن الطائفي ضعيف ابن حنبل
 ويحيى قال النسائي ليس يقوى وعن ابي حاتم انه مثل عبد الله بن المؤمل هو ضعيف والثاني با
 كثير بن عبد الله متروك قال احمد لا يثبت شيئا وضرب على حديثه في المسند وقال ابن معين
 ليس حديثه بشئ وقال النسائي والدارقطني متروك وقال ابو ذرعة واهي الحديث واقطع الشك
 فيه القول وقال احمد بن حنبل ليس في تكبير العيدين عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح
 انتهى واذا كان الامر كذلك فالأخذ بقول اكثر الصحابة واكابرهم على ان فيه قلة المخالفة
 لسائر الصلوة بقلة الزيادة اولى وطريق الروى عن الصحابة هو ما اخرج عبد الرزاق اناسفيا
 الثوري عن ابي اسحاق عن علقمة والاسودان ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعا تسعا قبل
 القراءة ثم يكبر فيركع وفي الثانية يقرأ فاذا فرغ كبر اربعاً ثم ركع انا معمر عن ابي اسحاق عن علقمة و
 الاسود قال كان ابن مسعود جالساً وعند حذيفة وابو موسى الاشعري فسألهم سعيد بن العاصم
 عن التكبير في يوم الفطر والاضحى فقال ابو موسى الاشعري سئل عبد الله فانه قد منا وعلنا فاسأله
 فقال ابن مسعود يكبر اربعاً ثم يركع ثم يكبر فيركع ثم يقول في الثانية فيركع ثم يكبر اربعاً ثم يركع
 وروى ابن ابى شبيبته حد ثنا هشايب ابنا خالد عن الشعبي عن مسروق قال كان عبد الله
 بن مسعود يعلمنا التكبير في العيدين تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الاخيرة ويؤلى
 بين القراءتين وروى محمد بن الحسن ابنا ابو حنيفة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي عن
 عبد الله بن مسعود وكان قاعداً في مسجد الكوفة ومعه حذيفة بن اليمان ابو موسى الاشعري
 فخرج عليهم الوليد بن عتبة بن ابي معيط وهو امير بالكوفة يومئذ فقال ان هذا عيدكم فكيف
 اصنعم فقالوا اخبره يا ابا عبد الرحمن فادركه عبد الله بن مسعود ان يصلي بغير اذان ولا اقامة
 ان يكبر في الاولى خمساً وفي الثانية اربعاً ان يؤلى بين القراءتين ويخطب بعد الصلوة على راحته وقال
 الترمذي وقد روى ابن مسعود انه قال في التكبير في العيدين تسع تكبيرات في الاولى خمساً قبل
 القراءة وفي الثانية يبدئ بالقراءة ثم يكبر اربعاً مع تكبيرة الركوع وقد روى عن غير واحد من
 الصحابة فهو هذا انتهى وهذا اثر صحيح قاله بحضرة جماعة من الصحابة وشمل هذا الجمل على الرفق

هشيم انا
 مخالف

لأنه كنقل أعداد الركعات فان قيل موى عن أبي هريرة وابن عباس ما يخالفه قلنا غاية المعارضة
ويترجم المروى عن ابن مسعود مع ان المروى عن ابن عباس متعارض ودوى ابن ابي شيبة ثنا
وكيع عن ابن جريح عن عطاء ابن عباس كبر في عيد ثلث عشر سبعا في الاخرة وقال حدثنا
يزيد بن هرون نا حميد عن عمار بن ابي عمار ان ابن عباس كبر في عيد ثلثي عشرة تكبيرة سبعا
في الاولى وخمسا في الاخرة وقال حدثنا هشيم نا خالد الخذاء عن عبد الله بن المحرز قال صل
بنا ابن عباس يوم عيد فكبر تسع تكبيرات خمس في الاولى واربع في الاخرة ووالى بين القرائتين
ورواه عبد الرزاق وثراد فيه وصل المغيرة بن شعبه مثل ذلك فاضطرب المروى عنه واثرب ابن مسعود
سالم من الاضطراب وبه يترجم المرفوع الموافق له ويترجم المواالة بين القراءين بالمعنى ايضا
وهو ان التكبير ثنا وشرعيته فما لا ولى قبل القرائة كدعاء
الاستفتاح وحيث شرع في الاخرة شرع بعد القراءة كالقنوت فكذلك التكبير في حال الصلاة وحيث
ان عمل العامة اليوم يقول ابن عباس لا مربي للخلفاء بالعمل في صلوة العيد بقول احد من الانبياء
حل جميع التكبيرات المروية عنه على الزوائد وعلما منا حملوها على الزوائد والاصليا فحيث علوا بمنزلة
يكبرون في كل ركعة خمس زوائد علما بالرواية الاولى وخمسا في الاولى اربع في الثانية علما بالرواية الثانية
وذكر في المحيط ان الاولى لا تحذف بالرواية الاولى في الفطر والثانية في الاضحية علما بالروايتين وتخصيص
الاضحية برواية التقصان لا شغل الناس بالقرائتين والمروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى عمر بن حزم وهو بمخاض
عمل الاضحية واخر الفطر وقد علم هذا ان عملنا بمذاهب ابن عباس حيث عملنا به خلافا للذاهب الشافعي ان المذاهب عندنا
الاول وهو قول ابن مسعود لما ترجم به والذي ذكره وامن عمل العامة بقول ابن عباس لا مربي للخلفاء بذلك
كان في زمنهم اما في ما ننا فقد نال من خلاف الآت والذي يكون بمصر فاما هو خليفة اسمعلا معنى لا شغل
بعض شروط الخلافة فيه على ما لا يخفى على من له في علم بشر وطها فالعمل الآن بما هو المذهب عندنا لكن حيث
لا يقع الالتباس على الناس والله اعلم ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يبدأ فيها بالتكبير يعلم في الفطر
احكام صدقة الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية وتكبير التشريق وهي سنة ويسن فيها ما يسن في خطبة الجمعة
ويكره فيها ما يكره فيها ويستحب الا ياب في طريق الذهاب لبادوا ابو هريرة رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج يوم العيد
في طريق رجع في غيره رواه الترمذي وقال جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق رواه البخاري
ولان فيه تكثير الشهود اذا مكنته القرية تشهد لصاحبها ومن فاتته صلوة العيد مع الامام لا يقضيها لاقتصا
بشرائط قد فاتت وان حدث عن منعه الصلوة يوم الفطر صلواتها مع الغد قبل الزوال ان منع عن الصلوة
في اليوم الثاني لم تصل بعد بخلاف الاضحية فانها تصل في اليوم الثالث ايضا ان منع عن في اليوم الاول والثاني وكذلك ان
اخرها بلا عدل الى اليوم الثاني والثالث جاز لكن مع الاساءة فالجاصل ان صلوة العيد الاضحية تجزئ في اليوم الثاني والثالث

في الاولى وستا

قبل الزوال

سواء اخرت بعد او بد ونه اما في صلوة الفطر فلا يجوز الا في الثاني بشرط حصول العدة في الاول ولا تنقيل
 بعد الزوال على كل حال الاصل فيهما ان ركبا جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهدون انهم راوا اهل ليلته لا مثل يوم
 النبي صلى الله عليه وسلم ان يفطروا وان يخرجوا الى عيد ثم من العدة واه ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني زاد الزكي
 جاؤا اخر النهار قال الدارقطني اسناده حسن صحيح عبد الحق والبيهقي ورواه الطحاوي وشا عبد الله بن صالح حدثنا
 هشيم بن بشير عن ابي بشر بن جعفر بن اياس عن ابي عمر بن مالك اخبرني في نحو من الانصار ان اهل ليلته
 خفي على الناس في ليلة من شهر رمضان ثم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصبحوا صيا ما فجاؤا كفي شهداء عند رسول الله
 بعد زوال الشمس منهم راوا اهل ليلته الماضية فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس بالفطر فافطروا تلك الساعة
 وخرج بهم من العدة وصلوا بهم صلاة عيد فدل على عدم جوازها بعد الزوال وما اخرها صلح الى العدة والفرق
 بين الفطر والاضحى ان عيد الفطر الذي اضيف اليه الصلوة يوم واحد وعيد الاضحى الذي اختلف اليه ثلث ايام
 لانها كلها ايام الاضحى بالاجماع فالصلوة فيما سوا ذلك من ايام لا تسمى صلاة العيد لان النقل ورد بها
 عند العدة في اليوم الذي يلي يوم الفطر مع انه ليس عيد الفطر على خلاف القياس فاقصر عليه لله سبحانه
فروع المخروج الى المصلي وهي الجبانة سنة وان كان يسعم الحجام عليه عامة المشايخ
 لما ثبت انه عليه السلام كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحى الى المصلي فارتفع القوم عن الخروج امر
 الامام من يصلي بهم في المسجد روى ذلك عن علي وفي جامع الفقير ومنية المفتي والذخيرة
 يجوز اقامتها في المصر فثان وفي موضعين وبه قال الشافعي واحد ولو خطب قبل الصلوة
 جاز ويكره ذكره في المحيط ادرك الامام ركا كبر الاحرام ثم للعيدان ظن انه يدرك في الركوع
 لان محل التكبيرات القيام ويكره برأي نفسه لا برأي امامه لانه مسبوق وهو منفرد فيها
 يقضى وفائت الذكر يقضى قبل فراغ الامام بخلاف فائت الفعل وان خاف انه لا يدرك الركوع
 مع الامام ركع وكبر في ركوعه وعن ابي يوسف فرك التكبير ويسم تسبيح الركوع لان
 التكبيرات عن محله والتسبيح في محله وهما ان التكبير واجب التسبيح سنة والوجود يرجع
 الى الذات والكون في المحل الى الحال والنتيجة بالذات اقوى والركوع قيام من وجبه محلا ما لو تذكر
 الامام في الركوع انه ترك التكبيرات لقد رتبته على الايتان بهما في محلهما الاصل وهو القيام كذا في الكافي
 ولا يرفع يديه اذا كبر في ركوعه لان الوضوء سنة في محله والرفع سنة في محله فيترجم الوضع
 واذا رفع الامام واسد سقط عنه ما بقي من التكبيرات فلا يتمها لان التابعة تقم فرضا والتكبير
 واجب لا يتمها في القومة لانها تشترع الا للفصل فلا يمضي فيها شيء ويتم امامه في التكبير
 وان خالفه لا يبرأ منه حكمه على نفسه بالاعتداء وليس التكبير كالقنوت المنسوخ فبطل
 ما يرويه ابيه الا ان جاؤا وقال الصحابة وهو يسعم تكبيره فانه لا يتبعه حينئذ لانه مخفي

ابي عمير

لو خطب قبل صلاة
 العيد جاز ويكره

ييقين فان لم يسمع تكبيره بل سمع المبلغ يتبعه وان جا وزلا قول لاحتمال كون الخطأ من المبلغ
 لكن ينوي بكل تكبيرة الدخول في الصلوة لاحتمال انه كبر قبل الامام وكذا لا يخفى يكبر برأى ما لم
 لا تخلصه حكمها بخلاف السبوق وكسى التكبير في الاولى حتى قد بعض الفاتحة او كلها ثم تدنو
 يكبر ولا يعيد القراءة لانها تمت وصحت بالكتاب والسنة فلا يقبل النقص بالراى وفي آدابها
 بعد التمام نقصها بخلاف الوجهين الاولين لانها لم تتم فكان لم يشترع فيها فيعيد رعايته
 للترتيب يسبق بر كعتريق في قضاء ما سبق ولا ثم يكبر وقد كفى النوادر انه يكبر ثم يقرأ لان
 يقضى اول صلوة في حق الاذكار وجهر الاول وهو ظاهر الراى ان البداء بالتكبير يؤدى الى الواك
 بين التكبيرات وهو خلاف الاجماع ولو بدأ بالقراءة يكون موافقا لعل على ما مر من مذهبه انه
 يقدم القراءة على التكبير في كلتا الركعتين النساء ان اردن ان يصليين صلوة الظهر يصلين بعد
 ما صلى الامام كذا في الخلاصة ويستحب تأخير الصلوة في الفطر وتجيلها في الاضحية للحجة المقتضى
 وفي القنية تقدم صلوة العيد على صلوة الجنازة وصلوة الجنازة على الخطبة وفي الضمير عن
 ابن المبارك في تقليم الاظفار وحلق الراس في العشر قال لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك ولا
 يجب التأخير انتهى وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر وارد
 بعضكم ان يضحي فلا ياخذن شغرا ولا يقتلن ظفرا فهذا محمول على الندب دون الوجوب بالاجماع
 فظهر قوله ولا يجب التأخير الا ان نفى الوجوب لا ينافي الاستحباب فيكون مستحبا الا ان استلزام
 الزيادة على وقت اباحة التأخير وطأيت ما دون الاربعين فانه لا يباح ترك قلم الاظفار و
 نحوها فوق الاربعين قال في القنية لا يفضل ان يقلم اظفاره ويقص شاربه ويحلق مائته ويتلف
 بدنه بالاعتسال في كل اسبوع فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه والاربعين
 فالاسبوع الافضل والخمسة عشر هو الاوسط والاربعون الابعد ولا عذر في ما وراء الاربعين
 ويستحق الوعيد واختلاف في قول الرجل لغيره يوم العيد تقبل الله منا ومنك روى عن ابى امامة
 الباهلي وثلاثة بن الاسقع انهما كانا يقولان ذلك قال ابن حنبل اسناد صحيح روى عن ابى امامة
 روى مثله عن مليش بن سعد وقال ابن حنبل لا بأس به وذكر هذه المسئلة في القنية واختلاف العلماء
 فيها ولم يذكروا كراهة عن اصحابنا رحمهم وعن مالك انه كرهه وقال هو من فعل الاعاجم وعن الاوزاعي
 انه يرد عترة ولا يظهر انه لا بأس به لما فيه من الاثر والله اعلم والتعريف الذي يفعله بعض الناس
 من الاجتماع عشية يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد فيدعوا ويشتبهون بأهل عرفة
 قيل ليس بشئ اي ليس بشئ مندوب لا مكروه وذكر في النهاية عن ابى يوسف ومحمد بن محمد في غير
 رواية الاصول انه لا يكره لما رواه ابن عباس فعل ذلك بالبصرة وهذا يفيد ان مقابلته من رايته

نسى التكبير في الاول
 حتى قد بعض الفاتحة
 او كلها ثم تدنو

وسبق بر كعتريق في
 قضاء ما سبق ولا
 ثم يكبر بالغ

فقد صلوة العيد
 على صلوة الجنازة

فصل في القنية
 وبعض الناس من
 الاجتماع عشية

فمن البدعة التي لا تمتثل
سنة في ضلالت

الأصول الكراهية ويدل عليه التعليل بان الوقوف عهد قريب في مكان مخصوص فلا يكون قوية
في غيره والروى عن ابن عباس محمول على انه مجرد اللفظ لا للتشبه باهل الموقف عن مالك انه
سئل عنه فقال ليس هذا من امر الناس وانما مفايق هذه الاشياء البدع انتهى و مراده بالناس
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يكن من امرهم فهو بدعة والبدعة اذا لم تستلزم سنة
فهي ضلالة وقال عطاء الخراساني ان استطعت ان تخلو بنفسك عشية عرفة فافعل انتهى
وهذا هو المعتمد والله سبحانه اعلم وتكبير التشريق عقيب الصلوة قيل سنة عندنا ولا كثر على
انه واجب لمواظبة عليه السلام عليه من غير ترك وكذا الخلفاء الراشدون والصحابة بشرط الاقامة
والحرية والذكورة وكون الصلوة فريضة لمجاعة مستحبة في المصنوع كل عند ابي حنيفة رحمه فلا يجب
على مسافر ولا عبد ولا امرأة الا اذا اقتدوا بمن تجب عليه ولا تجب عقيب العاجب كالوتر و صلوة
العيدين ولا عقيب النوافل ولا على المنفرد ولا على المعتد ولا الذين صلوا الظهر يوم الجمعة بمجاعة ولا
على اهل القرى وعندنا يجب على كل من يصلي المكتوبة ان يتبع لها وانه ان يجهر بالتكبير خلاف
السنة والشرع ورد به عند استجماع هذه الشروط فيقتصر ان بالاعتناء بحجب بطريق التبعية وابتداء
فجر عرفة عندنا وهو قول احمد والظاهر عن الشافعي على ذكره النووي في قوله الآخر وهو قول مالك
ظهر يوم النهر و آخره عصر يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه وعصر آخر ايام التشريق عندنا وهو قول احمد
والظاهر عن الشافعي رحمه في قوله الآخر صبح آخر ايام التشريق وهو قول مالك ومن وافقه والناس
يتبع للمجاهد وهم يقطعون التلبية يوم النحر ويتدون التكبير من صلوة الظهر وينتهي تكبيرهم
بصلوة الصبح آخر ايام التشريق والناس يتبع لهم والجواب عدم تسليم ادعاء التبعية بل المسلمون
اصول في هذا الحكم ولا ييوسف ومحمد ومن وافقهما مارواه ابن ابي شيبة ثنا حسين بن علي
عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن علي انه كان يكبر بعد الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من آخر
ايام التشريق ورواه محمد بن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي
طالب فذكره ولا ييحيى ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحاق عن الاسود قال
كان عبد الله يكبر من صلوة الفجر يوم عرفة الى صلوة العصر من يوم النحر يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر
الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد فالحاصل ان المسئلة مختلفة بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم
اجمعين فاخذ ابو يوسف ومحمد بالاكتر للاحتياط في العبادة خصوصاً في الذكر لا بد من التارة ورد
عليهما تكبيرات العيد حيث وافق على الاخذ فيها بالاقل واجيب بانها توتي بها في الصلوة
وهي تصان عن الزائد وهذه عقيب الصلوة وهو موضع الذكر والدعاء بالنص فاذا فرغت فانصب
والى بك فارغب الكثار الا ذكر في مظانها افضل وقال ابو حنيفة ليس كلامنا في مطلق الذكر

فانه اترغوب فيه في كل الاحيان بل في الجهرية وهو يد عتر لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية الا
 ما استثناه الشرح فاذا اتيتم احدى الدلة في مقدار الستة في الاخذ بالقل والعمل فيما وراءه
 بالاصل هو الاحتياط اذ فيه الجمع بين الدلة وتبين هذا ظاهر انه لا وجه لمن جعل الفتوى على قولها وصفة
 التكبير ان يقول بعد السلام مرة الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد فهو تكبيرتان
 قبل التمهيل وتكبيرتان بعد لما مر عن ابن مسعود وسند جيد واخرج ابن ابي شيبة ايضا شاذيا
 بن هارون ثنا شريك قال قلت لابي اسحاق كيف كان تكبير علي وعبد الله بن مسعود قال كانا
 يقولان الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله الحمد وقال ثنا جريح عن منصور
 عن ابراهيم قال كانوا يعنى الصحابة يكبرون يوم عرفة واحدا ثم مستقبل القبلة في الصلاة
 الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله الحمد فعم النقل فيمن الصحابة وهو المأثور
 عن الخليل واسماعيل جبرائيل فان الخليل لما اراد الذبح ونزل جبرئيل بالقداء نادى من الهوى
 الله اكبر الله اكبر فسمع الله ان يبع فقال لا اله الا الله والله اكبر فقال ابراهيم الله اكبر والله الحمد
 كذا في لكشافه المذكور في كتب الفقهاء ان ابراهيم سمع اولا فقال لا اله الا الله والله اكبر ثم الذي بعده
 فقال الله اكبر والله الحمد فظهر ان جعل التكبير قبل التمهيل ثلثا كما قال الشافعي لا ثبت له اتمام
 شئ التكبير وقام وذهب فمال يخرج من المسجد يعود ويكبره لان حرمة الصلوة قائمة وان خرج
 لا يعود ولا يكبر ولكن يكبر القوم وحدهم وكذا ان كان الامام لا يرى التكبير والمقتدى يراه يكبر وحده لا
 لا يؤدي في حرمة الصلوة ولذا لا يسلم بعد ولا يصح الاقتداء فيه فكان الامام فيه مستحبا لاحكام
 في سجود التلاوة فيتابعد ان اتي به والا تقدر به لان المتابعة انما تجب فيما تؤد في محرمية الصلوة
 كسجود السهو والامام شرط الوجوب عنده لا شرط الاداء ترك صلوة في ايام التشريق
 فقصنا هاهنا من ذلك العام كبر لبقاء الوقت ولو تركها في غيرها فقصي فيها اوبالعكس
 لا يكبر وكذا لو ترك فيها وقصنا فيها من عام آخر لان السنن الوقتية لا تقتضي تغيير وقتها
 والقضاء على وفق الاداء بحيث لا يكبر في الاداء لا يكبر في القضاء احد في عمل سقط التكبير
 لا نقطاع حرمة الصلوة ولو سبق كبر بلا وضوء لبقاء الحرمة ولو اجتمع سجود والتكبير والتلبية
 بعد السهو لا يؤدي في حرمة الصلوة ثم بالتكبير لا يربط الصلوة متصلا بها ثم بالتلبية لانها
 تؤدي خارج الصلوة من كل وجه فلو قدم التكبير بسجود السهو لا نه لا ينافي الصلوة ولو قدم
 التلبية سقط التكبير والسجود لانها كلام يقطع الوصل في كل كلة في الكافي فصل في الجنائز
 وفيها الجنائز الاول فيما يفعل بالمحضر وهو من حضرته ملائكة الموت والموت وعلم ان
 تسترخي قد ما ولا تصبوا ويتعجب ان روي عن صفه انه يستحب ان يوجه الى القبلة لما

ثلاث نزل تكبير
 شريفي

فمن نسي التكبير وقام
 وذهب فمال يخرج
 من المسجد يعود

فمن نسي سجود السهو
 والتكبير والتلبية
 بالسهو فله التكبير

ردوى انه عليه السلام لما قدم المدينة سئل عن البراءين معروف فقال توفي واوصى بثلثه لك
 واوصى ان يوجه الى القبلة لما احتضر فقال عليه السلام اصابا بالفطرة وقد رددت ثلثه على ولدك
 الحديث رواه الحاكم وقال صحيح واستر ان يكون على ثقة الايمن كما هو السنة في النوم والحيط
 الاسبيجاني وغيرهما ان العرفان يوضع مستلقيا وقد ما الى القبلة قالوا هو اسير لخرجه الرق
 ولم يذكروا وجه ذلك ولا يمكن معرفته بالتحريز نعم هو اسهل عندكم بالاستمسك كما في الطقل
 وينبغي ان يرفع راسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة ويلقن الشهادة لادوى الجماعة
 البخارى انه عليه الصلوة والسلام قال لقنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله والمراد من قوب
 الموت كما في قوله عليه السلام من قتل قتيلا ولا ينبغي ان يؤمر بها بل تذكر عند الموت كقولنا
 بعد الدفن فقل بفعل الحقيقة ما روينا وقيل يؤمر به ولا ينبغي عنه كذا ذكره ابن الهيثم والذى عليه
 الجمهور ان المراد من الحديث مجازة كما ذكرنا حتى ان من استحب التلقين بعد الموت لم يستدل
 به الا على تلقينه عند الاحتضار مع انهم قائلون يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز وانما لا ينبغي عن
 التلقين بعد الدفن لانه لا ضرر فيه بل فيه نفع فان الميت يستأنس بالذكر على ما ورد في الآثار
 ففي صحيح مسلم عن عمرو بن العاص قال اذا دفنته فاني اقيموا عند قبري قد ما يخرج ذرو ويقيم
 لحما حتى استأنس بكم وانظروا ما اذا راجع رسل ربى وعن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا لاهليكم واسئلو الله له التثبيت فان لا اله الا الله
 يسئل بواه ابو داود والبيهقي باسناد حسن واذا مات يستحب ان تغض عيناه لما روت سلمة
 قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابي سلمة وقد شق بصره فاغمضه ثم قال ان الروح
 اذا قبضت تبصر البصر ولا تترك ببقى فطعم المنظر وتشد لحياة عريضة من فوق راسه كذا
 الفصناعة ولشلايد خل شي من الهوام وقد اطرافه لثلاث بقى متقوسة ويقول مغضنه بسم الله
 وعلى مله رسول الله اللهم يستر عليه امره ويسهل عليه ما بعده واسعد بلاقائك واجعل ما
 خرج اليه خيرا مما خرج عنه ويخلص ثيابه لا نهال حتى يسرع اليه التغير والفساد ويجعل على سرير
 اولوح لثلاث تغيره نداء الارض ويوضع على بطنه سيف وشي من حديد لئلا ينفق وهو ي
 عن السنن الشعبي ولا يوضع على بطنه المصحف اكراما للمصحف وتكره القراءة عند حتى يغسل
 ويسرع في تجهيزه ذكره السروجي في شرح الهداية وفي التاتارخانية بعلامة الحيط ولا بأس بجلوس
 المحتضر الى جنب عند الميت انتهى الثاني في غسله يستحب ان يضعوه على سرير اولوح قد جهز
 الى ادم البحر بالجور حوله وتراثلاثا او خساوس بعا قال في المبسوط البدائع والمراد بئنا يوضع
 على التخت طولا الى القبلة كما في صلوة المريض بالائمة وقال الاسبيجاني لا روايته عن اصحابنا

فالتلقين بعد الدفن
 فقل بفعل الحقيقة ما
 روينا وقيل لا يؤمر
 به ولا ينبغي عنه

واذن الراد
 عليه

والعرفان يوضع على قفاه طولاً نحو القبلة هذا اتسع المكان والا فلا يصح ان يوضع كما تيسر
قال صاحب البدائع والمرغيناني ويجرد عن ثيابه عندنا وهو قول مالك وهو ظاهر الرواية
عن احمد وعن الشافعي هم ان السجدة يغسل في قميصه لحديث عائشة رضي الله عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعليه قميصه يصبون الماء عليه ويد لكونه من فوق القميص واه ابو
داود قلنا ذلك مخصوص به عليه الصلوة والسلام لما رواه ابو داود وايضاً انهم قالوا تجرد
كما تجرد موتانا من ثيابه فسمعوهم من ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر روى ذلك عن عائشة رضي من وجه صحيح و
روى انهم غشيهم نعاس سمعوا هائلاً يقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفي رواية اغسلوا في قميصه الذي مات فيه ذكره ابن دحية في الشهور فذلك هذا
ان عادة قديم كانت تجريد موتاهم للغسل في منة عليه السلام ولان التجريد اشد تمكناً
من اقامة السنن في الغسل والتنظيف واعتباراً بالجمال الحيوة وتستر عورته الغليظة فقط
على ظاهر الرواية وصححه صاحب الهداية وعلى رواية النوادر يجب ستر عورته كلها بالسيارة
الى الركبة كما في حال الحيوة ولم يذكر غيره في المحيط ومثله في التحفة والتجريد ومختصر الكرخي
وصححه صاحب المحيط وصاحب الهداية وهو المأخوذ لقوله عليه الصلوة والسلام على لا تنظر الى
فخذ جي ولا ميت ولان ما كان عورة لا يسقط بالموت ولذا لا يجوز مسه حتى لو ماتت امرأة بين الرجال
الا جانباً يقيمها رجل بخوفة ولا يمسهما ولا يجب في استنجائه ان يلف السافل على يد خرقه عند
ابي حنيفة رحم ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم لا يستنجي الميت صلاة ثم يوضئه فيد اغسل وجهه
ولا يغسل يديه او لا الى الرسغين لان ذلك كان في الحيوة لكونها آلة تطهيره والآن آلة تطهيره
يد الغاسل فلا فائدة في غسلها ولا لانه يغسلها بعد الوجه الى المرفقين ولا يعمقه ولا يستنشق
عندنا وهو قول الجمهور وعند الشافعي يحرم يفعلان قياساً على حضور الحى قلنا المضمضة اذارة
الماء في داخل الفم حتى يبلغ كيشه ثم اخرج الاستنشاق ادخاله في الانف وجذب به بالنفس
الخيال شيم ثم نشره وذلك متعذر في حقه والسكبة فائدتها الغالب الذي هو الحق ان
الماء يسبق منهما الى الحلقة فيكون ايجاداً واسعا طاماً مضمضة واستنشاقاً واستنجاءً بعض العلماء
ان يلف الغاسل على صبعة خرقه يمسح بها السنانه ولها تارة وشفتيه ومنخره وعليه عمل
الناس في صلوة العصر انه لا يمسح راسه المختار وهو ظاهر الرواية وصححه شيخ الاسلام في شرح
المبسوط انه يمسح راسه اذ لا فاصل بينه وبين الحى فيه ولا يؤخر غسل جلته كما في الحى اذ اغتسل
على وجهه وقال الحلواني وما ذكره من الوضوء في حق البالغ والصبي الذي يغسل الصلوة وما ذكره

لا يقبل المصلاة فيغسل ولا يوضأ لأنه لم يكن بحيث يصلي وهذا التوجيه ليس بقوي اذ يقال ان
 هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للميت لا تعلق بكون الميت بحيث يصلي ولا كما في الجنون
 ثم يغسل بالسدر وحيتته بالخطي العراقي من غير تصريح ثم يفيض عليه ماء مغلي يسد الوضوء
 وهو الاثنان قبل لحنه او بصابون ان تيسر شيء من ذلك والا فمخض قراح طلبا للمباقة في
 التنظيف ما امكنه وتغسل ثلثا اعتبارا بسنة الغسل حال الحياة يضم أول مرة على شفا الأيسر يغسل
 شقه الأيمن حتى يصل الماء إلى تحت ثم على شقه الأيمن فيغسل الأيسر كذلك ولا يكب على وجهه
 ليغسل ظهره كذلك ذكره السروجي ثم يقعد بعد المرة الأولى ويسند على صدره أو يده أو كتفه
 حسب ما ييسر ويمسح بطنه مسحا رقيقا وفي المحيط يسمى بطنه بعد المرتين فان خرج منه شيء ازاله
 وعن أبي خنيفة رحم في غير رواية الأصول انه يمسح بطنه أولا قبل الغسل وهو قول الشافعي رحمه
 الأول هو ظاهر الرواية ولا يعيد غسله ولا وضوءه لأجل ما خرج عنه التكليف
 بنقض الطهارة فكانت تلك النجاسة في حقه بمنزلة نجاسة أصابت المتوضي من الخارج
 فانه يكفيه غسلها وقال في البدائع يغسل في المرة الأولى بالماء القراح هو الذي لا يخالطه
 شيء ليبطل بدن النجاسة التي عليه وفي المرة الثانية بماء السدر أو ما جرحه وفي الثالثة
 بالماء القراح وشيء من الكافور وقال ابن الهمام في شرح الهداية الأولى ان يغسل الأوليان
 بالسدر كما هو ظاهر الكتاب يعني الهداية وأخرج ابو داود عن ابن سيرين انه كان يأخذ
 الغسل عن أم عطية يعني التي غسلت نبيذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل
 يعني ابن سيرين بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور وسند صحيح انتهى روى الجماعة
 عن أم عطية دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل انتم فقال اغسلنها
 وترا ثلثا او خمسا او سبعا بماء وسدر واجعلن في الآخر كما فوراديل هذا على جواز الزيادة
 على الثلاثة عند الحاجة لكن ينبغي ان يكون وترا ذكره في شرح مختصر الكرخي وكذا في المفيد
 ولا يؤخذ شيء من شعر الميت ولا ظفره ولا يخفق لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها
 انكرت ذلك فقالت علام تنصون ميتكم رواه مسلم اي تاخذون ناصيته يقال نعوت
 اي اخذت ناصيته ولا السنة ان يدفن الميت بجميع اجزائه لا احترامه ولان ذلك في
 الحى يفعل للزينة والميت قد فارق الزينة واهلها والمرغينا في لو انكسر ظفر الميت فلا بأس
 باخذه قال المرغينا في وليس في غسله استعمال القطن وفي الروضة لا بأس بان يحشى فيه
 ومسامعها بالقطن وان يجعل على وجهه وقيل لا بأس بان يحشى مخارقه كأنه وفمه
 وجوزه بعضهم في دبره واستفحجه مشافئنا واذنتم غسله نشف بثوبه لئلا يتبل

فان يؤخذ من شعر
 الميت ولا يؤخذ
 فلو بأس باخذ
 الظفر المتكسر
 من الميت
 القطن

ألفانه ويجعل المcnوط على راسه ولحيته وهو ما يخلط من لحناف الطيب لأجل الموت
خاصته ولا بأس بجميع أنواع الطيب فيه غير الزعفران والورد في حق الرجال ولا بأس بهما
في حق النساء ذكره في التحفة فدخل فيه المسك وبه قال أكثر العلماء وكرهه بعضهم و
استعمله في جنوط النبي صلى الله عليه وسلم حجة عليهم فقد خرج الحاكم عن أبي وائل قال كان
عند علي مسك فأوصى أن يحنط به قال هو أفضل جنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم و
ابن أبي شيبته والبيهقي وقال النووي أسناده حسن وجعل الكافور على موضع سجود وهي
جبهته ورائته وبيانه وركبته وقدامه واه البيهقي عن ابن مسعود أنه يطرد الهموم فيه
تجفيفه وحفظه عن اسراع التغير والفساد وموضع السجود أولى بهذه الكرامة لشرفها وقال
المنذري رحمه الله يوضع المcnوط على الجبهة والراحتين والركبتين والقدمين ثم غسل الميت و
تكفينه والصلوة عليه ودفنه فريض كفاية بالأجماع واختلف في سبب وجوب غسله والجهود
من مشائخنا على أنه نجاسة بالموت لأنه كسائر الحيوانات يتنجس بالموت ولذا يتنجس
البشر بموته فيها ولو حمله أحد وصلى به قبل الغسل لا تجوز صلوة ولو كان سببه
حد أو نكاح بالموت كما قال البعض لجازت كن حمل محدثا وكرامة الأدي للسلام فطهارته
بالغسل بخلاف غيره من الميتات وقوله عليه السلام المؤمن لا يتنجس إلا بالحد الذي دل
عليه سياق الحديث وهو جنابة أبي هريرة أي لا يصير نجسا بالجنابة كالنجاسات الحقيقية
التي ينبغي إبعادها عن المcnوط كالنبي عليه السلام والأفلاحيات ان يتنجس بالنجاسة الحقيقية
أما أصابته وهل تشترط في غسله النية قال ابن القيم في شرح الهداية الظاهر أنه يشترط لاستقامته
وجوبه عن المكلف لا لتحصيل طهارته هو لا نأمرنا بالغسل ولا نأمر بنقض حقته بعد قالوا في
الفرق يغسل ثلاثا في قول أبي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله في رواية أن ينوي الغسل عند الإخراج من
الماء يغسل مرتين وإن لم ينو فثلاثا جعل حركة الإخراج بالنية غسله وعند يغسل مرة كأنه ذكر في
هذا المقام الواجب انتهى ليس فيما ذكرنا يفيد اشتراط النية لاستقاط الوجوب بل يفيدان الفرض
وجود فعل الغسل له من أحوال حتى لو غسله لأجل تعليم الغير فيسقط الوجوب يكون أداء الحق في قوله
يغسل ثلاثا إنما يفيدان الغسل الحاصل من الفرق لا يفيد غسلا فيغسل ثلاثا أقامته السنة لأن المقصود
الغسل المقتضى لنا ولا يفيد أنه لا يسقط الرجوع عنا إلا بالنية وكذا الروي عن محمد أنه ذكر النية ليصير حركة الإخراج
غسلة مضادة لنا لا لأجل النية شرط سقوط الوجوب عند فعلنا فليتأمل وقد علم من
الأصول أن ما وجب لغيره من الأفعال المحسنة بشرط وجوده لا وجوده قصد كالسعي
إلى الجمعة والظهارة ولا ترد صلوة الجنابة لأنها من الأفعال الشرعية نعم

فلا بأس بجميع أنواع
الطيب غير الزعفران
والورد في حق الرجال

واختلف في سبب
وجوب الغسل

هل يشترط النية
في غسله

فإن قيل يغسل ثلاثا
فإن قيل لا يفيدان

فلا يلزم الغسل
بكون اقرب الناس

لا ينال ثواب العبادة بدو والنهية اما ان لا يسقط الوجوب بحيث يستحق العقاب المترتب على ترك الواجب فلا دليل عليه والاولى في الغسل ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يكن الغسل فاهل الامانة والورع ويتبغى للغسل وليس حضرا اذ ارى من الميت شيئا مما يجنب الميت ستره ان يسترو ولا يحكم به لانه غيبته هذا اذا كان من العيوب الموجودة قبل الموت وكذا اذا كان من العيوب المحلثة بالموت كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان مشهورا ببدعة فلا باس بذلك كقولنا للناس من بدعته وان راي حسنا من امارات الخير كاحشاء الوجه والتبسم ونحو ذلك استحباب اظهاره ليكثر الترحم عليه ويحصل الحث على مثل عمله الحسن الثالث في تكفينه السنة ان يكفن الرجل ثلثة اثواب قميص وازار ولفافة والمرأة في خمسة اثواب درع وخمار وازار ولفافة ونحوه يرتبط على تديبها والكفاية في حقها ان يقتصر على ازار ولفافة وفي حقها ازار وخمار ولفافة والقمر في حقها ثوب يستالبدن هذا مذهبنا وقال مالك السنة ثلث لفاضة وقميص وقال الشافعي واحدا من ثلث لفاضة لما روت عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب بمانية بيض سحولية ليس فيها عمامة ولا قميص متفق عليه فحمل مالك على ان القميص ليس من جملة الثلثة ولنا ما روى ابن عدي في الكامل عن جابر بن سمرة قال كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص وازار ولفافة وروى محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ربح عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في حطة بمانية وقميص واخرج عبد الرزاق نحوه عن الحسن بن سلا ايضا وروى ابو داود عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص الذي مات فيه وحلة بمانية فهذه الاحاديث وان كان بعضها لا وبعضها لا يوارى حديث الصحيحين لكن تأيدت بان الحال انكشف على الرجال من النساء لانهم يمكن ان يراد من قول عائشة ليس فيها قميص القميص المعتاد والكمين والمخلافان قميص الكفن ليس له دخار يص ولا كان حتى لو كفن في قميص وقطع حبيبه ولبت وكما في جوامع الفقهاء ثم اللفافة من القميص الى القدم وكذا الازار والقميص من النكبة الى القدم والذراع هو القميص انه يغتم حبيب على الصدر والقميص يغتم حبيب على الكتف وقد كان القميص من عادة الرجال والذراع من عادة النساء في الحياة فكذلك في الموت وعرض الخرق من اصل الشديدين الى السرة وقيل الى الركبة وهو استروصفة التكفين ان يلبس اللفافة على لياط او حصيرا ونحوه ثم يذرع عليها الطيب ثم يلبس عليها الازار ويذرع عليها الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت بالشوب الذي ينشف فيه ثم يحنط ثم يعطف عليه الازار من جهة اليسار ثم من اليمين ثم اللفافة كذلك ويربطان ان خيف انتشاره والمرءة تقص شعرها صغيرتين على

صفة الاكلان موضع
العلامة من الصدر

صد رها فوق الدرع ثم يوضع الخمار على أسهابها المقنعة منشورا فوق ذلك تحت الأذنين ثم
 يعطف الأزار واللفافة كما مر ثم يربط الخرق على يديه فوق الأكفان كيلا تنتشر عليها الكفانها و
 الأمتة كالحرة وفي المحيط والغلام المراهق والجارية المراهقة بمنزلة البالغ وإن كان لم يراهق يكفن
 خرقين زاروراء وإن كفن في زار واحد اجزاه وفي البنابيع أدنى ما يكفن فيه الصغير وثوب الصغيرة
 ثوبان وقال قاضيخان والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالأحسن أن يكفن فيما يكفن فيه البالغ
 أن كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتا يلف في خرقه والتحنى المشكل كالأنثى ميتا والجنين
 والغسيل ولو كان خلقا في الكفن سواء كذا في البدن والميتة والميتة عاتشة رطبة قالت نظر أبو بكر
 الصديق إلى ثوب تمرض فيه فقال غسلوا هذا وزيد وأعليه ثوبين كفنوني فيها قالت هذا
 خلق قال الحق بالجديد من الميت إنما هو للمهتدة واه البخاري والمستحب فيه البياض لحديث
 ابن عباس رضي الله عنهما قال البسوا من ثيابكم البيضاء فانه من خير ثيابكم وكفنوا فيه
 موتاكم رواه الخمسة إلا النسائي ويجوز من القطن والكتان والبرود وإن كان لها اعلام مالم
 تكن تماثيل ويكره للرجال المزعفر والمصفر والحري ولا يكره للنساء اعتبار الحال الحية فان لم يوجد الرجل
 إلا الحرير يجوز الكفن به ولكن لا يزداد على ثوب للضرورة وينبغي أن يكون الكفن في النفاسة مثل
 ملبوسه في الجمعة والعيدين وللمرأة ما تلبس في زيادة أهلها وقيل يجتبر بأوسط ما يلبس في الحيوة
 وفي المزعفاني لو كان في المال كثرة وفي الورثة قلة فكفن أدنى المستويات وإن كان العكس فكفن الكفاية
 وإلى مع جواز كفن السنة وفي جوامع الفقهاء ليس لأصحاب الدين أن يمنع من كفن السنة وهو
 يشمل السنة من حيث العدد ومن حيث القيامة وتجرأ أكفان قبل أن يدبر الميت فيها وترا
 رة أو ثلثا أو خمسا والمحرم كغيره في التكفين عندنا وبه قال مالك رحمه وقال الشافعي واحد رطل
 يغطي رأسه ولا يمس طيبا لما في مسلم أن رجلا وقصته راحلته وهو محرم فمات فقال عم غسلوه بماء
 وسدروكفنوه في ثوبين ولا تجروا وجهه ولا رأسه فانه بيعت يوم القيمة ملبيا وكنا قوله عم
 ذامات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلث صدقة جارية وعلم يتفقه به أو ولد صالح يدعوه
 رواه الخمسة إلا البخاري وأحرام من عمله فاقطع والجواب عن حديثهم أنه ليس بإجماع فقط لأنه
 في شخص معين ولا معنى لأن لم يقل بيعت ملبيا لأنه مات محرما فلا يتعد حكمه غيره بديل وهو
 يطعم من خواص الخلق على أن علمه فيخص حكمه به وفي حديث عطاء أنه عليه الصلو والسلام
 سئل عن محرقات فقال خمر وأيسر وجهته لا تشبهوه باليهود وعن ابن عباس عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في المحرم يموت خمره ولا تشبهوه باليهود رواه الدارقطني وفي
 لموطأ عن عائشة رضي الله عنها صنعوا به ما تصنعون بموتاكم وفي الموطأ أن ابن عمر

فكان لم يراهق يكفن
 في خرقين زاروراء

السقط والمولود
 ميتا يلف في خرقه

من يصاحبه الدين
 أن يمنع من كفن السنة

لما مات ابنه واقد وهو محرم كفنه وخمر رأسه ووجهه وقال لولا اننا نحن من نحننا اننا واقد
 لكفن من جميع المال مقدم على الدين والوصية والميراث الا ان تكون التركة عبدا جانيا وشيا
 وهو فان حق ولي الجناية والرهق مقدم على التكفين واذا لم يكن للميت مال فكفنه على من يملك
 نفقته في حياته وكفن الزوجة على الزوج عند أبي يوسف وفي شرح السراجية لمصنفها والكرامة
 اذا لم يكن لها مال فكفنها ومؤتمها على الزوج عند أبي حنيفة وأبي ثور وقال محمد الشافعي ان على من
 تلزم نفقة متها من وى انسا بها انتهى فقدم قول أبي حنيفة الى قول أبي يوسف وقيد ذلك بما لم
 وفي المنظومة قيد بالاعسار ايضا لكن خص الخلاف بأبي يوسف ثم بين كرمه ابا حنيفة رحمه وكذا في
 عامة الكتب في الفتاوى لم يقتدوا بالاعسار بل قالوا يجتنبونها على الزوج وان تركت ما لا عند أبي
 وعليه الفتوى انتهى والاولى حيث جعل الفتوى على قول أبي يوسف فان بقيه بما اذا كانت مسرة
 لان غاية ما وجهه به ان العزم بالغنم ولو تركت ما لا يرثه الزوج فيكون غرامة تجهيزها
 عليه ولا شك ان هذه العلة لا تخص بل تعم ساثر الورثة وتقتضيها ان تكون
 على الورثة بالخصص حال الاعسار ايضا فكيف يجب عليه وحده حال اليسار
 فان قيل باعتبار ان نفقته عليه وحده حال الحيوة يقال كانت في مقابلة لعتابها واقد
 زالت بالموت بخلاف ما يجب على القريب فانه للقربة وهي باقية بعده فاذا قاملت
 وجدت التوجيه يرجع قول محمد رحمه والله اعلم ولو كفن من يرثه يرجع به في تركه
 وان كفنه من لا يرثه من اقارب به بغير امر الوارث لا يرجع سواء شهد بالرجوع او لم
 يشهد **الرابع في الصلوة عليه** وهي فرض كفاية كما مر وعليه الاجماع و
 شرطتها شرائط الصلوة المطلقة واسلام الميت وطهارة ووضع امام المصلي وبها
 القيد علم انها لا تجوز على غائب ولا حاضر محمول على دابة وغيرها الاختلاف والمكان
 ولا موضوع تقدم عليه المصلي وهو كالامام من بعض الوجوه وانما قلنا ذلك لان
 صحة الصلوة على الصبي ونحوه افادت انه لم يعتبرا ما من كل وجه كما انها صلوة من
 الوجوه ولذا لو دفن بلا صلوة او بلا غسل ولم يكن اخراجا لا بالنيش سقط هذا الشرط
 او الشرطان وصلى على قبره بلا غسل للضرورة بخلاف ما اذا لم يهل التراب بعد فانه
 يخرج ويغسل ويصلى عليه ولو صلى عليه بلا غسل ودفن واهل التراب بعد فساد
 الاولى وقيل تنقبا الاولى صحة لتحقيق العجز فلا تعاد واما صلوة عليه الصلوة والسلام
 على النجاشي فاما لانه رفع سريره له حتى رآه بحضوره فتكون صلوة على ميت يراه الامام
 بحضوره دون الماسومين وهذا غير مانع من الاقتداء وهذا وان كان احتمالا لكن

انما كان الميت
 مال فكفنه على من
 يجب عليه نفقته

روى ما يشير اليه وهو ما روى ابن حبان في صحيحه من حديث عمران بن حصين انه عليه السلام قال ان اخاكم النجاشي قد توفي فقوموا و صلوا عليه فقام عليه الصلوة السلام فصفوا خلفه تكبيرا ربعا وهم لا يظنون ان جنازة تربع بين يديه وهذا اللفظ يفيد ان الواقع خلافتهم لانه هو فائدة المعتد بها فاما انه سمع منه عليه السلام او كشف له واما ان ذلك مرخص به النجاشي فلا يلحق به غيره وان كان افضل منه كشهادة خزيمة مع شهادة الصديق فان قيل بل قد صلى على غيره وهو معاوية بن معاوية المزني ويقال ان جبريل يتبول فقال رسول الله ان معاوية بن معاوية مات فأتى ان طوى لك الارض فتصلي عليه قال نعم فضرر بيننا على الارض فرفع له سريره فصلى عليه خلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون ألفا ثم جمع فقال عليه السلام يجبريل به ادرك هذا فقال جبريل بشوق هو الله احد ثم وقامة اياها جاثيا وذهبها وقامة واقاعد على كل حال واه الطبراني من حديث ابي امامة وابن سعد الطبقا من حديث ابن كذا صلى على زيد وجعفر لما استشهد بموت علي ما في المغازي قال الواقدي حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة حدثني عبد الجبار بن عمار عن عبد الله بن ابي بكر قال لما اتى الناس بموت علي جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشف له ما بين يديه وبين الشام فنهض الى معتركهم فقال عليه السلام اخذ الراية زيد بن حارثة فمضى حتى استشهد صلى عليه دعاله وقال استغفر له دخل الجنة وهو يسعي ثم اخذ الراية جعفر بن ابي طالب فمضى حتى استشهد صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاله وقال استغفر له دخل الجنة فهو يطير فينا نحن احيين حيث شاء قلنا انما دعينا بالخصوصية بتقدير ان لا يكون رفع سريره ولم يكن مرثياله وما ذكر بخلاف ذلك على اربعة صنيعات فما في المغازي من رسل ما في الطبقات ضعيف بالاعلاء بن زيد ويقال ابن زيد اتفقوا على ضعفه وفي رواية الطبراني لقبة بن الوليد وقد عتقه ثم ذكيل بالخصوصية انه عليه السلام لم يصل على عائشة سوا هؤلاء ومن عند النجاشي صرح فيه بان رفع له وكان يبرأى منه ثم انه قد توفي خلق كثير منهم غيبا في الغزاة وغيرها ومن غير الناس عليه السلام ولم يؤثر قط عنه عليه الصلوة والسلام انه صلى عليهم وكان علي من توفي من اصحابه شديد الحوص حتى قال لا يموت احد منكم الا اذنتموني به فان صلى ربه له وركبها القيام فلا يجوز قاعد بالاعلاء وكذا ركبا والتكبيرات استواء الاولى فانها شرط والدعاء الا انه يحتمل الامام عن المسبوق واذا خشي ان ترفع فانه يكتفي بالتكبيرات وبذلك الدعاء والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجماعة ثم امام الحي ثم الولي ثم ترتيب الارث وانه يا ذن لغيره اذ انتهى الحق اليه وليس لغيره الذي كورين ان يتقدم بالا فانه فان تقدم فلان بعيدا من شاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصل بعد من السلطان فمن دونه

روى ما يشير اليه وهو ما روى ابن حبان في صحيحه من حديث عمران بن حصين انه عليه السلام قال ان اخاكم النجاشي قد توفي فقوموا و صلوا عليه فقام عليه الصلوة السلام فصفوا خلفه تكبيرا ربعا وهم لا يظنون ان جنازة تربع بين يديه وهذا اللفظ يفيد ان الواقع خلافتهم لانه هو فائدة المعتد بها فاما انه سمع منه عليه السلام او كشف له واما ان ذلك مرخص به النجاشي فلا يلحق به غيره وان كان افضل منه كشهادة خزيمة مع شهادة الصديق فان قيل بل قد صلى على غيره وهو معاوية بن معاوية المزني ويقال ان جبريل يتبول فقال رسول الله ان معاوية بن معاوية مات فأتى ان طوى لك الارض فتصلي عليه قال نعم فضرر بيننا على الارض فرفع له سريره فصلى عليه خلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون ألفا ثم جمع فقال عليه السلام يجبريل به ادرك هذا فقال جبريل بشوق هو الله احد ثم وقامة اياها جاثيا وذهبها وقامة واقاعد على كل حال واه الطبراني من حديث ابي امامة وابن سعد الطبقا من حديث ابن كذا صلى على زيد وجعفر لما استشهد بموت علي ما في المغازي قال الواقدي حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة حدثني عبد الجبار بن عمار عن عبد الله بن ابي بكر قال لما اتى الناس بموت علي جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشف له ما بين يديه وبين الشام فنهض الى معتركهم فقال عليه السلام اخذ الراية زيد بن حارثة فمضى حتى استشهد صلى عليه دعاله وقال استغفر له دخل الجنة وهو يسعي ثم اخذ الراية جعفر بن ابي طالب فمضى حتى استشهد صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاله وقال استغفر له دخل الجنة فهو يطير فينا نحن احيين حيث شاء قلنا انما دعينا بالخصوصية بتقدير ان لا يكون رفع سريره ولم يكن مرثياله وما ذكر بخلاف ذلك على اربعة صنيعات فما في المغازي من رسل ما في الطبقات ضعيف بالاعلاء بن زيد ويقال ابن زيد اتفقوا على ضعفه وفي رواية الطبراني لقبة بن الوليد وقد عتقه ثم ذكيل بالخصوصية انه عليه السلام لم يصل على عائشة سوا هؤلاء ومن عند النجاشي صرح فيه بان رفع له وكان يبرأى منه ثم انه قد توفي خلق كثير منهم غيبا في الغزاة وغيرها ومن غير الناس عليه السلام ولم يؤثر قط عنه عليه الصلوة والسلام انه صلى عليهم وكان علي من توفي من اصحابه شديد الحوص حتى قال لا يموت احد منكم الا اذنتموني به فان صلى ربه له وركبها القيام فلا يجوز قاعد بالاعلاء وكذا ركبا والتكبيرات استواء الاولى فانها شرط والدعاء الا انه يحتمل الامام عن المسبوق واذا خشي ان ترفع فانه يكتفي بالتكبيرات وبذلك الدعاء والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجماعة ثم امام الحي ثم الولي ثم ترتيب الارث وانه يا ذن لغيره اذ انتهى الحق اليه وليس لغيره الذي كورين ان يتقدم بالا فانه فان تقدم فلان بعيدا من شاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصل بعد من السلطان فمن دونه

فالتكبيرات في صلوة
الجمعة والجمعة ركعتين
صلوة الجمعة ركعتين
محو الاولى منها شرط

والأصل ان الحق في الصلوة الولي ولذا هو مقدم على الجميع في قول أبي يوسف رحمه الله وهو رواية
عن أبي حنيفة رحمه الله قال الشافعي لأن هذا حكم يتعلق بالولاية كالأنكاح فيكون الولي مقدما
على غيره فيه إلا ان الاستحسان تقديم السلطان ونحوه لما روي ان الحسين قدم سعيد بن
العاص لما مات الحسن قال لولا السنة لما قد متك وكان سعيد واليا بالمدينة ولان في التقديرات
عليهم اذ ذابهم وتعظيم الولي الامر واجتبأ امام المحي فقد يمه مستحب لا يرضى به اماما حال
حيوته ينبغي ان يصل عليه بعد وفاته كذا وجهه ففعل هذا الوعلم انه كان غير راض به حال حياته
وينبغي ان لا يستحب تقديمه في فتاوى قاضيهان قال الفقير ابو جعفر رحمه الله اذا حضر السلطان
يقدم من الاولياء وان حضر والي مصر والقاضي فالولي اولى ان يقدم وان لم يحضر والي مصر والقاضي
حضر صاحب الشرطة وامام المحي صاحب الشرطة اولى ان يقدم وان كان لوالي مصر خليفة فلم يحضر والي مصر
حضر خليفة فخليفة اولى بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين
وحضر الاولياء وامام المحي ينبغي الاولياء ان يقدموا امام المحي وان لم يحضر امام المحي وحضر المؤمن فليقدم
على الاولياء بتقديمه وان حضر والي او خليفة والقاضي صاحب الشرطة وامام المحي والاويلياء فاني
الاولياء ان يقدموا احد من هؤلاء واراوا ان يتقدموا من شاء واقلهم ذلك ولهم ان يقدموا
من شاءوا ولا يتقدم هؤلاء الا باذنه وهذا قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وهو في
الحسن انتهى ثم عدم جواز صلوة غيره اولى بعد من هبنا وبه قال مالك وقال الشافعي
لن لم يصل ان يصل في عادة من صلى قولان اصحهما استحبابه بعد ما الرشد يشبه
ابن عباس انه عليه السلام لم يقدر في ليلا فقال حتى دفن هذا فقالوا الباردة قال افلاذا تفر
قالوا دفناه في ظلمة الليل فكهنا ان نوقظك فقام فصففنا خلفه فصلى عليه متفقا عليه و
لان الصحابة صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم افراد الا يومهم احد وروى انه عليه السلام اؤ
ذلك بذكوه البزاني والطبراني ولنا انه فرض كفاية وقد سقطها الاولين فاذا صل بعد
سقوطها كانت نفلا ولو شرع المتفعل بها يصل على قبره عليه السلام الى يوم القيمة ولا نراه ان
كما وضع لان الارض لا تاكل اجساد الانبياء لما اجمع الامم على تركها والجواب عن الحديث الاول انه
كان عام هو الولي لان اولي المؤمنين من انفسهم وعن الثاني بانه مخصوص به لا لاجماع الله
ذكرناه على ترك الصحابة الذين لم يحضروا وفاته عليه السلام الصلوة على قبره وهي اربع كبيرة
يقدر دعاء الاستغفار عقيب الا في كافي سائر الصلوات ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم عقيب
الثانية كما بعد التشهد لان الشاء والصلوة عليه عليه السلام سنة له وبيد عن نفسه
وللميت ولسائر المؤمنين عقيب الثالثة وتيسر عقيب الرابعة من غير ان يقول شيئا في ظاهرها

الرواية واستحسن بعض المشائخ ان يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
 وقنا عذاب النار وقيل يقول سبحان رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين ويتنوى بالتسليمتين الميت مع القوم كذا ذكره الشيخ كمال الدين بن
 الهمام وذكر السروجي عن الرافضيين انه لا يتنوى الميت وكذا في فتاوى قاضيهان وذكر الاسيوطي
 انه يتنوى في التسليم الاولى لا غير اما كونه اربعاً فعليه الاثمة الاربعه عن النبي عن عن اخروسة
 صلاها على النجاشي كبر اربعاً وثبت عليها حق توفي وان ابا بكر الصديق صلى على النبي عليه
 السلام فكبر اربعاً وصلى عمر على ابي بكر فكبر اربعاً وصلى صهيب على عمر فكبر اربعاً وصلى الحسن على علي
 فكبر اربعاً قال ابو عمر بن عبد البر ان عقد الاجماع على الاربع فلو كبر الامام خمساً لا يتبعه القدر
 بل يقف ساكتاً حتى يسلم فيسلم معه لان الزيادة على الاربع مشروخة ولا متتابعة في المنسوخ
 كما في فتوى الفجر وليس فيها قراءة القرآن عندنا وهو قول عمر انه روى عن ابي هريرة وروى قال
 مالك وقال الشافعي واحمد يقرء الفاتحة في الاولى وهو روى عن ابن عباس انه صلى على جنازة
 فقرا فاتحة الكتاب قال لتعلموا انها سنة رواء الترمذي وغيره ولنا ما قد مناه من قول
 عمر وغيره ولو قرء الفاتحة بنية الشاء والدعاء جاز وصفت الدعاء ان يقول اللهم
 اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وخائنا وصغيرنا وكبيرنا وزكوانا واتنا اللهم من
 احبيته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وخص هذا
 الميت بالروح والراحة والرحمة والمغفرة والرحمة واللهم تحسنا فزد في حسنة
 وان كان مسيئاً فحذو عنه ولقمه الامن والبشرى والكرامة والزلقي برحمتك
 يا ارحم الراحمين وتبين الدعاء موقت والروى عنه عليه السلام هذا الدعاء الى قوله
 فتوفه على الايمان رواء ابو داود واحمد وزاد البعض بعد اللهم اغفر لي ولوالدي و
 لجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات تابعي بيننا
 وبينهم بالخيرات انك لمحبيب الدعوات ومازل البركات ودافع السيئات ومقبل العثرات
 انك على كل شئ قدير وزاد بعض شراح القدر اللهم آتس محمد ته واهم غيبته وبرده فخره
 ولقنه حجتة ووسع مدخله واكرم نزهة وتقبل حسنة واعم بعفوك سيئة اللهم انزل بك
 انت خير منزول به وانه فقير الى عفوك وغفرانك وجودك وامتنانك وانت غني عن
 عذابك اللهم اقبل شفاعتنا فيه وارحمنا ببركتك يا ارحم الراحمين وفي صحيح مسلم
 الترمذي والنسائي عن عوف بن مالك رح انه عليه السلام صلى على جنازة رجل فحفظته
 من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وحافوا عنه واكرم نزهة ووسع مدخله واغسله بالماء

والثلث والبرد ونقعه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدا له دار خير من
 داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعد من عند القبر
 النار قال عوف حتى تمت ان أكون ذلك المسبب وان كان غير مكلف يقول جده قوله من
 توفيته منا فتوفه على الأيمان اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا اللهم
 اجعله لنا شافعا مشفعا ثم لا دعاء له وللمؤمنين وفي المفيد ويدخل الدليلي والله
 الطفل وقيل يقول اللهم تقبل بزموانما وعظم به أجورهما اللهم اجعله في كفالة إبراهيم
 والحقير بصالح المؤمنين والنجوت كالطفل ذكره في المحيط وينبغي ان يقيد بالجنون الأصلي
 لأنهم يكلف فلا ذنب له كالصبي بخلاف العارض فان قد كلف وعرض الجنون لا يجوز ما قبله
 هو كسائر الأمراض ورفع التكليف انما هو فيما يأتي لا فيما مضى والسبوق وهو من لم يحضر
 أول التكبير اذا حضر لا يشرع ما لم يكبر إلا امام تكبيرة حال حضوره بخلاف من كان حاضرا عند تكبيرة
 سبقة الإمام بها فانه لا ينتظر لانه ضروري اذ لا يمكن المقارنة الا بحجم وهو مدفوع وهذا عند
 المحققين ومحمد بن يوسف في كبر السبوق ايضا كما حضر تكبيرة الافتتاح قبلا على سائر
 الصلوات ولهما ان كل تكبيرة بمثابة ركعة فكما ان السبوق لا يأتي بما فات من الركعات قبل
 فراغ الإمام بل يتابعه فيما بقي ويقضى ما فات بعد سلامه فكذلك هنا لا يأتي بالتكبيرات التي مضت
 قبل فراغ الإمام بل يتابعه فيما بقي منها ويقضى ما مضى بعد سلامه قال الكافي لا
 يقول في تكبيرة الافتتاح معنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح مخرج
 تخصيصها برفع اليد عند الانتهاء وهذا منه يفيد ترجيح قول أبي يوسف رحمه وهو ظاهر ولو لم
 ينتظر وكبر لا تفسد صلوة عندهما لكن تلك التكبيرة غير معتبرة بل الاعتبار ما كبر بعد هاء
 الإمام حتى لو اعتد بها وكبر ثلثا سواها فسدت صلوة وان جاز بعد ما كبر الرابعة فاتته
 الصلوة عندهما وعند أبي يوسف يكبر فاذا سلم الإمام قضى ثلث تكبيرات وذكر في المحيط
 ان عليه الفتوى وذكر ايضا ان محمدا مع هذا انه لو انتظر تقوية الصلوة بخلافه والوارد
 قبل ذلك ثم السبوق يقضى ما فات من التكبيرات بعد سلام الإمام متواليته من غير دعاء
 لثلاث رقع قبل فراغه فتبطل صلوة فاذا وضعت على الاكتاف قبل فراغه يقطع التكبير لانها بطلت
 وقبل وضعها على الاكتاف لا يبطل وان رفعت عن الأرض وعن محمد بن ان كانت الى الأرض
 اقرب يأتي بالتكبير وان كانت الى الاكتاف اقرب فلا وقيل لا يقطع حتى ترفع على الاكتاف
 والاول اصح ولا ترفع الا يدي في صلوة الجنازة الا في التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية وكثير من مقلد
 بل اختار والرفع عند كل تكبيرة وفي الحاوي مثل ابو القاسم عن ذلك فقالنا فعل واقيس ثابته

الجنون كالطفل

السبوق يعني من لم
 يحضر عند أول
 التكبير اذا حضر
 يشرع ما لم يكبر

في تكبيرة الافتتاح
 معنيان

يقضى ما فات من
 التكبيرات بعد سلام
 الإمام متواليته

ياوله لا نذكرن كله وكان محمد بن سلمة وعبد الله بن مبارك ومحمد بن الأزهري وعصام بن سيف
 ورجل يرفعون وتصير بن يحيى ومحمد بن مقاتل وجماعة يرفعون ويذهبون إلى رفعان وفي جوامع الفقهاء
 تركه وهو قول مالك وعنه الرفع في الجميع وبه قال الشافعي وأحمد بن محمد لنا حديث ابن عباس و
 حديث أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على جنازة رفع يديه في أول تكبيرة ثم
 لا يعود رواها الدارقطني قال ابن حزم لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع في شيء من تكبيرات
 الجنازة إلا في الأولى فلا يجوز فعل ذلك لأنه عمل في الصلوة بالأنص قال السروجي والتجيب النووي
 أنه يدي عن الرفع في كل تكبيرة سنة ويستدل بفعل ابن عمر مع أن الرواية عنه مضطربة ويقوم
 الإمام بخلافه صدق الحديث ذكره كان وأنت في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه
 يقوم بخلافه وسط المرأة وفي رواية يقوم بخلافه وسط الرجل بخلافه راس المرأة والتمتار هو ظاهر
 الرواية لأن الصدق جل الإيمان فيكون القيام عند الإشارة إلى أن الشفاعة والدعاء لأجل الإيمان ما
 روى عن أنس أنه قام من الرجل عند راسه من المرأة عند عنقه وأمره إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 معارض بما رواه أحمد بن حنبل أن قال أخبرنا غالب قال صليت خلف النس على جنازة فقام حيال صدره
 وبما في الصحيحين أنه عليه السلام صلى على امرأة ماتت في تقاسمها فقام وسطها والوسط لا ينادي
 الصدر فإن الصدر وسط باعتبار توسط الأعضاء فوق رقبته وراسه تحت بطنه وبجاءه
 ويستحب أن يصفو ثلاثه صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم أحدهم للإمامة ويقف وراءه ثلثة
 وراءهم اثنان ثم واحد ذكره في المحيط لقوله عليه السلام من صلى عليه ثلثة صفوف خفف له
 رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي الأئمة أفضل
 صفوف الرجال في الجنازة آخرها وفي غيرها أولها اظهار للتواضع لتكون شفاعته راجع للقبول
 انتهى وكذا خطأ وعند الوضع فوضعوا راسه على يسار الإمام جازت الصلوة وإن تدب ففقد
 أساء وأجازت كذا في التاتارخانية وتكره الصلوة على الجنازة في مسجد جماعة عندنا وبه قال مالك
 وقال الشافعي وأحمد بن حنبل لا بأس بها لما رواه أن سعد بن أبي وقاص لما توفي أم عائشة بادخال جنازة
 للمسجد حتى صلى عليها الزواج النبي عليه السلام ثم قالت هل عاب الناس علينا ما فعلنا فقبل نعم
 فقالت ما أسرع ما نسوا ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة سهيل بن البيضاء إلا في المسجد
 رواه مسلم ولنا ما رواه أبو داود وابن ماجه عن ابن أبي ذئب عن سالم مولى التؤمة عن
 أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على ميت في المسجد فلا أجر له وروى فلا شيء
 له ومولى التؤمة قال ابن معين ثقة لكنه اختلط قبل موته فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت
 حجة وكلام على ابن أبي ذئب سمع منه قبل الاختلاط وما استدلت به عائشة واقعة حال

في الجنازة ثلاثه صفوف

افضل صفوف الرجال
 في الجنازة آخرها

في الجنازة عند الوضع
 لو خطأ وعند الوضع
 فوضعوا راسه على
 يسار الإمام جازت

الصلوة
 قال الشافعي لا بأس
 بالجنازة في المسجد

الاعموهم لها الجواز كون ذلك لضرورة ولو سلم عدمها فانكارهم وهم الصحابة والتابعون ليل
انما استقر الامر بعد ذلك على تركه وما قيل لو كان عند أبي هريرة هذا الخبر لم يراه ولم يسكت
بان غاية ما في سكوتهم مع علمهم بكونه مسوخ الاجتهاد والانكار الذي لا يجوز للسكوت عليه
ما يكون معصية وما أدى اليه رأى المجتهد لا يكون معصية في حقه فلا يجب الانكار عليه
بسببه وما روي ان ابا بكر وعمر صلى عليهما في المسجد ومعلوم ان جماعة الصحابة شهدوا الصلوة
عليهما ليس صريحا في ادخالها المسجد فيجوز انهما وضعا خارجا في موضع دفنهما وصلوا في ذلك
في المسجد وهو غير مكروه عندنا في رواية ويدل عليه اسناد عبد الرزاق قال: الثوري
ومعمر عن هشام بن عروة قال: اى رجل لا يخرجون من المسجد ليصلوا على جنازة فقال ابيهم
هو لاء والله ما صلى على ابي الا في المسجد هذا وفي جوامع الفقهاء وضعت الجنازة على باب
المسجد والامام والقوم في المسجد اختلف المشائخ فيه ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض
القوم معها والباقي في المسجد الصفوف متصلة لا يكره وأعلم ان لفظ حديث أبي هريرة محتمل لكل
من الكراهة في هذه الصلوة وعدمها فان الجار والمجور ان تعلق بالفعل يقتضى الكراهة وان تعلق
بصفة النكرة لم يقتضها وكذا تعليمهم للكراهة يكون المسجد لم يبين لها يقتضى الكراهة وتعليمهم
بأنه لا يخلو من مقتضى عدمها والى عدمها مال في البسوط والحيط وعليه العمل وهو المختار ولا يجوز
الصلوة عليها اذ كبا الامن عند القياس الجواز لانها دعاء والركوب لا ينافي وجب الاستحسان انها
صلوة من وجبة مشروط شرائط الصلوة بالاجماع وكذا التكبير فتشادك سائر الصلوات
في حكم القيام وعليه الاجماع الامن شد من المالكية قال ابن قدامة لا علم فيها خلافا ولا يجوز
والميت على دابة او على الايدي او الاكتاف لانه كالامام واختلاف المكان مانع من الاقتداء
ومن دفن ولم يصل عليه صلى على قبره ما لم يغلب على الظن انه تقسم لما مر من صلوة عليه السلام
على القبر ولا يعتبر التقدير بالايام في التقسيم وعدمه على الصحيح والمعتبر غلبة الظن لان ذلك
يختلف باختلاف الحال من السمن والهرال وباختلاف الزمان من الحر والبرد وباختلاف المكان
كون الارض سبعة او غيرها وكوشك في التقسيم لا يصل عليه ايضا ذكره في الزيد والمفيد وجوامع
الفقه وغيرها ولا يصل عليه بعد التقسيم لما سياتى قريبا من عدم جوازها على العضو عندنا وما
روى البخاري عن عتبة بن عامر انه عليه الصلوة والسلام صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين فغير
محل النزاع اذ قد قرئ انه لا يعتبر بالتقدير بالزمان بل بغلبة الراى بالتقسيم وكونهم كانوا قد تقفوا
غير مسلم فان اجسادهم لم تبلى فلما اراد معاوية ان يحرق العيين التي باحد عند قبور الشهداء اصابته
المسحاة اصبع خمره فانقطرت دما ولا يصل على غائب قد مر ولا على عضو الاصل فيه ان الصلوة

فلا يجب في الصلوة
عليها اذ كبا

فلا يجب في الصلوة
ومن دفن ولم يصل عليه
عليه صلى على قبره

على الميت من الأحكام التي لا مدخل للعقل فيها إذ ليست بصلوة من كل وجه ولا محض دعاء
كسائر الأدعية لما فيها من الشروط الزائدة فيقتصر فيها على الآثار ولم يصح بالصلوة على العنق
أو ما روى أن عمر صلى على عظام بالشام وإن أبا عبيدة صلى على رأس المسلمين في الأشرف
لم يصح ذلك عنهما وإذا لم يرد أثر بالصلوة على العضو لا يصح عليه إلا إذا كان في حكم الكل بأن جدد
أكثره والنصف مع الرأس إذ لا أكثر حكم الكل وكذا النصف مع الرأس لا شمله على أكثر الأعضاء
الرئيسية بخلافه فالووجد نصفه مشقوقاً طويلاً فإنه لا يصح عليه لئلا يؤدي إلى تكرار الصلوة
على ميت واحد فإنه غير مشروع فإن قيل قد تقدم أنه عليه السلام صلى على قتلى أحد بعد
ثمان سنين مع أنه كان قد صلى عليهم عند استشهادهم وهو تكرار قلنا قد قيل المراد من
الصلوة عليهم بعد ثمان سنين الدعاء ولأن سلم أنها الصلوة المعتادة فليس فيه ما يدل على
أنه صلى على من كان صلى عليه ولا فيجوز أن بعضهم كان لم يصل عليه فصل عليه بعد تلك المدة
ومع الاحتمال لا يصلح للاستدلال ولا يصح على باغ ولا قاطع الطريق إذا قتل حال الحرب لا يضاد
زجر على مثل فعلهما وهو مذهب علي رضي الله عنه يغسل البغاة من أهل النهران ولم يصل عليهم
فقيل لهم أكتأفهم فقالوا خواتنا بغوا علينا أشار إلى أن ترك ذلك عقوبة ليكون زجر الغير
وقطاع الطريق مثلهم في السعي بالفساد والشد وإن قتل البغاة بعد وضع أوزارها يصل عليهم
وكذا قطاع الطريق إذا خذمهم الإمام ثم قتلهم يصل عليهم ذكره قاضيان والوجه فيه أن فيه
احتمال التوبة ولأن الآثار إنما وردت فيمن قتل حال المحاربة فبقي ما عداه على قياس موتى المسلمين
حكم المقتولين بالمعصية والمكابر في المصر بالليل حكم قطاع الطريق ومن قتل أحد أيوبه لا
يصل عليه أهاته لذكر في جوامع الفقهاء ولا يصل على من قتل نفسه عند أبي يوسف واختاره
علي السفدي لأنه باغ على نفسه وعندهما يصل عليه واختاره شمس الأئمة المحلواني لأنه لا زجر
هنا فصار كالميت حقت نفسه ولا نه مسلم عاص غير ساع في الأرض فساداً فلا يقاس على
البغاة وقطاع الطريق قال الشيخ كمال الدين بن الهمام في صحيح مسلم ما يؤيد قول أبي يوسف
عن جابر بن سمرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه انتهى
والجواب أنها واقعة حال تقتضي العجم لاحتمال أنه عليه السلام علم منه أمر يمنع الصلوة عليه
على أنه ليس فيه أنه منع الصحابة عن الصلوة عليه فيجوز أن امتنع عنها كما امتنع من الصلوة
على الديون للزجر لأنها ممنوعة مطلقاً فلا دليل على عدم صلوة غيره عليه الصلوة والسلام
ومن علم بحياته عند ولادته باستهلال أو حركة غسل وصل عليه وكذا لو خرج أكثره حياً والأفضل
ولم يصل عليه كما روى جابر بن فروة الطفل لا يصل عليه لا يرث ولا يورث حتى يستهل أخوجه

فصل في الصلوة على
السلام على قتلى الحرب
بعد ثمان سنين

فصل في حياة عند
ولادته باستهلال أو
حركة غسل عليه

الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والمحاكم وآن سبي صبي مات ولم يسب
 معه احد ابويه يصلي عليه لانه مسلم تبعه للسباي ان كان مسلما ولان كان ذميا وان سبي معه
 احد ابويه لا يصلي عليه الا ان اسلم احد هما واسلم الصبي نفسه وكان يعقل الاسلام لانه اذا كان
 معه احد ابويه ذوبتم له فيكون كافرا واذا اسلم احدهما يتبعه الاسلام لان الولد يتبع خيره
 الابوين دنيا واسلام الصبي العاقل صحيح عندنا لانه نفع محض وقد علم ان عليا بن اسلم صبيًا وصححه
 النبي صلى الله عليه وسلم الخامس في الحبل والتشيع السنن في حل الجنابة عند فان يحلها اربعة
 نفر من جوانبها الا ربعة وبه قال مالك والاكثر من خلافه للشافعي ثم لما روى عبد الرزاق وابن ابي
 شيبة ثنا شعبة عن منصور بن العنبر عن عبد الله بن قسطاس عن ابي عبيدة عن ابي
 عبد الله بن مسعود عن قال من اتم الجنابة فليأخذ بجوانب السري الا ربعة وردوا ايضا شاة
 عن ابي عطاء عن علي اللاذري قال ايت ابن عمر في جنازة فحل بجوانب السري الا ربعة روى عن عبد
 الرزاق اخبرني الثوري عن عباد بن منصور اخبرني ابوالمهزم عن ابي هريرة قال من حل الجنابة
 بجوانبها الا ربعة فقد قضى الذي عليه روى محمد بن الحسن ان ابو حنيفة ثنا منصور بن العنبر
 قال من السنن حل الجنابة بجوانب السري الا ربعة وردوا ابن ماجه ولفظه من اتم الجنابة فليأخذ
 بجوانب السري كلها فانه من السنن وان شاء فليدع ثم ان شاء فليدع فعمل ان هذا هو السنن
 فتقويه التخفيف على المحلة وصيانة الميتة عن السقوط والبعد من تشبه حمله بحل الا سنن
 ولا انتقال وكذا كره حمله على الظهر والدابة ما روى من الحبل بين العمودين فحول على حاله من
 ضيق الطريق ولا ازدحام او قلته الحاملين او غير ذلك توفيقا بينه وبين ما روينا مما ذهب اليه الجمهور
 وما روى انه عليه السلام حل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين ضعيف الاسناد قال النووي
 ليس في حلها بين العمودين نص ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ان يحلها من كل
 جانب عشر خطوات لما روى عنه عليه السلام انه قال من حل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه
 اربعين كبيرة رواه ابو بكر البخاري وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على يمينه ثم مؤخرها
 كذلك ثم بمقدمها على يساره ثم مؤخرها كذلك وفي البسط وحل الصبي على الايدى احب من حمله
 على الدابة وفي الينا بيع الرضيع والقطيم او فوق ذلك قليلا لا يأس ان يحمله رجل واحد على
 يديه او يحمله على يديه وهو راكب قال ابو حنيفة رحمه لا يأس ان يحل الصغير في سقطا وطبقوا
 بالقاء من آلات النساء يجعل فيه الطيب غيره ويستند عارلنا بون الصغير كذا في شرح الهداية
 للسروجي وينبغي الاسراع في الشئ بهما دون الغيب وهو ضرب من العذود والعنق وهو
 الخطو الضيق فيسرعون اسراعا لا يصل على احد العنق والعذو وفي الحقيقة الاسراع بالميت سنن وفي البذل

ورد

ويستحب ان يحلها
 من كل جانب عشر
 خطوات

فصل في حل الصبي على الدابة
 احسن حلها على الدابة
 الرضيع والقطيم او فوق
 ذلك قليلا لا يأس ان
 يحمله رجل واحد

وجوامع الفقهاء يسرع باليت بحيث لا يضطرب على الجنائز والأصل فيه ما رواه الجماعة من حديث
 أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سرعوا بالجنائز فان كانت صالحة قرئتموها إلى
 الخير وان كانت غير ذلك فشر تضعونها عن رقابكم وعن ابن مسعود قال سألنا نبينا صلى الله عليه
 وسلم عن المشي بالجنائز فقال ما دون الجنب واه ابوداؤد والترمذي وعن أبي موسى قال
 مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة تمتحض محض الزرق فقال عليه الصلوة والسلام عليكم
 بالقصد ولا يكره المشي قدما ولكن مشي خلفها افضل وهو قول علي بن عمر وابن مسعود وأصحابنا
 والأول اعم والثوري واسحاق وغيرهم رضى الله عنهم وروى عن علي بن أبي طالب كان يمشي
 خلف الجنائز وابوبكر وعمر وعثمان امامها فقال علي رضي الله عنهم ان فضل الماشي خلفها على الماشي
 امامها كفضل الصلوة المكتوبة على النافلة ويروى كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد فلما اجمعوا
 ولكنهما ليسا لان علي الناس رواه سعيد بن منصور والحافظ ابو جعفر الطحاوي والبيهقي في
 سنن الكبرى ولم يذكر له علة وعلى التسهيل يحمل ما رواه عنه عليه الصلوة والسلام انه كان
 يمشي بين يديهما فان روي ابن عمر وقد عمل بخلافه عن نافع قال خرج ابن عمر الى جنازة فواى
 معها نساء توقفن ثم قال ردهن فانهن قنتن الحى والميت ثم مضى ومشى خلفها قلت يا ابا عبد
 الرحمن كيف المشي فى الجنائز امامها ام خلفها فقال اما ترى انى مشى خلفها رواه الطحاوي
 وما كان ابن عمر يخالف فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع شدة حرصه على اتباع علمه بانه عليه السلام
 انما فعله لعذر وانما لا افضل عندك عليه الصلوة والسلام مقابله فتبعه فيه لذلك وفي صحيح
 البخاري عن البراء بن عازب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز قال علي لا يتبع الا بقدم
 الا على التالى ولا يسمى المقدم تابعا بل هو متبوع ويحمل الامر على الذب عن الوجوب للاجماع على انه
 قال قدما بين يديك واجعلها نصب عينيك فانما هي موعظة وتذكيرة وعبرة وما قيل الفم
 شفعاء فالاولى بهم التقدم قال ابو نصر البغدادي هو باطل بالصلوة عليه فانهم شفعاء فيها
 وقد تأخر واعنه لان الشفاعة فى الصلوة عليه لا فى تشييعه ولان الشفيع انما يتقدم خوفا من
 بطش الشفوع عنده فيمنعه منه بالتقدم وذلك لا يتحقق هنا فلم يبق الا التقدم ثم تسليمه
 وطلب عفوه ورحمته والراكب يسير خلف الجنائز ولا يتقدمها الا لاضرر الناس بانارة الغبار
 الا ان يكون بعيدا على ما روى في النوادر عن ابي يوسف قال ليت ابا حنيفة رحم يتقدم امام
 الجنائز وهو راكب ثم يقف حتى ياتي به فقوله ثم يقف دليل على انه كان يبعد عنها والمشى افضل
 الكونه اقرب الى التواضع واليق بجل الشفيع وفي حديث جابر بن سمرقان النبي صلى الله عليه
 وسلم تبع جنازة ابن الدحل ماشيا ورجع على فرس رواه الترمذي وقال حديث حسن

ولا يكره المشي قدما
 لكن مشي خلفها افضل

ولا يقوم احد للجنازة اذا مرت به الا اذا ارادت يتبعها وعليه الجمهور وصاؤره في الاطراف الصحيحة
 من القيام لها منسوخ بما ورد عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امرنا بالقيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وامر بالجلوس رواه ابو داود وابن ماجه
 واحد والطحاوي من طرق وعن علي بن ابي طالب قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد رواه
 ابو داود والنسائي والترمذي وصححه المسلم بمعناه وقال قد كان ثم نسيم ولا ينبغي ان يرجع
 من جنازة حتى يصلي عليها وبعد ما صلى لا يرجع الا باذن هكذا ذكره في عامة كتب الفتاوى و
 غيرها وفي المحيط قيل الرفق ان يسعه الرجوع بغير اذنهم اقول هذا هو الواقع للاحادث
 وعليه الجمهور ولا اعلم لهم في المنع ما خذ الا ان حصل الوحشة لاهل الميت بسبب الرجوع
 فينبغي ان يراعى ذلك والا ففي الصحيحين ان من ابتع جنازة المسلم حتى يصلي عليها فله ثلث
 من الاجر ومن ابتعها حتى تدفن فله قبراطان والقيراط مثل احد واذا منع من الرجوع
 بغير اذنهم فربما يكون له ضرورة يتعسر عليه شهود الدفن بسببها فيترك الصلاة ايضا
 فيحرم من اجرها وهذا مما لا يعقل وينبغي المتبعي الجنازة ان يكون متحشعا متفكرا في ما لم تعظا
 بالموت وبما يصير اليه الميت ولا يتحدث باحد يثا لذي نيا ولا يضحك وبهم ابن مسعود بعد
 يضحك في جنازة فقال له اتضحك وانت في جنازة لا اكلمك ابد رواه سعيد بن منصور
 وينبغي ان يطيل الصمت ويكبر رفع الصوت فيها باذن كرو قراءة القرآن ذكر في فتاوى المحصر
 انها كراهة تحريم واختاره محمد الائمة الترجاني وقال علاؤ الدين التاجري ترك
 الاولى ومن اراد الذكروا القراءة فليذكروا وليقرأ في نفسه قال قيس بن عباد كان اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون رفع الصوت عند ثلث عند القتال وفي الجنازة
 وفي الذكركه ابن المنذر في الاشراف ولا ينبغي للنساء ان يخرجن مع الجنازة ذكره في البداية
 والبرغيناني والاسيبيجي وعليه الجمهور عن ام عطية رضيها عن اتباع الجنازة ولم يعزم علينا
 متفق عليه وقولها ولم يعزم علينا معناه ان النهي نفى تنزيه والذي ينبغي ان يكون التنزيه
 محبة ما يزمنه عليه السلام حيث كان يباح من الخروج للمساجد والاعيان وغير ذلك ان يكون
 في نعمتنا للتحريم لما في خروجهن من الفساد وفي كفاية الشعبي سئل القاضي عن جواز خروج
 النساء الى المقابر فقال لا تنسأل عن الجواز والفساد في مثل هذا واما سئل عن مقدار ما يطبقها
 من اللعن فيه واعلم انها كلها قصدة الخروج كانت في لعنة الله وملائكته واذا خرجت لحقتها
 شياطين من كل جانب واذا انت القبور يلعنها روح الميت واذا رجعت كانت في لعنة الله
 ذكره في التاتارخانية وقد روى عن علي بن ابي طالب قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم

القيام للجنازة
منسوخ

في الرجوع بغير
اذن اهل الميت

ينبغي ان يطيل الصمت

في رفع الصوت
بكره بان ذكر وقراءة

لا ينبغي للنساء ان
يخرجن مع الجنازة

فاذا نسوة جلوس قال ما يجلسكن قلن تنظر الجنائز قال قلن قلن لا قال هل تحلن قلن
لا قال هل تدلين فيمن يدلي قلن لا قال فارجعن مازورات غير ما جورات دواه بنماجة
باسناد ضعيف لكن يعضده المعنى الحادث باختلاف الزمان الذي بسببه كرهه
حضور الجمع والجماعات الذي اشارت اليه عائشة رضي الله عنها بقولها وان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما احل النساء بعد لمنعهن كما منعت نساء بني اسرائيل واذا قالت عائشة هذا عند نساء زماننا
فاظنك بنساء زماننا ويحرم النوح وشق الجيوب وخش الخدود ولطمها وفوقك من
الأفعال لما في الصحيحين ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب دعا يدعو الجاهلية وعن
ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم برئ من الصالقة والمخالقة والشاقة رواها البخاري والاصل
شد الصق وفي صحيحه اثنتان في الناس هما كفر الطعن في النسب الينا حجة على الميت اي من افعال
الكفر ولا بأس بالبكاء برسالة الدعاء في الجنائز وفي المنزل لقوله ان الله لا يعذب بدينه المؤمنين
ولا يجزن القلب لكن يعذب بهنذا وأشار الى لسانه ويرحم متفق عليه ان كان مع الجنائز صائفة
او فلانة تزجر وتمنع وان لم تنجز لا يترك اتباع الجنائز وتشيعها للملحقين به من البدعة فيكره بقلبه
واذا انتهت الجنائز الى القبر يكره الجلوس قبل ان توضع عن الاعناق لان القصد من حضوره في الميت
الكوامر وفي جلوسهم قبل وضعه اذ داء به ولا نه قد يقع الحاجة الى التعاون والقيام مكن فيه واذا
وضعت عن الاعناق يجلس ويكره القيام ذكره قاضيان وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة
على ما لا يخفى السادس في الدفن الحمد القبر افضل عند الامم الاربع ان امكن والا فالشق
لأن ذكره السروجي وفي فتاوى قاضيان والسنن في القبر الحمد وان كانت الارض رخوة فلا
باس بالشق انتهى والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الحمد لنا والشق لغيره رواه ابو داود
والترمذي وروى ابن ماجه عن انس رضي الله عنه في النبي صلى الله عليه وسلم كان بالمدية
يلحد وآخر يوضح قالوا نستخير ربنا ونبعث اليهما فايهما سبق تركناه فارسل اليهما فسبق
الحمد فلمد والنبي صلى الله عليه وسلم وأخرج مسلم عن سعد بن ابى وقاص انه قال في
عرضه الذي مات فيه الحمد والي الحمد وانصبوا على اللابن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم وروى ابن حبان في صحيحه عن جابر انه عليه السلام الحمد وتصب عليه
اللابن نصبا ورفع قبره عن الارض نحو شبر والحمد ان يحفر في جانب القبلة من القبر
حفيره فيوضع فيه الميت وينصب عليه اللابن والشق ان يحفر حفيرة كالنهر ويبنى
جانباها باللابن او غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللابن والخشب
ولا يمس السقف الميت واستحب بعض الصحابة ان يرمس في التراب رمسا

فان كان في الناس
الذين في النسب الينا حجة

اذا وضعت الجنائز
عن الاعناق يجلسون
ويكره القيام بغير حاجة

الابن النقيب

يروى ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص وقال ليس احد جنبى اولى بالتراب
من الآخر وقال صاحب النافع اختاروا الشق في ديارنا لرخاوة الارض فيتعذر
الحمد فيها حتى اجازوا الاجر ورفوف الخشب واتخاذ التابوت ولو كان من حديد
ومثله في البسوط ويكون التابوت من راس المال اذ كانت الارض رخوة
او ندى يترمع كون التابوت في غيرهما مكرها في قول العلماء قاطبة وفي قاصدينا
ينبغي ان يفرش فيه التراب يطين الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف
عن يمين الميت ويساره ليصير بمنزلة الحمد في المحيط واستحسن مشائخنا اتخاذ التابوت
للنساء يعني لو لم يكن الارض رخوة فانه اقرب الى السرة والقرن عن مسهل عند الوضع في
القبر ومقدار عمق القبر قد نصف قامت ذكره في الروضة وفي الذخيرة الى صدر الرجل
او وسط القامة فان زاد وافضل وان عمقوا مقدار قامت فهو احسن فعلم بذلك ان
الادنى نصف القامة والاعلى القامة وما بينهما ويوضع الميت في قبره وصنع من جهة
القبلة مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسئل سلا عندنا وهو مذهب على رضي الله عنه
وابنه محمد بن الحنفية واسحاق بن راهويه وابراهيم النخعي وابن حبيب وقال الشافعي رحمه
واحد من يستحب السئل بان يوضع عند رجل القبر ثم يسئل من قبل راسه منحدرا
وخير ما لك رحمه والظاهرية للشافعي حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى
من قبل راسه رواه الشافعي رحمه وعن عبد الله بن يزيد الخطمي الانتصار الى الصحابي انه صلى
على جنازة المهاجرين ثم ادخل من قبل راسه وقال انه من السنة رواه ابو داود وقال البيهقي
اسناده صحيح وكنا ما دوا ابو داود في المراسيل عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي لا ينبغي
فان حماد انما يروى عن النخعي وصرح به ابن ابي شيبة فقال عن حماد عن ابراهيم النخعي ان النبي
صلى ادخل القبر من قبل القبلة ولم يسئل سلا واد ابن ابي شيبة ورفع قبره حتى يعرف
فروى ابن ماجه عن ابي سعيد انه عليه السلام اخذ من قبل القبلة واستقبل استقباله
فقد تعارض روايتاه فانه عليه السلام وهو من فعل الصحابة وكذا ما صح عن علي انه
ادخل يزيد بن المكلف من قبل القبلة وعن ابن الحنفية رحمه انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة
اخرجهما ابن ابي شيبة يعارض فعل عبد الله الخطمي ويتبع فعل علي وعلى فعل رسول الله
صلى نفسه وهو ما عن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخل قبر اليفلا فاسرج له سراجا
واخذ الميت من قبل القبلة رواه الطحاوي والترمذي وقال حديث حسن وعنه ابن عباس
وابن مسعود انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في قبر عبد الله ذي الجهادين وابوبكر و

استحسن مشائخنا
التابوت للنساء

لا يسئل سلا عندنا

عمر يقول أدينا مني خا كما احتي اسند في أحد وأخذ من قبل القبلة رواه الخلال في
جامعه واستعقاب النووي وتحسين الترمذي لحديث ابن عباس من يكون من رواية المجاهد بن
ارطاة وأنه ضعيف باتفاق أهل الحديث ليس بصواب فقد قال ابن معين أنه صدوق
إلا أنه مدلس لا شك أن المدلس إذا كان عدلا لا يضره التدليس إذا قال حدثني وأخبرني
كان عينه والثوري وغيرهما وكذا قال أبو ذرعة وأبو حاتم أنه صدوق مدلس إذا قال
حدثني عن الثقة كان مقبولا يوثق بصدقه وحفظه وقال ابن حبان إنما عاب الناس عليه
أنه ليس عن الزهري وغيره أما أن يتعد الكذب فلا وهو ممن يكتسب حديثه وقال أبو بكر الخطيب
هو أحد العلماء الحفاظ وقال الحاكم قد وثقه شعبة وغيره من الأئمة وأكثر ما أخذ عليه
التدليس وروى له مسلم مقرنا بعبد الملك وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وهذا
تعديل له من هؤلاء الأئمة فكيف يقال أنه ضعيف باتفاق أهل الحديث هذا على وجه القبلة
شرفا فكانت أفضل وكذا وجه الأخذ بتكون إلى القبلة فكان أولى ويقول واضع لسم الله
وعلى ملته رسول الله كذا نقل عنه عليه السلام أنه كان يقول إذا وضع ميتا في قبره رواه
أبو داود والترمذي وقال حديث حسن أي باسم الله وضعناك وعلى ملته رسول الله
سلمناك ولا تعين في عدد الواضعين وفي الذخيرة لا يضر وترا دخله أو شفعه لأن الاعتبار
حصول الكفاية وفي الرجم المحرم أولى بوضع المرأة فإن لم يكن فاهل الصلاح من الأجانب
ذكره في المحيط وفي البري والمحرّم من غيرهم ولا يدخل القبر امرأة ولا كافرا ولا كافرا في قبره
القد ورد في شرحه والعتابي في جوامع الفقهاء سواء كانت الميت ذكر أو أنثى ويستحب
التسبيحة قبل المرأة بثوب حال إدخالها القبر حتى تسأل الله ونحوه على الحد ولا يستحب
حق الرجل عند الماروي عن علي أنه يقوم قد دفنوا ميتا وبسطوا على قبره ثوبا فجذب به
وقال إنما يصنع هذا بالنساء وشهد دفن أبي زيد الأنصاري فحضر القبر بثوب فقال عبد الله
بن أنس أرفعوا الثوب إنما تحضر النساء وأنس شاهد على شفيع القبر ولم ينكر عليه وفيه
خلاف الشافعي رحمه وقد تمسك بحديث ضعيف اعترف بضعفه النووي وتوجه
الميت في القبر إلى القبلة على جنبه الأيمن ولا يلقي عن ظهره وتخل العقدة روى فلانك
عن الشعبي والنخعي وروى عنه عليه السلام أنه لما وضع نعيم بن مسعود في القبر نزع الأختة
يفيه وروى أبو داود والنسائي ثم قال إن رجلا قال يا رسول الله ما الكبائر قال هي شتم
فذكورها استحلال البيت المحرم قبلتكم أحياء وأمواتا وفي آياتنا السنته أن
يفرش في القبر التراب يعني في الأرض النزهة والسجدة قال السروجي في كتب الشافعية

فوالله المحرم أولى
بوضع المرأة فإن لم يكن
فاهل الصلاح

فويل للميت في القبر
إلى القبلة

والحنابلة يجعل تحت راسه لبنة او حجر ولم اقف عليه من اصحابنا انتهى ويكره
 ان يوضع تحت مضرية او محدة ذكره الرغينا في ذكره ابن عباس ان يلقى تحت الميت
 شي رواه الترمذي وعن ابى موسى لا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا وما روى انه
 جعل في قبره عليه السلام قطيفة قيل لان المدينة سبحة وقيل ان العباس عليه السلام
 لها فسطها شقران تحت لقطع التنازع وقيل كان عليه السلام يلبسها ويفترشها
 فقال شقران والله لا يلبسك احدا بعد ابد فاقهاها في القبر ويسند الميت من ورائه
 بتراب او نحوه لئلا يتقلب ويسو اللابن على الحد اي يقيم اللابن عليه من جهة القبلة
 وتسد شقوقه كيلا ينزل التراب منها على الميت واستعمال اللابن مجمع عليه لا باس بالقصب
 الطن الخنزيرة وفي ابو يرحب اللابن والقصب والحشيش في الحد قال الشعبي جعل في الحد النبي
 صلى الله عليه وسلم طن قصب وحكي عن شمس الائمة الحلواني هذا في قصب لم يجعل امام القصد
 العموم وهو بالفارسية بوريا فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره
 يعني جعله فوق اللابن ويكره الاجر والخشب لانها الاحكام البناء والزينة والقبر مكان
 البلاد والفناء وقد وصى الاسود بن يزيد ان لا تجعلوا على قبره اجرا وقال ابراهيم النخعي كانوا
 يكرهون الاجر في قبورهم وقيل لا باس به عند رخاوة الارض وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل يجوز استعماله فوق الخشب واتخاذ التابوت في بخاري وقد تقدم تمهيد التراب
 ولا يزداد على التراب الذي خرج من القبر وتكره الزيادة وعن محمد لا باس بها والاول رواية
 الحسن عن ابى حنيفة روى ويستحب حتى التراب عليه لما روى ابو هريرة ان النبي عليه
 السلام صلى على جنازة ثم اتى القبر فحشي عليه من قبل راسه رواه ابن جابر قال محمد ولا يكره
 برش الماء عليه باسا ويسم القبر ولا يسطح عندنا وروى الثوري الليث ومالك واحمد
 والجمهور وقال الشافعي التسطيم اي التزبيح افضل لما روى ابو داود عن القاسم بن محمد قال
 دخلت على عائشة فقلت يا اماء اكشفي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضرت
 فكشفت لي عن ثلثة قبور لا مشرفة ولا طئة مبطوطة ببطحاء العرصة الحمراء والجمهور ما
 روى البخاري عن سفیان التمار انه رأى قبر النبي عليه السلام مسنما وحدث القاسم
 لو بلغ درجة هذا في الصحة فليس فيه معارضة له فانه لا نصريح فيه بالتسطين فان قوله
 مبطوطة يجوز كونه صفة مؤكدة للاهتراء ليست مشرفة زائدة في الارتفاع ولا لاطئة
 زائدة في الانخفاض بحيث تكون مبطوطة لا صفة بالارض بل هي بين ذلك ويحتمل ان تكون
 مبطوطة يعني مسطحة من قولهم بطح السجود تبطي اي التي فيه البطحاء اي الحصا الصغار وهو

يكره الاجر والخشب
 لانها الاحكام البناء

ويسم القبر

ذلك وخرج من الحد من قتل من البغاة وقطاع الطريق واهل العصية والمقتل به
او قصاص لانهم لا يقتلوا ظلماً وهذا بالاجماع وخرج منه من وجب بقتله ما لا يقتل غير
الحد على حسب اختلافهم وكذا الذي وجب بقتله القسامة لظهور وجوب المال
بنفس القتل شرعاً وهذا بالاتفاق ايضاً وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء وجبت
فيه القسامة او لم تجب هو الصحيح ويشير اليه كلام صاحب الهداية حيث قال لان
يعلم انه قتل مجدي ظلماً وذلك لاحتمال انه لم يقتل ظلماً بل بسبب يبيح القتل وان كان
تعلية لوجوب الغسل بوجوب القسامة والديرة يشير الى انه اذا لم يجب فيه القسامة
والديرة لا يغسل كما اذا وجد في الشارع الاعظم او الجامع او في برية ليس بقرية لكن
الوجوه ما ذكرنا من احتمال السبب المبيح للقتل منه فلا يسقط الغسل الذي هو واجب
كسائر الموتي بان شبهته واحتمال لان سقوطه في حق الشهيد المذكور على خلاف القياس
فلا بد من تحقق وجوب الوصف الذي سقط لاجله الغسل فيه عند الاحتمال يحمل
بالاصل وخرج منه الصبي المجنون والجنون والمجانن النفساء على قوله بالبحينة رحمه
قال احمد وسحنون من المالكية فانهم ليسوا من قسم الشهيد الحكمي عند بل يغسلون
كسائر الاموات وعندهم لا يغسلون وهو قول الشافعي رحمه واشبه من المالكية قياساً
على غيرهم لان عدم التكليف او عدم الطهارة لا يؤثر في الشهادة فان عدم الذنب في
غير المكلف لا ينافي كرامته سقوط الغسل فان سقوطه لا يقاء اثر المظلمية وغير المكلف
اولى بذلك وكذلك عدم الطهارة في الحيوة لا يوجب الغسل بعد المات لان وجوبه في
الحيوة لوجوب ما لا يصح الا به وقد سقط ذلك بالموت فيسقط الغسل والشهادة
قد قيمت مقام الغسل الواجب بالموت فلا يغسل اصلاً ولا يحنيفة رحمه في غير المكلف
ان الغسل انما سقط عن الشهيد لان القتل صادر كفارة له ولا ذنب لغير المكلف ليكون
القتل طهر له فالقتل في حقه وحقق الموت سواه فيغسل والتكريم في جعل القتل طهرًا
اظهر منه في بقاء اثر الظلم او هو غير موجود مع اصلاً اذا الحاكم علام لا يحتاج الى شاهد
وله في غير الظاهر ما رواه ابن حبان والحاكم عن عبد الله بن الزبير قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقد قتل خطلة بن ابي عامر الثقفي ان صاحبكم خطلة فضل
الملائكة فساوا صاحبته فقال خرج وهو جنب لما سمع الها تفت فقال صلى الله
عليه وسلم لذلك غسلته الملائكة قال الحاكم صحيح على شرط مسلم فهذا نص مستقبل
على التصريح بان الملائكة غسلت خطلة لاجل انه جنب فلا اعتبار للقياس في

مقابلته والحق الحيض والنفس بالجناية بطريق الدلالة سواء كانا قد انقطعوا ولا في
الصحيح لحصول الانقطاع بالموت وكذا يخرج عن الحد من ارتث باتفاق ائمتنا ابيم والاشعث
افتعال من رث الثوب يرث اذا صار خلقا وتسمى الشهيد الذي حصل له رفق من
مرافق الحيوة رثا تشبيهها الشهادة رثا بالثوب الرث حيث لم يبق على حدتها وحيثها
التي كانت في شهيد واحد الذين هم الاصل في حكم هذا الشهيد وذلك بأن يأكل ويشرب
او ينام او يبي او ينيقل من المعركة حيا او يا ويرخيته او يخوها وهو حي ويمضي عليه
وقت صلوة وهو يعقل والاصل ان ترك الغسل على خلاف القياس المشروع في حق
سائر اموات بني آدم فيراعى فيه جميع الصفات التي كانت في المقيس عليه وبم شهد
احد وغيرهم ممن استشهد في زمنه صلى الله عليه وسلم والضابط في حكمهم انه يصل
لهم بعد وجود سبب القتل شيء من مرافق الدنيا ولا يخطبوا بحكم جديد من احكامها و
مضى وقت الصلوة مع العقل خطاب بحكم جديد من احكامها لان الصلوة صارت دينيا في وقت
اما مطلق وان قد رعى الايمان بالراس على ما مر الكلام عليه في صلوة المريض وقد روى اليه في
في شعب الايمان من ابي جهم بن حذيفة العدوي قال انطلقت يوم البرموك لطلب
ابن عبي معي شنة ما دفنت ان كان به روق سقيته ومسحت وجهه وادبرته
فقلت اسقيك فاشارة ان نعم فاذا الرجل يقول آه فاشارة ان عني ان انطلق اليه فاذا هو
هشام بن العاص اخو عمرو بن العاص فأتيت فقلت سقيك فسمع آخر يقول آه فاشارة
هشام ان انطلق اليه فجننه فاذا هو قد مات فرجعت الى هشام فاذا هو قد مات فرجعت
الى ابن عبي فاذا هو قد مات وكذا روى بشي فان كان من امور الدنيا فهو رثا باتفاق
وان كان من امور الآخرة فكذلك عند ابي يوسف رحمه وقال محمد رحمه ليس بارتثا لانه
من احكام الاموات ثم رثا اتفاقا وقيل لا خلاف بينهما فاجاب ابي يوسف وقع فيما اذا
اوصى بامور الدنيا وجواب محمد فيما اذا اوصى بامور الآخرة ومن لا رثا ان يبيع او
يشترى وهذا كله اذا كان بعد انقضاء الحرب بما قبل انقضاءها فلا يصير رثا بشي مما
يقدم ذكره ابن الهمام في شرح الهداية لان ما ينال من المرافق ثم يصلح ان يكون للاستغانة
على القتال فلا يؤثر في الشهادة نقضاته حكم الشهيد المذكور ان لا يغسل بل يدفن بدنه
وثيابه التي قتل فيها الا ما ليس من جنس الكفن لقوله في شهيد واحد زملوهم بكمومهم و
دماءهم رواه احمد رحمه وعن ابن عباس امر بقتل اعدان يزرع عنهم الحديد والجلود وان يدفنا
بثيابهم ودماءهم رواه ابو داود وعلي هذا الائمة الاربعة وجهه والعلماء خلافا لسعيد

وكان الاجابة في خلاف ائمتنا ابيم والاشعث في رث الثوب

كانه حيا يوما وليلة فهو رثا وان لم يعقل لا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في
الدين من الخير ما لا يحصى

بن السيف الذي ليس من جنس الكفن كالسلاح وآلة الحرب من الحديد ونحوه والجلود كالفر والنفذ الثعل والحشو كالقلنسوة والجبة المحشوة وفي الذ خيرة السراويل مما ليس من جنس الكفن ايضا فان كان ما عليه ناقصا من كفن السنة يزداد عليه بان لم يكن فيه ازار ولفاقة وان كان ازيد من ذلك ينقص منه واعلم ان امره عليه السلام ان يدفنوا بشياهم ليس عايدل على منع الزيادة لكن ظاهره يمنع النقصان الا ان يقال لظاهر من عايدل انهم لم يكن عليهم من الثياب ازيد من مقدار سنة الكفن بل هو الغالب في كل حال ان لا يلبس اكثر من ثلثة اثواب واثد على الحشو وآلة القتال فورد الامر على ما هو الغالب في سنة ازيدل على المنع فيما عسى ان يوجد على سبيل الندرة وبهذا يجاب في نزع الحشو ان ظاهر الحد يث لا يدل على منع لكن لبس لم يكن معتادا في ديارهم فورد الامر على الغالب ويصلي على الشهيد عندنا وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعقبة بن عامر وجهوا الثياب ورواية عن احمد وقال مالك والشافعي رحم واسحاق لا يصلي عليه لحد يث جابر بن عبد الله انه عليه السلام امر به فن شهداء احد في مائهم ولم يغسلوا ولم يصلي عليهم رواه البخاري والترمذي وصححه وكنا ما روى الحاكم عن جابر قال فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة حين فاء الناس من القتال فقال رجل رايت عند تلك الشجرة فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه فلما راه وما مثل به شقيق وبكى فقام رجل من الانصار فزى عليه بثوب ثم جئ بجمزة فصلى عليه ثم بالشهداء فيوضعون الى جانب حمزة فصلى عليهم ثم يرفعون ويترك حمزة حتى صلى على الشهيدء كلهم وقال صلى الله عليه وسلم حمزة سيد الشهداء عند الله يوم القيمة مختص وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه واسند احمد ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن سلمة ثنا عطاء بن السائب عن الشعبي عن ابن مسعود قال كان النساء يوم احد خلف المسلمين فيهنزن على جرحى المسلمين الى ان قال فوضع النبي صلى الله عليه وسلم حمزة وحيي برجل من الانصار فوضع الى جنبه فصلى عليه فرفع الانصارى وترك حمزة ثم جئ باخر فوضع الى جنب حمزة فصلى عليه ثم رفع وترك حمزة فصلى عليه يومئذ سبعين صلاة وخرج الدارقطني عن ابن عباس قال لما انصرف المشركون من قتل احد الى ان قال ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة فذكر عليه عشرة اشع جعل يجاء بالرجل فيوضع وحمزة مكانه حتى صلى عليه سبعين صلاة وكانت القتل يومئذ سبعين الى غير ذلك من الاحاديث وكل من هذه الاحاديث ان سلم انه لم يرتق الى درجة الصحة فليس ينال عن درجة الحسن وعلى تقدير ان كل واحد منها لم يبلغها فرضا فجميعها مرتق اليها

قطعاً وسم يعارض حديث البخاري وترجم عليه بأنها مشبهة وهو ناف على ما عرفت
 في الأصول من ترجيم المثبت على النافي اذ لم يعرف بدليله وهذا كذلك فان جابر
 لم يكن مراعيًا ما فعله عليه السلام في ذلك اليوم لاشتغال قلبه وخرنه بقتل أبيه وعنه
 على ما ذكره البخاري واليه بقي انهما قتلا في ذلك اليوم فلم يشعرا ابتداءً بما فعله عليه الصلوة
 والسلام من الصلوة عليهم وقد سمع امره عليه السلام بد فنهزم بد ما هم كحاشم فقام
 عليه السلام لم يصل عليهم فرواه ثم لما علم بصلاته عليه السلام وكيفية تها رواها ايضا كما
 في رواية الحاكم والله سبحانه اعلم **الثامن في مسائل متفرقة ولا بأس بالاذن**
 في صلوة الجنازة لان التقدم حق الولي فيملك ابطاله بتقدم غيره وفي بعض النسخ لا
 بأس بالاذن اي الاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا ليقتضوا حقهم في الهداية قال ابن
 القيم سيما اذا كانت الجنازة يتركها ولينتفع الميت بكثرة ففي صحيح مسلم وسنن الترمذي
 والنسائي عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من ميت يصلي عليه امة من الناس
 يبلغون مائة تكلم يشفعون فيه الا شفعو فيه وكره بعضهم ان ينادى عليه الا ذفرة
 والاسواق لانه يشبه نعي الجاهلية والاصح انه لا يكره اذ لم يكن مع تنوير بذكره وتفنيد
 بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان الفلاني فان نعي الجاهلية ما كان
 فيه قصد الدوران مع الصبي والنياحه وتعداد الاوصاف وهو المراد بدعوى الجاهلية
 قوله عليه السلام ليس هنا من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية مات
 للمسلم قريب كافليس له ولي من الكافر يغسله غسل الثوب الجس يلفه في خرقة ويحضر
 له حفيرة ويلقيه فيها من غير مراعات السنة في ذلك لما روى ان ابا طالب لما هلك جاء
 على فقال يا رسول الله ان عمك الصنال قد مات فقال له اذهب فغسله وكفنه و
 رواه الحديث قال النووي وهو ضعيف انتهى ان دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له ولي
 آخر من الكفار لا ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يخلى بينه وبينهم ويتبع جنازته من بعيد
 وهذا كله اذ لم يكن كفره بالارتداد اما لو كان مرتدا فيلقيه في حفرة كالكلب فعلاذ في حفرة
 عن الناس من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه الى اهل الدين الذي انتقل اليه ولو مات المسلم
 وليس له ولي الا كافر لا ينبغي للمسلم ان يخلو بينه وبينهم بل يتولون امره لما روى ان يهوديا
 آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته فقال عليه السلام لا صحابة تولوا خاكم و
 لم يخل بينه وبين اليهود مات وليس له مال ولا من يجب كفنه عليه يجب كفنه على الناس
 بطريق الكفاية فيجب بيت المال فان لم يكن او منع ظلماسا لو امن الناس لا لا يقدر

فليست وليه
 من يجب كفنه
 رفته على الناس

في الميت وهو
نبتش الميت وهو
طوى كفن ثانيا
من جميع المال

السؤال بنفسه بخلافه الى اذ لم يجد ثوبا لا يجب على الناس ان يسالوا له لان قادر على السؤال فان فضل مما سألوا شئ صرف الى كفن آخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف رد اليه وان لم يوجد ميت آخر تصدق بربنيتش الميت وهو طوى كفن ثانيا من جميع المال فان كان قد قسم ماله فعلى الورثة لا على الغرماء كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل وافترض الميت سبع فالكفن له لان الميت لا يمكنه خرجه من الميت شئ بعد ما ادبر في كفنه ذكر في الروضة لا يغسل منه شئ عندنا يجوز ان تغسل المرأه وجهها بالاجماع اما غسله ذواته فغير جائز عندنا وهو قول الثوري والا وراعى خلافا للثلاثة اعقبوا بهديث عائشة قلنت واز أسأه لصديق في فقال عليه السلام وأنا واداساه يا عائشة ما ضرك ان مت قبلي فغسلتك وكفنتك الحديث رواه احمد بن حنبل والدارقطني وغيرهما بسناد ضعيف قال ابو الفرج ورواه البخاري ولم يقل غسلتك وروى البيهقي وابو الفرج عن عائشة انها قالت لا سمي بنت عيسى يا اسماء اذ امت فاغسليني انت وعلى فغسلها قال ابو الفرج في اسناده عبد الله بن نافع قال يحيى ليس بشئ وقال النسائي مترك وروى احاديث آخر ليس فيها ما يعتمد عليه على انه لو ثبت لم يكن فيه دلالة لان الغسل مما يفتن الى السبب اضاقته مشهورة تقر بين الحقيقة في كثرة الاستعمال والشهرة يقال فلان غسل فلانا وكفنه وجهه ولم يصد ر من فلان من ذلك شئ الا مباشرة الاسباب والقيام عليها قال النووي والمعتمد عليه القياس على غسلها ثم قال فان قيل الفرق ان علائق النكاح فيها باقية وهي العدة بخلاف الزوج قال الشافعي لا اعتبار بالعدة فان الزوج لو طلقها ثم طلقها لا تغسله في العدة هكذا اجاب في الام قال السرخسي قلت قياس العدة الواجبة بالطلاق قبل الموت غير سديد لانها كانت محرمة عند وجود سبب غسله في الطلاق والموت فمما اذا ان يبقى الحل الثابت عنده لا ينسفي عنده الا ترى انها تراث هنا لانها كانت انتهى ولا يتخلوا هذا الحل من اشكال فان الموت ان اوجب قطع الوصلة واشتات المحرم فلا فرق بينه وبين الطلاق البائن من جانبها وجانبه والا فلا فرق بينهما وبينه في جواز الغسل وقد يجاب بانها بمنزلة الطلاق الرجعي في توقف قطع الوصلة واشتات المحرم على انقضاء العدة وذلك انما يكون حيث توجد كما في جانبها الا حيث توجد كما في جانبها لو كانت حاملا فوضعت اثر موتها لا يجوز لها ان تغسله لانقضاء عدها خلافا لما لك الشافعي رحمه وكذا لو بانته منه قبل موته وارتدت قبله او بعد او قبلت ابنة او اباه او وطئت بشبهة قال في المحيط في سوايته الحسن هي الاصح يحرم عليها غسله خلافا للزفر فرج والمطهرة الرجعية

فمن غسل
رأسه ورجليه
سجدتها

فمن غسل
رأسه ورجليه
سجدتها

فمن غسل
رأسه ورجليه
سجدتها

فمن غسل
رأسه ورجليه
سجدتها

تغسله وبر قال أحمد رحمه الله خلافا للشافعي رحمه الله وعن مالك رحمه الله وأبي ثوبان وأحمد بن محمد لا تغسل
سيدتها وان كانت في العدة لأن عدتها لا تعتق لا للوثة فصارت كما لو اعتقت ثمة مات وهي في
العدة وهي عدة الاستبراء حتى كانت بالاقراء كذا في المحيط وفي البدائع في أم الولد وأبي ثوبان
عن أبي حنيفة رحمه الله في قوله الأول تغسله كقول زفر ومالك وأحمد رحمه الله وفي قوله الثاني لا تغسله
وهو الأصح عند الشافعي رحمه الله وكو غسل البيت وكفن ونسوا عضوالم يصيبه الماء ينقض الكفن
ويغسل العضو وتعاد الصلوة وكذا لو علوا بذلك بعد وضوء القبر قبل أن يمال التراب
ولو أهيل لا ينش ولا يخرج وسقط غسله وعادت الصلوة عليه الجواز وفي المبسوط
سقط غسله ويصلي قبره لأن الصلوة الأولى لم يصح انتهى وهو الظاهر وكذا لو لم يغسل
أصلا أو لم يكفن فانه لا ينش بعد ما أهيل التراب لأن الغسل والكفن مأمور والنش منه
والنهي راجع على الأمر ولو بعيت أصبع أو نحوها لا ينقض الكفن عند أبي حنيفة رحمه الله وأبي
يوسف رحمه الله لاحتمال الجفاف بعد الغسل وقال أحمد رحمه الله ينقض ويغسل على كل حال ولو
علم ذلك قبل التكفين غسل بالاتفاق ولو دفن بثوب أو درهم للغير أو في أرض مخصوصة
أو أخذت بشقعة يخرج لانه حق العبد وأن وقع في القبر متاع فعلم به بعد ما أهيل التراب
ينش أيضا ويخرج ولا يجوز نبش القبر لغير ذلك وفي المنتقى مات ولم يجرد واله ما قيمه
وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسلوه وصلوا عليه ثانيا لا تتقاضى تيممة في المرغيناني
وفي رواية لا تعاد الصلوة قال السرخسي وهو موافق للأصول يعني إن الأصل أنه لا يغسل
بالتيمم ثم وجد الماء لا يجب إعادة الصلوة ولو في الوقت فكذا هذا وكلا الروايتين عن
أبي يوسف رحمه الله وميت بينهما ثوب أو ثوب مباح فالحي أولى به وفي المرغيناني إن كان
الحي فهو أولى وإن كان للميت فهو أولى وإن كان الحي وأرثا للميت فالتكفين مضطر إليه
ليرد أو لسبب يخشى منه التلف قدم على الميت كما لو كان للميت ماء وهذا مضطر
إليه لعطش قدم غسله بخلاف ما لو كانت حاجته الحي إلى السترة للصلوة أو إلى الماء للطهارة
فإن الميت أولى بماله لبقائه فيما هو محتاج إليه الحي يمكنه أن يصلحها بآنا وميتها الوجه العذر
ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا خلافا للشافعية والحنابلة حيث جوزه
عند الضرورة لما روى انس قال كفن الرجلان والثلاثة في قتل واحد في الثوب الواحد
قال الترمذي حسن غريب قلنا معناه انه كان يقسم الواحد بين الجماعة فيكفن كل واحد
بعضه للضرورة وإن لم يستر إلا بعض بدنه وليس المراد أن يلاصق بدنهما لأن فيه
مباشرة عودة أحدهما للآخر ولا يجوز أن يدفن إنسان أو أكثر في قبر واحد لا عند الضرورة

وخ يجعل بينهما حاجز من التراب أو صى ان يصلى عليه فلا رق الوصية باطلة وليس له
 ان يتقدم الا برضاء الاولياء وكذا الوصية بغسله وادخاله القبر وبه قال الشافعي رحمه
 وروى ابن رستم انها جائزة ويومر ان يصلى عليه وبه قال احمد بن حنبل والاول هو
 المشهور وتوصل النساء وحدهن على الجنازة سقطت بها الفريضة وتيتحبان يصلين
 منفردات معا ويجوز جماعة وتواجمعت الجنازة جاز ان يصلى عليهم صلاة واحدة ويجعلون
 اسدا خلف واحد ويجعل الرجال مما يلي الامام ويستوى فيه الحر والعبد في ظاهر الرواية
 نقا الصبيان ثم الخنثى ثم النساء كما في سائر الصلوات وان شأوا جعلوهم صفا واحدا
 قال المرغيناني الوجهان سريان في ظاهر الرواية وجاز ان يصلى على كل واحد على حدة
 وهو الافضل لان الجمع مختلف فيه ولو كبر على الجنازة فنجيى باخر تيمم الاولى يستقبل الاخرى
 واذا اختلط موتى المسلمين وموتى المشركين فان وجدت علامة عمل لها قيل علامة
 المسلمين الخنثان والخنثى لبس السواد وقص الشارب لكن الخنثان لما يكون علامة
 اذ لم يكن فيهم يهود وامال لبس السواد فكثير في الكفار من الفريخ ونحوهم فلا يكون علامة
 واما قص الشارب فينبغي ان لا يكون عدمه علامة الكفر لها ذكر في التاتارخانية انه ينبت
 للغاذي في دار الحرب الى توفير الشارب وتطويله ليكون اهيئ عين العدو وان لم توجد
 علامة وكان المسلمون اكثر غسل الكل وصلى عليهم ويتوى المسلمين وان كان الكفار اكثر غسل
 ولم يصلى عليهم وان كانوا سواء قيل يصلى عليهم وقيل لا واما الدفن فقيل يدفنون في
 مقابر المسلمين وقيل مقابر المشركين وقيل يتخذ لهم مقابر على حدة وتسوى قبورهم ولا تميز
 وهو قول ابى جعفر الهند والى اصل الاختلاف في كتابية تحت مسلم مات حبلى لا يصلى
 عليها بالاجماع واختلف الصحابة رضي الله عنهم في دفنها قال بعضهم تدفن في مقابر
 المسلمين ترجيحاً للولد المسلم وقيل في مقابر المشركين وقال عقبة بن عامر وابو ثعلبة بن الاسقع
 يتخذ لها قبر على حدة وهو حوط وفي بعض الكتب المالكية يجعل ظهرها الى القبلة لان وجه
 الحنين الى ظهرها قال السرخسي رحمه وهو حسن ولو وجد قتيل في دار الاسلام فانا كان عليه
 سيما من اهلها وان لم تكن ففيرة وايتان في رواية يغسل ولا يصلى عليه الصحيح انه يصلى عليه لانه
 مسلم بها الدار وان وجد في دار الحرب لا علامة فالصحيح انه كافر بحكم الدار ولو حضرت
 الجنازة في وقت المغرب تقدم صلاة المغرب ثم يصلى على الجنازة ثم سنة المغرب قيل تقدم
 السنة ايضا على الجنازة واوحضرت وقت صلاة العيد قد مات العيد عليها ثم هي على
 الخطبة والقباس تقدم بينهما في الزيد لكن استحسنوا تقدم يوم العيد مخافة التشويش لئلا

حكم الجنازة والصلوة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة

يظن البعيد أنها صلوة العيود وتوحيها الميت صبيحة الجمعة بكرة تأخيرها إلى وقت الجمعة
ليصل عليه جمع عظيم بعد الجمعة أما الوفاة الموت الجمعة بسبب دفنه أخروا دفنه واتباع
الجنائز أفضل من النوافل إن كان جوادا وقربة أو صلاح مشهور والأفانوافل أفضل ذكر ذلك
كله السروجي في شرح الهداية وذكر قاصين إن يجوز الاستيلاء على حمل الجنائز وحضر
القبور ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشائخ يجوزوا ذلك أيضا ويستحب في القتل و
الميت دفنه في المكان الذي مات فيه في مقابر أولئك القوم وإن نقل قبل الدفن قد يرد
أو ميلين فلا بأس به قيل هذا التقدير من محمد يدل على أن نقله من بلد إلى بلد مكروه
لأن مقابر بعض البلدان ربما بلغت هذه المسافة ففيه ضرورة ولا ضرورة في نقله إلى بلد آخر
وقيل يجوز ذلك ما دون السفر لما روي أن سعد بن أبي قاص مات في قرية على أربعة فراسخ
من المدينة فحمل على عناق الرجال إليها وقيل لا يكره في مدة السفر أيضا وأما بعد الدفن
فلا يجوز إخراجه حتى قالوا إن امرأة ماتت ولد لها ودفن ببلد غير بلد هاو هي لا تضر
وإذا دفنت بنشئه ونقله إلى بلد ها لا يباح لها ذلك ولا يباح بنشئه بعد الدفن أصلا
لما تقدم من سقوط مال فيه أو كون الأرض حق الغير وإن شاء سوا القبر وزرع فوقه
وجوز البعض النقل بعد الدفن استدلالا بما نقل عن يعقوب عليه السلام بعد ما مضى
عليه زمان نقل من مصر إلى الشام مع أبائه والأصح الأول لأن شرع من قبلها إذ يقضى
أو رسوله علينا من غير تغيير لا يكون شرعا فلا يجوز الاستدلال به وفي التقنية بلغ
إليها حطم جيون لا يجوز نقلهم إلى موضع آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه
سواء كان صغيرا أو كبيرا لأن ذلك خاص بالأنبياء ولا يحفر قبر لدفن آخر ما لم يبل الأول
وبين الآخر حاجر من تراب من مات في سفينة ليس بقبرها أرض غسل وكفن على
عليه ويلقى في البحر ويكره الجلوس على القبر ووطئه وقطع النبات الرطب من عليه دون
اليابس وتوراي طريقا وطن أنه محدث وإن تحته قبر أكره المشي فيه بكرة النوم عند القبر
وقضاء الحاجة بالأولى وكل ما لم يعمد في السنة والعهود منها ليس لازيا ديتها والدعاء
عندها قائما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج إلى البقيع ويقول
السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا انشاء الله بكم لاحقون أسأل الله لي ولكم العافية
وآخلف في اجلاس القادرين ليقرأ عند القبر والمختار عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلا
والاستحباب لها والمرأة ماتت واضطرب الولد في بطنها وغلب على رايهم أن يحيى يشق
بطنها أما الواتلع لؤلؤة أو مالا لأنسان ثم مات ولا مال له ففي التجنيس أنه لا شق بطنه

فإن الميت صبيحة
الجمعة بكرة تأخيرها
إلى وقت الجمعة
فإن الجنائز أفضل
من النوافل إن كان جوادا
وقربة أو صلاح مشهور
فإن الاستيلاء على
حمل الجنائز وحضر
القبور ولا يجوز على
غسل الميت وبعض المشائخ
يجوز ذلك ما دون السفر
لما روي أن سعد بن أبي
قاص مات في قرية على
أربعة فراسخ من المدينة
فحمل على عناق الرجال
إليها وقيل لا يكره في
مدة السفر أيضا وأما
بعد الدفن فلا يجوز
إخراجها حتى قالوا إن
امرأة ماتت ولد لها
ودفنت بنشئه ونقله
إلى بلد ها لا يباح لها
ذلك ولا يباح بنشئه
بعد الدفن أصلا لما
تقدم من سقوط مال فيه
أو كون الأرض حق الغير
وإن شاء سوا القبر
وزرع فوقه وجوز
البعض النقل بعد الدفن
استدلالا بما نقل عن
يعقوب عليه السلام بعد
ما مضى عليه زمان
نقل من مصر إلى الشام
مع أبائه والأصح الأول
لأن شرع من قبلها
إذ يقضى أو رسوله
علينا من غير تغيير
لا يكون شرعا فلا
يجوز الاستدلال به
وفي التقنية بلغ
إليها حطم جيون
لا يجوز نقلهم إلى
موضع آخر ويكره
الدفن في البيت الذي
مات فيه سواء كان
صغيرا أو كبيرا
لأن ذلك خاص
بالأنبياء ولا
يحفر قبر لدفن
آخر ما لم يبل
الأول وبين
الآخر حاجر من
تراب من مات في
سفينة ليس
بقبرها أرض
غسل وكفن على
عليه ويلقى في
البحر ويكره
الجلوس على
القبر ووطئه
وقطع النبات
الرطب من عليه
دون اليابس
وتوراي طريقا
وطن أنه محدث
وإن تحته قبر
أكره المشي فيه
بكرة النوم عند
القبر وقضاء
الحاجة بالأولى
وكل ما لم يعمد
في السنة والعهود
منها ليس لازيا
ديتها والدعاء
عندها قائما
كما كان يفعل
رسول الله صلى
الله عليه وسلم
في الخروج إلى
البقيع ويقول
السلام عليكم
دار قوم مؤمنين
وإنا انشاء الله
بكم لاحقون
أسأل الله لي
وكم العافية
وآخلف في
اجلاس القادرين
ليقرأ عند
القبر والمختار
عدم الكراهة
ولا يكره الدفن
ليلا والاستحباب
لها والمرأة
ماتت واضطرب
الولد في بطنها
وغلب على رايهم
أن يحيى يشق
بطنها أما
الواتلع لؤلؤة
أو مالا لأنسان
ثم مات ولا مال
له ففي التجنيس
أنه لا شق بطنه

وفرق بينه وبين مسئلة الاولى هناك ابطال حق الميت وهو الادنى لصيانة الادنى
 فيجوز وهذا ابطال حرمة الادنى هو الادنى لصيانة الادنى وهو المال بناء على ان حرمة
 الميت كحرمة الحي ولا يشق بطنه حياً لوابتلع ذلك فكذلك بعد الموت وذكر في الاختيار
 ان عدم الشق فيه رواية عن محمد بن محمد بن الجرجاني روى عن اصحابنا انه يشق
 لان حق الادنى مقدم على حق الله تعالى وعلى حق الظالم المتعدى قال الشيخ
 كمال الدين بن الهمام وهذا اولى والجواب عن الفرق ان ذلك الاحترام يزول
 بتعديه انتهى وانما لا يشق في حال الحياة لاقتضائه الى الملاك لا بمجرد الاحترام
 ولا كذلك بعد الموت وفي فتاوى قاضين خان حامل مائة واثني على جملة تسعة
 اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رايت في المنام تقول
 ولدت لا ينش القبر لان الظاهر انها لو ولدت كان الولد ميتاً وفيها ولا تكسر
 عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلمين
 لانها حرم ايداءه في الحياة يجب صيانتهم عن الكسر بعد موته انتهى ويستحب
 زيارة القبور للرجال وتكره للنساء لما قد مناه ويد عوقا لما مستقبل القبلة
 وقيل يستقبل وجه الميت وهو قول الشافعي رحم وكذلك الكلام في زيارته
 عليه السلام وفي القنية قال ابو الليث لا تعرف وضع اليد على القبر سنة ولا
 مستحب ولا نرى باسا وقال علاء الدين التاجري هكذا وجدناه من غير تكبير
 من السلف وقال شرف الامم بدعة وعن جابر الله العلامة مشائخ مكة
 ينكرون ذلك ويقولون انه عادة اهل الكتاب في احياء علوم الدين انه من
 عادة النصارى انتهى ولا شك انه بدعة لا سنة فيه ولا اثر عن صحابي ولا عن
 امام من يعتمد فيكره ولم يعهد الاستلام في السنة الا للجر الاسود والركن
 اليماني خاصة ويجوز الجلوس للمصيبة ثلثة ايام وهو خلاف الاولى ويكره
 في المسجد ويستحب التعزية للرجال والنساء اللاتي لا يفان لقوله عليه السلام
 من عزى اخاه بمصيبة مثل اجره كساه الله من حلل الكرامة يوم القيمة رواه ابن ماجه
 وقوله عليه السلام من عزى مصابا فله اجره رواه الترمذي وابن ماجه والتعزية
 ان يقول اعظم الله اجره واحسن عزاءك وغفر لبيتك ان كان الميت مكلفا والا
 فلا يقول وغفر لبيتك وروى ان خضر عليه السلام عزى اهل بيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال ان في الله سبحانه وتعالى عزاء من كل مصيبة وخلفاء من كل هالك

في زيارة القبور
للرجال

في زيارة القبور
قال ابو الليث لا تعرف
وضع اليد على القبر
سنة ولا مستحب
ولا نرى باسا

في التعزية ان يقول
اعظم الله اجره

في خضر عليه السلام
عزى اهل بيت النبي

ودركا من كل فائت فبالله فتقوا واياهم فارجو فان المصاب من حرم الثواب رواه
 الشافعي رحمه في الامام وذكره غيره ايضا وفيه دليل على ان الخضر حي وهو قول اكثر
 العلماء ذكره السروجي في شرح الهداية ويكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت لانه
 شرع في السرور ولا في الحزن قالوا وهي بدعة مستقيمة لما روى الامام احمد وابن
 ماجه باسناد صحيح عن جريبن عبد الله قال كنا نعد لاجتماع اهل الميت
 وصنعهم الطعام من النياحة ويستحب لجيران الميت والاباء الاباعد تحيئة طعام
 لهم لقوله عليه السلام اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم حسنة
 الترمذي وصححه الحاكم ولا نبره معروف ويستحب ان يعلم عليهم في الاكل لان الحزن
 يمنعهم من ذلك فيضعفون ذكره كله ابن الحمام وفي فتاوى البزازي انه يكره
 اتخاذ الطعام في اليوم والثالث وبعد الاسبوع وتقل الطعام الى القبر في المواسم
 واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلحاء والقراء للتحفة او قراءة سورة الانعام
 او الاخلاص والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وفيها
 في كتاب الاستحسان وان اتخذوا طعاما للفقراء كان حسنا انتهى ولا يخلو عن
 نظر لانه لا دليل على الكراهة الا حديث جريبن عبد الله المتقدم وانما يدل على
 كراهة ذلك عند الموت فقط على انه قد عارضه ما رواه الامام احمد بسند صحيح
 وابوداود عن عاصم بن كليب عن ابيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
 على القبر يوصي الحافري قول اوسع من قبل بجليه اوسع من قبل راسه فلما رجع
 استقبله داعي امراته فجاء وجيء بالطعام فوضع يده ووضع القوم فاكلوا ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم يلوك لقمته في فيه ثم قال لى اجد لحم شاة اخذت بغير اذن
 اهلها فسللت المرأة تقول يا رسول الله انى ارسلت الى البقيع اشترى شاة فلم اجد
 فارسلت الى جاري قد اشترى شاة ان يرسل اليه بتمنها فلم يجد فارسلت الى امراته
 فارسلت بها الى فقال صلى الله عليه وسلم اطعميه الاسارى فهذا يدل على اباحة
 صنع اهل الميت الطعام والدعوة اليه وفي الفتاوى جعل ارضه مقبرة فبني رجل
 فيها بيتا لوضع النعش واللبن ونحوها ان كان في الارض سعة فلا بأس به
 ولا يهدم ويحفر فيه لان صاحبها جعلها مقبرة ولو حفر قبرا فاراد آخر دفن
 ميت فيه ان كان المقبرة واسعة كره له لا يحاش المسلم من غير ضرورة وان كانت

يستحب لجيران الميت
 والاباء الاباعد
 تحيئة طعام لهم

ضيقة جازلكن يضمن ما اتفق الاول وهذا كن بسط بساط او مصل في مسجد او
 مجلس ان كان المكان واسعا كره لغيره ان يزيله والا فلا ومن حفر لنفسه قبر اقل
 بانس به ويوجر عليه كذا عمل عمر بن عبد العزيز والربيع بن خيثم وغيرهما ذكره في التاتارخا
 وذكر في القنية يكره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل موته وعن ابي بكر رضي الله عنه
 مسحة يريد ان يحفر لنفسه قبر لا تعد لنفسك واعد نفسك للغير انتهى والذبي
 ينبغي ان لا يكره طهيئة نحو الكفر لان الحاجة اليه متحقق غالباً بخلاف القبر لقوله تعالى
 ما تدري نفس باي ارض تموت وفي فتاوى البرزاي ذكر الامام الصفار لو كتب على
 جهة الميت او عمامة او كفنه عهد فاسم يرجي ان يغفر الله سبحانه وتعالى في كفاية الشعبي
 حكى عن بعض المتقدمين انه اوصى ابنه اذ امت وغسلت فاكتب في جهتي و
 صدرى بسم الله الرحمن الرحيم قال ففعلت ثم رايت في المنام وسالت عن جله
 فقال اوضعت في القبر جاءني ملائكة العذاب فلما راؤ مكتوباً على جهتي و
 صدرى بسم الله الرحمن الرحيم امت من العذاب ذكره في التاتارخا خاتمة والله
 سبحانه اعلم **فصل في احكام المسجد** قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله من
 امن بالله واليوم الآخر الآية العارة تتناول البناء وقد قال صلى الله عليه وسلم
 من بنى مسجداً لله بنى الله مثله له في الجنة متفق عليه وتناول دمه ما استمر منها
 وكسبها وتنظيفها وتنويرها بالمصابيح وتعظيمها واعتيادها للعبادة والذكر و
 صيانتها عما لم يكن له من احاديث الدنيا واشتغالها ويقل عليه قوله عليه السلام
 اذا رايت الرجل يتعاهد المسجد فاشهد والبر بالايمان فان الله تعالى يقول انما يعمر
 مساجد الله من امن بالله واليوم الآخر رواه الترمذي وابن ماجه فهذا يدل
 على ان المراد بالعمارة المعنى الثاني وههنا الجاه الاول فيما تصان عنه المساجد
 يجب ان تصان عن ادخال الرائحة الكريهة لقوله عليه السلام من اكل الثوم و
 البصل والكراث فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه
 بنو آدم متفق عليه وعن حديث الدنيا وعن البيهق والبراء واشتاد الاشعار و
 اقامة الحدود ونشدان الضال والموافاة بالغير ضرورة ورفع الصوت و
 الخصومة وادخال الجانين والصبيان لغير الصلوة ونحوها لما روي عن النبي
 عن ابيه عن جدك قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشراء والبيع في المسجد
 وان تنشد فيه الاشعار وان تنشد فيه الصناعات وعن الحلق يوم الجمعة قبل الصلوة

رواه الخمسة غير ان النسائي لم يذكر نشدان الضالة وفي صحيح مسلم قال عليه السلام
 من سمع رجلا ينشد في المسجد ضالة فليقل لا ردها الله عليك فان المساجد
 لم تكن لهذا وروى الترمذي في السنن والنسائي في عمل اليوم والليلة عن ابي هريرة
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من رايتوه يبيع او يشتاع في المسجد فقولوا لا ردها الله
 عليكم تجارتك ومن رايتوه ينشد ضالة في المسجد فقولوا لا ردها الله عليك
 قال الترمذي حديث حسن غريب ورواه ابن ماجه في صحيحه والحاكم وصححه
 روى ابن ماجه انه عليه السلام قال خصال لا تنبغي في المسجد لا يتخذ طريقا ولا يشرب
 فيه بسلام ولا يقبض فيه يقوس ولا يثتر فيه تبل ولا يمر فيه بلجم ولا يضر فيه
 حد ولا يتخذ سوقا ودوى عبد الرزاق ثنا محمد بن مسلم عن عبد الله عن مكحول عن
 معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جنبوا مساجدكم صبيانكم و
 مجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع اصواتكم واقامة حد وذكركم سل سيفكم
 واتخذوا على ابوابها المطاهر وجروها في الجمع والراد بالبيع والشراء ما كان التجارة والكسب
 كما هو الظاهر من الاحاديث اما ما ليس كذلك فيباح للمعتكف للحاجة والراد من الشاء
 الشعر ما كان من حديث الدنيا ما ليس فيه نوع ذكر وعبادة توفيقا بين ما تقدم فيه
 ما اتفق عليه عن سعيد بن المسيب بن عمر في المسجد وحسان ينشد فليحظ اليه فقال
 كنت انشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى ابي هريرة فقال انشدك الله
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اجب عنى اللهم ايد بروح القدس قال
 نعم قال حاصل ان المساجد بنيت لأعمال الآخرة مما ليس فيه توهم اهانتها وتلويتها
 مما ينبغي التنظيف ولم تكن لأعمال الدنيا ولولم يكن فيه توهم تلويثها وهانت على ما
 اشار اليه قوله عليه الصلوة والسلام فان المساجد لم تكن لهذا فما كان فيه نوع عبادة
 وليس فيه اهانة وتلويث لا يكره ولا كره ولهذا نشر عليه الصلوة والسلام ما لا اتاه
 من الجدين في المسجد وقسمه فيه لكونه نوع عبادة ليس فيه اهانة بمثل اقامة الحد ونحوها
 لان فيه اهانة ناو على هذا الاصل يتفرع ما ذكره في كتب الفتاوى مما تقدم ومن انه
 يكره التوضي في المسجد الا اذا كان فيه موضع اعد لذلك لانه مستثنى منه وكذا
 الحياطة تكره الا اذا كان لضرورة حفظ عن الصبيان ونحوهم اما الكاتب معلم الصبيان فان
 كان باجر يكره وان كان حسيته فليل لا يكره والوجه ما قال ابن الطحان انه يكره التعليم ان
 لم تكن ضرورة لان نفس التعليم ودراجة الاطفال لا يخلوا عما يكره في المسجد من الحديث

المراد بالبيع والشراء
 ما كان التجارة والكسب

ص بن ثابت

مما تقدم

ولا يترك على حيوان
المسجد ولا على أرضه

وعلم مما تقدم حرمة السؤال في المسجد لأنه كنفش دان الضالة والبيع ونحوه وكراهة الأعطاف
لأنه يجعل على السؤال وقيل لا إذا لم يتخط الناس ولم يربين يدي مصل والاول احوط
ولا يترك على حيوان المسجد ولا على أرضه ولا على البواري وكذا الخياط كمن يأخذ بطون
ثوبه ويد لك بعضه ببعض قال عليه السلام البزاق في المسجد خطيئة وكفارتها
دفنها متفق عليه والمتبادر من الدفن بتراب المسجد وأرضه وقيل المراد إخراجها
من المسجد ولا يكفي دفن بترابه وفي المحيط فان فعله فعليه ان يرفعها لأن تنزيه
المسجد من القدر واجب وان اضطر إليه دفنه تحت الحصى فوق البواري اخف
لأنها ليست من المسجد حقيقة وان كان لها حكمه فهي اليسر وكذا يكره مع الرجل
ونحوها من الطين بمحاطة المسجد واسطوانته وان مسح بتراب مجموع فيه او نجاسة
موضوعة فيه فلا بأس وأن مسح بقطعة حصير ملقاه فيه لا يصلح عليها فلا بأس
ايضا والاولى ان لا يفعل وان كان التراب مفروشا فيه كره المسح به لأنه بمنزلة أرضه
ولا يحضر في المسجد بترساء لأنه لا يؤمن من دخول النساء والصبيان فيه فتدبر
حرمة المسجد ومهابته ولو كان البئر قد يما يتركه كبير زعم ويكره غرس الشجر في
المسجد لأنه تشبيه بالبيعة وشغل لمكان الصلوة الا ان يكون فيه منفعة للمسجد
بان كانت أرضه نزهة لا تستقر الاساطين فيغرس الشجر لنقل التراب إليها ولا بأس ان يتخذ
في المسجد بيت يوضع فيه الحصيد ومتاع المسجد به جرت العادة من غير تكبر وان تطوق
المسجد بلا عذبة ثم ندب فليرجع اعدا ما لها جنى ويكره ان يطين بطين نجس ويصير فيه
بدن نجس الكلام المباح فيه مكروه وياكل الحسنة كما تاكل البهيمة الحشيش كذا ذكره
حد يثا صاحب الكشاف والنوم فيه لغير المعتكف مكروه وقيل لا بأس للغربي ان
ينام فيه والاولى ان ينوي الاعتكاف ليخرج من الخلاف ذكره السروجي في شرح
الهداية قال النووي في شرح المذهب لا يحرم للانسان ان يخرج الرجم من دبره
فيه قال السروجي هذا عندنا مكروه ولا بأس للجلوس فيه لغير الصلوة الا للصبي
فانه يكره وكما يكره في المسجد يكره فوقه ايضا **الثاني** في افضل الساجد فضلها
المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم
الاقدم فالاقدم ثم الاعظم فالاعظم ذكره محمد بن سعد البخاري في اجناسه قال عليه الصلوة
والسلام لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الاقصى ومسجد هذا
متفق عليه وقال عليه السلام صلوة في مسجدى هذا افضل من الف صلاة فيما سواه

ألا المسجد الحرام رواه البخاري وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي المسجد
 كل سبت ماشياً وراكباً فيصلي فيه ركعتين ثم الأقدم أفضل لسبقه حكماً إلا إذا كان الحادث
 أقرب إلى بيته فإنه أفضل ثم لسبقه حقيقة وحكماً كذلك في الوقعات وذكر قاضيان وصاحب
 منية المفتي وغيرهما أن الأقدم أفضل وإن استويا في القدم فالأقرب أفضل ولو استويا
 في القدم والقرب وقوم أحدهما أكثر فإن كان فقيهها يفتدي به يذهب إليه للجماعة
 أقل تكثيراً لها بسببه وغير الفقيه يتخير والأفضل أن يختار الذي أمامه أصلي وافقه
 الصلوة مع الأفضل أفضل أخرج الطبراني عن مرثد بن أبي مرثد الغنوي قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إن سركم أن تقبل صلواتكم فليؤمكم علماؤكم فإنهم وقد كرم
 فيما بينكم وبين ربكم ورواه الحاكم وسكت عليه إلا أنه قال فليؤمكم خياركم ومسجد حبه
 وإن قل جمعه أفضل من الجامع وإن كثر جمعه فإن فاته الجماعة في مسجد حبه فإن أتى
 مسجد آخر يدركها فيه فهو أفضل إلا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم كذلك
 في مختصر البحر ينبغي أن يستثنى المسجد الأقصى أيضاً لأن الصلوة في الجماعة أفضل صلوة
 الفرد بخمس وعشرين أو سبع وعشرين درجة والصلوة في أحد المساجد الثلاثة تزيد
 على ذلك زيادة كثيرة فإنها في المسجد الحرام بمائة ألف وفي مسجد عليه السلام بالف
 وفي المسجد الأقصى بخمس مائة وإن لم يدرك الجماعة في مسجد آخر فمسجد حبه أولى
 قضاء لحقه وهذا لولم تحضر جماعة يصلي المؤذن وحده فيه ولا يذهب إلى مسجد
 آخر فيه جماعة كما أن الجماعة لو غاب الإمام لا يذهبون إلى غيره بل يتقدم أحدهم
 عوضه وكذلك لو فاتت أحدهم تكبيرة الافتتاح أو ركعة أو ركعتان ويمكنه أدراكها في
 غيره لا يذهب إليها لأنه صار محرز فضيلة الجماعة في مسجد فلا يترك حقه وفي فتاوى
 صاعد إمام محلة يصلي العشاء قبل غياب البياض فالأفضل أن يصليها وحده
 بعض البياض وفي لنظم ومسجد استأذنه لدرس أو سماع الأخبار أفضل بالاتفاق
 وفي فتاوى قاضيان إذا كان الإمام المحي ذا نية أو أكل الربوا له أن يتحول إلى مسجد آخر
 وكذلك ينبغي إذا كان فيه خصلة تركه بسببها امامته لأن التحرر عن الكراهة أولى
 من الالتئان بالفضيلة فإن دخل مسجد وأقيم في مسجد آخر لا يخرج من الأول
 حتى يصلي لتأكد حقه بدخوله ويكره الخروج من مسجد أذن فيه ما لم يصل الصلوة
 التي أذن لها القول عليه السلام لا يخرج أحد من المسجد بعد النداء إلا من وافق إلا
 أخرجه حاجته وهو يريد الرجوع رواه أبو داود وفي المراسيل عن سعيد بن المسيب

مسجد حبه وإن قل
 جمعه أفضل من الجامع
 وإن كثر جمعه

إذا كان الإمام المحي
 أو أكل الربوا له

الا اذا كان ينتظم به امر جماعة اخرى بان كان اماما او مؤذنا في مسجد آخر فلا يكره له الخروج لسبق تعلق ذلك الحق به قبل تعلق حق هذا المسجد وكذا يكره ان يخرج بعد ما صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الظهر والعشاء لانه يتهم بالخروج وقت الاقامة بالرفض مع ان التنفل مقتديا بمباح في هذين الوقتين فيقتدى متنفلا اذ الالتهمة بخلاف ما لو كان قد صلى الفجر او العصر او المغرب فان كراهة التعرض للتهمة قد عارضها كراهة التنفل مطلقا بعد الاوليين ومقتدا بعد الاخرة بوترافعة الامام وكلاهما مكروه ولا شك ان كراهة التنفل على هذا الوجه متحققة لتحقق سببها فترجحت على كراهة التعرض للتهمة لعدم تحقق سببها الثالث في مسائل متفرقة تتعلق بالمسجد مصلى العيد والجنائز له حكم المسجد عند الفقيه ابي الليث والاصح عدمه عند السروجي رحمه الله وقاسنيان فقال له حكم المسجد عند اداء الصلوة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة وليس له حكمه في حق المرور وحرمة الدخول للجنب والحائض وقضاء المسجد له حكم المسجد حتى لو اقتدى من غير الامام يصح اقتدائه وان لم يتصل الصفوف ولا المسجد ملأن وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون حرمة مرور الجنب ونحوه وقنائه هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق والمساجد التي على قوارع الطريق ليس لها جماعة رابطة في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها ولا يكره فيها مسجد ان كانت لو غلقت كان للمسجد جماعة من فيها ولا يمنعون احدا من الصلوة فيه فهو مسجد جماعة ويثبت فيه الاحكام المتقدمة من حرمة البيع والشراء ودخول الجنب وكذا جواز الاعتكاف وان كانت لو غلقت لم يكن له جماعة ولو فتحت كان له جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون احدا من الصلوة فيه ذكره قاضي خايعي يكون بمنزلة مسجد الطريق يثبت فيه الاحكام سوى جواز الاعتكاف كواخذ في بيته موضع الصلوة فليس له حكم المسجد اصلا ولا باس بترك سراج المسجد الى ثلث الليل لان لهم ان يؤخر الصلوة الى ثلث الليل ولا يترك من ذلك الا اذا شرط الواقف او كان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب بجنوته قبل الصلوة وبعد ما دام الناس يصلون فيه واذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن رابطة فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة بل هو الافضل ذكره قاضي خايعي ان اما لو كان له امام ومؤذن معلوم فيكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعن ابي حنيفة رحمه الله لو كانت الجماعة الثانية

فناء المسجد له حكم
المسجد حتى لو اقتدى
من غير الامام يصح
اقتدائه

بيان تكرار الجماعة

أكثر من ثلاثة بكثرة التكرار والآ فلا وعن أبي يوسف في حقه إذا لم تكن على الهيئة الأولى لا يكون
 وهو الصحيح وبالعدل ول عن المحراب يختلف الهيئة كذا في فتاوى البزارى رجل بنى
 مسجداً في أرض غصب لا يأس بالصلوة فيه ذكره في لأجناس وذكره في الوقعات
 رجل بنى مسجداً على سور المدينة لا ينبغي أن يصلي فيه لأنه حق العامة فلم يخلص
 لله تعالى كما ينبغي في أرض مخصصة بقرآن السروجي وهذا يخالف ما ذكره في لأجناس
 والآ ظاهر أنه لا مخالفة لأن لا يأس عند علم القرينة يدل على خلاف الأولى و
 يمكن حل لا ينبغي عليه لكن قول صاحب الوقعات بعد ذلك ولو فعله بإذن الإمام
 ينبغي أن يجوز فيها لأضر فيه يعني في مسجد السور لأنه نافع لهم يدل على أن المراد بالأ
 ينبغي عدم الجواز بمعنى الكراهة فيقع المناقاة وفي المحيط ضاق المسجد على
 الناس ولجئ به أرض لرجل يؤخذ أرضه بالقيمة كرهاً قال وقد صرح عن عمر
 والصحابة رضوانهم أخذوا أرضين يكره أصحابها وزادوها في المسجد الحرام حين
 ضاق بهم رجل بنى مسجداً وجعل الله فهو حق بموته وعمارته وبسط البوارى
 والحصير والقنادير والأذان والأقامة والإمامة فيه ان كان أهلاً لذلك
 وإن لم يكن فالرأى في ذلك إليه وكذا ولد الباني وعشيرة من بعده أولى من غيره
 وإن تنازع الباني في نصب الإمام والمؤذن مع أهل المحلة فإن كان من اختاره
 أهل المحلة أولى من الذي اختاره الباني فاختيار أهل المحلة أولى لأن ضرره ونفعه
 عائد إليهم وإن كانوا سواء فاختيار الباني أولى كذا في البرازية والخلاصة وفي المحيط
 سئل أبو القاسم عن اشترى الدهن أو الحصير للمسجد إيهما أفضل قال هما سواء قال
 أبو الليث إن كان المسجد محتاجاً إلى أحدهما فهو أفضل وإن كانا سواء في الحاجة كانا
 سواء في الثواب ويكره أن يغلق باب المسجد كذا في الجامع الصغير لأنه يمنع مساجد
 الله أن يندكر فيها اسمه لكن هذا في زمانهم وأما في زماننا فقد كثرت الفساد فلا
 يأس به في غير أو أن الصلوة صيانة المتاع المسجد احترازاً عن سرقة كذا قاله
 قاضيخان عن مشائخه في زمانهم فضلاً عن زماننا الذي مشاهد نافية بعض
 المساجد كسرت أغلاقها وسرق متاعها فكيف لو تركت مفتوحة ولا بأس بنقش المسجد
 بالحصص السابج وماء الذهب ونحوه كما لا بأس بتجليئة المصحف يعني أنه لا يثبت بفعله لكن
 تركه أولى وفي الجامع الصغير لقاضيخان من الناس من استحسن ذلك ومنهم
 من كرهه وجبر من استحسنه أن فيه تعظيماً للمسجد وإجلالاً للعالم بالعبادة وفيه

اجلال الدين ووجبر الكراهة قوله عليه السلام ان من اشتراط الساعة ان تزين المساجد
وقال ابن عباس لتزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى والاصح ما تقدم انه لا بأس
به وجعل الكراهة التكلف بد قائق النقوش ونحوه خصوصاً في جدار القبلة لانه
يلهي قلب المصلي هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف
الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد للبقاء ضمن كذا في الغاية
والله اعلم **فصل في مسائل شتى من كتاب الصلوة وهي الخاتمة**
الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضها ونقلها في قول عامة اهل العلم خلافاً لما لك
في الفرض فان صلوا بجماعة فجعل بعضهم ظهراً الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان بهم
او ظهره الى جنب الامام او وجهه الى وجهه جاز الا انه تركه المواجهة بلا حائل وان كان
ظهره الى وجه الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجهاً الى جهة توجب الامام عن يمينه او
يساره وهو اقرب الى الجدار من الامام لا يجوز لتقدمه عليه واقاصي الامام خارج
الكعبة في المسجد المحرم وتعلق المقتدون حولها جاز لمن في غير جهته ان يكون
اقرب اليها منه لمن كان في جهته لان التقدم والتاخر انما يظهر عند اتحاد الجهة و
الصلوة فوقها يجوز عند نامم الكراهة وقال مالك رحمه لا يجوز اصلاً وقال الشافعي
احد رحمه لا يجوز ما لم تكن بين يديه سترة دليلنا ان القبلة هي الكعبة عرصةها وهو
الى عنان السماء لا البناء لانه ينقل ولذا حين ازيل البناء في من الزبير والحمام لم يترك
الصحاب والتابعون الصلوة ولا نقل عنهم انهم جعلوا قدماً من سترة فاعلم ان القبلة هي
العرصة والهواء وكذا لو صلى على ابي قبيس جاز بلا خلاف وان كان لا بناء بين يديه
والكراهة لما فيه من ترك التعظيم لقوله عليه السلام سبع مواطن لا يجوز
الصلوة فيها ظهر بيت الله والمقبرة والمزبلة والمجزرة والحمام والعطن الا بئس
ومحجة الطريق رواه ابن ماجه البجديات خمس صليبية وهي فرض سجدة
السهم وسجدة التلاوة وهما واجبتان وسجدة نذوهي واجبة بان قال الله على
سجدة تلاوة وان لم يقيدها بالتلاوة لا تجب عند ابي حنيفة خلافاً لابي يوسف
وسجدة الشكر ذكر الطحاوي عن ابي حنيفة رحمه انه قال لا اراه شيئاً قال ابو بكر الرازي
معناه ليس بواجب ولا مسنون بل هو مباح لا بد عترة وعن محمد رحمه انه كرهها ولكنها
نستحبها اذا اتاه ما يشتره حصول نعمة او دفع نقمة وبنه قال الشافعي رحمه فيكون استقبال
القبلة ويسجد ويحمد لله ويشكره ويسبح ثم يكبر فيرفع راسه ما بغير سبب فليس

وله ابن عباس ان من اشتراط الساعة ان تزين المساجد
وقال ابن عباس لتزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى
والاصح ما تقدم انه لا بأس به وجعل الكراهة التكلف بد قائق النقوش ونحوه خصوصاً في جدار القبلة لانه
يلهي قلب المصلي هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف
الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد للبقاء ضمن كذا في الغاية
والله اعلم **فصل في مسائل شتى من كتاب الصلوة وهي الخاتمة**
الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضها ونقلها في قول عامة اهل العلم خلافاً لما لك
في الفرض فان صلوا بجماعة فجعل بعضهم ظهراً الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان بهم
او ظهره الى جنب الامام او وجهه الى وجهه جاز الا انه تركه المواجهة بلا حائل وان كان
ظهره الى وجه الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجهاً الى جهة توجب الامام عن يمينه او
يساره وهو اقرب الى الجدار من الامام لا يجوز لتقدمه عليه واقاصي الامام خارج
الكعبة في المسجد المحرم وتعلق المقتدون حولها جاز لمن في غير جهته ان يكون
اقرب اليها منه لمن كان في جهته لان التقدم والتاخر انما يظهر عند اتحاد الجهة و
الصلوة فوقها يجوز عند نامم الكراهة وقال مالك رحمه لا يجوز اصلاً وقال الشافعي
احد رحمه لا يجوز ما لم تكن بين يديه سترة دليلنا ان القبلة هي الكعبة عرصةها وهو
الى عنان السماء لا البناء لانه ينقل ولذا حين ازيل البناء في من الزبير والحمام لم يترك
الصحاب والتابعون الصلوة ولا نقل عنهم انهم جعلوا قدماً من سترة فاعلم ان القبلة هي
العرصة والهواء وكذا لو صلى على ابي قبيس جاز بلا خلاف وان كان لا بناء بين يديه
والكراهة لما فيه من ترك التعظيم لقوله عليه السلام سبع مواطن لا يجوز
الصلوة فيها ظهر بيت الله والمقبرة والمزبلة والمجزرة والحمام والعطن الا بئس
ومحجة الطريق رواه ابن ماجه البجديات خمس صليبية وهي فرض سجدة
السهم وسجدة التلاوة وهما واجبتان وسجدة نذوهي واجبة بان قال الله على
سجدة تلاوة وان لم يقيدها بالتلاوة لا تجب عند ابي حنيفة خلافاً لابي يوسف
وسجدة الشكر ذكر الطحاوي عن ابي حنيفة رحمه انه قال لا اراه شيئاً قال ابو بكر الرازي
معناه ليس بواجب ولا مسنون بل هو مباح لا بد عترة وعن محمد رحمه انه كرهها ولكنها
نستحبها اذا اتاه ما يشتره حصول نعمة او دفع نقمة وبنه قال الشافعي رحمه فيكون استقبال
القبلة ويسجد ويحمد لله ويشكره ويسبح ثم يكبر فيرفع راسه ما بغير سبب فليس

بقربة ولا مكره ما يفعل عقيب الصلوة فمكره لان الجهال يعتقدونها سنة
او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فمكره انتهى في الحجة قال ابو حنيفة رحمه لا يجزئ سجدة
الشكر لان النعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فيؤدي الى تكليف ما لا يطاق
او محمد رحمه يقول سجدة الشكر جائزة قال صاحب الهداية عندى ان قول ابو حنيفة
محول على الايجاب قول محمد رحمه محول على الجواز والاستحباب فيعمل بها لا يجب لكل نعمة
سجدة كما قال ابو حنيفة رحمه ولكن يجوز ان يسجد سجدة الشكر في وقت يشرب نعمة فشكرها
بالسجدة وانه غير خارج عن حد الاستحباب وقد وردت فيه روايات كثيرة عن
النبي عليه السلام فلا يمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد عليه
الفتوى انتهى وفي المصنف في قول صاحب المنظومة وليس للسجود شكر اعيرة
قيل لم يريد به نفى مشروعية قربته بل راد نفى وجوبه بشكرا وقال الاكثر ان الهاليت
بقربة عنده بل هو مكره لا يثاب عليه وتركه اولى وقالاهو قربته ثاب عليه وعليه
يدل ظاهر النظم وثمره الاختلاف تظهر في انتقاض الطهارة اذ انام في سجود الشكر
وفيها اذا تيمم لسجود الشكر هل تجوز الصلوة به انتهى فقد علم من الاختلاف في سجود
الشكر وما صرح به الزاهد كراهة السجود بعد الصلوة بغير سبب واما ما ذكره في التاتارخاني
عن المصنف ان النبي عليه السلام قالت لفاطمة رضي الله عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة
يسجد سجدتين يقول في سجوده خمس مرات سبح قدوس بنا ورب الملائكة والروح
ثم يرفع راسه ويقرأ آية الكرسي مرة ثم يسجد ويقول خمس مرات سبح قدوس بنا
رب الملائكة والروح والذي نفس محمد بيده انه لا يقوم من مقامه حتى يغفر الله له وعطاه
ثواب مائة حجة ومائة عمرة واعطاه الله ثواب الشهداء ويعث اليه الف ملك يكتبون
له الحسنات كما اعتق مائة رقبة واستجاب الله دعاءه ويشفع يوم القيمة في ستين من
اهل النار واذا مات مات شهيدا فحديث موضوع باطل لا اصل له ولا يجوز العمل به ولا
نقله الا لبيان بطلانه كما هو شأن الاحاديث الموضوعية ويدل على ضعفه كثرة
المبالغة الغير الموافقة للشرع والعقل فان الاجر على قدر المشقة شرعا وعقلا وافضل
الاعمال احمرها واما قصد بعض المحدين بمثل هذا الحديث فساد الدين واضلال الخلق
واغراءهم بالفسق وتبسيطهم عن الجهد في العبادة فيغتر به بعض من ليس له خبرة
بعلوم الحديث وطرقه ولا ملكة يميز بها بين صحيح وسقيم قال الربيع بن خثيم ان
الحديث ضوؤه مثل ضوئ النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره قال ابن الجوزي ان

الحديث المنكر يقشعر منه جلد طالب العلم وينفر منه قلبه في الغالب انتهى ومن لم
يجعل الله له نوباً فالله من نور والله سبحانه هو ولي العصمة والتوفيق وفي فتاوى
قاضي خان ولا بأس بأن يصلي على الفرش البساط واللبود والصلوة على الأرض مما تنبت
الأرض أفضل إذا كان يصلي في بيت غيره فالأفضل أن يستأذنه وإن لم يستأذن فلا
باس به كذا في الخلاصة والبيزانية ولو صلى في بيت رجل يؤم بأذن من له السكنى رفع من
الركوع والسجود قبل الإمام عاد لتدول المخالفة بالموافقة معه ثوبه يباح طاهر وثوب
كرباس فيه قد رما يمتنع من النجاسة وليس عندك ما يزيلها يصلي في ثوبه البياض لأنه
مكروه وذلك مفسد شرع منفرد في صلوة جهريّة فقرأ الفاتحة بخافتة ثم أتمّها بحمّة
يجهر بالسورة أن قصداً لا مأمرة والأفلاذ لا يلزمه جهر المنفرد في موضع المخافتة
يكون مسيداً ولكن يلزمه السهول وسهواً ويكره الجهر في نواقل النهار أيضاً وفي كفاية
الشعبي يخافت لا من عند وهو أن يكون هناك من يتحدث أو يغلبه النوم فيجهر لدفع
النوم ورفع الكلام وفي فتاوى المجتعية يكره أن يذب بيده أو كره الذباب والبعوض إلا
عند الحاجة بجعل قليل وفيها الصلوة في النعلين تفضل على صلوة الحافي ضعافاً
مخالفة لليهوأتي سبها الإمام فخافت بالفاتحة في الجهرية ثم قد كره جهر بالسورة ولا يعيد
ولو خافت بآية أو أكثرية بها جهر لا يعيد خاف أن قرأ الفاتحة والسورة أن يخرج الوقت
جأز أن يقصر على ذن الفرض وخص فخر الإسلام هذا بالفجر لأنها تفسد أصلاً بخروج
الوقت بخلاف غيرها وقيل يراعى سنته القراءة في غير الفجر وأن خرج الوقت والأظهر أن
يراعى قدر الواجب في غيرها لأن الإخلال أنه مفسد عند بعض الأئمة بخلاف خروج
الوقت إماماً قوياً فانتقل إلى موضع آخر فذكر كلمة أو كلمتين مكان غيره نحو أن قرأ مكان
لعلكم تشكروا قليلاً ما تشكرون ينبغي أن يعود إلى الترتيب الأول وكذا إن كان آية أو أكثر
أن انتقل إلى ما فوقه والأفلاذ وقيل يعود إلى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنية أصلاً
ووجه سن لا يطيقه إلا بامساك الماء في فيه أو يأخذ دواء بين أسنانه وضائق الوقت
فانه يقتد بإمامه فإن لم يجد يصلي بغير قراءة ويعذر كما في القنية أيضاً شك قبل قراءة
السورة أنه قرأ الفاتحة أو لا قيل يقرأ السورة فقط وقيل يقرأ الفاتحة ثم السجود وهو
الأظهر بخلافها لو شك بعد قراءة السورة في قراءة الفاتحة حيث لا يفيد إلا أن الظاهر
أنه قرأها وإن كان له رأي عمل به قال السجدة وسجد فطن المؤمن أنه رجع فركع وسجد
لم تفسد صلواته وإن سجد والآخرى فسدت لزيادة ركعة تامة هنا لا هناك

الصلوات الأرض
وما تنبت الأرض
أفضل

فمن ركع
رفع من ركع
السجود قبل
عاد

الصلوات الأرض
وما تنبت الأرض
أفضل

الاشتغال بالجماعة لتلايفوتة ركعة واكثر افضل من ابلاغ الوضوء ثلثا والوضوء
 ثلثا افضل من ادراك التكبير الاولى شرع في فائتة ثم اقيمت الجماعة لا يقطع
 وان لم يكن صاحب ترتيب امامه لا ياتي بالطائفة لا يعذر في الاقتداء به ويقته
 بمن ياتي به نسي القنوت فركع ولم يتابعه القوم فرفع راسه وقت ودركه وتابعه
 فسدت صلواتهم لانهم اقتدوا في الركوع مفترضين بمن تغفل انتهى الى الامام وهو
 في الركوع ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة وان مشى الى الصف الاول لا يدركها
 لا يمشي الكل من القنية وقوله ان قام في الصف الاخير يشير الى انه لو كان
 بحيث لو قام وراء الصف وحده يدركها ولو مشى الى الصف لا يدركها ان يمشي
 الى الصف ولا يقف وحده اذا كان في الصف فرجة لكراهته وترك المكروه اولي
 من ادراك القنوت وفي القنية ايضا امام يترك الامامة لزيارة اقاربه في
 الرستاق اسبوعا او نحوه او لصيبة او لاستراحة لا بأس به ومثله عفو في العادة
 والشرع انتهى والظاهر ان المراد به وقوع ذلك في سنة مرة تتيين للامام ان يصلي
 بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر الممكن وقيل لا يجب قال صاحب القنية
 وهذا اصح اخذ بقول الشافعي رحمه فان عندك لا تقصد صلوة المقتدي اذ ظهر
 ان صلوة الامام وقعت فاسد واليه اشار ابو يوسف رحمه حين اخبر بان
 الحمام الذي اغتسل فيه كان قد وقع في بيرة فارة فقال نأخذ بقول اخرنا
 من اهل المدينة خاف ان يصلي سنة الفجر على وجهها ان تغوت الجماعة ولو قصر
 على الفاتحة وعلى تسبيحة في الركوع والسيجود يدركها فله ان يقتصر لان ترك
 السنة لا ادراك الجماعة اذا جاز فترك سنة لسنة اولي على هذا ترك الشاء والتعذر
 وكذا في سنة الظهر اذا لم يسمع وقت الفجر الا الوتر والفجر والسنة والفجر بوتر وترك
 السنة عند ابى حنيفة رحمه وعندهما السنة اولي من الوتر اقام المؤذن ولم يصل
 الامام ركعتي الفجر يصليهما ولا تعاد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذ لم
 يقطعها قاطع من كلام كثير او عمل كثير مما يقطع المجلس في سجدة التلاوة
 شرع في النقل على ظن ان في الوقت سعة ثم ظهر ان اتم شفعايغوت الفرض لا يقطع
 كما لو شرع في النقل ثم خرج الخطيب اذ لا يجوز قطع العبادة الا كما لها افتت
 التطوع قائما ثم قعد ثم افسد فقضاها قاعدا جاز ولو افسد قبل القعود لم يحل القضاء
 الا قائما ذكره في الحاوي قام التطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعرر وان كان سنة

قد وقع في بيرة فارة فقال نأخذ بقول
 اخرنا اهل المدينة

لا يجوز قطع الصلاة
 الا كما لها

يظهر وعن البردوي انه لا يعود وقيل هذا قول ابي حنيفة رحمه والاول قول حماد
 ويسجد للسجود على كل حال وان لم يكن نوى اربعاء يعود اتفاقا وان لم يعد نفسه
 كذا في القنية وفيها ايضا اذ لم يتم الركوع والسجود يؤمر بالقضاء في الوقت لا بعد
 وقيل القضاء اولى في الحالين انتهى قد قد من ان كل صلاة ادبت مع النقصا تجب اثنائها
 ذكره في الهداية وفي القنية ايضا في باب قضاء الفوائت صلى خلف امام يلحن ينبغي ان
 يعيد انتهى لم يجد العاري الاجل الميته غير مدبوع لا يستربه للنجاسة الاصلية حتى لم
 يجزيعه بخلاف الثوب النجس لان نجاسة عارضته ولذا تجزيعه ويجوز ان يحمل الى فعله
 في الصلوة ان ثانياه ان لم يكن فيه نجاسة مانعة والا فضل ان يضع نعله في الصلوة قل مر
 لثلاثين غل قلبه به شرع في الصلوة باخلاص ثم خالطه الريا فالعبدة للسابق
 ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الوجوب امكنه النظر في العلم بهار والصلوة
 في الليل فعل والا فان كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في العلم افضل
 الصلوة لا رضاء المخصص لا تقيد بل يصلي لوجه الله تعالى فاذا خصمه يؤخذ
 حسنة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ لائق ثواب سبع مائة صلوة بالجماعة
 فلا فائدة في النية وان عفا لا يؤخذ به في الفائدة ثم الكل في البرازية وفي
 الظهيرة ولو ترك تكبيرة القنوة لا رواية لهذا فقيل يجب سجود السهو واعتبارا
 لتكبير العيد وقيل لا وفي الحجة الاشتغال بقضاء الفوائت اولى واهم من
 النوافل الا السنان المعروفة وصلوة الضحى وصلوة التسبيح والصلوات التي رويت
 في الاخبار فتلك بنية التفل وغيرها بنية القضاء في فوائد المفكردي ان تلا
 من اول السجدة اكثر من نصف الآية وتترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ
 الحرف الذي فيه السجدة فان قرأ ما قبله او بعد اكثر من نصف الآية تجب السجدة
 والا فلا وفي المحيط قال الشيخ ابو جعفر رحمه اذا قرأ حرف السجدة ومعها غير ما قبلها
 وبعد ما فيها امر بالسجدة سجد وان كان بدون ذلك لا يسجد انتهى وهذا اقرب
 وفي الملتقط تأخير سجدة التلاوة يجوز وان طالت المدة ولا اثر عليه في المحيط وهل
 يكره تأخيرها ذكر في بعض المواضع ان تأخيرها خارج الصلوة لا يكره وذكر المحاوي
 مطلقا ان تأخيرها مكروه وفي الحجة ويستحب للتالي السامع اذا لم يمكنه السجود ان يقول
 سمعنا واطعنا غفرانك ربنا واليك المصير انتهى في العتائية الامام القروي اذا لم
 الناس في القرية ثم سعى الى المصر للجمعة فاخبره رجل في الطريق ان الامام قرع من الصلوة

مع في الصلوة
 لخالص
 مظهر الويا
 والعبدة السابق

قام في الظهر ثانياً يقول آخرون ثم لما قدم المصير وجد الامام في الجمعة
 قد دخل معه فاحدث الامام وقد منه فصلى الجمعة جازت صلاة الاقوام
 كلهم فهذا رجل ام في الصلوة في وقت واحد ثلاث مرات وقد جاز الكل
 انتهى واذا صلى من الرباعية اكثرها بان قيد الثالثة بالسجدة ثم اقيمت
 الجماعة واجب ان يجعل ما صلاه نفلاً ويؤدي الفرض بالجماعة والتحيلة ان
 يترك القعدة الاخيرة ويقوم الى الخامسة ويضم اليها سادسة او يصلي الرابعة
 قاعد التقلب صلوة نفلاً عند أبي حنيفة رحمه وابي يوسف رحمه نذر ان يصلي
 ركعتين بغير طهارة فنذره باطل عند محمد رحمه وقال ابو يوسف رحمه يلزم ان
 يصليهما بالطهارة وتكون نذر ان يصليهما بغير قراءة لزمناء بالقراءة عندنا
 خلافا للزفر رحمه فان عندنا لا يلزم شيء وتكون نذر ان يصلي ثلثا الزمان يصلي اربعاً
 عندنا وعندنا يلزم ركعتان ولو قال لله على ان يصلي كذا في المسجد الحرام يجوز
 ان يصلي في أي مكان كان خلافا للزفر رحمه ايضاً حيث يلزم ان يصلي فيه
 وتكون نذر امرأة ان تصلي عند كذا او ان تصوم عند كذا فخاضت فيه لزمناء قضاء
 ذلك اذا طهرت وعند الزفر رحمه لا يلزمها شيء ويؤمر الصبي بالصلوة اذا بلغ سبعا
 ويضرب عليها اذا بلغ عشرة ابر ورد الحديث وكذا من في حجره يتيم له ان
 يضربه اذا بلغ عشرة على ترك الصلوة فانه ذكر في مجموعات السمرقندي له
 ان يضرب اليتيم فيما يضرب به ولد وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على
 ترك الصلوة والغسل في الاصح كما ان له ان يضربها على ترك الزينة اذا ارادها
 والاجابة الى فراشه اذا دعاهما والخروج بغير اذنه وان لم تنته عن تركها
 بالضرب يطلقها ولو لم يكن قادراً على مهرها ولا ان يلتقي الله تعالى ومهرها في نفسه
 خير له من ان يطأ امرأة لا تصلي قال الله تعالى وامر اهلك بالصلوة واصطبر عليها
 لانك نزعنا من نزعك والعاقبة للمتقوى ونسال الله تعالى حسن العاقبة
 لنا ولاخواننا واحباينا وجميع المسلمين ان خير مصؤل واكرم مامول الفقير الرجعي
 الى عفوره الصمد ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي هذا ما وفق الله له ولويسر له
 الحمد او لا و آخر اوظاهر اوبالحناء على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه
 وسلم وآله وصحبه الى يوم الحشر والمآل قد وقع الفراغ من تحرير بيانه من
 المصنفين الصلوتين من يوم الاثنين سابع الصفر سنة اثنين وعشرين وستمائة

فكيف جعل الفرض
 نفلاً

ان يضرب اليتيم فيما يضرب به ولد وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على ترك الصلوة والغسل في الاصح كما ان له ان يضربها على ترك الزينة اذا ارادها والاجابة الى فراشه اذا دعاهما والخروج بغير اذنه وان لم تنته عن تركها بالضرب يطلقها ولو لم يكن قادراً على مهرها ولا ان يلتقي الله تعالى ومهرها في نفسه خير له من ان يطأ امرأة لا تصلي قال الله تعالى وامر اهلك بالصلوة واصطبر عليها لانك نزعنا من نزعك والعاقبة للمتقوى ونسال الله تعالى حسن العاقبة لنا ولاخواننا واحباينا وجميع المسلمين ان خير مصؤل واكرم مامول الفقير الرجعي الى عفوره الصمد ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي هذا ما وفق الله له ولويسر له الحمد او لا و آخر اوظاهر اوبالحناء على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه الى يوم الحشر والمآل قد وقع الفراغ من تحرير بيانه من المصنفين الصلوتين من يوم الاثنين سابع الصفر سنة اثنين وعشرين وستمائة

2256
SIA

To: www.al-mostafa.com